

12V
—

١٥
٨ ٢٩

كتاب ديانة العربات

الكتاب

ذب ذبابات الدراسات

من

المذاهب الأربعة المتناسبات

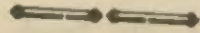
۲۴۴۳۲۷



ذب ذبابات الدراسات

عن

المذاهب الأربعة المتناسبات



لقاضى قضاة الديار السندية العلامة البارع المحدث الحجة المتقن
الأصولى الفقيه الشيخ عبد اللطيف بن الشيخ الإمام ناصر السنة
الحافظ المحدث الفقيه العلامة محمد هاشم الحارثى المطلبى الهاشمى
القرشى التنوى السندى المتوفى سنة ۱۱۸۹

الجزء الثانى

حققه وعلق عليه

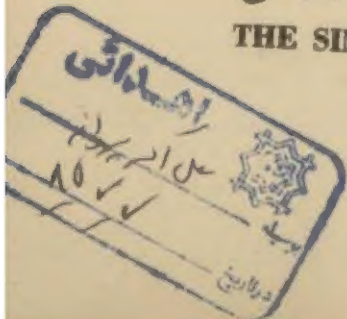
الفقيه إلى الله تعالى محمد عبد الرشيد النعمانى



قام بنشره وطبعه

لجنة إحياء الأدب السندى بكراتشى

THE SINDHI ADABI BOARD
KARACHI





تلاسماء تلوانه بنه

تکلیف کتابخانه سید احمد علی

بانتا لکھنؤ شریف ویاہ شریفہ شریفہ شریفہ شریفہ شریفہ
شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ
شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ
شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ شرفہ

رنگ لکھنؤ شریف

میل رنگ لکھنؤ شریف

رنگ لکھنؤ شریف رنگ لکھنؤ شریف رنگ لکھنؤ شریف



THE SINDHI ADABI BOARD
KARACHI



مقدمۃ الناشر

قام باعداده للطبع
السید شاہ محمد شاہ بن
الحاج أرباب علی شاہ



للطبعة الأولى
۱۳۸۱ھ - ۱۹۶۱م

مطبعة العرب - کراچی - پاکستان

مقدمة الناشر

طبع هذا الكتاب تحت إشراف "لجنة إحياء الأدب السندى" وفقاً لمشروع المساهمة في إحياء التراث القومى للأدب والتاريخ الذى يرى إلى بعث ما اندثر من الموسوعات القيمة ، وعلى الخصوص ما كان منها بالعربية والفارسية، خاصة فى التاريخ وسير مشاهير الرجال، وفى الحديث والتفسير والأدب والشعر مما دمج كبار علماء السند ، وإبرازه إلى حيز الوجود ، من المخطوطات النادرة والموسوعات المهدومة التى توجد مبعثرة فى المكتاب الخصوصية بدون حفظ أو رعاية .

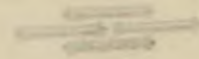
وطبقاً لهذا المشروع الذى يمتد إلى أربع سنوات من سنة ١٩٥٦ - إلى - سنة ١٩٥٩ فقد قررت اللجنة القيام بطبع ١٢ موسوعة وكتاباً باللغة العربية، و ٣٠ كتاباً فى التاريخ باللغة الفارسية و ٥٧ كتاباً وديواناً فى الأدب والشعر باللغة الفارسية أيضاً ، و ٧ كتب باللغة الأردية، و ٦ كتب باللغة الإنجليزية .

وهذا هو ثالث كتاب من المجموعة العربية ، والثامن عشر الذى تم وطبع وأنجز من هذه المجموعة الكبيرة تحت إشراف هذا المشروع .

مطبعه دار السلام

دار السلام دار السلام

دار السلام دار السلام



دار السلام

١٩٥٩ - ١٩٥٦

دار السلام دار السلام

اعتراف بالسكر

اعترافاً بواجب الشكر تقدم " لجنة إحياء الأدب السندي " امتنانها الخالص لوزارة المعارف الباكستانية على تفضلها باعانة اللجنة ومساعدتها مالياً في مشروعها هذا الخاص بأعداد سلسلة هذه المطبوعات التي تقوم بإحيائها وإبرازها .

و قد ساءت حالتي في هذه الأيام بسبب مرضي الشديد الذي أصابني في وقتي الذي كنت فيه بحاجة إلى الراحة والهدوء .

وقد كنت في هذه الأيام في حالة من الضعف والوهن .

و قد كنت في هذه الأيام في حالة من الضعف والوهن .

(الجزء الثاني)

بحث ما يتعلق بالدراسة السادسة

قوله في الدراسة السادسة - وما نقل عن أبي حنيفة من خلاف ذلك الخ (ص ٢٥٣)

قلت : لكن ما نقل القول بتقديم القياس على خبر الواحد من الأئمة الأربعة إلا عن الإمام مالك وعن بعض العلماء ممن ذكره شراح " التحرير " في " شرحها " عليه ، والقول بإجماع الصحابة على تقديم خبر الواحد عليه صحيح ، والقول بإجماع الأمة عليه غير صحيح أصلاً . وأما القول بإجماع الأمة على أن القياس كالميتة فإن احتجت إليها بالخمسة أكتفى فباطل أشد البطلان . ومن ادعى ذلك فليأت دليله عليه فهو كالفقود في الفريضة إذا لم يطق القيام أو لم يطق الركوع والسجود . ومن قال : إن أهل الكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم وجود عندهم ، وإن

العارفين محفوظون عن الخطأ - ولو اجتهدوا - يلزم عليه أن يقول: إن قياس الأئمة الأربعة يجوز ولو مع وجود خبر الواحد في خلافه. وكون القياس في مقابلة النص حراماً خارجاً عن الشريعة لا يدل على أنه كالميتة كما أن كون قول العرفاء في مقابلة النص حراماً لا يستلزم أن يكون قولهم كالميتة. ولن تجد أيها المعارض قياساً في مقابلته في قياسات الأئمة الأربعة إن شاء الله تعالى. وإذا كانت الأئمة الأربعة من سادات أهل الكشف وكبراء عرفائهم كان قياساتهم كشوفاً بلا ريب. فمن العجب قبول الكشف مطلقاً من العرفاء سوى كشوف الأئمة الأربعة وهم هم. ولو ثبت لإجماع الأمة على أن القياس كالميتة لم يجوز العمل به إلا لمن اضطر إلى القياس وهو المجتهد، ولم يجوز العمل به لمن بعده من مقلديه، وقد صرحوا أن خبر الواحد والقياس الشرعي يجب العمل بهما، وقد استوفينا الكلام على مضمون قوله هذا قبل فليرجع إليه. ولا بدع في أنه قد يصدر عن المقلدين ما يخالف قول إمامهم وأصله، وقد جربت هذه السجية في الصوفية وسائر أهل المذاهب أيضاً.

وما نقل عن الإمام مالك رحمه الله تعالى من تقديم القياس على خبر الواحد فتدليله عنده أن حججة القياس بإجماع الصحابة فصار مقدماً على خبر الواحد الذي يفيد الظن. وفي ثبوت هذا القول عنه في ظني شئ كما مر قبل، لكن قول المعارض (فإن التقديم لخبر في موضع تجوز منه الخ ص ٢٥٤)

من غرائب الأقوال فإن القواعد المنقولة عن الأئمة الأربعة والتي تصرح بها الأحاديث والتي أوردتها المحدثون قلما لم يستثن عنها بعض الجزئيات مع أن العلة بحسب الظاهر موجودة فيها أيضاً، فهل يجوز أن يقال إذا وجد الاستثناء من قاعدة والعلة في القاعدة موجودة فيه يجب ترك تلك القاعدة ويجب العمل في غير المستثنى جميعه على وفق حكم المستثنى؟ على أنه يجوز أن تكون الأحاديث الأربعة المستندة قطعية عند الإمام مالك فلذا استثناءها عن هذه القاعدة بناءً على الظاهر المعروف أنها من أخبار الأحاد أيضاً. ويجوز أن يكون وجه إستثناءه هذه الأحاديث عن قاعدته هو أنه تحقق إجماع أهل المدينة عنده على ما في تلك الأحاديث وهو إجماع معتبر عنده دون غيره من المجتهدين.

وما ذكر المعارض من الفرق بين آحاد "الصحيحين" وآحاد غيرها فلا أصل له عنده كيف! وآحاد الصحيحين لم تصر آحادها إلا بعد إدراج الشيخين لها في "صحيحهما"، وثلق الأمة بالقبول لها، والإجماع على قبولها إنما صدر بعد ما صنفنا "الصحيحين" ولم يثبت ولادة الشيخين إلا بعد وفاة الإمام مالك بكثير فهذه أحد صنيعات المعارض التي نخنها على الأئمة؛ على أن حديث "غسل الإناء سبعاً بولوغ الكلب" من أحاديث "الصحيحين" بل السنن الأربعة أيضاً. وأما القول بأن أحاديث "الصحيحين" رقت إلى درجة القطع بثلق الأمة لها بالقبول فقد ذكرنا ما عليه فيها قبل، وسيجيء مفصلاً فيما بعد إن شاء الله تعالى فقوله

(فالمراد بالآحاد في هذه المسئلة ص ٢٥٤ و ٢٥٥) منظور فيه .

قوله (لم يبق لهم إلا القول بأن تحريم القياس هذا الخ ص ٢٥٥)

قلت: هذا أيضاً إقتراء من المعارض على العلماء السابقين وفيهم أسانئده ومرشدوه والموجودين في عصره وعصرنا وفيهم من أخذ عنه الحديث وعلومه . ثم إن حرمة القياس في مقابلة النص في حق المجتهد من وجهين أحدهما أنه لا يجوز له أن يقيس في مقابلته ، وثانيهما أنه لا يجوز له العمل بقياسه حينئذ . وحرمة القياس في حق مقلده في مقابلته من وجه واحد هو أنه لا يجوز له العمل به أصلاً . والمقلد لا يجوز له أن يقيس مطلقاً سواء كان في مقابلة النص أولاً . وحرمة مطلقاً عليه بالإجماع . ثم إنه قد جاء البحث في أنه أين ذلك القياس ؟ الذي يلزم فيه ترك الحديث من كل وجه ولم يشهد له شاهد منه أصلاً وقطعاً حتى يصدق عليه أنه قياس في مقابلة النص ، وأنه من القياسات المحرمة تحريماً قطعياً ثابتاً قطعيته بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم ومع ذلك قد أخذ به الأئمة الأربعة أو بعض منهم مع علمهم بذلك ، أو أخذ به الأئمة الأربعة أو بعض منهم من غير علم بذلك ، وأخذ به مقلدوهم أو مقلدو بعض منهم مع علمهم بذلك . فجميع ما أورده المعارض بعد على هذا القول المنحوت له من عند نفسه

المختصرة لإختراعات غريبة لا تكاد توجد إنما هو وارد عليه لا على العلماء المذكورين ولو علماء زمانه ، وقد عرفت سابقاً جواب جميع ما ذكره المعارض في ذيل هذا القول جواباً تفصيلياً فيما قبل فلا نعيده .

قوله وكأنك آنفاً قد أنفت فيما سبق الخ (ص ٢٥٥)

قلت: كلام المعارض هذا صريح في أن القياس الشرعي المستجمع لشروطه ليس بحجة عنده كابن العربي ، وفي أنه عند من قال بحجتيه حجة على نفس القائل لا على غيره وقد صرح فيما قبل أن جميع العارفين محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا أيضاً ، وأن كشفهم حجة على غيرهم حتى يجوز لغيرهم أن يقلدوهم فيما عندهم ، ومن المعلوم أن الأئمة الأربعة من سادات العارفين وأهل الكشف أعظم شأناً من أمثال ابن العربي في هذا الشأن العظيم فن أين جاء الفرق بين كشفهم وكشوف من كان من ساداتهم بما ذكره المعارض ؟ وقد عرف أيضاً أن القائل بنى حجة القياس من الصوفية ليس إلا بعضهم وهو ممن اختلف علماء الشريعة ومحدثوها وعرفائها في قبول قوله ، وفي أنه يجوز الإلتفات إلى قوله في دين الله تعالى أولاً . ومن أهل الحديث ليس إلا بعضاً من المحدثين أصحاب الظواهر قلائل منهم لا جميع الصوفية والمحدثين ولا أكثرهم ولا نصفهم فالسهو في "الدراسات" لعلة من قلم الناسخ أوزور محض من باشرة ، وقد عرف أيضاً أن القائل

بحجية القياس الشرعي أكثر المحدثين والعرفاء بالله تعالى والفقهاء الكرام، قال الإمام العلامة التتازاني في "تلويحه" (وأصحاب الظواهر نفوه - أي القياس - ثم عد الخوارج وبعض الشيعة الشنعة والنظام من المعتزلة وداؤد الإصفهاني ومن تبعه من نفاته - ثم قال :
 يختلف القائلون بعدم امتناعه فليل : واجب ، والجمهور على أنه جائز - ثم قال : يختلف القائلون بالجواز فقال البعض : ليس بواقع ، والجمهور على أنه واقع - ثم قال : واختلفوا في ثبوته فليل : بالعقل وقيل : بالسمع - ثم قال : يختلف القائلون بالسمع فليل : بدليل ظني وقيل : بدليل قطعي - ثم قال : وبه - أي بثبوته بالدليل القطعي - يشعر كلام المصنف - أي صدر الشريعة - حيث استدل عليه بدلالة نص الكتاب وبالسنّة المشهورة وبالإجماع) انتهى نقلاً بالمعنى . ثم قال في موضع آخر منه (ثبت بالتواتر عن جميع كثير من الصحابة العمل بالقياس عند عدم النص وإن كانت تفاصيل ذلك آحاداً ، وإن عملهم بالقياس ومباحثتهم فيه برجميع البعض على البعض شاع وتكرر من غير تكبر ، وهذا وفاق وإجماع على حجية القياس) انتهى ومثله في "فصول البدائع" للعلامة الإمام الفناري ، ومثله في "التحرير" للإمام قدوة المحققين والعارفين ابن المهام وفي "شرحيه" وقد زيد في "التحرير" و "شرحيه" لفظ (إن هذا الإجماع ليس إجماعاً سكوتياً) انتهى ، وقال الفناري في "فصول البدائع" (القياس جائز واقع سمعاً وهو مذهب جميع الصحابة والتابعين وجمهور الفقهاء والمتكلمين وذلك

السمعي قطعي إلا عند أبي الحسين البصري) انتهى فإنه عنده ظني كذا في "عضديته" وقال الإمام القاضي عضد الدين الإيجي في "عضديته" (القياس عندنا يجوز ، وعند الشيعة والنظام وبعض المعتزلة يمتنع ، وعند القفال وأبي الحسين يجب) انتهى ، وهذه العبارات تدل على أن القول بجواز القياس ووقوعه وحجيته مطلقاً قول الأئمة الأربعة والأكثر من العرفاء والمحدثين والفقهاء وعليه إجماع الصحابة والتابعين ، وقد ثبت في كتب المذاهب الأربعة الفروعية هذا القول أيضاً . وقد ثبت أيضاً منقولاً عن الكتب المعتمدة أن الإجماع وقع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة . فثبت أن القياس عمل به الخلفاء الأربعة والحسان الكريمان رضي الله تعالى عنهم ولم يستنكفوا عنه فالمهدي رضي الله تعالى عنه حين يظهر وذووه لا يستنكفون عنه أيضاً . وقال الإمام القاضي في "عضديته" في موضع آخر (إن القياس ثبت بالتواتر عن جمع كثير من الصحابة وإنهم عملوا بالقياس عند عدم النص ، والعادة تقتضي بأن إجماع مثلهم في مثله لا يكون إلا عن قاطع فيوجد قاطع على حجيته قطعاً ، وما كان كذلك فهو حجة قطعاً ، فالقياس حجة قطعاً) انتهى . فنكرو القياس في زماننا هذا منكرو إجماع إجماع دل على عدم جواز الخروج عن مذاهب الأئمة الأربعة ، وإجماع قطعي دل على جواز القياس ووقوعه ، فتبين بهذا أن القول بجواز القياس ووقوعه وحجيته قول الجمهور من العلماء المحدثين والعرفاء والفقهاء الأصوليين والفروعيين ، وعمل بدلالة نص

الكتاب ، وبالسنة المشهورة ، وإجماع الصحابة ، وأن القول بنفيه وبحرمته قول الظاهرية الجامة من أمثال داود وابن حزم ، وقول أصحاب الظواهر من المحدثين وهم قلائل منهم كالإمام البخاري ، وقول الخوارج والرافضة أو بعضهم ، وقول بعض المعتزلة ، وقول بعض الصوفية كابن العربي يقيناً والشعراوي ظناً (١) ، وقد مررنا بإيراد العبارات الأخر الدالة على هذا في أوائل هذه "التعليقات" نقلاً عن كتب الأصول وعقائد الإسلام ؛ وقد عرفت أيضاً فيما سبق أن القائلين بحرمته قد وقعوا فيه . ومن حام حول الحمى أو شك أن يقع فيه . وقد مر أيضاً أن الفرق بين جلي القياس وخفيه منحوت المعارض ولم يقل به أحد من نفاذه ، وأن القول بأن القياس الخفي يشبه التشريع قول يجر قائله إلى جهنم وبئس المهاد لكونه خرقاً لإجماع الصحابة وأهل البيت

(١) قلت الشعراوي ليس من نفاذ القياس فقد سرح في خطبه "ميزان الكبرى" (ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في كل حين وأوان . وكل من لم يصل الى هذا الاعتقاد من طريق الكشف والعيان وجب عليه اعتقاد ذلك عن طريق التسليم والايان . وكما لا يجوز لنا الطعن فيما جاءت الانبياء مع اختلاف شرائعهم فكذلك لا يجوز الطعن فيما استنبطه الائمة المجتهدون بطريق الاجتهاد والاستحسان - ا هـ) وقال ايضاً فيها (فاكرم بها من ميزان لا اعلم احداً سبقني الى وضع مثلها ، وكل من تحقق بذوقها دخل في نعيم الابد ، وصار يقرر جميع مذاهب المجتهدين واقوال مقلديهم ، ويقوم في تقرير ذلك مقامهم حتى كأنه صاحب ذلك المذهب او القول العارف بدليله ووضع استنباطه ، وصار لا يجند شيئاً من اقوال الائمة ومقاديهم الا وهو مستند الى آية او حديث او إجماع او قياس صحيح على اصل صحيح كما سيأتي ايضاحه في الفصول الآتية - ا هـ) - النعماني

الرضي وسوء أدب عظيم إلى الأئمة الأربعة والألوف المولفة من مقلديهم الأولياء والمحدثين والفقهاء الكرام .

قوله على أنا لم نطلق القول فيما تقدم بطرحها الخ
(ص ٢٥٦)

قلت : قد مر أن هذا مذهب جديد منحوت من المعارض لم يكذب أن يوافق أحد من العلماء ولو الرافضة أو الخارجة أو المعتزلة أو الدهرية فيه فيجب إلغاؤه بالمرّة ، وقد قدمنا هذا آنفاً وفيما قبل سابقاً .

قوله وقياسنا هذا من الجلي على ما لا يخفى الخ (ص ٢٥٦)
قلت : عد هذا القياس جلياً من أجل المنوعات وأوضح المحظورات ؛ على أنه لو ثبت أنه جلي ففي حرمة عن غير المجتهد ومنهم المعارض إجماع فهو مرتكب بهذا القياس - ولو فرضنا أنه جلي - حراماً ثبت حرمة بالإجماع وحاشا عن ذلك .

قوله من باب دلالة القضية الإجماعية دون القياس الخ (٢٥٦)

قلت : قد ذكر المعارض سابقاً في "دراساته" أن الإجماع ليس بحجة قاطعة ، وسيجئ في كلامه ما يدل على أنه ليس بحجة لا قطعية ولا ظنية ، فكيف يسمع منه الحكم بحجية دلالة

الإجماع ! على أن الحكم بأن هذه قضية إجماعية كذب محض وإفتراء بحت ، فإن دعوى إلتفاق كلمتهم على أن قياس المجتهد حجة في حقه وليس بحجة في حق غيره " دعوى كاذبة ، فقد قدمنا منقولا أن وجوب التقليد للمجتهد المطلق على العاى وعلى العالم الغير المجتهد ولو في جزئ واحد مجمع عليه - وقد اعترف به المعارض في أول "دراساته" أيضا - وعلى العالم المجتهد في بعض المسائل قول الأصوليين وجمهور الفقهاء والمحدثين ، وأن القياس حجة يجب العمل به ، وأنه حجة في حق القائس وغيره من المقلدين ، وأنه حجة ظنية كخبر الواحد عند أهل الظاهر . وحجة قطعية أعلى من خبر الواحد على ما هو مقتضى كلام ابن العربي وأمثاله فإنه قال (أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون الا عنه) والأئمة الأربعة من رؤساء أهل الكشف وكبرائهم . (١) والقياسات التي صدرت عنهم ليست بأدنى

(١) قال العارف الرباني سيدي عبدالوهاب السمرقاني في "ميراثه الكبرى" (سمعت سيدي علي المصفي رحمه الله تعالى يقول مراراً: كان أئمة المذاهب رضي الله تعالى عنهم وارثين لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في علم الأحوال وعلم الآثوار معاً خلاف ما يتوهمه بعض المتصوفة حيث قال: ان المجتهدين لم يربوا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الا علم المقال فقط حتى ان بعضهم قال جميع ما علمه المجتهدون كلهم ربح علم رجل كاس عندنا في الطريق ، اذ الرجل لا يكمل عندنا حتى يتحقق في مقام ولايته معلوم الحجاب الأربع في قوله تعالى " هو الأول والآخر والظاهر والباطن " وهؤلاء المجتهدون لم يتحققوا بسوى علم حضري اسمه الظاهر فقط لا علم لهم بمعلوم حضرة الأزل ولا الأبد ولا يعلم الحقيقة انتهى قلت : وهذا كلام جاهل بآحوال الأئمة الذين هم أركان الأرض وقواعد الدين والله اعلم اهـ

شأناً من مقالات ابن العربي وأمثاله بل هي أعلى منها بيقين . فن قال : إن ابن العربي وأمثاله محفوظون عن الخطأ ولو اجتهداً ، وهو صلى الله تعالى عليه وسلم حاضر عندهم لا يأخذون شيئاً إلا عنه فقالاتهم حجة قطعية وشريعة طريفة مشافهة مأخوذة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بقطعة وشفاهاً يلزمه أن يقول بجميع ذلك في قياسات الأئمة الأربعة ، نعم قدشت في كلام البعض من علماء الدين كصدر الشريعة " أن إلهاء العرفاء حجة في حقهم فقط لا في حق غيرهم " ووقع في كلام الأكثر منهم أنه ليس بحجة أصلاً في الأحكام لا في حق أنفسهم ولا في حق غيرهم ولا قطعية ولا ظنية . وقد مضى التصريح بهذا في كلام العرفاء الكاملين سيما الشيخ القدوة العارف السمرهندي قدس سره الذي هو أعلى شأناً من أمثال ابن العربي . وليس معنى قولهم " يلزوم التقليد للمجتهد المطلق " أنه يجب تقليده في قياس مخالف بالنص محرم بالإجماع أيضاً . بل معناه أنه يلزم تقليده فيما أخذه من الكتاب أو السنة أو الإجماع عبارة أو إشارة أو دلالة أو إقتضاء أو القياس الشرعي المستجمع لشروطه ، لكن نقول أن ذلك القياس المحرم بالإجماع صادراً عن واحد من الأئمة الأربعة الذي قلده فيه مقلده حتى ينفع ذلك الجاحد بقياس دلالة هذه القضية فلا ينفع لمقلده الجواب عنه بأن " لإمامه عن هذا الحديث جواباً أو معارضةً بمثله وترجحه عنده " إلى آخره (١) الداشي عن الظن والتخمين في مقابلة الثابت عن السيد الأمين

صلى الله تعالى عليه وسلم - العباد بالله تعالى منه - من غير علم بذلك الجواب ولا المعارض. ونحن نقول: بلا ريب أن مثل هذا الجواب المظنون بحثاً إذا صح الحديث في خلافه وليس في جانب الإمام المقدم إلا مجرد الرأي لا يضمن ولا يغني من جوع، فتطويل المعارض لردّه تطويل بلا طائل لكن الشأن في ثبوته أيضاً.

وأما من قال: إن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا، وإليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندهم موجود فلا يأخذون إلا عنه، وإن قولهم حجة قطعية أعلى من خبر الواحد المفيد لظن يعارض بزم عليه أن يقول بصحة هذا الجواب من أجاب به، ووجوب قبول هذا الجواب عنه، وحرمة الإراد عليه بما أوردته المعارض بعد. وقد ظهر مما سبق أن الداء انفصل المنتج - هلات شتى ولعصية ترك الكتاب والسنة والإجماع إنما هو لا حق بمن نسب إلى الأئمة الأربعة القياسات في مقابلة النصوص - وهم برآء عنه - وبمن نسب إليهم وإلى ذويهم ما لا يليق بهم. ومن نسب أمت هذه الكذبات إليهم فزعموا هم المترسمون، بالعلم الملحقون بالأصبياء والعوام العارضة عن أصل الأهلية وتوجوه الشريعة، فليقرأ مهنا (ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون) أليس تقليد المجتهدين فيما لهم شهادة من من الكتاب أو السنة أو الإجماع وفيما لا نص فيه فيما ثبت بقياسهم الشرعي المأمور به من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم من باب الإستجابة لله تعالى وللرسول صلى الله تعالى عليه وسلم؟ والقول بأن

تقليد ابن العربي وأمثاله وتقليد الظاهرية الجامدة وتقليد أصحاب الظواهر القلائل من المحدثين من باب الإستجابة لها وتقليد الأئمة الأربعة ليس منه من أعظم ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم. فهو ليس من باب الإستجابة لدعاء الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم حتماً. وكما أن تصويب أمثال ابن العربي إمتثال لوجوب فور الإجابة المفروضة كذلك تصويب الأئمة الأربعة وعن مقلديهم بما قالوا - وهو أخذ عن مشكاة نبوته صلى الله تعالى عليه وسلم - بلا فرق.

وقوله (فهو تارك ليقين من قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الخ ص ٢٥٧) محل نظر فإن الكلام في أخبار الأئمة، وكونها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم يقيناً مطلقاً لم يقل به أحد في خبر الواحد إذا كان في غير "الصحيحين" وكذا إذا كان في "الصحيحين" على المذهب المنصور بالدليل الواضح الحق.

قوله وذلك لأن الأكل لا يمنع السهل المسلم (١) الخ (ص ٢٥٨)

قلت: كلامه هذا يشعر بأن معاوية رضي الله تعالى عنه ما كان سهلاً مسلماً خليفاً في عهده صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً. فهذا من فاسدات معتقادات المعارض إلى هذا السيد المجتهد في

الصحابه . ثم نقول إنه لا دلالة لحديث "مسلم" (١) على أن

(١) قلت : قال العلامة ابن حجر المكي في الفصل الثالث من كتابه "تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بطلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان" في الجواب عن أمور طعن عليه بعضهم بها ما نصه (روى "مسلم" عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها أنه كان يلعب مع الصبيان فجاءه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهرب وتوارى منه فجاءه وضربه ضربة بين كتفيه ثم قال : اذهب فادع لي معاوية ، قال : فجئت فقلت : هو يا كل ثم قال : اذهب فادع لي معاوية قال : فجئت فقلت : هو يا كل فقال : لا أشج الله بطنه . ولا تقص على معاوية في هذا الحديث أصلاً .

أما الأول فلأنه ليس فيه أن ابن عباس قال لمعاوية "رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوك" فتباطأ ، وإنما يحتمل أن ابن عباس لما رآه يا كل استعجى أن يدعوه فجاء واخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأنه يا كل ، وكذا في المرة الثانية ، وحينئذ فسبب الدعاء بفرض أن يراد به حقيقته أن طول زمن الاكل يدل على الاستكثار منه وهو مذموم ؛ على أن ذلك ليس فيه الدعاء عليه بنقص ديني ، وإنما هو الدعاء عليه بكثرة الاكل لا غير ، وهي إذا تستدعي المشقة والتعب في الدنيا دون الآخرة ، وكل من لم يضره نقص أخروي لا ينافي الكمال ، .

وأما ثانياً فبفرض أن ابن عباس أخبر معاوية بطلب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يحتمل أنه ظن في الأمر سعة وأن هذا الأمر ليس فوراً ؛ على أن الأصح عند الأصوليين والفقهاء أن الأمر لا يقتضي الفورية إلا أمره صلى الله تعالى عليه وسلم لا حد بشئ كان دعا الله إليه فإنه يجب إجابته فوراً وإن كان في صلاة الفرض ، وكان معاوية لم يستحضر هذا الاستثناء أو لا يقول به وحينئذ فهو معذور .

ابن عباس أوصل إلى معاوية رضي الله تعالى عنهم رسالة أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعاه حتى يجب عليه إستجابته فوراً

وأما ثالثاً فيحتمل أن هذا الدعاء جرى على لسانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من غير قصد كما قال بعض أصحابه "تربت بيمينك" وبعض أسماة المؤمنين "عقرى حاقى" ونحو ذلك من الالفاظ التي كانت تجري على السنتهم بطريق العادة من غير أن يقصدوا معانيها .

وأما رابعاً فإشار مسلم في "صحيحه" إلى أن معاوية لم يكن مستحقاً لهذا الدعاء وذلك لأنه أدخل هذا الحديث في "باب من سبه النبي صلى الله عليه وسلم أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاة وأجر ورحمة" وما أشار إليه ظاهر لما قدمته أنه يحتمل أن معاوية لم يطلب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم له ، أو أنه أخبر لكتفه ظن أن في الأمر سعة ، أو كان معتقداً أنه لا يجب الفور كما هو رأي جماعة من أئمة الأصول ، وعند هذه الاحتمالات الثلاثة بكال معاوية وقبحه ومكانته يتعين أن يكون هذا الدعاء عليه وهو ليس له باهل فيكون له زكاة وأجر ورحمة كما قال : صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، "اللهم اني أغضب كما يغضب البشر فمن سبته أو لعنته أو دعوت عليه وليس هو أهلاً لذلك فاجعل اللهم ذلك له زكاة وأجر ورحمة" .

وأما خامساً فهو نتيجة ما قررته في الرابع فهو أن هذا الحديث من مناقب معاوية العجيلة لأنه بان بما قررته أنه دعاء لمعاوية لا عليه وبه صرح الامام النووي انتهى .

هذا وقد طبع دعاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لمعاوية بقوله "اللهم اجعله هادياً مهدياً واهديه" وجمع العلامة ابراهيم بن المؤلف في تصحيح هذا الحديث جزءاً سماه "القول الرضي بتصحيح حديث الترمذي في فضل معاوية الصحابي" قال فيه :

بل يجوز أن ابن عباس لما رأى معاوية يأكل ما قال له شيئاً من رسالته صلى الله تعالى عليه وسلم كما قالوا : في حديث نساء جعفر

(أخرج الترمذى رحمه الله تعالى في "سننه" حدثنا محمد بن يحيى

ثنا أبو مسهر عن سعيد بن عبدالعزيز عن عبدالرحمن بن أبي عميرة - وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : لمعاوية "ألهم أجعله هادياً مهدياً واهديه . هذا حديث حسن غريب انتهى فانما أخرجه رجال اربعة - سوى عبدالرحمن المختلف في أنه صحابي اولاً ثم قال بعد ما بسط القول في ترجمته - هؤلاء الرواة وتوثيقهم ومع حالته قدر العافظ الترمذى اذا هو صرح بقوله : وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالظاهران الحديث مسند موصول مرفوع غير منقطع ولا مرسل ولا موقوف ، وقد اتضح عدالة الرواة وضبطهم وما اسلفنا ولم يتحقق مخالفته في واحد من رواته بارجح فلم يكن شاذاً . وما اطلع على الوهم بالقرائن وجمع الطرق فلم يكن معللاً ، وان الاثنين من رواته وهو محمد بن يحيى الذملى وابو مسهر عبد الا على بن مسهر الفسافي من رجال البخارى ، وان الثالث وهو سعيد بن عبدالعزيز التنوخى فهو وان لم يكن من رجال البخارى في "صحيحه فهو من رجال "الادب المفرد" له وقد اخرج له مسلم في "صحيحه" فالثلاثة ممن يعتبج به ، بقى البحث في الرابع وقد مر توثيقه وتعديله كما مر . فالظاهران الحديث صحيح ولو على غير شرط "الصحيحين" يجب العمل به اتفاقاً اهـ

وعند الجزء بخط المؤلف في خزائنه الكتب بمدرسة "تظهر عبود

بكر الله" انه هذا على خطه عثمان بن هارون بن يعقوب بن مسكين بن شيان بن يحيى بن احمد بن علاء الدين الشيخ نور محمد انصاري حبيب زعمه ان عبد الحديث اذ صرح به الشيخ الرابع في "سننه" "نشر حلاوى لمعارف والعموم في الرد على من نصر الكفار واهل الرسوم" وهو ايضاً من محفوظات خزائنه - يظهر

الطيار حيث لم يمتنع من الكاء بصوت رفع عليه حين وصل إليهن خبر شهادته رضى الله تعالى عنه مع أنه أرسل إليهن

العموم وقد جرى بينه وبين الشيخ عثمان المذكور مناظرات وساحات في مسائل رد فيها احدهما على الآخر ولبسط هذا موضع آخر ،

وقال العلامة - احمد بن حجر الهيتمي في "تطهير الجنان واللسان"

"ومن غرر فضائله واطهرها الحديث الذى رواه "الترمذى" وقال :

انه حديث حسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لمعاوية فقال : اللهم اجعله هادياً مهدياً فأملى هذا الدعاء من الصادق المصدق ، وان ادعيته لا مته لا سيما اصحابه مقبولة غير مردوة تعلم ان الله سبحانه استجاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الدعاء لمعاوية فاجعله هادياً للناس مهدياً في نفسه ، ومن جمع الله له بين هاتين المرتبتين كيف يتخيل فيه ما تقوله عليه البطون ووصفه به المعاندون ، معاذ الله لا يدعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الدعاء جامع لمعالى الدنيا والاخرة المانع لكل قصص نسبته اليه الطائفة المارقة الفاجرة الا لمن علم صلى الله تعالى عليه وسلم انه اهل لذلك حقيق بما هنا لك

فان قلت هذان اللفظان - اعنى هادياً مهدياً - مترادفان او متلازمان فلم جمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بينهما . قلت ليس بينهما ترادف ولا تلازم لان الانسان قد يكون مهدياً في نفسه ولا يهتدى غيره به ، وهذه طريق من اثر من العارفين السياحة والخلوة ، وقد يهتدى غيره ولا يكون مهدياً وهى طريقه كثير ين من القصاص الذين اصلحوا ما بينهم وبين الناس وافسدوا ما بينهم وبين الله ، وقد شاعت من هؤلاء جماعة لم يبال الله بهم في اى واد هلكوا وقد قال : صلى الله تعالى عليه وسلم "ان الله يود هذا الدين بالرجل الفاجر" فلا حرج هذا لمسلم صلى الله عليه وسلم لمعاوية حازه عابدين المرتبتين الجنتين حتى يكون مهدياً في نفسه هادياً للناس ودالاً لهم على معالى الاخلاق والاعمال

اهـ (ص ٢٢ ، ٢٣) - التمام

عليه وسلم في طائفة من النهار لا يكلمني ولا أكلمه حتى جاء "سوق بني قينقاع" ثم انصرف حتى أتى خباء فاطمة فقال : أثم لكع أثم لكع - يعني حسناً - فظننا أنه إنما تحبسه أمه لتفلسه وتلبسه ستجاباً فلم يلبث أن جاء يسعى حتى اعتنق كل واحد منها صاحبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اللهم إني أحبه فأحبه وأحب من يحبه) انتهى . وقد علم من هذا الحديث أن سيدة النساء رضي الله تعالى عنها قد علمت دعاءه صلى الله عليه وسلم لسيدتنا الحسن رضي الله تعالى عنه ومع ذلك توقفت في فور إجابته حتى غسلته وألبسته ما ألبسته . وقول أبي هريرة "فلم يلبث" لا يأتي عن هذا فإن اللبث يتحقق مفهومه باللبث القليل وباللبث الكثير ، ودل أول الحديث على توقفها في الإجابة فوراً فالتوقف في قوله "فلم يلبث" راجع إلى اللبث الكثير . فكما لا إعتراض عليها في فعلها هذا قطعاً كذلك لا إعتراض على فعل معاوية هذا أيضاً . وإن ادعى أن توقف سيدة النساء كان عن قرينة دلت على أن هذه الإجابة ليست على الفور فنقول : أين تلك القرينة ؟ وجواز قيام القرينة في الحديثين سواء . وأيضاً نقول : إن رأى معاوية هذا طابق آراء ساداتنا أبي بكر وعمر وغيرهما من أجلاء الصحابة كما دل عليه حديث ذي اليمين رضي الله تعالى عنه فإنهم توقفوا في إجابته صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً حين سأله صلى الله تعالى عليه وسلم عن السهو في الصلاة أول الأمر سؤال دلالة الحال وما أجابوه صلى الله تعالى عليه وسلم إلا بعد أن قال ذو اليمين ما قال ، وأجابه

صلى الله تعالى عليه وسلم بأشرف المقال فسأله أكما قال ذو اليمين . أيضاً رأي معاوية هذا موافق برأي سيدتنا على المرتضى رضي الله تعالى عنه حين جاءه صلى الله تعالى عليه وسلم ليوقظه وفاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها للتهجد فتوقف على في إجابة دعائه وأجابه بقوله "إنما أنفسنا بيد الله إذا شاء أبغظنا" والحديث في "صحيح البخاري" "ومصحح مسلم" وغيرهما . فكما لا يجوز الإعتراض عليهم بهذا التوقف في الإجابة كذلك لا يجوز الإعتراض على معاوية بذلك التوقف رضي الله تعالى عنهم ، ويؤيده ما في "صحيح البخاري" من "كتاب الصيام" في "باب متى يحل فطر الصائم (عن عبدالله بن أبي أوفى قال : كنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في السفر وهو صائم فلما غربت الشمس قال : لبعض القوم يا فلان قم فاجدح لنا فقال : يا رسول الله لو أمسيت قال : أنزل فاجدح لنا قال : إن عليك نهراً قال : أنزل فاجدح لنا فنزل فجدح لهم فشرب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) انتهى . وما فيه من ذلك الكتاب في "باب صوم الدهر" (عن عبدالله بن عمرو رضي الله تعالى عنها قال أخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أني أقول : والله إني لأصومن النهار ولأقومن الليل ما عشت ، فقلت له : قد قلته بأني أنت وأمي قال : فإنك لا تستطيع ذلك فصم وأفطر وقم ونم وصم من الشهر ثلاثة أيام قلت : إني أطيق أفضل من ذلك قال : فصم يوماً وأفطر يومين قلت : إني أطيق أفضل من ذلك قال : فصم يوماً وأفطر يومين قلت : إني

اطبق أفضل من ذلك قال : نصم يوماً وأنظر يوماً) انتهى . وما فيه في "كتاب البيوع" في "باب من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً" (عن عائشة - في حديث المجرة - فلما دخل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على أبي بكر قال له : أخرج من عندك فقال له أبو بكر : هما إبتائى عائشة وأسماء قال : أشعرت أنه قد أذن لي في الخروج - أى من مكة إلى المدينة الخ) انتهى وما في "صحيح البخارى" من قصة كتاب "صلح الحديبية" أنه كتب على رضى الله تعالى عنه - في آخره "هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله" فقال الكفار : لو علمنا أنك رسول الله لم نمنعك من البيت فاكتب محمد بن عبدالله فقال : صلى الله تعالى عليه وسلم لعل أمح "رسول الله" فقال : والله لا أحويه أبداً فقال لعل : أرنيه فأراه فحاه صلى الله تعالى عليه وسلم) انتهى .

وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم "لا أشيع الله بطنه" لم يوجد في آخره في "صحيح مسلم" لفظ "أبداً" فهو إدراج من صاحب "الدراسات" كذب على من كان معصوماً عن الكذب أبداً صلى الله تعالى عليه وسلم . على أن الإمام النووي في "شرحه" على "صحيح مسلم" قد أدرج هذا الحديث في ترجمة "باب من سبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له أجرأ وزكاة" فهذا يدل على أن معاوية رضى الله تعالى عنه ما كان أهلاً لهذا الدعاء فكان له أجرأ وزكاة . وروى قال الحافظ ابن حجر الهيتمي . وقال الإمام

النووي في "شرحه" المذكور (فهم مسلم من هذا الحديث أن معاوية رضى الله تعالى عنه لم يكن مستحقاً لهذا الدعاء عليه فلذا أدخله في هذا الباب وجعله غيره من مناقب معاوية لأنه يصير في الحقيقة دعاء له) انتهى . فهذه العبارة صريحة في أن الإمام مسلماً إنما أدرج هذا الحديث في هذا الباب بنفسه فحكم أن هذا الدعاء عليه صورة دعاء له حقيقة لكونه أجرأ له وزكاة ، وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم (إنما أنا بشر فأى المسلمين لعننه أو سببته فاجعله له زكاة وأجرأ) والحديث في "صحيح مسلم" أيضاً . وقال الإمام النووي في "شرحه" المذكور والحافظ ابن حجر في "رسائله" المسطورة في شرح حديث معاوية (أو هو من الألفاظ التي كانت تجري على ألسنتهم بطريق العادة من غير أن أن يقصدوا معانيها كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لبعض أصحابه "زبت يمينك" وبعض أمهات المؤمنين "عقري حاتي" ونحو ذلك) انتهى . وكقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لسيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه "لكم" ولأبي ذر الغفارى رضى الله تعالى عنه "على رغم أنف أبي ذر" فلم يتعين هذا القول أن يكون دعاء عليه . فهذا الفرق الذى أبدعه المعارض بين عدم استجابة سعيد ومعاوية إنما نشأ من عدم صدق نيته إلى معاوية رضى الله تعالى عنه ، ولم يدل الحديث على أن معاوية رضى الله تعالى عنه قد توقف عن الإجابة الفورية مع العلم بأنها هى المفروضة ليست إلا . ومن قال "أهل الكشف محفوظون عن الخطأ مطلقاً" فمعاوية من

أجلهم . وقد سبق الجواب منا عن قول المعترض (فما ظنك برأى رجل مما ليس بحجة على أحد الخ ص ٢٥٩) .

قوله لظهور أمره على أهل الاسلام قاطبة الخ (ص ٢٥٩)

قلت : ليس الأمر كذلك فإن قصة ساداتنا أبي بكر وعمر وعلى وفاطمة وغيرهم التي ذكرناها تمنع القول بظهور أمره على أهل الاسلام قاطبة ، فعابية يجوز أن يكون قد رأى ما رآه ورأوا رضي الله تعالى عنهم .

وإن مجرد رأى رجل يمنع المؤمن عن إجابة قول المعصوم والإنتار بأمره ؟ هيات هيات . وأهل العناد والفساد في تجهيل السلف وتخطئهم قائمون ، وهم رضي الله تعالى عنهم مجيئون لدعائه صلى الله تعالى عليه وآله واصحابه وسلم ومؤتمرون بأوامره ومنتهون عن نواهيه أزيد من ابن العربي والشعراوي وغيرهما من أمثالها بيقين إنا لله وإنا إليه راجعون .

ولا إحتياج لنا إلى إبداء الفارق بين الإجابة والعمل بالسنة ، وإنما يحتاج إليه لوقيل بالظن الفاسد إلى الساف الكرام ، وهو أنهم غير عاملين بالسنة : وأن معانديهم الذين يدعون أنهم عمدة بالحديث - وإن كانوا كذبة فاسدة - عاملون بها . وكلا الدعويين فاسد ، والمبنى على الفاسد فاسد ، والسلف رحمهم الله تعالى مجيئون لدعائه صلى الله تعالى عليه وسلم وسنته كلاماً وعاملون بها من غير نقصان . والحمد لله تعالى على ذلك .

قوله فمن ثبت عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع الغناء بدف مثلاً الخ (ص ٢٥٩)

قلت : من امتنع عن الغناء مطلقاً أو عن الغناء بدف فإنه لم يمتنع عنه مجرد قول رجل مطلقاً ورأيه ، وإنما امتنع عنه لأن قوله مؤيد بقوله تعالى (ومن الناس من يشتري لهو الحديث) وقد حلف ابن عباس وابن مسعود أن " هو الحديث " هنا هو الغناء ، ومذهب ومصدق بشهادته صلى الله تعالى عليه وسلم وثبت بها وهي حديث (هو المؤمن باطل إلا في ثلاث) وليس الغناء من هذه الثلاثة رواه الحاكم في " المستدرک " وقال صحيح على شرط مسلم ولفظه (كل شيء من لهو الدنيا باطل) الخ وحديث صهوان بن أمية قال : كنا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذ جاءه عمرو بن قرّة فقال : يا رسول الله إن الله كتب على الشقوة فلا أراى أرزق إلا من دق بكفى فأذن لى فى الغناء من غير فاحشة فقال : صلى الله تعالى عليه وسلم لا آذن لك ولا كرامة ، كذبت أى عدو الله والله لقد رزقك الله طيباً فاخترت) إلى آخر الحديث رواه " ابن ماجه " وغيره ، فامتناعه عن سمع الغناء ليس بممتسب إلى مجرد قول رجل ورأيه كما وهم - والأمر كما ذكرنا - فحيث إمتناع الممتنع عنه ليس إلا إجابة لله وللرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حقيقة . وجواب بعض العلماء عن هذين بما لا يكون مرضياً عند ذلك الرجل وهو مجتهد لا يجعل قوله

مخالفاً للسنة فإن رضاه ذلك به وعدم إرضاء هذا به مبتنى على الرأي ، فغاية ما يلزم على ذلك الممتنع هو أنه خالف رأي ذلك الحبيب الذي يقول بتحريم إتيان رأيه على ذلك الرجل الممتنع . وثبت شئ عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ثم المنع عنه ، والقول بتأخير المانع الثابت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم - مبنى أيضاً على حديث (ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال) على خلاف بعض الآراء - ليس مما حرمه الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم . ومن أهم وهو مجتهد أن انهمى عن الغناء متأخر من حديثه صلى الله تعالى عليه وسلم فهو ناسخ لجوازه السابق عليه لا بأس عليه بأن يقول : الغناء وسماعه حرام على أمته صلى الله تعالى عليه وسلم . ولا بأس لمقلديه أن يقلدوه في قوله هذا ، وكثير منهم عرفاء بالله تعالى أعظم شأناً من ابن العربي وأمثاله ، والأئمة الأربعة وكثير من مقلديهم المذكورون محفوظون عن الخطأ وآخذون عنه صلى الله تعالى عليه وسلم يقظة ومشاهدة عند ابن العربي وذويه وهذا المعترض . فأين التوقف عن إجابة دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وترك واجب فور العمل بدعائه لا في العبادات ولا في العادات . وقد عرف اختلاف العرفاء بالله تعالى كالعلماء بالله في جواز السماع . ولا ينكر هذا إلا من أنكر أن أبا حنيفة ومن تبعه من العرفاء والعلماء وبعضهم الفقهاء الكمل السرهندية كانوا من الفقهاء العارفين بالله تعالى . وقال العارف الأستاذ أبو القاسم القشيري في " رسالته " بسنده إلى

أبي بكر مشاد قال : سمعت الجنب يد يقول : " السماع فتنة لمن طلبه ترويح لمن صادفه " وقال أيضاً فيها (حكى عن الجنب أنه قال : السماع يحتاج إلى ثلاثة أشياء الزمان والمكان والإخوان . وسئل الشيلي عن السماع فقال ظاهره فتنة وباطنه عبرة ، فمن عرف الإشارة حل له استماع العبرة وإلا فقد استدعى الفتنة وتعرض للبليّة . وقيل : لا يصلح السماع إلا لمن كانت له نفس ميتة وقلب حي ، فففسه ذبحت بسيف المجاهدة وقلبه حي بنور الموافقة) انتهى . ولم يوجد في زماننا من أهل السماع إلا طائفة . وأين الزمان والمكان والإخوان فيهم ؟ وأين معرفة الإشارة ؟ فلبس السماع في زماننا إلا استدعاء للفتنة وتعرضاً للبليّة . وأين النفوس المذبوحة بسيف المجاهدة والقلوب الحية بنور الموافقة . وقال الإمام الياقعي في " روض الرياضين " في الحكيمة التامة والسبعين بعد المائتين بعد ما نقل جواز السماع عن كثير من المشايخ الكبار والأولياء الأحرار قدس الله تعالى أسرارهم (لا يفتر جاهل بما ذكر عن الشيوخ في السماع أنه يجوز لكل أحد هبات إما هو إن حدى به حادى الشوق إلى موطن القرب والحضرة القدسية خالياً عن هوى النفس والصفات الدنيّة متصفاً بما اتصف به أهل الأحوال السنية) انتهى . وأين في زماننا من أهل السماع من خلا عن هوى النفس والصفات الرذيلة الدنيّة واتصف بما اتصف به الأولياء الكرام والمشايخ الفخام ؟ وعد الإمام الغزالي السماع من ربح العبادات لا يستلزم أن الحق هو ما عليه الغزالي دون ما

عليه الإمام القمقام أبو حنيفة رحمه الله تعالى . نعم في مذهب أبي حنيفة في سماع الغناء تفاصيل وليس الممنوع منه عنده جميع أقسامه ، ومن أراد الإطلاع على هذا التفصيل فليرجع إلى شرح "كنز الدقائق" الموسوم "بتبيين الحقائق" وإلى غيره من الكتب الفقهية . ومن قال : إن جميع العارفين محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا يلزمه أن يقول : إن القول بتحريم الغناء الصادر عن كان من ساداتهم وكبرائهم ليس بخطأ ألبتة . وقد اقتصرنا في مسألة تحريم الغناء على إيراد حديث واحد ومن تتبع كتب الحديث والإستدلال وجد شيئاً كثيراً منه .

قوله وأنا أقول يترجح عندي القول الأول بوجوه الخ
(ص ٢٦٠)

قلت : قد صرح العلامة الجلي في حاشيته على "المطول" وغيره بأنه (احتج بحديث ذي الدين مالك والشافعي وأحمد على أن الكلام العمى في الصلاة ممن يظن أنه ليس فيها لا يبطلها . وتاويله عند الحنفية أنه كان قبل نسخ الكلام في الصلاة توفيقاً بين الدلائل) انتهى . وثبت عنهم أن الكلام ناساً في الصلاة لا يفسدها أيضاً . فالقول بعدم فساد الصلاة بإجابتها له صلى الله عليه وسلم فيها مطلقاً خروج عن المذهب الأربعة بمجرد الرأي لا بالحديث . وقد عرفت مما قد سبق أن الخروج عن المذاهب الأربعة خروجه عن الإجماع ، كما أن القول بعدم قبول حديث "الصحيحين"

غير ما انتقد عليهما ، وبضعفه خروج عن الإجماع ، على أن لفظ الدارقطني في "سننه" مرفوعاً (أنه صلى الله عليه وسلم قال : الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء) عام يشمل كلام إجابته صلى الله تعالى عليه وسلم فيها . فإن المفرد الخلى باللام عام قطعي عند الحنفية إذا لم يكن معهوداً ، ولا عهد قطعاً . فأبداء الوجوه الثلاثة التي ذكرها المعارض لإثبات دعواه هذه أمر بلا من باب مقابلة الرأي المجرد بالحديث وإبطال الحديث به ، معاذ الله تعالى عن ذلك . وقد عرفت أنه حرام بالإجماع . وفي "صحيح البخاري" في "باب ما ينهى من الكلام في الصلاة" وفي "صحيح مسلم" و "سنن الترمذي" في "باب نسخ الكلام في الصلاة" (عن زيد بن أرقم رضي الله تعالى عنه قال : كنا نكلم خليف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة ، يكلم الرجل منا صاحبه إلى جنبه حتى نزلت "وقوموا لله قانتين" قال : أأمرنا بالسكوت ونهيته عن الكلام ثم قال : هذا حديث حسن صحيح) انتهى . وأيضاً لفظ "ونهيته عن الكلام" في "البخاري" والكلام ههنا عام قطعي فحال الوجوه الثلاثة أيضاً كما ذكرنا . وقول الله تعالى "وقوموا لله قانتين" والحديث الحسن الصحيح وحديث "الدارقطني" دالة على إجابته صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة وإن كانت مفروضة فوراً مفسدة للصلاة ، والوجوه الثلاثة التي ذكرها المعارض لإثبات دعواه هذه مع أن فيها ما ذكرنا آنفاً كل واحد منها منظر فيه . أما الأول فلازماً بإيجاب الله تعالى على العبد شيئاً

لا يستلزم أن لا يؤدي إلى فساد شيء آخر واجب عليه بإيجاب
إليه آخر كما إذا رأى المصلّي رجلاً أعمى يقع في البئر أو في
النار - لو لم يتصدّق بترك صلاته - يفترض عليه إنقاذه . وهو
من مفسدات الصلاة بلاريب إذا كان الإنقاذ بعمل كثير . ونظائره
كثيرة في الشريعة الطرية البيضاء فلا تناقض ولا تضاد في الأوامر
الإلهية وإنما هذه امثال بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم (من
ابتلى ببليتين فليختر أهونهما) فإن عدم الإجابة له صلى الله تعالى عليه
وسلم فوراً في الصلاة ببلية ، وترك الصلاة وقطعها ببلية أخرى ، وإثابة
أهون من الأولى ، فاجاز الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم باختيار
الأهون وجوباً . وأما الثاني فلأن نسخ جواز الكلام في الصلاة
والنهي عنه فيها إنما وقع بعد قصة ذى الدين وقصة سعيد فلا احتياج له
صلى الله تعالى عليه وسلم إلى أن يعلمها فساد الصلاة بالكلام
حينئذ . وأما الثالث فلأن قياس التكلم لإجابته صلى الله تعالى عليه
وسلم على الأفاعيل والحركات التي جازت في صلاة الخوف قياس
صدر عن المعارض الغير المجتهد وهو حرام بالإجماع لا سيما وهو
من نقاته ومن يأنف منه ، على أن الأصل أن تلك الأفاعيل
والحركات منافية للصلاة لما أن منبأها على السكون والوقار
بالحديث الشريف . والدليل من الشارع إنما أخرج صلاة الخوف
عن عموم ذلك الأصل الثابت بالحديث على خلاف القياس ، فلا
يجوز قياس هذه الإجابة على أفاعيل صلاة الخوف وحركاتها أصلاً
لأن من شروط صحة القياس أن لا يكون النص في المقيس عليه

على خلاف القياس . وأيضاً هو قياس مع الفارق فإن الإجابة له
صلى الله تعالى عليه وسلم من باب ترك الصلاة وقطعها والقيام عنده
صلى الله تعالى عليه وسلم لأن يسمع أمره ويأتمر به صلى الله تعالى
عليه وسلم ، وأفعال صلوه الخوف لم يعقل فيها معنى تركها وقطعها
لا قصداً ولا شرعاً .

قوله ثم من اعجب ما يقول به قائل الخ (ص ٢٦١)

قلت : قد صرح الفقهاء ناقلين عن الإمام أبي حنيفة بأنه ينظر
إن كان مقصود المصلّي جواب القائل فسدت والإفلا . وليس الحكم
بفسادها مطلقاً عنده ، ففساد الصلاة بها ، وكونها في حكم كلام الناس
إنما جاء من حيث أنه قصد الجواب لواحد من الناس غير من
فرض استجابته والعمل بحكمه علينا لا من حيث أنه صلى على
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، فهو نظير قول المصلّي "سبحان الله"
في جواب من أتاه بخبر سار ، وقوله لا إله إلا الله ، وقوله لا حول
ولا قوة إلا بالله إذا قصد بها جواب واحد من الناس وإن كان
الذكر مطلوباً فيها أيضاً ، حتي أنهم قالوا : لو قصد المصلّي
حين تكلم بها إعلام الجاني أنه في الصلاة لا تفسد صلاته . وأيضاً
هو نظير قول المصلّي : "ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وقنا عذاب النار" في جواب من قال : "أدع الله لي"
قاصداً جوابه ومريداً إمثال أمره ، بل لو قيل إن القرآن كما يخرج
عن القرآنية بقصد إنه مجرد دعاء أوثناء كذلك الصلاة عليه

صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج من كونه صلاة وإمناً لا أقول. تعالى "صلوا عليه" بقصد المصلي جواب أحد من الناس به. لكن له وجه وجيه. وهذا كما قالوا إن أبا حنيفة لما قال: إن المنفرد في الفرض الرباعي إذا قرأ في القعدة الأولى بعد التشهد الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم سهواً يجب عليه سجدة السهو، وتأخير هذا كراهة تحريم - رآه صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام فقال: يا أبا حنيفة أفتأت: إن من صلى على في القعدة الأولى من الرباعية سهواً يجب عليه سجدة السهو، ودل يكون الصلاة على في الصلاة كراهة تحريم فقال: يا رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - إنى لم أقل بسجدة السهو وفعل كراهة التحريم لأجل صلاة من صلى عليك وإنما قلت بها لئلا يلزم تأخير الركن وهو القيام في الثالثة فسكت صلى الله تعالى عليه وسلم وأجبه جواب أبي حنيفة. فلهذا في الإمام حيث كان مقبولاً في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم: على أنه كم من واجب خارج الصلاة يفسدها إذا وجد داخلها كتشميت العاطس ورد السلام. ووجوبها أو سنيها موكدة في محل معين من الصلاة لا يجعلها مشروعة في غيره، فهي في غيره كقراءة القرآن في الركوع والسجود والقعدة ولا يجعلها غير مفسدة للصلاة إذا نوي بها جواب واحد من الناس كآية "ربنا آتنا الخ" إذا نوي بها الجواب، كالسجدة والجلالة والحقولة إذا أراد بها الجواب. نعم قد افترض الله علينا الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله تعالى (إن الله وملائكته

يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) بلارب خارج الصلاة عند الكل، وأما داخلها فعند الشافعية فقط في القعدة الأخيرة فقط دون الحنفية. لكن قد اختلف عندنا أنها فرض كفاية كلما سمع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم أو قرئ مرة واحدة في تمام العمر وما سواها سنة إستحبابية أو موكدة، ولم أعرف في أئمتنا من قال: إنها فرض عين على كل من سمع أو قرأ اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم كلما سمع وكما قرأ. نعم قال ابن حجر من الشافعية في "الدر النقيض" (ثم القائلون بانوجب كلما ذكر اسمه أكثرهم على أن ذلك فرض عين على كل فرد فرد وبعضهم على أنه فرض كفاية) إنتهى. وقد اختلف القائلون بالقول الأول في أن المجلس إذا اتحد هل يتكرر فرضية الصلاة بتكرر اسمه فيه أولاً، فذهب بعضهم إلى أنها تتكرر بتكرره. وبعضهم إلى أنها لا يتكرر به، لكن لم يختلف أحد من العلماء الذين يعتد بهم في أن المصلي إذا سمع اسمه أو قرأ كلما سمع أو قرأ أو مرة واحدة لا تكون الصلاة واجبة مفروضة ولا واجبة غير مفروضة ولا سنة ولا مستحبة ولا مباحة عليه كالثناء فيها على اسمه تعالى حين سمع أو قرئ. قال قاضيخان في "فتاواه" (رجل يقرأ القرآن فسمع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجب عليه الصلاة والتسليم لأن القراءة على النظم والتأليف أفضل من الصلاة عليه. فإذا فرغ من القراءة إن صلى كان حسناً وإلا لا شئ عليه) إنتهى. ومثله في "خزانة الروايات" نقلاً عن "ملقط الناصري" وقول قاضيخان

وغيره "أفضل من الصلاة" يدل على أنه كما لا يجب على قارئ القرآن عند سماع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك لا تسن ولا تستحب ولا تنباح بل أفادوا أن الصلاة حينئذ ترك الأفضل ، والظاهر أن أثناء الصلاة لا تكون أدنى من أثناء القرآن والله تعالى أعلم . والقول بوجوب الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم على المصلي إذا سمع اسمه الشريف من غيره أو قرأه فيها لا يساعده دليل عقل ولا نقل ، ومن ادعى ذلك فعليه البيان . وقال الحافظ ابن حجر الهيتمي المكي في " الدر النضيد " الثالث من الأفعال أن الصلاة واجبة في العمر مرة ككلمة التوحيد لأن الأمر مطلق لا يقتضي تكراراً والمأهية تحصل بمرة وعليه جمهور الأمة منهم أبو حنيفة ومالك وغيرهما . والقول الرابع أنها واجبة في التشهد . والقول الخامس أنها واجبة في مطلق الصلاة ، وتفرد بتعين دعاء الإفتتاح لها بعض الحنابلة . والقول التاسع أنها نجب كلما ذكر ، وبه قال جمع من الحنفية منهم الطحاوي ، وجمع من الشافعية ، وجمع من المالكية وبعض الحنابلة) انتهى . فازاح الإشكال من أصله على أن هذا الإشكال لو ثبت لا يتأتى إلا على الرواية القائلة بفرضية الصلاة كلما ذكر وإن اتحد المجلس . وقد تحقق أن هذه الرواية ضعيفة وأن محلها إنما هو خارج الصلاة .

قوله ومن مندوباتها المؤكدة عند غيره الخ (ص ٢٦١)

قلت : هذا أيضاً مما يجب محوه فإن الحنفية رحمهم الله تعالى

قالوا : بكونها سنة مؤكدة من سنن المهدي في القعدة الأخيرة . وهي مرتبة متوسطة عندهم بين الوجوب بمعنى الفرض وبمعنى ما يوجب تركه كراهة التحريم ، وبين الندب المؤكد . فإطلاق المعترض لفظ " غيره " في كلامه غير صحيح ، وهو ممن حرم ترك الظاهر مطلقاً .

قوله ومعنى الجواب فيه الخ (ص ٢٦١)

قلت : ليس الحكم بالفساد بناء على هذا المعنى بل على قصد الجواب . والفرق بين قصد الجواب وبين كون معنى الجواب فيه بين . فالمقصود متبين وإنكار المعترض له لا يصلح للإلتفات إليه وقد صرح المعترض بأن عدم فساد الصلاة بالصلاة إذا نوى جواب واحد من الناس إنما ثبت قياساً على عدم فساد الصلاة بإيجابته صلى الله تعالى عليه وسلم فيها . وقد عرفت أن الحكم بعدم فساد صلاة من أجابه صلى الله تعالى عليه وسلم فيها مخالف لآية والأحاديث ، وبمجرد رأى في مقابلتها ، وحرمة بالإجماع ، فكيف يصح هذا القياس ! على أنا لو فرضنا أن الحكم بعدم فساد صلاة من أجابه فيها ثبت بالقياس فنقول : إن من شرط القياس أن يكون الحكم في الأصل ثابتاً بالكتاب أو السنة أو الإجماع . فلو كان ثابتاً فيه بالقياس لا يجوز قياس الفرع عليه كما صرح به في "التنقيح" و "التوضيح" و "التلويح" . فحرمة هذا القياس بالإجماع البتة ؛ على أنه قياس المقلد المعترض وهو ليس بأهل له حرام إجماعاً .

وأيضاً هو من نفاة القياس ومحرميه ، فكيف يسمع منه الإحكام التي أثبتتها بالقياس الذي هو محرم عنده !

قوله يدل إيجابها بالذكر وظاهر ذلك الفور الخ (ص ٢٦٢)

قلت : قال الإمام ابن الفهم في " التحرير " و شارحاه في " شرحيه " (إن الأمر على قول من لم يقل فيه بالتكرار أما مقيد بوقت يفوت لهم الأداء بفوته أولاً . فالثاني لمجرد الطلب . فيجوز التأخير على وجه لا يفوت المأمور به كما يجوز البدار به . وهو الصحيح عند الحنفية ، وعزى إلى الشافعي وأصحابه ، واختاره الرازي والآمدي وابن الحاجب والبيضاوي) انتهى . فإثبات المعترض الوجوب الفوري في الصلاة - وهو غير مجتهد قطعاً ، ومن محرم القياس - بقياسها على وجوب إجابة المؤذن في الأذان على وجه الفور ، وعلى وجوب الإجابة له صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً مما تصم عنه الأذان . وأما قولهم : إذا سمع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يصل عليه يبق الصلاة دنياً في الذمة فيقتضى بخلاف ذكر الله لأن كل وقت محل أداء الذكر فلا يكون محل القضاء) انتهى فلا يقتضى أن يكون الأمر في الصلاة فورياً فإنه إذا جاز قضاءه لا يتحقق فوت المأمور به : على أنه قد صرح ابن الفهم في " فتح القدير " بأن هذا الفرق أى بين الصلاة وذكر الله تعالى غير ظاهر) انتهى . أي فالصلاة كذكر الله تعالى . وإيجاب الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم بالذكر

المندلول للفظ الأحاديث لا يدل إلا على أن ذكر الاسم علة لوجوبها ولادلالة فيه على أن الوجوب فوري . فلا دلالة للفظ الأحاديث على ما حاول إثباته وإنما هو إثبات منه برأيه المجرد . فقوله (ظاهر ذلك الفور) ليس في محله . وبعد التلويح والتلويح نقول : إن المعترض إن أراد بأجابة المؤذن إجابة باللسان في أصل وجوبها على من سمع الأذان إختلاف مبين في كتب الفقه . فمعظمهم رجح القول باستحبابها ، وبعضهم رجح القول بوجوبها . فاختلافهم في الفور أثبت . وقد سمعت أن إثبات وجوب الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً بالقياس على وجوب الإجابة له صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً فاسد بوجوده بالمرّة فكيف يثبت به الفور ! ولو جاء تصريح من العلماء المعترين أنها متساويان في الفورية لوضعنا على الرأس والعين وقبلناه أشد القبول . وإنما كلامنا في دفع الدلائل التي أقامها المعترض على هذين المطلوبين . ولن نجد نقصاً فيه إن شاء الله تعالى . فقوله (فكون هذا الأصل في هذا مشتملاً) الخ (١) دعوي لا يسمع منه لأنه مبنى على الفاسد ، والمبنى على الفاسد فاسد . والقول بأن (أصل ترك التعظيم الموجود في الفرع أثر في عدم الفساد الخ . ص ٢٦٤) وأن الوصف الزائد في الأصل قد أثر في وجوب ما هو محرم في الصلاة أيضاً مبنى على الفساد فهو فاسد بلاربيب ، على أن القول بتأثير هذا في هذا وذاك

(١) ووقع في النسخة المطبوعة هكذا " فكون الأصل في هذا القياس مستنداً " (ص ٢٦٤)

في ذلك يحتاج إلى قيام دليل عليه ، وأين ذلك ؟ وأيضاً قد نص ابن العربي " أن العلة المنصوصة لا يجوز فيها القياس أيضاً " والمعارض من أتباعه فما وجه هذا القياس من المعارض والعمل بالحكم بناء عليه ، وهو عنده من محرمات الله تعالى وإن كان القائل كاشفاً عارفاً من سادات العارفين وهو ليس بمجتهد ولا كاشف ولا عارف قطعاً .

قوله فإن لفظ الأحاديث " من ذكرت عنده " عام (١)

الخ (ص ٢٦٤)

قلت : لفظة " من " عام في الأشخاص ، وهو مطلق في الأحوال والأمكنة والأزمان كما صرحوا به فلا يدل على عموم الوجوب الذي حاول المعارض إثباته . ولو سلم أنه عام فيها أيضاً فنقول : قد ذكرنا عن شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر صاحب " الدر المنصيد " ما يدل على أن القول : بوجوبها في مطلق الصلاة خروج عن مذاهب الأئمة الأربعة ، وبه يصرح كلام النفا من العلماء أيضاً . وقد عرفت أن الإجماع قام على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة . وأيضاً القول بوجوبها في مطلق الصلاة كلما ذكر اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم يردده لفظ حديث " الترمذي " الذي قد سبق ذكره . فلفظ الكلام في ذلك الحديث

(١) ووقع في المطبوعة هكذا " ومن ذكر صلى الله عليه وسلم عنده وهو عام .

عام يشمل الصلاة أيضاً . فالحديث والإجماع قاما على أن العموم أو الإطلاق في هذه الأحاديث الشريفة ليس بمراد فلا تشمل المصلي أيضاً . ومن المعلوم أنه يستثنى من هذا العموم العارضي والجالس للبول والغائط والمشغول بالجماع ونحوها أيضاً . وقد قالوا : مامن عام إلا قد خص " حتى وصل اشتغاره فيما بينهم إلى حد المثل الدائر . ألا يجوز تقييد المطلق وتخصيص العام بالإجماع والحديث المذكورين ، على أن القول بوجوبها في مطلق الصلاة مقابلاً بقول وجوبها في التشهد لا يدل على وجوبها عموماً فيها حتى أنه كلما ذكر اسمه فيها أو سمع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم فيها وجب عليه الصلاة صلى الله عليه وسلم فيها ، فإن صدق المطلق يتحقق بالصلاة مرة أيضاً فيها في التشهد أو غيره سواء ذكر أو سمع اسمه الشريف فيها مرة واحدة أيضاً أو مرات معدودات ومدعى المعارض عموم الوجوب كلما ذكر أو سمع اسمه ولو في الصلاة . والأقوال العشرة التي أتى بها شيخ الإسلام في " الدر المنصيد " ليس قول المعارض هذا واحداً منها . قال في " الدر المنصيد " (أستفيد من قوله تعالى " صلوا عليه " أنا مأمورون بالصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقد اختلف العلماء في ذلك على عشرة أقوال) انتهى . فمقتضى كلامه ههنا أن قول المعارض هذا خارج عن أقوال العلماء . وقول صاحب " الدر المنصيد " (القول التاسع نجب كلما ذكر أو سمع ذكره) لا دلالة فيه للمعارض فإن مراده كلما ذكر أو سمع ذكره في غير الصلاة بدليل عدم الإمام الطحاوي وجمعاً من الحنفية

في القائلين بهذا القول التاسع ثبت بهذا أن قول المعترض هذا كما هو مخالف بالمذاهب الأربعة التي قام الإجماع على امتناع الخروج عنها كذلك هو مخالف بإجماع جميع العلماء في الأمة المرحومة أيضاً . وقد تقدم أنه مخالف بالحديث أيضاً ، على أن قول ابن حجر في هذا القول التاسع (وبه قال جمع من الحنفية وجمع من الشافعية وجمع من المالكية وبعض من الحنابلة) يدل صريحاً على أن هذا القول التاسع ليس بمذهب لأئمة المذاهب الأربعة التي يمتنع الخروج عنها إجماعاً . وإيضاً كما ثبت اللفظ العام في الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك ثبت العام في الأحاديث في تسميت العاطس ورد السلام أيضاً . ففي "صحيح مسلم" عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (حق للمسلم على المسلم رد السلام وتسميت العاطس) فلفظ "المسلم" بلام التعريف عامان إذ ليس العهد فما أجاب به المعترض عن هذين العامين نجيب به في عموم الصلاة أيضاً . ومن المعلوم أن الحنفية قالوا بسنية الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة بعد التشهد في القعدة الأخيرة ، ولم يقولوا بأنها مفسدة للصلاة في أي موقع منها توجد إلا إذا نوي بالصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم جواب واحد من الناس فحينئذ تفسد .

قوله فلا أقل أن لا تكون من مقدسات صلواته الخ (ص ٢٦٤)

قلت : قد مر الجواب عنه مفصلاً فلا نعيده . ولا فساد في قول القائل بالفساد في صورة ما إذا قصد بها الجواب . وإنما فساد في رأي من لم يفهم معنى كلامه . وإني لأطبل العجب من قول المعترض (وأما في جواب العاطس فيترجح فيه الفساد ص ٢٦٤) مع ثبوت الفاظ العموم الثابتة في الأحاديث التي ذكرنا بعضها . وما أورده المعترض من وجه الفساد بجواب العاطس في الصلاة هو مجرد رأي في مقابلة الحديث الصحيح وهو حرام بالإجماع .

وأما منع الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حال الخطبة فقال به أبو حنيفة والألوف المؤلفة من مقلديه الأتلياء والمحدثين والفقهاء لما أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام) ولما أخرجه الإمام مالك في "موطائه" (عن ثعلبة بن مالك القرظي أنهم كانوا في زمن عمر رضي الله تعالى عنه يصلون يوم الجمعة حتى خرج عمر فإذا خرج وجلس على المنبر وأذن المؤذنون جلسوا يتحدثون حتى إذا سكّت المؤذن وقام عمر سكتوا ولم يتكلموا) انتهى . ولما أخرجه الإمام مالك في "موطائه" عن الزهري أنه قال (إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام) فقوله في الأثر الأول "والكلام" بلام التعريف وليس المعهود عام كإمام . وقوله في

الأثر الثاني "واحد" بعد النفي في "لم يتكلم" وقوله "كلام" في "لا كلام" في الأثر الثالث نكرة في حيز النفي ، وهو نص في العموم ، فشملت كل كلام سواء كان من باب الذكر أو من باب الصلاة عايه صلى الله تعالى عليه وسلم أو من باب مجرد كلام الناس ولذا قالوا : يكره قراءة القرآن وتشميت العاطس والخطيب يخطب يوم الجمعة أو في العيد أو غيرها . وإيجاب الصلاة على من سمع إسمه المعطر صلى الله عليه وسلم عن خطيب وغيره في حال الخطبة ما رأيناه في كتاب معزواً به إلى عالم معتد به من علماء الأمة المرحومة . كما أن إيجاب التشميت في تلك الحالة لم يوجد في شئ منها . وحديث ثعلبة القرظي المذكور دل على أن الصحابة كانوا يسكتون عن الصلاة حين ما سمعوا إسمه صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم في الخطبة من سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه . ولو كانت واجبة أو سنة مستحبة حينئذ لأتوا بها في تلك الحال ، ولما وسعهم ترك واجب من واجبات الشريعة المطهرة أو ترك سنة من سننها أو ترك مستحب من مستحباتها إتفاقاً وإجماعاً عليه كرات مرات ، فحل محل الإجماع السكوتي من الصحابة على الحكم بمنع الصلاة حينئذ . ومن المعام أن مجرد قول الصحابي حجة عندنا إذا لم ينفسه المرفوع مقدمة على القياس الشرعي لا سيما إذا ثبت عليه مثل هذا الإجماع الذي شأنه الشأن عندنا . وقد عرفت أن نفي المرفوع لهذا غير موجود ، فلا يروج في مقابله قياسات المعارض التي لا شك في حرمتها عايه

بالإجماع ، على أنه قد قال الإمام النسفي في تفسيره المسمى "بمدارك التنزيل" ، والشيخ على القاري في "حاشيته" على "تفسير الجلالين" تحت قوله تعالى "وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا" (جمهور الصحابة على أنه في استماع المؤتمر ، وقيل في استماع الخطبة ، وقيل فيها وهو الأصح) إنتهى . فإذا كان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم حينئذ مغللاً باستماع الخطبة والإنصات عنده فالمنع عنها حينئذ في وقت أن يخطب الخطيب ثابت بالقرآن ، وأثر سيدنا علي وسيدنا ابن عباس وسيدنا ابن عمر وأثر الزهري ، والإجماع السكوتي الثابت من الصحابة رضي الله تعالى عنهم . ومن العجب أن المعارض قاس في مقابلة قول يعسوب هذه الأمة باب مدينة العلم سيدنا علي المرتضى . وقول يعسوب أخبار هذه الأمة سيدنا ابن عباس ، وقول من حاز في الورع والتقى مبلغاً عظيماً سيدنا ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، وفي مقابلة الإجماع السكوتي من الصحابة الكرام . وإذا كان قياس المجتهد للجامع للشرائط حراماً عند المعارض فما ظنك في حرمة قياسه وهو غير مجتهد قطعاً و يقيناً لا سيما في مقابلة ما ذكرنا . على أن المعارض ممن قال بعصمة سيدنا علي كعصمة الأنبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ، (١) وقد صرح المعارض في "دراسة" بأن قول واحد من الأئمة الإثني عشر من أهل البيت قول جميعهم البتة (٢) وبأن إجماعهم حجة معتبرة

(١) راجع "الدراسات" من ص ٢٣١ إلى ص ٢٤٨

(٢) ايضاً ص ٤٥

كإجماع الصحابة (١) فإياه عدل ههنا عن ما هو قول جميعه عنده ، وعمما هو إجماع معتبر عنده . وأيضاً قد صرح المعترض تبعاً لابن العربي (بأن أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندهم موجود فلا يأخذون في شئ من الأحكام وغيرها إلا عنه (٢) وبأن جميع أهل الكشف محفوظون عن الخطأ وأبجتهادياً (٣) فإياه ههنا حيث خطأ هؤلاء الصناديد من الكاشفين والحنفية رحمهم الله تعالى إستثنوا عن مسألة المنع عن الصلاة على صلى الله تعالى عليه وسلم حين سماع اسمه الشريف في الخطبة ما إذا قرأ الخطيب آية "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا" (٤) وكم من واجب ومفروض خارج الصلاة يفسد الصلاة إذا وجد داخلها كتشبث العاطس ورد السلام كما ذكرنا . وكم من مفروض يفرض فعله ولو كان الشخص في الصلاة يفسد الصلاة به أيضاً كآمر . وكم من واجب خارج الخطبة يمنع فيه حال أن يخطب الخطيب لإخلاله بواجب الانصات : وقوله (ولقد سمعنا بعض المتجاسرين

(١) "دراسات اللبيب" ص ٤٣٦

(٢) أيضاً ص ٢٢٦

(٣) أيضاً ص ٢٢٩

(٤) ولكن يصلي السامع في نفسه . كما في "الهداية" وقال "الدر المختار" (وكذا الخطبة فلا يأتي بما يفوت الاستماع ولو كتبه أو سلام وإن صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم إلا إذا قرأ آية "صلى عليه" فيصلي المستمع سراً في نفسه وينصت بلسانه عملاً بأمرى "صلوا" "انصتوا" انتهى -
التعاني

الخ (ص ٢٦٥) لا أعرف من مراده "بعض المتجاسرين" فإن كان معتمداً به فيحتمل أن المعترض طري له سهو في سماعه عنه ، أو طرى لذلك البعض سهو في هذه المسئلة ، وعلى الأمرين التعبير عنه "بعض المتجاسرين" مما لا ينبغي أن يصدر عن المؤمن . وإن لم يكن معتمداً به فقوله هذا مردود عليه بلاريب .

قوله وقد كانت الجمع الغفير من الصحابة الخ (ص ٢٦٥)

قلت : الصواب وهم "محبون" (١) وقد مر الجواب عن هذا القول سابقاً فلا نعيده .

قوله فإن المرء بعد أهلية العمل بالحديث الخ (ص ٢٦٥)

قلت : القول بفور العمل بكلام الشارع للعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم فيما وجد فيه دليل الإفتراض والقرينة على أنه فوري فقبول بلاريب . وأما فيما وجد فيه دليل السنية أو الإستحباب أو الإباحة فلا . وأما فيما وجد فيه دليل الإفتراض من غير قرينة على الفور فقد نقلنا فيه عن "التحرير" و "شرحيه" أنه لا يجب الفور فيه في القول الصحيح عند الحنفية

(١) قلت لم اقف على النسخة الخطية من "الدراسات" والتي كانت بأيدينا وقت تصحيح "الدراسات" هي النسخة القديمة المطبوعة "بلاهور" وكان وقع فيها "محبون" بالهمزة ، فصححناه في الطبع الجديدة على وفق تصحيح المصنف -
التعاني

وفي قول بعض الشافعية . ولو سلمنا أن الأمر المطلق عن القرينة كما يوجب الحكم بوجوب الفور أيضاً عند الكل ، فنقول : كذلك الأئمة الأربعة وعلماء مقلديهم وعرفاءهم أخذوا من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً ما ألهموا وأرشدوا من الدين الخالص ، وهم مكلفون بما في وسعهم من علم الخطاب الإلهي ، وكلام الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم ، فوجب عليهم العمل بما أراههم الله تعالى منها لا بما رأى زيد وعمرو وبكر وإن ادعوا ما ادعوا : فن ظن أنهم على مجرد الرأي ، وأنه على الحديث عامل به فقد خسر خسراً ميبهاً . وهو من جزئيات (إن بعض الظن إثم) فلما أن يكون قول كليهما من باب العمل بالسنة : أو من باب العمل بمجرد الرأي من غير فهم من كلام الشارع ، فالواجب علينا القول بالأمر الأول في الأئمة الأربعة وسائر المجتهدين . وكان عملهم على هذا دائماً حتى إذا علموا شيئاً واعتقدوه أمر الشارع كان يحرم عليهم الحالة المنتظرة في العمل . ويحرم عليهم النظر إلى أن فهم هذا وصل إلى هذا ، وفهم ذلك وصل إلى ذلك . وأما القول بأن بعض العلماء المقلدة المجتهدين في بعض المسائل قد وصل إلى هذه الرتبة العليا بنفسه فيجب عليهم العمل بما رأوه وفهموه من كلام الشارع فوراً أو بلا فور فوقوف على أنهم إذا رأوا أن قول امامهم مجرد رأى ليس له حجة من كلامه صلى الله عليه وسلم يخالف للسنة البتة . وأتى ذلك ؟ وقد اختلف العلماء الكرام في لزوم تقليد المجتهد المطلق عليه في غير

تلك الصورة فالأكثر على لزوم تقليده عليه أيضاً والأقل على نفسه ، وتصرح بعض عبارات بأن ذلك الأقل المعزلة لكن دعوى المعارض أنه من أفراد بعض أولئك العلماء ، وأنه مجتهد في بعض المسائل منظور فيها .

قوله وقوله : " فسمعه يقول إجلس " الخ (ص ٢٦٥)

قلت : لأعرف للقول بأن هذا ظاهر وجهاً بل الظاهر

أن المخاطب به ابن رواحه فإن القول بتخطئة مثل ابن رواحه وهو فصيح بليغ من بغاء شعراءه صلى الله تعالى عليه وسلم في فهمه معنى كلامه صلى الله عليه وسلم مما لا يجوز أن يجترأ عليه من غير داع إليه . وأن ذلك الداعي إليه ؟ ومن المعلوم أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعاه إلى أن يقول له هذا القول وهو خارج عن المسجد حكمة البينة (١) فإن فعل الحكيم لا يخلو عن الحكمة . والحكم بأن ابن رواحه اعتقد أن الجلوس إفتراض على كل سامع الخ (ص ٢٦٦) في حيز المنع . لم لا يجوز أن يكون ابن رواحه ممن يقول بإفادة الأمر الندب ، أو ممن يقول بإفادته الوجوب على التراخي ، وبأن الفور مندوب فيجوز أنه امتثل بأمره ندباً أو فوراً ندباً . ومن الشين الذي لا ريب فيه أن فعل الواجب والمندوب كلاهما من طاعته صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكما طاعته أيضاً . ومن نحقق ما ذكرنا علم فوراً أن كلام المعارض فيها بعد منظور فيه أيضاً ؛ على

(١) فعل "دعاه"

أن الحديث لم يثبت صحته ولا حسنه من قول الحافظ الناقد .

قوله تيقن أن من ترك العمل بالحديث لعدم أخذ إمامه به الخ (ص ٧٢٦)

قلت : قد مر الكلام في هذا الحديث ، وأنه لا يستدل به للمعترض فيما حاول إثباته . ثم نقول : إنه لم يوجد هذا الترك في علماء المذاهب الأربعة ولم يثبت ذلك عليهم ، ومن ادعى ثبوت ذلك فيهم فليأت بيينة عليه ، ولادعوى بدون البينة ، نعم قد وجد فيهم ما إذا تيقنوا ترك العمل بهذا الحديث لأخذ إمامهم بذلك الحديث الذي هو أرجح عنه أو ناسخ له عند إمامهم وعندهم وليس هذا باباً واحداً من الجفاء والظلم فضلاً عن أن يكون أبواباً منها . وهذا القدر المتيقن برئ منها أئمة . ثم أنه لو تأمل المتصفح في مقدمة "تعاليقنا" هذه وجد الجفاء والظلم وأبوابها في نفس المعترض أشد مما في تارك العمل بالحديث الصحيح لمجرد عدم أخذ إمامه به وتيقن أنه أتى بأبواب من الجفاء والظلم على نفسه معاذ الله تعالى عن ذلك .

الدراسة السابعة

قوله في الدراسة السابعة - يجب ترك قول مائة إمام مثلاً إذا كان مخالفاً الخ (ص ٢٦٧)

قلت : من المعلوم الواضح أن هذه الكلمة كلمة حق أريد بها باطل فهو نظير استدلال الخوارج المارقة حين دعاهم على المرتضى رضى الله تعالى عنه - الذى هو الإمام الحق بعد الخلفاء الثلاثة رضوان الله تعالى عليهم - إلى طاعته فإن طاعته طاعته صلى الله تعالى عليه وسلم ، فادعوا أنه لا يجوز لهم طاعته وتحريم ، واستدلوا على دعواهم الخبيثة بقوله تعالى (إن الحكم إلا لله) فقال سيدنا على رضى الله تعالى عنه رداً عليهم وقدحاً فيهم - وهم أحق بذلك - "كلمة حق أريد بها باطل" والله الذى لا اله إلا هو نحن لانتحكم على كلمة المعترض إلا بمثله . فنقول : مجرد قول آلاف أو مئات آلاف من الأئمة إذا لم يصاوا حد الإجماع يجب تركه ، حتماً إذا كان مخالفاً لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الثابت عنه . ولقد قال سيدنا الإمام حسين - فلذة كبده صلى الله عليه وعلى آله وسلم حين ترأى الجمعان في "كربلاء" وبكت أخته المطهرة زينب رضى الله تعالى عنها لما خفقت من العبرة والإعتبار - لأخته تلك (أصبري واعلمى أن أبى خير منى ، وأبى خير منى ، وأخى خير منى ولى ولهم ولكل مسلم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة) انتهى . وكذلك جميع الصحابة وسائر الأئمة الإثنى عشر من أهل البيت رضى الله تعالى عنهم والتابعين بإحسان ومن بعدهم إلى يوم القيامة لهم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة . وهذه فائدة قول سيدنا الحسين رضى الله تعالى

عنه "ولكل مسلم" فن ادعى بعده صلى الله تعالى عليه وسلم أنه متبوع حقيقة دون الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، أليس قد سمعنا الحديث الصحيح الدال دلالة بينة على أن سيدنا عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام - مع أنه نبي مرسل من أولى العزم جامع للمراق التي لا تعد ولا تحصى - حين ينزل من السماء ويظهر على الأرض في آخر الزمان لا يجوز له إلا إقضاء سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ؟ فما ظنك بغيره ! ولو صحاييا أو من الجافاء الراشدين أو من أهل البيت أو من أئمتهم أو مهدى آخر الزمان لكن الشأن في تحقق هذه الصورة . وأنى هي ؟ ولقد قال عز من قائل (ولقد أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لمامكم لتؤمنن به ولتنصرنه) فقلوه (وجدنا حديثاً خالفه الأئمة الأربعة الخ ص ٢٦٧) مبنى على محض الفرض كما اعترف به المعارض فيما بعد ، فلا اعتراض عليهم به . ولا إعتراض عليه أيضاً .

نعم قد حكم العلماء الأعلام بأنه إذا خاف خبر الواحد الإجماع يقدم الإجماع عليه في العمل وجوباً لقوله صلى الله عليه وسلم (لا تجمع أمتي على الضلالة) ولما سائر للدلائل الدالة على أن الإجماع قطعي . ولم يحكموا بوجوب تقديم الإجماع القطعي عليه بمجرد رأيهم ، فهل هذا إلا من باب ترك النص بالنص حقيقة ! ولاخير فيه . ولو فرض أن الأئمة الأربعة إتفقوا في موضع على خلاف

الحديث الظني الصحيح وإس معهم من كتاب الله تعالى والسنة والإجماع شئ . فقتضى قولهم بتقديم الإجماع على خبر الواحد أن يقال : في تلك الصورة المفروضة إنه لما قام الإجماع على امتناع الخروج عن مذاهب الأئمة الأربعة وجب العمل بقولهم دون ذلك الحديث الظني لعارض هذا الإجماع فقط . لا لأن القائل بذلك القول الأئمة الأربعة . فكان على المعارض أن يخص الإجماع من هذا العموم قال مولانا أخى زاده في "حاشية شرح الوقاية" في أول "كتاب الصوم" (إن الإجماع المنقول بطريق التواتر يفيد الفرض الإعتقادي ، وأن الإجماع المنقول بطريق الشهرة أو الآحاد يفيد الوجوب دون الفرضية) إنتهى محصل كلامه رحمه الله الله تعالى .

قوله ولا عدم أخذهم للحديث إذا ثبت من حذاق الفن الحكم عليه الخ (ص ٢٦٨)

قلت : قد قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" وغيرهم (إن السلف إذا ردوا حديث مجهول الحال والعين لا يجوز العمل به إذا خالف القياس لأنهم لا يهتمون برد الحديث الصحيح فإتفاقهم على الرد حيثئذ دليل على اتهامه في الراوية ، وموهو منكراً كحديث فاطمة بنت قيس "أنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة" وهو في "صحيح مسلم" وغيره رده أمر رضى الله تعالى عنه) إنتهى . وأيضاً

قال في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (وبرجع ما عمل به الخلفاء الأربعة الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله تعالى عنهم على ما ليس كذلك) انتهى . وقال القدوة الشيخ عبد الله بن سالم البصرى في "شرحه" على "مصحح البخارى" والعلامة الزرقانى في "شرحه" على "موطأ الإمام مالك" (إنه قال مالك : رحمه الله تعالى إذا جاء عنه صلى الله تعالى عليه وسلم حديثان مختلفان ، وبلغنا أن الشيخين رضى الله تعالى عنهما عملاً بأحدهما وترك الآخر كان فيه دلالة على أن الحق فيما عملاً به) انتهى . وقال الحافظ أبو داود السجستانى في "مسند" (قال أبو داود : وإذا تنازع الخبران عنه صلى الله تعالى عليه وسلم نظر إلى ما عمل به أصحابه من بعده) انتهى . وقال الإمام العلامة ابن أمير الحاج في "شرح التحرير" والعلامة السعيد أمين محمد في "التيسير شرح التحرير" أيضاً (إن إجماع أهل المدينة على العموم - وهو رأى أكثر المغاربة ، وذكر الحاجب . أنه الصحيح قالوا : وفي "رسالة مالك إلى ليث بن سعد" ما يدل عليه - يفيد القطع . ونقل السبكي عن أكثر المغاربة أنه ليس بقطعى بل ظنى يقدم على خبر الواحد والقياس) انتهى . وإذا كان إجماع أهل المدينة وجب تقديمه على خبر الواحد - وهو ظنى فكيف إذا كان قطعياً عند من قال بأنه إجماع معتبراً وقال ابن المهام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (والحق أن مقتضى دليل كل من القول بحجية إجماع الخلفاء الأربعة فقط ، وحجية الشيخين فقط ،

الحجبة الظنية) انتهى - أى فهو كإجماع أهل المدينة ظنياً مقدم على خبر الواحد على قول من قال : بأنها إجماع معتبر - ومنه ما سيورده المعارض من كلام الإمام الترمذى رحمه الله تعالى ، وقد سبق من كلام المعارض في "الدراسات" (أن قول واحد من الأئمة الإثنى عشر من أهل البيت قول سائرهم (ص ٤٥) وإن لم يثبت عن سائرهم (وأن إجماعهم إجماع معتبر (١) فلزم من هذا القول بأن قول كل واحد منهم مقسّم على خبر الواحد أيضاً ، لا لكونه قول واحد منهم بل لكونه قولاً إجماعياً عنهم عنده .

فهذه العبارات مع ما ذكرنا تدل على أن الحديث وإن كان محكوماً عليه بالصحة أو الحسن من نقاد الحديث بل وإن كان من أحاديث "الصحيحين" أو أحدهما قد يترك العمل به لرد السلف له أو لعمل الشيخين على حديث آخر يخالف ذلك الحديث ظاهراً ، أو لعمل الصحابة على حديث آخر يخالفه (٢) وعلى

(١) "دراسات الليب" ص ٢٨٧

(٢) قال شيخنا الامام العلامة المحدث الفقيه الاصولي المتكلم المورخ أعلم اهل عصره بالرجال مولانا محمود حسن خان التونكى في "معجم المصنفين" ما نصه .

"القول الجامع في الفروع"

لاربيب في ان القرن الاول عهد الصحابة والتابعين المحمود المدوح بالخير والتقوى لم يدون فيه شئ من دواوين السنة والفروع المستنبطة منها . وانما كان حملة السنة من علماء الصحابة وائمة التابعين يحفظون السنة في صدورهم ويتفقهون بما رزقهم الله سبحانه من التأسى والاقتداء بالرسالة ،

أن مالكا يقول بتقديم إجماع أهل المدينة على خبر الواحد الصحيح قطعياً كان ذلك الإجماع أو ظنياً عنده . والمعرض أيضاً

وكان سائر الناس يستنون بهم ويرجعون اليهم في الفتيا في الفروع ، وكان جماعة السلف من علماء الصحابة وقتهاء التابعين قد انتشروا في اقطار الممالك والامصار بانتشار الاسلام ، وتبليغهم واستئناسهم كانت سائر امم الاسلام يتعاملون في امر الشرع .

وله اقترض هذا القرن وجاء القرن الثاني ونشأت الائمة على ما ورد " يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله " استنوا بسنتهم وعملوا بتعاليمهم لما انهم هدوا الى ذلك بنص الشرع انه هو سبيل المؤمنين وانه الصراط المستقيم فما لم يؤثر فيه عن السلف جاهرهم خلاف لم يختلفوا فيه قط ، لما نهوا عن الشذوذ " بمن شذ شذ " ولا نهم امروا باتباعهم باحسان وكان العدول عنه اتباع غير سبيل المؤمنين . وما ورد فيه الخلاف للسلف لكون الامر واسعاً كقوله صلى الله عليه وسلم " احسنت ولا حرج " لكل من المقدم والمؤخرى الحلق والذبح أو لغيره من الوجوه اجتهد فيه المتهتم .

فاما ائمة اوائل القرن الثاني فسلكوا مسلك التعامل وانتقدوا الاختلاف به . فائمة الحجاز ومنهم الامام مالك رحمه الله اخذوا بتعامل بلادهم وهذا معنى قول الامام رحمه الله تعالى " ان تعامل المدينة حجة " بمعنى في الاخبار الخلافية ، وعلى هذا دونت فروعه المدونة في مذهبه ، وكذا سائر ائمة الحجاز بمن وافقه في المسلك لما كان ما شاهده من عمل العاملين قريب العهد بالشهود له بالخير والتقوى والعلم .

وكذا ائمة العراق من اول هذا القرن كابن ابي ليلى وابن شبرمة من شيوخ سفيان الثوري ، وكذا الثوري ومن قارنهم من اهل القرن وائمة فقهاءهم اخذوا بما شاهدوا من تعامل ائمة العراق وسلفهم وآثروه على الاخبار والآثار الافاقية لما كان اصل هذا العمل من تبليغ ابن مسعود وعلى وغيرها من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وتعليم اتباعهم كما سود وعلقته من اصحاب العراق . وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ارسل ابن مسعود رضي الله عنه الى العراق ليعلم اهل العراق سنة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يؤثر عن عمر رضي الله عنه ومن

قائل بتصويب قول مالك هذا كما اعترف به في " الدراسات " وصرح به (١) وعلى أن المعارض قائل بتقديم إجماع أهل المدينة وإجماع الأئمة الإثني عشر على خبر الواحد الصحيح (٢) . فكانهم عدوا الإجماع على خلافة دليلاً على تحقق العلة الخفية في خبر الواحد ذلك ، وإلا لم يجوز لأحد مخالفة الحديث الصحيح الثابت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم وهو المتبوع لكل في الكل حقيقة وظاهراً أصلاً ، وبه صرحت عبارة " التحرير " و " شرحه " التي قدمناها فلا يصح القول بأنه (ليس أحد من

قارنه من الصحابة رضي الله عنهم) بدل على ان هذا التعليم بخلاف السنة الى ان توارثوا عليه التعامل مع اختلافهم واختلافهم من العراق الى الحجاز ومن الحجاز الى العراق فعلى هذا التعليم والتعامل دون فقه العراق .

ولما كان النقد في الخلافات في صدر القرن الاول بالعمل قلما تطرق الاختلاف في فقه المدينة وقعه العراق في هذا العهد ثم تقادم العهد وتطرق الاختلاف في التعامل وتداخلت الاخبار والآثار البلدية والافاقية وجمعت الاخبار والآثار ودونت المدونات وتكاثرت وسائط الروايات وتشعبت الاسانيد وتعارضت الاراء فلم يجدوا لهم سبيلاً الا بالكشف من احوال الرجال وسلوكوا مسلك النقد باحوال الرواة فعلى هذا التنقيذ تدور الصحة للعمل في المدونات التي دونت في القرن الثالث ، وربما وقع التعارض في الصحة وعمل السلف وتباينت فروع الفقه قديماً وحديثاً فهذا الذي ذكرناه هو اصل الاسباب التي وقع بها الاختلاف في القديم والحديث بعده انتهى (ج - ٢ ص ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ طبع بيروت عام ١٣٤٤)

(١) راجع " الدراسات " ص ٤٢٧

(٢) ايضاً ص ٤٣٤ و ٤٣٥

المحدثين يلتفت في صحة الحديث وحسنه الخ (ص ٢٦٨) على العموم .

قوله حتى إذا لم يأخذ به أجلة القوم منهم الخ (ص ٢٧٠)
قلت : قد ذكرنا من عبارات "التحرير" و "شرحيه"
وقول الإمام مالك والجافظ أبي داود واعترافات المعارض ما يهدم
هذه الكلية . ولا يرد على الإمام الترمذي إشكال واعتراض
بسوء الأدب إلى حديثه صلى الله تعالى عليه وسلم في قوله
"ولم يأخذ به أهل العلم أو بعض أهل العلم" بعد إيراد الحديث
المرفوع في "سننه" وحكمه عليه بالصحة أو الحسن ، فإنه
إخبار منه رحمه الله تعالى بما ثبت في الواقع . وليس في ذلك شيء
من سوء الأدب ولو قطعياً . وليس هذا الإخبار منه الحكم
بكون مجرد القول معارضاً بالحديث الصحيح أو الحسن فإن تمامه
موقوف على أن لا يكون لأهل العلم أو لبعضهم فيما قالوا حجة
من الكتاب أو الحديث أو الإجماع . وليس الأمر كذلك فإنهم
تمسكوا أيضاً بذيله صلى الله عليه وسلم وسنته واقتصدوا به
إقتداء حسناً . (١) وأما نقض هذا الفعل الصادر من الإمام الترمذي
ظهر المعارض ومن وافقه على ما حاول إثباته فلائنه خبر الحق
والحق مر ينقض الظاهر .

(١) قلت وفيه صرح حافظ المغرب الإمام يوسف بن عبد البر المالكي في كتابه
"جامع بيان العلم وفضله وما ينبني في روايته" وحمله "حيث قال رحمه الله :

ولم يدر المعارض معنى قول الشيخ ولي الله رحمه الله تعالى
فإن معنى قوله أنه ليس حديث من الأحاديث الصحيحة ترد
على كل واحد من الأئمة الأربعة بحيث لا يكون قول ذلك
الواحد منهم إلا مجرد رأي يخالف بالحديث ، فهذا شاهد
صدق لما أسسناه في "تعلقاتنا" هذه . وليس معنى كلامه ما
فهمه المعارض من أن نفيه هذا راجع إلى القول الصادر عن
جميعهم فقط . فكما أن المعارض قال ههنا (والأمر على ما قال
سلمه الله تعالى (١) الخ ص ٢٧٣) بناء على ما فهمه من كلامه
كذلك نقول : والأمر كما قال رحمه الله تعالى بناء على ما فهمناه
من كلامه .

قوله فلو رأيت ما كتب بعض من المعاصرين الخ
(ص ٢٧٣)

قلت : لعل المعارض أراد "بعض من المعاصرين" شيخه

"ليس لأحد من علماء الأمة" يثبت حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم
م يرد دون ادعاء نسخ عليه بأثر مثله أو بإجماع أو بعمل يجب على أصله
الالتقياد إليه أو طعن في سنده ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته فضلاً عن أن
يتخذ إماماً ولزمه "الفسق"

(ج - ٢ ص ١٤٨ طبع المنيرية بمصر)

(١) ووقع في المطبوعة ههنا "رحمه الله" بدل سلمه الله ، والصحيح ما
ذكره المؤلف .

في الحديث وعلومه (١) و "بعض المولعين" بعمل الحديث نفسه ، وكل منها مما لا ينبغي فإن التعبير عن الشيخ في الحديث وعلومه "بعض المعاصرين" لا ينبغي أن يصدر من مثله ، وكذا التعبير الثاني فإنه يشعر بأنه مولع بالعمل بالحديث دون غيره ، ونحن نقول : على ما علمنا أن الأئمة الأربعة ومقلديهم العلماء والعرفاء ومن تبعهم بإحسان وشيخه المذكور كلهم مولعون بعمل الحديث أيضاً ، فسيحان الله ما أعظم شأنهم . ومن تأمل في مقدمة "تعاليقنا" هذه وجد هذه الدعوى من المعارض في نفسه غير مسلمة .

وقوله (ممن قضى نحبه ووجد الله الخ ص ٢٧٣) إن أراد فيه أنه يبان لبعض المولعين بعمل الحديث كما هو الظاهر المترافئ من كلامه فقوله بعد (وأين الزمان من مثله ص ٢٧٣) إطراره

(١) قلت : يريد به المؤلف أباه الشيخ الإمام مفيد السند ومحدثها العالم الرباني العلامة محمد هاشم بن عبد الغفور السندي . قال ابن المؤلف الشيخ إبراهيم السندي في "القسطن المستقيم في الجواب عما وقع للفاضل المخدوم محمد معين التسليم من السقطات الواهية والقول السقيم" - والنسخة الخطية من هذا الكتاب محفوظة في خزانه الكتب بمدرسة "مظهر العلوم" بكراتشي - مانصه "ومن عاصروه كان من قد اخذ المخدوم - المعترض وبعض علماء العربيين الشريفين عنه علوم الحديث ، وقد كان حائزاً للصباح الست والمسندات وكتب الاطراف والطبقات وعلوم معرفة الرجال ، وله تصانيف عظيمة مشهورة في تلك العلوم منها "اطراف البخاري" له ، وكان من اكابر الحنفية في عصره ايضاً . وهو جدى وابو العارف المحدث العالم العامل العاشم الشيخ المخدوم محمد هاشم رحمه الرب الدائم " اه (ص ٢٨)

منه لنفسه خارج عن حدود الشريعة وهو حرام ، وإن أراد فيه أنه يبان لبعض من المعاصرين فدعاه هذا له بعد أن عده من التاركين للعمل بالحديث والملتزمين مذهباً معيناً ، ومن ارتكب محرمات كثيرة ذكرها في "دراساته" ومن التابعين لأبي حنيفة دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، ومن أشرك وأتى بالشنوية محارم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على زعمه الفاسد فهو ايضاً إتيان منه بالحرام المنكر عنده . وكيف يكون شيخه الذي رباه في الحديث وعلومه تربية حسنة عنده مستحقاً لأن يدعى له بمثل هذا الدعاء الذي أوله (زاد الله في المسلمين من بعده من أمثاله الخ ص ٢٧٣) على أن قوله : وأين الزمان من مثله . يأتي إياه بينا عن إرادة المعارض هذا الإحتمال الثاني في قوله هذا .

قوله فإن فلانا وهو شيخ شيخ هذا المعاصر الخ (ص ٢٧٤)

قلت : لما صرح المعارض أولاً بأن (وجود مثل هذا الحديث الصحيح يقل قلة تضاهي الفقد الكبي ص ٢٧٣) وسلمه أيضاً ثانياً بقوله (إن الأمر على ما قال الشيخ ولي الله الهندي ص ٢٧٣ على ما فهم من كلامه . وثالثاً بقوله (إن خروج قول الأربعة من حديث صحيح في الباب مما يكاد يحكم عليه بالإمتناع العادي ص ٢٧٤) كيف يصح منه دعوي أن شيخ شيخ المعاصر وجد حديثاً صحيحاً منصوحاً فيها عمل به على خلاف الأئمة الأربعة . فإعتراض

المعاصر ولو على شيخ شيخه ، الأقدم في عصره أو المعارض في عمله لكونه ثبوت أن هذا الخلاف منه يخالف الأئمة الأربعة . ولقد سمعنا بعض من يعتد بقوله " إن شيخ الشيخ وإن كان يدعى أنه عامل بالحديث لكن إلزم على نفسه أنه لا يخرج عن جميع المذاهب الأربعة " والمفاد بقوله (إن كان تمسكه فيها خالف الأئمة الأربعة ص ٢٧٤) من الشك في تمامه عائد إلى وجود الحديث الصحيح المنصوص فيما عمل به شيخ الشيخ عنده لا إلى أصل وجدان هذا الأمر في الشريعة . والعجب العجيب أن المعارض قد اعترض في هذه " الدراسات " اعتراضات على مشائخه في الطريقة وعلوم الشريعة ومنهم شيخه في الحديث وعلومه ، وعلى مشائخ مشائخه العالية والنازلة ، ومنهم العرفاء السرهندية وأتباعهم ، وعلى آباءه منهم أبوه العالم الكامل (١) حتى جعلهم تاركين الواجب مرتكبين الحرام متبعين لإمامهم دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ومن أشرك وأتى بالثنوية والتزم مذهبا معينا وترك العمل بالحديث ، بل اعتراضاته هذه ليست بمقصورة على هؤلاء ، بل جمل جميع

(١) قلت هو الشيخ محمد أمين بن طالب الله التتوي السندي . كان أصله من " والي " موضع من مضافات " رويته " و " بت باران " من أرض السند ثم انتقل إلى " تته " وأقام بها ، وهو من " لأكهدل " قبيلة من قبائل السند ، ترجم له على شير قانع في كتابه " تحفة الكرام " قال : كان في الفضل أشهر زمانه . وقال ابن المؤلف الشيخ إبراهيم في " القسطاس المستقيم " (محمد أمين الدل كان عالما متبعرا حنفيا)
التعالي

مقلدي الأئمة الأربعة وملتزمي مذهب واحد منهم - ولومن العرفاء بالله تعالى أو المحدثين أو الفقهاء الأصوليين والفروعيين - كذلك بناء على وهم فاسد وزعم كاسد أخذ بمجامع قلبه أخذاً شديداً وليس الاكبيات العنكبوت وهذا أكيداً كما تقدم ، على أن القول بوجودان شيخ الشيخ حديثاً كذلك مبني عند المعارض على حسن الظن إليه وقد سبق من المعارض كرات مرات التشديد التام والقدر العام فيمن ظن بمثل هذا الظن ولو إلى الأئمة الأربعة ورد به الحديث الصحيح ، فكذلك من ظن هذا الظن ورد به قول الأئمة الأربعة جميعهم بعد ما انعقد الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة يستحق به ذلك التشديد والقدر . فلا تكن أيها العاقل لظنه هذا سمياً ولا به أنيساً . فقله (فهو على بينة من ربه ص ٢٧٤) من أعجب الأقوال حيث جوز المعارض مثل هذا الظن في شيخ الشيخ وحرمة في الأئمة الأربعة . وعندنا مثل هذا الظن حرام مطلقاً ولو في أهل الكشف العرفاء بالله تعالى . ومن كان عنده ذلك الحديث الموصوف بما ذكره المعارض الذي تمسك به شيخ شيخ المعاصر في خلاف جميع الأئمة الأربعة فليأت به . وأيضاً قد ذكرنا سابقاً أن الخروج عن المذاهب الأربعة خروج عن الإجماع ، وقد تحقق فيما تقدم أيضاً أن الإجماع مقدم على خبر الواحد عملاً ، وأنه دليل على نسخه فلا مناص للخارج عن المذاهب الأربعة ولا خلاص عن خرق الإجماع . ومن العجب العجيب أيضاً أن المعارض قد اعترض في " الدراسات " على الأئمة الأربعة ومقلديهم من الأولياء والمحدثين والفقهاء

ومنهم مشايخوه في الظاهر والباطن ومشايخوه مشايخيه فيها وفيهم أبوه الذي هذبه ورباه وعلمه علوما كثيرة ولا يجد بذلك نفسه مورد للإعراضات ، ووجد المعاصر الذي هو شيخه في الحديث وعلومه باعتراضه هذا على المعترض فقط أو على شيخ الشيخ معه محلاً للإعراض والإيراد عليه ، فيا لله أين الإنصاف بخير الأوصاف ؟

قوله وهو عندنا إن شاء الله تعالى على بينة من ربه الخ (ص ٢٧٤)

قلت : هيهات هيهات إذا كان حسن الظن إلى مثل هذا العالم الكامل يجر إلى ترك الإجماع ويجوزه وإن علمه فما المانع عن تجويز مثله إلى الأئمة الأربعة ومقلديهم إذا كان قول واحد منهم مخالفاً للحديث الصحيح ولم نجد له شهادة منه أصلاً ، ونحن لانقوا بكايها كما مر .

قوله وليس فيهم من ذكره بخير (ص ٢٧٧)

قلت : قد ذكر الحافظ في "تهذيب التهذيب" (قال أحمد : متروك الحديث له حديث واحد حسن في الثوم - وقال - ذكره ابن حبان في الثقات) انتهى . ومعلوم أن حسن ذلك الحديث الواحد موقوف على حسن حال راويه ، فعرف بقول أحمد هذا أن حنثاً لا ينزل حديثه عن درجة الحسن ، فحديثه

هذا أيضاً كذلك . والحسن قد يرجع بتراجيح آخر فيه على الحديث الصحيح ، لاسيما وقد ذكر ابن حبان حنثاً في الثقات كاسر . والعجب من المعترض حيث ذكر عبارة "تهذيب التهذيب" وأسقط منها هاتين العبارتين . وأعجب من هذا أنه قال . وليس فيهم من ذكره بخير ، على أن رواية حنث هذه تقول بحديث "الصحيحين" عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : ما رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاةً لغبر وقتها إلا بجمع - أي مزدلفة - فإنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع ، وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها - يعني غلب بها فكانت قبل وقتها المعتاد - قال ابن الهيثم في "فتح" (وكأنه ترك جمع عرفة لشهرته) انتهى . أو لأن المخاطب كان جمع عرفة معهوداً معلوماً عنده فلذا لم يتعرض له (١)

قوله فلا معارضة بين الحديثين مع صحة أحدهما (ص ٢٧٧)

قلت : قد ذكر الإمام النووي في "شرح صحيح مسلم" (وقال الترمذي في آخر "مكتابه" وليس في كتابي حديث أجمعت الأمة على ترك العمل به إلا حديث ابن عباس في

(١) قلت : وجاء في رواية "النسائي" ذكر جمع عرفة أيضاً فقال في "باب الجمع بين الظهر والعصر بعرفة" (أخبرنا إسماعيل بن مسعود عن خالد عن شعبه عن سليمان عن عبارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصلوات لوقتها إلا بجمع وعرفات ١ هـ - التلاني

الجمع بالمدينة من غير خوف ولا مطر ، وحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة) انتهى فلعل الإمام الترمذى ومن قول من قال : إن الإمام أحمد بن حنبل قال بالجمع بعذر المرض أو نحوه من الأعذار وإن أورد قوله هذا أولاً في " سنته " فهذا من باب توهين قول بعد إirاده ، ولا بدع في ذلك . ثم نقول : لعل المعارض صدر عنه هذا الكلام ههنا وفيها قبل سهواً إذ ليس كلام الإمام الترمذى في المعارضة وإنما هو في صدد بيان أن العلماء تركوا العمل بهذا الحديث الصحيح ظاهراً لما وجدوا فيه من علة خفية قاذحة ، وأنهم عملوا بحديث حنش وإن كان ضعيفاً بحسب الظاهر ، فأفاد أن عمل العلماء على خلاف الحديث الصحيح ظاهراً يستلزم وجود علة خفية قاذحة فيه وإن لم ندرکہا ، فلا بأس فقد أدركها الراسخون في العلم فلا يجب العمل به . وأفاد أيضاً أن عملهم على وفق الحديث الضعيف بوجوب قوة فيه فتخرجه من الضعف إلى القوة بحيث يجب العمل به (١) وكيف ينكر هذا من يقول : إن كل كاشف وكل عارف قد يصحح

(١) قلت : قال الإمام السيوطى في " التعقيات على الموضوعات " بعد ذكره حديث حنش هذا مانعه : أخرجه " الترمذى " وقال : " والعمل على هذا عند أهل العلم . فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم وقد صرح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به وإن لم يكن له استناد يعتمد على مثله (ص ١٢ طبع لكتناو بالهند)

وقد بسطنا القول في هذا الباب فيما كتبنا على " الدراسات " فليراجع إليها ، محمد عبد الرشيد النعمانى

حديثاً حكم عليه حفاظ الحديث بالوضع ، وقد يحكم بوضع حديث حكوا عليه بالصحة ! أليس في العلماء المذكورين عارف وكاشف أصلاً ؟ فالحق أن يقال إن هذا التطويل من المعارض تطويل بلا طائل . وإذا لم تجمع العلماء بين الحديثين وعملوا بأحدهما فالقول بهذا الجمع أو الوقفة في الحكم خروج عن الإجماع . وليس هذا من قبيل عد المعارضة من علل الحديث بل من قبيل عد عمل العلماء على خلافه من علة ، على أن العمل بما ترجح بعد وجود المرجح يجعل الحديث وإن صح غير معمول به ، وبسمى نسخاً إجتهداً ولا يجعله معلولاً . وليس في كلام الإمام الترمذى ما يصرح بالحكم بالمعلولية ، وإنما صرح فيه بعدم المعمولية - وشتان ما بينهما - نعم في كلامه إشارات هي كالتصريح إلى ما ذكرنا أولاً . وهذا الجمع من مثل المعارض إبداء قول جديد لم يقل به أحد من السلف ولا من الخلف . فلا يجوز لأحد الالتفات إليه لكونه خلاف الإجماع ، على أن هذا الجمع رأى منه ولا يجب على أحد بل لا يجوز لأحد اتباع مجرد رأي مثله عند أحد . ومن العجب العجيب تسمية " للمعارض هذا الجمع الناشئ عن مجرد رأى عملاً " بالحديث ، وتسمية الجمع المنقول عن الحنفية الأعلام في الأحاديث الشريفة المتعارضة ظاهراً رأياً على خلاف الأحاديث وتركاً للعمل بها .

قوله . فحديث القول محرم لجمع صلاتين الخ (ص ٢٧٨)

قلت: حديث القول عام في الأشخاص مطلق في الأزمنة والأمكنة والأحوال أوعام فيها على ما صرحوا به ، وقد اعترض بهذا فيما قبل في الكلام على حديث " من ذكررت عنده فلم يصل على " فقواه (الوجه الأول قوله " من جمع بين الصلاتين الخ ص ٢٧٨) منظوفيه . ثم نقول : حمل الحديثين على هذا الجمع وعده من باب العمل بالحديث وهو رأى عندي منه غير واقع في محله فلا يعاب به ، فيجب حمل الحديثين على ما قاله صلى الله تعالى عليه وسلم (ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال) لاسيما وآية (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) والأحاديث الشهيرة في إمامة جبرئيل عليه السلام ، وحديث ابن مسعود الكائن في " الصحيحين " لا تقتضي ظواهرها إلا هذا الحمل . ثم إنه قد ثبت بحديث غلبة الحرام على الحلال ، وبما بنى عليه من الدليل العقل أن الحديث القول الذي هو العام متأخر عن الحديث الفعلي الخاص فيجب أن يقال : بأن العام نسخ هذا الخاص ، على أنه يجوز أن يحمل الحديث الفعلي على تخصيصه صلى الله تعالى عليه وسلم به ، والحديث القول ليس إلا تشريعاً منه صلى الله تعالى عليه وسلم لأئمة المرضية ، فما المانع من هذا الجمع ؟ وقد صرح العلماء بأن الحديث القول أرجح من الحديث الفعلي لهذا . وأيضاً القول بهذا الجمع يرده قوله تعالى (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) فترجيح هذا الجمع العندي على الجمع الذي دل عليه الآية والأحاديث الصحيحة

ترجيح بلامرجح ممن لا يعتد بمجرد قوله ، وقد سبق أن المعترض قائل بوجوب الجمع بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف أيضاً .

قوله فالمعنى من جمع بين صلاتين الفائتة والوقتية الخ (ص ٢٧٨)

قلت: ليس هذا معنى لفظ الجمع الظاهري ، وقد حرم للمعترض فيما قبل ترك العمل بظاهر الحديث . ثم إن حمل المعترض لفظ الجمع على هذا المعنى الغير الظاهر وعده من باب العمل بالحديث ، وعده حمل الحنفية لفظ " الجمع " في الأحاديث الفعلية الدالة على جواز الجمع على معنى أداء الأولى في آخر وقتها وأداء الثانية في أول وقتها - وهذا أيضاً معنى ظاهر لفظ " الجمع " - وعده الجمع الذي نقلنا من حمل حديث ابن عباس على خصوصه صلى الله تعالى عليه وسلم به خروجاً عن العمل بالحديث وتركاً للعمل به من أعظم ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله فلا يبنى في حد الكراهة أو الحرمة إلا جمع من اتخذها عادة الخ (ص ٢٧٩)

قلت: مفاد كلامه هذا أن الجمع في هاتين الصورتين إما كراهة أو حرام فيجب أو يفترض الإجتنا ب عنه وفي غيرهما ليس بحرام ولا مكروه بل هو إما جائز أو سنة . وهذا المذهب الملقب

من هذين الأمرين خلاف الإجماع . فلا يجوز أن يصنى إلى هذا الجمع المخالف للإجماع . والخروج من الخلاف مستحب أيضاً ؟ فكيف يكون سنة أوجزاً بلا كراهة تزبيهة ! لا سيما والخلاف بينهم في حرمة شئ وجوازه أوسنته . والعجب أن المعارض ظن أن هذا الجمع أقرب وجوه الجمع ولم يقل بهذا القول أحد فهو خلاف الإجماع . ومن ادعى أن هذا القول لفلان من العلماء فليأت ببينة عليه .

قوله وهذا للكلام كله على التنزل الخ (ص ٢٧٩)

قلت : أوعلى التحقيق على ما صرح به ابن حبان وقد ذكرنا قوله قبل . وقد عرفت أيضاً أن حديث حنش حسن على ما قال الإمام أحمد .

قوله وجوابه أنه مفهوم وهم لا يقولون به الخ (ص ٢٨٠)

قلت : جعل هذا من باب مفهوم الموافقة أو مفهوم المخالفة غير صحيح إذ الحصر "بما" و "إلا" منطوق صريح في المقصود لأن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا . أليس كلمة التوحيد ينطق بنفى كل إله سوى الله تعالى . فإذا تعارض المنطوقان بعد ما سلمنا أن لفظ الجمع منطوق في المعنى الذى ذكره المعارض كان جمع الطحاوى أحسن شئ في الجمع ، وكلا المعنيين معنى ظاهر للفظ الجمع فجواب الإمام العيني للقسطاني تسليمى لا تحقيقى .

قوله وكتب أصولهم تشهد بإطلاق إعتبار ذلك الخ (ص ٢٨٠)

قلت : ليس في كتب أصولنا ما يشهد بإطلاق إعتبار المفهوم أو إطلاق عدم إعتباره بل قد صرح العلامة القهستاني في "شرح النقاية" في "كتاب الطهارة" والسيد الحموي في "حاشيته" على "الأشباه" في "كتاب القضاء والشهادات والدعوى" (أن مفهوم الموافقة مفهوم معتبر بلا خلاف) انتهى . فانطبق كلامهما على كلام العيني ههنا ، على أن الإمام العيني من عمدة أصحاب الأصول والفروع في مذهبنا ، فكلامه فقط أيضاً حجة لنا في مسئلتنا أصلية كانت أو فرعية ، ويرد بقوله قول من نقل عن إمامنا خلاف ما نقله عنه ، وهو ليس من أصحابنا ومن المطلعين على أصولنا وفروعنا كمال الإطلاع . فنع الإمام العيني بناء على أنه من باب دلالة المفهوم صحيح ليس بمجرد عن السند . ثم إنه قال في "التيسير شرح التحرير" في بحث "مفهوم المخالفة" (والقائل بمفهوم الصفه - أى ونحوها - الشافعى وأحمد والأشعري وكثير من العلماء ، ونفاه أبو حنيفة وابن شريح وإمام الحرمين والقاضى أبوبكر والغزالي انتهى) . وقال في "فصول البدائع" (وقول مالك كقول الشافعى) انتهى ولم ينقلوا اختلافاً في إعتبار مفهوم الموافقة والمقام مقام البيان . فدل هذا أيضاً بظاهره على أن مفهوم الموافقة معتبر عند جميعهم وعلى

أن مفهوم المخالفة معتبر على الاختلاف الذي مر ذكره . ولا يمكن أن يقال إنه يجوز أن يكون مفهوم المخالفة معتبراً عند من قال به وأن لا يكون مفهوم الموافقة معتبراً عنده .

قوله والجواب الحقيقي بالتحقيق عند هذا الفقير الخ
(ص ٢٨٠)

قلت : في كلامه هذا إشارة إلى أن جواب القسطلاني لمس تحقيق بالتحقيق عند ذلك الفقير ، فالحمد لله تعالى الذي أظهر الحق على لسان المعارض وإن كان يتحرز عنه غاية التحرز . ولفظ حديث ابن مسعود في "المصحيحين" و "سنن أبي داود والنسائي" هكذا (عن ابن مسعود قال : ما رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا يجمع فإنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع ، وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها) ولفظ مسلم (ما رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة إلا لميقاتنا إلا صلاتين الخ) فهذا يفيد أن المراد بصلاتين ههنا صلاة المغرب وصلاة الفجر من الغد ، لكن في إرجاع الحصر فيه إلى ما ذكره المعارض بعد نظر مسجى ذكره . وقال شارح "مواهب الرحمن" في شرحه عليه المسمى "بالبرهان" والشيخ على القارى في "شرح النقاية" - وهما من المحدثين الكرام - (ولفظ حديث ابن مسعود هكذا قال ابن مسعود : والذي لا إله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة

قط إلا لوقتها إلا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع متفق عليه) انتهى . فهذا الحديث يدل على قلع توجيه المعارض من أصله . فهذا الجمع من المعارض لا يكاد أن يكون مقبولاً فضلاً عن أن يكون حقيقاً بالتحقيق ، والله تعالى ولى التوفيق .

قوله فالحصر على هذا المعنى يرجع إلى وقوع صلاة
الفجر الخ (ص ٢٨١)

قلت : حل الحصر في حديث ابن مسعود على هذا غير صحيح لمأمر ، على أنه وجه يجر إلى أن يحمل الحديث على غير الظاهر فن المعلوم أن النكرة في حيز النفي تفيد العموم ، وقد أقر المعارض مرات متعددة أن ترك ظاهر الحديث حرام وإخلال بواجب العمل بالحديث . ثم إنه قد أفاد حديث (ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال) وما استدلل به عليه أن هذا النص العام متأخر عن ذلك النص الخاص المبيح فيجب العمل بالمحرم دون المبيح . وإن قام المعارض يقول إن أحاديث الجمع الفعلية الثابتة في السفر أوفى الحضر أيضاً قرينة على ترك ظاهر حديث ابن مسعود فتقول : "الجمع" لفظ محتمل لكلا المعنيين على السواء فلا قرينة . ولو سلمنا أنه ظاهر أونص في المعنى الذي قال به الإمام الشافعي رحمه الله تعالى . فنقول : ظاهر حديث ابن مسعود قرينة على أن يحمل لفظ الجمع في تلك الأحاديث على المعنى الذي قال به الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإن فرضنا

أنه مجرد تأويل وصرف للفظ من ظاهره ، لا سيما والآيتان
القرآنيتان أيضاً توجبان ذلك ، فلم يبق الترجيح بين الطرفين إلا بالرأى ،
فلا يلزم على الحنفية مخالفة الحديث الصحيح كما لا يلزم ذلك
على الطرف الثاني . نعم يلزم عليهم مخالفة الرأي الذي حرم عليهم
تقليده فإنه يجب على كل مجتهد إتباع ما أراه الله تعالى من الأدلة
الأربعة ، على أن الجمع بين الأحاديث من أمثال المعترض ليس إلا
رأياً له فلم يحل لأحد تقليده فيه إلا إذا أتى عليه بشيء من
الكتاب أو السنة أو الإجماع وأين هو ؟ وإذا كان رأى المجتهد
لا يلزم تقليده عند المعترض ولو على العوام البحت فكيف يلزم
عنده تقليد رأى مثله ! وهو لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .
وأيضاً يمنع هذا الجمع ما قال الإمام العيني في " شرحه " على
" صحيح البخاري " من أن (منع الجمع في غير هذين المكانين -
أي عرفة ومزدلفة - هو قول ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص
وغيرهم) انتهى . فإخراج حديث ابن مسعود عن الظاهر -
وراويه يقول بالظاهر - إخراج له عن الظاهر الذي ما أخذ به
راويه وقد سبق الإعراف من المعترض بأن القول بخلاف ظاهر الحديث
لا يسمع - ولو من راويه - فكيف يتوقف في عدم بيماعه من المعترض !
وهو ممن لا يعتد بمجرد قوله في أحكام الشريعة الطرية القراء .

قوله وجه بطلان زعمهم أن طلوع الفجر في هذا اليوم
لم يكن مما يتركه الخ (ص ٢٨١)

قلت : هذا إما حكم من المعترض بالذام أو بالكشف التام
أو بالكشف الناقص أو بقول الكرماني ومن تبعه . ومن المعلوم
المتبين أن مذامه وكشفه بقسميه ليسا بشئ فضلاً عن أن يكونا
حجتين ولو ضعيفتين في الشرع . وأما الكرماني ومن تبعه فليسوا
بأعظم شأنًا من الحنفية الكرام الذين قالوا فيه ما قالوا حتى يكون قوله
وقول من تبعه نازلاً منزلة الحديث النبوي فيصير حجة عليهم . ثم
نقول : من أي حديث ثبت عند الكرماني ومن تبعه هذا الأمر
في خصوص هذا اليوم حتى لا يبقى لحديث ابن مسعود دلالة على
ما حاول الحنفية إثباته به فيصير قولهم زعماً باطلاً . فإن أثبت
المعترض ذلك الحديث نطالبه بسنده وما يلزمه ، ودون إثباته بسند
صحيح أو حسن خرط القتاد ، على أنه لو كان هذا الوجه وجه
بطلان ما قالت الحنفية وصحيحاً في نفسه لم يجز لمثل ابن مسعود
وغيره من خواص الأمة وعوامها إتباعه صلى الله تعالى عليه وسلم
في أن يصلوا صلاة الصبح في ذلك اليوم في أوامه ، وحديث
ابن مسعود الذي أورده المعترض نقلاً عن " صحيح البخاري " آب
عن هذا . فصح استدلال الحنفية بحديث ابن مسعود به على
سنية إسفار الفجر في غير هذا اليوم . ودلائلهم على هذا للطلب
جملة كثيرة لم نوردناها هنا اختصاراً . وأيضاً لو كان هذا الوجه
صحيحاً معتداً به لما صح استدلال الإمام مسلم وغيره بحديث
ابن مسعود هذا على استحباب زيادة التغليس في هذا اليوم

واستحباب المبالغة فيه في حق الأمة رحمهم الله تعالى ، ولقد فعل هو وغيره رحمهم الله تعالى كذلك فإذا بطل وجه بطلان قول الحنفية الكرام بطلاناً بيناً تأيد أصل مسذهبهم بذلك الحديث فما أحسنهم ، والله تعالى الحمد . وقد جاء في الإسفار بالفجر أحاديث قوية حتى قال السيوطي في "رسائله" في الأحاديث المتواترة (حديث "أسفروا بالبحر فهو أعظم للأجر" أخرجه الأربعة عن رافع بن خديج ، وأحمد عن محمود بن ليبد ، والطبراني عن بلال وابن مسعود وأبي هريرة وجواه ، والبزار عن أنس وقتادة ، والعلني في "مسنده" عن رجل من الصحابة) انتهى . فهذه العبارة دلت على أن هذا الحديث من الأحاديث المتواترة على ما قال السيوطي .

قوله فإذا ثبت مثل ذلك النص في السفر الخ (ص ٨٢)

قلت : فرق بينهما فإن النص في كلا المقامين وإن قلنا بصحته قد ورد بلفظ "الجمع" وهو يحتمل كلا المعنيين فحديث ابن مسعود والإجماع دالان على أن معنى الجمع في عرفة ومزدلفة هو إخراج إحدى الصلاتين عن وقتها ، ولم يثبت إجماع ولا قرينة تدل دلالة قاطعة على إرادة هذا المعنى في نص الجمع في السفر . فوجب حمله فيه على الأقل المتيقن المجمع على جوازه . فكلا الاستدلاليين من الحنفية رضي الله تعالى عنهم صحيح . والقول بأن هذا أضعف من الأول أوهن من نسج العنكبوت . وأما الجمع في الحضر فهو وإن

صح في حديث "صحيح مسلم" بلفظ الجمع المحتمل للمعنيين لكنه قد قام إتفاق الشافعية بل جميع علماء الأمة على ما يفيد لفظ الإمام الترمذي في "علاه" وآخر "سننه" على ترك العمل به لو أخذ في لفظ الجمع المعنى الذي قال به الإمام الشافعي ، فدل هذا الإتفاق بل هذا الإجماع على أن معنى الجمع في حديث "صحيح مسلم" هذا هو الذي نص عليه الطحاوي وغيره ليس إلا . فلا حاجة إلى الجمع بما ذكره المعارض ؛ على أن الجمع الذي ذكره جمع رأي وهو مخالف للإتفاق بل الإجماع ، وإذا كان الرجل محرماً للرأي مطلقاً فما ظنك بالرأي إذا كان من غير المجتهد وهو مخالف للإتفاق أو الإجماع . وقد مر الجواب عن حديث الجمع في السفر وحديث الجمع في الحضر تماماً فلا إعتداد بالجمع الذي ذكره المعارض .

قوله له صريح في الجمع في وقت إحدى الصلاتين وفيه

إبطال الخ (ص ٢٨٣)

قلت : هذا الحكم من الإمام النووي مبنى على رأيه رحمه الله تعالى وإلا فأين الصراحة التي يتفرع عليها الإبطال ؟ والحق ما أفاده الحافظ العيني في "شرحه" على "صحيح البخاري" في جوابه إلا أنه جواب تسليمي كما سيبحث ؛ على أن في بعض الروايات عن نافع (حتى إذا كاد آخر الشفق نزل فصلي المغرب وغاب الشفق فصلي العشاء وقال : هكذا نفعل مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا جئنا السير) انتهى . وقد ذكره الشيخ علي القاري في

"شرحه" على "النقابة" وهذه الرواية صريحة في صحة قول الطحاوي وبطلان ما قال النووي وأورد الحافظ العيني في "شرحه" على "صحيح البخاري" الروایتين الدالتين على مثل ما دل عليه الرواية التي ذكرناها. فصح قول الطحاوي وبطل ما قال النووي؛ وسيجئ تلك الروايتان في هذه "التعليقات" وإذا كان الأمر كما ذكرنا وجب حمل لفظ "يغيب الشفق" على منى يقرب غيبوبة الشفق بلاريب.

قوله آخر الظهر حتى يدخل وقت العصر الخ (ص ٢٨٣)

قلت: وفي بعض الروايات "حتى يدخل أول وقت العصر"

لكنه حل أصحابنا على معنى يقرب دخول العصر وأول وقته فإن القريب من انشئ يسمى باسمه كما حملوا "يغيب" على معنى يقرب الغيبوبة. وإنما ساء لهم الحمل على هذا المعنى الغير الظاهر بقريظة الآيتين وبقرينة حديث عبدالله بن مسعود الذي مر ذكرها؛ على أنه يمكن أن يكون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابي الذي روي عنه الحديث الذي تمسك به الخصم صلى صلاة الظهر في المثل الثاني وأطلق عليه الراوي لفظ "وقت العصر" ولفظ "أول وقت العصر" باعتبار مراعاته مذهب من قال: إن المثل الثاني من وقت العصر وأول وقته في هذا الاستعمال. والقريظة على هذا ما ذكرنا أيضاً، فإن الصراحة التي يتفرع عليها ذلك الإبطال؟ وإذا أجاز المعترض لمثله المجموع التي ذكره وهي خارجة عن الحقيقة الظاهرة وبعضها يخالف

الإجماع. فإل الحنفية لا يجوز لهم هذه التأويلات بقرائن حديثية ذكرناها. وبعد اللتيا والتي قوله (فينبغي أن يكون المغرب في أول دخول وقت العشاء) (١) من العجائب فإنه من باب قياس شئ على ما وقع التنازع والبحث فيه أيضاً كالقياس. لا سيما وهو قياس الشئ على الأصل الذي جاء على خلاف القياس وهو من غير المجتهد، وحرمة مثل هذا القياس قد ثبت بالإجماع بوجوده عديدة.

قوله سند الطبراني لا نعرف رجاله (٢)

قلت: من المعلوم أن الطبراني لا يأتي بالحديث الموضوع كما سيجئ. وعدم معرفة المعترض أحوال رجاله لا يجعل سنده ضعيفاً، ولو سلمنا ضعفه فالمعترض ممن يقول بوجوب الجمع بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف. ثم إن هذا الحديث إنما دل على معنى الجمع الذي يحصل به الجمع بين الأحاديث المتعارضة ظاهراً. وإذا اعترف المعترض بأن الجمع بين الأحاديث يجوز لمثله ولو كان من أمثال المجموع المذكورة فكيف لا يجوز سماع مثل هذا الجمع عن مثل الطبراني! وهو جمع صحيح، لا سيما وقد نقله عن ابن مسعود مرفوعاً. فلا احتياج في هذا الجمع بينها إلى صحة السند ولا إلى حسنه، وقد عرفت أنه ليس في الأحاديث الموهمة لنفي هذا الجمع نفيه تفتيحاً كما تقدم؛ على أن هذا الجمع

(١ و ٢) قد وقع السقط في المطبوعة ههنا إلى قوله (هل يجوز عقد الإجماع على خلاف الحديث)

قد جاء في "الصحيحين" أيضاً فقد أخرج الشيخان في "صحيحيهما" (عن عمرو بن جابر بن زيد أبي الشعثاء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً قال عمرو: قلت يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال وأنا أظن ذاك) انتهى. فلو سلمنا أن سند حديث "الطبراني" ضعيف نقول: قد انجز ضعفه بهذا فصار في قوة الحسن فوجب العمل به. وليس هذا من باب حمل الراوي الحديث على غير الظاهر فكلا المعنيين مشهور في لفظ الجمع. وإذا قد تحقق ما ذكرنا نقول قد صح أخذ الطحاوي والعيني وابن المظالم وجميع الحنفية بهذا الجمع تبعاً لإمامهم رضي الله تعالى عنه أخذاً سديداً شريفاً. ويؤيد رواية الطبراني أيضاً ما قاله الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (إنه صلى الله عليه وسلم صلى الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها لا أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليه وسلم صلحاً في وقت واحد) ويؤيدها أيضاً ما أخرجه الحافظ العيني في "شرحه" على "صحيح البخاري" (عن نافع أن ابن عمر سار حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى الشفق. وأخرج فيه من نافع أيضاً أن ابن عمر سار حتى إذا كان قبل غروب الشفق نزل فصلى المغرب ثم انتظر حتى غاب الشفق وصلى العشاء، وأخرج فيه أيضاً حديثاً أخرجه أبوداؤد في "سننه" بسند لا بأس به عن سيدنا علي رضي الله تعالى عنه أنه كان إذا سافر سار بعد ما تغرب الشمس

حتى تكاد أن تظلم ثم ينزل فيصلّي المغرب ثم يتعشى ثم يصلي العشاء ويقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصنع) انتهى. فتقوله حتى "تكاد أن تظلم" دل على أن علياً رضي الله تعالى عنه صلى المغرب حين كادت الليل تظلم، ولو جمع بينهما في وقت العشاء المسمى بالعتمة لكان صلاته كرم الله تعالى وجهه المغرب والعشاء بالظلام التام فهذه الروايات أبدت رواية "الطبراني" أيضاً فلا أقل من أن يحكم بالحسن على روايته ودلت أيضاً على أن معنى لفظ "غاب الشفق" الوارد في بعض الروايات قرب غيوبته، وعلى أن لفظ الجمع في حديث علي وابن عمر الموقوف والمرفوع الذي أتى به بعده هو الجمع فعلاً لا وقتاً.

قوله وعليه الإعتماد في الرواية

قلت: الحصر المستفاد من كلام المعارض ههنا لم يدل عليه دليل نقل ولا عقل، على أن هذا الحصر وإن أخذ إضافياً بالنسبة إلى الطبراني فهو غير مسلم أيضاً فإن كثيراً من المسائل بنوها على أحاديث "الطبراني" دون أبي بكر بن أبي شيبة. نعم رتبته في المحدثين أعلى من رتبة الطبراني بكثير، على أن رواية ابن أبي شيبة لم ينف فيها تلك الزيادة فهي ساكنة عنها ورواية الطبراني ناطقة بها فيترجح الناطق على الساكن. وأيضاً رواية ابن أبي ليلى عن عبدالله بدون تلك الزيادة لا تستلزم أن تكون رواية غيره عنه كذلك. وأيضاً تأمل في ما ذكرنا سابقاً نجد قوله هذا كاسداً

غاية الكساد .

قوله فيحتمل أن تكون هذه الزيادة في حديث الطبر في .

قلت : كذلك يحتمل أن يكون الإسقاط في رواية " ابن أبي شيبة " من بعض الرواة الذي رأيته كراي الشافعية سواء بسواء ، على أن تطرق هذا الإحتمال لو أخذ مانعاً عن الحكم بمضامين الأحاديث الشريفة لما بقي الأحاديث محالاً للإعتماد فإنه يجوز حينئذ أن يقول كل ما أراد أن يقول من مثل هذا الإحتمال بأن هذه زيادة من بعض الرواة وهذا إسقاط منه . وأيضاً هذا سوء أدب وسوء ظن من المعارض إلى الراوى من غير داع إلى ذلك .

قوله هذا من مثله عجيب أذهل أن الإضطراب . الخ

قلت : هذا المعارض قد ذهل معنى كلام العيني فاعترض بما كلامه يرى عنه ، وقد نقل الإمام العيني رحمه الله تعالى في " شرحه " على " صحيح البخارى " عن نافع إلفاظاً لم يكن الجمع بينهما لو أريد بلفظ " الجمع " المعنى الذى أخذ به الشافعية فنقل عن نافع أولاً لفظ " سار ابن عمر قريباً من ربيع الليل " ولفظ " فسرنا أمبالاً " وثانياً لفظ " سار حتى غربت الشمس وبدت النجوم " ولفظ " آخر المغرب إلى ربيع الليل " ولفظ " سار حتى إذا كان قبل غيوب الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى الشفق " ولفظ " سار حتى إذا كان قبل غيوب الشفق نزل

فصلى المغرب ثم انتظر حتى قاب الشفق وصل العشاء " وفى لفظ " نزل عند ذهاب الشفق فجمع بينها " وفى لفظ " حتى كان نصف الليل أو قريباً منه نزل فصلى " انتهى . ومن تأمل في هذه الروايات لا يمتري في أنه لا يمكن الجمع بينها لو حمل لفظ " الجمع " على الجمع وقتاً فقط . فالإضطراب في حديث ابن عمر المروى عن نافع متحم ، والضعف فيه من هذا الوجه متحقق . قال الإمام النووي في " تقريبه " (والإضطراب في الحديث موجب لضعف الحديث) انتهى . وإن حمل لفظ " الجمع " على معنى قال به الحنفية فلا مجال لإنكار الجمع بين تلك الروايات إلا في لفظ أو لفظين ، وهو ضعيف غير ثابت كما سيبنى . فلا إضطراب حينئذ فيما ثبت منها .

قوله وبعد تسليم إمكان الجمع في الجميع الخ

قلت : قد وقع في كلام الحافظ العيني في ذلك الشرح أنه لا يمكن الجمع بين ما نقله الحافظ من أصحاب نافع وبين رواية " ابن خزيمة " ولم يدع فيه أنه لا يمكن الجمع بين الجميع ، على أنه قد ظهر مما ذكرنا أنه لا يمكن الجمع بين الجميع أيضاً بأن لا تكون رواية من تلك الروايات متروكة أصلاً .

قوله إخراج ابن خزيمة في " صحيحه " أقوى بعد

"الشيخين" (١)

(١) قلت: وهذا القول لا يصح على إطلاقه ولم يقل به أحد من السلف والخلف غير أن السيوطي قال في كتابه "تدريب الراوي" في شرح تقريب النواوي

"أن أصبح مصنف الصحيح "ابن خزيمة" ثم "ابن حبان" ثم "العاكم" فينبغي أن يقال: أصبحها بعد "مسلم" ما اتفق عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة وابن حبان أو والعاكم، ثم ابن حبان والعاكم، ثم ابن حبان فقط، ثم العاكم فقط أن لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين. ولم أر من تعرض لذلك، فليتأمل. (ص ٣٨ طبع مصر سنة ١٣٠٧)

وهذا رأى بدا للسيوطي ولم يصرح به أحد قبله. هذا وقد صرح السيوطي نفسه في "التدريب" قلاً عن الحافظ ابن حجر "أن ابن خزيمة وابن حبان من لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن" (ص ٤٧) وقال في موضع آخر من كتابه المذكور.

"ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة، ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح، كالعاكم وابن حبان وابن خزيمة مع قولهم بأنهم دون الصحيح المبين أولاً" (ص ٥٢)

وقد صرح نفسه في "التدريب" أيضاً في حق "مستدرك العاكم" ما لفظه "وقد لخص الذهبي "مستدركه" وتعقب كثيراً منه بالضعف والنعارة، وجمع جزأ فيه الأحاديث التي فيه وهي موضوعة فذكر نحو مائه حديث" (ص ٣١)

فالمعجب من السيوطي كيف حكم بهذا مع علمه أن في "المستدرك" أحاديث كثيرة ضعيفة ومنكرة وموضوعة ومع علمه أن ابن خزيمة وابن حبان قد حكما بالصحة لما لا يرتقى عن رتبة الحسن،

قلت: لقد نسي المعارض هنا قوله "بترجيح رواية الأوثق على رواية الثقة" (١) ورواية الكثير على رواية الأقل وبأن الزيادة المخالفة لرواية الأوثقين لا يحكم بصحتها. وقد اعترف المعارض بها في كثير من "رسائله" وفي "دراساته" أيضاً في البحث على "مسئلة رفع اليدين". وهو ليس من مفرداته بل هو قول المحدثين الصناديد. ومن العجب أن هذا الرأي الشريف الذي قد اعترف به المعارض تبعاً للمحدثين رجع عنه القهقري الآن. وقد عرف في علوم الحديث أن فقدان الشذوذ المفسر بمخالفة الثقة لمن هو أوثق منه شرط في صحة الحديث، فالحكم من مثل الحافظ العيني بعدم صحة الزيادة التي وقعت في "صحيح ابن

والحق في هذا الباب أن تصحيح ابن خزيمة لا يفوق على تصحيح غيره من أئمة هذا الفن ما خلا العاكم فقد قال الشيخ ابن تيمية في "التوسل والوسيلة"

"ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح العاكم وإن كان الغالب ما يصححه فهو صحيح لكن هو في الصحيحين بمنزلة الثقة الذي يكثر غلطه وإن كان الصواب أغلب عليه، وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه، بخلاف أبي حاتم بن حبان البستي فإن تصحيحه فوق تصحيح العاكم وأجل قدراً، وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن مندة وأمثالهم فيمن يصحح الحديث، فإن هؤلاء وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع فهم أئمة في هذا الباب من العاكم" (ص ٨٨)

وليطالع ما كتبنا في هذا الباب في "التعليقات على الدراسات"

(١) راجع "الدراسات" (ص ١٩٢ و ١٩٣)

محمد عبدالرشيد النعاني

خزيمة " بناءً على مخالفتها لرواية الحفاظ الصحيح لا يجوز إنكاره .
وأما التزام ابن خزيمة الصحيح المجرد في " صحيحه " وكون
إخراجه حديثاً فيه دليلاً على صحته ، وكون ما أخرجه فيه
أقوى مما أخرجه غيره غير الشيخين فلا يجعل جميع زياداته محكمة
عليها بالقبول . ولذا قال الحفاظ ابن حجر في " شرح النخبة "
(وزيادة راويهما - أي الصحيح والحسن - مقبولة ما لم تقع
متنافية لرواية من هو أوثق منه ممن لم يذكر تلك الزيادة)
إنتهى . غاية ما في الباب أن الزيادة الواقعة في " صحيح ابن
خزيمة " زيادة من راوي الحديث الصحيح الثقة فلماذا خالفنا
روايات من هو أوثق منه لكثيرهم فهي غير صحيحة وليست
بمقبولة ، على أن عامة الإضطراب موجودة في رواية " ابن
خزيمة " أيضاً كما سبق . فالإضطراب المفضى إلى الحكم بالضعف
موجود فيها . وقد ذكر الحفاظ السيوطي في " شرح التقريب "
(أن ما هو في تآليف البخاري غير الصحيح " كخلق أفعال
العباد " أو تعالقه في " الصحيح " أو في مؤلف أطلق عليه اسم
الصحيح " كسند الدارمي " و " المستدرک " و " صحيح ابن حبان "
وفي مؤلف معتبر " كتصانيف البيهقي " فقد التزم فيها أن لا يخرج
فيها حديثاً يعالجه موضوعاً) إنتهى . فعلى هذا غاية ما يقال في
أحاديث " صحيح ابن خزيمة " وأحاديث " البيهقي " بلا قرينة
هو هذا المقدار لا الحكم بالصحة ولا بالحسن إلا إذا دل دليل " على
ذلك ، وأن هو في زيادة ابن خزيمة هذه ؟ ومن المعلوم أن

" صحيح ابن خزيمة " من المؤلفات التي أطلق عليها لفظ الصحيح .
وقد عرف بهذه العبارة أن أحاديث مؤلف معتبر كأحاديث
" تصانيف البيهقي " وأحاديث الطبراني في " معجمه الصغير " و
" الأوسط " و " الكبير " ليست من الموضوعات فيما عليها .

قوله . وأما ما أخرجه من أنه صلى بعد ما غاب الشفق .
قلت : لأن صح هذا الجمع في هذا اللفظ فلا يصح في بعض
من تلك الروايات فالإضطراب في الحديث باق كما كان .

قوله . فبناءً تأييده على عدم القول .

قلت : هذا من الأكاذيب المخرعة فإن لفظ الحفاظ العيني
نقلًا عن الإمام الطحاوي هكذا (ولم يقل أحد منا ولا منهم يجوز
الجمع في الحضر) وهذا صريح في أنه ليس مبناه على ما ذكره
المعتز بل إنما بناءه على أنه لا يجوز لإرادة معنى الجمع وقتاً
ههنا من لفظ " الجمع " لا عندنا ولا عند الشافعية ، فيجب على
الشافعية حمل لفظ " الجمع " في حديث ابن عباس هذا على المعنى
الذي ذكرنا للفظ " الجمع " ليس إلا . فهذا إعراف من الشافعية
بأن اللفظ " الجمع " معنيين جمع فعلاً لا وقتاً ، وجمع وقتاً لا فعلاً
فإذا حملوا لفظ " الجمع " في حديث ابن عباس على المعنى الأول
فقد اعترفوا بأن اللفظ " الجمع " معنيين . فلا إعتراض على الحنفية
الكرام في حملهم لفظ " الجمع " في سائر أحاديث الجمع على ذلك

المعنى الأول ، لا سيما وقد قامت القرأتان الشافعية عندهم عليه . وقال الحافظ العيني في " شرحه " على " صحيح البخاري " (حملنا لفظ " الجمع " على الجمع الصوري حتى لا يعارض الآية القطعية خبر الواحد وهو قوله تعالى " حافظوا على الصلوات " أي أدوها في أوقاتها - وقال تعالى " إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً " أي فرضاً موقوتاً - وما قلنا هو العمل بالآية والخبر ، وما قالوه يؤدي إلى ترك العمل بالآية) انتهى . أي لأن الجمع الوقفي إخراج لإحدى الصلاتين عن وقتها ، فيلزم على من قال به ترك العمل بالآيتين بأحد محتملات الخبر الذي لم تقم قرينة قاطعة على تعيينه مراداً في ذلك الخبر . وقال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في " شرحيه " (لا يجوز عند الحنفية تخصيص عام الكتاب بخبر الواحد ، ولا تقييد مطلقه به ، ولا حمله على المجاز به) انتهى . ولاريب أن " الصلوات " في الآية الأولى و " الصلاة " في الآية الثانية كلاهما عام حيث لا عهد . وبعد التبا والقي لا بد أن يقال إن الآيتين كإتيمهما مطلقتان فلا يجوز تخصيصهما ولا تقييدهما على كلا التقديرين بخبر الواحد لا سيما وهو محتمل . وأما الجمع بعرفة ومزدلفة وقتاً فقد خرج عن عموم الآيتين بالإجماع المؤيد بالأحاديث الشريفة . ولا منع عندنا في تخصيص عام الكتاب وتقييد مطلقه بالإجماع مطلقاً ، فلا منع ألبتة إذا كان مؤيداً بها تأييداً تاماً .

قوله وقد تبين من هذا .

قلت : قد عرفت ما فيه تماماً وكلاً فلا نعيده ، ومن أراد الإطلاع عليه فليرجع إليه .

قوله هل يجوز عقد الإجماع على خلاف الحديث الخ (ص ٢٨٣)

قلت : يجب على المعارض أن يقول بجوازه فقد صرح في " رسالة " له (١) أن حديث " أنت مني بمنزلة هارون من موسى " حديث صحيح صريح في أفضلية على على الخلفاء الثلاثة الكرام على نبينا وعليهم الصلاة والسلام أيضاً ، ومع ذلك أقر فيها بإجماع الصحابة سوى السنة والتابعين على أفضلية سيدنا الصديق الأكبر والفاروق الأزهر عليه رضي الله تعالى عنهم . وإذا جاز عند المعارض إجماع أكثر الصحابة والتابعين على خلاف ما في الحديث الصحيح الظني فما له لا يقول بجواز إجماع جميع الصحابة أيضاً على خلاف ما في الحديث الصحيح الظني ! فضلاً عن إجماع جميع الأمة على خلافه . وقد عرفنا بما أفاض الله تعالى علينا من الأحاديث الكثيرة الغزيرة وكلمات الأعلام من المحدثين والأولياء والفقهاء الذين لا يمكن أن يعدوا ويحصوا أن استثناء السنة من الصحابة من إجماع الصحابة على أفضلية سيدنا الصديق والفاروق على سيدنا

(١) وهي المسألة " بالحجة الجلية " في رد من قطع بالأفضلية " وقد مر

بعض نصوصها في مقدمته هذا الكتاب في ص ٤ و ٥ من الجزء الأول .

على رضى الله تعالى عنهم لم يثبت بسند صحيح ولا حسن ولا ضعيف ، فإذا ثبت إجماع الصحابة كلهم على خلاف ما في الحديث الصحيح عند المعارض على التحقيق . وقد عرفنا أيضاً منه أن دلالة حديث "أت منى" على ما هواه المعارض ممنوعة بشواهد كثيرة حتى أن سيدنا علياً كرم الله تعالى وجهه قال: في أيام خلافته وهو على منبر الكوفة (من فضلى على أبى بكر وعمر - رضى الله تعالى عنهما - فهو مفتر عليه ما على المفترى) (١) وفي رواية (جلدنة حد المفترى) أى حد القاذف بالزنا ، على أن صحة الحديث لا تنافي أن يكون متروك العمل بالإجماع أو عند علماء الأمة كالأحاديث الصحيحة المنسوخة التى ترك العمل بها بالإجماع أو بإجماع أئمة الأمة ، وكالحديث الثانى من الحديثين الذين ذكرهما الترمذى فى "علة" فإنه ترك العمل به عند علماء جميع الأمة حسب ما أفاده ظاهره ، وكحديث الأمر بالإضطجاع بعد ركعتى سنة صلاة الفجر فإن ظاهره متروك بالإجماع . ولا يقدح فى دعوى هذا الإجماع خروج ابن حزم وابن العرى عنهم لما تقدم عن الإمام النووى ، على أنه قد صرح العلامة التفتازانى فى أول "تلويحه" بأن (الإجماع مقدم على خبر الآحاد ، وأن الأحاديث القطعية مقدمة على الإجماع) . انتهى محصل كلامه . فإذا كان الإجماع مقدماً على السنة الظنية بعارض عرض لها وإن كانت صحيحة

(١) قلت : وهذا القول قد روى عنه رضى الله عنه من طرق صحيحها

فلا مسامح لانكار جواز الإجماع على خلاف الأحاديث الصحيحة إذا كانت من باب أخبار الآحاد . وسقف على تمام هذا البحث فى "تعاليننا" على "الدراسة التالية" إن شاء الله تعالى .

قوله وهذا القول منه غريب جداً الخ (ص ٢٨٤)

قوله لا غرابة فإن مبنى هذا القول عند الإمام الترمذى عدم ثبوت جواب من أجاب عنه وحمل من حمله على عمل عنده أو توهمينها منه . وكلام النووى لا يجعل توهمين مثل الإمام الترمذى غير صحيح أو مبنى قوله هذا أن ظاهر هذا الحديث متروك العمل به بالإجماع . ثم إن وجه الغرابة الذى ذكره المعارض هنا دل على اعترافه بأن الجواب عن الحديث وحمله على عمل وإن كان بعيداً أخذ بالحديث وعمل به على ما ظهر له من تأويله ، فقد بطل أقواله السابقة التى محصلها أنه ليس بعمل بالحديث ولا بأخذ به ، ونحمد الله تعالى على ذلك .

قوله نقلاً عن النووى - لأنه يخالف للظاهر مخالفة

لا تحتل الخ (ص ٢٨٤)

قلت : قد تقدم أنه لا يخالف للظاهر أصلاً فضلاً عن أن تكون مخالفة لا تحتل بل الأمر بالعكس . وأما فعل سيدنا ابن عباس ، واستدلال النووى برواية عبدالله بن شقيق لتصويب فعله ، وتصديق أبى هريرة له وعدم إنكاره فلم يدل شئ منها على

أنه صلى المغرب بعد غيوبة الشفقين. ولفظ "بدت النجوم" لا إلى هذا ولا إلى ذاك، فلم يبق في البين إلا لفظ الجمع المحتمل. فالقول بأنها صريحة في عدم التأويل غير معقول. ثم تسمية النووى معنى الجمع الذى قال به الحنفية تأويلاً - مشيراً بها إلى أن المعنى الذى قالوا به معنى غير ظاهر وأن المعنى الذى قال به الشافعية معنى ظاهر - قول لم يأت عليه بدليل يظهر به قوته. والحق أن كلا الإحتالين في لفظ "الجمع" بالنظر إلى مجرد مفهومه على السواء. وأما القرائن التى أتت بها علماءنا على أن المراد منه ما قالوا فقد علمت قوتها. والقرائن التى أتت بها الشافعية على أن المراد منه ما قالوا فليست بأقوى منها ولا بمساوية لها كما مر، فوجب المصير إلى ما ذهب إليه علماءنا، مع أن آيتي القرآن قاطعتان بعمومهما كما ذكرنا. فالقول: بأن هذا ضعيف أو باطل ضعيف أو باطل.

قوله كيف يطلق عليه أنه لم يعمل به أحد من العلماء

لغ (ص ٢٨٦)

قامت: قد صرح الترمذى في آخر "سننه" بإجماع الأمة على ترك العمل به كما مر. وهو من النقاد الحفاظ الأثبات الثقات الذين يعتمد على قولهم في الحكم على الأحاديث بالصحة والحسن والضعف ونقل الإجماعات وغيرها. فأى أمر متعنا عن الإعتداد على قوله هذا؟ فهو القول الذى يعتمد عليه إما لأن ما ذكره النووى

من التأويلات والمذاهب غير ثابت عند الترمذى ولم يصح عنده. وإما لأنه لم يصل إليه هذا التفصيل الذى ذكره النووى، لكن هذا الجواب الثانى منظور فيه لأن الترمذى قد ذكر في أواسط "سننه" تحت حديث ابن عباس بعض هذا التفصيل الإختلافى، فالذى ذكره في آخر كتابه "السنن" المذكور دل على أنه ضعف هناك القول الذى ذكره أولاً في أواسط "السنن"، على أن الأقوال التى ذكرها النووى لا مخالفة لقول الترمذى بالإجماع بها أصلاً لأن كلام الترمذى في الجمع وقتاً في الحضر من غير خوف ولا سفر ولا مطر والأقوال المذكورة سوى قول الإمام أحمد ومن معه ليس شئ منها مخالفاً لحكمه هذا، ولحكمه بأن حديث ابن عباس دل على ثبوت هذا الأمر ولم يقل به أحد من علماء الأمة المرحومة. وأما قول الإمام أحمد وذويه فهو وإن وصل إليه كما دل عليه كلامه الأول المذكور في أثناء "سننه" لكنه زيف نسبته إليهم في آخر "سننه" لما ثبت عنده من عدم صحة نسبة هذا القول إليهم في آخر الأمر فنقل إجماع الأمة آخراً على ترك العمل بحديث ابن عباس في آخر كتابه السنن المذكور. والقول الغير الصحيح لم يبق قولاً للمنسوب إليه. وأيضاً الإختلاف في مذهب أحمد في جواز الجمع وقتاً بعذر المرض وما في معناه من الأعداء ثابت كما تشهد به كتب مذهبه. ولعل الترمذى رجح القول بمنع الجمع فيها على القول بجواز الجمع فيها في آخر "سننه" فنقل الإجماع على تركهم العمل بحديث ابن عباس بناءً على أن

المرجوح كغير الثابت. وأما من تبع الإمام أحمد في هذا القول من بعض الشافعية الذين ذكرهم النووي فقد حدثوا بعد وفاة الترمذى فلا يعترض عليه بعدم اعتداده أقوالهم، فصح كلام الإمام الترمذى القائل بإجماع الأمة على ترك العمل بحديث ابن عباس. وأيضاً يجوز أن يكون المراد بإجماع الأمة في قول الترمذى إجماع مجتهدى عصر واحد من الأئمة فلا يחדش فيه انفراد أحمد ومن تبعه بخلاف قولهم بعد انقضاء ذلك العصر ومجتهديه. وأيضاً قدم المعارض "أن تخطئة واحد من العلماء لا يجوز" فكيف تخطئته هذا مثل الإمام الترمذى! أليس عنده واحداً من علماء المسلمين؟

قوله فإن كل حديث في كتابه ليس مما يأول أصلاً بل عمل بظاهره (١) الخ (ص ٢٨٦)

قلت: لا بعد في أن يكون كل حديث في كتابه - سوى هذين - ليس مما ترك ظاهره جميع الأمة وكل واحد من علمائها وأن يكون هذان الحديثان قد ترك ظاهرهما جميع الأمة وكل واحد من علمائها. وما روى عن أحمد وذويه ما ثبت عنده ولم تصح، أو لم تبلغ إليه، أو ثبتت عنده ولكن الرواية المخالفة لها الموافقة لنقله الإجماع المذكور الثابتة عنده عن أحمد أيضاً ترجحت عنده فلم يعول على القول المرجوح ثبوتاً عن الإمام أحمد. فصح أن يكون

(١) قلت ووقع في المطبوعة هكذا "فإن كل حديث في كتابه ليس مما لم يؤول أصلاً وعمل بظاهره - التناقض

معنى كلام الترمذى ما ذكره بعضهم، ولم يتجه عليه هذا الإيراد الذى ذكره المعارض، فعلى هذا نقل الإجماع المذكور من الترمذى صحيح أيضاً بلا ريب. والجواب عن القول بأن هذا الحديث عمل بظاهره جماعة من العلماء قد تقدم فارجع إليه إن شئت. ومن ادعى أن بعض الأحاديث التى فى "سنن الترمذى" سوى هذين الحديثين قد اجتمعت الأمة على ترك العمل بظاهره فليأت به. وما دام لم يوجد يصدق الترمذى في قوله هذا وهو صدوق ثبت ثقة حجة عند جميع المحدثين والفقهاء.

قوله ريد أن دفع الحرج يعتمد على وجوده الخ (ص ٢٨٦)
قلت: قد صرح فى "العزير شرح الوجيز" فى فقه الحنابلة (لا يجوز الجمع لعلم من الأعذار سوى ما تقدم على الصحيح من المذهب وعليه علمائنا) انتهى فعرف بهذه العبارة أن القول بجواز الجمع وقتاً فى الضر بناءً على دفع الحرج الذى تحق، أى حرج كان خارجاً عن المذاهب الأربعة، فهو خروج عن المذاهب الأربعة، وإذا خرج عن الإجماع وخرق له كامر. وقد حصل التصريح من كلام الإمام الترمذى أيضاً بأن القول به قول بخلاف إجماع الأمة فاذا ذكره النووي ههنا لم يثبت بسند صحيح عنهم عنده وهو الحق، أولم يبلغ إليه، أو لفسده وثبت عنده وهو قول مرجوح عنهم عنده. وهذا الكلام الصادر عن الترمذى صريح أيضاً فى أن نسبة مثل هذا القول إلى سيدنا محمد الباقر وابنه رضى

الله تعالى عنها خير صحيحة .

قوله ومن لم يحمل جواز الجمع في الحضر على أدنى حاجة الخ (ص ٢٨٦)

قلت : من ادعى أن مذهب سيدنا جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه هو ما ذكره المعارض فليأت عليه بأثر ثابت السند أو رواية صحيحة عنه يدل على ذلك . ولا يجوز الإعياد في مثل هذا على مجرد قول أحد من أهل زماننا رافضياً كان أو سنة أو ناصبياً . لاسيما وما ذكره الترمذي من إجماع الأمة نص في عدم ثبوت هذا القول عنه أيضاً على أنه لو ثبت لهدم ما بناه المعارض سابقاً على أساس ومن - من أن جمع من اتخذ عادة لا من شئ وجمع من يجمع عن تكامل وتهاون وميل فراغ عن العبادة داخلان في حد الكراهة أو الحرمة فإن مذهبه هذا مطلق عن هذين القيدتين والمطلق يجري على إطلاقه .

قوله ومذهب واحد منهم مذهب باقيهم الخ (ص ٢٨٦)

قلت : الضمير في قوله " منهم " إما راجع إلى آباء السيد جعفر الصادق فلا يتم التقريب فإن مقصود المعارض إثبات أن مذهب سيدنا الإمام جعفر وولده من الإثنى عشر أيضاً كذلك ولا إفادة فيه لهذا . وإما راجع إلى أهل بيت علي رضي الله تعالى عنه فيجب أن يكون معنى كلامه أن مذهب كل واحد من أهل بيت علي

مذهب باقيهم فأفاد أن مذهب كل واحد من أولاد سيدنا الحسن المجتبي وأولاد سيدنا الحسين المتقي وأولاد سائر أبناء سيدنا علي بن أبي طالب كذلك . ولا يقول به المعارض وغيره أصلاً . على أن إدخال سيدنا علي في هذا العموم على هذا المعنى يحتاج إلى مؤنة القول بالدلالة . وإما راجع إلى أهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم مطلقاً فهذا القول أيضاً مما تقشعر منه جلود المعارض وفؤيده لدخول العباس وأولاده وأخوي سيدنا علي رضي الله تعالى عنهم وأولادهم . هذا العموم . ولم يقل به أحد من الأمة المرحومة أيضاً . وأيضاً يدخل فيه جميع زوجاته صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً . فلزم منه القول بأن مذهب واحد من زوجاته مذهب جميع أهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم . وهذا أيضاً مما لم يقل به أحد . وإما راجع إلى الأربعة الكرام المتناسبة آل العباء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ففيه أن سيدنا جعفر الصادق ومن بعده من الإثنى عشر ليس منهم فلا يتم التقريب أيضاً . وإما راجع إليه وإلى آبائه رضي الله تعالى عنهم فقط . ففيه أن مدعى المعارض أن جميع الأئمة الإثنى عشر مذهب واحد منهم مذهب باقيهم ولم يفد هذا إلا بعض ما ادعى . فإن الدليل من اندعوي ؟ وإما راجع إلى جميع الأئمة الإثنى عشر من أهل البيت ففيه أنه لا سبقة لذكرهم هنا حتى يصح رجوع الضمير إليه وإن كان صرح سابقاً في " الدراسة الأولى " بأن (مذهب واحد من الأئمة الإثنى عشر مذهب باقيهم ص ٤٥)

رجاً بالغيب ، على أنه يمنع عن هذا التوجيه قوله ههنا (بل الحق عندنا أن ما جمع عليه أهل البيت الخ ص ٢٨٧) وقوله فيما بعد أن مرادى بأهل البيت غير هذا (١) في كون الإجماع معتبراً كسائر الإجماعات ، ومع هذا لوقلنا بالتوجيه الأخير في كلامه هذا نقول . هذا من أشد المقربات على سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنه . ومارواه ابن المهام في " فتح القدير " فلا يدل عليه إذ عدم صدور أهل بيت سيدنا على رضي الله تعالى عنهم إلا عن رأيه في مسألة واحدة - مثل سيدنا الباقر عنها - واتفقهم فيها لا يدل على أن الأئمة الإثني عشر أو أهل البيت كلهم مجمعون على حكم معين في كل مسألة ثبت فيها قول واحد منهم فقط ولا يستلزمه ، فتعوز بالله تعالى من هذا التجاوز عن الحد المفضى إلى شتاعات شتى . وأيضاً الإضافة في أهل بيته في كلام ابن المهام للمهد حيث العهد متحقق فغني كلامه رضي الله تعالى عنه أنه لا يصدر السيد محمد الباقر إلا عن رأي جده أبيه رضي الله تعالى عنهم . فلا دلالة لكلامه هذا على شئ من هذه الدعوى العامة . وأيضاً لو حمل لفظ " أهل بيته " على الاستغراق فتواجه إخراج أولاد سيدنا الحسن وأبناء سيدنا علي من غير سيدتنا فاطمة رضي الله تعالى عنهم وأولادهم عنه . وما الدليل على ذلك ؟ على أن شمول هذا العام المستغرق لمثل سيدنا الصادق سواء ولد في ذلك الوقت أو لا ممنوع . وأيضاً شموله لمن

بعد سيدنا الصادق من الأئمة الإثني عشر رضي الله تعالى عنهم أشد منعاً من الأول . وأيضاً هذا القول يحجره إلى القول بشيوع إجماع الأئمة الإثني عشر أو أهل البيت على كل قول ثبت فيه قول واحد منهم وإن لم يثبت عن أحد منهم سواء شئ فيه . فيلزم منه أنه يجب ترك العمل بخبر الواحد بقول واحد منهم فقط . وهل هذا إلا إفراط شنيع . وإن كان المعارض قائلاً به على ما استقف عليه في كلامه ، على أنه يلزم منه أن يمتنع الاختلاف بينهم في حكم مسألة شرعية وأيضاً يلزم على القائل بهذا القول أن يقول به في سيدتنا فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها أيضاً ولا إفادة له من هذا الكلام وأيضاً رد هذا القول صريح قول سيدنا الحسين رضي الله تعالى عنه (ولي ولأبي ولأخي ولكل مسلم برسول الله صلى الله تعالى عليه وعليهم وعلى جميع آله وصحبه وسلم أسوة حسنة) وأيضاً يلزم منه أن يكون قول كل واحد منهم بأن حكم هذه المسألة هكذا وإن لم يثبت عن غيره دليلاً على إجماعهم عليه . ولم يقل به أحد من العلماء ، على أن من سندهما رواه ابن المهام في " فتحة " عن سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنه لم يعرف صحته ولا حسنه ولا ضعفه ، فيجب اتوقف في هذا القول بناء عليه .

قوله فلا إجماع بمخالفة أهل البيت (ص ٢٨٧)

قلت : إن أراد المعارض " بأهل البيت " ههنا جميع آباء سيدنا الصادق رضي الله تعالى عنه كما هو الظاهر من كلامه ،

أوكل واحد من الأئمة الإثني عشر رضى الله تعالى عنهم، فهذا إنكروته لجميع الإجماعات التي ثبتت في عهد الصحابة أو التابعين أو من بعدهم ولم يتحقق فيها إتفاق جميع آباء سيدنا الصادق أو إجماع جميع الأئمة الإثني عشر قطيعات كانت أو غير قطيعات ولم يثبت إشراطه في الإجماع. وإن أراد بناءً على قاعدته الباطلة المذكورة التي ليس لها أساس أن واحداً من الأئمة الإثني عشر أو من آباء الصادق الصديق إذا ثبت إتفاقه بسائر أهل الإجماع في حكم فقد تحقق إتفاق جميعهم معهم فيه ، فنقول : قد عرفت بطلانها بما ذكرنا والبناء على الباطل باطل . وإن أراد أن مخالفة سيدنا جعفر الصادق رضى الله تعالى عنه كاف في دفع القول بالإجماع مطلقاً فنقول : يتوقف هذا على ثبوت ذلك القول عنه وليس فليس ؛ عن أن إنفراده رضى الله تعالى عنه - وهو من التابعين - بقول لا يقدح في إنعقاد إجماع الصحابة على خلافه وإنعقاد إجماع من ولد من بعده وفاته رضى الله تعالى عنه من مجتهدى عصر واحد . وهذا أمر لا ينكره إلا من لم يعرف تعريف الإجماع المعتبر شرعاً ، نعم لو أراد المعارض أن الإجماع إذا تحقق في عهد واحد وكان سيدنا الصادق الصديق رضى الله تعالى عنه موجوداً في ذلك العهد فالإجماع لا يتحقق إلا باتفاقه معهم في ذلك العهد لكان له وجه صحيح ؛ لكنه لا ينفيد المعارض شيئاً في إثبات دعواه إلا بعد ثبوت أن هذا الإجماع الذي ذكره الترمذى في آخر " مسنده " كان من مجتهدى عصر عهد سيدنا الصادق رضى الله تعالى عنه وهو

لم يتفق معهم في ذلك بل حكم على خلاف ما أجمعوا واتفقوا عليه ، ودون إثباته غرط القناد .

قوله بل الحق عندنا أن ما أجمع عليه أهل البيت الخ (ص ٢٨٧)

قلت : إن أراد المعارض " بأهل البيت " ههنا الأئمة الإثني عشر من أهل البيت الرضى كما صرح به في " الدراسة الأولى " وبني هذا القول بالإجماع على ثبوت قول كل واحد منهم على حيازة بدليل شرعى فنقول : هذا القول يفيد من قائله بأن إجماع الأربعة آل العباء فقط ، وبأن إجماع الأحد عشر منهم فقط ليس بإجماع معتبر في الشريعة يجب عليه الإعتماد كل الإعتماد ويحذر تركه عنده . فهذا القول لم يسبق إليه أحد من السلف والخلف لا من أهل الحق أهل السنة ولا من أهل الإبتداع ولا من الرافضة ولا من الزيدية ولا من الإمامية ولا من غيرهم بل الدليل الذي جاءت به الرافضة على دعواهم بأن إجماع الأربعة آل العباء إجماع أدل دليل على بطلان هذا القول . وسيجئ التصريح (١) من المعارض بأن الحكم منى بحجية إجماع أهل البيت ، وأنه حجة معتبرة شرعاً وإن وافقت فيه الرافضة لكن موافقتهم ليس ممنوعاً في كل شئ . وهذا التصريح منه فيما بعد يرد إرادة هذا المعنى من كلامه هذا أيضاً . وإن أراد بهم هؤلاء الكرام العظام وبناء على قاعدته

(١) وهذا التصريح في الدراسة الثانية عشرة ، وقد سقط من المطبوعة .



المذكورة. فنقول : قد تقدم أن هذه القاعدة باطلة فالمبنى عليه
كذلك ، على أنه لم يسبق إليه أحد ممن ذكرنا مصرحاً بهذه
القاعدة ومحملاً عنده. وأيضاً هاتان الإرادتان يردهما قول للمعارض
فيما سيجئ من أن مراده بقوله "أهل البيت" في كلام "إجماع
أهل البيت إجماع معتبر شرعاً" غيرهما (١) وأيضاً هاتان الإرادتان
تضمنان عن دخول سيدتنا فاطمة رضي الله تعالى عنها في هذا
الإجماع بحيث لا يتحقق إجماعهم إلا بعد ثبوت إنفاقها معهم فيما
حكوا به ، وإذا ليس بسديد. وإن أراد "بأهل البيت" ههنا
الأربعة المتناسبة أهل العباء فقط. فنقول : لا يشهد لها سباق
ولا سباق بل السباق يكاد أن ينفي هذا الإحتمال في كلامه هذا وإن
كان موافقاً لتصريجه فيما بعد مما قد ذكرنا عنه سابقاً ، ومخالفاً
لتصريجه الآخر فيما بعد. ثم نقول : قد قال الإمام ابن الهمام في
"التحرير" وشارحه في "شرحيه" وغيرهم (ولا يتفقد الإجماع
بأهل البيت وحدهم مع مخالفة غيرهم لم وهم علي وفاطمة والحسنان
رضي الله تعالى عنهم خلافاً للشيعة ، واقتصر في "المحصول"
وغيره على الزيدية والإمامية) انتهى. فثبت من هذا أن القول
باعتبار هذا الإجماع في الشريعة الطرية مجرد قول الرافضة
الشيعة بحكمهم الله تعالى ، أو مجرد قول الزيدية والإمامية. فن
أي دليل ظهر على المعارض أن الحق مذهب الرافضة أو الزيدية
والإمامية في هذه المسئلة دون مذهب جميع أهل البيت وجميع الصحابة

(١) "دراسات الديب ص ٤٣٥ و ٤٣٦



وجميع التابعين وجميع من بعدهم من الأئمة الأربعة وغيرهم ؟ فلم ينقل
عن أحد منهم أن إجماعهم إجماع ، بل قد نقل عنهم وثبت عندهم أن
إجماعهم ليس بإجماع. فأني دليل دل على بطلان إجماع أهل الحق -
ومنهم جميع أهل البيت الرضى - وثبت عند المعارض ؟ وقد صرحت
عبارة "التحرير" و "شرحيه" وغيرها بأن هذا مذهب الرافضة
جميعهم أو الإمامية والزيدية لا غير. فهذا نقل منهم للإجماع
على أنه ليس بإجماع شرعاً. وقول المعارض "عندنا" في هذا
المقام يؤهم أن هذا مذهب أي حنيفة ومن تبعه وليس كذلك قطعاً.
فلعل مراده بقوله "عندنا" عند معشر الشيعة. لكن الشأن في أنه
هل وافق في هذا القول الشيعة الشيعة شيعة إبليس أو لا. ثم إنه
يلزم على المعارض إذ قال القاعدة المذكورة الفاسدة وبهذا الإجماع
أن يقول إذا ثبت عن واحد من الأربعة آل العباء أو واحد من
الثمانية الباقية المطهرة حكم وقول في مسئلة فقط فقد ثبت إجماعهم
عليه وهو إجماع معتبر كسائر الإجماعات المعتبرة ، فيجب ترك
العمل بأخبار الآحاد المخالفة له به ، والخروج عن المذاهب الأربعة
به أيضاً ، على أنه يلزم على المعارض أن يقول بمصمة كل واحد
منهم فقد سبق عنه أن "مهدي آخر الزمان" - وهو الإمام الثاني
عشر منهم عند الرافضة والمعارض كما سمعته عنه مشافهة -
معصوم عن الخطأ ولو كان إجتهداً مشمراً لأجر واحد بإخبار الشارح
صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأنه يستحيل عنه وقوع الخطأ

مطلقاً ، ووقوع الذنب مطلقاً . (١) وصرح ههنا (بأن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم) فاستلزم أقواله هذه أنه يستحيل وقوع الخطأ مطلقاً والذنب مطلقاً عن كل واحد من الأجدعشر منهم سوى المهدي أيضاً كما يستحيلان على المهدي . وأيضاً لزم عليه أن يقول إن كل حكم يحكم به المهدي في أيام ظهوره يجمع عليه بهذا الإجماع ، على أنه يلزم على المعارض على هذا أن يقول إن الأحاديث الظنية لا يجوز العمل بها في وقت من الأوقات إلا إذا لم يوجد قول واحد منهم في المسئلة وإلا فيجب العمل به لكونه آتلاً إلى الإجماع دون الحديث الظني . وأيضاً لزم منه أن يستقرأ أولاً في الصحابة قول سيدنا علي المرتضى أو سيدنا الحسن أو سيدنا الحسين رضي الله تعالى عنهم فإذا ثبت قول واحد منهم يجب ترك العمل بالأحاديث الظنية الصحيحة ، وترك العمل بأقوال جميع الصحابة غير ذلك الواحد منهم وإن اتفقوا على قول واحد خلاف قول ذلك الواحد - وكذا في التابعين ومن بعدهم إلى انقضاء عهد الأئمة الإثني عشر رضي الله تعالى عنهم لما أنه لزم من العمل بها وبأقوالهم خلاف الإجماع المعتبر ، ومن العمل بقول ذلك الواحد منهم لإبتار بما انعقد عليه الإجماع المعتبر . ولعل المعارض يقول بعين هذا القول في سيدتنا فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها أيضاً فيلزم عليه بهذا ما سنبين أيضاً إن شاء الله تعالى . وأيضاً لزم منه إبطاله قول ابن العربي الذي ذكره عنه سابقاً من

(١) راجع "الدراسات" ص ٢٢٩ و ٢٣٠ .

أن "المهدي معصوم وأن سر الأئمة من أهل البيت الرضى ليسوا كذلك" . وأيضاً لزم منه أنه إذا ثبت قول عن الخلفاء الثلاثة رضي الله تعالى عنهم في مسئلة وثبت من على أو من أحد ابنيه أو من فاطمة رضي الله تعالى عنهم قول بخلافه فيها وجب على الأمة العمل بالقول المنقول عن واحد من هؤلاء الأربعة آل العباء فقط ، ويحرم عليهم العمل بقول هؤلاء الخلفاء الثلاثة الأظهر الكرام رضي الله تعالى عنهم . وأيضاً لزم منه أن يكون ما أجمع عليه الخلفاء الأربعة كلهم أو الثلاثة منهم وفيهم على أو الإثنين منهم وفيها على إجماعاً معتبراً في الشرع بالأولى لا لأن الإجماع واعتباره باجتماع الخلفاء الثلاثة أو الإثنين غير على على الحكم بل لأنه اتفق معهم أو معها سيدنا علي المرتضى . وقد صرح الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحه في "شرحيه" وغيرهم من الأصوليين بأن (إجماع الخلفاء الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم ليس باجماع عند الأكثر خلافاً لبعض الحنفية) انتهى . وإذا كان إجماع الخلفاء الأربعة ليس باجماع معتبر إلا عند بعض الحنفية فإجماع ثلاثة وإثنين منهم مطلقاً ليس باجماع بالأولى عند الكل . ومن ادعى خلاف بعض الحنفية في هاتين الصورتين فليأت بالعبارة المعتمدة المعتبرة التي تدل عليه . ودون إثباتها بعد ما بين المشرقين . وأيضاً لزم منه أن سيدنا الصديق لما أجاب سيدتنا فاطمة رضي الله تعالى عنها في أمر "فدك" بما أجاب مستدلاً بالحديث الصريح النبوي المشافه له عنه صلى الله تعالى عليه وسلم خالف ذلك

الإجماع وكذلك لزم عليه أن سيدنا عمرو سيدنا عثمان وسيدنا علياً وسيدنا الحسن المجتبي رضي الله تعالى عنهم حيث ما أعطوا أولاد سيدتنا فاطمة وآل سيدنا العباس رضي الله تعالى عنهم من "فدك" على وجه الإرث شيئاً قد خالف كل منهم ذلك الإجماع وأيضاً لزم منه أن يحرم على الصحابة سوي الأربعة آل العباء وعلى من بعدهم مخالفة ما ثبت عن جميعهم أو بعض منهم ولو واحداً فإن مخالفة قول واحد منهم مخالفة للإجماع عند المعترض . وقد ثبت في ألوف من المسائل مخالفة الصحابة ومن بعدهم بالخليفة الرابع رضي الله تعالى عنهم في الحكم في بعض المسائل وبواحد من ابنه الكريمين في بعضها وبواحد ممن بعدهم من الأئمة الإثني عشر في بعضها . ويجب حينئذ أن يقال إنهم إذا خالفوا واحداً منهم تركوا الإجماع . وقال العلامة الفخاري في "فصول البدائع" (لوصحت الأدلة التي أقامت الشيعة على أن اتفاق أهل البيت إجماع لوجب الاقتداء بهم على سائر الصحابة وهو خلاف الإجماع) انتهى . فإذا قرر المعترض أن مخالفة الصحابة ومن بعدهم لقرن أي واحد من الأئمة الإثني عشر مخالفة للإجماع الحق الذي يجب أن يعتمد عليه وأن يحذر تركه وقد ثبت منهم تلك المخالفة لزمه أن يقول بتفسيقهم أو تبديعهم أو أنهم خارجون للإجماع . وهل هذا إلا تهافت ! نعوذ بالله تعالى منه .

ولقد سبق نقلاً عن الشيخ القسودو الأجل العارف الخواجه محمد يارمن والعارف قطب السرهندي وغيرهما قدس الله تعالى أسرارهم

(أن سيدنا عيسى روح الله على نبينا وعليه الصلاة والسلام حين يظهر في آخر الزمان يتفق رأيه العمل الأنور فيما يجب عليه من الأسوة الحسنة بنينا صلى الله عليه وسلم مع رأى أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه . (١) ومن المعلوم أن عيسى عليه السلام معصوم بالإجماع يستحيل عليه الذنب مطلقاً والخطأ مطلقاً على ما أَرانا الله تعالى والخطأ غير الاجتهادى على ما قال به البعض . وأن المهدي لا يخالف رأيه الشريف رأى سيدنا عيسى على نبينا وعليها الصلاة والسلام . فتحقق من هذا أن آراء أبي حنيفة في الأحكام الشرعية

(١) قلت : قال الامام الرباني المجدد للآل الثاني الشيخ احمد السرهندي في المكتوب السابع عشر من المجلد الثالث من "مكاتيبه" "وحين ينزل سيدنا عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام يتبع شريعته خاتم الرسل عليه وعليهم الصلوات والتسليكات وأورد الخواجه محمد يارمن الذي هو من كمل خلفاء الخواجه النقشبند قدس سرها وعالم ومحدث نقلاً معتمداً في كتابه "الفصول الستة" أن عيسى عليه السلام يعمل بعد النزول بمذهب الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ويعمل حلاله وحرامه

وهناك نصه رضي الله عنه :

(حضرت عيسى على نبينا وعليه الصلوات والسلام كه از آسمان نزول خواهد فرمود متابعت شريعت خاتم الرسل خواهد نمود عليه وعليهم الصلوات والتسليكات ، حضرت خواجه محمد يارمن كه از خلفاء كمل حضرت خواجه نقشبند است قدس الله تعالى سرها وعالم ومحدث است نیز در كتاب "فصول ستة" نقل معتمد مى آرد كه حضرت عيسى على نبينا وعليه الصلوات والسلام بعد از نزول عمل بمذهب امام ابي حنيفة خواهد كرد رضي الله عنه ، وحلال او را حلال خواهد داشت وحرام او را حرام اه)

ليست إلا شريعة طرية له صلى الله تعالى عليه وسلم يتفق معه عيسى والمهدي على نبينا وعليهم السلام . لا سيما وأبو حنيفة من أكار الكاشفين العارفين (١) فمن عمل برأى يوافق رأى عيسى

(١) قلت : قال العارف الرباني سيدي الامام عبدالوهاب الشعراني في "ميزانه الكبرى" مانصه : "سمعت سيدي عليا الغواص رحمه الله تعالى يقول : اعلم يا اخي ان الطهارة ما شرعت بالامانة الا لتزيد اعضاء العبد نظافته وحسنه وتقديساً ظاهراً وباطناً ، والماء الذي خرت فيه الخطايا حساً وكشفاً أو تقديراً وإيماناً لا يزيد الاعضاء قدراً ، وفيما تبعا لقبح تلك الخطايا التي خرت في الماء ، فلو كشف المرء الماء الذي يتطهر منه الناس في المطاهر في غاية القذارة والنجس ، فكانت نفسه لا تطيب باستعماله كما لا تطيب باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب او هرة او قارة او نحو ذلك كالبعوض والمشبان عسى اختلاف تلك الخطايا التي خرت من كبائر وصغائر ومكروهات وخلاف الاولى ، فقلت له : فاذن كان الامام ابو حنيفة وابويوسف من اهل الكشف حيث قالوا بنجاسة الماء المستعمل فقال : نعم كان ابو حنيفة وصاحبه من اعظم اهل الكشف فكان اذا رأى الماء الذي يتوضأ به الناس يعرف اعيان تلك الخطايا التي خرت في الماء ويميز غسله الكبائر عن الصغائر والصغائر عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الاولى كالامور المعقدة حساً على حد سواء ، قال : وقد بلغنا أنه دخل مطهرة جامع الكوفة فرأى شاباً يتوضأ فنظر في الماء المتقاطر منه فقال : يا ولدي تب عن عقوق الوالدين فقال : تبث الى الله عن ذلك ، ورأى غسله شخص آخر فقال له : يا أخى تبث من الزنا فقال تبث من ذلك ، ورأى غسله شخص آخر فقال : يا أخى تبث من شرب الخمر وسباع آلات اللهو فقال : تبث منها ، فكانت هذه الامور كالمحسوسة عنده على حد سواء من حيث العلم بها ، ثم بلغنا انه سأل الله تعالى ان يعجبه عن هذا الكشف لما فيه من الاطلاع على سوات الناس فاجابه الله الى ذلك ، فعلم أن الامام حال كشفه كان قوله في الماء المستعمل

والمهدي عليهما السلام من مقلدي الإمام أبي حنيفة فلا عتب عليه أبداً إن شاء الله تعالى كما لا عتب أصلاً على من تبعهما واقتدي بهما . ولأبي حنيفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسرة حسنة وبأحاديثه قدوة شريفة ، وهو ممن كان رأى الله سبحانه وتعالى في الدنيا مائة مرة في المنام (١) ورأى رسول الله صلى الله تعالى عليه

تابعاً لما يراه قد خرم من الخطايا من كبائر وصغائر ومكروهات وخلاف الاولى لا انه كان يعبر بالقول بالنجاسة كل ماء خرم من المتطهرين على حد سواء كما قد توهمه بعض مقلديه . فابن غسله الزنا واللواط وشرب الخمر وعقوق الوالدين واكل الرشا والديانة والسعابة ونحو ذلك من غسله النظر الى الاجنبية او القبلية لها او مواعدها على الفاحشة او الوقوع في القبيحة ! وابن غسله هذه المذكورات الاخيرة من غسله استعمال المكروه كالاستجماء باليمين من غير عذر وتقديم غسل اليد اليسرى على اليمنى مثلاً وكذلك الحكم في غسله خلاف الاولى كتوسيع الاكمام بغير حاجة وتكبير المائدة والتبسط بالماكل والمشارب وبناء الدور ونحو ذلك لحصول الغفلة في حين من الاحيان عن شئ من امور الآخرة انتهى وسمعت مرة أخرى يقول : كان الامام ابو حنيفة من اهل الكشف فكان تارة يرى غسله الكبيرة في الماء فيحكم باجتهاده او كشفه بانها كالتنجاسة المغلظة ، وتارة يرى غسله الصغيرة في الماء فيقول : انها كالتنجاسة المتوسطة لان الصغائر متوسطة بين الكبائر والمكروهات فهي مرتبة بين النجاسة المغلظة والمخففة تبعا لاصلها ، فليست اقواله الثلاثة ان صحت عنه في غسله واحدة كما توهمه بعض مقلديه وانما ذلك في غسلات متعددة " انتهى (ج - اس ١٠٦ ١٠٧)

(١) قلت : ذكر الحافظ النجم الفيضاني ان الامام ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه قال : رأيت رب العزة في المنام تسعاً وتسعين مرة فقلت في نفسي ان رأيتني ثم المانة لاسأله ثم ينجو الخلائق من عذابه يوم القيامة ؟ قال : نرايته

وسلم بقطةً ومناماً شفاهاً وعباناً وأخذ منه الأحكام الشرعية كذلك وبواسطة واقتبس عنه أنوار العلوم الغزيرة الباطنية والظاهرة كذلك . فلذا كان قدوة في المعرفة والطريقة الإلهية لكبراء العرفاء بالله تعالى كما صرح به في " الرسالة القشيرية " والدر المختار " كما كان قدوة لعلماء الظاهر وساداتهم في عهده وبعد وفاته رحمه الله تعالى . فله دره وما أحسنه وما أشرفه . واقصد أجاد الشعراوى في كتابه " طبقات الأولياء الكبار " (١) والمناوى في " طبقاته " حيث ذكرنا فيها من مناقبه الكبرى ومراقبه القصوى الظاهرة والباطنة جما غفيراً فرضى الله تعالى عن أبي حنيفة وذويه الألوف المؤلفة من الأولياء والمحدثين والفقهاء وغيرهم رحمهم الله تعالى .

سبحانه وتعالى قالت : يارب عز جارك وجل ثناؤك وتقدست أسماؤك بم ينجو عبادك يوم القيامة من عذابك؟ قال سبحانه وتعالى : من قال بعد الفداة والعشى : سبحان الالهى الابد، سبحان الواحد الاحد، سبحان الفرد الصمد، سبحان رافع السماء بغير عمد، سبحان من بسط الارض على ماء جمده، سبحان من خلق الخلق فاحصاهم عدده، سبحان من قسم الرزق ولم ينس احد، سبحان الذى لم يتخذ صاحبه ولا ولده، سبحان الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً احد، نجا من عذابى اهلكذا فى حاشية ابن عابدين على " الدر المختار " نقل عن الطحاوى .

(١) وبناه " لوائح الانوار فى طبقات الاخيار " وقال " هذا كتاب لخصت فيه طبقات جماعة من الاولياء الذين يقتدى بهم فى طريق الله عز وجل من الصحابة والتابعين الى آخر القرن التاسع وبعض العاشر، ومقصودى بتأليفه فقه طريق القوم فى التصوف من آداب المقامات والاحوال لا غير، ولم اذكر من كلامهم الاعيون وجواهره دون ما شاركهم غيرهم فيه مما هو مسطور فى كتب أئمة الشريعة . وكذلك لا اذكر من احوالهم فى بداياتهم الا ما كان مستظاً

ثم إن المعترض قد ذكر بعد فى " دراساته " أن مراده بأهل

لدراسة السلف الجمع وسهر وعبادة الخمول هذه السيرة ونحو ذلك أو كان يدل على بعض السيرة، فلهذا من يؤمن فى اليوم أنهم وصفوا شيئاً من الشريعة حين تصوفوا وهذا الذى التزمه من ذكر عيون كلامهم فقط ما أظن ان أحداً من ألف فى طبقاتهم التزمه، انما يذكرون عنهم كل ما يجدونه من كلامهم واحوالهم ولا يفرقون بين ما قالوه او وقع منهم فى حال البدايه ولا بين ما وقع منهم فى حال التوسط والنهايه وسلك فى هذه " الطبقات " نحو مسلك المحدثين، وهو ان ما كان من الحكايات والاقوال فى الكتب المستندة " كرسالة القشيرية " والعلية لابي نعم " وصرح صاحبه بصحة سنه اذكره بصيغة الجزم، وكذلك ما ذكره بعض المشايخ المكملين ر سبيل السيرة من احوال الطريق اذكره بصيغة الجزم لان استدلاله بسنه دليل على صحة سنه عنده، وما خلا عن هذين الطريقين فاذكره بصيغة التعريض كيحكى ويرى وختمت هذه الطبقات بذكر نبذة صالحة من احوال مشايخي الذين أدركتهم فى القرن العاشر وختمتهم زماناً أوزرهم برادى بعض احوال وسمعت منهم حكمة وأدباً فاذكر ذلك عنهم على طريق ما ذكرناه فى مشايخ السلف، وجميعهم من مشايخ مصر المحروسة وقراها رضى الله عنهم اجمعين ثم ان من طالع مثل هذا الكتاب ولم يحسن عند نفسه ولا سوان الى طريق الله عز وجل فهو والاموات سواء والسلام . وسميته " بلوائح الانوار فى طبقات الاخيار " فاكرم به من كتاب جمع مع صغر حجمه غالب فقه أهل الطريق فهو فى جميع نصوص أهل الطريق ومقلديهم " كالروضة " فى مذهب الشافعى رضى الله عنه " (ص ٣)

وفرح من تأليفه خامس عشر رجب سنه اثنتين وخمسين وتسعمائة بمصر وذكر فيه من الصحابة اربعة وعشرين ومن التابعين خمسة وتسعين ومن النساء سبع عشرة ومن المشايخ مائة ومن مشايخ عصره ثمانين فجمعه رضى الله عنه ما نصه :

" وأكره رضى الله عنه على توليه القضاء، وضرب على رأسه ضرباً شديداً أيام سروان فلم يل . ولما اطلق قال : كان غم والدق اشد من الضرب على .

البيت" في قوله "إجماع أهل البيت إجماع معتبر" خبر هذه المعاني

وكان أحمد بن حنبل رضى الله عنه إذا ذكر ذلك بكى وترحم عليه ، ثم أكرمه أبو جعفر بعد ذلك وأشخصه من "الكوفة" الى "بغداد" وأبى وقال : لا أكون قاضيا فحبه وتوى في السجن رضى الله تعالى عنه . وأخرجه المنصور مرات من الحبس يتوعده وهو يقول : يا منصور اتق الله ولا تول الا من يخاف الله تعالى ، والله ما أنا مأمون في الرضا فكيف أكون مأمونا في الغضب ! ويقال انه تولى القضاء يومين أو ثلاثة ثم مرض ستة أيام ثم مات . وقال ابن الجوزي : دعا المنصور أبا حنيفة والثوري وسعرا وشريكا ليوليهم القضاء فقال أبو حنيفة : اخمن فيكم تخميناً ، أما أنا فأحتال وأتخلص ، وأما سعرة فيتخاصم ويتخلص ، وأما سفيان فيهرب ، وأما شريك فيقع ، وكان الأمر كما قال وكان من تعاقب سعرة أن قال : للمنصور لما دخل عليه كيف حالك ؟ وكيف عيالك ؟ وكيف حميرك ؟ وكيف دوابك ؟ فقال أخرجوه فانه مجنون . ولما بلغ سفيان عن شريك أنه تولى هجره وقال له : قد أمكنك الهرب فلم تهرب .

وكان أبو حنيفة رضى الله عنه حسن الثياب طيب الريح كثير الكرم حسن المواساة لآخوانه ، كان يعرف بريح الطيب إذا أقبل وإذا خرج من داره ، وكان رضى الله عنه يقول : ما صليت قط الا ودعوت لشيخى حماد ولكل من تعلمت منه علماً أو علمته . وكان الشافعي رضى الله عنه يقول : الناس عيال على أبي حنيفة رضى الله عنه في الفقه . وكان لا ينأى الليل ، وسماه الوتد لكثرة صلاته ، وصلى الصبح بوضوء العشاء أربعين سنة . وكان رضى الله عنه لا يجلس في ظل جدار غريمه ويقول : كل قرض جرفتماً فهو ربا . وكان عامه الليل يقرأ القرآن كله في كل ركعة ، وكان يسمع بكائه حتى يرحمه جيرانه ، وختم القرآن في الموضع الذي مات فيه سبعة آلاف مرة . وقال عبد الله بن المبارك : عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه صلى صلوات الخمس أربعين سنة بوضوء واحد . وكان نومه دائماً ساعة بين الظهر والعصر وفي الشتاء ساعة اول الليل . وكان يقول : إذا ارتشى القاضي فهو معزول وإن لم يعزله الامام . وبطل رضى الله عنه أيما افضل علقمة أو الاسود فقال : والله ما نحن بأهل ان نذكرهم فكيف نفاضل بينهم ! وكان يقول سمعت عطاء يقول : ما من

الى ذكرناها ههنا (١) وهو أيضاً معنى من مفرداته - ولم يقل أحد من العلماء ولا من المتبدعة بأن إجماع أهل البيت بذلك المعنى إجماع . فإن أراد المعترض هنا بلفظ "أهل البيت" ذلك المعنى أيضاً

ملك مقرب ولا نبي مرسل الا والله الصحة عليه ان شاء عذبه وان شاء غفر له . وكان يقول : اسما سمي المرجئة بذلك لانهم مثلوا عن حاله العصاة اين منزلتهم في الآخرة ؟ فقالوا : أمرهم الى الله تعالى قسموا مرجئة لا رجائهم أمر العصاة الى الله تعالى فان الكفار في النار والمؤمنين في الجنة . وكان له جار يهودى وكانت قصبة بيت خلائه تنضح على بيت أبي حنيفة فمكث عشر سنين وهو يكتس كل يوم ما نزل في داره منها ويذهب به الى الكوم ولم يعلم اليهودى قط فبلغ ذلك اليهودى فبكى ثم جاء واسلم . وكان رضى الله عنه يقول : لو أن عبداً عبد الله تعالى حتى صار مثل هذه السارية ثم انه لا يدرى ما يدخل بطنه حلال أو حرام ما تقبل منه . وكان يقول : جالست الناس منذ خمسين سنة فما وجدت رجلاً غفرلى ذنباً ولا وصلنى حين قطعته ولا ستر على عورة ولا أمتنته على لفسى اذا غضب فالاشتغال بهؤلاء حق كبير . وكان يقول : لولم تبغض الدنيا الا لان الله تعالى يمضى فيها لكنت تبغض . وكان يقول : المالح مع الطيز شهوة رضى الله عنه . ورؤى رضى الله عنه بعد موته قليل له : ما فعل الله بك فقال : غفرلى قليل له : بالعلم فقال : هيمات ان لاعلم شروطاً وآداباً قل من يفعلها قليل : فبأذا غفر الله لك قال : يقول الناس في ما ليس في . وكان يقول : من هان عليه فرجه هان عليه دينه . وكان يقول : اذا لم يتكلم العبد بما ظنه فلا اثم عليه . وكان يقول : بلغنى ان ليس في الدنيا اعز من قتيه وزع . وقال له رجل : انى أحببك فقال : وما يمنعك من محبتي ولست بأين عم لى ولا جارى . وكان يقول : الفوغاء هم القصاص الذين يستأكلون أموال الناس . وكان يقول : لا يبنى للقاضي ان يترك على القضاء اكثر من سنة لانه اذا مكث فيه أكثر من سنة ذهب قتيه . ومناقبه كثيرة مشهورة رضى الله تعالى عنه . اهـ

فع أنه لم يتم عليه هنا قرينة يعينه بل قرينة السباق دافعة له نقول : سيجني كلامنا عليه هناك إن شاء الله تعالى . ومن تأمل في الدليل الذي أتى به المعارض هناك عرف أن مراده " بأهل البيت " في قوله " إجماع أهل البيت إجماع معتبر " أزواجه صلى الله تعالى عليه وسلم المكرمات وبناته المطهرات وولدهن ونحوهم . وهل هذا إلا قول لم يقل به أحد قط لا من أهل الحق ولا من المبتدعة . وإذا كان الإجماع عند أهل الحق عبارة عن اتفاق عظمى عصر واحد على حكم شرعي فكما أنه لا إجماع بمخالفة من كان موجوداً في ذلك العصر من الأئمة الإثني عشر رضى الله تعالى عنهم كذلك لا إجماع إذا ثبت مخالفة مجتهد آخر من مجتهدي ذلك العصر في ذلك الحكم ولو واحداً . ولا يستلزم هذا القول بمساواة سائر المجتهدين مع الأئمة الإثني عشر فأهل البيت ثبت لهم مائت من الدرجات العالية بقول الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم . وأما كون إطباق أهل المدينة وحدهم إجماعاً معتبراً فلم يقل به أحد إلا ما تكأ رحمه الله تعالى ، على أنه أنكر أن يكون مذهب الإمام مالك هذا ابن بكير وأبو يعقوب الرازي وأبو بكر بن مينا والطيالسي والقاضي أبو الفرج والقاضي أبو بكر ، وقيل مراد مالك من هذا القول هو أن روايتهم مقدمة على رواية غيرهم . وقيل محمول على المنقولات المستمرة - أي المتكررة الوجود كثيراً من غير انقطاع - كالأذان والإقامة والصاع والمد دون غيرها . ولفظ القرافي " وإجماع أهل المدينة عن مالك فيها طريقه التوقيف حجة " وقيل بل هو

حجة في المستمرة وغيرها وهو رأى أكثر المغاربة من أصحاب مالك ، وذكر ابن الحاجب أنه الصحيح ، قالوا : وى " رسالة مالك إلى ليث بن سعد " ما يدل عليه ، وقيل أراد به الصحابة - أي ممن كان يسكن المدينة - وقيل أراد به في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم وعليه ابن الحاجب ، وقال جد أبي العباس : هو محمول على إجماع متقدمي أهل المدينة ، والجمهور على أنه ليس بحجة شرعية وبه قالت الأئمة الثلاثة كما في " التحرير " و " شرحية " وغيرها ، وقيل مراد مالك بإجماع أهل المدينة الذي قال فيه : أنه لإجماع معتبر - هو إجماع الفقهاء السبعة الذين جمعهم هذا البيت

فخدمهم عبيد الله عروة قاسم

سعيد أبو بكر سليمان خارجه (١)

(١) قلت : قد نظم الشيخ محمد بن يوسف بن الخضري عبيد الله الحلبي العنفي المتوفى سنة أربع عشرة وستمائة الفقهاء السبعة المشهورين واختلف في السابع فعند أكثر علماء الحجاز هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حسيماً قاله الحاكم ، وقيل سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وهو قول ابن المبارك ، وقيل هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن العارث بن هشام القرشي وهو قول أبي الزناد ، واختار الشيخ محمد بن يوسف المذكور قول أبي الزناد فقال :

الا كل من لا يتقدمي بأئمة - قسمته خيزي عن الحق خارجه -
فخدمهم عبيد الله عروة قاسم - سعيد أبو بكر سليمان خارجه -

النعاني

على حكم شرعي ، ونقل هذا القول عنه بعض شراح البخاري . ولقد سمع عن بعض كبار علماء مذهب الإمام مالك (أن القول بإرسال اليدين في قيام الصلاة دليله عند مالك لإجماع الفقهاء السبعة المذكورة المدينة عليه وهو حجة قطعية عند مالك مقدمة على الأحاديث الظنية) انتهى . فإذا عرفت ما ذكرنا فنقول : ما مراد المعارض ههنا " بأهل المدينة " الذي قال فهم : بأن إجماعهم حق عنده وجب الإعتماد عليه كل الإعتماد ويحسب تركه . وأي دليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع قام على أن إجماع أهل البيت الرضوي وإجماع أهل المدينة المعطرة بمعناها الذي أرادهما المعارض هنا كل منهما حجة إجماعية وجب عليها الإعتماد كل الإعتماد ويحسب تركها ؟ فإن كان عند المعارض أو ذويه دليل على ذلك فليأت به . وقال العلامة الفارسي في " فصول البدائع " (قبل إجماع أهل المدينة وحدهم من الصحابة والتابعين معتبر عند مالك . والحق أنه وحده ليس بحجة) انتهى . وسيجيء في " الدراسة الثامنة " في كلام المعارض ما يصرح بأن الإجماع عنده بشرائط . فإذا ادعى المعارض ههنا أن إجماع أهل البيت وإجماع أهل المدينة يجب الإعتماد عليهما كل الإعتماد ويجب الحسب عن تركهما فنقول : إما أن يكون هذان الإجماعان حجتيين عنده على الإطلاق أو حجتيهما عنده مقيدة بتلك الشرائط ، فإن كان الأول فما الدليل عليه وما الفارق بينهما وبين سائر الإجماعات ، ودون إثبات ذلك الفارق خوط القتاد . وإن كان الثاني حتى يكون

حالهما كحال سائر الإجماعات فنقول المعارض هذا بحجة إجماع أهل المدينة لم يوافق قول الإمام مالك ومن تبعه - ولو من الأولياء والمحدثين والفقهاء - وقوله هذا بحجة إجماع أهل البيت لم يوافق قول الشيعة الشيعية من هذا الوجه أيضاً ، فإن حجة إجماع أهل المدينة عند مالك وذويه وحجة إجماع أهل البيت عند الشيعة الشيعية ليستا بمشروطتين بتلك الشروط . وقد أفصح عن الإعراف بهذا عبارة المعارض في " الدراسة الثامنة " قلنا أن نقول : للمعارض مات بالدليل الدال على ثبوت هذا القول المخترع الذي اخترعته ولم يذهب إليه أحد من أهل الحق والبدعة ، وبالدليل الدال على أنه حق دون القول الإجماعي . وأيضاً قد أنكر المعارض في " الدراسة الثامنة " وجود الإجماع في الشريعة الفراء بالشرائط التي ذكرها فيها . فلزم من ذلك الإنكار إنكاره ثبوت هذين الإجماعين في الشريعة الفراء أيضاً على التقدير الثاني الذي لا بدله أن يقول به .

قوله وعندى أن مالكا أخذ بحديث الجمع هذا من غير علم وحاجة الخ (ص ٢٨٧)

قلت : قد صدر عن المعارض ههنا حرازانان فإن القول بامتداد وقت المغرب إلى طلوع الفجر الثاني يتناقض القول بأن وقت أداء المغرب باق إلى أن يبقى من الليل قبل طلوع الفجر قدر أربع ركعات ، ولننقل عبارة " المعاني البديعة " الذي نقل المعارض هذا

الكلام عنه ههنا بلفظها حتى يتبين تلك الحزازتان، فنقول : عبارته ولفظه هكذا (وعند مالك يمتد وقت المغرب إلى طلوع الفجر الثاني فيكون إلى غيبوبة الشفق يختص بالمغرب ثم بعد ذلك تشرك هي والعشاء ، وروى عن مالك أيضاً أن وقت اختيار المغرب وقت واحد ويتسع إلى وقت للعشاء ، ووقت الأداء باق إلى أن يبقى من الليل قبل طلوع الفجر قدر أربع ركعات) انتهى كلامه بلفظه . فظهر من هذه العبارة أن المعارض قد سهى سهواً ذكرناه ، ومنشأ هذا السهو جمعه بين الروايتين المتفارتين المتقولتين عن مالك بحيث يظن أن الرواية واحدة وليستا كذلك . وأيضاً دلت العبارة المذكورة على أن وقت الإختيار في صلاة المغرب بعد غيبوبة الشفق هو وقت العشاء بتمامه عند مالك على الرواية الأولى في نقل المعارض كلامه حزازة أخرى من هذا الوجه . ثم إنه إذا كان معنى الجمع عند القائل بالجمع - ولو في الحضر من غير عذر وحاجة - أداء الصلاتين في وقت إحداهما فقط . وعلى مذهب الإمام مالك لا يتحقق في الجمع إلا أداء كل صلاة في وقتها فحاصل مذهب مالك رحمه الله تعالى أنه قال في لفظ "الجمع" : أن معناه أداء كل صلاة في وقتها فكان هذا معنى لفظ "الجمع" عنده في جميع الأحاديث الواردة في الجمع بلفظ "الجمع" . ولا فرق بينه وبين أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا من حيث القول بالإشتراك وعدمه ، فهذا - قائيد شريف من الإمام مالك لقول الحنفية بأن المراد بلفظ "الجمع" الجمع فعلاً فقط . وأيضاً القول بأخذ مالك

بحديث الجمع هذا من غير عذر وحاجة يتوقف على ثبوت أن مالكاً يقول به بمعنى أداء الصلاتين في وقت إحداهما في الحضر والسفر جميعاً . فلفظ هذا الحديث في الجمع صريح في الحضر ولم يثبت إلا أن مالكاً قال بالجمع بمعنى أداء كل صلاة في وقتها في الحضر والسفر جميعاً . فلا حصة لقول المعارض أن مالكاً أخذ بحديث الجمع هذا من غير عذر وحاجة . وكلام الإمام الترمذي المصريح بإجماع الأمة على ترك العمل بحديث الجمع هذا بناء على أن معنى لفظ "الجمع" أداء الصلاتين في وقت إحداهما . فلا اعتراض بما ذكره المعارض عن الإمام مالك عليه . فهذا الوجه العندي الذي جاء من عند نفس المعارض لا يصلح أن يرد به كلام الإمام الترمذي . وحديث الجمع هذا - أي حديث ابن عباس - لا يصلح أن يكون مستندهم في ذلك على ما زعم المعارض فإن التصريح بأن ذلك الجمع كان بتأخير الظهر وجمعه في وقت العصر - لو سلمنا ثبوت ذلك للتصريح - إنما يدل ظاهراً على أن الجمع بين الظهر والعصر كان في وقت العصر فقط . ولو كان المراد ما ذكره المعارض لقبل في ذلك التصريح "وجمعه بالعصر في وقت الظهر والعصر" وكذا الأمر في المغرب والعشاء بلافاتوت ، نعم إنما يكون حديث ابن عباس هذا مستندهم إذا قيل بالإمداد ظاهر ذلك التصريح ، وقيل إن معنى لفظ "الجمع" فيه هو أداء كل صلاة في وقتها ، وإن هذا أيضاً معنى لفظ "الجمع" ودون هذا القول حرج عظيم على المعارض .

قوله وبصلح هذا الحديث أن يكون متمسكاً لسيد الأئمة كلهم (١) الخ (ص ٢٨٨)

قلت : إن أراد بالأئمة كلهم معنى عاماً يشمل جميع الأئمة الإثني عشر وسيدتنا فاطمة رضي الله تعالى عنهم فلا يخفى ما في هذا الكلام من سوء الأدب إلى سيدتنا فاطمة والخمسة الطاهرة من آباءه رضي الله تعالى عنهم . وإن أراد بالأئمة المؤكد بلفظ "كلهم" الأئمة الستة الباقية منهم المتأخرة عنه زماناً فنقول : إن أراد بالسيادة الفضل الكلي فيقال : هذا الحكم موكول إلى الله تعالى وإلى رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولم يثبت في ذلك كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ، وإن أراد بها الفضل الجزئي له عليهم من حيث أنه أبوهم وجدهم وأقدم منهم وغيرها من الفضائل والفواضل الجزئية ، فلا ريب لأحد من المؤمنين في ثبوته له عليهم . وقد قدمنا أن المعارض لم ينور قوله بأن ما ذكره مذهب سيدنا جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه ولم يثبت عندنا كلام معتبر يدل على أنه مذهبه ولا يصح نسبته إليه مالم يصح روايته عنه . ولو قلنا بثبوته عنه وبثبوت ما أسس المعارض فيها قبل من الكليتين وهما "أن مذهب واحد منهم مذهب باقهم" وأن "إجماعهم إجماع معتبر" يلزم منه أن الإجماع المعتبر ثبت على هذا القول فيجب الإعتماد عليه كل الإعتماد ويحذر تركه ، فيتفرع عليه أنه يجب على

(١) وسقط من المطبوعة لفظ "كلهم" .

المعارض أن يعتمد عليه كل الإعتماد ويحذر تركه في قوله "إن معنى "الجمع" في أحاديث الجمع هو أداء الصلاتين كليهما في وقت أحديهما" . فإن اعترف واعتمد عليه وحذر عن تركه ركز المذاهب كلها سوى مذهبه الذي هو مذهب الإثني عشر كلهم عنده فنقول : إنه قد بطل حينئذ قوله "بأن معنى الجمع في أحاديث الجمع هو أداء الصلاتين في وقت إحديهما ، وبأنه هو القول الحق ، وبأن كون معنى "الجمع" أداء كل صلاة في وقتها على الوجه الذي ذكره الحنفية قول باطل أو ضعيف لا يسمع ، وإنه قد حبط عمله في إثبات الجمع بالمعنى الأول بالأحاديث الواردة في الجمع مدة عمره إلى أن مات ، وأنه لم تسقط عنه الصلوات المفروضة التي أداها في السفر والحضر والمرض والمطر والوحل وغيرها متيقناً أنه يؤديها على وجه الجمع بين الصلاتين في وقت إحديهما فقط . فثله كمثل الذي يصلى في الثوب الطاهر الذي يتيقن فيه أنه نجس نجاسة مانعة عن صحة الشروع في الصلاة بناء على يقينه ذلك ، فكما لا يجوز الصلاة في ذلك الثوب بناء على اعتقاد المصل في ذلك فكذلك لا تجوز تلك الصلوات من المعارض بناء على هذا الاعتقاد المترسخ في قلبه . ومن ادعى - أن حكم عدم صحة الصلاة في ذلك الثوب إنما هو مبنى على الظاهر ، وأما فيما عند الله فتصح - فليأت بدليل يدل على هذا . ولم يثبت إلى الآن . وإن أتى عن الإعراف ولم يعتمد عليه وما حذر عن تركه فنقول له : هل لا يصلح هذا الإجماع لأن يحمل أحاديث الجمع على أحد محتمليها ؟ وأليس هذا

الإجماع كسائر الإجماعات المعتبرة وكإجماع أهل المدينة المشرقة عند الإمام مالك ؟ فلم يكن هذا الإجماع معتبراً قط عنده . ثم نقول : إن أحاديث الجمع من باب أخبار الآحاد فلو سلمنا أن معنى "الجمع" وهو أداء الصلاتين في وقت إحداهما فقط جاء في السنة الظنية صريحاً أيضاً فهل يصلح هذا الإجماع لأن يقدم على خبر الآحاد أولاً ؟ فإن كان الثاني فليس هو كسائر الإجماعات وإجماع أهل المدينة عند مالك . وهذه من أمارات أنه لا يعتمد عليه ولا يعابيه . وإن كان الأول تم مطلب الحنفية هو أن الجمع في أحاديث الجمع قد أراد به الشارع ما ذكرناه . وأيضاً لم يبق حينئذ اعتراضات المعارض على الحنفية قائمة على أصولها وهي التي بناها على أن عدم صحة معنى الحنفية في تلك الأحاديث . وأيضاً لا إحتياج حينئذ للإمام جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه بحديث الجمع هذا إلا لإبداء سند إجماع أهل البيت لا للاستدلال به فإن الإجماع كاف في الاستدلال به ، بل يلزم على المعارض لما قال بأن "مذهب واحد منهم مذهب باقيمهم" وأن "إجماعهم إجماع معتبر" أن يقول : لا يحتاج كل واحد من الأئمة الإثني عشر من أهل البيت إلى الاستدلال بالكتاب والسنة وسائر الإجماعات المعتبرة أبداً إلا لإبداء سند إجماعهم فقط . وقد عرفت أنه لا يصح أن يكون حديث الجمع هذا - أي حديث ابن عباس هذا - متمسكاً لمالك وطاؤس وعطاء فلا يصح أن يكون متمسكاً لسيدنا جعفر الصادق رضي الله تعالى

عنه لعين ما قدمناه لو قلنا بثبوت ذلك المذهب عنه . وقد ذكرنا أيضاً أنه لا يتجسس الاعتراض على الإمام الترمذي في قوله "بأنه لم يأخذ بحديث ابن عباس هذا أحد من العلماء" وبأنه "أجمعت الأمة على ترك العمل به" بجميع ما ذكره المعارض على كلامه في "دراساته" وهنا ، والله تعالى أعلم .

قوله إنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد دعوى من غير دليل الخ (ص ٢٨٨)

قلت : كلام هذا المعارض يدل على إنكاره أن يكون الإجماع دليلاً على النسخ ، وقد عرفت واستعرف إن شاء الله تعالى من كلام الحفاظ المتقين والأعلام المتبحرين ما ينطق بأنه قد يكون دليلاً عليه وكلام الإمام الترمذي هنا ناطق بذلك أيضاً ، فدعوى المعارض هذه واجبة الرد والدفع ، والحديث الذي أورده الترمذي دليلاً على النسخ وسنداً للإجماع الذي دل على النسخ قد أفاد قطعاً نسخ ما أوجبه ظاهر قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الرابعة "فاقتلوه" من وجوب قتل الشارب في الرابعة ، وهذا هو المقصود مع كلام الترمذي هذا ، وهو المراد حين حكم بأنه : ترك العلماء قديماً وحديثاً العمل بهذا الحديث ، ولم يقل أحد منهم بنسخ القتل في الرابعة للسياسة . فحينئذ الجمع الذي ذكره المعارض بين الحديثين لا يدفع القول بنسخ الوجوب ، فقد تحقق النسخ هنا بنص من الشارع ، والإجماع دال عليه فقط وليس بناسخ . وإمكان

هذا الجمع بين الحديثين لا يستلزم عدم إباحة القول بهذا النسخ من أمثال الإمام الترمذي وهو عالم من العلماء العارفين بالناسخ والمنسوخ ومن كبرائهم وساداتهم .

قوله على أنه إذا لم يمكن الجمع عندنا لا يقدم على النسخ ما لم يوجد نص من الشارع الخ (ص ٢٨٩)

قلت : قال قدوة المحققين والعارفين الإمام بن المهام في "التحرير" وشاحاه الإمامان في "شرحيه" وغيرهم : (يعرف الناسخ بنسخه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وبضبط تأخر الناسخ عن المنسوخ كما في حديث "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها" والإجماع على أنه ناسخ . وأما القول بأن هذا ناسخ وإذا منسوخ بقول الصحابي إنه ناسخ فواجب عند الحنفية لا الشافعية) ونحوه في سائر كتب أصول الفقه لأئمة المذاهب الأربعة ، وفي كتب أصول الحديث للشافعية والحنفية ما يفيد إتفاق أهل الحديث على أن القسم الرابع يفيد معرفة الناسخ أيضاً . فأفادت هذه العبارات أن معرفة الناسخ بواحد من الأوجه الثلاثة الأول ، وأن القول بالنسخ إذا وجد واحد من هذه الثلاثة متفق عليه بين المذاهب الأربعة فهو مجمع عليه للامر ، لا سيما وكلام الإمام الحافظ الترمذي قد دل صريحاً على أن حديث عدم قتل الشارب في الرابعة ناسخ لهذا الحديث بإجماع الأمة . أليس الترمذي من أجلة من يعتمد عليه من نقلة الإجماع والعارفين بالناسخ والمنسوخ ؟

ومبجىء التصريح من المعارض في "دراساته" نقلاً عن الإمام النووي في "التقريب" وعن الإمام السيوطي في شرحه المسمى "بالتدريب" نقلاً عن النووي في "شرح مسلم" (أنه قد دل الإجماع على نسخ حديث قتل الشارب في الرابعة) لإنهى (١) فقول المعارض "عندنا" معناه عندى على خلاف الإجماع فبطلانه أبين من أن يخفى . وليس مراده من قوله "عندنا" ما أومسه ظاهر عندنا فإنه كان من المستنكفين أن يكون من الحنفية ، بل وأن يكون من الشافعية والمالكية والحنبلية . وتصريح الحافظ الحازمي بما ذكره المعارض لوضح لا يهدم هذين الإجماعين . وأما قول الزهري (وكانت رخصة) فليس معناه ما ذكره المعارض وإلا لزم أن يكون قول الترمذي - قبله بلا فاصلة معتد بها - بالنسخ ، وقوله بعده بلا فاصلة "والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم لا نعرف بينهم خلافاً قديماً وحديثاً" حيث أفاد أن العمل عليه دون حديث القتل في الرابعة - هباء منثوراً . ولا يجوز مثل هذا الظن في من رزق أدنى شئ من العلم فضلاً عن هذا الطود العظيم في العلوم والجبل الشامخ في الحديث وعلوه ، بل معناه أن وجوب القتل في الرابعة لما نسخ بقي رخصة لأجل السياسة إذا رآه الحاكم . فالحكم بالنسخ من الإمام الترمذي لا يلزم عليه شئ مما ذكره المعارض ، فالعجب كل العجب ممن يري مثل الإمام الحافظ الترمذي أنه لا يدري درية الصبيان والأغبياء ، وهو حقيق به لا

(١) "دراسات للبيب" ٢٩١

الحافظ . ثم إن قول الترمذي أولاً بالنسخ ثم قوله بالعمل على الحديث النسخ إجماعاً ثانياً أدل دليل على أنه ما حكم أحد من العلماء بحديث وجوب قتل الشارب في الرابعة لا اعتقاداً ولا عملاً فلا يرد عليه ما ذكره المعترض ، وانقلع عرق الأشكال من أصله والله تعالى الحمد ، على أن الترمذي من الكاشفين الذين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون إلا منه ، ومن العارفين المحفوظين عن الخطأ ولو اجتهداً ، بل هو أعظم شأناً من أمثال ابن العربي والشعراوي في المعرفة بالله تعالى فتخطئته من مثل المعترض خطأ فاحش يجب الإجتنب عنه عنده .

بحث ما يتعلق بالدراسة الثامنة

قوله في الدراسة الثامنة - فإذا سمعت في الإجماع ما لم يقرع سمعك الخ (ص ٢٩٠)

قلت : لا يخفى ما في هذا الكلام من أسوء سوء الأدب الشديد إلى جميع العلماء المتقدمين والمتأخرين من أهل البيت الرضى والصحابة والتابعين ومن بعدهم من العرفاء بالله تعالى والمحدثين والفقهاء أتباع المذاهب الأربعة وغيرهم ومن أساتذة المعترض وأساتذة أساتذته ومرشديه ومرشدي مرشديه رضى الله تعالى عنهم حيث نسبهم في كلامه هذا إلى أنهم مأسورون بما ألفوه ، وحكم بأن ما بداهم في باب

الإجماع أو هام المزمين بحجاب الحدثن ، وبأنهم جهال ، وبأنهم أعداء ما جهلوه ، وبأن ما أحدثه المعترض صادر عن أصل عقق في علم عال ، وبأن ما بداهم في باب الإجماع ليس كذلك ، وبأن ما أحدثه ذكر محدث من الرب تعالى ، وبأن من لا يلتفت إلى ما أحدثه ، أو يقول بحقيقة ما قالوه في هذا الباب واقع في غطاء أشار إليه الحق سبحانه وتعالى بقوله (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون) وبأن ما أحدثه هو الحق المعانيق بدليله وبرهانه بدليل تعريف المسند إليه والمسند به باللام ، وبأن ما بداهم في باب الإجماع ليس بحق أو ليس بحق معانيق بدليله وبرهانه وبأن الحكيم الرشيد هو الذي يتمسك بما أحدثه لكونه عنده موافقاً بالدليل الحق . وبأن الذي يتمسك بقولهم في باب الإجماع فهو ليس بحكيم رشيد لما أن قولهم عنده لم يوافق بالدليل الحق وبأن ما أحدثه في هذا الباب نزل عن معدن (١) برهاني على مستوى نوري ، وبأن قولهم فيه ما نزل عنه على ذلك المستوي ، وبأن ما أحدثه لم ينزل عن منحت وهم على تدخل غروري ، وبأن قولهم نزل عنه عليه . نعوذ بالله من شر كل واحد من هذه الكلمات السيئة الخبيثة ، على أن ما ذهب إليه المعترض ههنا خروج منه عن الإجماع الذي عليه المتقدمون والمتأخرون المذكورون قديماً وحديثاً . وأيضاً جواز الأخذ بقول عالم غير مجتهد على قول من قال به مقيد بما إذا لم يكن فاسقاً . ولا ينزل هذا

(١) كذا في الأصل ، ولعله "معدن"

الكلام من أن يكون قائله فاسقاً فلا إعتداد بقوله أصلاً. فليس هذا العذر من المعارض إلا كعذر من قال: "خلقتني من نار وخلقته من طين" زاعماً أن هذا دليل حق نمسك به، أو كعذر من قال من الجرورية: حين جاءهم ابن عباس من سيدنا على رضي الله تعالى عنهم "إن الحكم إلا لله"، على أن قوله (إن كلامنا في هذه الدراسة بل جميع الكتاب الخ ص ٢٩٠) يفيد الحكم منه بأن ما جاء به في "دراساته" تشريع جديد نعوذ بالله تعالى منه.

قوله وإن علم تأخر أحدهما الخ (ص ٢٩١)

قلت: قد ذكرنا سابقاً نقلاً عن الأعلام الشامخة ما يرد قول المعارض هذا فلا نعيده. ولا يلزم من القول: بأن الإجماع يكون دالاً على نسخ الحديث الصحيح أو الحسن الظني تقديم آراء الرجال على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فإن حجية الإجماع وكونه دالاً على نسخ الحديث إنما ثبت بالحديث كما ذكر في أصول الفقه.

قوله وهو عندك منحصر فيه الخ (ص ٢٩١).

قلت: جوابه ما ذكرناه قبل فإن شئت الوقوف عليه فارجع إليه.

قوله من غير ذلك التنصيص مع علم التأخر الخ (ص ٢٩١)

قلت: كلامه هذا كما يدل على أن الإجماع لا يجوز أن يكون دليلاً على النسخ يدل على أن ضبط التاريخ كذلك أيضاً عنده. فقوله صلى الله تعالى عليه وسلم (كنت ليهيئكم عن زيارة القبور فزوروها) ليس عنده مع باب النسخ أصلاً. وقد عرفت فساد هذين القولين كليهما فيما ذكرناه سابقاً فارجع إليه إن شئت.

قوله مع عدم تعارض الحديث المذكور بالإجماع الخ (ص ٢٩١)

قلت: قد ذكرنا من كلمات الأعلام ما يدل على أن الإجماع يدل على أن الحديث الظني متروك العمل فلما ناقشة في المثال المذكور. نعم المناقشة في المثال المذكور إنما يتأتى على ما أحدثه المعارض دون ما ثبت مع السلف والخلف. فالقول بالمناقشة في المثال بناءً على مجرد الرأي المحدث الذي هو فرد كل بدعة من قولهم: كل بدعة ضلالة، جهل وضلال. والعصمة عنه من الله العلي المتعال.

قوله هذا ما أهدى لنا في حجية الإجماع (ص ٢٩٢)

قلت: قول المعارض (إن الإجماع لم يثبت عندي حجيته الخ ص ٢٩١) نص في أن الإجماع عنده ليس بحجة أصلاً لا قطعية ولا ظنية إلا إذا استجمع هذه الشروط وثيقن بوجود جميعها فيه. وقوله ثانياً: هذا ما أهدى لنا في حجية الإجماع

ظاهر في هذا المبنى ، فقوله في البين (أو ما يقرب القطعي ص ٢٩٢) وقوله (أو ما يضاهيه ص ٢٩٢) عبارة عن كونه حجة ظنية . ثم نقول : فعل هذا جميع الإجماعات التي نقلها العلماء السلف والخلف في كتبهم ليس من الحجية في شيء عند المعارض لافطمية ولا ما يضاهيها - أي ظنية - إلا بعد ثبوت هذه الشرائط المخترعة المنعوتة بدليل بين وتيقن وجود جميعها فيها . وإذا لم يثبت في شيء منها جميع هذه الشرائط ولا بعض منها لم تبق عنده حجة لافطمية ولا ظنية . فحرم القول عنده بحجية هذه الإجماعات الموجودة في الشريعة . ثم نقول القول بأن حجية الإجماع يحتاج إلى وجود هذه الشرائط المخترعة يبطل قوله السابق وهو (أن الحق عندنا أن إجماع أهل البيت وأهل المدينة لإجماع فعلية الإعتماد كل الإعتماد وبغير تركه ص ٢٨٧) فإن مراده بقوله " إجماع أهل البيت " أي وحدهم ، " وإجماع أهل المدينة " - أي وحدهم - ليس إلا . فإن إجماعهم على هذا إجماع على حكم مخالفه قياسات غير أهل البيت وغير أهل المدينة . فإما أن يكون قوله الأول حقاً وهذا القول الأخير الصادر عنه باطلاً ، أو الأمر بالعكس ، أو تناقض كلامه السابق واللاحق - والمتناقض لا قول له - أو يكون هذان الإجماعان مخصوصهما مخصوصين عنده عن هذه القاعدة التي أحدثها في الشروط ، فهولا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء أفضل فضل وغوى ولم يهتد سبيلاً . وأيضاً كلامه السابق في إجماع أهل البيت وإجماع أهل المدينة

مطلق عن اشتراط هذه الشروط فيها فدار الأمر عنده إما على أن حجية ذينك الإجماعين أيضاً مقيدة بها ، وإما على أن هذه الشروط لا تمنع من احتاج إليها في غيرها لا فيها . فإن قال بالأول فنقول له : هات بحكم جزئي تحقق فيه ذاك الإجماع أو أحدهما وتيقن بوجود جميع تلك الشروط فيه - ونحن متيقنون أنه لم يوجد إجماع منها كذلك - فعلى هذا لزم على المعارض إثبات هذه الشروط يقيناً في المسئلتين اللتين نقلهما عن سيدنا جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه إحداهما جواز الجمع بين الصلاتين ولو في الحضر وإن لم يوجد عذر أو أدنى حاجة ، والثانية أن وقت الظهر والعصر يشتركان فيه فوقت كليهما من الزوال إلى الغروب ، ودون إثباتها فيها أيضاً خرط القناد . وإن قال بالثاني فنقول : هات بالدليل الذي يدل على هذا الفرق بينهما وبين سائر الإجماعات فالبيان بلا أساس كنسخ العنكبوت ثم إن قوله في كلامه السابق يشعر بظاهره أنه لا فرق بينهما وبين سائر الإجماعات ، وإن الحق عنده هو عدم اشتراط سائر الإجماعات بهذه الشروط كالإجماعين المذكورين فهو المعول عليه ، فيبطل جميع ما أورده المعارض في هذه الدراسة " مما يصلح أن يكون مخالفاً له ، وبعد للتبني والتي نقول : إذا كان سند الإجماع كتابياً أو حديثاً فالقول : بأن القول بتقديم الإجماع على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو دلالاته على نسخ قوله تقديم لأراء الرجال على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم قول ليس بصحيح . فإنه قول بتقديم الآراء

المصوبة بالكتاب أو الحديث عليه وبدلالتها على نسخته . وأما إذا كان سند الإجماع قياساً فالقول بها ليس تقديماً لمجرد آراء الرجال على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بل هو تقديم للآراء التي أخبر بإصابتها صاحب الشرع وثبت عنه ذلك الإخبار بحديث متواتر قطعي على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المظنون كونه قولاً له . وهذا الوجه يجري أيضاً فيما إذا كان سند الإجماع كتاباً أو حديثاً ولو تنزلنا وسلمنا أن حجة الإجماع مطلقاً أو غير هذين الإجماعين محتاجة إلى ثبوت استجماع هذه الشروط فنقول : إذا ثبت استجماع إجماع من الإجماعات هذه الشروط فهو على ما ذكره المعارض آراء رجال محجة . فإن قال بتقديمه على حديثه الظني بعد ذلك لزم عليه أنه قدم آراء الرجال على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإن لم يقل بتقديمه عليه ولا بدلالته على نسخته فما الفائدة في اشتراط هذه الشروط في هذا المقام ، ولزم عليه أن يقول إن الإجماع إذا ثبت استجماعه هذه الشروط لا يكون حجة إلا فيما لم يوجد فيه قول منه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا قطعي ولا ظني . فهذا أيضاً خلاف الإجماع .

ومن أعجب العجائب أن المعارض ههنا رد كلام الإمامين النووي والسيوطي مع أن كليهما كانا من أكابر الأولياء الكبار حتى أنه قد صرح العلماء المؤثوق بهم بقطيبتهم وبأنهما من الذين أدخلوا السنة والدين من حضرنه صلى الله تعالى عليه وسلم بقظة ومشافهة وقد اعترف به المعارض لما بعد في السيوطي

(١) ورأيت الإعراف بهذا مكتوباً بخطه على أول ورق "شرح تقريب النووي" للذي ألفه السيوطي وهو موجود عندي بحمد الله تعالى ، ولم يجد لذلك الرد وجهاً إلا الوجه المخترع المخالف لإجماع الأمة المناقض لكلامه الأول الذي ادعى فيه أنه هو الحق عندنا . فصار ما

(١) حيث قال في "الدراسة" العادية "عشر" (وقال الامام الشعراوي في مقدسه "الميزان" انه رأى كتابا بخط الامام العافظ جلال الدين السيوطي الى بعض تلاميذه يعتذر اليه في عدم مجيئه الى السلطان في حاجته التماسها من الشيخ ذلك التلميذ وتاضي ذهابه الى السلطان حاكيا معه في ذلك الكتاب توطئه لما يبدى من عذره ان بعض من يخلص عن الكدورات البشرية وفتح الله له عين البصيرة كان يرى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما كان يوم من الايام اتفق له الذهاب الى بيت بعض الملوك فيما مست به من داعيه الى ذلك فلما وضع القدم على بساطه انفلق عليه الباب - والعاذ بالله سبحانه - ففاته نعمه رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم ثم كتب يا اخي اني دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم الى هذه المدة من عمرى ستين او سبعين مرة يقظة - والشك من هذا الفقير في هذا الحال لا من الشعراوي فشافهته صلى الله تعالى عليه وسلم السؤال من احاديثه وانى رجل خادم للحديث احتاج في معرفته صحيحه عن سقيمته الى الدخول على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وانى اخاف ان ادخل على السلطان فيسد الباب ويفوتنى هذا الخير) انتهى معناه وحاصله . (ص ٣٦٥ و ٣٦٦)

قلت : ونص الشعراوي في "الميزان" هكذا (ورأيت ورقه بخط الشيخ جلال الدين السيوطي عند أحد اصحابه وهو الشيخ عبدالقادر الشاذلي . راسله لشخص سألته في شفاعته عند السلطان قايتباي رحمه الله تعالى . اعلم يا اخي اننى قد اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم الى وقتى هذا خنسا وسبعين مرة يقظة ومشافهة ولولا خوفى من احتجابه صلى الله عليه وسلم عنى بسبب دخولى لولاية طلعت القلعة وشغفت فيك عند السلطان . وانى رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم واحتاج اليه في تصحيح الاحاديث التى ضعفها المحدثون من طريقهم . ولا شك ان نفع ذلك ارجح من تفكك الفت يا اخي اه (ج - ص ٤١) - النعاني

ذكره. المعارض ههنا قولاً باطلاً غير الحق. وإذا اعترف المعارض فيما قبل أن الأحكام الكشفية المأخوذة من أهل الكشف قطعية عنده فكيف تجازله ههنا مخالفة القطعي الذي ثبت عن ذينك الإمامين لاسيما وليس الحججة عنده في تلك المخالفة إلا مجرد الرأي المخترع الذي لم يسبق إليه أحد من العلماء لا من السلف ولا من الخلف قديماً وحديثاً؛ لاسيما وقوله هذا مخالف لما مهده المحدثون في أصول الحديث أيضاً، ولم يقل بقوله هذا أحد منهم، فصار قوله هذا قولاً مخالفاً لإجماع الصحابة وأهل البيت والتابعين ومن بعدهم والعرفاء بالله تعالى والمحدثين والفقهاء وغيرهم جميعاً، على أن كلام المعارض في أول "هذه الدراسة" وهو قوله (لما لم يمهّد في أسفار المتقدمين المتداوله اليوم ص ٢٩٠) وقوله (فلذا سمعت في الإجماع ما لم يقرع سمعك الخ) دل على أن ابن العربي قائل بحجية الإجماع من غير اشتراط بهذه الشروط فهو عند ابن العربي حجة وإن لم يوجد هذه الشروط فيه. فمجاز ههنا للمعارض مخالفة ابن العربي في هذا الباب مع أنها محرمة عنده؟ أعد المعارض قول ابن العربي هذا من شطحياته الغير اللائقة بالتمسك؟

وقوله (إن كل ما أقیم من الدلائل على أن لإجماع الأمة الخ ص ٢٩٢) يدل على أنه في قوله هذا خالف صريح الحديث وحكم المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم (لا تجتمع أمتي على الضلالة) فارتكب بهذا حراماً وترك واجباً مفروضاً. ولو ذكر المعارض تلك الأنظار لتمييز الطيب من الخبيث، وافترق الحق من الباطل، وظهر أن الدلائل التي أقيمت

على هذا المطلوب أفادته، وأن الأنظار غير متوجهة إليها؛ على أن هذا القول المخترع للمعارض لو كان معولاً عليه لهدم إفادة الإجماعات الثابتة عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم القطعية وما يضافها فلها لم تجتمع فيها الشروط المذكورة؛

ومقصود المعارض من تأسيس هذا الأساس أن يبيّن عليه القول: بأن أفضلية أبي بكر وعمر على علي رضي الله تعالى عنهم وحقيه الخلافه بعده صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الترتيب المعروف لم يثبتا بإجماع يعتد به وإجماع يكون حجة ظنية فضلاً عن أن يكون قطعية. وكلا القولين معروف أنها من مذهب المعارض و"رسائله" شاهدة على ذلك. قال القطب المعارف السرهندي في "مكائيه" (وأنك هم را - يعني خلفاء أربعة را - برابر داند، - وفضل یکی بر دیگری فضولی انکارد بوالفضول است عجب بوالفضولی که إجماع أهل حق را فضولی داند مکرر لفظ فضل أورا بلین فضولی برده است) (١) انتهى. وقال أيضاً فيها (تفضیل شیخین بإجماع صحابه وتابعین ثابت شده است چنانچه نقل کرده اند آرا آکار ائمه که یکی از ایشان امام شافعی است. وشیخ أبو الحسن أشعري و

(١) یعنی والذي يرى الكل - ای الخلفاء الأربعة - متساوية - ويزعم تفضيل احدهم على الآخر فضولاً فهو فضولی ای فضولی حيث يزعم إجماع أهل الحق فضولاً، ولعل لفظ الفضل هو الذي اوردته في موارد الفضولی. (المكتوب السادس والستون بعد المائتين من المجلد الاول)

فرمايد كه تفضيل ابى بكر وعمر بر باقى ائمة قطعى است ، و از حضرت امير بتواتر ثابت شده است كه در زمان خلافت و اوان مملكت خود در حضور جم غفير گروه خود ميفرمود كه ابوبكر وعمر بهترين اين امة اند بالجمله تفضيل شيخين از كثرت رواة ثقة بحد ضرورت و تواتر رسیده است انكار آن يا ازراه جهل است يا ازراه تعصب (١) إنتهى . وقال أيضاً فيها (كسيكه حضرت امير را افضل از حضرت صديق گويد از جرگه اهل سنت مى بر آيد إجماع سلف بر أفضلية حضرت صديق بر جميع بشر بعد انبياء عليهم الصلوات والتسليات منعقد گشته است أحق باشد كه توهم خرق اين اجماع نمابد) (٢) إنتهى . والمعرض كلمات "رسائله" بعضها ماثلة

(١) يعنى - وتفضيل الشيخين ثابت باجماع الصحابة والتابعين كما نقله اكابر الائمة ائدهم الامام الشافعى رحمه الله ، وقال الشيخ ابو الحسن الاشعري تفضيل ابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنها على سائر الامة قطعى ، وقد ثبت عن على كرم الله وجهه بالتواتر فى زمن خلافته وكسبى مملكته وبين النجم الغفير من شيعته ان ابابكر وعمر افضل هذه الامة وبالجمله ان تفضيل الشيخين قد بلغ من كثرة الرواة الثقات حد الضرورة والتواتر ، فانكاره اما من الجبل واما من التعصب (المكتوب السادس والثلاثون من المجلد الثانى)

(٢) يعنى - ان من يقول بأفضلية على كرم الله وجهه على ابى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه خارج عن دائرة اهل السنة والجماعة وقد انعقد اجماع السلف على أفضلية الصديق على جميع البشر بعد الانبياء عليهم الصلوات والتسليات ، كما اند حكمة من يتوهم خرق هذا الاجماع (المكتوب الثانى والمائتان من المجلد الاول)

الى القول بالتسوية ، وبعضها مصرحة بتفضيل على على الصديق رضى الله تعالى عنها . فتعوز بالله من امثال هذه الضلالات .

وقال صاحب رسالة تسمى "تميز الطيب من الخبيث" (حديث لا يجتمع آمنى على الضلالة رواه أحمد فى "مسند" والطبرانى فى "الكبير" عن أبى نضرة الغفارى مرفوعاً فى حديث فيه "سألت ربى أن لا يجتمع آمنى على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة") إنتهى . قال فى "الدرر" قال الحافظ الجلال السيوطى (وأخرجه ابن أبى عاصم فى "السنة" بهذا اللفظ من حديث أنس ، وعند الترمذى من حديث ابن عمر لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة أبداً) إنتهى . وقال الشيخ على القارى فى "شرح" على "مشكاة المصابيح" (إن أقل مراتب أسانيد أحمد الحسن) إنتهى . لأسباب وطرق هذا الحديث كثيرة . وقال السيد فى شرحه على "التحرير" الموسوم "بالتيسير" (حديث إن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة أبداً ، وإن يد الله مع الجماعة فاتبوا السواد الأعظم فإن من شد شد فى النار رواه أبو نعيم فى "الحلية" مرفوعاً ، وفى بعض الروايات إن الله لا يجمع آمنى ، وفى بعضها لا يجمع أمة محمد) إنتهى . وقال الإمام ابن الممام فى "التحرير" وشارحه فى "شرحيه" (إن من الأدلة السمعية - أى على حجبة الإجماع - أخبار آحاد تواتر منها قلر هو مشترك) إنتهى . وبهذا عرف أن هذا الحديث قوى

ثابت عن مصدر السنة وأن القدر المشترك منه متواتر . فهذا إخبار من الصادق المصدوق صلى الله تعالى عليه وسلم بأنهم معصومون أو محفوظون عن ضلالة أى ضلالة كانت وإن كانت إجتهدية ، ووجب صدق إخباره واستحال الكذب فيه ؛ فثبت أن إجماع الأمة على حكم شئ ولولم يوجد فيه شئ من هذه الشروط إجماع معتبر فيقطع ؛ فالقول باشتراط الشروط المنحوتة - مع أنه خلاف الأحاديث الكثيرة الثابتة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ومع باب ارتكاب الحرام وترك المفروض - يؤدي إلى ما يؤدي مما لم يرد الله تعالى إيمانه في خبر الشارع الصادق صلى الله تعالى عليه وسلم .

وأيضاً إذا سلمنا أن الدلائل التي أقامها السلف والخلف على حجية الإجماع غير قائمة على أصولها ولم تفسد من المطلوب شيئاً كما قال المعترض إدعاء . فنقول : ما الدليل للمعترض على حجية الإجماعات قطعية بأولوية إذا ثبت فيها تلك الشروط وقد حكم المعترض فيما جاءوا به من الكتاب والسنة على هذا ما قال به وحكم ، فالقدر المتيقن هو أنه ليس حجة قطعية ولا ظنية عنده على حجية الإجماع المشروط بتلك الشروط ؛ على أن هذه الشرائط لم يسبق إلى الإشتراط بها في الإجماع أحد من العلماء لا قديماً ولا حديثاً كما اعترف به المعترض في أول هذه " الدراسة " أيضاً ، فكان القول باشتراطها مخالفاً للإجماع . فيكون القائل به مشمولاً للكتاب الوارد في الحديث

(ومن شد شد في النار) .

ولا يفيد المعترض موافقة الشيخ ولي الله الهندي له في هذا القول المنحوت المخالف للإجماع ولظاهر الأحاديث لو ثبت عليه ذلك القول ؛ على أن قول العارف الهندي " ومن زد يف " لكونه للإستفهام الإنكارى يفيد أنه لم يوافق المعترض في قوله هذا وفي جميع مفرداته ، فهو فهم للمعترض سقيم ؛ وما ذرى معنى كلام الهندي . وقال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحه في " شرحه " (للإجماع إلعن مستند - أى دليل قطعي أو ظني - ثم قالوا يجوز أن يكون المستند قياساً خلافاً للظاهرية وابن جرير) وأيضاً إذا لم يكن في هذا القول المخرج للمعترض مستند من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس فما بقي إلا مجرد رأى مثله كما سيترف به بقوله (وإذا اتضح عليك رأيي هذا الخ ص ٢٩٣) وقد تكرر منه الحكم في " دراساته " تكراراً غيباً تكراراً بأن الحكم بمجرد الرأي ولولمجهتد حرام ولوفى مقام لم يوجد فيه النص أصلاً " فكيف الحكم بمجرد صادر عن غير المجتهد في مقام صار مخالفاً للنص والإجماع " ودافعاً لما لو قيل بثبوته ! ولن يجعل للمؤمنين إلى ذلك سبيلاً .

قوله وما يجب التنبيه له ههنا أن كلام النووي الخ (ص ٢٩٢)

قلت : ليس في كلام النووي رحمه الله تعالى تصريح بما سماه المعترض تحقيق الحق ولا تلويح إليه أصلاً ، وإنما فيه تصريح

بأن الإجماع نفسه لا يصلح أن يكون ناسخاً ، وإنما يصلح أن يكون دليلاً عليه . وهذان الأمران هما المجمع عليهما بين علماء أصول الحديث وأصول الفقه . وسيجيء في " الدراسات " نقلاً عن السيوطي أن جواز نسخ الحديث بدلالة الإجماع ثابت بالإجماع انتهى . وهذا صريح في أن القول بدلالة الإجماع على نسخه ثابت عند العرفاء وجميع العلماء . ولست شعري إذا لم يكن الإجماع حجة عند المعارض ولو ظنيّة إلا بالشروط المذكورة ولم يوجد مثله في إجماعات الشريعة فما معنى دلالة الإجماع على النسخ ؟ وتسليم ذلك مع الإشعار بأنه الحق . والدليل على أن الإجماع لا ينسخ سيجيء بيانه .

قوله ودلالة الإجماع على نسخ الحديث الخ (ص ٢٩٣)

قلت . هذا إنما يتم لو كان يلزم أن يكون سند الإجماع كتاباً قطعي الدلالة أو حديثاً قطعي المتن والدلالة ، وقد عرفت أنه لا يلزم ذلك فإنه يجوز أن يكون سند الإجماع كتاباً ظني الدلالة أو حديثاً ظنيّاً أو حديثاً أوقياساً أيضاً كما صرحوا به .

قوله لكونه آراء جماعة غير معصومة الخ (ص ٢٩٣)

قلت : إنما دل الإجماع نفسه على النسخ مع قطع النظر عن السند لأنه آراء جماعة غير معصومة أخبر الشارع الصادق المصدوق صلى الله تعالى عليه وسلم فيها أنها : لا تجتمع على ضلالة ، وأنها

آراء محفوظة أو معصومة عن الخطأ ولو لإجتهادياً ، وهو من هذه الحبيشة بوجب القطع . ولا يدل على النسخ إلا من هذه الحبيشة لامن حيث أن الإجماع إجماع آراء جماعة غير معصومة . ولهذا قال صاحب " التيسير في شرح التحرير " إنه على تقدير إجماعهم على حكم يصير ذلك حقاً بالأدلة الدالة على نفي ضلالة الأمة فلا يلزم ثبوت رتبة الاستقلال بآراء الأحكام القطعية لآراء البشر أي غير المعصومة انتهى . فالإجماع إنما يدل على النسخ من هذه الحبيشة وإن لم يكن سنده إلا قياساً .

وأما الدليل على أن نفس الإجماع لا ينسخ به فهو أن الإجماع إن كان عن نص من كتاب أو سنة فهو - أي النص - هو الناسخ إن كان بحيث ينسخ . وإن لم يكن الإجماع عن نص فإن كان الحكم الذي يحكم بنسخه بالإجماع قطعياً لزم خطأ الإجماع الذي ظن كونه ناسخاً لأنه - أي لأن ذلك الإجماع - حينئذ على خلاف النص القاطع . وكل ما هذا شأنه فهو خطأ ، وإن لم يكن قطعياً بل ظنياً فالإجماع المنتقصد على خلافه قد أظهر أن الظن ليس دليلاً لأن شرط الاحتجاج بالظن أن لا يكون على خلاف القطعي فلا حكم له فلا رفع لأنه فرع الثبوت كذا في " التحرير " و " شرحه " وغيرها .

ثم إن القول بقطعية الإجماع وإفادته لها لا يتنافى أن يكون فيه احتمال غير ناش عن الدليل ، وإنما يتنافى أن يكون الإجماع فيه ناشياً عنه كما صرحوا به في بحث العمام . فإذا ثبت إجماع

مجتهدى عصر واحد على حكم لا يضر إفادته القطع الإجمالي الذى لم ينشأ عن الدليل . فالشروط التى ذكرها المتقدمون كافية للقول بحجتيه ، ولا احتياج لإشراطه بالشروط التى أحدثها المعارض . ومن قال : إن كل عارف وكشف فهو محفوظ عن الخطأ ولو اجتهداً ، وإنه صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عنده فلا يأخذ إلا عنه ، وإن كشفه حجة قطعية تفيد القطع بلاريب يازمه أن يقول بحجية الإجماع وكونه حجة قطعية وإن لم يوجد فيه شرط من شروط المذكورة إلا إذا أثبت أن رأى العارف وإن كان رأياً واحداً محفوظ عنه ، أو أن رأيه رأى معصوم وأن الآراء الكثيرة المعتبرة فى الإجماع ليس شئ منها رأى عارف ورأياً محفوظاً عن الخطأ أو رأياً معصوماً ودون إثباته خرط القتاد . ولم يثبت من الله تعالى ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم تحريم أن يكون المجتهد عارفاً كاشفاً . وليت شرعى مامنى قوله (وإلا فما وجه عدم جواز النسخ من القاطع المتأخر الخ ص ٢٩٣) أليس القرآن المتأخر ينسخ القرآن المتقدم ؟ نعم الدليل الذى أقاموه على أن الإجماع لا ينسخ ، يدل على هذا ، ولكنهم أوردوا النقص عليه ، فإسناد عدم جواز النسخ هذا إليهم غير سديد .

قوله كيف يسوغ التجاسر على الحكم بأحاديث الشيخين الخ (ص ٢٩٤) .

قلت : قد ادعى المعارض فى آخر هذه " الدراسة " أنه

لم يوجد لهذا الإجماع الشروط بشروطه المحدثة مشال فى إجماعات الشريعة . فقوله (وإذا اتضح عليك رأى هذا الخ ص ٢٩٣) كله مبنى على المفروض البحث . وقد اعترف به صريحاً قريباً من آخر هذه " الدراسة " بقوله (مما يهتم أن يتنبه له هو أن كل ما ذكرنا الخ ص ٢٩٧) فإن وجود سند من الكتاب أو الحديث فقط دون غيرهما يثبت فيه الشرائط التى ذكرها المعارض كالعقلاء فى إجماعات الشريعة الغراء فالبحث معه ههنا مبنى على مجرد الفرض أيضاً . ثم نقول : إن المعارض يقول : إن الإجماع المشروط بالشروط المذكورة لو وجد يفرق بين تقديم الإجماع على الحديث الظنى وبين القول بدلالته على النسخ فيقال : تقديم الإجماع عليه معقول والقول بدلالته على النسخ غير مقبول . وقد سبق أن كليهما معقول ومقبول ، وأن الثانى قام على جوازه الإجماع كما مر نقلاً عن السيوطى . فالقول بكونه لا دلالة للإجماع على النسخ أصلاً خرق للإجماع ومخالفة لما اعترف به المعارض قبل ، على أن كلام المعارض الكائن فى ذيل قوله (وإذا اتضح عليك رأى هذا الخ ص ٢٩٣) كله يرجع إلى سند الإجماع كتاباً كان أو حديثاً فلم يبق للإجماع فائدة فى الحكم الشرعى فإنه يفيد السند وإنما يحصل من الإجماع قوة سندهم على أى وجه كان وقد تكون تلك القوة بحيث يعرف بها النسخ للحديث الظنى بذلك السند . وأيضاً إذا كان عند المعارض لا بد للإجماع من سند كتاباً كان أو حديثاً فقط فإنكار أنه لا دلالة للإجماع على نسخ الحديث الظنى بذلك السند مما

يتعجب منه .

ثم نقول : الفرق الذي ذكره المعترض بين أحاديث الشيخين وأحاديث غيرها ليس بسديد فإن الحكم بالعلة الخفية القادحة إذا كان من الحافظ الماهر الثبت فيقبل سواء كان على حديثها أو على حديث غيرها وإن كان من غيره فلا يقبل ولو في حديث غيرها ، نعم لو قيل بالفرق بينها بأن هذا الحكم يصح في أحاديثها وهو أقل قليل وفي أحاديث غيرها بلا قلة لكان له وجه صحيح . وإنكار دلالة الإجماع على وجود العلة القادحة في الحديث وإن كان متفقاً عليه إذا حكم به الماهر الحافظ بما لا ينبغي فإنه مصدق فيه بغير الإجماع أيضاً . ثم نقول : أن الإجماع الذي خالف حديث الشيخين أوحديث أحدهما ، وقوله (إن وجد ذلك فيها ص ٢٩٤) بلفظ " إن " يدل على أنه لم يتحقق ثبوته عنده وأنه مشكوك وجوده فهو من باب الفرض في الأصل المفروض والأمر كذلك عنده ، ولو فرض ثبوته على ما قالوا في الإجماع دون ما قاله المعترض ولو في الإجماع الذي سنده قياس لا تجاسر في هذا الحكم من الماهر . الحافظ الثبت العارف بالحديث سواء كان حكمه ذلك بدليل الإجماع أولاً للماهر . وحديث جهر البسملة مع أن رواية مسلم فيه (١) قد علل

(١) قلت : حديث الجهر بالبسملة ليس في " صحيح مسلم " والحديث الذي أشار إليه صاحب " الدراسات " بقوله (وهذا حديث البسملة " قد علل رواية " مسلم فيه بسبع علل ص ٢٩٤) انتهى قد بسط القول في بيان علة الحافظ السيوطي في " تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي " قال :

بسبع علل عارضه الأحاديث الأخر الكثيرة الدالة على إسرارها التي تمسك بها الحنفية الكرام .

(ومثال العلة في المتن ما انفرد به مسلم في " صحيحه " من روايته الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال : صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر و عمر و عثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها ثم رواه من رواه " الوليد عن الأوزاعي أخبرني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة " أنه سمع أنساً يذكر ذلك . وروى مالك في " الموطأ " عن حميد عن أنس قال : صليت وراء أبي بكر و عمر و عثمان فكلمهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك صليت خلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . هذا الحديث معنول أعله الحفاظ بوجوه جمعتها وحررتها في المجلس الرابع والعشرين من " الامالي " بما لم أسبق إليه وأنا أخصها هنا . فاما روايته حميد فاعلمها الشافعي بمخالفة الحفاظ مالكاً فقال : في " سنن حرمله " - فيها نقله عنه البيهقي - فإن قال قائل قد روى مالك فذكره . قيل له : خالفه سفيان بن عيينة والفزاري والثقفى وعدد بقيتهم سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد ، ثم رجح روايتهم بما رواه عن سفيان عن أبيوب عن قتادة عن أنس قال : كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم و أبو بكر و عمر يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين قال الشافعي : يعنى يبدؤن بأمر القرآن قبل ما يقرأ بعدها ولا يعنى أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم قال الدارقطني : وهذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس قال البيهقي : كذا رواه عن قتادة أكثر أصحابه كأبيوب وشعبة والدستوائي وشيبان بن عبد الرحمن وسعيد بن أبي عروبة وأبي عوانة وغيرهم . قال ابن عبد البر : فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة وليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط البسملة . وهذا هو اللفظ المتفق عليه في " الصحيحين " وهو روايته الأكثرين ورواه كذلك أيضاً عن أنس ثابت البناني وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، وما أوله عليه الشافعي مصرح به في روايته " الدارقطني " بسند صحيح " فكانوا

قوله وأما نسخ الحديث فلا دلالة للإجماع عليه أصلاً الخ

(ص ٢٩٤)

قلت : قد قدمنا ما يصلح أن يكون جواباً له فارجع إليه
إن شئت ، على أن المعارض قد اعترف فيما قبل أن نفس

يستفتحون بأمر القرآن . قال ابن عبد البر : ويقولون إن أكثر رواية حميد عن
أنس إنما سمعها من قتادة وثابت عن أنس ، ويؤيد ذلك أن ابن عدي صرح
بذكر قتادة بينها في هذا الحديث فتبين انقطاعها ورجوع الطريقين إلى واحدة .

وأما رواية الأوزاعي فأعلها بعضهم بأن الراوى عنه وهو الوليد بدلس
تدليس التسوية وإن كان قد صرح بسأعه من شيخه وإن ثبت أنه لم يسقط
بين الأوزاعي وقاتدة أحد ، فقاتدة ولد أكمه فلا بد أن يكون أملي على من
كتب إلى الأوزاعي ولم يسم هذا الكاتب فيحتمل أن يكون مجروحاً أو غير
ضابط فلا تقوم به الصحة مع ما في أصل الرواية بالكاتب من الخلاف وإن
بعضهم يرى انقطاعها . وقال ابن عبد البر "اختلف في الفاظ هذا الحديث
اختلافاً كثيراً متداً فمضطرباً . منهم من يقول صليت خلف رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر ، ومنهم من يذكر عثمان ، ومنهم من يقتصر
على أبي بكر وعمر وعثمان ، ومنهم من لا يذكر فكانوا لا يقرؤون بسم الله
الرحمن الرحيم ، ومنهم من قال فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ، ومنهم
من قال فكانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ، ومنهم من قال : فكانوا
يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ، ومنهم من قال : فكانوا يقرؤون بسم الله
الرحمن الرحيم . قال : وهذا اضطراب لا يقوم معه حجة لأحد . وما يدل على
أن أنسا لم يزد في البسلة وأن الذي زاد ذلك في آخر الحديث روى بالمعنى
فاًخطأ ما صح عنه أن أباسلمة سألته أكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم فقال : أنك سألتي
عن شيء ما أحفظه وما سألني عنه أحد قبلك ، أخرجه أحمد وابن خزيمة

الإجماع لا ينسخ به ، وأما أنه دال على النسخ فهو أمر معقول ، فإن
أراد بقوله هذا أنه لا دلالة لنفس الإجماع من حيث هو هو
على النسخ فيصح ، وإن أراد به أنه لا دلالة للإجماع عليه من
كل وجه فردود .

بسنده على شرط الشيخين . وما قيل من أن من حفظه عنه حجة على من
سأله في حال تضيانه فقد أجاب أبو شامة بأنها مستثناة فمؤال أبي سلمة
عن البسلة وتركها ، ومؤال قتادة عن الاستفتاح بأى سورة ، وقد ورد من
طريق آخر عنه كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسر بيسم الله الرحمن
الرحيم أخرجه "الطبراني" من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن الحسن
عنه و"ابن خزيمة" من طريق سويد بن عبد العزيز عن عمران القصير
عن الحسن عنه . وورد من طريق آخر عن المعتمر عن أبيه عن أنس قال :
كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم رواه
الدارقطني والخطيب ، وأخرجه الحاكم من جهة أخرى عن المعتمر ، وقد
ورد ثبوت قراءتها في الصلاة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حديث
أبي هريرة من طرق عند الحاكم وابن خزيمة والنسائي والدارقطني والبيهقي
والخطيب . وابن عباس عند الترمذي والحاكم والبيهقي . وعثمان وعلى
وعمار بن ياسر وجابر بن عبد الله والنعمان بن بشير وابن عمر والحاكم بن حمير
وعائشة وأحاديثهم عند الدارقطني . وسمرة بن جندب وأبي وحديشة عند
البيهقي . وبريدة ومجالد بن ثور ويشرأوبشير بن معاوية وحسين بن عرفة
وأحاديثهم عند الخطيب . وأم سلمة عند الحاكم وجماعة من المهاجرين
والأنصار عند الشافعي . فقد بلغ ذلك مبلغ التواتر وقد بينا طرق هذه
الأحاديث كلها في كتاب "الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة"

وتبين بما ذكرناه أن لعديث مسلم السابق تسع علل . المخالفة
من الحفاظ والأكثرين . والاختلاف . وتدليس التسوية . من الوليد .
والكاتب . وجهاله الكاتب . والاضطراب في لفظه . والادراج . وثبوت
ما يخالفه عن صحابه . ومخالفته لما رواه عدد التواتر .

قوله فلا يرد عليه ما قاله السيوطي (١)

قلت : معنى كلام السيوطي هو أن ابن حزم من الظاهرية الجامدة من أمثال داود الظاهري ، والمراد من إجماع مجتهدي عصر في معنى الإجماع المجتهدون من أهل الحق . فالمجتهدون من أهل الظواهر داخلون في جملتهم والظاهرية الجامدة ليسوا كذلك كما أن علماء الشيعة والخارجية والمعتزلة ليسوا من جملتهم ، على أنه لم يثبت أن ابن حزم كان مجتهداً مطلقاً والإجماع عبارة عن إجماع آراء مجتهدي عصر واحد بخلاف مثل ابن حزم معهم لا يبنى تحقق الإجماع وإن ثبت أن ابن حزم أيضاً كان في عصر أهل ذلك الإجماع . وكون خلاف ابن حزم خلافاً عن دليل إن ثبت فيصح أن يكون خارقاً للإجماع يحتاج إلى إقامة بينة عليه وأتى من؟ على أنه يجوز أن يكون ابن حزم ممن لم يعاصر مجتهدى هذا الإجماع فلما أن يكون متقدماً عليهم أو متأخراً عنهم فقوله في معنى كلام السيوطي (يعنى به الإجماع على نسخ الحديث

قال الحافظ أبو الفضل العراقي : وقول ابن العوزي أن الامة اتفقوا على صحته . فيه نظر فهذا الشافعي والدارقطني والبيهقي وابن عبد البر لا يقولون بصحته افلا يصدق كلام هؤلاء في الاتفاق الذي نقله

ص ٨٩ و ٩٠ و ٩١

(١) وهذا القول قد سقط من المطبوعة .

محمد عبد الرشيد النعماني

بالإجماع (ص ٢٩٥) غير صحيح ، بل الصحيح أن يقال يعنى به الإجماع على أن الإجماع يدل على نسخ الحديث . ولا يجوز خرق هذا الإجماع من ابن حزم ولا من المعارض ولا من غيرهما .

قوله أما في الحكم بالنسخ إذا عرف الصحة (ص ٢٩٥)

قلت : قد ظهر مما مر الوجه الذي أقدمهم على القول بأنه يدل الإجماع على نسخ الحديث الظني وإن كان صحيحاً .

قوله بل يجوز أن يكون حسناً قدم عليه سند الإجماع الخ (ص ٢٩٥)

قلت : هذا أيضاً لا يرد إشكالا على الصبري لأن قوله (فيحتمل أنه غلط ص ٢٩٥) صريح في أن الغلط من الراوي اجتماع واحد فيه ، لا في أنه متعين فيه حتى يرد عليه ما أورده المعارض وهنا ، على أن احتمال الغلط من الراوي في أخبار الآحاد وإن كانت صحيحة ثابت في نفسه وهذا الإجماع يجوز أن يكون حاكماً ودالاً على أن هذا الحديث الحسن الغير الصحيح غلط من الراوي . وأيضاً يجوز أن يكون معنى قول الصبري (إلا إذا عرف صحته ص ٢٩٥) ما يعم الصحة والحسن الإصطلاحيين .

قوله يحمل تركه من أهل الإجماع على أحسن المحامل الخ (ص ٢٩٥)

قلت: إذا كان الحكم بوجود القادح من المعارف الماهر الحافظ كما في حديث قتل شارب الخمر في الرابعة لا يرد قوله بناءً على مجرد الظن والتخمين وإن كان حكم بذلك في أحاديث الشيخين وإلا فإن قامت القرينة على تعيين محمل واحد منها فهو المأخوذ وإن لم تقم فالسبيل هو الأخذ بالأقل المتيقن. ولا يجب على العلماء السابقين على المعارض ولا على من بعده منهم تقليد قوله معترعاً كان أو لا. وقولهم بدلالة الإجماع على النسخ موجه بما ذكرنا سابقاً.

قوله وهو الرأي المنصور عندك من حيث الدليل الخ

(ص ٢٩٥)

قلت: قد قال النووي في "التقريب" (ذكر الشيخ - يعني ابن الصلاح - أن ما روياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته، والعلم القطعي حاصل فيه، وخالفه المحققون والأكثر فقلوا: بالظن ما لم يتوارى) انتهى. وقال النووي أيضاً في "شرح صحيح مسلم" (لأن ذلك شأن الآحاد ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما، وتلقى الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه ويوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعهم على القطع بأنه كلامه صلى الله عليه وسلم. قال -

وقد اشتهر إنكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ وبالع في تغليظه) انتهى. وقال الإمام السيوطي (وكذا عاب ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا القول وقال: إن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته - قال: وهو مذهب ردي) انتهى. وبعضهم رجح هذا القول الذي نصره المعارض كما فصل في أصول الحديث. فنصرة المذهب الثاني وتخطئة الفحول الأعلام الذين قالوا بالقول الأول كيف يسمع من المعارض! وهو ممن لا يجوز تخطئة عالم من علماء المسلمين ولو بالخطأ الإجهادي. وسيجئ تحقيق هذا المبحث تماماً في "الدراسة العاشرة" إن شاء الله تعالى، على أن نصرة هذا المذهب عند من قال بها مبني على أنه تحقق فيه إجماع الأمة على القبول كما صرح به الشيخ ابن الصلاح وغيره. وقد ذكر المعارض في هذه "الدراسة" أن الإجماع ليس بحجة لا قطعية ولا ظنية ما لم توجد الشروط المذكورة المفترعة المحدثثة فيه، فعليه إثباتها في هذا الإجماع حتى يكون قابلاً للحجبة على قطع أحاديث الصحيحين ولنصرة هذا المذهب. ودون إثباتها فيه خرط القتاد. وأيضاً قد اعترف المعارض في آخر هذه "الدراسة" بأنه لم يوجد مثل للإجماع المستجمع للشروط المحدثثة في إجماعات الشريعة. فمن العجب استدلاله بهذا الإجماع! وإذا قد حكم المعارض بعدم ثبوت مثال للإجماع الذي هو حجة عنده في الشرع كان دعواه الحق والمنصورية فيما ذهب إليه ابن الصلاح وذووه بناءً على الإجماع عجيباً من القول، على أن بين

هذه الدعوى وبين دعوى أن الحق في باب حجية الإجماع هو ما أحدثه المعارض تنافضاً بيناً وتنافياً ظاهراً ، والمتناقض لا قول له ، فتدفع كتلة الدعويين . وأيضاً الفحول من كبار المذنبين في أحاديث الشيخين قد اختلفوا في أن إجماع الأمة في أحاديثها وقع على ما ذا . فقال الأولون : الإجماع إنما تحقق على وجوب العمل بما فيها أو في أحدهما من غير توقف على النظر فيه لا على الصحة حتى تصير قطعية . وقال الآخرون : إن إجماع الأمة وقع على كليهما فصار الإجماع في أحاديثها وأحاديث أحدهما ثابتاً ولم يثبت مقدار ما أجمعوا عليه بالإجماع . فكيف يجوز إثبات القطع بصحة ما فيها أو في أحدهما بهذا الإجماع الذي لم يعلم مقدار المجمع عليه فيه قطعاً ؟ ولا يستلزم الإجماع على وجوب العمل من غير توقف على النظر الإجماع على الحكم بالصحة إذ وجوب العمل لا يتوقف على الصحة الإصطلاحية عند المحدثين . ومن العجب تسليم المعارض هذا الإجماع والحكم بقطع صحة أحاديث الشيخين بناء عليه وعدم تسليمه الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة ونقله كل واحد منها ثقات أثبات !

قوله بوجوب العلم بالإجماع بالحكم من جميع علماء العصر

الخ (ص ٢٩٦)

قلت : أما الظن به فسلم ، وأما العلم به ولو لإجمالاً ففيه

بحث .

قوله قلنا هذا الإجماع مندفع الخ (ص ٢٩٦)

قلت : إندفاعه ممنوع فإن حجية الإجماع جاءت من الحيثية المذكورة وإن كان سنده قياساً ، نعم لو كان حجته من حيث أنه إجماع آراء جماعة غير معصومة لكان إندفاعه مسلماً فالإجماع القياسي إنما يترك به العمل بالحديث الصحيح الظني وإن كان اتفق الشيخان على إخراجهم في "صحيحهما" لوجود الحيثية الأولى فيه . فحينئذ الخبر المتروك عملاً ظني والإجماع قطعي فيرجح القطعي على الظني . والقياس وإن كان حراماً في مقابلة النص لكن محله ما إذا لم يجتمع آراء جميع علماء العصر من المجتهدين عليه وعلى ترك الحديث الظني عملاً .

قوله يدخل فيهم جميع حفاظ الحديث ومشائخه الخ (ص ٢٩٦)

قلت : دعوى دخول جميعهم ليست بصحيحة إلا إذا ثبت أن جميع حفاظ الحديث ومشائخه مجتهدون . ودون إثباته أن يبلغ الجمل في سم الخياط . فإن من حفاظ الحديث ومشائخه أصحاب "السنن الأربعة" وكثير من مصنفى كتب الحديث . ومن المعلوم أنهم شافعية (١) ولو كانوا مجتهدين حرم عليهم تقليد الشافعي . وقد

(١) قلت : أما مذاهب مؤلفي "الاصول الست" فقد اختلف العلماء في تعيينها اختلافاً فاحشاً فصرح المؤلف هنا (ان أصحاب "السنن الأربعة" شافعية)

ذكر في الأصول أن الإجماع عبارة عن مجتهدى عصر واحد.

قوله فن ابن جاء مسنداً في الأعصار الآتية (ص ٢٩٦)

وقال في "بحث ما يمتصق بالدراسة الأولى" ما نصه :

(فإن من المعلوم أنه كان طريقه أكثر المتقدمين غير المجتهدين تقليدهم واقتفاء آثارهم في أخذ الأحكام الشرعية من الكتب والسنة بتوسيطهم كما لا يخفى على من له أدنى درية بمعرفة طبقات المعدين والفقهاء ومذاهبهم ورحمهم الله تعالى، وأن أصحاب "المصالح الستة" سوى الإمام البخارى، وأصحاب المسانيد والمعجم وغيرها سوى الإمام مالك والإمام أحمد، وأكثر أصحاب الكتب الحديثية وسائر أهل الحديث والفقهاء من المصنفين في الفقه وغيرهم من جميع المذاهب سلكوا هذا السبيل اهـ - ١ ص ٢٦ و ٢٧)

فاستثنى هناك البخارى من المتقدمين. وقال ابنه العلامة إبراهيم السندى في كتابه "سحق الأغبياء من الطاعنين في كمال الأولياء واتباع العلماء"

(وأما مسلم والترمذى فهما وإن كان المسموع للعوام أنها شافعيان لكن ليس معنى ذلك أنها تقدما للإمام الشافعى، بل الظاهر أنها مجتهدان مستنبطان وافق فقهها فقه السافعى. وأشار إلى اجتهد مسلم ابن حجر في "تقريبه" وكذا في "جامع الأصول" وإلى اجتهد الترمذى الإمام الذهبى الشافعى في "ميزانه" لكن محمد بن أحمد الترمذى شافعى، وصاحب "السنن" اسمه محمد بن عيسى بن سورة الترمذى وهو مجتهد ! فمن حكم عليه بأنه شافعى خطأ من لفظ الترمذى

قلت : يجوز أن يكون بعض الحفاظ المجتهدين في عصر حفظه ورواه لقصة ممن لم يكن من أهل الإجماع ثم نسي فصار بحيث لا يكون محفوظاً عند أحد من هؤلاء أهل الإجماع في ذلك العصر.

ولم يحقق. ثم اطلعت في "اتحاف الأكاير" على إشارة إلى أن الإمام مسلم مالكي المذهب، وذلك أنه ساق السند المسلسل لمسلم بالمالكية ولم يبين الغاية على عادته والله اعلم، ثم وقفت في "الاتحاف" على التصريح بالغاية بقوله إلى مسلم فكان أدل دليل على أن الإمام مسلم صاحب "المصحيح" مالكي المذهب، والله تعالى أعلم. والترمذى أثبت له في "شرح إساء رجال المشكاة" الاجتهاد كما هو مصطلح عندهم في إطلاق الفقيه على المجتهد كما لا يخفى.

وأما الإمام البخارى فقد ذكر التاج السبكي في "طبقاته" أنه - أى البخارى - شافعى المذهب وتعقبه العلامة نفيس الدين سليمان ابن إبراهيم العلوى رضى الله تعالى عنه فقال : البخارى امام مجتهد برأسه كأبي حنيفة والشافعى ومالك وأحمد وسفيان الثوري ومحمد بن الحسن انتهى).

ونسخة "سحق الأغبياء" الخطية محفوظة بخزانة الكتب لمدرسة "مظهر العلوم" بكراتشى. وقال الإمام العلامة حافظ العصر الشيخ محمد انور الكشميرى في "فيض البارى"

(واعلم أن البخارى مجتهد لا ريب فيه، وما اشتهر أنه شافعى فلموافقة آياه في المسائل المشهورة والافوافقة للإمام الاعظم ليس أقل بما وافق فيه الشافعى. وكونه من تلامذة الحميدى لا ينفع

وبحوز أن لا يكون الحديث الصحيح محفوظاً عند أهل الإجماع، وأن يكون محفوظاً عند غيرهم ممن يجوز الرواية عنه وليس من أهل الإجماع في ذلك العصر.

لأنه من تلامذة اسحاق بن راهويه أيضاً وهو حنفى فعه شافعيّاً باعتبار الطبقة ليس بأولى من عده حنفياً. وأما الترمذى فهو شافعى للذهب لم يخالفه صراحة إلا في مسئلة الأبراد. والنسائى وأبو داود حنبلان صرح به الحافظ ابن تيمية. وزعم آخرون أنها شافعيان. وأما مسلم وابن ماجه فلا يعلم مذهبها. وأما ابواب مسلم فليست بما وضعها للمصنف رحمه الله تعالى بنفسه ليستدل بها على مذهبه اه ج - ١، ص ٥٨ طبع مصر

وقال أيضاً رحمه الله في "العرف الشذى"

(وأما مسلم فلا اعلم مذهبه بالتحقيق. وأما ابن ماجه فلمعه شافعى. وأما أبو داود والنسائى فالمشهور أنها شافعيان ولكن الحق أنها حنبلان وقد شعنت كتب الحنابلة بروايات أبى داود عن احمد والله اعلم اه)

وأما السيد حيدى حسن خان القنوجى فقد ذكر في "الحطه" بذكر الصحاح الستة "صحيح مسلم" بلفظ ("الجامع الصحيح" بلام الحافظ أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري الشافعى) وكذا قال في كتابه "اتحاف النبلاء المتقين" وذكر في كتابه "ابجد العلوه" البخارى وأبا داود والنسائى في الشوافع اه وقال الامام ولى الله الدهلوى في "الانصاف في بيان سبب الاختلاف"

(أما البخارى فانه وإن كان متنبساً إلى الشافعى وموافقاً له في

قوله قلنا ليس كل مشايخ الحديث ظاهريه" (ص ٢٩٦)
قلت: الأمر كذلك لكن كلام السيوطى نص في أن شذوذ الظاهرية الجامدة ولو كان إجماعاً قياسياً لا يضر في تحقق الإجماع

كثير من الفقه قد خالفه أيضاً في كثير، ولذلك لا بعد ما تفرد به من مذهب الشافعى. وأما أبو داود والترمذى فهما مجتهدان متنبسان إلى احمد واسحاق وكذلك ابن ماجه والداريمى فيما نرى والله اعلم. واما مسلم وابو العباس الاصم جامع "مسند الشافعى" و "الام" والذين ذكرنا هم بعده - وهم النسائى والدارقطنى والبيهقى والبغوى - فهم منفردون لمذهب الشافعى يتاصلون دونه اه)

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح البخارى"

(ان البخارى في جميع ما يورده في تفسير الغريب إنما ينقله من أهل ذلك كابى عبيدة والنضر بن شميل والفراء وغيرهم. وأما المباحث الفقهية فقالها مستمدة من الشافعى وأبى عبيد وأمثالها. وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرايسى وابن كلاب وتحوها اه ج - ١، ص ٢١٣ طبع الميرية بمصر)

وقال العلامة ابن القيم في "اعلام الموقعين" في "الوجه الرابع والاربعين من وجوه رد التقليد":

(البخارى ومسلم و أبو داود و الاثرم وهذه الطبقة من اصحاب أحمد أتبع له من المقلدين المحض المتسبين اليه اه)

وكذلك ذكر هؤلاء الثلاثة ابن ابى يعلى في "طبقات الحنابلة" وأما تاج الدين السبكي فلم يذكر في "طبقات الشافعية" إلا البخارى وأبا داود

كما أن شذوذ الرافضة والخارجة ونحوهما لا يضره أيضاً . قال في
"التنقيح والتوضيح" (أهلية من ينقصد به الإجماع لكل مجتهد
ليس فيه فسق ولا بدعة فإن الفسق يورث التهمة ويسقط العدالة .

والنسائي . وأما الحنفية والمالكية فلم يذكروا أحداً منهم في طبقاتهم .

فانظر إلى هذا العجائب الذي وقع بين هؤلاء الاعلام فتارة يعدون
أحدهم شافعيًا وتارة حنبليًا وأخرى مجتهدًا وهذا كله عندي تخرص وتكلم من غير
برهان فلو كان أحد من هؤلاء شافعيًا أو حنبليًا لاطبق العلماء على قتله ولما
اختلفوا فيه هذا الاختلاف الفاحش كما قد اطبقوا على كون الطحاوي حنفيًا
وابن عبد البر مالكيًا والبيهقي شافعيًا وابن الجوزي حنبليًا وابن حزم ظاهريًا
سوى الإمام أبي داود فإنه قد تفقه على الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه
ومسأله عن أحمد معروف مطبوع ، وذكره الشيرازي في "طبقات الفقهاء" من
اصحابه . وهذان العاقلان الذهبي وابن حجر لو كان فيهم أحد شافعيًا
لمصاحبه . ولعل ما قتله الشيخ طاهر الجزائري في كتابه "توجيه النظر إلى
اصول الاثر" عن بعض الفضلاء في هذا الباب قريب من الصواب ونعنه :

(وقد سئل بعض البارعين في علم الاثر عن مذاهب المحدثين مراراً
بذلك المعنى المشهور عند الجمهور فأجاب مماثل عنه بجواب يوضح
حقيقته الحال وإن كان فيه نوع إجمال وقد أحببنا إيراد هنا نوع اختصار
ما قال :

أما البخاري وأبو داود فإمامان في الفقه وكانا من أهل الاجتهاد . وأما
مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأبو يعلى والبزار ونحوهم
فهم على مذهب أهل الحديث ليسوا مقلدين - لو أحد من العلماء ولا هم من
الأئمة المجتهدين بل يميلون إلى قول أئمة الحديث كالشافعي وأحمد وإسحاق

وسقطت العدالة بالتعصب والسفاهة انتهى . ومن المعلوم أن
الظاهرية الجامدة ومنهم ابن حزم متعصبة بحجة . (١) وأما الإجماع

وأبي عبيد وأمثالهم وهم إلى مذهب أهل الحجاز أميل منهم إلى مذهب أهل
العراق . وأما أبو داود الطيالسي فاقدم من هؤلاء كلهم من طبقة يحيى بن
سعد القطان ويزيد بن هارون الواسطي وعبد الرحمن بن مهدي وأمثال هؤلاء
من طبقة شيوخ الإمام أحمد وهؤلاء كلهم لا يألون جهداً في اتباع السنة غير
أن منهم من يميل إلى مذهب العراقيين كوكيع ويحيى بن سعيد . ومنهم من يميل
إلى مذاهب المذنبين كعبد الرحمن بن مهدي . وأما الدارقطني فإنه كان يميل إلى
مذهب الشافعي إلا أنه له اجتهاد ، وكان من أئمة السنة والعديث ولم يكن
حاله كحال أحد من كبار المحدثين من جاء على اثره فالتزم التقليد في عامة
الاقوال إلا في قليل منها بما بعد و يحصر فإن الدارقطني كان أقوى في الاجتهاد
منه وكان اقنه وأعلم منه ٥١ - ص ١٨٥ طبع مصر عام ١٣٢٨

وعندي البخاري وأبو داود أيضاً كسائر الأئمة المذكورين من قيل
ليسوا مقلدين لواحد بعينه ولا من الأئمة المجتهدين بل يميلون إلى أقوال أئمتهم
ولو كانوا مجتهدين لنقل أقوالها مع أقوال سائر الأئمة من أهل الاجتهاد والفقه
ولكن نرى أن سائر الكتب التي قد دون فيها أقوال المجتهدين خالية عن ذكر
مذاهبها . وهذا الإمام الترمذي مع أنه من خواص أصحاب البخاري لا يذكر
في "جامعه" مذهب شيعته الذي تخرج به مع ذكر أكثر مذاهب المجتهدين
كان المبارك وإسحاق ، ولو كان البخاري عند الترمذي من أئمة الفقه والاجتهاد
لذكر مذهبه في كل باب . وإن كان لا ينكر أن الإمام أبا داود اقنه السنة
ولذا ذكره الشيرازي في "طبقات الفقهاء" دون غيره من أصحاب الصحاح .

(١) قلت : قال العاقل أبو سعد عبد الكريم السمعاني في "كتاب
الانساب"

القياسي فليس بحجة عند الظاهرية الجامدة أصلاً. قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (وبجوز أن يكون

"الظاهري" بفتح الظاء المعجمة والهاء المكسورة بعد الالف في آخرها الراء هذه النسبة إلى أصحاب الظاهر، وهم طائفة ينتحلون مذهب داؤد بن علي الأصماني صاحب الظاهر وهم يجرؤون النصوص على ظاهرها وفيهم كثرة اهـ)

وقال العلامة عبد الرحمن بن خلدون المغربي في "مقدمة تاريخه" عند ذكر "علم الفقه"

(أنكر القياس طائفة من العلماء وابتلوا العمل به وهم "الظاهريه" وجعلوا المدارك كلها منحصرة في النصوص والاجماع، وردوا القياس الجلي والعلية المنصوصة إلى النص لأن النص على العلة نص على الحكم في جميع محالها. وكان امام هذا المذهب داؤد بن علي وابنه وأصحابها ثم درس مذهب أهل الظاهر اليوم بدروس أئمتته وانكار الجمهور على منتعله، ولم يبق إلا في الكتب المجلدة، وربما يعكف كثير من الطالبين عن تكلف بانتحال مذهبهم على تلك الكتب يروم اخذ فقههم منها ومذاهبهم، فلا يخلو بطائل ويصير إلى مخالفة الجمهور والكارهم عليه؛ وربما عد بهذه النحلة من أهل البدع بنقله العلم من الكتب من غير مفتاح المعلمين وقد فعل ذلك ابن حزم بالاندلس على علو رتبته في حفظ الحديث، وصار إلى مذهب أهل الظاهر وبهر فيه باجتهاد زعمه في اقوالهم، وخالف امامهم داؤد، وتعرض للكثير من أئمة المسلمين فنقم الناس ذلك عليه وأوسعوا مذهبهم استهجاناً وانكاراً وتلقوا كتبه بالاغفال والترك حتى انها ليحظر ببعض الاسواق وربما تمزق في بعض الاحيان. ولم يبق الا مذهب أهل الرأي من العراق وأهل الحديث من الحجاز اهـ)

مسند الإجماع قياساً خلافاً للظاهرية) انتهى. وأيضاً إجماع غير الصحابة ليس بإجماع معتبر عند الظاهرية. قال ابن الهمام في

وقال شيخ الاسلام تقي الدين محمد الشهير "بإبن دقيق العيد" في "شرح الامام باحاديث الاحكام" في شرح حديث "لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه"

(ارتكب "الظاهريه" ههنا مذهباً وجه سهام الملامه اليهم وأفاض سيل الازدراء عليهم حتى أخرجهم بعض الناس من أهلته الاجتهاد واعتبار الخلاف في الاجماع. قال ابن حزم منهم: ان كل ماء راكد قل أوكثر بال فيه انسان فانه لا يعمل لذلك البائل خاصة الوضوء منه ولا الغسل وان لم يجد غيره ففرضه التيمم، وجائز لغيره الوضوء منه والغسل وهو طاهر مطهر لغيره الذي بال فيه. ولو تغوط فيه أو بال خارجاً فسأل البول إلى الماء الدائم أو بال في انائه وسبه في ذلك الماء ولم يتغيرله صفة فالوضوء والغسل جائز لذلك التغوط والذي سأل بوله فيه ولغيره.

وعن شنع على ابن حزم في ذلك الحافظ ابو بكر بن معوذ قال بعد حكاية كلامه: فتأمل أكرمك الله ما جمع هذا القول من السعف وحوى من الشناعة" ثم يزعم أنه من الدين الذي شرعه الله ويمت به رسوله، جل الله عن قوله "وكرم دينه عن افكه اهـ)

وقال العلامة ابن تيمية في كتابه "الرد على الاختائ"

(وقال ابن حزم الظاهري: السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة حرام وأما السفر إلى آثار الألباء فذلك مستحب. ولأنه ظاهري لا يقول بفعوى الخطاب - وهو احدي الروايتين عن داؤد الظاهري - فلا يقول ان قوله تعالى "ولا تمل لها في" يدل على النهي عن الضرب والشم. ولا أن قوله تعالى

”التحرير“ وشارحاه في ”شرحيه“ (ولا يشترط في حجيته القطعية كونهم - أى المجعنين - الصحابة خلافاً للظاهرية حيث

”ولا تقتلوا اولادكم خشية“ املاق “ يدل على تحريم القتل مع الفنى واليسار وامثال ذلك بما يخالفه فيه عامة علماء المسلمين ويقطعون بخطأ من قال مثل ذلك فينبونه الى عدم الفهم ونقص العقل اه - ص ٢١ طبع السلفية بمصر على هامش ”الرد على البكرى“

ويقع في ”سير النبلاء“ للحافظ الذهبي في ترجمته ابن حزم مانصه :

(تفقه ابن حزم اولا للشافعي ثم اداه اجتهاده الى القول بنفى القياس كله جليه وخفيه والاخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والحديث والقول بالبراءة الاصلية واستصحاب الحال . وصف في ذلك كتباً كثيرة وناظر عليه وسط لسانه وقلبه ، ولم يتأدب مع الائمة في الخطاب بل فجع العبارة وسب وجذع فكان جزاءه من جنس فعله بحيث أنه أعرض عن تصانيفه جامع من الائمة وهجروها ونفروا منها واحرقت في وقت . واعتنى بها آخرون ونشوه انتقادا واستفادة واخذاً ومواخذة ، ورأوا فيها الدر الثمين ممزوجة في الرصف بالخرز للمهين . فتارة يطربون ومرة يهجون ومن تفرده يهزؤن اه)

وقد حط الحافظ ابوبكر بن العربي على ابن حزم في كتاب ”العواصم من القواصم“ وعلى الظاهرية قال :

(هي امه ”سخيفة“ تسورت على مرتبة ليست لها وتكلمت بكلام لم تفهمه . تلقفوه من اخوانهم الخوارج حين حكم على رضى الله عنه يوم صفين فقالت : لاحكم الا الله . وكان اول بدعه“ لقيت في رحلتى القول بالباطن فلما عدت وجدت القول بالظاهر

قالوا : إجماع من بعدهم ليس بحجة) انتهى . وقال في ”التنقيح“ وبعض الناس خصوا الإجماع بالصحابة) انتهى . فعمل من هذا أن

قد ملأ به المغرب مغيف كان من بادية ” اشيلية “ يعرف بابن حزم ، نشأ وتعلق بمذهب الشافعي ثم انتسب الى داؤد ثم خلع الكل واستقل بنفسه وزعم انه امام الائمة يضع ويرفع ويحكم ويشرع ، ينسب الى دين الله ما ليس فيه ويقول عن العلماء ما لم يقولوا تنفيراً للقلوب منهم . وخرج عن طريق المشبه في ذات الله وصفاته فجاء فيه بطوام . واتفق كونه بين قوم لا يصر لهم الا بالمسائل فاذا طالبهم بالدليل طاعوا فيتضاحك مع اصحابه منهم . وقد جاء في رجل بجزء ابن حزم ساء ” نكت الاسلام “ فيه دواهي فجردت عليه نواهي يقولون : لا قول الا ما قاله الله ولا تتبع الا رسول الله فان الله لم يأمر بالافتداء بأحد ولا بالاعتداء بهدى بشر ، فيجب ان يحقوا ان ليس لهم دليل وانما هي سخافة في تهويل اه)

وقال المؤرخ شمس الدين بن خلكان في ”وفيات الاعيان“ وانباء ابناء الزمان “ في ترجمته ابن حزم :

(وكان كثير الوقوع في العلماء المتقدمين لا يكاد يسلم احد من لسانه ففرت عنه القلوب واستهلف لفقهاء وقته فتالتوا على بغضه وردوا قوله وأجمعوا على تضليله وشنعوا عليه وحذروا سلاطينهم من قسسته ونهوا عوامهم عن الدنو اليه والاخذ عنه فاتصته الملوك وشردته عن بلاده حتى انتهى الى بادية لييلة فتوفي بها آخر نهار الأحد لليتين بقيتا من شعبان سنة ست وخمسين واربعمائة ، وقيل انه توفي في ”منت ليشم“ وهي قرية ابن حزم المذكور رحمه الله تعالى . وكانت ولادته بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس يوم الاربعاء

إجماع الصحابة حجة عند الظاهرية إلا إذا كان السند قياساً .

سلخ شهر رمضان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة قاله ابن صاعد .
وقال أبو العباس بن العريف : كان لسان ابن حزم وسيف
الحجاج بن يوسف الثقفي شقيين . وإنما قال ذلك لكثرة وقوعه
في الأئمة (اه)

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في " لسان الميزان "

(علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح
بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسي أبو محمد
القرطبي السلي - بفتح اللام وسكون الواو - ثم لام - الفقيه
الحافظ الشافعي صاحب التصانيف . ولد بقرطبة سنة أربع
وثمانين وثلاث مائة ونشأ في نعمة ورياسة وكان أبوه من
الوزراء وولي هو وزارة بعض الخلفاء من بني أمية بالاندلس
ثم ترك واشتغل في صباه بالأدب والمنطق والعربية .
وقال الشعر وتربل ثم أقبل على العلم فقرأ الموطأ وغيره ثم
تحول شافعيًا فمضى على ذلك وقت ثم انتقل إلى مذهب
الظاهر وتعصب له وصنف فيه ورد على مخالفه (اه)

قلت : وأما إمامهم داود فقال ابن خلكان في " وفیات
الاعيان "

(أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني الإمام
المشهور المعروف بالشافعي كان زاهدا متقللا كثير الورع أخذ
العلم عن سحاق بن راعويه وأبي ثور . وكان من أكثر
الناس تعصبا للإمام الشافعي رضي الله عنه وصنف في
فضائله والثناء بما به كتب . وكان صاحب مذهب مستقل وتبعه
جمع كثير يعرفون " بالشافعية " وكان والده أبو بكر محمد
على مذهبه . وانتهت إليه رئاسة العلم ببغداد وهو إمام

قوله وليس كل من يطاق عليه الخ (ص ٢٩٦ ٢٩٧)

قلت : تسليم هذا موقف على ثلاث مقدمات . إحداها أن
بعض تلك الظاهرية أو كلهم كان مجتهداً . وثانيها أن ذلك المجتهد
منهم كان معاصراً لأهل الإجماع ومسح هذا شذ عنهم . وثالثها
إثبات أنهم من جملة أهل العدالة الذين يعتد بهم في إنعقاد الإجماع .
وإذا لم يثبت شئ منها فهم كلهم ممن لا يخرق خلافه الإجماع .
وهو معنى كلام السيوطي (أن ابن حزم ظاهري فلا يقدح خلافه
في الإجماع) انتهى . فلا صحة لجواب المعارض هذا أصلاً . وليس
كل ظاهري من ثقافة الرواة وابن حزم وإن كان من ثقاتهم إلا أنه من
المفرطين في مذهبه فقد برى من الإفراط أن الحديث القائم على

أصحاب الظاهر (اه)

وقال الحافظ ابن حجر في " لسان الميزان " في ترجمته -
داود :

(وقد ذكره ابن أبي حاتم فأجاد في ترجمته فإنه قال :
روى عن إسحاق الحنظلي وجماعة من محدثين وثقة الشافعي
رحمه الله تعالى ثم ترك ذلك ونفى القاس والف في الفقه
على ذلك كتباً شذ فيها عن السلف وابتدع طريقته هجره أكثر
أهل العلم عليها وهو مع ذلك صدوق في روايته ونقله واعتقاده
إلا أن رأيه أضعف الآراء وأبعدا من طريق الفقه وأكثر
شذوذاً . ونقل وراق داود عن أبي حاتم أنه قال في داود :
خال ضيل لا يلتفت إلى مساوئه وخطراته (اه)

خلاف ماذهب إليه ليس بصحيح وهو ليس كذلك . (١)
ولقد اعترف المعارض ههنا بأن الظاهرية الجامدة خارجون عن
يخرق الإجماع بخلافه وابن حزم منهم . فبطل حكمه في ابن حزم
بأن خلافه خارج للإجماع .

قوله ويستحيل عادة عدم علم جميع علماء العصر الخ
(ص ٢٩٧)

(١) قلت : كما أفرط ابن حزم في حكمه على حديث أبي
عاسر أو أبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
(ليكون في أمتي أقوام يستحلون الحزو والحرب والخمر والمأزق) الحديث
الذي أخرجه البخاري في الأشربة حيث قال في كتابه " المحلى " :
(هذا حديث منقطع ، لم يتصل ما بين البخاري ومذهبه
بن خالد ، ولا يصح في هذا الباب شيء أبداً ، وكل ما فيه
لموضوع هـ)

قلت : قال ابن القيم في " إغاثة اللهفان " بعد ذكره لهذا الحديث
وتصحيحه له :

(ولم يصنع من قدح في صحبه هذا الحديث شيئا كان
حزم نعمة لمذهبه الباطل في إباحته الملاهي هـ)

وقال الحافظ ابن حجر في " لسان الميزان " في حق ابن

حزم :

(وكان واسع الرواية جداً إلا أنه لشدة حافظته كان يهجم
على القول في التعديل والتجريح وتبيين أساء الرواة فيقع له
من ذلك أوامام شنيعة . وقد نتيج كثيراً منها الحافظ
تطلب الدين الحلبي ثم المصري من " المحلى " خاصة هـ)

قلت : قال الإمام ابن المهام في " التحرير " وشارحه في
" شرحية " الإجماع اصطلاحاً إتفاق مجتهدي عصر من أمة محمد صلى
الله تعالى عليه وسلم على أمر شرعي (انتهى . فليس الإجماع عبارة
عن إتفاق جميع علماء العصر سواء كانوا مجتهدين أولاً . ولا استحالة
عقلاً ولا عادة في أن لا يكون الحديث محفوظاً عند مجتهدي
عصر واحد ، ويكون محفوظاً عند غيرهم من أصحاب ذلك
العصر ، ولا يلزم أن يكون غيرهم الذين كان الحديث محفوظاً
عندهم من الظاهرية العرفية ، بل غاية ما يلزم أن يكون البعض
منهم ممن يتحمل عنه الحديث ويتلقي منه . فما ذكره المعارض
من الإستحالة العادية في الصورة المخصوصة لا يضر أصلاً .

قوله وكيف يجوز هذا مع أنهم معصومون الخ (ص ٢٩٧)

قلت : دعوى أن القياس الذي هو سند الإجماع قياس في
مقابلة النص خطأ ظاهر كامن . فقوله (فالدليل الذي يوجب
عصمتهم الخ . ص ٢٩٧) ممنوع . وقد تقدم منا الكلام على
قوله (الحديث الصحيح إذا لم يكن محفوظاً إلى آخره ص ٢٩٧)
وعلى ما بنى عليه ذلك القول من الإمتناع العادي وعصمة المجتمعين
من علماء الأمة أهل الإجماع . فإن شئت أن تعرف ذلك فارجع
إليه . فإذا لم يصح ذلك لم يصح ما بنى المعارض عليه ، والحمد لله
تعالى على ذلك .

قوله وإلا ففي حقيقة الأمر ليس حديث الخ (ص ٢٩٨)

قلت : صحة ثبوت الحديث عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لا تستلزم أن يكون عالم من علماء الأمة تشرف بالعمل به . ألا ترى إلى الآيات المنسوخة والأحاديث الصحيحة المنسوخة . فالواجب ترك الإطلاق المخل بالمرام . ومن المعلوم أنه يجوز النسخ قبل العمل ، قال الإمام ابن الهمام في " محرره " وشارحاه في " شرحه " (الإتفاق على جواز النسخ للحكم بعد التمكن من الفعل الذي تعلق به الحكم بعد علمه بتكليفه به بمضى ما يسع الفعل من الوقت المعين للفعل شرعاً إلا ما من الكرخي . واختلف في النسخ قبل التمكن من الفعل فالجمهور من الحنفية وغيرهم كالشافعية والأشاعرة قالوا : يجوز) انتهى . صلى أن تشرف عالم من علماء الأمة بالعمل به لا ينتهض دليلاً على نفي الإجماع على ترك العمل به فإنه يجوز أن يكون ذلك العالم غير مجتهد وإن كان معاصراً مع أهل الإجماع ، وأن يكون مجتهداً غير معاصر معهم فتقدم عصره على عصرهم أو تأخر عنه . وأيضاً لو فرض ثبوت إجماع من الأمة قديماً وحديثاً على ترك العمل بالحديث الصحيح الظني فلا يستلزم ثبوته أن يكون قول أعرف خلق الله تعالى صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم مهملًا لجواز أن يكون الترك من حيث ظاهره لا مطلقاً فعمل بما هو مأول به كما أشرنا إليه في حديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة ، على أن الحديث المتروك العمل به

إذا كان منسوخاً . بعيد العمل به فقد أخذ حقه من العمل به قبل النسخ . فكيف يلزم من القول بأن الإجماع يدل على نسخ الحديث التعلل في كتاباته القدسية . ولا يقول بذلك من آمن بالله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وبما أتى به من عند الله تعالى . ثم إن اعتقاد المعارض بأنه لا يخرج الحديث عن المذاهب الأربعة وعلمائهم لا يجعل عدم العمل على الحديث وترك العمل به من جميع علماء العصر أو علماء جميع الأعصار غير جائز ، على أنه يجب ههنا أيضاً تقييد الحديث بغير المنسوخ . وأيضاً قد سبق في كلام المعارض ما يدل على أن الحديث إذا كان مخالفاً للمذاهب الأربعة يجب التمسك به ولا يجوز الأول إليها . فإن كان في كلامه السابق باحثاً على مجرد الفرض فلا إشكال ولا ينهدم اعتقاده هذا عليه بسبب ذلك الكلام .

قوله فإن كان مما اتفق عليه الشيخان الخ (ص ٢٩٨)

قلت : هذا الفرق الذي ذكره المعارض ههنا أيضاً اختراع منه منحوت له لم يسبق إليه أحد من العقلاء فضلاً عن الفضلاء قديماً وحديثاً . ولهذا زاد المعارض لفظ " عندينا " فيما قبله ، وأيضاً هنا الكلام من المعارض قلع منه لإعتبار الإجماعات القائمة في الشريعة الغراء منقولة في كتب الحديث أو الفقه أو الكلام أو غيرها . فلم يبق الإجماع حجة عند المعارض إلا بمعنى أنه لو وجد في الشريعة لكان حجة . وأنه لم يوجد فيها أصلاً . وهل

هذا لإتلاف وخروج عن الحق الذي يجب الإستمساك به .
ومن ادعى أن المعارض وجد في الشريعة إجماعاً كذلك فليأت
ببينة على ذلك . فقله (وقل ما يوجد إجماع ينقل الخ ص ٢٩٨)
محمول على عدم الوجدان أصلاً وكثير ما يستعمل لفظ " قلنا " فيه
بل القول بعدم وجدان مثال له في إجماعات الشريعة . مصرح به في
قول المعارض (وما نقل من الأمثلة لذلك فقد عرفت عدم
تمامه ص ٢٩٨) وفي قوله (ومن ادعى تحقق وجوده في
الشريعة فليأت به ص ٢٩٨) على أنا قد ذكرنا عن الأستاذ أبي
إسحاق الإسفراييني وعن الإمام السبوطي (الإجماع على جواز النقل
عن الكتب المعتمدة ولولاهما) فمثل نقل الإجماع وغيره .
فإذا جاز نقل الإجماع عنها بالإجماع فالنظر متردد في أنه هل
يقدم على الحديث الظني إذا كان لم ينقل إلينا بالتواتر أو بالشهرة
ثم نقول : فعل هذا على المعارض أن يقول بهذا الفرق من
غير تفاوت في إجماع أهل البيت وإجماع أهل المدينة أيضاً ، وأن يبين
أن أي إجماعين من ذينك الإجماعين ثبت بهذا الوجه فيما إذا كان
أحدهما أو كلاهما عارض الحديث ، وعلى المعارض في ذلك أن ينقل مذهب
واحد من أهل البيت بهذا الوجه أيضاً وإلا فلا يتحقق إجماع أهل
البيت الذي يعارض الحديث عند المعارض . نعم قال الإمام
النسفي في " شرح المنار " (إن الإجماع كالسنة فكما تثبت السنة
بدليل قاطع لا شبهة فيه كالتواتر ، وتثبت بدليل فيه شبهة
كالتواتر المشهور وخبر الآحاد كذلك الإجماع . فإن نقل إلينا

بالإفراد كان كتنقل السنة بالآحاد فكان مقدماً على القياس) انتهى .
وقال التفتازاني في " التلويح " (نقل الإجماع إلينا كتنقل السنة ،
فنقل الإجماع إلينا قد يكون بالتواتر فيفيد القطع ، وقد يكون
بالشهرة فيقرب منه ، وقد يكون بخبر الواحد فيوجب العمل
لوجوب اتباع الظن بالدلائل المذكورة) انتهى . فأفاد عبارة
التفتازاني أن الإجماع يقدم على الحديث الظني وهو خبر الواحد
إن كان نقل الإجماع إلينا بطريق التواتر أو بطريق الشهرة . وأنه
إن كان نقل إلينا بخبر الواحد كان كالحديث الظني يجب العمل
به . وأفاد عبارة " شرح المنار " أنه يقدم على القياس . وأما
إن العمل بهذا الإجماع الأخير مقدم على العمل بالحديث الظني
الذي هو خبر الواحد أيضاً فيستفاد من بعض العبارات المعبرة
والله تعالى أعلم . ومن المعلوم أن أكثر إجماعات الشريعة نقل
إلينا بطريق الشهرة بالمعنى الذي أسسه الأصوليون في حد الخبر
المشهور فلا إلغاء لها ولا قلع لإعتبارها في الشريعة المطهرة . وقد
ثبت من هذه العبارة أنه لا يعتبر بالفرق الذي ذكره المعارض وهنا
عند علماء الشريعة ، على أن القول بهذا الفرق يفضي إلى أن يكون
الإجماع الذي وصل نقلنا إلى حد الشهرة وليس رجاله رجال الشيخين
غير قابل لأن يقدم على حديث " الصحيحين " أو حديث أحدهما . وهذا
أيضاً خلاف ما قال العلماء (١) . وإذا كانت أكثر إجماعات الشريعة
منقولته إلينا بطريق الشهرة فلا بأس إن جاءوا بها في كتبهم

(١) بل قال الإمام فخر الدين الرازي في " أساس التقديس "

معلقات فهي مما يترك بها الأحاديث الظنية عملاً فقوله
(فالإجماعات التي تنقل معلقات الخ ص ٢٩٨) ممنوع . ثم نقول :
إذا كان الإجماع الذي يصلح به ترك الحديث عند المعارض هو
الإجماع المشروط بالشرائط المذكورة المحذرة لا غير . فقوله (فوجود
إجماع يترك به الحديث الخ ص ٢٩٨) إنكار بحث منه لوجود
الإجماع الحجة الذي يصلح أن يترك به الحديث في الشريعة فإن
إنكار وجود الإجماع الذي يصلح لذلك في الشريعة يستلزم إنكار
الإجماع مطلقاً فكل إجماع يصلح أن يترك به الحديث الظني لما مر
ولإخبار الصادق المصدوق بحفظهم عن الخطأ . فقد ادعى المعارض
في هذا المقام أن الإجماعات الموجودة في الشريعة الغراء ليست كل
واحدة منها بحجة شرعية ، وقد ذكر في " دراساته " قبل أن
القياس ليس بحجة شرعية أيضاً ، فلم يبق حينئذ من أركان الدين التي هي
الأصول الأربعة شئ معتمده عنده إلا إثبات وهما الكتاب والسنة .
فالعجب كل العجب من هذا الإنصاف . فلعل المعارض عمل

" وأما البخاري والتشيري فهما ما كانا عالمين بالغيوب
بل اجتهدا واحتاطا بمقدار طاقتها . فأما اعتقاد أنها علم جميع
الاحوال الواقعة في زمان الرسول صلى الله عليه وسلم إلى
زمانها فذلك لا يقوله عاقل " غاية . ما في الباب ألا نعمن
الظن بها وبالذين روي عنهم إلا أنا إذا شاهدنا خبراً مشتملاً
على منكر لا يمكن استناده إلى الرسول صلى الله عليه وسلم
قطعنا بأنه من إوضاع الملاحدة " ومن ترويجاتهم على أولئك
المحدثين " ١٧٠ ص ١٧١)

النعمان

بقولهم : الإنصاف عين الإنصاف والإنصاف غير الأوصاف
وهو مما لم يحز أن يعمل به في مثله .

بحث ما يتعلق بالدراسة التاسعة

قوله - في الدراسة التاسعة - وهو في التحقيق عبارة
عن أصحاب داود الخ (ص ٢٩٩)

قلت : ومنهم ابن حزم على ما صرح به النووي والسيوطي
واعترف به المعارض في " الدراسة الأولى " في بحث استدلال
نفاة القياس بالإباحة الأصلية (ص ٥٧) ومنهم من مشى
على أقوالهم .

قوله وذلك لعدم قولهم بالقياس مطلقاً حتى في العلة
المنصوصة الخ (ص ٢٩٩)

قلت : أما القول بعدم جواز القياس في العلة الجلية فقد
صدر عن جميع نفاة القياس كما مر مفصلاً في البحث على أقوال
نفاة القياس ، ومنهم أصحاب الظواهر والظاهرية وابن حزم وابن العربي .
وأما القول بعدم جواز القياس في العلة المنصوصة فقد صدر عن
ابن العربي نصاً كما نقله عنه المعارض في أثناء " الدراسة الخامسة "

في بيان أحوال المهدي رضى الله تعالى عنه (ص ٢٢٨) والظاهر من دلائل سائر وفاة القياس نفي القياس فيها أيضاً . وأما ما ذكره بقوله (بل ما يترأى من أقوالهم الخ ص ٢٩٩) تخمين محض لا يعتمد عليه . فكلام ابن حزم وهو من الظاهرية مشحون بشيء يسير من الاستنباط ، وقد صرحت بعض العبارات أنهم أنكروا الاستنباط وإعمال الفكر والفهم في كتاب الله تعالى ومسته صلى الله تعالى عليه وسلم فلعلهم يقولون ما لا يفعلون . فكلام المعارض هذا يستلزم أن يكون ابن حزم وابن العربي من الظاهرية الجامدة . وأما المعارض فلا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء . أما سمعت قول المعارض في أول " الدراسة الثامنة " (أن كلامنا في هذه الدراسة بل جميع الكتاب على نمط جديد بمالم يعهد في أسفار المتقدمين المتداوله اليوم) انتهى . أليس أسفار أصحاب الظواهر مما تداول اليوم . فالعجب أن المعارض كما تبرأ عن المذاهب ومقلديهم وإن كانوا عرفاء بالله تعالى أو محدثين وعن الظاهرية كذلك تبرأ عن أصحاب الظواهر وإن كانوا محدثين أو عرفاء بالله تعالى .

قوله وهؤلاء مما لا يعبا بهم ولا بأقوالهم أئمة الحديث والفقه الخ (ص ٢٩٩)

قلت : قد عبر المعارض عن الظاهرية هنا " بما " إشعاراً بأنهم عنده كالحيوانات العجم . وهذا أيضاً ليس بسديد . ثم نقول : إن ابن حزم أيضاً من الظاهرية الذين قال فيهم المعارض ما قال .

فلذا قال الإمام السيوطي (إن ابن حزم الظاهري لا يقدح خلافه في الإجماع) كما أن السيوطي صرح أيضاً (بأن الإجماع لا ينخرق بخلاف الظاهرية ، وبأن مذهبهم مردود بالكتاب والسنة) وليتقظ الفطن وهنا بما اعترف به المعارض من أن الظاهرية كلهم - أى ومنهم ابن حزم - مما لا يعبا بهم ولا بأقوالهم أئمة الحديث والفقه فإنه يفيد في رد كثير مما ذكره المعارض سابقاً عن ابن حزم .

قوله فكلامهم وجه (ص ٣٠٠)

قلت : هذا المعنى هو مرادهم لا غير فلفظ " الظاهرية " صار في العرف علماً لقوم مخصوصين لم يدخل فيهم أصحاب الظواهر أصلاً ، لكن يتعجب هنا من صنيع المعارض هنا حيث حمل كلام الفقهاء على محمل حسن ولو على وجه الترديد الذي أشعر في شقه الآخر إلى استحسانه عنده . وليس كلام الفقهاء محلاً لهذا الترديد لما ذكرنا .

قوله على معنى أنه كما لا ينخرق الإجماع خروج أهل البغي الخ (ص ٣٠٠)

قلت : ليس الأمر كما زعم المعارض بل معنى كلام الفقهاء هو الأمر الأعم للمثبت والمنفى فإن الظاهرية الملقبة بهذا اللقب عرفاً إذا كان مذهبهم مردوداً بالكتاب والسنة ، وإذا كانوا مما لا يعبا بهم ولا

بأقوالهم كما مر ومع هذا أصروا على ذلك المذهب فهم كأهل البغى
الغير المجتهدين حين أصروا على الخروج عن طاعة إمام العامة .
فكما أن إصرارهم عليه إثم كبير أخرجهم عن حيز الاعتبار وخرق
خلافهم للإجماع الواقع في زمانهم كذلك أخرجهم عن حرمة القتال
معهم فيحل قتالهم إلى أن يفيثوا إلى أمر الله تعالى . ودعوى أنهم
جامدون على الحديث ، وأن ما قالوا به منصوص عنه صلى الله
تعالى عليه وسلم فهم في ذلك على الحق إن محنت لا تنجيهم عن
لزوم وقوع المعصية والإثم الكبير عنهم بسبب معصية أخرى -
وهي الإصرار على مذهبهم - فيحل قتالهم بهذه المعصية الأخرى
ولا بدع في ذلك فقد صرح العلماء رحمهم الله تعالى أن الساكنين
بقرية إذا اجتمعوا على ترك الأذان أو الخنثة حل للإمام قتالهم
وإن كانوا مصلين صائمين فاعلين الخيرات والمبراة سواء ؛ ولزم
عليهم المعصية من جهة ترك المستنون الآكد الشعار على هيئة
الإجماع وإن كان أصل ترك السنة ليس مما يوجب المعصية .
وإذا كان العلماء الكرام يحكموا بلزوم المعصية وحل القتال في
أمثال هاتين الصورتين فلأن يحكم العلماء الفقهاء بهما على من كان
مذهبه مردوداً بالكتاب والسنة ومع ذلك أصر عليه وما فاء
إلى أمر الله تعالى أولى وأجدر . وما ذكره المعارض من الفرق بين
البغاة والظاهرية فلا يجديسه شيئاً فيما أراد فإن إجدائه موكول
على ثبوت أن المؤثر في الحكم على الظاهرية بلزوم المعصية وحل
القتال ليس إلا ما ثبت في البغاة دون الظاهرية ، وليس الأمر كذلك

لما مر فلا إجداء . وبهذا التحقيق علم أن مراد الفتواء في كلامهم
المثبت والمتفق كلاهما ، وأن ما أتى به المعارض في معناه يشبه
التحريف له .

قوله مع أنهم ما قالوا به منصوص من رسول الله صلى الله
عليه وسلم الخ (ص ٣٠٠)

قلت : هذه دعوى باطلة إن حل " ما " على العموم وهو
الظاهر وإلا انحصر الحق والقول بما نص عليه صلى الله عليه وسلم
في جميع ما قالت الظاهرية به . فيلزم أن يكون قول من خالفهم
فيما خالف تركاً لذلك المنصوص خروجاً عن الحق ، فيتفرع عليه
أن ما قاله ابن العربي أو أصحاب الظواهر أو الإمام البخاري أو
أصحاب المذاهب أو غيرهم كالمعارض فيما خالف قولهم ترك للمنصوص
وخروج عن الحق والصواب . ودون إثباته بعد ما بين
المشرقين . وإن حل " ما " على السور الجزئي فع أنه بخلاف
الظاهر إخلال بالتقريب ؛ على أنا نتكلم بمثل ما قلنا في مصداق
ذلك الجزئي إذا ثبت الخلاف بين الظاهرية وبين سائر أهل
الشريعة . ثم نقول : إن دعوى أن ما قالوا به منصوص وإنهم
في ذلك على الحق دعوى مجردة من الدلائل فليات المعارض بالدليل
عليه ، ولا يتيان بلا أس لم لا يجوز أن يكون دعواهم هذه
كدعوى الخوارج المارقة والرافضة الخارجة والمعتزلة الفاسدة
والبغاة الكاسدة أن ما قالوا به منصوص عنه صلى الله تعالى

عليه وسلم وأنهم في ذلك على الحق ، بل هو المتعين في دعواهم هذه لما صرحوا به . نعم هاتان الدعويان تصحان من أئمة المذاهب الأربعة رحمهم الله تعالى لكن بشرط أن يزيدوا في آخر دعواهما الثانية هذه اللفظة " ويحتمل الخطأ بالنسبة إلى ما عند الله تعالى " . والعجب من المعارض أنه قال أولاً في شأن الظاهرية (وهؤلاء هم الأئمة) ولا بأقوالهم أئمة الحديث والفقه (ص ٢٩٩) والآن يقول في أقوالهم (لأنها منصوصة منه صلى الله تعالى عليه وسلم وإنهم في ذلك على الحق ص ٣٠٠) فالقول الثاني صادر سهواً عنه أو تناقض مدفوع . وليس القول بالذم الزائد فيهم إفراطاً خارجاً عن الحق ، وإنما الإفراط الخارج عن الحق من كل وجه هو ذم فقهاء الحنفية الكرام بل جميعهم بل ذم جميع مقلدي أئمة المذاهب الأربعة بما ليس فيهم - وهم براء منه - أو بما فيهم على زعم أنه معصية كبيرة صدرت عنهم ، والأمر ليس كذلك لا سيما وفيهم الكبراء من الأولياء الكرام والمحدثين العظام والفقهاء الفخام الذين كثير منهم أعلى شأنًا وأفخم كعباً من ابن العربي وأمثاله في المعرفة والظاهر . فالكلمات - صدرت ممن صدرت إليهم في الذم عليهم - كلمات قبيحة يستعاذ من شرها ويخشى من عواقبها .

قوله مع وضوح أمر التعدية في غيره (ص ٣٠٠)

قلت : كلام المعارض هذا مبني على ما ذكره قبل من أن

العلة إذا كانت منصوصة أو جلية يجوز القياس . (١) وقد ذكرنا جوابه سابقاً بما لا مزيد عليه ، فإذا بطل الأساس بطل ما بني عليه من الحصر ، على أن كلام السيوطي أن مذهبهم مردود بالكتاب والسنة يبطل هذا الحصر أيضاً . ولو كان خطأهم المفضي إلى الحكم بمردودية مذهبهم وكونه غير معبأ به ما كان إلا من حيث جهودهم عن أمر التعدية في غيره مع وضوحه لكان ابن العربي بل جميع نقاة القياس أيضاً كذلك لما مر أن ابن العربي وسائر نقاة القياس لا يقولون بالقياس في العلة المنصوصة ولا في العلة الجلية .

قوله وإن أرادوا به ما بمعهم وغيرهم (ص ٣٠٠)

قلت : لم يرد الفقهاء بقولهم : " إن حكم الظاهرية حكم البغلة " هذا المعنى أصلاً فإن البحث في " الظاهرية " الملقبة بهذا اللقب في العرف العام وفي عرف الفقهاء الأصوليين والفروعيين فلا يشمل أمثال الإمام البخاري رحمه الله تعالى حتماً ، على أنه قد ثبت عن الإمام البخاري في " جامع الصحيح " قياسات شتى وقد ذكرنا بعضها مفصلاً نقلاً عن الشارح القسطلاني وغيره . وفي شيء من ذلك البعض ليست العلة منصوصة ولا جلية فهو رضى الله عنه مجتهد (٢) ليس من الظاهرية البتة ولا من أهل الظواهر الذين

(١) راجع " الدراسات " ص ٢٩٩

(٢) قلت : وقد مررتنا الكلام مفصلاً على هذا المطلب فليراجع - النعماني

ينفون القياس مطلقاً. والمعتزلي إنما جاء بما جاء على نمط جديد فهو ليس من أتباع البخاري ولا على مذهبه.

قوله وهذا التعميم لا يستبعد على شمول مثله الخ (ص ٣٠٠)

قلت: أصل هذه الحكاية على ما في "الفتح" و "النهر" وغيرهما قولهم (وحكى أن الإمام البخاري صاحب "الصحيح" دخل "بخارا" وكان يفتي في زمن أبي حفص الكبير فقال له: لا تفعل فأني إلى أن أفتي بشيوت الخمرية بين صبيين ارتضعا شاة أو بقرة تمسكا بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم "كل صبيين ارتضعا على ثدي واحد حرم أحدهما على الآخر" فاجتمع علماؤنا عليه فأخرجوه منها، والله أعلم - وزاد في "النهر الفائق" - أي بصحة هذه الحكاية) ونحوه في "الطبقات الكبرى" نقلاً عن شمس الأئمة السرخسي. فثبت بهذه العبارات أن أصل هذه الحكاية ليس بصحيح، (١) ولو صحت فالزيد ملحق بالزيد عليه من المعتزلي

(١) قلت: قد راجعنا "الفتح" و "البحر" و "طبقات الحنفية" للقرشي فليس في عباراتهم شيء يدل على أن أصل هذه الحكاية ليس بصحيح بل صرائح لموصهم تدل على إثباتها عندهم وإنا لنزدها برمتها. قال العلامة المدقق زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفى في "البحر الرائق"

(وقد حكى في "المبسوط" و "الكشف الكبير" أن البخاري صاحب الأخبار دخل "بخارا" وجعل يفتي، فقال له أبو حفص

نفسه من غير دليل له عليه، وصيبتين عليك ما يرد الزيد رداً

الكبير: لا تفعل، فأبى أن يقبل نصيحته حتى استفتي في هذه المسئلة، فافتى بشيوت الخمرية. بين صبيين ارتضعا من ثدي لبن شاة تمسكا بقوله عليه السلام "كل صبيين اجتمعا على ثدي واحد حرم أحدهما على الآخر" وقد أخطأ لقوات الرأي، وهو أنه لم يتأمل أن الحكم متعلق بالجزئية والبعضية. فأخرجوه من "بخارا" (١) وقال كمال للتحقيرين الامام ابن الهمام في "فتح القدير":

(وقتل أن الامام محمد بن اسماعيل البخاري صاحب "الصحيح" أفتى في "بخارا" بشيوت الخمرية بين صبيين ارتضعا شاة فاجتمع علماؤها عليه، وكان سبب خروجه منها، والله أعلم. ومن لم يدق نظره في مناطات الاحكام وحكمها كثر خطاؤه. وكان ذلك في زمن الشيخ أبي حفص الكبير. وهو لدة الامام الشافعي رحمه الله فانها لما ولدا في العام الذي توفي فيه أبوحنيفة رحمه الله، وهو عام خمسين ومائة (١)

وقال الامام الحافظ الناقض محي الدين عبد القادر القرشي في "الجواهر المضية في طبقات الحنفية":

"أحمد بن حفص، المعروف بأبي حفص الكبير البخاري، الامام المشهور، أخذ العلم عن محمد بن الحسن، وله أصحاب لا يحصون. ذكر السمعاني: أن "بنيزاخز" قرية من "بخارا" منها جماعة من الفقهاء من أصحاب أبي حفص الكبير.

قال شمس الأئمة: قدم محمد بن اسماعيل البخاري "بخارا" في زمن أبي حفص الكبير، وجعل يفتي فتهاه أبو حفص وقال:

صريحاً ، على أن قول نقلة هذه الحكاية في أولها "وحكي" يشير إلى ضعف ثبوتها وعدم صحتها (١) ثم نقول : لو صحت فكان أبو حفص

لست بأهل له ، فلم ينته ، حتى مثل عن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة فأنتى بثبوت الحرمة ، فاجتمع الناس عليه وأخرجوه من "بخارا" .

والمذهب أنه لا رضاع بينها ، لأن الرضاع يعتبر بالنسب ، وكذا لا يتحقق النسب بين بني آدم والبهائم ، فكذلك لا تثبت حرمة الرضاع بشرب لبن البهائم (٥١)

والقصة مشهورة أوردها القاضي حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري المالكي في تاريخه المعروف "بالخمس" (ج - ٣ ص ٣٨٢ طبع مصر) وأشار إليها العلامة ابن حجر المكي الشافعي في آخر كتابه "الغيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان" .

(١) قلت : لا شك أن لفظه "حكي" من ألفاظ التبريض ، لكن قد جرت عادة المصنفين باتيان صيغة التبريض فيما صح ، واستعمال ألفاظ الجزم فيما ضعف فإشارة لفظه "حكي" إلى ضعف ثبوت ما أوردها وعدم صحتها مطلقاً لا يصح ، قال الحافظ شمس الدين السخاوي في "فتح المغيث شرح ألفية الحديث" نقل عن النووي :

(وقد أهمل ذلك - أي اتيان ألفاظ الجزم في الصحيح والفاظ التبريض في الضعيف - كثير من المصنفين من الفقهاء وغيرهم إذ يقول في الصحيح "بذكر ويروى ، وفي الضعيف قال ويروى (٢٠ ص ٢٠) طبع الهند

الكبير أجل علماً وقنوة وقدرًا ومشیخة في عهده ، وكان الإمام البخاري حين مات ابن ثلاثة وعشرين سنة على ما سنبين فكان وقت إخراجهم من "بخارا" ما بلغ مبلغاً من الحديث والاجتهاد ما بلغه بعد . (١) ويدل على هذا قول أبي حفص "لا تفعل" فلما

وهذه الحكاية أوردها القرشي بلفظ الجزم ، وصاحب البحر وان أوردها بلفظ التبريض لكن قوله بعد حكايته (وقد أخطأ الخ) يدل على صحتها عنده . وكذلك قول المحقق ابن الهمام بعد إيرادها (ومن لم يدق نظره الخ) يدل على ذلك ، والله أعلم . وهذا نص شمس "اللمعة" في "البسوط"

(ولو أن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة لم تثبت به حرمة الرضاع ، لأن الرضاع معتبر بالنسب ، وكذا لا يتحقق النسب بين آدمي وبين البهائم ، فكذلك لا تثبت حرمة الرضاع بشرب لبن البهائم وكان محمد بن اسماعيل البخاري صاحب "الصحيح" رضي الله عنه يقول : تثبت الحرمة ، وهذه المسئلة كانت سبب إخراجهم من "بخارا" فإنه قدم بخارا في زمن أبي حفص الكبير رحمه الله ، وجعل يفتي فيها أبو حفص رحمه الله وقال : لست بأهل له ، فلم ينته حتى مثل عن هذه المسئلة ، فأنتى بالحرمة ، فاجتمع الناس عليه وأخرجوه (٥١) .

(١) قلت : واندفع بهذا ما أورده الشيخ عبدالحئي القرني على الدكتور "الفوائد البهية" في تراجم الحنفية "من قوله .

(وهي حكاية مشهورة في كتب أصحابنا ، ذكرها أيضاً صاحب "العناية" وغيره من شراح "الهداية" لكن استبعد وقوعها بالنسبة إلى جلاله قدر البخاري ودقه فهمه وسعة نظره وغور فكره بما لا

أفتي البخاري بحرمة الرضاع في الصورة المذكورة ووصل خبر فتواه هذه إلى أبي حفص واجتمع علماء "بخارا" على القول بعدم الحرمة ، وأصر البخاري على ما حكم ولم يتأمل في الإجماع الثابت على

يخفى على من انتفع "بصحيحه" وعلى تقدير صحتها فالبشر يخطئ (هـ)
فإن تلك الفتيا صدرت عن البخاري في بدايه الحال حين لم يبلغ ذلك المبلغ . وعندى لا استبعاد في وقوع هذا من البخاري رحمه الله مطلقاً فهذا شيخه يحيى بن معين سيد الحفاظ وملك الحديثين قد حكى عنه : أنه مثل عن مسئلة من التيمم فلم يعرفها ، ذكره ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وأهله" (ج - ٢ - ص ١٦٠) وروى الحفاظ الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" ما نصه :

(أخبرنا محمد بن أحمد بن علي الدقاق ، حدثنا : أحمد بن إسحاق النهاوندي - بالبصرة - قال : حدثنا الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد حدثنا : أبو عمر أحمد بن محمد بن سهيل حدثني : رجل ذكره من أهل العلم ، قال ابن خلاد : وأنسيت أنا اسمه . قال : وقت امرأة على مجلس فيه يحيى بن معين وأبو خيثمة وخلف بن سالم في جماعة يتذاكرون الحديث ، فسمعتهم يقولون : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورواه فلان ، وما حدث به غير فلان ، فسألته عن العائض تفسل الموق وكانت غاسلة - فلم يجيبها أحد منهم - وكانوا جماعة وجعل بعضهم ينظر إلى بعض ، فأقبل أبو ثور فقالوا لها : عليك بالمقبل ، فالتفتت إليه وقد دنا منها فسألته فقال : نعم تفسل لليت ، لحدث القاسم عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : أما إن حيضتك ليست في يدك ، ولقولها : كنت أفرق رأس النبي صلى الله عليه وسلم بالماء وأنا حائض . قال أبو ثور : فإذا فرقت

أن مثل هذا الرضاع لا يحرم - وهو المخصص لعموم الحديث المذكور - اجتمعوا عليه فحكوا بإخراجه من "بخارا" تاديباً . والتغريب من أقسام التاديب على ما عرف ، فيجوز مثله من مثله لمثله في أمثال هذه

رأس النبي قالت أولى به قالوا : نعم رواه فلان ، وحدثنا فلان ، وتعرفونه به من طريق كذا ، وخاضوا في الطرق والروايات ، فقالت المرأة : أين كنتم إلى الآن (ج ١ - ص ٦٦)

وأبو خيثمة - هو زهير بن حرب النسائي الحفاظ الكبير محدث بغداد ، شيخ البخاري ومسلم وأبي داود ، وابن ماجه ، قال يعقوب بن شيبة : هو أثبت من أبي بكر بن أبي شيبة . وقال الفريابي : سألت ابن ميمر عن أبي خيثمة وأبي بكر بن أبي شيبة ، أيما أحب إليك أبو خيثمة أو أبو بكر بن أبي شيبة فقال : أبو خيثمة ، وجعل يطربه . وترجمته مذكورة في "تذكرة الحفاظ" للذهبي .

وخلف بن سالم هو أبو محمد السندي مولى آل المهلب ذكره الذهبي في "تذكرة الحفاظ" قال : من أعيان حفاظ بغداد ، قال يعقوب بن شيبة : كان ثقة ثبتاً أثبت من مسدد والحميدي . هـ .

وروى الحفاظ ابن الجوزي بسنده إلى أحمد بن سلمة النيسابوري قال : سمعت إسحاق بن راهويه يقول : كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأصحابنا فكاننا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثلاثة ، فيقول يحيى بن معين من بينهم وطريق كذا ، فأقول أليس هذا قد صح بإجماع منا ؟ فيقولون : نعم فأقول ما مراده ؟ ما تفسيره ؟ ما قهه ؟ فيقولون كلهم إلا أحمد بن حنبل (ص ٦٣)

وهذا شيخ البخاري عبد الرحمن بن مهدي ذكر فيه الساجي قال

المقامات. فالتأديب من الكبار للصغار غير غريب فلهم بأمثال هذه التأديبات وصلوا إلى ما وصلوا. فقد ورد "رحم الله امرء" تأديب وأدب" ثم لفظ العبارات المذكورة يدل على أن الإخراج ما كان من أبي حفص فقط، وبعض الناس ينسونه إليه فقط وهو غير صحيح، وصيغة المعترض محتملة لكن التعبير عنهم "ببعض المتجاسرة من الفقهاء" من أعظم العجاسرات فقد قال صاحب الطبقات الكبرى: (الإمام أبو حفص الكبير هو الإمام المشهور من الطبقة الثالثة أخذ الفقه والعلم عن محمد بن الحسن وله أصحاب لا يحصون) انتهى. وعده صاحب "الطبقات" في عداد المجتهدين. (١) وأيضاً إذا كان أبو حفص مجتهداً فإن أخطأ في هذا الاجتهاد فلا

حدثنا: محمد بن اسماعيل الأصفهاني قال سمعت: موسى بن عبد الرحمن بن مهدي قال: كان أبي احتجم بالبصرة، ولم يحدث وضوءاً، فعابوه بالبصرة، وأنكروا عليه، وكان سبب كتابه إلى الشافعي بذلك، فوجه بالرسالة إلى أبي. نقله الحافظ ابن عبد البر في كتابه "الانتقاء في فضائل الثلاثة" الأئمة الفقهاء (ص ٧٢) فانظر كيف استعصى وجهه الجواب على ابن مهدي في هذه المسئلة حتى استعان بفتيحه هو دونه في الطبقة. وهؤلاء الحفاظ مع جلالهم في العلم لا عيب عليهم في هذا لباب. فكم من امام في فن مقصر عن غيره، فلكل فن رجال. أما وظيفة المحدث أن ينقل ويروى ما سمعه من الأحاديث كما سمعه. أما استنباط الأحكام والفتوى والعمل بالمدلول فهو من وظيفة الفقيه.

(١) قلت: وترجمه العلامة المحدث الناقد الشيخ محمد زاهد الكوثري "حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي" فقال:

أقل من أن يكون له أجر واحد فيه وللإمام البخاري أجران بهذه الصيغة، وله أجران في الحكم بعدم ثبوت الحرمة بين الرضيعين المذكورين، وللبخاري أجر واحد في الحكم بثبوتها في تلك الصورة.

(وأبو حفص الكبير أحمد بن حفص بن زبرقان المعجلي البخاري من لدات الامام الشافعي رضي الله عنه، رحل من "بخارا" إلى العراق قديماً فسمع من محمد ما لم يسمع الجوز جاني وسمع الجوز جاني من محمد ما لم يسمعه أبو حفص - مثل كتاب السير الكبير - لتقدم عوده إلى "بخارا" على إخراج هذا الكتاب للناس وأبو حفص هذا امام عظيم رحل قديماً إلى العراق كما سبق وحمل علماً جماً إلى "بخارا" ونشر العلم بها حتى أصبحت "بخارا" يمين مسعاه قبة الاسلام في العلوم حيث سمعوا منه "جامع الثوري" ومصنفات ابن المبارك ووكيح وتفقهوا عليه حتى أصبحت كل قرية من قرى "بخارا" فيها جماعة من الفقهاء من أصحابه. وذكر السمعاني في باب "الخيزاخزي": أنها نسبة إلى خيزاخز - قرية "بخارا" - فيها جماعة من الفقهاء من أصحاب أبي حفص الكبير. وهو من أوائل نبوخ البخاري صاحب "الاصحح" في مبدأ أمره قل رحلاته، ففي "تاريخ الخطيب" أنه حفظ كتب ابن المبارك وكتب وكيع وعرف كلام هؤلاء يعني نفسه أهل الرأي - وهو ابن ست عشرة سنة. وفيه أيضاً أنه سمع "جامع الثوري" من أبي حفص هذا، وذكر حكاية تشهد للبخاري بجودة الحفظ وهو شاب قال أبو بكر محمد بن جعفر الترشيحي في "تاريخ بخارا" الذي ألفه سنة ٥٣٣٢ لروح بن نصر بن أحمد بن اسماعيل الساماني عند وصفه لموضع في "بخارا" يقال له "در حقره" بمعنى: باب سبيل الحق - كان أبو حفص

ثم إنسه قال صاحب "النهر" - وهو عمر بن نجم أخو الزين بن نجم صاحب "البحر الرائق" - (ولد الإمام أبو حفص سنة خمس مائة ومائة في العام الذي توفي فيه الإمام أبو حنيفة ومات سنة

الكبير البخاري يسكن في هذا المحل ، وكان رجل منته إلى "بغداد" وعاد بعد أن تفقه على محمد بن الحسن الشيباني وكان جامعاً بين العلم والزهد ، ولم يكن له مثيل في تلك الديار ، وكان من مفاخر "بغارا" ، وبه انتشر العلم في "بغارا" حتى أصبحت قبة الاسلام ، وبه قال الأئمة وعلماء الامّة هناك غاية الاحترام - ثم ذكر كيف كان الأمراء يهابونه ، وحكى ما جرى للأمير محمد بن طالوت من زيارته له ، ودخوله عليه بعد الاستئذان ، وخروجه من غير أن يقدر أن يكلمه بكلمة أمامه من مهابة ، وقوله : اني دخلت الى الخليفة وغيره من العظماء الكنى لم أعب أحداً من الخليفة هينى له ، وذكر كثرة تلاوته للقرآن الكريم حتى انه لم تنقص تلاوته من نصف حتمه كل يوم الى وفاته ، وتقل عن محمد بن سلام البيكندي حافظ "بغارا" أنه رأى في المنام رسول الله صلى الله عليه وسلم قادماً الى "بغارا" ، وهو يركب جملاً كما وصف في الخبر ، وعلى رأسه قلنسوة بيضاء ، والناس في غاية الفرح من مقدمه عليه السلام فانزلوه في دار أبي حفص ، وانه رأى أبا حفص قاعداً أمام رسول الله يقرأ عليه كتاباً ، والرسول صلى الله عليه وسلم يستمع اليه ويصده . ثم نص على أن أبا حفص توفي سنة ٥٢٧ هـ ودفن في تل يقال له : تل أبي حفص ، وأن هناك مساجد وصوامع يسكنها المجاورون ، وأن الناس يتبركون بتلك البقعة ، وأن علماء

سبع عشرة ومائتين) وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "مقدمة فتح الباري" وصاحب "النهر" في نهره (ولد البخاري صاحب الصحيح

العراق كانوا يعملون مشكلات المسائل عليه وعلى أصحابه ، وذكر مبلغ اقباله على العلم والتعليم والعبادة وقد ترجم أبو نصر احمد بن محمد بن نصر القباوى هذا التاريخ الى الفارسية سنة ٥٥٢ هـ ولخصه محمد بن زفر بن عمر سنة ٥٧٩ هـ والترجمة الفارسية مطبوعة في باريز سنة ١٨٩٢ م وقطعة من الاصل العربي مطبوعة هناك أيضاً ، ومن يجول مبلغ جلاله هذا الامام في العلم والورع يجب أن لا يجعل جهله معياراً لمعرفة منازل العلماء . فليراجع الاصل والترجمة في ذلك من شاء . ٥١ ص ٧٠ حتى ٧٢ طبع مصر سنة ١٣٩٨

وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" في ترجمته محمد بن سلام البيكندي شيخ البخاري مانصه :

(وكان يشبه وبين أبي حفص احمد بن حفص مؤدّة مع المخالفة في المذهب اه)

وقرأت في "باب زهد العلماء وبعدهم عن السلطان" من كتاب "روضة العلماء" للشيخ أبي على حسين بن يحيى البخاري الزندوبستي العنفي ونسخته الخطية محفوظه في خزانه الكتب بجامعة حيدر آباد بالسند ، وأخرى محفوظه في دار الكتب الاصفية بحيدر آباد الدكن بالهند - ما نصه :

(وسمعه - يعني الامام أبا محمد عبدالله بن الفضل الخيزاخزي - يحكى بالفارسية عن أبي حفص الكبير رحمه الله :

بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ، وتوفي سنة ست وخمسين ومائتين) انتهى . وقال الحافظ في

أن والي "خراسان" اسماعيل بن أحمد الساماني دعاه ليعقد عقد النكاح بينه وبين بنت بنت الطوسي ، فجاء وعقد النكاح بينهما فقال : يا بنت روجت ابنتك فلانة برضاها على مهر كذا اسماعيل بن أحمد الأمير هذا - فقالت : زوجتها فقال : للأمير يا اسماعيل بن أحمد تزوجت فلانة بهذا المهر وقبلت هذا النكاح ففسك قال : تزوجتها وقبلت . فسأه باسمه ولم يسمه أميراً ، فلما تم العقد أتى بالغالية فلطخت لحيته أبي حفص بها وأمر الأمير له بعشرة آلاف درهم فلم يقبلها ، فلما خرج من داره أتى ناحيته تعرف "بأسفد ماشه" وغسل لحيته بمائها حتى أخذت لحيته ريح الحناء وزالت عنها ريح الغالية ، ثم قال إنما فعلت هذا لأنني استحي من الله تعالى أن أدخل بيتي وفي لحيتي رائحة غالية السلطان . قال الزندوبيني : فهكذا كان العلماء (هـ)

وهذه أيضاً في الباب المذكور :

(سمعت أبا اسحاق الزاهد قال سمعت أبا اسحاق الزاهد بن جعفر يقول : تلقيت أبا حفص عند انصرافه من رساله الأمير الرشيد من كورة نيسابور ، فلقيته بماء كال عند صلاة الفجر وهو يصلي وعليه قميصه وازاره والعباءة موضوعة بين يديه ، وكان يوماً بارداً . يجمد القطر فيه من شدة البرد ، فلما فرغ من صلاته سلمت عليه ثم قلت له : أتصلي في قميص واحد في مثل هذا البرد . وأمسك مكشوف

"المقدمة" (ومدة عمر البخاري إثنا وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوماً) ونحوه في "شرح القسطلاني" على "مصحح البخاري" فعلى

قال : هذه العبارة والعبارة من هدايا السلطان لا أجري أن لا ألبسها مخافة السلطان ، ولا أصلي فيها مخافة أن ترد على صلاتي لأكتننها ، فانزعها وأصل كما رأيت يا أخي (هـ)

وفيه أيضاً في "باب ما يجب على العالم أن يستعمل العالم أولاً ثم يعلم غيره" :

(سمعت أبا محمد عبد الرحيم بن عبد الصمد المروزي يحكي عن أبي حفص الكبير البخاري رحمه الله : أنه لما انصرف من العراق اجتمع عليه أهل "بخارا" وبأولاه ليجلس للعبادة ، فقال : نعم وكرامة ، فاجتمع الناس وزينوا المسجد ووضعوا المبرور . والرسم بالعراق أن كل من جلس للعبادة تقلنس بقلنسوة تسمى بقلنسوة القضاة ، فقلنس بها أبو حفص وخرج إلى الدار فرأته امرأته فقالت له : أهد الله الشيخ إلى أين قصدت حيث تقلنست بقلنسوة القضاة ؟ فقال : أجلس للعبادة فقالت : هل عدت بما علمت حتى تخرج إلى الناس فتعظمهم ، فقال الشيخ : أيتها المرأة رمت بهم نافذ ، وخرج إلى الناس وصاح بهم وقال : انصرفوا فاني وجدت في الدار معلماً احتاج إلى علمه قال : فانصرف الناس ودخل الشيخ الدار وجعل يعبد الله ويستعمل العلم ثلاث سنين ، فلما تم ثلاث سنين اجتمع إليه الناس بعد ثلاث سنين وبأولاه ليجلس إليهم فشاووا امرأته فقالت له : هل عملت بما علمت فقال : عملت بأكثرها فقالت : هل تعرف لنفسك خصماً قال : فجلس الشيخ متفكراً فذكر قال :

هذا حين مات أبو حفص كان عمر البخاري ثلاثاً وعشرين سنة .
وقال الحافظ في "مقدمته" في ترجمة هي قوله "ذكر

خرجت يوماً قبل خروجي إلى العراق إلى قصر المجوس بدير
"سمرقند"، وكنت أطوف في المزارع فإذا أنا بديرة كرات ،
فاخذت طاقه كرات وأكلتها فلا أعرف لنفسى خصها غير هذا
فقلت له : أمراته أرض خصمك ، قال فخرج أبو حفص وطلب
صاحب الديرة فإذا هو بمجوسى فوجده وأخبر بهمنيه واستحل
منه فلم يجعله في حل حتى قال له : لك على عشرة آلاف
درهم فقال المجوسى : حتى استأذن أهل بيتي ، فذهب
المجوسى إلى منزله وأخبر أهل بيته ، فقلت أهله : إن
هذا دين حق حسن حيث يعطيك هذا الرجل عشرة
آلاف درهم في كرائه واحدة ندخل في دينه ، فأخبر
المجوسى أهل القرى في جوار قصره ، فكان حينئذ أكثر أهل
القرى المجوسيين ، ف تبعه من القرى سبعون نفرًا من المجوس من
أقرباء ذلك المجوسى حتى وقفوا على باب أبي حفص ، فعاف
أبو حفص من كثرتهم ، فجاؤا إليه وقالوا له : اعرض علينا
الاسلام ، فعرض عليهم فاسلموا باجمعهم ، قال أبو حفص :
صدقت امرأتى استعمال مسئلة واحدة تقع لنف وسبعين قرأ
حتى اسلموا ثم رجع وخرج إلى الناس وجلس ووعظهم . فإول
ما تكلم بهذه الحكاية ، ثم قال : وهو كما قيل "عمل واحد
ينفع الآلاف وقول الآف لا ينفع الواحد (١)

وفيه أيضاً في الباب المذكور :

(وسمعت أبا نصر أحمد بن أشرف يحكي بالفارسية قال :

نسبه ومولده ومنشأه ومبده طلبه للحديث (إنه قال الإمام
البخاري : خرجت مع أمي وأخي إلى الحج الخ) ثم قال الحافظ

كنت مع الشيخ أبي حفص الكبير رحمه الله في طريق مسجد
الجامع فقام إليه الرجل وسأله عن فضل صوم أيام البيض ،
فمر ولم يجب ، فلما كان في الجمعة القابلة دعاني فذهبت
معه ، فلما بلغنا إلى تلك المحلة قال : ياخي هل تعرف
الرجل الذي سألتني في الجمعة الماضية عن فضل صوم أيام
البيض فقلت بلى فإذا بذلك الرجل فدعوته فاجابه عن تلك
المسئلة فلما جلس الشيخ في الجامع قلت : في ذلك لم لم
تجب في الجمعة الماضية ، فقال : لا تسأل ، فقلت كأنك
لم تحسن ، فالتحت عليه ، فقال : إني ما كنت استعملت تلك
المسئلة ، فالآن صمت اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس
عشر من الشهر ثم أخبرته عن فضل صوم أيام البيض ليتنفع
به فإني لو علمته قبل استعالي ذلك لم ينتفع به (١)

وقد جمع الشيخ أحمد بن محمود للدعوة بمعين الفقراء جزءاً -
في ذكر طائفة من أهل "بخارا" ونواحيها من العلماء والكبراء والفضلاء
والمشايخ المتقدمين والمتأخرين الذين درست قبورهم وانظمت آثارهم
قدس الله أرواحهم وطيب أشباحهم - بالفارسية - وهو المعروف "برسالة"
ملا زاده در بيان مزارات أهل بخارا" بدأ فيه بترجمة الاسام
أبي حفص الكبير - ورأيت منه نسخة خطية كتبت سنة سبعين
ومائتين بعد الألف وهو من محفوظات المتحف الباكستاني بكراتشي - فقال
فيه ما نصه :

(يحكم ابن حديث كه "إن الله يحب التيامن في
كل شئ" أجتدا بذكر الشيخ الشهير خواجه أبو حفص كبير

(قلت : وكان أول رحلته - أي إلى مكة - على هذا سنة عشر ومائتين) انتهى . وقال الحافظ أيضاً و "مقدمته" في ترجمة هي قوله "ذكر فضائل الجامع الصحيح سوى ما تقدم"

قدس الله روحه کرده شد باعتبار آنکه کسی که از نفس شهر "بخارا" متوجه قبله می گردد ، مرقد منور این بزرگ دین بر دست راست می شود ، و بحسب زمان نیز نسبت بسائر علماء ایشان مقدمند .

" ذکر مزارات تل خواجه مذکور علیه الرحمة "

الشيخ الاسام العالم العامل خواجه أبو حفص احمد بن حفص بن الزبير بن عبد الله العبر العجلي البخاري ، رحمه الله عليه ، ولدت أو در سنة خمسين ومائة بوده است ، ودر همین سال ولادت حضرت امام شافعی و وفات حضرت امام اعظم ابو حنیفه بوده است ، و وفات خواجه أبو حفص در سنة سبع عشرة ومائتين بوده است . و مزار بر أنوار ایشان مجمع ابدال و اوتادان . وساحت ایشان در علم و عمل و مجاهدات و صفاء حال و زهد و سخاوت و غزات و أعلاء كلمة الله در درجه اعلی بوده اند . و رأفت و رحمت و شفقت ایشان با عامه مسلمانان و قیام بمصالح ایشان بی شائبه و نهایت بوده اند . و ابو سلیمان جوزجانی رحمه الله علیه فرمودند که استاد خود امام محمد بن الحسن الشیبانی رحمه الله علیه را گفتم که اگر توازین عالم قتل کنی این علم را از کجا طلبیم ؟ حضرت امام رحمه الله علیه فرمود

(إنه قال عمر بن محمد بن يحيى بقول : سمعت الإمام البخاري يقول : صنفت كتابي "الجامع" في المسجد الحرام) ثم قال الحافظ فيها قلت : الجمع بين هذا وبين ما تقدم "إنه

که از أبو حفص بخاری که هیچکس همچون او این علم را از من یاد نگرفته است ، و از أبو سلیمان می گفته است که تا مادامیکه أبو حفص زنده است نزدیک من تردد نکنید که امام محمد رحمه الله همه را حواله پاو کرده است .

حضرت خواجه أبو حفص را پرسیدند که کدام عمل تو امیدوار تراست فرمودند که کلمه توحید "لا اله الا الله" باز پرسیدند که کدام عمل تو همناک و ترسناک تر است فرمودند : که این فتوی دادن که پاو در مانده ام . یکی از اصحاب خود را وصیت فرمودند و گفتند که علم آموز و بعلم عمل کن ، و بکارهای خلق مشغول مشو بی ضرورت ، و هیچ کس را بدی یاد مکن ، و ملازم منزل خود باش ، و مداومت بر تلاوت قرآن کریم بما که این عملهاست از برای نفس خود پسندیده ام و از برای تو همین میخواهم . اللهم اجعلنا من يستمعون القول فيتبعون احسنه .

و دیگر مرقد مشهور فرزند ایشان العالم العامل الفاضل الكامل ابو عبد الله محمد بن احمد بن حفص البخاری است ، رحمه الله علیه ، ودر جانب قبله قربت خواجه رحمه الله علیه قربت خواجه عبدالله سبزوئی که شاگرد فرزند خواجه رحمه الله علیه است (ه)

كان يصنفه في البلاد" أنه ابتداء تصنيفه وترتيب أبوابه في المسجد الحرام ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلدته وغيرها - قال - ويدل عليه قول البخاري : أنه أقام فيه - أى - تصنيف الجامع - ست عشرة سنة فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها وقال الحافظ في أول "المقدمة" المذكورة والقسطاني في "شرحه" على "صحيح البخاري" (قال البخاري أخرجت كتابي الصحيح من ست مائة ألف حديث ، وقال : لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر . وقال البخاري : ما أدخلت في كتابي "الجامع" إلا ما صحح وتركت من الصحيح حتى لا يطول) فبعض هذه العبارات دلت على أنه حين مات أبو حفص الكبير كان الإمام البخاري ابن ثلاثة وعشرين سنة ، وبعضها على أن المخرج له عن "بخاري" ما كان أباً حفص فقط (١) إن ثبتت الحكاية ، وعلى أن زيادة الإبداء زيادة لم تقع في أصل الحكاية المروية إلا إذا أريد بالإبداء ما تفرع على ما تحقق مهم من مجرد الإخراج فهو كالإخراج إن ثبت ثبت وإن لم يثبت لم يثبت . وكذا لم يثبت في الحكاية ما زاد المعرض فيها بعد من عند نفسه ، وبعضها على أن الإمام البخاري ترك في "جامعه" إيراد أحاديث صححت عنده أكثر من الموردة فيه . ولو ثبتت هذه الحكاية فنظيرها ما ثبت وذكره الحافظ في آخر "مقدمته" والإمام القسطلاني في أوائل "شرحه" على "صحيح البخاري" (أن الحافظ البخاري لما قدم

(١) وليراجع ما كتبنا في هذا الباب في "التعقيبات على الدراسات"

نيسابور وقع بينه وبين شيخه محمد بن يحيى الذهلي (١) الذي روى عنه في صحيحه أحاديث صحيحة من فتواه ممثلة من المسائل الشرعية منازعة (٢) فكان الذهلي يقول : لا يجلس إلينا من ذهب

(١) قلت : هو محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس الذهلي أبو عبدالله النيسابوري الحافظ أحد الاعلام الكبار روى عن ابن مهدي وعلى بن عاصم ويزيد بن هارون وعبد الصمد وخلاتق ، وله رحلة واسعة وتقدم عنه البخاري ويدل عليه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وهو الذي جمع "حديث الزهري" في مجلدين . قال أبو حاتم : محمد بن يحيى امام زمانه ، وقال النسائي : ثقة مأمون . قال الذهلي : أتقت على العلم مائة وخمسين ألفاً . قال أبو حامد بن الشرق : مات سنة ثمان وخمسين ومائتين اه كذا في "خلاصة" تذهيب تهذيب الكمال للشيخ صفى الدين الخزرجي - وقال الذهلي في "تذكرة الحفاظ" في ترجمته : الذهلي الامام شيخ الاسلام حافظ "نيسابور" انتبت اليه مشيخته العلم سراسان مع الثقة والصيانة والدين ومتابعه السن ١ هـ

(٢) قلت : قال البيهقي في "كتاب الاسماء والصفات" في "باب الفرق بين التلاوة والمثلو"

(مذهب السلف والخلف من أصحاب الحديث أن القرآن كلام الله عز وجل ، وهو صفة من صفات ذاته لست بيانه منه الا أنهم في ذلك على طريقتين ، منهم من فصل بين التلاوة والمثلو ، ومنهم من أحب ترك الكلام فيه مع انكار قول من زعم : أن لفظي بالقرآن غير مخلوق ولمحمد بن يحيى مع محمد بن اسماعيل البخاري رحمهما

بعد هاد إلى محمد بن إسماعيل - بن البخاري - ولا يلزمه فاقطع
عن البخاري إلا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة . وقد
سمى : لا يسكنني محمد بن إسماعيل في البلدة فخشي البخاري

الله تعالى في ذلك قصة طويلة . فان البخاري كان يفر
من التلاوة والتبوء . ومحمد بن يحيى كان ينكر التفصيل
انتهى مخصصاً .

وهذه القصة أوردها الخطيب في "تاريخ بغداد" مفصلاً (ج ٢
- ص ٣١ ، ٣٢) قروي بسنده عن أبي حامد الاعمش قال : رأيت
محمد بن إسماعيل البخاري في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان ومحمد بن يحيى
مسألة عن أبي حمزة والكنى وعبد الحديث ، ويمر في محمد بن إسماعيل مثل
الشيخ "أبو بكر" "فر عذبه الله" . فما أتى على هذا شهر حتى قال محمد
بن يحيى : ان من يختلف إلى مجلسه لا يختار إلينا فانهم كتبوا إلينا من
"بغداد" : أنه تكلم في اللفظ ونهتاه فلم يته . فلا تقربوه ومن يقربه فلا
يقربنا . فاقام محمد بن إسماعيل ههنا مدة وخرج إلى "بخارا" وروى أيضا
بسنده عن أبي حامد الشرق قال سمعت محمد بن يحيى يقول : القرآن كلام الله
غير مخلوق من جميع جهاته وحيث يتصرف ، فمن لزم هذا استغنى عن اللفظ
وعا سواه من الكلام في القرآن . ومن زعم : أن القرآن مخلوق فقد كفر
وخرج عن الأيمان ورائت منه امرأته يستتاب ، فان تاب والاضربت عنقه وجعل
ما له فينا بين المسلمين ، ولم يدفن في مقابر المسلمين . ومن وقف وقال :
لا أقول مخلوق أو غير مخلوق فقد ضاعى الكفر . ومن زعم : أن لفظي بالقرآن
مخلوق فهذا مبتدع لا يجالس ولا يكلم ، ومن ذهب بعد مجلسنا هذا إلى محمد
بن إسماعيل البخاري فاتهموه فانه لا يحضر مجلسه الا من كان على مثل
مذهبه (٢٨١)

على نفسه وسافر منها . ولما رجع البخاري إلى "بخارا" نصبت
له القباب على فرسخ من البلد واستقبله عامة أهلها وبقي مدة يخدمهم
فوقع معه نزاع أمير "بخارا" خالد بن محمد الذهلي ، (١) ولما

(١) قلت : قال العافظ ابن كثير في ترجمته البخاري من كتابه
"البداهة والنهاية" ما نصه :

(بعث إليه بعض السلاطين ليايته حتى يسبح أولاده عليه فارسل
إليه : في بيته العلم والحلم يؤق - يعني ان كنتم تريدون ذلك
فهللوا إلى - وأبى أن يذهب إليهم . والسلطان خالد بن أحمد
الذهلي نائب الطاهرية "بخارا" فبقى في نفس الأمير من ذلك ،
فاتفق أن جاء كتاب من محمد بن يحيى الذهلي بأن البخاري يقول : لفظه
بالقرآن مخلوق - وكان قد وقع بين محمد بن يحيى الذهلي وبين البخاري
في ذلك كلام وصف البخاري في ذلك كتاب "أعدال العباد" - فاراد
أن يصرف الناس عن السماع من البخاري ، وقد كان الناس يعظمونه
جداً ، وحين رجع إليهم ثروا على رأسه الذهب والفضة يوم دخل
"بخارا" عائداً إلى أهله ، وكان له مجلس يجلس فيه للاملاء يجامعها
فلم يقبلوا من الأمير ، فامر عند ذلك بنفوه من تلك البلاد ، فخرج
منها ودعا على خالد بن أحمد فلم يمض شهر حتى أصر ابن طاهر بأن
ينادي على خالد بن أحمد على أتان ، وزال ملكه وسجن في "بغداد"
حتى مات ، ولم يبق أحد ليسا عده على ذلك الا أهلي ببلاء شديد .
(٨١)

وذكر ابن كثير خالداً هذا في حوادث سنة ثلاث وسبعين ومائتين

فقال :

خرج البخاري من "بخارا" كتب إليه أهل "سمرقند" بخطبونه إلى بلدهم فسار إليهم فلما كان "بخرتلك" وهو قرية على فرسخين من

(وفيها كانت وفاة خالد بن أحمد بن خالد الذي كان أمير "خراسان" في حبس المعتد) وهذا الرجل هو الذي أخرج البخاري محمد بن اسماعيل من "بخارا" وطرده عنها فدعا عليه البخاري لم يفتح بعدها ولم يبق في الإمارة إلا أقل من شهر حتى احتبط عليه وعلى أمواله وأركب حماراً ونودي عليه في بيته ثم سجن من ذلك الحين فمكث في السجن حتى مات في هذه السنة وهذا جزاء من تعرض لأهل الحديث والسنة اهـ)

قلت : وكان خالد هذا أيضاً من أهل الحديث والسنة وقد ساق له الخطيب في "تاريخ بغداد" ترجمته مبسوطه واحسن الثناء عليه فقال :

(خالد بن أحمد بن خالد أبو الهيثم الذهلي الأمير ولي إمارة "مرو" و "هراة" وغيرها من بلاد خراسان ثم ولي إمارة "بخارا" وسكنها وله بها آثار مشهورة و أمور محمودة وكان قد سمع من اسحاق بن راهويه وعلي بن حجر واسحاق بن منصور الكوسج وأبي داود السجزي وعبيد الله بن عمر القواريري وبشر بن العاكم النيسابوري وحامد بن عمرو البكرائي والعسن بن علي الحلواني وهارون بن اسحاق الهمداني وعمر بن عبد الله الأودي ومحمد بن علي الشافعي. روى عنه نصر بن أحمد الكندي الحافظ وأحمد بن محمد بن عمر المنكدر وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي وقال ابن أبي حاتم : كتبت عنه مع أبي بالري وهو صدوق ثقة ولا استوطن "بخارا" أقدم إلى حضرته حفاظ الحديث مثل محمد بن نصر المروزي ومالك بن محمد جزرة ونصر بن أحمد البغدادي وغيرهم فنصف له

"سمرقند" بلغه أنه وقع بين أدل "سمرقند" فتنة بسببه فقوم يريدون دخوله وقوم يكرهون وكن اه أقرباء في "بخرتلك"

نصر "مسنداً" وكان خالد يختلف مع هؤلاء المسلمين إلى أبواب المحدثين ليسمع منهم وكان يمشي برداء وتعل بتواضع بذلك وبسط يده بالاحسان إلى أهل العلم ففشوه وقدموا عليه من الآفاق وأراد من محمد بن اسماعيل البخاري المصير إلى حضرته فاستع من ذلك فأخرجه من "بخارا" إلى ناحية فلم يزل محمد هناك حتى مات ثم روى الخطيب بسنده عن أبي بكر محمد بن حرث البخاري الأنصاري قال : كان نصر بن البغدادي يقيده خالد بن أحمد الأمير "بخارا" عن ستائنه يحدث غير أن محمد بن اسماعيل جلس عنه "بخارا" وظهر الاستخفاف به فاعتل عليه خالد باللفظ ففناه من "بخارا" حتى مات في بعض قرى "سمرقند"

قلت : وقد قال بعض أهل العلم : ان ما فعله محمد بن اسماعيل البخاري كان سبب زوال ملكه ، ثم روى الخطيب بسنده عن أبي بكر محمد بن صابر بن كاتب قال سمعت أبا الهيثم خالد بن أحمد الأمير يقول : أنفقت في طلب العلم أكثر من ألف ألف درهم .

قلت : وورد خالد بن أحمد "بغداد" في آخر أيامه وحدث بها ، فسمع منه محمد بن خلف العزوف بوليع القاضي ، وأبو طالب أحمد بن نصر الحافظ ، وأبو العباس بن عقدة ، واعتقل السلطان خالداً وأودعه الحبس ببغداد حتى مات . ثم روى بسنده عن أبي رجاء السندی قال : كان خالد بن أحمد اشتد على الطاهرية في آخر أموره وسال إلى يعقوب بن

فبزل عندهم فأقام أياماً فرض فأت هناك ، رحمه الله تعالى) انتهى
ملخصاً . وهذه العبارة نادت بأعلى صوتها على أن ما وقع من
الإمام أبي حفص مع الإمام البخاري إن ثبت فهو أخف مما اتفق
له مع شيخه الذي ألد عنه الأحاديث وأورد بعضها في
"جامعه" وهو ثابت حتماً ، فكما أن عمل الحكاية السابقة ما
قدمنا كذلك يحمل هذه الحكاية عليه ، وكما لا عتب بذلك على
شيخه ومعك ملك مسلكه كذلك لا عتب به على أبي حفص و
مع معه ، فقد أبي حفص وذويه من متجاسرة الفقهاء ورجيح
تعميم معنى لفظ الظاهرية لأصحاب الظواهر في قول الفقهاء المذكور
بناء عليه مما لا ينبغي . وتبين من هذه العبارة أنه لما خرج
الإمام البخاري من "بخارا" بسبب نزاع أمير "بخارا" معه لم
يزل كذلك حتى وصل إلى موعد لطفه تعالى وهو خارج عن داره
وبلده فأت غريباً مهجوراً في كنف أنس الحق وأوبه إليه تعالى -
قدس الله تعالى سره - فارتد مزيد المعترض في هذه الحكاية مردوداً .
فيالله ما أجرأه على أمثال هذه الأكاذيب المنحوتة .

البيت القائم بسجستان ، فلما حمل محمد بن طاهر إلى سجستان كان
خالد "بهره" فتكلم في وجهه بما ساءه ، ثم اجتاز خالد
"بيقداد" حاجاً سنة تسع وستين فحبس "بيقداد" ، ومات
في الحبس "بيقداد" سنة تسع وستين ومائتين) انتهى ما
أورده الخطيب بلفظه

محمد عبدالرشيد النعماني

قوله وأما أصحاب الظواهر فهم أهل الحديث خير أهل
العمل على الأرض الخ (ص ٣٠١)

قلت : إن أراد المعترض بهم أكثر المحدثين الذين أخذوا
أحكام نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم من الكتاب والسنة بواسطة
المجتهدين - ولن يجعل الله له إليه سبيلاً - بصير هذا الكلام منه
رجوعاً قهقري . وإن أراد بهم أقلهم الذين عملوا بما رأوا لا بواسطة
أحد من المجتهدين من الكتاب والسنة واستنبطوا الأحكام منها سواء
كان الحق معهم أو مع الأكثر منهم ، فإن أراد الحصر فدعوى
أنهم أهل الحديث ، ودعوى أنهم خير أهل العمل في الأرض ،
ودعوى أنهم خيار العلماء ، ودعوى أنهم سادات هذه الأمة ،
ودعوى أنهم الفرقة الناجية ، ودعوى أنهم أهل السنة
لا خير يحتاج إلى دليل بين يثبت جميعها أو كل واحد منها أو أي
واحد منها ، على أنه سوء أدب إلى أكثر المحدثين من
أصحاب المذاهب من تقدم من أولئك القلائل أو تأخر . وأيضاً إنكار
أن أولئك الكثير من الفرقة الناجية ومن أهل السنة يتنادى على
ما يتنادي من كفر قائله أو فسقه ، على أن كلتا الإرادتين يأتي عنهما
كون الصحابة وأهل البيت سادات هذه الأمة . وإن لم يرد
الحصر فإن أراد بهم جميع المحدثين فهذا لا يجدي شيئاً للمعترض
فيما حاول إثباته ، على أن السياق والسياق بأيان أيضاً هذه
الإرادة . وكذا كون الصحابة وأهل البيت سادات هذه الأمة بإبائه

إلا إذا أريد بالمحدثين المعنى الأعم الشامل لهم ورضي الله تعالى عنهم ولا مجال لهذا في الشق الثاني فإن الصحابة والتابعين ومنهم على إطاعة والحسدان وعلى زين العابدين ومحمد الباقر وجعفر الصادق عليهم من جواز القياس الشرعي في المسائل الحنفية وإن أراد بهم أولئك القلائل من المحدثين ووصفهم بوصف أعم يشمل الكثير والقليل منهم فكما ذكرنا أيضاً. وإن أراد بهم القليل ووصفهم بتلك الأوصاف على معنى أنهم ممن انصف بتلك الأوصاف فلا يفتقد المعترض في مقصوده وهو ما ذهبنا إليه أنه يأتي عنه سياق كلامه وسياقه. والحق أن أكثر المحدثين الذين قلدوا أئمة المذاهب وأنقلهم الذين لم يقلدوهم ومضوا على رأيهم الذي أراههم الله تعالى كلاهما أصحاب الظواهر حقيقة - وإن سمى الأقل بهذا الاسم عرفاً بدءاً على ما دعوا به حتى القوم الذي حكمهم حكم البغاة وحكم مذهبيهم أنه باطل كما مر "ظاهريه" بدءاً على ما زعموا بلا دليل، ولم يسم إلا أكثرهم للإسم عرفاً - وأنهم خبر أهل العمل في الأرض، وأنهم من خيار العلماء، وأنهم من سادات هذه الأمة، وأنهم من الفرقة الناجية، وأنهم من أهل السنة.

ومن المعلوم أن أصحاب الظواهر وهم القلائل من المحدثين والعارفين يقولون بوجود الاستنباط جميعها إلا بالقياس مطلقاً ولو كانت الامة منصوبة أو جليلة كما مر، فلا مسأغ لقوله (إلا بالقياس الخفي الذي يقول به أكثر الفقهاء ص ٣٠١)، على أن القياس

الخفي كما يقول به أكثر الفقهاء يقول به أكثر المحدثين، والله تعالى. وبما العلة من الأصل المنصوص به وبما أو النسبة تم تعديته إلى المروع إذا صدر عن محمد عارف راشد فلا تجاسر فيه على الشريعة الغراء، ولو كان الأمر كما قال من من - حزم صحبة وأهل بيت والامان وانصب المذهب الأربعة والجمهور من العلماء الأعلام من مقلديهم لأنهم من المحدثين والعارفاء بالله تعالى والفقهاء وغيرهم مع أن منهم عرفاء بالله تعالى كاشفون لا يأخذون الأحكام إلا عن حضرة الحق تعالى مقاماً وعن حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم إماماً وكشفاً بقظة وشفاً أو مقاماً على قول محي الدين ابن العربي، على أن الإجماع الذي ثبت على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة صبر القول بعدم حجية القياس بعد تحققه قولاً خارجاً عن الإجماع ونحوه - به خروجاً عنه. فأبن التجاسر والتشريع الجديد؟ فليس القول بالقياس إلا مما شرع صلى الله تعالى عليه وسلم. ولم يوجد القياس عنهم ورحمهم الله تعالى إلا فيما لم يوجد فيه نص أصلاً والتجاسر على الشريعة الغراء إنما هو القياس في مقابلة النص وأنى ذلك، نعم التجاسر الشديد والتشريع الجديد كلا نفي القياس بعد تحقق الإجماع المذكور، لا سيما والأئمة الأربعة القاشون عارفون كاشفون فهم محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا على قول من قال به وقد عرف مما سبق أنه لم ينكر جواز القياس إلا الظاهرية ومنهم ابن حزم، وإلا قلائل من الصوفية وابن منهم العربي،

وإلا قلائل من المحدثين يسمون "أصحاب الظواهر". ولما أكثر من المحدثين العظام والصوفية المخام فهم على ما عاينه الأئمة الأربعة وغيرهم. وقد عرفت فيما قبل ما قالت العلماء الأعيان من المحدثين وغيرهم في شأن ابن حزم وابن العربي فلا أقل من أن لا يقبل قولها وقول من تبعها في مقابلة أقوال الأئمة الأربعة ومن قبلهم ومن بعدهم. والحق أن "أصحاب الظواهر" بالمعنى الذى ذكره المعارض يصدق على جميع الأئمة الأربعة ومقلديهم المذكورين وعلى كل واحد منهم. فالإحتراز عما قالوا والتمسك بما قال المسمون بهذا الاسم - زعماً أن ما ذهبوا إليه بخلاف الحديث ومخالف لكلام الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم، وأن مذهب إليه أولئك المسمون وفاق بالحديث وعمل به وحديثه صلى الله تعالى عليه وسلم مما وجب على كل مؤمن ومؤمنة الإستصباح به والإقتداء به وقول غيره عند قوله صلى الله تعالى عليه وسلم يطرح طرح الجيفة - قول بمجرد الرأى المذموم.

بقى أنه يفهم من كلام الخطابي في "معالم السنن شرح سنن أبي داود" أن أهل الرأى أصحاب أبي حنيفة وأن من أهل الظاهر أصحاب الشافعى، فهذا المعنى للفظ "أهل الظاهر" يرد المعنى والوصف الذى ذكره المعارض فإن الشافعية قائلون بالتميز الخفى أيضاً. وأما وصف الخطابي وبعض الشافعية أصحاب أبي حنيفة "بأهل الرأى" فهذا تسمية منهم لهم بما رأوا كما رأوا، وأصحاب أبي حنيفة كفلدهم لم كمال إقتداء وأسوة

حنيفة بسنه صلى الله تعالى عليه وسلم. ورأى أنهم أدل الرأى رأى مخالف لما عليه الأمر حقيقة. (١) فلا اعتداد به كرأى بعض من سعى الشافعية من أصحابنا بما لا يليق بهم. فكلهم من رسول الله ملتصق غرقاً من البحر أورشفاً من الدم قوله والتأويل فيما سوي الحاجة حرام الخ (ص ٣٠٢)

(١) قلت : قال العارف الشعرائى فى "ميزانه الخضرية" :

"ورويتنا عن الامام أبى حنيفة رضى الله عنه أنه قال : دخل على رجل من أهل الكوفة - والحديث يقرأ بين يديه - فقال : دعوتنا من هذه الأحاديث ، وعليكم بكتاب الله ، فزجره الامام أبوحنيفة أشد الزجر ثم قال له : فما تقول فى لحم القرد؟ فاصم الرجل ، فقال له : فما تقول أنت فيه فقال : ليس هو من بهيمة الانعام انتهى . فانظر يا أخى الى مناضله الامام أبى حنيفة رضى الله عنه عن السنه وزجره من عرض له بترك النظر فى أحاديثها ، فكيف يتبغى لاحد أن يقول للامام انه من أهل الرأى ! - يعنى الذى لا يشهد له كتاب ولا سنه - فتأمل " اهـ (ص ٥٢ ، طبع مصر بهامش كتاب "رحمة الامه" فى اختلاف الأئمة")

وقال فيها أيضاً :

"فانه يقرر لمن جعل الامام أبى حنيفة من أهل الرأى فانه تعصب عليه باليقين ، وكان رضى الله تعالى عنه يقول : لا ينبغي لاحد أن يقول قولاً حتى يعلم أن شريعته رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله " اهـ (ص ٥٦)

قلت لم يعرف الحاجة مقصورة على مابدا لأصحاب الظواهر ورأوا ، أوبدا للمعترض ورأى . ولم يثبت حديث جاء في بيانها بقصرها

وقال فيها أيضا :

” وما طعن أحد في مذهب امام الا لجهله ودقه مدارك ذلك الامام عليه ، لا سيما دقه مدارك مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه فانها دقيقة جداً لا يكاد يطلع عليها الا اهل الكشف من الاولياء “ اهـ (ص ٦٨)

وقال فخر الاسلام الامام أبو الحسن علي بن محمد البزدوى في “ اصوله “

(وأصحابنا هم السابقون في هذا الباب . ولهم الرتبة العليا والدرجة القصوى في علم الشريعة . وهم الربانيون في علم الكتاب والسنة ، وبلازمة القدوة . وهم أصحاب الحديث والمعاني . أما المعاني فقد سلم لهم العلماء حتى سموهم “ أصحاب الرأي ” والرأي اسم لفقه الذي ذكرنا . وهم أولى بالحديث أيضاً ، ألا ترى أنهم جوزوا نسخ الكتاب بالسنة لقوة منزلة السنة عندهم ، وعملوا بالمراسيل ممسكين بالسنة والحديث . ورأوا العمل به مع الارسال أولى من الرأي . ومن رد المراسيل فقد رد كثيراً من السنة ، وعمل بالفرع بتعطيل الاصل . وقدموا رواية للجهول على القياس ، وقدموا قول الصحابي على القياس . وقال محمد رحمه الله تعالى في “ كتاب أدب القاضي : ” لا يستقيم الحديث الا بالرأي . ولا يستقيم الرأي الا بالحديث “ . حتى أن من لا يحسن الحديث أو علم الحديث ولا يحسن الرأي

على ما رأوا أو رأى . فالحاجة عامة تشمل الحاجة التي إحتوجت الأئمة المجتهدين إلى التأويل . كيف لا ! وقد قالوا : النصوص على ظواهرها وأسروا هذه القاعدة الشريفة بحيث جعلوها من جملة عقائد الدين ،

فلا يصلح للقضاء والفتوى . وقد ملا كتبه من الحديث .

ومن استراح بظاهر الحديث عن بحث المعاني ، ونكل عن ترتيب الفروع على الأصول انتسب الى ظاهر الحديث . اهـ (ص ١٧ و ١٨ طبع قسطنطينية بهامش “ كشف الاسرار “

وقال الامام عبدالعزيز البخاري في “ كشف الاسرار “ شرح “ أصول البزدوى : معلقاً على قوله (وهم أصحاب الحديث والمعاني) مانصبه :

(ولما طعن الخصوم في أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله أنهم كانوا أصحاب الرأي دون الحديث ، يعنون به أنهم وضعوا الاحكام باقتضاء آرائهم ، فان وافق الحديث رأيهم قبلوه والا قدسوا رأيهم على الحديث ولم يلتفتوا اليه — رد عليهم طعنهم بقوله : “ وهم أصحاب الحديث “ . وقد حكى أن الشيخ المصنف رحمه الله فاخر امام الحرمين في أوام تحصيله “ بخاراً “ بإشارة أخيه الشيخ الامام صدر الاسلام أبي اليسر وأفعمه . فلما تفرقوا قال امام الحرمين : ان المعاني قد تسربت لأصحاب أبي حنيفة ، ولكن لا يمارسه لهم بالحديث فبلغ الشيخ فرده في هذا التصنيف . وقال : “ هم أصحاب الحديث والمعاني ، أما المعاني فقد سلم لهم العلماء “ — أي سلموها اجبالاً وتفصيلاً . أما اجبالاً فلا أنهم سموهم “ أصحاب الرأي “ تمييزاً لهم بذلك ، وبما سموهم بذلك لاتقان معرفتهم بالحلال والحرام ، واستخراجهم المعاني من

وقد نطق بها لسان ترجان الرحمن جل شأنه في "الفقه الأكبر" فكيف يجوز أن ينسب إليهم تجويز التأويل في ظواهر الشارع بغير حاجة وهو حرام عندهم إجماعاً. وكما وافقهم المعترض في تحريمه

النصوص لبناء الأحكام، ودقة نظره فيها، وكثرة تقريبه عابها، وقد عجز عن ذلك عامة أهل زمانهم فتسبوا أنفسهم إلى الحديث وأبا حنيفة وأصحابه إلى الرأي. والرأي هو نظر القلب. يقال: رأي رأياً بدل ديد. ورأي رؤياً بغير توين بخواب ديد. ورأي رؤيه بجشم ديد. وفي "المغرب" "الرأي ما ارتأه الإنسان واعتقده".

وأما تفصيلاً فأروى عن مالك بن أنس أنه كان يقول: اجتمعت مع أبي حنيفة وجلسنا أوقاتاً، وكلمته في مسائل كثيرة فما رأيت رجلاً أفقه منه، ولا أغوص منه في معنى وجبه. وروى أنه كان ينظر في "كتب أبي حنيفة" رحمه الله ونفق بها. وعن حرملة أنه سمع الشافعي رحمه الله يقول: من أراد أن يستجر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة رحمه الله. وعن أبي عبيد القاسم بن سلام عن الشافعي أنه قال: من أراد الفقه فليزعم أصحاب أبي حنيفة روح الله ما صرت فيها إلا باطلاً في "كتب أبي حنيفة" لو اجتمعت قد لازمت مجلسه. وبلغ ابن سريج أن رجلاً وقع في أبي حنيفة فدعاه وقال: يا هذا أتق في رجل سلم له جميع الأمة ثلاثة أرباع العلم، وهو لا يسلم لهم الربع، قال: كيف ذاك؟ قال: العلم تسان مسائل وجواب. وأنه وضع المسائل فسلم له النصف، ثم أجاب فيها ووافقوه في النصف أو أكثر.

بغير حاجة، وفي إعطاء الظاهر حكم النص في وجوب العمل كذلك وافقوا الأئمة الأربعة ومن قلدهم ممن ذكرنا سابقاً، فلا خلاف بينهم رحمهم الله تعالى في هذين الأمرين، على أن القول: بأن أهل

فسلم له الربع الآخر. وأما خالفوه في الباقي وهو لا يسلم لهم ذلك. فبقى الربع متنازعا فيه بينه وبين الكل.

قوله: وهم أولى بالحديث - أي بأن يكونوا من أصحاب الحديث أيضاً تفصيلاً وإجمالاً. أما تفصيلاً فلما روى عن يحيى بن آدم أنه قال: إن في الحديث ناسخاً وينسخاً كما في القرآن. وكان الثعلباني جمع حديث أهل بلده كله، فنظر إلى آخر ما قبض عليه النبي صلى الله عليه وسلم، فاخذ به، فكان بذلك قتيلاً. وعن نعيم بن عمرو قال سمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول: عجباً للناس يقولون: إني أقول بالرأي، وما أفتي إلا بالائثر. وعن النضر بن محمد قال: ما رأيت أحداً أكثر أخذاً للآثار من أبي حنيفة. وعن يحيى بن نصر قال سمعت أبا حنيفة يقول: عندي صناديق من الحديث ما أخرجت منها إلا اليسير الذي يتنفع به. وعن أحمد بن يونس قال سمعت أبي يقول: كان أبو حنيفة شديد الاتباع للآحاد من الصحاح. وعن الفضيل بن عياض قال: كان أبو حنيفة فقيهاً معروفاً بالفقه، مشهوراً بالورع، واسع المال، صبوراً على تعليم العلم بالليل والنهار، كثير الصمت، هارباً من مال السلطان. وكان إذا وردت عليه مسألة فيها حديث صحيح اتبعه، وإن كان فيها قول عن الصحابة والتابعين أخذ به، ولا قاس فأحسن القياس. وقيل لعبد الله بن المبارك:

الكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون إلا عنه - يقتضى أن أهل الكشف من الصوفية لا يحتاجون إلى حمل النصوص الظاهرة على الظاهر ، ولا إلى تحريم حملها على عدم الظاهر بالنسبة إليهم وإلى غيرهم . ومن المعلوم أن الأئمة الأربعة وكثيراً من مقلديهم من سادات أهل الكشف ، قليل فيهم ما قيل في أهل الكشف مطلقاً .

قوله فهؤلاء لا يبالون بأراء الرجال إذا خالفت الظاهر (ص ٣٠٤)

المراد من الحديث الذى جاء "أصحاب الراى أعداء السنة" أبوحنيفة وأمثاله . فقال : سبحان الله ، أبوحنيفة يجهده أن يكون عمله على السنة ، فلا يفارقه فى شئ منه . فكيف يكون من أعدى السنة ! إنما هم أهل الأهواء والخصومات الذى يتركون الكتاب والسنة ويتبعون أهوائهم .

وأما أجاباً لما ذكر الشيخ فى الكتاب وإذا ثبت ما ذكرنا من مذهبهم كيف يظن بهم أنهم كانوا يقدمون الراى على الحديث الصحيح الثابت المتنازع فى ذلك قدموا قول الصحابة ، ورواية المجهول على القياس . فلو زعم أحد أنهم خالفوا الحديث فى صورة كذا وكذا فذلك لمعارضته حديث آخر ثابت عندهم يؤيده القياس أو لدلالة آية أو نحو ذلك على ما بين فى الكتب الطوال . قال : ما أن يكون الراى عندهم مقدماً على السنة كما ظنه الطاعن فكلا . (٥١)

قلت : وكذلك الأئمة الأربعة . وإذا أوجبت الحاجة الشرعية إلى التأويل فجواز التأويل والرجوع إلى الآراء التى مأخذها مشكاة النبوة مغتفر عندنا ومغتفر عند أصحاب الظواهر كما اعترف به المعارض . نعم الفرق بين الفريقين هو أن الأئمة الأربعة إذا لم يجدوا فى مسألة شرعية نصاً عن الشارع أصلاً فقد أجازوا القياس بما ألهمهم الله تعالى من كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وبإجماع الصحابة والتابعين ، وأن هؤلاء لا يرونه وإن لم يكن مخالفاً لشئ من الحديث فضلاً عن ظاهره .

والقول بأن الظاهر كالنص الناطق من غير فرق على خلاف قول جميع أهل الأصول قول مخترع لا دلالة لمحدث الذى أورده المعارض عليه إذ الكريمة دلت على إيجاب المصدر المضاف وهو "حج البيت" . ومن المعلوم عند أهل اللسان أن المصدر المضاف من الفاظ العموم إذا لم يكن مبهوداً فشمل كل حج إلى البيت فظاهرها أنه افترض بها الحج فى كل عام ، فسأل أهل اللسان عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أن يلاهم على ما هو ظاهرها أو التخفيف حاصل فيه فضلاً من الله تعالى ورحمة فين صلى الله تعالى عليه وسلم فى المرة الثالثة أنه قد حصل فيه التخفيف ونزلت (يا أيها الذين آمنوا لا تستأوا عن أشياء) الآية لما قد جاءوا بالتكرار فى السؤال فى حضرة من حرم الله رفع الصوت على صوته تعظيماً لشأنه وتوقيراً له صلى الله تعالى عليه وسلم ، فنهوا - من بعد أن يسألوه

التخفيف في نص ثبت ولو ظاهره العموم - حتى ينزل الله من فضله على لسان صفيته صلى الله تعالى عليه وسلم ما شاء منه ، وقد اعترف المعارض بالعموم في مثل هذا المصدر في " رسالة " له في شرح حديث (أما رضي أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى) مستدلاً به على حقبة أفضلية على الخلفاء الثلاثة رضي الله تعالى عنهم ولم يصب لما أن العموم والاستفراق إنما يفهم إذا لم يكن معهود . والعهد في الحديث ثابت متحقق فلا عموم في المنزلة ولا عهد في الآية فلا سبيل فيها إلا إلى العموم ، فبطل استدلال المعارض بالآية على ما حاول إثباته . والحديث إنما دل على أن الظاهر كالنص في وجوب العمل بالمطلوع إلا إذا مست حاجة شرعية فيأول ، لا على أنه كالنص من كل وجه حتى لا يفتي بينهما فرق يوجه من الوجوه ، فيبطل قول الأصوليين رأساً بالحديث . فلم أن ما ذكره المعارض هنا من عدم الفرق بينهما من كل وجه تشريع جديد أيضاً . وليس السؤال من المقلدين عن المخصص أو أو المقيّد بعد أن رأوا نصاً عاماً أو مطلقاً داخلاً في الأشياء المنوع في الكريمة السؤال عنها أو جزئياً من جزئياتها ، فإن السؤال في عهده صلى الله تعالى عليه وسلم ما كان إلا حينما وجد النص الواحد فقط دون الآخر ، والسؤال من المقلدين إنما وجد بعد ما صدر النصان عن مصدرهما صلى الله تعالى عليه وسلم فتفتيشهم هذا محمود مرغوب إن شاء الله تعالى . نعم مجرد رأي أحد لا يمكن أن يخصص أو يقيد فليس الرجوع منه إلا إليه صلى الله تعالى عليه وسلم وآله

وصحبه . وهذا الفرق بين الظاهر والنص قد أهتم به العلماء السابقين من الأصوليين وغيرهم . فدعوى الإلهام في غير ما ألهموا به دعوى صدرت من غير روية ، فلينظر ما وقع من الخطأ في كرامات المعارض .

بحث ما يتعلق بالدراسة العاشرة

قوله في الدراسة العاشرة - وذكر الشيخ أن ما روياه أو أحدهما فهو الخ (ص ٣٠٩)

قلت : الدعوى التي ذكرها المعارض في أول هذه الدراسة هي أن المتفق عليه من الأحاديث تفيد القطع . وكلام الشيخ ابن الصلاح لا يخصها " بالمتفق عليه " بل أجراها فيها رواه أحدهما أيضاً . فإن أراد المعارض تخصيص هذه الدعوى " بالمتفق عليه " فهذا أيضاً مذهب جديد له ، على أن الدليل الذي أقامه ابن الصلاح وصوبه المعارض قائم فيهما وفي أحدهما بلاتفاوت فالتخصيص تحكم . وإن أراد العموم في الدعوى كابن الصلاح فللكلامه صلاح لكن يحتاج ما قال في أول " الدراسة " إلى الإصلاح . ثم إن كلام الإمام البخاري في " جامعه " يشير إلى اختياره ما قال النووي ومن تابعه حيث قال فيه في " كتاب البيوع " (باب ما يكره من الخداع في

(البيع) فلو كان حديث الجامع قطعاً عند البخاري لوجب عليه أن يقول: "باب ما يحرم" والله تعالى أعلم.

قوله فقد تبين أنه وافقه إجماع المحدثين الخ (ص ٣١٣)

قلت: لفظ "عامة" و "قاطبة" في كلام السيوطي نقلاً عن البلقيني - تلميذ ابن تيمية وتابعه - قد عارضه قول الكبراء من الأئمة الأعلام، فقد قال النووي: (وخالفه المحققون والأكثرين) وقال السيوطي (ما ذكره النووي مسلم من جهة الأكثرين اه) وقال شيخ الإسلام مثله، وقال شراح "شرح النخبة" (إنه قول الجمهور) فدهوي إجماع المحدثين والسلف ليست بامة؛ على أنه قد قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحه" (المختار عند إمام الحرمين والغزالي والآمدي والرازي وابن الحاجب، وفي رواية عن أحد وغيرهم أن خير الواحد قد يفيد العلم بقرائن، وعن أحد في رواية يفيد العلم مع التجرد عن القرائن ويطرد في كل خبر عدل، والأكثر من الفقهاء والمحدثين على أن خبر الواحد لا يفيد العلم مطلقاً أي سواء كان بقرائن أولاً) انتهى. ونحوه في "مختصر ابن الحاجب" وشرحه "المصدي" وشرح "شرح النخبة" فإذا كان أكثر المحدثين والفقهاء قائلين بعدم إفادة خبر الواحد العلم مطلقاً كيف كان نقل دعوي إجماع المحدثين صحيحاً! وتحصل من هذه العبارات أن أكثر الفقهاء والمحدثين على أن خبر الواحد لا يفيد العلم ولو بقرائن، وأقل الفريقين على أنه يفيد

بقرائن فقط، وهو المختار عند من ذكر أسماؤهم قبل، وأن الجمهور من الأقل من الفريقين وأكثر المحققين منها على ما قال النووي، وأن الأقل من الأقل من الفريقين ومن المحققين منها على ما قاله ابن الصلاح. فانقلع دعوى إجماع المحدثين والسلف على ما قال ابن الصلاح من أصلها، فقول البلقيني "قاطبة" و "عامة" إما سهو صدر عنه، أو إفراط خارج لا بعبأه، أو محمول على معنى كثيراً، و مفهوم الكثير يصدق إذا كان القائل اثنين أيضاً فإن الشئ إذا ضم إلى الشئ صار كثيراً. وأيضاً البلقيني من تلاميذ ابن تيمية وأشدهم اتباعاً له، والمعارض مع يذم ابن تيمية وأتباعه ذماً كثيراً. بل أوجب تحريق "كتاب ابن تيمية في رد الروافض" وأغلظ في شأنه تغليظاً شديداً وحرّم النظر إلى أقواله وأقوال أتباعه والإلتفات إليها، فيجب عليه أن لا يعتمد بقول البلقيني هذا أيضاً ولا يلتفت إليه. وأما سكوت السيوطي بعد إيراد كلام البلقيني فهو لا يزيد على سكوته بعد قول النووي. "وخالفه المحققون والأكثرين" وبعد إرادته كلام شيخ الإسلام متأخراً عن إيراد كلام البلقيني من أن "ما ذكره النووي مسلم من جهة الأكثرين" اه؛ بل المتيقن أن المقصود للسيوطي من إيراد كلام شيخ الإسلام بعد كلام البلقيني هو الرد منه على البلقيني فيما أفاده ظاهر لفظة "قاطبة" و "سامة" ثم نقول: إن موافقة بعض العلماء من أصحاب المذاهب الأربعة وبعض المتأخرين ومنهم السيوطي وأكثر الأشاعرة من أهل الكلام مع ابن الصلاح لا يجعل دعواه

صحيحة ، ولا يجعل دعوى المعارض تبعاً للبقيتي تلميذ ابن تيمية
 بإجماع المحدثين والسلف على ما قال ابن الصلاح صحيحة أيضاً ، فإن
 الإجماع عبارة عن اجتماع مجتهدني عصر واحد كما تقدم . وإلى ذلك !
 على أنه قد تقدم أن إجماع الأمة على تلقي "الصحيحين" إما وقع
 على وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه فقط .
 كما قال النووي في "شرح صحيح مسلم" أو وقع على وجوب العمل
 بما فيها وصحته على ما قال الشيخ ابن الصلاح والحافظ ابن حجر
 العسقلاني ، فكيف يجزم بأن الإجماع وقع على الصحة أيضاً ! وأيضاً
 لو ثبت أن الإجماع وقع على الصحة أيضاً ألبتة فإنما وقع على
 الصحة المصطلحة عند أهل الحديث ، وهي لا تستلزم كون الحديث
 الصحيح اصطلاحاً كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً ، لما ثبت عن
 بعض الأولياء من أنا نأخذ عنه صلى الله عليه وسلم الحديث شفاهاً فقد يحكم بوضع حديث لا يتفق الحفاظ على صحته .
 وأيضاً الإجماع حجة قاطعة في الأحكام وأما فيما عداها فلان لم كما في
 شروح شرح "النخبة" وأيضاً المعارض قد أنكر أن يكون الإجماع من
 إجماعات الشريعة مفيداً للقطع . وأيضاً أنكر إقادته للقطع والظن
 ووجوده فيها فيما قبل فكيف استدلل على الحكم بقطع صحة أحاديث
 "الصحيحين" بهذا الإجماع ! ولا دليل يجعله مستثنى "عن إنكاره
 ذلك" . وأيضاً المعارض قال فيما قبل إن الإجماع إنما يفيد القطع وما
 يضاهيه إذا وجد فيه الشروط التي أخذتها من غير سلف له فيه .
 فأين تلك الشروط في هذا الإجماع ؟ ولم يتحقق بعض منها فيه

قطعاً ، على أن قول المعارض في حجية الإجماع بالشروط المحدثه
 مخالف لما نقله في "دراساته" ههنا عن ابن الصلاح وإرتضاه
 من أن (الأمة في إجماعها معصومة عن الخطأ ولهذا كان الإجماع
 المبني على الإجتihad حجة مقطوعاً بها ص ٣٠٩) انتهى . وأيضاً
 ظاهر كلام ابن الصلاح أن الإجماع على تلقي "الصحيحين" بناءه
 الإجتihad - وهو الواقع لا غير - والمعارض قد أنكر مثل هذا
 الإجماع الذي سنده الإجتihad إلزاماً شديداً ، فكيف استدلل بهذا الإجماع
 الذي سنده الإجتihad ! وأيضاً قد قال الحافظ في "شرح النخبة"
 بعد ذكر الأنواع الثلاثة التي حكم فيها بالقطع بالصحة ، وبعد
 جعل ما في "الصحيحين" من الأحاديث نوعاً أول منها (أن هذه
 الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها إلا للعالم
 بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة المطلع على العلل . وكون
 غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الأوصاف
 المذكورة لا يبنى حصول العلم للمتبحر المذكور) انتهى . فقد
 صرح الحافظ بأن حصول العلم بصدق الخبر وكونه لفظه أو
 فعله أو حاله صلى الله تعالى عليه وسلم مخصوص بالعالم الموصوف ،
 وبأن غيره لا يحصل له العلم بذلك ، كالمعارض وغيره من علماء
 الزمان ، فلو كان الإجماع حجة عند المعارض لم يحصل له العلم
 بصحة أحاديث "الصحيحين" وأيضاً القول : بحجية ما قال ابن
 الصلاح بناءً على هذا الإجماع وهو مما لم يوجد فيه شرط من
 الشروط المحدثه ، والقول : بحجية القول بأن الإجماع لا يكون

حجة ما لم يوجد فيه جميع تلك الشروط قولان متناقضان ، والمتناقض لا يسمع منه كلنا دعويه : أليس الجمهور وأكبر الفقهاء والمحدثين ومنهم الإمام النووي وابن برهان وابن عبد السلام بعضهم أعلى شأنًا من السيوطي ؟ والسيوطي وإن كان هو مجدد وقته فالإمام النووي كان مجدد وقته أيضاً رحمه الله تعالى . أليس المنعز قدرد الإمام السيوطي فيما قل : من أن " ابن حزم ظاهري لا يقوم مخالفته خارقاً للإجماع " مع ما اعترف ههنا من أن شأن السيوطي هو الشأن ، ومع ما سيُعترف بقوله : ابن حزم من المتجاسرين .

قوله فكثرة القائلين إن ثبت الخ (ص ٣١٣)

قلت : قد ثبت نقل هذه الكثرة صريحاً عن الإمام ابن الهمام في " تحريره " وعن شارحيه في " شرحيه " وعن الإمام النووي في " تقييده " وعن شيخ الإسلام وعن السيوطي في " تدريبيه " فإيراد المنعز لفظ " إن " في " إن ثبت " ليس مما ينبغي . ومم علم المنعز أن جلالة الذين قالوا بمثل ما قال ابن الصلاح وتحققهم أهل من جلالة ذلك الأكثر من الفقهاء والمحدثين والمحققين وتحققهم (١) حتى يحكم بعدم تقابل الأدلين

(١) قلت : ولا شك أن الإمام النووي فوق الشيخ ابن الصلاح فقد صرح شيخ الذهبي الإمام الزاهد العلامة مجد الدين ابن الظهير الشهير بأبن الأربلي أنه ما وصل الشيخ تقي الدين بن الصلاح إلى

للآخرين . فهل هذا إلا رمية من غير رام ، على أنه لما تحقق الاختلاف في مقدار الجمع عليه كيف يقال : يتحقق الإجماع على صحة ما في " الصحيحين " ! وأما ما ذكره الحافظ ابن حجر في " شرح النخبة " من الإبراد على أن الإجماع وقع على وجوب العمل بما فيهما حتى أن قال (والإجماع حاصل على أن لما مزينة بما يرجع إلى نفس الصحة) انتهى . فيظهر جوابه عما ذكره الإمام النووي في " شرح مسلم " وهو (أن تلقى الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه بخلاف خبرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه ويوجد فيه شروط الصحيح) انتهى . فأفاد النووي بهذا الكلام أن لما فيها كمالاً في الصحة أزيد مما في غيرها ، ولا يلزم منه الإجماع على أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً .

قوله أما ثبوت الصغرى بالتواتر الخ (٣١٤)

قلت : لنا في ثبوت هذا الإجماع بالتواتر نظر . ومن ادعى ذلك فليقم دليلاً يقوم عليه . ولم نجد سنداً متصلاً في نقله . ثم نقول : لفظه " ما " ، في الدعوى إن كانت عبارة عن جميع ما في " الصحيحين " لا صحة للصغرى ، فإن الأمة ما اجتمعت على جميع ما فيها . ولذا قال الحافظ العسقلاني في " شرح النخبة " : (إلا أن

ما وصل إليه الشيخ محي الدين من العلم في الفقه والحديث واللفظ وعذوبته اللفظ والعبارة " كما ينقله الحافظ القرشي في " الجواهر المضيئة " (ج - ٢ ص ٤٠٣) -

هذا يختص بما لم ينتقد أحد من الحفاظ مما في الكتابين ، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح) انتهى . وقال الشيخ على القارى في " شرح شرح النخبة " (وبما إذا لم يكن مدلول الكتابين مخالفاً لما ذكره غيرهما من الخبر المختف بالقرائن) انتهى ، وقال الشيخ محمد أكرم النصرورى (١) في

(١) ذكره ابن المؤلف العلامة ابراهيم السندى في القسطاس المستقيم " فقال :

" وكان في قصبه " نصرورى " العارف للعالم المحدث الكامل الشيخ القاضى محمد أكرم جامعا بين المتقول والمقول . وشرح على " شرح النخبة " شرحاً أعجب الشراح (٥)

وذكر في " القسطاس " أيضاً في موضع آخر من تصانيفه كتاب " احراق الروافض " حيث قال ناقلاً عنه :

(قال العلامة القاضى محمد أكرم النصرورى في " احراق الروافض " : أجمع المسلمون على أن هذه الآية - يعنى قوله تعالى ثانی اثنين اذا هما في القار - نزلت في أبى بكر رضى الله تعالى عنه (٥))

وترجم له العلامة الشريف عبدالحق بن فخر الدين الحسنى في الجزء السادس من كتابه " نزهة الغواهر وبهجة المسامع والنواظر " فقال :

(الشيخ العالم الكبير للمحدث محمد أكرم بن القاضى عبدالرحمن النصرورى السندى ، أحد العلماء المبرزين في الفقه

" شرح شرح النخبة " (٢) (وبينى استثناء ما وقع مخالفاً لحديث أقوى منه ولو كان في غير " الصحيحين " ، واستثناء ما هو خير الواحد في موضع البلوى ، وما لم يعمل به راويه إذ لم يقع الإجماع على العمل بهذه الأنواع من الحديث إن وقع في " الصحيحين ") انتهى . وقال الشيخ على القارى في " شرح شرح النخبة " تحت قول شارح " النخبة " - الا أن هذا يختص بما لم ينتقد أحد من الحفاظ الخ - (لفقد الإجماع على التلقی ، وقال تلميذه : فيه إشارة إلى أن العلماء لم ينفقوا كل ما في الكتابين بالقبول . وهذا كما استثناء ابن الصلاح حيث قال : سوى أحرف يسيرة تكلم عليها الحفاظ . وبالجملة هذا مستثنى من التلقی لإختلاف العلماء فيه) انتهى كلام الشيخ على القارى ، وقد مر قول الشيخ محمد أكرم (إذ لم يقع الإجماع

والحديث والعريه " ، له " امان النظر في توضيح نخبة الفكر شرح بسيط في مجلد ضخيم طالعته في " مكتبة " الشيخ عبدالحق بن عبدالحليم الانصارى الكهنوى ، وكان له ولد ولد بطابه الطيبة " ، ولذلك كانوا يسمونه " ميان مدنى " كما في تحفته الكرام (٥)

(٢) ولسخته الخطيه موجودة في خزانه الكتب " بيرجهندو " من مديريه " حيدرآباد " بالسند ، واسمه " امان النظر بشرح شرح نخبة الفكر " قال الفاضل اللكنوى العلامة المحدث ابوالحسنات محمد عبدالحق الفرنجى محلى في حواشى كتابه " الرفع والتكميل في الجرح والتعديل " (وشرحه هذا احسن شروح شرح النخبة) - التهانى

على العمل بهذه الأنواع من الحديث إن وقع في "الصحيحين" وإن كانت عبارة عن جميع ما فيها سوى هذه المستثنيات والضمير في "قبوله" يرجع إليه فلا مناقشة في الصغرى إلا أن دعوى ثبوتها بالتواتر تحتاج إلى دليل بين يثبته. فكان على المعارض أن يقول في صورة الشكل هكذا : ما في "الصحيحين" سوى ما استثنى مقطوع الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم "الخ".

قوله وأما الكبرى فما يثبت قطعية الإجماع الخ (ص ٣١٤)
قلت : لنا ههنا مقال. أما أولاً فلأن المعارض قد قال فيما قبل : إن القياس تشريع جديد ليس بسبيل من الشريعة المعطرة ، وإن الإجماع من غير الكتاب والسنة فضول وفساد، فأين السند في هذا الإجماع من الكتاب أو السنة ؟
وأما ثانياً فلأن المعارض قد شرط في حجية الإجماع شروطاً محدثة ذكرها قبل في "دراساته" وأنى هي في هذا الإجماع ؟

وأما ثالثاً فلأنه قال فيما قبل : (وقلما يوجد إجماع ينقل مسنداً برجال ثقة بالإتصال المشروط في - ص ٢٩٨) انتهى.
فأنى هذا المعنى في هذا الإجماع حتى يكون صحيح النقل فمتفرع عليه الحكم بقطعيته.

وأما رابعاً فلأنه قال فيما قبل أيضاً : أنه لم يوجد في الشريعة مثال للإجماع الذي هو حجة فضلاً عن أن يوجد فيها مثال

للإجماع الذي هو حجة قطعية. فأين الترجيح بالدليل أورده المعارض لما أراد ؟

وأما خامساً فلأن المحمول في هذه الكبرى ينبغي أن يكون مقطوع بقبوله لا مقطوع بصحته. والدعوى هي القطع بالصحة لا القطع بوجوب العمل والقبول ، ولا يستلزم الثاني الأول. ففي انتاج هذا القياس النتيجة القائلة : ما في الصحيحين مقطوع الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بحث بين.

قوله فكذلك ههنا أخبار الآحاد مظلونة في نفسها الخ (ص ٣١٤)

قلت : لو كانت هذه الملازمة صحيحة لكانت الأحاديث الصحاح المذكورة في غير "الصحيحين" مقطوعة الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً. فقد ثبت الإجماع على وجوب العمل بخبر الواحد وقبوله إذا كان صحيحاً كما ثبت الإجماع على وجوب قبوله في "الصحيحين". ووجوب العمل بما فيها ، ولم يقل به أحد. ثم إذا كان القياس تشريعاً جديداً عند المعارض وعمرماً من الأفاعيل فالإجماع في المشبه به عنده محرّمات مجتمعة فكيف تورث القطع بالحكم في المقيس !

قوله فإن الأمة إنما اجتمعت على أن ما في "الصحيحين" صحيح بالإصطلاح الخ (ص ٣١٥)

قلت : بل الإمام النووي إنما قال : بأن الأمة إنما اجتمعت على وجوب العمل بما في " الصحيحين " من غير توقف على نظر ، ولم يقل : بأنها اجتمعت على صحة ما فيها بهذا المعنى ولا بمعنى الصحة الحقيقية . ولا يستلزم الإجماع على هذا الإجماع على ذلك ، وبه يصرح كلام النووي في " شرح مسلم " ولا يتجه عليه جميع ما ذكره المعارض بعد من قبل ابن الصلاح فهذا الكلام من المعارض إنما هو منحوت مخيل من قبل النووي .

قوله : فإن أدرك الصحة قطعاً بعلم يقيني الخ (ص ٣١٦)

قلت : وفي أحاديث " الصحيحين " لم يدرك الصحة قطعاً بعلم يقيني .

قوله : فإذا ثبت عندنا إجماع الأمة على حديث الخ (ص ٣١٧)

قلت : لفظ " فإذا " بظاهره يدل على ثبوت هذا الإجماع عند المعارض والأمر كما بينا .

قوله : وأحاديثها اجتمعت الأمة على مصنفها المصطلحة الخ (ص ٣١٧)

قلت : قلت لم يوجد هذا الإجماع ثابتاً عند الكل ، وإنما

الثابت عند الكل هو الإجماع على وجوب العمل والقبول من غير توقف على النظر ، فكيف ثبت في أحاديثها القطع بصدورها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ! ولم يتعين أن في المجمع عليه الإجماع على الصحة الاصطلاحية مندرج أولاً . ففي صحة الكبرى مقال عظيم ، على أننا إذا سلمنا قيامه عليها أيضاً نقول : الصحة الاصطلاحية إنما تفيد غلبة الظن بصدوره عنه صلى الله تعالى عليه وسلم دون القطع . فالإجماع إنما قام على تلك الغلبة لا القطع . ومعنى قيامه عليها هو أن الإجماع قام على أمرين . أحدهما أن الظن الغالب صدور أحاديثها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وثانيهما أن الظن غير الغالب عدم صدورها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم . فظن الأمة المقطوع العصمة عن الخطأ وقطعي التحقق والثبوت هو هذا المجموع لا أحد شقيه راجحاً كان أو مرجوحاً . فكون هذه الأحاديث التي فيها كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً بصادم هذا الإجماع . فكأن من فرق بين الحكم بقطعية أحد الأمرين لا على التعيين وظنية واحد منهما على التعيين ، ومفاد هذا الإجماع أن سلم ثبوته هو الأول دون الثاني . وما صادم الإجماع يجب طرحه وعدم الاعتداد به . ففي صحة الكبرى شدة كبرى .

قوله : لزم أحد الأمرين إما عدم ظن الخ (ص ٣١٧)

قلت : بعد التبا والتي قد أورث الإجماع القطع بالصحة الاصطلاحية دون الحقيقية ، فعدم القطع بصدورها عنه صلى الله

تعالى عليه وسلم وعدم إثبات الظنون المقتضية القطع بصدورها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم كلاماً لا ينافي هذا الإجماع، فلزوم أخذ الأمرين بل كليهما لا يضر ولا يفسد.

قوله وأما عدم إرثاظ الظنون المقتضية الخ (ص ٣١٨)

قالت: عدم إرثاظها القطع عند المعارض حق فما باله يتفوه به في مثل هذا المقام. وبما ذكرنا ظهر عدم إنتاج هذا القياس الذي جاء المعارض به من قبل ابن الصلاح، وعدم صحة حمل الأكبر على الأصغر فيه، وعدم صحة الكبرى، وكونها قضية غير منتجة لدعوى الخصم وغير صادقة وحقة.

قوله فإن قبول العمل والإجماع على وجوبه معلول بالإجماع

على الصحة الخ (ص ٣١٨)

قلت: إن أراد بالصحة في قوله "بالإجماع على الصحة"

الصحة الاصطلاحية فالأمر كما ذكرنا. فقوله (ويلزم الأخير القطع بالصدور الخ ص ٣١٨) ممنوع. وإن أراد بها الصحة الحقيقية فالمعلول لما إنما هو الصحة الاصطلاحية فحسب. ثم نقول: لا نسلم أن الإجماع على وجوب قبول العمل معلول للإجماع على الصحة لجواز أن يكون معلولاً للظن بالصحة. فإذا اجتمعت الأمة وظنونها المتعددة على أحاديثها بالصحة فقد اجتمعت على وجوب قبولها والعمل بها من غير نظر فيها، على أن الإجماع على وجوب العمل

والقبول بأحاديث غير "الصحيحين" ثابت أيضاً إذا كانت صحيحة فلو كان الأمر كما زعم المعارض لكان هذا الإجماع في أحاديث غيرهما معلولاً للإجماع على الصحة فلزمه القطع بصدورها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم، ولم يقل به أحد في أحاديث غيرهما، فتبين أن الفساد في الدليل، على أن الحديث الحسن أيضاً مقبول العمل من الأمة، قال الشيخ على القاري في "شرح شرح النخبة" (إن العمل بالحسن يجب كما يجب بالصحيح) انتهى. وبهذا العباراة صريحة في "ثبوت الإجماع على وجوب العمل به كالصحيح"، انتهى. فنقول: إن الإجماع على وجوب العمل والقبول إما معلول للظن الأغلب بالصحة كما في "الصحيحين" أو للظن الغالب بها كما في صحاح أحاديث غيرهما، أو للظن بالحسن كما في الأحاديث الحسنة، أو للإجماع على الصحة الاصطلاحية كما قال بعضهم في أحاديث "الصحيحين" سوى المستثنيات، أو للإجماع على الصحة الذاتية الحقيقية، ولم يثبت الأخير علة له بحجة بينة في شئ من أخبار الآحاد. ولو من أحاديث "الصحيحين" - فيجوز أن يكون معلولاً لواحد من الأمور الأربعة المذكورة. فلا يصح أن يقال: "وكل مقبول العمل من الأمة مقطوع الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم" فحينئذ صح قول الإمام النووي (ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعهم على القطع بأنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم) انتهى. ولم يبين أيضاً تحقيق قول ابن الصلاح ولا دليله لا سيما

وقد وقع النزاع بين العلماء الأعلام في مقدار الجمع عليه فضلاً على قول من لم يعتد بمثل هذه الإجماعات ؛ بل ولا بإجماعات الصحابة إلا إذا وجدت فيها الشروط المحدثه التي ذكرها المعارض سابقاً ، وثبت بطريق منها . فأين الدليل ؟ فضلاً عن ترجيح به فضلاً عن فضل عن القول بالحقيقة ، وبأنه القول المنصور بالدليل ، وبأنه المذهب الثابت . فقوليه (ولا زم العلة لازم للمعلول ص ٣١٨) إرادته ههنا باطل . تم نقول : لو كان هذا الدليل بجميع مقدماته سالماً مفيداً للقطع بصحة ما في " الصحيحين " لكان مفيداً للقطع بصحة ما في أحدهما كذلك لعين ذلك الدليل فإذا حكمتنا أن ما انفرد به البخاري في صحيحه " سوى المستثنيات وأن ما انفرد به مسلم في " صحيحه " سوى المستثنيات مقطوع صدوره عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بطل قولهم : أن الصحيح خمسة أقسام أعلاها ما اتفق عليه الشيخان ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم . إذ بعد ثبوت إجماع العلماء على الصحة الحقيقية وقطع أن كل واحد قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كيف . يتجه القول بأعلوية هذا وثانوية ذاك وثالثية ذلك ؟ ووقع الكل في الرتبة العليا ، وبطل قولهم بترجيح هذا على ذاك لقوته ، وبترجيح ذاك على ذلك لقوته بعده ، فالثلاثة في القوة سواء .

قوله والقطع إنما يحصل من الإجماع على الصحة

(ص ٣١٨ و ٣١٩)

قلت : وقد تبين مما سبق أن الإجماع على الصحة الحقيقية السدى يحصل منه القطع بصدور الصحيح تلك الصحة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يتحقق . وأما الإجماع على الصحة الإصطلاحية فختلف فيه ، ولو ثبت لم يفد من المطلوب شيئاً أصلاً .

قوله فلا منافاة بين الحكم على الحديث الصحيح الخ

(ص ٣١٩)

قلت : قد أثبت الإمام السيوطي هذه المناقاة بناءً على أن قول ابن الصلاح المراد بقولهم : هذا حديث صحيح ، أنه وجد فيه شروط الصحة الخ مودعه أحاديث " الصحيحين " أيضاً دون الصحاح من الأحاديث التي أخرجت في غيرهما ، فإذا كان كلا القولين وارداً من ابن الصلاح في أحاديثها فقط فلا خلاص عن هذه المناقاة بهذا الوجه الذي ذكره المعارض . والذي بدا لي من الوجه الصحيح هو أن قوله ابن الصلاح في أحاديثها المراد بقولهم : هذا حديث صحيح ، أنه وجد فيه شروط الصحة الخ منها قوله الوسط الموافق لقول أكثر الفقهاء والمحدثين والمحققين . ومبنى قوله الثاني في أحاديثها هو قوله الأخير وهو القول الأول له - أي لابن الصلاح - أيضاً . وقد صرحت عبارة ابن الصلاح " بأنه كان يقول أولاً في أحاديثها بالقطعية ثم بالظنية ثم بالقطعية

المذكورة " انتهى . ثم إنه قد تقرر أن خير الأمور أوساطها ، وأن الوسط صراط مستقيم ، فينبغي الميل إلى قوله الوسط الموافق لأقوال أكثر المحدثين والمحققين .

قوله غير مسلم في أحد جزئي الاستثناء وهو قوله " وبما لم يقع " الخ (ص ٣٢٠)

قلت : هذا من أعجب العجائب فإن مثل الحافظ العسقلاني شارح " النخبة " الذي عده مجدد وقته الإمام السيوطي من المحققين قد نقل الإجماع على تلقى الأمة بالقبول مقيداً بهذين الاستثناءين ، فأفاد كلامه هذا أنه لم يوجد تلقى الأمة والإجماع في موادهما . وقد صرح بهذا شراح كلامه نصريحاً بليغاً ، بل زادوا بعض مواد المستثنيات الأخر أيضاً ، وصرحوا بأنه لا إجماع فيها أيضاً . فعدم تسليم المعارض للاستثناء الثاني الثابت بالنقل الصحيح بالوجوه العقلية التي ذكرها كيف يجعل مواد الاستثناء الثاني داخلة فيما ثبت الإجماع على قبوله ووجوب العمل به من غير نظر ، أو فيما ثبت الإجماع على القطع بصحته . وهل يجوز الزيادة في المنقولات الشرعية ؟ لأسباب الإجماعات من عند الأنفس مع غير دليل . وهل لا يطالب بصحة النقل من ينقل هذا الإجماع بحذف الاستثناء الثاني ؟ وكيف ينكر الاستثناء الثاني وقد نقله عنه السيوطي في " تدرية " ولم يتكلم عليه ! فيالله كيف غنى مثل هذا الأمر الجلي على المعارض الفاضل الذكي حتى اجتأ على الإعرض على مثل

الحافظ بمثل هذا الكلام السخيف . فقوله (وعدم الترجيح عند من فرض عدمه الخ ص ٣٢٠) وقوله (وعدم ظهور وجه الجمع بينهما الخ . ص ٣٢٠) وقوله (وربما يظهر كلا الأمرين عند من حكم الخ ص ٣٢١) وقوله (وأيضاً يحتمل أن يكون أحدهما في الواقع الخ ص ٣٢١) وقوله (ومالم يترجح عندنا واحد منهما الخ ص ٣٢١) من أعجب العجائب وأغرب الغرائب . ومنتهى قول السيوطي " استثنى . ابن الصلاح " هو قوله " كالدار قطني وغيره " . وما ذكره المعارض بعد من قوله (فإن جميع ما أخرجه مقطوع الصحة ص ٣٢٢) إلى آخره فهو قوله خاصة وليس من كلام السيوطي .

قوله فإنه غير مستثنى عن الصحيح وما يجب به العمل من غير نظر (ص ٣٢٣)

قلت : أما كون ما انتقد عليه صحيحاً يجب العمل به فلم . وأما وجوب العمل به من غير وقفة ونظر ففيه بحث ، فإن عبارة الإمام النووي في " شرح مسلم " هكذا (وتلقى الأمة إنما أفاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما) انتهى . وابن تلقى الأمة في المنتقد فيه ؟ فقوله (كما تقدم عن النووي وصرح به غير واحد ص ٣٢٣) ممنوع ، نعم لو ثبت ذلك عن تبع ابن الصلاح في القول بالقطع في غير المستثنيات ، وبوجوب العمل من غير وقفة ونظر في المستثنيات لكان له

وجهه ، لكن الشأن في الثبوت . فالفرق عند ابن الصلاح بين ما في " الصحيحين " من غير المستثنيات وبين ما فيها من المستثنيات هو أن الأول مقطوع بصحته عنده ، والثاني مظنون بصحته يجب العمل به . والفرق عند النووي وذويه بينها هو أن الأول مظنون بصحته ظناً أغلب وأرجح ، وأن الثاني مظنون بصحته ظناً غالباً وراجحاً . فصار حكم منتقادات " الصحيحين " عند النووي وذويه كحكم صحاح الأحاديث في غيرها ولم يكن على شرطها ولا على شرط أحدهما ولا برجال أحدهما على قول ، أو كحكم صحاحها في غيرها مطلقاً على قول آخر . وبهذا انحل ما أورده الحافظ في " شرح النخبة " من أنه لو لم يقل في أحاديث " الصحيحين " سوى المستثنيات بقطعية الصحة لم يبق لها مزية على صحاح غيرها إذ من المتبين الفرق بين ظن وظن . وأيضاً قد انحل بما ذكره النووي في " شرح مسلم " فإن شئت الإطلاع عليه فارجع إليه .

قوله بل هو مما اجتمع عليه الأمة أيضاً (ص ٣٢٣)

قلت : صراح عبارات شراح " شرح النخبة " تصادم هذا القول وتدفعه فلا التفات إليه . ثم نقول : لو كان الأمر كذلك لوجب القول بقطعية الصحة فيها على قول ابن الصلاح ومن تبعه وهم رثبوة من ذلك فهذا إحداث قول ثالث من المعارض وهو أن جميع ما في " الصحيحين " أرق أحدهما منتقداً كان أو غيره

مقطوع بصحته ، وبأنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم . فلا يجوز الإصغاء إليه من غير دليل وبرهان .

قوله ولا عبرة لبعض المتجاسرين كابن حزم الظاهري الخ (ص ٣٢٣)

قلت : قد اعترف المعارض ههنا بأن ابن حزم من الظاهرية الجامدة كداؤد وسائر أتباعه فلا تغفل عنه فإنه يفيدك . ثم نقول : إذا كان ابن حزم من المتجاسرة والظاهرية الجامدة عند المعارض ، ومن لا يليق أن يخرق الإجماع المنعقد على ما صرح به الإمام السيوطي - وهو كذلك عند السيوطي وجميع أهل الحق - ومن كان لإباحة الملامى مذهبه الفاسد على ما شهد به الإمام النووي - والأمر كذلك - فليعد أقواله التي سبقت وتمسك بها المعارض مردودة عايه غير مقبولة عند أهل الحق . وكان المعارض ممن يقول بجواز جميع المعازف والملاحى والجرحس حتى المزامير والطناوير والتفارات ، بل كان يقول : بإستئنائها مطلقاً حتى أنه كان لا يتقبل دعوة الوليمة ولا غيرها من أحد من الشرفاء وغيرهم حتى يأتي بها وبالطربة المغنين الذين لا يصلون ولا يصومون ويرتكبون ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ويشربون الخمر والمسكرات ويفعلون ما يفعلون من التواهي ولا يكادون يفعلون ما يؤمرون في مجلس تلك الدعوة ، ومع هذا لا يكتفي على هذا القدر واستأجر كثيراً من أولئك المطربين

الملتزمين تلك المعازف والملاهي برمتها إلزاماً شديداً وجعل لهم أجوراً كثيرة من دنياه إما مياومة أو مشاهرة أو مسانحة لأجل التفتي بتلك المعازف والملاهي عنده أى وقت شاء وأى حين أراد ، وكان يعطى لهم الملابس النفيسة ويهب لهم مواهب وهدايا ونفائس وعطابا ، ويسمع منهم الغناء المقرون بها فى الخلاء والملا ، يتطرب بذلك ، ويعده عبادة مقربة إلى الله تعالى ووسيلة إلى الفوز بالدرجات العلى وعدة حيلة لحصول المعرفة بالله تعالى ومدداً وعاوناً فى الوصول إليها ، ويحض غيره على ذلك حتى عباد الله تعالى على الصلوات والصيام والصدقات ويأمر بجميع ذلك . وينهى عن ترك التفتي والمعاذف والملاهي . وهو وإن كان فى أول أمره نقشبندياً معزلاً عن جميع هذه الأمور لكن لما مات شيخه ومرشده قدس الله تعالى سره فى الطريقة المباركة النقشبندية أحدث هذه الأمور ، ونشأها إلى أن فاجأه الملك المأمور ، وكان فى صحة وتعبش ومرور ، فقبض روحه ذاهباً إلى جلال الله الشكور جل شأنه ، فهو أزيد من ابن حزم فى هذا المذهب الفاسد وأقوى وأشد . والله تعالى الكريم المتعالى الغفور التاجي .

قوله فجميع ما فى الكتابين يجب العمل به (ص ٣٢٣)

قلت : قد صرح المعارض ههنا ببعض ما ذهبنا عليه أول هذه " الدراسة " من أن هذه الأبحاث ليست مخصوصة بما اتفق الشيخان

على إخراجها فى " صحيحهما " بل هى تجرى فيما انفرد به أحدهما أيضاً . وأما أنه يجب العمل بما فيها من غير توقف ونظر فى غير المستثنيات فلا سبيل إلى الإنكار فيه . وأما أنه يجب العمل بما فيها من غير توقف ونظر فى المستثنيات فقد استوفينا الكلام عليه قبل وسيجي تميمه بعد إن شاء الله تعالى .

قوله لم ينزل عن أعلى درجات الصحة (ص ٣٢٤)

قلت : القول بأن المتقدم منها لم ينزل عن أعلى درجات الصحة - وهى درجة ما أخرجه الشيخان - لا يكاد يصح ، فقد صرح الحافظ السخاوى تلميذ الحافظ العسقلاني فى هذه المرتبة الأعلى بقوله " إلا ما استثنى " ونسب على القارى فى " شرحه " على " شرح النخبة " فيها أيضاً بقوله " إلا ما علل " وقال الحافظ العسقلاني فى " شرح النخبة " (فما اتفقا عليه أرجح من هذه الحثيثة) وقال الشيخ على القارى فى " شرحه " عليه (قال المصنف أى من حيث تلقى كتابيهما بالقبول) انتهى . ومنه المعلوم أن ليس فى المتقدم التلقى بالقبول فلا أرجحية فيه ، فليس فى الدرجة العليا من الصحة وإن كان مما اتفقا عليه . وأيضاً قال الحافظ العسقلاني فى " شرح النخبة " (ومن ثم قدم " صحيح البخارى " على غيره من الكتب المصنفة فى الحديث ثم قدم " مسلم " على غيره سوى ما علل) وقال الشيخ على القارى " فى شرحه " عليه (ويمكن أن يكون قوله : " سوى ما علل " قيدا للتقديم) انتهى .

فعني الكلام قدم " صحيح البخاري " على غيره من الكتب الحديثية ثم قدم " صحيح مسلم " على غيره فيما سوى المعلل . وأما في المعلل فلا تقديم فيها أصلاً . فإذا تقرر أن أعلى درجات الصحة هو ما في " الصحيحين " سوى ما استثنى عند الشيخ ابن الصلاح وذويه وعند الإمام النووي وذويه كان كلام المعارض في غاية من السقوط . ولما تقرر عند ابن الصلاح ومقلديه وملزمي مذهبه - كالإمام الحنفية مذهب الإمام أبي حنيفة والإمام الشافعية مذهب الإمام الشافعي الذي عده المعارض في سابق كلامه متابعة لذلك الإمام دين الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإيماناً بالثبوت ، وارتكاباً للحرام - أن أعلى درجات الصحة هو الذي قطع فيه بالصحة . فتسمية المتقدم أعلى وهو ليس من أعلى درجات الصحة في شيء إما سهو أو محمول على الأعلوية الإضافية الكائنة بالنسبة إلى ما في غيرها من الأحاديث ولم يكن على شرطها ولا على شرط أحدهما ولا برجال أحدهما أو بالنسبة إلى ما في غيرها مطلقاً .

قوله ثبت أنه في أعلى درجات الصحة الخ (ص ٣٢٤)

قلت : في ثبوت أعلى درجات الصحة في المتقدم نظر ذكرناه ، وفي فوقيته على ما هو على شرطها أو شرط أحدهما أو برجالها أو برجال أحدهما ولم يخرجاه نظر سيجيء . والقول بأن من انتقد على البخاري ومسلم لم يبلغ إلى عشر عشر معرفه الأسباب

الحنفية والجرح والتعديل التي كان لها فهو وإن كان حقاً لكن إذا قلنا بمثله فيمن انتقد على الأئمة الأربعة وهو حق حق إحترق أمثال المعارض عن مثل هذا القول إذا صدر عنا .

قوله فلاريبة في وجوب العمل بالمتقدم منها الخ (ص ٣٢٤)

قلت : لاريبة في وجوب العمل بالمتقدم منها . وأما من غير وقفة ونظر فقيه ما مروما سيجيء .

قوله حتي حكم المتقنون حكماً كلياً على ما نقل السبب طي عن النووي الخ (ص ٣٢٤)

قلت : هذا الحكم من المتقنين لا يجعل الأحاديث المتقدمة فيها محكوماً عليها بقطعية الصحة لأنه بناء على الإجماع المذكور ، وأن الإجماع فيها ؟ ولا يجعلها بما اجتمع عليه الأمة لما قد صرحوا أنه لا إجماع فيها أصلاً . هذا كله على ما ذهب إليه ابن الصلاح ومن تبعه . وأما على ما ذهب إليه النووي والأكثرون من الفقهاء والمحدثين والمحققين من أن الإجماع إنما هو على وجوب العمل والقبول من غير توقف ونظر وهو الحق كما مر فالإحتياج إلى هذا الإستثناء من هذا الإجماع إنما هو بالنظر إلى قول النووي : " من غير توقف ونظر " لا غير . فإن جميع ما فيها سوى التعاليق

المصدرة بغير صيغة الجزم منتقداً كان أو غيره يجب قبوله والعمل به .

قوله فتبين تنزهها بالانتقاد من أن يؤثر ذلك (ص ٣٢٧)
قلت : قد تحقق أن المنتقد منها تنزل درجته عن أعلى درجات الصحة فقوله (وهذا مما لا إختلاف فيه ولا ريبه لأحد من العلماء ص ٣٢٧) مما لا شك في بطلانه .

قوله فما أعظم إقتضاح من يظن من أهل زماننا الخ (ص ٣٢٧)

قلت : معنى كلامه رحمه الله تعالى أن ما لم ينتقد من أحاديثها يجب العمل به من غير توقف ونظر ، وأن ما انتقد من أحاديثها يجب العمل به بعد النظر في الإنتقاد وما رد به - وإن رجح بعض العلماء الرد على الإنتقاد - وبعد النظر في وجه ترجيح الرد كما في الأحاديث الصحاح المخرجة في غيرها . وإلى هذا أشار الإمام النووي في "شرح صحيح مسلم" . وقد عرر مما سبق أن لا إجماع في المنتقد أصلاً فالقول بأنه (مما اجتمع عليه الأمة حتى المنتقدين ممن أنصف ص ٣٢٣) خروج عن حد الإنصاف وركون إلى التمسك بالإعتساف ، على أن وجوب ترجيح قولها على قول غيرها مطلقاً مما لم يدل عليه دليل وليست العصمة فيهما ، لا سيما على قول من جعل ترجيح قول صاحب المذهب على ما ذهب إليه بعض

من مدعى هذا الزمان بناء على مجرد دعوى أنه عامل بالحديث خلاف الحديث، وترك الواجب، وارتكاب الحرام . وأيضاً يلزم على هذا الملزم لترجيح قولها على قول غيرها عين ما أو رده المعارض سابقاً على من ألزم مذهباً معيناً . وأيضاً لو كان الأمر كذلك لما رجح الحافظ الذهبي في "الميزان" والحافظ العسقلاني في "تهذيب التهذيب" و "التقريب" وصاحب "تذكرة القارى" في تذكرته قول غيرهما على قولها أو قول أحدهما في شئ من المواضع ، وليس الأمر كذلك على ما لا يخفى على المتدرب فيها ، بل قد رد المعارض في "رسالة" له في عدم جواز تكاح البالغة بلا ولي قول البخاري ومشى على خلاف ما قال ترجيحاً لقول غيره على قوله . فما أعظم إقتضاح من كذب على الغير ولم يدر معنى كلامه .

بحث ما يتعلق بالدراسة الحادية عشرة

قوله - في الدراسة الحادية عشرة - "الدراسة الحادية

عشر" (١) (ص ٣٢٨)

(١) قد : ووقع في الطبعة "الحادية عشر" بتأنيث لجزء الأول وتذكير الجزء الثاني .

قلت : صوابه "الحادية عشرة" على ما في "الفوائد الضبابية" و "حواشيا" . ومن العجيب قوله في الدراسة الآتية : "الدراسة الثانية عشر" بتأنيث الجزء الأول وتذكير الجزء الثاني . وقوله ههنا بتذكير الجزئين . والصواب تأنيث الجزئين في كليهما . وليس في العلماء من يدمي مساواة حديث غير "الصحيحين" بحديثها في الصحة مطلقاً . فالإطلاق في ترجمة هذه الدراسة غير صديد .

قوله : يريد بهذا الكلام الإنقذاح فيما تمألات عليه كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً الخ (ص ٣٣٠)

قلت : قد وجدت هذه الكلمة في تصانيف بعض الشافعية في أصول الحديث (١) ، وقد تكلم عليها الحنفية في تصانيفهم في

(١) وأول من تكلم بها الشيخ ابن الصلاح ثم تبعه عليها طائفة من الشافعية ممن صنفوا في علم أصول الحديث ولخصوا كلامه . ومنهم من لا يتابعه على ذلك كالحافظ ابن كثير وغيره تجد بسط ذلك في "التعليقات على الدراسات" وهذا القسطاقي شارح البخاري ينقل عن الإمام ابن الهمام ما يرد على ابن الصلاح في هذا الباب ثم لا ينتقد عليه ذلك . وذلك في بحث الإبلاء حيث قال البخاري في "صحيحه" (حدثنا قتيبة - حدثنا الليث عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول في الإبلاء الذي سمي الله تعالى : لا يعمل لأحد بعد الأجل إلا أن يمسك بالمعروف أو يعزم بالطلاق كما أمر الله عز وجل وقال لي إسماعيل حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر إذا مضت أربعة -

أصول الحديث نقلاً عن أصول الفقه ، فدعوي أنها (تمألات كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً الخ) مجرد دعوي ليس منشأها من حجة بينة ومعجة طيبة .

أشهر يوقف حتى يطلق ، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق (١) قال القسطلاني في "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري" .

"وأجاب الشيخ كمال الدين عن حديثي الباب بما أخرجه ابن أبي شيبة قال : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وابن عمر قالا : إذا آلى فلم يبق حتى مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بآئته . قال : ورجال هذا السند كلهم أخرج لهم الشيطان فهم رجال الصحيح فيتهفون معارفا . ولم يبق الا قول من قال بأن أصح الحديث ما في "الصحيحين" ثم ما كان على شرطها الى آخر ما عرف . قال : وهذا تحكم محض لأنه إذا كان الفرض أن المروي على نفس الشرط المعتبر عندهما فلم يفته الا كونه لم يكتب في خصوص أوراق معينة ولا أثر لذلك .

وقول البخاري أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر لم يوافق عليه فقد قال غيره غيره . وقال المحققون : إن ذلك يتعذر الحكم به وإنما يمكن بالنسبة الى صحابي وولد فيقال أصحها عن ابن عمر مالك عن نافع عنه . وعن أبي هريرة الزهري عن سعيد بن المسيب عنه . وأصح أسانيد الشاميين الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة ونحو ذلك ، وأحسن من هذا الوقوف عن اقتحام هذه فإن في خصوص الموارد ما قد يلزم عن ذلك . نعم قد يكون الراوي المعين أكثر

وأما ما قاله ابن المهام في "التحزير" وشارحه
في "شرحيه" والشيخ علي القاري والشيخ محمد أكرم في
"شرحيهما" على "شرح النخبة" والشيخ عبد الحق في "شرح
سفر السعادة" وغيرهم فهو تحقيق لما هو قول أصحاب مذهب
أبي حنيفة في هذا الباب على وفق قواعد وقفوا عليها . فغني
كلامهم رحمهم الله تعالى : أن هذا الذي ذكرناه مذهب جميع المحدثين
سلفاً وخلفاً والفقهاء المتقدمين والمتأخرين من محدثي الحنفية وفقهائهم
رحمهم الله تعالى لا سيما وقد وجد في كلام بعض الأعلام منهم أنه
"هو القول الحق" . وإذا تحققت ما ذكرنا عرفت أن كلام
المعارض فيه إعوجاج تام ، على أن القول بعلو ما في "الصحيحين"
على ما في أحدهما ، وعلو ما انفرد البخاري على ما انفرد مسلم

بملازمة لعين من غيره فيصير أدري بحديثه وأحفظ له منه
على معنى أنه أكثر احاطة بأفراد متونه ، وأعلم بمبادئه في
تحدثه ، وعند تدليسه أن كان ، ويقصده عند ابهامه ، وإرساله
من بلازمة . أما في فرد معين ففرض أن غيره ممن هو مثله
في ملكه النفس والضبط أو أرفع سمعه منه فأقتنه وحافظ عليه
كما حافظ على مائتة محفوظاته ، ويكون ذلك مقدماً عليه في
روايته بمعارضته . فما هو إلا محض تحكم ، فإن بعد هذا الفرض
لم تبق زيادة الآخر إلا بالملازمة وأثرها الذي يزيد به
على الآخر إنما هو بالنسبة إلى مجموع متونه لا بالنسبة إلى
خصوص متن "هـ"

محمد عبد الرشيد النعاني

بعد الحكم بقطعية الصحة وقطعية أنه قوله صلى الله تعالى عليه
وسلم فيها فيها وفي ما في أحدهما تحكم أيضاً إذ لا دخل لفوقية
شأن البخاري على شأن مسلم ، وفوقية شأنها على شأن غيرهما من
مصنفي كتب الحديث بعد ذلك القطع . وأيضاً تأليف "الصحيحين"
كليهما إنما كان بعد عهد الأئمة الأربعة بزمان فكيف يمكنهم ترجيح
الأحاديث التي أخذوا بها من جهة أنه اتفق الشيخان على إخراجها .
وإنما يمكن الترجيح من هذا الوجه لمقلديهم وهو غير معتبر عند
الأئمة أنفسهم . وليس هذا الترجيح شرطاً في صحة اعتبار المجتهدين ،
فليس لهم في اعتبار الشروط وعدمه إلا الرجوع إلى رأي نفسه
فصح قول ابن المهام وذويه ، على أن رأي الأئمة الأربعة رضي الله تعالى
عنهم أعلى شأناً من رأي البخاري ومسلم وإن كانا جليين كاملين قد شهد
بجلالتهما وكمال شأنهما أجلة الأئمة الأعلام والمحدثين الكرام فترجيحهم
أو ترجيح واحد منهم حديثاً يكون أعلى من ترجيح الشيخين أو
أحدهما . وأيضاً لم ينقل هذه المسئلة عن الأئمة الأربعة ولا عن
أصحاب "الصحيحين" قطعاً ، بل إنما قال به بعض المحدثين
من الشافعية . فلو عارضهم الحنفية وقالوا بعدم تسليمها كيف
يصح الإعتراض عليهم ، على أن قول الحنفية مؤيد بما قال
البخاري نفسه وهو قوله (وما تركت من الصحيح أكثر) انتهى .
فأفاد أنه وإن أتى في "جامعه" بمجرد الصحاح لكن ترك من
الصحاح التي هي عنده صحاح من الأحاديث أكثر مما أتى به

منها في "جامعه" . (١)

قوله وغرضه من ذلك كما قال الشيخ الدهلوي الخ
(ص ٣٣١)

قلت : غرضهم من ذلك مصادمة المحدثين والفقهاء من
الحنفية الأعلام بالمحدثين والفقهاء من الشافعية ، ولا بدع في ذلك ،
وليس هذا أول قارورة كسرت في الإسلام . وإن لكل إمام
صاحب المذهب من الأئمة الأربعة قواعد وأصولاً يبنى عليها
الفروع الجزئية على ما ألهمهم الله تعالى وأرشد .

ثم إن "اللام" - في لفظ "الفقهاء" و "المحدثين"
في عبارة الدهلوي - للتعريف العهدي أي مقال الفقهاء الذين
خصهم الله تعالى بالجمع بين علمي الحديث والفقه من الحنفية
فيما قرره المحدثون من الشافعية الذين فازوا من علم الفقه أيضاً
حظاً جسيماً ؛ لكن بقي على هذا أن وجه التعبير عن الأولين
بلفظ "الفقهاء" وعن الآخرين بلفظ "المحدثين" ماذا ؟ فنقول

(١) وقال الحافظ ابن كثير في "الباعث الحثيث إلى
معرفة علوم الحديث" : "إن البخاري ومسلم لم يلتزموا بإخراج
جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث لأنها قد صحح أحاديث ليست
في كتابها كما ينقل الترمذي وغيره عن البخاري تصحيح أحاديث
ليست عنه بل في السنن وغيرها" . (ص ٤ طبع
مكة المكرمة عام ١٣٥٣ هـ)

التعاقب

لما ذكرت الشافعية هذه المسئلة في أصول الحديث عبر الدهلوي
عنهم "بالمحدثين" ولما ذكر أكثر الحنفية إياها في أصول الفقه
عبر عنهم "بالفقهاء" . ففي هذا التعبير إرشاد من العلامة
الدهلوي إلى ما قلنا . ومن لم يجعل الله له نوراً إلى سبيل الرشاد
فأله من نور فيقول ما يقول .

قوله وهذا صريح في إقرارهم بأن تأييد الخ (ص ٣٣١)
قلت : لما كان أئمة المذاهب الأربعة وأقوالهم ورواياتهم
المنقولة عنهم متقدمة على تأليف "الصحيحين" جميعها لابد أن
يكون إثبات رواية كل مذهب وتأيدها عند صاحبه بالحديث مع
قطع النظر عن أن يخرج من جاء جمع صحاح الأحاديث في مصنفاتهم
بعد ما تقرر مذاهم بالأحاديث التي عندهم ، وما ألهمهم الله
تعالى من تلك الأحاديث . (١)

وأما كون هذا المذهب في الأغلب على خلاف ما في
"الصحيحين" فلو سلم فلاننا كان لما أن المذاهب دونت قبل تأليفها
وكان الإمام البخاري مجتهداً على حدة (٢) إتفق مخالفتها لهذا
المذهب في كثير من الأحكام ، فجاء في "جامعه" بأحاديث

(١) وما وقد تقرر أن قوة الحديث إنما هي بالنظر إلى رجال
أسانده لا بالنظر إلى كونه في كتاب كذا .

(٢) وقد مر الكلام منا مفصلاً على كون البخاري مجتهداً
وكون مسلم شافعيًا فليراجع .

على وفق مارأى ، وترك الأحاديث التي تمسك بها صاحب هذا المذهب لإثبات مارأى . وكان الإمام مسلم شافعي للمذهب فجاء في "صحيحه" بأحاديث قوى بها مذهبه . (١) فقد عرف مخالفة أحاديث "الصحيحين" لهذا المذهب في الأغلب بعد ما جمع الشيخان "صحيحهما" ، لافي حين ما ألهم الله تعالى صاحب هذا المذهب الأحكام الشرعية المأخوذة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس الشرعي ديناً رضياً . وليس الوفاق بأحاديثها وأحاديث واحد منها إذا كان المأخوذ منه أحد الأصول الأربعة من شرائط صحة الحكم بمسئلة شرعية ولا من شرائط الإعتبار الذي أنبرسه المجتهد ، فلا عيب في المذهب بهذا الخلاف إذا كان قائماً على أصوله الأربعة المذكورة . (٢) ثم إن فوقية مرتبة "الصحيحين"

(١) وقد أشبعنا القول في أسباب اختلاف الحديثين مع سلف المجتهدين في كتابنا "مامس إليه الحاجة" لمن يطالع سنن ابن ماجه" فليراجع .

(٢) قلت : ولا شك فقد نقل الحديث الامير الباني في "توضيح الأفكار شرح تنقيح الانتظار" عن العافظ ابن حجر العسقلاني مانحه :

"والامة لم تجع على العمل بما فيها - أي بما في "الصحيحين" لا من حيث الجملة ولا من حيث التفصيل لأن فيها أحاديث ترك العمل بمادلت عليه لوجود معارض أو ناسخ" (ج ١ - ١٢٥)

على مرتبة غيرها من الكتب الحديثية لا يجعل المذاهب المأخوذة من الكتاب والسنة قبل جمع الشيخين "صحيحهما" غير مقبولة فيما خالفها ؛ (١) على أن كون هذا المذهب في الأغلب على خلاف أحاديثها (٢) إن سلمنا تجريجه

(١) قلت : وبعد جمعها أيضاً فقد يمرض للمفوق ما يجعله قائماً .

(٢) قلت : إن المصنف قد مشى في هذا البحث على سبيل التنزل والتسليم ، والا فلا يفتى على من تتبع "الصحيحين" أن دعوى صاحب "الدراسات" أن (هذا المذهب - بمعنى المذهب الحنفي - في الأغلب على خلاف ما في "الصحيحين" ص ٢٣١) غير صحيحة ؛ بل الحق خلافها وهو أن هذا المذهب في الأغلب موافق لما في "الصحيحين" وإنما وقع الخلاف في بعض المسائل لما قامت أدلة أخرى معارضة لرواياتها فقدست عليها لوجود مرجع قوى أو ناسخ صحيح وهذا قد وقع في سائر المذاهب أيضاً فلا خصوصية للمذهب الحنفي . وقد ذكرنا بعض أمثلة ذلك في "التعقيبات على الدراسات" قلنا عن العافظ الجلال السيوطي : ومن فتن للمذهب الحنفي وجده من أكثر المذاهب موافقه لما في "الصحيحين" و "السنن الأربعة" ومن قال غير ذلك فهو من جملة الجاهلين التعميين المتكرين على أئمة الهدى بفهمه السقيم . وقد صرح بذلك شيخ صاحب "الدراسات" الإمام ولي الله الدهلوي أيضاً في "فيوض الحرمين" حيث قال :

"عرفني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في "المذهب الحنفي" طريقته أئقته هي أولق الطرق بالسنة المعروفة التي جمعت وتثبت في زمان البخاري وأصحابه . وذلك أن يؤخذ من

في هذا المذهب برحمته ويقويه بحيث لا يبقى شئ من ذلك
التجريح فيه ما ذكرنا قبل نقلاً عن العارف بالله تعالى الخواجه

أقوال الثلاثة قول أقرهم بها في المسئلة ثم بعد ذلك يتبع
اختيارات الفقهاء الحنفيين الذين كانوا من علماء الحديث ،
لرب شئ سكت عنه الثلاثة في الأصول ، وما تعرضوا لنفيه ،
ودلت الأحاديث عليه فليس يد من إنباته ، والكل مذهب
حنفي " اهـ (ص ٤٨ طبع دهمي)

والشيخ ولي الله هذا يصفه صاحب "الدراسات" قارة بقوله
(قدوة علماء دهره يعسوب زماننا ، الشيخ الأجل الصوفي الأكمل ،
إمام بلاد الهند الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم اهـ ص ٢٩٢) وتارة
بذكره بلفظ (شيخنا عالم الهند وعارف وقته الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم
الدهلوي اهـ ص ٢٧٣)

ولو شئت أن تعرف كثرة موافقة المذهب الحنفي لأحاديث
"الصحيحين" بالنسبة إلى سائر المذاهب فارجع إلى ما ذكره المحدث
الفقيه الكبير أبو المظفر جمال الدين يوسف بن فرغل بن عبد الله
البغدادي سبط ابن الجوزي المتوفى عام ٦٥٤ هـ في "الباب الثامن"
من كتابه "الاتصار والترجيح للمذهب الصحيح" وقد طبع بمصر سنة
١٣٦٠ هـ وإلى ما كتبه المحدث العلامة الشيخ الإمام الفقيه قاضي
القضاة أبو المؤيد محمد بن محمود بن محمد الخوارزمي المتوفى عام ٦٦٥ هـ في
الباب الأول من كتابه "جامع مسانيد الإمام الأعظم" في جواب
مطاعن الخطيب على الإمام من أمثله كثيرة لذلك في كل باب
تجد فيها مقنع .
التعليق

محمد يارما والعارف السرهندي وغيرهما من أن عيسى على نبينا
وعليه الصلاة والسلام حين ينزل من السماء يعمل بمذهب أبي حنيفة
وبصوب إجماعه الحق عليه السلام ما ذهب إليه أبو حنيفة .
وهذا الترجيح الثابت في هذا المذهب الشريف أعلى وأقوى فينهدم
به أس ذلك التجريح . والحمد لله تعالى على ذلك لو سلمنا أنه
جارج .

وليس فيما ذكره الإمام ابن الهمام وسائر الحنفية إبطال
لخصوصية "الصحيحين" مطلقاً بل فيما كان بشرطها أو بشرط
أحدهما أو برجالها أو رجال أحدهما فهو من قبيل تشريف "جامعها"
وأداء واجب تعظيمها حيث قالوا : إذا وجدت شروط الصحة
التي اعتبرها البخاري أو مسلم وعرف ذلك بقول إمام متقن ناقد
ضابط ثبت حافظ فينبغي أن يكون الحديث الجامع للشروط المذكورة
مثل ما أخرجه . ففي هذا القول تعظيم شأنها وتشريف الشروط
التي بنى عليها الحكم بصحة الحديث زائداً على تعظيم الشروط التي
قررها غيرهما في الحكم بالصحة . وأما إبطال خصوصية
"الصحيحين" في خصوص المقامين فقط فلإنما يلزم من أن الإجماع
على قبول ما فيها إجماع على ثقة رجالها وعلى قبول ما شرطاً في
صحة الحديث فإذا وجد شرطها أو رجالها في الأحاديث المخرجة في
غير "الصحيحين" لزم وجود ذلك الإجماع فيه أيضاً . فلا إبطال
لخصوصيتها مطلقاً في الحكم بصحة الحديث إلا فيما أخرجت في غيرهما
وحكم بوجود شرطها أو شرط أحدهما فيه حافظ متقن ثقة عارف

عدل . وليس هذا قدحاً في منيع مرتبتها ورفيع قدرها بل قولاً بتعظيمها وتعظيم ما قاله والتزاماً لما أساء وحكما به ، على أنه ليس هذا الحكم من الحنفية أشد مما قد حكم به المعترض سابقاً من أنه إذا روي الأعرابي الأدنى حديثاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد أخذه شفاهاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فهو كالحديث الذي روى سيدنا على المرتضى رضى الله تعالى عنه شفاهاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم (١) .

وأما كون "الصحيحين" أصح كتاب في الصحيح المبرد نحت أديم الساء، وأنها أصح الكتب بعد للقرآن العزيز باجماع من عليه التعويل فلم يدل إلا على أن مجموع ما في هذين الكتابين أصح وأقوى من مجموع ما في الكتب الحديثية الأخر . ولا دلالة فيه على أن كل فرد فرد من أحاديثها وأحاديث أحدهما أصح وأقوى من كل فرد فرد من أحاديث الكتب الحديثية الأخر . وما يجوز أن يكون قادحاً فيما قاله الإمام ابن المهام وفووه هو الثاني دون الأول ودون اثبات الثاني مهنا خرط القناد .

ثم إنه قد وجد الإجماع على فضل أبي حنيفة على الثلاثة من الأئمة الأربعة وجلالة قدره وتحقق فيه إجماع لم يوجد مثله في فضل البخاري ومسلم على غيرهما من الحديثين وفيهم من هو أعلى شأنًا منهما كأحمد بن حنبل ، بل الأئمة الأربعة ومن في رتبهم قاضون عليهما ، وكل منهم له شأن عال ومقام غال . ولنا ولهم ولكل

مؤمن ومؤمنة برسول الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة . والعجب كل العجب أن المعترض مهنا يعتد بمثل هذه الإجماعات التي في ثبوت كونها إجماعات أكثرية أيضاً نظر . وقد عرف من كلامه السابق أن الإجماع الحقيقي لا يكون حجة إلا بعد ما وجد فيه الشروط المحدثة التي ذكرها هناك ، وأنه لم يوجد له مثال في إجماعات الشريعة الفراء . وقد عرف من اعتقاد المعترض أيضاً أن الإجماع الأكثرى لا يعتد به عنده فلا يظنه إلا هباء منثوراً . فما أجرأه على ذكر الإجماعات التي كونها أكثرية غير متحقق أيضاً مهنا .

قوله حتى يقول في بعض المواضع "فما قال أبو حنيفة باطل" (ص ٣٣٢)

قلت : إن كان الإمام الطحاوي أورد في بعض المواضع مثل هذا اللفظ من جانب الخصم ثم تصدي له بالجواب الحق فهذا مما يرتضيه كل مقلد طالب للحق ، وإن كان أورد مثله من عند نفسه - والله تعالى أعلم بموقعه - فيما إذا وجد حديثاً صحيحاً مخالفاً لرواية المذهب ولم يثبت عنده شهادة من السنة لتلك الرواية أصلاً فلا عتب عليه بذلك . وليس هذا إلا كقول مثل النووي وغيره من الأئمة الشافعية "وقول الشافعي باطل" أو "مخالف للحديث الصحيح" وهذا مما لا أتاخر عنه بعد ثبوت ما ذكرنا كيف لا ! وقد ثبت في الكتب المعتمدة في المذهب (أنه لا يفتى ولا يعمل إلا بقول الإمام

الأعظم إلا لضعف دليل) انتهى . فإذا ثبت عند مثل الإمام الطحاوي ضعف دليل المذهب بحيث لم يكن عنده إلا مجرد قول الإمام صاحب المذهب في مقابلة الحديث لا يجوز له الفتوى عليه ، إلا أنه لا يلزم من تحقق ضعف دليله عند مثل الطحاوي تحقق ضعفه في نفس الأمر . وكَم من أقوال ضعفه بعض العلماء من حيث ضعف دليله ورد عليه البعض الآخر وقواه بما وجد من الدليل الصحيح القوي ، والحق مع المقوى . وقد جربنا مرات قول بعض أهل الزمان في روايات المذهب : أنها مخالفة بالحديث فوجدناها كاذبة عنادية .

ولا يحتاج عدم وقوع أبي حنيفة في خلاف الحديث الشريف ونجاته عنه إلى ما سيذكره المعارض إن شاء الله تعالى فله من تباع الكتاب والحديث شأن لا يحتاج به إلى الحيل والمحل .

ولا وهن في الروايات المنقولة عن أبي حنيفة المخالفة لظاهر أحاديث "الصحيحين" إذا أثبتنا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الثابت الصحيح وأبداها وإن لم ير الخفاش بهاء نوره فإنه شمس ضحى أضحت عنه آفاق العالم واقطار الأرض وهي في ضياء كامل ، نعم إن المنتصف البطل القائل بصريح الحق وطريقه إذا رأى رواية إمامه غير مشهودة بحديث أصلاً وقامت الأحاديث على خلافها تامة قائمة على أصولها بإذن الله يجب علينا ترك الرواية والعمل بتلك الأحاديث ، لكن أين تلك الرواية ؟ وقد رأينا دعاوي

كثير من الناس في بعض الروايات بأنها على خلاف الحديث فوجدناها كاذبة خاطئة ، ولم يثبت عندنا منها شيء ، وخسر هنالك المبطلون .

قوله ولنشغل بما أردنا الإفصاح عنه الخ (ص ٣٣٢)
قلت : فعلينا أن نشغل بما يرد قول هذا المعارض المبطل لقول الإمام ابن الممام وذويه من الحنفية الأعلام بما سيظهر عليك ان شاء الله تعالى .

قوله في كونها سلطاني سلاطين الصنعة (ص ٣٣٣)
قلت : لا يجوز إطلاق لفظ "سلطان السلاطين" على أحد سوي الله تعالى فقد جاء الحديث في منعه على ما في "سنن الرمذي" وغيره فينبغي التحرز عنه ولو مقيداً بقيد الصنعة ، ويجب عليه أن يقول في كونها سلطانين من سلاطين الصنعة ، ولأن الأئمة الأربعة وبعضاً من المحدثين أقوى وأعلى شأناً منها في صنعة الحديث .

قوله ولما يبق ريب بإجماع العلماء الخ (ص ٣٣٣)
قلت : ثم ثبت دعوي هذا الإجماع ؟ وقد مر أنها دعوي كاذبة . وقول ابن المديني وأبي زرعة ليس فيه شائبة من هذا الإجماع ، بل ولا شائبة فيه من هذا التقديم الذي ادعى

المعترض عليه الإجماع من غير روية .

قوله فلا يعرف شرطها إلا بتصريحها الخ (ص ٣٣٥)

قلت : هذا ممنوع . وما الدليل على عدم جواز سماع حكم الحافظ الناقد الثقة العارف بأحوالها وبما قرراه من شروطها . أليس تكذيب مثل هذا الحكم في مثل هذا الإخبار حراماً ؟ وأيضاً قال الإمام السيوطي في "تدريب" (ألف الحازمي كتاباً في "شروط الأئمة" وذكر فيه شرط الشيعين وغيرها) انتهى . وأيضاً قال الإمام السيوطي في "تدريبه" (قال ابن طاهر شرط البخاري ومسلم أن يخرجوا الحديث المجمع على ثقة رجاله إلى حين تصنيفها إلى الصحابي المشهور) انتهى . فقول النووي : إن المراد بقولهم على شرط الشيعين الخ وتعليقه ذلك بما علل به بيان لما يغاب وجوده من الشيعين لا حصر لذي الشيعين في الوجرد على أحدهما كما وهم ؛ على أن وجود أحد الشيعين ومساواته بما أخرجه يكفي للحكم بالتحكم . وسيجيء الجواب عن قول المعترض (وذلك أيضاً برواية غيرها عنهم لا يوجب المساواة بها ص ٣٣٥) في ذيل الوجوه الآتية إن شاء الله تعالى . فقوله (فلا يحصى إلى الفوز بشرطها إلا الإخراج الخ ص ٣٣٥) فيه بحث لما مر . وأيضاً رد هذا القول أقوال أصحاب أصول الحديث التي اعتبر المعترض سابقاً تمايل كلماتهم إجماعاً وذكرت منها ههنا لفظ الحافظ العسقلاني "شارح النخبة" وهو قوله (ثم قدم في الأرجحية من حيث

الأهمية شرطها لأن المراد به روايتها مع باقي شروط الصحيح وإن كان على شرط أحدهما فيقدم شرط البخاري على شرط مسلم وحده ثم من الصحيح ما ليس على شرطها اجتماعاً وانفراداً) انتهى . فقوله (فلان المراد به روايتها مع باقي شروط الصحيح) يدل أن ليس المراد بشرط الشيعين أن يكون رجال إسناده رجال كتابها فقط ؛ بل هو مع باقي شروط الصحيح المعروفة في أصول الحديث . وإلغاء الكلام الأخير وإعمال الكلام الأول - وهما في موضع واحد - ليس من شأن العقلاء فضلاً عن الفضلاء . ولا يلزم من عدم إتيان الشيعين في "مصحبيها" بشرط من شروط الصحيح ومن عدم إتيانها في غيرها به على هيئة الإجماع أنها لا تعرف إلا بتصريحها ، حتى أن من ادعى من البارعين المتقنين الحفاظ الأثبات في حديث أنه على شرطها أو على شرط أحدهما يجب علينا تكذيبه ويحرم علينا النظر والإلتفات إلى قوله . فقد أعطى الله سبحانه وتعالى لهم بالتبع والإستقراء من العكوف على ما قرأوا و شرطاً في الصحة مالا يطلع عليه غيرهم من الناس .

قوله ولم يوجد بالإجماع في عصرها ولا فيما بعد ذلك مثلها

الخ (ص ٣٣٥)

قلت : لم يأت المعترض ههنا بسند يثبت هذا الإجماع ولم يثبت ذلك بقول أحد من الثقات المتقنين ؛ على أن من المعلوم أن الإمام أحمد بن حنبل ونظائره كانوا من المعاصرين للبخاري وهم أعظم

منه في الفن وإمامته بالضرورة فإذا كان هذا حال البخاري كان حال مسلم أولى بذلك منه . ولو سلمنا ثبوت هذا الإجماع فنقول : إن هذا استدلال بالإجماع ممن ينكر وجود الإجماع الحجة في الشريعة الطرية فلا يتم . وأما الحكم بأن فيما بعد عصرهما لم يوجد مثلها فهو خبر كخبر العارف ابن علان البكري الشافعي بأن المجتهد مفقود من المائة الرابعة ، وكخبر العرفاء الكاملين ممن ذكرنا أساميهم الكريمة قبل بأن عيسى عليه السلام حين ينزل من السماء يعمل بمذهب أبي حنيفة ويتفق مطابقة رأيه العالي المأخوذ من مشكاة النبوة الأحمدية والدولة الحميدية قطعاً برأى سراج الأمة العلوية ، وكخبر بعضهم أن المهدي رضى الله تعالى عنه حين يظهر أمره يعمل بمذهبه كذلك ، فإذا كانت هذه الأخبار عند المعارض كاذبة ييقن ينبغي أن يكون هذا الخبر كذلك عنده أيضاً ؛ على أن هذه الأخبار صدرت عن العرفاء بالله تعالى الكاملين وهم مصدقون فيما أخبروا به عند أهل الحق القائلين بأن كرامات الأولياء حق . ولم يقل أحد لا من أهل الحق ولا من أهل الباطل إن خبر مثل هذا المعارض بما يكون يجب تصديقه أو يجوز ؛ بل لو قيل : إن مثل هذا الخبر من مثل المعارض وهو إخبار بما سيكون حرام من أعظم محرمات الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم لكان أوجه وأقوى . وأيضاً قد قام الدليل على أن خبره هذه كذب بن فزان عيسى والمهدي على نبينا وعليهما الصلاة والسلام أعلى شأننا منها في إمامة علم الحديث .

قوله الوجه الأول أن الشيخين لا يكتفيان في التصحيح بمجرد حال الراوى الخ (ص ٣٣٥ ، ٣٣٦)

قلت : هذا الوجه الأول لا وجه لإبراده ههنا إذ لا دخل لما ذكره المعارض ههنا في تصحيح الحديث نعم لو ثبت فله دخل في ترجيح حديثها على حديث غيرها وليس التصحيح موقوفاً عليه إذ الصحة عبارة عن معنى معين ليس هذا الذي ذكره نفسه ولا جزء منه ولا لازماً له . فكلام المعارض ههنا يشبه كلام من قال : إن الأعمال ركن من أركان الإيمان وليست كذلك عنده . فالإيهام الناشئ عن كلام المعارض إيهام فاسد لا يعبأ بمثله . ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لم يجوز أن يكون الحديث الصحيح على سبعة أقسام . وأيضاً قال الحافظ ابن حجر الصقلاني في "شرح النخبة" (أما رجحان "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" من حيث الإنصال فلاشترطه أن يكون الراوى الغير المدلس قد ثبت له لقاء من يروى عنه ولومرة واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة) انتهى . - أي إذا روى ذلك الراوى عن شيخه المروي عنه بصيغة يحتمل السماع وعدمه - فهذا الكلام من الحافظ مع ما نقلناه قبل عن الحافظ أيضاً من المراتب الثلاثة الأخيرة للحديث الصحيح يرد قول المعارض السابق وهو (فلا يعرف شرطها إلا بتصريحها ولم يصرحاً ص ٣٣٥) وقوله (فلا سبيل إلى إثبات مثل شروطها الخ ص ٣٣٥) ويرد هذا الوجه الأول أيضاً لأنه إذا كان مسلم يكتفي في التصحيح

بمجرد المعاصرة ولا يشترط فيه التقى ولو مرة ولا ثبوت السماع والبخارى لا يكتفى به بل يشترط اللقيا ولو مرة ولا يشترط ثبوت السماع تبين أنها لا يشترطان في التصحيح كثرة الملازمة بينهما ولا قلتها، ولا كون الراوى من بلد المروي عنه ولا انتفاء ذلك ولا كونه ممارساً لحديثه ولا انعدام ذلك . فتعوز بالله تعالى من هذا الكذب البحت والإفراء المقت على الإملين البارعين رحمهما الله تعالى . قال الإمام النووي في "تفريجه" والسيوطى في "تدريجه" (مذهب مسلم إمكان اللقاء الذى عبر عنه بالمعاصرة ، ومذهب البخارى في "جامعه" وابن المدينى والمحققين هو شرط اللقاء وحده ومذهب أبي المظفر السمعاني شرط طول الصحبة بينهما بعد اللقاء ، ومذهب أبي عمرو الداني شرط معرفته بالرواية عنه ، ومذهب أبي الحسن القاسمى إشتراط أن يدركه إدراكاً بيناً) انتهى محصل كلامها .

وأما الوجه الثانى الذى ذكره المعارض فضعفه بين إذ الحاكم يكون هذا الحديث على شرطها أو شرط أحدهما إذا كان عارفاً متقناً بارعاً حافظاً ثبتاً كيف يتأتى منه هذا الحكم فيما لا يجوز له الحكم به فيه . ولو ثبت في موضع منه نادراً الحكم بما لا يجوز له الحكم به فهو سهو من ذلك الحاكم الغير المعصوم فلا يجوز تكذيبه في كل ما حكم به فيه بهذا ، نعم لو حكموا بقبول مثل هذا الحكم . ولو من غير العارف - أو بان كون الحديث على شرطها أو شرط أحدهما عبارة عن مجرد معرفة حال الراوى في العدالة والضبط لا نجه هذا الوجه الثانى . والأمر ليس كذلك عند

المحدثين ، فاتجاهه ضائع . أما سمعت قول الحافظ : المراد بشرطها روايتها مع باقى شروط الصحيح ؟ وقد قدمنا قبل .

وأما الوجه الثالث فالجواب عنه أنه مقال في خصوص المادة . وبطلان أن تكون تلك المادة على شرط أحدهما لا يستلزم أن يكون جميع ما حكموا فيه بأنه على شرطها أو على شرط أحدهما باطلاً غير صحيح ، على أن الحاكم العارف البارع الحافظ الثبت ما ثبت عنه مثل هذا الحكم في مثلها . وأيضاً جعل هذا السند من باب التلقيق في الإسناد غير صحيح ، ولذا أورد صاحب "تذكرة القارى بحل رجال البخارى" في "تذكرته" سماك بن حرب وعكرمة كليهما وقال فيها (وما لسماك بن حرب سوى موضع واحد - أي في "صحيح البخارى" في الكفارات - في باب الكفارة قبل الحنث) انتهى . وقال فيها : في عكرمة نقلاً عن مقدمة الحافظ (احتج به البخارى وأصحاب السنن ، وتنكبهم مسلم فلم يخرج له سوى حديث في الحج مقروناً بسعيد بن جبير وتركه مسلم لكلام مالك فيه) انتهى . فعرف بهذا أن سماكاً على شرطها وعكرمة كذلك بمعنى أنه من روايتها وإن كان مسلم ترك عكرمة فيما إذا كان الحديث دائراً عليه فقط على خلاف الإمام البخارى . وأيضاً الإجماع منعقد على قبول ما روياه أو رواه أحدهما ، أو على تعديل من روياه عنه أو روي أحدهما عنه كما صرحوا به ، فالإجماع في هذا السند الذى سماه المعارض ملفقاً قائم .

وأما الوجه الرابع فلاريب في عدم اتجاهه أيضاً إذ الكلام

في حكم الإمام البارع الحافظ المتقن العارف بأنه روي هذا الراوي عن هذا المروي عنه قبل إختلاطه وذاك الراوي عن ذلك المروي عنه بعده بذلك ، فلا يحكم بثبوت الشروط المذكورة إلا في الصورة الأولى دون الثانية .

وأما الوجه الخامس فلا شك في أنه باطل لأن ابتناؤه إنما هو على القول بأن شرط مسلم هو مجرد الإتيان بالحديث عن رجاله بأعيانهم والأمر ليس كذلك . وههنا وجب تذكر كلام الحافظ في " شرح النخبة " في تفسير شرطها ولا يجوز لأحد من المتقين الأثبات الأعلام أن يكتفوا في هذا الحكم العظيم بهذا المقدار .

وأما الوجه السادس فكذلك لعين هذا الذي ذكرنا ، سيجني الكلام على الوجه السابع ، والوجه الثامن مستوفى إن شاء الله تعالى .

قوله بل ربما يوجد محاسن كثيرة في إسناد فيه منهم كروان (ص ٣٣٧)

قلت : إن أراد بالإتهام الإتهام بالكذب فحاشا لله أن يورد البخاري في " صحيحه " مجرد حديث من كان حاله كذلك لأنه حينئذ يكون حديثه متروكاً نازلاً عن الموضوع عالياً عن بقية أقسام الحديث الضعيف في شدة الضعف . وإن أراد بالإتهام الإتهام في الصدق في الحديث فلا يجوز للإمام البخاري إيراد حديث مثله في صحيحه مجرد أيضاً ، على أن هذا قول بإهدار شأن البخاري وإمامته في هذه الصنعة ، وإبطال جميع ما ذكره المتعرض في بيان

حلوشانه في سابق كلامه ، وبإهدار شأن " صحيح البخاري " وعدم تجرده عن أحاديث المتهمين . وهل هذا إلا ما يوجب فظيعة عظيمة وزوال الأمان عن " صحيح البخاري " ! قال صاحب " تذكرة القاري " (ولم يره صلى الله تعالى عليه وسلم مروان ، وقال الواقدي بل رآه والصواب الأول سمع عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب وزيد بن ثابت وجاعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم ، وروى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي إعتاداً على صدقه ، وإنما حمل عنه سهل بن سعد وعروة وعلى بن الحسين وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث . وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في " صحيحه " وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه والباقون سوى مسلم) انتهى . ونحوه في " ميزان الإعتدال " للحافظ الذهبي ، وفي " تهذيب التهذيب " للحافظ ابن حجر العسقلاني . وذكر الحافظ العسقلاني في " تحاف المهرة " (أن مروان روى عن عمر بن الخطاب أيضاً فذكر الحديث) وقال القسطلاني في " شرح صحيح البخاري " في " باب قول الله تعالى : لا يستوى القاعدون من المؤمنين " من أبواب الجهاد (مروان تابعي) انتهى . وقال الإمام العيني في " شرحه " على " صحيح البخاري " في ذلك الباب (ومن لطائف إسناد هذا الحديث أن سهل بن سعد الصحابي يروي عن مروان وهو تابعي) انتهى . وقال الأستاذ الأعظم (١) قدم سره (وقدره) البخاري في " صحيحه " عن مروان منفرداً أحاديث منها حديث في " باب قوله

(١) يريد به أباه الشيخ الإمام محمد هاشم السندی رحمه الله تعالى

لا يستوى القاعدون من المؤمنين " من " أبواب الجهاد " ، ومنها حديث في باب من " أبواب الحج " ومنها حديث في فضل الزبير رضي الله تعالى عنه من كتاب المناقب " وقال العلامة الشيخ عبد الرحمن النصر بوري في " رجال البخاري " نقلاً عن الإمام الحافظ السخاوي تلميذ الحافظ العسقلاني ما حاصله (وقد تتبع فيما نسب إلى مروان من أقواله وأفعاله وايدائه لأهل بيت المصطفى صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم فلم يثبت شئ منها لا بسند صحيح ولا بسند حسن والله تعالى أعلم) انتهى . وقال الحافظ في " تهذيب التهذيب " (قال عروة بن الزبير : كان مروان لا يتم في الحديث ، وهو في رواية ذكرها البخاري لا يتم) انتهى . (١)

(١) وقال العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي في " تطهير الجنان "

" عن شيخ الاسلام والحفاظ - يعني ابن حجر العسقلاني - من جملة من روى عنه - أي عن معاوية - رضي الله عنه - من أكابر التابعين وقهاثم مروان بن الحكم . وقد يشكك على ذلك ما جاء عنه في ايدائه الشديد لأهل البيت ، وسبه لعلى كرم الله وجهه على منبر المدينة في كل جمعة ، وقوله للحسن بن علي والحسين : أتم أهل بيت مهونون ، ونحو ذلك مما يأتي عنه . وجوابه أنه لم يصح شئ من ذلك كما ستعلمه بما أذكره أن كل ما فيه نحو ذلك في سنده عنه ، وايداء روى له البخاري وغيره ولم يجرحه المحدثون ، ولو صح عنه

قوله بعد الوقوف عليه من طريق آخر عندهم (ص ٣٣٧) قلت : هذا بناء على مجرد الظن الذي لا ينفع في القول بثبوت شئ أصلاً ، ولم يتم دليل على هذا ، فهو من باب الرجم بالغيب . وهل يجوز الرجم بالغيب ، لا سيما وفيه ارتكاب الكذب على مثل الإمام البخاري ؟ ثم إن مجرد الوقوف على طريق آخر من غير إيراد لها في " صحيحه " لا يدفع شيئاً عن الإمام البخاري من النقص الآثل إليه بإبراده رواية مثل مروان في " صحيحه " ، وقد عرفت سابقاً أن البخاري قد أورد في " صحيحه " من مروان منفرداً أحاديث ولم يوجد مضمونها بطريق آخر فيه أصلاً ، على أن إبراده حديث مروان بطريق آخر في " صحيحه " لا يدفع شيئاً من الطعن فيه وفي " صحيحه " على ما هو معتقد هذا المعترض في مروان فإنه قد عرف من معتقده من الخارج فيه أنه قد ثبت عنه من الأقاويل والأفَاعِيل ما لا يشك بعده فيه أنه كذاب ملحد شرير كافر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ملعون من الملاعين ، ومن كان عبادة أهل البيت الرضى - رضى الله تعالى عنهم - وسبهم ولعنهم وايدائهم دأبه ودينه ، وقد صرح بذلك المعترض في رسالة له سماها " مواهب سيد البشر " بإيراد الإمام البخاري حديث مروان في " صحيحه " ولو مع إيراد طريق

شئ من ذلك لنقله الحفاظ وتكلموا عليه . وتسليم أنه قال ذلك فغايته أنه مبتدع ، والمبتدع غير الداعية تقبل روايته ، وقد روى البخاري في " صحيحه " عن جماعة مبتدعين ولم يؤثر ذلك فيه . اهـ (ص ٤٠٠ بهامش " الصواعق المحرقة ")

آخر له على هذا لا يدفع شيئاً من الطعن الأقبح عن الإمام البخاري "وصحيحه".

قوله ومما يحمل على ذلك إلزام من يعتقد شخصاً الخ (ص ٣٣٧)

قلت: هذا الكلام لا يفيد إلا بعد إثبات أن الإمام البخاري إنما أخرج أحاديث مروان في "صحيحه". عند بحثه مع من يحسن الظن إليه ويعتقده بناءً على أن يلزمه. وكل هذا من المفتريات الباطلة؛ على أن مرمى الإلزام لا يحمل على أن يخرج حديث الكلوب أو المتهم في "الصحيح" المجرد ودون إثبات هذه المفتريات التي لا أساس لها ولا بناء خروط القتاد. ولو سلمنا أنها ثابتة فلا نجاة للإمام البخاري من أنه أخرج في "الصحيح" المجرد أحاديث المتهمين مع أن مقصد الإلزام لا يُلجئ إلى إخراجهم فيه.

قوله ومن هذا القبيل رواية علي بن الحسين الخ (ص ٣٣٨)

قلت: قد أثبت هذه الرواية الجبال الأعلام كالحافظ الذهبي والحافظ المسقلاني في "فتح الباري" و"تهذيب التهذيب" وصاحب "التذكرة" وغيرهم وصرحوا بأنها موجودة في "صحيح البخاري" فلا سبيل إلى إنكارها إلا لمن كان ينكر صحة روايات

"صحيح البخاري". وجعلها من هذا القبيل المنحوت في أول المرتبة وفي آخر المراتب؛ بل وفي جميع المراتب يحتاج إلى منه يدل عليه أو حديث ينطق به أو دليل يحكم بذلك ودون إثباته خروط القتاد.

قوله مع ما له من موفيات الأعمال وشنائع الأفعال (ص ٣٣٨)

قلت: لو ثبت عليه ما نقله أصحاب التواريخ عنه من تلك الأفعال والأعمال لكان البغض إليه والعداوة معه مفروضاً محتتماً، ولم يسع لأهل الإيمان أن ينقل عنه شيئاً من الأحاديث الشريفة وغيرها، ولم يجوز لأحد أخذ الدين والسنة عنه، وما جاز رواية سيدنا علي بن الحسين وسيدنا سهل بن سعد وسيدنا عروة بن الزبير وغيرهم عنه. وإيراد الإمام البخاري في "صحيحه" أحاديثه المفردة والمقرونة بإيراد الطريق الآخر يدل على أنه ما ثبت عليه شيء من ذلك والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر؛ على أنا قد قدمنا ما يدل صريحاً على أنه ما ثبت عليه شيء منها. والذي أعتقده أنا هو أنه إن كان في الحقيقة من مفضي آله صلى الله تعالى عليه وسلم الطيبين الطاهرين ومات على ذلك فنحن بربثون عنه براءة طيبة مباركة. والله شهيد على ذلك وإلا فأمره موكل إلى الله تعالى والله شهيد على ما يعملون.

قوله فعد من لا خبرة عنده مروان من مشائخه الخ
(ص ٢٣٨)

قلت: أما هذا فصدر عن أمثال الحفاظ للذهبي والحافظ ابن حجر وصاحب "التذكرة" وغيرهم بل عدوه من مشائخ سهل بن سعد الصحابي وعروة بن الزبير الذي هو من الفقهاء السبعة وغيرهم من نظرائه أيضاً، فإن كانوا عند المعارض من الذين يجب قبول قولهم في الجرح والتعديل والتصحيح والتحسين والتضعيف، وفي أنه يروى عن كذا شيخاً، وفي أنه روى عنه كذا شيخاً وغيرها وجب عليه أن يقبل قولهم هذا أيضاً وإن كانوا عنده ممن لا خبرة عنده كما وقع التصريح به ههنا في كلامه وجب عليه أن يرد جميع ما ذكره في "الدراسات" ورسائل الأخ عنهم عليهم، فإن العلوم الدينية والأمور المذكورة فيها أمانات إلهية لا يجوز أخذها ممن لا خبرة عنده قطعاً.

وأما ما رواه الإمام النووي عن سفيان فهو رواية عن الواضع مع بيان الوضع ورواية سيدنا علي بن الحسين وميدنا سهل بن سعد الصحابي وعروة وغيرهم عن مروان ورواية الإمام البخاري في "صحيحه" مجرد عنه ليست كذلك. فإن ادعيت فيها بيان الوضع مناداً فأت به إن كنت من الصادقين، قال الحفاظ في "شرح النخبة" وغيره (وانفقوا على تحريم رواية الموضوع إلا مقترنة ببيانه) انتهى. فقياس روايتها على رواية النووي عن

سفيان قياس غير صحيح. ثم إنه يشعر كلام المعارض هذا بأن رواية مروان رواية كذاب فعديته موضوع مفترى عليه صلى الله تعالى عليه وسلم، ويستلزم هذا أن يكون بعض أحاديث "صحيح البخاري" مجرد موضوعاً مختلفاً عليه صلى الله تعالى عليه وسلم فارتفع الأمان عن "الجامع" وساغ لكل أن يقول: في أي حديث شأ هذا حديث موضوع أخرجه البخاري في "جامعه" لإلزام فلان الفلا في أو لإلزام شخص أي شخص. سبحانه هذا بهتان عظيم تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدأً. وأما الوجه السابع فلا يكاد يصح أيضاً لأن غاية ما أورد فيه حسن الظن إليها وبناء رجحان حديثها على حديث غيرها عليه، وكما أنه يجب حسن الظن إليها يجب حسن الظن إلى الحاكم بالمساواة العارف المتقن البارع الثبت. وهل يلغى صريح حكم ذلك الحاكم في الحديث؟ ولم يثبت عنهما أو عن أحدهما فيه أنه ليس على شرطها ولا على شرط أحدهما، بل ما ثبت عنهما هو أن الصحيح المتروك في "الصحيحين" أكثر مما فيها. ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لكان المخرج فيها أرجح من المتروك، على أن البحث ليس إلا في شروط الصحة. وهذا الوجه السابع بعد اللتيا والتي لا يفيد إلا رجحان حديثها على حديث غيرها، وهو لا ينافي في المساواة في الصحة ورجحان أحدهما على الآخر بوجه آخر، وقد عرف بما ذكرنا أن دعوى الإجماع على أنه لا يوازها أحد من المشائخ العظام دعوى غير صحيحة لوجوه ذكرناها. فم جاء

جواز الرجوعان؟ فضلاً عن أن يكون متحتماً، على أن القول بعدم موازنة أحد من المشايخ العظام لها لا يستلزم أن يكون حديثها أو حديث أحدهما راجعاً على حديث غيرهما فإن من المعلوم أن الأحاديث التي جاء بها البخاري في مصنفاته غير "الجامع الصحيح" كثير منها مرجوحة عن الحديث الذي جاء به غيرهما في مصنفاتهم وأما الوجه الثامن فلا مسأغ له إنتهاضاً على ما ادعاه المعارض أيضاً لما سنذكر إن شاء الله تعالى.

قوله والثاني هو الحق بالدليل الواضح (ص ٣٣٩)

قلت: أراد بالثاني ما ذهب إليه ابن الصلاح ومن تبعه من القول بالقطع فيما سوى المستثنيات أو ما ذهب إليه المعارض من القول الملقق من قول ابن الصلاح وما اخترعه. وقد مر على تلك الدعوى وعلى ذلك الدليل من الأبحاث ما دلت على أنه ليس بصواب بل الحق مع النووي والجمهور من المحدثين والمحققين والفقهاء.

قوله فهذا الدليل على مزية "الصحيحين" الخ (ص ٣٣٩)

قلت: فيه كلام من وجوه أما أولاً فتلقى الأمة للصحيحين بالقبول قد نقل إلينا بنقل الثقة المعترين ولم ينقل إلينا بالتواتر، ويحتاج صحة هذه الدعوى إلى إثبات إجماع جم غفير لا يمكن تواطئهم

على الكذب في كل عصر إلى يومنا هذا على نقل هذا الإجماع، ودون إثباته بعد ما بين المشرقين. وأما ثانياً فلأن الإجماع شرعاً هو اجتماع جميع مجتهدي عصر واحد على الحكم الشرعي ولم يعرف في هذا الإجماع أن إجماعهم كان على وجوب العمل بما فيها من غير توقف ونظر فقط، أو عليه وعلى الحكم بالصحة الإصطلاحية، أو عليه وعلى الحكم بها وعلى الحكم بالصحة بمعنى أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً، بل كلامهم مضطرب في ذلك وصرح كلام أكثر المحدثين في أصول الحديث ينادي بأعلى صوته على أن هذا الإجماع ما كان إلا على الأول وهو القدر الحق المتيقن، قال الشيخ على القاري في "شرحه" على "شرح النخبة" نقلاً عن الإمام الحافظ السخاوي (إنهم إتفقوا على وجوب العمل بما في "الصحيحين" وهو لا يستلزم صحة الجميع بالمعنى المصطلح عليه لأن العمل يجب بالحسن كما يجب بالصحيح فحيث لا يلزم أن يكون الإنفاق على الصحة) انتهى. وأما ثالثاً فلأن المعارض لما حكم في كلامه السابق أن الإجماع لا يكون حجة إلا بعد أن يتحقق فيه الشروط التي أحدثها، وأن تلك الشروط في هذا الإجماع؟ فبم اجترأ على القول بحجية هذا الإجماع خاصة؟ وأما رابعاً فلأن المعارض قد حكم سابقاً أيضاً بأنه لم يوجد في إجماعات الشريعة الغراء مثال للإجماع الذي يكون حجة، فأى أمر جعل هذا الإجماع حجة؟ وأليس هذا الإجماع من إجماعات الشريعة البيضاء عنده؟ وأما خامساً فلأن الحافظ المستقلاني قال في "شرح النخبة" (رواة

"الصحيحين" قد حصل الإتفاق على القول بتعديلهم بطريق الزوم) وقال شارحه في "شرحه" عليه (فإن العلماء لما تلقوا كتابهما بالقبول لزم القول بتعديل رجالهما) انتهى. فهذا تصريح من الحافظ والشارح بأن رجالهما وإن جاءت في حديث غيرها فالإجماع حاصل على تعديلهم. وإذا حكم الماهر المتقن العارف بأسباب الحديث بأن هذا الحديث برجالها أو رجال أحدهما كان تلقى الأمة حاصلًا في رجاله كما كان حاصلًا فيهم إذا جاء الحديث فيها أو في أحدهما. وأما سادساً فلأنه قال الحافظ المسقلاني في "شرح النخبة" (إن الأمة إتفقت على وجوب العمل بكل ماصح ولو لم يخرج به الشيخان) انتهى. وقال الإمام في "التحرير" وشارحه في "شرحه" (العمل بخبر العدل واجب في العمليات، ومنعه الروافض وشنود منهم ابن داود، لما تواتر العمل به عن الصحابة في آحاد وقائع خرجت عن إحصاء المستقرئين يفيد إجماعهم - أي الصحابة - قولاً بأن قال كل منهم يجب العمل بخبر الواحد، أو كالتقول على إيجاب العمل عليه بأن لم يقل كل واحد ذلك صريحاً لكن علم ذلك من كلامهم) انتهى. فكما أن الإجماع وتلقى الأمة ثبتا على قبول ما في "الصحيحين" ووجوب العمل بما فيها كذلك ثبت الإجماع وتلقى الأمة على قبول أخبار الآحاد التي ثبتت صحيحة كانت أو حسنة ووجوب العمل بها. وإن كان بينها فرق من حيث أن وجوب العمل في الأول من غير توقف ونظر ووجوبه في الثاني مع توقف ونظر، فلا دلالة لهذا الإجماع على أنه إذا

نظر العارف المتقن البارع الحافظ الثبت في حديث غيرها وحكم عليه بعد التأمل الصادق أنه على شرطها أو على شرط أحدهما لا يساوى ذلك حديثها في الصحة ووجوب العمل عليه من غير وقفة ونظر. وأما الإجماع على أن لها منزلة على غيرها فيما يرجع إلى نفس الصحة فلم يثبت نقله إلا في كلام بعض الأثبات وكلام أكثر الحديثين يدل على أنه لم يصح نقله. وبعد التثني والتأيي نقول: إن المنزلة لها فيما يرجع إلى نفس الصحة هي أن وجوب العمل بما فيها من غير توقف ونظر بخلاف غيرها وهذا هو المصرح به في كلام الإمام النووي ولو سلمنا أن هذا الإجماع الأخير ثابت أيضاً والمنزلة ليست عما مضى ذكره، فنقول: لا يلزم من الإجماع على هذه المنزلة أن نفس الصحة بمعنى أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً قطعية. لم لا يجوز أن يكون الإجماع على المنزلة في الصحة المصطلحة قطعياً ونفس الصحة بالمعنى المذكور مظنونة فدل هذا الإجماع الثاني على أن لها منزلة على غيرها من حيث أنه يجب العمل بما فيها أكد من وجوب العمل بما في غيرها، ومن حيث أن الصحة المصطلحة فيما فيها أزيد منها مما في غيرها، ولا يستلزم ذلك أن يكون فيما فيها صحة حقيقية، ولم لا يجوز أن تكون المنزلة المذكورة فيها باعتبار أن أكثر أحاديث "الصحيحين" صحيحة قوية بالنسبة إلى الأحاديث التي أخرجها غيرها فإن الصحة فيها لم تبلغ هذا المقدار كثرة فلا يلزم منه الصحة الحقيقية في جميع ما فيها ولا في

بعض ما فيها . قال شارح " شرح النخبة " (والحق أن الإجماع على الصحة الإصطلاحية لا يلزم من الإجماع على وجوب العمل بما فيها لأنه لا يجب العمل إلا بما هو صحيح بالمعنى الشامل للصحيح والحسن) انتهى . وقال الشيخ على القارى فى " شرحه " على " شرح النخبة " تحت هذا الإجماع الثانى (وفيه أنه لا يلزم من ذلك الإجماع على صحة ما فى الكتابين فإنه يجوز أن يتفق الجميع على وجوب العمل بالصحيح ، ولا يكون جميع ما فى " الصحيحين " صحيحاً ، وتكون المزية باعتبار وجوب العمل بجميع ما فيها صحيحاً أو غيره) انتهى . أو تكون المزية باعتبار وجوب العمل بما فيها من غير توقف ونظر . وسنقف على إعراف من المعارض بأن القول بهذا الإجماع الثانى (ينسد خاتمة إقتضائه بالوجوب الآكد من غير إلجاء إلى القول بالتزام إفادته القطع ص ٣٤٠) انتهى . وإذا كان الأمر كما ذكرنا فقوله (وأما فى خصوص ذلك بالكتابين فللجزم بعدم انعقاد إجماع مثله الخ ص ٣٣٩) وقوله (وأما فى إثباته للمزية فلأن قطعية وجود الميث الخ ص ٣٣٩) وقوله (وأما فى إرثاة مزية لازمة فوقها فلأنه بوجوب الخ ص ٣٣٩ و ٣٤٠) فى كل منها بحث .

قوله فلأنه يوجب على المختار كامر القطع
(ص ٣٤٠)

قلت : قد مر ما فيه ، وأنه ليس بمختار ، وأنه لم يقم

دليله على أصوله . وأن ما ذهب إليه النووي هو المختار . وأنه هو المختص بالدليل القائم ، وأنه هو الذى عليه أكثر المحدثين والمحققين والفقهاء .

قوله اللهم إلا أن يقال : لم يعهد فى الشريعة المطهرة الخ
(ص ٣٤٠)

قلت : لما كان ضعف هذا أبين من ظهور الشمس فى واحة النهار أتى المعارض فيه بقوله " اللهم " وذلك لأن وجوب العمل بالحديث المتواتر أقوى من وجوب العمل بخبر الآحاد الصحيح ، ووجوب العمل به أقوى من وجوب العمل بالحديث الحسن ، ووجوب العمل بالصحيح لذاته أوكد من وجوب العمل بالصحيح لغيره ، ووجوب العمل بالحسن لذاته أحكم من وجوب العمل بالحسن لغيره . فالقول بأنه (لم يبق أثر الإجماع على المزية إلا القطع باطل ص ٣٤٠) والظن اللبيب لا يتوقف فى الحكم ببطلانه ، على أن القطع بأنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم يوجب عملاً أكداً ، والظن بأنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يوجب عملاً مثله : فثبت الفرق بين وجوب عمل وعمل ، فلا سبيل إلى إنكاره ، وإلا لكان وجوب العمل الثابت بأحاديثها مثل وجوب العمل الثابت بأحاديث غيرها على القول بقطع ما فيها أيضاً فيفوت مزية " الصحيحين " على غيرها بالكلية . وفى كلام المعارض هنا إعراف بأن الإجماع الثانى لو ثبت لا يحمل مؤنة القول بالقطع ، وقد أشرنا إليه سابقاً

أيضاً .. والحكم (بأن تلقى الأمة لها بالقبول تواتره النقل من السلف إلى الخلف تواتراً الخ. ص ٣٤٠ و ٣٤١) دعوى غير صحيحة لما بينا سابقاً ، ولأن من المعلوم أن هذا الإجماع وإن نقله جم غفير من الشافعية والحنفية وغيرهم لكن كونهم بحيث لا يمكن تواطئهم على الكذب غير متحقق ، وكون نقل الجم الغفير الموصوف بما ذكر ذلك الإجماع في كل عصر لم يتحقق أيضاً ، بل المتحقق انتفاءه . ومن ادعى تحقق كل منها أو واحد منها فليات على ذلك بيينة قائمة . وأما الإمام ابن المهام في " التحرير " وشارحا في " شرميه " وشارحا " شرح النخبة " من الحنفية فلم ينكروا هذا الإجماع وقالوا : بأن ما هو على شرطها أو شرط أحدهما بإختبار عادل بارع متقن ثبت عارف فهو كرويهما صحة ، وبأن هذا الإجماع ما أفاد القطع بأن ما فيها كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله من أن سبقها على غيرها بما سبقت به الكلمة الإلهية (ص ٣٤١)

قلت : إن كان المراد بغيرها ما يشمل ما كان على شرطها أ شرط أحدهما وما كان برجالها أو برجال أحدهما فلعل هذا الحكم من المعارض بالإلهام ، والإلهام ليس بحجة مطلقاً كما سلف لاسبيا إلهام مثله .

قوله إن ما تواتره النقل من التلقي خلاف الواقع الخ (ص ٣٤٢)

قلت : أين التواتر ههنا سلفاً وخلفاً لما مر ؟ وإنما أقر ابن المهام شيخ العلامة بالإجماع على تلقي الأمة وإجماعهم على ما في الكتابين دون إجماعهم على قبول جميع ما فيها ، ولم يتعرض لإمكان تسليم القطع لإمضاء إلى أن الصلاح القائل به ، ولم يستلزم كلام العلامة أن القول بالإجماع عليها خلاف الواقع ، وأن خبر العلماء الناقلين لذلك الإجماع كذب حتى يستيع ذلك تعديته كلام شيخه ، فإن كلام العلامة يمنع تلقي الأمة جميع ما في كتابيهما بمعنى وجوب العمل بجميع ما فيها في الحال ، فالمنع راجع إلى الجميع . وهذا أمر قد اعترف به ابن الصلاح والحافظ العسقلاني والمعارض وكل من قال بالقطع في مرويهما ومروى أحدهما في هذين السفرين المباركين ولهذا قال الشيخ على القاري في " شرحه " على " شرح النخبة " - نقلاً عن الحافظ السخاوي تلميذ الحافظ العسقلاني - (أن العلماء لم يتفقوا كل ما في الكتابين بالقبول) انتهى . فلاخبار على كلام العلامة أصلاً ولا فجبة على أهل " الصحيحين " ولا جفاء لأعظم ولا أوسط ولا أدنى ، على أن العلامة إنما أورد بالمنع ، والمنع سؤال وليس فيه شئ من الحكم أصلاً ، ومناط الاشكال إنما هو الثاني دون الأول . وأيضاً هذا القول من العلامة مثل ما قاله المعارض سابقاً من أنه (ربما يدخل مسلم في " صحيحه " من حديث غير الأثبات ما رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه بسند نازل فيعمد إلى رواية غيرهم لتحصيل علو الإسناد ٣٣٧) ومن أنه (أخرج مسلم في " صحيحه " عن بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغة

(ص ٣٣٧) ومن أنه (ربما يوجد في أسانيد صحيح الإمام البخاري راو متهم كروان ص ٣٣٧) فكما لا إشكال عليه عنده بأقواله هذه كذلك لا إشكال على العلامة بهذا القول . وأما ما ذكره شيخه ابن الهمام بقوله (وقد أخرج مسلم في كتابه عن كثير النخ) فهو حاصل ما قاله الحفاظ المتقنون المنتقدون عليها ، وأين الإجماع ؟ على وجوب العمل بمضمونها فقط ، وعلى تقديمها على موارضها مطلقاً . ومن ادعى ذلك فعليه البيان .

قوله ونقول : أفاد ذلك أن القول يكون الأحاديث التي تكلم النخ (ص ٣٤٢)

قلت : لو سلم هذه الإفادة لثبت أنه لم يتلق الأمة لقبول جميع ما في كتابيها ، ومدعى الشيخ والعلامة أمران ، أحدهما أنه لم يتلق الأمة لقبول جميع ما في كتابيها . ولأنها أن ما أخرجاه من غير المنتقد يساوي ما أخرجه غيرها إذا كان على شرطها أو شرط أحدهما . فالشيخ والعلامة أفادا أول الأمرين في بعض كلامها ، والعلامة أفاده بهذا الكلام أيضاً مع الإشعار بأن التلقي لجميع ما في الكتابين ممنوع وبأن التلقي لبعض ما في الكتابين لا يوجب ترجيح ذلك البعض على ما كان في غيرها إذا كان برجالها أو رجال أحدهما أو بشرطها أو بشرط أحدهما . والشيخ أفاد ثانيها بقوله (إذ الأصحبة ليست إلا لإشمال روايتها على الشروط النخ) وسكت عليه العلامة تسليماً له ، فأفاد كلام الشيخ ما منطوقه :

نحكم رجحان الكل على هذه الأقسام الأربعة ، وأفاد كلام العلامة ذلك أيضاً مع الإشعار المذكور . وعلى هذا ما أفاد كلام العلامة ما ذكره المعارض لاتصريحاً ولا تلويحاً . وحل كلام الإمام ابن الهمام هذا على أنه كلام منحوت له من عند نفسه من أبين الأباطيل ، بل المعروف من عادته أنه ينقل في " تحريره " أصول مذهبه الثابتة عن إمامه أو الأصول المأخوذة عن كتب علماء المذهب سواء كان مما اختلف فيه بين الحنفية وغيرهم أولاً ، على أن المنع الذي أورده العلامة إنما أورده على من قال بطريق المعارضة : أنه لا مساواة لما في غيرها بشرطها أو بشرط أحدهما بما فيها لأنه تلقى الأمة لقبول جميع ما فيها وتلقى الأمة في غيرها إنما هو مخصوص بهذين دون الجميع فلا مساواة ، فنع العلامة على مقدمة دليل المعارض وقال : تلقى الأمة لجميع ما في كتابيها ممنوع ، وأورد لذلك المنع مندين ، وهل يكون السند لإثبات المنع لا مقيداً لما لم يفده المنع أصلاً . فالقول بأن السند لا يفيد تحكم رجحان كل ما فيها على القسمين المذكورين وإن صح لا يفيد ذلك السند في تأييده للمنوع . وأيضاً لا يجوز دفع السند إلا إذا كان مساوياً مع المنع وأين المساواة في هذين السنتين ؟ حتى يجوز دفعهما تمشية وتحقية .

قوله من أنه لا يوجب تحكم رجحان الكل

(ص ٣٤٢)

قلت : وهل يكون السند المنع موجباً لإثبات الدعوى ؟
ومن قال : بتحكم رجحان الكل فلانما قال به فيما جاء في غيرها
وهو على شرطها أو على شرط أحدها لا مطلقاً .

قوله وقد أجمع أرباب الصنعة الحديثية على أن جرح
الخ (ص ٣٤٢)

قلت : دعوى الإجماع هذه باطلة لما نقلنا قبل عن شروح
" شرح النخبة " من (أن جرح الجارح في الكتابين كما
أثر في فقد القطع بالصحة عند من قال به كذلك أثر في
أرجحية المنتقد على مافي غيرها ، وفي فقد كونه من أعلى
درجات الصحة) ولما صرح شراح " شرح النخبة " أيضاً
(بأن الدارقطني وغيره ضعفوا مائتين وعشرة من أحاديث الكتابين
وبأن غير الدارقطني ضعف غير هذه الأحاديث أيضاً)
انتهى . ولما قال الإمام السيوطي (أن النسائي ضعف جماعة
أخرج لهم الشيخان أو أحدهما) انتهى .

ومانقل عن بعض العلماء من " أنهما أخرجنا عن أجمع
على ثقته إلى حين تصنيفها " فلا يقدح في ذلك تضعيف
النسائي بعد وجود ذنبك الكتابين فلا يفهم دفعاً لما ذكرنا لما نقل
السيوطي أيضاً عن شيخ الإسلام . من (أن تضعيف النسائي ان
كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك ، وإن كان نقله
عن متقدم فلا) انتهى . ولما في " ميزان الاعتدال " و " تهذيب

التهذيب " و " تذكرة القاري " وغيرها من جرح كثير من الحفاظ
المتقدمين والمتأخرين في رجالها أو رجال أحدها ومنهم الإمام أحمد
والحافظ أبو داود وغيره ، ولما قدمنا نقلاً عن " تذكرة القاري "
من (أن عكرمة تنكبه مسلم وتركه لكلام مالك فيه ، وأخرج عنه
البخاري ولم يتكبه فالك إمام الأئمة مقدم عليها ، ولما قدمنا
أيضاً من أن الإمام البخاري ضعف حديثاً جاء فيه الراوي الغير
المدلس بلفظ يحتمل السماع وعدمه ولم يثبت لقبه مع المروى عنه
ولومرة . وأما مسلم فصححه إذا وجدت المعاصرة ، فتضعيف
البخاري لمثل هذا الحديث الذي كان الراوي فيه كما مر إنما هو
مبنى على عدم ثقته برواية ذلك الراوي بذلك اللفظ المحتمل وإن
ثبتت المعاصرة ، ولما ثبت في كتب الجرح والتعديل عن بعض
الحفاظ المقتنين والأثبات البارعين في شأن بعض رجالها من أنه
ضعفه أحمد بن حنبل أو ضعفه يحيى بن معين أو ضعفه مسلم أو ضعفه
غيرهم من تقدمها أو تقدم أحدهما أو عاصرها أو عاصرها أحدهما . وأما قول
السيوطي (استثنى ابن الصلاح من المقطوع بصحته فيها) فلا يدل
على ثبوت هذا الإجماع أيضاً وقوله (ولاناثبته في إخراج تلك
الأحرف عن الأرجحية الخ ص ٣٤٣) من جملة كلام المعارض
وليس من كلام السيوطي أصلاً .

قوله ووجه ذلك أن أعلى درجات الصحة عند أهل الفن

الخ (ص ٣٤٣)

قلت : هذا المبني غير مسلم على ما مر لا سيما عند الحنفية فيها إذا وجد في غيرها حديث صحيح ثبت أنه على شرطها أو على شرط أحدهما بقول إمام حافظ متفن عارف بارع ، وقد مر الكلام على تلك الوجوه التي أوردتها المعارض بما لا مزيد عليه قبل فلا احتياج إلى إيرادها هنا .

قوله فتصحيحها لا يقابله تعليل غيرهما الخ (ص ٣٤٣)

قلت : إذا كان الجرح في رجالها أو رجال أحدهما من كان من أهل الاجتهاد في باب الجرح والتعديل ولم يكن له عصبية معها كالإمامين البخاري ومسلم أو كان مثل مالك أو أحمد أو يحيى ابن معين أو أبي داود أو النسائي فلا محل لهذا الكلام بمجرد حسن الظن إليهما ، لم يتحقق واحد من الطرفين بالدليل البين فليسا بمعصومين عن الزلل والخطأ وإن كان شأنهما الشأن ، على أنه قد مر عن المعارض " أن مسلماً أتى في " صحبه " بأحاديث ضعيفة وروايات عن غير الأثبات ، وأن البخاري أتى في " جامعه " بالمجرد في الصحيح بروايات المتهم " فهل وجد تصحيحها فيها أو لا ؟ فإن قال بالأول نقول : فهل كان تصحيحها لها قابل لتعليل المعارض أولاً . فإن قال : بعدم المقابلة بطل أقواله الأول . هذا الباب ، وإن قال : بالمقابلة نستل المعارض عن الفرق بين تعاليمه في أحاديثها وتعليل غيرهما فيها ، وإن قال : بالثاني بطل قوله (أن

أعلى درجات الصحة عند أهل الفن ما أخرجاها في " الصحيحين " الخ (ص ٣٤٣) فهذا الكلام الصادر عن المعارض يقضي أحد الأمرين وهو أنه إما أن يكون قد تاب هنا عما سبق عنه من الكلمات التي ذكرناها عنه ، وإما أن يكون الحق عنده تلك الكلمات السابقة وهذا الكلام منه إطلاقه غير صحيح عنده . وإذا كان الدارقطني وأمثاله ومن تقدم عصره على عصرهما أو كان معاصراً لهما من الجارحين في رجالها مجتهدين في باب الجرح والتعديل ولم يعرف لهم عصبية معها لم يجوز لهم الرجوع إلى قول من خطأهم وإن كانوا صائبين في نفس الأمر بما داموا يرون أن ما قلناه حق وصواب - وإن كان ليس بصواب في نفس الأمر - فإنه لا يجوز لمجتهد تقليد مجتهد آخر بالإجماع كما مر نقلاً عن كتب الأصول . وقد عرف أيضاً أن أصحاب " السنن الأربعة " وغيرهم من مصنفى كتب الحديث الحافظين الأثبات قد صححوا أيضاً ما اختلف فيه غيرهم ويعمل أهل الحديث على ترجيح حكمهم على حكم من خالفهم من المحدثين .

وأما القول بأن الشيخين قد اجتمعا مع الأمة سوى نفر يسير ممن انتقد على صحة تلك الأحرف اليسيرة فغير صحيح لما مر نقلاً عن كلام الأعلام أن تلقى الأمة بالقبول لم يثبت فيها انتقاد أصلاً . ولم يفد ذلك أن تلقى الأمة سوى نفر يسير قد وجد فيه . فهل هذا إلا أمر جاء به المعارض من عند نفسه من غير سلف له في ذلك ولا سند ! والقول بأنها اجتمعا على صحة تلك الأحرف اليسيرة

المنتقدة إنما يصح فيما اتفقا على إخراجها ، وأما ما انفرد به أحدهما فلا يصح فيه هذا القول ، فكم من أحاديث قال بصحتها البخاري ومسلم ضعفها ، وكم من أحاديث قال بصحتها مسلم وضعفها البخاري على ما مر . فقلوبه (فقد اجتمعا مع الأمة سوى نفرو يسير ممن انتقد الخ . ص ٣٤٣) غير صحيح .

قوله وهذا القدر من الإجماع على هذا التبصر والتفتش الخ (ص ٣٤٣)

قلت : عدم وجدانه فيما في غيرهما من صحاح الأحاديث ولم يكن برجالهما ولا رجال أحدهما ولا بشرطها ولا بشرط أحدهما فسلم عند المعارض في المنتقد وغير مسلم عند هذا الفقير لما مر . وأما فيما في غيرهما وهو صحيح ، ووجد فيه ذلك الشرط ، وعرف ذلك بحكم الحافظ الثبت المتقن العارف بغير مسلم عند الحنفية الكرام من المحدثين والفقهاء الأعلام . فإنهم رحمهم الله تعالى يقولون بعدم رجحان غير المنتقد مما فيها على ما في غيرهما ووجد فيه الشرط المذكور ، وعرف ذلك بحكم من يعتمد به فيه . فكيف ما انتقد مما فيها !

قوله : لأننا نقول عدم الجرح مع التصحيح من مخرج واحد الخ (ص ٣٤٤)

قلت : هذا مسلم في غير المنتقد الذي إنفق الشيخان على

إخراجه ، وتلقى الأمة بقبوله ، إذا لم يصرح العارف المتقن البارح بأن هذا الحديث الذي أخرجه غيرهما على شرطها . وإذا صرح بذلك فيه فتصحيح الأمة - وفيهم الشيخان - يلزم ثبوته فيه ، وزاد بذلك شأناً على ما انتقد مما فيهما ، وسأوي به شأناً بما لم ينتقد وهو فيهما عند الحنفية الأعلام . وأما ما في غيرهما وحكم عليه ذلك العارف بأنه على شرط أحدهما كان مساوياً لما لم ينتقد وهو في أحدهما . وأما المنتقد فإن كان متفقاً على إخراجها له كان تصحيح الأمة مفقوداً فيه لما مر . وإن كان انفرد بإخراجها أحدهما كان تصحيح الأمة وتصحيح الشيخين كلاهما معدوماً فيه .

قوله وليس الجرح من كل جارح مما يعنى به كجرح ابن الجوزي الخ (ص ٣٤٤)

قلت : الأمر كذلك ، لكن عدم قبول ذلك ، وكونه مما لا يعنى به لا يستلزم ثبوت إجماع الأمة مع الشيخين على القبول ، إذ ذاك الإجماع مقيد بغير المنتقد مما فيها كما ذكرنا . وأما تعديل الشيخين وبعض من مشى على ممشاهما فسلم في المنتقد الذي إنفقاً على إخراجها ، ولا يستلزم ذلك أصحبة المنتقد فيها على ما في غيرهما مطلقاً ، ولا يستلزم أصحبة غير المنتقد فيها على ما في غيرهما ووجد فيه الشرط المذكور .

وأما جرح مثل السدارقطنى والخطيب (١) فى الإمام

(١) قلت قال الدارقطنى فى "سننه" فى "باب ذكر قوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام قراءة الامام له قراءة واختلاف الروايات فى ذلك" ما نصه :

"حدثنا على بن عبدالله بن مبشر، ثنا محمد بن حرب الواسطى، ثنا اسحاق الازرق، عن أبى حنيفة، عن موسى بن أبى عائشة، عن عبدالله بن شداد، عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان له امام قراءة الامام له قراءة . لم يستند عن موسى بن أبى عائشة غير أبى حنيفة والحسن بن عمار وما ضعيفان" اهـ

فاما قوله : لم يستند عن موسى بن أبى عائشة غير أبى حنيفة والحسن بن عمار - فمدفوع بما أخرجه أحمد بن منيع فى "سننه" قال : أخبرنا اسحاق الازرق ثنا سفيان وشريك، عن موسى بن أبى عائشة، عن عبدالله بن شداد، عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان له امام قراءة الامام له قراءة . وبما أخرجه عبد بن حميد فى "سننه" قال : حدثنا أبو نعيم ثنا الحسن بن صالح عن أبى الزبير عن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم فذكره، قال الامام ابن الهام فى "فتح القدير" (واسناد حديث جابر الاول صحيح على شرط الشيخين والثاني على شرط مسلم فهؤلاء سفيان وشريك وجابر وأبو الزبير رفعوه بالطرق الصحيحة" اهـ)

قال (فبطل رد المتعصبين وتضعيف بعضهم لمثل أبى حنيفة مع تضييقه فى الرواية الى الغاية حتى أنه شرط التذكر لجواز الرواية بعد علمه أنه خطأ، ولم يشترط الحفاظ هذا ولم يوافقه صاحبه اهـ)

أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه فهو من باب جرح الرجل المتعصب

وأما تضعيفه لأبى حنيفة رضى الله عنه فدل قول ابن الهام أن ذلك لمحض التعصب ولا شك فإن تعصبه لمذهب الشافعى معروف قال المحدث ابراهيم بن محمد الحلبى فى "غنية المستمل فى شرح منية المصلى" عند الكلام على حديث أنس رضى الله عنه "كنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نسافر منا الصائم ومنا المفطر، ومنا من يتم ومنا من يقصر" ما نصه :

(وقال أبو الفرج بن الجوزى : المعروف "منا الصائم ومنا المفطر" والزيادة من قول زيد العمى . ولم يصح الاتمام أحد من أصحاب "الكتب الستة" ولا من غيرهم سوى الدارقطنى . وتعصبه لمذهب الشافعى معروف كما صحح لجهر باليسلة فلما أقسم عليه اعترف أنه غير صحيح . كذا ذكره السروجى فى "شرح الهداية" اهـ)

وقال الحافظ جلال الدين بن عبد الهادى الحنبلى فى "تنوير الصحيفة فى مناقب أبى حنيفة" :

(ومن المتعصبين على أبى حنيفة الدارقطنى وأبو نعيم فإنه لم يذكره فى "الحلية" وذكر من دونه فى العلم والزهد اهـ)

وقال شيخ الاسلام الحافظ بدر الدين محمود العيني فى "البنية شرح الهداية" :

(مثل يعنى بن معين عن أبى حنيفة فقال : ثقة ما سمعت أحداً يضعفه ، هذا شعبه بن الحجاج يكتب اليه أن

في رجل من رجال الله تعالى المدوح على لسان نبيه صلى الله

بعثت وإمره، وشعبه شعبه. وقال أيضاً: كان أبو حنيفة من أهل الصدق ولم يتهم بالكذب، وكان مأموناً على دين الله صدوقاً في الحديث. وأثنى عليه جماعة من الأئمة الكبار مثل عبدالله بن المبارك وسفيان بن عيينة والاعمش وسفيان الثوري وعبد الرزاق وحاد بن زيد ووكيع، وكان يفتي برأيه الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد وآخرون كثيرون، فقد ظهر لنا من هذا تعامل الدارقطني عليه وتمصيه الفاسد فمن أين له تضعيف أبي حنيفة وهو مستحق التضعيف، وقد روى في "مسنده" أحاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وغريبة وموضوعة. ولقد صدق القائل في قوله.

اذ لم ينالوا شأنه ووقاره
فالقوم أعداء له وخصوم
وفي المثل السائر "البحر لا يكدره وقوع الذباب ولا
ينجسه وقوع الكلاب" (١٥)

وقال العلامة العيني أيضاً في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري":

(قلت لو تأدب الدارقطني واستعصى لهذا تلفظ بهذه اللفظة في حق أبي حنيفة فإنه امام طبع علمه الشرق والغرب وقال يحيى بن معين: هو ثقة مأمون. وقال أيضاً: أبو حنيفة ثقة من أهل الدين والصدق وكان مأموناً على دين الله صدوقاً في الحديث، وأثنى عليه الأئمة الكبار مثل عبدالله بن المبارك - وبعد هو من أصحابه - وسفيان بن

تعالى عليه وسلم. وقول المتهم ليس بمقبول في حق من ينهم فيه،

عينه وسفيان الثوري وعبد الرزاق وحاد بن زيد ووكيع بن الجراح شيخ الشافعي وكان يفتي بقوله. وأثنى عليه الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد وآخرون كثيرون. وبهذا ظهر لك تعامل الدارقطني على أبي حنيفة وتمصيه الفاسد؛ مع أنه ليس له مقدار بالنسبة إلى هؤلاء الذين أثنوا عليه حتى يتكلم في امام متقدم على هؤلاء في الدين والتقوى والعلم، وتضعيفه امام يستحق هو التضعيف بنفسه؛ مع أنه روى في "سننه" أحاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وضعيفة وموضوعة واحتج بها مع علمه بذلك (١٥)

وقال بحر العلوم مولانا عبدالعلي بن ملا نظام الدين الألكنوي في "فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت":

(لا بد للمزكي أن يكون عدلاً عارفاً بأسباب الجرح والتعديل، وأن يكون منصفاً ناصحاً، لا أن يكون متعصباً ومعيباً بنفسه، فإنه لا اعتداد بقول المتعصب، كما قدح الدارقطني في الإمام الهام أبي حنيفة بأنه ضعيف في الحديث وأى شناعة فوق هذا فإنه امام ورع تقى خائف من الله. وله كرامات شهيرة، فبأي شئ تطرق إليه الضعف. فخارة يقولون: أنه كان مشتغلاً بالفقه. أنظر بالانصاف أي قبح قيا قالوا؟ بل الفقه أولى بأن يؤخذ الحديث منه. وقارة يقولون: أنه لم يلاق أئمة الحديث إنما أخذ ما أخذ من حاد رضي الله عنه وهذا أيضاً باطل، فإنه روى عن كثير من الأئمة كالامام محمد الباقر والاعمش وغيرهما؛ مع أن

فكيف قول من كان تعصبه ظاهراً لا يحتاج الى البيان في حق من كان

حادياً كان وعاء للعلم فالأخذ عنه أغناه عن الأخذ عن غيره .
هذا أيضاً أبه ورعه وكل علمه وبقائه فانه لم يكثر
الامتازة لثلاثه تتكرر الحقوق فيخاف عجزه عن ايفاءها . وتارة
يقولون : انه كان من أصحاب القياس والرأى ، وكان لا يعمل
بالحديث حتى وضع أبو بكر بن أبي شيبة في " كتابه " باباً
للرد عليه وترجمه " باب الرد على أبي حنيفة " . وهذا
أيضاً من التعصب . كيف وقد قبل المراسيل ، وقال : ما جاء
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فبالرأس والعين ، وما جاء
عن أصحابه فلا أتركه . ولم يخص بالقياس عام خبر الواحد
فضلاً عن عام الكتاب ، ولم يعمل بالأحالة والمصالح المرسله .
والمعجب منهم أنهم طعنوا في هذا الامام مع قبولهم الامام
الشافعي ، وقد قال في أقوال الصحابة : كيف أتمسك
بقول من لو كنت في عصره لحاججته ، ورد المراسيل ، وخصص
عام الكتاب بالقياس ، وعمل بالأحالة . وهل هذا الا بيت
من هؤلاء الطاعنين منهم .

واجب أن الأقوال التي صدرت عنهم في هذا الامام الهام
مقتضى الاتهام كلها صدرت من التعصب لا يستحق أن ياتفت
اليها . ولا ينطفي نوراها باقواهم فاحفظ وثبت . وسبب
وقوعهم في هذا الامر الفظيع أنهم كانوا سيئ الفهم يخدمون
ظواهر ألفاظ الحديث ، ولا يرومون فهم بواطن المعاني ففضلاً
عن المعاني الدقيقة التي يعجز عنها أفهام المتوسطين ، وكان هذا
التحريف الامام مؤيداً بالتأييد الالهي ، متعمقاً في بحار المعاني

آخذاً لآليه عن قعر البحر الذي لا يقدر على الفوص فيه
الا أحد الاحاد من المؤيدين بتأييد الله . وهؤلاء الطاعنون
لقصور فهمهم عجزوا عن ادراك ما فهمه ، فتنفروا عما قال
تنفر الحيوان الوحشي فظنوا شيئاً فرياً ، وحكموا بانه خالف
الحديث فوقوا فيما وقعوا من الجهل المركب . (٥ :)

وقال خاتمة الحفاظ العلامة محمد عابد السندی في " المواهب
اللطيفة " في الحرم الملكي بشرح مسند الامام أبي حنيفة " للحصكفي -
ونسخته الخطية محفوظة في مكتبه " بمرجهندو " من مديريه " حيدرآباد
السند " بعد سرد طرق حديث " قراءة الامام قراءة له " مانصه :

(ويطل قول الدارقطني أيضاً : بانه لم يستد الا الحسن
بن عمار وأبو حنيفة وما ضعيفان اه وهذا القول منه ضعيف
جداً بل مكروه وأى كراهه أقبح منه فانه لو عرف قدر الامام
وما كان عليه من الورع والزهد والتقوى لما كان أن يتكلم بهذه
الكلمة المكروهه ؛ ولكن لما كان انه لا يعرف أهل الفضل
الا أهل الفضل وسعه أن يتكلم بهذا . ولقد أحسن من قال :

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا فضله فالكل أعداء و خصوم

والا فلو نظر الى الامام الشافعي لما وجده الا وهو يعظم
قدر الامام الاعظم . فانه لما زاره وصلى الفجر عنده ما وسعه
أن يقتدى في صلاته ، وأنشأ قصيدة يقول فيها

فلعنه رضا أعداد رمل على من رد قول أبي حنيفة

ومن وثق أبا حنيفة يحيى بن معين كما نقله المزى في
" تهذيب الكمال " وقال في " التهذيب " : روى نصر بن علي
عن الخريبي قال : الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل ،

وأحسنهم عندي حالا الجاهل . مع أن المعروف من أبي حنيفة
التضييق في الرواية إلى الغاية حتى أنه شرط التذكر لجواز
الرواية بعد علمه أنه خطه ولم يشترط الحفاظ هذا ، ولم
يوافقه أصحابه اهـ)

وقال العلامة أبو الحسنات محمد عبدالحئي الكنوي الفرنجي على
في مقدمة " التعليق المجد على موطا الامام محمد " محبياً بمن جرح
على الامام أبي حنيفة رحمه الله :

(وبعض الجروح صدر من المتأخرين المتعصبين كالدارقطني
وآل عدي وغيرهما ممن يشهد القرائن الجلية بأنه في هذا
الجرح من المتعصبين — والتعصب أسر لا يخلو منه البشر الا
من حفظه خالق القوى والقدرة — وقد تقرر أن مثل ذلك
غير مقبول عن قائله بل هو موجب لجرح نفسه . ولقد
صدق شيخ الاسلام بدرالدين محمود العيني في قوله في
بحث قراءة الفاتحة من " البتابة شرح الهداية " في حق
الدارقطني : " من أين له تضعيف أبي حنيفة ، وهو مستحق
التضعيف فإنه روى في " مسنده " أحاديث سقيمة ومعلولة
ومتكررة وغريبة وموضوعة " انتهى . وفي قوله في بحث اجابة
ارض مكة ودورها : وأما قول ابن اللطائف : وعلمه ضعف
أبي حنيفة " فماسة أدب وقلة حياء منه فإن مثل الامام
الثوري وابن المبارك وأضرابها وتقوه وأثنا عليه خيراً فما مقدار
من يضعفه عند هؤلاء الاعلام انتهى)

وقال المحدث عبدالعزيز البنجاوي صاحب " اطراف البخاري " في
في " بغيه " الالمى في تخريج الزيلعي :

(ما قال الدارقطني مردود بكلام جزئية ، أما قوله في
أبي حنيفة : أنه ضعيف فيما رواه الحفاظ ابن عبدالمبارك في
" الانتقاء " ص ١٧٢ عن عبدالله بن أحمد بن ابراهيم الدورق
قال : مثل يحيى بن معين عن أبي حنيفة . قال : ثقة
ما سمعت أحداً يضعفه . هذا شعبة بن الحجاج يكتب اليه
أن يحدث ويأمره . وشعبة شعبة : اهـ وقال في " كتاب
العلم له " ص ١٤٩ - ج ٤ : قال يحيى بن معين : ما
رايت أحداً أقدمه على وكيع ، وكان يفتي برأى أبي حنيفة ،
وكان يحفظ حديثه كله ، وكان قد سمع من أبي حنيفة حديثاً
كثيراً ، وقال علي بن اللديني : أبو حنيفة روى عنه الثوري ،
وابن المبارك ، وحاد بن زيد ، وهشيم ، وكيع ، بن الجراح ،
وعباد بن العوام ، وجعفر بن عون ، وهو ثقة لا بأس به .

فقول الدارقطني في أبي حنيفة مسبق بقول هؤلاء
الاعلام ، وما منهم الا وهو أجل وأوثق من الدارقطني ، ومن
واقفه على تضعيف أبي حنيفة ، قال العيني : من أين له
تضعيف أبي حنيفة ، وقد روى في " مسنده " أحاديث سقيمة
ومعلولة ومتكررة وغريبة وموضوعة ، اهـ . قال الزيلعي :
والدارقطني ملا " كتابه " من الاحاديث الغريبة ، والشاذة ،
والمعللة ، وكمن من حديث فيه لا يوجد في غيره اهـ . أقول : من
مارس " كتابه " علم أنه قلما يتكلم على هذه الاحاديث الاحديثا
خالف الشافعي فيظهر عواره ، أو واقفه فيصححه ان وجد اليه
سبيلاً ، لا أقول : انه يفعل ذلك بهوى النفس ، ولكن اذا
كان ثقة وضعفه بعضهم ، أو ضعيفاً فيه كلام لبعضهم ،
أو ضعيفاً وثقة بعضهم ، أو وجد مجهولاً يترقب ، ويظهر طرفه

الموافق لأمته ، وقد عمل كتاباً في جهر البسمله ملائمة
بالأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة ، فلما استخلفه رجل من
علماء مصر ، هل فيه حديث صحيح ؟ قال : أما عن النبي صلى الله
عليه وسلم فلا . وأما عن الصحابة فمنه صحيح ومنه ضعيف
أه . وهذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي رجل واحد
يوثق في حديث "طهارة المني" من ٢٦٠ ، ويقول : ثقته في
حفظه شئ . ويشي القول فيه في حديث "شفع الأمامة"
من ٨٩ ، ويقول : ضعيف شئ الحفظ ، وفي حديث "القارن
بسمي سمين" من ٢٧٣ ، ويقول : ردى الحفظ كثير الوهم .
كأنه عليه غضبان . وهوله غاظ . وهذا حال كثير من
الشواغح ، قال ابن تيمية في البيهقي رحمه الله : انه يحتاج
بآثار لواحتج بها بخالفوه أظهر ضعفها ، فمن سلك هذا السبيل
دحضت حجته ، وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق
أه . ومع هذا لا تنكر علمهم وديانتهم . ولقد تدبى بهم فيما لا
سبيل لنا الى العلم به الا بهم ، أو قالوا قولاً قضوا به
على أنفسهم ، وقد قال حافظ المغرب ابن عبد البر في "كتاب
العلم" له من ١٥٢ - ج ٢ : "والصحيح في هذا الباب
أن من صحت عدالته ، وثبت في العلم إمامته ، وبانت ثقته
وعنايته ، لم يلتفت الى قول أحد الا أنه باق في جرحته
بينه قاذله ، يصح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل
فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك ، بما يوجب قوله من جهة
الثقة والنظر . وأما من لم يثبت إمامته ولا هزفت عدالته ،
ولا صحت لعدم الحفظ والاتقان روايته ، فإنه ينظر الى ما
اتفق أهل العلم عليه ، ويجتهد في قبول ما جاء على حسب
ما يؤدي النظر اليه أه . ثم استدل على ذلك بكلام بعض

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في بعض ، وكلام الأئمة
من التابعين ومن تبعهم بعضهم في بعض ، ولم يلتفت اليه
أهل العلم . فامر أبي حنيفة أن صير فيه الى التقليد فيحصى
بن معين إمام أئمة هذا الفن يوثقه ، ويقول : ما سمعت
أحدًا ضعفه ، ويقول : شعبه : بن الحجاج يكتب اليه أن
يحدث وبأمره . وشعبه : شعبه ، ويوثقه . على بن المديني الذي
يقول فيه البخاري : ما استصغرت نفسي كما استصغرت عند علي
ابن المديني ، ويقول فيه : يروى عنه الثوري ، وابن المبارك ،
وحامدين زيد ، وهشم وغيرهم ، وإن ما قال الدارقطني جرح
مبهم غير مبين ولا مفسر ، وإذا في عمله مختلف فيه . فكيف
في إمام من لائمه طبق عمله الأرض شرقاً وغرباً أه .

ثبت من تصريحات هؤلاء الجلة الثقات الأئمة الإثبات وفيهم
الحفاظ من أئمة الحديث الكبار كالسروجي والزبلي والعيني والسندی
من الحنفية ، وأبو الفرج بن الجوزي والجمال بن عبد الهادي من الحنابلة
أن الحفاظ الدارقطني بالغ به التعصب الى حد يعجب منه الناظر حيث
يضعف إمام الأئمة أباحيفه رضي الله عنه وهو أجل من أن يتكلم
فيه مثل الدارقطني . ويسوق في "سننه" وغيرها من تصانيفه كل
رطب وياس من ضيف ومعلول ومنكر وموضوع ويحتج به نصرة لمذهبه
غير محذر منه . وهذا أثم وجناية على الدين فاقه يعفوننا عنه .

وأما ما تكلم به صاحب "التعليق المغني على سنن الدارقطني"
في حق الإمام العيني انتصاراً للدارقطني قائلاً :

(وأما قول الشيخ بدوالدين محمود العيني رحمه الله تعالى
في "البناءة" شرح الهداية " في بحث القراءة في حقه :

” هو مستحق للتضعيف “ انتهى . فلا يلتفت إليه ؛ بل هو اساءة أدب وقلة حياء منه . فان مثل الإمام أبي عمير عبد الغنى المصري ، وأبي عبد الله الحاكم ، والقاضي أبي الطيب الطبري والطبيب ، والأزهري ، وأضرابهم . ومن المتأخرين السمعاني وابن الأثير والذهبي والنووي وغيرهم وثقوه وأثنوا عليه كما مقدار الشيخ العيني رحمه الله عند هؤلاء الأئمة . الأعلام اهـ

فهو محض إعادة لكلام المبنى - في حق ابن القطان حقاً وصدقاً - في حقه ظلماً وزوراً شفاءً لفيظ قلبه عليه تعصباً وانتقاماً عفا الله عنه . فان هؤلاء الذين ساءهم إنما أثنوا على حفظ الدارقطني وسعرفته بالحديث والعلل ، واكتثاره من الرواية . دون أن يتفوا عنه ما قاله العافظ العيني وغيره من الحفاظ من تعامله المفرط ، وتعصبه البالغ ، وجرح الرواة بمحض العصبيه والهوى . نصرة لمذهبه ، وروايته الأحاديث السقيمة ، والمعلولة ، والمتكررة والغريبة . والموضوعة . ساكتاً عليها محتجباً مع علمه بذلك . ولاريب أن من كان صميمه هذا يستحق التضعيف ، وقد قال صاحب ” التعليق “ نفسه في ذكر تصانيف الدارقطني ما نصه :

(ومنها ” الاستدراك على الصحيحين “ لكن هذا الاستدراك مبني على قواعد بعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تفتقر بذلك قاله النووي في ” مقدمه “ شرح البخاري اهـ)

وهاهي مسئلة الجهر بالبسملة قد ساق فيها الدارقطني في ” سننه “ أحاديث كثيرة من طرق وأهيه من غير أن يتكلم عليها بشئ ثم قال :

(وروى الجهر بسم الله الرحمن الرحيم عن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه من أصحابه ومن أزواجه غير من سمينا كتبنا أحاديثهم بذلك في ” كتاب الجهر بها “ بفرذاً ، واقتصرنا ههنا على ما قدمنا ذكره طلباً للاختصار والتخفيف ، وكذلك ذكرنا في ذلك للموضع أحاديث من جهر بهل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم ، والخالفين بعدهم رحمهم الله اهـ ص ١١٧ طبع دهلي)

كانه يومه الناظر أن هناك أحاديث ثبت فيها الجهر بالبسملة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد أبان عن حال هذا الكتاب العافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي في ” تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق “ - كما في ” نصب الراية “ للزيلعي (ج - ١١ ص ٣٥٨ ، ٣٥٩) - حيث قال :

(قد حكى لنا مشائخنا أن الدارقطني لما روى ” مصر “ سأل به بعض أهلها تصنيف شئ في الجهر فصف فيه جزءاً ، فأثاه بعض المالكية ، فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح . من ذلك . فقال : كل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهر فليس بصحيح ، وأما عن الصحابة ، فمنه صحيح وضعيف اهـ)

فالمعجب منه كيف اجتراً على جمع كتاب في هذا الباب مع اعترافه بعدم صحة حديث واحد فيه ولكن هذا شأن من يسوى الأحاديث على مذهبه والله المستعان . ولقد صدق العافظ جمال الدين الزيلعي - وهو كثير الانصاف كما اعترف به أبو الطيب القنوجي في كتابه ” اتعاف النبلاء المتقين ص ٣٩ “ - نقلاً عن العافظ ابن حجر

المسئلاني - حيث قال :

(ومنى وصل الامر الى مثل هذا ، فجعل الصحيح ضعيفاً ، والضعيف صحيحاً ، والمثل سائماً من التعليل ، والسالم من التعليل معللاً سقط الكلام . وهذا ليس بعدل ، والله يامر بالعدل ، وما جعل طالب العلم باحسن من الانصاف وترك التعصب ، ويكفي في تضعيف احاديث الجهر اعراض اصحاب الجوامع الصحيحة ، والسنة المعروفة ، والسائد المشهورة المعتمد عليها في جميع العلم ومسائل الدين . فالبخاري رحمه الله مع شدة تعصبه وفرط تعامله على مذهب ابي حنيفة لم يودع صحيحه منها حديثاً واحداً ، ولا كذلك مسلم رحمه الله ، فانهما لم يذكر في هذا الباب الا حديث انس الدال على الاخفاء . ولا يقال في دفع ذلك : انهما لم يلتزما أن يودعا في "صحيحهما" كل حديث صحيح - يعني فيكونان قد تركا احاديث الجهر في جملة ما تركاه من الاحاديث الصحيحة . وهذا لا يقوله الا سفيه أو مكابر - فان مسأله الجهر بالبسملة من اعلام المسائل ومعضلات الفقه ، ومن اكثرها دورانا في المناظرة وجولانا في "المصنفات" والبخاري كثير التبع لما يرد على ابي حنيفة من المتهمة ، فيذكر الحديث ثم يعرض بذكره فيقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، وقال بعض الناس : كذا وكذا ، يشير ببعض الناس اليه ، ويشنع لمخالفة الحديث عليه ، وكيف يغفل كتابه من احاديث الجهر بالبسملة ؟ وهو يقول في اول كتابه : "باب الصلاة من الايمان" ثم يسوق احاديث الباب ، ويقصد الرد على ابي حنيفة قوله : ان الاعمال ليست من

الايمان . مع غموض ذلك على كثير من الفقهاء . ومما يلهي الجهر يعرفها عوام الناس وعامهم . هذا بما لا يمكن في بل يستحيل . وأنا أحلف بالله وبالله لو اطلع البخاري على حديث منها موافق بشرطه ، او قريباً من شرطه لم يغفل منه كتابه ولا كذلك مسلم رحمه الله . ولئن سلمنا فهذا ابوداؤد ، والترمذي وابن ماجه مع اشتغال كتبهم على الاحاديث السقيمة والاشايد الضعيفة لم يخرجوا منها شيئاً ، فلولا أنها عندهم واهية بالكلية لما تركوها . وقد تفرد النسائي منها بحديث ابي هريرة ، وهو اقوى ما فيها عندهم ، وقد بينا ضعفه والجواب عنه من وجوه متعددة . وأخرج الحاكم منها حديث على ومعاوية ، وقد عرف تساهله . وبقاياها عند الدارقطني في "سننه" التي هي مجمع الاحاديث المعلولة . وسنيج الاحاديث الغريبة ، وقد بيناها حديثاً حديثاً . والله اعلم . ج - ١ ص ٣٥٥ و ٣٥٦

وقال الحافظ ابن عبد الهادي في "التفحيح"

"واحاديث الجهر ليست مطروحة في الصحاح ولا المساليد المشهورة . ولم يروها الا الحاكم والدارقطني ، فالحاكم عرف تساهله وتصحيحه للاحاديث الضعيفة بل الموضوعية . والدارقطني قد ملا كتابه من الاحاديث الغريبة ، والاشاذة والمعلولة . وكما فيه من الحديث لا يوجد في غيره" (نصب الراية ج - ١ ص ٣٧٠)

وبالتجمله - فقد أزرى الدارقطني من سوء حقيقته هذا على ظلمه ودبانته . ومن تأمل "كتاب السنن" له قضى من تعصباته العجيب وحسبنا الله ونعم الوكيل . ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

وأما الخطيب البغدادي فقد ساق في "تاريخ بغداد" في ترجمته الإمام أبي حنيفة من الغرالات والكذب ما يستحي من ذكره قال القاضي شمس الدين بن خاكان الشافعي في كتابه "وفيات الاعيان" في ترجمته أبي حنيفة رحمه الله :

(ومناقبه وفضائله كثيرة ، وقد ذكر الخطيب في "تاريخه" منها شيئاً كثيراً ، ثم أعقب ذلك بذكر ما كان الالقي تركه والاضراب عنه . فمثل هذا الإمام لا يشك في دينه ولا في ورعه وتعفله ، اهـ)

وقال العافظ جلال الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي العنبري في "تنوير الصحيفة" في مناقب أبي حنيفة :

(ولا يفتر أحد بكلام الخطيب فان عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كأبي حنيفة والإمام أحمد وبعض أصحابه ، وتعامل عليهم بكل وجه ، وصنف بعضهم "السهم المصيب في كيد الخطيب" . اهـ)

وقال العافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي في "الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ"

(وأما ما أسنده العافظ أبو الشيخ بن حيان في "كتاب السنن" له من الكلام في حق بعض الائمة المقلدين - يعني به الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه - وكذا العافظ أبو أحمد بن عدي في "كامله" والعافظ أبو بكر الخطيب في "تاريخ بغداد" وآخرون ممن قبلهم كإبي شيبة في "مصنفه" والبخاري والنسائي - بما كنت ألزهمهم عن إيرادهم مع كونهم مجتهدين ومقاصدهم جميلة - فنبغي تجنب اقتنائهم فيه .

ولذا عذر بعض القضاة الأعلام من شيوخنا من نسب إليه التحدث ببعضه ؛ بل منعنا شيخنا - يعني ابن حجر العسقلاني - حين سمعنا عليه كتاب "ذم الكلام" للهروي من الرواية عنه لما فيه من ذلك اهـ ص ٦٥)

وقال العافظ محمد بن يوسف الصالحي الشافعي ، مؤلف "السيرة الكبرى الشامية" في عقود الجبان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان - وهو في مجلد ، ونسخته الخطية محفوظة في المكتبة السعيدية بحيدرآباد الدكن بالهند ومنه قلت هذه العبارة :-

(واياك يا أخى - وفقتي الله وإياك - أن تنظر فيما وضعه بعض الرعاع في مثالب أحد من الائمة ، فيحصل عندك ما يغفل بتعظيمه فتزل قدمك بعد ثبوتها . ولا تفتر بما نقله العافظ أبو بكر بن ثابت الخطيب البغدادي بما يغفل بتعظيم الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ، فان الخطيب وإن نقل كلام المادحين فقد أعقبه بكلام غيرهم ، فشان كتابه بذلك أعظم شين ، وصار بذلك هدفاً للكبار والصغار ، وأتى بقاذورة لا تفصلها البحار اهـ ص ١٩ من تلك النسخة المخطوطة)

وقد عقد العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي الشافعي في "الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان" فصلاً مستقلاً في رد ما أورده الخطيب فقال :

"الفصل التاسع والثلاثون في رد ما نقله الخطيب في "تاريخه" عن القادحين فيه" وذكر فيه :

(أن الأسانيد التي ذكرها للتحح لا يغلو شالها من

متكلم فيه أو مجهول . لا يجوز إلزاماً ثلث عرض مسألة مثل ذلك فكيف بإمام من أئمة المسلمين ! (هـ)

وبالجملة فقد أدى الخطيب نفسه بالوقعة في إمام المسلمين أبي حنيفة ولم يلتفت الناس إلى كلامه فيه ولا إلى كلامه في أجماعه من الأئمة وقد انتدب ليرد على الخطيب فيما أورده في "تاريخه" من الأكاذيب في توجيهه الإمام أبي حنيفة المحدث أبو المؤيد الخوارزمي في مقدسه كتابه "جامع صفات الإمام الأعظم" وصنف في ذلك عالم الملوك الملك المعظم عيسى بن أبي بكر الأيوبي "السهم المصيب في كيد الخطيب" وقد طبع بمصر وبالهند، والعلامة المورخ يوسف بن فرغل سبط الحافظ ابن الجوزي وسماه "الانتصار لإمام أئمة الأمصار" وهو في مجلدين، ثم جاء إمام النقاد العلامة الكبريت النقاد الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله فصنف "تائب الخطيب على ما ساقه في توجيهه أبي حنيفة من الأكاذيب" وحاسب الخطيب على ذلك حساباً شديداً بأدلة ظاهرة فثنى وكفى،

والخطيب قد وصل من التعصب المفرط إلى حد يستغرب منه . قال الحافظ ابن الجوزي في "التحقيق في أحاديث التعليق" - (ك) ينقله الزبلي في "نصب الراية" :

(أورد الخطيب في "كتابه" الذي صنفه في القنوت أحاديث أظهر فيها تعصبه . فمنها ما أخرجه عن دينار بن عبد الله خادم أنس بن مالك، عن أنس قال : "ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتن في صلاة الصبح حتى مات" انتهى . وسكوته عن القدح في هذا الحديث واحتجاجه به وقاحة عظيمة وعصبيه باردة . وقله ديناً لأنه يعلم أنه

بتعصب معه ! (١) فهو كجرح بعض الناس في البخاري ومسلم .

باطل قال ابن حبان : دينار يروي عن أنس آثاراً موضوعة لا يعمل ذكرها في الكتب إلا على سبيل القدح فيه . فوا عجباً للخطيب ! أما سمع في "الصحيح" : "من حدث عن حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" وهل مثله إلا كمن اتفق نهجاً ودلسه ! فإن أكثر الناس لا يعرفون الصحيح من السقم، وأما يظهر ذلك للنقاد، فإذا أورد الحديث عدت واحتج به حافظ لم يقع في النفوس إلا أنه صحيح، ولكن عصبيه . ومن نظر في "كتابه" الذي صنفه في القنوت، و"كتابه" الذي صنفه في الجهر باليسلة، وكتابه في مسأله صوم يوم النجم، واحتجاجه بالأحاديث التي يعلم بطلانها، اطلع على فرط عصبيه، وقله دينه (هـ)

وفي ما ذكرناه في الدارقطني والخطيب مقنع، ونسال السلامة.

(١) قال شمس الأئمة السرخسي في "أصوله"

"وأما الطعن المفسر بما يكون موجياً للجرح، فإن حصل ممن هو معروف بالتعصب أو متهم به لظهور يجب باعت له على المداوة فإنه لا يوجب الجرح وذلك نحو طعن المحدثين والمتهمين ببعض الأهواء المضلة في أهل السنة، وطعن بعض من ينتحل مذهب الشافعي رحمه الله في بعض المتقدمين من كبار أصحابنا فإنه لا يوجب الجرح لعلنا أنه كان عن تعصب وعداوة" (ج - ٢ ص ١١ طبع مصر عام ١٣٧٣)

محمد عبدالرشيد النعناعي

وجرح مثلها (١) في بعض رواة "الصحيحين" ليس من هذا الباب ، فكم من فرق بينهما ، فلم يتعين جرح أمثالها فيما أخرجاه كالجرح الأول غير معنى به .

وما زعمه المعارض غير بعيد عن الحق فهو بعيد عنه بمراحل ألا ترى الى قولهم : الدارقطني وغيره من المتقدمين ضعموا كذا وكذا من أحاديث "الصحيحين" فإن احتمال إقرارهم على الإجمال بأن للشيخين عن ذلك أجوبة فضلاً عن وجود ذلك الإقرار ، نعم لا ينافي ذلك أن يكون للشيخين ومن سلك سبلها أجوبة عما انتقدوا في نفس الأمر . فلم يثبت الإجماع على قبول جميع ما في الكتابين - أي "الصحيحين" - ولو متتبعاً فضلاً عن الإجماع على صحة جميع ما فيها .

وبدل لما قلنا ما نقله الحافظ العيني في "شرح الهداية" في "كتاب الصوم" بعد مسائل الفدية من الشيخ الفاني عن ابن الجوزي حيث قال (قال أبو الفرج : لا يقبل طعن الدارقطني إذا انفرد به لما عرف من عصيانه) انتهى . وقال العيني في "شرح البخاري" (نحاسد الدارقطني على أبي حنيفة ، ونعصبه نعصباً فاسداً ، وبتضعيفه إياه يستحق هو التضعيف بنفسه) انتهى . وأنت خير بأن طعن الدارقطني في أبي حنيفة مما انفرد به ، وهو خلاف بحث لما قال به الجبال الأعلام فيه ، وانتقاده ذلك ليس بذلك .

(٣) أي الدارقطني والخطيب .

قوله لأن ترك العمل في بعض ما وقع من أحاديثها الخ (ص ٣٤٥)

قلت : كلام العلامة دل على أن فقد الإجماع على العمل بمضمون جميع ما فيها ، وقد الإجماع على تقديمها على معارضتها ، مجموعها ، سند لمنع تلقي الأمة جميع ما فيها - بمعنى وجوب العمل بجميع ما فيها - فالقول بترك العمل في بعض أحاديثها لعارض لا مدخل له في دفعه ، ولا منافاة حقيقة بين تلقي الأمة بالقبول وترك العمل ببعض الأحاديث وجوباً أو جوازاً ، فإن الإجماع على التلقي لا يستلزم العمل بالجميع وجوباً أو جوازاً .

قوله ومسبب الحاجة في العذر عن أبي حنيفة الخ (ص ٣٤٥)

قلت : لا حاجة لأبي حنيفة إلى عذره هذا إن شاء الله تعالى . ونسبة القياسات المنقولة عنه رحمه الله تعالى إلى المخالفة بالنص عموماً ، وبأحاديث الشيخين خصوصاً فضول لا بعابيه ، ولا يلتفت إليه . كيف وشرط صحة القياس عدم النص في الفرع بالإجماع . ونسبة الحرام إلى مثل الإمام القمقام حرام . ومن طعن عليه بهذا طعن طعنًا شديداً . ومذهبه يصفو عن أمثال هذه الكدورات . ولو كان الأمر كما زعم الشعراوي والمعارض لما عمل عيسى عليه السلام حين ينزل من السماء بمذهبه . ويرد هذا الزعم قوله عليه الصلاة والسلام

في المنام "أنا عند فقه أي حنيفة". ألا ترى إلى قول العاروف
 السمرهندي مجدد الألف الثاني في "مكاتبه" ما حاصله (أن يوم
 القيامة يظهر علو شأن مذهب أبي حنيفة على سائر المذاهب ،
 واختار أهاليه على أهالي سائر المذاهب ، ولأنه سيؤتيهم تعالى
 الله من فضله أجراً عظيماً) .
 وأما قول الشعراوي (مبنى نقل أحد عن الإمام أبي حنيفة)
 الخ فهو إما مبنى على القرض والتقدير ، وهو المتيقن ، أو محمول
 على قياس وجده الشعراوي يخالف نصاً صحيحاً بعد أبي حنيفة
 ولم يجده الإمام ، ولم يشهد لقياسه شهادة من السنية ، فهذا وإن
 أمكن لكون الإمام غير معصوم لكن الشأن في وجوده ، وحكم
 مثل الشعراوي بأنه قد وجد مما يظن الخطأ إليه فيه ، ومع
 هذا إيراد الشعراوي قوله (أو وجده ولكن لم يصح عنده)
 في هذا المقام مما لا ينبغي أن يصح ، فإن ما لم يصح عند
 الإمام لو صح عند بعض المحدثين بعده على خلاف ما عنده فلا
 يعتد به في مذهبه ، ولا يعتد بقول ذلك البعض في ما حكم
 عليه الإمام بعدم الصحة ، كما أن ما لم يصح عند البخاري أو
 مسلم أو غيرهما وصح بعده لا يجوز لم يتسك به . فكما لا
 عتب على من تمسك بقول واحد منهم ولم يلتفت إلى تصحيح من
 بعده ، فكذلك لا عتب على من تمسك بقول الإمام بتضعيف
 حديث ولم يلتفت إلى تصحيح من بعده . أكان الإمام أبو حنيفة
 عند الشعراوي والمعتزض أدون من آحاد علماء الحديث . والأمر

ليس على ما رأينا ، فهو رجل من رجال الله يتبعوا إليه في الحديث
 والفقه كل ملتجئ عارف بالله تعالى أعظم من أن للعري والشعراوي
 وأمثالهما في جميع الشئون ، منيع شأنه في الظاهر والباطن .
 وأما ما أورده الشعراوي من : إعتقاده وإعتقاد كل منصف
 في الإمام - فلا ينبغي أن يكون إعتقاد واحد من أهل الإنصاف
 إليه ، نعم يجب الإعتقاد إلى الإمام بأنه قديم النص والأثر على
 القياس ، وبأنه لو عاش حتى دوت أحداث الشريعة التي صحت
 بعده المخالفة لبعض أقواله ورواياته ولم يجد إلى ما ذهب إليه
 من السنة سبيلاً حتى كان ذلك البعض من الأقوال والروايات قياساً
 مجرداً في مقابلة النص لتركه ، لكن الشأن في أنه هل وجد في
 مذهبه بعض الروايات والأقوال المذكورة . وهكذا يجب أن يعتد
 في الأئمة الثلاثة بالقياس ورحمهم الله تعالى ، بل وفي أن العري
 والشعراوي ، بل وفي الإمام البخاري والإمام مسلم وأصحاب السنن
 الأربعة وغيرهم ، فليس هذا الإعتقاد مخصوصاً بالإمام أبي حنيفة
 بل ينبغي أن يعتد به في جميع من ذكرنا .
 وأما القول بأن القياس في مذهب أبي حنيفة كثير في
 المذاهب الثلاثة الباقية قليل . فهو أيضاً دعوى من بعض الناس
 على خلاف ما ادعاهوا فقلبتوا مذهب الإمام الأعظم من الألف
 المؤلفة من الأولياء والمحدثين والفقهاء ، ولم تثبت بيينة شاهدة على
 ذلك ، وهي خلاف الواقع وما في نقص الأمر .
 وقول الشعراوي (لكن لما كانت الأدلة متفرقة) أشد منعاً من

تلك الدعوى الأولى الغير الصحيحة لأنه لو كان سالماً بجميع مقدماته لاستلزم أن يكون مذاهب جميع المجتهدين من الصحابة والتابعين وأتباعهم كثرة القياسات فيها ، وأن يكون الإمام مالك أكثر القياس في مذهبه أيضاً إذ الإمام أبو حنيفة والإمام مالك كانا معاصرين ، وأن يكون مذاهب الأئمة من أهل البيت الطاهرين من الصحابة والتابعين وتبع التابعين كثرة القياسات فيها ، وليس فليس . فإذا بطل الأصل بطل ما فرع عليه .

ثم إنه إذا كان التلقي بالقبول أمراً ، وترك العمل بمضمون ذلك المتلقي أمراً آخر فلم يلزم من ترك الإمام أبي حنيفة العمل بمضمون بعض ذلك المتلقي قدح أبي حنيفة ولا تهميحه لا في أحاديث "الصحيحين" ولا في أحاديث غيرهما بهذا المقدار . وإنما يلزم ترجيح بعض الأحاديث على بعض بما أتم الله تعالى عليه لو ثبت بلوغ البعض الثاني إليه . وأما الظن إلى الإمام أبي حنيفة أنه لم تبلغه أحاديث "الصحيحين" ولو بلغت لتلقاها بالقبول ، ولم يعمل إلا بها ، أو بلغت من طريق لم يعتمد عليه فلم يعمل بها فهو وإن كان غير منكر في غير المعصوم لكن كلام كبار مذهب حين اتوا بدلائله ينادى بأعلى صوته أنها بلغت وأجاب عنها بما أرشد به من الله تعالى قائماً بالسنة النبوية على صاحبها الصلوات والتسليمات والتحية . فالذي قد علم من كلامهم هو أنها قد بلغت ولكن رجح الأحاديث التي لم يخرجها الشيعان في "صحيحهما" في بعض المسائل على الأحاديث التي أخرجاها ، ورجح في بعض آخر

منها الأحاديث التي أخرجها الشيعان في "صحيحهما" بعد زمان طويل من وفاة أبي حنيفة على الأحاديث التي أخرجها غيرهما في مصنفاته . وعدم العمل ببعض ما فيها - من المتون المخرجة بالسند الذي أنبأ به - من مثل الإمام القمقام الذي أصله ثابت وفرعه في السماء كيف لا يوجب عدم العمل بما فيها من تلك المتون بعينها ! وهل يمكن الظن المنحوت في دفع هذا ؟

ومن العجائب أن ابن العربي قد أقر بأن (أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون إلا عنه) وقررت به عبون المعترض حتى قال : (إن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا) (١) ثم لا بعد المعترض الإمام أبا حنيفة من أهل الكشف ، ولا يريد أن تقر عينه بهذا القول الذي اعترف به كثيرون من كبار أولياء الله تعالى وساداتهم ، ولا بعد أيضاً الألوף المؤلفة من العرفاء بالله أهل الكشف التام من مقلديه ، ولا يريد أن تقر عينه بهذا القول فيتفرع عليه الحكم بما حكم به على أهل الكشف مما ذكرنا . وأيضاً لما تقرر عند ابن العربي والشرائى والمعارض "أن الأولياء العرفاء بالله تعالى ربما يصححون الأحاديث التي ضعفها ، أو حكم بوضعها الحفاظ المتقنون من الحديث ، وربما يضعفون الأحاديث التي صححها أخذاً عن الصورة القدسية المحمدية على

صاحبها الصلاة والسلام والتحية كان العربي وغيره (١). فهل لا يصح ثبوت مثله لمثل الإمام القمقام أبي حنيفة مرجع العلماء من المحدثين والفقهاء، وملجأ الكبراء من العرفاء وصاداتهم وأئمتهم على خلاف ما صححه البخاري أو مسلم أو أصحاب السنن أو البيهقي أو ابن خزيمة أو الدارقطني أو غيرهم؟ وهل لا يصح ثبوت مثله للألوف المؤلفة من عرفاء مقلديه وأهل الكشوف المتأمة؟ (٢)

قوله ولم يلزم من ذلك أن لا يصح عند الحفاظ بعده

الخ (ص ٣٤٦)

قلت: كذلك الإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد ابن حنبل والبخاري ومسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن جبان والدارقطني وابن حجر العسقلاني والسيوطي وابن حجر الهيثمي وابن العربي وابن حزم والشعراوي وغيرهم، ولذا قال النووي في "تقريبه" (من رأي في هذه الأزمان حديثاً صحيح الإسناد في

(١) راجع "الدراسات" ص ١٨٥ و ١٥٩.

(٢) قلت: وما يؤيد ذلك أيضاً ما اجمع عليه أهل الكشوف من أن المجتهدين هم الذين ورثوا الأنبياء حقيقة في علوم النوحى فكما أن النبي معصوم كذلك وارثه محفوظ من الخطأ في نفس الأمر وإن خطأ أحد فذلك الخطأ اضافي فقط لعدم اطلاع على دليل، فإن جميع الأنبياء والرسل في منازل رفيعة لم يرثهم فيها إلا العلماء المجتهدون اه كذا في "الميزان الكبرى" للشعراوى (ج ١ ص ٣٠)

كتاب أو جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد قال الشيخ - أي ابن الصلاح - لا يحكم بصحته لضعف أهليته في هذه الأزمان. والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقوت معرفته) انتهى. وقال السيوطي في "تدريبه" (قال العراقي. وهو الذي عليه عمل أهل الحديث) انتهى. وليس ما ذكره الشعراوي الشافعي ههنا أصلاً فضلاً عن أن يكون أصلاً كبيراً أو عروة الإنصاف والتخلص من مضلات الإعتساف، بل من تمسك به دحض في ورطات آفات عظيمة على ما ذكرنا قبل.

قوله وقالوا لو كان الحديث صحيحاً لصح عند أبي حنيفة مثلاً الخ (ص ٣٤٦)

قلت: ابن من قال بهذا؟ وإنما قال من قال بأنه: لو صح الحديث عند أبي حنيفة لما وسعه ترك العمل به إلا إذا كان مستمسكاً فيما قال بشهادة أخرى من السنة النبوية. فإذا تمسك بها علم أحد الأمرين إما أن لا يصح حديث الخصم عنده، أو صح عنده ولكن ترجحت تلك السنة عنده عليه. وإحتمال عدم بلوغه إليه وإن كان يصح لكنه مرجوح فلا يعبأ به، فلا يجب علينا العمل بما تمسك به الخصم. ومن الجهل اللقيح نسبة ترك العمل بالأحاديث الصحيحة بمجرد التباسات العقلية إلى العلماء الحنفية من المحدثين والعرفاء بالله تعالى والفقهاء نعوذ بالله تعالى منه. وأما ما قاله الشعراوي من (أن مذهب المجتهد حقيقة هو ما

قاله ولم يرجع عنه إلى أن مات (١) فع كونه لم يصح في نفسه غير نافع للمعترض إذ من المعلوم أن الكتب الفقهية المعتمدة التي صنف في أقوال مذاهب المجتهدين لم يذكر فيها إلا أقوالهم الشريفة ، وقد علم ذلك من التزامهم لهذا . ومن لم يقبل مني هذا الكلام فليُنظر في عبارات "فتح القدير" و "الأشباه" وغيرهما التي ذكرناها قبل . ومن الدليل عليه أيضاً أنهم لو وجدوا تخريباً لا نصريحاً ذكره بلفظ "التخريج" . وقد صنف الإمام محمد رحمه الله تعالى في فقه الإمام أبي حنيفة كتب ظاهر الرواية ، وهي ستة ، وقد جمع فيها أقوال أبي حنيفة التي مات عليها ولم يرجع منها إلى أن مات (١) ثم جمع هذه الكتب الستة العلامة

(١) قلت : والله أعلم من أين أخذ المصنف : أن الإمام محمد جمع في "كتب ظاهر الرواية" أقوال أبي حنيفة التي مات عليها ولم يرجع عنها . وذكر في كتبه الآخر الأربعة له أعني "الهارونيات" و "الكيسانيات" و "الجرجانيات" و "الرقيات" أقوال الإمام أبي حنيفة التي رجع عنها في حياته اه والمشهور أن تلك الكتب الستة أعني "المبسوط" و "الجامع الصغير" و "الجامع الكبير" و "السير الصغير" و "السير الكبير" و "الزيادات" بعد ما حوته من الروايات ظاهر الرواية في المذهب من حيث أنها مروية بطريق الشهرة أو التواتر . وبعد باق كتب محمد في الفقه غير ظاهر الرواية لورود باق الكتب بطريق الآحاد دون الشهرة والتواتر .

محمد عبد الرشيد النعماني

الحاكم الشهيد في كتاب سماه "الكافي" وشرح عليه الإمام شمس الأئمة السرخسي وسماه "المبسوط" وهو عندنا موجود في ثمان مجلدات بحمد الله تعالى . وسمى محمد كل واحد من تلك "الكتب الستة" باسم على حدة . فالأول منها هو الذي سماه "المبسوط" وقد عبر الفقهاء عنه كثيراً باسم "الأصل" . والثاني منها سماه "الجامع الكبير" ، والثالث "الجامع الصغير" ، والرابع "الزيادات" ، والخامس "السير الكبير" ، والسادس "السير الصغير" ، وقد جمعها الشاعر في هذا البيت الفارسي -

تو ظاهر الرواية ابن شمس كتب شعر
مبسوط وجامعين وزيادات ودوسير (١)

وهذا "الكافي" غير "الكافي" للعلامة النسفي صاحب "كنز الدقائق" فإنه شرح شرح به النسفي متنه الذي سماه "الروافي"

(١) ولبعضهم في العربية -

كتب ظاهر الرواية أتت	متاً وبالأصول أيضاً سميت
صنفها محمد الشيباني	حرر فيها المذهب النعماني
"الجامع الصغير" و "الكبير"	و "السير الكبير" و "الصغير"
ثم "الزيادات" مع "المبسوط"	تواترت بالسند المضبوط
ويجمع الست كتاب "الكافي"	للحاكم الشهيد فهو الكافي
أقوى شروحه الذي كالشمس	"مبسوط" شمس الأئمة السرخسي

النعماني

وأيضاً صنف الإمام محمد الكتب الأربعة التي ذكر فيها أقوال الإمام أبي حنيفة الأول التي رجع عنها في حياته . فواحد منها سماه " المارونات " ، والثاني منها " الكيسانيات " والثالث " الجرجانيات " والرابع " الرقيات " . وإذا ذكرنا رواية في كتبهم المذهب فإن كانت من غير ظاهر الرواية صرح الشراح بأنها متروكة غير ظاهر الرواية . وأيضاً بوا المتون أكثرها على ظاهر الرواية . ولم يوجد مثل هذا في المذاهب الثلاثة الباقية . فلو كان ما نقله المعترض عن الشعراوي مسلماً مستلزماً لما قصده لما جاز لأحد من مقلدي المذاهب العمل إلا على أقوال مقلديهم المجتهدين التي عرف موتهم عليها ولم يعرف رجوعهم عنها .

وأما ما فهمه أصحاب الأئمة المجتهدين من كلامهم رحمهم الله تعالى فهو محل للإعتماد عليه . ولا إعتداد بالاحتمال الذي ذكره الشعراوي بقوله (فقد يكون ذلك الذي فهموه لا يرضاه الإمام) . ما لم يبين صريح نقل الأئمة على خلافه . ولو لم يكن محلاً للإعتماد واحتجنا في نقل كل مسألة إلى سند صحيح أو حسن متصل إلى الإمام لما جاز نقل من كتاب معتبر أى كتاب إلا بعد ما وجد سند تلك المسألة إلى صاحب المذهب صحيحاً متصلاً ، وعرف أنه قوله تحقيقاً لا فهماً ولا تخريجاً ، وعلم موت صاحب المذهب عليها . فإن هذا الاحتمال الذي أتى به الشعراوي يجرى في كل ما سوى تلك الصورة . وهل هذا إلا خروج عن الإجماع الذي قدمناه نقلاً عن الأستاذ أبي إسحاق

الاسفرائني والإمام السيوطي ؟ وبازم منه زوال الإعتماد عن جميع الكتب الأصولية والفروعية في كل مذهب من المذاهب . وعن جميع الكتب المدونة في أصول الحديث إلا في خصوص تلك الصورة المذكورة . وهل هذا إلا إفساد العالم الذي هو من ودائعته تعالى إفساداً عظيماً ! وإلا طح لهم إلى أن يكونوا في دينهم حبس ببص لا إلى مؤلاء ولا إلى هؤلاء .

ولو كان في مذهب الإمام أبي حنيفة قياسات خارجة عن دائرة الحديث كما زعم الشعراوي والمعترض لما أفق بقوله هؤلاء الصناديد من المجتهدين . قال الحافظ في " تهذيب التهذيب " (وكيع بن الجراح روى عنه الشافعي وخلق ، وهو كان يفتي بقول أبي حنيفة) انتهى . وقال الحافظ العيني في " شرحه " على " صحيح البخاري " (كان اللث بن سعد إماماً كبيراً مجمعاً على جلالته وثقته وكرمه ، وكان على مذهب أبي حنيفة قاله القاضي ابن خلكان) انتهى . وقال الشيخ محي الدين عبد القادر القرشي في " طبقات الحنفية " (يحيى بن سعيد القطان ، قال ابن معين : كان يفتي بقول أبي حنيفة ، سمع مالكا وابن عينة وشعبة ثم روى عنه ابن عينة وشعبة ، وروى عنه أحمد وابن المديني وابن معين) انتهى . وقال أيضاً في " طبقاته " المذكورة ومن الحنفية مسعر بن كدام الكوفي ، روى عن أبي حنيفة وعطاء وقتادة ، وروى عنه السفيانان . روى له الجماعة قال مسعر بن كدام : من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت أن لا يخاف ، ولا يكون

والتابعين على جواز القياس ووقوعه . وقد مر تمام هذا المبحث فيما قبل فن شاء الوقوف عليه فليرجع إليه .

قوله فيمثل هذه الأقيسة بترك صحاح الأحاديث متجاسراً من غير مبالاة الخ (ص ٣٤٧)

قلت : هذا الكلام كله من أوله إلى آخره من الأكاذيب الصريحة والمفتريات الشنيعة التي نختها المعارض على من تبرأ عنها من عند نفسه . والمفترى الكاذب ربما يصر على جهله فيرتكب الحرام ولا يدري من جهله المركب ماذا وقع فيه . ولم يعرف في المذهب مجرد قياس كان على خلاف الحديث وعجز أئمة ذلك المذهب عن الجواب عنه بما يليق أن يكون جواباً عند أهل الحق .

وأما مجرد حسن الظن إلى عالم من علماء الأمة المرحومة - ولو كان من جملة أهل البيت المعظم - في مخالفة الحديث الصحيح فلا يجوز أن يكون يساويه . والأمر فيه كما ذكره المعارض ؛ فما ذكره هذا المعارض في بعض المواد التي وجد فيها قول واحد من أهل بيت الرضوان على خلاف الحديث الصحيح جواباً عنه بناءً على مجرد حسن الظن لا يجدي شيئاً في معرض الجواب ؛ بل هو ارتكاب الحرام منه الذي قد اعترف بحرمته هنا . وهو الحق الصواب ؛ بل كان هذا الحرام دأب المعارض ودينه فيما إذا وجد شيئاً من أهل الكشف على خلاف الحديث الصحيح سوى الأئمة الأربعة ومقلديهم من أهل الكشف للتمام . وليس من

الإنصاف شيء في كلام الشعراوي هنا لما قد مر ؛ بل هو خروج عن دائرة الإنصاف أصلاً .

وما استبعد هذا المعارض - من الصورة ترويحاً لدعوى الإنصاف الزائغ مع أنه حشو غير معتد به وكشف باطل - ليس بصحيح ، فإن قوله (ثم بعد هذا لما اجتمع التابعون وجلسوا لأخذ العلم عنهم الخ ص ٣٤٨) لا يكاد يصح ، فقد قال الجافظ ابن حجر المسقلاني في "التقريب" ما حاصله (إن الطبقات اثنتا عشرة ، "فالطبقة الأولى" هم الصحابة . ومن الثانية إلى الخامسة من التابعين ، ومن السادسة إلى التاسعة أتباع التابعين . ومن العاشرة إلى الثانية عشرة هم الآخذون عنهم) انتهى (١) وقال

(١) قلت : أول طبقة اتباع التابعين في "التقريب" السابعة دون السادسة . فقد قال في مقدمته "تقريب التهذيب" "وأما الطبقات فالأولى . الصحابة على اختلاف مراتبهم ، وتمييز من ليس له منهم إلا مجرد الرؤية من غيره .

الثانية .. طبقة كبار التابعين كإبي السيب فان كان مخضراً صرح بذلك .

الثالثة .. الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين .

الرابعة .. طبقة تليها جل روايتهم عن كبار التابعين كالزهري وقتادة

الخامسة .. الطبقة الصغرى منهم الذين رأوا الواحد

فيه أيضاً (النعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي الإمام من "الطبقة السادسة") انتهى. فلم يمكن أن تتصور هذه الصورة المخترعة أصلاً. هذا على قول من قال: إن أبا حنيفة لبس بتابعي، وإنما

والاثني عشر ولم يثبت لبعضهم السابع من الصحابة كالاعمش السادسة. طبقه عاصروا الخامسة لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كائن جريح.

السابعة. كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.

الثامنة. الطبقة الوسطى منهم كإبراهيم بن عيينة وابن عليه.

التاسعة. الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كهزيب بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبد الرزاق.

العاشر. كبار الأخذيين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين كاحمد بن حنبل.

الحادية عشر. الطبقة الوسطى من ذلك كالذهلي والبخاري.

الثانية عشر. صفار الأخذيين عن تبع الأتباع كالترمذي،

وألقت بها باقي عمود الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم

قليلاً كعيسى بن عمار السائي". اهـ

ثبت من هذا أن أول طبقه أتباع التابعين وهم الكبار منهم الطبقة السابعة. وأما السادسة فهم فوق هؤلاء وهم الذين عاصروا صفار التابعين لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة وهذا لا يتناقض الرؤية لبعضهم فإنها أعم من اللقاء، ولا يستلزم من انتفاء الأشخاص انتفاء الأعم. كيف وقد أدركوا زمانهم بل قد وجد فيهم

هو من أتباع التابعين. وأما على القول الذي هو الحق الحقيق بالقبول، وهو أنه تابعي من صفار التابعين، فلم يمكن أن تتصور هذه الصورة المخترعة أيضاً. فلا يصح اجتماع التابعين بعد انقضاء

من رأى بعض الصحابة كإبراهيم بن جريح الذي ذكره الحافظ مثلاً لهذه الطبقة فإنه تابعي نص عليه الحافظ زين الدين العراقي - وسأني تصريحه عن قريب - وكذلك الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه فقد عده الحافظ في "التريب" من السادسة ومع ذلك أثبت له في "تهذيب التهذيب" رؤيته أنس رضي الله عنه حيث قال:

"النعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي مولى بني تميم الله، وقيل أنه من أبناء فارس، رأى أنساً" انتهى بلفظه.

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي في "تبيين الصعيفه" في مناقب الإمام أبي حنيفة:

"ورفع هذا السؤال - يعني هل روى أبو حنيفة عن

أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ وهل يعد هو في التابعين أم لا؟ - إلى الحافظ ابن حجر فأجاب بما نصه:

أدرك الإمام أبو حنيفة جماعة من الصحابة لأنه ولد بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة، وبها يومئذ من الصحابة عبد الله بن أبي أوفى فإنه مات بعد ذلك بالاتفاق، وبالبصرة يومئذ أنس بن مالك، ومات سنة تسعين أو بعدها. وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به أن أبا حنيفة رأى أنساً. وكان غير هذين في الصحابة بعدة من البلاد أحياء. وقد جمع

عصر أبي حنيفة على هذا أيضاً. ومن تأمل حق التأمل وجد ما قلناه حقاً بلا ريب، على أنه لو قيل بإمكان هذه الصورة في أبي حنيفة ووقوعها لقليل بإمكانها ووقوعها في ساداتنا على زين العابدين

بعضهم جزء فيما ورد من روايته أبي حنيفة عن الصحابة لكن لا يخلو اسنادها من ضعف، والمعتمد على ادراكه ما تقدم، وعلى رؤيته لبعض الصحابة ما اوردته ابن سعد في "الطبقات" فهو بهذا الاعتبار من طبقة التابعين ولم يثبت ذلك لاحد من أئمة الامصار المعاصرين له كالوزاعي بالشام، والحادين بالبصرة، والثوري بالكوفة، ومالك بالمدينة، ومسلم بن خالد الزنجي بمكة والليث بن سعد بمصر والله اعلم - هذا آخر ما ذكره الحافظ ابن حجر "هـ"

فانظر كيف نهن الحافظ ابن حجر نفسه في "تهذيبه" وفي "فتاواه" ان الامام ابا حنيفة من التابعين! ومع ذلك يعده في الطبقة السادسة في "تقريبه" ثبت من ذلك أن عد الحافظ رجلاً في الطبقة السادسة لا يدل على كونه من أتباع التابعين قطعاً ولا يناق كونه تابعياً اذا ثبت له رؤيته واحد من الصحابة.

هذا وقد قال عصره السيد الحافظ الامام عز الدين محمد بن ابراهيم بن علي بن المرتضى الشهير بابن الوزير الباني في المجلد الاول من كتابه "العواصم والقواصم في اللذنب عن سنة" أبي القاسم محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم "صلى الله عليه وآله وسلم - ونسخه" الططية" محفوظة عندى في أربع مجلدات كبار وعليها خطوط علماء اليمن الاعلام - ومنهم الشوكاني صاحب "نيل الاوطار" وابنه احمد بن محمد الشوكاني - مانعه :

ومحمد الباقر وجعفر الصادق رضي الله تعالى عنهم، وفي سائر الأئمة معاصري أبي حنيفة، ومن تقدمه من التابعين الكبار كمالك وغيره من المجتهدين الأخيار رحمهم الله تعالى. ومن

"وقد كان الامام أبو حنيفة رحمه الله من أهل اللسان القويمة" و اللغة الفصيحة، فقد أدرك زمان العرب، وعاصر جريراً والفرزدق، ورأى أنس بن مالك خادماً رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين. وقد توفي أنس رضي الله عنه سنة ثلاث وتسعين من الهجرة، والظاهر أن أبا حنيفة ما رآه وهو في المهد وإنما رآه بعد التمييز. قدل على أن أبا حنيفة كان من المعمرين، وتأخرت وفاته الى سنة خمسين ومائة. والظاهر أنه جاوز التسعين في العمر، والله اعلم ذكره أبوطالب عليه السلام في "كتاب الامالي" وهذا يقتضى أنه بلغ العلم وأدرك بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بقدر الثمانين سنة لأنه عليه السلام مات وقد مضى عشر من الهجرة. فهذا يدل على تقدم أبي حنيفة وادراكه زمان العرب وهو أقدم الأئمة سناً. فهذا مالك على تقدمه توفي بعده بنحو ثلاثين سنة هـ"

وقال شيخه الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي في كتابه "التقييد والايضاح لما أطلق واغلق من مقدسه ابن الصلاح" معلقاً على قول ابن الصلاح في بحث روايته التابعين عن تابع التابعين: (وكمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص لم يكن من التابعين، وروى عنه أكثر من عشرين نفساً من التابعين جمعهم عبدالفتي بن سعيد. الحافظ في كتيب له) مانعه :

خص بها أبا حنيفة فعليه بدليل يدل على التخصيص . وأما
العداوة القلبية فهي الحالقة للدين فلا إعتداد لقول ذويها . وإذا
قيل بها في من ذكرنا يجر ذلك إليهم ما يجر القول بها في
أبي حنيفة إليه ، وليس الأمر على هذا فلا إعتداد أصلاً بما قال
أو قالوا ، والله تعالى العاصم عن الزلل .

” الأمر الثالث . أنه قد روى عنه جماعة كثير من
التابعين غير هؤلاء لم يذكرهم عبد الفتى . وهم ثابت بن
عجلان ، وحصان بن عطية ، وعبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى
الطائفي ، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريح ، والعلاء بن
الحارث الشامي ، ومحمد بن اسحاق بن يسار ، ومحمد بن جعدة ،
ومحمد بن عجلان ، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت “ ، ١ هـ

وقال صاحبه الذي تخرج به الحافظ شمس الدين محمد بن
عبد الرحمن السخاوي في ” فتح المغيث بشرح ألفية الحديث “

” (وفي الخمسين ، ومائة) من السنين الإمام المقلد أحد
من عد في التابعين (أبو حنيفة) النعمان بن ثابت الكوفي
(قضى) أي مات “ ١ هـ (ص ٤٧٣ طبع لكهنو بالهند)

وقال الحافظ ابن كثير في ” البداية والنهاية “ في ترجمته
الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ما لفظه : -

” هو الإمام أبو حنيفة واسمه النعمان بن ثابت التيمي
مولاهم الكوفي ، فقيه العراق ، وأحد أئمة الاسلام والسيادة
الاعلام ، وأحد أركان العلماء ، وأحد الأئمة الأربعة أصحاب
المذاهب المتبوعة ، وهو أقدمهم وفاة لأنه أدرك عصر

قوله بحيث إذا حكم الحافظ الواحد المتأخر الخ (ص ٣٤٩)
قامت : كما أن حكمه حكم بلسان جميع حملة الحديث ما لم يوجد

الصحابة ، ورأى أنس بن مالك ، قيل وغيره ، وذكر بعضهم
أنه روى عن سبعة من الصحابة والله اعلم “ ١ هـ

وقال حافظ المغرب الامام يوسف بن عبد البر المالكي في ” كتاب
الكنى “ - ونسخته الخطية محفوظة عند المحدث العلامة مولانا
زكريا السهارنبوري متع الله المسلمين بفيوضه ومنها نقلت هذه العبارة

” أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي الفقيه صاحب
الرأي . قيل انه رأى أنس بن مالك ، وسمع من عبد الله
بن الحارث بن جزء ، فيعد بذلك من التابعين . كان في
الفقه اماماً ، حسن الرأي والقياس ، لطيف الاستخراج جيد
الذهن حاضر الفهم ذكياً ورعاً عاقلاً الا أنه كان مذهبه في
أخبار الاتحاد المدول أن لا يقبل ما خالف الأصول المجتمع
عليها فأنكر أهل الحديث ذلك وذموه فافترطوا ، وعظمه
آخرون ورفضوا من ذكره واتخذوه اماماً وافترطوا أيضاً في
مدحه “ ١ هـ

وقال الامام شمس الأئمة السرخسي في كتابه ” أصول الفقه “

” كان من جملة التابعين فانه رأى أربعة من الصحابة ،
أنس بن مالك ، وعبد الله بن أبي أوفى ، وأبا الطفيل ،

ما يهدمه ، كذلك حكم الحافظ الواحد المتقدم - ولو من التابعين
ومن أتباع التابعين حكم بلسان جميع حملته مالم يوجد ما يهدم كلامه ،

وعبدالله بن العاص بن جزء الزيدى رضى الله عنهم ، وقد
كان ممن يجتهد في عهد التابعين ويعلم الناس حتى نظر
الشعبي في مسئلة "النذر بالمعصية" (ج - ١ ص ٣١٤)
طبع مصر عام ١٣٧٢

ومن نص على رؤيته أنسا رضى الله عنه وكونه تابعيا غير من
سمناهم ابن سعد ، والدارقطنى ، وحمزة السهمى ، وأبو نعيم الاصفهاني
والخطيب البغدادي ، وابن الجوزي ، والسمعاني ، وعبدالقنى المقدسى ،
وسبط ابن الجوزي ، وفضل الله التوريشي ، والنووي ، والذهبي ،
والسراج ، والياقنى ، والجزري ، والولى العراق ، والبدر العيني ،
والقسطلاني ، وابن حجر المكي ، وعلى القارى ، ومحمد اكرم السندى
وغيرهم كما تجد تفصيل ذلك في "تأنيب الخطيب" للمحدث
الكوثري وسرد عباراتهم وقولهم في "اقامة الحجّة" على أن الاكثار
في التعبد ليس بدعة" للفاضل اللكنوى أبى الحسنات محمد عبدالعشى
الفرنجي محلى ، و "عمدة الاصول في حديث الرسول" لمحمد شاه
الصديقي صاحب "مدار الحق" ؛ بل لجماعة من قدماء أهل العلم
أجزاء ألفوها في مرويات أبى حنيفة عن الصحابة كجزء الحافظ
أبى سعد السمان ، وجزء أبى حامد محمد بن هارون الحضرمي ، وجزء
أبى الحسين على بن أحمد بن عيسى النهدي ، وجزء أبى عشر
عبدالكريم الطبري المقرئ الشافعي ، وجزء أبى بكر عبدالرحمن بن محمد
بن أحمد السرخسي الفقيه الحنفي ورواياتها مسرودة في كتاب
"مناقب الامام الاعظم" لبدر الاثمة موفق بن أحمد المكي ، و

فحل القول بعدم ثبوت الحديث على لسان جميع حملته غير منحصر
في حكم الحافظ المتأخر ، بل كما يجرى في حكمه يجرى في
حكم الحافظ المتقدم أيضاً . ولم نجد في كلام السيوطي
في "التدريب" ما يصرح بتخصيص الحافظ الواحد المتأخر يسه ،
ولم يثبت على قائل ممن يقول على قوله أنه قال إن لأبى حنيفة
حديث معارض لم يرو ولم يبلغ الحافظ فهو بهتان عظيم على من
تبرأ منه . ولنا نقول : إن الأئمة الأربعة معصومون عن
الخطأ - ولو اجتهداً - وعن زلزال اللسان ، وعن السهو والسيان ،
فلا يتجه عايناً ما أورده المعارض من بعض سهواتهم . وكذلك
الحفاظ المتقدمون والمتأخرون وابن العربي والشعراوي ليسوا بمعصومين
فالفرق بينهم بهذا الوجه لا يتجه أيضاً .

قوله وهذا الفت لا يختص أبى حنيفة الخ (ص ٣٤٩)

قلت : قد ادعيت فيما قبل كثرة الفت عليه حتى جاوزت
الحق ، وقلت : إن القياسات المخالفة بالحديث قد كثرت وجوداً في

"جامع مسانيد الامام الاعظم" للغوارزني ، و "الاتصار و الترجيح
للمذهب الصحيح" لسبط ابن الجوزي ، و "تبيين الصحيح"
لحافظ السيوطي - فنكر من أنكر تابعيه الامام أبى حنيفة كما أمر
على ذلك صاحب "معيار الحق" مكارمة محضة و مصادمة شنيعة
بخصوص هؤلاء .

محمد عبدالرشيد النعماني

مذهب الإمام أبي حنيفة، وقلت وجوداً في المذاهب الثلاثة، (١) وكانت تلك الدعوى باطلة مصادمة للحق الصريح الذي لا ريب فيه.

قوله فقد نفي ثبوت ما صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بإخراج الشيخين البخ (ص ٣٥٠)

قلت: لا نقول بعصمة الإمام مالك حتى يجرح فيها هذا السهو؛ على أن نفي الإمام مالك إذا كان من سمع منهم مجتهدين ومن يقتدى بهم متجه لأنه كما ثبت ذلك الحديث المروي في "الصحيحين" عنه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك ثبت عنه الحديث الذي أخرجه الترمذي في "سننه" وحسنه عن عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصوم من غرة كل شهر ثلاثة، وقلما كان يفطر يوم الجمعة، قال: وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة (٢) انتهى (٢) فإذا كان

(١) راجع "الدراسات" ص ٣٤٠.

(٢) ورواه ابن أبي شيبة ولفظه: ما كان صلى الله عليه وسلم يفطر يوم الجمعة. وله عن ابن عمر ما رأيته صلى الله عليه وسلم يفطر يوم الجمعة قط. وروى البيهقي عن أبي هريرة رفقاً: من صام يوم الجمعة كتب الله له عشرة أيام عدهن من أيام الآخرة لا تشاكلن أيام الدنيا. وفيه راو لم يسم أه كذا في "المحلى بحلى أسرار المؤطا". للشيخ سلام الله المحدث، ونسخته الخطبة موجودة عندي

أولئك المجتهدون أخذوا بظاهر حديث ثبت فيه فعله صلى الله تعالى عليه وسلم صيام يوم الجمعة دائماً أو كالدائم - والفعل مقدم عند البعض على القول عند التعارض - فلعلمهم حملوا فعله صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك على إفادته إستحباب صيام يوم الجمعة مطلقاً. ونبيه صلى الله تعالى عليه وسلم المروي في "الصحيحين" لكونه من باب القول كان مرجوحاً غير معمول به عندهم، فصح ذلك النفي عن الإمام مالك، ويجوز أن يكونوا حملوا فعله صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك على التشريع العام، وجعلوا نبيه المروي فيها مخصوصاً بجماعة خاصة معينة من الصحابة الذين اتفق حضورهم عنده صلى الله تعالى عليه وسلم حين تكلم بذلك النهي. وأيضاً إن الإمام مالكا رحمه الله تعالى نقل هذا النفي عن يفتدى بهم من أهل العلم والفتوة، ومراده بهم أهل "المدينة" الذين إجماعهم عنده إجماع معتبر مقدم على أخبار الآحاد، فنقله هذا الإجماع وإن كان في مقابلة خبر الواحد ليس بنفي عنه لما صح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في "الصحيحين"؛ بل هو بيان منه للإجماع المعبر عنه القائم على خلاف حديث "الصحيحين" - وهو مستنده

وروى ابن حبان في "صحيحه" عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: خمس من عملن في يوم كتبه الله من أهل الجنة: من عاد مريضاً، وشهد جنازة، وصام يوماً، وزاح إلى الجمعة، واعتق رقبة. اهـ أورده المنذري في كتابه "الترغيب والترهيب" في باب الترغيب في عبادة المرضى. النعماني

في ذلك حديث آخر ثابت - ولتقدمه على خبر الواحد الكائن في "الصحيحين". ويؤيد هذا الحديث الأمرين غير عزيز، كما أنه نقل مثل هذا الإجماع مالك في إرسال اليمين في قيام الصلاة مع مخالفة الأحاديث الصحيحة له فقدمه على تلك الأحاديث لكونها أخبار الآحاد. وقد اعترف المعارض في "دراساته" سابقاً (ص ٢٨٧) بأن إجماع أهل المدينة حجة معتبرة عنده، ويؤيد عنده كسائر إجماعات الشريعة، وبأن القول بحجته هو الحق عنده، وأن قول مالك بحجته قول حق عنده، فم رجع القهقري وهنا؟

وقول الدراوردي (١) في مالك كقول الشعراوي في الأئمة مطلقاً من غير روية سواء كانوا من أئمة أهل البيت الظاهرين أو من الأئمة الأربعة.

قوله ومن أصر على قول الشافعي من الخراسانيين الخ (ص ٣٥٠)

قلت: لا يجوز أن يحكم بكونه دعوي من غير دليل

(١) كذا في الأصل وكذا وقع في النسخة المطبوعة من "الدراسات" طبع القديم والصحيح "الداودي" كما في "فتح الباري" وغيره - وهو أحمد بن نصر الداودي الأسدي أبو جعفر أحد أئمة المالكية شارح "الموطأ" و"البغاري" المتوفى سنة اثنتين وأربعين، وترجمته مذكورة في "الديباج المذهب" لابن فرحون - النعمان

إلا بعد ما علم أنه لم توجد رواية حديثة عندهم توافقه ومع هذا ادعوا بوجودها كاذبين. ومن أثبت حجة على من نفي. ومن أين حصل ذلك العلم للمعارض؟ فبطل ما نفي عليه. وليس في كلام الخراسيين ما يدل على أن مبنى دعواهم هذه حسن الظن إلى الشافعي؛ بل صريح كلامهم ناطق بأن الرواية الحديثة التي توافقه متحققة، فتكذيبهم مالم يعرف كذبهم بدليل ساطع ليس بما ينبغي صدوره عن صدر.

قوله لم يخرقوا الإجماع على صحة تلك الأحاديث الخ (ص ٣٥١)

قلت: قد ثبت فيما مر أن الإجماع فيما في "الصحيحين" ثبت على تلقى الأمة بالقبول فيما سوى المستثنيات لا على الصحة. وما نقلناه أولاً عن "مختصر ابن الحاجب" و"العضدية" و"التحرير" و"شرحيه" من أن الأكثر من المحدثين والفقهاء قالوا: (لا يفيد خبر الواحد القطع مطلقاً سواء كان محتفياً بقرائن أو لا) انتهى. بسدل بصريحه على أن هذا الإجماع ليس إلا على التلقي دون الحكم بالصحة القطعية، ولم يستلزم الأول الثاني ضرورة. وقد أجاد الحافظ ابن حجر العسقلاني في "شرح النخبة" حيث قال (وقد يفيد خبر الواحد العلم بقرائن - ثم قال - والخبر المحتف بقرائن أنواع، منها ما روى الشيخان في "صحيحهما" إلى آخره، انتهى. فأفاد أن القول بقطع ما رواه الشيخان في "صحيحهما" مبنى على

أن الأخبار الكائن فيها محقة بقرائن أفادت القطع ، وإذا كان الخبر المحتف بها لا يفيد العلم عند أكثر الحديثين والفقهاء كيف يجوز الحكم بتحقيق الإجماع على الصحة القطعية ! على أن أهل الحديث في أصول الحديث اختلفوا فيما بينهم بأن القدر الذي أجمع عليه الأمة المرحومة فيها ماذا كما مر . فانهدم دعوى الإجماع على الصحة القطعية من أسها .

والقول بعدم بلوغ أحاديث "الصحيحين" إلى الأئمة الأربعة وبعدم علمهم بها وإن كان ممكناً في حد ذاته لكنه إخبار بالغيب ممن لا يصح له أن يخبر به ، ومن لا يجوز لأحد الإعتماد على خبره ذلك . والعلم عند الله تعالى العليم الخبير ،

قوله فإن قلت : قد حكمت فيما لم يثبت له روايات الحفاظ الخ (ص ٣٥١)

قلت : هذا الحكم الذي قد حكم به المعارض غير صحيح ، فإنه إلى الآن لم يثبت رواية من صاحب المذهب وهي لم تتحقق فيها روايات الحفاظ من الأحاديث ، ووجدوا خلافها حديث صحيح قائم على أصوله حتى تكون مجرد القياس في مقابلة النص .

قوله إما أن يكون الفسك بذلك المعارض من المقلدين المتأخرين الخ (ص ٣٥١)

قلت : جعل هذا التمسك من المقلدين المتأخرين فقط دون الإمام والمقدمين ليس إلا كجعل أكثر المسائل المنقولة عن الإمام قياسات غير صحيحة النسبة إليه ، وكلاهما باطل . وأما وجه احتمال تمسك إمام من الأئمة الأربعة بحديث غير "الصحيحين" لعدم بلوغ حديث "الصحيحين" إليه فإن أراد به عدم باوغه إليه مع أنه مخرج في "الصحيحين" في عهده فلا جواز لإرادته لإمتناعه في نفسه ، وإن أراد به عدم باوغه إليه وهو قد أخرجه الشيخان في "صحيحهما" أو أحدهما في "صحيحه" بذلك السند بعد فلانسلم ثبوته . ولو سلمنا ثبوته فنقول : فثبت تقديمه المعارض المخرج في غيرهما فيها بلاريب . وأما احتمال أن التمسك به من الإمام لكون حديثها وصل عنده من طريق مجروح لا يجوز أن يحتج به ، فهذا وإن كان ممكناً أيضاً لكن الشأن في أنه واقع أولاً . وما علم فهو أنه ليس بواقع . فإنك إذا تأملت كتب الاستدلال لأئمة المذاهب وجدت أحاديث "الصحيحين" بأسانيداً من غير تغيير وتفاوت موجودة من جانب الخصوم . وأما الإحتمال الرابع فهو الأمر المعقول الذي لا ينبغي أن يتجاوز عنه . ثم إذا أتى المعارض قائماً على مرتبة الإنصاف ، وتفضل على المجتهدين المتقدمين على إخراج الشيخين الأحاديث في "الصحيحين" من غير سابقة منهم عليه ، فجوز لهم "أن يرجع عندهم طريق حديث غيرهما على طريق حديث الشيخين" فلم يلزم من ترجيح

أحد الحديثين على الآخر القدر في صحة المرجوح ، وفي عدم قبوله بأحد المعنيين ، وإنما يلزم منه عدم العمل بالمرجوح ، فتقديم المعارض عليها وعدم العمل بما فيها لازم البتة ، فتلقى الأمة بالقبول - بمعنى وجوب العمل في الحال - لم يتحقق . وتلقيها به - بمعنى أنه مما يجب العمل به وإن لم يعمل به في خصوص المادة لعارض ثبت . لا قدح فيه لما أنه لا ينافي الترجيح . ثم إذا جاز لم تقديم ما في غيرهما على ما فيها مطلقاً يجوز لم أيضاً تقديم ما في غيرهما وهو على شرطها على ما فيها ، وتقديم ما في غيرهما وهو على شرط أحدهما على ما في أحدهما بالأولى .

وأما قوله (ولعدم انعقاد الإجماع على القبول لما في "الصحيحين" في ذلك الزمان ص ٣٥٢) فخالف لما نقله السيوطي أولاً في "تدريسه" من أهل الحديث من (أن الشيوخ إنما أخرجوا في "صحيحهما" من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما) انتهى . وموافق لما نقله ثانياً عن شيخ الإسلام رداً عليه . والحق فيه إلى شيخ الإسلام فإن من تأمل في كتب رجال "الصحيحين" حكم بعدم وجود هذا الإجماع في جميع ما أخرجاه إلى حين تصنيفهما ، فالحق أن الإجماع إنما انعقد بعد تصنيفهما ولم يكن منعقداً في ذلك الزمان الذي أشار إليه المعارض .

ولاربيب أن دعوي المعارضة على خلاف الحديث الصحيح القائم بناءً على مجرد حسن الظن إلى المعتقد فيه لا يعابها البتة ،

ولم يدع بها أحد ممن يقول عليه . وإن دعوي وجود المعارض فيها حكم الحفاظ المتأخرون بانتفائه وقام على خلافها حديث معارض ليست بمصادمة بالحجة الصناعية فيعتبر .

قوله فإن جواز ترجيح غير "الصحيحين" على "الصحيحين" الخ (ص ٣٥٣)

قلت : إن أراد أنه بعد إخراج الإمامين الأحاديث في "صحيحهما" أو أحدهما الأحاديث في "صحيحه" وبعد تلقي الأمة بالقبول لها لا سبيل إلى جواز ترجيح ما في غير "الصحيحين" من الأحاديث على ما فيها ولو للمجتهد . مثل الإمام أحمد بن حنبل وغيره من أهل الاجتهاد فهو غير مسلم ، فإن تلقى الأمة بالقبول فيما سوى المستثنيات أمر لا ينافيه القول بتقديم حديث معارض في غيرهما على ما فيها ، وبترك العمل بحديثهما كما مر ، على أن تقديم أحاديث "الصحيحين" أو أحدهما ترجيح واحد من التراجيح المعتبرة ، والمجتهد إذا وجد ترجيحاً آخر في حديث غيرهما أكد له أن يرجح حديث غيرهما على حديثهما ، ولا عتب على المجتهد بترك هذا الترجيح الخاص وأعمال الترجيح الآخر . وأيضاً ابن العربي قد ولد بعد إخراج الإمامين الأحاديث في صحيحهما ، وبعد تلقي الأمة بالقبول ، ومع هذا رجح حديث "سنن الترمذي" الذي وقع فيه الأمر بالإضطرار بعد ركعتي سنة الفجر على حديث

"الصحيحين" المروى عن عائشة الدال نطقاً على أنه لا يجب. فما أبلى المعارض لابن العربي - وهو ليس بمجتهد - من الجواب والعذر في ذلك فهو العذر للمجتهدين الذين جاءوا بعد إخراج الإمامين وتلقي الأمة بالقبول لها، وقدموا حديثاً معارضاً صحيحاً في غيرهما على حديث فيهما. وإن قال: إن ابن العربي من أهل الكشف، فنقول: إن أحمد بن حنبل ونظائره كذلك. فقد تحرر عما ذكرنا أن بعد إخراجها، وتلقي الأمة بالقبول لها جاز للمجتهد أن يرجح حديث غير "الصحيحين" على حديثهما مطلقاً إذا كان صحيحاً، فجواز أن يرجح حديث غيرهما على حديثهما وهو على شرطهما بالأولى. وإن أراد أن الذين جاءوا بعد إخراج الإمامين وتلقي الأمة بالقبول لا سبيل لهم إلى جواز ترجيح حديث غير "الصحيحين" على حديث "الصحيحين" صحة لا عملاً فهو مسلم فيما غيرهما ولم يوجد فيه شرطها. وأما فيما وجد فيه ذلك فعلم جواز الترجيح صحة مسلم والحكم بالمساواة بينهما صحيح عند الحنفية دون الشافعية.

قوله أما نسخاً بالرأى من غير إجماع من الأئمة الخ (ص ٣٥٣)

قلت: قد سبق أن النسخ الإجتهادي وهو عبارة عن ترجيح المجتهد أحد الحديثين على الآخر بما أئمه الله تعالى من وجوه الترجيح. ولم ينكر جواز هذا الترجيح أحد لا من المحققين ولا

من غيرهم. وتسميته بالنسخ الإجتهادي اصطلاحاً واعتباره نسخاً حكماً لا يجعله خلاف ما عليه المحققون. ولم يعرف أحد يقول باشتراط الإجماع في جواز الترجيح. فهل هذا إلا نحت من المعارض صادر عنه من غير روية!

وأما دعوى أنه الأكثر في دعاوى المتأخرين فليست بصحيحة، إذ قد وجد الترجيح في دعاوى المتقدمين والمتأخرين كثيراً، ولم يعرف أن الأكثر ماذا وأن الأقل ماذا، ولم يختص بهذا الدعوى الفقهاء الحنفية؛ بل الفقهاء من جميع المذاهب الأربعة يدعون ذلك الترجيح أيضاً، والإمام البخاري وابن حزم وابن العربي لا يتحقق لهم الخلاص عن هذا الترجيح. ومن تأمل في "صحيح البخاري" وقول ابن حزم وابن العربي بوجوب الإضطرار بعد ركعتي سنة الفجر لا ينكر هذا، نعم اختصت الحنفية الكرام بتسميته نسخاً إجتهادياً ونسخاً حكماً. فجعل هذا النسخ الذي هو عبارة عما ذكرنا تعديداً ونجواً من حد التعبد إلى التشريع من أعظم ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم، وسوء أدب شنيع إلى الأئمة الأربعة الأعلام، وإلى الأئمة المؤلفين من مقلديهم من العرفاء والمحدثين والفقهاء، وإلى الإمام البخاري وإلى ابن العربي.

وأما قول المعارض: إن النسخ المرفوع إليه صلى الله تعالى عليه وسلم "هو النسخ" (ص ٣٥٣) بأداة الحصر. وقوله (وغيره تعديداً ونجواً من حد التعبد إلى التشريع ص ٣٥٣)

فيفيد أن النسخ المصرح به في كلام سيدنا الصديق الأكبر ، وسيدنا الفاروق الأطهر ، وسيدنا ذى النورين الأنور ، وسيدنا أسد الله الكرار الحيدر ، وسيدنا الإمام الحسن المجتبي الأزهر ، وسيدنا الحسين الشهيد الأعطر ، ولدتهم سيدتنا فاطمة الزهراء ، وأمهاث المؤمنين ، وابن مسعود ، وابن عمر وغيرهم من الصحابة العظام رضى الله عنهم أجمعين ليس بنسخ ، وأنه تعدية وتجاوز من حد التعبد إلى التشريع إذا وجد في قول واحد منهم . وقد وجدنا هذا القول منقولاً عن كثير منهم ثابتاً صحيحاً عنهم ، ولا يشك أحد من العقلاء أنه على هذا يجب إبطال كلامه ، وأنه يفترض علينا مؤاخذته بما قال ، نعم الكلام المنقول عن الشافعية وهو " أن النسخ المنقول في كلام الصحابة فليس بنسخ معتبر " لا تجاوز فيه بشئ من حد الأدب الواجب . ثم قوله (وهو المعلوم عليه عند المتقدمين ص ٣٥٣ و ٣٥٤) يعطى أن أبا حنيفة القائل بأن النسخ المروى عن الصحابة نسخ معتبر ، وأن من تبعه من متقدمي مقلديه ما كانوا من المتقدمين . وهل هذا إلا خبط واضح !

قوله ولا يلزم من هذا الترك والتقديم الخ (ص ٣٥٤)

قلت : عدم لزوم هذا مسلم ولكن الشأن في تحقق الإجماع في أحاديث " الصحيحين " على الصحة وقطع الثبوت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقد عرفت أنه القول الغير المختار ، وأنه هو

القول الغير المنصور بالدليل . ومن حد النسخ مما ينافى الصحة المصطلحة فقد أتى بقول مهجور مردود ألا ترى أن النسخ قد وقع في " القرآن العظيم " مع أنه كله متواتر قطعي الثبوت . ووجب العمل صحة وإن كان لا ينافيه وجوب الترك لعارض لكن وجوب العمل صحة في الحال ينافيه ، وهو المعنى الذي أراده العلامة من تلقى الأمة بالقبول . فلا يتجه على كلام العلامة هذا ما أورده المعارض علمه في الوجه الأول ، وكذا الوجوه الأربعة الباقية كل واحد منها لا ينافى التلقي بالقبول بالمعنى الذي ذكره المعارض وينافيه بالمعنى الذي أخذ به العلامة فلا إشكال في عبارة العلامة أصلاً .

قوله وهذا كيدن سادتنا من المشايخ الصوفية الكرام الخ (ص ٣٥٤)

قلت : يفهم من كلام المعارض هذا أن المشايخ السهرندية من الأولياء الكرام والعرفاء العظام الذين قلدوا الإمام أبا حنيفة ، ولم يأخذوا بهذا الديدن ، وأن المشايخ العرفاء الذين كانوا قبلهم ، والذين جاءوا من بعدهم - وهم قلدوا أحد المذاهب الأربعة أو غيرهم من المجتهدين - ولم يأخذوا به أيضاً ليسوا من ساداته . ونحن لا نقول إلا أن جميع هؤلاء وهؤلاء سادتنا وكبرائنا الذين هدوا الخلائق إلى الخالق جل شأنه ، نعم دعوى تقديم المعارض عملاً وهو

في غير "الصحيحين" على ما فيها في مقام الإحتياط صدرت عن ابن العربي وبعض من تبعه في بحث نفي القياس ، لكن قد لا يوافق عملهم الدعوى كما في قولهم بوجوب الإضطجاع بعد ركعتي سنة الفجر فإن الإحتياط في العمل وتقديم المعارض عملاً لا يحتاج إلى القول بوجوبه . ثم إن القول بكون دعواهم هذه حقة لا يروج إذا كانت في مقابلة الألوف المؤلفة من الأولياء والعرفاء والمحدثين والفقهاء الذين قلدوا مذهباً من مذاهب الأئمة الكرام ، وكثير منهم أجل شأنًا وأبهى كعباً من أمثال ابن العربي بوجوه ومراقى .

قوله ما هو ينسبونه إلى أئمتهم وما هو من تفريعاتهم على أصل يضيفونه إلى الأئمة الخ (ص ٣٥٥)

قلت : قوله " ينسبونه " وقوله " يضيفونه " وقوله (وأما الجواب بما يختص بالتأخرين ص ٣٥٥) كل واحد منها يشير إلى أنها وإن ثبتت ليست بمنسوبة إلى أئمتهم . وإلى المتقدمين . فإن أراد هذا المعنى بكلامه هذا فهو من الكذب الصراح ، ولعله يفضي الكاذب عند الله تعالى إلى الإفضاح .

قوله لضرورة تقليدهم لأئمتهم لا لإعتقادهم أن ذلك مرجح (ص ٣٥٥)

قلت : لعل المعارض حكم بهذا إما إلهاماً أو مناماً أو كشفاً جامداً أو خيلاً خامداً ، وكل من هذه الأمور من مثل المعارض

لا يجوز الإصغاء إليه ، وهل يجوز مثل هذا الظن إلى المتأخرين من العلماء رحمهم الله تعالى ؟ ولو كان الأمر الذي مبناه على الظن السوء في النسبة إلى الطرفين على السواء فنسبة أسوء الظن إلى من كان فسوقه وفسادات إعتقاداته أكثر من أن تخصي أولى من نسبته إلى من كانوا لم يزالوا عادلين قائمين ، وعلى مذهب أهل السنة والجماعة أهل الحق واقفين . وإعتقاد أئمة المذهب هو أن هذا الحديث المخرج في غير "الصحيحين" مرجح على حديثها بالتراجيح التي بدا لهم مما يدل عليه صريح كلامهم . فتعوز بالله تعالى من أسوء الظن الذي هو من أقسام " إن بعض الظن إثم " .

قوله فضلاً عن أن يجترأ أحدهم بالإنتقاد في حديثها الخ (ص ٣٥٥)

قلت : إن كان المتأخرون من الفقهاء لم يجترأوا بذلك فقد اجترأ جماعات من المحدثين من المتقدمين كأحمد وأبي داود والنسائي والمتأخرين كالدارقطني ومن مشى بمشاه بذلك . ويلزم من ترك العمل ببعض ما في "الصحيحين" منتقداً كان أو غيره عدم التلقی بقبول جميع ما فيها - بمعنى وجوب العمل بجميع ما فيها - حالاً .

قوله ومن ظن الترجيح فهو أيضاً في هوان الحجة الداحضة الخ (ص ٣٥٥)

قلت : قد سبق من المعارض تفضلاً على المجتهدين السدين

تقدموا إخراج الشيخين الأحاديث في "صحيحهما" وشفقة عليهم
اعتراف بأنه يجوز لهم ترجيح ما في غيرهما على ما فيهما ، والآن
صرح أن ظن الترجيح كذا وكذا قلعله أراد ظن المتأخرين بالترجيح
خاصة من غير نقل له عن أئمتهم . فإن أراد ذلك فهو سهو مثله
ووقوع له في هوان الحجة الداحضة مقهوراً تحت سلاطة الحجة
البالغة ، أو أراد بظن الترجيح ظن ترجيحه صحة فهذا أيضاً كذلك ،
فإن مراد الفقهاء الأعلام بترجيح ما في غيرهما على ما فيهما
ترجيحه عليه بتراجيح بدت لهم أخذاً عن أئمتهم لا ترجيحه عليه
صحة . ومن حى حول الحمى أوشك أن يقع فيه . ولا ينافي
ترك العمل ببعض ما في "الصحيحين" تلقى الأمة لها بالتبول فيما
سوى المستثنيات إلا على المعنى الذي أراده العلامة من التلقى وقد مر ،
فكلام المعارض ساقط من كل وجه ، ولا يرد شيء منه عليه ،
على أنه قد تقدم أن ما هو على شرط الشيخين أو أحدهما يساوى
ما فيهما أو ما في أحدهما على مذهب الحنفية الكرام . فالقول بأن
من ظن الترجيح فهو في هوان الحجة الداحضة لا يؤل اليهم سوء
أدب فإن القول بالمساواة ليس القول بالترجيح ، وظن الأئمة
الترجيح ليس من باب الهوان كما اعترف به المعارض فيما قبل .

قوله التمسك بآثار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين

الخ (ص ٢٥٥)

قلت : نسبة ترك أحاديث "الصحيحين" بمجرى تلك
الآثار من غير حديث مرفوع إلى الحنفية الأعلام كذب
صريح وإفتراء شديد عليهم لما قد علم من عقيدتهم "أن قول
الصحابي حجة عندهم إذا لم ينه شيء من السنة المرفوعة"
كما صرح به ابن الهمام في "فتح القدير" والشيخ على
القارى في "شرح المشكاة" وغيرهما . أليس قد قال الله تعالى في
حكم كتابه المبين (اللعنة الله على الكاذبين) وقد عرف بهذا أن
مبنى "رسائل" المعارض التي ألفها الإفتراء على العلماء ثم الرد
عليه ، فالراد والمردود عليه واحد . وهذا مما عرف بالتجربة
الصحيحة في أكثر رسائله .

وأما الجواب عن منافاة ترك العمل ببعض الأحاديث مع
تلقى الأمة وعدمها فقد مر .

قوله إن لإمامنا معارضاً أصح وأقوى الخ (ص ٣٥٦)

قلت : هذا أيضاً كالأول أو أشد منه إفتراء . نعم قد يقتصر
بعض العلماء الأعلام من علماء المذاهب في الكلام مع أنهم قد وجدوا
لأقوال صاحب المذهب حديثاً صحيح وقوى معارضاً أو أصح
وأقوى فلا يذكرونه إما لظهوره كظهور يفاع الشمس في رابعة
النهار ، أو لأن يذكره بطول الكلام ويفوت الاختصار ، أو لأن ذكره
قد تقدم في طي الأوراق ، أو لأمر آخر عرض هناك . ويقولون

إن لإمامنا معارضاً أصح وأقوى أو معارضاً صح وقوى . ومرادهم ما ذكرنا . وأما الظن إليهم بأن كلامهم هذا مبني على مجرد حسن الظن إلى إمامهم مع أن قوله مخالف للحديث الصحيح فهو من أفراد (إن بعض الظن إثم) فإنه يحرم على جميع أهل الإسلام مقابلة مجرد حسن الظن بالحديث الصحيح . فهل هذا إلا من دسائس المعارض على أصحاب أئمة المذاهب ! نعوذ بالله تعالى منها . ولو ثبت على واحد من أهل الإسلام هذا القول يرد قوله ذلك عليه كما يرد مثأت مقالات ابن العربي والشعراوي وابن خزم والمعارض عليهم . ولا يجوز سوء الظن إلى أصحاب أئمة المذاهب بهذا المقدار فقد قال عزمي قائل (إن بعض الظن إثم)

وإذا تأملنا فيما ذكرنا حتى التأمل تحققت أن منع العلامة لتلقي الأمة جميع ما في "الصحيحين" بالقبول بمعنى وجوب العمل على جميع ما فيها حالاً من غير اعتداد لأي مانع يمنع عن العمل به ، وحرمة العمل على ما في غيرها إذا تعرضنا مستنداً بالسندين المذكورين صحيح . وإذا أمعنت النظر فيما قلنا وأخذت بالإنصاف الصافي علمت أن كلام الإمام ابن الهمام نافع ، وأن ما ذكره المعارض في رده كاسد غير راجح لا يليق أن يرد به ذلك ، فقد علمت صحة كلام الشيخ والعلامة ، وصحة ما أتيا به من الإسناد ، ولم يعرف المعارض معنى كلام العلامة فقال ما قال ، ودحض من سبيل الاعتدال .

قوله وإنما الكلام في وجود الشروط الخ (ص ٣٥٦ و ٣٥٧)

قلت : هذا هو معنى كلام ابن الهمام ، وليس معنى كلامه مجرد الفرض بل الفرض المقرون بالتحقق في الواقع . والدليل الذي ذكره المعارض سابقاً في انتفاء تلك الشروط قد تبين بطلانه بصريح قول المحدثين الذين عد المعارض سابقاً إجماعهم إجماعاً في الأقسام السبعة في الحديث الصحيح ، وبوجوه أخر ذكرناها سابقاً .

قوله وقد حكم الحفاظ المتفنون طبقة بعد طبقة الخ (٣٥٧)

قلت : هذا إفتاء عليهم أيضاً أي إفتاء ، وإلا لسقطت الأقسام الثلاثة المذكورة من الأقسام السبعة للحديث الصحيح ، فتصير أقسام الحديث الصحيح حيث لم أربعة ، ولم يقل به أحد لامن المحدثين ولا من الفقهاء . ولسقط قول الحاكم أبي عبد الله صاحب "المستدرك" وغيره من أئمة الحديث : بأن هذا حديث على شرط الشيخين . وهذا على شرط أحدهما من حيث الاعتبار ، وهم من حفاظ الحديث المتقين . ثم لو سلمنا ثبوت هذا الحكم من أولئك الحفاظ على الوجه الذي ذكره المعارض فهو إنما يفيد إندفاع القول بالتحكم في ما إذا روى غيرهما عن غير رجالهم . وأما إذا روى غيرهما رجالهم فالقول بالتحكم المذكور باق كما كان ،

على أن مروان من رواية البخاري في " صحيحه " ، فإن قال
المعارض في شأنه ما أفاده عموم كلامه لزال عنه العروة الوثقى
التي استمسك بها في دينه الذي يدين الله تعالى به من أن مروان
كان كافراً مبغضاً لأهل البيت الأطهار شأنهم لهم على رؤس الأشهاد
بعملة طينية وبغضاء جاهلية خارجاً عن دائرة أهل الدين ، وإن
استثناء من ذلك العموم فلامعوم حقيقة . فكما جاز للمعارض
استثناء مثله عن هذا العموم جاز لغيره أن يستثنى حديث أي
راو شاء إذا وجد فيه ما يوجب أن يستثنى ، على أن أحاديث مروان
ما أدخله المحدثون في المتفق ولا في غيره من المستثنيات . فهي مما
ثابته الأمة بالقبول وأجمعوا على توثيق رجالها ، ووجود شروط
البخاري فيها . فكيف يصح ما ذكره المعارض سابقاً من أن
ماروي البخاري في " صحيحه " عن مروان من الأحاديث فإنما
رواها عنه لدفع شخص كان يعتقد به ، ووقع له المذاكرة معه
في بعض الأمور . والقول - بأن مقصود البخاري من إيراد
أحاديث مروان في " صحيحه " إجمالاً أو إنفراداً إنما كان دفع
ذلك الشخص الذي كان يعتقد مروان فقط من غير سلف في ذلك
- قد حصل للمعارض إما إلهاماً أو مناماً أو خيالاً . والكل مما
لا يعبأ به ، ولا يجوز الالتفات إليه إذا كان صادراً عن مثله . وأيضاً
قد اعترف المعارض سابقاً بأنه (ربما يدخل مسلم في " صحيحه " من
حديث غير الأثبات مارواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه بسند
نازل فيعمد إلى رواية غيرهم لتحصيل علو الإسناد ، وبأنه أخرج

مسلم في " صحيحه " عن بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغة
(٣٣٧) فعلى هذا الشروط التي توجد في رواية غيرهما إذا كانت
صحيحة لا تكاد توجد في رواية مسلم في " صحيحه " في هذين
المقامين ، ولم نعلم من العلماء أثبت كونه من الأثبات في الأول
وكونه ثقة متقناً غير ضعيف في الثاني ، فانهدم بناء هذا الإجماع
من أساسه . وليس معنى كلام الإمام ابن الهمام هذا إلا أن قولها
وقول أحدهما الموجودة في رواتهما لم يفد القطع فيهم بمطابقة الواقع
بشهادة ما انتقد عابها . فبقى القول بالظنية التي بنى عليها أكثر
أمور الشريعة وهي فيما في " الصحيحين " وفيما في غيرهما إذا روى
رجالها أو رجال أحدهما أو بشرطها أو بشرط أحدهما على السواء
هرباً عن أن يلزم الترحيح بلامرجح ، ولأن الشيوخين قالا : بأننا قد تركنا
في " الصحيحين " أحاديث صحيحة هي أكثر من المذكورة فيها .
فهذه شهادة منها بأن الأحاديث الصحيحة التي هي على شرطها
أو شرط أحدهما موجودة ثابتة ، ولأن الشيوخين ماجاء عنهما أن
الأحاديث التي صححت عندنا وهي لم تذكر في " الصحيحين " لا
يمكن أن تساوى صحة بما أتينا بها فيها . وليس معنى كلام
ابن الهمام هذا أن القطع مما يحتاج إليه في مثل هذا . وأن مثل
هذا لا يعبأ به إلا إذا وجد القطع كما وهم المعارض ، فأطال الكلام
لفوا . وهو تطويل بلا طائل ، فقد قام الدليل من ابن الهمام على
رد قول بعض الشافعية بأرجحية ما في " الصحيحين " سوى
المستثنيات على ما في غيرهما في هاتين الصورتين أيضاً ، وعلى

إثبات القول بالمساواة فيهما فقط ، ولذا عده محكماً . والأمر كذلك . نعم قد ثبت من بعض الحفاظ المتقنين من الشافعية ترجيح ما فيها على ما بشرطهما ، و ترجيح ما في أحدهما على ما بشرط أحدهما فأفاد ذلك أرجحية ما فيها على ما في غيرها عندهم مطلقاً . لكن خالفهم الحنفية الأعلام من المحدثين المتقنين الحفاظ والأولياء الكرام والفقهاء العظام .

قوله فلانها فيها بمعنى القطع عند المحققين (ص ٣٥٧)

قلت : أعطى قول المعارض هذا بأنها فيها بمعنى وجوب العمل من غير توقف ونظر عند غير المحققين فصار النووي والعزبن عبد السلام عنده من غير المحققين . وهذا كما نرى بين البطلان ، على أنه يرد قوله هذا صريح كلام النووي حيث قال (وخالفه - أي ابن الصلاح - المحققون والأكثرون) وصريح كلام السيوطي حيث أفاد " أنه قد خالف قول ابن الصلاح قول أكثر المحدثين ، وأن قول ابن الصلاح قال به بعض المحققين " . وصريح كلام غيرهما من أصحاب أصول الفقه وغيرهم . وقدمر أن كونها فيها بمعنى القطع هو المذهب الغير المنصور بالدليل ، وأنه هو المذهب الغير المختار . وإذا كان معنى كلام ابن الهمام هذا ما ذكرناه في الكلام على القول السابق لم يرد عليه شئ مما أورده المعارض عليه . فليس هناك مفسدة بتضمنها كلامه رحمه الله تعالى ، وإنما المفسدة الطامة الفارعة في فهم من لم يفهم كلامه فاعترض عليه بغير حق .

قوله ثبت الرجحان المطلوب في أغلب أحاديث الكتابين الخ (ص ٣٥٨)

قلت : ثبت الرجحان صحة في غير الصورتين المذكورتين مسلم . وأما فيهما فملوع . ولوقيل بثبوت الرجحان المطلوب مطلقاً فهذا ترجيح واحد فيجوز للمجتهد متقدماً كان على الشيخين أو متأخراً تركه إذا وجد في ما في غيرهما ترجيحاً أكد آخر أو تراجع ، وتأيد القول بنفي القطع بقول ابن الهمام (وقد أخرج مسلم) الخ على الوجه الذي ذكرنا مما لا يحوز انكاره .

قوله بحكم الجرم الغفير من العلماء بل كلهم غير قلائل منهم حكوا الخ (ص ٣٥٨)

قلت : فعل هذا لم يتحقق في المنتقد تلقى الأمة بالقبول البتة . ثم نقول : ما الفرق بين الجرم الغفير من العلماء وبين كلهم المستثنى عنهم قلائل ، وأيضاً القول (بأن المنتقد أثبت فيه وجود الشرائط بحكم الجرم الغفير) الخ يحتاج إلى إثباته بالدليل . وما علم يقيناً هو أن المنتقد انتقده بعض العلماء ، وأجاب عنه بعض آخر منهم . وأما أنه أثبت وجود الشرائط الجرم الغفير من العلماء فغير معلوم . ومن ادعى ذلك فليثبته بالبينة الواضحة . وأيضاً هذا القول يفيد أن إثبات وجود شرائط الشيخين قديكون بغير تصريح منها بحكم غيرهما ، فإلّا المانع من أن يحكم بثبوت شرائطها فيما في غير

”صحيحها“ حافظ متقن عارف بهذه الصنعة إمام ثبت ؟ وهذا مما ينهدم به كثير من كلام المعارض الذي أورده سابقاً وهنا ؛ على أن أحاديث مروان في ”صحيح البخاري“ وقسمي أحاديث مسلم التي يورد فيها غير الأثبات ، ويورد فيها الضعفاء بشئ دليل خرج عن هذا ، فإذا أقدم الدليل عليه بطت كلية هذا القول . وأيضاً إثبات وجود الشرائط بحكم الجهم الغفير من العلماء لا يستلزم الحكم بقطعيته . فالدليل منتهض على الدعوى بلا تردد . والقول بأن التعديل مني غلب على الجرح جعل كأن لم يكن فلا ينتهض دليلاً على إثبات القطع أيضاً فلا غبار على كلام ابن الهمام وذويه فيما حاولوه .

قوله لكن حصل العلم بوقوع الإجتihad ووجدان تلك الشروط

الخ (ص ٣٥٨)

قلت : قد أطبق تصريح كلام المحدثين على وجدان تلك الشروط في ما غيرها سواء قرئت برجالها أولاً . فم حصل العلم للمعارض بوجدان تلك الشروط في ”الصحيحين“ دون غيرها على خلاف قول المحدثين ؟ على أن قول الشيخين : إن المتروك في ”الصحيحين“ من الصحيح أكثر من المذكور فيهما - ينأى بأعلى صوته على رد ما قاله المعارض ، وليس الحكم بالتحكم من المحقق ابن الهمام وذويه إلا في صورة تحقق وجود شروطها أو شروط أحدهما في ما في غيرها فلا اعتراض عليهم في ما قالوا .

قوله لكن لانسلم أن ذلك مما يثبت التحكم في رجحان الكتابين الخ (ص ٣٥٩)

قلت : هذا الشق الثاني هو الذي أراده الإمام ابن الهمام . كلامه لكن لما كان الكلام في الترجيح من الحفاظ الناظرين في شرائط المخرج ، وفي ترجيح الفقهاء المستدلين على دعاويهم بما فيها وبما في غيرها ، وثبت حكم أولئك الحفاظ بوجود تلك الشروط في ما في غيرها أفلا يثبت حينئذ التحكم في رجحان ”الكتابين“ على ما في غيرها إذا كان برجلها أو وجد فيه شروطها ؟ ولما الحكم بوجود رجالها في ما في غيرها فلا يحتاج إلى حكم المعارف الإمام الثبت بذلك لكن الحكم بوجود شروط الشيخين فيه يحتاج إلى حكمة البتة .

وما ذكره ابن الهمام في ”التحرير“ في عد التراجيح من قوله (وكانتسبب إلى كتاب عرف بالصحة على ما لم يلتزمها) لا دلالة له على ما ينافي ما قاله ابن الهمام في ”تحريره“ و ”فتح“ من القول بالتحكم في صورتين المذكورتين فقط . فعند الحنفية الكرام أحاديث ”الصحيحين“ وواحد منهما فما عدا تينك صورتين مرجحة صحة على ما في غيرها من الأحاديث الصحيحة . كما أن أحاديث ”صحيح ابن خزيمة“ و ”صحيح ابن حبان“ و ”مستدرک الحاكم“ وغيرها من الصحاح التي ألزم بها الصحاح مرجحة صحة عندهم على أحاديث غيرهم ممن لم يلتزمها ،

إلا أن الصحة في أحاديثها أكد والصحة في أحاديثهم مؤكد.

قوله وإذا كان الأصحبة والرجحان عند الحفاظ الخ
(ص ٣٥٩)

قلت: نعم لكن إذا وجد الحديث في غيرهما برجالها أو بشرطها وجد ذلك التضييق والتدقيق الذين عليها مدار الترجيح في ما في غيرهما فالترجيح في هاتين الصورتين تحكم لا محالة.

قوله مع اشتراطه اللقاء بل الرواية أيضاً الخ (ص ٣٦٠)

قلت لاشتراط البخاري اللقاء في "جامعه الصحيح" والتزامه ذلك فيه لا في مطلق أحاديثه ثابت على ما صرح به الإمام النووي في "تقريبه" والإمام السيوطي في "تدريبه" والعسقلاني شارح "النخبة" في "شرحها" وشرح "شرح النخبة" في "شروحهم" عليه. وأما اشتراطه الرواية فلم يثبت في قول أحد منهم ممن وقفنا على كلامه؛ بل صريح كلام النووي في "تقريبه" يأتي عن القول به منسوباً إلى البخاري في "جامعه".

قوله فروى مسلم حيث ألفى اللقاء بعد المعاصرة الخ
(ص ٣٥٩)

قلت: إن "صحيح البخاري" مرجح بهذا الوجه على "صحيح مسلم" لكن لا يلزم منه ترجيحه عليه من كل وجه لأن

مسلماً في مراعاة بعض الشرائط أكثر تضييقاً وأشد تدقيقاً من البخاري. وإذا قلنا أن "صحيح البخاري" أصح من "صحيح مسلم" مطلقاً - وهو الحق - لا يلزم منه ترجيح حديثه الذي أخرجه في "جامعه الصحيح" وهو على شرطه فقط على حديث مسلم الذي أخرجه في "صحيحه" وهو على شرطها. فالتحكم باق؛ لكسب مخصوص بالصورتين فقط. وليس الحكم من ابن الهمام بالتحكم إطلاقاً حتى يرد عليه ما أورده المعارض، ويكون غير مقبول أصلاً؛ على أن تلقى الأمة بالقبول، أو بالصحة كما وجد في "الصحيحين" وجد في كل منهما أيضاً كما مر، فن كان عنده مبنى ترجيح ما فيها على ما في غيرهما هو هذا التلقي ينبغى له أن يلغى هذا الترجيح فيما بينهما المبني على غير ذلك التلقي، فالقول بأن عننة المعاصر عند مسلم وحده لا يصلح معارضة ما في البخاري بما فيه الرواية عن ذلك المعاصر، وبأن القول لصالحيتها لما لم يقبله الحفاظ والفقهاء قاطبة بل ولا كل ذي قريحة صادقة باطل من أصله؛ على أن عننة مسلم إذا كان عن معاصر وعننة البخاري جاء عن ذلك المعاصر فقد ثبت التي بينهما أئمة برواية ثبت عند البخاري، فالقول بصلاحيتهما لمعارضتهما حينئذ شديد. وليس للمعارض في نقل هذا الإجماع الذي أثبتته عن الحفاظ والفقهاء قاطبة "سند يعتد به أولاً يعتد به فلا يجوز الحكم به، وأما تقديم البخاري على مسلم فلا يوجب ثبوت هذا الإجماع فإن مسألة تقديم "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" مما قد وجد في كتب أصول الحديث

التي ألفها بعض الشافعية وبعض الحنفية ولم يصرحوا فيها بنقل الإجماع عليه. والحدثون والفقهاء من الحنفية الكرام إذا كانوا يمنعون القول برجحان ما في "الصحيحين" على ما في غيرها في تلك الصورتين فمنهم أرجحية ما في البخاري وهو على شرطه فقط على ما في "صحيح مسلم" وهو بشرطها أولى عندهم.

قوله : فإظنك ممن لا يتضيق على نفسه الخ (ص ٣٦٠)

قلت : إذا تحقق في ما في غيرها بحكم الإمام الفطن الثبت البارع أنه وجد فيه شرطها أو وجد فيه شرط أحدهما ، فقد ثبت بحكمه أن ذلك الغير قد تضيق على نفسه في هذا الحديث الخصوص تضيق الشيخين في "صحيحهما" أو تضيق أحدهما على نفسه في "صحيحه". فقول ابن الهمام بالتحكم في الصورتين الخصوصتين فقط حقيق بالقبول ، وليس مما يحجى أو يتعجب منه إلا عند من لا يعرف معنى كلامه ، فيصير لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء فيبقى متعجباً ومتفكراً ومتحيراً.

قوله لا نعلم أن المختبر الممتحن لحال الراوي الخ

(ص ٣٦٠)

قلت : لما ذكر ابن الهمام حال غير المجتهد وحال من لم يختبر أمر الراوي بنفسه قال : (أما المجتهد في اعتبار الشرط وعلمه ، والذي اختبر الراوي فلا يرجع إلا إلى رأي نفسه)

انتهى . فاعترض عليه المعارض بقوله هذا . فنقول في جوابه : إن المختبر الممتحن لحال الراوي بنفسه جاز أن لا يسكن نفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر ، كما جاز أن لا يسكن نفس العالم إلى ما اجتمع عليه الأكثر في كثير من المواضع غير هذا ، كما قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" (اختار أن خبر الواحد قد يفيد العلم بقرائن ، وقال الأكثر من المحدثين والفقهاء لا يفيد ولو بقرائن) انتهى . ولهذا نظائر كثيرة في الشريعة فإذا جاز مخالفة الأكثر في مثلها فلا وجه للقول بعدم جوازها للمختبر الممتحن ههنا . وليس في كلام الإمام ابن الهمام - ولو مفهوم مخالفة - ما يدل على أن المختبر الممتحن لا تسكن نفسه إلى ما أجمع عليه الأمة حتى يرد عليه ما أورده المعارض عناداً عليه ، لكن العجب العجيب من المعارض من حيث أنه قد جوز خلاف الإجماع في كثير من مبتدعاته المنحوتة له التي ذكرنا بعضها في "مقدمة تعاليفنا" هذه ، وفي إحداثه الشروط المحدثثة في حجية الإجماع على خلاف ما ثبت عليه الإجماع ، وههنا يمنع خرقه فليقرأ ههنا قوله تعالى (جاء الحق ، وزهق الباطل ، إن الباطل كان زهوقاً) وأيضاً قد سبق في كلام المعارض أنه ليس في إجماعات الشريعة ما يحتاج به فضلاً عن أن يكون قطعياً فبأى دليل أثبت عدم جواز المخالفة لهذا الإجماع ههنا ، وهي مما جوزها مطلقاً قبل في ذلك المقام السابق . وأيضاً إذا ثبتت مخالفة المختبر الممتحن للأكثر فهو يهدم دعوى الإجماع إذا كان غير ابن حزم وذويه قدعوي مخالفتهم للإجماع دعوى غير

صحيحة ، نعم هي مخالفة لما عليه الأكثر ، وقد عرف أيضاً أن مخالفة مع كان مختبراً ممتحناً عارفاً بقوة دليله ومن دليل الأكثر للأكثر جائزة مغتفرة . والحديث الذي أخرجه غيرهما وهو على شرطهما أو على شرط أحدهما مما اجتمع على إختباره وامتحانه ألوف من جهابذة فن الجرح والتعديل باعتبار المرجع . فالقول بتحكم رجحان ما في "الصحيحين" على ما في غيرهما - وهو كما قلنا - صحيح مقبول ، فالقول برجحان ما في "الصحيحين" في تلك الصورتين غير منتهى .

قوله فيلزم عليه أيضاً رجحان ما هو أصيب شرطاً الخ
(٣٦٠ و ٣٦١)

قلت : لم يقل أحد بلزوم هذا التقليد على المجتهد المطلق لمن كان أصيب شرطاً ولو غير مجتهد ، مع أنه يلزم منه لزوم تقليد المجتهد لغير المجتهد إذا كان أصيب شرطاً ، وإنما هو من مبتدعات المعارض ومحدثاته ، على أن مسلماً في اشتراط مجرد المعاصرة في عننة غير المدلس ليس بأصيب شرطاً والبخاري بإشتراط اللقاء معها صار أصيب شرطاً ، ولم يقل أحد بأنه يلزم على مسلم تقليد البخاري لكونه أصيب شرطاً . وأيضاً إن بعض المحدثين اشتراطوا بعد المعاصرة واللقى طول الصحبة بينهما ، وبعضهم معرفته بالرواية عنه ، وبعضهم بعدهما حقيقة الرواية عنه فهؤلاء أصيب شرطاً من البخاري ومسلم ، فهل يلزم عليهما تقليد من هو أصيب شرطاً من

هؤلاء وترك ما قال لكون شرطها ليس بأصيب ؟ على أن المعارض قد صرح ههنا في "دراساته" بأنه ليس كتاب أصيب في الشروط على وجه الأرض . من "الصحيحين" فيلزم على هذا على جميع غيرهما من المحدثين أن يقلدوهما في هذا لكونها أصيب شرطاً ، ولم يقل بلزوم هذا عليهم أحد من العقلاء فضلاً عن العلماء . فهذا القول مما تقشعر منه جلود أهل الإيمان . وأيضاً الإمام الشافعي أصيب شرطاً في الوضوء والصلاة والقراءة ولم يقل أحد بأن سائر المجتهدين الذين لم يضيقوا مثل تضييقه لزم عليهم تقليده لكونه أصيب شرطاً . وأيضاً إذا وقع في نفس المجتهد أن من هو أصيب شرطاً أخل في بعض المواد شيئاً مما يجب مراعاته أو شرط ما لا دليل على اشتراطه ، أو شرط ما دل الدليل على نفي اشتراطه ، أو أن من هو أخف شرطاً ضيق في بعض المواد أكثر مما ضيق به الأصيب شرطاً أو أن تباع الأصيب شرطاً وجه ترجيح واحد واجتمع عنده في طرف الأخف شرطاً وجوه آخر من الترجيح ، أو وجه واحد منه أكد من ذلك الترجيح فحكم بما دعي إليه تلك التراجيح أو الترجيح الآكد وترك الإلتفات إلى ذلك الترجيح ولم يعمل بما فيه ذلك الترجيح ، أو وقع في نفسه الشريف غير ما صورناه مما ألهمه الله تعالى من بحر فيضه مما صار به ذلك المجتهد مختاراً في أن يأخذ هذا الطريق غير ذلك الترجيح فهل يلزم عليه حينئذ رجحان ما هو أصيب شرطاً في جميع هذه الصور؟ ومن قال بهذا اللزوم فهو ساقط في

ورطات الحجة الداحضة عند ربه تعالى. وأيضاً هذا القول خرق للإجماع من مثل المعارض فقد تقرر في الأصول أنه يجب على المجتهد ترجيح ما أدى إليه اجتهاده بالإجماع. وبأى دليل جاز للمعارض خرق هذا الإجماع؟ وبأى دليل أجاز للمجتهد خرقه؟ وبأى دليل ألزم على المجتهد تقليد من هو أصيب شرطاً من غير حجة بينة له على ذلك؟ على أننا لو قلنا إن الإمام البخاري والإمام مسلماً في "صحيحهما" وإن كانا أصيبا من غيرهما شرطاً لكن الحكم يلزوم التزام ذلك الضيق الشديد على المجتهد من باب إلزام ما لم يدل حجة على إلزامه عليه، وقد قال تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال صلى الله عليه وسلم (بعثت بالسمحة البيضاء) وأيضاً يلزم على هذا الملتزم لتقليد من هو أصيب شرطاً كالمعارض جميع ما أورده سابقاً على من ألزم مذهباً واحداً من المذاهب من الإخلال بوجوب وحدته صلى الله عليه وسلم، والإتيان بالثنوية، وإشراك الخصوص، والإخلال بالواجب، وارتكاب الحرام وغيرها فما أجاب به المعارض في هذا الالتزام لاندفاع لزوم هذه انقاسد عليه نجيب به في دفع هذه عن من ألزم مذهباً واحداً من المذاهب الأربعة وغيرها.

قوله وليس كتاب أصيب في الشروط على وجه الأرض

الخ (ص ٣٦١)

قلت: قد تبين مما سبق أن بعض المحدثين ضيق في الشروط

أشد من تضيق الشيخين في "صحيحهما" (١) في بعض المواد، وأن هذا القول بالضيق الشديد بالنسبة إلى مجموع الكتاب، فلا منافاة بين هذين الكلامين، إلا أن هذا مسلم بالنظر إلى ما في غير الكتابين وليس على شرطهما ولا على شرط واحد منهما، وأما في ما في غيرهما وهو برجالهما أو وجد فيه شرطهما، أو شرط أحدهما فغير مسلم لمسا أن العارف الإمام الثبت الحافظ قد حكم بأن ما في غيرهما وهو موصوف بما ذكر قد وجد فيه الشرط الأضيق كما وجد في أحاديث "الصحيحين" ولم يوجد في القول بمساواة ما في "الصحيحين" بما في غيرهما في تينك الصورتين فقط من الحنفية مخالفة المائدة من الحفاظ المحدثين مع محدث واحد بل كلا القولين على السواء فإن فرض أن القائل بترجيح ما في "الصحيحين" مطلقاً أوفياً سوي المستثنات على ما في غيرهما مطلقاً ألوف من المحدثين والفقهاء فقد حصل من كلام الإمام ابن الهمام قدوة المحققين والعارفين وذويه أن القائل بعدم ترجيحه عليه في تينك الصورتين ألوف من الفريقين؛ فالقول بالتحكم فيها باق كما كان. فالحق ما قاله ابن الهمام وهو في ذلك ناقل عن أكابر مذهبه من المحدثين والفقهاء على ما عرف من دأبه وطريقه، ووافقه على ذلك العلامة والسيد محمد أمين شارحاً "تحريره" ووافقه أيضاً

(١) وقد بسطنا القول في هذا الباب في "التعقيبات على الدراسات" فليراجعها. النعاني

على ذلك شراح " شرح النخبة " (١) والعلامة الدهلوي وغيرهم

(١) كالعلامة المحدث محمد آكرم الترمذى حيث قال في " إمعان النظر شرح شرح نخبة الفكر " : " ... "

(ولا يخفى أن ما ذكره - يعني ابن الهيثم - حق)
الا أنه لابد من التنبيه على أنه إذا تساوى شروط رواية حديث
غير الكتابين بشروط رواية الكتابين فتقديم حديث الكتابين إنما
يكون تحكما إذا كان المخرج مثلها في الضبط أو أقوى كمالك
رحمه الله ، أما إذا كان دونها في الضبط كان ملجأ
فانه يصير كالبدهيى التفاوت بين البخارى وبينه في الضبط
كما ذكر بعض الفضلاء في حل قول المصنف : " وتفاوت
وتبة بتفاوت هذه الأوصاف " فقدم حديث الكتابين لأعماله)
انتهى ما نقلته من نسخة الخطية المحفوظة " بيرجهندو "

وما ذكر من كون ابن ماجه في الضبط دون البخارى ومسلم
فهو غير مديد فانه لم يؤخذ عليه في حفظه وضبطه شيئا كما لم يؤخذ عليها
فهو مثلها في الحفظ والضبط وإن كان لا ينكر جلاله الشيخين في هذا
الشان وتقدمها في هذا الفن هذا وقد يقع الوهم نادرا لأحد الشيخين في
الضبط ومسلم منه ابن ماجه فهذا الحافظ أبو الحجاج المزى ذكر
في " الأطراف " له ما لفظه :

" قد روى مسلم حديث " لا تسبوا أصحابي " عن
يعنى بن يعقوب ، وأبي بكر ، وأبي كريب ثلاثهم عن أبي معاوية عن

المؤلف في مذهبنا قديما وتحيينا وبما ذكرنا عرف بأنه
من نقله المذهب (١) ، وهو المصرح به في دوائر الكتب الاستدلالية

الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، ورواه عليه
في ذلك إنما روه عن أبي معاوية عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي
معيشة ، وكذلك رواه عنهم الناس كما رواه ابن ماجه عن
أبي كريب أحد يثيوخ مسلم فيه " (كذا في تدريب الراوى
ص ١١٠ طبع بمصر عام ١٣٠٧ هـ)

(١) كالامام الحافظ الذى انتهت اليه رئاسة مذهب أبي
حنيفة في زمانه الشيخ قاسم بن تطلوبا العنقى الذى وصفه شيخه
ابن حجر العسقلانى تارة " بالامام العلامة المحدث الفقيه "
وتارة " بالشيخ الفاضل المحدث الكامل الأوحد " كما نقله
السخاوى في ترجمته في كتابه " الضوء اللامع " قال العلامة
محمد بن ابراهيم العلبي الشهير بأبن العنقبلى في " قنوق الاثر " في
صفوعه الاثر "

(لكن ما كان على شرطها وليس له علة فهو فوق
ما انفرد به البخارى وكذا مسلم في " صحيحه " على
المختار ، وذهب قاضى القضاة - يعنى ابن حجر العسقلانى -
الى أن ما كان على شرطها فهو دونه أو مثله . قال :
وأما قلت " أو مثله " لأن لما عند مسلم جهة توجب أيضا
من حيث أنه في الكتاب المذكور فتعدلا . ورد الزين قاسم
أن قوة الحديث إنما هي بالنسبة الى رواته لا

لا عجب في كلام ابن الهمام ومن مشى على كلامه كالدملوي وغيره ولا طول عجب فيه ، وأنه لا بطلان في كلام العلامة ، ولا في منعه ، ولا في سندی ذلك المنع الذي أوردهما متصلاً معه ، وعرف أيضاً أن الترك عملاً بجامع الصحة ولا ينافيها فلا إشكال في كلام الشيخ وتلميذه العلامة ومن نحا نحوهما أصلاً . ثم نقول : إنه لم يثبت عن أحد من العلماء أن المجتهد الواحد إذا قال بقول وحكم وخالفه في ذلك مائة من المجتهدين الذين لم يصلوا إلى حد الإجماع ، ولم يتغير بها ما وقع في قلبه من الحكم لزم عليه أن يرجع إلى قول المائة ويترك قوله ، وأن يتقوى عنده قول المائة

بالنظر إلى كونه في كتاب كذا اه ص ١٠ طبع

مصر سنة ١٣٢٩

وفي " فتح الملهم بشرح صحيح مسلم " للعلامة المحدث شبير احمد

المثاني مانعه :

(إلى قال العاقل ابن تيمية : والعديد الذي يكون عن رجال البخاري ، وليس هو في " الصحيح " لايحكم بأنه مثل ما في " الصحيح " مطلقاً لكن قد يفتق أن يكون مثله ، كما قد يفتق أن يكون معتلاً وإن كان ظاهر استاده الصحة واقفه اعلم اه ج ١ - ص ٩٥ طبع الهند)

عمد عبد الرشيد النعمان

على قوله ، بل من المعلوم أنه يجب على ذلك المجتهد الواحد أن يقوم على ما أحسه الله تعالى من الرشد وإن كان يلزم منه مخالفته لمائة من المجتهدين الذين لم يصلوا إلى حد الإجماع . ولو ترك ذلك المجتهد قوله ذلك وقلد المائة في مثله لزم أن يكون قد خرق الإجماع الذي نقلناه في ذيل القول السابق عن كتب الأصول وحاشاه الله تعالى عن ذلك .

قوله في القول المتفق عليه الأمة أن كل حديث صح

الخ (ص ٣٦٣)

قلت : الحمد لله الذي وهب المعرض الاعتراف بالحق

الحقيق بالقبول ههنا ، وهو أن الأمة إتفقت وأجمعت على وجوب العمل بالحديث الصحيح سواء كان من أحاديث " الصحيحين " أو من أحاديث غيرها ، وأن تلقى الأمة بالقبول ثابت في كل حديث صح - ولو من صحاح غيرها - فالاستدلال بتلقى الأمة بالقبول والإجماع على وجوب العمل على الإجماع على صحة ما في " الصحيحين " ، وقطع أنه من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم فيما سبق في حيز المنع الشديد الأقوى . وإلا لكان جميع ما في " صحيح ابن خزيمة " و " صحيح ابن حبان " و " مستدرک الحاكم " وما يضاف إليها من الكتب الحديثية التي ألزم فيها الصحة مجتمعاً على صحة هذه لهذا الدليل بعينه ، ولكان جميع ما في " السنن الأربعة " وغيرها

من الكتب الحديثية التي لم يلتزم فيها بالصحة من الأحاديث
اتصاحح مجمعا على صحته بذلك المعنى لهذا الدليل بعينه . وليس
فليس ؛ نعم فرق بين تلقي الأمة الكائن في " الصحيحين " وبينه
في الأحاديث الصحيحة التي أخرجت في غيرها ، وفي الكتب
الحديثية التي يلتزم فيها الصحة وهو ما أسلفنا ذكره عن الإمام
النووي في " شرح مسلم " . فإن شئت الإطلاع عليه
فارجع إليه .

قوله فبرد أن من ترك الحديث الصحيح مع العلم به
من الفقهاء الخ (ص ٣٦٣)

قلت : أو من المحدثين أي من العرفاء . وحاشا الله تعالى هذه
الفرق الثلاث عن ذلك ؛ نعم لاجبة لمن ترك الحديث الصحيح
بمجرد ظن أن لإمامه المقلد أو معتقده العارف عن ذلك جوابا .
وأني ذلك في المقلدين الذين يعتنى بقولهم ؟

قوله ثم مما يحقق رجحان الصحيحين على غيرهما من
الصحيح الخ (١) (ص ٣٦٥)

قلت : لم يعرف قبول العارفين الكاشفين الحديث ، وعلمهم
بما فيه من أدلة الحكم بصحة الحديث كما لم يعرف قبول الحافظين
المتقنين لحديث بمعنى استدلالهم به وعلمهم به من أدلة الحكم بها .

(١) ويقط من المطبوعة لفظه " من الصحيح "

فكيف يكون قبولهم وعلمهم عنقا لرجحان ما في " الصحيحين " على
ما في غيرهما من صحاح الأحاديث ؛ وكما أن قبولهم وعلمهم ثبتا بما
في " الصحيحين " كذلك ثبتا بما في غيرهما من كتب الحديث
وهما أنضبا إلى ترك العمل بمحدثها كالعمل بحديث " الترمذي "
الذي وقع فيه الأمر بالإضطجاع بعد ركعتي الفجر مع أن
أحاديث " الصحيحين " قائمة على ثبوت الوجوب ، وبما في غيرهما
من كتب الصوفية وكتب الفقه ، فلم أنها لا يقتضيان الرجحان
أصلا . وأما حكم العارفين الكاشفين بأصحيتها على غيرهما فهو
كحكم أهل الظاهر من المحدثين وأهل الباطن من مقلدي الأئمة
الأربعة بالأصحية فيما سوى المستثنيات ، ولا يتناق ذلك . أن يكون
ما في غيرهما وهو على شرطها أو على شرط أحدهما يساوي ما فيها
أو في أحدهما ، والإمام ابن المهام كان من العارفين وقدونهم . كما
كان من المحققين والمحدثين والفقهاء وأئمتهم كما صرح به صاحب
" التيسير في شرح التحرير " نعم قد يتفق للعارف والعالم تحقيق
صحة الحديث عن حضرتته صلى الله تعالى عليه وسلم شفاها ،
وتحقيق بعض الأحكام عنه كذلك ، وليس فيه الاعتداد على قبولها
في الصحة والحكم ، وإنما المعتد به وقرة عيون المؤمنين حكمه صلى الله
تعالى عليه وسلم بالصحة والحكم ، على أن الكلام والبحث في
الصورتين المذكورتين فيما في غيرهما . وأين عدم القبول والعمل
عنهم في ما في غيرهما في تينك الصورتين ؟ ومن ادعى ذلك
فليصحح النقل عنهم به . وأيضاً قد وجد من الألف المؤلفة

العارفين الكاشفين مقلدى الإمام أبى حنيفة قبولهم لما فيها ولما في غيرها في تينك الصورتين ، وحكمهم بمساواتهما ، وعلمهم بما فيها مرة ، وبما في غيرها - وهو كما ذكرنا - مرة أخرى ، ثم إنه كما وجد فيها فيها ثلاث دلائل ، دليل الشرع ، ودليل الصناعة ، ودليل الكشف - وهى إنما تدل على الصحة الظنية - كذلك وجد في تينك الصورتين تلك الدلائل الثلاثة بعينها . وأما الدليلان الأولان فلما مر فيها قبل ، وأما الدليل الثالث فلما قلنا ههنا . نقوله (ثلاث دليل لا توجد معاً في غير الكتابين ص ٣٦٥) لا يصح . ويجب على المعارض أن يقول " ثلاث دلائل " بصيغة الجمع لا بصيغة الأفراد (١) وهذا أمر يعرفه صبياننا ؛ نعم يمكن تصحيح قوله هذا بأن يعتبر عدم الوجدان بالنسبة إلى جميع ما في غير الكتابين من الأحاديث لا بالنسبة إلى كل واحد من الأحاديث التى في غيرها ، أو بالنسبة إلى ما في غيرها ولم يوجد فيه شرطها ولا شرط أجدهما .

وأما حكم بعض العلماء من الشافعية بأهمية ما فيها على ما في غيرها مطلقاً صناعة وكشفاً فغير مسلم عند العلماء الحنفية الأعلام من المحدثين ، العلماء والفقهاء ؛ بل المقبول عندهم هو القول بمساواة ما فيها بما في غيرها في تينك الصورتين صناعة وكشفاً . وأما الحكم بأهمية ما فيها على ما في غيرها في غير تينك الصورتين فمتفق عليه بين الحنفية والشافعية وأهل الكشف والمحدثين (١) قلت : وقد وقع في للطبوعة " ثلاث دلائل " بصيغة الجمع .

والفقهاء والمحققين والأصوليين والفروعيين وغيرهم جميعاً . فله در الحنفية الأعلام ما أحسن جمعهم وما أتم شأنهم . وكما أن أهل الحديث أبدال كذلك فقهاء المذاهب الأربعة الذين شأنهم الشأن أبدال . ولنا ولهم ولكل مسلم ومسلمة برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة . فنزعم أن أهل الحديث العظيم تبعوه ، وأن الفقهاء الكرام خالفوه فقد خالف الله تعالى وحكم بما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله والشك من في هذا الفقير في هذا الحال لا من الشعراوى (ص ٣٦٦)

قلت : قد نقل المعارض هذه القصة عن " ميزان الشعراوى " بمعناه وليس هذا الشك في كلامه فلفظ " الميزان " خمساً وسبعين مرة ، وليس فيه ستين فقط ، ولا سبعين فقط . وقد نقلنا هذه القصة بافظ الشعراوى في " ميزانه " قبل في اثناء هذه التعاليق .

قوله فهل تراه رحمه الله تعالى لم يسئل في هذا المدخل المبارك الخ (٣٦٦)

قلت : هذا من أعجب الأحاديث فإن كلام السيوطى ساكت عن سؤال هذا في حضرته المعطرة صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم ، وقد تقرر أنه لا ينسب إلى ساكت قول : على أن لفظ قصة السيوطى التى أتى بها الشعراوى في " ميزانه " هو أنه قال السيوطى

(وإني رجل من خدام حديثه صلى الله تعالى عليه وسلم ، واحتاج إليه في تصحيح الأحاديث التي ضعفها المحدثون من طريقهم ، ولا شك أن نفع ذلك أرجح من نفعك أنت يا أخي) ونقل عنه المعترض ما يؤدي معنى لفظه ، وليس "الصحيحان" مما ضعفه المحدثون من طريقهم حتى يسأل عنها في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم . وأيضاً يجوز أن يكون صحة "الصحيحين" مقررّة ومترسّخة عنده بحيث لا يزعمه قاصفات الرياح فلم يسأله صلى الله تعالى عليه وسلم عنها ؛ بل اقتصر في السؤال في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم على معرفة صحيح الحديث عن سقيه ، وعلى معرفة صحة قول المحدثين بضعف الأحاديث وعدم صحته فيما كان مردداً عنده بين الصحة والسقم على مبلغ علمه الظاهر ، على أنه يجوز أن يكون سأله صلى الله تعالى عليه وسلم فأجابته صلى الله تعالى عليه وسلم بعدم ترجحها على ما في غيرها فيما إذا وجد فيه رجاءها أو رجال أحدهما وشرطها أو شرط أحدهما ، أو بترجحها على ما في غيرها فيما عدا تينك الصورتين ، أو بترجحها مطلقاً على ما في غيرها مطلقاً ، أو بترجحها فيما عدا المستثنيات على ما في غيرها مطلقاً ، أو بترجح "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" فقط ، أو بترجح "صحيح مسلم" على "صحيح البخاري" فقط ، أو بترجح ما فيها على ما انفرد به أحدهما ، أو بقطعية ما فيها دون ما في أحدهما ، أو بقطعية ما فيها وما في أحدهما ، أو بقطعية ما ثبت بالحديث الصحيح ولو كان في غيرها أو بقطعية ما

ثبت بالحديث الصحيح أو الحسن ولو في غيرها ، أو بقطعية جميع ما فيها مع مستثنيات الحفاظ ، أو بقطعية ما فيها سوى المستثنيات ، أو بظنية كل خبر واحد ولو كان محتملاً بقرائن - وعليه الأكثر من الفقهاء والمحدثين - أو بغير هذا . فع هذه الاحتمالات المتكثرة كيف يصح الجزم بأصل السؤال ثم الجزم بالجواب على هذا الوجه المخصوص .

قوله . وهذاك (١) السيوطي لا أكاد أراه الخ (ص ٣٦٦)
قلت : هذا الجزم من المعترض إما مبني على منام رآه ، أو كشف كشف به عليه ، أو خيال سري طيفه فيه وهذه الأمور كلها لا تعد بها في مثل هذا إذا صدرت عن مثله . وكم للسيوطي في "تدريبه" وغيره من مصنفاته ترجيحات لبعض الأقوال على البعض الآخر منها . فكأنه لا يجوز أن يحكم فيها أنه ما كان رجحها وما أخذ المرجح مذهباً له إلا بالسؤال عنه صلى الله تعالى عليه وسلم يقظةً وشفاهاً أو مناماً أو يقظةً بلا شفاه كذلك لا يحكم به في هذا أيضاً ما دام لم يثبت عنه صريحاً أو كالصريح بطريق ثابت في شئ أنه أخذه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم هكذا ، على أن الإمام النووي من كل أولياء الله تعالى العارفين به الكاشفين أيضاً - كما صرحوا به واعترف به المعترض فيما كتب بخطه على ظهر أول ورق من "تدريب السيوطي شرح تقريب النووي" -

(١) وقع في المطبوعة "هذا" بدل "هذاك"

فيجوز أن يقال في حقه أيضاً : لا تكاد نراه قال عظمونية ما في
"الصحيحين" في "شرحه" على "مصحح مسلم" وفي "تقريره"
إلا السؤال عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شعاعاً.

قوله فما ظنك بالمتجردين بالأخذ عن باطن رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم الخ (ص ٣٦٦)

قلت : إن أراد بزيادة قيد "المتجردين" إخراج الأئمة
الأربعة ومن قلدتهم من العرفاء وأمثال النووي والسيوطي فيخرج به
أمثال ابن العربي أيضاً لأنهم كما أخذوا عن باطنه صلى الله تعالى
عليه وسلم كذلك أخذوا عن ظاهره صلى الله تعالى عليه وسلم دل
عليه ما ذكره ابن العربي في مسألة وجوب الإضطجاع بعد ركعتي
سنة الفجر ، وفي تحقيق مهدي آخر الزمان وغيرهما . وإن أراد به
معنى "يشمل ابن العربي وأمثاله فذلك كما يشملهم يشمل الأئمة
الأربعة ومن قلدتهم من العرفاء بالله تعالى وأمثال النووي والسيوطي
أيضاً . ثم نقول : كذلك ما ظنك بالأئمة الأربعة ومقلديهم العرفاء
الكامل من أهل نبوة الولاية الآخذين تجرداً عن باطنه صلى الله
تعالى عليه وسلم أيضاً ، وكثير منهم أعظم شأناً وأعلى كعباً من ابن
العربي والشعراوي في هذا الخطب العظيم ، وأقر بهم ابن العربي أو
المعارض أو أنكرهم . والإنكار إن ثبت عليه فهو منكر أشد الإنكار .

قوله وبين ما خصوا به من طريق معهود في أخذ الخ

(٣٦٧)

قلت : الضمير في "خصوا" راجع إلى المتجردين بالأخذ
عن باطنه صلى الله تعالى عليه وسلم فهم إما عبارة عن ابن العربي
ومن عقد لهم باباً في "فتوحاته" فدعوى أنهم خصوا به غير
مسلمة لما ذكرنا قبل . وإما عبارة عنهم وعن سائر العرفاء بالله
تعالى بالمعنى الشامل للأئمة الأربعة ، ولمن قلدتهم من الأولياء الكرام
والعرفاء العظام من المحدثين والفقهاء ، وللشيوخ ، ولأصحاب السنن
الأربعة ، ولأصحاب سائر الصحاح . فما الترجيح لما أخذ عن ابن
العربي على ما أخذ عن الأئمة الأربعة ومقلديهم المذكورين
والشيوخ وغيرهم ممن ذكرنا ؟ والجواب أن الأئمة الأربعة وكثيراً
من مقلديهم المذكورين أعظم شأناً وأجل علماً وعرفاناً من ابن
العربي وأمثاله . ودعوى أن هذا طريقهم في أخذ جميع الأحكام عنه
صلى الله تعالى عليه وسلم مما يحتاج إثباتها إلى دليل بن وبرهان
قائم ، نعم لو قيل : إن طريقهم هذا في أخذ بعض الأحكام عنه
صلى الله تعالى عليه وسلم لمسلمناه وقبلناه ، وأيضاً قد أثبت ابن العربي
في "فتوحاته" طريقاً آخر لأخذ الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم
وقد نقله المعارض عنه قبل في "دراساته" قال المعارض
هناك (قال ابن العربي : إن الإنسان إذا زهد في عرضه ، ورغب
عن نفسه وآثر ربه جل ذكره أقام له الحق سبحانه وتعالى
عوضاً من صورة أمره ونهيه صورة هداية إلهية حقاً من عند
حق ترفل في غلائل النور وهي شريعة نبيه برسالة رسوله صلى

الله تعالى عليه وسلم فتلقى إليه من ربه ما فيه سعادة ، فمن الناس من يراها على صورة نبيه ، ومنهم من يراها على صورة حاله - يعني مع الله سبحانه - فإذا تجلج له في صورة نبيه صلى الله تعالى فليكن عين فهمه فيما تلقى إليه تلك الصورة لا غير ، فإن الشيطان لا يتمثل لصورة نبي أصلاً ، فتلك حقيقة ذلك النبي أو روحه أو صورة ملك مثله عالم من الله تعالى بشريعته ، فما قال له فهو ذلك ، ونحن قد أخذنا عن مثل هذه الصورة أموراً كثيرة من الأحكام الشرعية لم نكن نعرفها من جهة العلماء ، ولا من جهة الكتب حتى إنه من جملة ذلك رفع اليدين في كل خفض ورفع (ص ١٨٥ و ١٨٦) انتهى . وأيضاً قد أثبت ابن العربي طريقاً ثالثاً لأخذ الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في "فتوحاته" ونقله عنه المعارض فيما قبل في "دراساته" بقوله (قال ابن العربي : وأهل الكشف النبي صلى الله عليه وسلم عندهم موجود فلا يأخذون الحكم إلا عنه صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى (ص ٢٢٦) فهذه ثلاث طرق أخذ بكل منها أهل الكشف الأحاديث والأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم . ومنهم الأئمة الأربعة والألوف المؤلفة من مقلديهم العرفاء بالله تعالى ، ولم يثبت أخذهم عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بطريق من هذه الثلاث لجميع الأحكام والأحاديث بل في البعض ، ولم يعلم قدره ، فما لم يعرف بكلام عارف من عرفاء الله تعالى أن هذا الحكم الجزئي أو أن هذا الحديث أخذه أو أخذه فلان العارف من حضرته صلى الله

تعالى عليه وسلم شفاهاً لا يجزئ على القول به ، فإنه من الكذب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يحصل الثبوت بذلك ، وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم (من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)

قوله وقال : نصحيح من هذا الطريق أحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الخ (ص ٣٦٧)

قلت : قوله (فرب صحيح عند أهل الفن) إن كان يشمل حديثاً في "الصحيحين" فدعوي المعارض الأولى متقضة بقول المعارضين الكاشفين ، وإن أراد أن معناه - فرب صحيح في غير "الصحيحين" - فيجوز لنا أن نقيده بعبارة ، فنقول : معناه - رب صحيح في غير "الصحيحين" وفي غيرهما ولم يوجد فيه شرطها ولا شرط أحدهما - فكما لا مانع من تقييد عبارة ابن العربي بالقيود الأول كذلك لا مانع من تقييدها بالقيود الثاني . ثم نقول : الأحاديث التي ضعفها أو قال بضعفها أهل الفن وصححها ابن العربي وأمثاله من هذا الطريق الثابت لأهل الكشف ، والأحاديث التي صححها أهل الفن وحكم بتضعيفها أو وضعفها من هذا الطريق ابن العربي وأضرابه لم تعرف معينة . فلا يجوز أن يحكم على حديث من الأحاديث التي أتى بها الصوفية في مصنفاتهم أنه ثابت عندهم بهذا الطريق الكشفي ما لم يثبت منهم ، أو من واحد منهم صريحاً أو كالصريح في حديث معين أنه ثبت عندهم بذلك الطريق

الكشفي. ولا يجوز أن يحكم على حديث في كتب غيرهم فقط أنه ما ثبت عندهم بذلك الطريق ما لم يوجد الصريح المذكور حقيقة أو حكماً أيضاً. ثم نقول: إنه كما جاز لابن العربي ولمن عقده باباً في "الفتوحات" وغيرهم من أهل الكشف تصحيح الحديث، والحكم بوضع الحديث بهذا الطريق الكشفي كذلك يجوز للأئمة الأربعة ولمن قلدهم من الألوف المؤلفة من العرفاء بالله تعالى الذين كثير منهم أعلى شأنًا وأجل من أمثال ابن العربي علماً وعرفاناً وأخذاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الطريق، وهم قد وصلوا في الكشف والمعرفة بالله كمالاً أعلى وأنتم.

قوله ومن مثل هذا الطريق أخذ رفع اليدين الخ (ص ٣٦٧)
قلت: قد صرح المعارض بزيادة لفظ "مثل" ههنا بأن حديث رفع اليدين عند كل رفع وخفض المنقول عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أخذه ابن العربي عنه صلى الله تعالى عليه وسلم من مثل هذا الطريق فأفاد أنه ما أخذه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم من هذا الطريق. ومن تأمل فيما ذكرنا قبل من أن لأهل الكشف ثلاث طرائق في أخذ الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم على ما ذكره ابن العربي عرف وجه زيادة المعارض لفظ "مثل" في هذه العبارة. وقد سبق أيضاً منا الكلام على هذا الحديث، وعلى أخذ ابن العربي له عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستوفى ونعماً، فن أراد الإطلاع عليه فليرجع إليه، فإنه مفيد حق الإفادة

إن شاء الله تعالى. وقد سبق منا هناك أيضاً أن أخذ ابن العربي له عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك الطريق مشكوك لا يتيقن به، فكما أن مجرد حسن الظن إلى الأئمة الأربعة غير نافع إذا كان قولهم أو قول واحد منهم مخالفاً بالحديث الصحيح كذلك مجرد حسن الظن إلى ابن العربي غير نافع بلاريب. وقد كان قوله هذا مخالفاً بأحاديث "الصحيحين" بل "الصحيحين الستة" وغيرها، بل عدم نفعه في ابن العربي أشد وأولى، أيجوز أو يجب لأتباع ابن العربي بمجرد حسن الظن إليه ترك أحاديث "الصحيحين" بل "الصحيحين الستة" وغيرها، ويحرم ذلك على أتباع غيره ولو كانوا أتباع الأئمة الأربعة. ومن المعلوم أن حديث رفع اليدين في كل رفع وخفض مع ما علم من ضعفه على لسان أهل الحديث، وعدم الجزم بصحته أو حسنه على لسان أهل الكشف مخالف لحديث "الصحيحين" بل لأحاديث "الصحيحين الستة" ولأحاديث غيرها مما التزم الصحة فيها ومما لم يلتزم فيها بلا مزية. فدعوى أنه حديث "الصحيحين" باطلة ضرورة بلاريب.

وأما رؤيا قراءة الرجل الصالح محمد بن خالد الصدقي "صحيح البخاري" عليه صلى الله تعالى عليه وسلم إلى أن ختمه بحضرته صلى الله تعالى عليه وسلم، وحضور الشيخ ابن العربي في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم في حين ختم الصدقي له فصحيحة، كما أن رؤيا أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ربه تعالى في المنام مائة مرة صحيحة. قال الإمام أبو حنيفة: إني رأيت

رب العزة في المنام تسعة وتسعين مرة فأتى لي المائة) انتهى .
وكما أن رؤيا الحكيم الترمذي أنه رأى ربه تعالى في المنام مراراً ،
ورؤيا كثير من الفقهاء والعلماء والأولياء والصلحاء والفقراء والمحدثين
صحيحة أيضاً . وقد سمعنا ممن يوثق به : أن المغفور السيد هارون
الذي كان متوطناً بقربة "هنكوره" قرأ في حياته "تفسير"
الإمام البيضاوي " كله أو أكثره أو بعضه على رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم ، أو على سيدنا الصديق الأكبر رضى الله تعالى
عنه بقطعة وشفاها . "وهذان الترديدان من هذا الفقير لا من الأصل
المسروع عنه لكن غالب الظن يرجح الطرف الأول في شق الترديد
الثاني . وقال العلامة الأجهوري المالكي في "رسالة له في معراج" :
صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم (قال الشيخ أحمد الزواوي
طريقنا أن نكثر من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم حتى نصير من
جلسائه ونصحبه بقطعة مثل الصحابة رضى الله عنهم ، ونسأله عن
أمر ديننا ، وعن الأحاديث التي ضعفها الحفاظ سندنا ونقول بقوله
صلى الله تعالى عليه وسلم فيها) وقال الشعراوي في "طبقاته"
(إن أبا العباس الرسى قدس سره قال لي : أربعون سنة ما
حجبت عن الله تعالى طرفة عين فيها ولو حجبت عن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم طرفة عين ما أعددت نفسي من جماعة
المسلمين). وقال السيوطي نقلاً عن شيخ المشايخ سيدنا الشيخ
عبي الدين عبدالقادر الجيلاني قدس الله تعالى سره (أنه رآه
صلى الله تعالى عليه وسلم بعد الظهور) انتهى . وثبت له قدمنا

الله تعالى بسره الأقدس من رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم ،
ورؤية سائر الأنبياء والمرسلين والملائكة المعظمين على نبينا
وعليهم التحية والصلاة والسلام مبلغ عظيم لا يطيق القلم بيانها .
وقال الأجهوري في "رسالته" تلك (قال العلامة ابن الملحق : كان
الشيخ خليفة بن موسى كثير الرؤيا له صلى الله تعالى عليه وسلم
بقطعة ومناماً ، وأن أكثر أفعاله متلقاة عنه صلى الله تعالى عليه
وسلم بأمر منه إما بقطعة وإما مناماً ، ولقد رآه صلى الله تعالى
عليه وسلم في ليلة واحدة سبع عشرة مرة) انتهى . وفي "المنع
الإلمية" (عن علي بن وفاء أنه قال : كنت ابن خمس سنين
أقره القرآن على الشيخ يعقوب فأبينه يوماً فرأيتني صلى الله تعالى
عليه وسلم بقطعة لا مناماً وعليه قبض أبيض ثم بعد ما بلغت إحدى
وعشرين سنة رأيتني صلى الله تعالى عليه وسلم فعانقني) انتهى .
وقال الأجهوري في "رسالته" تلك (ومن رآه بقطعة الشيخ
العارف الشيخ محمد البنوفري من المالكية ، وقد ذكر ذلك لجماعة
من الناس ، ومنهم الشيخ علي الحمصاني وكان يقع ذلك له كثيراً ،
والشيخ نور الدين القلوصي ، والشيخ أحمد الآمدى وكان يراه صلى
الله تعالى عليه وسلم في غالب أوقاته بقطعة) انتهى . ومن كرادات
النقهاء ورحمهم الله تعالى - فليحرق بها من كرمهم - أن الشيخ
إسماعيل بن محمد الفقيه قال يوماً لخادمه - وهو في السفر قل
لشمس تقف حتى نصل إلى المنزل ، وكان بمكان بعيد - أي من
ذلك المنزل - وعادة أهل المدينة عدم فتح بابها لأحد بعد

الغروب أبداً فقال لها الخادم : قال لك الفقيه إسماعيل فني فوقفت حتى بلغ مكانه ، ثم قال للخادم : أطلق ذلك المحبوس فأمرها الخادم بالغروب فغربت ، فأظلم الليل في الحال . هكذا أورده الأجهوري في آخر تلك " الرسالة "

وأما رؤيا ابن العربي في وقوع الطلقات الثلاث إذا أوقعها الرجل بكلمة واحدة فهو تائيد لمذهب أهل السنة والجماعة ، ومذهب لرواق رواج مذهب الرافضة الشيعة الشنيعة . فوا ويلاه لمن كان يحبهم بقلبه ، ويكون ظاهراً مع أهل السنة والجماعة . وهو لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء . ومعنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " وأصابوا " أنهم أصابوا ما عندهم من العلم لا أنهم أصابوا ما عند الله تعالى حتى لا يشكل ما اختاره أهل الحق أهل السنة والجماعة ، وهو أن إصابة ما عند الله تعالى دائرين المجتهدين وليس كل مجتهد مصيباً ، وقد اختار هذا القول ابن العربي في أثناء بعض كلامه ، وإن فهم ابن العربي ههنا من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم هذا ما فهم .

وأما رؤيا تعين أن معنى لفظ " القرء " في الآية هو الخيف فتؤيد مذهب الإمام أبي حنيفة . ثم نقول : إن مذهب أهل السنة والجماعة ومذهب أبي حنيفة لا يحتاجان كلاهما إلى تائيد جاء من نفس ابن العربي ، لكن لما كان ما يؤيدهما هي الرؤيا المباركة التي رأي فيها ابن العربي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأثبت فيها كلامه الشريف الناطق بوقوع الطلقات في المسئلة الأولى ، وبأن " القرء " في الآية أريد به الخيف في المسئلة الثانية فهذا يحتاجان

إليه أبداً . فقيم تائيد حظيم وقررة الأئمين المؤمنين ، وراحة لقلوب جميع من آمن بالله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم سواء كان الرائي مثل ابن العربي أو من كان أعلى منه أو أدنى .

قوله نحن نعتقد سنية ذلك لمن ختم عنده البخاري الخ (ص ٣٦٩)

قلت : هذا الكلام من المعرض يدل على أن فعله صلى الله تعالى عليه وسلم مرة في المنام يفيد السنية ، والقول بها يحتاج إلى ثبوت المواظبة . وأني هو؟ إلا أن يحمل السنية على الإستحباب . وأما نحن فنعتقد أن فعله صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام كضله في البقعة ، فكما أنه يفيد الفرضية والوجوب والسنية والإستحباب والإباحة كذلك فعله صلى الله تعالى عليه وسلم في الرؤيا يفيد (١)

(١) قلت : وهذا القول مخالف لأجاء العلماء فقد قال الامام النووي في " شرح مسلم " معلقاً على قوله (ان حمزة الزيات رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام فعرض عليه ما سمعه من ابان فما عرف منه الا شيئاً يسيراً) ما نصه :

" قال القاضي عياض رحمه الله : هذا ومثله استثناس واستظهار على ما تقرر من ضعف ابان ، لا أنه يقطع بأمر المنام ، ولا أنه تبطل بسببه سنة ثبتت ، ولا تثبت به سنة لم تثبت ، وهذا باجاء العلماء . هذا كلام القاضي ، وكذا قال غيره من أصحابنا وغيرهم فنقلوا الاتفاق على أنه لا يغير بسبب ما يراه النائم ما تقرر في الشرع ، وليس هذا الذي

إلا إذا كان الحكم المنامي مخالفاً بالحكم المأخوذ عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بواسطة الأحاديث الصحيحة أو الحسنة .

قوله حكايته عنه صلى الله تعالى عليه وسلم " إذا تكلمت عليه أذكركم وتكلم عليه أنت " (الخ ص ٣٧٠)

قلت : وليؤخذ من هذا الكلام المستطاب وجوب معاملة حسن الأدب مع العلماء الأخيار أصحاب المذاهب الأربعة ، فيجب على المعارض نحو ما صدر عنه في " دراساته " وفي سائر " رسالاته "

ذكرناه مخالفاً لقوله صلى الله عليه وسلم : " من رأى في المنام فقد رأى " فان معنى الحديث أن رؤيته صحيحة وليست من أضغاث الاحلام وتبليس الشيطان ؛ ولكن لا يجوز اثبات حكم شرعي به لان حاله النوم ليست حالة ضبط وتحقيق لما يسمعه الرائي ، وقد اتفقوا على أن من شرط من تقبل روايته وشهادته أن يكون متيقظاً لا مغفلاً ولا سعي العفظ ولا كثير الخطأ ولا مختل الضبط . والنائم ليس بهذه الصفة فلم تقبل روايته لاختلال ضبطه . هذا كله في منام يتعلق باثبات حكم على خلاف ما يحكم به الولاية . أما اذا رأى النبي صلى الله عليه وسلم باثمه بفعل ما هو مندوب اليه أو ينهيه عن منهي عنه أو يرشده الى فعل مصلحة فلا خلاف في استحباب العمل على وفقه لأن ذلك ليس حكماً بمجرد المنام بل بما تقرر من أصل ذلك الشيء ، والله أعلم "

محمد عبدالرشيد النعماني

من سوء الأدب إلى العلماء الكرام من جميع المذاهب لا سيما علماء مذهب الحنفية . ولم يفصل في ذلك بين أوليائهم وغير أوليائهم ، وبين محدثيهم وغير محدثيهم ، وبين فقهاءهم المكلمة وفقهاءهم الغير المكلمة ، وبين أساتذته في العلوم الظاهرية وغير أساتذته فيها ، وبين مشائخه في الطريقة النقشبندية وغيرها من الطرائق وغير مشائخه فيها ، وبين آبائه الذين كانوا على المذهب الحنفي وغير آبائه . ولا عيب في البحث في تحقيق الحق والدين لكن ينبغي أن يراعى حسن الأدب .

وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا المنام : و إذا كتبه فسمه " الأمر المهم في تصحيح أجوبة أهل العلم " يدل على أنه يجب مراعاة سلوك الأدب مع أهل العلم وتصحيح أجوبتهم ما أمكن .

وما نقله المعارض عن ما وقع لبعض الأولياء مع فقيهه نقل الحديث الغير الثابت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يدل على أن الفقيه ما كان مكاشفاً ومشاهداً له صلى الله تعالى عليه وسلم أبداً . وإنما دل على أنه كان صلى الله تعالى عليه وسلم حيثئذ مستوراً عنه مرة ومشاهداً له أخرى . ولنعلم من قال : هي نمايند وهي ربانند ، نعم أخطأ الفقيه في الحكم بثبوت ذلك الحديث ، والخطأ ليس بعيب في الإنسان الغير المعصوم . فكما أنه تحقق الخطأ من الفقيه في هذا الحكم كذلك يجوز تحقق الخطأ عن الولي في غير ذلك الحكم لأن فقد العصمة إستوى فيه الولي والمحدث

والفقيه . والقول : بأن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا يحتاج إثباته إلى دليل يدل عليه وأين هو؟

قوله فإن منهم من يشاوره في كل مسألة فيها رأى أو قياس الخ (ص ٣٧١)

قلت : دل هذا الكلام على نفي المشاورة في جميع المسائل ، ثم نقول : وكذلك الأئمة الأربعة ومن قلدوهم من المحدثين والعرفاء بالله تعالى كانوا يشاورونه في كل مسألة فيها رأى أو قياس بحسب ما ألهموا من الظاهر .

قوله وهذه متبقة " لصحيح البخاري " وشرف لا يوازها متبقة (ص ٣٧٢)

قلت : نعم والأمر كذلك لكن لا دلالة له على أن ما في " صحيح البخاري " فقط أو ما في " الصحيحين " قطعي الصحة ، أو أرجح مما كان في غيرها برجالها أو رجال أحدهما ، وبشرطها أو بشرط أحدهما . كما أن القرآن وحى متلو وهو كتاب الله تعالى والحديث المتواتر عند جميع العلماء إذا جاء على خلاف ما في القرآن ظاهراً لا ترجيح بينهما من حيث الحكم والأخذ والعمل .

قوله والكشف ولا يطلق إلا على العلم المطابق للواقع الخ (٣٧٢)

قلت : لا نسلم أن كل كشف كذلك وإلا لم يكن للخطأ مجال فيه ، ويجوز أن يكون الكشف من باب الشطحيات التي لا تليق أن يتمسك بها ، وقد سمعت سابقاً من كلام العرفاء بالله تعالى أن للخطأ في الكشف مجالاً ، وقد سمعت أيضاً من كلامهم أن الشطحيات لا تليق أن يتمسك بها ، وقد سمعت أيضاً من كلامهم وكلام الصناديد من علماء الظاهر أن الكشف ليس بحجة قطعية ولا ظنية في الأحكام أصلاً لا على الكاشف ولا على غيره ، وأن الحجج في الأحكام الشرعية أربعة فقط الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وأن الأولياء الكرام مثل الجنيد والبسطامي وغيرهما كزيد وعمر وغيرهم من أحاد الناس في الأحكام وإن كان لهم مزبنة عليهم من وجه آخر . ولو قيل إن الكشف حجة في حق الكاشف لا في حق غيره لكان هذا القول موافقاً لكلام بعض علماء الظاهر . ومن قال إن الكشف حجة في حق الكاشف وغيره فقد قال إنه حجة قطعية في حق الكاشف يجب عليه أن يترك به الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وأما في حق غير الكاشف فإنه وإن كان يقول بحجته لكن لا أدري ما يقول ؟ إنه حجة قطعية في حق ذلك الغير أو ظنية . ولو قيل إن الكشف حجة قطعية مطلقاً فنقول : لا تخصيص لحجته بكشف ابن العربي وأصراجه بل كشوف الأئمة الأربعة وجميع الأولياء والمحدثين والفقهاء ممن كان من أهل الكشف وقلد المذاهب الأربعة أيضاً حجة كذلك . فنبذ هذه الكشوف وراء الظهور غير ملتفت إليها وجعل كشف

ابن العربي وأمثاله نصب العين وملفتاً إليه مفيداً للعلم المطابق للواقع ليس بمقبول أبداً ،

قوله كالجهت (١) على المجتهد وغير المجتهد ممن يعتقد الخ (ص ٣٧٢)

قلت : كلام المعارض هذا يدل على هدم ما قرره سابقاً وأطال فيه وزعه حقاً وصواباً من أن اجتهد المجتهد إنما هو حجة عليه دون غيره ، وأن غير المجتهد وإن ألزم تقليده فهو إلزام منه لما لا يلزم عليه فلا يكون إجتهد المجتهد حجة عليه ولا ينفعه في ذاك إلزامه التقايد فهذا التشبيه من قبيل التشبيه الذي لا يصح ، فإن التشبيه لو صح اقتضى أنه كما جزم المعارض باحصار حجية اجتهد المجتهد في المجتهد ، وحرمة إلزام رجل تقليد مجتهد معين ، وتركه الواجب ، وإخلاله بواجب وحدة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإتيانه بالثبوتية ، وإشراكه بخصوص الإمام ، ومتابعته لذلك الإمام دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك يجب أن يحزم باحصار حجية الكشف في الكشف ، وبأن إلزام غير "الكاشف" تقليده يستلزم جميع المفاسد التي ذكره المعارض في المشبه به . فالعجاب من العجب بنشأ عن هذا التشبيه . ثم نقول : هذا كله إذا كان الإجتهد من المجتهد الغير العارف بالله تعالى . وأما الإجتهد من العرفاء به تعالى كالائمة الأربعة فليس

(١) ووقع في المطبوعة " كالاجتهد " وهو الصحيح .

بمنزلة كشف من كان عارفاً غير مجتهد ، بل الأول أعلى شأناً من الثاني بلا ريب . وإن الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى كما أنهم مجتهدون فهم كاشفون عارفون أعظم شأناً من أمثال ابن العربي ، فلذا اقتدى بهم من العرفاء الكاملين والأولياء الواصلين والمكابين الكاشفين المشاهدين من كان كثير منهم أعلى شأناً من أمثال ابن العربي أيضاً فاجتهدواهم اجتهد وكشف وجمع بين التعمتين وقران بين السعادتين . وقد سبق منا نقلاً عن كثير من العرفاء بالله وعلماهم أهل الظاهر أن الكشف ليس من الحجج في الأحكام ، وأنه لا مماثلة له لا تامة ولا ناقصة مع إجتهد المجتهد فيها . ومبنى هذه القواعد التي أسسها المعارض بعض الشطحيات التي صدرت عن ابن العربي ، فصدقه قوم من العرفاء وأنكره قوم عظيم وجم غفير منهم . فقوله (بل للعلم في الكشف أقوى من العلم الحاصل بالإجتهد ص ٢٧٢) فيه نظر . ولو سلم ثبوته فلماذا يسلم في العلم الحاصل بمجرد الإجتهد وبمجرد الكشف . وأما العلم الحاصل بالإجتهد والكشف كليهما كالعلوم المأخوذة عن الأئمة الأربعة فكونه أقوى من العلم الحاصل بمجرد الكشف من البديهييات الأوليات لإنكاره إنكارها .

قوله هذا في عموم ما يكشف به العارفون كشف نوم أو بقظة الخ (ص ٣٧٢)

قلت : لا شك أن دعوى العموم هذه تقتضي أن ما كوشف به الكشف - ولم يرفيه جنابه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أخذ عنه

صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقظة ولا نوماً ، ولا رسولا آخر من الرسل ، ولا نبياً آخر من الأنبياء ، ولا ملكاً من ملائكته تعالى على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ، ولا للكعبة ولا غيرها مما لا يتمثل الشيطان به - يجب أن يكون حجة قاطعة في حق الكشف وحجة في غيره ، فيجب عليه أن يترك به الكتاب والسنة والإجماع والقياس الشرعى . وهذا مما تكاد السموات تنفطرن منه .

ثم إن دعوى حجة عموم ما يكشف به العارفون وإفادته العلم القطعى سواء كان في يقظة أو نوم باطلة لوجوه .

الأول أنه على هذا يلزم أن لا يجوز لأهل الكشف وغيرهم ممن التزم تباعهم واعتقدم وقلدهم النظر إلى أحاديث "الصحيحين" وغيرها من الكتب المؤلفة في الحديث الشريف ، ولا إلى الإجماعات للقطعية وغيرها ، ولا إلى قياسات المجتهدين الجامعة للشرائط المعبرة في صحتها ، بل إنما يجب عليهم العمل بما كشف به أهل الكشف ولو في منام ولو لم يأخذوه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لا مناماً ولا يقظة .

والثاني أنه يلزم منه أن يكون أهل الكشف ومن التزم تباعهم غير مكلفين بشئ من الشرع الذى جاء به صلى الله تعالى عليه وسلم من عند الله تعالى إلا بما كشف به أهل الكشف .

والثالث أنه يلزم منه أن لا يجوز الطعن والقدح في أفعال أهل الكشف وأقوالهم وأفعال من التزم تباعهم وأقوالهم إذا ادعوا أنه مما كشف به أهل الكشف .

والرابع أنه كما اختلف المذاهب اختلف الكشوف ، فمن ادعى من أهل الكشف أنه كشف بهذا يلزم عليه وعلى من التزم اتباعه أن يعمل به ويحرم عليهم أن يعملوا بكشف غيره . ومن ادعى أنه كشف بذلك وهو خلاف ما كشف به الأول يلزم عليه وعلى من التزم اتباعه أن يعمل به ويحرم عليهم أن يعملوا بكشف الأول . مثلاً كشف العرفاء السرهندية بأنه يجب تقليد المجتهد والعمل بواسطته بالكتاب والسنة والإجماع والقياس الشرعى على غير المجتهد سواء كان محدثاً أو عارفاً مثل الجنيد والبساطى أو فقيهاً أو عامياً ، وأن التزام مذهب معين جائز معتبر غير مستلزم لوقوع الملتزم في الفاسد المذكورة . وكشف ابن العربى بأنه يحرم تقليد المجتهد ، وأنه يحرم العمل بقياس المجتهد للمجتهد وغيره ، وأن أهل الكشف لهم طرق خاصة يأخذون بها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بلا واسطة ولا يحتاجون في ذلك الأخذ إلى واسطة من الصحابة وأهل البيت والمجتهدين وغيرهم رضى الله تعالى عنهم ، وأن الصحابة ما كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجوداً عندهم فيأخذون تارة عنه وهو المرفوع ، وتارة يقولون من عند أنفسهم الطيبة وهو الموقوف ، وأن أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون بالحكم إلا عنه ، وأن الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا يعملون بالقياس الشرعى فيما لم يجدوا فيه نصاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأن من أهل الكشف من يشاوره صلى الله

تعالى عليه وسلم في كل مسألة فيها رأى أو قيام وفعل بما أشار به صلى الله تعالى عليه وسلم بشرط أن يسمع المشاور لفظه صريحاً . فيجب على هذا على العرفاء السرهندية وعلى من التزم تباعهم واعتقدتهم تقليد المجتهد ولو التزموا لمذهب معين ، ونجوز القياس . ويجب على ابن العربي ومن التزم تباعه واعتقده أن لا يقلد أحداً من المجتهدين ، وأن يحرم القياس الشرعي ، وأن يعتقد جميع ما ذكرنا قبل .

والخامس أنه كما وجد أهل الكشف في الزمان المتقدم كذلك وجدوا في هذا الزمان الأخير وسيوجدون إلى يوم القيامة وعلى هذا يلزم عليهم وعلى من التزم تباعهم أن يأخذوا بما كوشف أهل الكشف به ويتركوا العمل بظاهر الشريعة .

والسادس أنه يلزم منه أن لا يجب على أهل الكشف الذين يكونون في زمان سيدنا مهدي آخر الزمان الموعود رضى الله تعالى عنه وعلى من التزم تباعهم اتباعه بل يجب عليهم اتباع ما كوشف به أهل الكشف .

والسابع أنه يلزم منه القول بأن لا يجب على أهل الكشف في زمن سيدنا عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام ومن التزم تباعهم متابعة سيدنا عيسى عليه السلام بل الواجب عليهم اتباع ما كوشف به أهل الكشف منهم . وهذا كله يتعلق بإفساد دعوى العموم .

والثامن مما تفسد به أنه يلزم من هذه الدعوى علوكشف

الكشف عموماً - ولو كان من أبناء هذا الزمان ، أو كان ذلك الكشف في الزمان عموماً أيضاً - على الأحاديث الصحيحة والإجماعات حيث لا يجوز العمل بها لأهل الكشف ولمن التزم تباعهم واعتقدتهم ؛ بل الواجب عليهم العمل بما كوشف أهل الكشف به .

والناسع أننا لو سلمنا العموم في أهل الكشف فلم لا يصح دعوى العموم في كشوف الأئمة الأربعة والألوف من مقلديهم العرفاء بالله تعالى الثابتة في أقوالهم وأقيستهم المنقولة عنهم . ومن ادعى أنهم ليسوا من أهل المعرفة به تعالى ولا من أهل الكشف لا بقظة ولا مناماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً .

والعاشر أنه لو كان الواجب على أهل الكشف الإقتداء في الأحكام الشرعية بما كوشف به عموماً لوجب القول : بأن أهل الكشف والمعرفة الذين قلدوا الأئمة الأربعة أو غيرهم من المجتهدين تركوا الواجب وارتكبوا الحرام حيث خالفوا ما كوشفوا به وقلدوا الأئمة الأربعة وذويعهم من المجتهدين . ومن ادعى أن كشوفهم خاصة طابقت الأحكام المنقولة عن المجتهدين ، وأن كشف كل من قلد الإمام أبي حنيفة منهم قد طابق الأحكام المنقولة عن أبي حنيفة ، وأن كشف كل من قلد منهم الإمام الشافعي قد طابق به الأحكام المنقولة عن الشافعي وهم جراً فعملوا بها لكونها مما كوشفوا به لا لكونها أحكاماً منقولة عن المجتهدين أخذوها من الكتاب والسنة والإجماع وقياسهم الشرعي . فنقول له : أولاً هات بالحجة على هذه الدعوى ؛ على

أن صريح عبارات الكتب الصحيحة المعتبرة الناطقة بأن هذا القدر من أهل الكشف والمعرفة التزم مذهب أبي حنيفة. وهذا المقدار منهم التزم مذهب الشافعي. وهذا القدر منهم التزم مذهب مالك. وهذا المقدار منهم التزم مذهب أحمد بن حنبل، وبأن شيخ شيوخ ابن العربي سيدنا الشيخ الجيلاني قدس الله تعالى سره كان حنبلياً في المذهب يرد هذه الدعوى الكاذبة رداً بليغاً. وأيضاً يردّها قول المعترض في آخر "الدراسات" وهو (وأنا أقول: ومن أدل ما يشهد لجليل شأنه - أي شأن أبي حنيفة - في الكمال وأجله وأرفعه أن ألوفاً من عرفاء السنن والسنن وما وراء النهر وغير ذلك مما لا يعرف فيه مذهب لغيره وصلوا إلى الله سبحانه بتعبدهم بفقهه ص ٢٥٤) انتهى. وأيضاً يردّها ما قال المعترض قبل في "دراساته" (١): من أن ماخالف الأحاديث الصحيحة أو الحسنة أو كان من الأئمة الأربعة واجتمعوا عليه يحرم تقليدهم فيه ويجب ترك قولهم هناك. وأيضاً يردّها ما قال المعترض فيه قبل أيضاً: من أن في مذهب الحنفية قياسات كثيرة مخالفة لصراح الأحاديث الصحيحة وأن في مذاهب الأئمة الثلاثة قياسات قليلة مخالفة لها (٢).

(١) راجع "الدراسة السابعة" من الكتاب المذكور

(٢) راجع "الدراسات" عن ٣٤٥

وأما خصوص الكشف عن رؤية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقظة وإن كان هو من باب رؤية المثال كما صرحوا به فلا شك أنه حجة يجب العمل به إذا لم يخالف الأحاديث الصحيحة أو الحسنة ظاهراً. وأما إذا خالفها فيجب على غير الكشف وإن كان التزم تبعاً واعتقده العمل بتلك الأحاديث والسكوت عما كوشف به "الكشف بقظة" هذا للكشف الخاص. وأما إذا كاشف فيه اختلاف فقال بعضهم يجب عليه أيضاً أن يعمل بها فقط، وقال بعضهم لا بل يجب عليه أن يعمل به بما كوشف به هذا الكشف المخصوص بالشرف العظيم.

وأما في خصوص الكشف عن رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم مناماً وهو من باب رؤية المثال أيضاً كما صرحوا به فني عدم حجته إذا خالف ما سمع فيها أورثي فيها من الأحكام الأحاديث الصحيحة أو الحسنة خلاف بين العلماء أيضاً كما تصرح به عبارات بعض المالكية وعبارات مذهبنا تصرح بأن هذا الكشف الخاص لا يجوز العمل به لفقد الضبط في النوم في الرائي لا غير، قال قصان في الحجية ووجوب العمل به إنما جاء من قبل عدم ضبط الرائي الناقل لا من قبل غيره، وعليه أثبتني القول بعدم الحجية عندنا في هذه الصورة الخاصة. وأما إذا لم يخالفها بل توافقاً فكل منهما على الرأس والعين كالحديثين الصحيحين يقوى أحدهما الآخر. وإذا لم يخالفها أصلاً بل قد كوشف عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مناماً ما لم يرد فيه حديث لا يصح

ولاحسن فاتفق كلمتهم على أن ذلك الكشف الخاص في حق الرائي حجة ألبتة لا يجوز له إلا العمل به ، وعلى أن ذلك مقدم على القياس الشرعي في حقه . واختلفت كلمتهم على أنه في حق غير الرائي حجة وجب العمل به عليه أم لا ، فقال البعض بالأول وقال البعض الآخر بالثاني ، لكن لم يقل أحد من العلماء الذين اتفق على جلالة شأنهم في جميع هذه الصور البقضية والمنامية بحصول العلم القطعي لا في حق الكاشف ولا في حق غيره ، وإن ادعى ذلك بعضهم الذي طعن فيه المحدثون والعرفاء كابن حجر العسقلاني والحافظ السبوطي وغيرهما ممن وصل إلى مقدار السبع مائة عدداً ، وسيجئ عبارات تدل على ما ذكرنا ، وعلى أن المرئي للكاشف في المنام واليقظة إما مثاله صلى الله تعالى عليه وسلم وإما حقيقته بشرط أن يراه على صورته التي كان عليها في حياته الطيبة صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله - على عصمة صاحب هذا الكشف عن الخطأ فيه الخ (ص ٣٧٢)

قلت : إنما انتهض دليل الشرع الناطق على استحالة الخطأ عليه في رؤيته الشريفة بأن يخطأ فيعتقد إذا رأى شيئاً آخر أنه رآه صلى الله تعالى عليه وسلم لكن قد اختلفت كلمة العلماء في أن هذا يتخصص بما إذا رآه بصورته الشريفة المقدسة التي كان صلى الله تعالى عليه وسلم في حياته عليها ، ونطق بها أحاديث كتب الحديث

المصنفة في شأله وحليته صلى الله تعالى عليه وسلم أولاً بتخصص به . فقال قوم بالأول ، وقال قوم بالثاني ، والمعرض من قال بالثاني ، وستعرف الجواب عن دليله الذي أثبت به القول الثاني وقواه به ، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال . ولم ينتهض دليل الشرع الناطق على استحالة الخطأ على الرائي في المنام في كل ما ينقله وبرويه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم . ولقد أجاد العارف القطب المجدد للألف الثاني السرهندي القول في هذا الباب في " مكاتيبه " - وكفى به كشفاً وتمسكاً - فقال فيها (دركشف مجال خطا بسياراست تاجه ديبده باشد وجه فهميده) (١) انتهى . وقال فيها أيضاً (إن الكشف ليس بحجة من الحجج الشرعية في الأحكام) انتهى . وحال النوم من أشد ما يدفع الضبط عن الرائي واعتماده واعتماد غيره على قوله . وقال الشيخ على القاري في " شرحه " على " الحصين الحصين " (الأحكام المنامية والأحكام الكشفية لا اعتبار لها في الأمور الشرعية) انتهى . وقال السيد الكامل العارف الواصل السيد جمال الدين المحدث في " روضة الأحياء " ما لفظه (آنچه رائي در خواب از آنحضرت صلى الله تعالى عليه وسلم بشنود از احكام بدان عمل نكند ، نه از برآي شك در رؤيت بل از برآي آنكه ضبط رائي مفقوداست درحالت نوم ، زیرا كه خبر مقبول

(١) يعني وفي الكشف مجال الخطاء كثير وأن يرى شيئاً

ويجهل شيئاً .

نیست مگر از ضابط مکلف ، و ناظم را این حال نیست (۱)
 انتهى . وقال في " الطريقة المحمدية " " وشرحها " (قد صرح
 العلماء بأن الإلهام ليس من أسباب المعرفة بالأحكام الشرعية ،
 وكذلك الرؤيا في المنام خصوصاً إذا خالف كتاب العلم العلام
 جل وعلا أو سنة محمد عليه الصلاة والسلام) انتهى . وقال
 العلامة الشيخ عبد الحق الدهلوي في شرحه على " مشكاة المصابيح "
 ما لفظه (گفته اند كه كلاهی كه از آنحضرت صلى الله تعالى عليه
 وسلم در منام بشنوند آراءى سنت قدسیه وي عرض بایسد كرد
 اگر موافق است حق است ، و اگر مخالفی دارد از مخرجی است كه در
 سامعه اوست ، پس رؤیای ذات كرمیه وی صلى الله تعالى
 وسلم ، و آنچه دیده یا شنیده شود حق است ، و نفاوقی و اختلافی
 كه هست ازان است . أماد بدن آنحضرت صلى الله تعالى عليه
 وسلم در بقیة بعد از رفتن از دین عالم از بعضی صالحین بصحت
 رسیده است ، و روایات مشایخ و حکایات نزدیک حد تواتر
 رسیده ، و گفته كه بحقیقت آن نیز بمثل است اگر چه در بقیة است
 و بی غلبه و غیبت نیست ، و در حصول محبت نبوت و احكام

(۱) یعنی ان ما یسمع الرائی فی المنام عن حضرة النبی علیه
 الصلاة والسلام من الاحكام فلا یعمل بها لا لوقوع الشك فی الرؤیة
 بل لفقدان الضبط فی الرائی حاله المنام ، و ذلك أن انخبر لا یقبل
 الا عن ضابط مكلف و ناظم ليس على هذا الحال .

شرحه بر غیر رانی حجتی) انتهى . (۱) وقال العلامة الأجهوري
 في " معراجہ " (قال الشيخ أبو بكر بن العربي : ورؤيته صلى
 الله تعالى عليه وسلم بصفته المعلومة إدراك على حقيقته - أى بقطعة أو مناماً
 ورؤيته على غير صفته إدراك للمثال - قال الأجهوري - قال السيوطي
 في " الخلق " : وهذا الذي قاله أبو بكر بن العربي في غيبة
 الحسن . ثم قال السيوطي : وإذا رآه صلى الله تعالى عليه وسلم
 المؤمن على هيئته التي هو عليها لا مانع من ذلك ولاداعي إلى
 التخصيص برؤية المثال انتهى كلام الأجهوري . وقال انزرقاني الما لكي
 في " شرحه " على " مؤطا الإمام مالك " (وقع أن رجلاً رأى
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في النوم فقال له : إذهب إلى
 موضع كذا فحفره فإن فيه ركازاً ، فخذها لك ، ولا تخس

(۱) یعنی وقالوا ! ينبغي أن يعرض الكلام الذي يسمع في
 المنام عن حضرة النبي عليه الصلاة والسلام على سنته القديمة فان
 وافقها فهو حق ، وان خالفها فهو لغلل وقع في سامعه ، فرؤيته
 نفسه الكريمة صلى الله تعالى عليه وسلم وما يرى او يسمع منه حق ، و التفاوت
 والاختلاف جاء من قبل الرائي ، فأما رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم في
 اليقظة بعد وفاته فقد صرح عن بعض الصالحين ، وكادت الروايات في هذا
 الباب عن المشايخ والحكايات أن تبلغ الى " حد التواتر ، وقيل
 انها ايضاً بالمثال ، وأن كانت في اليقظة ، ولا تخلو عن غلبه و
 غيبة ، وليس ذلك بحجة على غير الرائي في حصول صحة النبوة
 ولا في اثبات الاحكام الشرعية .

عليك فيه ، فلما أصبح ذهب إلى ذلك الموضع فحضره ، فوجد الركاز ، فاستفتي علماء عصره - أي من المالكية - فأفتوه بأنه لاخمس عليه لصحة الرؤيا . وأفتى العزبن عبد السلام بأن عليه الخمس وقال: أكثر ماينزل مناهم منزلة حديث روى بإسناد صحيح وقد عارضه ما هو أصح منه ، وهو حديث في الركاز الخمس (انتهى . وقال العلامة اللاقاني في شرحه المسمى "بعمدة المريد على جوهرة التوحيد" (نص الكرماني في " كتابه الكبير في تأويل الرؤيا " على أن الرسل والكتب المنزلة والملائكة والسحب أيضاً معصومة من تمثل الشيطان بمثلها) انتهى . وقال العارف السيد جمال الدين المحدث في "شرح المشرق" (وكذا رؤية الكعبة في المنام على ما أخرجه " الطبراني " من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه مرفوعاً قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : من رأى فقد رآني ، فإن الشيطان لا يتمثل بي ولا بالكعبة) انتهى . وإذا عرفت هذا فقوله (لانتهاض دليل الشرع الناطق باستحالة تمثل الشيطان على عصمة الخ ص ٣٧٢) مجرد قول عندي للمعترض ، ولمس له سلف في ذلك ، ومن ادعى غير هذا فليأت بيينة عليه ، ومادل- الحديث الشريف ونطق الإجماع كرنا لا بما ذكره المعترض في معناه نعمتاً له من عند نفسه .

قوله وهي لانتقيد بصورة دون صورة (ص ٣٧٣)

قلت: لكن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم (فإن الشيطان

لا يتمثل على صورتي" الذي عال به صلى الله تعالى عليه وسلم يدل على تقييدها برؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم على صورته الشريفة المقدسة التي كان عليها في حياته ، وإن نازع في هذا القول البعض من العلماء كآمر فهو خلاف ظاهر هذا التعليل المنصوص عليه ، والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر .

قوله فالمسزية في ترجيح " الجامع الصحيح " للبخارى الخ (ص ٣٧٤)

قلت: نعم الأمر كذلك ، لكن لا يلزم منه أن ما قاله ابن المام وذووه من القول : بمساواة ما في "الصحيحين" أو أحدهما لما في غيرهما وهو على شرطها أو على شرط أحدهما غير صحيح ، وأن ما قاله ابن الصلاح من القول بقطعية ما فيها وما في أحدهما سوى المستثبات حق أو قوي لما مر ، وقد ذكر شراح "الشاطبية" (أنه روى القرطبي أن مصنفها الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى لما فرغ من تأليف قصيدته هذه طاف بها حول الكعبة اثني عشر ألف أسبوع ، فرآه صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام ، فقام بين يديه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقدم القصيدة إليه ، وقال : يا سيدي ! يا رسول الله : أنظ هذه القصيدة فتناولها بيده المباركة ، وقال : هذه القصيدة مباركة من حفظها دخل الجنة . وفي رواية ، من مات وهي في بيته دخل الجنة . وهذه الرؤيا الشريفة الطيبة وإن أفادت مزية تلك القصيدة على غيرها من

الكتب أى مزية لكن لم يلزم منه أن كل ما فيها صحيح قطعى الثبوت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم متواتر ، وإن كان الأمر كذلك فى الواقع ههنا فقط ، وأيضاً لم يلزم منه أن كل ما فى تلك القصيدة أصح وأرجح وأقوى مما فى غيرها ، والله تعالى أعلم .

قوله فهذا الفقير لا يرى ذلك فى تباع المحققين الخ
(ص ٣٩١)

قلت : كلام المعارض هذا يدل على أن القول بترجيح بعض الأحاديث على بعضها المعبر عنه فى عرف الفقهاء "بالنسخ الإجتهادى" قول الفقهاء المتأخرين الفسبى المحققين لا غير ، وأنه لا يرى ذلك القول أصلاً تبعاً للمحققين ، فهم منه أن ما اختاره المعارض من عدم جواز القول بالترجيح المذكور قول المحدثين والأولياء والعرفاء قدموا أو تأخروا ، وقول الفقهاء المتقدمين سواء كانوا محققين أو غير محققين ، وقول الفقهاء المتأخرين المحققين . فنقول : قد صدر هذا الترجيح صريحاً عن الصحابة وأهل البيت والتابعين ومن بعدهم ، والأئمة الأربعة ، ومقلديهم من المحدثين والأولياء والعرفاء الكاشفين المتقدمين والمتأخرين ، والفقهاء المتقدمين والمتأخرين المحققين وغير المحققين ، وعن الشيخين فى "صحيحيهما" وغيرهما ، وعن أصحاب "السنن الأربعة" وعن أصحاب الصحاح المجردة المؤلفة فى فن الحديث ، وعن ابن العربى فى مسئلة رفع اليدين ، وم مسئلة وجوب الإضطجاع بعد ركعتى سنة الفجر ، وعن

سائر من لا يعد ولا يحصى فى كثير من المواضع التى أمكن الجمع فيها أيضاً . فدل ذلك على أن جواز هذا الترجيح فى بعض مواد إمكان الجمع مذهب جميعهم أو أكثرهم .

ومناداة بعض الجهابذة بإمكان الجمع فى جميع الأحاديث المتعارضة ظاهراً لا توجب وجوب التقليد على المجتهدين لهم فى ذلك ولا توجب حرمة الترجيح للمجتهدين وعدم جوازه لهم أصلاً . غاية ما فى الباب أن المجتهد مأمور بقوله تعالى (فاعتبروا يا أولى الأبصار) ونحوه من حضرة الله تعالى فتارة يعتمد الترجيح ، وتارة يأخذ بالجمع كما ألمه الله تعالى من باطنه الصافى الزكى ، ثم إن الكشف عموماً - ولو مناماً - إذا كان مفسداً للعلم القطعى ، صحيحاً فى كل عارف بالله تعالى ، وأوجب العمل به ، حرام الترك عند المعارض فكيف جعل ترجيحاتهم رحم الله تعالى فى كثير من المواد من محرمات الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وخلاف مذهب المحققين ! وهى من الكشوف فى المرتبة العليا ، ومن أخصم بها كبار الكاشفين العارفين ، وكثير منهم أعلى شأناً من أمثال ابن العربى .

قوله وتأخير أحدهما عن الآخر على ما قال الحازنى لا يوجب القول به (ص ٣٩١)

قلت : عبارة الإمام ابن الهمام فى "التحرير" وشارحه فى "شرحيه" ظاهرهما تقتضى أن يكون القول بالنسخ فى صورة

تقدم نص وتأخر آخر ، وينسخ المتقدم المتأخر مجعاً عليه ، فإنكاره وإن صدر من مثل الخازي فهو إنكار لما أجمع عليه وخرق له . فلا يجوز أن يلتفت إليه . ونحن لا نقول بالإيجاب حتي يرد ما أورد الخازي بل نقول : إن الأصل في هذا الباب أن يكون النص المتأخر ناسخاً للنص المتقدم ، ولذا حكمتنا بأن افتراض القعود على المتقدمين المطبقين للقيام الذين اقتدوا خلف الإمام القاعد الغير المطبق له انتسخ بآخر الأمرين من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث أم قاعداً والناس خلفه قيام . ثم نقول : إنه قد مر الجواب عن هذا القول بما لا مزيد عليه فارجع إن شئت إليه .

قوله فيما لم يعلم جمعه لمن لم يعلمه الخ (ص ٣٩١)

قلت : هذا أيضاً من مبتدعات المعارض ومخترعاته ومحدثاته وإبداء منه لما هو خلاف الإجماع ، وليس له في هذا القول معين ممن يتمسك بقوله لا من السابقين ولا من اللاحقين ، وليس القول بهذا عموماً منقولاً عن أحد من العلماء . فلا يجوز أن يلتفت إليه أصلاً ، وإن ضيع المعارض عمره في تأليف " رسالة " مشتملة على أجزاء مفردة في تحقيق القول المختلف الخالف بالإجماع فليس القول المختلف من التحقيق في شيء .

قوله فما لم يثبت في نفسه بدليل لا يكون عنراً الخ (ص ٣٩١)

قلت : ليس البحث إلا فيما إذا ثبتت السنة في الجانبين ، ورجح أحد المجتهدين هذا والآخر منها ذاك فقد ثبت الترجيح الذي هو النسخ الإجتهدى في نفسه بدليل ، فمن كان من المجتهدين ترجح عنده هذا الحديث الذي ليس في " الصحيحين " على ما فيها بوجوه أهمه الله تعالى بها ظهر عنده هلز بالدليل في ترك العمل بحديث " الصحيحين " ، على أن ترجيح ما في " الصحيحين " على ما في غيرها فيما سوى تينك الصورتين المذكورتين ترجيح واحد فلو أعمل المجتهد ترجيحاً آخر أكد عنده دون هذا في مادة أو اعتمد على ترجيح وجدها في حديث غيرها دون هذا الترجيح الواحد فهو غير معاتب بذلك . وإذا كان ابن العربي - وهو ليس بمجتهد - غير معاتب بترجيحه حديث غير " الصحيحين " على أحاديثها في مسئلتى رفع اليدين في كل خفض ورفع ، ووجوب الإضطجاع بعد ركعتى سنة الفجر فعدم معاتبة المجتهد بذلك أولى .

قوله الحمل على الأعداء لا يقبل (ص ٣٩١)

قلت : لما جاز عند المعارض العمل بالحديثين المتعارضين ظاهراً بحمل أحدهما على العزيمة والآخر على الرخصة من غير دليل يدل عليه صريحاً لم لا يجوز عنده العمل بهما بحمل أحدهما على العذر والآخر على فقده من غير دليل بصرح ؟

بأن يقال ما في "الصحيحين" محمول على العذر وما في غيرها محمله فقد العذر أو بالعكس . وأن الفارق يفرق بينهما ؟ والجمع كما لا يتناقض جواز الأول لا يتناقض جواز الثاني أيضاً . وليس الأول أعلى شأنًا من الثاني حتى يجوز الحمل عليه دونه ، فتجاوز الأول بلا دليل يصرح به دون الثاني تحكم لا يجوز أن يعاب به .

قوله : فقه الراوي لا أثر له في باب التحمل والصدق في القول الخ (ص ٣٩١)

قلت : الإعتبار في الترجيح لفقه الراوي - أي اجتهاده - مذهب الحنفية كما صرح به ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" وقال شارحاه (ومنه من خص الترجيح بالمرؤى بالمعنى ، وفي "المحصل" والحق الإطلاق لأن الفقيه يميز ما يجوز وما لا يجوز ، فإذا سمع ما لا يجوز أن يحصل على ظاهره بحث عنه وسأل عن مقدماته وسبب نزوله فبطل على ما يزول به الإشكال بخلاف العامى - أي غير المجتهد - قال ابن برهان : ويرجع بكون أحدهما أفقه من الآخر) انتهى . لاسيما وقد ثبت الترجيح بفقه الراوي صريحاً من لفظ الإمام أبي حنيفة وقد نقلناه سابقاً عن كثير من الثقات في "تعاليقنا" هذه في البحث على مسئلة رفع اليدبن فيما قبل . ومن العجب أن من وجوه التراجع عند المعارض كون الشخص أرجح في صناعة الحديث وأزيد فيها كما قد اعترف به في ما بين البخارى ومسلم ، وفيما بينها وبين أصحاب

"السنن الأربعة" وغيرهم من أصحاب الكتب المصنفة في الحديث ولم يعتد بكون فقه الراوي ويكون أفقهمته مرجحاً ، وحرّم القول بكونها من باب وجوه التراجع . وأهل اللسان يحتاجون إلى الفقه بمعنى الإجتهد أيضاً على ما حققه الإمام في "المحصل" . ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لكان رواية الخلفاء الأربعة ورواية بعض منهم غير مرجحة على رواية أدنى الأعراب إذا كان صحابياً وليس الأمر كذلك ، فكأن من فرق بين هاتين الروايتين . وإذا كان ترجيح "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" وترجيح "صحيحيهما" على صحاح غيرهما ثبت من حيث أن حذاقة البخاري في هذا الفن الشريف أزيد من حذاقة مسلم فيه ، ومن حيث أن حذاقتهما فيه أزيد من حذاقة غيرهما فافظنك في رواية الخلفاء الأربعة رضى الله تعالى عنهم ورواية بعض منهم إذا خالف برواية أدنى الأعراب ! فاندفع بهذا ما ذكره المعارض سابقاً (١) من أن رواية باب مدينة العلم عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شفاهاً ورواية أدنى الأعراب عنه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك متساويان لا ترجيح لهذه على تلك ولا لتلك على هذه . ووجوب القول بالمساواة في هاتين ، وتحريم القول بالمساواة بين ما في "الصحيحين" وبين ما في غيرهما - وهو على شرطها - من أعاجيب الأقوال وغرافاتنا . والدليل على عدم المساواة بين هاتين الروايتين ما اشتهر بين الجواص مقبولاً وهو أن "كلام السيد سيد الكلام" فكأن أنه لكلام

الله سبحانه وتعالى ظاهر وباطن ومحامل وتأويلات ثبتت فيه كذلك لكلامه صلى الله تعالى عليه وسلم مراتب مثلها ، فالأعرابي صاحب اللسان لا يدرك إلا ظاهر معنى اللفظ الشريف ، والخلفاء الأربعة وبعض منهم كما يدركه يدرك باطنه وتأويله ومحامله الصحيحة والسقيمة وما وافقه وما خالفه ووجه الجمع بينهما وطريقة الترجيح بينهما فالواجب أن يقال : يترجح مروي الخلفاء الأربعة ومروي بعض منهم على رواية أدنى الأعراب . قال العلامة الشيخ عبد الله بن سالم البصري في " شرحه " على " صحيح البخاري " والعلامة الزرقاني في " شرحه " على " مؤلف مالك " (قال الإمام مالك : إذا جاء عنه صلى الله تعالى عليه وسلم حديثان مختلفان وبلغنا أن الشيخين رضي الله تعالى عنهما عملاً بأحد الحديثين وترك الآخر كان فيه دلالة على أن الحق فيما عملا به) انتهى . وقال الحافظ أبو داود السجستاني في " من أبي داود " (قال أبو داود : وإذا تنازع الخبران عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نظر إلى ما عمل به أصحابه من بعده) انتهى . فإذا كان مجرد عمل الشيخين رضي الله تعالى عنهما وعمل الصحابة بعده بحديث مرجحاً له على الحديث الآخر فكيف الأمر إذا كانا ررياناً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم وعملاً به ! وإذا كانت الخلفاء الأربعة رضي الله تعالى عنهم ربوه وعملوا به !

وأما ترك حديث المصراة المروي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ممن ترك فليس بناش من ظنهم إلى أبي هريرة بعدم

الفقه أو بترك الحفظ والنسيان ، بل إنما جاء من حيث أن ظاهر حديث المصراة قد خالف النص والإجماع كما قرره الإمام ابن الممام في " تحريره " وشارحاه في " شرحيه " . وقد سبق منا من تحقيق هذا المبحث فيما قبل ما لا يكاد يبق به شبهة في اندفاع كلام المعارض وحقيقة ما قلنا إن شاء الله تعالى . فمن أراد أن يقف عليه فليرجع إليه . نعم لو قال قائل بالنسيان في أبي هريرة فيما خالف فيه النص والإجماع - وهو مجتهد ليس إلا في معتقد أكابر أئمتنا ، والنسيان مما حكموا بجواز وقوعه في الأنبياء المعصومين قطعاً على نبينا وعليهم الصلاة والسلام في غير الأمور التبليغية أيضاً كما صرح به العيني والقسطلاني في " شرحي صحيح البخاري " وبجواز وقوعه في الخلفاء الراشدين المهديين مطلقاً رضي الله تعالى عنهم - لما عوتب ذلك القائل به لكن لم يثبت عن أحد من العلماء . ثم إنه لم يناف هذا الحكم الذي ذكرنا عن " التحرير " و " شرحيه " بل ولا حكم هذا القائل المفروض أيضاً رجوع العبادلة الأربعة إلى أبي هريرة في الفقه ، وأنه آية حفظ في اللفظ وعدم النسيان ، وأنه خصه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بدعاء الحفظ وعدم النسيان ، وقوله (فما نسيت شيئاً بعد ذلك) فالنسيان جائز في الأمور الغير التبليغية فيمن هو أعلى حفظاً وعلماً واجتهاداً وشأناً من أبي هريرة قطعاً ، وجاز مطلقاً في الخلفاء الأربعة رضي الله تعالى عنهم ، هل أنه يجوز أن يكون أبو هريرة أخذ حديث المصراة من فية المعظم صلى الله

تعالى عليه وسلم قبل ذلك للدعاء فوقع له النسيان فيه قبل دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولهذا قال أبوهريرة فما نسبت شيئاً بعد ذلك ، وأما التعويض بلفظ يخل بمراحده صلى الله تعالى عليه وسلم عمداً فلا يتوهم في أحد من أهل الدين لا في سلاسل رجال "الصحيحين" ولا في سلاسل رجال غيرها من أصحاب الصحاح المجردة وغيرهم إذا كانوا ثقات عدولاً . وعبارة صاحب "التحقيق" و "الكشف" في "التحقيق" - على ما نقلوه عنه - إنما مفادها (أن الفرق بين الراوي المعروف بالفقه والراوي المعروف بالرواية من حيث أنه يجب تقديم خبر الأول على القياس مطلقاً ، ويجب تقديم خبر الثاني عليه إن وافق قياساً وخالف قياساً آخر ، ويجب تقديم القياس على الخبر إن خالف كل الأقيسة قول مستحدث ، وأن الحق أنه يجب القول بتقديم خبر الواحد على القياس مطلقاً من غير تفصيل) فالوزر في هذا كل الوزر على من يمنع النقل بالمعنى بلفظ يخل بالمراد ، وفي نقله هذا الكلام عن "التحقيق" إخلال بالمراد عظيم . وإن شئت التحقيق فارجع إلى "التحقيق" . وإذا قد تحقق عدم صحة ما ذكره المعارض من القول بعدم الترجيح بفقه الراوي بما ذكرنا فاجعله نصب العين لو أثبت "بورقات مفردة" من كلام المعارض فإنه يكفي مؤنة الجواب عنها . والله تعالى الحمد ، وتيقن أن ترك حديث المصراة صحيح نسبته إلى الإمام أبي حنيفة لما ذكره ابن المهام في "التحريـر" وشارحاه في "شرحه" لا لما ذكره البعض من القول المستحدث .

قوله فلا علم لمن ترك العمل بحديث "الصحيحين" (ص ٣٩٢)

قلت: له علم في ذلك لما مر ، وكيف لا .. و يجب على المجتهد اتباع ما ألقى الله تعالى في روعه وقلبه إجماعاً .

قوله تقديم الحديث لموافقة القياس الخ (٣٩٢)

قلت: إشتراط التساوي في الصحة إشتراط منحوت للمعارض من عند نفسه قال الإمام ابن المهام في "التحريـر" وشارحاه في "شرحيه" (والرجحان لأحد المتعارضين القطعيين أو الظنيين إنمّا يكون بتابع - أى بوصف تابع لذلك الراجع - كما في خبر الواحد الذي يرويه عدل فقيه مع خبر الواحد الذي يرويه عدل غير فقيه مع التماثل - أى تساويهما في القطع والظن - فلا رجحان بغير التابع وبغير التماثل . ثم قالوا : ولا يشترط تساويهما - أى الدليلين المتعارضين - قوة) انتهى . فإذا كان التساوى في أصل الظن موجوداً في حديثهما وفي حديث غيرهما - على القول الذي حققه أكثر المحققين والفقهاء والمحدثين واختاره أصحابنا كما أشار إليه ابن المهام في "تحريره" وشارحاه في "شرحيه" فجاز الترجيح هناك أيضاً بترجيح ما في غيرهما لموافقة القياس على ما فيها وهو قد خالف القياس ، لا سيما إذا كان ما في غيرهما برجالها أو رجال أحدهما أو بشرطها أو بشرط أحدهما . وأما على قول ابن الصلاح الغير

المختار عند أكثر المحققين والفقهاء والمحدثين المرجوح عندنا فجاز ترجيح ما في غيرهما في تينك الصورتين المذكورتين فقط لموافقة القياس على ما فيها أو في أهم منها إذا وجدت التراجيح الكثيرة فيما في غيرهما ، على أنا لو سلمنا أن الترجيح بموافقة القياس لا يجوز إلا إذا تساوى الحديثان في الصحة فنقول : هذا مقيد بما إذا لم يوجد في ما في غيرهما من وجوه الترجيح إلا هذا المقدار . وأما إذا وجد فيما في غيرهما من التراجيح أكثر من ذلك المقدار ولم يوجد في حديثها ولا في حديث واحد منها إلا ذلك الترجيح الواحد فيجوز ترجيح ما في غيرهما من صحاح الأحاديث على ما فيها . وأيضاً إن جميع هذه الاعتراضات إعتراضات من المعارض على المجتهدين وقد قام الإجماع على أنه يجب على المجتهد العمل بما ألهم به ، ولا يجوز له تركه وتقليد غيره فكيف يجوز للمجتهد أن يترك ما ألهم به بمثل هذه الخرافات والمحدثات من القول ! فيصير تاركاً للعمل بما افترض عليه . وكيف يجوز له أن يتمسك بما ألهم به المعارض بحيث لا يقادر صغيرة ولا كبيرة من ملهاته إلا أحصاها ! وليس إمامه في شئ من الإعتداد والاعتبار ، فثبت أنه يجوز للمجتهد التمسك بما في غيرهما من الأحاديث الصحيحة تقدماً له عليها إذا ألهم بذلك .

قوله لا يسمى تركاً لحديثها (١) الخ (ص ٣٩٣)

(١) كذا في الأصل والصحيح "لحديثها"

قلت : كيف لا يسمى تركاً لحديثها (١) وفيه ترك ظاهر الحديث الذي حمل على الرخصة على أن القول بالرخصة في الحديث تأويل له عن ظاهره فلو لم يكن تركاً لحديثها (٢) لكان كل تأويل في أى حديث كان لا يسمى تركاً لذلك الحديث ، فبطلت حيثئذ إعتراضات المعارض على الحنفية بأنهم تركوا أكثر الأحاديث الكاثنة في "الصحيحين" . ولو كان الأمر كما زعم المعارض لبطل قول المعارض أيضاً : بأن الإمام أبا حنيفة ترك العمل بأحاديث "الصحيحين" في مسئلة رفع اليدين في الصلاة ، مع أن رفع اليدين الثابت في "الصحيحين" محمول عند الإمام على الرخصة التي يجوز إجتماعها مع الكراهة التنزيهية . ولبطل قوله أيضاً : إن مذهب الإمام أبي حنيفة مخالفته مع أحاديث "الصحيحين" أكثر من مخالفة المذاهب الثلاثة معها .

قوله وقد عرفت عدم تمامه في المساواة معها فضلاً عن الترجيح والترك (ص ٣٩٣)

قلت : قد مر مفصلاً تحقيق حقيقة القول بالمساواة . وأما الترجيح الذي يتفرع عليه الترك فلإنما يحصل من وجوه آخر من وجوه التراجيح ، ولم يشترط في صحة إجتهد المجتهد موافقة ظاهر حديث "الصحيحين" وإنما المشروط عدم خروجه عن الحديث من كل وجه فيها يوجد فيه .

(١ و ٢) كذا في الأصل والصحيح "لحديثها" .

وأما مجرد الدعوى المبني على مجرد الظن بأن هناك معارضاً أقوى فلا صحة له البتة في مخالفة الحديث الصحيح أو الحسن سواء كان من أحاديث "الصحيحين" أو من أحاديث غيرهما. وكما لا يصح هذه الدعوى بمجرد هذا الظن في الأئمة الأربعة في صورة مخالفة أقوالهم بالأحاديث الصحيحة الشريفة كذلك لا يصح في ابن العربي وأضرابه أيضاً.

ثم إنه يحرم عندنا التمسك بمجرد آثار الصحابة إذا وجد عنه صلى الله تعالى عليه وسلم حديث مرفوع في خلافها كما في "فتح القدير" و"شرح" الشيخ على القارى على "مشكاة المصابيح" فالتمسك بها في خلاف السنة إنما هو تمسك حرام قام الدليل الحق على وجوب تركه، وليس التمسك بها في خلافها تمسكاً ضعيفاً، لكن أين ذلك التمسك فيما معشر الحنفية؟ فنسب إليهم ذلك فهو على وجل من عاقبة أمره ومفتر عليهم بما ليس فيهم. ومن العجب العجيب أن المعارض قد حرم التمسك بآثار الصحابة في الصورة المذكورة على موافقة جميع الأئمة الأربعة ومقلديهم وأوجب العمل بكشوف أهل الكشف عموماً ولو كانوا من أصحاب زماننا عليهم وعلى من ألزم متابعتهم واعتقدهم - وإن كانت مخالفة لأحاديث "الصحيحين" وأحاديث غيرهما، ولم يوجد لها شهادة من الحديث، وقام على خلافها الكتاب أو السنة أو الإجماع - وقال: إن أهل الكشف كشفهم حجة قطعية مطلقاً، وآثار الصحابة ليست كذلك، بل هي ليست بحجة أصلاً إذا وجد في خلافها المرفوع، وحجة

ظنية عند الحنفية، وليست بحجة عند الشافعية والمعارض إذا لم يوجد في خلافها مرفوع أصلاً. فما الذي أعلى شأن أهل الكشف في هذا على شأن الخلفاء الأربعة والحسين وسائر الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم؟ أليست الخلفاء الأربعة والحسن وسائر الصحابة رضي الله تعالى عنهم سادات أهل الكشف وكبرائهم؟

قوله ولا ينحصر ذلك في علم نسخه كما تقول به الحنفية الخ (ص ٣٩٣)

قلت: هذا أيضاً من أسوء الكذب من المعارض على الحنفية العظام - نفعنا الله تعالى بفيوضهم الظاهرية والباطنية - وإنما قالت الحنفية الكرام بالنسخ بأثر الصحابي إذا ثبت بذلك الأثر عمل ذلك الصحابي الراوى بخلاف مرويه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بعد روايته ذلك المروي عنه ولم يقولوا به مطلقاً كما يعطيه ظاهر كلام المعارض ههنا. ومن العلوم أن ما قالوا به نقلاً عن الإمام صاحب المذهب. وقال الإمام عبدالله بن المبارك: (كان الإمام أبو حنيفة عارفاً بالناسخ والمنسوخ عالماً بهما عريقاً) انتهى. وهل يجوز أن يقال: قال الإمام بالنسخ الذي شأنه الشأن من غير علم وصل إليه في ذلك، وليس مجرد احتمال وجوه آخر مما ذكره المعارض هنا يدفع قول الإمام بالنسخ فيما ذكرناه من المادة الخاصة، لا سيما وهي مدفوعة كما مر. وتأيد القول بالنسخ بوجوه آخر محققة عند أبي حنيفة وأصحابه ومن تبعه، على أن احتمال بلوغ حديث آخر

إلى ذلك الصحابي الراوى على خلاف مرويه وفهمه ذلك الصحابي معارضاً لهذا الحديث مع ثبوت تأخر ذلك الحديث الآخر عند ذلك الصحابي لو ثبت فهو ناسخ أيضاً ، فإن المتأخر ينسخ المتقدم على ما هو الأصل عندهم ، فلم يأت للإنكار عن القول بالنسخ على هذا وجه أيضاً . وقد عرفت سابقاً أن أثر ابن عمر المروى في تركه رفع اليدين في كل خفض ورفع سوى تكبيرة الإفتتاح منين صحيح فعله رضى الله تعالى عنها بتركه بناءً على ثبوت تأخر حديث ابن مسعود عن حديثه المروى في "الصحيحين" عند ابن عمر قول بأن مرويه منسوخ عنده من هذا الوجه أيضاً . ثم إن حديث ابن عمر المروى في "الصحيحين" بل "الصحيحين" ليس فيه رفع اليدين في كل خفض ورفع ، وإنما فيه رفعها في موضعين سوى تكبيرة الإفتتاح وانفرد البخارى في "صحيحه" بإيراد موضع ثالث سواها فقوله (ومثال هذا حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنها في رفع اليدين في كل رفع وخفض الخ ص ٣٩٣) فيه بحث . وإمكان الجمع بين حديثي ابن مسعود وابن عمر رضى الله تعالى عنهم في باب هذا الرفع وتركه بوجوده شئى الذى تصدى ليانها العلماء وآتي بها المعارض سابقاً في بحث رفع اليدين في "دراسة" لا يدفع القول بالنسخ المذكور ، وقد تصدينا لبيان إبطال أن يكون شئى من تلك الوجوه دافعة للقول بهذا النسخ بما لا مزيد عليه هناك . ومن المتيقن المتحقق أنه قد حكم بهذا النسخ الإمام أبو حنيفة والألوف المؤلفة من مقلديه العرفاء والمحدثين والفقهاء ، وأن أبا حنيفة وكثيراً من مقلديه

أعظم شأنًا وكشفًا من أمثال ابن العربي والشعراوى ، ومن التزم أن أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون الحكم إلا عنه ، وأن أهل الكشف يحفظون عن الخطأ ولو اجتهدوا ، وأنه لا يجوز تخطئة عالم من علماء المسلمين ، كيف ساغ له هذه التخطئة بالنسبة إلى الإمام ومقلديه المذكورين ! على أن المجتهد يجب عليه أن يعمل بما ألهم الله تعالى في قلبه بعد اعتباره ، ويحرم عليه العمل بهذا أو ذاك من تلك الوجوه المشتبهة وغيرها تقليداً لأولئك العلماء أو غيرهم بالإجماع .

وكون كلام الإمام قدوة المحققين والعارفين ابن الهمام مخدوشاً عند المعارض لا يستلزم أن يكون مخدوشاً في نفس الأمر ، وظن الغلط إليه أقرب من ظن الغلط إلى ابن الهمام . والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر ، وقدما البحث تماماً على ما نقله المعارض عن الكرخى فارجع إليه .

قوله فروع الصحيحين لا يعارضه الآثار المروية في غيرها (١) الخ (ص ٣٩٤)

قلت : نعم والأمر كذلك لكن كذلك مرفوع غير "الصحيحين" إذا صح أو حسن لا يعارضه مجرد الآثار المروية فيها أو في غيرها وكذلك الآثار المروية فيها لا تعارض مرفوع ما فيها أو في غيرها . لكن هذا إذا وجد التعارض بين المرفوع وبينها . ولا

(١) ووقع في المطبوعة "لغيرها" بدل "في غيرها"

نقول بالتعارض بين حديث ابن عمر المرفوع المروي في "الصحيحين" الدال على ثبوت رفع اليدين في الجملة ، وبين أثر ابن عمر - الدال على تركه رفع اليدين بقده سنين ، وعلى أن مرويه ذلك قد ثبت عنده نسخه - حتى يلزم الإبراد على الحنفية بأنهم قائلون بترك الحديث المرفوع بالأثر ، بل إنما يلزم عليهم أن يقال : إن الحنفية إذا ثبت عندهم قول الصحابي بأن هذا الحديث ناسخ لذلك الحديث يصدقون ذلك الصحابي في قوله هذا ولا يكذبونه . وهذا ليس بعار في مذهبهم . وإنما قالت الحنفية بالتعارض بين حديث ابن عمر المروي في "الصحيحين" وغيرها في إثبات رفع اليدين في الجملة وبين حديث ابن مسعود المرفوع المروي في غيرها وهو على شرطها أو على شرط أحدهما بحكم الحافظ العارف بالصناعة البارع المتقن ، وهو متأيد بكثير من المرفوعات والآثار البالغة من كثرة الطرق حد التواتر أيضاً على ما مهده الإمام السيوطي في "رسائله" في الأحاديث المتواترة من القاعدة . نعم أغفلوا من أثر ابن عمر المذكور الحكم بنسخ مرويه في "الصحيحين" لوجوه ذكرناها من قبل ، مع أن هذا الحكم ههنا تأيد بحديث ابن مسعود وغيره من المرفوعات والآثار . والعجب أن الرواية التي تمسك بها ابن العربي في إثبات سنية رفع اليدين في كل خفض ورفع وإن خالفت روايات "الصحيحين" وغيرها من الصحاح والسنن وغيرها - وهي ليست على شرطها ولا على شرط أحدهما - قبلها المعترض وقال : بأنها نسخت رواية

"الصحيحين" (ولا يفعل ذلك في السجود) وروايتها (ولا يفعل ذلك حين يسجد ، ولا حين يرفع رأسه من السجود) وأن حديث ابن مسعود وإن ثبت فيه بحكم ذلك الحافظ العارف أنه على شرطها أو شرط أحدهما ، وحديث غيره من الصحابة وآثار الصحابة إذا تمسك بها أبو حنيفة ومقتدره من المحدثين والعرفاء والفقهاء الذين كثير منهم أعظم شأناً من ابن العربي وأمثاله لا يقبلها ، ولا يقبل القول بالنسخ منهم ، ويقول حاشا أن يكون الأمر كذلك فإن حديث ابن عمر مروي في "الصحيحين" وحديث ابن مسعود وغيره من الصحابة مروي في غيرها وإن كان بعضها على شرطها أو على شرط أحدهما .

ثم إن الحنفية الأعلام رحمهم الله تعالى ما قالوا أيضاً بالتعارض بين حديث أبي هريرة المروي في "الصحاح الستة" في الفسلاخ السبع من ولوغ الكلب وبين أثره الصحيح على ما جزم به الإمام تقي الدين من أعظم الشافعية وكبرائهم والإمام ابن الهمام من أكابر الحنفية الأعلام إلا بمعنى أنهم استدلوا بهذا الأثر الثابت عن أبي هريرة على أن الحديثين محمولان على العزيمة والرخصة بمعنى أن الأثر ل على أن العزيمة ثلاث ، وأن الرخصة سبع وخمس ، وعلى أن ظاهر حديثه المروي في "الصحاح الستة" منسوخ . والحمل على العزيمة والرخصة سواء كان الحديثان المتعارضان ظاهراً متساويين في الصحة أو غير متساويين فيها إذا جاز قبوله من أمثال ابن العربي والشعراوي والمعتز - ولولم يوجد دليل صريح في هذا الحمل - فكيف لا يجوز مماحه من أبي هريرة رضي الله

تعالى عنه المجتهد في دين الله تعالى ، الفقيه الكامل الحافظ لحديثه صلى الله تعالى عليه وسلم بدعائه المطيب ، ومن أبي حنيفة ومقلديه المذكورين - وكثير منهم أعظم شأناً من ابن العربي والشعراوي في الظاهر والباطن والأكثر منهم أجمعهم أعظم شأناً وأعلى كعباً من المعارض وأمثاله - نعم لو عمل المعارض ههنا على ما قاله الكرخي ونقله ههنا عنه لما كان لتأويل من حمل من العرفاء الحديثين المتعارضين ظاهراً على العزيمة والرخصة ، وتأويل المعارض على وفقهم بذلك الوجه أو بوجه آخر من وجوه التأويل ، وحل أبي هريرة هذا المروي على غير الظاهر بهذا الوجه أيضاً مساغ . فقبول المعارض هذا التأويل من أبي هريرة وحكمه بأن هذا هو العذر عنه شهادة صدق منه على أن قول الكرخي هذا غير مقبول عنده . وإن لأطيل العجب من أن المعارض ذكر العذر عن أبي هريرة بأنه حمل حديثه المرفوع على الاختيار والأحوط والأثر على الرخصة دون الوجوب ، وقبل هذا العذر على تقدير ثبوت الأثر وهو عين القول بنسخ ظاهر حديث أبي هريرة المرفوع بهذا الأثر . وهكذا كل حديثين متعارضين ظاهراً يحملان على العزيمة والرخصة لجمع بينهما ، فإن الإحتراز من المعارض عن القول بالنسخ في مثل هذا ؟ فاندفع إعتراضه على قاعدة المذهب القائلة بهذا من أصله ، والله تعالى الحمد .

وأما حكم الشارح الحافظ مغلطائي في " شرحه على سنن ابن ماجه " في خصوص هذه المسئلة بأن (الصواب قول غير الحنفية حيث قالوا : الحجة في رواية أبي هريرة لاقى رأيه وعليه المحدثون)

انتهى . فحكم منه مخالف لقول الألواف المؤلفة من الحديثين والعرفاء والفقهاء ممن قلد أبا حنيفة فكيف يعتد به إذا خالف قولهم ! وليس الجمع بين المرفوع والأثر أي أثر كان بخطير ، لاسيما إذا كان الأثر مروياً عن من روى ذلك المرفوع عنه قبله على أن مغلطائي قد حكم بجواز الجمع بين الحديثين وبين الحديث والآثار إذا كان متعارضين ظاهراً بأن يحمل أحدهما على العزيمة والآخر على الرخصة في كثير من المواد من " شرحه " فكيف يسمع منه منع جواز الجمع بهذا من مثل أبي هريرة المجتهد الفقيه الراوي لذلك المرفوع . وفيه العمل بالمرفوع أيضاً . وقد رد المعارض قول الحافظ مغلطائي في كثير من المواضع وظن أن رد تلك الأقوال الصادرة عنه إثبات بالواجب فلا بأس على الحنفية الكرام بأنهم لم يقبلوا قوله في هذا الموضع ، وإذا جاز عند المعارض حمل المتعارضين ظاهراً على العزيمة والرخصة دفعاً للتعارض وإعمالاً للجمع بينهما مطلقاً في أي حديثين أراد ذلك فيه فلم لا يجوز الحمل عليهما للحنفية الكرام في مسئلة رفع اليدين ، وفي مسئلة غسل الإناء بعد ولوغ الكلب ؟ لاسيما وقد تأيد الحمل عليهما في المسئلة الأولى بأثر ابن عمر ، والحمل عليهما في المسئلة الثانية بأثر أبي هريرة . ومتى جاز هذا الجمع لهم كالمعارض مامعنى المنع عن القول بالنسخ الحاصل في ضمن الحمل عليهما لاعمالة ، فلا مؤاخذه على الحنفية في القول به إلا أنهم أتوا بلفظ النسخ ، وصرحوا بما لا بد من القول به في ضمن الحمل على العزيمة والرخصة وليس هذا

مما يؤخذ به أحد .

قوله وهذا قوله بعد الإغراض عما قلنا من عدم صحته

الخ (ص ٣٩٦)

قلت : لما كان الحكم بأن عمل الراوى الصحابي بخلاف مرويه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم يدل على نسخ ذلك المروي قاعدة مستمرة منقولة عن الحنفية فقط - وهم لم يشترطوا فيها المساواة بين الحديث والأثر في الصحة - فالقول باشتراط المساواة بينهما كذب محض عليهم . قال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في " شرحه " عليه (ولا يشترط تساويهما - أى الدليلين المتعارضين - قوة ، وحكمة - أى التعارض - النسخ إن علم المتأخر وإلا فالحكم الترجيح لأحدهما على الآخر بطريقه إن أمكن ، ثم الجمع بينهما بحسب الإمكان إذا لم يمكن الترجيح ، وقد يقال - - أى بظن - تقديم الجمع بينهما على الترجيح عند الحنفية لكن الإستقراء خلافه - أى يدل على خلافه -) انتهى ؛ على أن الحمل على العزيمة والرخصة عند ابن العربي والشعراوى والمعارض لا يمكن أن يقال فيه باشتراط هذا الشرط عندهم لأن القول بجواز هذا الجمع عام عندهم فهو يعتمد على ثبوت الطرفين لا على مساواتها عندهم . ومن العجيب أن المعارض نفسه جمع بين مروي أبى هريرة وأثره بالحمل على العزيمة والرخصة ولم ينظر إلى المساواة بينهما بل إنما جمع بهذا الجمع بعد مجرد ثبوت الأثر فقال :

(إن ثبت الأثر ولم يقل : إن ثبت مساواته مروي . فما وجه إشكاله على السابقين الأولين من علمائنا ، وجعل محط الإشكال إطلاقهم لفظ " التعارض " ههنا ليس مما ينبغي ، فإن من المتبين الواضح أن مرادهم بالتعارض ههنا ليس إلا ما ذكرنا قبل ، والله تعالى أعلم .

قوله لعدم ثبوت مروي آخر عنه في الثلاث عند حذاق

الفن الخ (ص ٣٩٦)

قلت : قال الإمام الزبائى في " تخرجه " على " الهداية " (قد ورد ذلك عن أبى هريرة مرفوعاً من طريقين . الطريق الأول أخرجه الدارقطني في " سننه " عن عبد الوهاب بن الضحاك عن إسماعيل بن عياش بسنده إلى أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : يغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً انتهى . ثم قال الدارقطني : تفرد به عبد الوهاب عن ابن عياش ، وعبد الوهاب بخروك . والطريق الثاني أخرجه ابن عدي في " الكامل " عن الكرايسى عن الأزرق بسنده إلى أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : إذا ولغ الكلب في إناء أحكم فليهرقه ، وليغسله ثلاث مرات . ثم أخرجه ابن عدي في " الكامل " عن عمر بن شبة عن الأزرق موقوفاً على أبى هريرة ، قال : ولم يرفعه غير الكرايسى والكرايسى لم أجده حديثاً منكراً غير هذا ، وإنما حمل عليه أحمد بن حنبل من جهة اللفظ بالقرآن

فأما في الحديث فلم أر به بأساً انتهى عبارة الكامل . وروي الطريق الثاني المرفوع ابن الجوزي في "العلل المتناهية" من طريق ابن عدي ، ثم قال ابن الجوزي : هذا حديث لا يصح ، لم يرفعه غير الكرايسى وهو ممن لا يحتج بحديثه انتهى كلام ابن الجوزي في العلل - ثم قال الحافظ في "تخريج الهداية" - وأخرج الأثر المذكور بسنده عن عطاء عن أبي هريرة الدارقطنى في "سننه" وقال الشيخ تقي الدين في "الإمام" وسند هذا الأثر صحيح انتهى ما في "تخريج الإمام الحافظ الزيلعى" ومثله في "فتح القدير" و"شرح الشيخ على القارى على النفاية" و"شرح الإمام العيني على صحيح البخارى" وقال الإمام العيني في الشرح المذكور (وأخرج هذا الأثر الدارقطنى في "سننه" بإسناد صحيح) انتهى . ومن المعلوم أن ابن الجوزى ممن لا يعبأ بقوله في حكم الوضع والضعف كما اعترف به المعارض فيما قبل ، وإن حكم بعض حذاق الفن بعدم ثبوت المروي عن أبي هريرة إنما ثبت في طريق طريق مفزداً لا في مجموعها . وقد تقرر عند الحذاق من أهل الفن أنه إذا تعددت طرق ضعاف في حديث واحد أخذ بها القوة واعتضد بها ، وبلغ مرتبة الحسن لغيره لاسيما وقد حكم ابن عدي على الطريق الثاني آخرأ بأنه "حديث لا بأس به" كما مر ، وأن الحسن لغيره مما ثبت به الأحكام الشرعية ، ويجب به العمل فروى أبي هريرة هذا ثابت أيضاً ، وجواز الجمع بين الحديث الصحيح لذاته وبين الحديث الحسن لغيره مما لم ينكره أحد من المحدثين والفقهاء ، فلا بأس على الحنفية بهذا الجمع من هذا الوجه أيضاً . ومن أوجب الجمع بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف

إذا تعارضاً ظاهراً كيف يمكن له إنكار جواز الجمع في هذا المقام . وإذا قد ثبت مروى أبي هريرة في المرات الثلاث ، وله طرق متعددة ، وتأييد بالآثار المسطورة الكثيرة ، وبأثر ذكر أن سنده صحيح جمعوا بينها على الوجه المذكور . ويمكن أن يقال رجع صاحب المذهب هذه المرفوعات على مروى أبي هريرة المخرج في "الصحيح الستة" لما أنه وجد فيها تراجم كثيرة ألهمه الله تعالى بها . فكيف يتأتى الاعتراض على الإمام أبي حنيفة المجتهد ومن تبعه بهذا الجمع ، أو بهذا الترجيح ، لاسيما ولم يتحقق هذا الضعف في هذه المرفوعات إلا بعد ما أخذ بها الإمام أبو حنيفة وتمسك بها ، وهو مما لا يعتد به عند الحذاق من المحدثين والفقهاء .

قوله والعجب العجيب الذي يتحريفه ههنا هو البخ
(ص ٣٩٧)

قلت : ليس ههنا مجرد روى حديث "الصحيحين" بالأثر الصحيح ، وليس القول بالنسخ الذي جاء من عمل الراوى بخلاف مرويه رمية لما فيها من الحديث ومحتة ، لما قد علم أن القول بالنسخ لا ينال القول بالصحة ، ولا القول بوجوب قبولها الذي حكم به الأمة ، كما أن القول بالحمل على الرخصة والمزيمة ليس رمية لما فيها ولصحتها ولوجوب قبولها . وأما مجرد الآثار الصحيحة فلا تقاوم الأحاديث المرفوعة الصحيحة أصلاً أبته . وأما الأحاديث المرفوعة التي تأيدت بالآثار الصحيحة وغيرها .

فلا مجال لأحد أن يمنع المجتهد من عند نفسه بغير دليل عن الجمع بينها وبين الصحاح التي تعارضها وتخالفها ظاهراً ، ولأعن ترجيح أحدهما على الآخر. ولومنع له مانع عنه من تلقاء نفسه وحكم بتقديم الجمع على الترجيح فهو مجرد رأى منه ولم يثبت فيه حديث صحيح ولا حديث حسن ولا حديث ضعيف عند ذلك المانع فكيف يعاتب المجتهد بمخالفته رأى مثله لاسيما على قول من ينكر إلزام تباع المجتهد أيضاً للمقلدين ، فإنكول لزوم التباع على المجتهد بالأولى ، ولم يوجد هنا ترك المرفوع مطلقاً ، ولا ترك ما في " الصحيحين " من المرفوعات بمجرد الآثار المروية عن الصحابة. ولا يجوز هذا عندنا أيضاً إلا إذا كان الأثر من باب عمل الصحابي الراوي بخلاف مرويه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فحينئذ يحكم بنسخ المروى به لدليل جاء به أهل الأصول في كتبهم .

قوله إن ما قهرك من الحجة البالغة على ترجيح ما في الكتابين على غيرها الخ (ص ٣٩٧)

قلت : ما تمت الحجة على ترجيح ما فيها وما في واحد منها على ما في غيرها إذا كان رجالها أو بشروطها أو رجال أحدهما أو بشروط أحدهما فضلاً عن أن تكون قاهرة بالغة . وأما ترجيح ما فيها على ما في غيرها في ما سوى تلك الصورتين فلم عند الكل ، لكن هذا ترجيح واحد عندهم من وجوه التراجع فإذا عارضه تراجع آخر

يجوز للمجتهد ترك ما فيها والعمل بما في غيرها ، لاسيما و " الصحيحان " ما صنفا لإبعد انقراض زمان أكثر الأئمة الأربعة بل جميعهم ، فكيف يمكن منهم حين دونوا الأحكام وأخذوها من الأحاديث الشريفة أعمال هذا الترجيح في تلك الأحكام ! - وإن قالت الحنفية والشافعية وغيرهم به بعد ما صنفا - ولم ينقل هذا الترجيح في وجوه الترجيح عند الإمام أحمد بن حنبل . فلا يجب على الأئمة الأربعة مراعاة ما انعقد عليه آراء من بعدهم من مقلديهم بعد انقراض عهدهم إما جميعهم وإما بعضهم في اعتبار هذا الترجيح والإعتناء به بمعنى أنه ترجيح واحد من وجوه الترجيح ، فلا يستدعى هذا الترجيح لترك كل مذهب يخالف حديث " الصحيحين " وظهر تمسكه بما في غيرها ، ولا يجب على المجتهد ولا على من بعده أعمال هذا الترجيح الواحد دون غيره عند وجوده ، ولا يشترط في صحة اجتهاد المجتهد إعماله فقط. ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لكان الواجب ترك قول ابن العربي في مسألة رفع اليدين في كل خفض ورفع ، ومسئلة وجوب الإضطجاع بعد ركعتي الفجر ونحوهما . ثم إلى وإن تتبع فلم أجد في السلف والخلف من قال بهذا القول ، وبأن أحاديث غيرها وإن كانت صحيحة إذا خالفت ما فيها ظاهراً يجب ترك العمل بها ، وبأن الإجماع القائم وتلقي الأمة الثابت على وجوب العمل بجميع الأحاديث الصحيحة والحسنة مما فيها أو مما في غيرها هلل لا يعاباه ولا يلتفت إليه . فهذا القول وما يتفرع عليه

من مخترعات المعترض ومبتدعاته ومحدثاته ، على أنه لم يوجد في المعترض ترك كل قول مخالف لأحاديث "الصحيحين" كما قال في قصة فذك : إنه كان حق سيدتنا فاطمة ، وبعدها حق ورثتها ، ومنعها ورثتها عنه الخلفاء الراشدون بدليل لم يكن سالماً صحيحاً ، وكما في المسائل الكثيرة انفرد بها المعترض من بين أهل السنة والجماعة مما قد فصلناها في مقدمة هذه "التعليق" على خلاف أحاديث "الصحيحين" وغيرهما من الكتب الحديثية ، وليس له متمسك فيها أصلاً ، لا من أحاديث "الصحيحين" ولا من أحاديث غيرهما من الصحاح والحسان والضعاف . لاسيما وقد صدر عن المعترض في "رسالة" له ألفها في بعض بدعات عاشوراء من جواز النياحة والتعزية بعد الثلاث ، وليس السواد غيرها (١) الذي أحاديث "الصحيحين" وغيرهما من كتب الحديث

(١) وسأها "قرة العين في البكاء على الإمام حسين" وقد مر الكلام على بعض ما فيها في "بحث ما يتعلق بالدراسة الرابعة" من هذا الكتاب (ج - ١ ص ٣٩٦) وقد رد على هذه الرسالة أبوإؤلف الشيخ الإمام محمد هاشم السندي في جزء مفرد سماه "كشف الفطاء عما يحل ويحرم من النوح والبكاء" - ونسخته الخطية محفوظة عند الشيخ العالم مولانا محمد هاشم المجددي ، "بتندو سائين داد" من قبايع "تندو محمد خان" بالسند - وكذلك رد عليها ابن المؤلف العلامة إبراهيم في "القطاس المستقيم" وقد جمع الشيخ المحدث محمد حيات السندي أيضاً "كراسه" في رد بدعات أيام العشر الأول من المحرم - ونسختها الخطية محفوظة في مكتبة

اتفقت على منعه جمل الأثر المنقول عن نساء بني هاشم في وفاة

الشيخ الشهير بشاه آغا المجددي "بتندو سائين داد" اولها :

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على أشرف من اجتبه وارفضاه ، وعلى أتباعه الذين احتدوا بهداء .

"أما بعد" فيقول أقر العباد محمد حيات السندي المدني انه طلب مني بعض الاحباب من فضلاء السند أن أكتب شيئاً في الزجر عن البدعة الفاشية في بلاد الهند والسند وغيرها أيام العشر الأول من المحرم من ايقاد النار ، وطوف المبتدعين المارقين عن اتباع السنة حولها قائلين "يا حسي" يحذف النون ، وأحياناً "يا حسين" وأحياناً "واحسننا حسينا" وضرب الطبول مع الزمارات ، ولطم الخدود والصدر ، واتخاذ التوايت للمشملة على القبور ، واعتقادهم أنها قبور أهل البيت الطاهرين ، وسجودهم والانحناء لها ، واختلاط الرجال الفساق والنساء الكاشفات الرؤس و الأيدي والعضدات وغير ذلك من المنكرات ،

قلت : اعلم أن الله تعالى أحب بعض الأمور و رغب العباد في تعصيلها له لينالوا حبه ورضاه من الله الأكبر ، وللمحجوبات مراتب ، وكره بعضها الخ

وقال في خاتمتها :

"وفي أقل من نصف النهار جرى قلم الفقير بهذا القدر البسيط في بلدة البدر للبشير النذير عليه أفضل الصلوات

سيدنا الحسن المجتبي بن علي رضي الله تعالى عنهما (١) - وهو آثر موضوع مفترى على ما صرح به ابن سعد في "طبقاته" - معارضاً بأحاديث "الصحيحين" بل بأحاديث "الصحيحين الستة" بل بأحاديث جميع الكتب الحديثية التي وجدت على ظهر الأرض . مع أنه لم يبين أن الأثر موضوع . فقله بهذا التعارض في تلك "الرسالة" حرام في حرام في حرام . وإذا لم يستدع هذا الترجيع عند المعارض ترك هذه الأقوال المردودة السيئة ، وهو مذهب يخالف ما في "الصحيحين" وبقين أنه ليس له تمسك فيها بما في غيرها أيضاً ، فالقول باستدعائه عنده ترك كل مذهب يخالف حديثها وظهور تمسكه بحديث صحيح أو حسن في غيرها ممنوع أشد المنع .

والتسليات من ربه الخير ، فما كان من صواب فهو من كرم التقدير ، وما كان من زلل وخلل فذا من خطأ الخير ، أرجو عفو البصير من التقصير ، حسبنا الله ونعم الوكيل ، ونعم المولى ونعم الكفيل ، ونعم العافظ ونعم النصير ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

(١) وهو ما ذكره في "قرة العين" بقوله :

"وقديروى في "أسد الغابة" أن بنى هاشم سلام الله عليهم أجمعين لبسوا السواد على الحسن صلوات الله عليه وتسلياته على جده وعليه وأخيه ، سنة تامة ، وأقامت عليه نساءهن النوح شهراً انتهى"

قوله بخلافه من تصحيح الأمة كما يلزم في ترجيع معارض "الصحيحين" الخ (ص ٣٩٨)

قلت : أين تصحيح الأمة بمعنى ثبوت أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً في "الصحيحين" فقد نقل تصحيح ما فيها قطعاً فيما سوى المستثبات عن ابن الصلاح ومن تبعه من الأقلين كما ذكرنا ، فلم يوجد إجماع مجتهدى عصر واحد عليه فضلاً عن إجماع الأمة ، نعم الإجماع على الصحة الظنية فيما فيها مواها ثابت ، لكن لا يلزم من ترجيع المجتهد ما في غيرها من الأحاديث الصحيحة مما يعارض حديثها وتصحيحه ذلك الحديث والعمل به إهدار تصحيح الأمة فيما فيها فإن ترجيع حديث على حديث آخر لا ينافي القول بتصحيحها ، وكذا تصحيح الحديث الأول لا ينافي القول بتصحيح الثاني أيضاً ، وكذا العمل بالحديث الأول وترك العمل بالحديث الثاني لا ينافي القول بتصحيحه كما مر ، فأين هذا اللزوم السدى ذكره المعارض ههنا . ثم نقول : إذا جاء الحق الذي يجب إظهاره على لسان المعارض ههنا وتصدي لبيانه بما ذكره شفقة منه و تفضلاً على المجتهدين لم يحق له أن يعدل عنه إلى خلافه في هذا الخصوص ، فسبحان من أجرى الحق على لسانه في كلامه المصنوع بقوله (نعم يتصور أن يكون حديث المذهب الخ ص ٣٩٨) وإن انحرف عنه في آخره ، وإذا اعترف المعارض بكلامه هذا ما اعترف سقط عن المذاهب أكثر الإعتراضات التي أتت بها

بما فيها بما أرى الله سبحانه وتعالى لا على أن يعمل بما فيها بما رأى المعترض. وجميع المذاهب الأربعة عامل بما فيها بما أراه الله تعالى إلا إذا تحقق عندهم القول بنسخ ما فيها أو بترجيح ما في غيرها على ما فيها بوجوه كثيرة. وأيضاً لو كان هذا الترجيح وهذا الإجماع مستنداً لما ذكره المعترض وموجباً له لم يكن لما ثبت في المذاهب الأربعة في بعض المواضع من ترجيح ما في غيرها من الأحاديث الصحيحة على ما فيها وجه صحيح، ولقال المحققون من أصحاب تلك المذاهب أن هذا حرام صلب عن من سبق منا من أصحاب المذاهب. فالقول بما ذكره المعترض هنا خروج عن المذاهب الأربعة، وهو ممتنع بالإجماع كما قدمنا. وأيضاً قوله هذا يخالف لما سبق صدوره عنه من القول بأن الإجهاد حجة على المجتهد وغير المجتهد ممن التزم تقليده واعتقده، (١) وأيضاً الحجة البالغة ما أخرج حديث مروان في "صحيح البخاري" منفرداً كان في روايته أو مجتمعاً مع غيره فيها عن القول بالقطعية عند ابن الصلاح وذويه، وعن القول بوجوب العمل به من غير توقف ونظر عند الثوري وذويه فلم يثبت في كلام المحدثين المتقين أنه من المستثنيات، فقهر الحجة البالغة قائم على المعترض في مثل هذا، وإن عده من المستثنيات بلا حجة فقهر الحجة البالغة التي أقامها فيها في كلامه السابق قائم عليه فيه.

(١) راجع "الدراسات" ص ٣٧٢

التحاشي وأغلقه، وبطلان اللازم يدل على بطلان المزوم، على أن الإجماع على وجوب العمل بما في "الصحيحين" ما قام إلا على وجوب العمل وهو لا ينافي ترك العمل في بعض المواضع كما اعترف به المعترض سابقاً مرات، فكيف يستدعي هذا الإجماع ترك كل مذهب يخالف حديث "الصحيحين" في بعض المواضع وظهر تمسكه فيه بما في غيرها من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة! وأيضاً الإجماع على وجوب العمل بما في "الصحيحين" إنما حدث بعد تصنيف الشيوخين "صحيحهما" وكما أن هذا الإجماع ثابت كذلك الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة ثابت، وكذلك الإجماع ثابت على أنه لا يجوز للعالم والمقلد للغير المجتهد - ولو في جزئ واحد - إلا تقليد المجتهد المطلق، وعلى أن العالم المجتهد في بعض المسائل إما أن يجب عليه تقليد ذلك المجتهد على ما هو قول أكثر المحدثين والمحققين والفقهاء، وإما أن يجب عليه إعمال فهمه والعمل بما أراه الله تعالى من الدلائل على ما هو رأي الأقلين منهم والمعتزلة. وهذا إجماع منهم على أن ذلك العالم المجتهد في بعض المسائل لا يجب عليه العمل بما في "الصحيحين" وترك كل مذهب يخالف حديثها ويوافق حديث غيرها، فهذان الإجماعان الأخيران استثنيا من الإجماع الأول العام والعالم الغير المجتهد والعالم المجتهد في بعض المسائل لأن العمل بالإجماع الأول يورث الخروج عن المذاهب الأربعة وعن تقليد المجتهدين. وأيضاً إن الإجماع على وجوب العمل بما فيها ما قام إلا على أن يعمل

قوله و هو وجوب العمل بالإجماع الخ (ص ٣٩٨)

قلت : كما أنه قد وجد هذا الدليل في أحاديث "الصحيحين" كذلك وجد في جميع الأحاديث الصحيحة أو الحسنة كما مر نقلاً عن الكتب المعتمدة من قبل . فلو كان ما ذكره المعارض سالماً بجميع مقدماته لكان الإجماع يستدعي ترك كل مذهب يخالف ما في غيرهما من الأحاديث الصحيحة وإن ظهر تمسكه بحديثها كما يستدعي ما ذكره المعارض من عكسه . والفرق الذي قدمناه نقلاً عن الإمام النووي في "شرح مسلم" بين الإجماع على وجوب العمل بما في "الصحيحين" والإجماع على وجوبه بما في غيرهما من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة لا يطبق أن يحمل مؤنة قول المعارض هذا . وأيضاً لو كان جميع ما ذكره المعارض بجميع مقدماته سالماً صحيحاً لكان هذا الترجيح يستدعي ويوجب على الأمة ترك العمل بما في غيرهما من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة بأحاديثها ، ولم يسمع من العلماء أحد قال بهذا القول . ويتفرع على القول بوجوب ترك العمل على ما في غيرهما على الأمة القول بوجوب الترجيح إذا تعارض الحديثان حديثها وحديث غيرهما ظاهراً وحرمة الجمع بينهما ، وهذا مما يتحاشى عنه أشد

نقد العلامة ابن عثيمين في "المستطاب المستقيم" عن

"نقد من"

نقد من ربيد النعمى

المعارض في "الدراسات" على العلماء من جميع المذاهب في أفراد كثير من المسائل الفرعية .

وما نقله ابن حزم - وهو من المتجاسرين - عن جميع أصحاب أبي حنيفة من تقديم الحديث الضعيف على القياس إفراط منه قبيح (١) وإن نقله الشيخ على القارى في "شرح المشكاة" عنه قال الحافظ السخاوى في "القول البديع" (قال شيخ الإسلام أبو زكريا النووي في "الأذكار" . قال العلماء من الحديث والفقهاء وغيرهم يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً . وأما الأحكام فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن إلا أن يكون في احتياط في شئ من ذلك كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البوع أو الأنكحة فإن المستحب أن يتزده عنه ولكن لا يجب) انتهى . ثم قال السخاوى : (إن الذي عليه الجمهور أنه يعمل به في الفضائل - أى ونحوها - بشروطه دون الأحكام ، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه يعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره ولم يكن م ما يعارضه ، وفي رواية عنه : ضعيف الحديث أحب إلينا من رأى الرجال) انتهى . وقال الإمام النووي في ر-الة له تسمى "الترخيص في الإكرام بالقيام" (اتفق أهل الحديث وغيرهم على العمل في الفضائل

(١) قلت ولوصح النقل عن ابن حزم في هذا الباب فالمراد من الضعيف ما يكون ضعفه متحتماً كالحسن أو ما تلتقه الأمة بالقبول ، وقد تكلمنا عليه في "التحقيقات على الدراسات" فليراجع - التعانق

ونحوها من القصص وشبهها مما ليس فيه حكم ولا شئ من العقائد وصفات الله تعالى بالحديث الضعيف) انتهى. وقال النووي في "تقريبه" في تفسير "شبهها" (من المواضع وفضائل الأعمال) انتهى. وزاد في "شرحه" على "صحيح مسلم" فيه (وأحاديث الترفيب والترهيب والزهد ومكروم الأخلاق) وقال الحافظ ابن حجر الميمني المكي في "رسالة له في مناقب معاوية" مثله، وزاد فيه (ومناقب الرجال) انتهى. وقال الحافظ ابن حجر المكي في "الفتاوى الحديثية" (الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال إتصافاً بل إجماعاً) انتهى. وقال الشيخ على القاري في "شرحه" على "المشكاة" (يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال إذا لم يكن ذلك مخالفاً للحديث الصحيح أو الحسن) انتهى. وقال الشيخ على القاري في "شرحه" المذكور في موضع آخر منه (إن عمل العمل بالحديث الضعيف في الفضائل ما إذا لم يعارضه حديث صحيح) انتهى. وكيف يعتد بنقل ابن حزم وهو من المفرطين المتجاسرين مع وجود النقل المذكور عن مثل الإمام النووي ولا معتبر بنقله في مقابلة نقل الإمام النووي. فقد المعترض ما نقله ابن حزم تحقيقاً خارج عن حدود التحقيق.

وأما كلام الجوارزي فلا دلالة له على أن مذهب الإمام أبي حنيفة تقديم الحديث الضعيف على القياس في الأحكام، وإنما دل على أن حديث إعادة الوضوء والصلاة في القهقهة، وحديث ابن مسعود ليلة الجن في نبيذ التمر وإن كانا ضعيفين فيما عند

الجوارزي من سندهما لكفى تركها الإمام القمقام أبو حنيفة القياس لما أنه قد وصل إلى أبي حنيفة ما صح من سندهما أو حسن فعنى قول الجوارزي: فعلم أن أبا حنيفة يقدم الأحاديث الضعيفة على القياس - هو أنه يقدم الأحاديث الضعيفة التي تأيدت بالأحاديث الصحيحة أو الحسنة على القياس. ويمكن أن يكون ما ذكره الجوارزي ههنا ظاهره رأى له رأه ولا مستند له في ذلك عن الإمام. ومثل هذا قد ورد في كتب الفقه والحديث. والدليل على أنه لا بد من العناية بأحد الوجهين المذكورين في كلام الجوارزي هو ما قالت الحنفية الأعلام من أن حديث إعادة الوضوء والصلاة بالقهقهة روى مرفوعاً متصلاً عن ثمانية من الصحابة العظام سوى المراسيل المرفوعة التي سندوها بعد. أولهم أبو موسى الأشعري روى حديثه الطبراني في الكبير، وفي معجمه (١) قال الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي (لا سبيل إلى دفعه لاتصاله وثقة رجاله) انتهى. وثانيهم أبو هريرة أخرج حديثه الدارقطني في "سننه" وضعفه. وثالثهم ابن عمر أخرج حديثه ابن عدي في "الكمال" وقال الإمام الحافظ الزيلعي في "تخریجه" (ما ذكره ابن الجوزي من حكمه بعدم صحة هذا الحديث غير صحيح) انتهى، على أن الحكم بعدم الصحة لا يتأني أن يكون الحديث حسناً، ورابعهم أنس بن مالك أخرج حديثه الدارقطني في "سننه" وضعفه، وله طريق آخر أخرجه أبو القاسم

(١) كذا في الأصل والصواب في "معجمه الكبير"

حمزة بن يوسف السهمي في "تاريخ جرجان". وخاضهم جابر بن عبدالله أخرج حديثه الدارقطني وضعفه. وسادسهم عمران بن الحصين أخرج حديثه الدارقطني أيضاً وضعفه. وسابعهم أبو أبي المليح أخرج حديثه الدارقطني وضعفه. وثامنهم معبد بن أبي معبد الخزازي رواه "صاحب" "مسند أبي حنيفة". قال الإمام ابن الهمام (ومعبد هذا لا شك في صحبته، وذكره ابن مندة وأبو نعيم في الصحابة رضي الله تعالى عنهم) انتهى. وأما المراسيل المرفوعة فهي أربعة بل ستة (١) مرسل أبي العالية (٢) ومرسل معبد الجهني (٣) ومرسل إبراهيم النخعي (٤) ومرسل الحسن البصري (٥) ومرسل قتادة (٦) ومرسل الزهري. فأما مرسل أبي العالية عن نفسه بلفظ (عن أبي العالية قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) الخ فجاء بأسانيد أحد عشر وهي صحيحة بأجمعها كما في "تخريج المداينة" للإمام الحافظ الزيلعي، ومرسل أبي العالية عن غيره وانظره (عن أبي العالية عن رجل من الأنصار قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) الخ له سند واحد أخرجه الدارقطني وضعفه، وأما مرسل معبد الجهني فأخرجه الدارقطني وضعفه. وأما مرسل إبراهيم النخعي فأخرجه الدارقطني وحكم بعدم صحته، وهو لا ينافي القول بحسنه. وأما مرسل الحسن البصري فأخرجه الدارقطني في "سننه" والإمام الشافعي في "مسنده". وقال ابن عدي في "الكامل" (وقد روى هذا الحديث الحسن البصري وإبراهيم النخعي وقاتدة والزهري

مرسلًا) انتهى. فصارت المراسيل المرفوعة ستة. والدليل عليه أيضاً ما قالوا من أن حديث التوضي ببنيذ التمر مروي مرفوعاً متصلًا عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى عنهم. فأما حديث ابن مسعود فرواه أصحاب "السنن الأربعة" سوى النسائي والإمام أحمد في "مسنده" وزواه الدارقطني في "سننه" بثلاث طرق، والإمام الطحاوي في "كتابه" بطريقين، وابن عدي في "الكامل" وأبو نعيم في "دلائل النبوة" وقال الترمذي في بعض أسانيده: هذا حديث حسن صحيح غريب، وقد سبق منا قبل نقلاً (أن أدنى مراتب أسانيد أحمد أنه حسن). وأما حديث ابن عباس فرواه ابن ماجه في "سننه" والطبراني في "معجمه" والبزار في "مسنده" ورواه الدارقطني في "سننه" بثلاث طرق، والبيهقي في "سننه" وإذا عرفت هذا فلا بد من المصير إلى نحو ما ذكرنا في كلام الخوارزمي. وهذه المراسيل حجة عند الكل لما في شروح "شرح النخبة" من (أن الإحتجاج بالمرسل فرسل القرون الثلاثة مذهب أبي حنيفة ومالك وأصحابها في طائفة، وهو قول أحد في رواية، وقال الشافعي: بقبول المرسل إن اعتضد بمجيبته من وجه آخر يبان الطريق الأول بأن كانت شيوخها مختلفة مسنداً كان الثاني أو مرسلًا صحيحاً كان أو حسنًا أو ضعيفاً ذكره الشيخ زكريا) انتهى. وقد قدمنا الكلام على المرسل أزيد من هذا. ثم إن قول الإمام بأنه يتوضأ ببنيذ التمر ويغتسل به ولا يجوز التيمم بوجوده هو القول

المرجوع عنه له ، والقول الأخير المرجوع إليه له هو أنه يتميم ولا يتوضأ به ولا يغتسل به . قال العلامة الحلبي في " شرح المنية " (إن الرواية المرجوع إليها عن أبي حنيفة هي أنه يتميم ولا يتوضأ به ولا يغتسل به ، وعليه الفتوى ؛ لأن حديث الوضوء بنبيذ التمر وإن صح لكن آية التيمم ناسخة له) انتهى .

قوله وهذا من كمال اتباع من قال به للحديث الخ (ص ٤٠٠)

قلت : ما ثبت عن الإمام أحمد إنما هو تقديم الحديث الضعيف على رأى الرجال سواء كان جلياً أو خفياً . ولو سلمنا أن هذا القول ثبت عن أبي حنيفة أيضاً فهو مطلق أيضاً فالقول بتقديمه على القياس الخفى دون الجلى من مبتدعات المعارض ومخترعاته لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ؛ على أن الحديث الضعيف لعدم ثبوته لم يقد الشك أيضاً فضلاً عن الظن والقياس جلياً كان أو خفياً يفيد ظنوناً بعضها فوق بعض ؛ فما أفاد الظن أقوى مما أفاد الموهوم ، وليس العمل بالحديث الضعيف من كمال اتباع الحديث بل هو من حيث أنه نسبة من ذلك العامل لما لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم إليه يفضى إلى ما يفضى . قال صلى الله تعالى عليه وسلم (من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) ومتى ما لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شئ من الأحكام بسند صحيح أو حسن لم يصح نسبته إليه صلى الله تعالى عليه وسلم ؛ لأنه

كذب عليه بظن الخير ، وأما تقديم الإمام أحمد الخبر الضعيف على رأى الرجال فلا يفيد الحكم منه بأن ما فى الحديث الضعيف صح نسبته إليه صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله فإذا ثبت هذا من مذهب أبي حنيفة فلا يسع لمقلده الخ (ص ٤٠٠)

قلت : قد عرفت أن هذا ليس بمذهب رحمه الله تعالى بل نسبته ذلك إليه من ابن حزم لإفراط مخالف لما ثبت عن الأئمة من النقل ، فيصح لمقلده أن يحكم بالصحة على مأخذه بمجرد أخذه به كما قد أسسه المعارض من قبل واعترف به . (١) وإذا صح ذلك الحكم من المقلد صح معارضته بما فى الكتابين أو بما فى غيرهما من الأحاديث الصحاح إذا وجد فيه التراجع ، نعم لا يسع للمقلد أن يقول للإمام فى الباب حديث صحيح أو حسن بمجرد حسن الظن إليه ، وإنما يسع له ذلك إذا وجد حديثاً صحيحاً أو حسناً كذلك ، وما حكم الحفاظ فى الوضوء بالنبيذ ، وفى فساد الوضوء والصلاة بالقهقهة من أنه ثبت فيها الحديث الضعيف ؛ فهو ليس بدليل لنفى ما عداه بل إنما حكمهم هذا باعتبار سند معين . ومن حكم من الحفاظ بأنه لم يثبت فيه إلا حديث ضعيف فلأنما قال لعدم اطلاعه على السند الصحيح أو الحسن فيها . والمثبت مقدم على النافي ، أما سمعت كلام الشيخ قاسم بن قطلوبغا فى حديث فساد

الوضوء والصلاة بالفقهية ، وكلام الإمام الرمزي في حديث الوضوء بالنيذ ليلة الجن ، وليس الحكم من الحفاظ فيها بأن حديثها ضعيف دليلاً على نفي ما عدها مطلقاً بل على نفي ما عدها إذا لم يوجد خلافه ، وفيما نحن فيه قد وجد وتحقق لما مر .

قوله لا ما استدل به لنصرته الخ (ص ٤٠١)

قلت : إذا وجد الاستدلال في كتب الفقه المعتبرة أو مسألة شرعية فيها تعين أنه منسوب إلى الإمام صاحب المذهب إلا إذا دل قرينة على أنه ليس بمنسوب إليه كما قلنا في كلام الخوارزمي السابق ، ولا يلزم في ذلك إيراد السند المتصل إلى الإمام أو إلى أصحاب تلك الكتب لما قد مر . فالقول باختصاص حسن الظن به لا باتباعه المقلدين باطل ههنا ، فإن جميع ما استدلتوا به منقول عنه ، فالظن فيه حسناً آتلاً إلى الإمام دون أتباعه ، فقوله (كما أنه مخصوص بإمام علم عدم تجويزه تقديم الضعاف على الأئمة كما مر بخصوص بما علم الخ ص ٤٠١) باطل بشقيه ، وتبين حينئذ بطلان قوله أيضاً (فقد تبين أن في حسن الظن من المقلد إلى صاحب المذهب لا مساع الخ ص ٤٠١) بشقوه الثلاثة ، على أن مقلدي ذلك الإمام وأتباعه إذا كانوا من الأئمة المتقين العارفين الذين يضح منهم الحكم بصحة الحديث وحسنه وضعفه وبالجرح والتعديل ، وحكوا بأن ضعيف الحديث جاء ضعفه من بعد وكان صحيحاً أو حسناً عند الإمام فيجوز أن يعارض الصحيح أو الحسن .

كيف لا يصح سماع قولهم هذا ، فالقول باختصاص حسن الظن بالإمام دون أتباعه تحكم محض لا يجوز إتياعه .

قوله ويستند عمله إلى الحديث الذي علم صحته إجمالاً الخ (ص ٤٠١)

قلت : من ذا الذي لا يستند عمله إلى الحديث فيما وجد فيه وإن كان من المجتهدين أو المقلدين ، وإنما يأتي المقلدون باسم الإمام في البين لتعيين الوسطة في عمله به ، كما يذكر من يقرأ القرآن على سبعة أحرف إسم قارئ معين في واحد واحد منها ، وكما يذكر المريدون أسماء المرشدين على وجه التعيين ويرجعون إليهم في سلوك سبيله تعالى . وإلا فالكل من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى ، لا من أبي حنيفة وذويه ، ولا من الشافعي وذويه ، ولا من مالك وذويه ، ولا من أحمد وذويه ، ولا من ابن العربي وذويه ، ولا من الشراوي وذويه ، ولا من الأقطاب وأقطاب الأقطاب وذويهم ، ولا من سائر المجتهدين ، ولا من سائر العرفاء بالله تعالى ، ولا من القراء السبعة أو العشرة ورواتهم ، ولا من المحدثين ، ولا من الفقهاء ، ولا من غيرهم . قال تعالى خطاباً للصحابية وأهل البيت والتابعين ومن بعدهم من المجتهدين وغيرهم ومن المحدثين وغيرهم ومن العارفين وغيرهم من الفقهاء الأصوليين والفروعيين وغيرهم (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) فقوله (لا إلى قول إمامه في معارضة

الحديث من (٤٠١) وإن كان صحيحاً في نفسه ينبغي أن يجنب عنه لما أنه يوم أن استناد العمل إلى قول الإمام لا يصح عنده أيضاً. قوله فقابة ذلك أنه لا يؤخذ على ترك العمل بالحديث

الصحيح الخ (ص ٤٠١)

قلت: قد نبهناك فيما قبل على حال الشرائط المتقدمة فنبه لها ولا تكن مع الغافلين. ثم نقول: إذا انتفت المؤاخذه من المعارض عن الأئمة أصحاب المذاهب ووجب عليهم في تلك الصورة العمل بذلك الحديث الذي علم صحته إجمالاً عندهم فلزم منه وجوب ترك العمل بالحديث الصحيح وإن كان من "الصحيحين" عليهم؛ لما أنه يحرم على المجتهد تقليد رأي غيره ويجب عليه العمل بما أله وأرشد إجماعاً. ثم جئنا إلى الكلام على من قلدهم واعتقدتهم والتزم تقليدهم وصوب أقوالهم فنقول: قد اعترف المعارض فيما قبل بأن (الإجتهاد على المجتهد وغير المجتهد ممن يعتقده والتزم تقليده حجة كالكشف فإنه حجة على الكاشف وعلى غير الكاشف ممن اعتقده والتزم تباعه وتقليده) (١) انتهى. فإذا كان مقلدوهم من ذكرنا وصفهم فاجتهاد المجتهد حجة عليهم كالكشف على غير الكاشف المذكور. ومن المعلوم أن حجة الكشف داعية إلى أن يجب على غير الكاشف المذكور تقليد الكاشف فكذا الإجتهاد؛ على أن اجتهاد الأئمة الأربعة نوع عظيم من الكشف. فكما أنهم من كبراء الدلائل وساداتهم كذلك كشوفهم واجتهادهم من أعظم

(١) راجع "الدراسات" ص ٣٧٢

أنواع الكشف؛ على أن المقلدين المذكورين إذا عملوا بذلك الحديث الصحيح وتركوا العمل بحديث أئمتهم فربما يوجد منهم الخروج عن المذاهب الأربعة بذلك، وقد تقدم أنه قام الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة وأيضاً إذا كان أولئك المقلدون موصوفين بما ذكرنا فغلبة التقليد هناك صار موجباً بعد أن كان مصححاً. وهل يجوز لأحد ترك ماصوبه والعمل بما ليس بصواب فيما عنده من العلم؟ والأمر على هذا فيما أعلم في المقلدين للأئمة الأربعة. نعم إذا ثبت عند أولئك المقلدين أن قول إمامهم ليس له مأخذ لا من الكتاب ولا من السنة ولا من الإجماع والحديث الصحيح في خلاف قوله قائم على أصوله وتحقق ذلك عندهم في أي مسألة من المسائل الشرعية وتيقنوا به حتى ما كان قولهم عندهم إلا مجرد رأي مخالف للحديث الصحيح أو الحسن فلا يجوز لهم تقليده فيه، فقد وقع التصريح في الكتب المعتمدة (أنه لا ينبغي ولا يعمل إلا بقول الإمام في حقيفة. وإن صرح المشايخ بأن الفتوى على قولها أو على قول أحدهما أو على قول زفر إلا لضعف دليل) انتهى. كما لا يجوز لأحد تقليد أهل الكشف فيما لم يتيقن فيه بأنه كشف به عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يثبت عنه ذلك الكشف بقول عادل ثبت تباعه على حسن الظن أنه كشف به وهو خلاف الحديث الصحيح أو الحسن القائم إجماعاً، لكن الشأن في تحقق تلك الصورة عند المقلدين المذكورين وهم يقولون أتى مي؟ ولم يوجد في العارفين ومن

يدعى فيهم الكشف في هذه المسئلة وتلك المسئلة إلا هذه الصورة
فلا يعاين يدعوي هذه الكشف إلا فيها استثنينا ، وأنى هو ؟

بحث ما يتعلق بالدراسة الثانية عشرة

قوله - في الدراسة الثانية عشرة - "الدراسة
الثانية عشر"

قلت : قد تكلمنا على هذا القول في الدراسة "الحادية
عشرة" فإن شئت الوقوف عليه فارجع إليه ،

قوله وبعضه في ذلك ما ذكرت من جساراته الخفية على
خلاف الخ (ص ٤٠٢)

قلت : قد علم مما تقدم أن جميع ما ذكره المعارض عن
الخفية الكرام وعده جسارات صدرت عنهم من عند نفسه من
غير سلف له في ذلك على خلاف الأحاديث الصحيحة فهي ليست
كذلك قطعاً ، بل هي مأخوذة منقولة عن الإمام ، مصلوقة
بالأحاديث الصحيحة أو الحسنة الشريفة التي عني عنها أهل البغضاء
بالخفية الكرام الأعلام .

مكر نه بيند بروز شبره چشم چشمه آفتاب را چه گناه
فلانما می جساراته على الخفية الكرام برأى سرآه في ترجيح
هذا على ذلك لا غير ،

قوله فلان ما تركت مذهبه إلا فيها خالف الحديث الصحيح
الخ (ص ٤٠٢) (١)

(١) قلت : كذا قال صاحب "الدراسات" ههنا ، وقال في "الابقاظ
الثالث" من "المرد الثاني" من كتابه "ابقاظ الوستان في بطلان
الكفاة باهل بيت الرضوان" (ونسخته الخطيه محفوظه في خزانه جامعه
السند بهيدر آباد السند ، والمرد الثاني من هذا الكتاب يشتمل على
ابطال توهم من يتوهم من فقهاء العصر الكفاية للزهراوين ، ويشتمل
على ابقاظات ، فالابقاظ الثالث في ابطال توهمه من حيث بيان معنى
العلم الذي يوجب الكفاة عند من قال بها) ما نصه :

"مم المراد بما يتعلق بالسنة في قولنا : يعرف أصل كل
مسئله بشرائطه المعتبرة وما يتعلق بذلك مما يوجب الاتقان
من الكتاب كان أو من السنة اه . ليس المباحث التي تصدى
بها علماء الأصول لتقدمها بقولنا : وأن يكون عربياً اه بل
المراد به الاحوال المتصلة بالمثون المعينه من الاحاديث التي
استدل بها علماء المذهب واسانيد ، ويندرج فيها علم الجرح
والتعديل بعد احاطة العام بالرواة على ما هو المعتبر عند
أهل الاستاد والحديث ، والتميز بين الطرق ضعفاً وقوة وغير
ذلك من الامور التي لابد منها لمهرة اصحاب هذا العلم المتين
- جعلنا الله سبحانه من أهله وأعاذنا من جهله - لانهم لما

قلت: لم نجد في مذهب الإمام مخالفة للحديث الصحيح إلا إذا كان في جانبه أيضاً شهادة من حديث معارض أو ناسخ غير

اشترطوا في حد العالم الاقتدار على تصويب مذهبه وترجيحه واظهار تغطيه مذهب غيره كالشافعي مثلاً، لا مندوحة عن كونه من صلب علم الحديث واسناده وحذافه، إذ كل من الائمة تمسك فيما ذهب اليه بالاحاديث والآثار، فما لم يطلع على مواخذها بحقوقها متناً وسنداً ورواة وطرقاً وغير ذلك لا يقتدر على التصويب والتغطية، ومن قلة الخدمه لهذا العلم الكريم وللنصب العظيم اجترأ بعض الضعفاء على الطعن في مذهب امام الائمة سراج الائمة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي - رضى الله تعالى عنه وعن أصحابه - من حيث عدم الطباق بالاحاديث النبويه صلى الله على صاحبها التحية حتى سمونا "أصحاب الرأي" وهذه شهادة صادقة منهم على أنفسهم بقلة الدربة في علم الحديث؛ إذ منشأ اشتباههم على ما قال بعض الفضلاء: أن بعض الاحاديث التي استدل به قهلاءنا المتأخرون في مدوناتهم مجروح عند السيرة من أهل الحديث كأكثر احاديث صاحب الهداية كما لا يخفى على الناظر في كلام ابن الهمام حتى أن بعض علماءنا نسبوا اليه قلة المعرفة في علم الحديث، فظن الضعفاء أن هذا يوجب وهناً في مذهب الامام، وذلك مغلطة قبيحة؛ لأن بعض هذه الاحاديث مما لم يتمسك به أبو حنيفة وإنما تمسك به بعض الفقهاء بحسب علمه لعدم وقوفه على ما خذ؛ ولهذا ترى أن صاحب "شرح مواهب الرحمن" استدل بالاحاديث

أن الترجيح لأحد الجانبين أمر يتعلق بالرأى، ومن المتيقن أن رأى مثل الإمام الأعظم أعلى شأنًا وأقوى مأخذاً من رأى مثل هذا

الصحيح في أكثر المسائل مما لم يستدل صاحب "الهداية" بها، وكذا الامام ابن الهمام عوض في بعض مواضع الاستدلال باحاديث الكتاب احاديث أخرى لم تتوجه اليه كلمة الجارحين في بعضها قد تمسك به أبو حنيفة.

لكن الجرح طار في السفل لا يضر في العلو، ويان ذلك ما صرح به القطب الامام الرباني الامام الشيرازي في مقدمته "الميزان" بما حاصله:

طالعت "مسانيد أبي حنيفة" الثلاث فلا يروى حديثاً الا ويثبته وبين الصحابي تابعي واحد اوثابعيان من اشتهر بجلاله الشأن ولم يحتاج الى التعديل لضعفه قدره وشهره أمره، ولا يرتاب فيه الخصم بل تلقاه الائمة بالقبول فينتهي سنده بواسطة أو بواسطتين فهذا السند العالي لا مطمع فيه للجرح ولا سبيل اليه للتضعيف، فاستدل به هذه المتن الروية بالاسناد العاليه بعد كونها ظاهرة الدلالة في المطلوب مصون من نقب الخصماء، ولما سفل السند ونزل منه رضى الله تعالى عنه انسلك في سلك الرواة بعض الضعفاء والمجروحين، فالتضعيف الطاري بسببهم لا يزاحم استدلال الامام. قال الامام الشيرازي: وهذا مما يحفظ انتهى..... ثم لما تبين ذلك علم أن العالم العتني لابد له أن يعرف مواخذ امامه ويحيط بعلمه برجال اسناده بان يعبر على

المعارض. ولا أقول في الإمام بالعصمة لكن الأمر على هذا في نفس الأمر، فلا وجه لترك مذهبه بهذه الدعوى الكاذبة الغير

”مسائده“ الثلاث وغير ذلك من الاصول التي عليها تعويل امامه، وعلى ”كتاب الرسالة“ و ”كتاب العالم والتعلم“ من تصانيفه ويعرف مع ذلك طرق المتون الاخرى التي توجهت اليها كلمة التضعيف فيمكن من تصويب مذهبه ويطلع من ذلك على مواخذ للمذاهب الاربعة فيقدر على تخطيها. فلو واجهه الشافعي مثلاً بحديث اتفق عليه ”الصحيح الستة“ لاطلقاً بمذهبه يقابله بحديث حمل أبا حنيفة على العمل بخلافه سواء كان من ”مسائده“ الثلاث أو من غيره من الاصول؛ اذ قد ثبت أن عنده متاديق من الاحاديث لم ينقلها احتياطاً لكون النقل بالمعنى حراماً عنده مم بين وجه توجيه هذا الحديث بالتمسك اما باثبات ضعف راو من رواية حديث الخصم فقد صرحوا أن في بعض رواية الشيعين ومن وضع فضلاً عن غيرهم وعينهم عدداً وقد استوعبنا هذا المبحث في ”مواهب سيد البشر في حديث الخلفاء الاثني عشر“ أو يكون رواته أوثق أو لاعتضاد الاتية أو عمل الفقهاء من الصحابة أو لعدم كون حديث الخصم نصاً في المطلوب ومحملاً للتأويل الى ما يفيد هذا الحديث بخلافه أو غير ذلك من الوجوه التي لا يخفى على اولي الابواب اه

فانظر الى هذه التصريحات ثم بلغ به الحال الى أن يقول في ”الدراسات“ ما يقول، فسبحان مصرف القلوب والاحوال،

محمد عبدالرشيد النعماني

الصحيحة (١)

ودعوى أنسه لم يظهر على جواب المذهب عن ذلك الحديث أيضاً دعوى كاذبة غير مسموعة كما لا يخفى على من طالع كتب الاستدلال في مذهب الإمام من شروح كتب الحديث وكتب الفقه والتخریجات وغيرها، ولو كان المعارض من المتصفين العادلين لمينا أقدم على هذا الإنكار الكاذب، على أنه قد وجد من المعارض ترك جميع الأحاديث الصحيح والحسان والضعاف، وترك جميع المذاهب، والقول بما اخترعه وابتدعه وأحدثه في كثير من المسائل التي قد ذكرنا بعضاً منها في ”مقدمة تعاليفنا“ هذه.

وأيضاً جواز القياس ووقوعه متفق عليه بين الأئمة الأربعة وثبت القول به عنهم. وأين الحديث الصحيح السدي يخالف قولهم هذا به؟ فنعود بالله من أمثال هذه المفترقات المجترعات. ويرده

(١) قلت: قال العلامة ابن تيمية في ”مناجاة السنة النبوية“

”والناس لم يأخذوا قول مالك والشافعي وأحمد ونحوهم إلا بحديثهم يستدلون أقوالهم على ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم؛ فإن هؤلاء من أعلم الناس بما جاء به، وأتبعهم لذلك، وأشد اجتهاداً في معرفة ذلك وأتباعه، والا فإني غرض للناس في تعظيم هؤلاء وعامة الاحاديث التي يروونها هؤلاء يروونها أمثالهم، وكذلك عامة ما يجيبون به من المسائل كقول أمثالهم ولا يجعل أهل السنة قول واحد من هؤلاء معصوماً يجب اتباعه بل إذا تنازعوا في شئ رده الى الله والرسول“ (ج - ١٠٠ ص ١٣٩ طبع الاميرية بيولاى شهر رجب ١٤١٠ هـ). محمد عبدالرشيد النعماني

أيضاً قوله السابق في "دراساته" من (أن ما قهرك من الحجة البالغة على ترجيح ما في "الصحيحين" على ما في غيرهما يستدعي منك ترك كل مذهب يخالف حديث "الصحيحين" وإن ظهر تمسكه بحديث في غيرهما الخ ص ٣٩٧) فإن هذا الكلام يقتضي أن المعارض ترك كل مذهب وافق حديثاً صحيحاً في غيرهما إذا خالف حديث "الصحيحين".

قوله ومن الجهل الشنيع انتساب أقوال التابعين الخ (ص ٤٠٣)

قلت: هذا إنما يتم لو صح أن هذا القول من ماثبت وصح أنه من أقوال التابعين لإمامهم فقط ومع هذا نسبوه إلى إمامهم ، وهو مجرد وهم فاسد فيما اعترض عليه المعارض قبل ، فإن ما أتى به الخنفية الكرام من القواعد والفروع في كتبهم المعتمدة المتداولة قول إمامهم الكريم بن الكرام إلا إذا قام قرينة معينة على ذلك ، فهي ليست بجسارات عنهم ، ولا انتسابهم ذلك إلى متبوعهم من الجهل في شئ فضلاً عن أن يكون جهلاً شنيعاً. وهل يجوز أن يقال في مثله - وهو إظهار حق - أنه جهل؟ فضلاً عن أن يكون شنيعاً. ومن جهل هذا الوجه الأسنى فقد خسر خسراً ميبساً ، وعد القول الحقيقي بالقبول من الجسارات والجهالات ، وهو أليق بها وأحرى. ولو كان هذا الوهم سالماً لما بقي الإعتماد على كتب من كتب المذاهب ما لم يوجد فيها في مسألة مسألة وجزئي

جزئي وفرع فرع سند متصل صحيح أو حسن إلى صاحب المذهب وإلى صاحب الكتاب الذي نقل المسائل عنه. ومن مصنفها الأولياء والعرفاء والمحدثون والفقهاء من مقلديهم ، فيجب علينا على هذا طرح جميع ما ذكروه في كتبهم المعتمدة إلا ما وجد فيه السند كما ذكرنا من حيث أنه لم يثبت عن صاحب المذهب شئ منها بعد. وليس ملتزمنا من جعلنا قلادة التقليد في أعناقنا إلا أقوال الأئمة أصحاب المذاهب لا أقوال أتباعهم المقلدين لم قطعاً. فهذا الأساس الباطل الذي ذكره المعارض بنى عليه المعارض البناء الباطل وهو إهدار ما نقل عن الأئمة الأربعة عن حيز الإعتبار والإعتماد ، وجعل الأقوال التي جاءت في كل مذهب مما لم يوجد فيه ذلك السند كأن لم يكن. ويلزم منه أن العلماء وغيرهم الذين قلنوا الأئمة الأربعة على رواياتهم الغير المتصلة بالسند المذكور إليهم إنما كانوا على ضلال ولم يحرمهم هدى من الله إلى غير ذلك من الأباطيل التي تنفرع عليه ويستلزمها.

قوله والله سبحانه وتعالى يعلم مني أني في كل ما أظهر به في هذه الدراسة من حالي صادق إن شاء الله تعالى (ص ٤٠٣)

قلت: لما كان هذا الخلف على الماضي خرج هذا الكلام من أن يكون يميناً منعقداً. وزيادة لفظ "إن شاء الله تعالى" في آخره أخرجه من أن يكون يميناً غموساً لو كان الخالف كاذباً حامداً في كذبه في هذا الخلف ، والله أعلم بحقيقة الأمر ، لكن

الشأن أن المعترض وإن وجد من العلماء السبع مائة من المحدثين المتقين الذين جمعهم الحافظ السخاوي في "رسالة" له على حدة ، ومن الحافظ العدل المتقن الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ومن الإمام العارف بالله تعالى الكامل الكاشف خاتمة المحدثين والجهتدين الحافظ السيوطي ، ومن الإمام العلامة القدوة القسطلاني رحمه الله تعالى الذين منبداوا صلاح قدر معتقد به من "الدراسات" عليهم مؤاخبة شديدة على ابن العسبري حتى أن مذهبهم كفروه ، وبعضهم فسقوه ، وبعضهم بلعقوه ، وبعضهم تركوه ، وبعضهم حرّموا مطالعته بكتبه "الفصوص" و"الفتوحات" ونحوها ، وبعضهم كان معتقداً له في أول أمره فتأبد عن ذلك وتركه تركاً شديداً ، ومع هذا تصدى لبيان تأويلات كلامه ومحايل كلماته وإن كانت لا تطبقها كلامه ولا كلماته لمصلحة خلاصه عما أوردوا عليه مما يوجب منا ذكرنا - والأمر في خطر شديد جداً ، وبني بعض تأويلاته وأجوبته على مجرد حسن الظن إليه في خلاف الأحاديث الصحيحة والحسنة حتى أنه في حكمه بأن فرعون اللعين كان مسلماً وطاهراً مطهراً صوبه وصدقه ، واعتقد جميع ما صدر عنه حقاً حقيقاً بالقبول والأمر كما ذكرنا ، فإن الإمام الأعظم أبي حنيفة وهو أعظم كشافاً ومعرفة الله تعالى من ابن العربي لم يترك في مذهبه كثيراً من الأصول والفروع إلا مخدوشاً ، وعدّها جسارات من الخنفسة ، والأمر حصل خلاف ما زعم قطعاً ، فلا يطين أحد أن يحكم على ما في القلب بقوله صلى الله

عليه وسلم "هلا شققت قلبه" ، لكن الأمارات الظاهرة أقامها الشريعة الغراء مقام ما في القلب ، فن حكم باليقضاء عليه مع أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فإنما بنى أمره ذلك على الأمارات الظاهرة ، وحقيقة الأمر معلومة عند الله تعالى ، كما أنه يجوز الحكم على المسلم إذا أتى بأمارات الكفر كشك الزنار ونحوه بكفره ظاهراً مع أن حقيقة الحال معلومة عنده تعالى لا غير . ثم إن من أتباع أبي حنيفة ومقلديه بل أتباع الأئمة الأربعة ومقلديهم أوفاً مؤلفه من المحدثين والعرفاء بالله تعالى والفقهاء الكاملين ، هم لم يجوز لمن كان يحرم نسبة الخطأ إلى عالم من علماء المسلمين تبعاً لمولاه ابن العربي ، ولن يقول : إن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا تبعاً له ، ولن يحكم أن أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون الحكم إلا عنه تبعاً له أن يحكم عليهم في "دراساته" وغيره من رسائله بالسياب والشتات والتخطئة والجسارات والتشريع الجديد على وجه الإطلاق أو التعميم أو التخصيص أو التقيد .

قوله : وزقني الله سبحانه الكينونة التي أمر الله بها الخ
(ص ٤٠٣)

قلت : أليست الأئمة الأربعة ومقلدوهم المذكورون من كبار العارفين بالله تعالى وسادات أهل الحديث الملتزمين بصدق اللهجة فالكينونة معهم أقوى وأعلى من الكينونة مع أمثال ابن العربي من

العرفاء ومع أمثال ابن حزم من المحدثين .

قوله وقد ربيت أنا وآبائي على موائد علمه الخ
(ص ٤٠٣)

قلت : لقد كان آباءه - رحمه الله تعالى - خلفاً عن سلف
صالحين (١) ولم يكن فيهم عالم من علماء الشريعة إلا آباء الحقيقين
وكانوا ممن يلتزم مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى أن
ماتوا . فمن كان إلزام مذهب معين - عنده إخلالاً بواجب وحدة
الوجهة إليه صلى الله تعالى عليه وسلم وإتيانا بالثبوتية ، وإشراكاً

(١) قلت : وكان جده الشيخ طالب الله من الصلحاء الأبرار
أصحاب الكشف وقد ذكر حفيده الشيخ معين في كتابه "إيقاظ الوجدان"
في بطلان الكفاءة لأهل بيت الرضوان" في "الإيقاظ الرابع" منه
"في بيان قولهم : الأعاجم ضيعوا أنسابهم" ما نصه :

"وقد اتضح باعتبار كثرة الشهود زماناً بعد زمان
أمر النسب لبعض القبائل من شرفاء السند وانتازهم إلى
الأنيسة الطاهرين وضوحاً ، وتبين تبياناً وقت عنه الظنون
والأوهام ، وأقر بذلك الغواص والعمام ، والحمد لله تعالى
على ذلك . وقد اعتضد ذلك بكشوف الصادقين من الأولياء
وحسبه مقويًا ومؤكداً ."

وقد يروى عن جدي - إذا قلنا الله تعالى حلاوة مشربه
ونزع الدلاء من شرعته - أنه حقق صحة نسب بعض

لخصوص الإمام المعين ، وإرتكاباً للحرام ، وإتباعاً لإمام ذلك المذهب
دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم - وإن صدر عن العرفاء بالله
تعالى والمحدثين أو الفقهاء الكاملين أو غيرهم - كان جميع آباءه لهذا
الإلتزام من الموصوفين بهذه الصفات الذميمة والقبائح الذميمة
عنده أيضاً ، فنعوذ بالله من شر الولد الذي أثار شراً عظيماً وصل
بعضه بل كله إلى آباءه الصالحين منه . وبعضهم من العلماء
الكاملين . اللهم اجعل أولادنا صالحين ، وارزقنا ولداً صالحاً
بفضلك يا أكرم الأكرمين ويا أرحم الراحمين .

القبائل منهم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فسائر اليهم ،
وصافح صغارهم وكبارهم ، وسمعت عن بعض شيوخ الشرفاء
من يعتمد على قلته لكبريته وحسن سمته : أن جدي -
شكر جده - كان ضيفاً عند آباءه ، وكان من أهل بيتهم
شريف لا يبالي بسوء الكلام وفحش القول ، وكان ذلك
ديته كما تكلم : فلا سمع ذلك وجد في بطنه فخرج من
بيتهم إلى المقابر فلقية على بن أبي طالب - كرم الله وجهه -
فيما يلقي فيه القربون لبعض التخلّصين عن الكدورات البشرية ،
فعاتبه على ذلك الوجد ، فرجع واعتذر إليه بما حدث بيانه
من الوجد الخارج عن حد الاعتدال من أمثاله ، وأخبر بالخبر
فهذه وأشباهها شهادات صادقة من الأولياء على صحة نسب
بعضهم ."

بقوله الأول لا أبالي بتركه إذا ترجع عندى الخ (ص ٤٠٤)

قلت : إن كان ذلك التبين بناء على أن ثبوت القول على صاحب المذهب يحتاج إلى إيراد السند المتصل إليه صحيحاً كان أَوْحَسناً ، وتصريحهم في كل جزئ جزئ ومُسْتَلْة مُسْتَلْة وفرع فرع أنه قول أبي حنيفة فهذا الأساس كما هو باطل كذلك ما بُنِيَ عليه باطل ، وإن كان بناء على تصريح المشايخ في المذهب الموثوق بهم فهو صحيح .

قوله حتى إن القول الثابت عن الأئمة الثلاثة رحمهم الله تعالى الخ (ص ٤٠٤)

قلت : هذا من المعارض خلاف ما صرح به الفقهاء الأعلام من الحنفية الكرام أيضاً من غير حديث صحيح أو حسن قائم عنده على خلاف ذلك . قال الفقيه العارف في " الدر المختار " (الأصح كما في " السراجية " وغيرها أن يفتي بقول الإمام على الإطلاق ثم بقول الثاني - أي أبي يوسف - ثم بقول الثالث - أي محمد - ثم بقول زفر والحسن بن زياد) انتهى . وقال الإمام ابن نجيم في " البحر الرائق " (لا يفتي ولا يعمل إلا بقول الإمام الأعظم وإن صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما أو على قول أحدهما إلا لضعف دليل ، أو تعامل بخلافه كالزراعة ، ثم بقول أبي يوسف ، ثم بقول محمد) انتهى . ونحوه في كثير من معتبرات الفقه . وقال الحافظ

الذهبي في كتابه " طبقات الحفاظ " (القاضي أبو يوسف الإمام العلامة فقيه العراقيين روى عنه محمد بن الحسن الفقيه ، وأحمد بن حنبل ، وعجي بن معين ، وغيرهم . وقال المسزني هو أتبع القوم للحديث . وقال عجي بن معين : ليس من أصحاب الراي أحد أكثر حديثاً ولا أثبت من أبي يوسف . وقال عجي بن معين أيضاً : أبو يوسف صاحب حديث وصاحب سنة) انتهى . وقال الإمام الزركشي في " بحره " (قال الكيا : إنا نعلم أن محمد بن الحسن من المجتهدين) انتهى . ولقد صرح عبارات الحنفية الأعلام أيضاً بأن جميع ما روي ونقل عن أبي يوسف ومحمد فهو رواية لها بحقيقة عن أبي حنيفة .

قوله والإحتمال القوي بأن الأصل في رواية كتب المذهب الخ (ص ٤٠٥)

قلت : تنبه أيها العاقل الفطن وتيقظ عند هذا الإعراف من المعارض ولا تكن من الغافلين فإنه يتفعل كثيراً . فنستل المعارض فيما عده من جسارات الحنفية لا الإمام عن الدليل القائم على عدوله عن هذا الأصل فيه ، فإن أقام فيها - ولن يجعل الله له إليه سبيلاً - وإن لم يقم بقي تحت سلاطة الحجة البالغة وهي الأصل متجبراً لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .

قوله فإن عارضه تركه وإن ثبت أنه قول أبي حنيفة الخ (ص ٤٠٥)

قلت : هذا أيضاً وقع منه فيما فيه خطر عظيم فإن مجرد وجود المعارض لا يقتضي استحسان ترك قول الإمام فضلاً عن وجوبه ، وإنما يجب الترك فيما إذا عارض الحديث الصحيح أو الحسن مجرد قول صاحب المذهب وليس معه شيء من السنة . وأنى هو ؟ ففى ترك المعارض كل رواية وعمل وقول حاله ليس كذلك خطر عظيم عليه ، وقد سبق منا أنه لم يوجد مثل هذا فى أقوال الإمام وكتب الفقه على ما بلغ إليه علمنا . فقوله (وهو كثير فى أبواب الفقه الخ ص ٤٠٥) فيه بحث ، على أن الأمثلة التى أوردها المعارض فى أول " الدراسات " وأثنائه ليست من هذا القليل لما مر هناك ، بل هى من قبيل معارضة الأحاديث بالأحاديث ، وترجيح هذا الإمام هذه على تلك ، وترجيح ذلك الإمام تلك على هذه لا غير . وستقف على مثل ما قلنا فى المثال الآتى إن شاء الله تعالى .

قوله ومن أمثلة هذا القسم من المتروكات عندى ما ذكروا الخ (ص ٤٠٥)

قلت : مستند الحنفية الكرام فى ذلك الحديث الذى رواه الإمام مسلم فى " صحيحه " والترمذى فى " سننه " وقال فى آخره : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه فى " سننه " عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

إذا سلم لا يقعد إلا مقدار ما يقول ألهم أنت السلام ، ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام) فقوله (وهو قول لم نطلع إلى الآن على مستنده من السنة ، وثبت عندنا ما ينفيه ص ٤٠٥) وقوله (فالتسارع إلى الرواتب ما لم يظهر له دليل وجواب عن هذه الأحاديث النافية له غير مباح عندنا ص ٤٠٧) مما لا يباح القول به .

وحديث البراء بن عازب وحديث أبى رمنة رضى الله تعالى عنهم اللذان رواهما أبوداؤد فى " سننه " لا يعارض حديث عائشة لما قد تقرر عند الكل أن أحاديث غير " الصحيحين " إذا لم تكن برجالها ولا برجال أحدهما ولا بشروطها ولا بشروط أحدهما يترجح عليها حديث " الصحيحين " وحديث أحدهما لا سيما وقد نص الترمذى على أن حديث عائشة حسن صحيح ، وأبو داؤد سكنت على حديثها وغاية ما يدل عليه سكوت أبى داؤد فى " سننه " الحكم بالحسن فلا تعارض بين الحسن الصحيح والحسن المجرد أيضاً ، (١) ولذا قال العلامة الشيخ إبراهيم الحلبي فى " شرحه

(١) قلت : ولكن حديث البراء رضى الله عنه قد أخرجه مسلم فى " صحيحه " أيضاً قال

"وحدثنا حامد بن عمر البكرائى وأبو كامل فضيل بن الحسين الجعدى كلاهما عن أبى عوانة - قال حامد : حدثنا أبو عوانة - عن هلال بن أبى حميد عن عبد الرحمن بن أبى لىلى عن البراء بن عازب قال : رمت الصلاة مع محمد

صلى الله عليه وسلم فوجدت قيامه ركعته فاعتداله بعد ركوعه
فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته ما بين التسليم
والانصراف قريباً من السواء" ١٥

وهذا السند بعينه سند أبي داود عن أبي كامل وإن كان
سياقه يغاير سياق مسلم حيث قال في "باب طول القيام من الركوع
وبين السجدين"

"حدثنا مسدد وأبو كامل - دخل حديث أحدهما في الآخر -
قالا: حدثنا أبو عوانة عن هلال بن أبي حميد عن عبد الرحمن
بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: رقت محمداً صلى الله
عليه وسلم ، وقال أبو كامل: رسول الله صلى الله عليه وسلم في
الصلاة فوجدت قيامه ركعته وسجدته ، واعتداله في الركعة
كسجدته ، وجلسته بين السجدين وسجدته ما بين التسليم
والانصراف قريباً من السواء . قال أبو داود: قال مسدد:
ركعته واعتداله بين الركعتين فسجدته فجلسته بين السجدين
فسجدته ، فجلسته بين التسليم والانصراف قريباً من السواء"
١٥

قال الفقيه العلامة المحدث أبو إبراهيم خليل أحمد الحنفى
السهارنبورى في "بذل المجهود في حل أبي داود"

"وأخرج النسائي هذا الحديث من طريق عمرو بن عون
(قلت: والدارسى أيضاً من طريقه) قال: حدثنا أبو عوانة
بهذا السند قال: رقت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاته
فوجدت قيامه وركعته واعتداله بعد الركعة فسجدته فجلسته

بين السجدين فسجدته فجلسته بين التسليم والانصراف قريباً
من السواء . وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في "مسنده" من
طريق عفان قال: حدثنا أبو عوانة - ولفظه كحديث مسلم ،
فيستدل بهنـه الأحاديث على أن ما أخرجه أبو داود من
لفظ أبي كامل وقع فيه الغلط والتصحيح ؛ فإن كلهم ذكروا
الجلـسة بين التسليم والانصراف ، وقال أبو كامل: "وسجدته
ما بين التسليم والانصراف" : فهذا غلط فيه وإن حمله بعض
الشراح على سجدة السهو ، وكان في أصل الرواية: "وسجدته
وجلسته ما بين التسليم والانصراف" فقط منه لفظ "فجلسته"
وكذلك ادخال الكاف على ركعته وسجدته . وكذلك ذكر
"سجدته" بعد ركعته فكلمها وهم فيه وسقوط وتغيير بالتقديم
والتأخير والزيادة والنقصان . ولعل ذكر أبي داود حديث
مسدد بعد هذا إشارة الى وهم روايته أبي كامل ؛ ولكن بشكل
هذا بما رواه مسلم من حديث حامد بن عمر وأبي كامل عن
أبي عوانة - إلا أنها اختلفا ، فقال أبو كامل: عن أبي عوانة ،
وقال حامد: حدثنا أبو عوانة بهذا السند ثم ساق الحديث
ولم يذكر الاختلاف في لفظيها بل ظاهر سياقه يدل
على أنها اتفقا على هذا اللفظ الذي يوافق لفظ مسدد ،
فكيف يمكن أن يكون سياق أبي كامل عند أبي داود على
خلاف سياقه عند مسلم . والنقص عن هذا الاشكال عندى
صعب ، اللهم إلا أن يقال: أن أبا كامل لما روى الحديث لمسلم
كان حافظاً له فرواه على وجهه ثم بعد ذلك لما رواه لأبي داود
نسيه فرواه بالمعنى وغلط فيه . وهذا على تقدير أن يكون الوهم
مضافاً الى أبي كامل ، ويمكن أن يكون الوهم والغلط من المصنف

أبي داؤد كما يدل عليه قوله: "دخل حديث أحدهما في الآخر" أي لم يحفظ لفظ أحدهما من الآخر ثم بين ذلك فميز لفظ مسدد من لفظ أبي كامل فاختلف عليه وتسبب لفظ مسدد إلى أبي كامل ولفظ أبي كامل إلى مسدد، وكان هذا السياق الذي نسبته إلى أبي كامل سياق مسدد، وصحة هذا الجواب موقوف على أن يوجد حديث مسدد في موضع آخر على هذا السياق ولا يكون مخالفاً له ولكن تتبعنا فما وجدت سياق مسدد عند غير أبي داؤد. والاولى أن يقال: إن هذا إن كان غلطاً وتصحيحاً فليس هذا من أبي كامل ولا من المصنف بل هذا تصحيح نشأ من الناسخ وتصحيح النساخ أكثر من هذا وأتبع والله تعالى أعلم" ١ هـ

قلت: وصحة هذا موقوف على إبداء نسخة صحيحة خالية عن هذا الإبدال والتغيير والا فيرتفع الأمان عن صحة الكتب المتواترة عن مؤلفيها ويدعى التصحيح والتعريف من شاء في أي حديث شاء. والصحيح عندي هو الجواب الأول فإني بحمد الله قد اطلمت على سياق مسدد في "كتاب السنن الكبير" للحافظ البيهقي فوجدته كما أورده أبو داؤد في "سننه" وفيه أيضاً لفظ أبي كامل على ما ساقه مسلم عنه، قال البيهقي في "باب ما يستحب من أن يكون مكث المصلي في هذه الأركان قريباً من السواء": ما لفظه:

"أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان أنبا أحمد بن عبيد الصغار ثنا عثمان بن عمر الضبي ثنا أبو كامل ومسدد (ح وأخبرنا) أبو عبد الله الحافظ أنبا أبو النضر الققيه ثنا محمد بن أيوب أنبا مسدد قالنا ثنا أبو عوانة عن هلال بن أبي

حميد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: رماقت محمداً صلى الله عليه وسلم في الصلاة فوجدت قيامه وركعته واعتداله بعد الركوع فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته بين التسليم والانصراف قريباً من السواء" ١ هـ

فما أورده صاحب "الدراسات" من سياق أبي كامل بروايته أبي داؤد ليس فيه شيء يدل على مدعاه ولو بوجه من الوجوه.

وأما روايته مسدد فهي أيضاً لا تدل على الجلسة الطويلة التي تسع الأذكار الواردة عقب الصلوات بل على الجلسة التي تقارب الركوع والقومة والسجدة والجلسة بين السجدين، وفيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يجلس بعد التسليم شيئاً يسيراً في صلاته، وقد جاء بيانها في حديث عائشة رضي الله عنها مفصلاً وذكره المصنف في الكتاب.

وأما ما وقع فيه من ذكر قيامه صلى الله عليه وسلم فيعارضه ما رواه البخاري في "باب استواء الظهر في الركوع وحد تمام الركوع والاعتدال فيه والاطمأنينه" من "جامعه" من حديث شعبة "قال: أخبرنا الحكم عن ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: كان ركوع النبي صلى الله عليه وسلم وسجوده وبين السجدين وإذا رفع رأسه من الركوع ما خلا القيام والقعود قريباً من السواء" ١ هـ ورواه في "باب الاطمأنينه" حين يرفع رأسه من الركوع من طريق أبي الوليد عن شعبة به، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "فتح الباري" بشرح صحيح البخاري.

"وللمراد أن زمان ركوعه وسجوده واعتداله وجلوسه متقارب ولم يقع في هذه الطريق الاستثناء الذي مر في "باب استواء الظهر" وهو قوله: "ما خلا القيام والقعود" ووقع في روايته لمسلم: "فوجدت قيامه فركعته فاعتداله" الحديث، وحكى ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه نسب هذه الرواية إلى الوهم ثم استبعده لأن توهم الراوي الثقة على خلاف الأصل، ثم قال في آخر كلامه: فليُنظر ذلك من الروايات ويحقق الاتحاد أو الاختلاف من خارج الحديث ١٥ وقد جمعت طرقه فوجدت مداره على ابن أبي ليلى عن البراء لكن الرواية التي فيها زيادة ذكر القيام من طريق هلال بن أبي حميد عنه ولم يذكره الحكم عنه وليس بينهما اختلاف في سوى ذلك إلا ما زاده بعض الرواة عن شعبه عن الحكم من قوله: ما خلا القيام والقعود. وإذا جمع بين الروایتين ظهر من الأخذ بالزيادة فيها أن المراد بالقيام المستثنى القيام للقراءة وكذا القعود، والمراد به القعود للشهادة ١٦

قلت: وليس في حديث الحكم ذكر الجلسة بين التسليم والانصراف أيضاً فليتبّه. وقال العلامة: الحديث المتكلم شير احمد العثاقى الدبوتدى الحنفى في "فتح الملهم" ج ١ ص ١٠٠ صحيح مسلم: "

"والذى يغلب على الظن: والله سبحانه وتعالى اعلم - هو ما قاله بعض العلماء: من كون ذكر القيام في هذا الحديث وهماً، واستثناء القيام والقعود هو: أصبح وأقرب إلى ما هو المنقول من صفته صلاته في أكثر الأحيان، وإن التقارب

أما هو في غير هذين الركعتين، ويشهد لذلك أنه لم يذكر في الحديثين جلوس الشاهد، فيكون ذكر القيام وهماً عن رواه: فإن القيام للقراءة أطول من جميع الأركان في الغالب ١٧ (ج - ٢ ص ٨٧ طبع الهند)

والذى يدل على أن الجلسة بعد الصلاة لم تكن طويلة - تحديث ابن أبي ليلى هذا الحديث انكاراً على من أطال القومة قال ابو داؤد الطيالسى في "مسنده".

"حدثنا شعبه" قال: أخبرني الحكم أن مطربين ناجية لما ظهر على الكوفة أمر أبا عبيدة بن عبد الله أن يصلى بالناس فصلى، فكان إذا رفع رأسه من الركوع أطال القيام، فحدثت به ابن أبي ليلى فحدث عن البراء بن عازب قال: كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى فركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، وإذا سجد، وإذا رفع رأسه من السجود، وبين السجدين قريباً من السواء ١٨

وتفسير هذه الآية مروي في "صحيح مسلم" من طريق شعبه عن الحكم قال:

غلب على الكوفة رجل قد ساء زمن ابن الأشعث فأمر أبا عبيدة بن عبد الله أن يصلى بالناس فكان يصلى فإذا رفع رأسه من الركوع قام قدر ما أقول "اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شئ بعد أهل الثناء والمجد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد. قال الحكم: فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن أبي ليلى فقال: سمعت البراء بن عازب يقول: كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

وركوعه وإذا رفع رأسه من الركوع وسجوده وما بين السجدين قريباً من السواء . قال شعبه : فذكرته لعمرو بن مرة فقال قد رأيت ابن أبي ليلى فلم تكن صلاته هكذا .

فظهر من هذا أن ما ذكره مسدد من "جلسته عليه الصلاة والسلام بين التسليم والانصراف" لم تكن بحيث تمتع هذا المقدار الذي أطال به أبو عبيدة في قوته . فضلاً عن أن تكون طويلاً . مقدرة بقدر قيامه صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة كما زعمه صاحب "الدراسات" .

هذا وأخرج عبد الرزاق من حديث أنس قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان ساعه يسلم يقوم ، ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكانما يقوم عن رشفه . ١ هـ وأخرج أبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه" عن أبي الاحوص قال : كان عبد الله إذا قضى الصلاة انقلبت سريعاً ، وأخرج عن ابن عمر قال : كان الإمام إذا سلم قام ، وأخرج عن أبي رزين قال : صليت خلفاً على فسلم عن يمينه وعن يساره ثم وثب كما هو . وأخرج عن مجاهد قال قال عمر : جلوس الإمام بعد التسليم بدعه . وأخرج عن محمد بن قيس عن أبيه قال : كان أبو عبيدة بن الجراح إذا سلم كأنه على الرضف حتى يقوم . وأخرج عن عاصم عن عوسجة بن الرباح عن ابن أبي الهذيل عن ابن مسعود قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم لم يجلس الا مقدار اللهم أنت السلام واليك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام . وأخرج عن مجاهد قال : أما المغرب فلا تدع أن تتحول . وأخرج عن طاووس أنه كان إذا سلم قام فذهب كما هو ولم يجلس . ١ هـ (مصنف أبي بكر بن أبي شيبة ج - ١ ص ٢٠٤ طبع ملتان باكستان الغربية)

الكبير" على "منية المصل" (وحدث أبي داود عن أبي رمثة لا يعارض حديث عائشة لأنه لا يعادله في الصحة ، ولأنه لا مخالفة بينهما لأن المكث مقدار اللهم أنت السلام إلى آخره فصل ، ولا دليل - أي في حديث أبي رمثة - على المكث أكثر من ذلك فبكره لمخالفته ما كان دأبه صلى الله عليه وسلم كما هو مفهوم حديث عائشة . وما ورد من الأحاديث في الأذكار عقب الصلاة فلا دلالة فيها على الإتيان بها عقب الفرض قبل السنة بل يحمل على الإتيان بها بعد السنة ، ولا يخرجها تخلل السنة بينها وبين الفريضة عن كونها بعدها وعقبها لأن السنة من لواحق الفريضة وتوابعها ومكملاتها ، فلم تكن أجنبية عنها ، فما يفعل بعدها بطلاق عليه أنه فعل بعد الفريضة وعقبها . وقول عائشة رضي الله تعالى عنها : "مقدار ما يقول" بفساد أن ليس المراد منه أنه كان يقول ذلك بعينه ، بل معناه كان يقعد زماناً يسع المقدار ونحوه من القول تقريباً ، فلا ينا في ما في "الصحيحين" عن المغيرة رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول : دبر كل صلاة

وأخرج البيهقي في "السنن الكبرى" عن أبي الزناد قال : سمعت خارجة بن زيد وقد يعيب على الأئمة جلوسهم في صلاتهم بعد أن يسلموا ، ويقول : السنة في ذلك أن يقوم الإمام ساعه يسلم قال البيهقي : وروينا عن الشعبي وإبراهيم النخعي أنها كرهاه ، ويذكر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والله اعلم (ج - ٢ ص ١٨٢) .

مكتوبة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند ، وما في مسلم وغيره عن عبد الله بن الزبير قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم من صلاته قال بصوته الأعلى : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا نعبد إلا إياه ، له النعمة وله الفضل ، وله الثناء الحسن ، لا إله إلا الله مخلصين له الدين ، ولو كره الكافرون ؛ لأن المقدار المذكور من حيث التقريب دون التحديد قد يسع كل واحد من هذه الأذكار) انتهى . ونحوه في "فتح القدير" وغيره .

ثم إن حديث البراء رضي الله تعالى عنه الظاهر أن المراد بالصلاة فيه صلاة للتهجد لأن المعلوم من حاله صلى الله عليه وسلم في الصلوات الخمس طول القيام وقصر الركوع والسجود وغيرها ، والتيسير على من اقتدي به ، والإجتناب عن التفسير عليهم ، وفي التهجد لما أنه كان يعجبه ما يتشق على نفسه الطيبة المقدسة في العبادة مماثلة القيام والركوع والسجود والإعتدال بعند الركوع والجلوس والقعود في المقدار تقريباً أو قربها كما يفصح عنه أحاديث "الصحيحين" وغيرها . ولو تركنا الظاهر وعدلنا عنه - مع أنه لا يجوز العدول عنه إلا بدليل ، وأين هو ؟ - فنقول : المراد من الصلاة في حديث البراء صلاة الفرض من الصلوات الخمس

فالظاهر أنه واقعة حال لا عموم لها على خلاف ما اعتاده صلى الله تعالى عليه وسلم ، فهو ليس بناف لسنة وصل السنة الراتبة بالفريضة القبليّة ، وهي ثابتة بحديث عائشة مع الفصل بينها بشئ يسير ، على أن حديث عائشة في "صحيح مسلم" وحديث البراء في "سنن أبي داود" وليس على شرطها ولا على شرط أحدهما ، فليستحي القائل بأنه : "ثبت عندنا ما ينفيه" على ما ذكره في "الدراسة السابقة" : من تقديم أحاديث "الصحيحين" وواحد منها على ما في غيرها ، ومن أنه يتركها مذهب يخالف حديث "الصحيحين" وإن ظهر تمسكه بما في غيرها ، على أن الظاهر أن مورد حديث البراء المكتوبة التي ليست بعسرها سنة راتبة . وقوله في الحديث (ما بين التسليم والإنصراف) يعني هذا الحمل ، وإلا لقل ما بين الفريضة والسنة .

ثم نقول إن حديث أبي رزمة لا مخالفة له بحديث عائشة لما مر فهذا هو الجمع بينهما ، وإن تركنا الجمع وأخذنا بالترجيح فنقول : بترجيح حديث مسلم الثابت صحته وحسنه ، وانفق الأئمة على قبوله على حديث "سنن أبي داود" هو بما لم يعلم صحته ، ولم يثبت فيه أنه على شرطها أو على شرط أحدهما . وما أورده القسطلاني (١) من الآثار في قراءة الأوراد بعد

(١) قال في "دراسات اللبيب" ما نصه :

"كان بعض الصعابة يخرج من المسجد لحصول الفصل ،

وكان بعضهم يتكلم عقيب الفرض لذلك على ما أورده
القسطاني من آثارهم في "شرح البخاري" ١٠١ (ص ٤٠٦)

ولم يبين صاحب "الدراسات" في أي موضع أورد القسطاني
هذه الآثار من "شرحه" وإنما وجدت فيه في "باب مكث الإمام
في مصلاه بعد السلام" ما نصه:

"(عن نافع) مولى ابن عمر (قال كان ابن عمر) بن الخطاب
(يصلى) النفل (في مكانه الذي صلى فيه الفريضة) ولا يذرع
عن الحموى "فريضة". ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن
أيوب عن نافع قال: كان ابن عمر يصلي سبحة مكانه (وقبله)
أي صلاة النفل في موضع الفرض (القاسم) بن محمد بن أبي بكر
الصدقي رضي الله عنهم ، وهذا وصلة ابن أبي شيبة (ويذكر)
بضم أوله مبنياً للمفعول بما وصله أبو داود وابن ماجه لكن
بعناه (عن أبي هريرة رفعه: لا يتطوع الإمام في مكانه) أي
الذي صلى فيه الفريضة (ولم يصح) ولابن عساكر "ولا يصح"
هذا التعليق لضعف اسناده واضطرابه تفرد به ليث بن أبي سليم
وهو ضعيف ، واختلف عليه فيه ، وفي الباب عن المنيرة بن شعبة
مرفوعاً أيضاً بما رواه أبو داود بسناد منقطع بلفظ: لا يصلي
الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول عن مكانه. ولابن
أبي شيبة بأسناد حسن عن علي قال: من السنة: أن لا يتطوع
الإمام حتى يتحول عن مكانه ، وكان المعنى في كراهه ذلك
خشية التباس النافلة بالفريضة على الداخل" اهـ

وقال في حديث أم سلمة (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا
سلم بمكث في مكانه يسيراً ، قال ابن شهاب: والله أعلم لك بتفد
من ينصرف من النساء ١٠١)

"وبقضى هذا أن المأمومين إذا كانوا رجالاً فقط أنه لا
يستحب هذا المكث" ١٠١ - التعاني -

المكتوبة فهي مع أنها في مقابلة المرفوع فلا اعتداد بها محمولة على
أنها وردت في مكتوبة ليس بعدها سنة راتبة ، والدليل عليه ما في
"البدائع" و "شرح المنية" للعلامة ابن أمير الحاج (وإن كان
صلاة بعدها سنة يكره المكث قاعداً وكراهة القعود مروية عن
الصحابه ، وروي عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما أنها كانتا
إذا فرغا من الصلاة قاما كأنهما على الرضف) (١) انتهى .

وقد مر الجواب عن الأحاديث الواردة في الأذكار المعقبة
كما يستحسن تعقيبها للمكتوبة ، وما يستحسن تأخيرها عن الراتبة
وأن المراد بقول عائشة: "مقدار ما يقول" المقدار التقريبي حتى
أنه يشمل القدر الزائد على اللهم أنت السلام الخ جمعاً بين
الأحاديث . وقد مر أيضاً الجواب عن الحديث الأول الدال على
الجلسة الطويلة بين السلام والإنصرف ، وأن الحديث الثاني لا
مخالفة فيه أصلاً . فالتسارع إلى الرواتب على الوجه المذكور قد
ظهر استثنائه بحديث "صحيح مسلم" و "سنن الترمذي" الذي
قال الترمذي فيه أنه: حديث حسن صحيح ، وبحديث غيرهم .
فثبت أنه قد ظهر الدليل القاطم في هذه المسئلة للحنفية وكذا ظهر

(١) قلت: أما أثر أبي بكر الصديق رضي الله عنه فرواه الإمام
ابو حنيفة في "كتاب الآثار" له (عن حاد عن أبي الضحى عن مسروق
أن أبا بكر الصديق كان إذا سلم في الصلاة كأنه على الرضف - الحجة
المحالة - حتى يفتل ١٠١) والحديث مخرج في نسختي أبي يوسف ومحمد
واللفظ لمحمد . - التعاني -

الجواب عن الحديثين الذين زعمهما المعترض نافين وليس كذلك . فكيف يسوغ للمعترض أن يقول : إن التسارع إلى الرواتب بعد المكتوبات غير مباح عندنا ، وقد ثبت أنه سنة مؤكدة أو مستحبة بكره تركها بالحديث الصحيح فالصواب أن يقال إن ترك التسارع إليها بعدها غير مباح عندنا . وأيضاً لفظ " عندنا " في كلام المعترض يوهم أن ما أتى به هو مذهب الإمام أبي حنيفة وذويه ، فالواجب إسقاطه من كلام المعترض وإدخاله فيما هو الصواب . وقد ظهر أيضاً مما ذكرنا معنى تعجيل الرواتب عقيب الفرائض والتسارع إليها بعدها عند الحنفية ، وأنهم لم يقولوا بأن كل ما ورد من المعقبات يؤتى بها عقيب الراتبة ، فليس نسبة هذا القول إليهم إلا كذباً مفترى عليهم وهم برآء عنه . وقد ظهر أيضاً مما ذكرنا أن التعجيل بعد القعود القدر المذكور مسنون مؤكد أو مسنون مستحب لا واجب ، فاندفع الشك والميل ، وارتفع الزيف من البين . والله تعالى الحمد . ويؤيد ما قلنا ما قال صاحب " فتح المعين في حاشية شرح المسكين على الكنز " (ويكره تأخير السنة إلا قدر اللهم أنت السلام الخ وقال الحلواني : لا بأس بالفصل بالأوراد ، واختاره الكمال) انتهى . فلفظ " لا بأس " يدل على أن كراهة تأخير السنة الزائد على ذلك المقدار كراهة تنزيهية لا تحريرية .

قوله والمراد من قولنا شئ من السنة ما يعم الحديث

الضعيف وأقوال الصحابة الخ (ص ٤٠٧)

قلت : قد ظهر بحمد الله تعالى في المسئلة المذكورة حديث حسن صحيح أخرجه مسلم في " صحيحه " وغيره في كتبه . ثم نقول : قد عرفت أن الحديث الضعيف عند الجمهور ومنهم الإمام أبو حنيفة لا يلتفت إليه في الأحكام (١) ولا يقدم على القياس الشرعي فيها ، وأن الإعتناء والإستمساك به فيها ليس مذهب الإمام أبي حنيفة أصلاً . فكيف يصح للمعترض ترك قول أبي حنيفة بمعارضة حديث ضعيف له على مذهب أبي حنيفة ! وأيضاً كيف يصح حيثنذر قول المعترض في أول " هذه الدراسة " (فإني ما تركت مذهب أبي حنيفة إلا فيما خالف الحديث الصحيح ، ولم يظهر على جواب المذهب عن ذلك الحديث) انتهى . وإن قال أحد من قبله تخليصاً له من هذا أنه إنما ترك قوله بالحديث الضعيف ، إما بناءً على رأي نفسه الذي رآه ، أو بناءً على ما روى عن الإمام أحمد بن حنبل من تقديم الحديث الضعيف على رأى الرجال فنقول : لا خلاص للمعترض بهذا عن الإشكال الثاني ولا مفر له عنه أبداً . ثم إن قوله (وأقوال الصحابة) ههنا كما أنه يكذب قوله الأول المذكور في أول " هذه الدراسة " ويناقضه كذلك يفضيه

(١) قال الإمام النووي في " شرحه على صحيح مسلم "

وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفرادهم في الأحكام فإن هذا شئ لا يفعله إمام من أئمة المعتدلين ، ولا يحقق من غيرهم من العلماء اهـ (بحث الكشف عن معائب رواة الحديث) محمد عبدالرشيد النعماني

إلى الوقوع فيما فيه خلاف الإجماع. قال الامام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (نقل الإمام في "البرهان" إجماع المحققين على منع العوام من تقليد أعيان الصحابة رضي الله تعالى عنهم - أي مجتهدهم - بل على الزامهم تقليد من بعد الصحابة من الأئمة الذين سبوا - أي حققوا وتعمقوا - ووضعوا أبواب الفقه وفصوله وفصلوها ومسائلها تفصيلاً ودونوا كتبهم ، فإنهم أوضحوها وهذبوا بخلاف مجتهدى الصحابة فإنهم لم يعتنوا بذلك) انتهى محصل كلامهم. ومن المعلوم أن من بعدهم من الأئمة الموصوفين بالصفات المذكورة ليسوا إلا الأئمة الأربعة. ثم قول الإمام في "البرهان" بالإجماع على منع العوام منه دال على أن منع المجتهدين عن تقليد مجتهدى الصحابة يختلف فيه ، فمن أبي حنيفة قولان في وجوب تقليدهم عليهم ، والأشهر عنه القول بالوجوب إذا لم ينف قولهم السنة المرفوعة وإلا فلا يجوز تقليدهم عنده. وهو المذهب. ومذهب الإمام الشافعي عدم جواز تقليدهم مطلقاً. ومما لا يشك فيه أن المعارض نفسه من العوام بمعنى غير المجتهدين فتقليد المعارض قول واحد من الصحابة فصاعداً وتركه قول أبي حنيفة به مخالف لما ثبت بالإجماع. ثم إن كان قول ذلك الصحابي خارجاً عن أقوال الأئمة الأربعة فتقليده فيه خارج عن الإجماع من وجه آخر أيضاً ، فقد انعقد الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة. وهذا الإجماع الأخير نطقت العبارة المذكورة المنقولة عن "التحرير" و "شرحيه" وعبارات "الأشباه والنظائر" و

"الشروح الثلاثة" على "جوهره التوحيد" فمن العجب العجائب المذهب الملقب من مخالفة هذين الإجماعين.

قوله وإذا كان القول متعيناً معلوماً عن أبي حنيفة الخ (ص ٤٠٧)

قلت: قد علم صريحاً من كلام المعارض فيما قبل ، أن قول واحد من الأئمة الإثنى عشر من أهل بيت الرضوان إذا ثبت عنه فهو قول جميعهم عنده بلا ريب - وإن كان عموم. هذا الحكم من المعارض رجحاً بالغيب - وأنه إذا ثبت قول واحد منهم في أي مسألة ثبت إجماعهم فيه ، وأن إجماع أهل البيت عنده إجماع معتبر ، وأن إجماع أهل المدينة عنده أيضاً إجماع معتبر كإجماع أهل البيت ، إلا أنه ما قال في أهل المدينة المشرفة أن قول واحد منهم مذهب باقهم عموماً. وصريح كلامه ههنا دل على أنه إذا ثبت عنده قول أبي حنيفة ولو على وجه التعيين والمعلومية وخالفه قول تابعي من غير علماء الزهراوين - سواء كان من الأئمة الإثنى عشر أو من سائر أولاد الإمام الحسين أو من آل سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنهم كما هو ظاهر إطلاق كلام المعارض ، أو أراد بعلماء الزهراوين الأئمة الإثنى عشر فقط كما علم من خارج عقيدة المعارض حيث كان يحصر العالمية وخلافة النبوة فيهم ، ولا يقول بشي منها في غيرهم من أولاد سيدنا الحسن المجتبي مطلقاً وسائر آل سيدنا الحسين رضي الله تعالى عنها

ومن غير العلماء أهل المدينة . فإن ظهر له في أحد القولين ضواء كان قول أبي حنيفة أو قول ذلك التابعي مرجح فعمله على المرجح عنده لا على ما هو المرجوح عنده ولو كان قول أبي حنيفة . وإن لم يظهر له مرجح فيه فأمر العمل على قول أبي حنيفة أو على قول ذلك التابعي عنده على السواء بل يقدم العمل بقول أبي حنيفة على قوله هناك لما أن ذلك التابعي ليس من علماء الزهراوين ولا من العلماء أهل المدينة ، وأنه إذا ثبت عنده قول أبي حنيفة - ولو على وجه التعيين والمعلومية - وخالفه قول تابعي من علماء الزهراوين أو قول تابعي من علماء المدينة الطيبة - على خير ساكنها أفضل الصلاة والسلام والتحية - سواء كان مالكا أو فقيها من الفقهاء السبعة الذين مر ذكرهم في هذه التعاليفات أو عالما أو فقيها غيرهم وهو من أهل المدينة طيبة ، فالمعارض حيثئذ يترك العمل بقول أبي حنيفة البتة ويستملك عملا بقول ذلك التابعي من علماء الزهراوين أو ذلك التابعي من علماء المدينة ويعمل به حتماً ولو ظهر له مرجح في جانب قول أبي حنيفة أيضاً . وهذا الذي أفاده المعارض ههنا جميعه خلاف الإجماع الذي ذكرناه بلا ريب أيضاً ؟ بل قد يكون خرقاً للإجماع المذكورين لما مر . ولم يقل أحد من العلماء بجواز تقليد التابعين ومن بعدهم سوى المجتهدين منهم ؛ بل قد انعقد الإجماع بعد على عدم جواز تقليد جميع التابعين ومن بعدهم من المجتهدين سوى الأئمة الأربعة لما مر قبل .

ثم إن قول المعارض السابق (إما أن يعارضه عندي شئ من

السنة ص ٤٠٥) كما يعم الحديث وأقوال الصحابة عنده كذلك يعم الحديث الصحيح والحسن السدي عارضاً قول الإمام على ما هو المعلوم المتبين . وظاهر كلامه هذا مطلق فيما إذا كان إلى جانب الإمام شئ من السنة ، وله قوة المعارضة مع ذلك الشئ الأول ، وفيما إذا لم يكن كذلك . وقوله (فإن عارضه أتركه الخ ص ٤٠٥) يقتضي أنه تكلم المعارض ههنا على الشئ الثاني من هذا الإطلاق دون الشئ الأول وأخذ به دون الأول ، ولم يتعرض للشئ الأول من شقيه أنه ما ذا يفعل فيه . وقوله آخر (هذا إذا عارض القول المجرد شئ من السنة ص ٤٠٧) يعني أن كلامه إنما هو في الشئ الثاني لا غير . فكيف يصح قوله (فالأمر عندي على سواء بل حسن الظن إلى الإمام الخ ص ٤٠٧) فإن " شيئاً من السنة " هو المرجح ، ولا مناص له عن هذا الاعتراض ؛ لكن كان من الواجب عليه على هذا أن يقول : " والمراد من قولنا شئ من السنة ما يعم الحديث الضعيف وأقوال الصحابة وأقوال التابعين من علماء الزهراوين ومن علماء المدينة " وبعد اللب واللبس لا خلاص للمعارض من أن يكون كاذباً في قوله الذي أورده في أول هذه " الدراسة " ومر ذكره . وإذا لم يزد المعارض هذا اللفظ في تفسير لفظ " شئ من السنة " كان الواجب عليه إسقاط قوله (وإذا كان القول متعيناً معلوماً عن أبي حنيفة - إلى قوله - بتقديم قوله على غيره من التابعين ص ٤٠٧) ثم إن المعارض قال (وإذا كان القول متعيناً معلوماً عن أبي حنيفة ص ٤٠٧) ففقد قوله بالتعيين والمعلومية ، وهذا التقييد

ليس للإحتراز عن القول الذى يغلب على الظن صحة نسبه إلى أبى حنيفة، وعن القول الذى يشك فيه فيها، بل لأن حكم القول المتعين المعلوم إذا كان عنده كما ذكره فغيره من الشقين المذكورين أولى به. وأيضاً قيد (ولم يظهر على أحد القولين ما يرجحه عن الآخر ص ٤٠٧) فى كلامه يفيد أنه إذا عارض قول الإمام المجرى شئ من السنة يجوز أن لا يظهر هناك ما يرجح أحد القواين على الآخر. وهذا مما يستحيل إذ شئ من السنة هو المرجح فلا جواز لهذه الصورة أصلاً. وأيضاً تقييده العلماء بالزهرابين يفيد أن قول الإمام القمقام محمد الأنام حجة الإسلام الإمام محمد بن عبد الله بن طالب رحمه الله تعالى ورضي عنه المعروف "بأبي الحنفية" لا يساوى قول مالك ولا نحوه من علماء المدينة عند المعارض. فقول مالك ونحوه يجوز به عنده أو يجب به عنده ترك العمل بقول الإمام أبى حنيفة. وقول الإمام محمد بن الحنفية الذى أقر باجتهاده المؤلف والمخالف ليس بهذه المثابة عنده بل قوله كقول سائر التابعين عنده. وأيضاً كلام المعارض هذا يشير إلى أنه على المذهب الجعفرى - المنسوب إلى الإمام جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه اقراء بمن نسبه إليه - أو إلى أنه على مذهب الزيدية - المنسوب إلى سيدنا زيد بن علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهم كذلك - لكون مذهب كل واحد منها قول عالم من علماء الزهراوين عند المعارض على ما عرف من عقيدته فى الخارج، ويشير إلى بعض منه كلامه فى آخر رسالته المسماة "بالحجة الجليلة فى رد من قطع بالأفضلية" بل على

ما سمعت من كلامه من أن "قول واحد منهم مذهب باقىهم" وأن "إجماعهم إجماع معتبر" كان مذهب الجعفرية عنده مذهب جميع الأئمة الإثني عشر من أهل بيت الرضوان رضى الله تعالى عنهم أجمعين. وأنه إجماع معتبر عنده، فيجب عليه أن يهدم بهذا المذهب جميع المذاهب الباقية لكون أقوال كل واحد منهم لم يتحقق فيها الإجماع المعتبر. وأيضاً أفاد قوله هذا أن مذهب مالك هو المقبول عنده دون مذهب أبى حنيفة فيما إذا تعارض قولها وتخالف. ومن التناقض الغير المسموع القول باعتناء مذهب عالم من علماء الزهراوين ومذهب عالم من علماء المدينة الشريفة كليهما إلا أن يدعى أن عند تخالف قوليهما يرجح قول أحد الجانبين على الآخر عنده. ثم قوله (وإذا لم يعارضه شئ من السنة ص ٤٠٧) لو فسر قوله "شئ من السنة" بما ذكره المعارض يفيد أن المعارض يعمل بقول أبى حنيفة المتعين والمختل بقسميه وإن وجد فى خلافه قول عالم من علماء الزهراوين وعالم من علماء المدينة فهذا من أشد ما يحترق به قلب المعارض عند التنبيه به. وإن فسر قوله "شئ من السنة" بما ذكره المعارض مع ما زدنا عليه قبل نحالا كلامه عن الإشكال وعن إفادته ما لا يعتقده المتكلم به.

قوله فإني لم أجده مستنداً مرفوعاً ولا موقوفاً ومع ذلك لا أتركه (ص ٤٠٧)

قلت: مسح الرقبة عند بعضهم سنة، وعند بعضهم أدب،

وعند بعضهم مستحب ، والحديث الذي ثبت به مسح الرقبة في الوضوء هو حديث كعب بن عمرو اليامي الذي رواه الطبراني عنه رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم توضأ فوضض ثلاثاً ، واستشق ثلاثاً ، يأخذ لكل واحدة ماء جديداً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، فلما مسح رأسه قال هكذا وأوى بيده في مقدم رأسه حتى بلغ بها إلى أسفل عنقه من قبل قفاه) انتهى . وقال الإمام العلامة ابن أمير الحاج في " شرحه " على " منية المصل " (مسنده لا ينزل عن درجة الحسن) انتهى . وحديث وائل بن حجر الذي رواه البراء في صفة وضوءه صلى الله تعالى عليه وسلم عنه رضي الله تعالى عنه ، وفي آخره (ثم مسح على رأسه ثلاثاً ، وظاهر أذنيه ثلاثاً وظاهر رقبته) انتهى . وحديث ابن عمر الذي رواه أبو نعيم في " تاريخ أصبهان " عنه رضي الله تعالى عنه (أنه كان إذا توضأ مسح عنقه ، ويقول قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : من توضأ ومسح عنقه لم يغفل بالأغلال يوم القيامة) انتهى . (١)

(١) قلت : ذكره في " تاريخ أصبهان " في ترجمته عبد الرحمن بن داود بن منصور أبي محمد الفارسي قال :

" حدثنا محمد بن أحمد بن محمد ثنا عبد الرحمن بن داود ثنا عثمان بن خرزاد ثنا عمرو بن محمد بن الحسن الكشي ثنا محمد بن عمرو بن عبيد الانصاري عن أنس بن سيرين عن ابن عمر أنه : كان إذا توضأ مسح عنقه ، ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من توضأ ومسح عنقه لم يغفل بالأغلال يوم القيامة " (ج - ٢ ص ١١٥ طبع ليدن بمطبعة بريل ١٩٣٤ م)

وحديث ابن عمر الذي رواه أبو الحسن بن فارس عنه رضي الله تعالى عنه قال الإمام العلامة ابن أمير الحاج في " شرحه " على " منية المصل " (وقال شيخنا الحافظ قاضي القضاة شهاب الدين ابن حجر قرأت جزأ رواه أبو الحسن بن فارس وفيه بإسناده عن فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : من توضأ ومسح يديه على عنقه وفي الغل يوم القيامة ، وقال - أي الحافظ ابن حجر - هذا إن شاء الله صحيح) (١) انتهى . وحديث ابن عمر الذي رواه الديلمي في " الفردوس " عنه رضي الله تعالى عنه (أن رسول الله

ومحمد بن أحمد شيخ أبي نعيم هو أبو بكر المفيد قال الحافظ العراقي : هو آفته . وهو من رجال " الميزان " للذهبي ، وقد حدث عنه البرقاني في " صحيحه " مع اعتذاره واعترافه أنه ليس بصحيح . ومحمد بن عمرو بن عبيد الانصاري ضعفه يحيى القطان وابن معين وذكره ابن حبان في " الثقات " وقد اورد الحافظ ابن حجر العسقلاني هذا الحديث في " تلخيص الخبير " ونقل إسناده من " تاريخ أصبهان " ومر عليه من غير أن يتكلم على رجاله .

(١) قلت : ليس قائل هذا ابن حجر بل هو قد نقل هذا الكلام برسته عن " البحر " للروائي حم اعقبه بقوله : قلت : بين ابن فارس وفليح مقالة فينظر فيها اه (تلخيص الخبير ص ٣٤ طبع دهل بمطبعة الانصاري ١٣٠٧) - النعاني -

قوله فإن لم أجده له حديثاً مرفوعاً فضلاً عن أن أجده له

ما يدل الخ (ص ٤٠٨)

قلت : قال العلامة الحلبي شارح "منية المصلي" في "شرحه" عليها (وذكر أبو نصر الأقطع في "شرح القدوري" أن المزني قال : زاد أو حنيفة تكبيرة في القنوت لم تثبت في السنة ، ولا دل عليها قياس . قال وهذا خطأ منه فإن ذلك مروي عن علي وابن عمر والبراء بن عازب رضي الله تعالى عنهم . وقال ابن قدامة في "المغني" وقد روى عن عمر أنه كان إذا فرغ من القراءة - أي في ثالثة الوتر - كبر ثم قال الأقطع : والقياس يدل عليه فإن التكبير للفصل والانتقال من حال إلى حال ، وحال القنوت مخالف لحال القراءة) انتهى . وقال الإمام ابن أمير الحاج في "شرحه"

أحياناً ، وهو مناط الاستحباب .

وبه ظهرت سخافته ما في "دراسات اللبيب في الأصول العسنة بالحبيب" عند ذكر المسائل التي وقعت مخالفة للحديث (ومن هذا القسم من للممولات عندي مسح الرقبة في الوضوء ، فاقى لم أجده مستنداً مرفوعاً ولا موقوفاً ، ومع ذلك لا اتركه) انتهى وقد أحسن في قوله : "لم أجده" حيث لم يأت بالتلفظ الحقيقي ، وعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود فإن من وجد شيئاً معه زيادة علم بالنسبة إلى من لم يجده "أهـ"

محمد عبد الرشيد النعماني

على "منية المصلي" (ثم إذا أراد القنوت بعد قراعه من القراءة في الركعة كبر ورفع يديه ثم قنت كذا رواه الأثرم عن فعل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه) انتهى . وقد أخرج الحافظ ابن أبي شيبة في "مبسنه" بسنده المتصل إلى عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله بن أي ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه (أنه كان يرفع يديه في قنوت الوتر) وقد روى أيضاً فيه بسنده المتصل إليه عن أبيه عن عبد الله (أنه كان يرفع يديه إذا قنت في الوتر) وقد أخرج أيضاً فيه بسنده المتصل إليه عن أبيه (أن عبد الله بن مسعود كان إذا فرغ من القراءة - يعني في الركعة الأخيرة من الوتر - كبر ثم قنت فإذا فرغ من القنوت كبر ثم ركع) انتهى . وبهذا الأثر الأخير تبين معنى الأثرين الأولين لأن التكبير والرفع لا يكونان إلا مقارنين أو قريبين من المقارنة ، والرفع لم يشرع إلا مع التكبيرة كما سيجيء ، فقد عرف بهذا أن رفع اليدين الذي جاء به الأثران الأولان ما كان إلا مقارناً مع تكبيرة القنوت أو قريباً منها . فغني قوله "في قنوت الوتر" في أول قنوته . ومعنى قوله "إذا قنت" أي إذا أراد الشروع في قنوت الوتر فحصل الجمع بينهما ، لا سيما وكلها نقلها الأسود عن ابن مسعود . وقال العلامة الحلبي في "شرح المنية" أيضاً (رفع اليدين هذاه الأذنين في قنوت الوتر مروي عن ابن مسعود ، وابن عمر وابن عباس وأبي عبيد ، واسحق) انتهى . وقال الحافظ العيني في "شرح الهداية" (أن رفع اليدين ثبت

حالة التكبير في القنوت ، وأنه غير مشروع بلا تكبير كتكبير الإفتتاح وتكبيرات العيدين) انتهى . وبما ذكرنا عرف أن تكبير القنوت مروية عن عمر ، وعلي ، وابن عمر ، والبراء بن عازب وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم . (١) وأن رفع اليدين عندهما مروى عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي عبيد واسحاق ، وأن تكبيرته قام على تأييد القول بها القياس الصحيح الشرعي ، وأن رفع اليدين فيها قام على تأييد القول به القياس الشرعي أيضاً .

(١) قلت : وذكر محمد بن نصر المروزي في "باب التكبير للقنوت" من "كتاب الوتر"

"عن طارق بن شهاب أن عمر بن الخطاب لما فرغ من القراءة كبر ثم قنت ثم كبر وركع ، وعن علي أنه كبر في القنوت حين فرغ من القراءة وحين ركع ، وفي رواية كان يفتح القنوت بتكبير ، وكان عبدالله بن مسعود يكبر في الوتر إذا فرغ من قراءته حين يقنت وإذا فرغ من القنوت ، وعن البراء أنه كان إذا فرغ من السورة كبر ثم قنت ، وعن إبراهيم في القنوت في الوتر إذا فرغ من القراءة كبر ثم قنت ثم كبر وركع وعن سفيان كانوا يستحبون إذا فرغ من القراءة في الركعة الثالثة من الوتر أن يكبر ثم يقنت ، وعن أحمد إذا كان يقنت قبل الركوع افتتح القنوت بتكبير (ص ١٣٣ طبع لاهور سنة ١٣٢٠)

محمد عبد الرشيد النعاني

ثم إن المصرح به في كتب فقه الحنفية هو أن "تكبير القنوت مستحب" ومن قال بوجوبه أخذوا عليه . فكيف يليق بمثل المعارض أن ينسب القول بوجوب التكبير قبل قنوت الوتر المردود عند الحنفية بالمرءة إلى جميعهم ، بل إلى إمامهم أبي حنيفة . نعم لو قيل بوجوبه بعد ما وجد التصريح به من الأئمة الأعلام بأن الفتوى عليه لكان وجه القول بوجوبه هو ما ذكرناه وجهاً للقول بوجوب تكبير ركوع الركعة الثانية من صلاة العيدين وهو الإتصال بالواجب وهو وجه حسن : وقد عرف من كتب المذهب المعتبرة أن القول بوجوبه قول مرجوح عند الحنفية ، قال الشيخ علي القاري في "شرحه" على "النقابة" (يكبر = أي استحباباً - رافعاً يديه ثم يقنت فيه - أي في الوتر -) انتهى . وقال في "البحر الرائق" (ويبقى ترجيح عدم الوجوب لأنه الأصل ولا دليل عليه . وفي "الظهيرية" أنه لا رواية للوجوب) انتهى . ما في "البحر" . وقال في "طرفة المهتدي شرح تحفة المبتدي" (وأما تكبير القنوت فلم يذكروا وجوبها في أكثر الكتب ، وبعضهم عدوها من الواجبات حتى أوجب السجود بتركها سهواً) انتهى . وقال فيها في موضع آخر (وهذا التكبير قبل سنة ، وقيل واجب) وكلام شارح "النقابة" و "البحر" عبارة "طرفة المهتدي" الأولى دلا على أن القول بأنها سنة مستحبة هو الراجح في المذهب ، وأن القول بوجوبها مرجوح فيه . وأما عبارة "طرفة المهتدي" الثانية فدلالتها على ترجيح القول بالسنة الإستحبابية لما

في "النهر الفائق" للعلامة عمر بن نجيم من أنه : (إذا ذكر في الكلام قولان بلا ترجيح أحدهما على الآخر فالأول ذكراً هو المختار) انتهى . لاسيما وقد علم ترجيح الأول بالدليل الذي أتى به الشارحان المذكوران في "شرح المنية" وهذه التكبيرة في قنوت الوتر وإن لم يثبت فيه حديث مرفوع ، ولا ما يدل على استمرار وقوعها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فهذه الآثار التي لم ينفها مرفوع أصلاً أفادت القول بأنها سنة استحبابية ، وقد ثبتت هذه التكبيرة عن عمر وعلى أيضاً كما مر . وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم . (اقتدوا باللذين من بعدي) وقال صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً : (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي) بل لو قيل أن مأخذ القائل بوجوبها يمكن أن يكون هذا لصح ، لكن المذهب أنها سنة استحبابية كما مر . وقد تأيد القول بالسنة بالقياس الشرعي الذي مر أيضاً ، فلو لم يوجد فيه حديث مرفوع لا بأس به إن شاء الله تعالى ههنا ، فكيف صح للمعارض إدخال هذه المسئلة تحت قوله (وأما إذا لم يعارضها شيء من السنة الخ) ! ومن العجيب أنه قال فيه : (فلان لم أجده حديثاً مرفوعاً) فقيده بالمرفوع إعلاماً بأنه وجد الموقوف فيسه وقد عمم قوله "شيء من السنة" بحيث يعم أقوال الصحابة الموقوفة عليهم . ثم أدخل هذا المثال في ما لم يعارضه . أي القول المجرد - للإمام شيء من السنة . وإذا ترجع القول بأنها سنة مستحبة فنحن لا نعتقد إلا به .

ثم إنه يلزم على المعارض على ما أسسه في السابق وهو أن مذهب

واحد منهم - أي من الأئمة الإثني عشر من أهل بيت الرضوان رضي الله تعالى عنهم - مذهب باقيهم ، وأن إجماعهم إجماع معتبر عنده أن يقول قد انعقد إجماع أهل البيت المعتبر على وجوب تكبير القنوت أو سنيته لأنه قد ثبت القول والعمل به عن سيدنا على المرتضى . فلا بد أن يكون باقي الأئمة متفقين معه على هذا فثبت الإجماع المعتبر عنده على القول بأحد الأمرين فيه . وأيضاً إذا كان مهدي آخر الزمان عنده من الأئمة الإثني عشر من أهل البيت وآخرهم - على خلاف الأحاديث الصحيحة التي مرت ، وعلى خلاف مذهب جميع أهل السنة والجماعة أهل الحق والسعادة - ونقل المعارض فيما قبل كلام ابن العربي الدال على أن مهدي آخر الزمان معصوم لا يخطئ ، وأنه استحالة عليه وقوع الخطأ منه زعماً منه أنه في مهدي آخر الزمان الذي هو الإمام الثاني عشر منهم . وقال فيما سبق أيضاً : إن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم ، فكيف اجترأ المعارض على الإنكار عن وجوب ذلك التكبير أو سنيته وهو يهدم قاعدته من أصلها أو يهلم ما قال ابن العربي فيسه على زعم المعارض .

ثم إنه إذا كان لفظ "شيء من السنة" عاماً يشمل الحديث الضعيف وأقوال الصحابة الموقوفة عليهم فنقول : هذا القول باستحباب تكبير القنوت الصادر عن أبي حنيفة قد وافقه أقوال كثير من الصحابة الكرام العظام رضي الله تعالى عنهم ولم يوجد ما يعارضها لا من المرفوع البتة ولا من الموقوف ظناً والحمد لله

تعالى على ذلك .

قوله ومنها أيضاً قول الحنفية (١) بوجوب رفع اليدين
الخ (ص ٤٠٨)

قلت : القول بوجوبه غير ثابت عنهم (٢) وأما القول بأنها
سنة استحبابية فثبت عنهم رحمهم الله تعالى . قال في "طريقة المهتدي"
(وهذا الرفع - أي رفع اليدين - في تكبير القنوت سنة) انتهى .
وقد ثبت في أصل رفع اليدين فيه آثار فقد روي ابن أبي شيبة
في "مصنفه" بسندين رفع اليدين فيه . وقال ابن أمير الحاج في
"شرحہ على منية المصلی" (إن تكبير القنوت ورفع اليدين فيه
رواه الأثرم عن فعل ابن مسعود) وقال العلامة الحلبي في "شرحہ"
على المنية " (إن رفع اليدين هذه الأذنين في قنوت الوتر مروي
عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وابن عبيد ، وسحق
رضي الله تعالى عنهم) انتهى . (٣) لا سيما وقد أبدى القياس

(١) ووقع في المطبوعة "قول أبي حنيفة" بدل "قول الحنفية"

(٢) قال قاضي خان في "فتاواه" (رفع اليدين عند تكبير
القنوت ليس بواجب كرفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح فلا يجب السهو
بتركه) اهـ

(٣) قلت : وروى البيهقي في "السنن الكبرى" في "باب رفع
اليدين في القنوت" من طريق الوليد بن مسلم قال أخبرني ابن لهيعة
عن موسى بن وردان : أنه كان يرى أبا هريرة يرفع يديه في قنوته
في شهر رمضان . قال الوليد : وأخبرني عامر بن شبل الجرمي قال :

الشرعي الذي نقلناه قبل عن "شرح المصداية" للعلامة العيني .
فالعجب كل العجب لإدخاله فيما لم يعارضه - أي القول المجرد للإمام -
شيء من السنة ، ومعناه عنده ما ذكرناه نقلاً عنه . وبما ذكرنا
ظهر أن قوله (ولم يثبت في ذلك إلى الآن عندی أثر صحيح الخ
ص ٤٠٨) باطل لا يلتفت إليه ، فإن سندي أثر ابن مسعود اللذين
أتى بهما ابن أبي شيبة في "مصنفه" صحيحان بلا ريب . وحديث
(لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن) وعندها تكبيرات
العبدین وتكبيرة القنوت . (وإن كان معلولاً ضعيفاً لكن لما كان
المعارض ممن عد الحديث الضعيف أقوى من رأى الرجال وقياسهم
كيف صح منه مع وجود هذا الحديث المرفوع الضعيف بأن قول

رأيت أبا قلابه يرفع يديه في قنوته اهـ

وذكر محمد بن نصر المروزي في "باب رفع الأيدي عند القنوت"
من "كتاب الوتر" (عن الأسود أن عبد الله بن مسعود كان يرفع
يديه في القنوت إلى صدره ، وكان أبو هريرة يرفع يديه في قنوته في
شهر رمضان ، وعن أبي قلابه فيكحول أنها كانا يرفعان أيديهما في
قنوت رمضان ، وعن إبراهيم في القنوت في الوتر إذا فرغ من القراءة
كبر ورفع يديه ثم قنت ثم كبر وكعب . وعن محل عن إبراهيم قال :
قل في الوتر هكذا ورفع وكعب يديه قريباً من أذنيه قال : ثم يرسل
يديه . وعن سفيان كانوا يستحبون أن تقرأ في الثالثة من الوتر
"قل هو الله أحد" ثم تكبر وترفع يديك ثم تقنت ، وسئل أحمد
يرفع يديه في القنوت قال : نعم ومجئني . قال أبو داود : رأيت أحمد
يرفع يديه) اهـ

الإمام برفع اليدين في تكبير القنوت قول مجرد لا شئ معه من السنة ! فقد ثبت فيه شئ من السنة وهو الحديث المرفوع الضعيف وأقوال الصحابة والتابعين كما قدمنا . ولو سلمنا أن هذه الآثار ضعيفة كالحديث المرفوع ، فنقول : كثرة الآثار أيدت أنفسها فتقوى بعضها بعضاً حتى صارت من باب الحسن لغيره ، وأيدت الحديث المرفوع الضعيف وقواها فأوصلها إلى درجة الحسن لغيره في رفع تكبير القنوت ، والله تعالى أعلم .

قوله حيث لا أقر في إثبات ما لم يثبت عندي الخ (ص ٤١٣)

قلت : كلام المعارض هذا يدل على أن أصل هاتين المسألتين - أي تكبير القنوت ورفع اليدين فيه - لم يثبت عنده وإنما يأتي بهما عملاً ذهاباً على إر أبي حنيفة وعلماء مذهبه من حيث اعتقاده فيهم ، وقد مر أنه ثبت أصلها ومأخذها .

قوله لا فيما إذا قام على معارضة قوله ونفيه دليل من السنة

الخ (ص ٤١٣)

قلت : هذا يحتمل أمرين أحدهما أنه كما قام على معارضة قوله ونفيه دليل من السنة كذلك قام على إثبات قوله وقوته دليل منها . وثانيهما أنه لم يوجد لقوله دليل من السنة أصلاً حتى أن قوله ليس إلا مجرد الرأي في مقابلة الدليل القائم من السنة . فالأول منهما لم يتعرض له المعارض ولم يعرف أن عمله فيه على أي وجه

يكون ، وإنما تعرض للثاني منها . فنقول أين ذلك ؟ وثبت العرش ثم انقش ، وناد بحرمة الوقفة عنده بمجرد حسن الظن . وجميع ما أتى به في " الدراسات " وغيرها من " رسائله " التي وقفنا عليها من الأمثلة للشق الثاني فليست كذلك ، بل قد ثبت أن دعواه بهذا فيها كاذبة . ولن نجد سبيلاً إلى مثال ذلك صحيحاً إن شاء الله تعالى وليس ما خالف رأي المعارض مخالفاً للحديث والدليل من السنة وهو بنفيه إلا إذا ثبت ذلك بحجة بيّنة ، وأين ذلك ؟ ثم إنه كما لا يفيد مجرد حسن الظن إلى أبي حنيفة أو إلى واحد من الأئمة الثلاثة الباقية فيما إذا قام على معارضة قوله ونفيه دليل من السنة كذلك لا يفيد حسن الظن إلى العرفاء بالله تعالى . وزعم أن هذا المخالف كشف لم كوشفوا به فيما إذا قام على معارضة قولهم ونفيه دليل من السنة ؛ فالأئمة الأربعة من أعظم العرفاء بالله تعالى وكبراءهم . وإنما المعلوم في المذاهب الأربعة عمل هذا بهذا الحديث وترك العمل بظاهر ذلك الحديث ، وعمل ذلك بظاهر ذلك الحديث وترك العمل بظاهر هذا الحديث ، ومخالفة الرأي أو الآراء كثيرة في جميع الجوانب . وأما مخالفة المعارض منفرداً مع غيره فكثير منها تجره إلى مخالفته بالأحاديث الصحيحة والمذاهب الأربعة والإجماعات . ومن أراد التيقن بما قلنا فليتأمل في المسائل التي نقلناها عن المعارض في مقدمة " تعاليفنا " . واعلم أن التزام المعارض بالعمل على ما ذهب إليه أبو حنيفة من رفع اليدين في تكبير القنوت وقد خالفه فيه الشافعي في أظهر قوليه والإمام مالك والليث بن سعد والأوزاعي والقفال

وإمام الحرمين بنفضه إلى الوقوع في المفاسد التي حكم المعرض بها فيما قبل بوقوع من التزم مذهباً معيناً فيها وهي أن من التزم مذهباً معيناً وإماماً معيناً إنما تبع ذلك الإمام دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأخل بواجب وحدة وجهته صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأتى بالثنوية ، وارتكب الحرام . والمعارض هنا عمل بقول أبي حنيفة مع أن مالكا من علماء المدينة خالفه فيه فينبغي على وفق قاعدته أن لا يعمل في مثل هذا بقول أبي حنيفة .

قوله فلا آتى بتكرار سورة واحدة في ركعتين الخ (ص ٤١٣)

قلت : قد ذكر فتها مذهبنا أن تكرار سورة واحدة في ركعتين مكروه كراهة تنزيه إذا كان عن قصد . وكمن مكروهات تنزيهية التي فعلها في حقنا خلاف الأولى وجب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم فعلها لما أنه قد وجب عليه التبليغ إلى الأمة ، وهو غير في ذلك بين أن يبلغ ما أراد أن يبلغ بقرائه صلى الله تعالى عليه وسلم أو بفعله ، فعل هذا يحمل فعله صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم بتكرار سورة " إذا زلزلت " في ركعتي صلاة الفجر على تبليغه أن ترك تكرار سورة واحدة في ركعتي صلاة واحدة ليس بفرض ولا بواجب ولا بمسنون سنة مؤكدة ، ومن فعل المكروه التنزيهي لا عتب عليه إذا كان من آحاد الأمة المرحومة ، وهو صلى الله تعالى عليه وسلم لا يوصف فعله بالكراهة التنزيهية

بل يقال إنه أدى به الواجب عليه الخير . ووجه آخر يدل على أنه يحمل فعله صلى الله تعالى عليه وسلم على ما ذكرنا ، وهو أن في قراءة سورة " إذا زلزلت " في صلاة الفجر - وهي من قصار المفصل - ترك سنة القراءة في صلاة الفجر التي نطقت الأحاديث الصحيحة بها ، واتفق على القول بها الأئمة الأربعة ، وهذا الوجه الواحد يتضمن وجوهاً ثلاثة ، أحدها أن في قراءة سورة " إذا زلزلت " في ركعتي صلاة الفجر ترك تطويل الأولى من ركعتي صلاة الفجر عن الثانية منهما . وثانيها أن فيها ترك المقدار المسنون المقدر أدناه عندنا بأربعين آية في صلاة الفجر . وثالثها أن فيها يشبه قراءة قصار المفصل في صلاة الفجر فيلزم من قراءتها في ركعتي صلاة الفجر ترك أربع سنن استحبابية ، فيجب حمل فعله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا الوارد في صلاة الفجر خاصة على تعليمه الجواز ، ولا كراهة فيه في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإنما الكراهة المذكورة في هذا الفعل في حقنا كما قد صرحوا به . وأما المحرم والمكروه تحريماً فلا يجوز وقوعه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أصلاً ولو لتعليم الجواز لأنه معصوم أي معصوم .

قوله وحسن الظن المذكور بمن ولع بعلوم الحديث الخ (ص ٤١٣)

قلت : من عجيب حسن الظن هدم قواعد المذهب وفروعه من غير حجة ، وجعله ذلك الهدم بمجرد رأيه موافقاً بالحديث

وذلك المذهب مخالفاً بالحديث ، ولن يجعل الله للمعاندين عليه سبيلاً .

قوله كما نعمل به نادباً بأبي حنيفة رحمه الله تعالى ومذهب الخ (ص ٤١٣)

قلت : قد ذاق الأئمة الأربعة طعم ثبوت الأحكام بطرق الأسانيد المتصلة ، وأين الدقيق في غيرهم كذوقهم . وأما المعلقات التي لم تصل إلينا من تلك الطرق فقد وصلت إليهم بها ، إلا لما احتجوا بها في إثبات الأحكام على ما عرف من عاداتهم أنهم لا يحتجون إلا بما يصلح للإحتجاج به ، وما لم تصل إليهم بها قد عرحوها وما اعتنوا بها ولا اعتنى بها من بعدهم من مقلديهم وربما وجد من بعدهم تاليداتها حتى صارت عندهم بما اعتنى بها بذلك فتمسكوا بها ، فله درهم ما أعلمهم ومبا أكلمهم ، ثم يجب على الملوع بعلوم الحديث وعلى من ذاق طعم الثبوت من طرق الأسانيد المتصلة أن يتوب إلى الله تعالى من عقائده وأحكامه التي أتينا ببعضها في مقدمة هذه " التعاليق " فهي مع أنها مخالفة للأحاديث الصحيحة من أحاديث " الصحيحين " وغيرهما . وللآثار الموقوفة الصحيحة ، وللأحاديث والآثار الحسنة ، وللأحاديث والآثار الضعيفة م يوجد فيها معلق غير صحيح وغير حسن يقوم بها . ثم إن عدم مبالاة من لم يتأدب بأبي حنيفة بتلك المعلقات أو عدم عمله بها مستمراً إن كان ناشئاً من الحمية الجاهلة عند

به ولا يعذر فيها أتى به . وإن كان ناشئاً من عدم علمه بأنها وصلت عند أبي حنيفة إلى رتبة الإحتجاج فلا إعتداد به لكن بالجهل يعلم فيها أتى به ، فالإعتداد بها أو عمله بها مستمراً ممن تأدب بأبي حنيفة في موقعه ، والله لا يضيع أجر المحسنين . ومن تأمل فيما ذكرنا من قبل يتقن أن بعض المعلقات مما لا يجوز طرحها .

وقد تقدم منا أيضاً للدليل الدال على سنية ترك رفع اليدين عند الركوع ، وعند القيام منه ، وعند النهوض عن القعدة الأولى بل على سنية ترك رفع اليدين في كل خفض ورفع ، وأن ذلك الدليل متواتر النقل عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً ، وأن تركه عندها سنة وأن فعله عندها رخصة مكروهة كراهة تزييه في حق الأمة المرحومة خاصة . فإطالة العجب من قول من جعل تركه عندها مخالفاً بالحديث واجب النفي والإعدام محرم الأخذ والإستمساك به بمجرد رأى وآه - ورأيه لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء - أشد وأقوى وأحرى بها وأولى . وقد مر أيضاً أن تكبير القنوت ليس بواجب عندنا ، وأنه ثبت سنيته بأثر موقوف على ابن مسعود وغيره من الصحابة ، ولم يعهد فيه سنة مرفوعة يبنى الأثر المذكور ، فوضح الفرق بين رفع اليدين في تكبير القنوت ورفع اليدين في كل خفض ورفع في جميع الصلوات ، أو في المواضع الثلاثة منها سوى تكبيرة الإفتتاح أو في موضعين منها سواها .

قوله ومما يستغرب أيضاً أنهم يرفعون الأيدي الخ
(ص ٤١٤)

قلت: معنى الأثرين الأولين الذين أوردهما ابن أبي شيبة في "مصنفه" في أول قنوت الوتر: "وإذا أراد شروع قنوت الوتر" بدلالة الأثر الذي رواه الأثرم من فعل ابن مسعود، وأورده العلامة الإمام ابن أمير الحاج في "شرحه" على "منية المصلي" وبدلالة الآثار الخمسة التي أوردها العلامة الحلبي في "شرحه" عليها أيضاً، وقد قدمناها. وأيضاً الأثر الأول يحتمل أن يكون معناه في أول قنوت الوتر أو في وسطه. والأثر الثاني يحتمل أن يكون معناه: إذا أراد شروع الوتر أو في أثناء قنوته. ومن المعلوم أن رفع اليدين شرع مع التكبيرة ولم يشرع بدونها كما صرح به الحافظ العيني في "شرح الهداية" فحمل الأثرين على ما ثبت شرعيته واجب ولم يجوز أن يحمل ما لم يستغرب شرعيته، فتوجيه الاستغراب الذي ذكره المعارض فيه ما فيه. والأثر الثالث الذي أورده ابن أبي شيبة في "مصنفه" قد أثبت تكبير القنوت ولم يثبت تكبيراً في أثناءه. وإذا قلنا إن رفع اليدين بدون التكبير غير مشروع لابد أن نجعل رفع اليدين الثابت بالأثرين الأولين على اتصاله بتكبير للقنوت فلم يثبت بهما رفع اليدين في أثناء القنوت. وهذا ظاهر لا ستره عليه. وأيضاً لم يقع في أثر ابن أبي شيبة الثالث الذي نقله عن ابن مسعود أنه:

كان لا يزيد عند الفراغ من القراءة في الركعة الأخيرة من الوتر على التكبير، وإنما فيه (كان ابن مسعود إذا فرغ من القراءة كبر ثم قنت) فهو من باب سكوت الراوي في مرويته ذلك عن رفع اليدين. ومن القواعد المعلومة المحققة أنه لا ينسب إلى ساكت قول، فعني قول الراوي "كبر ثم قنت" أي كبر مع رفع اليدين جمعاً بينه وبين الأثرين الأولين الذين رواهما ابن أبي شيبة في "مصنفه" أيضاً. والأثر الذي رواه الأثرم عن فعل ابن مسعود، وقد مر ذكره مراراً، والآثار الخمسة التي أوردها الحلبي في "شرحه" على "المنية" وقد قدمناها أيضاً. والجمع واجب على قول من قال بتقديم الجمع وجوباً على الترجيح فيها أمكن الجمع فيه، وعلى قول من ادعى أن كل متعارضين يمكن فيه الجمع فيجب تقديمه على الترجيح، والمعارض ممن قال بأحد هذين القولين، فكيف جازله الإمتناع عن واجب الجمع عنده هنا! وإذا تحققت ما ذكرنا فأين مخالفة الحنفية مع عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه في الموضوعين؟ وابن تديع رفع اليدين منهم في قنوت الوتر؟

ومن العجب أنه لما زعم أن رفع اليدين في قنوت لم يبدع عن الحنفية وعارضه شئ من السنة، وهو قول ابن مسعود المروي في "المصنف" عنده، فلم يجزله أن يجعله من باب ما إذا لم يعارضه شئ منها، ولم يجزله أن يعمل به لما مر منه من أنه إذا عارض قول أبي حنيفة شئ أتركه، وإن ثبت أنه

قول أبي حنيفة بلا شبهة ، وقد صرح المعارض ههنا أنه يعمل به على وجه المواظبة فليتأمل .

ثم إن القول بتبديع الحنفية ، وأنهم أحدثوا بدعة لم تكن في عهده صلى الله تعالى عليه وسلم ولا في عهد الصحابة سوء أدب إليهم معاذ الله تعالى عن مثله ، لا سيما وزيادة رفع اليدين على تكبير القنوت ليس من البدعة في شيء ، وإنما هي زيادة بالسنة على السنة فظهر أن كلا من هذين الحكمين الصادرين من المعارض باطل ، وأنه لا قدح في بناء المذهب على مرويات ابن مسعود وترجيح مروياته على مرويات غيره في بعض المواد ، وعلى أقواله فيما لم يوجد في نفيها حديث مرفوع ، وهو العالم الفقيه الأفقه بعد الخلفاء الأربعة الملازم له صلى الله تعالى عليه وسلم المترصد لأحواله الحاكي عنها ، وأنه لا غرابة فيه ولا منافاة فيه ههنا .

وما ذكره المعارض في وجه الاستغراب من أن الإمام بنى مذهبه على مرويات ابن مسعود ، وأحاديثه الموقوفة عليه يقامه الحنفية على أكثر المرفوعات من غيره بعضه كسب صريح لما مر من أن كلا من الإمام أبي حنيفة والحنفيون يريثون من أن يقدموا مجرد موقوف ابن مسعود على مرفوع غيره فضلاً عن أن يقدم ذلك الموقوف على أكثر مرفوعات غيره ، وإن اعتقدوا فيه أنه أفقه وأعرف بما عليه سنته صلى الله تعالى عليه وسلم بعد الخلفاء الأربعة رضى الله تعالى عنهم .

ونسبة رفع الأيدي في دعاء القنوت إلى الحنفية في كتاب "المغني" في فقه الحنابلة لا يستدعي أن يكون قولهم ذلك على خلاف ما ثبت عن عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه ، ومثل هذا كثيراً ما رأينا في كتب الحنفية فيما ثبت قولهم بالأحاديث الصحيحة بلا نزاع ، وافق عليه معهم كثير من العلماء الأعلام ، فالقول بهذا الاستدعاء من أغرب الغرائب ، وقوله (وهو أقرب بما ينبغي أن يكون الأمر عليه ص ٤١٥) مما لا ينبغي أن يكون الأمر عليه .

قوله وهو قليل الوقوع بل عديمه الخ (ص ٤١٦)

قلت : قد صنف العلماء الأعلام رسائل مفردة فيما إذا كان قول الإمام أبي حنيفة وذويه ثابتاً بالحديث الصحيح وقول واحد من الأئمة الثلاثة الباقية لم يظهر دليله من السنة أصلاً ، وجمعوا فيها مسائل كثيرة أثبتوا فيها ذلك . وأيضاً قد صنفوا رسائل مفردة أثبتوا أن قول واحد من الأئمة الثلاثة قد خالف الإجماع في هذه المسائل ، وهي كثيرة . ومن أمثلة الأول قول مالك : بسنة إرسال اليدين في قيام الصلاة ؛ وقول الشافعي : أنه لو سجد المصلي على قاضل ثوبه الذي لبسه فسدت صلاته ، وقول الشافعي أيضاً : أنه يفترض على المصلي محافظة التشديدات الواقعة في سورة الفاتحة دون سائر القرآن حتى أنه لو ترك شدة واحدة منها في الفاتحة فسدت صلاته ، ولو ترك جميع تشديدات سائر القرآن في صلاته لم تفسد . وقد أوصل العلماء المسائل التي خالف فيها

الشافعي الإجماع مائة مسئلة . فليس منشأ قول المعارض هذا إلا قصور بابه في علم الحديث وقلة تيسر أسبابه عنده . فثبت بهذا صدق ما كررته في أول "التعاليق" من أنه : لم يوجد في بلاد الهند والسند إلا شئ يسير من علم الحديث وكتبه ، والحمد لله تعالى على ذلك .

قوله ينبغي أن يكون ذلك عند الحنفي الغالب عليه العمل
الخ (ص ٤١٦)

قلت : ترجع ما تمسك به الحنفية من الحديث عند المعارض فقط لا يجعل لم العمل بهذا الحديث أشهى من العمل ، فإن العمل بالحديث وإن كان أشهى من العمل وأنهار الجنة في حد ذاته مطلقاً لكن العمل بمجرد ترجيح مثل المعارض والحديث الصحيح أو الحسن قائم في الطرفين أحدهما على الآخر أمر من الصبر من حيث أن ترجيح مجرد مثله لا يجوز لأحد تقليده فيه ، فإن تقليد غير المجتهد حرام بالإجماع . وترجع ذلك العامل بنفسه أحدهما على الآخر لا يقوم له حجة منجية عند الله تعالى إن وجده . فعلى المقلد الوقفة ما لم يثبت عنده ترجيح معتبر في أحد الجانبين ، فإذا ثبت عند من قلد بأحنيقة ذلك الترجيح كترجيح الإمام أبي حنيفة وذويه هذا الحديث يعمل به ويترك العمل بالحديث الآخر ، وينبذ الوقفة وراء ظهره . فليُنظر الحنفي العامل بالحديث إلى حديث أثبت قول مذهبه ، وبجعله كحل حيونه

وفرثها وزينة رأسه ووديعه قلبه . وملتجأه ومأواه . ثم إلى ترجمه عند صاحب المذهب ، وعند الصناديد من علماء مذهبه المرضي فليعمل به فهو أشهى له من العمل وغيره من المستلذات . ثم إن قول المعارض هذا مع ما مر منه فيما قبل (١) من أنه : يمكن الجمع في جميع الدليلين المتعارضين يفيد أن الجمع عنده ، ليس بواجب ولا بمختار مطلقاً . وهذا خلاف معتقده ومذهبه ، وإن قوله هذا مع ما سبق منه فيما قبل من أنه : يجب تقديم الجمع فيما أمكن الجمع فيه على الترجيح ، وأنه لا يجوز الترجيح إلا فيما لم يمكن فيه الجمع يستدعي أن لا يجوز ترجيحه هذا إلا فيما لم يمكن الجمع فيه ، والنظر في الأمثلة موضح بأنسه قال بهذا الترجيح فيما أمكن فيه الجمع أيضاً . فبالله ما وجه دفع التناقض عنده ؟

قوله وانفق من ذلك عندنا فروع عديدة الخ (ص ٤١٦)

قلت : كلام المعارض هذا يدل على أن الفروع من هذا القسم في مذهب الإمام أبي حنيفة قليلة ، وإنه لكذب ظاهر واجترأه باهر . ثم إن الأحاديث المرفوعة التي وردت في افتراض زكاة الحل من الذهب والفضة كثيرة جداً ، وكذلك الآثار كثيرة . ومن أراد العكوف عليها فليطالع "تخريج الحافظ الزيلعي" على "الهداية" و "فتح القدير" لكنها أوردا منها حديث عائشة رضي

الله تعالى عنها المرفوع في زكاة الحلى أيضاً ، قال الثريلمي في "تخریجه" (أخرجه أبو داود في "سننه" وأخرجه الحاكم في "مستدرکه" وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه) ونحوه في "فتح القدير" . وأوردا منها حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها المرفوع أيضاً ، وقالوا فيه : (أخرجه أبو داود في "سننه" وأخرجه الحاكم في "مستدرکه" . وقال : صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه) انتهى ، فحيثما مقتضى القاعدة التي اتفق عليها أهل أصول الحديث - فيها رأينا - من أن الحديث الصحيح سبعة أقسام ، ومن أن الحديث الصحيح الكائن على شرط الشيخين يقدم على حديث صحيح كائن على شرط أحدهما ، ومن أن الحديث الصحيح الكائن على شرط البخاري في "صحيحه" فقط يقدم على حديث صحيح جاء على شرط مسلم في "صحيحه" فقط ، ومن أن الحديث الصحيح الكائن على شرط مسلم فقط يقدم على الحديث الصحيح الذي في غيرها ولم يكن على شرطها ولا على شرط أحدهما - أن يقدم حديث عائشة وأم سلمة على حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده هذا ، فإن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الوارد في زكاة الحلى وأخرجه أبو داود والنسائي ، وإن صححه المنذري لكنه حديث صحيح أخرجه غيرهما وليس على شرطها ولا على شرط أحدهما ، فما بالك المعترض ترك هذه القاعدة ههنا رأساً ، ورجع حديثه على حديث عائشة الذي جاء على شرط الشيخين ، وعلى حديث أم سلمة الذي جاء على شرط البخاري في "صحيحه" فقط

ومقتضى القاعدة التي أسسها الحنفية الكرام أن يكون حديث عائشة مساوياً لحديث "الصحيحين" غير المتقدم منها ، وأن يكون حديث أم سلمة مساوياً للحديث الذي أخرجه البخاري في "صحيحه" منفرداً ، فالقول بترجيحها على حديث عمرو بن شعيب هذا موافق ومقبول أى موافقة وقبول . وإن لم يسلم هذه القاعدة المنقولة عن الحنفية لقبوله وتسليمه القاعدة الأولى ثابت لا محالة فقوله : (وليس في الباب على مبلغ علمي فيه الخ ٤١٦) ساقط أي سقوط .

قوله واستدل مالك في "الموطأ" والشافعي رحمهما الله تعالى على عدم وجوب الزكاة الخ (ص ٤١٦)

قلت : لما كان الاستدلال بالآثار مع قيام المرفوعات الصحيحة النافية لها حراماً لإجماعاً وعند المعترض ، والقول - : بأنها دليل وإن قامت في مخالفتها المرفوعات - قولاً باطلاً بالإجماع أيضاً وبما قال المعترض ، صار هذا المثال عنده من جملة أمثلة ما لم يظهر لمن خالف من الأئمة قول الإمام أبي حنيفة دليل له عند المعترض ، فقوله (وهو قليل الوقوع بل عديمه ص ٤١٦) كذب ساقط . وإيضاً إدخاله المعترض فيما ظهر لمن خالف من الأئمة قوله دليل عليه إرتكاب للحرام ، وتسمية للأثر الذي كانه لم يكن في هذا "بالدليل" ، وهو في مقابلة المرفوع الصحيح الذي ينفيه . وقول بكونه معتداً به وإن كان الأمر كما ذكرنا ، فدعوى أنه ظهر عليه دليل لمن خالف قوله بعدم هذا الإعتراف مما لا يشك

في بطلانه .

قوله بحديث حسن بن علي عليها السلام الخ (١) (ص ٤١٧)

قلت: قد صرح الشيخ على القاري في "شرحيه" على "الفقه الأكبر" (بأن: قول "علي عليه السلام": من دأب الشيعة الشيعة) انتهى . والأئمة الثلاثة سوى الإمام أحمد اتفقوا على كراهة تخصيص غير الأنبياء والملائكة بالصلاة أو السلام استقلالاً . وأما مذهب الإمام أحمد بن حنبل فهو أنه لا تخصيص للصلاة والسلام بأحد فيجوز أن يقال: عند أحمد أبو بكر عليه الصلاة ، أبو بكر عليه السلام ، أبو بكر عليه الصلاة والسلام ، وكذلك في جميع الصحابة والتابعين لهم ومن بعدهم إلى يوم الدين من المؤمنين الصالحين . فيجوز عند أحمد أن يقال: معاوية عليه الصلاة ، معاوية عليه السلام ، معاوية عليه الصلاة والسلام ، وأبوسفيان عليه الصلاة ، أبوسفيان عليه السلام ، أبوسفيان عليه الصلاة والسلام . فثبت أن تخصيص الأفراد الطاهرين من أهل البيت بالصلاة أو السلام أو بكليهما دأب الرافضة خروج عن المذاهب الأربعة التي يمتنع الخروج عنها بالإجماع . وأما الحافظ البيهقي الحنبلي مذهباً فقد صدر عنه في "صحيح البخاري" الموسوم "باليونينية" بعض هذا التخصيص لما أنه كان حنبلي المذهب ، ولم يصر هذا التخصيص شعاراً للرافضة إلى عهده ، ثم لما

(١) قلت وقد سقط من المطبوعة لفظة "عليها السلام" وكان في القديمة رمز "رض" فكتبتا في الجديدة "رضي الله عنها"

صار هذا التخصيص شعاراً لم منعوا عنه ، واتفق على منعه أئمة جميع المذاهب الأربعة ، بل نقول: إن عمل البيهقي في "اليونينية" ليس بتخصيص للسلام بالأئمة الإثني عشر كما هو دأب الشيعة والمعارض وسنتهم ، فقد وجد فيها في "باب قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم" إنابك لهززون" من "كتاب الجنائز" لفظ "عليه السلام" على اسم إبراهيم ابنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

قوله وجه دلالة لأبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اتفقت الأمة الخ (ص ٤١٧)

قلت: من الكذب والإفتراف البحث للقول باتفاق الأمة على وجوب صلاة الوتر فضلاً عن القول باتفاقها على وجوبها في تمام السنة ، كما أن القول الذي أورده الغزالي في "تعليقه" من (أن الوتر سنة مؤكدة وليس بفرض ولا واجب) قالته قالت الأمة كلها إلا أبا حنيفة فإنه قال بالوجوب) غير صحيح فردّه الحافظ العيني في "شرحيه" على "صحيح البخاري" وكما أن قول القاضي أبي الطيب الذي نقله عنه العيني في "الشرح" للمذكور من أن العلماء كافة قالت: إنه سنة حتى أبو يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة وحده: هو واجب وليس بفرض ، غير صحيح أيضاً ، فردّه الحافظ العيني في الشرح المذكور رداً بليغاً فوجه دلالة لأبي حنيفة هو إطلاق سيدنا الحسن لفظ الوتر ، والإطلاق ظاهر الحديث فلا يجوز تركه بلا دليل ، وأنى هو ؟ ولذا قال الإمام في

"شرح المنهاج" (وهذا الوجه - يعني الاستدلال بالرفوع في إطلاقه - قوي قاله في "شرح المذهب") انتهى .

قوله ولم يرو للشافعي وأحمد مرفوع يدل على مذهبهما ، وإن تمسكها بالآثار (ص ٤١٧)

قلت : يجري في هذا القول من الإيراد والإشكال ما قدمنا ذكره تحت قوله : (واستدل مالك في "الموطأ" والشافعي رحمه الله تعالى) فإن شئت الإطلاع عليه فارجع إليه .

قوله فمن ذلك ما روى الترمذي في "سننه" وقد روى الخ (ص ٤١٧)

قلت : قد أسس المعارض فيما قبل رجماً بالغيب : أن قول واحد من أئمة أهل البيت إذا ثبت فذهب بأقبيهم عين مذهبه (١) وقد قال أيضاً فيما قبل : إن إجماعهم إجماع معتبر كسائر الإجماعات عنده (٢) ومن المعلوم أن الإجماع المعتبر يترك به الأحاديث الصحيحة إذا كانت من باب أخبار الآحاد ، فهذا الأثر وإن كان في مقابلة المرفوع لكنه يعارضها ويتناقض معها بالمعارض يعارض أنه أثبت الإجماع المعتبر عنده ، فبهذا المعارض يجب ترك العمل بهذه الأحاديث الصحيحة عنده بهذا الأثر . ثم إن هذا الأثر وإن علقه أبو عيسى الترمذي في "سننه" بلفظ "روى" لكن أسنده الحافظ ابن سيد الناس اليعمري في "شرح" على ذلك بسند جيد ، على

(١) راجع "الدراسات" ص ٥ و ٢٨٦ (٢) أيضاً ص ٢٨٧

أن لفظ "روى" عند الترمذي في "سننه" ليس مخصوصاً بالدلالة على الترميض ، بل قد يورده في ما صح ثبوته عنده وقد يأتي به فيما لم يصح عنده كما لا يخفى على من تتبع في "سننه" ونصفحه في "شرحه" عليه الحافظ المذكور .

قوله ومن ألحق الذئب بها من أتباعه فقد خالف إمامه الخ (ص ٤١٨)

قلت : ما وحدنا في كلام من يعتد بقوله نصاً على أن الذئب ألحق بها أتباع الإمام فقط دون ولا إشارة إليه ، بل ظاهر كلام أئمتنا في كتبهم دال على أنه ثبت عن الإمام أبي حنيفة في إلحاق الذئب بها روايتان . فالأولى أنه غير ملحق بها بناء على أخذه بظاهر حديث "الصحيحين" وغيرها الذي ثبت فيه لفظ "الخبيثة" ولم يعد الذئب فيه منها ، وهي المذكورة في المتون القوية عند الإمام . والثانية أن الذئب ملحق بها لحديث الدارقطني بسنده إلى ابن عمر (عن ابن عمر قال : أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المحرم بقتل الذئب ، والفارة ، والخدأة ، والغراب) وفيه الحجاج بن أرطاة ، والحديث أخرجه الطحاوي في "آثاره" عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بنحوه ، وذكر فيه : (الخدأة ، والذئب ، والكلب العقور) وأورد هذين الحديثين الإمام ابن الهمام في "فتح القدير" وقال الحافظ الذهبي في "ميزان الاعتدال" (حجاج بن أرطاة النخعي الفقيه أحد الأعلام ، وقال العجلي :

كان فقياً مفتياً ، وقال أحمد : كان من الحفاظ ، وقال أبو حاتم : إذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه وقال شعبة : أكتبوا عن حجاج بن أرطاة وابن اسحاق فإنها حفاظان ، وقال القطان : هو وابن اسحاق عندي سواء ، وذكر الذهبي في "ميزانه" آخرين من أهل الجرح والتعديل ممن تركوه فهو مختلف فيه بين الحديثين ، فحديثه لا ينزل عن درجة الحسن عندهم . فقلوه (ومن الحق الذئب بها من أتباعه) مطعون فيه ، وقوله (وجعله بذلك عرضة للطعن الخ ص ٤١٨ و ٤١٩) أشد طعناً منه . وهل يجوز طعن من أخذ بالحديث الحسن الثابت ، وجمع بينه وبين ظاهر حديثي "الصحيحين" ثم أخذ بالترجيح ، وقوى ظاهر حديث "الصحيحين" على الحديث الحسن ، وقال بذلك الظاهر دون ذلك الحسن ولا ملتجأ له في كلا القولين إلا الحديث الثابت ؟ ومن العجب عد بعض العلماء إلحاق الذئب بها من مناقضات أبي حنيفة فليس مفهوم العدد معتبراً عند أكثر العلماء حتى يكون التنصيص على العدد نصاً في نقي ما سواء ، فمن عد هذا من مناقضاته رحمه الله فلم يدرك ما قال ، والعفو من الله تعالى مأمول .

قواه وليس المتنفسون والمتروحون بسر حقيقتها الخ
(ص ٤١٩)

قلت : إن أراد أن أبا حنيفة تنهم ومن ساداتهم فتروح بسر حقيقتها ، فنقول : (جاء الحق ، وزهق الباطل ، إن الباطل

كان زهوقاً) وإن أراد أنه ليس منهم فهو مصادمة لما حكم به بداهة العقل وصرافة النظر وضرورة الفكر . ثم إن كلامه هذا مع كلامه المتقدم يشعر بالحكم منه بأن جمهور الفقهاء والإمام مالك والإمام الشافعي وغيرهم ممن لم يقل ههنا بقول أبي حنيفة ما كانوا عارفين ولا ممن تنفس بروح الله سبحانه الفائح من سروصفه تعالى لهذا البلد بقوله : "آمنأ" . وهذا مما لا يرضى بالحكم به من هو صاحب لطيف السليم والعقل المستقيم ، على أن الأئمة الثلاثة ومنهم مالك والشافعي وكثيراً من جمهور الفقهاء عرفاء بالله تعالى كاشفون متنفسون متروحون بسر حقائق الأمور أعظم شأناً من ابن العربي في المعرفة بالله تعالى والكشف والعلوم الظاهرة والباطنة والتنفس والروح بأسرار الحقائق وبسر حقيقة البلدة المقدسة ووصفه تعالى لها بكونها آمنة .

قوله أجاب الشافعي رحمه الله تعالى عن الأحاديث المحرمة
(ص ٤٢١)

قلت : لا بد للحنفية أن يجيبوا عن هاتين الآيتين إحداهما نزلت في المرتدين وهي قوله تعالى في سورة "النساء" (فإن تولوا فخذلهم واقتلوهم حيث وجدتموهم) قال البيضاوي : نزلت في ناس من المنافقين إجتروا "المدينة" فاستأذنوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخرجوا إلى البادية ، فأذن لهم فخرجوا إليها ولحقوا بالمركبين وارتدوا ، وكان نزول هذه الآية بعد مرجعه

صلى الله تعالى عليه وسلم عن غزوة "أحد" كما صرح به السيوطي في تفسيره المسمى "بالجلائين" وقال صاحب "الكشاف": (حيث وجدتموهم) أى في الحل والحرم. ومثله في "حاشية السيد وجيه الدين العلوي" على "البيضاوي". وثانيتها نزلت في المشركين الذين عاهدوا المؤمنين فنكثوا العهد ولم يفوا به، وهى قوله تعالى في سورة "التوبة" (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) قال المفسرون: أى في الحل والحرم، ونزلت هذه الآية في سنة تسع من الهجرة، وكان فتح مكة سنة ثمان منها، فهاتان الآيتان ناطقتان بأن الحكم بحل قتال المؤمنين وبحل قتلهم لهم في الحرم نزل بعد غزوة "أحد". وبأن الحكم بحل قتالهم مع المشركين الناكثين للعهد وبحل قتلهم لهم فيه نزل في السنة التاسعة من الهجرة، ولفظ الحديث "لا يحل لأحد قبلي ولا لأحد بعدى" لا يتأفيها ولفظه (إنما أحلت لي ساعة من نهار)، ولفظه في رواية: (وإنما أذن لي ساعة من نهار)، ولفظه في رواية: (ولا يحل لي إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة) ظاهر كل واحد منها يتأفيها، فيقال من جانب الحنفية: إن أهل "مكة" في السنة الثامنة وإن كانوا مشركين من أهل الحرب لكن كان فيهم من نكث العهد، وكان فيهم من لم ينكث العهد، فإrade صلى الله تعالى عليه وسلم بهذه الكلمات أنه تعالى أذن لي في قتال أهل "مكة" وفيهم من ينكث العهد أيضاً ساعة من نهار فقط، وكانت الحرمة في مثل هذا ثابتة قبل، وعادت كما كانت بعد

تلك الساعة، فهى باقية إلى يوم القيامة. وأما الحل الذي ثبت بالآية الأولى فلأنما كان في المرتدين خاصة، وبالآية الثانية في المشركين الذين نكثوا العهد خصوصاً، وليس كل منها من باب حل القتال أو القتل في الحرم عموماً والحرم لا يأمن هذين القريتين أبداً إلى يوم القيامة كما أن الحرمة في غير هاتين الصورتين باقية إلى يوم القيامة. وهذا ما يقتضيه قواعد الحنفية على ما أشار إليه الشيخ على القارى في شرح "المشكاة" في "باب حرمة مكة المعظمة".

قوله وقل ما يوجد مثله في فقهاء الحنفية الخ (ص ٤٢٢)

قلت: تأويل النصوص النافية لرواية المذهب الظاهرة في نفيا بمجرد الرأى من غير ملجئ شرعى إلى ذلك حرام عند الحنفية، وتأويلها بملجئ شرعى إليه فليس من هذا الباب. وتأويلاتهم إنما هى على ما أراهم الله تعالى من قبيل الثانى، فقلة وجدان مثله فيهم لا يعد من عيوبهم. والله درهم ما أعلمهم وما ألهمهم. فقوله (إذ جل سبعهم بل كله الخ ص ٤٢٢) من باب قول الزور على من تبرأ إلى الله تعالى منه. وقال صلى الله تعالى عليه وسلم (أحسنوا الظن بالمؤمن) ولم يستثن من المؤمن مقلدى أبى حنيفة من العرفاء بالله تعالى والمحدثين والفقهاء الكاملين الذين بلغوا ألوفاً كثيرة مؤلفة رحيم الله تعالى. ومن ادعى أنهم مستثنون عنه فإليات بحجة بينة على ذلك.

وأما الحكم من الحنفية بتحليل "المدينة" على خير ساكنها أفضل الصلاة والسلام والتحية بمعنى معين قرروه في تحريم "مكة" شرفها الله تعالى بناء على الأحاديث الصحيحة الثابتة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم التي دلت بظاهرها على التحليل فيها بذلك المعنى وعلى الجمع بينها وبين الأحاديث الصحيحة الدالة على تحريمها بذلك المعنى بما ألهم الله تعالى أبا حنيفة ومقلديه الأئمة المألفة من الرفاء الواصلين والمحدثين والفقهاء الكامنين فليس من الخلاف بالأحاديث الصحيحة المثبتة لحرمتها بذلك المعنى في شيء. فإن الجمع قد كفى مؤنة الخلاف. وأما تحريم "المدينة المطيبة" بمعنى تعظيمها وتشريفها فقد اتفق عليه الأمة المقبولة حتى إن الحنفية اختلفوا فيما بينهم أن "مكة" أفضل من "المدينة" شرفها الله تعالى أو بالعكس فقال بالأول قوم منهم واستدلوا عليه بما ألهموا به. وقال بالثاني قوم منهم فأنوا بالدلائل الدالة على ذلك، فكان أبو حنيفة كامل المدينة والأئمة الثلاثة فازراً بحق الحريين الشريفين، كما أنهم وجمهور الفقهاء فازوا بحق الحريين أيضاً، رضى الله تعالى عنهم.

وكون ثبوت صدور الأحاديث الصحيحة الدالة على تحليل "المدينة" بذلك المعنى الأول عند بعض حفاظ المحدثين قبيل التحريم بمعنى أن تحليلها كان قبل خير، وأن تحريمها ما كان إلا بعد خير لا يستلزم أن يكون الأمر كذلك في نفس الأمر. وكيف يثبت القول بنسخ تحليلها بقول بعض حفاظ المحدثين نداه المعترض

وهو لا يقول بثبوت بقول أي صحابي من الصحابة الكرام رضى الله تعالى عنهم ولو كان من الخلفاء الأربعة أو الحسنين أو فاطمة على نبينا وعليهم التحية والسلام، ولا يتحقق تأخر أحد المتعارضين على الآخر. فكيف يقول بثبوت النسخ هنا بمجرد قول بعض حفاظ الحديث مع أن غاية ما أتوا به في الاستدلال عليه هو القول: بأن نص تحريمها مؤخر على نص تحليلها. فقله: (وهو الحق الصراح الذي لا يرتاب فيه من ٤٢٦) وقوله: (والاستدلال على خلافه ضعيف من ٤٢٦) وقوله: (وما تمسك في ذلك ببعض الأحاديث الصحيحة دلت بظاهرها الخ من ٤٢٦) كل واحد منها مما لا يلتفت إليه ولا يعاب. ولو أقي المعترض في "الدعوات" بدلائل تحريمها مفصلة لأجنا عنها على وجه التفصيل أيضاً إن شاء الله تعالى بما لا مزيد عليه، والآن تركه روماً للإختصار، ونبعاً للمعترض في الإقتصار. وكفي بنا شهيداً اعتراف المعترض بأن في كل من تحريم المدينة الطيبة وتحليلها ثبتت الأحاديث الصحيحة، فليس استدلال أبي حنيفة ومقلديه بالأحاديث الصحيحة التي أثبتت تحليل المدينة ضعيفاً إلا عند من سلم ثبوت تأخير التحريم عن التحليل بقول بعض حفاظ الحديث فقط، وقال بثبوت النسخ بمجرد قول ذلك البعض على خلاف الإجماع، ونسأل الله تعالى العصمة عن الوقوع في ورطة خرق الإجماع.

دربن ورطه كشتي فروه شيد هزار

كه پيدا نشد نخته بر كنار

قوله لأن مقتضى العلة - أى المؤدى إليها بالنص - أن
بتقييد الحكم بها الخ (ص ٤٢٣)

قلت: قد أبطل ابن العربي في "فتوحاته" صريحاً هذا
القول: فقال: (فإن القياس ممن ليس بنبي حكم الله في دين الله بما
لا يعلم، فإنه طرد علة، وما يدريك لعل الله سبحانه لا يريد
طرد تلك العلة، ولو أرادها لأبان عنها على لسان نبيه صلى الله
تعالى عليه وسلم وأمر بطردها. هذا إذا كانت العلة مما نص عليها
الشرع في قضية) انتهى. والمعارض ممن يقلده في صواباته
وهفواته وشطحياته كلها فبأى وجه رضى ههنا وفيما قبل رد قوله
هذا وقده فيه؟

ثم إن المعارض أتى بالجواب عن قياس الشافعي وغيره على
وجه التسليم والتنزل، وإلا فهو كداؤد وابن حزم وابن العربي
من قفاة القياس ومنكره. فتنبه لهذا ولا تكن من الغافلين.

قوله فالأول زى وجوب العمل بما ترجع وترك ما
خالفه فوراً الخ (ص ٤٢٦)

قلت: إذا ثبت أن في كلا الجانبين شيء من السنة الصحيحة
فترجع خلاف ما ذهب إليه أبو حنيفة عند المعارض بالصنعة
الحديثية لا يصح دعواه بأن أبا حنيفة خالف الحديث، وأخذ
بمجرد الرأي، ولا يجعل قوله في أول هذه "الدراسة" وهو: (فإن)

ما تركت مذهبه إلا فيما خالف الحديث الصحيح، ولم يظهر على
جواب المذهب عن ذلك الحديث (ص ٤٠٢) صادقاً، فإن متمسك
أبي حنيفة إذا كان الحديث الصحيح أيضاً فقد ظهر جواب
المذهب عن ذلك الحديث، على أن الترجيح بالصنعة الحديثية أو
الأصولية لا يخلو قول الإمام عنه فلا وجوب ولا نذب إن كان
المقصود طلب الحق. وأيضاً اقتضاء بعض وجوه الترجيحات
الوجوب وبعضها النذب بناء على قوة تلك الوجوه وضعفها مما لم
يثبت القول به ممن كان قبل المعارض من العلماء. فهذا الفرق
أيضاً من محدثات المعارض ومبتدعاته. وأيضاً الترجيح بهذه من
الصنعة الحديثية إنما هو رأى له رآه على وفق أهل تلك الصنعة،
ولم يثبت فيه حديث صحيح ولا حسن ولا ضعيف، فتعارض
حينئذ رأيان رأى الإمام ورأى المعارض، فمن رأى أن رأى الإمام
أعلى شأناً من رأيه كما هو شأن مقلديه يجب عليه أن يأخذ بقول
الإمام فقط. ومن رأى أن الأمر بالعكس، ودحض فيما دحض،
وترك الحق والحياء فليصنع ما شاء. وأيضاً رأي مثل المعارض
ليس بحجة أصلاً. ورأى الإمام حجة فيما إذا لم يوجد في نفيه
حديث لا صحيح ولا حسن، فلا يخلو رأى الإمام من أن يترجح
به أحد الحديثين على الآخر.

قوله أحدهما هو أن بناء مذهب أبي حنيفة لا سبيل الخ
(ص ٤٢٧)

قلت : ليس الأمر كذلك عند الحنفية ، وإنما هذا إفتراء عليهم صدر عن صدر ، وإنما اعتمدت الحنفية على الآثار فيما إذا لم يجدوا فيه مرفوعاً ثابتاً بنقلها أصلاً . فهذا البناء المقتضى على الحنفية مع معارضة المرفوع الثابت حرام عندهم (١) إلا إذا كان من باب عمل الصحابي الراوى على خلاف مرويه ، لأن

(١) وفي "قاعدة جليله" في التوسل والوسيلة" للحافظ ابن تيمية ما نصه :

"ومن قال من العلماء : "إن قول الصحابي حجة" قالما قاله إذا لم يخالفه غيره من الصحابة ، ولا عرف نص يخالفه ، ثم إذا اشتهر ولم ينكروه كان اقراءً على القول ، فقد يقال : "هذا إجماع اقراء" إذا عرف أنهم أقروه ولم ينكروه أحد منهم وهم لا يقرّون على باطل ، وأما إذا لم يشتهر فهذا إن عرف أن غيره لم يخالفه قد يقال : "هو حجة" وأما إذا عرف أنه خالفه فليس بحجة بالاتفاق . وأما إذا لم يعرف هل واقعه غيره أو خالفه لم يجزم بأحدهما ، ومتى كانت السنة تدل على خلافه كانت الحجة في سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فيما يخالفها بلاريب عند أهل العلم" انتهى (ص ١٠٧ طبع المطبعة السلفية سنة ١٣٧٣ بالقاهرة)

- النعاني -

عمله هذا نازل منزلة قوله إن مروى هذا منسوخ (١) . وأما حقه بعض علماء المذهب من أن الأثر أقوى وأثبت لكمال معرفة

(١) قلت : وهذا أيضاً إذا لم يعرف منه سوى أنه خالف مرويه . وأما إذا ظهر أن عمله بخلاف مرويه كان لخصوص دليل أخطأ في استدلاله بذلك فلا . قال المحدث الشيخ سلام الله الحنفى في كتابه "المعلى بعلى أسرار المؤطا" في "باب ما جاء في رضاعه الكبير" - ونسخته الخطية "محفوظة" عندي في مجادين كبيرين - ما نصه :

"قال ابن الهام : فإن قلت : عرف من أصلكم أن عمل الراوى بخلاف ما روى يوجب نسخ ما روى فلا يعتبر ويكون بمنزلة روايته للناسخ وحديث : "أما الرضاعه من المجاعة" روتها عائشه وعملها بخلافه .

قلنا : المعنى أنه إذا لم يعرف منه الحال سوى أنه خالف مرويه حكمنا بأنه أطلع على ناسخه في نفس الأمر لأن الظاهر أنه لا يخطئ في ظن غير الناسخ ناسخاً لا قطعاً ، فلو اتفق في خصوص محل بأن عمله بخلاف مرويه كان لخصوص دليل علمناه فظهر للمجتهد غلطه في استدلاله بذلك الدليل لا شك أنه لا يكون فيما يحكم فيه نسخ ؛ لأن ذلك ما كان إلا لاحسان الظن بنظره فاما إذا تحققنا في خصوص مادة خلاف ذلك وجب اعتبار مرويه بالضرورة دون رأيه انتهى .

محمد عبد الرشيد النعاني

القرن الأول بما هو الأمر عليه في نفس الأمر فلانما جاءوا به في مقام الفرق بين أثر الصحابة - حتى ان الحنفية يأخذون به ويتركون العمل بالقياس عنده - وبين أثر التابعين حتى أنهم لا يأخذون به ويعملون بالقياس مع وجوده ولا يبالون بذلك في مقام الفرق بين الحديث المرفوع وبين الأثر حتى يستلزم القول به أن الأثر عندهم أقوى من الحديث المرفوع، معاذ الله تعالى عن ذلك. وأيضاً جاءوا به في بحث أن الصحابي إذا قال هذه الآية نسخت بتلك الآية أو هذا الحديث نسخ بذلك الحديث هل يصدق في قوله ذلك؟ ألا ترى أن الإمام ابن الهمام في "فتح القدير" والشيخ على القاري في شرح "المشكاة" قد صرحا بأن (الآثار إنما تكون حجة عندنا إذا لم ينفها شئ من السنة المرفوعة) انتهى. فقولها: "عندنا" صريح في أن ما ذكرناه هو مذهب الإمام ومن قلده، وفي أن الحنفية كلهم متفقون عليه، فبطل هذا الزعم من أصله. فقلوه: (هو أن بناء مذهب أبي حنيفة الخ) وقوله: (زعماً من بعض علماء المذهب أن الأثر أقوى وأثبت الخ ص ٤٢٧) وقوله: (وإن خالفهم في ذلك إمام الحنفية ابن الهمام الخ ص ٤٢٧) كل واحد منها لا يخلو عن الإفتراء والفساد. ومن أنصف تحقق عنده أن الحنفية كلهم على ما ذكره ابن الهمام والشيخ على القاري من القاعدة قائمون، وأنهم عن ترك التقييد بالشرط المذكور في كلاميها لناكبون، فهم على صراط الله الذي له ما في السماوات وما في الأرض.

قوله وثانيها أن عمل أهل المدينة المقدسة على ما كتبها أفضل الصلوات والتسليمات الخ (ص ٤٢٧)

قلت: قد قدمنا أن عمل أهل المدينة ليس بحجة لا ظنية ولا قطعية ولا باجماع معتبر عند الأئمة الثلاثة وغيرهم سوى الإمام مالك فلا بقوى أن يترك به قول الإمام أبي حنيفة ما لم يكن رأياً مجرداً. وقد قدمنا أيضاً البحث على قول مالك هذا في "تعليقاتنا" هذه مستوفى، (١) وأن أهل المدينة في هذه المسئلة معناه عند مالك ماذا؟ وأنه قد ثبت اختلاف شديد في أتباعه رحمه الله تعالى فيه ولم يثبت عن المعارض أن معنى أهل المدينة في قوله هذا ماذا؟ وأن مراده به ماذا؟ فيجب هنا على المعارض أولاً بيان أن مراده به هذا، ثم ثانياً إثبات عمل أهل المدينة بمعناه المراد منه في كثير من المسائل التي خالف فيه المعارض قول أبي حنيفة بذلك العمل، ثم ثالثاً ترك العمل منه بقول أبي حنيفة بناء عليه.

وكون عمل أهل المدينة من أقوى الحجج عند مالك لا يستلزم أن يكون حجة ضعيفة عند الكل فضلاً عن أن تكون قوية عندهم فضلاً عن فضل عن أن تكون من أقوى الحجج عندهم، ولم يثبت من الكتاب والحديث والإجماع المتفق عليه ما يدل على

أنه حجة ظنية (١) ، فليس قول مالك هذا إلا ناشئاً عن مجرد رأيه رحمه الله تعالى ، ومجرد رأيه ليس بحجة على سائر المجتهدين . والتزام قوله هذا ممن عد إلزام مذهب معين إخلالاً بواجب وحدة الوجهة ، وإتياناً بالثنوية ، وإشراكاً ومتابعةً لذلك الإمام

(١) قلت : هذا . وقد شرر الفارة على إثبات كونه حجة إمام الظاهرية العاقل أبو محمد علي بن حزم الاندلسي في كتابه " الأحكام في أصول الأحكام " فأطال في ذلك جداً بحيث لم يبق للمصنف بعده مجال في الكلام ، حيث قال رحمه الله :

"والأمور في الديانة لا تؤخذ إلا من نص منقول ، ولا نص على وجوب اتباع " أهل المدينة " دون غيرهم ، فإذا كان ذلك دعوى بلا برهان فهو اقتراف على الله عز وجل أنه أوجب ذلك ، وهو تعالى لم يوجب ، وهذا عظيم جداً : والله تعالى نال التوفيق .

وإذا كان قتل أهل المدينة وغيرهم إنما حكمه أن يراعى الفاسق فيجنب قتل ، والعدل فيقبل قتله ، في " المدينة " عدول وفاسق ومناقون ، ومع هر خلق الله تعالى ، وفي الدرك الأسفل من النار ، وقال تعالى : (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين) وقال تعالى : (إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار) وفي سائر البلاد أيضاً عدول وفاسق ومناقون ولا فرق .

دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإرتكاباً للحرام مما يتعجب منه ! لكونه يفضيه إلى هذه المقاصد المعترف بها منه . ورأى مثل المعارض أن قول مالك هذا رأى قوى ، ورأيه ذاك المتقدم - فيما يجوز قتله في الحرم - ضعيف ساقط كأن لم يكن رأى ضعيف في نفسه . فلا يجوز لأحد تقليده فيه . وكما لا يجوز التخصيص وارتكاب خلاف ظاهر الحديث بمجرد رأى أحد من العلماء إجماعاً كذلك لا يجوز التخصيص وارتكاب خلاف ظاهره بإجماع أهل المدينة عند الأئمة الثلاثة ومن تبعهم في ذلك

وكيف يدعى هؤلاء المغفلون تقليد أهل المدينة وهم يخالفون عمر بن الخطاب في ثيف وثلاثين قضية من " مؤطا مالك " خاصة ، وخالفوا أبا بكر وعثمان وعائشة وابن عمر وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والزهري وغيرهم من فقهاء " المدينة " ، في كثير من أقوالهم جداً ، فإن كان تقليد " أهل المدينة " واجباً فمالك مخطئ في خلافه لهؤلاء ، فيجب عليهم أن يتركوه إذا خالف من ذكرنا من " أهل المدينة " .

والحقيقة التي لا شك فيها هي أن مرادهم بالدعاء إلى " أهل المدينة " والتشجيع بوجوب طاعتهم - : إنما هو دعاء إلى قول مالك وحده ، لا يبالون بأحد سواه من " أهل المدينة " . وأعجب من هذا أنهم فيما يدعون فيه إجماع أهل " المدينة " من المسائل - : ليس عندهم في صحة

ذلك الا قتل مالك وحده ومن الحال ان يثبت الاجماع بنقل واحد لا برهان بيده ! وكل ما جوزوه على سائر الثقات من رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن دونه الى قيام الساعة - فهو جائز على مالك ولا فرق . فظهر بطلان قولهم لكل ذي حق سليم .

وايضاً فان مالك بن انس رحمه الله لم يدع اجماع " أهل المدينة " في " مؤلفه " الا في نحو ثمان واربعين مسأله فقط ، مع أن الخلاف موجود من " أهل المدينة " في أكثر تلك المسائل ، أعيانها ، وأما سائرهما فلا خلاف فيها بين أحد ، لا مدني ولا غيره ، ولم يدع اجماعاً في سائر مسائله ، فاستجاز أهل الجهل على الحقيقة من أتباعه الكذب التجرد ، والجهل الفاضح - ونموذ بالله من الخذلان - في اطلاق الدعوى على جميع أقوالهم أو أكثرها : انها اجماع " أهل المدينة " .

وحسب لوصح لهم هذا القول القاسم ، لوجب أن لا تقبل روايته ابن القاسم وأشوب وابن عبد الحكم ، وصائر المالكيين قديماً وحديثاً ؛ لانهم ليسوا مدنيين .

فان قال قائل : انهم أخذوا عن " أهل المدينة " . قيل : وكذلك أهل البصرة والكوفة والشام ومصر ومكة واليمن - : أخذوا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم أفضل وأعلم من الذين أخذ عنهم المذكورون ، وأخذوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذي به هدى الله تعالى من شاء من " أهل المدينة " وغيرهم ، والقرآن

سلمنا أنه كلام الشافعي وأنه قولسه المقبول المعمول في مذهبه فنقول : هذا وإن كان مذهباً له رحمه الله تعالى لكنه من مفرداته التي خالف فيها ما ذهب إليه غيره من المحدثين والأئمة الثلاثة الباقية ، والإمام البخاري ومسلم وغيرهم . (١) ولو سلمنا أنه

معرفتكم بقول فقيهم . وهذا مما لا ينبغي ان تحمله من قول أصحابكم ، وهو مما يبطل به الناس كثيراً في أسفارهم ، وليس من الغامض الذي تعذرون بجهله من قول أصحابكم . مع انكم خالفتم في ذلك على بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وسعيد بن جبير وغيرهم " اهـ

(١) قال العافظ ابن رجب في " فضل علم السلف على الخلف "

" فأمّا الأئمة وفقهاء أهل الحديث فانهم يتبعون الحديث

الصحيح حيث كان اذا كان معمولاً به عند الصحابة ومن بعدهم . او عند طائفة منهم . فأمّا ما اتفق على تركه فلا يجوز العمل به لانهم ما تركوه الا على علم انه لا يعمل به . قال عمر بن عبد العزيز خذوا من الرأي ما يوافق من كان قبلكم فانهم كانوا أعلم منكم "

فأما ما خالف عمل أهل المدينة من الحديث فهذا كان

مالك يرى الاخذ بعمل أهل المدينة ، والاكترون أخذوا بالحديث .

(ص ٩ طبع مصر سنة ١٣٤٧)

ليس من مفرداته أيضاً ، فنقول : إنما دل كلام الشافعي هذا على أن الحديث الصحيح الذي ثبت صحته عنده إذا جاء من أهل العراق ، وليس له أصل في الحجاز أعم من أن يكون مكة أو المدينة أو ما بينها أو ما حولها مما يصدق عليه مفهوم اسم الحجاز فلا تقبله عملاً وتوقف في العمل به ، لا على أن عمل أهل الحجاز عموماً أو عمل أهل المدينة خصوصاً أو عمل أهل مكة خصوصاً يترك به الحديث الصحيح الثابت عند غيرهم ، فبطل الأساس من أصله ، فإذا بطل بطل ما بنى المعارض عليه ، على أن ثبوت الأصل في الحجاز لحديث العراقيين إنما يعرفه العارفون من الحفاظ المتقنون لا كل من يدعى أنه عامل بالحديث ، فإن كثيراً مما كان

وهذه مسألة الجهر بالتأمين قد قل الدارقطني فيها عن شيخه أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني أنه قال : هذه سنة تفرد بها أهل الكوفة اه وقال العافظ ابن حزم في " المحلى " :

" ومن العجب أن المالكيين يؤمنون بروايات أهل الكوفة التي لا نظير لها ، ولا يجدون في روايات أهل المدينة أصح منها أصلاً ، فما تعلم لأهل المدينة أصح من روايته سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود وعائشة وسروق عن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين ، وابن مسعود " اه (ج ٢ - ص ٦٢ طبع النبريه بمصر سنة ١٣٤٨) .

محمد عبد الرشيد النعاني

رجال العراق ثبت له أصل من الحجازيين وكثيراً منها ليس كذلك ، بل الحق أن يقال : إن قول الشافعي هذا ساكت عن عمل أهل الحجاز عموماً ، وعن عمل أهل المدينة خصوصاً ، وعن عمل أهل مكة خصوصاً ، وعن عمل أهل ما بينها خصوصاً ، وعن عمل أهل ما حولها خصوصاً ولا ينسب إلى ساكت قول أصلاً ، فليس قول الشافعي هذا قابلاً لأن يستدل به في إثبات ما حاول المعارض إثباته خصوصاً . ولو دل على ما حاول إثباته لدل على أن إجماع أهل مكة فقط وأن إجماع أهل ما بينها فقط ، وأن إجماع أهل ما حولها فقط أيضاً إجماع يترك به الحديث الصحيح عند غيرهم ، ولم يقل به أحد .

ثم إن قول المعارض هذا يدل على أن عمل أهل المدينة يترك به الحديث الصحيح عند غيرهم وإن كان ذلك من أهل الحجاز ، وعلى أن ذلك مما دل عليه كلام الإمام الشافعي ، وكل واحد من هذين باطل لا محالة ضرورة ؛ على أن الوجه الذي ذكره المعارض ههنا مبني على حسن ظن المعارض إلى الإمام مالك وأتباعه فقط بأمرين ، أحدهما أن عملهم بشئ وحكم دليل قوي على وجود الحديث الصحيح عندهم المثبت لذلك للحكم مع أن عملهم ذلك كان على خلاف الحديث الصحيح الموجود المحقق ، وثانيهما أن عملهم ذلك دليل قوي على أن حديثهم الذي تمسكوا به ترجح على حديث غيرهم . وقد سبق من المعارض كرات ومرات أن

حسن الظن هذا فيما إذا كان الحديث الصحيح قائماً على خلاف قول واحد من الأئمة الأربعة أو جميع الأربعة أو مائة فقيه مثلهم حرام وترك واجب ، وهل يكون الظن الحرام حسناً ؟ فما وجه إعتناء المعترض بمثل هذين الظنين واعتدادهما حسنين ؟ ولم يثبت بحديث صحيح ولا حسن ولا ضعيف ولا مرسل ولا منقطع ولا مسند ولا مرفوع ولا موقوف ولا متصل أن حسن الظن إلى علماء المدينة المطيبة واجب ؟ مثل هذا إذا ثبت عملهم على خلاف الحديث الصحيح الموجود المحقق ، وأن حسن الظن إلى الأئمة الأربعة وإلى مائة فقيه مثلهم من قيل الحرام ، وترك الواجب إذا كان الأمر كما ذكرنا ؟ على أن كلام المعترض فيما قبل في شروط الإجماع التي أحدثها يفيد أن حسن الظن بمثل هذا لا يفيد في حجية الإجماع أصلاً ولا يضمن ولا يغني من من جوع ، والتناقض في الكلام مما يلغى حجية المتناقضين . وأيضاً لم يثبت دليل دال على أن عمل أهل المدينة مخصوص بهذا الظن الحسن ، وعلى أن هذا الظن حرام في عمل غيرهم ، ومن ادعى ذلك فليأت به . وبما ذكرنا ظهر أنه لا إحتياج للقاتل بأن عمل أهل المدينة حجة . وبأن إجماعهم معتبر إلى هذين الوجهين المظنونين ، ولا إلى ما فرعه عليهما فإن الإجماع حجة مستقلة بنفسها ويترك به الحديث الصحيح المحقق ، ولا حاجة له في حجبته وكونه متروكاً به ذلك الحديث إلى مثل هذين الوجهين المبنيين على الظن ، فكذا إجماع أهل "المدينة" عند من قال

صنفته صلى بنجر ورووا أنه عليه السلام صلى بالناس وهو يعمل امرأة بنت أبي العاص على عقه . قالوا : ليس عليه العمل وهذا إسقاط للخشوع ورووا أنه عليه السلام : كان يقرأ في صلاة العيد بسورة "ق" و "اقتربت الساعة" قالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : كان يقبل في رمضان نهارة . قالوا : نكره ذلك لشاب ، وليس عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : صلى على سهل بن يضاء في المسجد . قالوا : ليس عليه العمل ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى على النجاشي وهو غائب ، وأصحابه رضوا الله عنهم خلفه صفوف . قالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى على قبر . قالوا : ليس عليه العمل ، ورووا أنه عليه السلام : أعطى القاتل السلب ، وقضى بذلك . قالوا : ليس عليه العمل إلا أن يرى الإمام ذلك . ورووا أنه عليه السلام أباح النكاح بخاتم حديد . قالوا : ليس عليه العمل . وهذا نكاح لا يجوز ، ولا بد من ربع دينار . ورووا أنه عليه السلام : أنكح رجلاً امرأة بمورة من القرآن . قالوا : ليس عليه العمل ، وهذا لا يجوز . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : قضى في الجنين بكرة عبد أو أمه . قالوا : ليس عليه العمل ، ولكن إن كان جنين

حرة فيه خمسون ديناراً . وان كان جنين أمه . ففيه عشر
 قيمة . أمه . عاقباً على نفسه . الثامنة . يكسرها للحرم فاخطأوا
 في خلافهم . حكم الله تعالى وزسوله عليه السلام
 ورووا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله
 بن نهشل . وهو حضري . من الأهل . من الأهل . فقالوا :
 ليس عليه العمل . ولا يؤدى بالأهل إلا أهل البادية . وأما
 أهل البادية فلا يؤدون إلا بالدنانير والدراهم . وتعلقوا في
 ذلك . يقولون ورووا أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جعل القساسة في قتل وجد بخير .
 فقالوا : ليس عليه العمل . ولا يصحز أحد عن أن يلقى قتيلا
 قتله . في دور قوم فقالوا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً
 ورووا السلام فقالوا :
 ليس عليه العمل ولا يجوز رجوعهم
 ورووا أنه عليه السلام بالتغريب على الزاني غير المحسن
 فقالوا : لا تغرب العبد لأنه ضرر بسببه ولم يراعوا في
 تغريب الحر الضرر بزوجته وولده وماله وأبويه إن كان له
 أبوان . ورووا أنه عليه السلام اجتمع وهو محرم . فقالوا :
 ليس عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام تطيب لأحرامه
 قبل أن يحرم . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه
 عليه السلام تطيب لعله قبل أن يطوف بالبيت . فقالوا :

ليس عليه العمل ورووا أنه عليه السلام
 كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل فاجازوا أزيد من ألف
 شرط ليس واحد في كتاب الله
 ورووا أنه عليه السلام قسم خير فقالوا : ليس عليه
 العمل ذلك لا يطاق مع إقرارهم
 بأنهم لا يعرفون كيف عمل عمر في ذلك . ورووا أنه عليه
 السلام قضى بإيجاب الولاة فقالوا : من اعتق
 سائبة فلا ولا له

قال علي ما تركوا فيه عمل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم روايتهم في "الموطأ" خاصة
 ذلك من روايه خبرهم بلغ أضعاف ما ذكرنا
 فان قالوا : عمل أبي بكر
 تعالى التوفيق لم يتركوا في "الموطأ"
 رضى الله عنه إلا عشر قضايا مخالفتهم منها في
 عنه أنه صلى بالبصرة في ركبتين ووراءه للهاجرين والإيثار
 من أهل المدينة فقالوا : ليس عليه العمل
 أنه قرأ في الثالثة من المغرب بعد
 تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا الآية فقالوا :
 العمل ورووا عنه أنه أمر أميراً له وجهه إلى الشام إن لا
 يقطع شجراً تيسراً فقالوا : ليس عليه العمل
 يقطع

الشجر للشر في دار الحرب . ورووا أنه : أمره أن لا يعثر شاة ولا بعيراً إلا لما كلفه . فقالوا : ليس عليه العمل ، وجائز عثرها في دار الحرب لغير ما كلفه ، ورووا أنه : نهاه عن تعذيب العامر . فقالوا : ليس عليه العمل ولا بأس بتخريبه . ورووا عنه : أنه ابتداء الصلاة بالناس فكبر ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فخال الصفوف فصفق الناس ، فتأخر أبو بكر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فاتمم الصلاة بالناس ، فقالوا : هذه صلاة لا تجوز وليس العمل ورووا : أنه أمر يهوديه أن ترق عائشه رضي الله عنها . فقالوا : ليس عليه العمل ونكره رقى أهل الكتاب هذا من روايتهم في " لاؤطا " وأما من روايه غيرهم فكثير .

فإن قالوا : عمل عمر ، قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : روي عن عمر رضوان الله عليه : أنه قرأ في صلاة الصبح بسورة الحج وسورة يوسف ووراءه أهل المدينة من الانصار والمهاجرين . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه سجد الحج سجدتين فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه سجد في سورة النجم سجدة ، فقالوا : ليس عليه العمل ، ورووا أنه نزل عن المنبر يوم الجمعة وهو يطلبه فسجد وسجد معه المهاجرون والانصار ، ثم رجع إلى خطبته فقالوا : ليس عليه العمل : ورووا : أنه أمر أيماً وميماً أن يقرأ

الناس باحدى عشرة ركعة في ليالي رمضان . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أن الناس كانوا يقومون أيام عمر بثلاث وعشرين ركعة في ليالي رمضان . فقالوا : ليس عليه العمل ، فخالقوا قضاء عمر وعمل أبي بن كعب ونجم الداري والمهاجرين والانصار بالمدينة ، لدعوى زائفة وعمل مجهول وقالوا : العمل في القيام على تسع وثلاثين ركعة . ورووا : أنه صلى المغرب بالناس معه أهل المدينة والمهاجرون والانصار فلم يقرأ فيها شيئاً ، فتأخر بذلك إذ سلم فلم يجد الصلاة ولا أمر باعادتها . فقالوا : ليس عليه العمل . وقد بطلت صلاة من صلى هكذا . ورووا : أنه كتب إلى عاله أن يأخذوا من مائمه الغنم الزكاة . فقالوا : السائمة وغير السائمة سواء . ورووا : أنه شرب لبناً فاعجبه ، فتأخر أنه من نعم الصدقة فتياه . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أنه كان يقرء بعيره في طين بالسقيا وهو محرم . فقالوا : ليس عليه العمل ورووا عنه أنه قضى في الأرنب بعناق . قالوا : ليس عليه ولد واقفه على ذلك غيره من الصحابة رضوان الله عليهم ورووا : أنه حكم في اليربوع بجفرة . فقالوا : ليس عليه العمل . وهذا كالذي قبله . ورووا أنه حلف لئن أتى بمسلم آمن مشركاً ثم قتله ليقطن ذلك للمسلم . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يقتل مؤمن بكافر ورووا عنه أنه :

جعل القراض مقبولا على عبد الله ابنه . قالوا : لا يجوز
وليس عليه العمل ورووا عنه : أنه قضى
فيمن تزوج امرأة فوجد بها جنونا أو جذاما أو برصا ففسها ،
فلها صداقتها كاملا ، ويرجع به الزوج على وليها . قالوا :
لا يفرم الولي شيئا الا أن يكون أبيا أو أخا ، فأما ان
كان من المشيرة فلا غرم عليه ، لكن تفرم هي الصداق
الاربع دينار . ورووا عنه : أنه اذا أرخت الستور فقد وجب
الصداق . قالوا : ان طال نعم ، والا فلا . ورووا عنه : أنه
قضى بانه لو تقدم في نكاح السر لرجم فيه . قالوا : ليس
عليه العمل ولا رجم فيه ، ورووا
عنه : أنه قضى في المتعة لو تقدم فيها لرجم . قالوا :
ليس عليه العمل ولا رجم فيها ، وقد قال بعضهم : انما
هذا من عمر وعيد لا حقيقة ورووا عنه
أنه أشخص رجلا قال لامراته : حبلك على غاريك من
العراق الى مكة ، واستحلته عن فتيته في ذلك . قالوا :
ليس عليه العمل ، ولا يستجلب أحد من العراق الى مكة
للبيع ، ولا يتوى أحد في ذلك ، وهي ثلاث أبدأ ، فخالفوا
قضاء عمر في موضعين من هذا الحديث خاصة . ورووا : عنه أنه
قال : لا حكمة في سوقنا ، قالوا : لا بأس بالحكمة في
السوق ، ورووا عنه : أنه قضى بالمدينة : بحضرة المهاجرين
والانصار - على محمد بن مسامة بان يمر الضحاك بن

خليفة في أرضه . بخليج جليبه . ومحمد كاره لذلك . قالوا :
ليس عليه العمل . ورووا عنه : أنه قضى على عبد عترو بن
يحيى المازني بان يحول عبد الرحمن بن عوف . خليف له في
أرض ذلك المازني . من مكان الى مكان المازني . كاره . فخالفوا
قضاء عمر وعبد الرحمن بن عوف . بحضرة المهاجرين والانصار
بالمدينة . وقالوا : ليس عليه العمل ورووا
عنه : أنه أغرم لحاطب في ناقة لرجل . من فريضة فوجها .
عبيد لحاطب ، لقطع أيديهم . وسأل عن عمن الناقة فكان
أربعائة فاضف القيمة . على لحاطب وأخوته بمائتي درهم .
وذلك بحضرة المهاجرين والانصار . لعن المدينة . قالوا :
ليس عليه العمل . ورووا عنه : أن رجلا عثان أنه قضى في
أمة غرت من نفسها ، فادعت انها حرة فتزوجها رجل . فولدت
فقضى عليه أن يفدى أولاده بمثلهم . قالوا : ليس عليه
العمل . ولا يقضى عليه بمثلهم . لكن بالقيمة . ورووا :
عنه أنه حكم في منبؤ وجه رجل أن ولاده للثني وجده .
قالوا : ليس عليه العمل . ولا ولاه للملقة . على القبط .
وروا عنه أنه قضى في هبة الثواب ، أنه على هبته .
يرجع فيها ان لم يرض منها . قالوا : ليس عليه العمل ،
وان تغيرت الهبة عند الموهوب له بزيادة أو نقصان فلا
رجوع للواهب فيها وليس له الا القيمة . ورووا عنه أنه
كانت الابل الضوال مهملات ، لا يعرض لها أحد في أيامه .

فقالوا : ليس عليه العمل ورووا عنه أن رجلاً من بني سعد بن ليث أجرى فرساً فوطئ أصبح رجل من جهنم فزف الجهنمي فمات . فقال عمر للسعديين : أتخلفون بالله خمسين يمينا ما مات منها ؟ فتخرجوا وأبوا . فقال للجهنمين : احلفوا أنتم لمات منها فابوا ، ف قضى على السعديين بنصف الدية . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولكن يبدأ المدعون . وقالوا : ليس العمل على اغرامه أولياء القاتل نصف الدية ورووا عنه : أنه قضى في الترقوة بجمل فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه : أنه قضى في الضرس بجمل . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه : أنه قضى في الضلع بجمل ، فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه : أنه جلد عبداً زنى وغربه . فقالوا : ليس عليه العمل . ولا يغرب العبد ورووا عنه : أنه أسر ثابت بن الضحاك - وكان قد التقط بعيراً - بأن يعرفه ثلاثاً ، ثم أسره بإرساله حيث وجدته فخالفوا قضاء عمر وعمل ثابت . فهذا ما خالفوا فيه . عمر من روايتهم في " المؤطا " خاصة وأما من روايته غيرهم فاضاف ذلك .

فان قالوا : عمل عثمان . قبل لهم : وبالله تعالى التوفيق . أنهم رويوا عن عثمان أنه كان يصلي الجمعة . ثم ينصرف وما للجدران ظل . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا تجوز

الصلاة . الا بعد الخطبة . ولا يبدأ بالخطبة . الا بعد الاذان . . ولا يبدأ بالاذان الا بعد الزوال . فإذا زالت الشمس . فقد حدث للجدران ظل . ورووا عنه : أنه أذن على المنبر لأهل العالية في يوم هيد . وافق يوم الجمعة في أن يرجع منهم من أحب . فقالوا : ليس عليه العمل . ولا تأخذ بأذن عثمان في ذلك ، وهو قد قضى ذلك بحضور المهاجرين والانصار بالمدينة . ورووا عنه : أنه كان يغطي وجهه وهو يحرم . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يغطي المحرم وجهه . ورووا عنه : أنه كان يطأ بأصعاب الدواب من الذهب والفضة فيقول على المنبر : هذا شهر زكاتكم . فقالوا : ليس عليه العمل . وليس للدنانير والدراهم شهر زكاة معروف . ورووا عنه : أنه نهى عن القران والمتعة . ورووا عن عمر مثل ذلك . فقالوا : ليس عليه العمل . ولا ينهى عن ذلك ورووا عنه أنه صلى . يعني أربع ركعات . فقالوا : ليس عليه العمل . وقالوا : القصر . حق تلك الصلاة ورووا أنه كان يكثر من قراءة يوسف في صلاة الصبح . ورووه أيضاً نعتي قراءتها . عن عمر فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه من أصح طريق وأجلها وهي رواية مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : رأيت عثمان - فذكر أنه رآه بالمرج وهو يحرم - . ثم أتى

بلحم صيد فقال لأصحابه : كلوا فقالوا ولا تاكل أنت ، فقال : اني لست كهيتكم ، انما صيد من أجلى . فقالوا : ليس عليه العمل ولا يجوز أن ياكل محرّم ما صيد من أجل محرّم غيره هذا نص "الموطأ" فابن العمل ان لم يكن عمل النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان بحضرة المهاجرين والانصار ؟ ورووا عنه وعن عمر النهى عن الحكرة ، فقالوا . ليس عليه العمل ولا بأس بها .

قال على : وكذلك خالفوا عمل عائشة رضي الله عنها وابن عمر وسائر الصحابة بالمدينة ، لا نعاشى منهم أحداً وكذلك خالفوا سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وسائر فقهاء المدينة . وأقرب ذلك خلافتهم للزهري ورويته في أشياء كثيرة جداً ، منها ان الزهري كان يرى الزكاة في الخضار والتبعم الى الابطال وغير ذلك فقد صح تركهم لعمل كل من له عمل يمكن أن يراعى أو يقتدى به ، وصح ما قلنا من أنهم لا يدرون عمل من يعنون بقولهم : ليس عليه العمل . فان قالوا : عمل الأكثر ، فقد أربناهم . أنه لا أكثر من أهل عصر عمر وعثمان ، ومن صلى معهم ، ووافقهم على ما ترك هؤلاء من أعمال أولئك وانهم قد تركوا عمل الأكثر وثبت بهذا ما ذكره بعض الرواة ، من أنهم انما يعنون عمل صاحب السوق في "المدينة" في عصر مالك ، وهذا كما ترى . وقد جمع عبد الرحمن بن زيد بن اسلم ما اتفق

عليه "فقهاء المدينة السبعة" خاصة فلم يبلغ ذلك الا أوراها بسيرة ، هذا وعبد الرحمن من هو في الضعف والسقوط ، وان لا يحتج بروايته . وما جعل الله أولئك أولى بالقبول منهم من نظرائهم من أهل الكوفة ، الذين هم افضل منهم في ظاهر الأمر ، كملقته بن قيس ، والاسود بن يزيد ، وشريح القاضي ، وعمرو بن ميمون ، ومسروق ، وأبى عبد الرحمن السلمي ، وعبيدة السلماني ، وعبد الرحمن بن أبى ليلي ، وعبد الله بن عتبة بن مسعود ، وعبد الرحمن بن يزيد اللبكي ، وسعيد بن جبير . ولا من نظرائهم من أهل البصرة . كالحسن البصري ، ومحمد بن سيرين ، وجابر بن زيد ، ومسلم بن يسار ، وأبى قلابه ، وبكر بن عبد الله المزني ، وزرارة بن أوفى ، وحديد بن عبد الرحمن ، وأيوب ، وابن عون ، ويونس بن عبيد ، وسليمان التيمي . ولا من نظرائهم من أهل الشام . كعمر بن عبد العزيز ، وأبى ادريس الخولاني ، وتبيصة بن ذؤيب ، وجبير بن نفير ، ورجاء بن حيوة . ولا من نظرائهم من أهل مكة . كطاؤس ، وعطاء ، ومجاهد ، وعمرو بن دينار ، وعبيد بن عمير ، وابنه عبد الله ، وعبد الله بن طاؤس ، وبذمضى الصحابة الخلفاء رضوان الله عليهم فما ولى قضاء "المدينة" مثل شريح ، ولا مثل محارب بن دثار ، ولا مثل زرارة بن أوفى ولا مثل الشعبي ، ولا مثل أبى عبيدة بن عبد الله ، ولا مثل عبد الله بن عتبة أصلاً .

ويقال لهم أيضاً : هن مختلف عمل أهل المدينة أو لم يختلف ؟ فإن قالوا : لم يختلف أكذبهم . " المؤطا " وجميع الروايات . . . وإن قالوا : يختلف : قيل لهم : فما الذي جعل اتباع عمل بعضهم أولى بالاتباع من عمل سائرهم ؟ وهم ينسبون إلى أبي بكر وعمر وعثمان وعلى - رضوان الله عليهم - بهذا الأصل أعظم القرية ، وأشد التضييع للإسلام ، وقله المبالاة به . وهذا مالا يحل لمسلم أصلاً أن يظنه ، فكيف أن يعتقد ويدعو إليه ، وذلك لأن عمر رضي الله عنه مصر " البصرة " و " الكوفة " و " مصر " و " أشم " المسلمين ، وولى عليهم الصحابة كسعد بن أبي وقاص ، والمغيرة بن شعبه ، وأبي موسى الأشعري ، وعتبة بن غزوان ، وغيرهم . وولى عثمان عليهم ولاته أيضاً كذلك كمعاوية وعمر بن العاص ، وقد وليا لعمر أيضاً مع عمار وابن مسعود وغيرهم . ثم ولي على علي " البصرة " عثمان بن حنيف ، وعبد الله بن عباس ، وولى " مصر " قيس بن سعد . فترى عمرو وعثمان وعليهما وعالمهم المذكورين رعيته من أهل هذه الأمصار دين الله تعالى ، والحكم في الإسلام والعمل بشرائعه ؟ ما يفعل هذا مسلم . بل الذي لا شك فيه أنهم كلهم علموا رعيته . كل ما يلزمهم كاهل " المدينة " ولا فرق ثم سكن على الكوفة ، أقترام - رضي الله عنه - كتم

أهلها شرائع الإسلام ، وواجبات الأحكام ؟ والله ما يظن هذا مسلم ولا ذى يميز بالسير . فاذا لاشك في هذا ، فما بالمدينة سنة إلا وهي في سائر الأمصار كلها ولا فرق . وأما مذمضى هذا الصدر الكريم - رضي الله عنهم - فوالله ما ولى " المدينة " ولا حكم فيها إلا فساد الناس . كعمرو ابن سعيد ، والحجاج بن يوسف ، وطارق ، وخالد بن عبد الله القسري ، وعبد الرحمن بن الضحاك ، وعثمان بن حيان المري ، وكل عدو لله حاشى إلى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وأبان بن عثمان ، وعمر بن عبد العزيز فإنه كان كل واحد منهم فاضلاً . ولها أبو بكر أربعة أعوام ، عامين قاضيا وعامين أميراً لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، فأى مزبه لاهل " المدينة " على غيرهم في علم أو فضل أو رواية ؟ وما أدرك مالك بالمدينة أعلى من قاض ، وهو قليل الفتيا جداً ، ورعيته وكان كثير الرأي قليل العلم بالحديث ، وأبو الزناد وزيد بن أسلم ، وكانا قليلي الفتيا ، أما الزهري فابنهم كان بالشام وما كتب عنه مالك إلا بمكة ، وأما من القضاة فابوبكر بن محمد بن عمرو بن حزم وابنه محمد ويحيى بن سعيد الأنصاري ، على أن أهل العراق يجاذبونه أياه ، لأنه مات وهو قاض ببغداد ، وأما سعد بن إبراهيم فكان ثقة إلا أن مالكا لم يأخذ عنه . ١ هـ

(الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ج - ٢ ص ٩٧

حتى ١١٦)

ثم أورد أيضاً في المجلد الرابع من الكتاب المذكور فصلاً مستقلاً " في ابطال قول من قال : الاجاع هو اجاع أهل المدينة " قال :

" هذا قول لهج به المالكيون قديماً وحديثاً ، وهو في غاية الفساد ، واحتجوا في ذلك باخبار منها صحاح ، ادعوا فيها انها تدل على أن المدينة أفضل البلاد ، ومنها مكذوب موضوع من رواية محمد بن الحسن بن زباله وغيره ويجمع ذلك أنهم قالوا : المدينة مهبط الوحي ، ودار الهجرة ، وجمتمع الصحابة ، وعمل سكنى النبي صلى الله عليه وسلم ، واحكامها فاهلها أعلم بذلك ممن سواهم ، وهم شهداء آخر العمل من النبي صلى الله عليه وسلم ، وعرفوا ما نسخ وما لم ينسخ .

ثم اختلفوا فقالت طائفة منهم : إنما اجاعهم اجاع وجهه فيا كان من جهة النقل فقط ، وقالت طائفة منهم : اجاعهم اجاع وجهه من جهة النقل كان أو من جهة الاجتهاد ، لانهم أعلم بالنصوص التي منها يستنبط وعليها يقاس ، فأذهب أعلم بذلك فاستباطهم وقياسهم أصح من قياس غيرهم واستبط غيرهم . وقالوا : من المعال أن يفتى حكم النبي صلى الله عليه وسلم على الأكثر وهم الذين بقوا بالمدينة ويعرفه الأقل ، وهم الخارجون عن المدينة . مع : شغلهم

بالجهاد قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به ، وكله لا حجة لهم في شئ منه ، على ما نبين ان شاء الله عز وجل .

أما دعواهم أن " المدينة " أفضل البلاد ، فدعوى قد بينا ابطالها في غير هذا المكان ، وبيننا أن " مكة " أفضل البلاد بنص القرآن ، والسنة الثابتة ، وأقوال الصحابة رضي الله عنهم ، وليس هذا مكان الكلام في ذلك . لكن نقول لهم : هيكم أنه كما تقولون - وليس كذلك - فأي برهان في كونها أفضل البلاد على أن اجاع أهلها هو الاجاع ؟ ونحن نقول : ان " مكة " أفضل البلاد ، وليس ذلك بموجب اتباع أهلها دون غيرهم ، ولا أن اجاعهم اجاع دون اجاع غيرهم ، ولا أنهم حجة على غيرهم ، إذ ليس فضل البقعة موجباً لشئ من ذلك وأما قولهم : ان أهل المدينة أعلم باحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن سواهم ، فهو كذب وباطل ، وإنما الحق أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم العالمون باحكامه عليه السلام ، سواء بقى منهم من بقى بالمدينة ، أو خرج منهم من خرج ، لم يزد الباقي بالمدينة بقاءه فيها درجة في علمه وفضله ، ولا حط الخارج منهم عن " المدينة " خروجه ، عنها درجة من علمه وفضله .

وأما قولهم : انهم شهدوا آخر حكمه عليه السلام ،
وعلموا ما نسخ بما لم ينسخ . فتصويه فاحش ، وكذب ظاهر ،
بل الخارجون من الصحابة عن المدينة شهدوا من ذلك
كالذي شهد المقيم بها منهم سواء ، كعلي وابن مسعود
وأنس وغيرهم ولا فرق
وأما قولهم : ان من المحال أن يخفى حكم رسول الله
صلى الله عليه وسلم على الأكثر ، وهم الباقون
بالمدينة : ويعلمه الأقل ، وهم الخارجون من
المدينة . فتصويه ظاهر وشغب غث . وإنما كان يمكن أن
يموهوا بذلك ، لو وجدوا مشئلة رويت من طريق كل من
بقي بالمدينة من الصحابة رضي الله عنهم ، وأخفى بها
كل من بقي بالمدينة من الصحابة . وأما ولا يجدون هذا
أبداً ، ولا في مشئلة واحدة ، وإنما يوجد فيها الواحد
والاثني والثلاثة ونحو ذلك ، وروايتهم كذلك ، فممكن أن
يفيب حكم النبي صلى الله عليه وسلم عن نفر من
الصحابة ، ويعلمه الواحد والأكثر منهم . وقد يمكن أن
يكون الذي حضر ذلك الحكم ، يفرج عن " المدينة " ،
ويمكن أن يبقى بها ، ويمكن خلاف ذلك أيضاً ، ولا فرق .
وإنما تفرق الصحابة في البلاد بعد موت رسول الله صلى
الله عليه وسلم والمجبب كله انهم يموهون
باجماع أهل " المدينة " ، مم لا يحصلون الا على رأى

مالك وحده ، ولا يأخذون بسواه . وهم أترك الناس لأقوال
أهل المدينة ، كعمر وابن عمر وعائشة وعثمان ، ثم حميد
بن المسيب والقاسم وسالم وغيرهم .

ومن عجائب الدنيا التي لا نظير لها أن يتهالكوا على
تقليد رأى ابن القاسم المصري ، وسحنون التنوقي من إفريقية ،
لان ابن القاسم أخذ عن مالك ، ولان سحنون أخذ عن ابن
القاسم المصري عن مالك ، ولا يرون لأخذ مسروق والاسود
وعلقمة ، عن عائشة ام المؤمنين ، وعن عمر وعثمان رضي الله
عنها وجهاً ولا معنى . ثم لا يستحيون مع هذا من التصويه
بأهل المدينة ، وإنما ذكرنا من أخذ عن هؤلاء المدنيين
تنكيثاً لهم ، وكشفاً لتناقضهم ، وهم أترك خلق الله تعالى
لإجماع المدينة حقاً
ثم ان المسائل المذكورة التي ذكر مالك أنها اجماع أهل
المدينة ، تنقسم قسمين . أحدها لا يعلم فيه خلاف من أحد
من الناس في سائر الاصهار ، وهو الأقل . والثاني : قد
وجدنا فيه الخلاف بالمدينة ، كما هو موجود في غير المدينة .

قال أبو محمد : ونقول لهم : لا يخلو ما ادعيتوه -
من اجماع أهل المدينة - من أن يكون عن توقف من
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو يكون عن اجتهاد
فمن أين جاز أن يكون اجتهاد أهل المدينة أولى من

غيرهم ؟ والنصوص التي يقيمون عليها معروفة عند غيرهم ، كما هي عندهم ، اذ كتاباتها محال غير ممكن ولا فرق بين دعواهم هذه ودعوى غيرهم . أو يكون اجابهم عن توقيف من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يبق الا هذا الوجه ، فلا يخلوا ذلك التوقيف من أن يكون علمه الخارجون من المدينة من الصحابة أو جهلوه ، أو علمه من علمه من أهل المدينة سائر الناس أو كتموه ، فان كان علمه الخارجون من " المدينة " من الصحابة ، أو علمه من علمه من بقي في " المدينة " سائر الناس فقد استوى في العلم به أهل " المدينة " وغيرهم ضرورة . وان كان من بقي في " المدينة " كتمه عن سائر أهل البلاد ، فهذا محال غير ممكن ، لان كل من جاوز اثنين شائع فكيف ما علمه جميع أهل " المدينة " بزعمهم ، وحتى لو صح أنهم كتموه لسقطت عدالتهم . قال الله عز وجل : " ان الذين يكتُمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون " ولقد أعاذهم الله من هذا فبطل ضرورة ما ادعوه من اجاع أهل المدينة

..... وايضاً فيقال لهم : أخبرونا هل خص رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبليغ أحكام الدين أو بعضها أو حكم واحد منها - : المتبين بالمدينة

من الصحابة رضي الله عنهم . عن علم الله عز وجل أنهم سيخرجون عن المدينة . فان قالوا : نعم ! كفروا وكذبوا ، اذ جعلوه عليه السلام كتم شيئاً من الدين عن يلزمه من علم الديانة ، كالذي يلزم غيره وصاروا الى اقوال الروافض من كذب . وان قالوا : لا ! ثبت أن السنن هي بيان الدين في غير المدينة ، كما هي في المدينة ضرورة ولا فرق .

وايضاً فان من بقي بالمدينة من الصحابة رضي الله عنهم ، كانوا يجاهدون ويحجون ، ومن خرج عن المدينة منهم كانوا يقدون على عمر وعثمان ، فقد وجب التداخل بينهم ، وهكذا صحت الآثار بتقل التابعين من سائر الامصار عن أهل المدينة ، وبتقل التابعين من أهل المدينة ومن بعدهم عن أهل الامصار ، فقد صحب علقمة ومسروق عمر وعثمان وعائشة أم المؤمنين ، واختصوا بهم ، واكثروا الاخذ عنهم ، وكذلك صحب عطاء عائشة أم المؤمنين ، وصحب الشعبي وابن سيرين ابن عمر ، وصحب قتادة ابن المسيب ، وأخذ الزهري عن أنس ، وأخذ مالك عن أيوب وحديد المكي ، وأخذ عبيد الله بن عمر عن ثابت البناني ، وأخذ عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس .

أخبرني يوسف بن عبد الله النمرى قال فاعبد الوارث

بن حبرونة نا قاسم بن اصبح نا احمد بن زهير بن حرب
نا احمد بن حنبل نا عبد الرحمن بن مهدي سمعت
مالك بن انس يقول قال سعيد بن المسيب : ان كنت
لامير الايام والليالي في طلب الحديث الواحد . فاستوى الامر
في " المدينة " وغيرها بلا شك .

وأيضاً فنقول لهم : هل تعتمد عمر وعثمان رضي الله
عنها أن يبعثا من يعلم أهل البصرة والكوفة والشام ومصر
دينهم وأحكامهم ، أم أغفلا ذلك وضيعاه ؟ وعمالها يترددون
على هذه البلاد ، ووفود هذه البلاد يقدون عليها كل عام ،
أم لم يتركوا ذلك بل علمهم كل ما يجب علمه من
الدين ؟ ولابد من أحد هذه الاقسام . فان قالوا : تعتمد
كتاب الدين عنهم أو ضيعوا ذلك كذبوا جهاراً ، ونسبوا
الخليفتين الفاضلين الى ما قد نزهها الله تعالى عنه ، بما هو
أعظم الجور وأشد الفسق ، بل هو الانسلاخ من الاسلام
وان قالوا : ما تركوا ذلك ، علمهم كل ما يجب علمه
والعمل به من الدين قلنا : صدقتم ! وقد ثبت بهذا أن
أهل المدينة وغيرهم سواء في المعرفة والعلم والعدالة ،
وظهر فساد دعواهم الكاذبة في دعوى اجماع أهل المدينة .
نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عون الله نا قاسم
بن اصبح نا محمد بن عبد السلام المصنعي نا محمد بن بشار

نا محمد بن جعفر - عذري - نا شعيب نا أبو اسحاق
السبيعي قال سمعت حارثة بن مضرب قال : قرأت كتاب
عمر بن الخطاب الى أهل الكوفة : " اني بعثت اليكم عاراً
أميراً ، وعبد الله معلماً ووزيراً ، وما من النجباء من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل بدر ، فخذوا عنها ،
واقبلوا بها ، فانتى آتوكم بعبد الله على نفسي أثره .
حدثني احمد بن عمر بن أنس العذري نا عبد الله بن الحسن
بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن احمد بن
محمد بن العجم نا اساعيل بن اسحاق القاضي نا احمد بن
يونس نا قيس عن اشعث عن الشعبي . قال : ما جاءك
عن عمر فخذ به ، فانه كان اذا أراد أمراً امتشأ اصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم فاذا اجتمعوا على شئ كتب به .
فهذا تعلم عمر ما عنده من العلم لاهل الامصار ، فصار
الامر في المدينة وغيرها سواء
..... وقال بعضهم : من خرج عن المدينة اشتغل
بالجهاد ، قلنا : لا يشتغل الجهاد عن تعلم الدين ، فقولكم
هذا مجاهدة بالباطل قال أبو محمد : فبطل كل
ما موهوا به ، ونحن والله الحمد على ثقة من ان الله لو
أراد أن يجعل اجماع أهل المدينة حجة ، لما اغفل أن يعين
ذلك على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فاذا لم يفعل

فلا فرق عندهم في ذلك بين إجماع أهل المدينة ورأي واحد من العلماء .

فنحن ثبت بانه لم يجعل قط إجماعهم حجة على أحد من خلفه ، وهذا لو صح وجود إجماع لهم في شئ من الأحكام فكيف لا سبيل الى وجود ذلك أبداً ، الا حيث يجمع سائر أهل الاسلام عليه ، أو حيث تقل إجماعهم كلهم ورضاهم بذلك الحكم ، وتسليمهم لهم . والا فدعوى إجماعهم كذب بحت على جميعهم ، ونعوذ بالله العظيم من مثل هذا فان سوهوا
بما روى من عمل قضاة المدينة الذين أدرك مالك ، فليعلم كل ذى فهم : أن النازلة كانت تقع في المدينة وغيرها فلا يقضى فيها الا بمر ولا القاضي حتى يخاطب الخليفة بالشام . ثم لا ينفذ الا ما خاطبه به ، فانما هي أوامر عبد الملك والوليد وسليمان ويزيد وهشام ، والوليد بحسبكم ، والقليل من ذلك من عهد عمر بن عبد العزيز اقصر مدته . هذا أمر مشهور في كتب الاحاديث " اهـ .

(ج - ٤ ص ٢٠٢ حتى ص ٢١٨)

محمد عبد الرشيد النعاني

والشيخ الدهلوى في " شرح السفر " ما نفي إلا دليل الإرسال . وأثر ابن الزبير في مقابلة المرفوعات الصحيحة ليس بدليل أصلاً . وأيضاً عمل أهل المدينة وإجماعهم مطلقاً لا سيما في مقابلتها ليس بدليل عند الأئمة الثلاثة ومن تبعهم أصلاً . فتنى مطلق الدليل من الدهلوى ههنا صحيح ، على أنه ليس في كلام الدهلوى ولا في كلام بعض علماء المالكية ما يدل على أن ذلك البعض ذكر في جواب الدهلوى عمل أهل المدينة وإجماعهم على الإرسال . وأيضاً نقول : أن الدليل الصحيح الثابت بالسند المتصل الذي يثبت عمل أهل المدينة بالإرسال ، فما لم يقم دليل كذلك عليه لا يحكم بثبوته . وإن ادعاه المعارض أو عالم من علماء المالكية .

والمعارض قد ادعى فيما قبل أنه ممن : (ذاق طعم الثبوت من طرق الأسانيد المتصلة فيمجد سمعه كل معلق لم يصل إليه من تلك الطرق فيطرحة من غير مبالاة ولا يعابى به أصلاً . ص ٤١٣) فما باله يدعى هنا عمل أهل المدينة وإجماعهم على الإرسال ولم يثبت ذلك عنده بمعلق فضلاً عن المتصل ! والإرسال خلاف ما جاء في الأحاديث المرفوعة الصحيحة والحسنة ، على أن التحقيق عند المالكية هو أن الإرسال إنما ثبت عندهم بعمل الفقهاء السبعة من أهل المدينة الذين مر ذكرهم لا غير ، وما حكوا بأن عمل أهل المدينة بأى معنى من المعاني التى قدما ذكرها في هذه " التعاليق " للفظ " أهل المدينة " ثبت الإرسال عندهم به ، وإن كان نقلهم عمل الفقهاء السبعة بالإرسال ما ثبت إلا على وجه التعليق . فكثير

من أقوال المعترض التي أتى بها ههنا فاسدة مردودة غير مقبولة .
والمعجب كل المعجب ممن لم يفهم معنى كلام الشيخ الدهلوي في
"شرح السفر" فاعترض عليه مع أن جواب الاعتراض واضح
حق الواضح .

قوله وقد ظهر على محمد الله تعالى فيما يصلح لإستنادهم
الخ (ص ٤٣١)

قلت : سيظهر عليك إن شاء الله تعالى أن أثر ابن مسعود (١)

(١) قال ابن حزم في "الاحكام في أصول الاحكام" :
وقالوا : كان ابن مسعود اذا اتى بفتيا أتى "المدينة"
فسأل عنها فان اتى بخلاف فتياه رجع الى "الكوفة"
ففسخ ما عمل .

قال أبو محمد : وهذا كذب ، إنما جاء أنه اتى بمسئلتين
فقط ، فأمر عمر بفسخ ذلك . وعمر الخليفة فلم يمكنه
خلافه . نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم
نا إبراهيم بن حاد قال نا إسماعيل بن إسحاق نا حجاج بن
المنهال نا حاد بن سلمة عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي
عمرو الشيباني : أن رجلا سأل ابن مسعود عن رجل طلق
امراته قبل أن يدخل بها ، أيتزوج أمها ؟ قال نعم :

هذا لا يصلح لإستناد علماء مذهب مالك في عمل أهل المدينة
فنقول : إنه ليس في رجوع ابن مسعود - عن الإرخاص بعد
ما قدم "المدينة" فأخبر أنه ليس كما قال - دلالة على أنه
أخبره بذلك في "المدينة المطيبة" واحد من علماء "المدينة"
أو اثنان منهم أو أكثر منهم أو واحد من علماء الأطراف الذين
أتوا في "المدينة" لزيارة قبره صلى الله تعالى عليه وسلم الأعطر
أو اثنان منهم أو أكثر منهم ، فلا دليل فيه لمن قال بحجية عمل
أهل "المدينة" فلم يتعين أن رجوع ابن مسعود ما كان إلا لأنه
أخبره بأنه ليس كما قال جميع علماء "المدينة" . وإلا لإعتقاده
أن عمل أهل المدينة فقط حجة . ولئن سلمنا أنه أخبره بذلك
جميع علماءها فرجع بأخبارهم ، فنقول : لا نسلم دلالة ذلك على أن
إجماعهم فقط حجة لجواز تحقق الرجوع بقول واحد أو اثنين من
علماء "المدينة" وبقول واحد واثنين وأكثر من علماء "مكة"
و "البصرة" و "الكوفة" فإن الحق أحق أن يتبع ، على أن
القول بعدم الإرخاص ههنا مما اتفق عليه علماء "المدينة"

فتزوجها ، فولدت له ، فقدم على عمر فسأله . فقال له عمر :
فرق بينها . قال ابن مسعود : انها ولدت ، قال عمر : وان
ولدت عشرا ففرق بينها .

قال أبو محمد : والخلاف في هذا موجود بالمدينة .
نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن

خاله نا على بن عبد العزيز نا حجاج بن المنهال نا حاد بن سلمه عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن زيد بن ثابت قال : ان طلق الابنة قبل ان يدخل بها تزوج أمها ، وان ماتت موتا لم يتزوج أمها . نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا احمد بن دحيم نا ابراهيم بن حاد نا اسماعيل بن اسحاق نا اسماعيل بن أبي أويس نا عبد الرحمن بن أبي الموال عن عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة : أن رجلا من بني ليث يقال له الاجدع تزوج جاريه شابهة فكان يأتها فيتحدث مع أمها ، فهلكت امرأته ولم يدخل بها ، فخطب أمها وسأل عن ذلك ناسا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فمنهم من أخص له ومنهم من نهاه .

قال أبو محمد : هذا والمسئلة المذكورة منصوبة في القرآن الذي هو عند جميع الناس كما هو عند أهل المدينة ، لا يمكن أن يدعوا فيها توقيفا حتى خفى عن هو خارج المدينة ، لكن من اباح ذلك حمل الام على حكم الربيبة ، ومن منع أخذ بظاهر الآية وعمومها ، وهو الحق فلا مزيه ههنا لأهل المدينة على غيرهم أصلا ، وقد صح أن عمر استفتى ابن مسعود بالبتة وأخذ بقوله ، وهذا مدني امام أخذ بقول كوفي . (ج - ٤ - ص ٢١٣ و ٢١٤)

محمد عبد الرشيد النعماني

و "مكة" و "الكوفة" وغيرها . واتفق عليه الأئمة الأربعة ، (١) فيجوز أن يكون رجوع ابن مسعود كان باخبار الإنفاق الأول . وأيضاً البحث إنما وقع في أن إجماع أهل "المدينة" فقط حجة ولم يدل أثر ابن مسعود على شيء من ذلك لأن عدم الإرخاص ليس بما أجمع عليه أهل المدينة فقط . وأيضاً لودل أثر ابن مسعود على أن إجماع أهل "المدينة" حجة لدل على أن عمل واحد من أهل "المدينة" وإثنين منهم وأكثر منهم كذلك لأن الاحتمالات كلها متساوية الأقدام لما مر .

وإذا كان عمل مالك وأصحابه على أنهم يقسمون تارة إجماع أهل "المدينة" على ما ثبت خلافه في الحديث الصحيح أو الحسن المرفوع فيتركون العمل بذلك الحديث ، ويعملون بذلك الإجماع ويأولونه أخرى بذلك الإجماع ، فترك مجرد آثار الصحابة رضي الله تعالى عنهم بذلك الإجماع أولى بالجواز عندهم ، لكن كل ما أورده المعارض في "دراساته" من قبل على من تمسك برواية مذهبه مع أن الحديث الصحيح يخالفها ، وعلى من تمسك برواية اثنين من الأئمة الأربعة والثلاثة منهم وجميع الأربعة يرد على من تمسك بما ذهب إليه "أهل المدينة" والحديث الصحيح يخالفه عند من قال : إن إجماعهم ليس بإجماع معتبر . وليت شعري ما الفرق بين ترك

(١) وقد مر ما فيه من الاختلاف قفلاً عن ابن حزم .

الحديث بعمل أهل المدينة على خلافه وبين تركه بعمل الأئمة الأربعة على خلافه ؟ فقال المعارض بجواز الأول دون الثاني . واجماع أهل المدينة ليس باجماع معتبر عند الكل إلا عند مالك ومقلديه ، وامتناع الخروج عن المذاهب الأربعة إجماع معتبر عند الكل . ومن شرط في حجية الإجماع شروطاً محدثة مخترعة لا تكاد توجد في جميع إجماعات أهل المدينة فقط ، وفي جميع إجماعات أهل البيت بل وفي جميع أفراد الإجماعات المعتبرة إجماعاً فأنكر تحقق الإجماع المعتبر في جميع أمثلة الإجماعات الموجودة في الشريعة الغراء . كيف تصدى ههنا لبيان حجية إجماع أهل المدينة فقط ، وإجماع أهل البيت فقط ، وأتى ببعض أمثلة الأول في المسائل الشرعية ! ثم إنه كما لم يدل عدم إرخاص ابن مسعود بعد رجوعه عن الإرخاص في " المدينة الطيبة " بإخبار من أخرجه بعدم الإرخاص على أن عمل جميع أهل المدينة حجة ، كذلك لم يدل على أن آثار الصحابة يترك العمل بها بعمل أهل المدينة فقط ، فإن أثر ابن مسعود ههنا صار متروك العمل به برجوعه عنه لا بعمل أهل المدينة . فقله : (وذلك لأن ما ثبت عن فعل الصحابي أو قوله الخ ص ٤٣١) قول ساقط لا يلتفت إليه ولا يعتنى به .

ثم إن القول : بأن آثار الصحابة تترك بعملهم يقتضي أن آثارهم التي أثبتت إجماعهم على حكم من الأحكام ترك بعمل أهل المدينة ، وأن قول الخلفاء الأربعة ، وقول الشيخين ، وقول الختتين ،

وقول الشيخين والختين الأول ، وقول الشيخين والختين الثاني ، وقول الحسين وفاطمة مطلقاً يترك بعمل أهل المدينة قول تصم الآذان عن سماعه ، فقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين) . وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أيضاً (اقتدوا بالذين من بعدي) . وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أيضاً (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) . ولم يثبت مثل هذا في أهل المدينة إذا كان مراد مالك بهم غير الصحابة ، فقله (ويتعين تقدم عمل أهل المدينة المطهرة على اجتهاد رجل من الصحابة الخ ص ٤٣٢) فيه ما فيه .

قوله ومنه يخرج أيضاً أن عمل أهل المدينة الخ (١)
(ص ٤٣٣)

(١) قال في " الدراسات " :

" وأما الامام المظلي الشافعي الدرافريدي من بحر شرف هاشم - برد الله سبحانه صدور المحبين بخلق العلوم من أهل هذا البيت المقدس رضي الله تعالى عنهم - فقد روى الشعرائي في كتابه تلخيص السنن البيهقي السمي " بالتهج المبين في جمع أدلة المجتهدين " عنه بسنده عن يونس بن عبد الأعلى قال سمعت الشافعي يقول : كل حديث جاء من أهل العراق وليس له أصل في الحجاز فلا قبله وإن كان صحيحاً انتهى

قلت : ينبغي للمعارض أن يثبت أولاً صحة هذا السند فليس كل مسند صحيحاً - أى ثابتاً - (١) فإن أثبتته فنقول : كلام

ومنه يخرج أيضاً أن عمل أهل المذنبه المقدسه يترك به الحديث الصحيح عند غيرهم مطلقاً أو عند أهل الكوفة بخصوصهم " الخ (ص ٤٣٢ و ٤٣٣) .

(١) ولا يصح أن شاء الله بل قد صح عن الشافعي خلافه . ولم يد صاحب " الدراسات " سنده ، ولا ذكر الشمراني في أي موضع من " السنن الكبير " أسنده البيهقي لكي يراجع أسنده . وقد روى عصره حافظ المغرب يوسف بن عبد البر النمرى القرطبي في كتابه " الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء " :

حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى قال : نا ابن حمدان ببغداد قال : نا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سمعت أبي يقول : قال الشافعي لنا : أما اتم فاعلم بالحديث والرجال مني ، فإذا كان الحديث صحيحاً فاعلموني أن يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً أذهب إليه إذا كان صحيحاً اه (ص ٧٠ طبع القاهرة عام ١٣٥٠) .

وقال شيخ الإسلام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي في رسالته المسماة " معنى قول الامام المطلبى : إذا صح الحديث فهو مذهبي " ما نصه :

أصحاب الإمام الشافعي في كتب الاستدلال مع كثرتها يأتي عن اشتراط ذلك في قبول الحديث الصحيح عند الشافعي . (١) ولئن

" وروى الطبراني عن عبد الله بن الامام احمد قال : سمعت أبي يقول : قال محمد بن ادريس الشافعي أنت أعلم بالاخبار الصحاح منا فإذا كان خبر صحيح فاعلمني حتى اذهب اليه كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً .

فانظر انصاف الشافعي رحمه الله ، وقوله لاحمد ! واحمد من أصحابه ، وقد قال ابراهيم الحري : قال استاذ الاستاذين . قالوا : من هو ؟ قال الشافعي ، أليس هو استاذ احمد بن حنبل " اه .

(ص ٩٩ الرسالة السادسة من المجلد الثالث من مجموعة الرسائل المتبرية طبع مصر سنة ١٣٤٦)

(١) قلت قال الامام تقي الدين السبكي في رسالته " معنى قول الامام المطلبى " :

" واعلم أن في قول الشافعي : إذا صح الحديث فهو مذهبي ثلاثة الفاظ . احدها " إذا " وهي وإن كانت مطلقة الا أن المراد بها العموم فيصح فيها على كل الاحوال ، وسنبين صحة العموم في ذلك ، وأنه لا معارض له أصلاً .

والثاني صحة الحديث وعموم الالف واللام فيه سواء

كان حجازياً أم كوفياً أم بصرياً أم شامياً كما أشار إليه الشافعي في كلامه لاحمد؛ لأن من الناس من لا يأخذ بأحاديث العراق.

والثالث قوله : فهو مذهبي . ودلالته على قوله به . ويدل له ما قدمنا من رواية الربيع عليه من قوله : فخذوا بها ودعوا قولي فاني أقول بها . - يعني بها ما ذكره قبل من رواية الربيع قال : سمعت الشافعي يقول : اذا وجدتم سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف قولي فخذوا بها ودعوا قولي فاني أقول بها - فانظر تصريحه بقوله : "بها" واذنه في الاخذ بها " اهـ (ص ١٠٩)

وقال الحافظ ابن كثير في "البداهة والنهاية" بعد ذكره قول الشافعي لاحمد ما لفظه :

"يعني لا يقول يقول فقهاء الحجاز الذين لا يقبلون الا رواية الحجازيين ، وينزلون احاديث من سواهم منزلة احاديث أهل الكتاب " اهـ .

وقال الحافظ ابن حجر المصقل " في فتح الباري بشرح صحيح البخاري " في بحث الترجيح بين روايتي ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما في التشهد ما نصه :

" وأما من رجحه يكون ابن عباس من احداث الصحابة فيكون أضيظ لما روى . أو بأنه اقصد من رواه . أو يكون

استاد حديثه حجازيا واستاد حديث ابن مسعود كوفيا - وهو مما يرجح به - فلا طائل فيه لمن أنصف " اهـ .

وأما توقف من توقف من أهل الحجاز في قبول رواية العراقيين لعدم علمهم برواياتهم وعدم تمييزهم بين صحيح احاديثهم من غيرها فكان منشا' التوقف حصول الاشتباه وعدم التمكن على النقد بين صحيحها ومقيمها ليس الا ، قال الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة النبوية " في نقض كلام الشيعة والقدرية " .

" فمن جرب الرافضة في كتابهم وخطابهم علم أنهم من أكذب خلق الله فكيف يثق القلب بنقل من كثر منهم الكذب قبل أن يعرف صدق الناقل ؟ وقد تعدى شرهم الى غيرهم من أهل الكوفة وأهل العراق حتى كان أهل المدينة يتوقون احاديثهم . وكان مالك يقول : نزلوا احاديث أهل العراق منزلة احاديث أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، وقال له عبد الرحمن بن مهدي : يا أبا عبد الله سمعنا في بلدكم أربعائة حديث في أربعين يوماً ونحن في يوم واحد نسبح هذا كله فقال له : يا عبد الرحمن ومن أين لنا دار الضرب ؟ أنتم عندكم دار الضرب تضربون بالليل وتنشقون بالنهار ، ومع هذا انه كان في الكوفة وغيرها من الثقات الاكابر كثير . ومن كثرة الكذب الذي كان أكثره في الشيعة صار الأمر يشبهه على من لا يميز بين هذا وهذا منزلة الرجل الغرب إذا دخل الى بلد نصف أهله كذابون

خوانون فانه يعترس منهم حتى يعرف الصدوق الثقة ،
وبمنزلة الدراهم التي كثر فيها الغش فانه يعترس عن
المعاملة بها من لا يكون نقاداً " ١ (ج - ١ ص ٢٣١
طبع مصر سنة ١٣٢١) .

وبع هذا فقد بنى أهل المدينة في بعض أمرهم مذاهبهم على
أحاديث أهل العراق أو من أخذ عنهم فكثرت تشيع العلماء عليهم
في هذا الباب ، قال العافظ ابن حزم في " الأحكام في أصول
الأحكام " .

فما حضرناه ذكره - بما تركوا فيه آخر فعله صلى الله
عليه وسلم فانهم لم
يرووا الصلاة خلف الامام القاعد والاصحاء وراعه تعود أو
قيام ، وهذه صفة آخر صلاة صلاحها رسول الله صلى الله عليه
وسلم . وتعلقوا بحديث رواه جابر الجعفي - وهو كذاب -
عن الشعبي مرسلاً : لا يؤمن أحد بعدى جالساً . وهي رواية
كوفية وهم يردون الصحيح من رواية أهل الكوفة ،
ويتعلقون بهذه الرواية التي لا شك في كذبها من روايات
أهل الكوفة " ١ (ج - ٢ ص ١٢٣) .

وقال في المجلد الرابع من الكتاب المذكور :

" وتركوا إجماع أهل المدينة ، اذ صلوا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم آخر صلاة صلاحها بالناس . فقالوا : هذه
صلاة فاسدة ، تقليداً لخطأ مالك في ذلك " .

والمعجب احتجاجهم كلهم في ترك إجماع أهل المدينة
على هذا ، وعملهم برواية جابر الجعفي الكذاب الكوفي عن
الشعبي الكوفي ، أن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : لا
يؤمن أحد بعدى جالساً . وهذه رواية ليس في رواية أهل الكوفة
أثن منها ، فهل في المعجب أكثر من هذا وهم يقولون :
ان إجماع أهل المدينة هو الإجماع ؛ فان روايات أهل الكوفة
الصحيح مدخولة .

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن
شعيب اخبرنا ايوب بن محمد الوزان نا عمرو بن ايوب نا
افلح بن حميد نا محمد بن حميد عن أبي بكر بن محمد بن
عمرو بن حزم أن سليمان بن عبد الملك عام حج جمع
ناساً من أهل العلم ، فيهم عمر بن عبد العزيز ، وخارجة
بن زيد بن ثابت ، والقاسم بن محمد ، وسالم وعبد الله ابنا
عبد الله بن عمر ، وابن شهاب ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن
الحارث بن هشام . فسألهم عن الطيب قبل الأضحية ، فكلهم
أمره بالطيب . وقال القاسم : أخبرني عائشة أنها طيبت
رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمره حين أحرم ، ولعله
حين حل قبل أن يطوف بالبيت ولم يختلف عليه أحد منهم .
الا ان عبد الله بن عبد الله قال : كان عبد الله رجلاً حاداً عدا
كان يرمى الجبرة مم يذبح مم يحلق مم يركب فيفيض قبل
أن يأتي منزله ، قال سالم : صدق .

فهذه فتيا أهل المدينة وقتها عنها عن سلفهم . قال هؤلاء المدعون انهم يتبعون أهل المدينة : لا يجوز ذلك ، تقليدا لخطأ مالك . واحتجوا برواية كوفية ليست بموافقة لقولهم أيضاً ، لكن موهوا بإيرادها ، اهـ

(ج - ٤ ص ٢٠٧ و ٢٠٨)

وقال الامام الرباني محمد بن الحسن الشيباني في "كتاب الحجج" له :

"وقال أهل المدينة : اذا اجتمع على اقامه اربع ايام قصر الصلاة ، فان اقام ساعه فان اجتمع على اقامه اربع ايام اتم الصلاة .

وقال محمد بن الحسن : كيف أخذتم اربع ايام ؟ قالوا : بلغنا ذلك عن سعيد بن المسيب . قالوا : رواه مالك بن أنس عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب . قيل لهم : فقد أخبرنا بذلك مالك ، فقد أخذتم عليكم هذا في هذه الاربعة عن رجل من أهل خراسان ، ولم يبلغه أحد منكم يا أثره عن سعيد بن المسيب ان هذا من العجب أنكم ترغبون فيما تزعمون عن روايه أهل الكوفة ولا تأخذون بها ، وتروون عن يأخذ من أهل الكوفة . كيف لم تسمعوا بهذا الحديث . وهو فيما تزعمون فتيهكم سعيد بن المسيب حتى تروونه عن عطاء الخراساني . أما اني لم ارد بذلك عيب عطاء الخراساني - وان كان عندنا لثقة - ولكننا اردنا ان نبصركم عيب قولكم وقلة

واحد مشهور في غير "المدينة" كما هو "بالمدينة" ومن الرسول صلى الله عليه وسلم معروفه منقوله في غير "المدينة" ، كما هي "بالمدينة" ، والذين واحد ، ويهيب الله من يشاء من "أهل المدينة" ، وغير أهل المدينة ما شاء من العظ في دينه ، والفهم في كتابه . و "أهل المدينة" وغيرهم سواء ولا فرق بينهم ، وما عدا هذا القول فالك وزور وكذب وبهتان . وبالله تعالى التوفيق : اهـ

(ج - ٦ ص ١٧١ حتى ١٧٣ طبع المنيرة بمصر سنة ١٣٤٦) وقال أيضاً فيه :

وقالوا أيضاً : ان جمهور الصحابة كانوا بالمدينة ، وانما خرج عنها الأقل ومن الحال ان تغيب السنة عن الأكثر ، ويدربها الأقل .

وهذا فاسد من القول جداً ؛ لأن الرواية انما جاءت عن ألف صاحب وثلاث مائة صاحب ولف ، أكثرهم من غير "أهل المدينة" وجاءت الفتيا عن مائة ولف وثلاثين منهم فقط ، أكثرهم من غير "أهل المدينة" اهـ (ج - ٦ ص ١٨١)

وقد عقد ابن حزم في المجاهد الثاني من هذا الكتاب "فصل" - في ابطال ترجيح الحديث بعمل "أهل المدينة" وابطال الاحتجاج بعملهم - فاطال في الابطال وقال :

"ان هذا العمل الذي يذكرون ، قد سألهم من سلف من الحنفيين ، والشافعيين ، وأصحاب الحديث من أصحابنا

مذمباتي عام وثيف وأربعين عاماً. عمل حين هو هذا العمل الذي يذكر؟ فما عرفوا عمل من يريدون. ولا عجب أعجب من جهل قوم بمعنى قولهم، وشرح كلامهم..... وقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال عن يزيد بن إبراهيم التستري ثنا زريق - وكان عاملاً لعمر بن عبد العزيز على "أيلة" - قال: كتبت إلى عمر بن عبد العزيز في عبد أبي سرق، وذكر أن "أهل العجاز" لا يقطعون العبد الأبق إذا سرق، قال: فكتب إلي: كتبت إلى في عبد أبي سرق، وذكر أن "أهل العجاز" لا يقطعون الأبق إذا سرق، وإن الله تعالى يقول: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا) الآية. فإن كان قد سرق قدز ما يبلغ ربع دينار فاقطعه به. ووجه إلى الحجاج بن المنهال ثنا الربيع بن صبيح قال سألت نافعاً مولى ابن عمر أو سأله رجل وأنا شاعداً: نحن نرى القليل في السلف والورق والطعام إلى أجل مسمى. قال لا أرى بذلك بأساً. قلت له: إن الحسن يكرهه. قال: لولا أنكم تزعمون أن الحسن يكرهه ما رأيت به بأساً، قالاً: إذا كرهه الحسن فهو أعظم به. فهذا عمر بن عبد العزيز لم يبال بعمل أهل العجاز إذ وجد القرآن بخلافه، وهذا نافع مولى ابن عمر - من كبار فقهاء أهل المدينة - توفي في سنة ١٠٠ هـ. قاله الحسن وهو عراقي.

ثم تسألهم: تقولون: عمل من يريدون؟ العمل: أمه. محمد صلى الله عليه وسلم. أم عمل عصر دون عصر، أم عمل محمد صلى الله عليه وسلم، أم عمل أبي بكر، أم عمل عمر، أم عمل عثمان - ولم يكن "بالمدينة" - أمام غير هؤلاء - أم عمل صاحب من سكان "المدينة" بعينه، أم عمل جميع فقهاء "المدينة" - أم عمل بعضهم؟ ولا سبيل إلى وجه غير ما ذكرنا.

فإن قالوا: عمل أمه محمد صلى الله عليه وسلم. كما بان كذبهم، لأن الخلاف بين الأئمة أشهر من ذلك، وهم دأباً إنما يتكلمون مع من يخالفهم. فإن كانت الآية مجمعة على قولهم، فمع من يتكلمون إذا وإن قالوا عصياً دون سائر الأصناف، فإن كذبهم أيضاً. إذ كل عصر فلا خلاف بين فقائه موجود منقول مشهور، ولا سبيل إلى وجود مسألة اتفق عليها أهل عصر ما، ولم يكن قولهم فيها خلاف قبلهم، ثم اختلف فيها الناس، فهذا لا وجود أبداً.

فإن قالوا: عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم. أرى أنهم اتهموا أن ترك الناس لعمله عليه السلام، بل لاخر عمله. فأنهم روي: أن آخر عمله كان الاقطار في رمضان في السفر والنهي عن صيامه. قالواهم: الصوم أفضل، وكان آخر عمله عليه السلام: الصلاة بالناس جالساً وهم أصحاء وراعيه، أما جلوس على قولنا، وأما قيام على قول غيرنا، قالواهم: صلاة من صلى كذلك باطل، ورووا في "الموطأ"

أنه صلى الله عليه وسلم : كان إذا اغتسل من الجنابة
الآخر الماء على جسده . قالوا هم : ظهور من تظهر كذلك
باطل حتى يتذكر ، ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : كان يرفع
يديه في الصلاة إذا ركع ، وإذا رفع . قالوا : ليس عليه
العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى قراً بالطور في
المغرب والمرسلات وكان ذلك في آخر عمره صلى الله عليه وسلم .
قالوا ليس عليه العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم :
كان إذا أم الناس قائم أم القرآن قال آمين . قالوا : ليس
عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : سجد في " إذا الساء
انشقت " قالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه صلى الله عليه
وسلم : صلى بالناس جالساً وهم جلوس وراءه . قالوا : صلاة
من صلى كذلك باطل وليس عليه العمل . ورووا أن أبا بكر الصديق
رضي الله عنه : أهدأ الصلاة بالناس فأتى النبي صلى الله
عليه وسلم فدخل فجلس إلى جنب أبي بكر رضي الله عنه
فأم عليه السلام الصلاة بالناس . قالوا : ليس عليه العمل ،
ومن صلى هكذا بطلت صلاته
..... ورووا أنه عليه السلام : جمع بين الظهر
والعصر في غير خوف ولا سفر . قال مالك : أرى ذلك
كان في مطر . قالوا : ليس عليه العمل لا في مطر ولا في
غيره . ورووا أنه عليه السلام : أتى بصبي فبال على ثوبه
فدعا بماء فاتبعه إياه ونفضه ولم يغسله . قالوا : ليس
عليه العمل ، وهذا لا يظهر الثوب ، ومن صلى بثوب هذه

إنه كسائر إجماعات الشريعة المطهرة . وأيضاً يجوز عند مالك أن
يكون مستند إجماع أهل المدينة فقط هو القيلس كسائر الإجماعات ،
فثبت أنه لا يستلزم إجماعهم أن يكون مستندهم حديثاً ضعيفاً أو
حسنأ أو صحيحاً فضلاً عن أن يكون ذلك الحديث مترجماً عنهم
على حديث غيرهم ، فنعوذ بالله من هذه المحدثات المخترعات
المحدثات .

وبما ذكرنا ظهر أيضاً أنه لا احتياج للإمام الشافعي في قوله
الذي نقله الشعراوي عنه إلى هذا الذي ذكره المعترض من
الوجهين المذكورين فلا دلالة لكلام الشافعي على حجية عمل
أهل " المدينة " كما هو حتى يتكلف لاستقامته بهذا التكلف
الرائع ، فلو سلك كل مستند إستناد المعترض ما اخترعه وأحدثه إلى
الإمامين مالك والشافعي في موضعين ، والعاذ بالله تعالى . من أن
يرتكب مثله بلا دليل .

ثم إن تقديم حديث " الصحيحين " وحديث غيرهما إذا ثبت
عن مصليه صلى الله تعالى عليه وسلم على عمل أهل " المدينة " ،
على قول من عدا مالكاً ومن تبعه لأنه قول المعصوم وعمله صلى
الله تعالى عليه وسلم وهما أقوى وأعلى من قول من لم يقل بعصمته
إلا شذوذة قليلة وعمله . وأما على قول مالك وذويه فيقدم عمل
أهل المدينة وقولهم على حديث " الصحيحين " وعلى حديث غيرهما
الصحيح لأنه إجماع معتبر عنده وعند ذويه ، والإجماع المعبر
يقدم عملاً على حديث " الصحيحين " وعلى حديث غيرهما الصحيح

إذا كان من باب أخبار الآحاد كما قد عرف في الأصول : فالفرق بين حديث "الصحيحين" بعد تدوينها ، وبين حديثها قبل تدوينها ، وحديث غيرها الصحيح فرق مستحدث مبتدع لا يكاد يقول مالك بمثله بعد تدوينها أيضاً - وستقف إن شاء الله تعالى على ما ورد على الدليل الذي أورده المعارض لإثبات هذا الفرق - والعجب كل العجب ممن يلتزم العمل بما عمل به علماء "المدينة" وإن كان مخالفاً بحديث صحيح كائن في غير "الصحيحين" وفي ذلك الإلتزام يتحقق جميع المفاسد التي أوردها المعارض قبل على من التزم مذهباً معيناً من أنه ارتكب الحرام ، واجتنب الواجب ، وأخل بواجب وحللة الوجهة ، وأتى بالثنوية ، والإشراك ، ومن أنه إنمّا تبع ذلك الإمام دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا سيما إذا عمل بذلك الحديث واحد من المذاهب الثلاثة الباقية أو إثنان منها أو كلهم . ثم إن كلام المعارض هذا دال على أن تقديم حديث "الصحيحين" على عمل أهل المدينة عنده مقيد بما بعد تدوينها . وأما فيما قبل تدوينها فيقدم عملهم على حديث "الصحيحين" . وعلى حديث غيرهما حتماً عنده ؛ مع أن هذا الفرق في مذهب مالك فرق مستحدث لم يقل به مالك ولا أتباعه الذين ما توا قبل تدوينها ، ولا أتباعه الذين ولدوا بعد تدوينها إلى يومنا هذا .

قوله ومن جعلتها وساداتها علماء المدينة الخ (ص ٤٣٤)

قلت : هذا الدليل أيضاً من العجائب والخرافات فإن الإمام

مالكاً وإن ثبت عنه القول : بأن عمل أهل المدينة فقط إجماع معتبر لكن وقع الاختلاف في أتباعه الكرام بأن مراده بأهل "المدينة" في هذا المقام ماذا ؟ ولم يثبت عن أحد نقل عن مالك أن إجماع "علماء المدينة" ، وأن عملهم إجماع معتبر بعد وفاته أيضاً إلى يوم القيامة عند مالك . ومن المعلوم أن تلقى الأمة لأحاديث "الصحيحين" بالقبول فيما عدا المستثنيات إنما وقع بعد تدوينها ، ولذا قيد المعارض ههنا بقوله "بعد تدوينها" وعلماء "المدينة" في وقت ذلك التلقي ليس اجتماعهم على حكم إجماعاً معتبراً ، فلا فائدة في هذا الفرق العندي ؛ على أنه لم يتيقن أن في ذلك الوقت وجدت في "المدينة" علماءها . ولو كان الظن أنها لا تخلو عن بعضهم . وإن ثبت التيقن بأنه كان فيها علماءها حينئذ فلم يتيقن أنهم كانوا ممن توقف عليهم انعقاد إجماع أهل "المدينة" (١) وقد قلنا أن من كان إجماعهم معتبراً من علماء "المدينة" ما كانوا فيها حين ذلك التلقي ، فإذا بطل هذا الأساس بطل ما فرع عليه المعارض من تقديم حديث أجزاء صوم الولي عن الميت على عمل أهل المدينة عند الإمام مالك وذويه .

(١) وقد قال الحافظ ابن حزم في "الأحكام في أصول الأحكام"

"وأبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن العارث بن

زراعة بن المصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، وهو

آخر من بقي من الفقهاء المشاهير بالمدينة" ، ومات سنة اثنتين

وأربعين ومائتين أيام للتوكل ، وولى قضاء المدينة" ، وقل العلم

بها بعد ذلك ، فان الله وأنا إليه راجعون" اه (ج - ٥ ص ٩٧)

- النعماني -

قوله وزجج البيهقي والنوى القول القديم للشافعي النخ (ص ٤٣٤)
قلت: قال مبرك: (ذهب الجمهور إلى أنه لا يجزئ عن
الميت صوم وليه، وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي في أصح
قوله، وأولوا الحديث على أنه يطعم عنه وليه) انتهى. وقال
ابن الهمام في "فتح القدير": (وقد أخرج النسائي في "سننه"
الكبرى عن ابن عباس - الذي هو راوي حديث الإجزاء - أنه
قال: لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد)
وأخرج الطحاوي عن عائشة - التي روت حديث الإجزاء أيضاً -
بسنده إلى عمرة بنت عبد الرحمن (قالت قلت: لعائشة إن أمي توفيت
وعليها صيام رمضان أ يصلح أن أقضي عنها؟ فقالت: لا ولكن
تصدق عنها مكان كل يوم على مسكين، فهو خير من
صيامك. ثم قال الطحاوي: وهذا سند صحيح) انتهى. وثقوى
الراوي الصحابي على خلاف مزونه بمزلة رواية للناسخ، وبمزلة
قوله: إن مروني هذا منسوخ، كما مر، وقد روى عن حماد بن
الحطاب (١) رضي الله تعالى عنه نحوه أخرجه عبد الرزاق في "جامعه"
عنه، وذكره الإمام مالك في "موطائه" بلاغاً. ثم قال مالك (٢) فيه:
(لم أسمع عن أحد من الصحابة ولا من التابعين "بالمدينة" أن أحداً
منهم أمر أحداً أن يصوم عن أحد ولا يصلي عن أحد) انتهى.
أى ثبت بهذا إجماع أهل "المدينة" على قول الجمهور. ثم قال

(١) هذا في الأصل وصحيح "عن ابن عمر"

(٢) قلت: وهو في روايته "أبى مصعب للموطأ" - النعماني -

ابن الهمام (وهذا مما يؤيد القول بالنسخ، وبأنه الأمر الذي استقر
عليه الشرع آخر) انتهى كلام ابن الهمام في "فتحه" ويدل لما
ذهب إليه الجمهور ما روى الترمذي في "سننه" وابن ماجه في
"سننه" وابن عدي في "الكامل" والبيهقي في "سننه" وفي
كتاب "المعرفة" له وعبد الحق في "أحكامه" والدارقطني في
"علاه" بأسانيدهم المتصلة (عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها
أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: من مات وعليه
صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً) انتهى. ثم قال الترمذي:
(والصحيح وقفه على ابن عمر) انتهى. فنقول: لما ثبت رفعه عنه
بأسانيد متعددة فهو ثابت إما بسند حسن لذاته، وإما بسند حسن
لغيره متأيّد بموقوفات صحيحة، ولو سلم أن حديث ابن عمر لم
ينبت رفعه أصلاً فهو موقوف لا غير. فنقول: قد قال الشيخ
على القاري في شرحه على "المشكاة" جواباً عنه (لا يخفى أنه
موقوف لا يقال من قبل الرأي، فهو مرفوع حكماً) انتهى.
فثبت الرفع في هذا الحديث حقيقة سواء قلنا إن الصحيح لفظه
موقوفاً لا غير، أو أن الثابت رفعه ووقفه كلاهما لفظاً، على أن
الإنبيات والنبي إذا تعارضوا رجع المثلث، ويقال: الحكم لمثبت الزيادة
لأن معه زيادة علم لم تكن مع الثاني. وقال الإمام القرطبي في
"شرح الموطأ" (إسناد حديث ابن عمر المرفوع حسن) وضعف
من ضعف حديث الترمذي بهيئته، وبأشعث، وبمحمد بن عبد الرحمن
بن أبي ليلى. فأما خبر فقال أحمد فيه: صدوق ثقة، وقال

أبو داود : ثقة ثقة ، وروى له الجماعة . وأما أشعث فوثقه يحيى ، وروى له مسلم في المتابعات والأربعة أصحاب السنن . وأما محمد بن عبد الرحمن قال العجلي : كان فقيهاً صاحب سنة صدوقاً جازز الحديث روى له الأربعة ، قال الحافظ العيني في " شرحه على صحيح البخاري " : (قتل هؤلاء إذا رفعوا الحديث لا ينكر عليهم لأن معهم زيادة علم مع أن القرطبي حسن إسناده ، على أن ابن سيرين قد تابع محمد بن أبي ليلى على رفعه) انتهى كلام الإمام العيني . ويدل له أيضاً حديث مرفوع أورده الإمام النووي في " شرحه على صحيح مسلم " وهو (من مات وعليه صيام أطعم عنه) انتهى وقال العيني : (ما روى عن عمارة بن عمير عن امرأة عن عائشة رضي الله تعالى عنها في امرأة ماتت وعليها الصوم قالت : يطعم عنها ، وما روى من وجه آخر عن عائشة أنها قالت : لا تصوموا عن موثاكم وأطعموا عنهم) انتهى . قال الإمام النووي (وأجمعوا على أنه لا يصلح عن الميت صلاة فائتة ، وعلى أنه لا يصام عن أحد في حياته ، وإنما الخلاف في الميت) انتهى . وينبغي أن لا ينسب القول القديم للشافعي لما في " البحر الرائق " (قد تقرر في الأصول أنه لا يمكن صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد ، والمرجوع عنه لم يبق قولاً له) انتهى .

قوله وكذلك حديث العراقيين إذا جاء الخ (ص ٢٣٤)

قلت : هذا كله بناء المعترض على ما نقله الشعراوي من

الإمام الشافعي ، ولم يثبت عن الشافعي لما مر . وأيضاً تقييد المعترض لحديث العراقيين بقوله : (إذا جاء من غير طريق "الشيخين" ص ٢٣٤) خلاف منطوق كلام الشافعي فهو تقييد عندي من المعترض في قاعدة قالها الشافعي لأنه ما دون في عهده "الصحيحان" أصلاً . فالوجه الوجه أن يقال : إن هذه القاعدة إن ثبتت عن الإمام الشافعي فهي من مفرداته على خلاف ما عليه الشيخان والجمهور من المحدثين وغيرهم ،

قوله نعم يترجح حديث رجاله المدينون على ما رجاله الخ (ص ٢٣٤)

قلت : إذا كان كلا الحديثين في كلا "الصحيحين" أو في أحدهما معيناً فلا يعرف لهذا الترجيح وجه صحيح ، ولم نجد من السلف ولا من الخلف من قال به ، فهو أيضاً من محدثات المعترض ومخترعاته ، لا سيما عدم صحته عند من أنكر الترجيح بفقهاء الراوى مطلقاً واضح ، ولم يثبت أيضاً فرق بين تلقى من الأمة في هذا الحديث وبين تلقى الأمة في ذلك الحديث ، فلهذا قال المعترض في آخره "عندنا" ولو كان متمسكاً بالمعترض في هذا الحكم أيضاً ما نقله الشعراوي عن الشافعي فبعد اللتبيا والتي ينبغي له أن يقول : نعم يترجح حديث رجاله المدينون أو المكيون أو غيرهم من أهل الحجاز على ما رجاله الخ كما أطلق في قوله السابق على هذا القول ، وهو : (لا يوجد له أصل عند الحجازيين

لا يقبل (ص ٤٣٤) .

قوله وأما عدم القبول فلا نقول به فيما اتفق الخ (ص ٤٣٤)

قلت : لو كان دليل هذه الدعوى الذي أورده ، المعارض سالماً لكان من الواجب عليه أن يقول بنبى عدم القبول فى كل حديث صحيح أو حسن أخرجه غيرهما سواء كان على شرطها أو على شرط أحدهما أو لم يكن كذلك لما ثبت أن الأمة تلتقت بقبول كل حديث صحيح أو حسن ، واتفقت على وجوب العمل به وقد قدمناه ، على أن هذا خلاف منطوق كلام الشافعى ونصه فلا يعاب به .

قوله وأما ترجيح أحد الصحيحين على الآخر بعملهم فقاعدة كلية الخ (ص ٤٣٤)

قلت : ترجيح " صحيح البخارى " على " صحيح مسلم " من حيث القوة فى الصحة أمر نطق بها كتب جميع أهل أصول الحديث . والكتب المعتمدة من أصول الفقه وغيرها من كتب الأصول ساكت عن هذا الترجيح ولا ينسب إلى ساكت قول أصلاً ، فلا يحتاج ترجيحه عليه إلى ثبوت عمل أهل المدينة على ما فى " صحيح البخارى " فقط دون " صحيح مسلم " . وأما القول بترجيح ما فى " صحيح مسلم " فقط على ما فى " صحيح البخارى "

بعمل أهل المدينة فيهدمه قول جميع أصحاب الكتب الذين قدمنا ذكرها حيث ثبت فيها قولهم : ثم " صحيح البخارى " ثم " صحيح مسلم " . وأيضاً كلامه هذا يناقض إطلاق ما قدمه فى " الدراسات " من (أن ما فى " صحيح البخارى " فقط يرجح على ما فى " صحيح مسلم " فقط ويقدم عليه ص ٣٣١) ولم يقيد هناك بقيد بجمع بين كلامه السابق وكلامه هذا . نعم لو قيل : إنه يثبت بعملهم ترجيح آخر سوى ترجيح قوة الصحة إذا كان عملهم على ما فى " صحيح البخارى " فقط ثابتاً وبثبت بعملهم على ما فى " صحيح مسلم " فقط دون ما فى " صحيح البخارى " ترجيح فى حديث مسلم بزاحم الترجيح الذى فى ما فى " صحيح البخارى " فقط من قوة الصحة لكان له وجه ، لكن ينبغي أن يثبت من المحدثين فى هذه الصورة الأخيرة تقوية ترجيح عملهم على ترجيح قوة الصحة - ولم يثبت إلى الآن - وإلا فلا يصح قول المعارض هذا على وجه الإطلاق أصلاً . ثم نقول : إن ترجيح ما فى أحد " الصحيحين " على ما فى الآخر منها بعمل أهل " المدينة " فى مذهب الإمام مالك متمين لما أن عمل أهل المدينة فقط عنده إجماع معتبر ، وكل إجماع معتبر يرجح على ما فى " الصحيحين " بينهما إذا كان من باب أخبار الآحاد ، فكيف لا يرجح على ما فى أحدهما فقط دون الآخر ! وإن كان قول مالك هذا خلاف ما ذهب إليه مصنفو جميع كتب أصول الحديث والكتب المعتمدة من أصول الفقه . والعجب أن المعارض ادعى على ما فى كتب أصول الحديث

من تقسيم الحديث الصحيح إلى سبعة أقسام مرتبة بعضها فوق بعض ثبوت الإجماع ، ونقم كل النقم على من خالفه ، وههنا دحض بنفسه من غير روية أو معها في ورطة خرق ذلك الإجماع حتى صار به متقوماً مثل ذلك النقم أو أزيد .

ونقول أيضاً : إن ترجيح ما في أحد "الصحيحين" على ما في الآخر منها في مذهب الشافعي لم يتمين فلذا ترى كتب الشافعية مشحونة في بعض المواد من ترجيح حديث أحدهما على الآخر بعمل غير أهل المدينة في مقابلة عملهم . ومن تصفح وتبع فيها لا ينكر ما قلنا . وأيضاً عمل أهل "المدينة" ليس بحجة عند الشافعي لا ظنية ولا قطعية ، فالقول بأنه يرجح عند الشافعي حديث أحد "الصحيحين" على حديث الآخر منها يحتاج إلى أن يثبت عليه بينة عادلة ، وأنى هو ؟ فقلوه (قاعدة كلية في مذهبيها) بإسقاط أشد السقوط .

وأما فضل أهل "المدينة" طائفة فنرتاب في ذلك ، فله در البيهقي ومن قال بمثل ما قال ، (١) وكل مؤمن يقول يفضلهم ، ومع أنكر فضلهم فقد أنكر الحق الذي يجب قبوله والتزامه ،

(١) قلت : قال صاحب "الدراسات" :

"عقد البيهقي في "سننه" باباً في فضل أهل المدينة"

كما يدل على صحة عملهم في مباحث الأذان " ١٥ (ص ٤٣٤

و ٤٣٥)

وقد صنف بعض المحدثين رسالة على حدة في فضل الحبوش وهي موجودة عندنا ، وله بذلك أجر عند الله تعالى إن شاء الله ، فكيف من فضل أهل المدينة أو صنف في فضلهم رسالة أو مصنفاً عظيماً ! فهم القاطنون في جواره صلى الله عليه وسلم والمبشرون بشارات عظيمة ثابتة لم تكذب توجد جميعها في قاطني غيرها ولو "مكة" المشرقة ، لا سيما و "المدينة" المطيبة مسكن "رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أحجموا على أن الموضع الذي ماسر جسده الأطيب الأطهر الأعطر صلى الله تعالى عليه وسلم حين وضعوه في قبره المنور الأنور أفضل من جميع ماعداه سائر مواضع "المدينة" كان "أومكة" بتأمامها مع "الكعبة" أو بدونها ، أو "الكعبة" أو سائر مآلى الدنيا من البقعات ، أو جميع الأرضين أو جميع السماوات مع جميع ما فيها

قلت : وهذا غلط فان البيهقي لم يعقد باباً في فضل أهل المدينة وإنما لفظه في "سننه" هكذا : "باب ما يستدل به على ترجيح قول أهل الحجاز وعملهم" ولفظ "أهل الحجاز" كما ترى لا يختص بأهل المدينة ، والله الموفق -

وفي "مقدمة كتاب التعليم" للإمام مسعود بن شيبة السدي ونسخته الخطية محفوظة في خزانه اللجنة ونشره اللجنة عن قريب .

"فإن قالوا : لا كلام إن "المدينة" الفضل من

"الكوفة" . وعلماء "المدينة" أعلم من علماء

”الكوفة“ . وما أفنى مالك حتى أذن له في الافتاء ثلاثون
تابعياً من فقهاء ”المدينة“ فوجب أن يكون التقدم لمالك
لا لابي حنيفة قلنا لهم : أما ”المدينة“ فلا منازعة في
أنها أفضل من ”الكوفة“ . وليس كلامنا في تفضيل البلدان
وإنما الكلام في تفضيل المشايخ : وأما العلماء المتقدمون
فلا كلام أيضاً في تفضيل علماء ”المدينة“ على سائر
علماء الأمصار وإنما الكلام في علماء زمان أبي حنيفة
ومالك ولا يختلف أحد من أهل العلم أن فقهاء
زمان أبي حنيفة أعلم وأعظم من فقهاء زمان
مالك لأن علم أهل ”المدينة“ ذهب مع موت الفقهاء
السبعة الذين كانوا في ذلك في نيف وتسعين من الهجرة
وكنى لابي حنيفة شرفاً أنه أدرك أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم وخلقاً من التابعين وأخذ عنهم الفقه والحديث ،
وناظر الشعبي وعطاء وابن جريج والقاسم بن محمد بن أبي بكر
المصديقي وربيعة الرأي . وقد اتفق علماء ”الكوفة“ على
اجلاس أبي حنيفة في موضع حماد بن أبي سليمان ، وهو الذي
يقول : كل ما جاء من الله وزيوله فعلى الرأس والعين ،
وما جاء عن الصحابة فتغير ، وما جاء عن التابعين فهم رجال
ونحن رجال ، وفي روايه : زاحمتهم . وقد استقصينا الكلام
في هذا المعنى في ”كتاب الطبقات“ اهـ

من الكائنات إلا الإتياء أو بدونه أوجع ما فيها منها أو البيت
المعمور أو الكرسي أو اللوح أو القلم أو الجنة مع ما فيها أو بدونه
أوجع ما فيها أو العرش أو ما فوق السموات أو تحت الأرضين أو فوق
الكرسي أو فوق العرش من الكائنات التي لا يعلمها إلا هو تعالى
وتقدس ، واختلفوا في أن مسكنه من الجنة الذي يسمى ”الوسيلة“
وملزمه منها أفضل أم هذا المكان الذي تشرف بهذا المكين
المخصوص صلى الله تعالى عليه وسلم وهو في المدينة العطرة .
والذي عليه المحققون هو أن مكانه المخصوص به صلى الله تعالى
عليه وسلم الكائن في المدينة أفضل منه مادام هو صلى الله عليه
وسلم متمكناً فيه بجسده الطيب الأطيب الحى القائم وأن مسكنه
وملزمه من الوسيلة أفضل من مكانه في المدينة إذ أترك صلى الله
عليه وسلم هذا المكان ، وتشرف باستقراره صلى الله عليه وسلم
ذلك المسكن الملزم من الوسيلة في يوم القيامة فصلى الله تعالى وسلم
على خير ماكنها وآله وصحبه وعلى من كان بالمدينة أو يكون في
الحال أو الإقبال من المؤمنين .

قوله تعين علينا ترك كل مذهب يخالف مذهبهم (ص ٣٥٤)

قلت : قد تبين مما ذكرنا قبل أن عشى المعارض ليس على
إثر الإمامين مالك والشافعي ولا على إثر أحدهما فإن ذلك من
باب التزام مذهب معين أو مذهبين معينين ، وقد حكم فيه المعارض
فسبها قل بما حكى مما يجب عليه أن يتحاشى عنه

أشد التحاشي وأتمه . وأيضاً دعواه . هذه تناقض ما صرح به في أول " الدراسة الثامنة " من (أن كلامنا في هذه الدراسة بكل جميع الكتاب على نمط جديد مالم يعهد في أسفار المتقدمين المتداولة اليوم) انتهى كلامه هناك . ونبين مما ذكرنا قبل أيضاً أن ممشى المعارض ليس إلا على مآزاه سواء وافق هذا أوذاك من الأئمة الأربعة أوخالف الأحاديث الصحيحة الكائنة في " الصحيحين " وفي غيرهما أوخالف أحاديثهما فقط وعمل بما في غيرهما أو خالف الإجماع أو خالف إجماع أهل المدينة أوخالف إجماع الأئمة الإثني عشر من أهل بيت النبوة أوخالف إجماع أهل بيت النبوة بالمعنى المعتبر عنده - وسيجئ قريباً إن شاء الله تعالى - ومن تأمل في " دراسات " والمسائل التي قدمناها في " مقدمة تعاليفنا " هذه ومبئلة مبنية ورفع اليدين في كل خفض ورفع وجد ما قلنا حقاً بلارية إن شاء الله تعالى فلا قوة لعينه ولا عينيه بمشيه على أثر الإمامين مالك والشافعي ولا على لأر أحدهما ، كما أنه لم تفرعينه ولا عيناه بالمشي على لأر الإمام أبي حنيفة والإمام أحمد بن حنبل . ثم إن قوله : (ولأشك عندك أن الحنفية بل وفقهاء " الكوفة " قاطبة الخ ص ٤٣٥) كذب محض واقراء تحت عليهم (١)

(١) كيف ! هو قد قال صاحب " الدراسات " نفسه :

" وقد قال بعض الكبراء : أن الخلاف في أنساب أبي حنيفة - محمد - أكثر من خلاف الشافعي له . انتهى .

فإنه قد ثبت خلاف الحنفية بل وفقهاء الكوفة كالشافعية والحنابلة مع مالك فقط كثيراً ، ولم يثبت خلاف الحنفية بل وفقهاء " الكوفة " مع جميع علماء أهل المدينة فقط على بعض المعاني التي قالت المالكية بها في لفظ " علماء المدينة " الواقع هنا لإقرباً كالشافعية والحنابلة أيضاً . فكيف يصح من المعارض تفريع ما فرعه عليه هنا مع ما ادعاه من قبل من أن كثرة ذلك في علمنا بوجهين (١) ثم نقول : إن هذه الدعوى من المعارض دعوى كاذبة غير صحيحة لما أن المعارض ترك عمل أهل المدينة في كثير من المسائل ولم يوجد في خلاف مذهبهم وعملهم حديث " الصحيحين " ولا حديث واحد منهما لاسماً في مسائل كثيرة ذكرناها في أول " مقدمة هذه التعاليف " بل قد ثبت في أكثرها من المعارض ترك الإجماع بالمعنى المشهور وترك إجماع أهل البيت بالمعنى الذي قدمناها ، وبالمعنى الذي سيجئ ، وترك إجماع أهل " المدينة " وترك أحاديث " الصحيحين " كليهما ، وترك

وإذا كان هذا في الشافعي مع كثرة خلافه به فالحكم بهذا في مالك وأحمد أظهر لقلته الخلاف حتى حصر خلاف أحمد به فيما لا يتجاوز عشرين مسألة والله تعالى أعلم "

أ هـ (ص ١٠٥)

(١) راجع " الدراسات " ص ٤٢٧

أحاديث غيرها الصحيحة والحسنة والضعيفة ، وترك
الموقوفات والآثار الثابتة والتعليقات ، ومن رجع إلى تلك
" المقدمة " لابد أن يصدق في هذا المقال إن شاء الله تعالى

قوله ومن أعظم الجفاء على تسمية محمد بن الحسن الخ
(ص ٤٣٥)

قلت : مراد محمد رحمه الله في تلك التسمية " بأهل المدينة "
الإمام مالك ومن تبعه ومن عاصره من أهل بلده واتفق معه في
الحكم و " بأهل الكوفة " أبوحنيفة الإمام ومن تبعه ومن عاصره
من أهل بلده واتفق معه في الحكم فليس في هذه التسمية إلا إشعار
أنه ما جاء به محمد في " كتاب اختلاف أهل المدينة وأهل
الكوفة " إلا هذا القسم من المسائل دون غيره ، فلواني في
التسمية بغير هذه العبارة لفات هذا الإشعار ، فله دونه ، وما أحسن
قوله وتسميته ، وما أذكرى تعبيره من الإمامين المهامين ومن وافقهما ،
وما أصنى تقديمه لفظ " أهل المدينة " على لفظ " أهل الكوفة "
في التعبير . ثم إن الإمام عمداً قد التزم في كتابه ذلك أن يورد
الدلائل المثبتة لتلك المسائل الموردة فيه من جانب الإمام أبي حنيفة
كما التزم الشيوخان في " صحيحهما " وغيرهما من الكتب المصنفة
لها أن يوردا الدلائل الدالة على ما قالاه في الأكثر رداً على من
زعم أن في تلك المسائل لم يثبت لقول أبي حنيفة دليل ، فقوله (ثم
لو فتشت ذلك الكتاب الخ ص ٤٣٥) ساقط لأن لكل مقام

مقالاً ، ولكل مقال مقاماً . فن اعترض على الإمام محمد بهذا فقد
جفا وخرج عن ما صفا ،

وقد أورد بعض العلماء المحدثين في مصنفه : (أن أباحنيفة
ومالكاً كانا يجلسان في المسجد الحرام بعد ما صليا صلاة
العشاء فيه يتكلمان هناك في مسائل شرعية وقع الاختلاف فيها
بينهما إلى صلاة الفجر فيصليانها بوضوء العشاء ، وكان الأكثر
وقوعاً أن يحج أبوحنيفة على مالك وكان هذا دأبها سنين كثيرة)
انتهى (١)

(١) قلت : قال صدرالائمه الموفق بن احمد الحكيم في
" كتاب لامام الاعظم أبي حنيفة " :

" أنبأني الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد
السلامي بمدينة السلام عن الحافظ الاثمين أبي الفضل أحمد
بن الحسين بن خيرون اجازة أنا القاضي الامام أبو عبد الله
الحسين بن علي الصيمري أنا عبد الله بن محمد العلواني
أنا مكرم بن أحمد أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي
لها كتب به إلى أنا خيرون بن عيسى أنا أيوب العراقي
حدثني محمد بن رشيد عن يوسف بن عمرو عن ابن الدراوردي
قال : رأيت مالكا وأباحنيفة في مسجد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بعد صلاة العشاء الآخرة وهما
يتساذكران ويتسدارسان حتى إذا وقف أحدهما

على القول الذي قال به وعمل عليه امسك أحدهما عن صاحبه من غير تعسف ولا تخطئه لواحد منها فلم يذالا كذلك حتى صلبا الفداة في مجلسها ذلك " (ج - ٢ ص ١٦٣ و ١٦٤ طبع دائرة المعارف النظامية بهيدر آباد الدكن بالهند)

وقال الامام مسعود بن شيبة السدي في " مقدمة " كتاب التعليم " له :

" ذكر الطحاوي في : " كتابه الذي جمع فيه أخبار أصحابنا " عن الدراوردي قال : سمعت مالكا يقول : عندي من فقه أبي حنيفة ستون ألف مسألة " ١٥

وقال صدر الائمة في الباب الثاني والعشرين من " المناقب " :

أخبرني الحافظ أبو منصور الديلمي فيما كتب الى من همدان أنا أبو الفرج الصيرفي اجازة باصبعان أنا أبو الحسين احمد بن محمد أنا أبو عبد الله بن مندة الحافظ أنا الامام أبو محمد عبد الله بن محمد العارفي أخبرنا زيد بن يحيى البلخي حدثني اسحاق بن أبي اسرائيل سمعت محمد بن عمر الواقدي يقول : كان مالك بن أنس كثيراً ما كان يقول يقول أبي حنيفة ويتقدمه وان لم يكن يظهره ،

وبه الى العارفي هذا قال أخبرنا الفضل بن بسام أنبا اسمعيل بن اسحاق أنبا اسحاق بن محمد قال : كان مالك ربما اعتبر بقول أبي حنيفة في المسائل (ج - ٢ ص ٣٣)

وبه قال أخبرنا الحسن بن بدور الفراءني أنبا محمد بن فضيل سمعت محمد بن اسمعيل بن أبي قديك قال : رأيت مالكا بن أنس قابضاً على يد أبي حنيفة عيشان ، فلما بلغا المسجد قدم أبا حنيفة ، فسمعت أبا حنيفة لما دخل مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم قال : بسم الله هذا موضع الايمان فأمسى من عذابك ونجني من النار " ١٥ (ج - ٢ ص ٣٤)

وروى صدر الائمة باسناده المذكور الى الصيرفي قال :

" أخبرنا عمر بن إبراهيم أنبا مكرم أنبا جعفر بن سهل أنبا احمد بن محمد أنبا سليمان بن الربيع أنبا كادح بن رحمه قال : سألت رجلاً مالكا بن أنس عن رجل له ثوبان أحدهما نجس والآخر طاهر ، فحضرت الصلاة قال : يتحرى قال كادح : فأخبرت مالكا بقول أبي حنيفة انه يصلي في كل ثوب مرة فأمر برد الرجل وافته بقول أبي حنيفة رحمه الله ١٥ (ج - ٢ ص ٦٣ و ٦٤)

وروى الاسام الميمرى في كتابه الذى صنّفه في
 " مناقب ابي حنيفة " رحمه الله تعالى باسناده عن ابن البارک
 قال :

" كنت عند مالک بن انس فدخل عليه رجل فلما
 خرج قال : أتدرون من هذا ؟ حين خرج ، قالوا : لا
 وعرفته أنا فقال : هذا أبوحنيفة النعمان لوقال : هذه
 الاسطوانة من ذهب لخرجت کما قال ، لقد وفق له
 الفقه حتى ما عليه فيه كثير مؤنة ، قال : ودخل عليه
 الثوري فاجلسه دون ما اجلس فيه أباحنيفة ، فلما خرج قال :
 هذا سفیان وذكر فقهه وورعه " ١ هـ

كذا نقله صدرالائمة في " مناقبه " (ج ٢ ص ٢٦ و ٢٧)
 وروى صدرالائمة باسناده الى الحارثي قال :

" أخبرنا عمرو بن عاصم الاسدي أنبا النضر بن محمد
 سمعت بشر بن يحيى يقول : سمعت ابراهيم بن المغيرة سمعت
 الواقدى قال قلت لمالك بن انس : من أئمة من قدم عليكم
 من أهل العراق ؟ قال : ومن قدم علينا من أهل العراق ؟
 قلت : قدم عليكم ابن ابي ليلى وابن شبرمة وسفيان الثوري
 و أبو حنيفة . فقال مالک : ذكرت أباحنيفة في آخرهم
 رأيته يكلم فقيها من فقهاءنا حتى رده الى رأى نفسه ثلاث

مرات وقال : هذا أهدأ خطأ "

(وبه قال أخبرنا أبوحنيم) أنبا عبدالرحيم بن
 حبيب أنبا اسمعيل بن يحيى قال : قدم أبوحنيفة
 " المدينة " فلما كلم أحدا من فقهاءنا الا قطعه الا
 انه كان يكلم مالک بن انس يرفق ١ هـ (ج - ١ ص
 ١١٧)

قال صدرالائمة : وأخبرني الامام أبوالمحسن الحسن بن علي
 المرغيناني في كتابه الى من " بغارا " قال :

" قيل لأبيحنيفة رحمه الله كيف رأيت غلمان أهل
 المدينة ؟ قال : ان أفلح فيهم أحد فالأشقر الأزرق -
 يريد مالک بن انس رحمه الله - "

قال صدرالائمة :

ولقد صدق رحمه الله في فراسته فان مالكا بلغ في العلم
 مرتبة لم يبلغها أحد من أهل المدينة في عصره . ولقد نصح
 على منواله الحافظ أبوالمحسن الدارقطني فانه مثل عن غلمان
 مصر فقال : أن أفلح فيهم أحد فابن سعيد الأزدي - يريد
 عبد الغنى الحافظ امام أهل مصر في الحديث وحفظ الانساب
 والفرائب - ١ هـ (ج - ١ ص ١٨٧)

وروى صدرالائمته - بإسناده الى الامام أبي محمد عبدالله
ابن محمد الحارثي قال :

” أنا محمد بن القاسم البلخي أنبأ أحمد بن الأزهر
أنبأ حبيب كاتب مالك قال : قدم أبو حنيفة ” المدينه “
فناظره مالك فلما قام سمعت مالكا يقول : ما أحلمه “
٥١ (ج ١ ص ٢٦٧ و ٢٦٨)

وقال الامام الحافظ يوسف بن عبدالبر القرطبي المالكي في
كتابه ” الانتقاء في فضائل الثلاثة ” الائمته الفقهاء :

” نا أحمد بن محمد قال نا أحمد بن الفضل قال نا
محمد بن جرير قال نا أحمد بن خالد الخلال قال : سمعت
الشافعي يقول : مثل مالك يوماً عن عثمان البتي قال :
كان رجلاً مقارباً ، وسئل عن ابن شبرمة فقال : كان رجلاً
مقارباً ، قيل : فأبو حنيفة ؟ قال : لوجاء الى أساطينكم هذه
- يعني السواري - فسابسكم على أنها - خشب
لظننتهم أنها خشب “ ٥١ (ص ١٤٦ و ١٤٧ طبع مصر
عام ١٣٥٠)

وروى ابن عبد البر في ” الانتقاء “ بإسناده الى ابن جرير قال :
” العباس بن الوليد قال نا ابراهيم بن حاد الزهري

الذني قال سمعت مالكا يقول : قال لي المهدي : يا أبا
عبدالله ضع لي كتاباً أحمل الائمة عليه ، قلت له : يا
أمير المؤمنين ! أما هذا السقع وأشار الى القرب فقد
كفيتكه . وأما الشام ففيهم الرجل الذي علمته - يعني
الانزاعي - وأما أهل العراق فهم أهل العراق ! “ ٥١
(ص ٤٠)

وقال ابن عبدالبر في كتابه ” جامع بيان العلم وفضله
وما ينبغي في روايته وحمله “

” حدثنا أحمد بن سعيد بن بشر قال حدثنا ابن أبي دليم قال
حدثنا ابن واضح قال حدثنا محمد بن يحيى المصري قال سمعت
عبدالله بن وهب يقول : مثل مالك عن مسأله فأجاب
فيها فقال له السائل : ان أهل الشام يخالفونك فيها فيقولون
كذا وكذا فقال : ومتى كان هذا الشأن بالشام إنما هذا
الشأن وقف على أهل ” المدينه “ و ” الكوفه “ ٥١
قال ابن عبدالبر :

” لأن شأن المسائل ” بالكوفه “ مداره على أبي حنيفة
وأصحابه والثوري “ ٥١ (ج - ٢ ص ١٥٨ طبع التبريه
بمصر)

وقال الامام الكوثري في ” تعليقات الانتقاء “ له :

” وأما ما يذكره الذهبي في ” طبقات الحفاظ ” من أن سعيد بن أبي مريم روى عن أشهب أنه قال : رأيت أباحنيفة بين يدي مالك كالعبي بين يدي أبيه ، قلت : فهذا يدل على حسن أدب أباحنيفة وتواضعه مع كونه أئمة من مالكا . ١٥ . فلا يكاد يصح استناداً وكان أشهب لدة الشافعي أو كان على أكبر تقدير ابن عشر عند وفاة أباحنيفة ولم يثبت اجتماعه مع مالك في أواخر سني وفاة أباحنيفة ، وما كان مالك مؤدب الأطفال ، وإنما كان اجتماعها قبل ممته مالك سنة ست وأربعين وقبل أن يأخذ يعلو شأنه ، ويمكن ذلك مع حماد دون أبيه .

وأما ما يرويه ابن أبي حاتم في ” مقدمة الجرح والتعديل ” من أن : أباحنيفة كان يطلع على كتب مالك . ففيه خدشه من جهة أن تأليفه للموطأ كان في عهد المهدي أو في أواخر عهد المنصور بعد وفاة أباحنيفة على الصحيح “ ١٥ (ص ١٤ و ١٥)

قلت : وأما ما ذكره الشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني في الجزء السابع من شرحه على ” المواهب اللدنية ” (ص ٢٢٤) من أنه :

” ذكر السيوطي : أنه - يعني الإمام أباحنيفة - روى عنه حديثين أخرجهما الخطيب أحدهما من طريق القاسم

بن الحكم العمري - بضم العين المهملة - وتصح الرواية ونون - قال : حدثنا أبوحنيفة - عن مالك عن قانع عن ابن عمر قال : أتى كعب بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن راعيه له كانت ترمى في غنمه فتخوفت على الشاة الموت فذبحتها بحجر فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يأكلها . وثانيها من طريق اسمعيل بن حماد بن أباحنيفة عن أباحنيفة عن مالك عن عبد الله بن الفضل عن قانع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر - وصحتها إقرارها انتهى - وقال ابن عبد البر في الحديث الثاني : قيل رواه أبوحنيفة عن مالك ولا يصح لكن جزم تلميذ تلاميذه عياض بأنه رواه عنه ، وزاد في ” تزيين المالك ” ثالثاً عن أبي حنيفة عن مالك عن قانع عن ابن عمر قال : إذا صليت الفجر والمغرب ثم أدركتها فلا تعدها “ ١٥

فردّه الحافظ المحدث الناقد الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري فيما علق على كتاب ” أحاديث لأوطا و اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيها زيادة ونقصاً ” للدارقطني حيث قال رحمه الله :

” لم يذكر المصنف أباحنيفة في عداد الرواة عن مالك هنا مع أنه ساق حديثاً بطريقه عنه في ” غرائب مالك ”

وهو حديث : (الأئمة أحق بنفسها) لأن ذكر أبي حنيفة في سنده غلط محض حيث أقام بعض رواة كلمة (عن) مقام (ابن) وهذا - وهو كثير الوقوع في الأئمة وصواب الرواية (عن حماد بن أبي حنيفة عن مالك) كما يظهر من الجزء المسمى (مارواه الأئمة عن مالك) للحافظ محمد بن مخلد العطار - وهو دار الكتب الظاهرية - بدمشق - وشرح ذلك فيما عاقت على " الانتقاء " لابن عبد البر ، ويظهر الفالطون في ذلك من طرق ساقها أبو المؤيد الخوارزمي في (جامع المسانيد ٢ - ١١٩) حتى أن السيوطي يقول في (تنوير العواليك ٢ - ٦٢) قيل أنه رواه عنه أبو حنيفة ولا يصح . ٥١ . لكنه ناقض نفسه وذكر روايته في " الفوائد " . وذكر الخطيب في " رواة مالك " رواية أبي حنيفة عنه لحديث آخر وهو حديث (ذبح الشاة بفجر) لكن اتفق أصحاب القاسم الرقي - راوي الحديث عن أبي حنيفة - على روايته عن عبد الملك دون مالك وانفرد ابن الصلت بجعله مأكلاً حيث سقط (عبد) وانطمس اللام في نسخته فجعله (عن مالك) باعتبار أن الألف المتوسطة في الأعلام تعذف في الرسم كما يظهر من طريقه في (جامع المسانيد ٢ - ٢٢٥) وزاد السيوطي ثلثاً في " تزيين المالك " وهو حديث (إذا صليت الفجر والمغرب) لكن هذا الحديث من مرويات محمد بن الحسن عن مالك مباشرة كما يعلم من نسخ " المؤطا " .

ثم إن محمد بن الحسن شيخ الشافعي ورواه (١) . روى عنه الشافعي في " مسنده " أربعة أحاديث كما صرح به الأستاذ

لمحمد و " الآثار " له ، فما في (جامع المسانيد ١ - ٤٤٠) و " مختصره " لابن الضياء المكي ما هو الأسبق قلم - راجع " مؤطا " محمد و " الآثار له " -
..... وتفصيل البحث في (أقوم المسالك في تحقيق رواية مالك عن أبي حنيفة ورواية أبي حنيفة عن مالك) والله سبحانه وتعالى أعلم : (ص ٧ و ٨ طبع مصر سنة ١٣٦٥)

(١) قال العلامة المحدث محمد زاهد الكوثري رحمه الله في " بلوغ الأمان في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني " رضي الله عنه ما نصه :

" وكلم لمحمد بن الحسن من أياد بيضاء على الشافعي حتى قال الشافعي : أمن الناس على في الفقه محمد بن الحسن . رواه الخطيب عن الحسن بن محمد الغلال عن علي بن عمرو الجريدي عن علي بن محمد النعماني عن أحمد بن حماد بن سفيان عن المزني عنه ، وذكر السمعاني عن البويطي عن الشافعي أنه قال : أعانني الله برجلين يابن عيته في الحديث وبمحمد

في الفقه . وعن الربيع عن الشافعي ليس لأحمد على منه في العلم واسباب الدنيا ما لأحمد على ، وكان يترحم عليه في عامه أوقاته ، وعن ابن ساعدة : أن محمد بن الحسن جمع من أصحابه نحو مائة ألف درهم لأجل الشافعي مرة بعد أخرى ، وروى الذهبي في " جزئه " عن إدريس بن يوسف القراطيسي أنه سمع الشافعي يقول : ما رأيت أحلم أهل بكتاب الله من محمد كأنه عليه نزل . وكل ذلك مما يدل على أن الشافعي كان عظيم الاجلال لمحمد بن الحسن كبير الادب في معاملته معه .
٥١ (ص ٢٧ طبع مصر سنة ١٣٥٥ هـ)

وقال أيضاً فيه :

" لم يرو من الشافعي ثناء في حق أحد من الائمة " قدر ما روى عنه من الثناء على محمد بن الحسن عن جدارة منه بذلك الثناء " ٥١ (ص ٢٩)

وقال أيضاً فيه :

" وقد روى عن الشافعي بأسانيد صحيحة ثناء بالغ في حق محمد بن الحسن مدون في " تاريخ الخطيب " وكتاب ابن أبي العموم " وكتاب الصيمري " و " تهذيب النووي " و مؤلفات الذهبي " وغيرها فضلاً عما في " كتاب

الأعظم قدس سره في بعض منبئاته . (ا) وقال الحافظ ابن

الكردري " فتستغنى عن سرد تلك الروايات هنا لشهرتها . ومن الحقائق الملموسة أنه لا يعرف للشافعي عمل يذكر في الفقه قبل اتصاله بمحمد بن الحسن بل انما رجع الى مكة بعد أن تفقه عليه وأخذ يقارن ما تلقاه منه بفقه أهل الحجاز حتى حصلت له اختيارات أدت به الى اظهار الاجتهاد بعد وفاة محمد بسنوات بأن عاد الى العراق سنة خمس وتسعين ومائة بعد وفاة محمد بن الحسن بست سنوات وبقي هناك سنتين ينشر اختياراته ومذهبه القديم على رواية القديم المعروفين ، بكتاب ألفه ومائة " العجبة " في مجلد ضخيم وهو الذي رد عليه عيسى بن أبان كما رد على جديده القاضي بكار بمصر " .

٢٠

(ا) قلت : وفي " المستدرک علی الصحیحین " للحاكم النيسابوري

(ج - ٤ ص ٤٠)

" حدثنا ابو العباس محمد بن يعقوب عوداً على بدء ثنا الربيع بن سليمان ثنا الشافعي انبأ محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الولاء لحمه كحمة
النسب لاتباع ولا توهب . ٥١

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه . وقال
الذهبي في " تلخيص المستدرک " بعد نقله تصحيح الحاكم
لهذا الحديث : " قلت بالدبوس " ٥١ وقال العافظ ابن
حجر العسقلاني في " تلخيص الخبير في تخريج أحاديث الرافعي
الكبير " :

" ورواه ابن حبان في " صحيحه من طريق بشر بن الوليد
عن أبي يوسف لكن قال : عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار ،
وكذلك رواه البيهقي ، وقال في " المعرفة " : كان الشافعي حدث به
من حفظه فتنسى عبيد الله بن عمر من اسناده ، وقد رواه
محمد بن الحسن في " كتاب الولاء " له عن أبي يوسف عن
عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار به . ٥١ (٢١٣
طبع الهند) .

وقال سيد العفاظ محمد مرتضى الحسيني الزبيدي في " عقود
الجواهر النيفة " في أدله " مذهب الامام أبي حنيفة " مما وافق فيه
الائمة الستة أو أحدهم " .

" رواه ابن المظفر من طريق علي بن سليمان الاخميمي
عن محمد بن ادريس عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن
أبي حنيفة . وهو مسلسل بالائمة كإتراه ، ومثله نادر الوجود ،

حجر العسقلاني في " لسان الميزان " (قال الربيع : سمعت
الشافعي يقول : حملت عن محمد بن الحسن وقر به . كتباً)

انتهى (١)

وقد أورده السيوطي في جزء له سماه " الفوائد في حلاوة
الاسانيد " ورواه ابن خضرو من طريق ابن المظفر ، وأخرجه
الدارقطني عن محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق عن أحمد
بن محمد بن الحجاج عن علي بن سليمان الاخميمي ، مثله ، ومن
طريقه رواه ابن عبد الباقي " ٥١ (ج - ٢ ص ٥٥ طبع
القسطنطينية سنة ١٣٠٩)

(١) قلت : قال الربيع بن سليمان : سمعت الشافعي يقول :
لو أشاء أن أقول نزل القرآن بلفظه محمد بن الحسن لقلته لفصاحته ، وقال
أبو بكر بن المنذر ، سمعت المزني يقول : سمعت الشافعي يقول : ما رأيت
سميئاً أخف روحاً من محمد بن الحسن ، وما رأيت أفصح منه ، كنت إذا
رأيتة يقرأ كأن القرآن نزل بلفظه ، وقال الطحاوي : سمعت أحمد بن
أبي داود المكي ، سمعت حملة بن يحيى : سمعت الشافعي يقول :
ما سمعت أحداً قط كان إذا تكلم رأيت أن القرآن نزل بلفظه غير محمد بن الحسن
وقد كتبت عنه حمل بخي . وقال ابن أبي حاتم : قال الربيع . سمعت

وذكر النووي نقلاً عن الخطيب البغدادي (أن الامام الشافعي روى عن محمد بن الحسن) انتهى (١) وقال العارف في " الدراختار " : (وتزوج محمد بن الحسن بأم الشافعي وفوض إليه

الشافعي يقول : حملت عن محمد بن الحسن حمل بنتي ليس عليه الا سماعي ، وقال أحمد بن أبي سريح الرازي ، سمعت الشافعي يقول : أنفقت على كتب محمد بن الحسن ستين ديناراً ثم تدبرتها فوضعت الى جنب كل مسئلة حديثاً ، وقال ابن كاس النخعي ، ثنا احمد بن حنبل بن سفيان ، ثنا الربيع بن سليمان ، سمعت الشافعي يقول : ما رأيت أعدل ولا أفقه ولا أزهد ولا أورع ولا أحسن نطقاً وإيراداً من محمد بن الحسن .
أورد هذه الأقوال كلها الامام العافظ أبو عبد الله محمد بن احمد الذهبي الشافعي رحمه الله في " جزء " ألفه في ترجمة الامام محمد بن الحسن رضي الله عنه وقد طبع هذا الجزء بمصر مع مناقب أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى عنيت بنشره " لجنة " احياء المعارف النعمانية بعهد رآباد الدكن بالهند " وعليه تعليقات ميمنة للعلامة المرحوم محمد زاهد الكوثري والاستاذ العلامة أبي الوفاء الافغان رئيس اللجنة .

(١) وقال العافظ الذهبي مالفظة :

كتبه وماله فبسيبه صار الشافعي قبيهاً (انتهى . (١)

قوله وما اعتقده حجية اجتماع أهل بيت النبوة الخ
(ص ٤٣٥)

" وأما الاسام الشافعي رحمه الله فاحتج بمحمد بن الحسن في الحديث " ١٨ (" مناقب أبي حنيفة وصاحبيه " ص ٥٩)

(١) قلت : ذكر الديلمي عن الامام الشافعي رضي الله عنه قال : جالست محمد بن الحسن عشر سنين وحملت من كلامه حمل جمل لو كان كلم على قدر عقله ، أفهمنا كلامه ولكنه كان يكلمنا على قدر عقولنا ١٨ (كذا في " المناقب الكردية " ج - ٢ ص ١٥٥) وذكر السمعاني والاسفرايني عن أبي عبيد قال : قدمت على محمد فرأيت الشافعي رضي الله عنه عثمة فسألته عن شئ فاجاب فرضي بالجواب فكتبه فراه محمد فوهب له مائة درهم ، وقال : ان كنت تشتهي العلم فالزم فسمعت الشافعي يقول : لقد كتبت عنه حمل بعير لولاه ما لصق بي من العلم شئ والناس عيال على أهل العراق وأهل العراق على أهل الكوفة ، وأهل الكوفة على الامام أبي حنيفة ١٨ (المناقب الكردية " ج - ٢ ص ١٥٤)

قلت : قد تقدم جميع ما يتعلق بهذا من قبل فارجع اليه ، (١)
 لكن كان مبنى كله على ما يتبادر من لفظ " أهل البيت " والقرائن
 الموجودة هناك من المعنى وهو الأئمة الإثنا عشر من أهل بيت
 الرضوان ، وبعض الكلام هناك مبنى على أن معنى لفظ " أهل
 البيت " الأئمة أصحاب البيت ، والمعنى الأخير هو المعنى الذي
 الشيعة في قولهم : إجماع أهل البيت حجة معتبرة ، وإجماع
 معتبر . وههنا قد أثبت المعترض معنى آخر للفظ " أهل البيت " فتكلم
 عليه فنقول : إن الوجه الذي أتى به المعترض لإثبات حجة إجماع
 أهل البيت وجه قال به من عند نفسه ، ورأى رآه ، فليس
 بدليل إقناعي فضلاً عن أن يكون قطعياً ، فلم يجوز لأحد تقليد
 رأى مثل المعترض أى رأى كان مادام لم يتحقق له سلف يجوز
 تقليد رأيه . ونحن إذ تتبعنا وتصفحنا أقوال العلماء ما وجدنا له سلفاً
 في هذا القول لامن أهل السنة والجماعة ولا من الشيعة الشيعة ولا من
 غيرهم ، فيجب علينا رد ما رآه فقط لكونه خروجاً عما انعقد
 إليه الإجماع ، ولا عرف ههنا معنى لفظ " أهل البيت "
 الذي أراد المعترض في قوله : (إجماع أهل البيت
 إجماع معتبر) وقوله : إجماع أهل بيت النبوة وعملهم حجة
 (ص ٤٣٥) بقوله (لا سيما ويدخل في أهل بيته صلى الله تعالى
 عليه وسلم نساء مع الذكور من أولاده وأقربائه وخدمهم ومواليهم

ومما نفي من أهل بيت النبوة في هذه المسئلة إلا
 ما يشمل نساءه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وذكر بنى
 هاشم ، وبنى المطلب (ص ٤٣٦) انتهى . فالقول بحجة هذا
 الإجماع وعمل ذويه ، وبأن اجتماعهم وعملهم إجماع معتبر خروج
 عن إجماع جميع أهل السنة (١) والشيعة الشيعة وغيرهم ممن كان من

(١) قلت : ولكن قال الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة " ما نصه :

" أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن عترته :
 " أنها والكتاب لن يفترقا حتى يردا على الحوض " وهو
 الصادق المصدوق ، فيدل على أن إجماع العترة حجة . وهذا
 قول طائفة من أصحابنا ، وذكره القاضي في " المعتمد " لكن
 العترة هم بنو هاشم كلهم ولد العباس وولد على وولد العارث
 بن عبد المطلب وسائر بنى أبى طالب وغيرهم . وعلى وحده
 ليس هو العترة ، وسيد العترة هو رسول الله صلى الله عليه
 وسلم . يبين ذلك أن علماء العترة كان عباس وغيره لم
 يكونوا يوجبون اتباع على في كل ما يقوله ، ولا كان على
 يوجب على الناس طاعته في كل ما يفتي به ، ولا أعرف أن
 أحداً من أئمة السلف لا من بنى هاشم ولا غيرهم قال :
 أنه يجب اتباع على في كل ما يقوله " (ج - ١٠٥)

أهل القبلة ، وإحداث للقول المحدث والمخترع من المعترض .
وليت شعري لما أدخل المعترض في لفظ "أهل بيت النبوة"
نساءه صلى الله تعالى عليه وسلم سواء كانت عبارة عن أمهات
المؤمنين أو عنهن وعن بناته المقدسة وبنات بناته المطهرات فما وجه
تقييده بالذكور من أولاده على الشق الأول ، وبالذكور من
أقربائه ، وبذكور بني هاشم والمطلب على الشق الثاني . وضمير
"خدمهم ومواليهم" يرجع إليه صلى الله عليه وسلم وإلى ذكور أولاده
وأقربائه فدخل فيها زيد بن حارثة ، وأسامة ابنه ، وابن مسعود ،
وأنس وأمثالهم رضي الله تعالى عنهم . وليت شعري ما فائدة
وضع المعترض هذا الإجماع مع أنه قد أنكر وجوده مطلقاً في أمثلة
الشرعية الغراء لما أنه اشترط في حججه بشروط محدثة مخترعة
مبتدعة قدمها من قبل في "الدراسة الثامنة" فلا يمكن أن يتحقق مسئله
من مسائل الشريعة ويجد فيها اجتماع أهل بيت النبوة بهذا المعنى مع
إستجماع شروطه . ولو قطعنا النظر عن تلك الشروط فائبات
اجتماع أهل بيت النبوة فقط بهذا المعنى في حكم شرعي أصر بل
بل دون ثبوته خرب القتاد . ومن ادعى وجود هذا الإجماع مع
تلك الشروط فيه قليات يبينه تشهد على ذلك . ومن ادعى
وجوده بدونها فلا بد له أن يأتي بدليل يثبت أن إجماع أهل البيت
فقط بهذا المعنى ثبت في هذا الحكم . ولعمري إذا كان معنى لفظ
"أهل البيت" في هذه المسئلة هو هذا عند المعترض فما معنى
قوله السابق (ومذهب واحد من أهل البيت مذهب باقهم من

(٢٨٦) ؟ الذي استدلل عليه المعترض هناك بكلام سيدنا محمد الباقر
رضي الله عنه - وكلامه برئ من أن يستدل به على هذا -
وما معنى تعقيب قاعدة أن إجماع أهل البيت إجماع معتبر عندي
هناك لذلك القول السابق ؟ وما معنى قوله ههنا (وكون إجماعهم
حجة عند الشيعة الخ) ؟ (١) ومقتضى قوله السابق وتعقيب تلك
القاعدة أنه أن يكون معنى لفظ "أهل البيت" في هذه المسئلة
عند المعترض - "الأئمة الإثني عشر" لا هذا المعنى ، ولا الأربعة
فقط أصحاب العباء ، ومقتضى قوله (وكون إجماعهم حجة عند
الشيعة الخ) أن يكون معناه عنده فيها "الأربعة فقط آل العباء" لا
هذا المعنى ، ولا الأئمة الإثني عشر . ومن المعلوم أن ثبوت إجماع
أهل بيت النبوة فقط بهذا المعنى على حكم لا يكاد يتحقق كما مر .
فقوله : (وإذا اجتمعوا على شيء وتوارث ذلك فيهم ص ١٣٦) مجرد
نسبية من المعترض لنفسه على خلاف إجماع الأمة أهل القبلة - ومنهم
الشيعة - بما لا يمكن تحققة عادة . ومن ادعى وجود هذا الإجماع
فقط وثبوته في حكم شرعي قليات بدليل بين عليه . وعندي أنه
لا يمكن أن يوجد في مثال في الشريعة الغراء . ومن قال :
إن مراده بالمضاف إليه هو هذا المعنى الذي ذكره المعترض ههنا
فقد أتى بما لا دلالة عليه هناك . ومن قال : إن مراده به هو
الأئمة الإثني عشر فيخذه ككلام المعترض ههنا . ومن قال : إن

(١) وقد سقط هنا من المطبوعة ما ينقله المصنف .

مراده به هو الأربعة الطاهرة آل العباء فيفسد قوله كلامه هنا أيضاً . ثم نقول : إن هذا الوجه الذي ذكره المعارض لاثبات حجبة إجماع أهل البيت فقط إما أن يفيد أن الطبقة الأولى منهم إجماع معتبر دون الثانية والثالثة إلى آخرها ، وهذا المحصر هو ظاهر كلام المعارض وهو قوله : (هذا بمجرد ما يعطى وحدة البيت معه صلى الله تعالى عليه وسلم وملازمة أهله حضرته ص ٤٣٦) وأما أن يفيد أن الطبقة الثانية والطبقة الثالثة منهم إلى آخرها كالطبقة الأولى فكما أن إجماع الطبقة الأولى منهم إجماع معتبر كذلك إجماع الطبقة الثانية والثالثة إلى آخرها كل واحد منها إجماع معتبر ، ومقتضى الدليل والوجه المذكور هو هذا لا الأول بحسب الظاهر ، ففيه أن على هذا يدخل فيهم بنو العباس الذين ظلموا أهل البيت وغيرهم ، ولن يرد الله ذلك إن شاء الله تعالى . وأيضاً يستلزم أن يكون اجتماع أهل البيت في زماننا كذلك . وأيضاً لو كان هذا الدليل سائماً لأدى إلى أن إجماع الخلفاء الأربعة فقط ، وأن إجماع الشيخين الوزيرين كل واحد منها إجماع معتبر ، ولم يقل المعارض به ، ولم تفرع عنه بذلك . ثم إن قوله : (الزائد على ما يعطى من ذلك وحدة البلد معه الخ) يقتضى أن أهل المدينة الذين لازموا إياه صلى الله تعالى عليه وسلم هم الذين إجماعهم معتبر لامطفاً فهذا يخالف قول مالك على أحد الأقوال .

قوله فكيف إذا انضم إلى ذلك حديث " الثقلين " الخ

(١) (ص ٤٣٦)

قلت : إنما ورد حديث " الثقلين " في أهل البيت بالمعنى المشهور الأعم الشامل لمن كان منهم إلى يوم القيامة سواء كان من (١) قلت : قال العاقل ابن تيمية في كتابه " منهاج السنة النبوية " :

" أن لفظ الحديث الذي في " صحيح مسلم " (عن زيد بن أرقم قال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً بماء يدعى خماً بين مكة والمدينة فقال : أما بعد أيها الناس إنما أنا بشر يوشك أن ياتيني رسول ربى فأجيئ ، وإنى تارك فيكم ثقلين ، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به ، فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال : وأهل بيتى أذكركم الله في أهل بيتى) وهذا اللفظ يدل على أن الذى أمرنا بالتمسك به وجعل التمسك به لا يضل هو كتاب الله . وهكذا جاء في غير هذا الحديث كما في " صحيح مسلم " عن جابر في حجة الوداع لما خطب يوم عرفة وقال : (قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتمستم به كتاب الله ، وأتم تسألون عني فإني أتم قائلون ؟ قالوا : نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت ، فقال بأصبعه السبابة يرفعها إلى السماء ينكبها إلى الناس : ألهم الله ثلاث مرات) .

بنى هاشم، أو من بنى المطلب، من أولاد سيدنا الحسن والحسين وإخوتها العلانية، ومن بنى العباس وغيرهم إلى يوم القيامة، ولذا قال صلى الله عليه وسلم: (ولن يفرقا حتى يردا على الخوض) وأورد هذا الحديث العلماء الكرام في مناقب أهل البيت الرضى مطلقاً. وإيراد المعارض هذا الحديث ههنا يدل على أن معنى لفظ "أهل البيت" في حديث "الثقلين" هو المعنى الذى ذكره هنا فيما قبل، فلزم منه أنه لو كان الأمر كما قال لكاه أن يكون هذا الحديث مثبتاً للعصمة في كل واحد منهم إلى يوم القيامة - ولو كانوا غير العلماء منهم وتبعوا علماء هم العظام - ومثبتاً للعصمة في كل واحد من نسله صلى الله عليه وسلم -

وأما قوله: (وعترف أهل بيتي وأنها لن يفرقا حتى يردا على الخوض) فهذا رواه الترمذى. وقد مثل عنه أحمد بن حنبل فضعفه وضعفه غير واحد من أهل العلم وقالوا: لا يصح، وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلاله، قالوا: ونحن نقول بذلك كما ذكرنا ذلك القاضى أبو يعلى وغيره؛ لكن أهل البيت لم يتفقوا - والله العمد - على شيء من خصائص مذهب الرافضة بل هم المبرؤون المنزهون عن التدليس بشئ منه "أهـ" (ج - ٤) ص ١٠٤ و (١٠٠)

محمد عبد الرشيد النعماني

سواء أخذت بمعنى أهيات المؤمنين فقط، أو بمعنى يشملون ويشمل بناته المطهرات وبنات بناته - ومثبتاً للعصمة في كل واحد من ذكور أولاده سواء كان الحسن أو الحسين أو أولادهما مطلقاً، ومثبتاً للعصمة في أعمامه وأولاد أعمامه، وسائر أقربائه وأولادهم من العباسيين وغيرهم إلى يوم القيامة - نعوذ بالله تعالى من ذلك - ومثبتاً للعصمة في كل واحد من خدمه ومواليه صلى الله عليه وسلم، وخدمتهم ومواليهم، ومثبتاً للعصمة في جميع ذكور بنى هاشم وبنى المطلب، بل ومثبتاً للعصمة في كل واحد من أصهاره وأختانه صلى الله تعالى عليه وسلم، ومثبتاً للعصمة في أمثال ابن مسعود و زيد مولاه وابنه أسامه وأنس، وهذا مما لم يقل به أحد من العلماء، ولا يمكن أن يقول المعارض به لما علم من اعتقاده من أنه كان يقول بحصر العصمة في الأنبياء والملائكة والإثنى عشر من أئمة أهل البيت.

ولو قلنا كما قال المعارض بأنه (كما يكاد يثبت في علمائهم العصمة من ٤٣٦) فنقول: لا دلالة لفظ هذا الحديث بعد هذا التسليم على أن علمائهم هم الأئمة الإثنا عشر فقط أو الأئمة الأربعة آل العباء فقط؛ بل علماءهم أعم من أن يكون الحسن والحسين وفي أولاد الحسن وأولاد الحسين وإخوتهم وفي أولاد إخوتهم وأعمامهم وعماتهم أو أعمام أبيهما وعمات أبيهما وفي أولادهم وغيرهم من بنى هاشم وبنى المطلب، وكما أنه يجري هذه الإشكالات لوقيل بإفادة حديث "الثقلين" العصمة في أهل البيت

مطلقاً أو في علماءهم كذلك تجرى في الشقوق الثلاثة الأخيرة التي ذكرها المعارض أيضاً .

وأيضاً لا دلالة فيه على خصوص الأئمة الإثني عشر من أهل بيت النبوة ، وعلى خصوص الأئمة الأربعة آل العباس رضي الله تعالى عنهم ، فوجب أن يراد هذا المعنى الأعم المشهور فإن اللفظ مطلق بل عام ، ولا يجوز إلغاء العام عن عمومه بلا دليل ، فإذا حمل على العموم لزم أن يكون كل واحد من أهل بيت النبوة إلى يوم القيامة - وإن كان ظاهره منكراً جداً - معصوماً بهذا الحديث ، وليس فليس . والتخصيص بهم أو بعلماء أهل البيت مطلقاً يحتاج إلى معونة القرينة البيئية الدالة عليه . وكذلك الحكم في الشقوق الثلاثة الأخيرة ، على أنه إذا جاز هذا التخصيص من عند نفس المعارض بالرأي المجرد من غير دليل لم لا يجوز حمله على خصوص سيدنا العباس أو جميع أبنائه أو على خصوصه وأبنائه أو على خصوصه وبعض منهم مبهم أو بعض منهم معين ؟ وهذا الإحتمال الأخير . يحتمل عشرة احتمالات لأن أبناء سيدنا العباس رضي الله تعالى عنه كانوا عشرة على ما روي عن العباس رضي الله تعالى عنه إذ قال

تموا بتمام فصاروا عشرة يارب فاجعلهم كراماً بررة

أو على خصوص بعض منهم مبهم أو بعض منهم معين ، فهذا الأخير يحتمل عشرة احتمالات أيضاً ، أو عند خصوص سيدنا حمزة أو على خصوص جميع أولاده ، أو على خصوص بعض منهم كذلك ، أو على خصوص سائر أئمة من المسلمين أو أولادهم

أو بعض منهم كذلك ، أو على خصوص سيدتنا وقررة صولتنا وقلوبنا سيدتنا فاطمة الزهراء البتول رضي الله تعالى عنها ، أو على خصوصها وأبنائها كذلك ، أو على خصوص أبنائه صلى الله عليه وسلم الصلبية كذلك ، أو على خصوص بناته صلى الله عليه وسلم كذلك ، أو على خصوص سيدتنا الحسن ، أو على خصوصه وأبنائه جميعهم أو بعضهم كذلك ، أو على خصوص أبنائه فقط كذلك ، أو على خصوصه مع سيدنا الحسين فقط ، أو على خصوصهما مع أبنائه الأول كذلك فقط ، أو على خصوصهما مع أبنائه الثاني فقط كذلك ، أو على خصوصهما مع أبنائهما كذلك ، أو على خصوصه وأبنائه فقط كذلك ، أو على خصوص أبنائه فقط إلى كثير من الخصوصيات العقلية التي تميزها العقل والرأي المجرد إلى آخر الأئمة الإثني عشر ، على أن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك الحديث (ولن يفرقا حتى يردا على الخوض) أب عن حل لفظ " أهل البيت " في هذا الحديث على المعنى الذي ذكره المعارض ههنا ، وعن حمله على الأئمة الإثني عشر ، وعن حمله على الأئمة الأربعة آل العباس ، وعن حمله على كل واحد مما ذكرنا من الخصوصيات ، فيجب حمله على المعنى الأعم المشهور ، وبهذا المعنى " أهل بيت النبوة " باقون إلى يوم القيامة كما أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم ، فعلى هذا يكون معنى هذا الحديث : أن كتاب الله تعالى وأهل بيت النبوة يدوم بقاءهما على الأرض إلى يوم القيامة ، ولن يفرقا أصلاً في الدنيا ، وأن وجودهما

في الأمة المرحومة يستتبع بركات عظيمة ومنحآت فخيمة وكمالات شريفة ومراقى كريمة في الأمة بحث إذا تمسكت بها أو مجموعها ينتفي الضلال عنها - بالمعنى الأعم للضلال الذي سيجئ إلى يوم القيامة - بشهادة هذا الحديث ما داموا يتمسكون بها ويلتزمون الاستمسك بحبلها ويشتغلون بالرجوع إليها .

وأما التمسك بكتاب الله تعالى فقط فلا يلزم منه انتفاء الضلال بمعنى عدم جواز كل عذور حتى الخطأ الاجتهادي عن تمسك به ، وإلا لكان كل مجتهد مصيباً . وكل مجتهد بل وكل مؤمن ومؤمنة فهو متمسك بكتاب الله تعالى ، وهو هروته الوثقى التي لا انفصام لها ، ومع ذلك جاز وقوع الخطأ الاجتهادي من المجتهد فكذلك لا يلزم من التمسك بأهل البيت انفراداً انتفاء الضلال بالمعنى المذكور عن تمسك به ، والاجماع المعتبر ناف للضلال بهذا المعنى . فثبت أن إجماع أهل البيت بذلك المعنى ، ويعني الأئمة الأربعة آل العباء وبمعنى الإثني عشر ليس باجماع معتبر .

ثم إنه إذا تحقق أن هذا الحديث ورد في التمسك بمجموعها فلا دلالة فيه على حكم التمسك بأحدهما ، فلا يدل الحديث على ما حاول المعارض إثباته . وأما إن التمسك بأحدهما مفترداً فيفيد انتفاء الضلال بمعنى ما يتفرع عليه الإثم والذنب لا بمعنى أعم يشمل انتفاء الخطأ الاجتهادي أيضاً . ومقصود المعارض من إثبات العصمة هو إثبات المعنى الثاني لم بهذا الحديث لما مر في تحقيق المهدي (١)

(١) راجع " الدراسات " من ص ٢٣٠ حتى ٢٤٦

رضي الله تعالى عنه دون المعنى الأول ، ولا دلالة لهذا الحديث على كلا المعنيين أصلاً فضلاً عن أن يدل على المعنى الثاني الذي قصد إثباته . إلا أن المعنى الأول ثابت في نفس الأمر والمعنى الثاني لم يثبت بدليل إلى الآن ، فإذا لا يكاد يثبت من هذا الحديث الذي ثبت نصاً عن الشارع المعصوم صلى الله عليه وسلم الحكم بعصمة كل واحد من علماء أهل البيت بالمعنيين المذكورين ، أو بالمعاني الثلاثة المذكورة ، بل بالمعاني الأربعة المذكورة ، ولا بعصمة كلهم عند إجماعهم ، (١) ولا بغلبة ظن الإصابة في كل واحد منهم ، ولا بغلبة ظن الإصابة في كلهم عند إجماعهم فقط ، وإن كان معتقداً بحسب

(١) قلت : قال الحافظ ابن تيمية " في " منهاج السنة النبوية " :

" فهذه - يعني القول بعصمة الائمة - خاصة - الرافضة الامامية التي لم يشركهم فيها أحد لا الزيدية الشيعة ولا سائر طوائف المسلمين الا من هو شر منهم كالاسماعيلية الذين يقولون بعصمة بنى عبيد المتسبين الى محمد بن اسماعيل بن جعفر ، القائلين : بان الامامة بعد جعفر في محمد بن اسماعيل دون موسى بن جعفر . وأولئك ملاحدة مناقبون والامامية الاثنا عشرية خير منهم بكثير ، فان الامامية مع فرط جهلهم وضلالهم فيهم خلق مسلمون ظاهراً وباطناً ليسوا زنادقة مناقبين لكنهم جهلوا وضلوا واتبعوا

أهواءهم . وأما أولئك فامتهم الكبار العارلون بحقيقة دعواهم الباطنية زنادقة مناقون ، وأما عوامهم الذين لم يعرفوا باطن أمرهم فقد يكونون مسلمين " ١ (ج - ١ ص ٢٢٨ و ٢٢٩)
ثم قال :

وما اختصت به الامامية من عصبة الاثمة فهو في غاية الفساد والبعد عن العقل والدين ، وهو أفسد من اعتقاد كثير من النساك في شيوخهم أنهم محفوظون ، وأضعف من اعتقاد كثير من قدماء الشاميين أتباع بنى أمية أن الامام تجب طاعته في كل شئ ، وأن الله اذا استخلف اماماً تقبل منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات ؛ لان الفلاة في الشيوخ وان غلوا في شيخ فلا يقصرون الهدى عليه ، ولا يمنعون اتباع غيره ولا يكفرون من لم يقل بمشيئته ، ولا يقولون فيه من العصبة ما يقوله هؤلاء ، اللهم الا من يخرج عن الدين بالكليّة فذاك في الفلاة في الشيوخ كالنصيرية والاسماعيلية والرافضة . فبكل حال الشر فيهم أكثر والغلو فيهم أعظم ، وشر غيرهم جزء من شرهم .

وأما خالية الشاميين أتباع بنى أمية فكانوا يقولون : ان الله اذا استخلف خليفه تقبل منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات ، وربما قالوا : انه لا يحاسبه ؛ ولهذا سأل الوليد

ابن عبد الملك عن ذلك العلماء فقالوا له : يا أمير المؤمنين أنت أكرم على الله أم داود ؟ وقد قال له : " يا داود انا جعلناك خليفه في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ، ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب " . وكذلك سؤال سليمان بن عبد الملك عن ذلك لابي حازم المدني في موعظته المشهورة فذكر له هذه الاية . ومع خطأ هؤلاء وضلالهم فكانوا يقولون ذلك في طاعة امام قد اوجب الله طاعته في موارد الاجتهاد كما يجب طاعته وإلى الحرب وقاضى الحكم لا يجعلونه شرعاً عاماً يجب على كل أحد ولا يجعلونه معصوماً عن الخطاء ، ولا يقولون انه يعرف جميع الدين ؛ لكن غلط من غلط منهم من جهتين ، من جهة أنهم كانوا يطعمون الولاة طاعة مطلقة ويقولون : ان الله امرنا بطاعتهم ، والثانية قول من قال منهم : ان الله اذا استخلف خليفه تقبل منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات وأين خطأ هؤلاء من ضلال الرافضة الثائلين بعصبة الائمة " ١ (ج - ١ ص ٢٣٢ و ٢٣٣)

ولم يأت صاحب " الدراسات " على عصمتهم دليلاً سوى حديث الثقلين وهو بعد ثبوته لا يدل على مدعاه في شئ كما بسطه المصنف رحمه الله . وقال الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة النبوية " .

”والذى رواه مسلم بانه: ”بغدير خم“ قال: انى تارك فيكم الثقلين. كتاب الله. فذكر كتاب الله وحض عليه، ثم قال: وعترتى اهل بيتى اذكركم الله ثلاثاً. وهذا ما انفرد به مسلم ولم يروه البخارى وقد رواه الترمذى وزاد فيه: ”وانها لن يفترقا حتى يردا على الحوض“. وقد طعن غير واحد من الحفاظ فى هذه الزيادة وقال: انها ليست من الحديث. والذين اعتقدوا صحتها قالوا: انما يدل على ان مجموع العترة الذين هم بنو هاشم لا يتفقون على ضلاله وهذا قد قاله طائفة من اهل السنة، وهو من اجوبه القاضى أبى يعلى وغيره. والحديث الذى فى مسلم اذا كان النبى صلى الله عليه وسلم قد قاله فليس فيه الا الوصية باتباع كتاب الله، وهذا امر قد تقدمت الوصية به فى حجة الوداع قبل ذلك وهو لم يامر باتباع العترة ولكن قال: ”اذكركم الله فى اهل بيتى“. وتذكر الائمة لهم يقتضى ان يذكروا ما تقدم الامر به قبل ذلك من اعطائهم حقوقهم والامتناع من ظلمهم، وهذا امر قد تقدم بيانه قبل بغدير خم“ ا هـ (ج - ٤ ص ٨٥)

قلت: ولعل اصل هذا الحديث ما ذكره مالك فى ”الموطا“: ”انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: تركت فيكم امرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه“

وهذا البلاغ وصله الحفاظ ابن عبد البر من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده كما فى ”تنوير الحوالك“ للحافظ السيوطى، وأخرجه أبو نعيم الاصبهاني فى ”تاريخ صبهان“ من حديث أنس رضى الله عنه قال:

”حدثنا عبد الله بن محمد ثنا احمد بن الخطاب ثنا طلوت بن عباد ثنا هشام بن سليمان عن يزيد الرقاشى عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: تركت فيكم بعدى ما ان اخذتم لن تضلوا كتاب الله وسنة نبيكم“ ا هـ (ج - ١ ص ١٠٣)

وأخرجه العاكم فى ”المستدرک على الصحيحين“ من طريق اسماعيل بن أبى أويس حدثنى أبى عن ثور بن زيد الدبلى عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما: ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطب الناس فى حجة الوداع فقال: قد بينس الشيطان بائن بعد بائكم، ولكنه رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تعابرون من افعالكم، فاحذروا، يا أيها الناس انى قد تركت فيكم ما ان اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً: كتاب الله وسنة نبيه - الحديث. قال العاكم: قد احتج البخارى بالحديث عكرمة واحتج مسلم بابى أويس، وسائر رواته متفق عليهم. ثم ذكر العاكم له شاهداً من حديث أبى هريرة رضى الله عنه، رواه صالح

ابن موسى الطلحي عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي ، ولن يفترقا حتى يردا على الخوض " ٥١ (ج - ١ ص ٩٣) وقد أقر بصحة اسناد حديث ابن عباس الحافظ الذهبي في " تلخيص المستدرک " (ج - ١ ص ٩٣) والحافظ المنذرى في كتابه " الترغيب والترهيب " (ج - ١ ص ٤٤)

فالحاصل أن الثقلين الذين أمرنا بالتمسك والاعتصام والالتزام بها هما الكتاب والسنة دون العترة : وإنما قال في العترة : " اذكركم الله في أهل بيتي " اهـ ولعله قد اختلط على بعض الرواة هذا الحديث فاختصره ففقد بين القرآن والعترة بدون ذكر السنة والله أعلم .

وقد بسط القول الحافظ ابن تيمية في مواضع عديدة من كتابه " منهاج السنة " في الرد على من يقول بعصمة الأئمة الاثني عشر الاعتداد بأحاديثهم فأفاد وأجاد ولا بأس بإيراد بيانه منه قال رحمه الله :

" الأئمة " هو من يقتدى به . وذلك على وجهين (أحدهما) أن يرجع إليه في العلم والدين ، بحيث يطاع باختيار المطيع ؛ لكونه عالماً بأمر الله عز وجل أمراً به ، فيطيعه المطيع لذلك ، وإن كان عاجزاً عن الزامهم بالطاعة

(والثاني) أن يكون صاحب يد وسيف بحيث يطاع طوعاً وكرهاً قادراً على الزام المطيع بالطاعة . وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ) قد فسر " أولو الأمر " بذوى القدرة كأمراء العرب ، وفسر بأهل العلم والدين ، وكلاهما حق . وهذان الوصفان كانا كائناً في الخلفاء الراشدين ، فإنهم كانوا كائنين في العلم والعدل والسياسة والسلطان وإن كان بعضهم أكمل في ذلك من بعض فأبو بكر وعمر أكمل في ذلك من عثمان وعلي ، وبمدهم لم يكمل أحد في هذه الأمور إلا عمر بن عبد العزيز ؛ بل قد يكون الرجل أكمل في العلم والدين ممن يكون له سلطان ، وقد يكون أكمل في السلطان ممن هو أعلم منه وأدين ، وهؤلاء إن أريد بكونهم أئمة : أنهم ذووا سلطان فباطل ، وهم لا يقولونه . وإن أريد بذلك أنهم أئمة في العلم والدين يطاعون مع عجزهم عن الزام غيرهم بالطاعة ، فهذا قدر مشترك بين كل من كان متصفاً بهذه الصفات . ثم أما أن يقال : قد كان في أعصارهم من هو أعلم منهم وأدين ، إذ العلم المنقول عن غيرهم أضعاف العلم المنقول عنهم ، وظهور آثار غيرهم في الأئمة أعظم من ظهور آثارهم في الأئمة . والمتقدمون منهم كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد قد أخذ عنهم من العلم قطعة معروفة وأخذ عن غيرهم أكثر من ذلك بكثير كثير . وأما

من بعدهم فالعلم المأخوذ عنهم قليل جداً ، ولا ذكر لاحد منهم في رجال العلم المشاهير بالرواية والحديث والفتيا ولا غيرهم من المشاهير بالعلم ، وما يذكر لهم من المناقب والمعامل فمثلها يوجد لكثير غيرهم من الائمة .
 واما أن يقال : انهم افضل الائمة في العلم والدين فعلى القديرين امامتهم على هذا الاعتبار لا يتنازع فيها أهل السنة ؛ فانهم متفقون على أنه يؤتم بكل احد فيها بأمر به من طاعة الله ويدعوا اليه من دين الله ويفعله بما يحبه الله ، فما فعله هؤلاء من الخير ودعوا اليه من الخير فانهم ائمة فيه يقتدى بهم في ذلك . قال تعالى : (وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون) وقد قال تعالى لابراهيم : (اني جاعلك للناس اماماً) ولم يكن ذلك أن جعله ذاسيف يقاتل به جميع الناس بل جعله بحيث يجب على الناس اتباعه سواء أطاعوه أم عصوه .
 فهؤلاء الائمة في الدين أسوة أمثالهم ، فأهل السنة مقرون بامامه هؤلاء فيما دلت الشريعة على الاتمام بهم فيه كما ان هذا الحكم ثابت لأمثالهم مثل أبي بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وأبي بن كعب وساذ وأبي الدرداء وأمثالهم من السابقين الأولين ، ومثل سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعبيد الله بن عبد الله وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر ابن عبد الرحمن وخارجة بن زيد ، وهؤلاء فقهاء المدينة .

ومثل علقمة والاسود بن يزيد وأسامة ومحمد بن سيرين والحن البصري ، ومثل سالم بن عبد الله بن عمر ومثل هشام بن عروة وعبد الرحمن بن القاسم والزهرى ويحيى بن سعيد الانصارى وأبي الزناد ، ومثل مالك والاوزاعي والليث بن سعد وابن حنبل .
 لكن المنقول الثابت عن بعض هؤلاء من الحديث والفتيا قد يكون أكثر من المنقول الثابت عن الآخر فتكون شهرته لكثرة علمه أو لقوة حجته أو نعو ذلك والا فلا يقول أهل السنة أن يحيى بن سعيد وهشام بن عروة وأبا الزناد أولى بالاتباع من جعفر بن محمد . ولا يقولون : ان الزهرى ويحيى بن أبي كبير وحساد بن أبي سليمان وسليمان بن يسار ومنصور بن المعتز أولى بالاتباع من أبيه أبي جعفر الباقرة ولا يقولون : أن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله أولى بالاتباع من علي بن الحسين بل كل واحد من هؤلاء ثقة فيما ي نقله مصدق في ذلك ، وما بينه من دلالة الكتاب والسنة على أمر من الأمور هو من العلم الذي يستفاد منه فهو مصدق في الرواية والاستناد .
 وإذا أفتى بفتيا وعارضه غيره رد ما تنازعوا فيه الى الله ورسوله كما أمر بذلك وهذا حكم الله ورسوله بين هؤلاء جميعهم ، وكذا كان المسلمون على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين رضي الله تعالى

عنهم " ٥١ (ج - ٢ ص ١٣٥ و ١٣٦)
 ولولا أن الناس وجدوا عند مالك والشافعي واحداً
 أكثر مما وجدوه عند موسى بن جعفر وعلى بن موسى وعبد بن علي
 لما عدلوا عن هؤلاء إلى هؤلاء والا فأي غرض لأهل
 العلم والدين أن يعدلوا عن موسى بن جعفر إلى مالك بن أنس
 وكلاهما من بلد واحد في عصر واحد لو وجدوا عند موسى بن جعفر
 من علم الرسول ما وجدوه عند مالك مع كمال رغبة
 المسلمين في معرفته علم الرسول . ونفس بني هاشم كانوا
 يستفيدون علم الرسول من مالك بن أنس أكثر مما يستفيدونه
 من ابن عمهم موسى بن جعفر ثم الشافعي جاء بعد مالك
 وقد خالفه في أشياء وردّها عليه حتى وقع بينه وبين
 أصحاب مالك ما وقع ، وهو أقرب نسباً من بني هاشم من
 مالك ، ومن أحرص الناس على ما يستفيد من علم الرسول
 من بني عمه وغير بني عمه ولو وجد عند أحد من بني
 هاشم أعظم من العلم الذي وجدته عند مالك لكان أشد
 الناس مسارعاً إلى ذلك ، فلما كان يعترف بأنه لم يأخذ عن
 أحد أعلم من مالك وسفيان بن عيينة ، وكانت كتبه مشعونة
 بالأخذ عن هذين الاثنين وغيرها وليس فيها شئ عن موسى
 ابن جعفر وأمثاله من بني هاشم علم أن مطلوبه من علم
 الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كان عند مالك أكثر

ما هو عند هؤلاء . وكذلك أحمد بن حنبل قد علم كمال
 محبته لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولعديده وسعته
 بأقواله وأفعاله ومولاته لمن يوافقه ومعاداته لمن يخالفه
 ومحبته لبني هاشم وتصنيفه في فضائلهم حتى صنف فضائل
 علي والحسن والحسين كما صنف فضائل الصحابة ومع هذا
 فكتبه مملوءة عن مثل مالك والثوري والأوزاعي والليث بن
 سعد ووكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان وهشيم بن
 بشير وعبد الرحمن بن مهدي وأمثالهم دون موسى بن جعفر
 وعلي بن موسى وعبد بن علي وأمثالهم فلوجود مطلوبه عند
 مثل هؤلاء لكان أشد الناس رغبة في ذلك .

فإن زعم زاعم : أنه كان عندهم من العلم المخزون
 ما ليس عند أولئك لكن كانوا يكتبونه ، فأى فائدة للناس
 في علم مكتوم ؟ فلم لا يقال به ككنز لا يتفق منه .
 فكيف ياتم الناس بمن لا يبين لهم العلم المكتوم كالإمام
 المعدوم وكلاهما لا يتنفع به ، ولا يحصل به لطف ولا
 مصلحة .

وان قالوا : بل كانوا يبينون ذلك لخواصهم دون
 هؤلاء الأئمة ، قيل : أولاً هذا كذب عليهم فإن جعفر
 بن محمد لم يجئ بعده مثله وقد أخذ العلم عنه هؤلاء
 الأئمة كمالك وابن عيينة وشعبة والثوري وابن جريج
 ويحيى بن سعيد وأمثالهم من العلماء المشاهير الأعيان ، ثم

من ظن هؤلاء السادة أنهم يكتفون العلم عن مثل هؤلاء ويخصون به قوماً مجهولين ليس لهم في الأمة لسان صدق فقد أساء الظن بهم. فإن في هؤلاء من المحبة لله ولرسوله والطاعة له والرغبة في حفظ دينه وتليغته وموالاته من وآله ومعاداة من عاداه وصيافته عن الزيادة والنقصان مالا يوجد قريب منه لأحد من شيوخ الشيعة وهذا أمر معلوم بالضرورة لمن عرف هؤلاء وهؤلاء (ج - ٢ ص ١٤٠).

وقال أيضاً :

"فليس في هؤلاء من أدرك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو مميز إلا على رضى الله تعالى عنه ، وهو الثقة الصدوق فيما يخبر به عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، كما أن أساتذة من الصحابة ثقات صادقون فيما يخبرون به أيضاً عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم - وثقه الحمد - من أصدق الناس حديثاً عنه لا يعرف منهم من يعمد عليه كذباً مع أنه كان يطلع من أحدهم من الحديث ما يلق ، ولم يثبت وليسوا معصومين وأما الحسن والحسين فمات لى صلى الله تعالى عليه وسلم وهما صغيران في من التمييز فروايتها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مسلمة وأما سائر الأئمة عشر من

يدركوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإى مزيه لهم في النقل عن جدهم إلا بكال العناية والاهتمام ؟ فإن كل من كان أعظم اهتماماً وعنايةً بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتلقيها من مظانها كان أعلم بها ، وليس من خصائص هؤلاء بل في غيرهم من هو أعلم بالسنة من أكثرهم كما يوجد في كل عصر من غير بنى هاشم أعلم بالسنة من أكثر بنى هاشم ، فالزهرى أعلم بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأحواله وأقواله باتفاق أهل العلم من أبى جعفر محمد بن على وكان معاصراً له . وأما موسى بن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن على فلا يستريب من له من العلم نصيب أن مالك بن أنس وحمام بن زيد وحمام بن سلمة والليث بن سعد والأوزاعي ويحيى بن سعيد ووکیع بن الجراح وعبد الله ابن المبارك والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأمثالهم أعلم بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من هؤلاء . وهذا أمر تشهد به الآثار التي تعين وتسمع كما تشهد الآثار بأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان أكثر فتوحاً وجهاداً بالمؤمنين وأقدر على قمع الكفار والمنافقين من غيره مثل عثمان وعلى رضى الله عنهم أجمعين . وما بين ذلك أن القدر الذى ينقل عن هؤلاء من الأحكام المستندة الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ينقل عن أولئك ما هو

أضافه .

وأما دعوى اللدعى أن كل ما أفتى به الواحد من هؤلاء فهو منقول عنده عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهذا كذب على القوم رضى الله عنهم أجمعين ، فانهم كانوا يميزون بين ما يروونه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبين ما يقولون من غير ذلك ، وكان على رضى الله عنه يقول : إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فوالله لأن آخر من السماء إلى الأرض أحب إلى من أن أكذب عليه ، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة ؛ ولهذا كان يقول القول ويرجع عنه ، ولهذا كانوا يتنازعون في المسائل كما يتنازع غيرهم وينقل عنهم الأقوال المختلفة كما ينقل عن غيرهم . وكتب السنة والشيعة ملوذة بالروايات المختلفة عنهم (ج - ١ ص ٢٢٩ و ٢٣٠) .

وقال أيضا :

"وأما على بن الحسين فمن كبار التابعين وماداتهم علماً وديناً وله من العشوع وصدقه السر وغير ذلك من الفضائل ما هو معروف حتى أنه كان من صلاحه دينه يتخطى مجالس أكابر الناس ويجالس زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب

وكان من خيار أهل العلم والدين من التابعين - يقال له : تدع مجالس قومك وتجالس هذا ؟ فيقول : إنما يجلس الرجل حيث يجد صلاح قلبه ! وكذلك أبو جعفر محمد بن علي من خيار أهل العلم والدين ، وقيل : انما سمي " الباقر " لأنه يقر العلم لا لأجل بقر السجود جبهته . وأما كونه أعلم أهل زمانه فهذا يحتاج إلى دليل ، والزهرى من أقرانه وهو عند الناس أعلم منه وحمل الصادق رضى الله عنه من خيار أهل العلم والدين وأما من بعد جعفر فموسى بن جعفر قال فيه أبو حاتم الرازي : ثقة أمين صدوق من أئمة المسلمين قال ابن سعد : توفي سنة ثلاث ومائتين ومائة ، وليس له كثير روايه روى عن أبيه جعفر وروى عنه أخوه علي . وروى له الترمذى وابن ماجه . وأما من بعد موسى فلم يؤخذ عنهم من العلم ما يذكر به أخبارهم في كتب المشهورين وتواريخهم فإن أولئك الثلاثة توجد أحاديثهم في الصحاح والسنن والمساند وتوجد فتاواهم في الكتب المصنفة في فتاوى السلف مثل كتب ابن المبارك وسعيد بن منصور وعبد الرزاق وأبي بكر بن أبي شيبة وغير هؤلاء . وأما من بعدهم فلم يمس له روايه في الكتب الأمهات من الحديث ولا فتاوى في الكتب المعروفة التي نقل فيها فتاوى السلف ولا لهم تفسير ولا غيره ولا لهم

أقوال معروفة ، ولكن لهم من الفضائل والمحاسن ما هم
له أهل رضي الله عنهم . وموسى بن جعفر مشهور بالعبادة
والنسك
وأما ولده علي الرضا فالتاس يعلمون أنه
كان في زمانه من هو أعلم منه وأزهده منه كالشافعي
واسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل وأشهب بن عبد العزيز
وأبي سليمان الداراني ومعرفة الكرخي وأمثال هؤلاء . هذا
ولم يأخذ عنه أحد من أهل العلم بالحدث شيئاً ولا روى
له حديثاً في كتب السنن وإنما يروى له أبو الصلت الهروي
وأمثاله نسخاً عن آباءه فيها من الأكاذيب ما نزه الله عنه
الصادقين منهم " (ج - ٢ ص ١٢٣ حتى ١٢٥) .

وقال أيضاً :

" وأيضاً فالإمامة الاثنا عشر لم يحصل لأحد من
الإمامة بأحد منهم جميع مقاصد الإمامة . أما من دون علي
فأما كان يحصل للناس من علمه ودينه مثل ما يحصل من
نظرائه ، وكان علي بن الحسين وابنه أبو جعفر وابنه جعفر
ابن محمد يعلمون الناس ما علمهم الله كما علمه علماء زمانهم
وكان في زمانهم من هو أعلم منهم وأنفع للإمامة . وهذا
معروف عند أهل العلم ولو قدر انهم كانوا أعلم وأدين فلم
يحصل من أهل العلم والدين ما يحصل من ذوي الولاية "

من القوة والسلطان والزام الناس بالحق ومنعهم باليد من
الباطل . وأما من بعد الثلاثة كالعسكريين فهؤلاء لم يظهر
عليهم علم تستفيد منه الإمامة ولا كان لهم يد تستعين بها الإمامة
بل كانوا كأمثالهم من الهاشميين لهم حرمة ومكانة ، وفيهم
من معرفة ما يحتاجون إليه في الاسلام والدين ما في
أمثالهم ، وهو ما يعرفه كثير من عوام المسلمين . وأما
يختص به أهل العلم فهذا لم يعرف عنهم ، ولهذا لم
يأخذ عنهم أهل العلم كما أخذوا عن أولئك الثلاثة ، ولو
وجدوا ما يستفاد لأخذوا ولكن طالب العلم يعرف مقصوده
وان كان للانسان لسبب شريف ، وكان ذلك بما يعينه
على قبول الناس منه . الا ترى أن ابن عباس لما كان كثير
العلم عرفت الإمامة له ذلك واستفادت منه وشاع ذكره
بذلك في الخاصة والعامة ، وكذلك الشافعي لما كان عنده
من العلم والفقه كان يستفاد منه عرف المسلمون له ذلك
واستفادوا ذلك منه وظهر ذكره بالعلم والفقه ولكن اذا
لم يجد الانسان مقصوده في محل لم يظليه منه " (ج - ٣ ص ٢٤٨) .

وقال أيضاً :

" ان اقرار علي لقضاته على أن يحكموا بخلاف رأيه
دليل على انه لم يعد نفسه معصوماً . وقد ثبت بالاستناد الصحيح

نفس الأمر ظن الإصابة في كلهم عند اجتماعهم فقط إذا ثبت ذلك في حكم شرعي بدليل ، ومعتقدنا ظن الإصابة في كل واحد من علمائهم القائمين بأمر الله تعالى الراسخين في العلم ومستته صلى الله

أن علياً قال : اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يمين ، وقد رأيت الآن أن يمين . فقال له : عبدة السلطان قاضيه : رأيك مع عمر في الجاعة أحب إلينا من رأيك وحدك في الفرقة . وكان شريح يحكم بجتهادة ولا يراجعها ولا يشاوره وعلى يقره على ذلك ، وكان يقول : اقضوا كما كنتم تقضون . وكان يفتي ويحكم بجتهادة مما يرجح عن ذلك بجتهاده كأمثاله من الصحابة . وهذه الأقوال المنقولة عنه بالأشهاد الصحاح موجودة مما قد وجد من أقواله التي تخالف النصوص أكثر مما وجد من أقوال عمر وعثمان ، وقد جمع الشافعي من ذلك "كتاباً" فيه خلاف على وابن مسعود لما كان أهل العراق يناظرونه في المسئلة فيقولون : قال علي وابن مسعود ويحتجون بقولها فجمع الشافعي كتاباً ذكر فيه ما تركوه من قول علي وابن مسعود ٥١ (ج - ٣ ص ٢٦٥) .

وقد ما أوردناه "كتاباً" من ألقى السمع وهو شهيد .

محمد عبد الرشيد النعاني

عليه وسلم ولكن لا يلزم من معتقدنا الحكم بأن إجماع أهل البيت بذلك المعنى أو بالمعنيين المذكورين إجماع معتبر إذ قد ثبت في الإجماع العصمة عن الخطأ الإجتهادي أيضاً . ولا يستلزم غلبة ظن الإصابة العصمة عنه ، على أنه لا يمكن نقل شئ من الإمام الثاني عشر من الإثني عشر من أهل بيت النبوة لإجماعهم كلهم على حكم شرعي محال لا محالة .

والقول بأن : " مذهب واحد منهم مذهب باقيهم " - قول مبتدع محدث باطل كما مر (١) والقول بأن : الإمام الثاني عشر هو الغائب المنتظر الموعود ظهوره في آخر الزمان - لا يساعده رواية ولا أدلة (٢) بل المصريح به في الأحاديث النبوية

(١) راجع الجزء الأول ص ١٠٣ و ص ١٤ حتى ١٧ من هذا الجزء

(٢) قلت : قال العلامة الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة النبوية " ماله : .

" وهم - يعني الرافضة - يقولون بإمام منتظر موجود غائب ، لا يعرف له عين ولا أثر ، ولا يعلم بهس ولا خبر ، لا يتم الإيمان إلا به ، ويقولون : أصول الدين أربعة التوحيد والعدل والنبوة والامامة . وهذا منتهى الامام عندهم الإيمان بأنه : معصوم ، غائب عن الأبصار ، حاضر في الأبصار ، سيفرج الدينار من قمر البحار ، يطبع العصي ويورق

على صاحبها أفضل الصلاة والسلام والتحية هو أن مهدي آخر الزمان يكون من أولاد سيدنا الحسن المجتبى ، وأن اسمه محمد ، واسم أبيه عبد الله ، فبواطىء اسمه إسمه واسم أبيه إسم أبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأنه حين يظهر يكون عمره أربعين سنة^(١) كما مر مفصلاً (١) ومن المتحقق أن الإمام الثاني عشر المسمى محمد بن الحسن العسكري ليس كذلك (٢) فليس هذا الحديث نصاً من الشارع المعصوم في حجية إجماع أهل بيت النبوة بأحد المعاني الثلاثة

المعصية ، دخل سرداب " سامرا " سنة ستين ومائتين ، وله من العمر اثنان وثلاثون عاماً ، وأما خمس أوتوا ذلك فانهم يختلفون في قدر عمره ثم إلى الآن لم يعرف له خبر ، ودين الخلق بمسلم إليه ، فالجلال ماحله والحرام ماحرمه ، والدين ماحرمه ، ولم ينتفع به أحد من عباد الله " اهـ (ج - ٣ ص ٤٤)

(١) راجع الجزء الأول من الكتاب ص ٥٢١ حتى ٥٢٤

وص ٧٤٤

(٢) قلت : قال العلامة الحافظ ابن تيمية في " منهاج

السنه " :

.. قد ذكر محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي بن خالغ وغيرهما من أهل العلم بالانساب والتواريخ : أن الحسن ابن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب ، والامامة الذين

المذكورة ، فهم ليسوا ممن ورد نص الشارع الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم في حجية إجماعهم و لم يتحقق عند جميع أهل السنة

يزعمون أنه : كان له ولد يدعون أنه دخل سرداب " سامرا " وهو صغير . منهم من قال : عمره ستان ، ومنهم من قال : ثلاث ، ومنهم من قال : خمس سنين . وهذا لو كان موجوداً معلوماً لكان الواجب في حكم الله الثالث بنص القرآن والسنة والاجماع أن يكون محضوفاً عند من يحضنه في يده كأمه وأم أمه ونحوهما من أهل الحضنة ، وأن يكون ماله عند من يحفظه أما وصي أبيه ان كان له وصي ، وأما غير الوصي اما قريب وأما نائب لدى السلطان ؛ فانه يتم موت أبيه والله تعالى يقول : (وابتلو الناس حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم ، ولا تأكلوها اسرافاً واداراً أن يكبروا) فهذا لا يجوز تسليم ماله إليه حتى يبلغ النكاح ويؤنس منه الرشداً كما ذكر الله تعالى ذلك في كتابه . فكيف يكون من يستحق العجر عليه في يده وماله أماماً لجميع المسلمين معصوماً لا يكون أحد مؤمناً الا بالايان به . ثم هذا بافتقار منهم سواء قدر وجوده أو عدمه لا ينتفعون به لاق الدين ولا في الدنيا ، ولا علم أحداً شيئاً ، ولا عرف له صفة من صفات الخير ولا الشر ، فلم يحصل به شئ من مقاصد الامامة ومصالحتها لا الخاصة ولا العامة بل ان قدر وجوده فهو ضرر على

قاطبة" سوي المعارض لإلحجية إجماع مجتهدى عصر واحد بشروطه

أهل الأرض بلانفع أصلاً؛ فإن المؤمنين به لم ينتفعوا به أصلاً ولا حصل لهم به لطف ولا مصلحة" والمكذبون به يعذبون عندهم على تكذيبهم به فهو شر محض لا خير فيه . وخلق مثل هذا ليس من فعل الحكيم العادل .

واذا قالوا : إن الناس بسبب ظلمهم احتجب عنهم . قيل أولاً : الظلم كان في زمن آبائهم ولم يعتجبوا ،

وقيل ثانياً : المؤمنون به طبقوا الأرض كلها اجتمع بهم في بعض الأوقات وأرسل إليهم رسولاً يعلمهم شيئاً من العلم والدين .

وقيل ثالثاً : قد كان يمكنه أن يأوى إلى كثير من المواضع التي فيها شيعته كجبال الشام التي كان فيها الرافضة "عاصية" وغير ذلك من المواضع العاصية .

وقيل رابعاً : فإذا كان هو لا يمكنه أن يذكر شيئاً من العلم والدين لأجل هذا الخوف لم يكن في وجوده لطف ولا مصلحة" ، فكان هذا مناقضاً لما أثبتوه بخلاف من أرسل من الأنبياء . وكذب فإنه بلغ الرمال . وحصل لمن آمن به من اللطف والمصلحة ما هو من نعم الله عليه . وهذا المنتظر لم يحصل به لطافته إلا الانتظار لمن لا ياتي ودوام الحسرة والالتم ومعاداة العالم ، والدعاء الذي لا يستجيبه الله لأنهم يدعون له بالظهور والخروج من مدة أكثر من أربع مائة وخمسين سنة . ولم يحصل شيء من هذا " ١ " (ج - ٢ ص

المعتبرة عندهم فيها . وأما المعارض فزاد فيها الشروط المحدثثة المخترعة التي أخرج الإجماع من أن يكون حجة" في مثال من إجماعات الشريعة الفراء . وجاز أن يكون مجتهدو عصر واحد جميعاً من علماء أهل بيت النبوة عقلاً لكن لم يعرف له مثال في الشريعة فيها علمنا . ومن أتى به بيينة فعلية رحمة الله وبركاته . والأمر عند أهل السنة والجماعة في غير إجماع مجتهدى عصر واحد من إجماع أهل البيت لم يتحقق ، ومن إجماع أهل " المدينة " لم يتحقق إلا عند الإمام مالك وذويه .

وأما إن عمل أهل البيت بذلك المعنى بل بأحد المعنيين المذكورين أيضاً مما يرجح أحد المتعارضين من الأحاديث على الآخر ولو كانا حديثي " الصحيحين " أو أحدهما حديث " الصحيحين " والآخر حديث غيرهما فسلم مقبول لكن الشأن في إثبات ذلك في حديث حتى يقال بترجيحه على الحديث الآخر المعارض له ، ولم نجد هذا الترجيح في حديث معين على مبلغ علمنا إلى الآن .

والعجب أن كلام المعارض بعد الكلام على حديث " الثقلين " بمضه دال على أن مراده " بأهل البيت " في قوله : (إجماع أهل البيت حجة معتبرة) الأئمة الأربعة أصحاب العباء وهو قوله : (وكون إجماعهم حجة عند الشيعة لا يبدل على بطلان الخ) (١) و بمضه دال على أن مراده به في قوله ذلك هذا

(١) وسقطت هذه العبارة من المطبوعة ، وهي موجودة في نسخة خطية محفوظة بمكتبة " إسلامية " كالج " في " مشاور ، تحت رقم (٢٤٧) من علم الحديث ، ونصها :

المعنى والأئمة الاثنا عشر من أهل البيت كلامهما، وهو قوله :
(ولما قال مالك بحجية عمل أهل المدينة المعظمة الخ ص ٤٣٧)
فصار معنى قوله إن إجماع أهل البيت بالمعنى الذى ذكرت ومعنى
الأئمة الإثنى عشر كل واحد منها إجماع معتبر ، وغاية ما يلزم على
هذا أن يقال : إن المعارض يستعمل المشترك فى كلامه معنييه . أو اللفظ
فى الحقيقة والمجاز جميعاً ، ولا محذور فى ذلك عند الشافعية ،
ولعله تبعهم فى ذلك فما أصبره على هذا التناقض الشديد لاسباب
فيما هو كلام واحد .

قوله وكون إجماعهم حجة عند الشيعة لا يدل (٢) (٣)

" وكون إجماعهم عليهم السلام حجة عند الشيعة لا يدل
على بطلان المسئلة ، فإن الحق يتلقاه أهله ولو عن أهل
البطلان ؛ على أن الشيعة بمومنين ليسوا من أهله ، كما بينت
ذلك فى ورقة ؛ مع أن التسمية بالشيعة تحتت على كل
سواء لأهل بيت النبوة مائل الى أقوالهم على اتهام بدعة
ليست من ضروراتها ولذا سموا مثل الحاكم الخ

(٢) ولد ساطع من المطبوعة من قوله هذا الى قوله : (ولما
قال مالك) فليتبين . وهو موجود فى نسخة خطية من " الدراسات "
كما نقلناه آنفاً .

(٣) قلت : لا شك أن مجرد كون الشئ حجة عند
الشيعة لا يدل على بطلانه ، وينبغي أيضاً أن يعلم أنه ليس كل ما
نكره بعض الناس عليهم يكون باطلاً ؛ بل من أقوالهم أقوال

قلت : كلام المعارض هذا دال على ما ذكرنا من قبل
فتنبه له ، ولا يجوز أن يكون معنى " أهل البيت " عند الشيعة الشيعة
فى هذه المسئلة وفى غيرها هذا المعنى الذى ذكره المعارض ،
فإنهم يقولون بارتداد نساءه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وجميع
أقربائه ، وجميع خدمه ومواليه ، بل جميع الصحابة سوى الستة
أو السبعة أو نحوهم فلعنهم الله تعالى بما قالوا ، على أنه قد ثبت أن
الشيعة إنما قالوا بحجية إجماع أهل البيت بمعنى الأئمة الأربعة
أصحاب العباء ، فإجماع الأئمة الإثنى عشر مع سيدهم البنون من
أهل البيت إجماع معتبر عندهم بالأولى ، فقد صرح العلامة والسيد
فى " شرحيهما " على " التحرير " بأن " أهل البيت " - أى فى
هذه المسئلة - عند الشيعة عبارة عن الأئمة الأربعة المناسبة آل العباء
رضى الله تعالى عنهم الولدان والولدان المطهرون ، فأحسب البيت
بالمعنى الذى ذكره المعارض شئ لم يخطر فى قلوب الشيعة الشيعة أبداً -
وقلوبهم قاسية - لا يقظة ولا مناماً فضلاً عن أن يقولوا به لساناً .
وقوله : (وما نعى من أهل بيت النبوة فى هذه المسئلة إلا ما يشمل

خالفهم فيها بعض أهل السنة ووافقهم بعض والصواب
مع من وافقهم لكن ليس لهم مسئلة افردوا بها عن أهل
السنة أصابوا فيها . ومسئلة حجية إجماع الأئمة الإثنى
عشر بما افردوا بها مع أهل السنة فهو باطل قطعاً .

محمد عبد الرشيد النعمان

الخ ص ٤٣٦) يفيد أن اجماع أهل البيت بالمعنى الذي قالت به الشيعة ليس باجماع معتبر عند المعارض ، ولا بحجة شرعية لاطنية ولا قطعية عنده ، فحكم المعارض بأن مذهب الشيعة ههنا حق ، وأن أهل الحق ، وأن صاحب " الدرر الصافية " الذي هو منهم يتلقون الحق ولو من أهل البطلان لاندري ما معناه ؟ على أن هذا الحكم من المعارض إنما يصح إذا أثبت المعارض مذهب الشيعة الشيعية في هذه المسئلة بالحجة البينة البالغة الكاملة ، وأبطل مذهب جميع أهل السنة والجماعة بتلك الحجة ، وأين تلك ؟ فأين الإبطال وأين الإثبات ؟ فالعجب كل العجب من جسارات المعارض ومجاسراته . نعوذ بالله تعالى منها .

قوله على أن الشيعة بعمومهم ليسوا من أهل البطلان (١)

(١) قال الشيخ العلامة " ابن تيمية " في كتابه " منهاج

السنة " ما نصه :

" وكل من سوى أهل السنة والحديث من الفرق فلا ينفرد عن أمته الحديث بقول صحيح ، بل لابد أن يكون معه من دين الاسلام ما هو حق ، وبسبب ذلك ولعت الشبهة ، والا فالباطل المحض لا يشتبه على أحد ، ولهذا سمي أهل البدع أهل الشبهات ، وقيل فيهم أنهم يلبسون الحق بالباطل ، وهكذا أهل الكتاب معهم حق وباطل . ولهذا قال تعالى لهم (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) وقال :

(أذؤنن بيمض الكتاب وتكفرون بيمض) وقال عنهم : (ويقولون نؤمن بيمض ونكفر بيمض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا) وقال عنهم : (وإذا قيل لهم آمنوا بما أنزل الله قالوا نؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه وهو الحق مصدقا لما معهم) وذلك لأنهم ابتدعوا بدعا خلطوها بما جاء به الرسل ، وفرقوا دينهم وكانوا شيعة ، فكان في كل فريق منهم حق وباطل . وهم يكذبون بالحق الذي مع الفريق الآخر ويصدقون بالباطل الذي معهم . وهذا حال أهل البدع كلهم فإن معهم حقًا وباطلًا ، لهم فرقوا دينهم وكانوا شيعة ، كل فريق يكذب بما مع الآخر من الحق ، ويصدق بما معه من الباطل كالغوارج والشيعة . ف هؤلاء يكذبون بما ثبت من فضائل أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه ، ويصدقون بما روى في فضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ويصدقون بما ابتدعوه من تكفيره وتكفير من يتولاه ويعبه . وهؤلاء يصدقون بما روى في فضائل علي بن أبي طالب ، ويكذبون بما روى في فضائل أبي بكر وعمر ، ويصدقون بما ابتدعوه من التكفير والظعن في أبي بكر وعمر وعثمان .

ودين الاسلام وسط بين الاطراف المتعادية فالمسلمون وسط في التوحيد بين اليهود والنصارى فاليهود تصف الرب بصفات النفس التي ينتص بها المخلوق وشبههون الخالق بالمخلوق كما قالوا : انه يغفل وانه فقير ، وانه لما خلق السماوات

والارض تعب ، وهو سبحانه الجواد الذى لا يغل ، والغنى الذى لا يحتاج الى غيره ، والقادر الذى لا يحسه لغوب ، والقدرة والارادة والغنى عن سواه هى صفات الكمال التى تستلزم سائرهما . والنصارى يصفون المخلوق بصفات الخالق التى يختص بها ، ويشبهون المخلوق بالخالق حيث قالوا : ان الله هو المسيح بن مريم ، وان الله ثالث ثلاثة ، وقالوا : المسيح ابن الله واتخذوا احيارهم وورهبانهم ارباباً من دون الله والمسيح بن مريم وما امروا الا ليعبدوا الهاً واحداً لا اله الا هو سبحانه عما يشركون . فالمسلمون وحدوا الله ووصفوه بصفات الكمال ونزهوه عن جميع صفات النقص ، ونزهوه عن أن يماثله شئ من المخلوقات فى شئ من الصفات فهو موصوف بصفات الكمال لا بصفات النقص ، وليس كمثله شئ لاقى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله . وكذلك فى النبوات فاليهود تقتل بعض الانبياء وتستكبر عن اتباعهم وتكذبهم وتتهمهم بالكبائر ، والنصارى يجعلون من ليس بنبي ولا رسول نبياً ورسولاً كما يقولون فى الحوارين : انهم رسل بل يطعمون احيارهم وورهبانهم كما تطاع الانبياء ؛ فالنصارى تصدق بالباطل واليهود تكذب بالحق
 وأما الشرائع فاليهود متعوا الخالق أن يبعث رسولاً بغير شريعة الرسول الاول ، وقالوا : لا يجوز أن ينسخ ما شرعه والنصارى جوزوا لا حبارهم أن يغيروا من الشرائع ما ارسل الله به رسوله . فاولئك عجزوا الخالق

ومنعوه ما تقتضيه قدرته وحكمته فى النبوات والشرائع ، وهؤلاء جوزوا للمخلوق أن يغير ما شرعه الخالق فضاهوا المخلوق بالخالق ، وكذلك فى العبادات فالنصارى يعبدونه يبدع ابدعها ما انزل الله بها من سلطان ، واليهود معرضون عن العبادات حتى فى يوم السبت الذى أمرهم الله أن يتفرغوا فيه لعبادته انما يشتغلون فيه بالشهوات ، فالنصارى مشركون به واليهود مستكبرون عن عبادته ، والمسلمون عبدوا الله وحده بما شرع ولم يعبدوه بالبدع ، وهذا هو دين الاسلام الذى بعث الله به جميع النبيين وهو أن يستسلم العبد لله لا لغيره ، وهو الحنيفية دين ابراهيم فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً ، ومن لم يستسلم له فهو مستكبر ، وقد قال تعالى : (ان الله لا يفر أن يشرك به ويفر ما دون ذلك لمن يشاء) وقال : (ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين) . وكذلك فى أمر الحلال والحرام فى الطعام واللباس وما يدخل فى ذلك من النجاسات ، فالنصارى لاتحرم ما حرم الله ورسوله ، ويستحلون الخبائث المحرمة كالخمر والدم ولحم الخنزير حتى أنهم يتعبدون بالنجاسات كالبول والغائط ، ولا يفتسلون من جنبه ، ولا ي تطهرون للصلاة ، وكما كان الراسب عندهم أبعد عن الطهارة وأكثر بلباسه للنجاسة كان معظماً عندهم . فاليهود حرمت عليهم طيبات أحلت لهم فهم يحرمون من الطيبات ما هو منفعه للعباد ويجتنبون الأمور الطاهرة مع النجاسات ، فالمرأة الحائض لا يأكلون معها ولا يجالسونها

فهم في آصار وأغلال عذبوا بها ، وأولئك يتناولون الخبائث
المضرة مع أن الرهبان يحرمون على أنفسهم طيبات أحلت لهم
فيحرمون الطيبات ويباشرون النجاسات ، وهؤلاء يحرمون الطيبات
النافعة مع أنهم من أحبب الناس قلوباً وأقدمهم بواطن .
وطهارة الظاهر إنما يقصد بها طهارة القلب فهم يطهرون ظواهرهم
وينعجون قلوبهم .

وكذلك أهل السنة في الاسلام متوسطون في جميع
الأمور فهم في على وسط بين الخوارج والروافض ، وكذلك
في عثمان وسط بين الروائية والزيدية وكذلك في سائر الصحابة
وسط بين القلاة فيهم والطاعنين عليهم . وهم في الوعيد
وسط بين الخوارج والمعتزلة وبين المرجئة . وهم في القدر وسط بين
القدرية من المعتزلة ونحوهم وبين القدرية المجبرة من المرجئة
ونحوهم ، وهم في الصفات وسط بين المعطلة والمثلية .

والنصود أن كل طائفة سوى أهل السنة والحديث
المتبعين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينفردون عن
سائر طوائف الأمة إلا بقول نفسه لا ينفردون قط بقول صحيح .
وكل من كان عن السنة أبعد كان انفراده بالأقوال والأفعال
الباطلة أكثر . وليس في الطوائف المتسبين إلى السنة أبعد
عن آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرافضة ،
لهذا تجد فيها انفراداً به عن الجماعة أقوالاً في غاية الفساد
..... وأما الخوارج والجهمية

قلت : كما أن الشيعة خلعهم الله تعالى بعمومهم ليسوا من
أهل البطلان كذلك الخوارج خلعهم الله تعالى بعمومهم ليسوا من
أهل البطلان (١) فكما لا يجوز لأهل الحق أن يتلقى الحق منهم وإن
كانوا بعمومهم ليسوا من أهل البطلان ، كذلك لا يجوز لأهل الحق أن

والمعتزلة فانهم أيضاً لا ينفردون عن أهل السنة والجماعة
بحق بل كل ما معهم من الحق فحق أهل السنة والجماعة
من يقول به ولكن ما يبلغ هؤلاء من قلة العقل وكثرة
الجهل ما بلغت الرافضة " (١) (ج - ٣ ص ٤١ حتى ٤٤)

(١) قال الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة " :

" والرافضة أشد بدعة من الخوارج وهم يكفرون من
لم تكن الخوارج تكفروا كأي بكر وعمر ، ويكذبون على النبي
صلى الله عليه وسلم والصحابة كذباً ما كذب أحد مثله .
والخوارج لا يكذبون لكن الخوارج كانوا أصدق وأشجع منهم
وأوفى بالعهد منهم فكانوا أكثر قتلاً منهم ، وهؤلاء أكذب
وأجبن وأعد وأذل ، وهم يستعينون بالكفار على المسلمين فقد
رأينا ورأى المسلمون أنه إذا ابتلى المسلمون بعدو كافر كانوا معه على
المسلمين كما جرى لجنكز خان ملك الترك الكفار فان الرافضة أعانتهم
على المسلمين . وأما أعانتهم لهولاكو ابن ابنه لما جاء إلى
خراسان والعراق والشام فهذا أظهر وأشهر من أن يخفى على
أحد فكانوا بالعراق وخراسان من أعظم أنصاره باطناً وظاهراً

وكان وزير الخليفة بغداد الذي يقال له ابن الملقى منهم فلم يزل يمكر بالخليفة والمسلمين ويسمى في قطع ارزاق عسكر المسلمين وضعفهم وينهى العامة عن قتالهم ويكيد أنواعاً من الكيد حتى دخلوا قتلوا من المسلمين ما يقال انه بضعة عشر ألف ألف انسان أو أكثر أو أقل ، ولم ير في الاسلام ملحة مثل ملحة الترك الكفار للمسلمين بالقتل وقتلوا الهاشميين وسبوا نساءهم من العباسيين وغير العباسيين فهل يكون مواليا لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم من يسلط الكفار على قتلهم وسبيهم وعلى سائر المسلمين وهم يكذبون على العجاج وغيره انه قتل الاشراف ولم يقتل العجاج هاشميا قط مع ظلمه وعشمة فان عبد الملك نهاه عن ذلك ، وانما قتل لاسا من اشراف العرب غير بني هاشم ، وقد تزوج هاشمية وهي بنت عبد الله بن جعفر لما مكث بنو أمية من ذلك وفرقوا بينه وبينها ، وقالوا : ليس العجاج كفؤاً لشريفة هاشمية . وكذلك من كان بالشام من الرافضة الذين لهم كلمة أو سلاح يمينون الكفار من المشركين ومن النصاري أهل الكتاب على المسلمين على قتلهم وسبيهم واخذ أموالهم . والخوارج ما عملت من هذا شيئا بل كانوا يقتلون الناس لكن ما كانوا يسلطون الكفار من المشركين وأهل الكتاب على المسلمين ودخل في الرافضة الزنادقة المناقذين الاسماعيلية والنصيرية وغيرهم من لم يكن يجترى أن يدخل

عسكر الخوارج لان الخوارج كانوا عباداً متورعين كما قال الله صلى الله عليه وسلم : " يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه " الحديث ، فأتى هؤلاء الرافضة من الخوارج ؟ والرافضة فيهم من هو متعبد بتورع زاهد لكن ليسوا بذلك مثل سائر الخوارج بل هم أهل الأهواء والفجور فيهم أقل منه وأقل منهم وأعلم وأدين والكذب والفجور فيهم أقل منه في الرافضة ، والزيدية من الشيعة خير منهم أقرب إلى الصدق والعدل والعلم . وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج ولهم - (يعني الرافضة) شر كثير قالهم عمدوا إلى خيار أهل الأرض من الأولين والآخرين يمد النبيين والرسولين وإلى خيار أمه أخرجت للناس يجعلوهم شرار الناس واقتروا عليهم العظائم وجعلوا حسناتهم سيئاتهم ، وجاءوا إلى شر من اتصب إلى الاسلام من أهل الأهواء وهم الرافضة باصنافها غالبها واسامها وزيدتها - والله يعلم وكفى بالله عايماً ليس في جميع الطوائف المتشبهة إلى الاسلام مع بدعة وضلالة شر منهم ولا أجهل ولا أكذب ولا أظلم ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان وأبعد عن حقائق الايمان منهم - فزعموا ان هؤلاء هم صفوة الله من عباده فان ما سوى أمية محمد كفار وهؤلاء كفروا الاسمة كلها أو ضلواها سوى طائفتهم التي يزعمون أنها الطائفة المحقة ،

وأنها لا تجتمع على ضلالة فجلوهم صفة بني آدم فكان مثلهم كمن جاء الى غنم كثيرة قليل له أعطانا خير هذه الغنم لنضحي بها فعمد الى شر تلك الغنم الى شاة عوراء عرجاء عرجاء مهزولة لا تقى لها فقال هذه خيار هذه الغنم لا تجوز الاضحية الابهى وبائر هذه الغنم ليست غنما وانما هي خنازير يجب قتلها ولا نعوز الاضحية بها . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حنى مؤمنا من منافق حنى الله لحمه من نار جهنم يوم القيامة وهؤلاء الرافضة اما منافق واما جاهل فلا يكون رافضى ولا جهنى الا منافقا او جاهلا بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يكون فيهم أحد عالما بما جاء به الرسول مع الايمان به ، فان مخالفتهم لما جاء به الرسول وكذبهم عليه لا يفتى قط الا على غرط في الجهل والهوى
..... وهم في دينهم لهم عقليات وشرعيات ، فالعقليات متأخروهم فيها اتباع المنزل الا من تفلسف منهم . فيكون اما فيلسوفا واما متزجبا من فلسفة واعتزال ويضم الى ذلك الرافض فيصيرون بذلك من أبعد الناس عن الله ورسوله وعن دين الاسلام المحض .

وأما شرعياتهم فعمدتهم فيها على ما ينقل عن بعض أهل البيت مثل أبي جعفر الباقر وجعفر بن محمد الصادق وغيرها ولا ريب أن هؤلاء من سادات المسلمين وأئمة الدين ولاتوالهم

من الحرمه والقدر ما يستحقه أمثالهم لكن كثير مما ينقل عنهم كذب والرافضة لاخبرة لها بالاسانيد والتمييز بين الثقات وغيرهم بل هم في ذلك من أشباه أهل الكتاب فكل ما يجدونه في الكتب منقولا عن اسلافهم قبلوه بخلاف أهل السنة فان لهم من الخبرة بالاسانيد ما يميزون به بين الصدق والكذب . واذ اصح النقل عن علي بن الحسين فله أسوة نظرائه كالقاسم بن محمد وسالم بن عبدالله وغيرها كما كان علي بن أبي طالب مع سائر الصحابة ، وقد قال الله تعالى : " فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول " فأمر برد ما تنازع فيه المسلمون الى الله والرسول . والرافضة لاتعنى بحفظ القرآن ومعرفته معانيه وتفسيره وطلب الأدلة الدالة على معانيه ، ولاتعنى أيضاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفته صحيحه من سقيم والبحث عن معانيه ولاتعنى بأثار الصحابة والتابعين حتى تعرف مأخذهم ومسالكتهم وترد ما تنازعوا فيه الى الله والرسول بل عمدتها آثار تنقل عن بعض أهل البيت فيها صدق وكذب ، وقد أصلت لها ثلاثة أصول . أحدها أن كل واحد من هؤلاء امام بمصوم بمنزلة النبي لا يقول الا حقا ولا يجوز لأحد أن يخالفه ولا يرد ما ينازعه فيه غيره الى الله والرسول فيقولون عنه ما كان هو وأهل بيته يتبرؤون منه . والثاني أن كل ما يقوله واحد من هؤلاء فإنه قد علم منه أنه قال أنا اقول كل ما أقوله عن

الذي صلى الله عليه وآله وسلم وباليوم فتعوا بمراسيل التابعين كقول
ابن الحسين بل يأتون إلى من تأخر زمانه كالمسكرين فيقولون :-
كل ما قاله واحد من أولئك قاله الناس قد ناله وكل من له
عقل يعلم أن المسكرين بمنزلة أمثالها من كان في زمانها
من الباشعيين ليس عندهم من العلم ما يحتاجون به عن غيرهم
ويحتاج إليهم فيه أهل العلم ولا كان أهل العلم يأخذون عنهم كما
يأخذون عن علماء زمانهم ، وكما كان أهل العلم في زمن علي بن
الحسين وابنه أبي جعفر وابن ابنه جعفر بن محمد فان هؤلاء
الثلاثة رضي الله عنهم قد أخذ أهل العلم عنهم كما كانوا
يأخذون عن أمثالهم بخلاف المسكرين وضعوها فإنه لم يأخذ
أهل العلم المعروفين بالعلم عنهم شيئاً فيريدون أن
يجعلوا ما قاله الواحد من هؤلاء هو قول الرسول الذي بعثه
الله إلى جميع العالمين بمنزلة القرآن والمتواتر من السنن
ومذا مما لا ينسب إليه دينه إلا من كان من أئمة الناس عن
طريقه أهل العلم والامان :

وأصلوا أصلاً ثالثاً وهو أن اجاع الرافضة هو اجاع العترة
واجاع العترة معصوم . والمقدمة الاولى كاذبة . يدين والثانية
فيها نزاع ، فصارت الأقوال التي فيها صدق وكذب على
أولئك بمنزلة القرآن لهم وبمنزلة السنة المسموعة من
الرسول وبمنزلة اجاع الامة وحدها . وكل عاقل يعرف دين
الاسلام وتصور هذا فإنه يحجه أعظم مما يوجب الملح الاجاج
والعقم " ا ٥ (ج - ٣ ص ٣٨ حتى ٤١)

يتلقى الحق من الشيعة الشنعة وإن كانوا بعمودهم ليسوا من أهل البطلان
إلا إذا قامت الحججة البالغة الكاملة على بطلان مذهب جميع أهل
السنة والجماعة في هذه المسئلة ، وحقية مذهب الشيعة الشنعة شيعة
إبليس . ودون قيام الحججة عليها وعلى واحد منها خرط القتاد .
ولن يجعل الله لهم على المؤمنين سبيلاً كما لم يجعل للكافرين على
المؤمنين سبيلاً . وإن جاز أخذ الحق عن الشيعة أهل البطلان جاز
أخذه عن الخوارج أهل البطلان أيضاً سواء بسواء ، لكن العجب
العجاب من الحق الذي اختفى عن الصحابة وأهل البيت والتابعين
و من بعدهم من أهل الكشف والمعرفة والمحدثين والفقهاء وظهر
على الشيعة الشنعة فقط ، فأخذه المعارض عنهم وتلقاه منهم
أظهر على الخوارج المارقة فقط فيأخذه المعارض عنهم ويتلقاه
منهم .

قوله مع أن التسمية " بالشيعة " نحتت على كل موالي الخ

قلت : صريح كلام العلماء الأعلام في هذه المسئلة يدل على
أن لفظ " الشيعة " في هذه المسئلة أريد به المعنى المشهور
المعروف عرفاً عاماً في الأصل ، وعرفاً خاصاً للرافضة ، وقد حكم
العرف العام بأن لفظ " الشيعة " عندهم بمعنى الرافضة المطرودة
خلفهم الله تعالى ، وعن هذا قالت العلماء الأعلام كما نقله الحافظ
ابن حجر المكي في " شرح الحمزية " : (أن الشيعة شيعة إبليس ،

وقالوا : صدق عليهم هذه الآية الكريمة " إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم شئاً ") وتحتم هذا المعنى في هذه المسئلة بقرينة العرف العام وبقرينة أن الإمام الرازي قال في " محصوله " : (فيها خلافاً للزيدية والإمامية) وبقرينة ما قال العنصر في " عضديته " : (أما الشيعة فبنوا على أصلهم في العصمة) انتهى . ومن المعلوم المتيقن أن اسم الزيدية والإمامية كل منها خاص بقوم معين من الرافضة ، وأن أصل القول بالعصمة في الأئمة الأربعة آل العباء لم يثبت إلا عن الرافضة الطاغية ، ولم يبق هذا العرف العام من المعنى الأصلي في لفظ " الشيعة " إلا مقدار ما أبقاه في لفظ " الخوارج " فكما يجب التحرز عن تسمية قوم مؤمنين بالخوارج بادعاء أنهم أحبوا الشيخين رضي الله تعالى عنها وخرجوا عن عسكر سيدنا علي رضي الله تعالى عنه ، كذلك يجب التحرز عن تسمية قوم مؤمنين " بالشيعة " بادعاء أنهم أحبوا " أهل البيت " فقط ، وتسمية المترئين عن كونهم شيعة إبليس ، وعن الإتهام بالبدعة الشيعة بالشيعة من ضروراتها الإتهام بالبدعة في العرف العام الذي يحى ما عداه ، فلا يصح أن يسمى مطلق موالى أهل البيت بالشيعة في العرف العام فضلاً عن أن يتحتم تلك التسمية على كل موالى بهم ، كما أن تسمية المترئين عن الزنا وشرب الخمر وأمثالها بمن اتهمهم بالزنا والشاربين من ضروراتها الإتهام بالبدعة المفسدة إن لم يستحلها ، وبالبدعة المكفرة إن استحلها أيضاً فلا يصح أن يسموا بها ، وهذا مما لا يخفى على أحد من العقلاء فضلاً عن الفضلاء .

فالحكم من المعارض بالتحتم ، والقول : بأن إتهام البدعة ليست من ضروراتها كل واحد منها غير صحيح . وهل يجوز لأحد من المؤمنين تقليد شيعة إبليس ؟ لعنهم الله تعالى . ومن قلدهم ، واعتقد فيهم أن الحق يدور معهم حيث داروا ، وأن حزب الله المفلحين وهم أهل السنة والجماعة يعدوا عن الحق بعد ما بين المشرقين أينما كانوا - ولوفى خصوص مسئلة معينة - حجتهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولم عذاب شديد .

وتسمية أمثال الحاكم والأعمش والحب الطبري بالشيعة ممن معوهم بها من أهل الحق فإنما كانت من أهل الحق الذين اتهموهم بالرفض ولكنهم برآء منه في نفس الأمر . ولهذا ذهب من بعدهم من أهل الحق من العلماء الأعلام عنهم هذا الإتهام بوجود كثيرة معقولة قامت حاككة بدفع تلك التهمة عنهم رحمهم الله تعالى . فالتسمية باسم " الشيعة " من الأولين لهم إنما كانت مبنية على زعمهم وجود البدعة والمعنى العرفي فيهم . (١)

(١) قلت : وقال الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة " :

مانعه :

وسئل الحاكم عن حديث الطبري فقال : لا يصح هذا . مع أن الحاكم منسوب إلى التشيع ، وقد طلب منه أن يروي حديثاً في فضل معاوية فقال : ما يجنى من قلبى ما يجنى من قلبى ، وقد ضربوه على ذلك فلم يفعل ، وهو يروى في الأربعين أحاديث ضعيفة بل موضوعة عند أئمة الحديث كقوله : يقاتل الناكثين

وأما ما قالوا من : (أن صحيح مسلم ملائ من الشيعة) فليس مرادهم منها فيه إلا المعنى العرفي الذي من ضروراته البدعة . قال الإمام النووي في " التقريب " وقال الإمام السيوطي في شرحه المسمى " بالتدريب " (من كفر ببدعته لم يحتج به بالاتفاق ، ومن لم يكفر قلبه بخلاف ، قيل لا يحتج به مطلقاً ، ونسبه الخطيب لمالك لأن في الرواية عنه ترجيحاً لأمره وتنبهاً بذكره ، ولأنه فاسق ببدعته ، وإن كان متأولاً يرد كالفاسق بلا تأويل كما استوى الكافر المتأول وغيره ، وقيل يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهبه أو لأهل مذهبه سواء كان داعية أولاً ،

والقاسطين والمائلين ، لكن تشيعه وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث كالتسائي وابن عبد البر وأمثالها لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر فلا يعرف في علماء الحديث من يفضله عليها بل غاية التشيع منهم أن يفضلوه على عثمان أوبعض من كلام أو اعراض عن ذكر عاص من قاتله وفعله ذلك ؛ لأن علماء الحديث قد عصمهم وقدمهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدالة على أفضلية الشيخين .

ومن قرض من له نوع اشتغال بالحديث كإبن عسكرو أمثاله فهذا ثابت أن يجمع ما يروى في فضائله من المكذوبات والموضوعات لا يقدر أن يدفع ما تواتر من فضائل الشيخين ؛ فانها باتفاق أهل العلم بالحديث أكثر مما يصح في فضائل على واضح وأصح في الدلالة " اهـ (ج - ٤ ص ٩٩)

ولا يقبل أن يستحل ذلك ، وحكي هذا القول عن الشافعي وعن ابن أبي ليلى ، والثوري والقاضي أبي يوسف ، وقيل لا يحتج به - أي بغير المستحل - إن لم يكن داعية إلى بدعته ولا يحتج به إن كانت داعية إليها ، وهذا القول هو الأظهر الأعدل ، وقول الكثير أو الأكثر من العلماء ، وضعف القول الأول باحتجاج " الصحيحين " وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاة - أي وغير المستحله - (١) قال الحاكم : " وكتاب مسلم " ملآن من الشيعة . وقد ادعى ابن حبان الاتفاق على رد الداعية - أي نظر يستحل - وقبول غيره (بالتفصيل) انتهى كلامها . ومن لم يفي هذه العبارة لا يخفى عليه إن شاء الله تعالى ما ذكرنا من أن مرادهم بلفظ " الشيعة " في قولهم (" وصحيح مسلم " ملآن من الشيعة) هو المعنى العرفي الذي يفيد تحقق البدعة في ذويه ، وهو أنهم من الإتهام بها وإلا لم يصح دعوى تضعيف القول الأول من مثل الإمامين النووي والسيوطي . وأفاد أنه إذا كان المبتدع بدعة غير مكفرة مأولاً غير مستحل للكذب في نصرته مذهبه ولأهل مذهبه ، وغير الداعية وكان ضابطاً ثقة مأموناً صح الاحتجاج بخبره على القول الذي هو الأظهر والأعدل وقول الكثير أو الأكثر من العلماء ، ولا يلزم منه أن يجوز كونه مقلداً في الأحكام الشرعية مجتهداً فيها حتى يجوز تقليده فيها إذا تفرد به

قلت : (١) وقال الحافظ الذهبي في كتابه " ميزان الاعتدال في نقد الرجال " في ترجمته أبان بن تغلب الكوفي :

"شعبي جلد لكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته ، وقد وثقه احمد بن حنبل وابن معين وابو حاتم ، وأورده ابن عدى وقال : كان غالباً في التشيع ، وقال السجدي : زائع مجاهر .

فلنقتل ان يقول : كيف ساع تولي متدع واحد الثقة العدالة والاتقان ، فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة ؟

وجوابه : ان البدعة على ضربين . بدعة صغرى كفعل التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق ، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية ، وهذه مفسدة هائلة . ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والعط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء الى ذلك ، فهذا النوع لا يحتاج بهم ولا كراهة . وأيضاً فما استعضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا أميناً بل الكذب شعارهم والظلم والتفاق دثارهم ، فكيف يقبل قل من هذا حاله ! حاشا وكلا .

فالشعبي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة من حارب علياً رضي الله عنهم وتعرض لسيهم . والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكثر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيعة أيضاً فهذا حال مقترب ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيعة أصلاً بل قد يمتدح علياً أفضل منهما ! هـ

اوافق فيها بأمثاله من المتبدعة الضالة فقط ، فإن باب قبول غير الواحد أوسع من أن يقلد في الأحكام الشرعية التي تفرد بها المتبدعة في دين الله تعالى باجتهاد منهم وإدعاء منهم بأنها من أحكام الشرع المطهر عن الأدناس . وقد ذكر الإمام السيوطي في "تدريبه" أيضاً أن (الحافظ أبداؤد صاحب "السنن" قال : ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج) انتهى . فمع أن الخوارج أصح حديثاً من الشيعة الشنيعة ومن سائر أهل الأهواء والبدعة كما لا يصح تقليدهم وأخذهم مقادير لأحد من المؤمنين فيما تفردوا به من الأحكام لا يصح تقليد الشيعة الشنيعة وأخذهم مقادير لأحد من المؤمنين فيما تفردوا به منها .

قوله ولما قال مالك بحجة عمل أهل المدينة المعظمة لزمه الخ (ص ٤٣٧)

قلت : القول بهذا لزوم يحتاج إلى ثبوت أمور . أحدها أن يكون جميع علماء "المدينة المعظمة" الذين قال مالك بحجة عملهم ، وبأن إجماعهم لإجماع معتبر من أهل البيت بالمعنى الذي ذكره المعترض هنا أولاً . وثانيها أن يكون اجتماع الأئمة الإثني عشر منهم بالمعنى الثاني الذي أخذه في هذه المسئلة في لفظ "أهل البيت" في عصر واحد وإنما قال مالك بحجة عمل علماء "المدينة" في عصر واحد أو أزدي ، وثالثها أن يكون علماء "المدينة" منحصرين في الأئمة الإثني عشر . ودون إثبات كل واحد منها خرط القناد ،

وقد ثبت خلافها بحجة شرعية وبينة واضحة . ثم نقول . قد ذكر الإمام العلامة شمس الدين الفارسي في " فصول البدائع " (أن أجماع أهل المدينة وحدهم من الصحابة والتابعين معتبر عند مالك) انتهى . وقال الإمام ابن الحاجب في " مختصره " (أجماع أهل المدينة من الصحابة والتابعين معتبر عند مالك) انتهى وقال الإمام القاضي عضد الدين في " عضديته " (قد اشتهر أن أجماع أهل المدينة وحدها من الصحابة والتابعين حجة عند مالك) انتهى . وقال شارحو " تحرير " ابن الهمام في شرحهم عليه (قبل أراد به في زمن الصحابة ، وقبل في زمن الصحابة والتابعين ، وعليه ابن الحاجب) انتهى . فقد حكوا أن أجماع علماء " المدينة " وحدهم من الصحابة مطلقاً سواء كانوا من أهل بيت النبوة أولاً بعد أن كانوا من ساكني بلد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم الذي سباه الله تعالى في كتابه بالإيمان إجماع معتبر عند مالك ، وأن أجماع علماء " المدينة " وحدهم من التابعين مطلقاً إجماع معتبر عند مالك ، وأن أجماع علماء " المدينة " وحدهم الذين بعضهم صحابيون وبعضهم تابعيون أجماع معتبر عند مالك أيضاً . وإذا عرفت هذا فنحن أن استلزام مذهب مالك - بأن أجماع أهل المدينة فقط إجماع معتبر وحجة قوية - حجة إجماع أهل بيت النبوة بالمعنى الذي ذكره المعترض أولاً ، وحجة إجماعهم بمعنى الأئمة الإثني عشر منهم فقط أو معهم ، وحجة إجماعهم بالمعنى الذي قال به الشيعة الشيعة ، نعم لو ثبت ذلك الاجتماع من أهل البيت فقط في زمان

الصحابة والتابعين في عصر واحد ولم يوجد في ذلك العصر في " المدينة المطيبة " عالم من علماء " المدينة " لإيمان أهل البيت بأحد المعاني الثلاثة ولم يثبت فيها حبشند من علماءها صحابي ولا تابعي من غيرهم للزم من مذهب مالك في علماء " المدينة " القول بحجية اجتماع أهل البيت بل لأنه إجماع علماء المدينة . ودون اثبات تلك الصورة في الخارج خرب القناد ، فلا دلالة لمذهب مالك على حجية ما ذكره المعترض من عند نفسه بناءً على المعنيين ومن الشيعة بناءً على معنى واحد أصلاً ولا لزوم حتماً . ثم إن أكثر النصف الثاني من الأئمة الإثني عشر إنما ولدوا بعد انقراض زمن التابعين ، وكثير منهم سافروا فخرجوا من " طيبة المطيبة " فسكنوا في بلاد الله تعالى غيرها ، وتوطنوا فيها . فالقول بهذا الزوم باطل أعيد البطلان يعرفه كل من أحب أهل البيت بالايقان .

قوله . والحق حق وإن لم يأخذه أحد (ص ٤٣٧)

قلت : من العجيب الأعجب أن يكون الحق قد تركه كل من الصحابة والتابعين وجميع أهل السنة والجماعة من الأولياء وأهل الكشف والمحدثين والفقهاء وابن العربي والشعراوي وغيرهم أو اختفى عليهم مع أنهم تكلموا فيه فتركوه ، وظهر ذلك على الشيعة الشيعة فقط ، أو الخوارج المارقة فقط ، وهل هذا إلا تكويب عن سواء السبيل ! ثم نقول : إذا كان الحق لم يأخذه أحد من الصحابة ولأمن التابعين

ولا من بعدهم م ظهرت الشيعة الشنيعة بعد أن لم يكن منهم شيء ولا أثر في أرض الله تعالى فأظهروا ذلك الحق الذي أخذ به في "دراساته" المعارض عنهم ، ألم يأخذ به أحد منهم ولا من غيرهم إلا إذا ظهر المعارض وادعى أنه عامل بالحديث فقط أخذ به وتمسك به فذلك الأخذ منهم في الصورة الأولى ، وذلك الأخذ منه وحده في الصورة الثانية كل واحد منها خرق للإجماع ، لاسباب إذا تكلموا عليه وأخذوا فيه بالحكم النافي لحكم الشيعة فقط ، أولحكم المعارض وحده ، فصارت الشيعة حينئذ والمعارض هناك خارفاً للإجماع الذي ثبت عليه القرن الأول ومن بعدهم إلى يوم ما أحدثه المحدث والمبتدع - أي الشيعة - أو المعارض ذلك الحكم النافي لحكم الإجماع محدثاً مخترعاً مبتدعاً ، فمن الحال أن يكون ذلك الحكم المخالف لحكم الإجماع حقاً ومن ادعى أنه يجوز أن يكون الأمر كذلك ، اوقع هكذا في الخارج فقد كذبه صلى الله تعالى عليه وسلم في إخباره بقوله : (لا تجتمع أمتي على الضلالة) ومن كذبه ، ولوفى خبر واحد فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً . وهذا الجواب كثيراً ما يغنيك في المسائل المتنازع فيها بين أهل الحق والشيعة الطاغية ، وبين أهل الحق والأقوام المبتدعة الذين لم يكونوا في زمن الصحابة والتابعين ، وإنما حدثوا فيما بعد فخذنه نصب عينيك ولا تكن من الغافلين عنه .

قوله أنفق على إمام الحنفية كمال الدين ابن المهام الخ

(من ٤٣٧)

قلت : لا انتقاد عليه أصلاً ، ولا في كلامه ما يحرق به قلب المؤمن المحب لأهل بيت النبوة صلى الله تعالى عليهم الصلاة والسلام ، ولا ما يعد عند المؤمن المحب لهم إفراطاً كما ستعرف مفصلاً إن شاء الله تعالى فيما بعد .

قوله أحد هما في مباحث الطلاق حيث ذكر قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الخ (من ٤٣٧)

قلت : إن المهام قد ذكر في مباحث الطلاق أولاً مسألة هي " أن الطلاق ليس بمكروه كراهة تحريم ، ولا كراهة تنزية بل هو مباح " ثم أجاب عن الحديث المرفوع الذي يرد عليها نقضاً وإشكالاً فقال : (وأما ما روى : " لعن الله كل ذواق مطلق " فحمله الطلاق لغير حاجة - ثم قال - : والأصح حظره إلا الحاجة فباح - ثم قال - : وأما ما روى عن الحسن رضي الله تعالى عنه وكان قيل له في كثرة تزوجه . فقال : أحب الغناء قال الله تعالى : " وإن يتفرقا يغفر الله كلا " من سمعته " فهو رأى منه إن كان على ظاهره) فلم يذكر ابن المهام قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " لعن الله كل ذواق " الخ في كلامه إلا الدفع اشكال يرد على ما مهده هو من الحكم باباحة الطلاق ، وليس في كلام ابن المهام إشارة إلى تحريم فعل أحد أوكونه كراهة تحريمية أو تنزيهية فضلاً عن أن يكون إشارة إلى تحريم فعل سيدنا وسيد شباب أهل

الجذبة وقلة ابن المهام وقبلتنا وقبله جميع المؤمنين والمؤمنات سيدنا الحسن المجتبي رضي الله تعالى عنه ، ولا إلى كونه مكروهاً كراهة تحریم أو تنزيه . ولفظ الحظر في قوله (والأصح حظه إلا لحاجة) ليس بصريح ولا بظاهر في الحرمة والكراهة التحريمية والكراهة التنزيهية والأقل المتيقن فيه ترك الأولى ، فإنه في الأكثر يقابل الإباحة فيقال : الحظر والإباحة . ومقابل الإباحة يجوز أن يكون ترك الأولى ، وهو المتيقن ، على أن لفظ " الحظر " إنما وقع في كلام ابن المهام مقهراً بقوله (إلا لحاجة) ثم صرح بنفسه أن في صورة الحاجة يباح الطلاق ، ثم بين أنه إنما فعله سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه لحاجة معتد بها ، وذكر لاثباتها صراح كلماته الطيبة المطيبة النفيسة وهو قوله : (فقال : أحب الغناء) مقرونة بالإستدلال منه رضي الله تعالى عنه على اثبات تلك الحاجة بالطلاق بنص الآية الشريفة الناطقة . وأيضاً لفظ " الأصح " يقتضي أن يكون القول بأن الطلاق مباح ولو بغير حاجة صحيحاً ، وإذا تعارض الأصح والصحيح فالراجح العمل بالصحيح . قال العلامة إبراهيم الهري في " حاشيته " على " الأشباه والنظائر " : (لفظ الصحيح يقتضي أن يكون غيره غير صحيح . ولفظ " الأصح " يقتضي أن يكون غيره صحيحاً) انتهى وقال العلامة إبراهيم الحلبي في " شرحه " على " منية المصلح " (أن الصحيح مقابلة الفاسد ، والأصح مقابلة الصحيح ، فالأخذ بما اتفقا عليه أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو فاسد) انتهى .

ونحوه في " الدر المختار " فليس في حكم ابن المهام بإباحة فعله رضي الله تعالى عنه على كلا الوجهين ريبة . ثم قوله رضي الله تعالى عنه : (أحب الغناء) يحتمل أن يكون معناه أحب غناي أو أحب غني من طلقته ، أو أحب غناي وغناها . وهذا الأخير هو المتعين بدليل لفظ الآية حيث قال عز من قائل : (يغني الله كلاً) فحبة سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه غناه مثله كمثل سيدنا أيوب الصابر من الرسل الكرام على نبينا وعليهم الصلاة والسلام فقد روى : أنه جاء يوماً يغتسل في الماء فأرسل الله تعالى الجراد من الذهب متراكمة متزاحمة إليه ، فأخذها في ثوبه وصرف همه في جمعها فيه ، فأوحى الله تعالى إليه : يا أيوب ما هذا الميل إلى الدنيا فقال : يارب أنت أعلم أي لا ميل لي إلى الدنيا ولكن لا غنى لي عن رحمتك ، فرضى عنه ربه تعالى . فهي حاجة عظيمة أحوجته إلى الطلاق . وأما غناها فحاجة عظيمة أيضاً لاحتياج إلى البيان .

وقول ابن المهام (فهو رأى منه) ليس معناه القياس في مقابلة النص الذي هو حرام بالإجماع . وإنما معناه أن الحكم من سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه بأن حلجة الغناء حاجة معتبرة في إباحة الطلاق مستدللاً عليها بنص الكتاب إستدلال منه به ، فخرج طلاق سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه من أن يكون ذوقاً ، فلا يصدق عليه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : (ذواق مطلق) ولم يجوز أن يكون فرداً من أفراد " كل ذواق مطلق " .

فهو رأى شريف صدر عنه رضى الله تعالى عنه ، ويكون مثله مشراً في حق المجتهد لأجرين إن أصاب ، ولأجر واحد إن أخطأ خطأ اجتهدياً . والحق مع سيدنا الحسن رضى الله عنه في اعتباره حاجة مبيحة للطلاق فهو ممن يؤتى أجره مرتين . ألا يرى إلى قول ابن الهمام (إن كان على ظاهره) فإنه صريح في أن كلامه رضى الله تعالى عنه لو لم يحمل على ظاهره بأن يحمل فعله رضى الله تعالى عنه على وجود الحاجة الأخرى التي عرضت له أيضاً سوى تلك الحاجة التي نطق بها كلامه الكريم ، واستدل على اثباتها بنص الآية ففعله رضى الله تعالى عنه صحيح حتماً محمول على الإباحة قطعاً . وليس في كلام ابن الهمام ما يدل على أن على رأيه رضى الله تعالى عنه هذا غير مقبول عند ابن الهمام أو عند جميع الحنفية . فما أورده هذا المعارض على قول ابن الهمام : " فرأى منه " إفتراء محض وكذب تحت عليه ، وهو يرى منه عند الله تعالى وليس في كلام ابن الهمام أيضاً دلالة على أنه أراد أنه رأى منه رضى الله تعالى عنه في مقابلة النص من غير تمسك بنص آخر فقد روي عنه في كلامه الطيب الطيب تمسكه بنص آية الكتاب ، ولا دلالة فيه على أنه لا جواب له من هذا ، ولا على أن ذلك رأى الشريف لا يقبل عنه ، ولا على أنه رضى الله تعالى عنه محجوج بالحديث ، ولا على أنه غير مبال باصلاحه ، وقد ظهر من كلامه إصلاح فعله رضى الله تعالى عنه بوجه ملبس يقبله كل مؤمن بالله تعالى محب لأهل بيت النبوة فضلاً عن العلماء منهم ،

فنعوذ بالله تعالى من هذه الافتراءات الشنيعة والاختلافات القبيحة التي تحتها المعارض على ابن الهمام وهو يرى عنها . وأيضاً إطلاق لفظ " رأى " مع ابن الهمام على رأيه رضى الله تعالى عنه الشريف العظيم ليس إلا من باب إطلاق سيدنا محمد الباقر لفظ " رأى " على رأى جده سيدنا علي بن أبي طالب ، وعلى رأى أهل بيته الأطهار في الحديث الذي سيأتي في " الدراسات " وفي قولنا الآتي ، فلاعتب على ابن الهمام بهذا الإطلاق أصلاً .

والمعجب العجيب أن ابن العربي في قوله : بوجوب الإضطرار بعد ركعتي سنة الفجر ، وبتحريم تركه بعدهما حكم على رأي الخلفاء الأربعة والحسين وفاطمة وعائشة وغيرهم رضى الله تعالى عنهم القائلين بعدم وجوبه وعلى فعلهم بالتحريم ولم يبال المعارض بذلك حتى جعل قوله ذلك قرينة وحسنه تحسناً بليغاً . وأمثلة ذلك كثيرة في كلام ابن العربي فإن كان ابن العربي مأخوذاً بحكمه ذلك فإن الهمام غير مأخوذ بهذا الحكم وهو يرى عما بهت عليه ، ومما ورد في الحديث (أن سيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه لما كثر طلاقه ووصل خبره إلى أبيه سيدنا علي رضى الله تعالى عنه وهو " بالكوفة " في أيام خلافته أمر على بنادي بالناس في أسواق " الكوفة " بأن أمير المؤمنين رضى الله تعالى عنه يقول : إن ابني هذا مطلق فلا تزوجوه ، فاجتمع إليه من كان " بالكوفة " فقالوا : يا أمير المؤمنين أما نحن فنزوجه والخبرة في الفراق والطلاق إليه إنتهى محصله . ومن كان مصدراً لمثل

هذا الأدب العظيم بأهل بيت الرضى فهو من أهل السعادة العظمى ومن غصب أموال بعض من أولاد سيدنا الحسين رضى الله تعالى عنه الشهيد بكر بلا وآذاهم وأخرجهم من بلدهم وهددهم بتهديدات شديدة في أواخر عمره ومات على ذلك فقد خسر خسراً ميبهاً .

قوله وثانيها في " باب الغنائم " حيث تكلم صلى الله عليه وآله على جعفر الخ (ص ٤٣٨)

قلت : قد ذكر ابن المهام هناك أولاً في سهام الغنيمة قوله : ولنا أن الخلفاء الراشدين رضى الله تعالى عنهم قسموه على ثلاثة سهم على نحو ما قلنا ، وكفى بهم قدوة ، ثم إنه لم ينكر ذلك عليهم أحد مع علم جميع الصحابة بذلك وتوفرهم ، فكان إجماعاً إذ لا يظن بهم خلافه صلى الله عليه وآله وسلم . - ثم تصدى ابن المهام لإثبات ذلك عن الخلفاء الأربعة - فأورد فيه رواية سيدنا ابن عباس رضى الله تعالى عنها رواها أبو يوسف صاحب أبي حنيفة بسنده إليه عنه رضى الله تعالى عنها - وفيه الكلبي - ورواية سيدنا أبي جعفر محمد الباقر بن علي زين العابدين رضى الله تعالى عنها رواها الطحاوي بسنده عن محمد بن إسحاق قال : سألت محمد الباقر فقلت : أ رأيت علي بن أبي طالب حين ولي " العراق " وما ولي من أمر الناس كيف صنع في سهم ذوي القربى قال : سلك به والله سبيل أبي بكر وعمر رضى الله تعالى عنها فقال : وكيف !

وأنتم تقولون ما تقولون فقال : أم والله ما كان أهله يصدورن إلا عن رأيه ! فقلت : مامنه ، قال : كره والله أن يدعى بخلاف سيرة أبي بكر وعمر رضى الله تعالى عنها) انتهى . ثم قال : (وكون الخلفاء فعلوا ذلك لم يختلف فيه ، وبه تصح رواية أبي يوسف عن الكلبي ، فإن الكلبي مضعف عند أهل الحديث إلا أنه وافق الناس ، وإنما الشافعي يقول : لا إجماع بمخالفة أهل البيت . وحين ثبت هذا حكمنا بأنه إنما فعله لظهور أنه الصواب لأنه لم يكن يحل له أن يخالف اجتهاده لاجتهادها ، وقد علم أنه رضى الله تعالى عنه خالفها رضى الله تعالى عنها في أشياء لم توافق رأيه . وبهذا يندفع ما استدلل الشافعي عن أبي جعفر محمد بن علي رضى الله تعالى عنه قال : كان رأى علي في الخمس رأى أهل بيته ولكن كره أن يخالف أبا بكر وعمر رضى الله تعالى عنها - قال - أي الشافعي - : ولا إجماع بدون أهل البيت لأننا نمنع أن فعله رضى الله تعالى عنه كان تقية من أن ينسب إليه خلافها رضى الله تعالى عنها . وكيف ! وفيه منع المستحقين عن حقهم في اعتقاده فلم يكن منعه إلا لرجوعه وظهور الدليل) انتهى كلامه . فانظر أيها المنصف الكامل أن كلام ابن المهام هذا ليس محصوله كون خبر أبي جعفر محمد الباقر رضى الله تعالى عنه ذلك مخالف للواقع فضلاً عن أن يفرع عليه ما فرعه المعارض عليه من التفريعات الأربعة ، وإنما محصول كلامه هذا أن سيدنا علياً رضى الله تعالى عنه كان رأيه في أول الأمر على إثبات سهم ذوي القربى كما

فله عنه الكريم بن الكريم بن الكريم محمد الباقر بن علي زين العابدين بن سيدنا الحسين بن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم ، ومع هذا سلك به سبيل أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما كراهة أن يدعى بخلاف سيرتهما ، ثم رجع عنه فقال : باسقاط سهمهم حتي صار رأيه وعمله رضي الله تعالى عنه موافقين لأبي الخلفاء الثلاثة الأول إكرام رضي الله تعالى عنهم وعلمهم ، وثبت أن ما نقله عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه نير ولده سيدنا الباقر إما هو القول الأول له ، ويحتمل أنه لم يسلم إلى سيدنا الباقر قول جده سيدنا علي الثاني رضي الله تعالى عنها ، ويحتمل أنه وصل إليه وماتت عنده ذلك الرجوع ، ويحتمل أنه وصل وثبت ولكن لم يقو عنده قوة للقول الأول فإذا كان القول الأول المروي عن جده علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه مقبولا ، عنده لقوة دليله لديه بين وجه عدم إعطاء جده علي رضي الله تعالى عنه سهم ذوى القربى في أيام خلافته بقوله : (كره والله أن يدعى بخلاف سيرة أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما) فهذا القول من الإمام محمد الباقر رضي الله عنه أفاد لإفادة تامة ، بأن جده الكريم أسد الله وأسود رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان من دأبه المبارك ، وشيمته الغراء أنه إذا رأى في اجتهاده حكم مسئلة شرعية على وجه مخصوص ألهم به من عند الله تعالى فإذا كان عمله على ذلك الوجه مستلزماً لخلاف سيرة الشهيدين رضي الله تعالى عنهما ترك العمل بأنه الشريف ذلك المتحقق عنده كراهة أن

يدعى بخلاف سيرتهما واستحياء عنها وأدباً بها لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : (اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر) رضي الله تعالى عنهما وهذا الطريق وإن كان ظاهر كلام ابن المهام يقتضي نفيه لكن كما ترى بمائله ما نقله خاتمة المحدثين في " عقوده " عن الإمام العلامة الزاهد ولي الله الشيخ شهاب الدين ، وعن الشيخ محي الدين القرشي كلاهما عن الإمام الشافعي ، ونقله الشعراوي الشافعي في رسالته المسماة " بالمهود الحمديّة " عن الشافعي أيضاً : (أنه لما دخل " بغداد " زار قبر الإمام أبي حنيفة فحضرته صلاة الصبح فترك القنوت مع أنه يقول به فقبل له : في ذلك فقال : استحييت من الإمام أن أقنت بحضرته وهو لا يقول به) انتهى . وزاد القرشي عنه (ولم يجهز بالبسملة أيضاً) انتهى . فتمسك بعض ولد سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم بما رأوا أنه رأى سيدنا علي جدنا في هذه المسئلة لما أنهم قد رأوا أن جهة عدم إعطاء سيدنا علي جدنا رضي الله تعالى عنه ذوى القربى سهم ما كانت لإكراهة أن يدعى بخلاف سيرة الشهيدين رضي الله تعالى عنهما والأدب بها ، وحديث الاقتداء حملوه على ما إذا لم يكن فعلها بخلاف ظاهر الحديث الذي عندهم فصار الحكم الأصلي ، وهو إثبات سهم ذوى القربى ثابتاً عن جدهم سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم عندهم ، فنلهم في هذا كمثل ما ثبت عن الإمام محمد بن الحنفية في ابن ملجم من أن ابن ملجم أشقى الأولين والآخرين لحذله الله

تعالى لما طعن علياً رضي الله تعالى عنه حين خرج في الغلس
لصلاة الصبح بسيفه المسموم رجع إلى داره وأذن بالصلاة وقال :
خذوا هذا السكب فإن بقيت حياً نعاقيه أشد العقوبة ولا نقتله ، وإن
استشهدت فاقتلوه قصاصاً فكتب الله القصاص ، فأخذوه وحبسوه
وسجنوه مردوداً محبوساً ، فأخبر بذلك الإمام محمد بن علي بن أبي
طالب رضي الله تعالى عنهما المعروف " بابن الحنفية " وكان
مجتهداً مطلقاً كآبيه ، فإن الولد الخلف سرايته فأخرجه من
السجن فوراً وقتله قصاصاً فوراً بسيفه القاهر ، ولم يمهله ولو زماناً
يسيراً ، وكان أبوه علي رضي الله تعالى عنه حيثئذ حياً فوصل
إليه خبر ماجرى على خلاف ما حكم ورأى ، فسكت ولم يؤخذ
إياه محمداً بهذا الفعل ، لما قد علم من الصادق المصدوق صلى الله
عليه وسلم من أن المجتهد إذا اجتهد وأصاب فله أجران ، وإذا
اجتهد وأخطأ فله أجر واحد ، ولما علم من أن المجتهد لا يجوز له
أن يقلد مجتهداً غيره إلا لعارض ، كما ثبت من فعله رضي الله عنه
عدم إعطاء سهم ذوى القربى لهم لذلك العارض إلى أن رجع
عن قوله الأول ووافق الخلفاء الثلاثة الأول رضي الله تعالى عنهم ،
ورأى مارأوا - ورأيهم رأى شريف كامل - فنقول : سيدنا محمد
الباقر رضي الله تعالى عنه مجتهد مطلق أيضاً فلا بأس إن وجد منه
الحكم بخلاف قول جده علي رضي الله تعالى عنه باعتبار رأيه الثاني
المرجوع إليه ، وبما وافق قوله باعتبار رأيه
الأول المرجوع عنه بعد ما أخبر عنه برأيه الأول

ونقله عنه في كلامه الطيب ، بل هذا أولى من حمل محمد
ابن الحنفية عم أبيه رضي الله تعالى عنهما فإن كلا القولين الشريفين
في هذا مروى عن جده الكريم رضي الله تعالى عنه كما صرح
به ابن المهام في كلامه ، ورأى محمد بن الحنفية ما كان إلا خلاف
رأى أبيه رضي الله تعالى عنهما . وابن المهام إذا ثبت عنده
رجوع علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه عن رأيه
الشريف الأول نور دعواه ومذهبه باجماع الخلفاء الأربعة واجماع
الصحابة عليها .

وأيضاً كلام سيدنا أبي جعفر الدال على ثبوت سهم ذوى القربى
عند جده رضي الله تعالى عنهما وإخبار بذلك عنه . وكلام ابن المهام
لا يدل على عدم ثبوته عنده ، وعلى أن إخباره هذا خلاف الواقع ،
بل إنما يدل على أن جده علياً رضي الله تعالى عنه رجع عن القول
الذي نقله عنه أبو جعفر الباقر رضي الله تعالى عنه ، فكلام ابن
المهام يدل بصريحه على ثبوت الحكم المرجوع عنه رواية عن جده
سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما ، وعلى أن إخباره
هذا إخبار صادق أيضاً كسائر إخباراته . فتحقق من هذا أن ليس
محصول كلام ابن المهام هذا كون خبر سيدنا محمد الباقر رضي الله
تعالى عنه خلاف الواقع ، فلا يجوز أن يفرغ عليه ما ذكره المعارض
بعد من التفريع المردد الذي تقشع منه جلود الذين يخشون ربهم .

وأما السهو والنسيان وجوازهما وإن لم يقعا منسوبين في كلام
ابن المهام إلى سيدنا محمد الباقر لكن ما قام عندنا دليل يدل

على أنه معصوم عنها أو محفوظ عنها أو معصوم أو محفوظ عن واحد منها والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر . ولو ثبت الدليل على ذلك وقام فالحكم بما ثبت به قرّة عين المؤمنين بلانزع وبلا ارتياب . وكلام الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " والحافظ العيني والإمام القسطلاني في " شرحه " على " صحيح البخاري " وغيرهم ناطق بأنه يجوز السهو والنسيان على الأنبياء عليهم السلام في غير الأمور التبليغية . فيجب التأمل في هذا وإن كان التمسك بعروة الأدب الوثقى أحفظ وأحوط .

ثم إنه لم يعرف من كلام سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنه هذا أنه مذهب الأئمة من ولده ، بل المعلوم من كلامه هو أن أهل جده سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه من أبناء الأربعة عشر وبناته التسع عشرة من الفاطميين وغيرهم وأبناء سيدنا الحسن وبناته وأبناء سيدنا الحسين وبناته وأبناء إخوتها وأخواتها وبناتهم ممن مضوا أو بقوا إلى الآن رضي الله تعالى عنهم ما كانوا - كلهم أو بعضهم أي بعض كان - يصدر عن رأيه في هذه المسئلة خاصة ، وليس المراد عموم جميع المسائل وإلا لكان الحسنان الكريمان وأبناءهما مع أنهم كانوا مجتهدين على الإطلاق يجب عليهم تقليد رأي سيدنا علي رضي الله تعالى عنهم في جميعها ، وليس الأمر كذلك ، وقد عرفت من قصة محمد بن الحنفية ما يهدمه أيضاً . وإذا كان صدور هذا جائزاً عنه لكونه مجتهداً بناءً على أن المجتهد لا يجوز له تقليد غيره من المجتهدين بالإجماع فلا بدع في جواز

صدور مثله عن الحسين الكريمين وأولادهما ممن كان مجتهداً مطلقاً أداءً للواجب الذي ثبت بذلك الإجماع . فثبت أنه مادل كلام سيدنا الباقر على أن ما ذهب إليه في هذه المسئلة هو مذهب الأئمة من ولده ، فقله : (لترويج مذهبه ومذهب الأئمة من ولده ص ٥٣٨) فيه بحث وقد أشبعنا الكلام على قول سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنه هذا فيما قبل فارجع إليه فانه عجيب . (١) وإذا لم يعرف مذهب الأئمة من ولد الباقر رضي الله عنهم في هذه المسئلة كيف يجوز الجزم بوفاق مذهبهم بمذهب الباقر وآبائه الكرام رجماً بالغيب وما قال المعارض من (أن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم) رجماً بالغيب لم يدل عليه كلام الباقر رضي الله تعالى عنه هذا ، على أن مذهب أهل السنة والجماعة من الأولياء والمحدثين والفقهاء وغيرهم أن الثاني عشر من الأئمة وهو محمد بن الحسن العسكري رضي الله تعالى عنه توفي في صباه ، وأن مهدي آخر الزمان غيره من ولد سيدنا الحسن المجتبي رضي الله تعالى عنه ، ومذهب الشيعة الشيعية أنه غاب في صباه في سرداب في الموضع الذي يسمى " بسر من رأى " فيكون فيه إلى أن يجئ وقت ظهور مهدي آخر الزمان فيخرج من سردابه وهو مهدي آخر الزمان . وكيف أمكن للمعارض إثبات أن مذهب ولو في هذه المسئلة خاصة وافق مذهب الباقر من أئمة أهل البيت الطاهرين رضي الله

(١) راجع الجزء الأول ص ١٠٣ و ص ٩٤ حتى ٩٧ من هذا الجزء النعماني

تعالى عنهم ، وقد عرفت أنه لادلالة في كلام سيدنا الباقر هذا على هذا أصلاً .

وأما قول الشافعي (لا إجماع بمخالفة أهل البيت وبدون أهل البيت) فيصدق بأن يشذ واحد من أهل البيت ممن انعقد بهم الإجماع وهو ههنا سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بدلالة سباق الرواية على رأيه الأول ، وليس المراد به ههنا سيدنا محمد الباقر لأن الإجماع اجتماع مجتهدي عصر واحد ، والإجماع الذي نقله ابن المهام بناء على رأيه الثاني رضي الله تعالى عنه ما عهد عنده أنه ولد حيث شذ سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنه فلا يدفع ذلك الإجماع مخالفته فقط . وأيضاً لا يمكن أن يراد " بأهل البيت " في كلام الإمام الشافعي هذا المعنى الذي ذكره المعارض أولاً ، والمعنى الذي قال به الشيعة ، ومعنى الأئمة الإثني عشر لما ذكرنا في الإمام الثاني عشر .

وإذ قد تحقق أن كلاماً مما ذكره المعارض على ابن المهام من الأمور الموحشة التي تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم لم يصدر شئ منها عن الإمام ابن المهام فتلك الأمور إنما صدرت من المعارض في جناب سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنه لأن الحاك الكاذب المعلوم كذبه يجعل منشأ لذلك المحكي على ما صرحته به عبارات كتب الفقه المعتبرة . وأيضاً لم يصدر من ابن المهام رجم ما رواه الإمام الباقر رضي الله تعالى عنه وأخبر به ولا دل عليه كلامه أصلاً لما مر .

قوله فالفجعية كل الفجعية على الأمة أن خلت كتب المذاهب الأربعة الخ (ص ٤٣٨)

قلت : قد خلت كتب المذاهب الأربعة عما لم يثبت عنهم رضي الله تعالى عنهم . وأما ما وجدوا فيه شيئاً ثابتاً عنهم كأحاديث سيدنا علي وأقواله وكلماته ، وأحاديث سيدنا الحسين وأقوالها ، وأحاديث سيدتنا فاطمة وأقوالها ، وأحاديث من بعدهم من أئمة أهل البيت وأقوالهم فقد ذكره في كتبهم كما أنهم لم يذكرها عن الخلفاء الثلاثة الأول في كتبهم من الأحاديث والأقوال إلا ما ثبت عنهم فخلت كتبهم عن مذاهبهم أيضاً . وكذلك باقي الصحابة وجميع التابعين ومن بعدهم سوى الأئمة الأربعة قد خلت كتب المذاهب الأربعة عن مذاهبهم ، فلا فجعية أصلاً فضلاً عن أن تكون كل الفجعية وإن كانت فهي أمر مشترك لا تخصيص لها بخلو كتب المذاهب الأربعة عن مذهب أئمة أهل البيت لما مر . أو ليس الكذب حراماً مطلقاً حتى على الكافر فليس في حرمة الكذب على الخلفاء الثلاثة الأول وعلى أئمة أهل البيت وعلى سائر الصحابة وعلى التابعين وعلى من بعدهم ريب أصلاً وقطعاً . فهل هذا إلا مواخذة من المعارض بما لا يجوز الأخذ به ، وتجاوز عن حدود الله وتعبد عنها (ومن يتعمد حدود الله فأولئك هم الظالمون) . وأما الرافضة الطاغية فكتبهم المفتراة مملوءة عن مذاهبهم المخترعة عليهم الموضوعة

المفتراة عليهم وهم برآء عنها ، على أن مذهب أبي حنيفة هو عين مذهب أهل البيت الطاهرين فقد قال خاتمة المحدثين الحافظ الشافعي صاحب " السيرة الشامية " في كتابه " عقود الجمان " (إن من مشايخ أبي حنيفة محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبا جعفر الباقر ، وإن من مشايخه جعفر الصادق ابنه ، وأن ممن أخذ عنه جعفر الصادق ومحمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب) انتهى . وقال فيها أيضاً (وعن أبي حمزة الثمالي قال : كنا عند الإمام أبي جعفر محمد بن علي فدخل عليه أبو حنيفة ، فسأله عن مسائل فأجابه محمد بن علي ثم حاجه أبو حنيفة فقال له أبو جعفر : ما أحسن هديه وسمته ، وما أكثر فقهه) وقال أيضاً فيه : (وروى أبو المؤيد الخوارزمي عن البحري قال : دخل أبو حنيفة على جعفر الصادق فلما نظر إليه قال : كأني أنظر إليك وأنت تحيي سنة جدى صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ما درست ، وتكون مفزحاً لكل ملهوف وغياًثاً لكل مهموم ، بك يسلك المتحبرون إذا وقفوا ، وتهديهم إلى الواضح من الطريق إذا تحيروا) انتهى . (١) وظهر من هذا أن أبا حنيفة

(١) قلت : وروى صدر الأئمة الإمام الموفق بن أحمد المكي في كتابه " مناقب الإمام الأعظم " بسنده إلى الإمام الحافظ الحارثي :

" قال أخبرنا إبراهيم بن علي الترمذي أن أبا عبد بن مسلم

بغداد عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد قال :

كنا مع جعفر بن محمد جالوساً في " الحبر " فجاء أبو حنيفة فسلم وسلم عليه جعفر وعاتقه وسأله حتى سأله عن الخدم فلما قام قال له بعض أهله : يا ابن رسول الله ما أراك تعرف الرجل ، فقال : ما رأيت أحق منك أسأله عن الخدم وتقول : تعرف هذا ؟ هذا أبو حنيفة من أئمة أهل بلده " (ج - ٢ ص ٣٣٠)

" وروى صدر الأئمة بسنده إلى المحدث الصيمري شيخ الخطيب قال :

" حدثنا عبد الله بن محمد أن أبا بكر بن أحمد أن أبا عتيبة أن أبا ابن سباعه أن أبا يوسف قال : كان أبو حنيفة في المسجد الحرام يفتي الناس فوقف عليه جعفر ابن محمد فظن له ققام ثم قال : يا ابن رسول الله لو شعرت بك أول ما وقفت ما رأيي الله أقعد وأنت قائم ، فقال له : اجلس يا أبا حنيفة فاجب الناس فعلى هذا أدركت آباء " (ج - ٢ ص ٦٦)

وقد ذكرنا قول جعفر الصادق " لا أبي حنيفة " رضي الله عنها : أنت سيد العلماء - من روايته الشعراني في " التتقيات على الدراسات " وقال صدر الأئمة في " المناقب " (ج - ١ ص ٢٥٤) ما نصه :

" قلت : أورد الثقة في تصنيفه " مناقب لا أبي حنيفة " رحمه الله فقال : نظر موسى بن جعفر الصادق إلى أبي حنيفة فقال له : أنت النعمان ، فقال : كيف عرفتني ؟ فقال قال الله تعالى : " سيأهم في وجوههم من أثر السجود " (ج - ١ ص ١١)

محمد عبد الرشيد النعماني

أخذ العلوم الظاهرة والباطنة واللدنية عن الإمامين سيدنا الباقر والصادق رضي الله تعالى عنهم ، والظاهر أن مذهب الآخذ مذهب المأخوذ عنه مالم يتبين خلافه . ومن المعلوم أنه لم يتبين خلافه بد لاسيما وقد أخبر الصادق الصدوق رضي الله تعالى عنه عن شأنه وشأن ظاهره وباطنه وعلو شأنه في المعرفة بالله تعالى بقوله : (وأنت تحي سنة جدي بعد ما درست) وعن كمال معرفته بالله تعالى وولايته وكشفه بقوله : (وتهديهم إلى الواضح من الطريق إذا تحيروا) ومن المتبين المعلوم أن ليس مذهب سيدنا الصادق وآبائه وولده المطهرين المعظمين إلا سنة جدهم الكريم صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم . وأو قال قائل كالأفضة أن مذهبهم غير مذهب أبي حنيفة ألبتة ، فهو ممن يرد خبر الصادق رضي الله تعالى عنه هذا ، وذا مما لا يرضى الله تعالى به ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولا يلزم منه أن يكون متطابقين في كل جزئي جزئي وكل فرع فرع ، وإنما التطابق بينهما في أغلب الجزئيات والفروع بعد المطابقة بينهما في الأصول الشريفة . وإذا تحقق هذا يجب على من يعتقد العصمة فيهم وعلى من يعتقد أن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم أن المهدي رضي الله تعالى عنه إذا ظهر في آخر الزمان ، وأن عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام حين ينزل على الأرض يعملان بمذهب أبي حنيفة الذي هو مذهب أهل البيت ، ويجب أن يكون إنكار هذا عنده إنكار خبر سيدنا الصادق رضي الله تعالى عنه . وقد تحقق أيضاً أنه إذا وجد في كتب المذاهب الأربعة شيء من مذاهب أهل البيت فلا يعارض في كتبهم بمثل ما ذكره المعارض

بل إعمالاً يعارض به فيها بما يكون قابلاً للمفارقة . فقول : (ثم إذا وجد فيها شيء من ذلك يعارض بمثل هذا ص ٤٣٨) باطل " والرسالة " (التي ألفها المعارض في انتقاد الموضع الثاني من هذين الموضعين على ابن الهيثم بكفي في جوابها ما ذكرناه) ههنا وبغى هذا عنه فإذا بطل الإلهام بطل ما بنى عليه المعارض كما مر ، وقد عرفت مما ذكرناه ههنا أن تكلم المعارض على الموضع الأول منها في كلامه الذي تقدم وفي كلامه الذي سيحكي على وجه الاعتراض على ابن الهيثم باطل أشد البطلان ، ولا مساغ له .

وقال خاتمة المحدثين في " العقود " أيضاً (كان أبو حنيفة من أعيان الحفاظ والمحدثين ، ومن كبار حفاظ الحديث ، وذكره الحافظ الناقد أبو عبد الله الذهبي في كتابه " الممتع " وفي طبقات الحفاظ " من المحدثين في الحفاظ منهم ، (١) قال : ولقد أصاب وأجاد ، ولولا كثرة إعتناؤه بالحديث ما نهى له استنباط مسائل الفقه فإنه أول من استنبطها من الأدلة ، وعدم ظهور حديثه في الخارج لا يدل على عدم اعتناؤه بالحديث كما زعم بعض من يحسده . وإنما قلت الرواية عنه وإن كان متسع الحفظ لاشتغاله عن الروايات - أي الحديثية - باستنباط المسائل من الأدلة كما كان أجلاء الصحابة كأي بكر وعمر وغيرهما يشتغلون بالعمل عن الرواية حتى قلت

(١) قلت : وكذلك الحافظان ابن عبد الهادي الحنبلي والجلال السيوطي الشافعي ، وقد مر ما قلناه المؤلف من نص كلام الحافظ ابن عبد الهادي (ج - ٦ ص ٦)

قال الحافظ السيوطي في كتابه "طبقات الحفاظ" - ونسخته
الخطية محفوظة في حوزة "بيرجهندو" من مضافات - بدرآباد الهند
ما نصه :

"أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي الكوفي فقيه أهل
المراق وإمام أصحاب الرأي ، وقيل أنه من أبناء فارس ، رأى
أنساً ، وروى عن حماد بن أبي سليمان وعطاء وعاصم بن أبي
النجدود والزهرى وقتادة وخلق ، وعنه ابنه حماد ووكيع
وعبد الرزاق وأبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن وزفر
وخلاتق . وقال المعلى : كان خزانة بيع الخبز ، وقال ابن معين :
كان ثقة لا يحدث من الحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث
بما لا يحفظ . وقال عبد الله بن المبارك : ما رأيت في
لقدومه مثله . وقال مكي بن إبراهيم : كان أعلم أهل زمانه
وما رأيت في الكوفيين أورع منه . وقال الشافعي : الناس
في الفقه عيال على أبي حنيفة ، وسئل يزيد بن هارون أي
أفقه أبو حنيفة أو سفيان فقال : سفيان أحفظ للحديث
وأبو حنيفة أفقه ،

أكره أبو حنيفة على القضاء فأبى أن يكون قاضياً ، وكان
يحب الليل صلاة ودعاء ، وتضرعاً . ولد سنة ثمانين ومات
سنة خمس ومائة ، وقيل أحد وخمسين وقيل ثلاث ، اهـ
محمد عبد الرشيد النعماني

رواتهم بالنسبة إلى كثرة إطلاعهم ، وكثرت رواية من دونهم
بالنسبة إليهم - وهكذا الإمام مالك والشافعي لم يرويا إلا القليل
بالنسبة إلى ما سمعاه ، كل ذلك لاشتغالهما باستخراج المسائل من أئمة
الفرق . وقال بعض العلماء : (وعن إبراهيم الحارثي قال : قلت لأحمد بن حنبل :
من أين لك هذه المسائل الدقيقة قال : من كتب محمد بن الحسن)
انتهى . وقال الحافظ العقلافي في "تهذيب التهذيب" : (وعن اسماعيل
ابن حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت قال : ذهب جدي ثابت إلى علي
وهو صغير فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته . وقال محمد بن عبد العوفي
سمعت ابن معين يقول : كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما
يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظه ، وقال : صالح بن محمد الأمدى عن
ابن معين قال : كان أبو حنيفة ثقة في الحديث ، وقال أبو وهب محمد
ابن مزاحم سمعت ابن المبارك يقول : أفقه الناس أبو حنيفة ، ما رأيت
في الفقه مثله ولولا أن الله أهانني بأبي حنيفة وصفه بأن كنت
كسائر الناس . وقال ابن أبي خيثمة حدثنا سالم بن أبي شعيب قال :
كان أبو حنيفة ورعاً صالحاً ، وعن محمد بن عيسى قال : سمعت روح
بن عباد يقول : كنت عند ابن جريج فأتاه موت أبي حنيفة فاستخرج
وتوجه وقال : أي علم ذهب . وقال أحمد بن علي القاسمي :
يبنى بن معين يقول : سمعت يحيى بن سعيد النخعي يقول : لا يكذب الله
ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة وقد أهدانا الله أثره . وروى
الربيع وحرملة : سمعنا الشافعي يقول : القاسم عيال في الفقه . علي
أبي حنيفة . وقال الحسن بن عمار لما فرغ من غسل أبي حنيفة بعد موته

رحمك الله تعالى وغفر لك لم تقطر منذ ثلاثين سنة ولم تتوسد بمبئك بالليل منذ أربعين. وقال الصغاني عن ابن معين قال: سمعت عبيد بن أبي قرة يقول: سمعت يحيى بن الفريسي يقول: شهدت سفیان وأباه رجل فقال: ما تنقم على أبي حنيفة قال وماله؟ قال: سمعته يقول: ما أخذ بكتاب الله تعالى، فإن لم أجد فبسنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فإن لم أجد فبقول الصحابة أخذ بقول من شئت منهم، ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم. فأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين وعطاء فقوم اجتهدوا فاجتهد كما اجتهدوا ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جداً، فرضى الله عنه وأسكنه الفردوس آمين) انتهى كلام الحافظ في "تهذيب التهذيب" وقال خاتمة المحققين الشامي في "العقود" أيضاً (عن ابن المبارك قال قال سفیان الثوري: كان أبوحنيفة والله شديداً لأخذ العلم ذاباً عن المحارم متبعاً لأهل بلده لا يستحل أن يأخذ إلا بما صح من آثار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، شديد المعرفة بناسخ الحديث ومنسوخه، وكان يطلب أحاديث الثقات والآخر من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم. وعن نعيم بن عمر قال: سمعت أباحنيفة يقول: حبجاً للناس يقولون أفتى بالرأى ما أفتى إلا بالأثر. ومن الحسن بن زياد قال قال الإمام أبوحنيفة: ليس لأحد أن يقول برأيه مع كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ما أجمع عليه الصحابة، وأما ما اختلفوا فيه فتخير من أقاربهم أقربهم إلى كتاب الله تعالى والسنة ونجته، وما جاوز ذلك فالإجتهاد بالرأى. وعن الفضيل

ابن عياض قال: كان أبوحنيفة إذا وردت عليه مسألة فيها حديث صحيح إتبعه وإن كان عن الصحابة والتابعين فكذلك، وإلا قاس فأحسن القياس، وعن أبي حمزة السكري قال: سمعت أباحنيفة إذا جاء الحديث عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم أعدل عنه إلى غيره وأخذ به. وروى ابن كاس عن الحافظ عبد العزيز بن أبي رواد قال من أحب أبا حنيفة فهو سني، ومن أبغضه فهو مبتدع. ورواه أبوعميد الحارثي عن الحافظ المذكور بلفظ بيننا وبين الناس أبوحنيفة فن تولاه وأحبه علمنا أنه من أهل السنة، ومن أبغضه علمنا أنه من أهل البدعة، وعن أبي غسان قال سمعت إسرائيل يقول: كان نعم الرجل النعمان ما أحفظه لكل حديث فيه فقه وما أشد فحصه عنه، وذكر الهمداني في "الخرزانه" أن أباحنيفة لما حج حجة الوداع شاطر بماله مع السيدة - أي خدام بيت الله - واستغل الكعبة، فقام على رجل وقرأ نصف القرآن، ثم قام على رجله الأخرى وختم النصف - أي الباقي - وقال: يارب عرفتك حق المعرفة وما عبدتك حق العبادة، فهب لي نقصان الخدمة بكمال المعرفة، فنودي من زاوية البيت عرفت فأحسنيت المعرفة وخدمت فأحسنيت الخدمة غفرنا لك ولمن كان على مذهبك إلى قيام الساعة. وعن الحافظ الناقد يحيى ابن معين أنه سئل هل حدث سفیان عن أبي حنيفة قال نعم كان أبوحنيفة صديقاً في الحديث والفقه مأموناً على دين الله تعالى) انتهى (١) وقد ذكر صاحب العقود في "عقوده" جماعات مع (١) وقال الامام الحافظ قاسم بن قطلوبغا العنفي في "تخريج

أحاديث الاختصار" في بحث حديث "من كان له اسم قراءة الامام له قراءة" ما نصه :

"قل المزي في كتابه "تهذيب الكمال" عن يحيى ابن معين أنه قال : أبو حنيفة ثقة في الحديث . وروى ابن خسر في "مسنده" حدثنا الشيخ أبو منصور الشيعي قال حدثنا القاضي أبو القاسم التنوخي حدثنا أبي حدثنا أبو بكر حدثنا أحمد سمعت يحيى بن معين يقول : وهو يسئل عن أبي حنيفة ثقة هو في الحديث ؟ فقال : نعم ثقة ثقة كان والله أروع من أن يكذب وهو أجل قدراً من ذلك ، وسئل عن أبي يوسف فقال : صدوق ثقة ، وروى الامام الأجل عبد الغالي تاج الدين بن أسد بن ثابت في "معجمه" : حدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن عمر الصوفي الباغيان بأصمان حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن مندة أجازة (وأخبرنا) محمد بن أبي زيد بن محمد يعرف بحكمه بأصبهان حدثنا أبو نصر محمد بن أبي الرجاء بن أبي النصر المؤدب حدثنا عبد الرحمن ابن مندة حدثنا عبد الصمد القاضي حدثنا نصر بن أحمد المطوعي أبو منصور حدثنا أبو القاسم أحمد بن حم الفقيه سمعت عبد الله بن محمد المصري يقول سمعت يحيى بن معين يقول : أبو حنيفة ثقة في الحديث وأبو يوسف كذلك ، وهو أكثر حديثاً ،

وأما مناقبه وفضائله

حفاظ الحديث الأجلاء البارعين ونقل عنهم أنهم أثبتوا على الإمام أبي حنيفة ثناء حسناً جليلاً ، وأورد فيهم الإمام أحمد بن حنبل أيضاً ، فليطلع من هذا الكلام على كمال أبي حنيفة في علم الحديث وعلى أنه من الحفاظ المحدثين المتقنين البارعين ، وعلى كماله في المعرفة بالله تعالى ، وعلى أن دعوى كمال المعرفة والولاية التامة فيه صادقة بوجوه شتى يحبر بها ما نقلناه . وقال الشعراوي في كتابه المسمى "بالمتهج المبين" (ان المذاهب الأربعة مأخوذة من من السنة منسوجة من الشريعة خصوصاً مذهب الإمام الأعظم والهام الأقدم إلا أن استنباطاته تدق عن بعض الفهوم ، ولا تنكشف إلا على صاحب الكشف الصحيح) انتهى . وقد أتى الشعراوي في كتابه "طبقات الأولياء الكبار" والمناوي في "طبقاتهم" أسماء

كاليد لا تخفى ليلاً اشعته الأهل أكمل لا يعرف القراء وقال في "تهذيب" : روى نصر بن علي عن الخريبي قال : الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل وأحسنهم عندى الجاهل

٥١

كذا رأيت مكتوباً بقلم العلامة إبراهيم بن المؤلف على ظهر جزء الفقه في تحريم الفنا ساء "وصول الفنا في تحريم الدفوف مع الجلال والفنا" وهذا الجزء محفوظ في مجموع رسائله الخطية بمدرسته "مظهر العلوم" بكراتشي .

محمد عبد الرشيد النعاني

الأئمة الأربعة وعندهم من جللتهم ، وذكرنا كثيراً من مناقبهم وأحسننا ، فأجادا والله مدحهما . وقال العارف شعيب الحريفيش البجلي الشافعي في كتابه " الروض الفائق في المواظ والصدقات " (وعن السيد الشريف أبي عبد الله بن علي الحسيني قال أخبرني أبو العباس مسلمة بسنده إلى الضمري قال : كان أبو حنيفة حسن السمات والوجه والثوب والفعل والمواظاة لكل من أضاف به ، ومن أحسن الناس منطقاً ، سقطت في حجره حبة فقام الناس عنه فنفض الحبة وهو في مكانه ولم يتغير . وعن أبي نعيم أنه كان يقول : كان أبو حنيفة حسن الوجه والثياب ، طيب الريح حسن المجلس ، شديد الكرم ، حسن المواظاة لإخوانه ، وكان عابداً زاهداً عارفاً بالله تعالى مخافاً منه مريداً وجه الله بعلمه . وقال علي بن أبي يزيد الصدائي قال : رأيت أبا حنيفة ختم القرآن في شهر رمضان ستين ختمة بالليل وختمة بالنهار . وكان أبو حنيفة يقول : ما جاءنا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبلناه على الرأس والعين ، وما جاءنا من الصحابة اخترناه ولم نخرج عن قولهم ، وما جاءنا من التابعين فهم رجال ونحن رجال . وقال شريك النخعي رحمه الله تعالى قال : كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى طويل الصمت دائم الفكرة قليل المحادثة للناس . وهذا من أوضح الأمارات على علم الباطن والإشتغال بمهمات الدين فمن أوتي الصحة والزهد فقد أوتي العلم كله . وعن جعفر بن الحسن قال : رأيت أبا حنيفة في المنام فقلت : ما فعل الله بك قال : غفر لي .

وعن عبد الحميد بن عبد الرحمن قال : رأيت في المنام كأن نجماً سقط من السماء فقبل أبو حنيفة ، ثم سقط آخر فقبل مسر ، ثم سقط آخر فقبل سفيان ، فأت أبو حنيفة قبل مسر ثم مسر ثم سفيان . وعن صدقة المقاري - وكان مجاب الدعوة - قال : لما دفن أبو حنيفة في مقابر " الخيزران " سمعت صوتاً في الليل ثلاث ليال يقول

ذهب الفقيه فلا فقيه لكم فانفوا الله وكونوا خلفا
مات نمان فن ذا الذي يحيي الليل إذا ما سجعاً
أى أظلم .

ولبعضهم في وفاته رضى الله عنه

ومناقب وعوارف وحقائق	لأبي حنيفة في العلوم سوابق
وعوارف ومعارف وطرائق	وترهد وتعبد وتفرد
كادت له تهوى جبال شوايق	لله يوم حان فيه حمامه
وكل فؤاد قد غدا وهو خافق	وبعلو وقار نفسه وسكينة
سطور وهاتيك البقاع مهارق	وقاموا صفواً للصلاة كأنهم
ومن حوله جورجسان عوائق	بجفهم فيها الملائك خشعاً
بقبر له فالطيب من ذاك عابق	وقد حسد المسك التراب لطيبه
يقبله رضوانها ويعاتق	وفتحت الجنات يوم قدومه
فها هي بالإسنا عنه توافق	وكم من منامات رآها أولو النهى
يصون حماها حاله منه صادق	وكم من علوم واجتهاد وفقهه
تشهد إلى معناه فيها الأنائق	وكم جل إشكالاتكم من أدلة

وحدث عن غير الوري عند قبره
وأحيى يعلم الفقه سنة أحد
أحن إليه كل وقت وأثنى
لأن أوصلتني أرض نجد مطبق
كمحلت عبوتي من رب ضربه
عليه صلاة الله ثم سلامه
انتهى كلام العارف الحريش . وقال العارف الفقيه في
" الدر المختار " (إن محمداً صنف في العلوم الدينية تسع مائة
وتسعة وتسعين كتاباً ، ومن تلامذته الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ،
وزوج بأم الشافعي ، وفوض إليه كتبه وماله فبسيه صار
الشافعي فقيهاً . ولقد أنصف الشافعي حيث قال : من أراد
الفقه فليزِم أصحاب أبي حنيفة فإن المعاني قد تسربت لهم ، والله
ما صرت فقيهاً إلا بكتب محمد بن الحسن . وقال اسماعيل بن أبي
رجاء : رأيت محمداً في المنام فقلت له : ما فعل الله بك قال :
غفر لي ثم قال : لو أردت أن أعذبك ما جعلت هذا العلم فيك
فقلت له : أين أبو يوسف قال : فوقنا بدرجتين قلت :
فأبو حنيفة قال : هيأت ذاك في أعلى عليين . كيف ! وقد صل
الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة ، وأحج خمسين حجة .
ورأى ربه في المنام مائة مرة ، وقال مسعر بن كدام : من جعل
أبا حنيفة بينه وبين الله رجوت أن لا يخاف ، وقال فيه .
حسبي من الخيرات ما أعددت يوم القيامة في رضا للرحمان

دين النبي محمد خير الوري ثم اعتقادي مذهب النعمان
وعنه صلى الله عليه وسلم : إن آدم افتخرني ، وأنا افتخر
برجل من أمتي اسمه نعمان ، وكنيته أبو حنيفة هو سراج أمتي ،
قال في " الضياء المعنوي " وقول ابن الجوزي : إنه موضوع
تعصب لأنه روى بطرق مختلفة . (١) ومناقبه أكثر من أن
تحصر ، وصنف فيها سبط ابن الجوزي مجلدين كبيرين وسماه
" الإنصار لإمام أئمة الأمصار " وصنف غيره أكثر من ذلك

(١) قلت : قال الحافظ أبو بكر الخطيب في كتابه " تاريخ بغداد " :

" أخبرني القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي ، وأبو عبد
الله أحمد بن أحمد بن علي القمري قالا : أخبرنا أبو زيد
الحسين بن الحسن بن علي بن عامر الكندي - بالكوفة -
أخبرنا : أبو عبد الله محمد بن سعيد البورقي للروزي حدثنا :
سليمان بن جابر بن سليمان بن ياسر بن جابر حدثنا : بشر بن
بجبي قال : أخبرنا الفضل بن موسى السنياني عن محمد بن
عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : (إن في أمتي رجلاً - وفي حديث القمري -
يكون في أمتي رجل اسمه النعمان وكنيته أبو حنيفة . هو
سراج أمتي ، هو سراج أمتي) . قال لي أبو العلاء الواسطي :

والحاصل أن أبا حنيفة من أعظم معجزاته صلى الله عليه وسلم وحسبك من مناقبه اشتهار مذهبه ما قال قولاً إلا أخذ به إمام من الأئمة الأعلام ، وقد جعل الله الحكم لأصحابه وأتباعه من زمنه إلى هذه الأيام إلى أن يحكم بمذهبه عيسى عليه الصلاة والسلام ، وهو كالصديق رضى الله تعالى عنه له أجره وأجر من دون الفقه وفرع أحكامه على أصوله العظام إلى يوم الحشر والقيام

كتب عنى هذا الحديث القاضي أبو عبد الله الصميرى . قلت :

وهو حديث موضوع تفرد بروايته البورق " (ج - ١٣ ص

(٣٣٥)

وقال الشيخ العلامة محمد زاهد الكوثرى رحمه الله فى

" تانيب الخطيب " :

" أقول : استوفى طرفه البدر العينى فى " تاريخه الكبير "

واستصعب الحكم عليه بالوضع مع وروده بتلك الطرق الكثيرة

وقد قال بعد أن ساق طرق الحديث فى " تاريخه الكبير " :

فهذا الحديث كما ترى قد روى بطرق مختلفة ومتون متباينة

ورواة متعددة عن النبى عليه الصلاة والسلام - فهذا يدل

على أن له أصلاً ، وإن كان بعض المحدثين بل أكثرهم

ينكرونها وبعضهم يدعون أنه موضوع ، وربما كان هذا من أثر

التعصب ، ورواة الحديث أكثرهم علماء وهو من خير الأئمة

غلا يليق بعالم الاختلاق على النبى - عليه الصلاة والسلام -

مع علمهم بما روى من الوعيد فى حق من كذب على النبى -

عليه الصلاة والسلام - متعمداً له . ونص ما قلناه أيضاً

فى " ترجمته " أبى حنيفة فى كتابه فى رجال الطحاوى المسمى

(مقالى الاختيار) : وكل طريق من هذه الطرق على وجوه

مختلفة فى التثنية والاعتناء بها جميع ذلك فى ترجمته أبى حنيفة

فى " تاريخنا البسندى " والمحدثون يتكفون بهذا الحديث ،

بل أكثرهم يدعون وضعه ولكن اختلاف طرقه ومتونه ورواياته

يدل على أن له أصلاً والله أعلم بالصواب . له . وعالم .

مضطهد طول حياته ، يموت ، وهو مهجوس ثم . نعم علمه البلاد

من أقصاها إلى أقصاها شرقاً وغرباً ، ويقامه فى قبهه شطرون

الأئمة المحدثين بل لكثما على توالى القرون رغم مواصلة

الخصوم من قبه ومحدث ومورخ مناصبه : العداوة له لواء جليل

لا يستبعد أن يخبر به النبى - صلى الله عليه وسلم - على

أن يكون من الأنبياء النبوة . وسلمان قبه . كما يظهر الإحصاء

ولينى مرثان منزلته فى العلم . كما يحتاج إلى حذر . يختلف

فيه العلماء . وإنما سقت هذا الكلام لتعريف القوالى الناس قبه

(ص ٣٠ طبعه : السيد عزة المطار ، الحسينى مؤسس مكتبة

نشر الثقافة الإسلامية بمصر) .

محمد عبد الرشيد النعناع

وهذا يدل على أمر عظيم اختص به من بين سائر العلماء العظام ، كيف لا ! وقد اتبعه على مذهبه كثير من الأولياء الكرام ممن اتصف بثبات المهادنة ، وركض في ميدان المشاهدة كإبراهيم بن أدهم ، وشقيق البلخي ، ومعروف الكرخي ، وأبي يزيد البسطامي ، وفضيل بن عيسا ، وداؤد الطائي ، وأبي حامد اللقاف ، وخلف بن أيوب ، وعبد الله بن المبارك ، وكيع بن الجراح ، وأبي بكر الوراق وغيرهم ممن لا يحصى له عدة أن يستقصى ، فلو وجدوا شبهة فيه ما اتبعوه ولا اقتدوا به ولا وافقوه . وقد قال الأستاذ أبو القاسم القشيري في "رسائله" مع صلابته في مذهبه وتقدمه في هذه الطريقة جمع الأستاذ أبا على الدقاق يقول : أنا أخذت هذه الطريقة من أبي القاسم النصاربادي ، وقال أبو القاسم : أنا أخذتها من الشبل ، وهو أخذها من الجنيد البغدادي ، وهو أخذها من السري السقطي ، وهو من معروف الكرخي ، وهو من داؤد الطائي ، وهو أخذ العلم والطريقة من أبي حنيفة رضي الله تعالى عنهم ، وكل منهم أثق عليه وأقر بفضلته فعجباً لك يا أخى ألم تكن لك أسوة حسنة في هؤلاء السادة الكبار أكانوا متهمين في هذا الإقرار والإفتخار ؟ وهم أئمة هذه الطريقة وأرباب الشريعة والحقيقة ، ومن بعدهم في هذا الأمر فلم تبع ، وكل ما خالف ما اعتنوه مردود ومبدع . وبالجملة فليمن أبو حنيفة في زهده وورعه وعبادته وعلمه وفهمه بمشارك . وما قال فيه ابن المبارك

لقد زان البلاد ومن عليها بأحكام وآثار وفقه فاني المشرقين له نظير بيت مشعراً سهر الليالي فمن كآبي حنيفة في علاه رأيت العائنين له سقاهما وكيف يحل أن يؤذى فقيهه وقد قال ابن ادريس مقالاً بأن الناس في الفقه عيال فلجنة ربنا أعداد . ومن انتهى كلام صاحب "الدر المختار" : وزاد في "مسند الخوارزمي" أولياء كباراً قلدوا أبا حنيفة فقال (ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، وحفص بن غياث ، وحبان وعلى ابنا مندل ، والقاسم بن معن ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود) انتهى . وزاد في "سفينته الأولياء" إسمي بشر الحافي وعبد الله بن زيد ، فيمن قلده من العرفاء بالله تعالى . وقد اتبعه على مذهبه كثير من كبار المحدثين أيضاً كاليث بن سعد الإمام الكبير لجمع على جلالته وثقته وكرمه ذكره العيني في "شرح البخاري" وكوكيع بن الجراح كما في "تهذيب التهذيب" وكيعي بن سعيد القطان كما في "طبقات الحنفية" للشيخ عبد القادر القرشي ، وكسعر بن كدام كما في "الطبقات" المذكور أيضاً ، وكثيرهم من الأئمة المحدثين الأعلام

الذين لا يحصيهم عدد . وقال الحافظ في " تهذيب التهذيب " وعن الخريزي قال : الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل انتهى وكان الخطيب لبغدادى ممن حسده كثيراً فنصف كتاباً طعن فيه أبا حنيفة وذكر فيه بعض مناقبه أيضاً مراعاة لظاهر تعظيم الإمام كالمعتزلى . وقد زد عليه كثيرون من العلماء الأعلام والأولياء الأفخام والمحدثين الكرام والفقهاء العظام حتى صار بذلك مطعوناً فيما بينهم طعناً شديداً والأمر كذلك . والإمام يرى مما نسب الخطيب إليه ورد عليه سبط ابن الجوزى في مجلدين كبيرين ، وخاتمة المحدثين الشافى في " عقود الجبان " أيضاً رداً بليغاً ، وقد سمي بعضهم المصنف الذى صنّفه في رده " السهم المصيب في كيد الخطيب " وبعضهم منصفة الذى صنّف في رده أيضاً " الصارم المصيب في جناب الخطيب " وقد سمعت قول ابن المبارك - وهو جبل من جبال الله في الحديث والدين - في آخر آياته من الدعاء على من حطّ قدر الإمام أبي حنيفة .

قوله فاعلم أن الأئمة الطاهرين سلام الله تعالى عليهم أجمعين

(١) (ص ٤٣٨)

قلت : لم يدل دليل بين على صدق هذه الدعوى . وما

(١) قال في " الدواست " :

" فاعلم أن الأئمة الطاهرين سلام الله تعالى عليهم أجمعين يهربون الرأى والقياس وإنما صلهم على النصوص والآلهام والكشف والفهم " .

قلت : قال العلامة ابن تيمية في " منهاج السنة "

" القياس - ولو أنه ضعيف - هو خير من تقليد من لم يبلغ في العلم مبلغ المجتهدين ، فإن كل من لم يعلم وانصاف يعلم أن مثل مالك والليث بن سعد والاوزاعى وأبي حنيفة والثورى وابن أبى ليلى ، ومثل الشافى وأحمد وإسحاق وابن عبيد وابن ثور أعلم وأقرب من المسكرين وبماثلهم . وأيضاً هؤلاء خير من المنتظر الذى لا يعلم ما يقول ، فإن الواحد من هؤلاء إن كان عنده نص منقول عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن النص الثابت عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم مقدم على القياس بلا ريب وإن لم يكن عنده نص ولم يقل بالقياس كان جاهلاً . والقياس الذى يفيد الظن خير من الجهل الذى لا علم معه ولا ظن " ١ ٥ ١ (ج - ٢ ص ٨٩) .

وقال أيضاً في موضع آخر من الكتاب المذكور :

" القول بالرأى والاجتهاد والقياس والاستحسان خير من الأخذ بما ينقله من يعرف بكثرة الكذب عن مصيب ويغشى قل غير مصدق عن قائل غير معصوم . ولا يشك عاقل أن رجوع مثل مالك وابن أبى ذيب وابن الماجشون والليث ابن سعد والاوزاعى والثورى وابن أبى ليلى وشريك وأبي حنيفة وأبى يوسف ومحمد بن الحسن وزفر والحسن بن زياد اللؤلؤى والشافى والبويطى والمزنى وأحمد بن حنبل وأبى داود السجستانى

ذكره الشعراوي في "الواقع" فلا يدل عليه فإن كلام سيدنا الصادق رضي الله تعالى عنه إنما هو في القياس المحذور الذي يكون في مقابلة النص ، ويدل عليه قوله المطيب : (فإن أول من قاس إبليس) فليس في كلامه رضي الله تعالى عنه دلالة إلا على تحريم القياس في مقابلة النص ، وهو حرام بالإجماع . وجميع الأئمة

والأئمة وإبراهيم الحري والبخاري وعثمان بن سعيد الدرامي وأبي بكر بن خزيمة ومحمد بن جرير الطبري ومحمد بن نصر المروزي وغير هؤلاء إلى اجتihadهم واعتبارهم مثل أن يعلموا سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة عنه ويجهلوا في تحقيق مناط الأحكام وتنتجها وتخرجها خير لهم من أن يتمسكوا بنقل الروايف عن العسكريين وأمثالها ، فإن الواحد من هؤلاء لا علم بدين الله ورسوله من العسكريين أنفسهم فلو أفتاه أحدها بفتيا كان رجوعه إلى اجتihadه أولى من رجوعه إلى فتيا أحدها بل ذلك هو الواجب عليه . فكيف إذا كان ذلك قولا عنها من مثل الرافضة ! والواجب على مثل العسكريين وأمثالها أن يتعلموا من مثل الواحد من هؤلاء ومن المعلوم أن علي بن الحسين وأبا جعفر وجعفر بن محمد كانوا هم العلماء الفضلاء وأن من بعدهم لم يعرف عنهم من العلم ما عرف عن هؤلاء ومع هذا فكانوا يتعلمون من علماء زمانهم ويرجعون إليهم " (ج - ١ ص ٢٣١ و ٢٣٢)

محمد عبد الرشيد النعاني

الطاهرين من الآباء والأبناء رضي الله تعالى عنهم ، وجميع الأئمة الأربعة ، وجميع الأمة المرحومة متفقون ومجمعون على تحريم هذا القياس المحذور ، وقد مر أن ما روى عن مالك من تقديم القياس على خبر الواحد قرواية ضعيفة عنه فبقى دعوى المعارض هذه وهي تحريم القياس الشرعي عند الأئمة الطاهرين - كذا بعضاً وافترافاً محتأ عليهم نعوذ بالله تعالى منه ، فليس الكذب عليهم كالكذب على اتحاد الأمة ، ويدل لما ذكرنا ما في "المفصراآت" شرح القدوري (أن الإمام أبا حنيفة تشرف يوماً بقليا سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنها فقال : يا أبا حنيفة قد وصل إلينا أنك ترك الآيات والأحاديث وتعمل بالقياس والاجتihad ، فقال : يا ابن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لي أسئلة ثلاثة في حضرتك فأجب لي عنها ، فقال : ما هي ؟ فقال : السؤال الأول البول أنجس أم ماء المني ؟ فقال : البول . فقال : أبو حنيفة لو كان العمل بالقياس لحكمت بالغسل عند كل بول . والثاني أنجس الرجال ضعيف أم جنس النساء ؟ قال : جنس النساء ، فقال أبو حنيفة : لو كان العمل بالرأي والقياس لحكمت بأن للإثني مثل حفظ الذكركن من الميراث . والثالث الصلاة أفضل أم الصوم ، فقال : الصلاة فقال : أبو حنيفة لو كان العمل بالقياس لحكمت في حق الحائض بقضاء الصلاة لا الصوم فلما سمع الإمام الباقر من أبي حنيفة مقالته هذا أتى عليه ودعا له) انتهى . ويدل له أيضا ما ذكره جماعة المحدثين في

"عقوده" وهو أنه (روي الإمام أبو بكر محمد في "مناقبه" عن عبد الله بن المبارك قال : حج أبو حنيفة فلقى في "المدينة" محمد الباقر رضي الله تعالى عنه فقال : أنت الذي خالفت جدى صلى الله تعالى عليه وسلم وأحاديثه بالقياس ! فقال : معاذ الله من ذلك ، اجلس فإن لك حرمة كحرمة جدك - عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام - فجلس أبو حنيفة وجنى بين يديه ، فسأل عنه الأسئلة الثلاثة المذكورة وأجاب رضي الله تعالى عنه بما مر ذكره ، ثم قال : معاذ الله أن أقول على غير الحديث بل أحرم حوله ، فقام الباقر وقبل وجه أبي حنيفة - وروى عن زهير بن معاوية قال : كنت عند الإمام أبي حنيفة وهو والأبيض بن الأغفر يقايسان في مسئلة يد يرونها بينهم ، فصاح رجل من ناحية المسجد ظننته من أهل "المدينة" : ما هذه المقايسات ؟ دعوها فإن أول من قاس إبليس ، فأقبل عليه الإمام أبو حنيفة فقال : يا هذا وضعت الكلام في غير موضعه ، إبليس رد على الله تعالى أمره ، قال تعالى : "ففسق عن أمر ربه" وكل من رد على الله تعالى أمره فهو كافر ، وهذا القياس هو الذي يطلب فيه اتباع أمر الله تعالى لأننا نرده إلى أصل أمر الله تعالى وكتابه أو إلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو إلى الاجماع أو إلى قول الأئمة من الصحابة والتابعين ، قال تعالى : "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا للوصول وأولى الأمر منكم - إلى قوله - واليوم الآخر" فنحن ندور حول الإتياع فنعمل بأمر الله تعالى ، وإبليس حيث قاس

خالف أمر الله تعالى وورده فكيف يستويان ! فقال الرجل : غلطت يا أبا حنيفة وتبت فتور الله قلبك كما نورت قلبي ، انتهى فليس لاستناد القياس الشرعي إلى سيدنا الباقر والأئمة من آبائه وولده حراماً وصار القول : بأن هذا الدليل دل على عدم جواز استناده إليهم باطلاً ، ولا يكون نسبة جواز القياس إلى سيدنا الباقر وغيره من الأئمة الطاهرين من مثل ابن الهمام وهو عدل ثقة ثبت كالإمام النجاشي والسيوطي وابن العربي والشعراوى غير مقبولة ، ولو سلم ثبوت تحريم ذلك عن الإمام جعفر الصادق بما ذكره الشعراوى فنقول : ما أفاد ما ذكره الشعراوى إلا ثبوت تحريم القياس عنه رضي الله تعالى عنه فقط ، فنسبة تحريم القياس مطلقاً إلى جميع الأئمة الطاهرين لم تثبت بحجة .

وبعد التبا والقي قول سيدنا الباقر : "أما والله أهله لا يصدرون إلا عن رأى جده على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنها" لا يدل إلا على أن رأى سيدنا الباقر ممن كان موجوداً في حال قوله هذا ورأى آبائه الكرام رضي الله تعالى عنهم وافق رأى جده على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في هذه المسئلة لا أن رأى جميع الأئمة ممن كان ولد بعده لا يكون إلا موافقاً أيضاً . ومن أين علم أن مذهب سيدنا على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه تحريم القياس؟ حتى يحكم بأن رأى سائر الأئمة الطاهرين وافق رأيه في تحريمه . وما في "فصول البدائع" من أن : "جواز القياس الشرعي ووقوعه ثبت عن جميع الصحابة والتابعين" نحن صريح في أن مذهب على و

الحسين وفاطمة وزين العابدين وابنه الباقر وابنه الصادق رضي الله تعالى عنهم كان جواز القياس الشرعي ووقوعه فلو كان قاعدة المعترض هذه مسلمة رجحاً بالغيب أو أخذاً لها من كلام سيدنا الباقر الذي ذكرنا لكان القول بثبوت جواز القياس ووقوعه عن جميع الأئمة الطاهرين أولى بالقبول وأحرى بالإذعان، وكان القول بتحريم القياس عنهم أبطل وأقوى، على أنه لم يتحتم حمل لفظ "الرأى في كلام ابن الهمام على معنى القياس، لم لا يجوز حمله على المعنى الذي أرادته الإمام الباقر" نفسه من لفظ "رأى جده على بن أبي طالب" رضي الله تعالى عنها، والإمام الشافعي من لفظ "رأى أهل بيته" "ورأى على" رضي الله تعالى عنهم؟ وقد أئمتنا الكلام على هذا فيما قبل أيضاً فارجع إليه.

قوله وإنما عملهم على النصوص والإلهام والكشف والفهم الخ (ص ٤٣٩)

قلت: قد عرفت أن القياس حجة أجمع على إثباتها ووقوعها الصحابة والتابعين وهو قول الأكثر ممن بعدهم، والإلهام والكشف ليس بحجة في الأحكام إنشاقاً، أو خلافاً للأقلين كما مر صريحاً، فالمصير في أهل البيت المكربين وكثير من أحكامهم إلى أن إثباتها عندهم بما ليس بحجة عند الجميع أو عند الأكثر، وإلى نفي إثباتها عندهم بما هو حجة عند جميع الصحابة والتابعين وعند الأكثر ممن بعدهم ليس بسديد، على أن الإمام الأ عظم أباحيفه بل الأئمة الأربعة كانوا عارفين ملهمين

كاشفين فاهمين بفهم الله تعالى، وقد أثبتنا ذلك في أبي حنيفة بصريح النقل فيما قبل، فعمل الأئمة الأربعة على النصوص والكشف والإلهام والفهم من الله تعالى أيضاً. وتسمية فوهمهم منه تعالى بالقياس لا ينبغي أن يلقى من أنكر القياس وأثبتته، وكم من فرق في هذه المراتب العلية وغيرها بين هؤلاء علماء الأئمة الطاهرين هؤلاء الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب في نفس الأمر، والله تعالى أعلم بحقيقة كيئته ومقداره.

ثم إن الوجه الذي ذكره المعترض ههنا في حديث (لن الله كل ذواق مطلق) لإخراج طلاق سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه من عموميه لا يحتاج إليه لهذا بعد قول ابن الهمام: (محمله إذا كان لغير حاجة) وإن كان وجهاً صحيحاً في حد ذاته، على أن الكلام الذي نقله ابن الهمام عن سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه في بيان الحاجة إنما يميل إلى ما ذكره ابن الهمام لا إلى ما ذكره المعترض.

قوله فكان الواجب أن يقول: وأما ما فعله الحسن الخ (ص ٤٤٠)

قلت: قوله: (محمله إذا كان لغير حاجة) قد تآدى به ذلك الواجب، وإنما الفرق بين عبارة وعقارة.

قوله بل هندنا معارضة الأحاديث الصحيحة بعمل هؤلاء الأئمة الخ (ص ٤٤١)

قلت : قوله : "بعمل هؤلاء الأئمة" يفيد أن عمل الخلفاء الثلاثة الراشدين وعمل سائر الصحابة ، وعمل سائر التابعين ، وعمل سائر من بعدهم رضي الله تعالى عنهم ليس بهذه المثابة عند المعارض ، فلزم على المعارض أن ياتي بالفرق بين عملهم وعملهم بما لم يستبدعه الشيعة الشيعة من عند أنفسهم مخترعاً منحتوتاً ، ولزم من قول المعارض هذا أن عمل الخلفاء الثلاثة جميعهم ليس بعمل أى واحد من الإثنين عشر من أئمة أهل البيت عند المعارض ، وهذا لما تقشعر منه الجلود .

ثم إن ظاهر إطلاق كلام المعارض يشمل الأحاديث الصحيحة الكائنة في "الصحيحين" وفي واحد منها أيضاً ، فإن أراد بهؤلاء الأئمة جميع الأئمة الإثني عشر لا كل واحد منهم وهو المعنى الغير الظاهر كان هذا الكلام إعادة من المعارض للكلام السابق الذى يفيد أن اجتماعهم عنده حجة معتبرة وإجماع معتبر ، فالجواب عنه ما ذكرناه هناك ، وإن أراد أن عمل كل واحد منهم كذلك عنده وهو المعنى الظاهر المتبادر من كلام المعارض أدي قوله هذا إلى جواز معارضة عمل غير المعصوم بقول المعصوم صلى الله عليه وسلم ، وقد تصدى المعارض في مواضع عديدة من "الدراصة" لإثبات حرمة وعدم جوازه ، وإثبات أن من قال بجوازه فقد أتى بترك الواجب المتحتم المفروض ، وارتكب الحرام الباطل المنقوض ، فكيف ساغ لـه القول بذلك ههنا على أن هاتين الإرادتين كليهما يردان جميع كلام

المعارض الذى أورده في "الدراصة" المنفردة التى أتى بها في أحاديث "الصحيحين" وإن أراد أن كل واحد من هؤلاء الأئمة معصومون كعصمة الأنبياء ، وكعصمة خير المرسلين والأنبياء عليه وعليهم الصلاة والسلام حتى يستحيل وقوع كل خطأ ولو اجتهدا بها فاجماعهم إجماع معتبر وحجة معتبرة بها ، وقول كل واحد منهم وعمله قول معصوم وعمله كما هو مذهب الشيعة الشيعة الضالة ، ولزم منه معارضة عمل المعصوم بعمل المعصوم ، وقول المعصوم بقول المعصوم ، فبره عليه أن هذا القول بمعارضة عمل واحد منهم - وهو معصوم على قول الرافضة الضالة فقط - وقوله بعمل المعصوم الذى ثبتت عصمته إجماعاً وقطعاً وبقيناً ، وقوله بجره إلى القول بمساواة عمل كل واحد منهم وقوله بعمل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله ، وهل هذا إلا خروج عن الصواب ! أما اعتبر المعارض ترجيح قوله صلى الله عليه وسلم على قولهم ، وقول كل واحد منهم ، وترجيح عمله صلى الله تعالى عليه وسلم على عملهم ، وعمل كل واحد منهم كما اعتبر المعارض ترجيح الحديث المتفق عليه في "الصحيحين" على حديث واحد منها ، وترجيح حديث "صحيح البخارى" على حديث "صحيح مسلم" وترجيح حديث "صحيح مسلم" على الأحاديث الصحيحة في غيرها ، ولو كانت برجالها أو رجال أحدها أو بشرطها أو بشرط أحدها ، وترجيح ما كان بشرطها على ما كان بشرط أحدها ، وترجيح ما كان بشرط البخارى على ما كان بشرط مسلم ، وترجيح ما كان بشرط مسلم على الأحاديث الصحيحة

في غيرهما مما لم يثبت فيه شرطها ولا شرط واحد منها .
 وقوله (على فرض وجودها) يدل على أنه لم يثبت عنهم .
 ولا يعنى واحد منهم عمل وقول كذلك . واحذر أيها المؤمن الصادق
 المحب لأهل البيت وذويهم عن ما في " الكيفي " وأمثاله من كتب
 الشيعة الشنيعة فإن فيها أكاذيب مخترعة على أهل البيت الأطهار وهم
 برآء عنها
 وأما الجزم بأن لا تعارض بينها في نفس الأمر فذا متوقف على
 أن يقال بمصمة كل واحد منهم كمصمة الأنبياء عليهم الصلاة
 والسلام ، ولم يعرف ذلك مذهباً إلا للشيعة الشنيعة شيعة إبليس على
 خلاف إجماع أهل السنة والجماعة ، ولم ينقل ذلك عن كل واحد منهم
 رضى الله تعالى عنهم أيضاً ، فالجراءة على هذا القول إتباعاً للشيعة
 ماها في الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم عنه . وأما
 على القول بعدم عصمتهم فنقول : لأنه إذا علم جميعهم أو واحد
 منهم يقول الرسول صلى الله عليه وسلم أو عمله لا يقول بخلافها
 وإن قال بخلافها تركه بعد العلم بها : على أن المعارض قد ترك قول
 سيدنا على وسيدنا الحسين وغيرهم من الأئمة الطاهرين الذي أثبتة
 الحنفية في كثير من المسائل التي اختلف فيها الحنفية والشافعية ، وقد
 أخذ المعارض بقول الشافعية فيها وغيرها لا سيما في المسائل التي
 قدمناها في مقدمة " تاليفنا هذه "
 وليس الإرسال لعمل كل واحد من الأئمة الطاهرين في عمل
 حسن كافياً في الجواب وهنا كما هو ليس بكاف في غيرهم من

الخلفاء الثلاثة وسائر الصحابة وسائر التابعين وسائر من بعدهم
 أيضاً .

قوله أحدهما أن للعارفين في مجال النساء تجلياً إلهياً خاصاً
 (ص ٢٤١)

قلت : هذا الوجه لا يصلح أن يدفع الحظر الثابت بقول
 المعصوم صلى الله عليه وسلم (لئن الله كل ذواق مطلق) فإن
 أمثال هذه الأمور وإن كانت غرائب ومغاليات حصلت في العارفين ،
 وأعطى لكل منهم نصيب منها بقتله لا يجوز لهم بها ترك ظاهر
 الشريعة المطهرة الثابت وقول الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه
 وسلم . ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لجاز لكل عارف بالله تعالى
 ترك العمل بظواهر الشريعة به لعموم العلة . ومن المعلوم أن ليس
 شأن سيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه يساوى شأن سائر العارفين
 من التابعين ومن بعدهم ، ولجاز لكل عارف بالله تعالى أن يتزوج
 نساء أزيد من أربع حرائر من غير تخلل طلاق لهذه العلة العامة ،
 على أنه كما للعارفين في مجال النساء تجلياً إلهياً خاصاً كذلك للعارفات
 بالله تعالى في مجال الرجال تجلياً إلهياً خاصاً ، فلو كان ما ذكره
 المعارض سائماً لجاز لهم الزواج برجال كثيرين لهذا بلا طلاق ،
 فهذا الوجه في الجواب ليس بمتين . وأيضاً فنريح قول سيدنا
 الحسن رضى الله تعالى عنه في بيان الحاجة بربنا هذا الذي ذكره
 المعارض ، فالوجه الوجه ما أفاده ابن الهمام في " نسخة "

قوله وثانيها أنه قد ثبت في الحديث ما دل على أن أهل

بيته الخ (ص ٤٤٢)

قلت : قد ثبت في الحديث الذي أخرجه الطبراني والحاكم
والشرازي : " أنه صلى الله عليه وسلم لا يتزوج إلا من أهل
الجنة ، وأنه لا يتزوج إلا منهم " وثبت مثل هذا الحديث
في حق أهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم قاله أعلم به .
والإستدلال بشئ فرع ثبوته . والظاهر أن المراد في هذا الحديث
بالثاني أختانته صلى الله تعالى عليه وسلم المطهرون أنفسهم ، وأن
المراد بالأول أزواجه الطاهرات أنفسهن ، وإلا فني المعلوم أن
آباء أزواجه الإحدى عشرة صلى الله عليه وسلم عليه وعليهن سوى
سيدتنا عائشة ، وسيدتنا حفصة ، وسيدتنا أم حبيبة ، وسيدتنا
جبرية لم يثبت إسلامهم ، وأن آباء أختانته صلى الله عليه وعليهن
وسلم لم يثبت إسلامهم أيضاً . نعم قالت الرافضة بإسلام أبي طالب
فقط ، والمعتزلة بإسلامهم عليه ، والآيتان إحداهما (ما كان
للنبي والذين آمنوا) إلى آخرها ، والثانية (إنك لا تهدي من
أحببت) إلى آخرها . نزلتا في شأنه كما في " الصحيحين " .
وغيرهما . ونواظرت أحاديثها وأحاديث غيرها دالة على
أن موته كان على الكفر ، فالقول بأنه مات مسلماً عناد
مخس لم يقل به أحد من أهل السنة والجماعة إلا الشيعة الشيعة
والمعتزلة . وقد قال العلامة التفتازاني (إن القول بإسلام

أبي طالب مكارية محضة ، وإن قالت به الشيعة الشيعة) انتهى .
وأما الوصلة بسيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه - ولو بالزواج -
مع كثرة طلاقه فعبادة محضة وسعادة بحته أسعد الله في الدارين من
نالها . ولكل مؤمن ومؤمنة به وبأهل البيت وصلة تامة يسعد به في
الدارين إن شاء الله تعالى . ولهذا سر أمير المؤمنين أبوه رضي الله تعالى
عنه بعد ما أجاهه رجل من همدان من أهل السعادة الكبرى بما
أجاب ودعا له ولهمدان بمادعا ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ،
والله ذو المن توصل بسيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه وذويه رضي
الله تعالى عنهم فإنهم كسفينة نوح على نبينا وعليه الصلاة والسلام
من ركبها فقد نجى ، ومن تباعد عنها ولم يركبها غرق وهلك ووتر
هو وأمله وولده وماله ، ولا منافاة بين التوصل بالآل الأطهار
والصحابة الأخيار فإنهم كالنجوم لا يهتدى من ركب السفينة إلا بها ،
ولا ينال مقصوده إلا بها ، ومن لم يراعها في ركوب السفينة غرق
كن لم يركبها . ولبت شعري ماوجه إخراج الرافضة الباطلة وهذا
المعتزلة أبناء سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه وعنهم وأبناء
أبنائه وهم جراً وإن كانوا علماء فضلاء من الذين حكموا عليهم
بالعصمة ؟ وما وجه إخراج الرافضة لهم ممن يكون قوله حجة
في الشريعة الفراء ؟ وما وجه عدم إيرادهم قول أحد منهم في
كتبهم ؟ وما وجه عدم اعتدادهم بأقوالهم في الشرع ؟ وما وجه
إخراج الرافضة والمعتزلة لهم عن الخلفاء الإثني عشر الذين جاء
ذكرهم في الأحاديث ؟ وما وجه حصرهم وحصره اثنا عشر خليفة

في الحديث في هؤلاء الأئمة الإثني عشر من أهل البيت المشهورين الذين أكثرهم من ولد سيدنا الحسين رضي الله تعالى عنهم وليس من أولاد سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنهم فيهم شئ ولو واحداً ؟ وما وجه عدم تجوز الرافضة والمعتزلة أن يكون مهدي آخر الزمان من ولد الحسن رضي الله تعالى عنهم مع أن الأحاديث الصحيحة ناطقة بذلك ؟ (١) وما وجه قول الرافضة والمعتزلة بتخصيص معارضة قول واحد من الأئمة الإثني عشر وعمله بأحاديث للشارع المعصوم صلى الله عليه وسلم وعليهم دون قول أي واحد من ولد

(١) قلت : قال العلامة الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة " :

" أن الأحاديث التي يحتج بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة رواها أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم من حديث ابن مسعود وغيره . كقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه ابن مسعود : لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يخرج فيه رجل مني أو من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي عيسى الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً . ورواه الترمذي وأبو داود من رواية أم سلمة . وأيضاً فيه : للمهدي من عترتي من ولد فاطمة . ورواه أبو داود من طريق أبي سعيد وفيه : يملك الأرض سبع سنين ، ورواه عن علي رضي الله عنه أنه : نظر إلى الحسن وقال : إن ابني هذا سيد كما جاءه

رسول الله صلى الله عليه وسلم . وسيخرج مني صليبي أزجل يسمى باسم نبيكم يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلق يملأ الأرض قسطاً .

وهذه الأحاديث غلط فيها طوائف طائفة أنكروها واحتجوا بحديث ابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا مهدي الا عيسى بن مريم . وهذا الحديث ضعيف . وقد اعتمد أبو محمد بن الوليد البغدادي وغيره عليه . وليس مما يعتمد عليه . ورواه ابن ماجه عن يونس عن الشافعي ، والشافعي رواه عن رجل من أهل اليمن يقال له : محمد بن خالد الجندي ، وهو ممن لا يحتج به . وليس هذا في " مسند الشافعي " . وقد قيل : إن الشافعي لم يسمعه من الجندي وإن يونس لم يسمعه من الشافعي .

(الثاني) أن الاثنا عشرية الذين ادعوا أن هذا هو مهديهم ، مهديهم اسمه محمد بن الحسن والمهدي المنصور الذي وصفه النبي صلى الله عليه وسلم اسمه محمد بن عبد الله ؛ ولهذا حذف طائفة لفظ " الأب " حتى لا يناقض ما كذب ، وطائفة حرقته فقالت : جده الحسين وكنيته أبو عبد الله ، فمعناه محمد بن أبي عبد الله وجعلت الكنية اسماً ، ومن ملك هذا ابن طلحة في كتابه الذي سماه " غاية السؤل في مناقب الرسول " ومن له أدنى نظر يعرف أن هذا تحريف صحيح . وكنية علي رسول الله صلى الله عليه وسلم . فهل يفهم أحد من قوله :

"يواطى اسمه اسمي وسلم أبيه اسم أبي" إلا أن اسم أبيه عبد الله؛ وهل يدل هذا اللفظ على أن جده كنيته أبو عبد الله؟ ثم أي تمييز يحصل له بهذا فكهم من ولد الحسين من اسمه محمد وكل هؤلاء يقال في أجدادهم محمد بن أبي عبد الله كما قيل في هذا. وكيف يعدل من يريد البيان إلى من اسمه محمد بن الحسن فيقول: "اسمه محمد بن عبد الله" ويعنى بذلك أن جده أبو عبد الله! وهذا كان تعريفه بأنه محمد بن الحسن أو ابن أبي الحسن لأن جده على كنيته أبو الحسن أحسن من هذا وأبين لمن يريد الهدى والبيان، وإيضاً فإن للمهدي المنعوت من ولد الحسن بن علي لا من ولد الحسين كما تقدم لفظ حديث على.

(الثالث) أن طوائف ادعى كل منهم أن المهدي المبشر به، مثل مهدي القرامطة الباطنية الذي أقام دعوتهم بالمغرب، وهم من ولد ميمون القداح، وادعوا أن ميمونا هذا من ولد محمد بن إسماعيل، وإلى ذلك انتسب الإسماعيلية، وهم ملاحدة في الباطن خارجون عن جميع الملل أكفر من الغالية كالنصيرية، ومذهبهم مركب من مذهب المجوس والصابئة والفلاسفة مع اظهار التشيع، وجدهم رجل يهودي كان ريباً لرجل مجوسي، وقد كانت لهم دولة وأتباع. وقد صف العلماء كتباً في كشف أسرارهم وحتك أسرارهم مثل كتاب القاضي أبي بكر الباقلاني والقاضي عبد الجبار الهمداني وكتاب الغزالي ونحوهم.

ومن ادعى أنه للمهدي ابن التومرت الذي خرج أيضاً بالمغرب، وسمى أصحابه الموحدين، وكان يقال له في خطبهم: الإمام المعصوم والمهدي المعلوم الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما

ملئت جوراً وظلماً. وهذا ادعى أنه من ولد الحسن بن الحسين؛ فإنه لم يكن واقعياً وكان له من الخبرة بالحديث ما ادعى به دعوى تطابق الحديث. وقد علم بالاضطرار أنه ليس هو الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم. وبمثل عدة آخرين ادعوا ذلك منهم من قبل، ومنهم من ادعى ذلك فيه أصحابه وهؤلاء كثيرون لا يحصى عددهم إلا الله. وربما حصل بأحدهم نفع لقوم وإن حصل به ضرر لآخرين كما حصل بمهدي المغرب انتفع به طوائف وانضر به طوائف. وكان له ما يعمد وكان فيه ما يذم، وبكل حال فهو وأمثاله خير من مهدي الرافضة الذي ليس له من خير ولا اثر، ولا يعرف له حسن ولا خير، لم ينتفع به أحد لا في الدنيا ولا في الدين؛ بل حصل باعتقاده وجوده من الشر والفساد ما لا يحصىه الأرب العباد. وأعرف في زماننا غير واحد من المشايخ الذين لهم رُحمة وعادة يظن كل منهم أنه للمهدي، وربما يخاطب أحدهم بذلك مرات متعددة، ويكون المخاطب له بذلك الشيطان وهو يظن أنه خطاب من قبل الله. ويكون أحدهم اسمه أحمد بن إبراهيم فيقال له: محمد وأحمد سواء وإبراهيم الخليل هو جد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبوكم إبراهيم فقد واطأ اسمك اسمه واسم أبيك اسم أبيه. ومع هذا هؤلاء مع ما وقع لهم من الجمل والغلط كانوا خيراً من منتظر الرافضة، ويحصل لهم من النفع ما لا يحصل بمنتظر الرافضة ولم يحصل لهم من الضرر ما حصل بمنتظر الرافضة بل ما حصل بمنتظر الرافضة من الضرر أكثر منه " (ج - ٤ ص ٢١١ و ٢١٢).

محمد عبد الرشيد النعاني

الحسن رضي الله تعالى عنهم وعمله ؟ وما وجه حكم الرفضة بأنه لا يجوز أخذ العلم والدين إلا من الأئمة الإثني عشر دون ولد سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنهم ؟ ولعل وجه ذلك عندهم هو أنهم زعموا أنهم لو جوزوا ذلك انهدم بنيان قواعدهم لإساستهم الباطل وغيرها مع الأمور التي أخذوا وقالوا بها رجماً بالغيب .

قوله إن ثبت عندي تمسك أبي حنيفة نفسه في حكم شرعي الخ (ص ٤٤٣)

قلت : أورد المعارض هنا لفظ " ثبت عندي " مصدراً " بأن " الموضوعه للشك وعدم القطع بشيء من الإثبات والنفي ، وعطف قوله : " وصح عندي " عليه فهو مشكوك أيضاً كالملطوف عليه وأضاف لفظ " التمسك إلى لفظ " أبي حنيفة " مؤكداً له " بنفسه " احترازاً عما تمسك به مقلدوه في كتبهم غير منسوب إليه صريحاً ، وما تمسك به مقلدوه فيها منسوباً إليه صريحاً ولم يثبت نسبة ذلك إليه عنده لفقدان السند المتصل الصحيح الواصل إليه . فنقول : ترجيح المعارض حديث أبي حنيفة على حديث غيره فيما لم يوجد له مثال عنده ومناه على الأمرين المشكوكين عنده على ما هو ظاهر كلامه هنا . والأمر الثاني منها متيقن الانتفاء على ما ذكره في " دراسته " من قبل ، وحسن أدبه مع الإمام أبي حنيفة فيه من أعجب العجائب وأغرب الغرائب ، فلم يبق هذا الترجيح وهذا الأدب الحسن إلا خيالاً

لا واقعياً ، ولولا صدر هذا الترجيح وحسن الأدب من المعارض الذي عد نفسه من أهل الصدق والاخلاص لأبي حنيفة لعد من باب الإستهزاء والتهمك ، ولزم منه دخوله فيمن دها عليه سيدنا عبد الله بن المبارك المستجاب الدعوة في أو آخر كلامه المنطوق : (لقد سبقوا ذكره) ربه لي في رحمة الله عليه .

قوله وإذا نظرت إلى أن الجرح مقدم على التعديل الخ .

قلت : إذا كان جرح بعض رواية " الصحيحين " من الحفاظ الإثبات كأحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم غير مقبول عند المعارض مع أن تلقى الأئمة بالقبول في ذلك المجروح غير ثابت كما صرحوا به واعترف به المعارض أيضاً ، ومع أن الجرح مقدم على التعديل عند المعارض مطلقاً لمجرد جلالة شأن البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى ، فلم يصح ذلك ميباً لإحجامه عن الحكم بصحة حديث ثبت فيه ذلك المجروح ، وعن الحكم بتقديم ذلك الحديث على جميع الأحاديث الصحيحة في غير " الصحيحين " ولو بشرطها أو بشرط أحدهما فما بال المعارض لا يسدع مخيلة الإحجام عن حديث الإمام ؟ ولا ينظر أن شأنه عال عن شأن البخاري ومسلم وغيرهما في جميع العلوم والحديث والزهد والمعرفة والكشف والإلهام .

وأيضاً إن المعارض ترك مسألة رفع البدن في كل رفع

ونخفض أحاديث "الصحيحين" وغيرها متمسكاً بما في غيرها من الروايات التي لبوتها بن بن عفاطة على كشف ابن العربي وقوله لكونه عارفاً من عرفاء الله تعالى فما باله لا يدع غلبة الإجماع والإمام أبو حنيفة أعظم كشفاً ومعرفة من ابن العربي ؟

وأيضاً قد قال المعارض فيما قبل (إن العارفين ربما يحكمون بصحة حديث حكم حفاظ الحديث بوضعه ، وربما يحكمون بوضع حديث حكم حفاظ الحديث بصحته (١) فهل جهل المعارض أن الإمام أبا حنيفة من رؤساء العارفين الكاشفين وساداتهم أو أنكر الكشف والمعرفة فيه من العناد الظالم نعوذ بالله تعالى منه فقله: (وإذا نظرت إلى أن الجرح الخ) وقوله: (وبهذا التردد يترجح عليه معارضة الخ ص ٤٤٤) كلاهما فاسدان .

قوله فشهدت بحلة في متن الحديث بنظر حافظ

(ص ٤٤٤)

قلت : إمكان هذا لا يختص بأبي حنيفة فقط ، بل هذا الجواز ثابت في الإمام مالك وغيره من الأئمة الأعلام الأربعة وأصحاب "الصحيحين" وابن العربي وابن حزم وغيرهم ، ألا ترى أن المتأخرين يصححون أو يحسنون حديثاً ثبت عنهم تضعيفه ، أو الحكم بوضعه ويعدلون رويماً ثبت عن جميعهم أو واحد منهم تضعيفه على ما لا يخفى على من له خبرة بكتب رجال الحديث ، على أن حكم

الحافظ الثبت الناقد بالعلة لا يعادل حكم أبي حنيفة بالصحة أو الحسن وإن كان ضمنياً ، كما أن حكم الحافظ الناقد الثبت في رواية "الصحيحين" أولى من أحاديثها أو أحاديث واحد منها بالعلة لا يعادل قولها وقول أحدهما في أحاديثها وأحاديث واحد منها ولوى المنتقد منها ، ولوقيل بالمساواة فيجب على كل مجتهد العمل بما أدى إليه اجتهاده فلا وجه للترك لما أنه من باب ترجيح أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح . ولو أنصفت ما جعلت الإمام أدنى من البخاري ومسلم وابن العربي والشرعوى ومن ضاهاهم .

قوله فلا أنظر إلى هذه الصنعة راسماً عند عمل أهل الحجاز

الخ (ص ٤٤٥)

قلت : هذا فرع القول بأن عمل أهل "المدينة" فقط إجماع معتبر وحجة معتد بها وهذا قول مالك فقط . وأما غيره من الأئمة فلا يجعله أعلى من القياس الشرعي فقد وجدت في حجية القياس الشرعي وصحته دلائل من الكتاب والسنة ما لم يوجد مثلها أو شئ منها في حجية إجماع أهل "المدينة" فقط ، ولم يقل أحد بأن إجماع أهل الحجاز ولو كانوا أهل "مكة" المشرقة أو ساكنين فيها بينهما أوفى حوالتهما إجماعهم إجماع معتبر وحجة معتد بها ، فلم يطلق لفظ "أهل الحجاز" ههنا في كلام المعارض لا يخلو عن نظر . هذا إذا أريد بأهل الحجاز ما ذكرنا . وأما إذا أراد به أن كل واحد من علماء "المدينة" وعلماء "مكة" وعلماء ما بينهما وعلماء ما حولهما

لا أنظر إلى هذه الصنعة رأساً عند ثبوت عمله ، أو أراد به أى
لا أنظر إليها عند ثبوت عمل أى واحد من علماء " المدينة " فقط
فلم يثبت بدليل أن عمل كل واحد منهم أعظم شأناً من قول
أبي حنيفة وعمله . فما وجه ترك قوله وعمله ؟ وما أعجب حسن الظن
بالإمام ، هذا ! فليس ههنا ترك قول أبي حنيفة إلا بغير دليل لاسيما
إذا كان قول أبي حنيفة وقول كل واحد من علماء " الحجاز " أو
" المدينة " على حد سواء في اخراج المناط ومعاني الأحكام
والتعديدية .

وأما الآثار فإن كانت عن الصحابة واختلفت بأن جاء بعضها
على وفق ما حكم به أبو حنيفة وبعضها على خلاف ما حكم به
فلا وجه أيضاً لترك قوله إتباعاً لمجرد الآثار المخالفة لما حكم به وإن
كانت عنهم واتفقت على مخالفته ولم يدر أن إجماع الصحابة عليه ،
فالإمام يرى من أن يحكم بقياسه في مثل هذا ويترك آثارهم
المتفقة لما قد أسلفنا من أن أبا حنيفة لا يجوز القياس في مقابلة أقوال
الصحابة . ومن ادعى وقوع ذلك فليأت بمثال يدل عليه ، ولن
ينال إن شاء الله تعالى . وإن كانت عن التابعين واتفقت فعن الإمام
روايان أحدهما وهي رواية فضيل بن عياض أن آثارهم كآثار
الصحابة عنده ، وثابتهما أنهم رجال ، ونحن رجال وهي الرواية
المشهورة المنصورة عنه ، وإن كانت عنهم واختلفت فلا تبايع على
الإمام لأحد منهم ، وإنما يحكم بما أراه الله تعالى من الحكم .
وأما إذا وجد المرفوع الصحيح أو الحسن على خلاف مذهب

إليه الإمام وهو قياس مجرد ولم يوجد معه شهادة من السنة أصلاً
ففي وجوب ترك مجرد قياس المذهب لاربية لأحد ، ولأن تجد مثل
ذلك في مذهبه إن شاء الله تعالى .

وأما ترك مجرد القياس بالحديث الضعيف الغير المتناهي في
الضعف ولم يتعدد طرقه فقول للبعض خلافاً للأكثر ومنهم أبو حنيفة
وليس في ترك القياس المنقول عن الإمام بالحديث الضعيف حسن
ظن إلى الإمام ، كيف ولم يثبت الحديث الضعيف عن الشارع
المعصوم ! فترك قول المجتهد وقياسه الذي ثبت التمسك به بصحيح
قول المعصوم الثابت عنه عند وجود شرائطه ، والتمسك بقول
لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أصلاً مجموعها خروج عن
حد الاعتدال ، وليس في ذلك من حسن الظن بالإمام القمقام
شئ .
قوله من ارتكاب الإخراجات البعيدة والجدل المفرط على

ما يشبه التشريع الجديد (ص ٤٤٩)

قلت : كلام المعترض هذا بهمه أدب شديد إلى أبي حنيفة
ومقلديه من الأولياء والمحدثين والعلماء والفقهاء الكاملين ، والمعترض
وإن كان براعى كمال الإحتياط في الأدب إلى الإمام ظاهراً لكن
كل إناء بترشح بمافيه ، وقلبه إناء بترشح بمافيه إذا جاءت الغلبة
عليه . وقد قال الشاعر

جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

وقال خاتمة المحدثين الشافعي في "العقود" (روى القاضي أبو القاسم بن كاس عن جعفر بن عون قال : قيل لمسر : لم تركت رأي أصحابك وأخذت رأي أبي حنيفة؟ فقال : أنا فعلت ذلك لصحة رأيه فأنوا بأصح منه لأرغب عنه إليه . وروى الخطيب عن الحافظ الإمام معمر قال : ما أعرف رجلاً يحسن يتكلم في الفقه ويسعه أن يقيس ويشرح الفقه أحسن معرفة من أبي حنيفة ، ولا أشفق على نفسه من أن يدخل في دين الله شيئاً من الشك من أبي حنيفة . وعن الفضيل بن عياض قال : كان أبو حنيفة رجلاً فقيهاً معروفاً بالفقه مشهوراً بالورع . وعن عبد الله بن أبي جعفر الرازي قال : ماريت أحداً أفقه من أبي حنيفة ولارأيت أحداً أورع منه . وعن الحافظ الناقد يحيى بن معين : أنه مثل هل حدث سفيان عن أبي حنيفة قال : نعم كان أبو حنيفة صدوقاً في الحديث والفقه مأموناً على دين الله تعالى) انتهى . وأمثال هذه الآثار كثيرة جداً ، وإذا وجدت الشهادات الكثيرة التي نقلناها من قبل عن سادات أهل البيت وغيرهم في أبي حنيفة ووجدت شهادات هؤلاء الحفاظ الأنثاء الأجلاء من المحدثين كيف يجوز لمثل المعارض ! أن يقول : "قد نسب ما يشبه التشريع الجديد والمجدل المفرط إلى مثل الإمام أبي حنيفة" وما أجراه وما أصبره على على ذلك ، ولا دليل له في ذلك إلا تخيلات رأيه المخترعة التي ليس لها أصل ولا مستند .

قوله بما بدا لي من ذلك ترجيحه من غير مبالاة الخ (ص ٤٤٥)

قلت : جعل المعارض ترجيح نفسه حاكماً بصحة العمل على قول الإمام أبي حنيفة ، وترجيح نفسه قول غيره - ولو كان خارجاً عن المذاهب الأربعة - مصححاً للعمل على قول ذلك الغير ، وترك قول المذاهب الأربعة ، ونصب نفسه حاكماً عادلاً بين الأئمة الكرام من أعجب الأقوال ، مع أن ذلك الترجيح مجرد رأيه ، ويحرم تقليد رأي مثله فإن تقليد غير المجتهد حرام ، والعالم المجتهد في بعض المسائل إذا حكم برأيه أن ترجيح مثله وصل إلى رتبة الكمال في جواز ترك قول مقلده المجتهد له بذلك ثبت الاختلاف بين العلماء ، فالأصوليون وأكثر المحدثين والفقهاء لم يجوزوا له ذلك أيضاً كالعالم والعالم الغير المجتهد ولو في مسألة واحدة ، وأقل المحدثين والفقهاء وجميع المعتزلة حكموا بحرمة التقليد عليه كامر . ولا تحتاج أقوال الإمام أبي حنيفة والأئمة الثلاثة وغيرهم من المجتهدين إلى أن يقول بترجيحها مثل المعارض ، لاسيما والألوف المؤلفة من الأولياء العظام والمحدثين والفقهاء الفخام ممن قلد الإمام أبا حنيفة رجح قوله ، ومن قلده غيره من الأئمة الثلاثة رجح قوله أيضاً ، ولن يفلح قوم ولوا أمرهم مثل هذا اللحن المعارض في تقويم أقوال الإمام وأضرابه ، على أن الخروج عن المذاهب الأربعة خروج عن الإجماع كامر ، فترجيح المعارض ما ادعاه في مثل هذا المقام يفضيه إلى خرق الإجماع الثابت بنعوذ بالله تعالى منه

وعلم المبالة بهذا الخروج من الإجماع أقيح وأشنع من عدم المبالة بالأول إذ عدم المبالة بالحكم الثابت بالإجماع كعدم المبالة بحديثه صلى الله عليه وسلم ، ونعوذ بالله تعالى من كلا الشرين الضائعين . وقال حاتم المحدثين الشافعي في "العهود" لا وروى عن أبي معاذ الفضل بن خالد قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت : يا رسول الله ما تقول في الإمام في حية ؟ فقال ذاك يحتاج إليه الناس ، وروى أبو القاسم النضرى في "مناقبه" عن مسدد بن عبد الرحمن أنه كان "بمسكة" فقام بين الركن والمقام فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما تقول في هذا الرجل الذى "بانكوفة" النعمان ابن ثابت أخذ من علمه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خذ بعلمه وعمل بعمله فتعم الرجل هو ، ففهمت من نوى ونادى منادى صلاة الصبح ، ولقد كنت والله أكره الناس للنعمان ، وأنا استغفر الله تعالى مما كان منى . وروى أيضاً عن صالح بن الحليل قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام وعلى معه فجاء أبو حنيفة فقام على رضى الله تعالى عنه وأجلسه وبجمله وأكرمه . وقال الإمام العلامة الحافظ ضياء الدين المقدسى عن الإمام أبي العباس المقدسى الحنبل قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفاً في بيت الرضى عبد الرحمن بن محمد بن عبد الجبار قال : فحنت وقيأت رجله اليمنى - والله تعالى أعلم - فجلس وجلس بين يديه فقلت : يا رسول الله حدثني عن المذاهب ، فقال :

المذاهب ثلاثة فوقع في نفسى أنه يخرج مذهب أبى حنيفة لنفسه بالرأى فابتدأ فقال : أبو حنيفة والشافعي وأحمد ، ثم قال : ومالك أربعة أربعة مرتين ، فقلت : أيها خير فغالب ظنى أنه قال مذهب أحمد ، ثم قال ألا أدلك على خير المذاهب وأسدها ثم جعل يمدح أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه انتهى . وقال هروص العارفين عثمان بن علفي "كشف المحجوب" (إن معاذ الرازي رأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أين أطلبك يا رسول الله ؟ قال عند فقهِ أبى حنيفة - وقال أيضاً فيه - : أراد أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس الخرقه وتركه - فقوله والتدريس - فرأى النبي صلى الله عليه وسلم فتدبره عن ذلك ليقوم بمصعبه من إمامة المساجين في الأحكام الشرعية) انتهى كلامه . وقال العارضة بشعيب الحريش البجلي في "روضه القاصي" بسنده إلى أبى حنيفة أنه قال : رأيت في المنام كأنى نبئت قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولم فأخرجت منه عظاماً فطحنها ، قال : فهالني هذه الرؤيا فدخات على ابن سيرين فقصصتها عليه فقال : إن صدقت رؤياك لتحبين سنة محمد صلى الله عليه وسلم . وقال أيضاً فيه : حدثنا يوسف بن الصباغ قال قال لي رجل : رأيت كان أبا حنيفة يفتش قبر النبي صلى الله عليه وسلم فسألت عن ذلك ابن سيرين ولم أخبره من الرجل - أى الذى يفتش - فقال : هذا يحبى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى . ومثل هذه الرؤيا والتي قبلها في تهويلها وتعبيرها كشمل رؤيا رولها الخطيب التبريزي في

"مشكاة المصابيح" والمحجب الطبري في "دخائر العقبي" (عن أم الفضل رضي الله تعالى عنها قالت : دخلت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت : يا رسول الله رأيت حليماً منكراً الليلة قال : ما هو ؟ قلت : إنه شديد قال : وما هو ؟ قلت : رأيت كأن قطعة من جسدك قطعت ووضعت في حجرى فقال : رأيت خيراً تلد فاطمة - رضي الله تعالى عنها - إن شاء الله غلاماً يكون في حجرى ، فولدت الحسين رضي الله تعالى عنه) هذا لفظ "المشكاة" ولفظ "الدخائر" (فولدت الحسين) لكن أتم الطبري ههنا القصة . وزاد في "المشكاة" (فقلت : فكان في حجرى كما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) إلى آخر الحديث . ومن تأمل في هذه المنايا المباركة والمكاشفات الثابتة علم أن ما ذكره المعترض في هذه "الدراسة" من تركه قول الإمام أبي حنيفة لما لاح له غير واقع في موضعه . ولم ينبغ له أن يترك قول الإمام بـتحيالات نفسه ، وقد اعترف المعترض ههنا (بأن ألوما من عرفاء "السند" و"الهند" و"ما وراء النهر" وغير ذلك مما لا يعرف فيه مذهب لغیره وصلوا إلى الله تعالى سبحانه بتعبدهم بفقهاءه) واعترف أيضاً ههنا (بأن إبراهيم بن آدم وفضيل بن عياض كانا يجلسان إلى أبي حنيفة ، وتلميذ عليه داود الطائى ص ٤٥٤) انتهى . فهل كان كشف المعترض أولى بالإعتناء من كشف هؤلاء الجبال في دين الله تعالى ؟ حتى ترك قول الإمام في كثير من المواضع من غير مبالاة ، وتمسك هؤلاء بأقواله

استمسك من استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها ، وهم من سادات العرفاء والكشافين ، وقد سبق من المعترض الإعراف بأن : (أهل الكشف محفوظون من الخطأ ولو اجتهدوا) (١) فليس التزامهم مذهب أبي حنيفة وتمسكهم باجتهاده في كل جزئ جزئ من الخطأ في شئ ولو اجتهدوا ، فمن خطأ أقوال أبي حنيفة بمجرد رأيه فهو في خطر عظيم . ولا تغفل ههنا عما ذكره المعترض نقلاً عن المجاهد العاشر من "جامع الأصول" من "فصل النون" فإنه ينفك كثيراً ، ويرد ما ذكره المعترض سابقاً رداً بليغاً .

وقد ذكر خاتمة المحدثين في "عقوده" جماعات من الحفاظ حفاظ الحديث الأجلاء البارعين ، ونقل عنهم أنهم أثنوا على الإمام أبي حنيفة ثناء عظيماً حتى نقل (عن سلمة بن شبيب قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : رأى الأوزاعي ورأى مالك ورأى أبي حنيفة ورأى سفيان كله رأى ، وإنما الحجسة في الآثار) انتهى كلام صاحب "العقود" وقد سبق الإعراف من المعترض بأن (الجرح في أبي حنيفة نفسه فهو محاب معارض باتفاق الأمة القريب من إجماعها ص ٤٤٤) وقد سبق منا أيضاً نقل كلام الإمامين الكمالين من سلاطين أهل البيت الأطهار الإمام محمد الباقر والإمام جعفر الصادق ابنه رضي الله تعالى عنهما في تعظيم شأنه ، وكونه إماماً متبوعاً بحبي سنة جدما صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكونه من العرفاء الكمالين

(١) راجع "الدراسات" ص ٢٢٦ و ٢٤٦ و ٢٦٦

الكاشفين : فاعلمى تجريعه صدر عن صدره ، وثبت القول بتعديله
 قائماً بالقسط : فكيف يعارض قول النسائي في مقابلة قولهم : لا فهو
 سهو ظاهر من النسائي إن لم يكن قد سوساً عليه : كما أنه سهواً
 ظاهراً في تجريح بعض رواة "الضعيفين" حضاه الله تعالى نفسه بكم
 من شهر صدر عنه وارده الجهاد القادرات فيها رداً
 وهذه إن ثبت عليه منها كما لا يخفى على من تدرب في علوم
 رجال الحديث : هل أن يجرح النسائي : إن ثبت عنه جرح الغير
 مفسر وهو غير مقبول عند أكثر الحديثين ، وإن كان الجراح
 عادلاً لا شياً إذا كان المدلول كثرة حديثك وصداقة إلى قرب
 الإجماع : (١) فكما أنها محفوظة عنها تحقيقاً فكذلك الإمام أبو حنيفة .

وكلام الإمام البخاري لا يصح أن يكون التفسير له لما أنه
 ليس فيه شيء مما يوجب التجريح والردالة فبقي تجرح النسائي بغير
 منسر كما كان : على أن الإمام البخاري والنسائي قد طامعا بمطاعين
 أيضاً . (١) فكما أنها محفوظة عنها تحقيقاً فكذلك الإمام أبو حنيفة .

(١) قلت : أما النسائي فمتسوبة إلى التشيع ولم يخرج تشيعه
 الحافظ ابن تيمية في "مناهجه" (ج ١ ص ١٠١) وقد من نص
 كلامه في هذا الباب . وقال الحافظ أبو الشيخ محمد بن إبراهيم بن علي
 ابن المرتضى البجلي في العزلة الرابع من كتابه "المواهب والقواميم"
 ونسخته الخطية محفوظة عندي في أربع مجلدات كبار وعليها خطوط
 علماء اليمن الأعلام منهم الشوكاني وابنه - عند الكلام على الوهم

الثالث : والثلاثون : (إن الحاكم والنسائي من أئمة الشيعة وأهل
 المعرفة الثامنة بالرجال) ١٥ وقال أيضاً : (النسائي من المشاهير
 بالشيعة) ١٦ وقال القاضي ابن خلكان في كتابه "وفيات الأعيان
 وأنباء أبناء الزمان" : ما نصه :

"قال محمد بن اسحاق الأصبهاني : سمعت لشاذب بن نصر
 يقول : إن أبا غبطة الرحمن غارق في مصر" ١٧ في آخر عمره
 وخرج في سنة ١٨٠ هـ دمشق فدخلها عن معاوية بن وهب عن
 فضالة فقال : أبل جوشي معاوية . أن يفرج رأسه برأس حتى
 بفضل . وفي رواية أخرى : لما أوفى له فضيلة : لا لا أبيع
 الله بطنه . وكان يشيع فيما زلوا يدفعون في حضنه حتى
 داسوه ثم حمل إلى الرملة فمات بها" ١٨ .
 وقال الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال في نقد
 الرجال

"إسماعيل بن صالح أبو جعفر المصري الحافظ الثبت أحد
 الأعلام آذي النسائي نفسه بكلامه فيه قال
 ابن عدي : كان النسائي شبي الرأى فيه وأتكر عليه أحاديث
 فسمعت محمد بن هارون البرقي يقول : هذا البخاري يتكلم في
 أحمد بن صالح لقد حضرت مجلس أحمد فطرده من مجلسه فعمله
 ذلك على أن تكلم فيه" ١٩ .

وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في "هدى السارى مقدمة" فتح
البارى " :

"قال أبو جعفر العقيلي : كان أحمد بن صالح لا يحدث
أحدًا حتى يسأل عنه فلما أن قدم النسائي مصر جاء إليه
وقد صاحب قوماً من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد فأبى
أن يحدثه فذهب النسائي فجميع الأحاديث التي وهم فيها
أحمد وشرع يشنع عليه وما ضره ذلك شيئاً. وأحمد بن صالح
إمام نفسه..... قال الغليلي : اتفق الحفاظ
على أن كلامه فيه تعامل. وهو كما قاله " ١٠١ .

قلت : وكذلك كلام النسائي في الإمام الأعظم تعامل مفرد
عفا الله عنه ولقد آذى نفسه بكلامه فيه أكثر مما آذى لنفسه
بكلامه في أحمد بن صالح. ورحم الله الجميع .

وأما البخاري فقال ابن أبي حاتم في "كتاب الجرح والتعديل"
له ما نصه :

"محمد بن اسمعيل البخاري أبو عبد الله، قدم عليهم
"الري" سنة مائتين وخمسين. روى عن عبدان المروزي
وأبي هام الصلت بن محمد والفريابي وابن أبي أويس، سمع منه
أبي وابوزرعة ثم ترك حديثه عند ما كتب إليها محمد بن
يعقوب النيسابوري أنه أظهر عندهم : أن لفظه بالقرآن مخلوق"
١٠١ (ج - ٢ - القسم ٢ - ص ١٩١) .

وقال العلامة الحديث عبد الرؤوف المناوي في "فيض القدير
شرح الجامع الصغير" .

"البخاري زين الامة" وافتخار الامة" صاحب أصح
الكتب بعد القرآن، صاحب ذيل الفضل على مر الزمان
الذي قال فيه إمام الامة ابن خزيمة : ما تعدت آدم
السوء أعلم بالحديث منه. وقال بعضهم : انه من آيات الله
الذي يمشي على وجه الارض .

وقال الذهبي : "كان من أفراد العالم مع الدين
والورع والتانة". هذه عبارته في "الكشف" ومع ذلك
غلب عليه الفرض من أهل السنة فقال في "كتاب الضعفاء
والمتروكين" : "ما سلم من الكلام لأجل مسئلة" اللفظ
تركه لأجلها الرازيان" هذه عبارته. واستغفر الله لسائل
الله السلامة ونعوذ به من الخذلان. قال التاج السبكي :
شيخنا الذهبي عنده على أهل السنة تعامل مفرد، وإذا وقع
بأشعري لا يبقى ولا يذكر. فلا يجوز الاعتداد عليه في ذم
أشعري ولا شكر حنبلي" ١٠١ (ج - ٢ - ص ٢٤ طبع مصر
سنة ١٣٥٦) .

ولا يخفى أن البخاري ليس بأشعري ولا حنبلي والذهبي إنما
أورد هذه الكلمة على ميل الأخبار على ما هو ذاب الورع لا لأجل
القدح في البخاري . كيف ! وقد قال الذهبي نفسه في "ميزان

الاعتدال" في ترجمته "على بن الدبني شيخ البخاري : ما نصه :

"على بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن العافظ أحد الأعلام
الاثبات وحافظ العصر ذكره العقيلي في "كتاب الضملاء"
قبس ما صنع وقد تركه إبراهيم الحري
وذلك ليله إلى أحمد بن أبي دؤاد فقد كان يحسن إليه ، وكذا
استمع مسلم من الرواية عنه في "صحيحه" لهذا المعنى .
كما استمع أبو زرعة وأبو حاتم من الرواية عن تلميذه محمد
لأجل مسئلة اللفظ ولو ترك حديث
على وصاحبه محمد وشيخته عبد الرزاق وعثمان بن أبي شيبة وإبراهيم
بن سعد وعفان وأبان العطار وأزهر الساماني ويزيد بن أسد وثابت
البناني وجريز بن عبد الحميد لفلقتنا الباب وانقطع الخطاب ،
ولماقت الآثار ولتولت الزنادقة ، ولخرج الدجال ، فمالك
عقل يا عقيلي ؟ أتدري فيمن تكلم ، وإنما تبعناك في ذكر
هذا النمط لتنبه عنهم ولتزيغ ما قيل فيهم ، كأنك لا
تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ؟ بل
وأوثق من ثقات كثيرين لم يوردتهم في كتابك فهذا بما
لا يرتاب فيه محدث ، وإنما أشتبه أن تعرفني من هو الثقة
الثبت الذي ما غلط ولا انقرد بما لا يتابع عليه ؟ بل الثقة
العافظ إذا انقرد بأحد حديث كان أرفع له وأكمل لوقتته وأدلى
على اعتناؤه بعلم الآثار وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ،

ألهم إلا أن يتبين غلطه ووجهه في الشيء فيعرف ذلك .
فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبار
والصغار ما فيهم أحد إلا وقد انقرد بسنة فيقال له : هذا
الحديث لا يتابع عليه ، وكذلك التابعون كل واحد عنده ما
ليس عند الآخر من العلم : وما الفرض هذا ؟ فان هذا مقرر
على ما ينبغي في علم الحديث . وان تفرد الثقة المتين بمد
صحيحاً غريباً ، وان تفرد المدوق ومن دونه بمد منكراً ، وان
اكثر الراوى من الاحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو
استاداً يصيره متروك الحديث . ثم ما كل أحد فيه بدعة
أوله حقوة أو ذنوب يلدح فيه بما يوهن حديثه ، ولا من
شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ ؛ ولكن فائدة
ذكرنا كثيراً من الطقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم
أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يحرك أن يحرمهم أرجح
منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم ، فإذن الاتهام بالعدل
والورع " ا . هـ .

وقال العافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" في
ترجمته البخاري :

"قال مسلمة في "المصلة" : كان ثقة جليل القدر ،
عالماً بالحديث ، وكان يقول بخلق القرآن فأنكر ذلك عليه
علماء خراسان ، فهرب ومات هو مستخف

..... قال مسلمة : والف على بن المديني
 "كتاب الملل" وكان ضيقنا بهاء فغاب يوماً في بعض ضياعه ،
 فجاء البخاري الى بعض بيته ، ورأى به بالمال على أن يرى
 الكتاب يوماً واحداً ، فاعطاه له ، فقدمه الى النساخ ،
 فكتبوه له ورده اليه ، فلما حضر على تكلم بشئ ، فاجابه
 البخاري بنص كلامه مراراً ، ففهم القضية واغتم لذلك ، فلم
 يزل مغموماً حتى مات بعد يسير واستغنى البخاري عنه
 بذلك الكتاب ، وخرج الى خراسان ، ووضع كتابه "المصحيح"
 فاعظم شأنه وعلا ذكره ، وهو اول من وضع في الاسلام
 كتاباً صحيحاً فصار الناس له تبعاً بعد ذلك .

قلت : انما اوردت كلام مسلمة هذا لابين فساد ،
 فمن ذلك اطلاقه بان البخاري كان يقول بخلق القرآن وهو
 شئ لم يسبقه اليه أحد ، وقد قدمنا ما يدل على بطلان
 ذلك ، وأما القصة التي حكاهما فيها يتعلق "بالملة لابن
 المديني" فانها غنية عن الرد لظهور فسادها ، وحسبك
 انما بلا اسناد ، وان البخاري لما مات على كان مقياً بيلاده
 وأن "الملل" لابن المديني قد سمعها منه غير واحد غير
 البخاري ، فلو كان ضيقاً بها لم يخرجها الى غير ذلك من
 وجوه البطلان لهذه الاخلوكة : والله الموفق " ٥١ .

محمد عبد الرشيد النعاني

ولقد طعن بعض الحساد في الإمام الشافعي فقال : إنه من الشيعة
 (١) فأجابه الشافعي بقوله :

لو كان رفضاً حب آل محمد فليشهد الثقلان إني رافض
 وقال آخر حين طعن بالنصب تهمة :

لو كان نصيباً حب صاحب محمد فليشهد الثقلان إني قاصب
 ولقد طعن ابن العربي طعناً لا يوجد في غيره حتى إنه طعن فيه

(١) قلت : قال العلامة الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير الحاف
 في المجلد الرابع من كتابه "العواصم والقواصم" عند الكلام على
 الوهم الثالث والثلاثين ما نلفه :

"وحسبك أن يحيى بن معين وأبا عبيد روبا التشيع عن
 الامام الشافعي ذكره الذهبي في ترجمته الشافعي من "النبلاء"
 ٥١ .

وقال الحافظ الذهبي في جزء ألفه في "الرواة الثقات المتكلم فيهم
 بما لا يوجب ردهم" مترجماً للامام الشافعي ما نصه :

"وكذا قول احمد بن عبد الله في الامام أبي عبد الله :
 هو ثقة صاحب رأى ليس عنده حديث ، وكان يتشيع ، فكان
 المعجل يوهم في الامام أبي عبد الله التشيع لقوله
 ان كان رفضاً حب آل محمد
 فليشهد الثقلان إني رافض

وكذا تكلم فيه بعض أعدائه من كبار المالكية لموافقة
 الشيعة في مسائل فروعية أصابوا فيها ولم يدعوا بها كالجهر

سبع مائة من المحدثين والعارفين الكبراء ، (١) فإذا لا مواصلة بذلك كان الإمام بعدم المواصلة به أولى . ومن حسد مع الأئمة الأعلام فقد طعن في الدارين . وإذا كان قول النسائي إن ثبت عنه بطريق عند هذه الأقوال المباركات حتى أنه يصير هباءً منثوراً ، فالحق أن الإنسان مشتق من النسيان . وكيف يجوز أن يكون قول النسائي معارضاً بقول المعصوم صلى الله عليه وسلم - ولو في المنام -

« بالجملة » والقنوت في الصبح والتختم باليمين . وهذا قلده وروح وتسرع إلى الكلام في الإمام ، قال شافعي رحمه الله أبعد شئ من التشيع ، كيف ! وهو اللائل فيما ثبت عنه : الخلفاء الراشدون خمسة : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز . أفشعي يقول هذا قط ؟ وقد صنف الخطيب الحافظ « مسأله » الاحتجاج بالشافعي « فشفى وكفى . يقول العجلي « ليس عنده حديث » . قول من لا يدرى ما يقول في حق الإمام أبي عبد الله ! وما عرفه العجلي ولا جالسه قال شافعي من جلده أصحاب الحديث « (ص ٨ طبع مصر عام ١٣٢٤) .

(١) راجع الكتاب (ج - ١ ص ٦٨ حتى ٧٠) ولقد أطال النفس ابن المؤلف إبراهيم في ترجمته ابن عربي حين افتتح الكلام على « الدراسة الخامسة » من كتابه « القسطاس المستقيم » واستوى كلام الفريقين مادحيه وذاميه .

وقول سيدنا الباقر وسيدنا الصادق عليه وعليهما الصلاة والسلام ! والإمام البخاري يرى من ترجمته بالكيفية . فليس قول النسائي هذا إلا كقول الدارقطني وابن حبان : (قال الدارقطني قال أخبرنا ابن حبان في « كتابه » (١) أن علي بن موسى الرضا يروي عن أبيه عجائب بهم ويخطئ) انتهى ما ذكره الحافظ الذهبي في « ميزانه » من الدارقطني (٢) وكقول الحافظ العقيل في سيدنا موسى الكاظم الرضي أن : (حديثه غير محفوظ - يعني في الإيمان -) انتهى

(١) كذا في « الأصل » وفي النسخة المطبوعة من « الميزان » هكذا (قال أبو الحسن الدارقطني : أن ابن حبان في كتابه قال)

(٢) قلت : قال الذهبي في « ميزان الاعتدال » :

« علي بن موسى بن جعفر بن محمد الهاشمي العلوي الرضا عن أبيه عن جده » قال ابن طاهر : « رأى عن أبيه بعض عجائب قلت : إنما الشأن في ثبوت السند إليه ، ولا قال الرجل قد كذب عليه ، ووضع عليه نسخة ما نثرها الكذب على جده جعفر الصادق ، فروى عنه أبو الصلت الهروي أحد التهمين . ولعل بن مهدي القاضي عنه نسخة ولا بن أحمد عامر بن سليمان الطائي عنه نسخة كثيرة ، ولداؤد بن سليمان القزويني عنه نسخة . مات سنة ثلاث ومائتين . قال أبو الحسن الدارقطني : أن ابن حبان في كتابه قال : علي بن موسى الرضي يروي عن أبيه عجائب بهم ويخطئ » ا .

كلام الحافظ الذهبي في "الميزان" أيضاً (١) فكما يجب القطع
برد قولهم في هذين الإمامين الرضيين رضي الله تعالى عنهما كذلك

قلت : أخرج له ابن ماجه في الايمان من طريق أبي الصلت
عبد السلام بن صالح الهروي ثنا علي بن موسى الرضى عن أبيه عن جعفر
ابن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الايمان معرفة
بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان . قال أبو الصلت : لو قرئ
هذا الاسناد على مجنون لبرأ . وأبو الصلت رافض خبيث متهم بوضع
هذا الحديث ، وقد اشيعت الكلام على وضع هذا الحديث في كتابي
الموسوم " ما سمى اليه الحاجة " لمن يطالع سنن ابن ماجه " فليراجع .

(١) قلت : قال الذهبي في "الميزان" .

" (موسى بن جعفر - ت ، ق -) بن محمد بن علي العلوي
الملقب بالكاظم عن أبيه . قال ابن أبي حاتم : صدوق امام ،
وقال أبوه أبو حاتم : ثقة امام .

قلت : روى عنه بنوه علي الرضا ، وإبراهيم واسماعيل ،
وحسين ، وأخوه علي ، ومحمد . وإنما أوردته لأن الطيلى
ذكره في كتابه ، وقال : حديثه غير محفوظ - يعنى في
الايمان - قال : العمل فيه على أبي الصلت الهروي .
قلت : فإذا كان فيه العمل على أبي الصلت فما ذنب موسى
تذكره وقد كان موسى من أجواد
الحكماء ، ومن عباد الاقبياء ، وله مشهد معروف ببغداد .

يجب رد قول النسائي في الإمام أبي حنيفة (١) .

مات سنة ثلاث وثمانين ومائة ، وله خمس وخمسون سنة .
وحديثه قليل جداً " ٥١ .

(١) قلت : وعندي أن النسائي قد رجح عما قاله في حق الامام
أبي حنيفة رضي الله عنه فإنه رحمه الله قد أخرج حديثه في "معيته"
واحتج به ، ولعل ذلك حينما لقي الطحاوي بمصر وجالسه . قال
الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمته الامام أبي حنيفة من كتابه
"تهذيب التهذيب" .

" وفي كتاب النسائي حديثه عن عاصم عن أبي زرين
عن ابن عباس قال " ليس على من أتى بهيمة حد " قلت :
وفي روايه أبي علي الاسهوطي والمفاريه عن النسائي قال حدثنا
علي ابن حجر ثنا عيسى - هو ابن يونس - عن النعمان عن
عاصم ، فذكره ولم ينسب النعمان ، وفي روايه ابن الأحمر
" يعنى أبا حنيفة " أو رده عقيب حديث الدراوردي عن عمرو بن
عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً : " من وجدتموه يعمل عمل
قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به " الحديث . وليس هذا
الحديث في روايه حمزة وابن السني ولا ابن حيوه عن
النسائي ، وقد تابع النعمان عليه عن عاصم صفيان الثوري " ٥١ .

قلت : وهذا الحديث مما فات من الحافظ الزبيدي فلم يذكره
في "عقود الجواهر المنيعة" في أدله مذهب الامام أبي حنيفة فيما

وأما قول الإمام البخاري (سكتوا عن رأيه وحديثه) فعنايه أنهم لم يبحرخوا في رأيه وحديثه ليس إلا (١) فإن ما ذكر خاتمة المحدثين في "عقوده" وغيره في مصنفاتهم صريح في أنهم قبلوا حديثه ورأيه. فحكم البخاري بالسكوت يجب أن يحمل على هذا الحمل الذي ذكرناه حتى لا يلزم الكذب الصريح في كلامه.

وافق فيها الأئمة الستة أو بعضهم "مع أن هذا فرد حديث رواه النسائي عن الإمام نفسه وليس له في الكتب الستة سوى هذا الحديث. وهذا كما فعل بالحارث الأعور حيث قال في حقه في "كتاب الضعفاء" له "ليس بالقوي" ثم أخرج حديثه في "سننه" قال الحافظان الذهبي في "الميزان" وابن حجر في "التهذيب" ما نصه:

"وحديث الحارث في "السنن الأربعة" والنسائي مع

تعمته في الرجال قد احتج به وقوى أمره" اهـ.

قلت: وليس للحارث عند النسائي سوى حديثين.

(١) قلت: وهذا التوجيه من المصنف إنما صدر لأنه لم

يطلع على أن مراد البخاري بهذه الكلمة ما ذا؟ وقد قال الحافظ

ابن كثير في كتابه "الباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث"

ما لفظه: "وإنما هو من باب التوجيه"

"وهم اصطلاحات لأشخاص تبقى الوقوف عليها

"من ذلك أن البخاري إذا قال في الرجل: "سكتوا عنه"

أو "فيه نظر" فإنه يكون في أدنى المنازل وأردأها عنده،

ولكنه بظن العبارة في التعبير، فليعلم ذلك" اهـ (ص ٣٤)

طبع مكة للكره). "سكتوا عنه" "سكتوا عنه"

وقال الحافظ السيوطي في "تدريب الراوي":

"البخاري يطلق: "فيه نظر" و"سكتوا عنه"

ليبين حرركوا حديثه" اهـ (ص ١٢٧) "سكتوا عنه"

قلت: ومن طالع لما أورده البخاري في ترجمته أبي حنيفة رضي

الله عنه من تصانيفه "كتايبه الثلاثة" وكتابه في "الضعفاء

والمترولين" وتامل فيما يعرض به عليه في كتابه "الجامع" وجزئيه

في "القراءة" و"رفع اليدين" قضى العجب من شدة تعصبه

وفرط تحمله على الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه والله يغفر له

ويسامحه. قال حافظ العصر الإمام العلامة محمد أنور شاه الكشميري

في "بسط الدين لنيل الفوائد":

"لم يقل البخاري في "تاريخه" من مناقب أبي حنيفة"

شيئا، فكأنه لم يجمع منها شيئا إذا كان هنا مناقب

ومثالب عندهم" اهـ.

وقال الحافظ ابن رشد:

"والبخاري كثير المخالفة للحنفية" اهـ.

قله سيد الحفاظ المتأخرين مرتضى الزبيدي في كتابه "اتحاف

السادة المتقين بشرح أسرار أحياء علوم الدين" (ج - ٤ ص ٩٤)

وقد مرت كلمة الامام الحافظ الزيلعي في حق البخاري عند كلامنا على الدارقطني (ص ٢٩٦) والزيلعي كثير الانصاف بالقرار المصنوع وكذلك سبق ما قل ما قاله الحافظ السخاوي في كتابه "الاعلان بالتويخ" في باب البخاري وزملائه في ما كتبنا على الخطيب البغدادي (ص ٢٩٨) ولقد أصاب صاحب "الدراسات" فيها أجاب به عن جرحه على أبي حنيفة رضي الله عنه. ولو كان في قول البخاري هذا أدنى شائبة من الصحة لما تصدى بالرد عليه والتعريض له في كتابه "الجامع" وغيره من تصانيفه، فإن كل من له أدنى لب يعلم علماً يقيناً أن الاشتغال بالرد على من سكتوا عن رأيه ومن حديثه لا يجدي شيئاً فضلاً أن يكون مثل البخاري وقد تفرد رحمه الله من بين الائمة الستة في قوله هذا فان مسلماً وابن ماجه رحمهما الله لم يحفظ عنها في الكلام عليه شئ، وأما الترمذي رحمه الله فقد روى في "كتاب العلق" من "الجامع الكبير" له :
 "حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو يحيى العجلي قال سمعت أبا حنيفة يقول ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي ولا افضل من عطاء بن أبي رباح" (ج - ٢ ص ٣٣٦ طبع مصر سنة ١٢٩٢).

ووقع في "الجواهر المضية" في ذكر السند هكذا : (حدثنا محمود بن غيلان عن جرير عن يحيى العجلي) وكذا نقله على القاري في "شرح على مسند أبي حنيفة للحصكفي" (ص ١٣) وهو خطأ والصحيح ما وقع في المطبوعة ونقل الترمذي هذا يدل على أن أبا حنيفة

عنده من ائمة الجرح والتعديل حيث قيل قوله في هذا الباب . والنسائي رحمه الله وان ذكر الامام في "كتاب الضعفاء" لكنه مع تعنته في الرجال وتشديده الى الغايه - بحيث يقول الحافظ سعد بن علي فيه : أن له شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم - وتجنبه اخراج حديث جاعه من رجال "المصحيحين" فضلاً ان يكونوا من رجال أبي داود والترمذي كما صرح به الحافظ ابن حجر في "نكتة على ابن الصلاح" - روى عنه حديثاً في "سننه" التي هي أصح السنن بعد "المصحيحين" عند ائمة هذا الشأن واحتج به وقوى أمره وقد نقل عنه تلميذه محمد بن معاوية الاحمر الراوي عنه كتابه أنه قال : "كتاب السنن كله صحيح" ١ هـ وهذا يدل على أنه رجح من تضمنه وأدخل حديثه في الصحيح ولا يضرنا عدم اخراجه في "المجتبى" فإنه اختصار ابن السني تلميذه دون النسائي صرح به الحافظ الذهبي في ترجمته النسائي من كتابه "النبلاء" والمعدود في الصحاح "كتاب النسائي" دون "اختصار ابن السني" وبه صرح الحافظان ابن الملقن والمزي ، وهو المراد بقول المحدثين عند الاطلاق : "رواه النسائي" وهو الذي يفرجون عليه الاطراف والرجال ، وأما الامام أبو داود فهو من أحسنهم ثناء عليه رحمه الله فقد روى الحافظ ابن عبد البر في "الانتقاء" :

"حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى رحمه الله قال أنا أبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق التمار المروفي بآب داسه" قال : سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق

السجستاني رحمه الله يقول : رحم الله مالكاً كان اماماً .
 رحم الله الشافعي كان اماماً . رحم الله أبا حنيفة كان اماماً .
 ٥١ (ص ٣٢) .

ثم هؤلاء مشائخ البخاري الثلاثة أحمد بن حنبل ويحيى
 بن معين وعلي بن المهدي يوثقونه ويشنون عليه خيراً وفيهم يقول
 البخاري في " جزء رفع اليدين " :

" هؤلاء أهل العلم من بين أهل زمانهم " (ص ٥)

و ١٦ طبع لاهور سنة ١٣٥٩)

فوالله ما درى البخاري قدر الامام ومن أين يعرفه وهو لم
 يطلع على دقة مداركه كما لم يعرف شيخه ابن معين قدر الامام
 الشافعي ومن جهل شيئاً عاداه . وبالعجالة هذه حقوة بدت منه
 رحمه الله لخفاء مدارك الامام عليه فينبغي أن يضرب بها عرض
 الحائط . وقد قال البخاري نفسه في " جزء القراءة خلف الامام " :
 مالفله :

" ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم
 نحو ما يذكر عن ابراهيم من كلامه في الشعبي وكلام
 الشعبي في عكرمة وفي من كان قبلهم ، ولم يلتفت أهل العلم
 في هذا النحو الا ببيان وحجة ولم يسقط عدالتهم الا
 ببرهان ثابت وحجة والكلام في هذا كثير " ٥١ (ص ٣٨)
 طبع لاهور سنة ١٣٦٠ .

قلت : قابو حنيفه رضي الله عنه أسوة غيره من العلماء فلم

ينج من كلام بعض الناس فيه ولا يقبل كلام من تكلم فيه من
 غير برهان وحجة . وقد عقد حافظ المغرب الامام يوسف بن عبد البر
 النمرى القرطبي في كتابه " جامع بيان العلم وأهله وما ينبغي في
 روايته وحمله " باباً في " حكم قول العلماء بعضهم في بعض " وأطال
 فيه ونحن نقل لك من سياقه ما يحسن ايرادها هنا . قال
 رحمه الله :

" هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس ، وضلت به
 نابهة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك . والصحيح في هذا
 الباب أن من صحت عدالته ، وثبتت في العلم أمانته ، وبانت
 ثقته وتمامته بالعلم لم يلتفت فيه الى قول أحد الا أن يأتي
 في جرحته بينة عادلة تصحح بها جرحته على طريق
 الشهادات ، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما
 يوجب قوله من جهة الفقه والنظر . وأما من لم تثبت أمانته ،
 ولا عرفت عدالته ، ولا صحت لعدم الحفظ والاتقان روايته
 فانه ينظر فيه الى ما اتفق أهل العلم عليه ، ويجتهد في
 قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر اليه . والدليل
 على أنه لا يقبل فحين اتفقه جمهور من جماهير المسلمين
 اماماً في الدين قول أحد من الطاعنين أن السلف رضوان الله
 عليهم قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب ،
 ومنه ما حمل عليه الحسد كما قال ابن عباس ومالك بن دينار
 وأبو حازم ، ومنه على جهة التأويل بما لا يلزم القول فيه

ما قاله القائل فيه . وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف
 تأويل واجتهاداً لا يلزم تقليدهم في شئ منه دون برهان
 ولا حجة توجيه
 وقد كان بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وجلة العلماء عند الغضب كلام هو أكثر من هذا ولكن
 أهل الفهم والعلم والميز لا يلتفتون إلى ذلك لأنهم بشر
 يغضبون ويبرضون ، والقول في الرضا غير القول في الغضب
 ولقد أحسن القائل :

لا يعرف العلم الا ساعة الغضب

..... وقد كان ابن معين - عفا الله عنه -
 يطلق في أعراض الثقات الأئمة لسانه بأشياء أنكرت عليه :
 منها قوله : عبد الملك بن مروان أبخر الفم ، وكان رجل
 سوء . ومنها قوله : كان أبو عثمان النهدي شرطياً . ومنها
 قوله في الزهري : أنه ولي الخراج لبعض بني أمية ، وأنه
 قد مرة مالا فاتهم به غلاماً له فضربه فمات من ضربه .
 وذكر كلاماً خشناً في قتله على ذلك غلامه تركت ذكره
 لأنه لا يليق بمثله . ومنها قوله في الأوزاعي : أنه من
 الجند ولا كرامة . وقال : حديث الأوزاعي عن الزهري
 يحيى بن أبي كثير ليس بثبت . ومنها قوله في طاووس : أنه
 كان شعبياً . ذكر ذلك كله الأزدى محمد بن الحسين الموصلي
 الحافظ في الأخبار التي في آخر كتابه في "الضعفاء"

عن الفلابي عن ابن معين : وقد رواه مفترقاً جماعة عن
 ابن معين منهم عياض النوري وغيرهم .
 وعما رقيم على ابن معين وعبيد الله أيضاً قوله : في
 الشافعي : أنه ليس بثقة . يقول : لا أحمد بن حنبل : أن
 يحيى بن معين يتكلم في الشافعي . قال أحمد بن حنبل : من أين
 يعرف يحيى الشافعي من هو لا يعرفها الشافعي . ولا يقول :
 يقول الشافعي أو نحو هذا . وفي جملته أيضاً ما قال
 أبو حنيفة أحمد بن حنبل رحمه الله : أن ابن معين
 لا يعرف ما يقول الشافعي . وقد حكى عن ابن معين
 أنه : مثله عن يسئله من التميم فلم يعرفها . ومثله : أحسن
 أكثر من يفتي في قوله : "وللأمة" لعالم بأمر من جاهله ما كان
 جاهلاً شيئاً عاداه . ومن أحسن شيئاً استعبد به محدثاً عبد الوارث
 ابن مغيان قال : حديثه قبيح . أصح قال : حدثنا ابن زهير
 قال : سئل يحيى بن معين : ما قاله حاضراً عن رجل خير
 أمراًه . فأجابته نفسه . قال : رجل من أهل العلم
 وقيل كان عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله النخعي
 يقول : أن ابن وضاح يكتب على ابن معين في كتابته عنه
 أنه : سالم عن الشافعي فقال : ليس بثقة . وزعم عبد الله :
 أنه رأى أصله . ابن وضاح للشفقة كعبه بالشرق وفيه :
 سألت يحيى بن معين عن الشافعي فقال : هو ثقة . قال :
 وكان ابن وضاح يقول : ليس بثقة . فكان عبد الله لا يعمل

على ابن وضاح في ذلك. وكان خاله بن سعد يقول : أما
سأله ابن وضاح عن ابراهيم بن محمد الشافعي ولم يسأله
عن محمد بن ادريس الشافعي الفقيه. وهذا كله عندى تخصص
وتكلم على الهوى، وقد صح عن ابن معين من طرق أنه
كان يتكلم في الشافعي على ما قدمت لك حتى نهاه
احمد بن حنبل وقال له : لم ترعتاك قط مثل الشافعي.

وقد تكلم ابن أبي ذئب في مالك بن أنس بكلام
فيه جفاء وخشونة كرهت ذكره. وهو مشهور عنه قاله
انكاراً منه لقول مالك في حديث "البيعين بالخيار". وكان
ابراهيم بن سعد يتكلم فيه ويدعو عليه، وتكلم في مالك
أيضاً في ما ذكره الساجي في "كتاب الطل" : عبد العزيز
ابن أبي سلمة، وعبد الرحمن بن زهد بن أسلم، وابن اسحاق،
وابن أبي يحيى، وابن أبي الزناد وعابوا أئمة من مذهبه.
وتكلم فيه غيرهم لتركه الرواية عن سعد بن ابراهيم وروايته
عن داود بن الحصين وثور بن زيد، وتحامل عليه الشافعي
وبعض أصحاب أبي حنيفة في شيء من رأيه حسداً لموضع
امامة. وعابه قوم في الكاره المسح على الخفين في الحضر
والسفر، وفي كلامه في علي وعثمان، وفي قتياه باتيان
النساء في الاعجاز، وفي ترمذه عن مشاهدة الجاعة في
مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتوسبه بذلك الى
ما لا يحسن ذكره. وقد برا الله عز وجل مالكا بما قالوه،

وكان ان شاء الله عند الله وجيهاً.

وما مثل من تكلم في مالك والشافعي ونظرانها من
الائمة الا كما قال الاعشى :

كناطح صخرة يوماً ليوهتها فلم يضرها ذأوى قرننها الومل

او كما قال الحسين بن حميد :

يا ناطح الجبل العالى ليكلمه اشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

وكلام أبي الزناد في ربيعة هو من هذا الباب ايضاً. ولقد
أحسن أبو العتاهية حيث يقول :

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالماً وللناس قال بالظنون وقيل
وهذا خير من قول القائل :

وما اعتفارك من شئ اذا قيل

قد رأينا البني والحمد قديماً ألا ترى الى قول الكوفي
في سعد بن أبي وقاص أنه : لا يعدل في الرعية، ولا يفرق
في السرية، ولا يقسم بالسوية. وسعد يدرى، واحد العشرة
المشهود لهم بالجنة، واحد الستة الذي جعل عمر بن
الخطاب الشورى فيهم. وقال : توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو عنهم راض. وروى أن موسى صلى الله عليه وسلم قال :
يا رب اقطع عني السن بنى اسرائيل فأوحى الله اليه يا موسى
لم أقطعها من قسي فكيف أقطعها منك !

قال أبو عمر: والله لقد تجاوز الناصر الحد في الغيبة والذم فلم يقتعوا بدم العامة دون الخاصة، ولا بدم الجاهل دون العلماء. وهذا كله يحمل الجاهل والحسد. قيل لابن المبارك: فلان يتكلم في أبي حنيفة، فأنشد بيت ابن الرقيات:

حسدوك أن راوك فضلك الله بما فضلت به النجباء
وقيل لأبي عاصم النبيل: فلان يتكلم في أبي حنيفة، فقال:
هو كما قال نصيب:
سلمت وهل حي على الناس يسلم
وقال أبو الأسود الدؤلي:

حسدوا الفتى أذ لم ينالوا سعيه، فالتاس أعداء له وخصوم
فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأئمة بثقتهم
في بعض فليقبل قول من ذكرنا قوله عن الصحابة رضوان
الله عليهم أجمعين بعضهم في بعض، فإن فعل ذلك فهل ضللاً
بعيداً. وخسر خسرانا مبيتاً. وكذلك إن قيل في سعيد
بن المسيب قول عكرمة: وفي الشعبي، والنخعي، وأهل
الحجاز، وأهل مكة، وأهل الكوفة، وأهل الشام على
الجملة: وفي مالك، والشافعي، وسائر من ذكرنا في هذا
الباب ما ذكرنا عن بعضهم في بعض، فإن لم يفعل ولم
يفعل إن هدام الله وأهله، فليقبل عند ما هو عليه
في: أن لا يقبل فيمن صحت عدلته، وعلمت بالعلم عتايته.

وسلم من الكبائر، ولزم المروعة والععاون، وكان خيره
غالباً، وشبه أقل عمله فهذا لا يقبل فيه قول قائل
لا برهان له به. فهذا هو الحق الذي لا يصح غيره
إن شاء الله. قال أبو العتاهية:

بكي شعبه الاسلام من علمائه فما اكثرثوا لما راوا من بكائه
فأكثرهم مستقيح لصواب من يخالفه مستحسن لخطائه
فأبهم المرجو فيها لدينه وأبهم الموثوق فيها برأيه

والذين أثنوا على سعيد بن المسيب وعلى سائر من
ذكرنا من التابعين وأئمة المسلمين أكثر من أن يحصوا.
وقد جمع الناس فضائلهم وعنوا لسيرهم وأخبارهم، فمن
قرأ فضائل مالك، وفضائل الشافعي، وفضائل أبي حنيفة
بعد فضائل الصحابة والتابعين، وعنى بها ووقف على كريم
سيرهم وهدبهم كان ذلك له عملاً زاكياً - فنعنا الله
بحب جميعهم - قال الثوري رحمه الله: "عند ذكر
المالعين تنزل الرحمة". ومن لم يحفظ من أخبارهم
إلا ما بدر من بعضهم في بعض على الحسد والهتوات والغضب
والشهوات دون أن يمي بفضائلهم حرم التوفيق، ودخل في
الغيبة، وحاد عن الطريق - جعلنا الله وإياك ممن يسمع
القول فيتبع أحسنه - وقد اقتنعنا هذا الباب بقوله صلى الله
عليه وسلم: "دب إليكم داء الأئمة قبلكم الحسد والبغضاء"

وفي ذلك كفاية ومن صحبه التوفيق
أغناه من الحكمة يسيرها، ومن المواعظ قليلها اذ فهم
واستعمل ما علم. وما توفيتي الا بالله، وهو حسبي ونعم
الوكيل. وحدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف قال : حدثنا
ابن دحيمون قال : سمعت محمد بن بكر بن داسه يقول :
سمعت ابا داود سليمان بن الاشعث السجستاني يقول : رحم
الله مالكاً كان اماماً. ورحم الله الشافعي كان اماماً. ورحم الله
ابا حنيفة كان اماماً. (ج - ٢ ص ١٥٢ حتى ١٦٣)

قلت وصنع البخاري مع الامام ابي حنيفة يشبه صنعه مع
الامام جعفر الصادق وأويس القرني الزاهد العابد قال الحافظ الذهبي
في "ميزان الاعتدال" :

"(جعفر بن محمد صح م) بن علي بن الحسين الهاشمي
أبو عبد الله أحد الائمة الاعلام بر صادق كبير الشأن لم
يحتج به البخاري وروى عباس عن يحيى
قال : جعفر ثقة مأمون. وقال أبو حاتم : ثقة لا يسأل
عن مثله. (ج - ٢ ص ١٥٢ حتى ١٦٣)

وقال في "ترجمة جعفر الصادق من كتابه "تذكرة الحفاظ"
ما نصه :
"لم يحتج به البخاري واحتج به سائر الامة". (ج - ٢ ص ١٥٢ حتى ١٦٣)
وقال شيخ الذهبي الحافظ ابن تيمية في "مناهج السنة" :

وليس في كلام البخاري ما يدل على الحصر على أمر علمي
ورأى يسدو للعالم في العقائد ظنه بدعة على خلاف ما عليه
أهل السنة والجماعة. وأما لفظ البخاري (أن أبا حنيفة كان
مرجئاً) (١) فلا دلالة له على هذا. قال خاتمة المحدثين

"وقد استراب البخاري في بعض حديثه - يعني
جعفر الصادق - لما بلغه عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام
فلم يخرج له". (ج - ٢ ص ١٥٢ حتى ١٦٣)

وقال الذهبي في "الميزان" في ترجمته: أويس القرني رضي الله
عنه :

"ولو لا أن البخاري ذكر أويساً في "الضعفاء"
لما ذكرته أصلاً فإنه من أولياء الله الصادقين
قال ابن عدي : ولا يتهيأ أنه يحكم عليه بالضعف بل هو
ثقة صدوق". (ج - ٢ ص ١٥٢ حتى ١٦٣)

فكما لا يقبل قول البخاري فيها كذلك لا يقبل في حق
الامام ابي حنيفة فإنه رضي الله عنه ليس دونها في الجلالة في
الاسلام والعظمة في النفوس. ورحم الله الجميع.

(١) قلت : قال الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه في
"رسالته الى عثمان البتي" عالم أهل البصرة ما نصه :
"وأما ما ذكرت من اسم المرجئة فما ذنب قوم

تكلّموا بعدل وسأهم أهل البدع بهذا الاسم ؟ ولكنهم أهل العدل وأهل السنة . وإنما هذا اسم ساءم به أهل شتان . ٥١ (ص ٣٧ و ٣٨ طبع مصر سنة ١٣٦٨) .
وقال العلامة محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعليقاً على قوله :
(من اسم المرجئة) :

” وعد من جعل مرتكب الكبيرة تحت مشيئة الله أن شاء عفا عنه وأن شاء عذبه بها من أهل الضلال لا يكون إلا من المعتزلة أو الخوارج أو من سار سيرهم وهو خير شاعر ، ولد روى ابن أبي العوام الحافظ عن إبراهيم ابن أحمد بن سهل الترمذي عن القاسم بن غسان المروزي القاضي من أبيه عن محمد بن يعلى زنبور عن أبي حنيفة (ح) قال إبراهيم ثنا عبد الواحد بن أحمد الرازي بمكة ثنا موسى بن سهل الرازي أنبأنا بشار بن قيراط عن أبي حنيفة : دخلت أنا وعلمته بن مرثد على عطاء بن أبي رباح فلما له : يا أبا محمد انه يبلدنا يوماً يكرهون أن يقولوا أنا مؤمنون مم لالا : قال عطاء : ولم ذاك ؟ قال يقولون : ان قلنا نحن مؤمنون قلنا نحن من أهل الجنة ، فقال عطاء : فليقولوا نحن مؤمنون ولا يقولون نحن من أهل الجنة فانه ليس من ملك مقرب ولا نبي مرسل الا والله عزوجل عليه الحجة ان شاء عذبه وان شاء غفر له مم قال عطاء : يا علمته ان أصحابك كانوا

يسمون أهل الجاعة حتى كان نافع بن الأزرق فهو الذي ساءم ” المرجئة “ . قال القاسم : قال أبي : وإنما ساءم المرجئة فيما بلغنا أنه كلم رجلاً من أهل السنة فقال له : أين تنزل الكفار في الآخرة ؟ قال النار . قال : فأين تنزل المؤمنين ؟ قال : المؤمنون على ضربين : مؤمن يرتقى فهو في الجنة . ومؤمن فاجر ردى فأمره الى الله عزوجل أن شاء عذبه بذنوبه وان شاء غفر له بإيمانه . قال : فأين تنزله ؟ قال : لا أنزله ولكني أرجى أمره الى الله عزوجل . فقال : فأنت مرجئ ٥١ .

فمن سمي أهل السنة بالمرجئة فقد تابع نافع بن الأزرق الخارجي الذي يرى تغليب مرتكب الكبيرة في النار ٥١ (ص ٣٧ و ٣٨)

وقال الامام الكوثري أيضاً فيما علقه على تلك ” الرسالة “ :
” وقد عد القبلي من غلطات الخواص : جعل المرجئ اسماً لمن قال : ان صاحب الكبيرة اذا لم يتوب تحت المشيئة ، وصرف أحاديث ذم المرجئة الى ذلك وإنما هم من قال : لا وعيد لأهل الصلاة فأخروهم عن الوعيد رأساً ، وأما الدخول تحت المشيئة فصریح الكتاب والسنة لفظاً ومعنى تواتراً . إذ ذكر ذلك في ” الإبهات “ . فيكون إرجاء أبي حنيفة محض السنة ونيزه به على المعنى البدعي محض فريه “ ٥١ (ص ٣٤)

وقال أيضاً في "تائيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة" من "الكاذب" :

"وأما قوله - يعني البغاري - في "تاريخه الكبير" :

"كان مرجثاً مكتوا عنه وعن رأيه وعن حديثه" فبيان لسبب

اعراض من أعرض عنه على أن إرجاءه هو محض السنة رغم

تقولات جهلة النقلة وخلافه انحياز إلى الخوارج كما تجد

شرح ذلك في هذا الكتاب أوضح شرح فالعرض عنه أما خارجي

بزكي مثل عمران بن حطان، وحريز بن عثمان أو معتزلي

قائل بالمنزلة بين المنزلتين.

وادعاء السكوت عنه إنما يصح أن أراد به سكوت

بعض أخبار النقلة وليس ذلك بضائره بعد أن طبق فقهه

مشارك الأرض ومغارها بحيث لو عيت كتبه وكتب أصحابه

من الوجود لعاشت مسائله في كتب مخالفيه من طوائف

الفقهاء مدى الدهر - كما هي - رغم حاسديه ولو كان

مراده غير ذلك لكان سالماً طريق المجازلة متأسياً نشأته

في خلقه أبي حفص الكبير البغاري وكان مالتى من أهل

نيابور وبغاري عقوبة معنوية له سامعه الله تعالى " ٥١

(ص ٤٨)

وقال سيد الحفاظ المتأخرين محمد مرتضى الزبيدي في مقدمته

كتابه "عقود الجواهر المنيفة" :

"وأما نسبة الإرجاء إليه فقير صحيح، فإن أصحاب

الامام كلهم على خلاف رأى أصحاب الإرجاء، فلو كان

أبو حنيفة مرجثاً، لكان أصحابه على رأيه، وهم الآن

موجودون على خلاف ذلك. وإذا أجمع الناس على أمر وخالفهم

واحد أو اثنان لم يلتفت إلى قوله ولم يصدق في دعواه حتى

أن الصلاة عند أبي حنيفة خلف المرجث لا يجوز.

ومن أجمع الأئمة على أنه أحد الأئمة الأربعة

المجمع عليهم لا يتدح فيه قول من لا يعرفه إلا بعض

المحدثين، وقد روى عن حاد بن زيد يقول : سمعت أيوب -

يعني السخيتاني - وقع ذكر عنده أبو حنيفة بنقص فقال :

يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم

نوره. وقد رأينا مذاهب جماعة ممن تكلم في أبي حنيفة

قد ذهبت واضمحل ومذهب أبي حنيفة باق إلى يوم

القيامة، وكلما قدم ازداد نوراً وبركة. والناس الآن مطبقون على

أن أصحاب السنة والجماعة هم أهل المذاهب الأربعة

مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وكل من تكلم في

مذهب أبي حنيفة درس مذهبه حتى لا يعرف ومذهب

أبي حنيفة باق على الأرض شرقها وغربها وأكثر الناس

عليه " ٥١ (ص ١٠٩ طبع القسطنطينية سنة ١٣٠٩).

وقال الامام الكوثري في "التائيب" :

"كان في زمن أبي حنيفة وبعده أناس مالحون يعتقدون

أن الإيمان قول وعمل بزيه وينقص ويرمون بالإرجاء من

يرى الايمان العقد والكلمة مع أنه الحق الصراح بالنظر الى حجج الشرع قال الله تعالى : (ولما يدخل الايمان في قلوبكم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " الايمان أن تؤمن بالله وملائكته ، وكتبه ورسله ، واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره " أخرجه مسلم عن ابن عمر وعليه جمهور أهل السنة . وهؤلاء الصالحون باعتقادهم ذلك الاعتقاد أصبحوا على موافقة المعتزلة أو الخوارج حتماً ان كانوا يعدون خلاف اعتقادهم هذا بدعة وضلالة ، لأن الاختلال بعمل من الأعمال - وهو ركن الايمان - يكون اختلالاً بالايمان ، فيكون من أجل يعمل خارجاً من الايمان اما داخلياً في الكفر كما يقوله الخوارج ، واما غير داخل فيه بل في منزلة بين المنزلتين الكفر والايمان كما هو مذهب المعتزلة ، وهم من أشد الناس تبرؤاً من هذين الفريقين ، فاذا تبرؤوا أيضاً بما كان عليه أبو حنيفة وأصحابه وباق أممته هذا الشأن ، يبقى كلامهم متهاوناً غير مفهوم . وأما اذا عدوا العمل كمال الايمان فقط فلا يبقى وجه للتنازع والتناهد لكن تشددهم هذا التشدد يدل على أنهم لا يعدون العمل من كمال الايمان فحسب بل يعدونه ركناً منه أصلياً ونتيجة ذلك كما ترى .

ومن الغريب أن بعض من يعدونه من أمراء المؤمنين في الحديث يتبعج قائلاً اني لم أخرج في كتابي عن لا يرى

في " حقوقه " (قال السيد السند في " شرح المواقف " (١) كان غسان الرجعي يحكي ما ذهب إليه مع الإرجاء عن الإمام أبي حنيفة

أن الايمان قول وعمل يزيد وينقص مع أنه أخرج عن خلاصة ونحوهم في كتابه وهو يدري أن الحديث القائل - بأن الايمان قول وعمل يزيد وينقص - غير ثابت عند النقاد . ولا التفات الى المتساهلين ممن لا يفرقون بين الشال واليمين فماذا بعد ظهور العجبة ووضوح المسئلة ، على من يرى إرجاء العمل من أن يكون ركناً أصلياً للايمان ؟ وعليه الكتاب والسنة وجمهور الصحابة . وجميع علماء أهل السنة الذين يستكرون قول الفريقين الخوارج والمعتزلة ، فإرجاء العمل من أن يكون من أركان الايمان الأصلية هو السنة . وأما الإرجاء الذي يعد بدعة فهو قول من يقول : لا تضر مع الايمان معصية . وأصحابنا أبرياء من مثل هذا القول براءة الذنب من دم يوسف عليه السلام . ولو لا مذهب أبي حنيفة وأصحابه في هذه المسئلة - لزم اكفار جاهل المسلمين غير المعصومين لاختلالهم بعمل من الأعمال في وقت من الاوقات وفي ذلك الطامة الكبرى . (من ٤٤ و ٤٥)

(١) قلت : قال السيد السند في " شرح المواقف " عند ذكر فرق المرجئة ما نصه :

" (الفسائية) أصحاب غسان الكوفي قالوا : الايمان هو المعرفة بالله ورسوله وبما جاء من عند الله اجالا لا تفصيلا وهو يزيد ولا ينقص ، وذلك الاجال مثل أن يقول : قد فرض الله الحج ولا أدري أين الكعبة ولعلها بغير مكة ، وبعت محمد ولا أدري هو الذي بالمدينة أم غيره ، وحرّم الخنزير ولا أدري أهو هذه الشاة أم غيرها فان هذا القائل بهذه المقالات مؤمن ، ومتصودهم بما ذكروه أن هذه الامور ليست داخله في حقيقته الايمان والا فلا شبهة في أن عائلا لا يشك فيها . وغسان كان يحكيه - أي هذا القول - عن أبي حنيفة رحمه الله وبعده من المرجئة . وهو اقتراء عليه قصد به ترويج مذهبه لمواقفة رجل كبير مشهور " (إلى آخر ما نقله للصنف من " العقود ") .

وفي " مقالات الاسلاميين " المنسوب للاشعري ما نصه :

" وذكر أبو عثمان الادمي : أنه اجتمع أبو حنيفة وعمرو ابن أبي عثمان الشامي بمكة ، فسأله عمرو فقال له : أخبرني عن من زعم أن الله تعالى حرم أكل الخنزير غير أنه لا يدري لعل الخنزير الذي حرّمه الله ليس هي هذه العين ، فقال : مؤمن ، فقال له عمرو : فانه قد زعم أن الله قد فرض الحج إلى الكعبة غير أنه لا يدري لعلها كعبة غير هذه يمكن كذا ، فقال : هذا مؤمن ، قال : فان قال : أعلم أن الله

تعالى بعث محمداً وأنه رسول الله غير أنه لا يدري لعله هو الزنجي ، قال : هذا مؤمن " ١ .
وأيضا قلت : " المنسوب للاشعري " لأن العلامة الكوثري قد صرح فيما كتب على " اشارات المرام من عبارات الامام " للبياضى من ترجمته الاشعري أن :

" من المميز جداً الظفر بأصل صحيح من مؤلفاته ، على كثرتها البالغة وطبع كتاب " الالهية " لم يكن من أصل وثيق ، وفي " المقالات " المنشورة باسمه وقفه ، لأن جميع النسخ الموجودة اليوم من أصل واحد كان في حيازة أحد كبار العشوية ، ممن لا يؤمن لا على الاسم ولا على المسمى ، بل لو صح الكتابان عنه على وضعها العاضر ، لما بقي وجه لمناصبه . العشوية العداء له على الوجه المعروف " ١ .

فالبخاري عفا الله عنه تابع غسان المرجي والشمزي المعتزلي في رمييه أبا حنيفة الامام بالارجاء وبأنه يزعم : أن الخنزير البري لا بأس به بل زاد في الطين بلة فقال في " جزء القراءة خلف الامام " له ما لنقله :

" زعم : أن الرضاع حولين ونصف ، وهذا خلاف نص كلام الله عز وجل قال الله تعالى : " حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة " . ويزعم : أن الخنزير البري لا بأس به . ويرى السيف على الائمة ، ويزعم أن أمر الله من

قبل ومن بعد مخلوق ، فلا يرى الصلاة ديناً ، ١٠٠ .
 فاما رميته بالارجاع ونيزه بانه لا يرى الصلاة ديناً فقد
 مضى الكلام عليه . واما عزوه اليه : أنه يزعم أن الخنزير البري
 لا يابس به . فقد قال الحافظ العلامة أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم
 الشهير بابن تيمية الحنبلی فی كتابه " منهاج السنة النبوية " :
 ما نصه :

" ان أبا حنيفة وان كان الناس خالفوه في أشياء
 وانكروها عليه فلا يستريب أحد في قهقهة وفهمه وعلمه ،
 وقد قتلوا عنه أشياء بقصدون بها الشناعة عليه ، وهي
 كذب عليه قطعاً مثل مسئلة الخنزير البري ونحوها " ١٠١
 (ج - ١ ص ٢٥٩) .

وقال سيد الحفاظ المتأخرين العلامة محمد بن محمد الحسيني
 الزبيدي الشهير بمرتضى في كتابه " اتعاف السادة المتقين " .

" كيف ! والائمة الكبار من معاصريه كمالك وسفيان
 والشافعي وامامه احمد والاوزاعي وابراهيم بن ادهم قد أثنوا
 عليه ، وعلى معتقده ، وقته ، وورعه ، وخوفه ، وتضلعه
 من علوم الشريعة ، واجتهاده ، وعبادته ، واحتياطه . في
 أمور الدين ما هو مسطور في الكتب المطولة ، ومجاخته مع
 جهنم بن صفوان في أن : الايمان هو التصديق بالقلب
 والقرار باللسان - وكان جهنم يكتفي بالتصديق - والزامة
 اياه مشهور في الكتب ، وقد حكى الكمي في " مقالاته " :

ومحمد بن شبيب عن أبي حنيفة في الايمان كلاماً هو عنه
 يرى . وكذا اجتاعه بعمر بن عثمان الشمزي بمكة . ومناظرته
 في الايمان من أكاذيب المعتزلة . على أبي حنيفة لانكاره عليهم في
 اصول دياناتهم ، وجعلهم من أهل الاهواء حقاً عليه وحسداً .
 وهو قد برأه الله من كل ذلك فتأمل . ١٠١ (ج - ٢
 ص ٢٤٢)

قلت : وأبو عثمان الأدمي مقدوح في عدالته ، واما الشمزي
 فقال الحافظ السمعاني في " كتاب الانساب " :

" (الشمزي) بالشين المعجمة المكسورة والميم المشددة المفتوحة
 بعدها زاء . والمشهور بهذه النسبة عمرو بن أبي عثمان الشمزي
 رأس المعتزلة ، يروي عن عمرو بن عبيد واصل بن عطاء .
 روى عنه اساميل بن ابراهيم المجلي " ١٠١

وقاتل الله التعصب فان للانقطاع ، وعدم الضبط ، وتهمه
 الكذب والجهالة ، والبدعة ، والحسد والبغض ، والعصبية أحكامها
 في رد الخبر عند النقلة الا اذا كان الخبر في مثالب أبي حنيفة
 الذي اتخذه سطر الامة بل ثلثاها اماماً في دين الله تعالى على
 توالي القرون . فهناك تقبل الاخبار كلها على علاقتها ! فقبل من
 كذاب مرجى ومفتري معتزلي . وهذا الشمزي تلميذ عمرو بن عبيد
 عابد شيوخ الاعتزال . وقد قبل قوله في هذا الباب مع أن شيخه
 لا يوافق فلسين بالنسبة الى جلالته قدر الاسام فضلاً عن تلميذه
 رأس المعتزلة . وقد قال الاجري عن أبي داود : أبو حنيفة خير من

ألف مثل عمرو بن عبدة. ذكره العافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" في ترجمته عمرو بن عبدة. وبطل من هذا ما ظن الوزير الباقى في "تنقيح الانظار" من أن : عمرو بن عبدة ما كان في دون مرتبة أبي حنيفة في الحفظ والاتقان اه فهذا قول امام الناس في الحديث في المقارنة بينها. فابن الثرى من الثريا.

وأما قوله في الرضاع : وهذا خلاف نص كلام الله عزوجل . اه فقال الامام أبو بكر الجصاص - وهو مجتهد على ما صرح به الشيخ اسمعيل العمري في "تنوير المبتين" - في كتاب 'احكام القرآن' له :

"فان قال قائل : قوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) نص على أن العولين بتمام الرضاع ، فغير جائز أن يكون بعده رضاع .

فيل له : اطلاق لفظ الاتمام غير مانع من الزيادة عليه ، ألا ترى أن الله تعالى قد جعل مدة الحمل سنة أشهر في قوله : (وحمله ولفصاله ثلاثون شهراً) وقوله تعالى : (وفصاله في عامين) فجعل مجموع الآيتين العمل سنة أشهر ، ثم لم تمتنع الزيادة عليها . فكذلك ذكر العولين للرضاع غير مانع حواز الزيادة عليها . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : من أدرك عرفة فقد تم حجه . ولم تمتنع زيادة الفرض عليها .

وأيضاً فان ذلك تقدير لما يلزم الاتم من أجرة الرضاع ، وأنه غير مجبر على أكثر منها لاثباته الرضاع بتراضيهما بقوله تعالى : (فان أرادا فصلاً) عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما) وقوله تعالى : (وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم) فلما ثبت الرضاع بعد الحولين دل ذلك على أن حكم التحريم به غير مقصور عليهما ".....
..... وإيضاً لو كان العولان هما مدة الرضاع وبهما يقع الفصال لما قال تعالى : (فان أرادا فصلاً) وهذا القول يدل من وجهين على أن العولين ليسا توقيتاً للفصال . أحدهما : ذكره للفصال منكوراً في قوله تعالى (فصلاً) ولو كان العولان فصلاً لقال : "الفصال" حتى يرجع ذكر الفصال اليها لأنه معهود مشار اليه فلما أطلق فيه لفظ النكوة دل على أنه لم يرد به العولين . "والوجه الآخر" تعليقه الفصال بإرادتها ، وما كان مقصوراً على وقت محدود لا يعلق بالإرادة والتراضى والتشاور وفي ذلك دليل على ما ذكرنا " اه (ج ١ - ص ٤٨٨ و ٤٨٩ طبع مصر سنة ١٣٤٧) .

وأما قوله : "ويرى السيف على الامة" . فالسيف الذي يراه أبو حنيفة هو سيف الحق المصلت على أهل الباطل عند وجوب التعاكم اليه . قال الامام أبو بكر الجصاص في "احكام القرآن" : "وكان مذهبه مشهوراً في قتال الظلمة وائمة الجور :

ولذلك قال الأوزاعي : احتملنا أبو حنيفة على كل شيء حتى جاءنا بالسيف - يعني قتال الظلمة - فلم نحمله . وكان من قوله : وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض بالقول فإن أم يؤمر له بالسيف على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وسأله إبراهيم الصائغ - وكان من فقهاء أهل خراسان ، ورواة الأخبار ، ونسألكم - عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فقال : هو فرض ، وحديثه يحدّث عن عكرمة عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أفضل الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام جائر ، فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتل . فرجع إبراهيم إلى مرو وقام إلى أبي مسلم صاحب الدولة فأمره ونهاه ، وأنكر عليه ظلمه وسفكه الدماء بغير حق ، فاحتمله مراراً ثم قتله . وقضيته في أمر زيد بن علي مشهورة ، وفي حمله المال إليه ، وقتياه الناس سراً في وجوب نصرته ، والقتال معه . وكذلك أمره مع محمد وإبراهيم ابني عبد الله بن حسن . وقال لأبي اسحاق الفزاري : حين قال له : لم أشرت على أخي بالخروج مع إبراهيم حتى قتل ، قال : يخرج أخيك أحب إلى من يخرجك ، وكان أبو اسحاق قد خرج إلى البصرة . وهذا مما أنكره عليه أعمار أصحاب الحديث الذين بهم قتل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى تغلب الظالمون على أسرار الإسلام " ٨١ (ج ١ - ص ٨١) .

وأما قوله : " ويؤمن أن أمر الله من قبل ومن بعد مخلوق " فجعل مقدار أبي حنيفة في العلم والفهم أن يقول في الكلام النفسي أنه مخلوق كما جعل مقداره أيضاً أن يقول في الحروف والأصوات والحروف المتخيلة في أدبته الحفاظ أنها غير مخلوقة . وهذا القرآن أمر ونهي وقد روى فيه البيهقي عن الإمام في كتابه " الأسماء والصفات " ما نصه :

" أخبرنا أبو سعد عبد الملك بن أبي عثمان الزاهد أنا إسماعيل بن أحمد الجرجاني حدثنا عبد الملك بن محمد الفقيه ثنا سليمان بن الربيع بن هشام النهدي الكوفي قال سمعت العارث بن أدريس يقول : سمعت محمد بن الحسن الفقيه يقول : من قال : القرآن مخلوق فلا تصل خلفه . وقرأت في كتاب أبي عبد الله محمد بن يوسف بن إبراهيم الدقاق روايته عن القاسم بن أبي صالح الهمداني عن محمد بن أبي أيوب الرازي قال : سمعت محمد بن سابق يقول : سألت أبا يوسف قلت : أكان أبو حنيفة يقول : القرآن مخلوق ؟ قال : معاذ الله ، ولا أنا أقوله ، قلت : أكان يرى رأى جهنم ؟ قال : معاذ الله ، ولا أنا أقوله . رواه ثقات .

و (أنباء) أبو عبد الله الحافظ أجازة أنا أبو سعيد أحمد ابن يعقوب الثقفي ثنا عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي قال سمعت أبي يقول : سمعت أبا يوسف القاضي يقول : كلمت أبا حنيفة رحمه الله تعالى سنة جرداء في أن

القرآن مخلوق أم لا ؟ فاتفق رأيه ورأى على أن من قال
القرآن مخلوق فهو كافر. قال أبو عبد الله : رواة هذا كلهم
ثقات (ص ٢٥٠ و ٢٥١ طبع مصر)

وقال الحافظ ابن تيمية في "كتاب الإيمان" له ما لفظه :
"ولكن من رحمه الله بعباده المسلمين أن الائمة الذين
لهم في الائمة لسان صدق الائمة الأربعة وغيرهم كالك
والثوري والأوزاعي والليث بن سعد ، وكشافهم واحد وإسحاق ،
وأبي حنيفة وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد كانوا يتكرومون على
أهل الكلام من الجهمية : قولهم في القرآن والإيمان وصفات
الرب ، وكانوا متفقين على ما كان عليه السلف " (ص ١٦٣ و ١٦٤ طبع مصر سنة ١٣٢٥)

وهذا الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل شيخ البخاري وهو
من أشد الناس عداوة لمن يقول بخلق كلام الله عز وجل يجعل
أبا حنيفة ويحمله شايه التبجيل كما ينقله المؤلف عن "المقود"
وقال العلامة سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي في "شرح مختصر
الروضة" في أصول الحنابلة :

"وإني والله لا أرى إلا عصمة أبي حنيفة عما قالوه .
وتنزيهه عما إليه نسبوه . وجعله القول فيه : أنه قطعاً لم
يخالف السنة عناداً ، وإنما خالف فيها خالف اجتهاداً صحيح
واضح ودلائل صالحة لائمه ، وحججه بين أيدي الناس
موجودة . وقل أن يتتصف منها مخالفوه . وله بتقدير الغلط

وكذلك من بعده من المرجسة ، وهو افتراء عليه قصد غسان
ترويح مذهبه بموافقة رجل كبير مشهور . قال الآمدي ومع
هذا فأصحاب المقالات قد عدوا أبا حنيفة من مرجسة أهل السنة ،
ولعل ذلك لأن المعتزلة في الصدر الأول كانوا يلقبون من خالفهم
في القدر مرجئاً (١) أو لأنه لما قال الإيمان هو التصديق ولا يزيد
ولا ينقص ظن به الإرجاء بتأخير العمل عن الإيمان ، وليس

أجر ، وتقدير الامامة أجران . والطاعنون عليه أما حساد
أوجاعلون بمواقع الاجتهاد . وآخر ما صح عن الإمام أحمد
رضي الله عنه احسان القول فيه ، والثناء عليه ذكره أبو الورد
من أصحابنا في كتاب أصول الدين " (ص ١٨٤)

قله الشيخ الكوثري في "التاليف" (ص ١٤٤) وفيما
أوردناه عبرة لمن اعتبر .

(١) كما أنهم كانوا يسمون كل من أثبت الصفات جسماً مشبهاً
لذكرها في عداد المشبهة مالكاً والشافعي واحد وأصحابهم . قال
العلامة أبو العباس بن تيمية في "منهاج السنة" :

"فالمعتزلة والجهمية ونحوهم من نقاة الصفات يجعلون
كل من أثبت لها جسماً مشبهاً . ومن هؤلاء من بعد من المجسمة
والمشبهة من الائمة المشهورين كالك والشافعي وأحمد
وأصحابهم ، كما ذكر ذلك أبو حاتم صاحب كتاب "الزينة"
وغيره لما ذكر طوائف للمشبهة ، فقال : ومنهم طائفة يقال

كذلك إذ قد عرف منه المبالغة في العمل والاجتهاد فيه) انتهى
 كلام شارح "المواقف" وقال خاتمة المحدثين في "المقود"
 (قال القاضي أبو القاسم بن كائن أنا أبو بكر المروزي قال :
 سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : لم يصح عندنا أن
 أبا حنيفة قال : القرآن مخلوق فقلت : الحمد لله يا أبا عبد الله
 هو من العلم بمنزلة ! فقال : سبحان الله ! هو من العلم والورع
 والزهد وإيثار الدار الآخرة بمحل لا يدركه فيه أحد ، ولقد
 ضرب بالسياط على أن يل القضاء لأبي جعفر المنصور فلم يفعل ،
 فرحم الله عليه ورضوانه) انتهى . وكلام البخاري في "صحيحه"
 في "كتاب الإيمان" يدل بظاهره على أن البخاري كان من أهل
 الاعتزال ، والتحقيق أنه يترك هذا الظاهر ، فيقال : إن البخاري
 برئ من أهل الاعتزال ومذهبهم ، والأخذ بهذا الجزئي من
 مذهبهم ، فكذلك يقال في سيد كثير من أهل السنة والجماعة
 الإمام أبي حنيفة : أنه فهم من كلامه في بعض المواد من لم يطلع
 على التحقيق في معناه أنه من أهل الإرجاء ، والتحقيق أنه برئ
 منهم ومن مذهبهم ؛ بل هو سادات أهل السنة والجماعة ، والعرفاء
 الكاملين الكاشفين وكبرائهم رحمهم الله تعالى ؛ بل هو سيد كثير

لهم : "المالكية" ينتسبون إلى رجل يقال له مالك بن أنس .
 ومنهم طائفة يقال لهم : "الشافعية" ينتسبون إلى رجل
 يقال له الشافعي " (ج ١ - ص ١٧٣) .

قوله ولو قيل إن العارف بعد كما له لا ينسب الخ
 (ص ٤٥٣)

قلت : أكثر الأولياء الكرام والعرفاء العظام حتى سيدينا
 الغوث الأعظم رضي الله تعالى عنه ينسبون إلى مذهب معين بعد
 كالمهم أيضاً ، فليس هذا انكاراً للبديهي البين بداهته ، نعم
 قد تحقق من بعض الأولياء ترك هذه المذاهب المعروفة والمذهب
 بما أعلمهم الله تعالى كالأقليات من أهل الحديث والفقهاء وهو مصدر
 القول : "بأن الصوفي لا مذهب له" - وهذا لا يستلزم أن يكون كل
 عارف كذلك كما أن ذلك لا يستلزم أن يكون كل محدث وكل فقيه
 كذلك . وهذا هو الذي اعترف به المعارض فيما بعد بقوله :
 (إن ألوفاً من عرفاء السند والهند وما وراء النهر وغير ذلك مما لا
 يعرف فيه مذهب لغيره وصلوا إلى الله سبحانه بتعبدهم بفقه
 الإمام أبي حنيفة) انتهى .

وقال خاتمة المحدثين في "المقود" : (ولقد جمع أبو عمر بن
 عبد البر جماعات من العلماء عابوا على مالك صاحب المذهب
 بأشياء في مذهبه ، وحمل الشافعي . ثم قال : وقد برأ الله مالكا
 والشافعي مما قالوا) انتهى . وقال فيها أيضاً (ولا يفتقر بما وقع
 في "المنحول" المنسوب للإمام الغزالي من تعيير الإمام أبي حنيفة :
 فإن ذلك من قائله منزلة عن الصواب عظيمة وهفوة حادثة عن
 الطريقة المستقيمة تقشر منها الجلود وتمجها السباع وتأبأها النفوس

وتنفر منها الطباع قال : وانما قلت المنسوب للإمام الغزالي لأن هذا الكتاب لم يرو بالسند المتصل إليه ولا قرأه رجل على رجل وهكذا اليه فيحتمل أن تلك الألفاظ الشيعية اختلفت عليه ، وعلى تقدير صدورها عنه فسمعت جماعة من مشايخ الشاميين ينقلون عن ابن أعيان المحققين في عصره الشيخ الإمام علاء الدين البخاري أحد أصحاب الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمهم الله تعالى أنه كان معظم الغزالي غاية التعظيم ولا يجسر أحد بحضرته أن يقول " قال الغزالي " بل " قال الإمام الغزالي " ونحو ذلك مما يدل على تعظيمه فقبل له : ألم تر ما صدر عنه في حق الإمام أبي حنيفة قال : صدر منه ذلك من الشباب حين سلطان الهوى والعصبية عليه قبل أن يتسلك ويتأدب ويتخلق بأخلاق السادة الصوفية ويترك الرعونات وحفظ النفس ، فلما تخلق بأخلاق القوم وانسلخ من الأخلاق الرديئة . وتعلم بالصفات العلية ، وسلك المناهج السوية ، رجع عن هذه الألفاظ الرديئة ، وطمس ما في نسخته وعرف الحق لأهله ، وتعلم عليه طمس ما في بقية النسخ لانتشارها . ولما صنف كتاب " الاحياء " بعد ذلك عظم الإمام أبا حنيفة غاية التعظيم وذكر في مواضع منه جملاً من فضائله ، ولو عرض عليه كلام " المنحول " بعد رجوعه عن الأخلاق المذمومة لتبرأ منه واستغفر الله تعالى ، والثائب من الذنب كمن لا ذنب له) انتهى كلام جماعة محدثين . ثم قال : (وسمعت الاستاذ العارف ذا الأحوال السنية والأفعال المرضية والطريقة السنية الشيخ شهاب بن عبد الله

يذكر نحو ما ذكره الشيخ علاء الدين البخاري ويقرره) انتهى كلام " المقود " .

وهذا ما قال أهل الحرمين الشريفين من العلماء بعد ما رأوا رسالة المعترض المسماة « بالحجة الجليلة في رد من قطع بالافضائية »

قد طالعنا الرسالة الواردة من نواحي " الهند "

المتضمن للبحث مع الأئمة في الجزم بتفضيل أبي بكر على عمر رضي الله تعالى عنهما ، وتأملنا في مبادئها الواقفة على غير أصل ، وتبعنا النظر في معانيها لم تشتمل على قول فصل ، فألفينا فيها من الحلل والفساد في الرأي والاعتقاد ما شهد بافتداع مؤلفها ، وخروجه عن السنة النبوية وإتباعها ، وبين أنه مستقر في ظرف الرفض والاعتزال والتشيع ، وقاطن في مساكن البدعة ورباعها ، وجاء فيها بحجج لا حجة لها في قواعد الشرع ، وأتى بكلمات لم يستند فيها لأصل ولا فرع ، ولولا أن الإشتغال بتلخيص ذلك من الفضول وتضييع الوقت ، والإعتناء به اعتناء بالابتداع الموجب للمقت لصرفنا له عنان العناية وأوضحنا ما ارتكبه من الضلالة والغواية ، مع أن مثل هذا عند أئمة السنة مما علم من الدين بالضرورة ، لا سيما وقد قام إلى الأمر الأخ الصالح

المبارك الناصح أبو: عبد الله محمد حيات السندي م
المدني و رد تلك الرسالة في "رسالة" له على عدة ،
فقد طالعناها بأجمعها ، ورأينا فيها من الفوائد العجيبة
والأبحاث المفيدة الغريبة ما رد كبد ذلك المتبدع في
نخرة ، وأغرق ضلالتة في بحر (انتهى) .

فهذه حجة عظيمة من علماء " المدينة " و " مكة " شرفها
الله تعالى وقد اعترف المعارض بأن " قول أهل المدينة عنده حجة
معتبرة " على أن المعارض ممن استقر في ظرف الرفض والإعزال
والتشيع ، ومن ابتدع الهدعة واطمان بالبدع .

وقد تمت ههنا تعاليفنا المسماة " ذب ذبابات الدراسات
عن المذاهب الأربعة المتناسبات " ، والحمد لله تعالى على
ذلك ، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ،
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

تم الكتاب والحمد لله أولا وآخرا

فهرس ما في الجزء الثاني من
(ذب ذبابات الدراسات عن
المذاهب الأربعة المتناسبات)

صفحة

صفحة

التقديم في موضع تجوز
منه في ألف موضع لامتواء
العلة " ٢

وما ذكر المعارض من
الفرق بين آحاد
" الصحيحين " وآحاد
غيرهما فلا أصل له
عند مالك ٣

الكلام على قوله : " لم
يبق لهم ، إلا القول بأن
تحريم القياس إنما هو في
حق المجتهد دون المقلد " ٤
المقلد لا يجوز له أن يقيس
مطلقا ٤

بحث ما يتعلق بالدراسة
السادسة

الكلام على قوله : وما
نقل عن أبي حنيفة نقول
مستحدث من أتباعه " ١
الرد على دعوى المصنف
باجتماع الأمة على أن القياس
كالميتة

ما نقل عن مالك من
تقديم القياس على خبر
الواحد ففي ثبوت هذا عنه
شك
الانتقاد على قوله : " فإن

صفحة	صفحة
٨	أين ذلك القياس الذي يلزم فيه ترك الحديث مع كل وجه
٩	الكلام على قوله : "وكانت آناً قد أنفت فيما سبق عن حجية القياس الخ
٩	القائل بنى حجية القياس من الصوفية ومن أهل الحديث ليس الابعضهم
٩	ثبت بالتواتر عن جمع كثير من الصحابة العمل بالقياس عند عدم النص
٩	إن الإجماع وقع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة
٩	منكرو القياس منكرو إجماعين القول بنى للقياس وحرمة قول الظاهرية الجأمة وقول الخوارج والرافضة
٩	الفرق بين جلي القياس
٨	وخفيه منحوت المعترض مذهب جديد منحوت من المعترض
٩	المعترض ارتكب بهذا القياس حراماً
٩	الكلام على قوله : " إنه مع باب دلالة القضية الإجماعية دون القياس "
٩	وجوب التقليد للمجتهد المطلق على العاصي وعلى العالم الغير المجتهد مجمع عليه
١٠	الأئمة الأربعة مع رؤسائهم أهل الكشف وكبرائهم، والقياسات التي صدرت عنهم ليست بأدنى شأناً من مقالات ابن العربي وأمثاله
١٠	قال صدر الشريعة : " إن الإمام العرفاء حجة في حقهم فقط لا في

صفحة	صفحة
١٨	حق غيرهم " معنى قولهم بلزوم التقليد للمجتهد المطلق
١٨	أين ذلك القياس المحرم بالإجماع
١٩	قول المعترض : " فهو تارك للبقين من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " الخ
٢٠	عمل نظر الكلام على قوله : " وذلك لأن الأكل لا يمنع السهل المسلم " الخ
٢٠	نيل المعترض من معاوية رضي الله عنه
٢١	لادلالة الحديث مسلم على أن ابن عباس أوصل إلى معاوية أن النبي صلى الله عليه وسلم دعاه
٢١	ويجوز أنه لم يعلم أن استجابة دعائه صلى الله عليه وسلم
٢٢	بفترض فوراً ومعاوية من المجتهدين الكاملين
٢٢	إن رأى معاوية هذا موافق لرأى سيدتنا فاطمة الزهراء إن رأى معاوية هذا طابق آراء ساداتنا أبي بكر وعمر وغيرهما رضي الله تعالى عنهم
٢٢	تأييد صنيع معاوية في هذا الباب بصنيع صلى رضي الله عنه وغيره مع الصحابة
٢٢	إدراج صاحب "الدراسات" لفظ "أهدأ" في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من عند نفسه
٢٢	الإمام النووي أدرج حديث " لا أشبع الله بطنه " في ترجمة " باب من سبه

صفحة	صفحة
٢٥	٢٢
على حرمة الغناء	النبى صلى الله عليه وسلم
القول بتأخير المانع مبنى	ودعا عليه وليس هو أهلاً
على حديث (ما اجتمع	لذلك كان له أجراً وزكاة
الحلال والحرام إلا وقد	ويجوز أن يكون هذا
غلب الحرام الحلال)	من الألفاظ التى جرت على
٢٦	أستهم بطريق العادة من
قد عرف اختلاف العرفاء	غير أن يقصدوا معانيها
٢٦	لم يدل الحديث على أن
كالعلماء فى جواز السماع	معاوية قد توقف عن
سرد أقوال الصوفية فى	الاجابة الفورية مع العلم
السماع	بأنها هى المفروضة ليس
٢٦	إلا
من قال إن جميع العارفين	الانتقاد على قوله : " لظهور
محفوظون عن الخطاء	أمره صلى أهل الإسلام
يلزمه أن يقول إن القول	قاطبة "
بتحريم الغناء ليس بخطأ	الكلام على قوله : " فن
البتة	ثبت عنده أن النبى
٢٨	صلى الله عليه وسلم سمع
الكلام على حديث ذى اليدين	الغناء بدف مثلاً "
القول بعدم فساد الصلاة	٢٥
باجابة المصلى له صلى الله	سرد الأحاديث التى تدل
عليه وسلم فيها مطلقاً	الأربعة
خروج عن المذاهب	٢٨

صفحة	صفحة
٣٢	٢٩
الأولى	الكلام على الوجوه الثلاثة
كم من واجب خارج الصلاة	التي ذكرها المعارض
يفسدها إذا وجسه فى	لإثبات دعواه
٣٢	الانتقاد على القياس الذى
داخلها	صدروا عن المعارض
الوجوب والإستئذان فى	٣٠
عمل معين من الصلاة	الكلام على فساد الصلاة
لا يبدل على المشروعية فى	بالصلاة عليه صلى الله عليه
عمل آخر ولا على عدم	وسلم عند سماع اسمه الشريف
٣٢	فيها
فساد الصلاة	٣١
مسئلة فرضية الصلاة على	إن القرآن كما يخرج عن
النبى صلى الله عليه وسلم	القرآنية بقصد الدعاء والثناء
القول بوجوب الصلاة	كذلك الصلاة عليه صلى
عليه صلى الله عليه وسلم	الله عليه وسلم يخرج عن
على المصلى إذا سمع اسمه	كونه صلاة بقصد الجواب
الشريف أو قرأه فيها	٣١
لا يساعده دليل عقل ولا	رؤية أبى حنيفة النبى صلى
نقل	الله عليه وسلم فى المنام
٣٤	والسؤال والجواب فى مسئلة
بسط المذاهب فى مسئلة	وجوب سجدة السهو على
وجوب الصلاة على النبى	من صل على النبى صلى
٣٤	الله عليه وسلم فى القعدة

٣٨	عنده (عام	٣٤	النقد على قوله : "ومن
	لفظة "من" عام		متد وباتها " المؤكدة عند
	الأشخاص مطلق في		غيره " الخ
	الأحوال والامكنة		الكلام على قوله : "ومعنى
٣٨	والأزمان		الجواب فيه لا يوجد بأزيد
	القول بوجوب الصلاة		من تفرع وجوبه على قول
	عليه صلى الله عليه وسلم		الذاكر لاسمه صلى الله عليه
	في الصلاة مطلقاً خروج	٣٥	وسلم "
٣٨	عن المذاهب الأربعة		الانتقاد على قياس المعارض
	الحديث والإجماع قاما على	٣٥	في هذا الباب
	أن العموم في هذه		الكلام على قوله : لفظ
٣٩	الأحاديث ليس بمراد		الأحاديث الموجبة للصلاة
	قول المعارض هذا خارج		عند ذكر اسمه صلى الله
٣٩	عن أقوال العلماء		عليه وسلم يدل على إيجابها
	كما ثبت اللفظ العام في	٣٦	بالذكر وظاهر ذلك الفور "
	الصلاة عليه صلى الله عليه		إثبات المعارض الوجوب
	وسلم كذلك ثبت اللفظ	٣٦	لفظي في الصلاة بالقياس
	العام في تسميت العاطس	٣٧	بيان فساد قياس المعارض
٤٠	ورد السلام		الكلام على قوله : " فإن
	ما أورده المعارض من		لفظ الأحاديث (من ذكرت

	وجه الفساد بجواب		العجب من قياس المعارض
	العاطس في الصلاة هو	٤٣	في مقابلة أقوال الصحابة
	مجرد رأى	٤١	المعارض ممن قال بعصمة
	الكلام على منع الصلاة		سيدنا على رضي الله عنه
	على النبي صلى الله عليه		الحنفية امتثلوا عن مسألة
	وسلم في حال الخطية		منع الصلاة ما إذا قرأ
	وإثبات ذلك بالآثار	٤١	الخطيب آية " صلوا عليه
	إيجاب الصلاة على من		وسلموا تسليماً "
	سمع اسمه صلى الله عليه		لا أعرف من مراده ببعض
	وسلم من الخطيب وغيره		المتجاسرين
	مارأيته في كتاب معزوا		تصحيف المعارض في نقل
	الى عالم معتد به	٤٢	الحديث "
	من المعلوم أن مجرد قول		الكلام على قوله : " فإن
	الصحابي حجة عندنا إذا		المرء بعد أهلية العمل
	لم ينغه المرفوع مقدمة على		بالحديث " الخ
	القياس	٤٢	فيما يجب العمل فوراً وفيما
	جمهور الصحابة على أن		لا يجب
	قوله تعالى : " وإذا قرئ		دعوى المعارض أنه مجتهد
	القرآن فاستمعوا له وأنصتوا "		في بعض المسائل منظور
	نزل في استماع المؤمن "	٤٣	فيها
		٤٧	

- الكلام على حديث ابن رواحة
الذي استدل به المعارض
في وجوب العمل بالحديث
فوراً ٤٧
- الكلام على قوله : " نيقن
أن من ترك العمل بالحديث
لعدم أخذ إمامه به " الخ ٤٨
- بحث ما يتعلق بالدراسة
السابعة
- الكلام على قوله : " يجب
ترك قول مائة إمام مثلاً
إذا كان مخالفاً بالحديث
الصحيح " ٤٨
- إن هذه الكلمة كلمة حق
أريد بها باطل ٤٩
- قوله : " وجدنا حديثاً
خالفه الأئمة الأربعة
مبنى على محض الفرض " ٥٠
- قد حكى العلماء الأعلام
بأنه إذا خالف خبر الواحد
الإجماع يقدم الإجماع عليه ٥٠
- إن الإجماع المنقول بطريق
التواتر يفيد الفرض الاعتقادي
وإن الإجماع المنقول بطريق
الشهرة أو الآحاد يفيد
الوجوب دون للفرضية ٥١
- الكلام على قوله : " ولا
عدم أخذهم بالحديث إذا
ثبت من حذاق الفن .
الحكم عليه بالصحة أو
بالحسن " الخ ٥١
- إن السلف إذا ردوا حديث
مجهول العين و الحال لا يجوز
العمل به ٥١
- ويرجع ما عمل به الخلفاء
الراشدون على ما ليس
كذلك ٥٢
- قال مالك : " إذا جاء
حديثان مختلفان ، بلغنا أن

- بأهل المدينة " ١١٤
- أي دليل من الكتاب
أو السنة أو الإجماع قام
على أن إجماع أهل البيت
وإجماع أهل المدينة بمعناها
الذي أراد المعارض حجة - ١١٤
- إجماع أهل المدينة وحده
ليس بحجة ١١٤
- اضطراب كلام المعارض في
حجة الإجماع ١١٤
- الكلام على قوله : " وعندى
أن مالكا أخذ بحديث
الجمع هذا من غير علم
وحاجة " ١١٥
- بيان سهو المعارض في نقل
مذهب مالك ١١٥
- تأييد شريف من مالك
لقول الحنفية ١١٦
- دفع الاعتراض الذي أورده
المعارض على الترمذي ١١٧
- الكلام على قوله : " ويصلح
هذا الحديث أن يكون
متمسكا لسيد الأئمة كلهم " الخ ١١٨
- لا يفتى ماني هذا الكلام
من سوء الأدب الى سيدتنا
فاطمة والخمسة الطاهرة
من آباءه ١١٨
- ما ذكره المعارض من مذهب
جعفر لا يصح عنه ١١٨
- ولو قلنا بثبوته عنه وثبوته
ما أسس المعارض فيها قبل
من الكليتين لقضى على
أقواله في الجمع ولضعاف
سعيه في هذا الباب ١١٨
- حبط عمل المعارض في
الجمع بين الصلوات
المفروضة مدة عمره ١١٩
- إن أحاديث الجمع مع باب
أخبار الآحاد ١٢٠

صفحة

صفحة

الرد على انتقاد المعترض
قول الترمذى : " انا كان
هذا في أول الامر ثم نسخ
بعده "

١٢١ الاجماع قد يكون دليلاً
للسنخ

١٢١ الترمذى من العلماء العارفين
بالناسخ والمنسوخ ومن
كبرائهم وساداتهم

١٢٢ الكلام على قوله : " على
أنه اذا لم يمكن الجمع
عندنا لا يقدم على النسخ
مالم يوجد نص من الشارع "

١٢٢ يعرف الناسخ بنسخه صلى الله
عليه وسلم وضبط تأخر الناسخ
والاجماع على أنه ناسخ

١٢٢ قول الصحابي أنه ناسخ
يفيد معرفة الناسخ

١٢٢ استشكل المعترض من أن
يكون من الحنفية أو من

الشافعية والمالكية والحنبلية ١٢٣
ما معنى قول الزهرى :
" وكانت رخصة " ١٢٣
خط المعترض على الترمذى ١٢٣
ما حكم أحد من العلماء
بحديث وجوب قتل الشارب
في الرابعة لاعتقاده ولا
عملاً ١٢٤

الامام الترمذى من
الكلفين أعظم شأناً من
ابن العربي والشعراوى ١٢٤

بحث ما يتعلق بالدراسة
الثامنة

الكلام على قوله :
" فإذا سمعت في الاجماع ما لم
يقرر معك " الخ ١٢٤

جواز الأخذ بقول عالم
غير مجتهد مقيد بما اذا لم
يكن فاسقاً ١٢٥

صفحة

صفحة

حجية الإجماع إنما ثبت
بالحديث ١٢٦

الإجماع يدل على أن
الحديث الظنى متروك
العمل ١٢٧

الكلام على قوله : " هذا
ما بدى لنا في حجية
الاجماع " ١٢٧

بيان اضطراب كلام
المعترض في حجية الإجماع
وشروطه ١٢٨

المعترض لا يشترط في اجماع
أهل البيت واجماع أهل
المدينة هذه الشرائط
المختصرة ١٢٨

القول بأن تقديم الإجماع
تقديم لأراء الرجال على
الحديث ليس بصحيح ١٢٩

من أعجب العجائب أن
المعترض ههنا رد كلامى

الإمامين النووى والسيوطى
مع أن كليهما من أكابر
الأولياء الكبار ١٣٠

المعترض يعترف بأخذ
السيوطى عن النبى صلى الله
عليه وسلم مشافهة ١٣١

إعتراف المعترض بأن
الأحكام الكشفية قطعية ١٣٢

الرد على قوله : " إن كل
ما أقيم من الدلائل على
أن لاجتماع الأمة تأثيراً في
إيجاب القطع فنظور فيه " ١٣٢

قدح المعترض في أفضلية
الشيخين على كل ١٣٣

من ساوى بين الخلفاء
الأربعة في الفضيلة فهو
فضولى ١٣٣

ثبت إجماع الصحابة
والتابعين على أفضلية
الشيخين ١٣٣

المعترض يأخذ بالرأى مع	قد تواتر عن علي : أن يحبر
اعترافه بأن الحكم بالرأى	هذه الأمة أبو بكر ثم عمر ١٣٤
حرام ١٣٧	من فضل علياً على الشيخين فقد
الكلام على قوله : " وما	خرج من زمرة أهل السنة ١٣٤
وجب التنبيه له ههنا أن	نخرج حديث : " لا يجمع
كلام النووي " الخ ١٣٧	أمنى على الفضالة " ١٣٥
جواز نسخ الحديث بدلالة	إن أقل مراتب أسانيد
الإجماع ثابت بالإجماع ١٣٨	أحمد الحسن ١٣٥
الرد على قوله : " ودلالة	إن من الأدلة السمعية على
الإجماع على نسخ الحديث	حجة الإجماع أخبار
من حيث كون سننه	آحاد تواتر منها قدر
ناسخاً لأنه المؤثر للقطع " ١٣٨	مشترك ١٣٥
الكلام على قوله : لكونه	ما الدليل للمعترض على
آراء جماعة غير معصومة " ١٣٨	حجة الاجماع اذا ثبت
بيان الدليل على أن نقص	فيها تلك الشروط ١٣٦
الاجماع لا ينسخ به ١٣٩	لا يفيد المعترض موافقة
القول بقطعية الاجماع لا يتنافى	الشيخ ولي الله الهندي ١٣٧
أن يكون فيه احتمال	مادري المعترض معنى كلام
غير ناش عن الدليل ١٣٩	العارف الهندي ١٣٧
الشروط التي ذكرها	لإجماع إلا من مستند

المقدمون كافية ولا احتياج	الأحاديث الأخرى الكثيرة
بالشروط التي أحسنها	الدالة على اسرارها ١٤٢
المعترض ١٤٠	الكلام على قوله : وأما نسخ
ومن يعتقد الكشف حجة	الحديث فلا دلالة للإجماع
قطعية يلزمه أن يقول	عليه أصلاً ١٤٤
بحجة الإجماع ١٤٠	لم يثبت أن ابن حزم كان
ليت شعري ما معنى قوله :	مجتهداً مطلقاً ١٤٦
فواجهه عدم جواز النسخ من	الرد على انتقاده كلام
القاطع المتأخر " ١٤٠	الصيرفي بكلا شقيه ١٤٧
الكلام على قوله : " كيف	الكلام على قطعية الحديث بها
بأنواع المجاز على الحكم	الصحيحين ١٤٨
بأحاديث الشيخين بطلا	من العجب تسليم المعترض
فادحة " ١٤٠	هذا الإجماع والحكم بقطع
الفرق الذي ذكره المعترض	حجة أحاديث الشيخين
بين أحاديث الشيخين	وعدم تسليمه الاجماع على
وأحاديث غيرها ليس	امتناع الخروج عن
بمديد ١٤٢	المذاهب الأربعة ١٥٠
أن الإجماع الذي خالف	الاجماع القياسي إنما يترك
حديث الشيخين ١٤٢	به العمل بالحديث الصحيح
حديث جهر البسمة مارضه	الظني وإن كان من رواية

صفحة	صفحة
١٥١	الشيوخين
١٥١	الكلام على دخول جميع
١٥١	الحفاظ في أهل الاجماع
١٦٢	أصحاب " السنن الأربعة "
١٥١	شافعية
١٥٤	يجوز أن يكون الحديث
١٦٣	الصحيح محفوظاً عند من
١٦٣	ليس من أهل الاجماع
١٦٣	الكلام على قوله : " قلنا
١٦٣	ليس كل مشايخ الحديث
١٥٥	ظاهرة "
١٥٥	شذوذ الظاهرية لا يضر في
١٦٣	تحقق الاجماع
١٥٧	تسقط العدالة بالتعصب
١٥٧	والسفه
١٥٧	الظاهرية الجامدة ومنهم
١٥٧	ابن حزم متعصبية بجهة
١٥٨	الاجماع القياسي ليس
	بحجة عند الظاهرية
	اجماع غير الصحابة ليس .

صفحة	صفحة
١٦٥	عصرواحد
١٦٧	الكلام على قوله : وكيف
١٦٥	يجوز هذا مع أنهم
١٦٧	معصومون في اجتماعهم "
١٦٥	دعوى أن القياس الذي
١٦٧	هو سند الاجماع قياس
١٦٥	في مقابلة النص خطأ ظاهراً
١٦٥	الكلام على قوله : " وإلا ففي
١٦٥	حقيقة الأمر ليس حديث
١٦٥	صح ثبوته عن رسول الله
١٦٧	صل الله عليه وسلم إلا
١٦٦	وقد تشرف عالم من
١٦٦	علماء الأمة بالعمل به "
١٦٦	من المعلوم أنه يجوز النسخ
١٦٦	قبل العمل
١٦٦	تشرف عالم بالعمل
١٦٦	لا يتنهض دليلاً على نفي
١٦٦	الاجماع
١٦٦	كيف يلزم من القول :
١٦٦	بأن الإجماع يدل على

نسخ الحديث التعمط في
كلماته القدسية
اعتقاد المعترض بأنه : لا يخرج
الحديث عن المذاهب الأربعة
لا يجعل عدم العمل به من
جميع العلماء غير جائز
الكلام على قوله : " فإن
كان مما اتفق عليه الشيخان
مثلاً يجب أن يكون الاجماع
قد نقل إلينا رجال كرجال
الشيخين "

هذا الفرق الذي ذكره
المعترض اختراع منه لم
يسبق إليه أحد من العقلاء
وهذا الكلام من المعترض
قلع منه لإعتبار الاجماع
المنقولة في كتب الحديث
والفقه

الاجماع على جواز النقل
عن الكتب المعتمدة

صفحة

صفحة

- ولو بلا سند . . . ١٦٨ لا يقدم على حديث
على المعترض أن يقول " الصحيحين خلاف ما
بهذا للفرق في إجماع أهل
اليث وإجماع أهل المدينة
أيضاً . . . ١٦٨ التي تنقل لمقات ليست مما
وعلى المعترض بيان ثبوته . . . ١٧٠ ترك بها الأحاديث
هذين الإجماعين بهذا الوجه ١٦٨ لا تكار المعترض عن كون
نقل الإجماع . . . ١٧٠ الإجماع والقياس . . . حجبت
السنة وقد يكون بالتواتر
وقد يكون بالشهرة وقد
يكون بخبر الواحد . . . ١٦٩ بحث ما يتعلق بالبراهنة
الإجماع يقدم على الحديث
الظني إن كان . . . نقل إلينا
بالتواتر أو بطريق الشهادة . . .
والأفتقار على القياس . . . ١٦٩ أصحاب داود . . .
إن أكثر الجماعات الشريعة
نقل إليه بطريق الشهادة . . . ١٦٩ الكلام على قوله : " وذلك :
القول بأن : الإجماع الذي
نقل إليه بطريق الشهادة . . .
وليس جماله رجال الشيخين . . . ١٧١ لعدم قولهم بالقياس مطلقاً
حتى في العلة المنصوصة . . .
والجالية " ١٧١ القول بعدم جواز القياس

صفحة

صفحة

- في العلة الجلية فقد صدر
عن جميع نفاة القياس ١٧١ الكلام على قوله : " وما
القول بعدم جواز القياس
في العلة المنصوصة فقد
صدر عن ابن العربي ١٧١ الخطأهم . . . إلا من حيث
تصريح السيوطي : بأن
الإجماع لا ينفرد بخلاف
الظاهرية ١٧٣ جمودهم على ما ورد
اعتراف المعترض بأن
الظاهرية مما لا يعابهم ولا
بأفولهم أئمة الحديث والفقه ١٧٣ الحديث فيه مع وضوح
أمر التعبدية في غيره " ١٧٦ قد ثبت عن الإمام البخاري
في " جامع الصحيح " . . .
قياسات شتى . . . ١٧٧ قاطعاً ما يعبرهم وغيرهم " ١٧٧
أراد ما يعبرهم وغيرهم " ١٧٧ البخاري مجتهد ليس من
الظاهرية ولا من أهل
الظواهر ١٧٧ البغي ؟
إذا اجتمع أهل قرية على
ترك الأذان أو الختنة حل
للإمام قتلم . . . ١٧٤ حكاية فتيا البخاري بثبوت
الحرمة بين صبيين ارتضعا
شاة، وانخرجه من " بخارا " . . .
بسبب هذه الفتيا ١٧٨ كان أبو حنيفة الكبير أجل
علماً وقدوة في عهده . . . ١٨٢ من رسول الله صلى الله
عليه وسلم . . . ١٧٥ كان البخاري وقت إخراج

صفحة	صفحة
١٩٤	من "بخارا" ما بلغ مبلغاً
١٨١	من الحديث ما بلغه بعد
١٨٤	الإخراج ما كان عن
١٨٤	أبي حفص فقط
١٨٤	كان أبو حفص مجتهداً
١٨٦	بيان سنة ميلاد أبي حفص
١٨٦	ووفاته
١٨٧	بيان عام ولادة البخاري
١٨٧	ووفاته
١٩١	كان البخاري حين مات
١٩١	أبو حفص ابن ثلاث
١٩١	وعشرين سنة
١٩٢	كان أول رحلة البخاري
١٩٢	سنة عشر ومائتين
١٩٦	قال البخاري : صنفت
١٩٦	كتابي الجامع في المسجد
١٩٧	الحرام
١٩٧	أقام البخاري في تصنيف
١٩٩	الجامع ست عشرة سنة
١٩٩	ولم يجاوز بمكة هذه المدة
١٩٤	كلها
١٨١	قال البخاري : أخرجت
١٨٤	كتابي الصحيح من ست
١٨٤	مائة ألف حديث ، ولم
١٨٤	أخرج في هذا الكتاب إلا
١٨٦	صحيحاً وما تركت من
١٩٤	الصحيح أكثر
١٩٥	ذكر ما جرى بين البخاري
١٩٥	وشيبه الحافظ الذهلي
١٩٥	كان الذهلي يقول : لا
١٩٥	يجلس إلينا مع ذهب بعد
١٩٥	هذا إلى محمد بن اسماعيل
١٩٦	قال الذهلي : لا يساكني
١٩٦	محمد بن اسماعيل في
١٩٦	البلدة
١٩٧	زاع أمير "بخارا" مع
١٩٧	البخاري
١٩٩	زول البخاري "بغرتك"
١٩٩	ووفاته
١٩٩	ما وقع من الإمام

صفحة	صفحة
٢٠٧	أبي حفص مع البخاري
٢٠٧	أنف مما اتفق له مع
٢٠٠	شيبه الذهلي
٢١٠	حد أبي حفص من متجاسرة
٢١٠	الفقهاء مما لا ينبغي
٢١١	الكلام على قوله : وأما
٢١١	أصحاب الظواهر فهم أهل
٢١١	الحديث خير أهل العمل
٢١١	على الأرض
٢٠١	إن القياس الخفي كما يقول
٢٠٣	به أكثر الفقهاء يقول به
٢٠٣	أكثر المحدثين والعرفاء
٢٠٣	لم ينكر جواز القياس إلا
٢٠٣	الظاهرية والقيلائل من
٢٠٣	الصوفية والمحدثين
٢٠٣	الرد على الخطابي في زعمه :
٢٠٤	"أن أهل الرأي أصحاب
٢٠٤	أبي حنيفة"
٢٠٤	الكلام على قوله : "والتأويل
٢٠٥	سوي الحاجة ح أم"
٢٠٧	النصوص على ظواهرها
٢٠٧	الكلام على قوله : "فهؤلاء
٢٠٧	لا يزالون بأراء الرجال إذا
٢١٠	خالفوا الظواهر"
٢١١	القول بأن الظاهر كالنص
٢١١	الناطق قول مخترع
٢١١	الانتقاد على استدلال
٢١١	المؤلف بالحديث في كون
٢١١	الظاهر كالنص
٢١١	بحث ما يتعلق بالدراسة
٢١٣	العاشرة
٢١٣	الكلام على قوله : "وذكر
٢١٣	الشيخ أن ما روياه أو
٢١٣	أحدهما فهو مقطوع
٢١٣	بصحته"
٢١٣	إن كلام البخاري في
٢١٣	"جامعه" يشير إلى إختياره
٢١٣	ما قال للنووي
٢١٣	الانتقاد على دعوى المعارض

صفحة	صفحة
بموافقة إجماع المحدثين بما	الإجماع حجة قاطعة في
قال ابن الصلاح ٢١٤	الأحكام وأما فيما عداها فلا ٢١٦
قول النووي قول الجمهور ٢١٤	المعارض ينكر الإجماع
الأكثر من الفقهاء والمحدثين	ويستدل به ٢١٦
على أن خير الواحد لا	قول المعارض في حجية
يفيد العلم مطلقاً ٢١٤	الإجماع مخالف لما نقله
البلقيني من تلاميذ ابن تيمية	عن ابن الصلاح ٢١٧
وأشدهم اتباعاً له ٢١٥	ظاهر كلام ابن الصلاح
المعارض ممن يدم ابن تيمية	أن الإجماع على تلقى
ذماً كثيراً بل أوجب	"الصحيحين" بناءه
تحريق "كتاب ابن تيمية	الإجتهد ٢١٧
في رد الروافض" ٢١٥	العلم بصدق الخبر المختلف
الإجماع على تلقى	بالقرائن لا يحصل إلا للعالم
"الصحيحين" إما وقع	المتبحر ٢١٧
على وجوب العمل بما	النووي وابن عبد السلام
فيها أو عليه وعلى الصحة ٢١٦	أعلى شأناً من السيوطي ٢١٨٠
الصحة المصطلحة عند	السيوطي والنووي كانا
أهل الحديث لا تستلزم	من المحدثين ٢١٨٠
كون الحديث كلامه صلى	الكلام على قوله: "فكثرة
الله عليه وسلم ٢١٦	القائلين إن ثبتت في

صفحة	صفحة
جانب النووي لا تقابل	"الصحيحين" مقطوعة
هذه الكثرة ٢١٧	الصدور عنه صلى الله عليه
الجواب عن إيراد ابن حجر	وسلم ٢٢٣
المستقلاني ٢١٩	الانتقاد على ما نحتبه
الكلام على قوله: "أما	المعارض من قبل النووي ٢٢٤
ثبوت الصغرى فبالتواتر" ٢١٩	لم يدرك الصحة قطعاً
إن الأمة ما اجتمعت على	يعلم يقيني في أحاديث
جميع ما في "الصحيحين" ٢١٩	"الصحيحين" ٢٢٤
تفصيل ما استثنى من	الكلام على قوله:
أحاديث "الصحيحين" من	"وأحاديثها اجتمعت الأمة
التلقى ٢٢٠	على صحتها المصطلحة" ٢٢٤
الانتقاد على قوله: "وأما	إنما الثابت عند الكل هو
الكبرى فيما يثبت قطعية	الإجماع على وجوب العمل
الإجماع" ٢٢٢	بأحاديثها دون الصحة
الكلام على قوله: "فكذا	المصطلحة ٢٢٥
ههنا أخبار الآحاد مظنونة	الصحة الإصطلاحية إنما
في نفسها" ٢٢٣	تفيد غلبة الظن بصدوره
لو كانت هذه الملازمة	عنه عليه السلام دون
صحيحة لكانت الأحاديث	القطع ٢٢٥
الصحيح المذكورة في غه	الكلام على قوله: "لزم

صفحة	صفحة
أحد الأمرين إما عدم ظن " الخ	٢٢٥
الكلام على قوله : " فإن قبول العمل والإجماع على وجوبه معلول بالإجماع على الصحة "	٢٢٦
لا نسلم أن الإجماع على وجوب قبول العمل معلول للإجماع على الصحة	٢٢٦
الإجماع على وجوب العمل والقبول بأحاديث غير " الصحيحين " ثابت أيضاً	٢٢٦
الحديث الحسن أيضاً	٢٢٧
مقبول العمل من الأمة لا يلزم من إجماع الأمة على العمل بالإجماع على القطع	٢٢٧
لو كان دليل المعترض بجميع مقدماته سالماً	٢٣٠
مفيداً للقطع بصحة ما في " الصحيحين " لكان مفيداً للقطع بصحة ما في أحدهما، فيظل قولهم بترجيح أحد " الصحيحين " على الآخر، ويذهب تقسيمهم الصحيح إلى سبعة أقسام هدرأ	٢٢٨
الكلام على قوله : " والقطع إنما تحصل من الإجماع على الصحة "	٢٢٨
كيف الجمع بين قولي ابن الصلاح	٢٢٩
الكلام على انتقاد المعترض قول الحافظ ابن حجر : " إلا أن هذا مختص بما لم يقع التجاذب بين مدلوليه "	٢٣٠
كيف خفي هذا الأمر الجلي على المعترض الفاضل	

صفحة	صفحة
الكلام على قوله : " فجميع ما في الكتابين يجب العمل به " المنتقد	٢٣٤
منهما لم ينزل عن أعلى درجات الصحة "	٢٣٥
ليس في المنتقد التلقي بالقبول فلا أرجحية فيه	٢٣٥
الكلام على قوله : " ثبت أنه في أعلى درجات الصحة "	٢٣٦
الانتقاد على قوله : " حتى حكم المتقنون حكماً كلياً أن كل ما ضعف من أحاديثها فهو مبنى على حل ليسه بقاعدة "	٢٣٧
إن المنتقد منها نزل درجته عن أعلى درجات الصحة	٢٣٨
الكلام على قوله : " فالكلام على أن ما انتقد عليه من أحاديث " الصحيحين " هل هو مستثنى عن الصحيح وما يجب به العمل من غير نظر ووقفه أم لا	٢٣١
حل ما أورد الحافظ في " شرح النخبة " من الإشكال	٢٣٢
الرد على قوله : " بل هو مما اجتمع عليه الأمة "	٢٣٢
اعتراف المعترض بأن ابن حزم من الظاهرية الجامدة كداؤد	٢٣٣
كان المعترض ممن يقول بجواز جميع المعازف والملاهي وباستثنائها مطلقاً	٢٣٣
ذكر بعض فضائح المعترض في هذا الباب	٢٣٣

صفحة	صفحة
٢٤٠	أعظم اقتضاح من يظن من أهل زماننا أن الانتقاد يوجب الوقفة " .
٢٣٨	وجوب ترجيح قول الشيخين على قول غيرها مطلقاً بما لم يدك عليه دليل
٢٣٨	ترجيح الحافظ الذهبي والعقلاء قول غيرها على قولها
٢٣٩	رد المعارض في " رسالة له في عدم جواز نكاح البالغة بلا ولي " قول البخاري
٢٣٩	بحث ما يتعلق بالدراسة الحادية عشرة
٢٣٩	الكلام على قوله: " للدراسة الحادية عشر " .
٢٣٩	ليس في العلماء من يدعى مساواة حديث غير " الصحيحين " بحديثهما
٣٤٢	في الصحة مطلقاً الرد على انتقاده على الشيخ ابن الهمام بقوله : يريد بهذا الكلام الانتقذاح فيما تمالات عليه كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً " .
٢٤٠	وجود ما قال ابن الهمام في تصانيف الشافعية والحنفية .
٢٤٠	ما قاله ابن الهمام وافقه عليه شارحاً " التحرير " . وعلى القاري وعبد الحق الدهلوي ومحمد أكرم النصري وهو تحقيق لما هو قول أصحاب المذهب .
٢٤٢	القول بعلو ما فيها على ما في أحدهما بعد الحكم بقطع الصحة فيهما تحكم
٣٤٢	تأليف " الصحيحين " إنما كان بعد الأئمة الأربعة

صفحة	صفحة
٢٤٠	فكيف يمكن لم ترجيح أحاديثهما على أحاديث غيرهما وترجيح المقلدين غير معتبر عند الأئمة
٢٤٣	رأى الأئمة الأربعة أعلى شأناً من رأي البخاري ومسلم فيكون ترجيحهم أعلى من ترجيحهما
٢٤٣	لم ينقل مسألة ترجيح " الصحيحين " عن الأئمة الأربعة ولا عن أصحاب " الصحاح الستة " قطعاً
٢٤٣	قول الحنفية مؤيد بما قال البخاري نفسه : " وما ترك من الصحيح أكثر " .
٢٤٣	الكلام على قوله: " وغرضه من ذلك كما قال الشيخ الدهلوي تأييد مصادمة الفقهاء الحنفية بالمحدثين
٢٤٤	وجه تعبير الشيخ الدهلوي
٢٤٥	الحنفية بالفقهاء والشافعية بالمحدثين في هذه المسئلة
٢٤٥	لما كانت المذاهب الأربعة دونت قبل تأليف " الصحيحين " لابد أن يكون اثبات رواية كل مذهب بالحديث مع قطع النظر عن اخراج من أخرجه
٢٤٥	الانتقاد على دعوى المعارض أن المذهب الحنفي في الأغلب على خلاف ما في " الصحيحين "
٢٤٥	كان البخاري مجتهداً
٢٤٦	كان مسلم شافعي المذهب ليس للوفاق بأحاديثهما إذا كان المأخوذ منه أحد الأصول الأربعة من شرائط صحة الحكم بمسئلة شرعية
٢٤٦	إن فوقية مرتبة " الصحيحين "

صفحة	صفحة
لا يحمل المذاهب المأخوذة من الكتاب والسنة غير مقبولة	أبي حنيفة على الثلاثة اجماع لم يوجد مثله في فضل البخاري ومسلم على غيرها
٢٤٧	٢٥٠
إن عيسى عليه السلام حين ينزل من السماء يعمل بمذهب أبي حنيفة الإمام ليس فيما ذكره ابن الهمام ابطال مزية "الصحيحين"	أحمد بن حنبل أعلى شأنًا من البخاري ومسلم بل الأئمة الأربعة فاضلون عليها
٢٤٩	٢٥٠
بل هو من قبيل تشريفها وأداء واجب تعظيمها	الكلام على قوله : "حتى يقول - أي الطحاوي -
لا ابطال لخصوصية "الصحيحين" إلا فيما وجد فيه شرطها	٢٥١
حكم المعارض أن رواية الأعرابي كرواية على لا دلالة لكون "الصحيحين" أصح كتاب في الصحيحين	٢٤٩
٢٥٠	٢٥٢
أما إذا كان كل فرد فرد من أحاديثها أصح	لا يلزم من تحقق ضعف دليله عند مثل الطحاوي تحقق ضعفه في نفس الأمر
٢٥٠	٢٥٢
فصل	لاوهن في الروايات المنقولة عن أبي حنيفة المخالفة لظاهر أحاديث "الصحيحين"

صفحة	صفحة
٢٥٤	٢٥٢
شروط الأئمة	إذا أثبتنا قوله عليه السلام الثابت الصحيح
٢٥٤	٢٥٣
نقل ما قال ابن طاهر في شرط للشيخين	لا يجوز إطلاق لفظ "سلطان السلاطين" على أحد سوى الله تعالى
٢٥٥	٢٥٣
المрад بشرطها وروايتها مع باقي شروط الصحيح قاله العسقلاني	إن الأئمة الأربعة وبعضاً من الحديثين أعلى شأنًا من البخاري ومسلم في صناعة الحديث
٢٥٥	٢٥٣
لا يلزم من عدم تصريحه بشرطها أن لا يعرف شرطها	الكلام على قوله : "لم يبق ريب باجماع العلماء في تقديم البخاري على مسلم ثم مسلم على أهل عصره"
٢٥٥	٢٥٣
الانتقاد على قوله : "ولم يوجد بالإجماع في عصرهما ولا فيما بعد ذلك مثلها في هذا الفن"	الانتقاد على قوله : "فلا يعرف شرطها إلا بتصريحها"
٢٥٥	٢٥٤
من المعلوم أن الإمام أحمد ابن حنبل ونظاره كانوا من المعاصرين للبخاري وهم أعظم منه في الفن وإمامته بالضرورة	ما الدليل على عدم جواز سماع حكم الحافظ للناقد العارف بأحوالها وبما قرراه من شروطها
٢٥٦	٢٥٤
الحكم بأن فيما بعد عصرهما لم يوجد مثلها خبر كخبر	تأليف الحازمي كتاباً في

صفحة	صفحة
ابن علان بأن المجتهد	الانتقاد على قوله : " بل
مفقود من المائة الرابعة ٢٥٦	ربما يوجد محاسن كثيرة
بسط الكلام على الوجوه	في استناد فيه متهم كروان" ٢٦٠
التي أوردها المعارض	حاشائه أن يورد البخاري
لإثبات عدم المساواة بين	حديث المتهم في "صحيحه" ٢٦٠
روايتها ورواية غيرها	مروان تابعي ، وقيل صحابي ٢٦١
وإن كان على شرطها ٢٥٧	ذكر من روى من الكبراء
الكلام على قوله : "الوجه	عن مروان ٢٦١
الأول أن الشيخين لا	قد روى البخاري عن
يكفيان في التصحيح بمجرد	مروان منفرداً أحاديث ٢٦١
حال الراوى في العدالة	قال السخاوى : " قد
والإتصال بل ينظران	تبع ما نسب إلى مروان
في حاله مع من روى	من إيدائه لأهل البيت فلم
عنه " ٢٥٧	ثبت شيء منها " ٢٦٢
الكلام على الوجه الثاني	قال عروة : " كان مروان
الذى ذكره المعارض ٢٥٨	لا يتم في الحديث " ٢٦٢
الكلام على الوجه الثالث	الكلام على قوله : " بعد
والرابع ٢٥٩	الوقوف عليه من طريق
الكلام على الوجه الخامس	آخر عندهم " ٢٦٣
والسادس ٢٦٠	إن مجرد الوقوف على

صفحة	صفحة
طريق آخر من غير إيراد	مروان : " مع ماله من
لها في "صحيحه" لا بدفع	موبات الأعمال وشائع
شيئاً عن البخاري ٢٦٣	الأفعال " ٢٦٥
معتقد المعارض في مروان	والذى أعتقد أنه إن كان
أنه هلحد شرير كافر ٢٦٣	من مبغض آل عليه السلام
رسالة للمعارض سماها	فحن منه بريثون ٢٦٥
"مواهب سيد البشر" ٢٦٣	الكلام على قوله : " فعد
الكلام على قوله : " وما	من لا خبرة عنده مروان
يحمل على ذلك إلزام من	من مشائخه " - أى على
يعتقد شخصاً " الخ ٢٦٤	ابن الحسين - ٢٦٦
مرى الإلزام لا يحمل على	وهذا الأمر قد أثبتته
أن يخرج حديث المتهم في	الذهبي وابن حجر ٢٦٦
"الصحيح" ٢٦٤	ما استدلل المعارض بحكاية
الكلام على قوله : " ومن	مفيان قياس غير صحيح ٢٦٦
هذا القبيل رواية على بن	اتفقوا على تحريم رواية
الحسين عن مروان " ٢٦٤	الموضوع . ٢٦٦
جعل رواية زين العابدين	الكلام على الوجه السابع ٢٦٧
عن مروان من هذا القبيل	وهذا الوجه السابع لا يفيد
يحتاج إلى سند ٢٦٥	إلا رجحان حديثها على
الكلام على قوله في حق	حديث غيرها وهو لا

صفحة	صفحة
٢٦٧	يتناقى المساواة في الصحة
٢٦٧	دعوى الإجماع على أنه لا يوازىها أحد من المشايخ
٢٦٧	العظام دعوى غير صحيحة
٢٦٩	من المعلوم أن الأحاديث التي جاء بها البخاري في مصنفاته غير "الجامع"
٢٦٨	كثير منها مرجوحة
٢٦٨	شروع الكلام في انتقاد الوجه الثامن ، وهو التلقي على أحاديث "الصحيحين"
٢٦٨	الكلام على قوله : "فهذا الدليل على مزية الصحيحين"
٢٦٨	تلقى الأمة "للصحيحين"
٢٦٨	لم ينقل إلينا بالتواتر
٢٦٨	لم يعرف أن إجماعهم كان على وجوب العمل بما فيها أو على الحكم بالصحة الإصطلاحية أو على أنه
٢٦٩	كلامه عليه السلام قطعاً
٢٦٩	القدر المحقق أنهم اتفقوا على وجوب العمل بما فيها وهو لا يستلزم الصحة فضلاً عن القطعية
٢٦٩	المعارض ينكر الإجماع ويحتج به
٢٦٩	إذا حكم الماهر المتقن العارف بأن هذا الحديث رجالها كان تلقى الأمة حاصلاً في رجاله
٢٧٠	إن الأمة اتفقت على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج الشيخان
٢٧٠	العمل بخبر العدل واجب في العمليات
٢٧٠	الإجماع وتلقى الأمة كما ثبتا على قبول ما في "الصحيحين" ووجوب العمل بما فيها كذلك ثبتا

صفحة	صفحة
٢٧٤	على قبول أخبار الآحاد الصحيحة والحسنة
٢٧٠	إن المزينة لها هي إن وجوب العمل بما فيها من غير توقف ونظر بخلاف غيرها
٢٧١	الإجماع على الصحة الإصطلاحية لا يلزم من الإجماع على وجوب العمل بما فيها
٢٧٢	الكلام على قوله : "ألهم إلا أن يقال : لم يعهد في الشريعة المطهرة فرق بين وجوب عمل وعمل"
٢٧٣	الحكم بأن تلقى الأمة لها بالقبول تواتر بسبب النقل دعوى غير صحيحة
٢٧٤	ابن الهمام وغيره من الحنفية قالوا : أن ما هو على شرطها بإخبار متقن
٢٧٤	عارف فهو كروبها
٢٧٠	الكلام على قوله : "من أن سبقها على غيرها مما سبق به الكلمة الإلهية"
٢٧٤	الرد على انتقاد المعارض دعوى العلامة ابن أمير الحاج في باب التلقي
٢٧٥	أين تواتر التلقي سلفاً وخلفاً لم يستلزم كلام العلامة أن القول بالإجماع عليها خلاف الواقع
٢٧٥	إن العلماء لم يتلقوا كل ما في الكتابين بالقبول
٢٧٥	أين الإجماع على وجوب العمل بمضمونها وعلى نقدها على معارضتها مطلقاً
٢٧٦	الكلام على قوله : "ونقول أفاد ذلك أن القول بكون الأحاديث التي تكلم في

صفحة

صفحة

- رجالها راجحاً على ما في
غيرها تحكم" ٢٧٦
مدعى الشيخ والعلامة
أمران عدم التلقى لجميع
ما فيها، وأن ما أخرجه
يساوى ما أخرجه غيرها
إذا كان بشرطها ٢٧٦
ما أفاد كلام العلامة ما
ذكره المعارض ٢٧٧
المعروف من عادة ابن الهمام
أنه ينقل في "تحريره"
أصول مذهبه الثابتة عن
عن إمامه أو الأصول
المأخوذة عن كتب المذهب ٢٧٧
الكلام على قوله: "من
أنه لا يوجب تحكم رجحان
الكل"
من قال بتحكم رجحان
الكل فلنما قال فيما جاء
على شرطها ٢٧٨
- الكلام على قوله: "وقد
أجمع أرباب الصنعة
الحديثية على أن جرح
الجرح في حديث الكتائب
إنما يؤثر في فقد القطع
بالصحة" ٢٧٨
دعوى الإجماع هذه باطلة ٢٧٨
إن الدارقطني وغيره
ضعفوا مائتين وعشرة من
أحاديث الكتائب ٢٧٨
إن النسائي ضعف جماعة
أخرج لهم الشيخان ٢٧٨
جرح كثير من الحفاظ
المتقدمين والمتأخرين في
رجالها ومنهم أحمد وأبو داود ٢٧٩
إختلاف البخاري ومسلم
في التصحيح ٢٧٩
الكلام على قوله: "إن
أعلى درجات الصحة عند
أهل الفن ما أخرجاها في

صفحة

"الصحيحين"

- ٢٧٩ نفر يسير ممن انتقد على
صحة تلك الأحرف اليسرة
غير صحيح ٢٨١
كم من أحاديث قال
بصحتها البخاري ومسلم
ضعفها وكذا بالعكس ٢٨٢
الحنفية يقولون بعدم
رجحان غير المنتقد مما
فيها على ما في غيرها
ووجد فيه شرطها ٢٨٢
الكلام على قوله: "لأن
نقول عدم الجرح مع
التصحيح من مخرج واحد
لا يساوى تصحيح الأمة
وفيهما الشيخان" ٢٧٢
هذا مسلم في غير المنتقد وأما
فتصحيح الأمة مفقود فيه،
وإن كان من رواية أحدهما
فتصحيح الثاني أيضاً مفقود ٢٨٣
الكلام على قوله: "وليس
- هذا المبنى غير مسلم عند
الحنفية إذا وجد حديث
صحيح على شرطها ٢٨٠
الكلام على قوله:
"فتصحيحها لا يقابله
تعليل غيرها" ٢٨٠
إذا كان الجرح مثلها فلا
عمل لهذا الكلام ٢٨٠
الشيخان ليسا بمعصومين
من الزلل والخطأ ٢٨٠
إعتراف المعارض أن مسلماً
أنى لـ "صحيحه" أحاديث
ضعيفة وأن البخاري أبقى
في "جامعه" أحاديث
المنتهى ٢٨٠
الدارقطني لم يعرف له
عصبيته على البخاري ومسلم ٢٨١
القول بأن الشيخين قد
اجتمعا مع الأمة سوى

صفحة

صفحة

لا يقبل طعن الدارقطني	٣٨٣	الجرح من كل جارح مما
إذا انفرد به لما عرف	٣٠٢	يعتق به كجرح ابن
من عصبية	٣٠٢	الجوزي " الخ
نحاس الدارقطني على	٣٠٢	وهذا لا يستلزم ثبوت
أبي حنيفة	٣٠٢	إجماع الأمة مع الشيخين
الكلام على قوله : " لأن	٢٨٣	على القبول
ترك العمل في بعض ما		جرح مثل الدارقطني
وقع من أحاديثها ممن وقع		والخطيب في الإمام أبي حنيفة
لم يقع إلا بعارض " ٣٠٣		من باب جرح للرجل
الكلام على قوله :	٢٨٤	المتعصب
" وسيس الحاجة في العذر		وجرح مثلها في بعض
عن أبي حنيفة في ذلك		رواة الشيخين ليس من
أكثر من غيره لكثرة	٣٠٢	هذا الباب
القياسات " الخ ٣٠٣		أين إقرار الدارقطني وغيره
لا حاجة لأبي حنيفة إلى		أن للشيخين عن ذلك
هذا العذر ٣٠٣	٣٠٢	أجوبة
وشرط صحة القياس عدم		لم يثبت الإجماع على قبول
النص ، فنسبة القياسات		جميع ما في الكتابين
المخالفة بالنص فضول ٣٠٣		فضلاً عن الإجماع على
كشف العارف السمرهني	٣٠٢	ما فيها

صفحة

صفحة

في علو شأن مذهب	٣٠٤	جميع المذاهب ٣٠٥
أبي حنيفة	٣٠٤	بحث بلوغ أحاديث
قول الشعراوي محمول على	٣٠٤	" الصحيحين " الإمام
الفرض والتقدير	٣٠٤	أبا حنيفة ٣٠٦
ما لم يصح عند الإمام		المعترض قد أذعن لأهل
لو صح عند بعض المحدثين		الكشف فلم لا يجعل
بعده فلا يعتد به في		الإمام أبا حنيفة من أهل
مذهبه ٣٠٤		الكشف ٣٠٧
الإمام أبو حنيفة رجل من		الكلام على قوله : " ولم
رجال الله يلتجأ إليه في		يلزم من ذلك أن لا يصح
الحديث والفقه ٣٠٥		عند الحفاظ بعده " ٣٠٨
ماذا يجب من الاعتقاد في		حكم تصحيح الحديث في
حق الأئمة ؟ والانتقاد على		هذا الأزمان ٣٠٨
الشعراوي في هذا الباب ٣٠٥		الكلام على قوله : " وقالوا
القول بكثرة القياس في		لو كان الحديث صحيحاً
مذهب أبي حنيفة دعوى		لصح عند أبي حنيفة " ٣٠٩
خلاف الواقع ٣٠٥		أين من قال بهذا ؟ ٣٠٩
قول الشعراوي : لما كانت		إذا تمسك أبو حنيفة بالسنة
الأدلة متفرقة " لو صح		علم أحد الأمرين إما عدم
لاستلزم كثرة القياس في		صحة حديث الخصم أو

٣٠٥	الأول التي رجع عنها	٣٠٥	واحتال عدم بلوغ الحديث
٣٠٩	إن كانت الرواية من غير ظاهر الرواية صرح الشراح	٣٠٩	إلى أبي حنيفة مرجوح
٣١٢	أنها متروكة	٣١٢	من المعلوم أن الكتب
٣١٢	لتكون بنوا أكثرها على ظاهر الرواية	٣١٢	الفقهية لم يذكر فيها إلا
٣١٢	ما فهمه أصحاب الأئمة	٣١٢	أقوال الأئمة، ولو وجدوا
٣١٢	من كلامهم فهو محل للإعتماد	٣١٢	تخرجوا ذكره بلفظ
٣١٢	وما ذكره الشعراوي في هذا الباب خروج عن الإجماع	٣١٢	كتاب ظاهر الرواية قد
٣١٢	لم يرد في مذهب أبي حنيفة	٣١٢	مع فيها أقوال أبي حنيفة
٣١٢	قيامات خارجة عن دائرة الحديث لما أفق بقوله	٣١٢	في مذهب أبي حنيفة
٣١٢	الصناديد من المحدثين	٣١٢	عنها
٣١٢	وكيع كان يفتي بهنول	٣١٢	"المبسوط" عندنا موجود
٣١٣	في حديث	٣١٢	في ثمان مجلدات
٣١٣	الليث بن سعد كان على	٣١٢	تفصيل كتب ظاهر الرواية
٣١٣	مذهب أبي حنيفة	٣١٢	"الكافي" للنسفي غير "الكافي"

٣٤١	العلماء ثم الرد عليه	٣٤١	السبعة للحديث الصحيح
٣٤١	الانتقاد على قوله: "إن لإمامنا معارضاً أصح وأقوى مما فيها فيأخذ به دونها"	٣٤١	ودعوى بعض إمامنا
٣٤١	إن منع العلامة لتلقي الأمة جميع ما في "الصحيحين" بالقبول بمعنى وجوب	٣٤١	غيرها عن غير رجالها
٣٤١	على جميع ما فيها	٣٤١	إن "مروان" من رواة البخاري في "صحيحه"
٣٤٢	حالا	٣٤٢	ودفع طعن المعارض في "مروان"
٣٤٢	الكلام على قوله: "وإنما الكلام في وجود الشروط"	٣٤٢	إعتراف المعارض بتضعيف بعض رواة مسلم
٣٤٣	الانتقاد على قوله: "وقد حكى الحفاظ المتقنون طبقة بعد طبقة بأن الشروط التي توجد في روايتها لا توجد في غيرهم"	٣٤٣	شهادة الشيخين بأن الأحاديث الصحيحة على شرطها موجودة
٣٤٣	لو ثبت ما قال المعارض لسقطت الأقسام الثلاثة المذكورة من الأقسام	٣٤٣	ما جاء عن الشيخين أن الأحاديث التي لم تذكر في "الصحيحين" لا يمكن أن تساوى حجة بما أثبتنا بها فيها
٣٤٣		٣٤٣	الكلام على قوله: "فإنها معني القطع عند

صفحة

أضيق شرطاً ٣٥٥
بعض الحديثين أضيق شرطاً
من البخاري ومسلم ٣٥٤
قد تقرر في الأصول أنه
يجب على المجتهد ترجيح
ما أدى إليه اجتهاده
بالإجماع ٣٥٦
الكلام على قوله: "وليس
كتاب أضيق في الشروط
على وجه الأرض من
"الصحيحين" ٣٥٦
إن هذا مسلم بالنظر إلى
ما في غير الكتابين وليس
على شرطها وأما في ما في
غيرها وهو رجالها أو وجد
فيه شرطها فغير مسلم ٣٥٧
الحق ما قاله ابن الهمام
في ذلك نقل عن
الشيخين أو من غيرهما ٣٦١
لو صح الاستدلال
بالإجماع على وجوب

صفحة

العمل على الإجماع على
الصححة لكان جميع ما في
"صحيح ابن خزيمة" و
"صحيح ابن حبان" و
"المستدرک" وما يضاهيها
مجموعاً على صحته ٣٦١
الكلام على قوله: "ثم مما
يحقق رجحان "الصحيحين"
على غيرها من الصحاح
قبول العارفين لأحاديثها" ٣٦٢
لم يعرف قبول العارفين
لحديث وعلمهم بما فيه
من أدلة الحكم بصحة
الحديث كما لم يعرف قبول
الحافظين بمعنى استدلالهم
به من أدلة الحكم بها ٣٦٢
حكم العارفين بأصحتها
كحكم أهل الظاهر من
المحدثين وهو لا يتنافى
المساواة ٣٦٣

الإمام ابن الهمام كان من
العارفين وقدرتهم كما كان
من المحققين والمحدثين
والفقهاء وأئمتهم ٣٦٣
المقبول عنه الحنفية هو
القول بمساواة ما فيها بما
في غيرها إذا كان على
شرطها صناعة وكشفاً ٣٦٤
كما أن أهل الحديث
أبدل كذلك فقهاء المذاهب
الأربعة أبدال ٣٦٥
الكلام على قوله: "فهل
تراه رحمه الله تعالى لم
يسئل في هذا المدخل
المبارك عن شأن "الصحيحين" ٣٦٥
لا ينسب إلى ساكن قول ٣٦٥
ليس "الصحيحان" مما
ضعفه المحدثون حتى يسأل
عنها في حضرته صلى الله
عليه وسلم ٣٦٦

صفحة	صفحة
الكلام على قوله: "وهذا السبوطى لا أكاد أراه قال بقطعية ما فيها إلا بالسؤال عنه عليه السلام" ٣٦٧	دعوى أن هذا طريقهم في أخذ جميع الأحكام عنه صلى الله عليه وسلم مما يحتاج إلى اثباتها إلى دليل بين ٣٦٩
لا يحكم بهذا ما لم يثبت عنه صريحاً أنه أخذه عنه صلى الله عليه وسلم ٣٦٧	تفصيل بعض الطرق التي أثبتتها ابن العربي لأخذ الأحكام عنه عليه الصلاة والسلام ٣٦٩
الإمام النووي من كسل أولياء الله تعالى العارفين به الكاشفين ٣٦٧	الكلام على قوله: "وقال: نصح من هذا الطريق أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم" ٣٧١
الكلام على قوله: "فإن ظنك بالمتجربين بالأخذ عن باطل رسول الله صلى الله عليه وسلم من كسل العارفين" ٣٦٨	لا يجوز أن يحكم على حديث من الأحاديث التي أتى بها الصوفية في مصنفاتهم أنه ثابت عندهم ٣٧١
الكلام على قوله: "وبين ما خصوا به من طريق معهود في أخذ الأحكام عن النبي صلى الله عليه وسلم" ٣٦٨	الكلام على قوله: "ومن مثل هذا الطريق أخذ رفع اليدين عند كل خفض

صفحة	صفحة
٣٧٦	٣٧٢ رفع "منه المعلوم أن حديث رفع اليدين في كل رفع وخفض مع ما علم من ضعفه مخالف لأحاديث "الصحيحين" ٣٧٣
أبي حنيفة ٣٧٦	الكلام على قوله: "ونحن نعتقد سنينة ذلك لمن ختم عنده البخاري أو ختمه" ٣٧٧
٣٧٧	إن فعله صلى الله عليه وسلم في المنام كفعله في اليقظة، إلا إذا كان الحكم المتأني مخالفاً بالحكم المأخوذ عنه صلى الله عليه وسلم ٣٧٤
بالأحاديث الصحيحة ٣٧٧	ذكر بعض من كان يصحب النبي صلى الله عليه وسلم بقظة ٣٧٤
الكلام على قوله: "حكاية عنه صلى الله عليه وسلم" ٣٧٨	من كرامات الفقهاء ٣٧٥
٣٧٨	وتكلم عليه أنت "كان آباء المعترض على المذهب الحنفي ٣٧٩
٣٧٩	رواها ابن العربي في وقوع الطلقات الثلاث بكلمة واحدة تأييداً للمذهب أهل

صفحة

صفحة

- القول بأن أهل الكشف
محفوظون عن الخطأ ولو
اجتهادياً يحتاج إثباته إلى
دليل يدل عليه ٣٨٠
الكلام على قوله :
" فإن منهم من يشاوره
في كل مسألة فيها رأى
أو قياس " ٣٨٠
الكلام على قوله :
" وهذه منقبة " لصحيح
البخاري " وشرف لا يوازيها
منقبة ٣٨٠
الانتقاد على قوله :
" والكشف - ولا يطلق
إلا على العلم المطابق للواقع -
حجة على الكشف وغير
الكشف " ٣٨٠
يجوز أن يكون الكشف
من باب الشطحيات ٣٨١
الكشف ليس بحجة قطعية.
- ولاظنية في الأحكام أصلاً ٣٨١
الكلام على قوله :
" كالاجتهاد على المجتهد
وغير المجتهد ممن يعتقد " ٣٨٢
إن الأئمة الأربعة كما إنهم
مجتهدون فهم كاشفون
عارفون فاجتهادهم اجتهاد
وكشف وجمع بين التعمين ٣٨٣
الشطحيات التي صدرت
عن ابن العربي صدقه قوم
وأنكره قوم ٣٨٣
الرد على قوله : " هذا
في عموم ما يكشف به
العارفون كشف قوم أو بقظة " ٣٨٣
البسط في وجوه بطلان
هذه الدعوى ٣٨٤
الشيخ الجبلائي كان حنبلياً ٣٨٨
إعتراف المعارض بأن :
الوفاء من عرفاء السند
والهند وصلوا إلى الله سبحانه

صفحة

صفحة

- بتعبدهم بفقته أبي حنيفة ٣٨٨
حكم خصوص الكشف عن
رؤية النبي صلى الله عليه
وسلم بقظة ومناماً ٣٨٩
لم يقل أحد من العلماء
بحصول العلم القطعي لا في
حق الكشف ولا في حق
غيره ٣٩٠
المرنى للكشف في المنام
والبقظة إما مثاله صلى الله
عليه وسلم وإما حقيقته ٣٩٠
الكلام على قوله :
" لإنهاض دليل الشرع
انطاق باستحالة تمثيل
الشیطان على عصمة صاحب
هذا الكشف عن الخطأ
فيه " ٣٩٠
اختلاف العلماء في أن عدم
تمثيل الشيطان هل يختص
بصورته الشريفة أم هو عام
بمثالها ٣٩٠
- لم ينتهض دليل الشرع الماطق
على استحالة الخطأ على
الرائي في المنام في كل ما ينقله
عنه عليه السلام ٣٩١
الأحكام النامية والأحكام
الكشفية لا اعتبار لها في
الأمور الشرعية ٣٩١
الإلهام ليس من أسباب
المعرفة بالأحكام وكذلك
الرؤيا في المنام ٣٩٢
رؤيته صلى الله عليه وسلم
بصفته المعلومة إدراك على
حقيقته ، ورؤيته على غير
صفته إدراك للمثال ٣٩٣
قصة رؤيا رجل في المنام
أن لا خمس في الركاز ٣٩٣
إن الرسل والكتب المنزل
والملائكة والسحب والكمبة
معصومة عن تمثيل الشيطان
بمثالها ٣٩٤

صفحة

صفحة

- الكلام على قوله :
"الأناية المشار إليها" بأنها
وهي لا تنقيد بصورة دون
صورة " ٣٩٤
غير معاتب بذلك ٣٩٩
- الكلام على قوله : "الحمل
على الأعداء لا يقبل " ٣٩٩
الانتقاد على قوله : " فقه
الراوي لا أثر له في باب
التحمل والصدق في القول " ٤٠٠
الإختيار في الترجيح لفقه
الراوي مذهب الحنفية ٤٠٠
- من العجب أن من وجوه
الترجيح عند المعارض
كون الشخص أرجح في
صناعة الحديث ولم يعتد
بكون فقه الراوي مرجحاً ٤٠٠
يترجح مروي الخلفاء
الأربعة على رواية أدنى
الأعراب ٤٠٢
- إذا جاء حديثان مختلفان
- الكلام على قوله :
"وتأخير أحدهما عن
الآخر على ما قال الحازمي
لا يوجب القول به " ٣٩٧
الكلام على قوله : " فإلم
ينته في نفسه بسدليل
لا يكون علماً لترك ما في
"الصحيحين"
ترجيح ما في "الصحيحين"

صفحة

صفحة

- والشيخان عملاً بأحدهما
كان فيه دلالة على أن
الحق فيها عملاً به ٤٠٢
قال أبو داود : " وإذا
تنازع الخبران عن النبي
صلى الله عليه وسلم نظر
إلى ما عمل به أصحابه من
بعده " ٤٠٢
وجه عدم العمل بحديث
المصراة ٤٠٢
- التعويض بلفظ يخل بمراده
صلى الله عليه وسلم
عدلاً فلا يترحم في أحد من
أهل الدين ٤٠٤
البحث في ما نقله المعارض
عن " التحقيق " ٤٠٤
- الكلام على قوله : " تقديم
الحديث لموافقة القياس إنما
يتأق في إذا تساوى في
الصحة " ٤٠٥
- والشيخان عملاً بأحدهما
كان فيه دلالة على أن
الحق فيها عملاً به ٤٠٢
قال أبو داود : " وإذا
تنازع الخبران عن النبي
صلى الله عليه وسلم نظر
إلى ما عمل به أصحابه من
بعده " ٤٠٢
وجه عدم العمل بحديث
المصراة ٤٠٢
- التعويض بلفظ يخل بمراده
صلى الله عليه وسلم
عدلاً فلا يترحم في أحد من
أهل الدين ٤٠٤
البحث في ما نقله المعارض
عن " التحقيق " ٤٠٤
- الكلام على قوله : " تقديم
الحديث لموافقة القياس إنما
يتأق في إذا تساوى في
الصحة " ٤٠٥

صفحة

صفحة

- الكلام على قوله : " ولا
ينحصر ذلك يعني ترك
الصحابي العمل بالحديث -
في علم نسخه كما تقول به
الحنفية " ٤٠٩
- إغما قالت الحنفية بالنسخ
إذا ثبت عمل ذلك الصحابي
خلاف مروية لا إطلاقاً ٤٠٩
- قال ابن المبارك : " كان
أبو حنيفة حارفاً بالناسخ
والمسوخ عالماً بها " ٤٠٩
- إن أثر ابن عمر في ترك
رفع اليدين صحيح بناء على
ثبوت تأخر حديث ابن
مسعود عن حديثه ٤١٠
- وحديث ابن عمر المروي
في الصحاح ليس فيه رفع
اليدين في كل خفض ورفع ٤١٠
- الإمام ابن الهمام قدوة
المحققين والعارفين ٤١١
- الكلام على قوله :
" فرفع " الصحيحين
لا يعارضه الآثار المروية
في غيرهما " ٤١١
- المعجب أن الرواية التي
تمسك بها ابن العربي في
اثبات رفع اليدين في كل
خفض ورفع وإن خالفك
رواية " الصحيحين " ٤١٢
- قبلها المعترض ٤١٢
- بسط الكلام في حديث أبي
هريرة وأثره في مسئلة
غسل الإناء من ولوغ
الكلب ٤١٣
- الكلام على قوله : " وهذا
قوله بعد الإغماض عما
قلنا من عدم صحته " ٤١٦
- الانتقاد على قوله : " لعدم
ثبوت مروى آخر عنه في
الثلاث عند حذاق الفن " ٤١٧

صفحة

صفحة

- مرد روايات الفسلات
الثلاث بولوغ الكلب المروية
عن أبي هريرة ٤١٧
- ابن الجوزي ممن لا يعا
بقوله في حكم الوضع
والضعف ٤١٨
- إذا تعددت طرق ضعاف
في حديث واحد بلغ مرتبة
الحسن لغيره ٤١٨
- الحسن لغيره مما ثبت به
الأحكام ٤١٨
- الكلام على قوله :
" والمعجب المعجب الذي
يتحير فيه ههنا هو " الخ ٤١٩
- الكلام على قوله :
إن ما قهرك من الحججة
البالغة على ترجيح ما في
الكتابين على غيرهما
يسندعي ترك كل
مذهب يخالف حديث ٤٢٠
- " الصحيحين " ٤٢٠
- لا يجب على الأئمة الأربعة
مراعاة ما انعقد عليه آراء
من بعدهم ، فلا يستدعي
هذا الترجيح ترك كل
مذهب يخالف مذهبه ٤٢١
- إني وإن تتبعتم فلم أجد
في السلف والخلف ممن
قال بأن أحاديث غيرهما
وإن كانت صحيحة إذا
خالفتم ما فيها يجب ترك
العمل بها ٤٢١
- قال المعترض : إن " فذلك " ٤٢٢
- كان حق فاطمة ومنعها
عنه الخلفاء الراشدون ٤٢٢
- ذكر ما صدر عن المعترض
في " رسالة " له ألفها
في بدعات عاشوراء ٤٢٢
- الكلام على قوله :
" لإتخاذ الدليل في

صفحة

صفحة

الصورتين وهو وجوب العمل بالإجماع	٤٢٥	" بخلافه من تصحيح الأمة كما يلزم في ترجيح معارض " الصحيحين " ٤٢٨
وجد هذا الدليل في جميع الأحاديث الصحيحة أو الحسنة	٤٢٥	أن تصحيح الأمة بمعنى ثبوت أنه كلامه صلى الله عليه وسلم قطعاً في
لم يسمع من العلماء أحد قال بهذا القول	٤٢٥	" الصحيحين " ٤٢٨
وجوه طرح هذا القول الإجماع على وجوب العمل بما في " الصحيحين "	٤٢٥	ترجيح حديث على حديث لا ينافي القول بتصحيحهما ٤٢٨
وما نقله ابن حزم عن جميع أصحاب أبي حنيفة من تقديم الحديث الضعيف على القياس فهو إفراط منه	٤٢٦	٤٢٦
حكم العمل بالحديث الأربعة ثابت	٤٢٦	من تقديم الحديث الضعيف ٤٢٩
الإجماع ثابت على أنه لا يجوز للعنى والعالم الغير المجتهد إلا تقليد المجتهد المطلق	٤٢٦	عن أحمد بن حنبل : أنه يعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره ولم يكن ثم ما يعارضه ٤٢٩
الكلام على قوله :		الحديث الضعيف يعمل

صفحة

صفحة

بسه في الفضائل اتفاقاً ما لم يعارضه حديث صحيح	٤٣٠	ثبت هذا من مذهب أبي حنيفة فلا يوسع لقلده أن
سرد طرق أحاديث الوضوء بالفقهة	٤٣١	يحكم على مأخذه بالصحة " ٤٣٥
بيان طرق حديث الوضوء بنبذ التمر	٤٣٣	الكلام على قوله : " لا ما استدل به لنصرتة " ٤٣٦
إن أدنى مراتب أسانيد أحمد أنه حسن	٤٣٣	الكلام على قوله : " ويستند عمله إلى الحديث الذي علم صحته إجمالاً " ٤٣٧
الإحتجاج بالمرسل مذهب أبي حنيفة و مالك و أحمد	٤٣٣	الكلام على قوله : " فغاية ذلك أنه لا يؤخذ على ترك العمل بالحديث الصحيح " ٤٣٨
الفتوى على أن لا يتوضأ بنبذ التمر ولا يقتسل به	٤٣٤	الانتقاد على قوله : " الدراسة الثانية عشر " ٤٤٠
الكلام على قوله : " وهذا من كمال اتباع من قال به للحديث " ٤٣٤	٤٣٤	الكلام على قوله : " وبعضه في ذلك ما ذكرت من جسرات الخفية على خلاف الأحاديث الصحيحة " ٤٤٠
ليس العمل بالحديث الضعيف من كمال اتباع الحديث	٤٣٤	الرد على قوله : " فإن

صفحة	صفحة
ما تركت مذهبه إلا فيما خالف	صباحه وتعالى يعلم متى في
الحديث الصحيح* ٤٤١	كل ما أظهرته في هذه
لم يجد في مذهب الإمام	الدراسة من حال صادق
بخالفة للحديث الصحيح ٤٤٢	إن شاء الله تعالى ٤٤٧
جواز القياس ووقوعه	مؤاخذه السخاوي وابن
متفق عليه بين الأئمة	حجر والسيوطي والقسطلاني
الأربعة ٤٤٥	صل ابن عربي وذبح
الكلام على قوله : " ومن	الاعتراض عنه حتى في
الجهل الشنيع انتساب أقوال	تصحيح إيمان فرعون ٤٤٨
التابعين إلى المتبوعين " ٤٤٦	الكلام على قوله : " رزقي
إن ما أتى به الحنفية	الله سبحانه الكينونة التي
من القواعد والفروع في	أمرها " ٤٤٩
كتبهم المتبعة المتداولة قول	الكلام على قوله : " وقد
إمامهم ٤٤٦	ربيت أنا وآبائي على موائد
لو كان وهم المعترض سالماً	علمه وأدبه " ٤٥٠
لما بقي الاعتماد على كتاب	كان آباء المعترض خلفاً عن
من كتب المذاهب ما لم	سلف صالحين ولم يكن
يوجد فيها في مسألة مسألة	فيهم عالم إلا آباء ، وكانوا
سند متصل صحيح ٤٤٦	من ياتزم مذهب أبي
الكلام على قوله : " والله	حنيفة رحمه الله ٤٥٠

صفحة	صفحة
الكلام على قوله : الأول	الكلام على قوله :
فلا أبالي بتركه إذا ترجع	" والإحتمال القوي بأن
عندي خلافه " ٤٥٢	الأصل في رواية كتب
الانتقاد على قوله : " حتى	المذهب أن يكون من صاحبه " ٤٥٣
إن القول الثابت عن الأئمة	الانتقاد على قوله : " فإن
الثلاثة يرجع عندي على	عارضه - أي شئ من السنة -
أقوالهم " ٤٥٢	أتركه وإن ثبت أنه قول
هذا خلاف ما صرح به	أبي حنيفة " ٤٥٣
الفقهاء الأعلام ٤٥٢	لم يوجد مثل هذا في أقوال
الأصح أن يفتى بقول	الإمام وكتب للفقه ٤٥٤
الإمام على الإطلاق ثم	الرد على قوله : ومن
يقول أبي يوسف ثم يقول	أمثلة هذا القسم من
محمد ثم يقول زفرو	المتروقات عندي ما ذكروا
الحسن بن زياد ٤٥٢	من تعجيل الرواتب قبل
ترجمة الإمام أبي يوسف	المعقبات " ٤٥٤
نقلاً عن " تذكرة الحفاظ	ذكر مستند الحنفية في
٤٥٣	تعجيل الرواتب ٤٥٤
قال الكفاء : " إنا نعلم	غاية ما يدل عليه سكوت
أن محمد بن الحسن من	أبي داود الحكم بالحسن ٤٥٥
المجتهدين " ٤٥٣	وحدث أبي داود عن أبي

صفحة	صفحة
مقدمة لا يعارض حديث	الحديث الضعيف عند
عائشة	الجمهور ومنهم الإمام
٤٦٣	أبو حنيفة لا يلتفت إليه في
ما ورد من الأحاديث في	الأحكام
الأذكار عقب الصلاة فلا	٤٦٩
دلالة فيها على الإتيان	التناقض بين قولي صاحب
بها عقيب الفرض قبل	٤٦٩ "الدارسات"
السنة	٤٦٣ إجماع الحنفية على منع
إن حديث البراء الظاهر	العوام من تقليد أعيان
أن المراد بالصلاة فيه	الصحابة مما لا يشك فيه أن
صلاة التهجد أو هو واقعة	المعارض من العوام
٤٦٤	٤٧٠
حال لا عموم لها	انعقد الإجماع على امتناع
إن كان صلاة بعدها سنة	الخروج عن المذاهب
بحره المكث قاعداً	٤٦٧ الأربعة
٤٧٠	٤٧٠
إن الحنفية لم يقولوا بأن كل	الكلام على قوله: "وإذا
ما ورد من المقربات يؤتى	كان القول معيناً معلوماً
عقب الراتبة	٤٦٨ عن أبي حنيفة وخالفه قول
الكلام على قوله: "والمراد	٤٧١ تابعي"
من قولنا - شئ من السنة -	المعارض بحصر العالمة
ما يعم الحديث الضعيف	وخلافة النبوة في الأئمة
وأقوال الصحابة	٤٦٩ الإنبي عشر

صفحة	صفحة
لم يقل أحد من العلماء	فضلاً عن أن أجد له
يجواز تقليد التابعين ومن	ما يدل على استمرار فعله
بعدهم سوى المجتهدين	٤٧٢ عن النبي صلى الله عليه
٤٧٢	٤٨٠ وسلم"
كلام المعارض يشير أنه	بيان آثار الصحابة في
على المذهب الجعفرى أو	٤٨٠ تكبير القنوت
على مذهب الزيدية	٤٧٤
الكلام على قوله: "مسح	ثبوت رفع اليدين حذاء
الرقبة في الوضوء ، فإني	الأذنين في قنوت الوتر
لم أجد له مستنداً مرفوعاً	٤٨١ عن الصحابة
ولا موقوفاً ومع ذلك لا	إن المصرح به في كتب
أتركه"	٤٧٥ فقه الحنفية هو أن تكبير
ذكر الأحاديث التي فيها	القنوت مستحب ، ومن قال
٤٧٦ مسح الرقبة في الوضوء	بالوجوب أخذوا عليه
٤٧٦	٤٨٣
العجب من المعارض وقد	إذا ذكر في الكلام قولان
عد نفسه محدثاً كاملاً أنه	بلا ترجيح أحدهما على
لم يقف على هذه الأحاديث	٤٧٩ الآخر فالأول ذكراً هو
٤٧٩	٤٨٤ المختار
السكلام على قوله :	يلزم على المعارض على
"قولهم بوجوب التكبير	ما أسسه القول بوجوب
قبل قنوت الوتر فإني لم	٤٨٤ التكبير
أجد له حديثاً مرفوعاً	

صفحة

صفحة

- الرد على قوله : " ومنها
أيضاً قول الحنفية بوجوب
رفع اليدين عند تكبير
قنوت الوتر " ٤٨٦
القول بوجوبه غير ثابت
عنهم ٤٨٦
الكلام على قوله : " لا
فيما إذا قام على معارضة
قوله ونفيه دليل من
السنة " ٤٨٨
وإن ذلك ؟ وليس ما
خالف رأى المعارض
مخالفاً للحديث ٤٨٩
الكلام على قوله : " فلا
آتى بتكرار سورة واحدة
في ركعتين إلا في " إذا
زلزلت " ٤٩٠
إن تكرار سورة مكروه
كرامة تنزيه إذا كان
عن قصد ٤٩٠
- ويحمل فعله عليه السلام
بتكرار السورة على التبليغ ٤٩٠
الكلام على قوله : " كما
نعمل به نادياً بأبي حنيفة " ٤٩٢
الإنقاذ على قوله : " وما
يستغرب أيضاً أنهم يرفعون
الأيدي عند تكبير الوتر
ولا يرفعون عند قنوت
الوتر " ٤٩٤
لم يفهم صاحب " الدراسات " ٤٨٨
معنى الأثرين الذين أوردهما ٤٩٤
عبد الله بن مسعود هو
العالم الفقيه الأفقه بعد
الخلفاء الأربعة ٤٩٦
ما ذكر المعارض من أن
الحنفية يقدمون أقوال ابن
مسعود على المرفوعات ٤٩٠
كذب ٤٩٦
الكلام على قوله : " فإما
أن لا يظهر لمن خالفه

صفحة

صفحة

- من الأئمة دليل علينا وهو
قليل الوقوع بل عديمه " ٤٩٧
تصنيف العلماء في اثبات
مذهب الإمام ٤٩٧
أتموزج من أقوال مالك
والشافعي التي انفردا فيها
عن الجمهور ٤٩٧
المسائل التي خالف فيها
الشافعي الإجماع مائة مسألة ٤٩٨
قصور باع المعارض في
علم الحديث ٤٩٨
لم يوجد في بلاد الهند
والهند إلا شئ يسير من
علم الحديث ٤٩٨
الكلام على قوله : " ينبغي
أن يكون ذلك عند الحنفية
الغالب عليه العمل بالحديث
أحلى من العمل " ٤٩٨
الكلام على قوله : " واتفق
من ذلك عندنا فروع
- عديدة " ٤٩٩
ترك المعارض حديثاً على
شرط الشيخين وذكره
حديثاً ليس على شرطها ٥٠٠
الكلام على قوله : " واستدل
مالك في " الموطأ " والشافعي
على وجوب الزكاة في
الحل بالآثار " ٥٠١
الكلام على قوله : " بحديث
حسن بن علي عليهما
السلام " ٥٠٢
إن قول : " على عليه
السلام " من دأب الشيعة ٥٠٢
الأئمة الثلاثة سوى أحمد
اتفقوا على كراهة تخصيص
غير الأنبياء والملائكة
بالصلاة أو السلام استقلالاً ٥٠٢
الحافظ اليوناني كان حنبلياً
ولم يصر هذا التخصص
شعاراً للرافضة إلى هذه ٥٠٢

صفحة	صفحة
٥٠٤	٥٠٦
في "سننه"	عند أكثر العلماء
إن لفظ "روى" عند	الكلام على قوله: "وليس
الترمذي في "سننه"	المتنفسون والمتروحون بسر
ليس مخصوصاً بالدلالة	حقيقتها إلا العارفون
٥٠٥	٥٠٦
على الترميض	نفسه قوله تعالى: "فإن
الكلام على قوله: "ومن	تولوا فخذوهم واقتلوهم
ألقى الذئب بها من أتباعه	حيث وجدتموهم"
٥٠٥	٥٠٧
فقد خالف إمامه	تفسير قوله تعالى: "فاقتلوا
ثبت عن الإمام في الحاق	المشركين حيث وجدتموهم"
٥٠٥	٥٠٨
الذئب بها روايتان	الكلام على قوله: "وقل
حديث ابن عمر قال:	ما يوجد مثله في فقهاء
أمر رسول الله صلى الله	الحنفية"
عليه وسلم المحرم بقتل	٥٠٩
الذئب	إن الحنفية اختلفوا فيما
٥٠٥	بينهم أن "مكة" أفضل
ترجمة حجاج بن أرطاة	من "المدينة" أو بالعكس
٥٠٣	٥١٠
للنخعي نقلاً عن "ميزان	كيف يثبت القول بنسخ
الإعتدال"	تحليل المدينة بقول بعض
٥٠٥	٥١٠
حديث حجاج لا ينزل	حفاظ الحديث
٥٠٦	٥١٠
عن درجة الحسن	إعتراف المعترض بأن في
ليس مفهوم العدد معتبراً	كل من تحريم "المدينة"

صفحة	صفحة
٥١١	٥٠٦
والحليلها ثبتت الأحاديث	٥٠٦
الصحيحة	٥٠٦
٥١١	٥٠٦
الكلام على قوله: "لأن	مقتضى العلة أن يتقيسد
٥١٢	٥٠٦
الحكم بها"	٥٠٦
٥١٢	٥٠٦
قد أبطل ابن العربي في	٥٠٦
"فتوحاته" صريحاً هذا	٥٠٦
٥١٢	٥٠٦
القول	٥٠٦
٥١٢	٥٠٦
الكلام على قوله: "فالأول	٥٠٦
٥١٢	٥٠٦
نرى وجوب العمل بما	٥٠٦
٥١٢	٥٠٦
ترجع وترك ما خالفه	٥٠٦
٥١٢	٥٠٦
فوراً"	٥٠٦
٥١٢	٥٠٦
الكلام على قوله:	٥٠٦
"أحدهما هو أن بناء	٥٠٦
٥١٢	٥٠٦
مذهب أبي حنيفة لا سيما	٥٠٦
٥١٢	٥٠٦
في الخلافات في الأكثر	٥٠٦
٥١٢	٥٠٦
على آثار الصحابة"	٥٠٦
٥١٢	٥٠٦
ليس الأمر كذلك عند الحنفية	٥٠٦
٥١٢	٥٠٦
إلا إذا كان مع باب عمل	٥٠٦
٥١٢	٥٠٦
الصحابي الراوى على	٥٠٦

صفحة	صفحة
خلاف مرويه فإنه يدل	هو أن الإرسال إنما ثبت
على النسخ ٥١٤	عندهم بعمل الفقهاء للبيعة ٥٤٧
الآثار إنما تكون حجة	الكلام على قوله : "وقد
عندنا إذا لم ينفها شئ	ظهر على بحمد الله تعالى
من السنة ٥١٦	فيا يصلح لإستنادهم فيه" ٥٤٨
الكلام على قوله : "وثانيتها	إن أثر ابن مسعود الذي
أن عمل أهل المدينة المقدسة	ذكره المعترض في الإستدلال
على ما كننا أفضل الصلوات	لا يصلح لاستناد مذهب
والتسليمات من أقوى حجج	مالك في عمل أهل المدينة ٥٤٩
الدين عندنا" ٥١٧	ما للفرق بين ترك الحديث
لم يثبت من الكتاب والسنة	بعمل أهل المدينة وبين
والإجماع المتفق عليه ما	تركه بعمل الأئمة الأربعة
يدل على أن عمل أهل	على خلافه ٥٥٢
المدينة حجة ظنية فضلاً	الكلام على قوله : "ومنه
من أن يكون من أقوى	يخرج أيضاً أن عمل أهل
حجج الدين ٥١٧	المدينة المقدسة يترك به
أن الدليل الصحيح الثابت	الحديث الصحيح عند
الذي يثبت عمل أهل	غيرهم مطلقاً" ٥٥٣
"المدينة" بالإرسال ٥٤٧	كلام أصحاب الشافعي بإبي
إن التحقيق عند المالكية	من اشتراط ذلك في قبول

صفحة	صفحة
الحديث الصحيح عند	قال مالك : "لم أسمع أحداً
٥٥٥	من الصحابة والتابعين
الكلام على قول الشافعي	بالمدينة أن أحداً منهم أمر
المذكور على تقدير التسليم ٥٦١	أحداً أن يصوم عن أحد
لا دلالة لكلام الشافعي	ولا يصلي عن أحد" ٥١٨
على حجة عمل أهل المدينة ٥٦٥	الكلام على حديث ابن عمر
الفرق بين حديث	في هذا الباب ٥٦٩
"صحيحين" بعد تدوينها	الإثبات والنفي إذا تعارضاً
وبين حديثها قبل تدوينها	رجح المتيقن ٥٦٩
فرق مستحدث ٥٦٦	توثيق غير ٥٦٩
الكلام على قوله : "ومن	الكلام على أشعث وابن
حملتها وساداتها علماء المدينة" ٥٦٦	أبي ليلي ٥٧٠
لم يثبت أن إجماع أهل	أجمعوا على أنه لا يصلي
المدينة وعملهم إجماع معتبر	عن الميت صلاة فائتة ٥٧٠
بعد وفاة مالك إلى يوم	لا يمكن صدور قولين
القيامة ٥٦٧	مختلفين متساويين من مجتهد
الكلام على مسألة اجزاء	والمرجوع ههنا لم يبق قوله ٥٧٠
صوم الولي عن الميت ٥٦٨	الكلام على قوله : "وكذلك
فتوى ابن عباس وعائشة	حديث العراقيين إذا جاء
في هذا الباب ٥٦٨	من غير طريق الشيخين" ٥٧٠

صفحة	صفحة
الكلام على قوله : " نعم	أهل المدينة يهدمه قول
بترجيح حديث رجاله	جميع أصحاب الكتب ٥٧٣
مدينون على ما رجاله	إن ترجيح ما في أحد
العراقيون " ٥٧١	" الصحيحين " على ما في
إذا كان كلا الحديثين في	الآخر منها يعمل أهل
" الصحيحين " فلا يعرف	المدينة في مذهب مالك ٥٧٣
لهذا الترجيح وجه صحيح ٥٧١	وهذا القول لم يثبت في
الكلام على قوله : " وأما	مذهب الشافعي ٥٧٤
عدم القبول فلا تقول به	قد أجمعوا على أن الموضع
فيها اتفق عليه الشيخان " ٥٧٢	الذي ماس جسده صلى الله
الإنقاذ على قوله : " وأما	عليه وسلم أفضل من جميع
ترجيح أحد الصحيحين	ما عداه ٥٧٥
على الآخر يعملهم قاعدة	اختلفوا أن مسكنه صلى الله
كاتب في مذهبها " ٥٧٢	عليه وسلم من الجنة أفضل
كتب أصول الفقه ساكنة	أم هذا المكان ٥٧٧
عن ترجيح " صحيح البخاري "	الكلام على قوله : " تعين
على " صحيح مسلم " ٥٧٢	علينا ترك كل مذهب
القول بترجيح ما في	بخالف مذهبهم " ٥٧٧
" صحيح مسلم " على ما في	مبنى المعارض ليس إلا
" صحيح البخاري " يعمل	على ما رآه ٥٧٨

صفحة	صفحة
الشافعي في " مسنده "	الإنقاذ على قوله : " ولا
أربعة أحاديث ٥٩١	شك عندك أن الحنفية بل
قال الشافعي : " حملت من	وقفهاء الكوفة قاطبة كثر
محمد وقر بعير كتباً " ٥٩٥	خلافهم مع أهل المدينة
زوج محمد بأمر الشافعي ٥٩٦	المنورة " ٥٧٨
الكلام على قوله : " وما	المعارض ترك عمل أهل
أعتقده حجة اجتماع أهل	المدينة في كثير من المسائل ٥٧٩
بيت النبوة " ٥٩٧	الكلام على قوله : " ومن
اضطراب المعارض في تعيين	أعظم الجفاء على تسمية
أهل البيت ٥٩٨	محمد بن الحسن الشيباني
ما وجدنا له سلفاً في هذا	لمصنفه بكتاب " اختلاف
القول ٥٩٨	أهل المدينة والكوفة " ٥٨٠
قلع أساس ما بناه المعارض	ما إذا أراد محمد بقوله
في هذا الباب ٥٩٨	" أهل المدينة " و " أهل
الكلام على قوله :	الكوفة " ٥٨٠
" فكيف إذا انضم إلى	مذاكرة أبي حنيفة ومالك
ذلك حديث الثقلين " ٦٠٢	في المسجد الحرام طول
إنما ورد " حديث الثقلين "	الليل ٥٨١
في أهل البيت بالمعنى الأعم	إن محمد بن الحسن شيخ
الشامل لمن كان منهم إلى	الشافعي ورأيه روى عنه

صفحة	صفحة
يوم القيامة سواء كان من	قد ثبت في الإجماع العصمة
بنى هاشم أو من بنى المطلب ٦٠٣	عن الخطأ الإجهادي
لو كان حديث الثقلين مثبتاً	أيضاً ٦٢٧
للعصمة لثبتت العصمة في	لا يمكن نقل شئ من
كل واحد من هؤلاء ٦٠٤	الإمام الثاني عشر ٦٢٧
لا دلالة للفظ هذا الحديث	القول بأن : " مذهب
على أن علماءهم هم الأئمة	واحد منهم مذهب باقيهم "
الإثنا عشر ٦٠٥	قول مبتدع باطل ٦٢٧
إشباع الكلام في توهين	القول بأن الإمام الثاني
دعوى المعارض ٦٠٦	عشر هو الغائب المنتظر لا
قوله صلى الله عليه وسلم	يساعده رواية ولادارية ٦٢٧
" ولئن يفرقا حتى يردا	اجاء في الأحاديث
على الخوض " آب عن	الصحيحة في حق مهدي
حمل لفظ "أهل البيت"	آخر الزمان ٦٢٨
على المعنى الذي ذكره	من المتحقق أن محمد بن
المعارض ٦٠٧	الحسن العسكري ليس بمهدي ٦٢٨
معنى حديث الثقلين ٦٠٧	إن عمل أهل البيت مما
ما معنى التمسك بكتاب الله ٦٠٨	يرجع أحد المتعارضين لكن
لا يدل الحديث على ما	الشأن في إثبات ذلك العمل ٦٣١
حارل المعارض إثباته ٦٠٨	بيان اضطراب كلام المعارض

صفحة	صفحة
في تعيين المراد بأهل	لجاء أخذه عن الخوارج
البيت ٦٣١	أيضاً سواء بسواء ٦٤٥
الكلام على قوله :	الكلام على قوله : " مع
" وكون إجماعهم حجة	أن التسمية " بالشيعة "
عند الشيعة لا يدل على	تختمت على كل موالى ٦٤٥
بطلان المسئلة " ٦٣٢	يجب التحرز عن تسمية
الإمامية بقولون بارتداد	قوم مؤمنين " بالشيعة " ٦٤٦
نسائه صلى الله عليه وسلم	تسمية أمثال الحاكم والأعمش
وجميع أقربائه وشيوخه	والحب الطبري بالشيعة
ومواليه الخوارج الصحابة	فإنما كانت مما اتهمهم
سوى السنة ٦٣٣	بالرفض ٦٤٧
" أهل البيت " عند الشيعة	مسئلة قبول رواية المبتدع ٦٤٨
عبارة عن الأئمة الأربعة	احتجاج " الصحيحين "
آل العباء ٦٣٣	بكثير من المبتدعة ٦٤٩
الكلام على قوله : " ٦٤٩	كتاب مسلم ملاك من الشيعة ٦٤٩
" ظل أن الشيعة بعمومهم "	ليس قد أهل الأهواء أصح
ليسوا من أهل البطلان ٦٤٩	حديثاً من الخوارج ٦٥١
كذلك الخوارج بعمومهم	الكلام على قوله : " ولما
ليسوا من أهل البطلان ٦٣٩	قال مالك بحجية عمل أهل
لوجاز أخذ الحق من الشيعة	المدينة المعظمة لزمه القول

صفحة	صفحة
٦٥١	بحجية عملهم "
٦٥١	وجوه بطلان هذا اللزوم
٦٥٥	إجماع أهل المدينة من
٦٥٥	الصحابة والتابعين حجة
٦٥٢	عند مالك
٦٥٦	إن أكثر النصف الثاني من
	الأئمة الإثنى عشر إنا
	ولدوا بعد انقراض زمن
٦٥٣	التابعين
٦٥٣	الكلام على قوله: "والحق
٦٥٣	حق وإن لم يأخذ به أحد"
٦٥٦	مع العجيب الأعجب أن
	يكون الحق قد تركه كل
٦٥٧	من الصحابة والتابعين وجميع
٦٥٣	أهل السنة والجماعة
	الكلام على قوله: "وعلى
	هذا الذي اعتقد في أهل
	بيت النبوة أنتقد على إمام
٦٥٤	الحنفية كمال الدين بن الإمام
	الانتقاد على قوله:
	"أحدهما في مباحث الطلاق
	حيث ذكر قوله صلى الله
	عليه وسلم "الخ
	نص ما قاله ابن الإمام
	لفظ "الخطر" في الأكثر
	يقابل الإباحة
	إذا تعارض "الأصح"
	و "الصحيح" فالراجع
	العمل بالصحيح
	"الصحيح" مقابله الفاسد،
	و "الأصح" مقابله
	"الصحيح"
	شرح قول الحسن رضي
	الله عنه: "أحب الفناء"
	معنى قول ابن الإمام
	"فهو رأى منه"
	ما أورده المعارض على
	قول ابن الإمام افتراء محض
	إطلاق لفظ "الرأى"
	من ابن الإمام على رأى

صفحة	صفحة
٦٦١	الحسن من قبيل اطلاق
	الباقر لفظ "الرأى" على
٦٥٩	رأى على
	المناداة بأمر على في أسواق
	الكوفة أن الحسن مطلق
٦٦٣	فلا تزوجه
٦٦٤	غضب ممين أموال بعض
٦٦٤	الأشراف وسوء صنيعه
	بهم في أواخر عمره
٦٦٠	الكلام على قوله:
٦٦٦	"وثانيها في باب الغنائم
	حيث نكلم على قول أبي
٦٦٠	جعفر"
٦٦٧	صنع على في سهم ذوى
	القربى صنيع أبي بكر وعمر
	الكلبى مضاعف عند أهل
٦٦١	الحديث
	قال الشافعى: "لا إجماع
٦٦١	بمخالفة أهل البيت"
	إن علماً خالف الشيخين
	في أشياء لم توافق رأيه
	ترك الشافعى القنوت في
	الفجر والجهر بالبسملة
	حين زار قبر الإمام أبي
	حنيفة
	كان ابن الحنفية مجتهداً
	محمد الباقر مجتهد
	يجوز السهو والتسيان على
	الأنبياء في غير الأمور
	التبليغية
	ما قال المعارض من:
	أن مذهب واحد منهم
	مذهب باقهم "لم يسدل
	عليه كلام الباقر
	محمد بن الحسن العسكري
	تولى في صباه ومهدى
	آخر الزمان غيره من ولد
	الحسن
	معنى قول الشافعى:
	"لا إجماع بمخالفة"

صفحة	صفحة
٦٦٨	أهل البيت
٦٧٠	الكلام على قوله :
٦٧٠	" فالجميع كل الفجيرة
٦٧٠	على الأمة أن خلت كتب
٦٧٣	المذاهب الأربعة عن
٦٦٩	مذهب أهل البيت "
٦٧٣	قد خلت كتب المذاهب
٦٧٣	الأربعة عالم يثبت عنهم
٦٧٣	وأما ما ثبت عنهم فقص
٦٧٣	ذكروهم في كتبهم كما أنهم
٦٧٥	لم يذكروا عن الخلفاء
٦٧٥	الثلاثة إلا ما ثبت عنهم
٦٦٩	فحات كتبهم عن مذاهبهم
٦٧٥	أيضاً
٦٧٥	الرافضة كتبهم مملوءة عن
٦٦٩	مذاهبهم المحترمة عليهم
٦٧٥	الموضوعة
٦٧٠	إن مذهب أبي حنيفة هو
٦٧٠	عين مذهب أهل البيت
٦٧٠	من مشايخ أبي حنيفة محمد :
٦٧٠	الباقر وجعفر الصادق و
٦٧٠	زيد بن علي
٦٧٠	ثناء الباقر والصادق علي
٦٧٠	أبي حنيفة
٦٧٣	كان أبو حنيفة من أعيان
٦٧٣	الحفاظ والمحدثين
٦٧٣	لو لا كثرة اعتناء أبي حنيفة
٦٧٣	بالحديث ما نهيا عنه
٦٧٣	استنباط مسائل الفقه
٦٧٣	وجه قلة رواية أبي حنيفة
٦٧٥	الإمام مالك والشافعي لم
٦٧٥	يرويا إلا القليل
٦٧٥	قيل لأحد : مع أن لك
٦٧٥	هذه المسائل الدقيقة؟ قال :
٦٧٥	مع كتب محمد بن الحسن
٦٧٥	ترجمة أبي حنيفة نقلاً عن
٦٧٥	" التهذيب "
٦٧٥	ثناء العلماء الأصنام على
٦٧٥	أبي حنيفة نقلاً عن " عقود
٦٧٥	الجواهر " لخاتمة المحدثين

صفحة	صفحة
٦٧٦	الشاى
٦٨٢	نقلاً عن " الدر المختار "
٦٨٧	أسامى بعض الأولياء للكتاب
٦٧٩	الذين قلدوا الإمام أبا حنيفة
٦٧٩	كان الليث بن سعد وكيعة
٦٧٩	ابن الجراح وبجي بن سعيد
٦٧٩	للقطان ومسر بن كدام
٦٨٧	من الحنفية
٦٧٩	ذكر حسد الخطيب
٦٨٨	البغدادى على الإمام
٦٨٨	أبي حنيفة ورد العلماء عليه
٦٨٨	الانتقاد على قوله : " فاعلم
٦٧٩	أن الأئمة الطاهرين سلام
٦٨٨	الله عليهم أجمعين يحرمون
٦٨٨	الرأى والقياس "
٦٩٠	كلام الصادق إماماً هو في
٦٩٠	القياس المحطور
٦٨١	مكلمة أبي حنيفة مع الباقر
٦٩١	في هذا الباب وثناء الباقر
٦٩١	عليه
٦٩١	حوار أبي حنيفة مع رجل
٦٧٦	كمال أبي حنيفة في علم
٦٧٩	الحديث وأنه من الحفاظ
٦٧٩	المحدثين المتقين
٦٧٩	المذاهب الأربعة مأخوذة
٦٧٩	من السنة
٦٧٩	دقة استنباطات أبي حنيفة
٦٧٩	بحيث لا تنكشف إلا على
٦٧٩	صاحب الكشف الصحيح
٦٧٩	ذكر الشعراوي والمنأوى
٦٧٩	الأئمة الأربعة في " طبقات
٦٧٩	الأولياء "
٦٧٩	ذكر بعض مناقب الإمام
٦٧٩	أبي حنيفة نقلاً عن كتاب
٦٧٩	" الروض الفائق " للعارف
٦٨٠	شعيب الحريفيش
٦٨١	ذكر بعض ما رثى به بعد
٦٨١	وفاته
٦٨١	ذكر بعض مناقب الإمام
٦٨١	محمد والإمام أبي حنيفة

صفحة	صفحة
كان ينكر القياس ويقول:	٦٩٢
إن أول من قام إبليس	٦٩٢
ابن الإمام عدل ثقة ثبت	٦٩٣
كالإمام النووي والسيوطي	٦٩٣
وابن العربي والشعراوي	٦٩٣
نقل "فصول البدائع"	٦٩٣
يدل على أن مذهب على	٦٩٣
وأولاده هو جواز القياس	٦٩٣
الكلام على قوله: "ولما	٦٩٣
عملهم على النصوص	٦٩٤
والإلهام والكشف والفهم	٦٩٤
الكشف والإلهام ليس	٦٩٤
بحجة في الأحكام	٦٩٤
الوجه الذي ذكره المعارض	٦٩٥
لا يحتاج إليه	٦٩٥
الكلام على قوله: "بل	٦٩٥
عندنا معارضة الأحاديث	٦٩٥
الصحيحة بعمل هؤلاء	٦٩٥
الأئمة لما حكم معارضة	٦٩٥
النصوص بعضها ببعض	٦٩٥
عمل الخلفاء الثلاثة جميعهم	٦٩٦
ليس كعمل واحد من	٦٩٦
الأئمة الإثنى عشر عند	٦٩٦
المعارض	٦٩٦
كلام المعارض هذا يؤدي	٦٩٦
إلى جواز معارضة عمل	٦٩٦
غير المعصوم بقول المعصوم	٦٩٦
في "الكافي" أكاذيب	٦٩٨
مخرجة على أهل البيت	٦٩٨
القول بعصمة الأئمة ليس	٦٩٨
إلا مذهبا للشيعة	٦٩٨
الكلام على قوله: "إن	٦٩٩
للعارفين في مجالى النساء	٦٩٩
تجلباً إلهياً خاصاً"	٦٩٩
لو كان الأمر كما ذكره	٦٩٩
المعارض لجاز لكل عارف	٦٩٩
بالله ترك العمل بظواهر	٦٩٩
الشريعة	٦٩٩
وكما للعارفين في مجالى	٦٩٩
النساء تجلباً إلهياً خاصاً	٦٩٩

صفحة	صفحة
كذلك للعارفات	٦٩٩
الكلام على قوله: "قد	٦٩٩
ثبت في الحديث ما دل	٦٩٩
على أن أهل بيته عليه	٦٩٩
السلام لا يتزوجون إلا من	٦٩٩
أهل الجنة"	٦٩٩
الله أعلم بثبوت هذا	٦٩٩
الحديث	٦٩٩
قالت الرافضة بإسلام	٦٩٩
ابن طالب والمعارض ساعدهم	٦٩٩
عليه والقول بإسلامه مكابرة	٦٩٩
محضة	٦٩٩
لا منافاة بين التوصل بالآل	٦٩٩
الأطهار والصحابة الأخيار	٦٩٩
بيان تفريق الروافض	٦٩٩
والمعارض بين أولاد الحسين	٦٩٩
وسائر الأحكام	٦٩٩
الكلام على قوله: "إن	٦٩٩
ثبت عندى تمسك أبي حنيفة	٦٩٩
نفسه في حكم شرعى"	٧٠٦
الانتقاد على قوله: "وإذا	٧٠٦
نظرت إلى أن الجرح مقدم	٧٠٦
على التعديل أحجم"	٧٠٦
ما بال المعارض لا يدع	٧٠٦
غيلة الإحجام عن حديث	٧٠٦
الإمام؟	٧٠٦
شأن أبي حنيفة الإمام حال	٧٠٦
عن البخارى ومسلم وغيرهما	٧٠٦
في جميع العلوم والحديث	٧٠٦
والزهد والكشف والإلهام	٧٠٦
الإمام أبو حنيفة أعظم كشفاً	٧٠٦
ومعرفة من ابن العربى	٧٠٨
قول المعارض: إن العارفين	٧٠٨
ربما يحكمون بصحة حديث	٧٠٨
حكم الحفاظ بوضعه	٧٠٨
وبالعكس	٧٠٨
الكلام على قوله:	٧٠٨
"فشهدت بعله في متن	٧٠٨
الحديث بنظر حاذق"	٧٠٨

صفحة	صفحة
٧١٠	بغير دليل
٧٠٨	الآثار إذا اختلفت عن الصحابة فلا وجه لترك مذهب أبي حنيفة اتباعاً للأثر المخالف دون الموافق
٧١٠	حكم قول التابعي
٧٠٩	لن نجد في المذهب قياساً مخالفاً للحديث الصحيح أو الحسن
٧١١	ترك القياس بالحديث الضعيف قول للبعض خلافاً للأكثر
٧٠٩	الانتقاد على قوله : " من ارتكب الاخراجات البعيدة والجدل المفرط على ما يشبه التشريع الجديد "
٧١١	كلام المعارض هذا سوء أدب إلى أبي حنيفة ومقلديه من الأولياء والمحدثين
٧١١	ثناء بعض الأجلة على إمكان هذا لا يختص بحديث أبي حنيفة فقط بل هو ثابت في حديث جميع الأئمة
٧٠٨	حكم الحافظ لا يعادل حكم أبي حنيفة بالصحة أو الحسن وإن كان ضميئاً
٧٠٩	لو أنصف ما جعلت الإمام أدنى من البخاري ومسلم
٧٠٩	الكلام على قوله : " فلا أنظر إلى هذه الصنعة رأساً عند عمل أهل الحجاز "
٧٠٩	لم يقل أحد أن إجماع أهل الحجاز إجماع معتبر
٧٠٩	إذا كان قول أبي حنيفة وقول كل واحد من علماء الحجاز على حد سواء في اخراج المناط فليس ههنا ترك قول أبي حنيفة إلا

صفحة	صفحة
٧١٢	الإمام أبي حنيفة
٧١٢	توثيق يحيى بن معين أبا حنيفة الكلام على قوله :
٧١٦	فإن عمل بما بدا في من ذلك ترجيعه من غير مبالاة
٧١٣	لا تحتاج أقوال الإمام أبي حنيفة والأئمة الثلاثة إلى أن يقول ترجيعها مثل المعارض
٧١٣	ذكر بعض المنامات الحسنة التي رآها بعض الصلحاء في حق الإمام أبي حنيفة
٧١٤	رؤيا أبي حنيفة كأنه ينبش قبر النبي صلى الله عليه وسلم
٧١٥	مثل هذه الرؤيا في التهويل رؤيا وأنها أم للفضل رضي الله عنها
٧١٥	اعتراف المعارض بأن الوفا من عرفاء السند والمهند وما وراء النهر وصلوا إلى الله سبحانه بتعبدهم بفقهه
٧١٦	ذكر ثناء الأئمة على أبي حنيفة
٧١٧	جرح للنسائي على أبي حنيفة غير مقبول
٧١٨	كلام البخاري لا يصح أن يكون تفسيراً لما قاله النسائي البخاري والنسائي أيضاً قد طعنا بمطاعن فكما أنها محفوظان عنها فكذلك أبو حنيفة
٧١٨	طعن بعض الحساد في الإمام الشافعي
٧٢٥	طعن في ابن العربي سبباً من المحدثين والعارفين ليس قول النسائي في حق الإمام الأعظم إلا كقول

صفحة	صفحة
عندنا أن أبا حنيفة قال :	ابن حبان في موسى الرضا
٧٦٠ " القرآن مخلوق	وقول العقيلي في موسى
كلام البخاري في " صحيحه "	الكامل
٧٢٧ يدل بظاهره على كونه	يجب رد قول النسائي في
من أهل الإعتزال، والتحقيق	الإمام أبي حنيفة
أنه يرى منه	٧٢٩ على ماذا يحمل قول
٧٦٠ ما نقله المعارض عن :	البخاري : " سكتوا عن
" غنية الطالبين " فالظاهر	٧٣٠ رأيه وعن حديثه "
أنه مدرسوس عليه	الكلام على لفظ البخاري :
٧٦١ الكلام على قوله : " وإنما	" إن أبا حنيفة كان مرجئاً "
الفت والسجين فيمن ترسم	كان غسان المرجئي يحكي
بمذهبه "	ما ذهب إليه من الإرجاء
٦٦٣ قلت كذلك من ترسم	عن الإمام أبي حنيفة ترويحاً
بالمذاهب الباقية	٦٤٩ لمذهبه
٧٦٣ رؤيا مثل المعارض ليس	قال الآمدي : " أصحاب
بشي	المقالات قد عدوا أبا حنيفة
٧٦٣ الكلام على قوله : " يجب	مع مرجئة أهل السنة "
حله على أن الحصر عليه	المعتزلة كانوا يلقبون مع
مع حيث مقام معين "	٧٥٩ مخالفهم في القدر مرجئاً
٧٦٤ معنى قول الفتو الأعظم	قال أحمد : " لم يصح

صفحة	صفحة
هو نفي الولاية الكاملة في	" المنحول " المنسوب إلى
عهد ذلك الرجل	٧٦٤ الغزالي فلان ذلك مع قائله
أطراء المعارض في ذكر	٧٦٥ مزية عظيمة
ابن العربي وبخسه في ذكر	" المنحول " لم يرو عن
الشيخ الجيلاني	٧٦٤ للغزالي بسند متصل إليه
الكلام على قوله :	إنما صدر ما صدر عن
" ولو قبل إن العارف بعد	الغزالي في حق الإمام أبي
كأنه لا ينسب إلى مذهب "	٧٦٥ حنيفة حين سلطان الهوى
أكثر الأولياء حتى الفتو	والعصية عليه قبل أن
الأعظم ينسبون إلى مذهب	يتخلق بأخلاق الصوفية
٧٦٥ معين	ثناء الغزالي في " الإحياء "
مصدر القول : " الصوفي	٧٦٧ على الإمام أبي حنيفة
لا مذهب له "	٧٦٥ ما قال أهل الحرمين من
إن جماعات من العلماء عابوا	العلماء لما رأوا رسالة المعارض
على مالك وعلى الشافعي	المسماة " بالحجة الجليلة في
وقد رأها الله بما قالوا	٧٦٥ رد من قطع بالأفضلية "
لا يفتر بما وقع في	٧٦٧

فهرس ما في الهوامش

صفحة	صفحة
الشعراوي ليس من نقاة	١٧٠
القياس وسرد عباراته	١٧٠
في هذا الباب	١٧٠
الرد على من زعم أن	١٧٠
المجتهدين لم يرثوا من	١٧٠
رسول الله صلى الله عليه	١٧٠
وسلم إلا علم المقال دون	١٧٠
علم الأحوال	١٧٠
الكلام المشيع على حديث	١٧٠
"لا أشيع الله بطنه"	١٧٠
تصحيح "حديث" اللهم	١٧٠
اجعله هادياً مهدياً واهدبه	١٧٠
الوارد في حق سيدنا معاوية	١٧٠
رضي الله عنه	١٧٠
شرح قوله صلى الله عليه	١٧٠
وسلم : "هادياً مهدياً"	١٧٠
ثناء ابن حجر المكي على	١٧٠
سلطان الهند "هابون"	١٧٠
وتصنيفه له كتابه "تطير	١٧٠
الجنان"	١٧٠
إذا سمع الخطيب في الجمعة	١٧٠
يقرأ آية "صلوا عليه"	١٧٠
بصلى سرأ في نفسه	١٧٠
وينصت بلسانه	١٧٠
الكلام على حجية تعامل	١٧٠
الأمم ، والقول للجامع	١٧٠
في الاختلاف في الفروع	١٧٠
ليس لأحد من علماء الأمة	١٧٠
أن يثبت حديثاً ثم يرده	١٧٠
دون إبداء علة فيه واو	١٧٠

صفحة	صفحة
فعل ذلك سقطت عدالته	٥٧
نبذة من ترجمة الشيخ	٥٧
الإمام محمد هاشم السندی	٥٧
وذكر تلمذة الشيخ معين	٥٧
عليه	٥٧
ترجمة الشيخ محمد أمين أبي	٥٨
الشيخ محمد معين	٥٨
جاء في رواية النسائي ذكر	٥٨
جمع الصلاتين بعرفة أيضاً	٥٨
قد صرح غير واحد بأن	٥٨
من دليل صحة الحديث	٥٨
قول أهل العلم به ، وإن	٥٨
لم يكن له إسناد يعتمد	٥٨
على مثله	٥٨
الانتقاد على رأى السيوطي	٥٨
في قوله : "إن أصح	٥٨
مصنف الصحيح ابن خزيمة	٥٨
ثم ابن حبان ثم الحاكم"	٥٨
إن ابن خزيمة وابن حبان	٥٨
معن لا يرى التفرقة بين	٥٨
الصحيح والحسن	٨٢
الحق أن صحيح ابن خزيمة	٨٢
لا يفوق على صحيح غيره	٨٢
من أئمة هذا الفن	٨٢
نص مقال الإمام الرباني	٨٢
المحدد للألف الثاني نقلاً	٨٢
عن خواجه محمد بأربا :	٨٢
أن سيدنا عيسى عليه السلام	٨٢
يعمل بعد نزوله على	٨٢
مذهب أبي حنيفة الإمام"	٨٢
سردما قال العارف الشعراي	٨٢
نقلاً عن سيدي علي	٨٢
الخواص في كون الإمام أبي	٨٢
حنيفة و أبي يوسف مع	٨٢
أعظم أهل الكشف	٨٢
الجمع بين أقوال الإمام	٨٢
أبي حنيفة الثلاثة في الفسالة	٨٢
ذكر الحافظ النجم النبطي	٨٢
أن الإمام أبا حنيفة رأى رب	٨٢
العزة في المنام تسع وتسعين	٨٢

صفحة	صفحة
١٥١	مزة وسرد القصة في ذلك ١٥٧
١٥٨	التعريف بكتاب "لواقح الأنوار في طبقات الأخيار" للشعراني
١٥٩	سرد ترجمة الإمام أبي حنيفة المذكورة في "اللواقح" للشعراني ١٥٨
١٥٩	الفقهاء السبعة من أهل المدينة ، وبيان الاختلاف الذي وقع في تعيين السابع منهم ١١٣
١٥٩	قصّة اجتماع الحافظ السيوطي مع النبي صلى الله عليه وسلم بقطة ومشافهة ١٣١
١٥٩	بسط القول في بيان علل حديث البسمة الذي أورده مسلم في "صحيحه" ١٤٢
١٥٩	بسط القول في بيان مذاهب مؤلفي الأصول الستة ، وسرد ما قاله أهل العلم
١٥٩	في هذا الباب
١٥٨	الظاهرية وأئمتهم ، وتشنيع العلماء عليهم
١٥٩	قول ابن دقيق العيد في الظاهرية
١٥٩	تشنيع الحافظ أبوبكر ابن معوذ على ابن حزم
١٥٩	ما شنع ابن تيمية على الظاهرية
١٥٩	انتقاد الحافظ الذهبي على ابن حزم
١٦٠	خط ابن العربي على ابن حزم
١٦٠	ما انتقده ابن خلكان على ابن حزم
١٦١	كان لسان ابن حزم وصيف الحجاج شقيقتين
١٦٢	الحافظ ابن حجر يقر بتعصب ابن حزم
١٦٢	ترجمة داود الظاهري
١٦٢	جرح ابن أبي حاتم وأبيه

صفحة	صفحة
١٦٣	في داود
١٦٤	افراط ابن حزم في تضعيف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرة لمذهبه الباطل
١٦٤	كان ابن حزم يهجم على القول في التعديل والتجريح فيقع له أوهام شنيعة
١٦٤	قال الفخر الرازي: البخاري وللقشيري ما كانا عالمين بالغيب ، فإذا شاهدنا خبراً مشتملاً على منكر قطعنا بأنه من ترويجات الملاحدة على المحدثين " ١٧٠
١٦٤	ثبوت وقعة اخراج البخاري من "بخارا" بسبب قتياله بثبوت الحرمة بين صبيين ارتضعا شاة ، وسرد نصوص العلماء في هذا الباب
١٦٣	نهى الإمام أبي حفص الكبير تلميذه البخاري صاحب الصحيح عن أن يفني
١٦٤	قد جربت عادة المصنفين باتيان صيغة التريض فيما صح واستعمال الفاظ الجزم
١٦٤	فيما ضعف
١٦٤	الانتقاد على الشيخ عبدالحق في استنباده صحة هذه الواقعة ١٨١
١٦٤	سئل يحيى بن معين عن مسألة من التيمم فلم يعرفها ١٨٢
١٦٤	سئلت امرأة يحيى بن معين وأبا خيثمة وخلف بن سالم عن الحائض تغسل المرق فلم يجها أحد وجعل ينظر بعضهم إلى بعض ١٨٢
١٦٤	ترجمة أبي خيثمة ١٨٣
١٦٤	ترجمة خلف بن سالم السدي ١٨٣
١٦٤	حكاية مجالسة اسحاق

صفحة	صفحة
١٨٦	مع الحديثين كاحمد وابن معين ومذاكرته في الحديث معهم وكان اذا مثلهم عن تفسير الحديث وفقهه يقولون كلهم إلا أحمد
١٨٣	ابن حنبل استعصاه جواب المسئلة على ابن مهدي
١٨٤	بسط القول في ترجمة الإمام أبي حفص الكبير ، وسرد مناقبه ومزياه نقلاً عن الثقات
١٨٥	مع الإمام أبو حفص من محمد ما لم يسمع الجوزجاني الإمام أبو حفص من أوائل شيوخ البخاري
١٨٥	وبأبي حفص انتشر العلم ببخارا
١٨٦	هيئة الأمراء من أبي حفص ١٨٦ كثرة تلاوة أبي حفص
١٨٦	للقرآن الكريم رأى حافظ " بخارا " محمد بن سلام البيهقي أبا حفص في المنام قاعداً أمام رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ عليه كتاباً ١٨٦ حكاية أبي حفص مع والي خراسان
١٨٨	كان أبو حفص لا يصلي في ثوب أهداه السلطان إليه ١٨٩ زهد أبي حفص وعلمه بما علم ١٨٩ إسلام سبعين نقرأ من الجوس على يدي أبي حفص ١٩٠ عمل واحد ينفع الألف ، وقول الآف لا ينفع الواحد ١٩٠ عمل أبي حفص قبل التعليم ١٩١ قال محمد: لم يأخذني أحد

صفحة	صفحة
١٩٨	هذا العلم كاخذ أبي حفص ١٩٣ قال أبو سليمان : لا يختلفوا إلى لما دام أبو حفص فيكم ١٩٣ بعض أقوال الإمام أبي حفص الكبير ١٩٣ ترجمة الإمام الذهلي شيخ البخاري ١٩٥ إن البخاري كان يفرق بين التلاوة والمثلو والذهلي كان ينكر التفصيل ١٩٦ سرد القصة التي وقعت بين البخاري و الذهلي ١٩٦ قال الذهلي : من زعم أن لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع لا يجالس ولا يكلم ١٩٦ ذكر ما وقع بين البخاري والسلطان خالد بن أحمد نائب الطاهرية " ببخارا " ١٩٧ ترجمة خالد بن أحمد أمير " بخارا " وكان من أهل
١٩٩	درهم رد الشعراني على من يقول : إن أبا حنيفة من أهل الرأي ٢٠٥ أصحابنا الحنفية هم أهل الحديث والمعاني ٢٠٦ من رد المراسيل فقد رد كثيراً من السنة ٢٠٦ تقديم الحنفية الحديث والأثر على الرأي ٢٠٦ قال محمد : لا يستقيم الحديث إلا بالرأي ، ولا يستقيم الرأي إلا بالحديث ٢٠٦ من لا يحسن علم الحديث لا يصلح عندنا للقضاء والفتوى ٢٠٦ الإمام محمد قد ملأ كتبه

صفحة	صفحة
٢٠٧	من الحديث
٢٠٩	من استراح بظاهر الحديث
٢٠٧	عن بحث المعاني انتسب إلى
٢٠٩	ظاهر الحديث
٢٠٧	مناظرة البزدوي مع إمام
٢٠٧	الحرمين
٢٠٧	وجه تسمية المصوم أصحابنا
٢٠٧	" بأصحاب الرأي "
٢٠٨	ثناء مالك على أبي حنيفة
٢٠٩	نظر مالك في كتب أبي
٢٠٨	حنيفة
٢٠٨	قال الشافعي : " والله ما
٢٠٩	صرت فقيها إلا باطلاعي
٢٠٨	في كتب أبي حنيفة "
٢٠٨	ذب ابن سريج عن الإمام
٢٠٨	أبي حنيفة
٢٠٩	سلم لأبي حنيفة جميع الأمة
٢٠٨	ثلاثة أرباع العلم
٢٠٨	قال يحيى بن آدم : كان
٢١٠	النعمان جمع حديث أهل بلده
٢٠٧	كله فنظر إلى آخر ما قبض
٢٠٩	عليه النبي عليه السلام
٢٠٧	قال أبو حنيفة : " عجبا للناس
٢٠٩	يقولون : إني أقول بالرأي
٢٠٧	وما أفتي إلا بالأثر
٢٠٧	قال النضر بن محمد : ما رأيت
٢٠٧	أحدا أكثر أخذاً للآثار
٢٠٩	من أبي حنيفة
٢٠٨	قال أبو حنيفة : عندي
٢٠٩	صناديق من الحديث
٢٠٨	قال يونس : " كان
٢٠٩	أبو حنيفة شديد الاتباع
٢٠٩	للأحاديث الصحاح "
٢٠٨	قال فضيل بن عياض :
٢٠٨	" كان أبو حنيفة إذا وردت
٢٠٨	عليه مسألة فيها حديث
٢٠٩	صحيح اتبعه "
٢٠٨	قال ابن المبارك : " أبو حنيفة
٢٠٨	يمجد جهده أن يكون عمله
٢١٠	على السنة "

صفحة	صفحة
٢١٨	الإمام النووي فوق ابن
٢٢٠	الصلاح
٢٤٢	ترجمة الشيخ محمد أكرم
٢٤٤	النصري
٢٤٠	أول من تكلم بالأقسام
٢٤١	السبعة للحديث الصحيح
٢٤١	الشيخ ابن الصلاح ولم
٢٤١	يتابعه على ذلك الحافظ
٢٤١	ابن كثير ولا القسطلاني
٢٤٠	شارح البخاري
٢٤١	نص القسطلاني في هذا
٢٤١	الباب نقلاً عن ابن الهمام
٢٤١	قول البخاري : " أصح
٢٤١	الأسانيد مالك عن نافع
٢٤١	عن ابن عمر لم يوافق عليه
٢٤١	فقد قال غيره غيره "
٢٤١	قال المحققون بتعليل الحكم
٢٤١	بأصح الأسانيد على سند
٢٤١	واحد بعينه
٢٤١	قد يكون الراوي المعين
٢٤٢	أكثر ملازمة لشيخه من
٢٤٢	غيره فيصير أدري بحديثه
٢٤٢	لكن بالنسبة إلى مجموع
٢٤٢	متونه لا بالنسبة إلى
٢٤٢	خصوص متن شارحه فيه
٢٤٢	حافظ مثله
٢٤٢	إن البخاري ومسلم قد
٢٤٢	صححا أحاديث ليست في
٢٤٢	كتابينها
٢٤٢	قد تقرر أن قوة الحديث
٢٤٢	إنما هي بالنظر إلى رجال
٢٤٢	استاده لا بالنظر إلى كونه
٢٤٢	في الكتاب القلاني ٢٤٥ و ٣٥٩
٢٤٢	قال القسطلاني : " الأمة
٢٤٢	لم تجمع على العمل بما في
٢٤٢	" الصحيحين " لا من
٢٤٢	حيث الجملة ولا من حيث
٢٤٢	التفصيل "
٢٤٢	بسط القول في أن المذهب
٢٤٢	الحنفى أكثر موافقة

صفحة	صفحة
٢٤٧	لما في "الصحيح الستة" أبي حنيفة الدارقطني
٢٨٥	ثناء صاحب "الدراسات" وأبو نعيم
٢٤٨	توثيق ابن معين وشعبة لأبي حنيفة
٢٨٥	ثناء الأئمة الكبار على أبي حنيفة
٢٨٦	من أين للدارقطني تضعيف
٢٦٢	أبي حنيفة وهو مستحق للتضعيف
٢٨٦	رواية الدارقطني في كتابه أحاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وموضوعة
٢٨٦	انتقاد العيني على الدارقطني نقلاً عن "عمدة القاري"
٢٨٦	رد بحر العلوم على الدارقطني في تضعيفه لأبي حنيفة
٢٨٧	الفتية أولى بأن يؤخذ الحديث منه
٢٨٧	الإمام أبو حنيفة روى عن كثير من الأئمة
٢٨٧	عن كثير من الأئمة

صفحة	صفحة
٢٨٨	كان حماد وعاء للعلم قول ابن القطان: "وعاءه"
٢٨٨	الرد على من يقول إن أبا حنيفة من أصحاب الرأي والقياس
٢٨٨	سبب وقوعهم في الإمام أنهم كانوا سيقى الفهم يخدمون ظواهر ألفاظ الحديث ولا يرومون بواطن المعاني
٢٨٨	انتقاد الحافظ محمد عابد السندی على الدارقطني في تضعيفه لأبي حنيفة
٢٨٩	لو عرف الدارقطني قدر الإمام لما تكلم فيه قال الخريبي: "الناس في أبي حنيفة حاسد وجامل، وأحسنهم عندي حالاً الجاهل"
٢٨٩	تعقب الشيخ عبد الحفيظ على الدارقطني تضعيفه للإمام
٢٩٠	بها مخالفوه أظهر ضعفها
٢٨٨	بكللا جزئية، وبسط الرد عليه نقلاً عن المحدث عبد العزيز صاحب "أطراف البخاري"
٢٨٨	كان وكيع يفتي برأى أبي حنيفة وكان يحفظ حديثه كله وكان قد سمع من أبي حنيفة حديثاً كثيراً
٢٨٩	توثيق علي بن المديني لأبي حنيفة
٢٨٩	دأب الدارقطني في "سننه"
٢٨٩	في باب التصحيح والتجريح أعوذ من توثيق الدارقطني وتضعيفه لرجل واحد
٢٨٩	اليهوق يمتنع بآثار لو احتج بها مخالفوه أظهر ضعفها

صفحة	صفحة
٢٩٦	أبي حنيفة قاعدة قبول الجرح والتعديل
٢٩٦	مسألة الجهر بالبسملة من
٢٩٢	ومن أعلام المسائل
٢٩٦	ابن خنيفة كثير التمتع لما يرد
٢٩٦	على أبي حنيفة
٢٩٣	اشتمال كتب أبي داود و
	الترمذي و ابن ماجه على
	الأحاديث السقيمة والأمانيد
٢٩٧	الضعيفة
٢٩٧	الحاكم قد عرف تسامله
	"سنن الدارقطني" مجمع
	الأحاديث المعلولة ومنيع
٢٩٧	الأحاديث الغريبة
٢٩٤	من تأمل "كتاب السنن"
	للإمام أبي حنيفة من تعصباته
٢٩٥	العجب
٢٩٦	الخطيب البغدادي ساق
	في تاريخه في ترجمة الإمام
	أبي حنيفة من الخرافات
	والكذب ما يستحي من

صفحة	صفحة
٢٩٨	ذكره
٢٩٨	انتقاد ابن خلكان على
٢٩٨	الخطيب في هذا الباب
٣٠١	ما قال ابن عبيد الهادي
٢٩٨	في حق الخطيب
	تحذير الحافظ السخاوي
٣٠٨	عن اقتفاء من تكلم في
	الأئمة
٢٩٩	منع ابن حجر عن رواية
٣١٠	"ذم للأعلام" للهروي لما
	فيه من الخط على بعض
٢٩٩	الأئمة
٣١٥	أبي الخطيب بقاذورة لا
	تفسلها البحار
٢٩٩	ذكر حال الأمانيد التي
٢٩٩	ذكرها الخطيب للقدح
٣٠٠	بيان من صنف من العلماء
٣١٧	في رد الخطيب
	قصة دين الخطيب وفرط
٣٠٠	عصيته
	من رأى بعض الصحابة

صفحة	صفحة
٣٢٣	ثبوت تابعية الإمام
	أبي حنيفة ، وسرد أقوال
٣١٩	العلماء في هذا الباب
	رؤية أبي حنيفة لأنس
٣١٩	الصحابي رضي الله عنه
	كان أبو حنيفة من أهل
	اللسان القويمة واللغة
	الفصيحة ، وهو أقدم
	الأئمة سنًا
٣٢١	سمع أبو حنيفة من عبد الله
	ابن جزء الصحابي رضي
	الله عنه
٣٢٣	ترجمة الإمام أبي حنيفة
	نقلًا عن "كتاب الكافي"
٣٢٣	لابن عبد البر
	كان مذهب أبي حنيفة في
	أخبار الآحاد المدول أن
	لا يقبل ما خالف الأصول
	المجتمع عليها
٣٢٣	رأى أبو حنيفة أربعة من
	الصحابية
٣٢٤	سرد أسماء من نص على
	تابعية الإمام أبي حنيفة
	الجماعة من قدماء أهل العلم
	أجزاء ألفوها في مرويات
٣٢٤	أبي حنيفة عن الصحابة
	مكابرة صاحب "معارف الحق"
٣٢٥	في هذا الباب
٣٢٦	أحاديث صيام يوم الجمعة
٣٢٨	الداودي شارح البخاري
	وفاق للشيخ محمد أكرم
	النصربوري مع ابن الممام
	في تساوي حديث غير
	"الصحيحين" بحديثها
٤٥٨	إذا وجدت فيه شروطها
	الإنقاذ على النصربوري
	فيما حظ من قدر الإمام
٣٥٨	ابن ماجه
	لناه ابن حجر العسقلاني
٣٥٩	على قاسم بن فطوفيا

صفحة	صفحة
	قال الحافظ قاسم: ما كان
	على شرطها وليس له حلة
	فهو فوق ما انفرد به
	البخاري وكذا مسلم وقال
٤٢٢	ابن حجر: ما كان على
	شرطها فهو دونه أو مثله
٣٥٩	قال ابن تيمية: الحديث
	السني يكون عن رجال
	البخاري وليس هو في
	"الصحيح" قد يتفق أن
	يكون مثله
٣٦٠	الإنقاذ على اعتقاد
	المصنف أن فعله عليه
	السلام في المنام يفيد
	الفرضية والوجوب والسنية
	والإستحياب والإباحة
٣٧٧	رد الإمام محمد هاشم
	السندي على رسالة الشيخ
	معين المساة "بقرة العين في
٤٤٢	البكة على الإمام حسين
	تأليف الشيخ محمد حياة
	السندي "رسالة في رد
	بدعات أيام العشر الأول
	من الحرم"
٤٢٢	رواية لبس السواد على
	الحسن رضي الله عنه
٤٢٤	وإقامة النوح عليه
	مراد ابن حزم من الضعيف
	في قوله: "إن جميع
	أصحاب أبي حنيفة مجمعون
	على تقديم الحديث
٤٢٩	الضعيف على القياس"
	نص: ما قاله صاحب
	"الدراسات" نصرة
	لمذهب أبي حنيفة في كتابه
٤٤١	"إيقاظ الوجدان"
	اجترأ بعض الضعفة على
	الظلم في مذهب الإمام
	الأئمة أبي حنيفة
	الجرح الطلوي في السفل

صفحة	صفحة
٤٤٣	لا يضر في العلوية
٤٤٥	وخبر هم من المجتهدين
	المجتهدون من أعلم الناس
	وعما جاء به النبي صلى الله
٤٤٥	عليه وسلم
	لقاء الشيخ طالب الله
	معين عاباً رضى الله في
٤٥١	الواقعة
٤٤٤	الكلام المشيع على حديث
	البراء : " رقت الصلاة
	مع محمد صلى الله عليه
	وسلم فوجدت قيامه فركعة "
٤٥٥	الحديث
٤٤٤	بيان الوهم الذي وقع لأبي
	داود في رواية هذا
٤٥٧	الحديث
	الكلام على ما وقع فيه من
	ذكر قيامه صلى الله عليه
٤٥٩	وسلم
	سرد روايات عدم المكث
٤٦٢	في المصل بعد السلام

صفحة	صفحة
	جلوس الإمام بعد التسليم
٤٦٢	بدعة
	ذكر بعض الآراء في تطوع
٤٦٦	الإمام في مكانه
	تحزيج أثر الصديق أنه
	كان إذا سلم في الصلاة
	كانه على الرضف حتى
٤٦٧	ينفصل
	الأئمة لا يروون عن الضعفاء
٤٦٩	شيئا يحتجون به في الأحكام
	الكلام على حديث ابن
٤٧٦	عمر في مسح الرقبة
	ذكر اختلاف المذاهب في
٤٧٩	في مسح الرقبة
	بيان سخافة ما قال في
٤٨٠	" دراسات اليب "
	ذكر من ثبت عنه من
	الصحابه التكبير في قنوت
٤٨٢	الوتر
	ذكر من ثبت عنه من
	الصحابة رفع اليدين في
٤٨٦	قنوت الوتر
	من قال من العلماء :
	" إن قول الصحابة حجة "
	فلما قاله إذا لم يخالفه
	غيره من الصحابة ولا
٥١٤	عرف نص يخالفه
	قاعدة " أن عمل الراوي
	بخلاف ما روى يوجب
	فسخ ما روى " إنما تجري
	فيها لم يعرف منه سوى أنه
٥١٥	خالف مرويه
	سرد ما قال ابن حزم في
	بطلان حجبة عمل أهل
٥١٨	المدينة
	لأنه على وجوب اتباع
٥١٨	أهل المدينة
	قد خالف أهل المدينة
	بن الخطاب في نيف وثلاثين
	قضية ، وخالفوا أبا بكر

صفحة	صفحة
٥٣٩	إن مكة أفضل البلاد بنص القرآن والصن الثابتة وأقوال الصحابة
٥٤٣	الحق أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم العالمون بأحكامه عليه السلام سواء بنى منهم من بنى بالمدينة أو خرج منهم من خرج
٥٤٣	إنما تفرق الصحابة في البلاد بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة أترك الناس لأقوال أهل المدينة المسائل التي ذكر فيها إجماع أهل المدينة قد وجد في أكثرها الخلاف بالمدينة مع أن جاز أن يكون اجتهاد أهل المدينة أولى من غيرهم
٥٤٣	عصب علقمة ومسروق عمر وعثمان وعائشة واختصوا بهم وأكثروا الأخذ عنهم أخذ مالك عن أيوب وحيد المكي قال سعيد بن المسيب : " إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث للواحد "
٥٤٤	اهتمام عمر وعثمان بتعليم أهل الأمصار كتاب عمر إلى أهل الكوفة قال الشعبي : " ما جاءك عن عمر فخذ به "
٥٤٤	وقضابا قضاء المدينة إنما هي أوامر خلفاء بنى أمية
٥٤٥	الجواب عما قال بعضهم : إن عبد الله بن مسعود إذا أتى بغيا أتى المدينة

صفحة	صفحة
٥٤٨	فيقال عنها قد صح أن عمر استضى ابن مسعود بالبنة وأخذ بقوله
٥٥٨	الإنقاذ على ما حكاه صاحب "الدراسات" عن الشافعي نقلاً عن الشعراني قال الشافعي : " إذا كان الحديث صحيحاً فأعلموني أن يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً أذهب إليه "
٥٥٩	الشافعي نقلاً عن الشعراني قال الشافعي : " إذا كان الحديث صحيحاً فأعلموني أن يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً أذهب إليه "
٥٥٩	أخذ أهل المدينة عنه يأخذ عنه أهل الكوفة
٥٦٠	توثيق عطاء الخراساني ما اتفق على تركه فلا يجوز العمل به
٥٦٠	الجمهور بالتأخير سنة تفرد بها أهل الكوفة
٥٦٢	إن المسالكين يومنون روايات أهل الكوفة التي لا نظير لها
٥٦٢	أبو مصعب الزهري آخر من بنى من الفقهاء المشاهير بالمدينة وقل العلم بها بعد ذلك
٥٥٧	من الثقات الأكابر كثير

صفحة	صفحة
بيان خطأ صاحب	كان مالك كثيراً ما يقول
"الدراسات" في دعواه	يقول أبي حنيفة ويتفقده ٥٨٢
أن البيهقي عقد باباً في	بعض ما جرى لمالك مع
"سننه" في فضل أهل	أبي حنيفة ٥٨٣
المدينة	ثناء مالك على أبي حنيفة ٥٨٤
وجوه ترجيح أبي حنيفة	قال أبو حنيفة: "إن أفلح
على مالك ٥٧٥	فيهم أحد فالأشقر
علم أهل المدينة ذهب مع	الازرق" - يريد مالكا - ٥٨٥
موت الفقهاء السبعة ٥٧٦	نسج السدارق على
التعقب على صاحب	منوال أبي حنيفة ٥٨٥
"الدراسات" في قوله:	ثناء مالك على حلم
"إن الحنفية بل وفقهاء	أبي حنيفة ٥٨٦
للكوفة قاطبة أكثر خلافتهم	ثناء مالك على أهل
مع أهل المدينة ٥٧٨	العراق ٥٨٧
مذاكرة أبي حنيفة و	حكاية رؤية أشهب أبا حنيفة
مالك في مسجد رسول	بين يدي مالك مكنوبة ٥٨٨
الله صلى الله عليه وسلم ٥٨١	اطلاع أبي حنيفة على
قال مالك: "عندي من	كتب مالك غير صحيح ٥٨٨
فقه أبي حنيفة ستون ألف	بسط الكلام في عدم
مسئلة"	صحة رواية أبي حنيفة عن ٥٨٢

صفحة	صفحة
مالك	٥٨٨
لم يذكر السدارق	بعض أقوال الشافعي في
أبا حنيفة في عداد الرواة	تقريب محمد بن الحسن ٥٩٥
عن مالك ٥٨٩	احتج الشافعي بمحمد بن
ثناء الشافعي على محمد بن	الحسن في الحديث ٥٩٧
الحسن ٥٩١	جالس الشافعي محمد بن
لا يعرف للشافعي عمل	الحسن عشر سنين ٥٩٧
قبل اتصاله بمحمد بن	اتفاق محمد على الشافعي ٥٩٧
الحسن ٥٩٣	قال الشافعي: "لولا
تصحيح الحاكم والذهبي	محمد ما لصق بي من العلم
لحديث رواه الشافعي	شيء" ٥٩٧
عن محمد ٥٩٤	اجماع العترة حجة عند
اخراج ابن حبان في	طائفة من الحنابلة ٥٩٩
"صحيحه" حديث	العترة هم بنو هاشم كلهم
أبي يوسف ٥٩٤	وسيد العترة رسول الله
بيان نسيان الشافعي في	عليه السلام ٥٩٩
رواية محمد عن أبي يوسف ٥٩٤	الكلام على معنى حديث
ذكر حديث رواه الشافعي	الثقلين نقلاً عن ابن تيمية ٦٠٣
عن محمد عن أبي يوسف	الكلام على حديث "وعزني
عن أبي حنيفة ٥٩٤	أهل بيتي وإنها لي بفرقا
	حتى يردها على الخوض" ٦٠٤

صفحة

صفحة

اشباع للكلام على فساد
القول بعصمة الأئمة
الإثنى عشر ٦٠٩
القول بعصمة الأئمة خاصة
الرافضة الإمامية لم يشركهم
فيها أحد ٦٠٩
الإسماعيلية يقولون بعصمة
بني عبيد وأولئك ملاحدة ٦٠٩
الإمامية فيهم خلق مسلمون
ظاهراً وباطناً لكنهم ضلوا ٦٠٩
هوام الباطنية الذين لم
يقيموا باطن أمرهم فقد
يكونون مسلمين ٦١٠
ما اختصت به الإمامية من
عصمة الأئمة فهو في غاية
الفساد ٦١٠
بعض معتقدات غالبية
الشاميين أتباع بني أمية ٦١٠
الكلام على "حديث
التفليخ" ٦١٢

ذكر طرق حديث :
"زككت فيكم أمرين لن
تضلوا ما تمسكن بهما
كتاب الله وسنتي" ٦١٢
لفظ "الإمام" يطلق على
معنيين ٦١٤
الخلفاء الراشدون كانوا
كاملين في العلم والعدل
والسياسة والسلطان، وبعدهم
لم يكمل أحد في هذه الأمور
إلا عمر بن عبد العزيز ٦١٥
قد كان في أعصار أئمة
الشيعة الإمامية من هو
أعلم منهم وأدين ٦١٥
لا ذكر لأحد منهم بعد
جعفر في رجال العلم
المشاهير بالرواية والحديث
والفتيا ٦١٦
هؤلاء الأئمة في الدين
أسوة أمثالهم، وأهل السنة

صفحة

صفحة

مقرون بامامة هؤلاء فيها
دلت الشريعة على الأيمان
بهم فيه ٦١٦
لولا أن الناس وجدوا عند
مالك والشافعي وأحمد
أكثر مما وجدوه عند
موسى بن جعفر وعلى بن
موسى وعمر بن علي لما
عدلوا عن هؤلاء إلى
هؤلاء ٦١٨
صنف أحمد فضائل على
والحسن والحسين وفضائل
الصحابة ٦١٩
رد زعم من زعم أنه
كان عندهم من العلم
المخزون ٦١٩
ابطال زعم من زعم أنهم
كانوا يبينون العلم لخواصهم
أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم مع أصدق الناس حديثاً

عنه لا يعرف منهم من
تعمد عليه كذباً مع أنه
كان تقع من أحدهم من
الهنات ما يقع ولم
ذنوب ٦٢٠
الحسن والحسين روايتها
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قليلة ٦٢٠
الزهري أعلم باتفاق أهل
العلم مع أبي جعفر محمد
بن علي الباقر ٦٢١
مالك والشافعي وأحمد
وأمثالهم أعلم مع موسى
ابن جعفر وعلي بن موسى
ومحمد بن علي ٦٢١
دعوى أن كل ما أفتى به
الواحد من هؤلاء فهو
منقول عنده عن النبي
صلى الله عليه وسلم فهو
كذب على القوم ١٢٢

صفحة	صفحة
كان على يقول : إذا	لأحد من الأمة بأحد
حدثكم عن رسول الله	منهم جميع مقاصد الإمامة ٦٢٤
صلى الله عليه وسلم فوالله	إن أقرار على لقضائه على
لأن آخر من السماء إلى	أن يحكموا بخلاف رأيه
الأرض أحب إلى من أن	دليل على أنه لم يعد نفسه
أكذب عليه ٦٢٢	معصوماً ٦٢٥
الثناء على علي بن الحسين ٦٢٢	جمع الشافعي كتاباً في
الثناء على من بعده من	خلاف على وابن مسعود ٦٢٦
الأئمة الإثني عشر ٦٢٣	الرافضة يقولون بامام
أما من بعد موسى فليس	منتظر موجود غالب لا
له رواية في الكتب	يعرف له عين ولا أثر ٦٢٧
الأمهات ولا فتاوى ولا	إن الحسن بن علي العسكري
تفسير ٦٢٣	لم يكن له نسل ولا عقب ٦٢٨
أما على الرضا فالناس	إن المؤمنين لم ينتفعوا بهذا
يعلمون أنه كان في زمانه	الغائب المنتظر أصلاً ٦٣٠
من هو أعلم منه وأزهده	إبطال زعم من زعم أنه
كالشافعي وأحمد وأمثالهما ٦٢٤	غاب بسبب ظلم الناس ٦٣٠
أبو الصلت يروي نسخة	هذا المنتظر لم يحصل به
فيها الأكاذيب ٦٢٤	لطاقته إلا الإنتظار لمن
الأئمة الإثنا عشر لم يحصل	لأبائي ودوام الحسرة والألم ٦٣٠

صفحة	صفحة
نص عبارة "الدراسات"	والعبادات ٦٣٥
التي سقطت في النسخة	أهل السنة في الاسلام
المطبوعة وهي موجودة	متوسطون في جميع الأمور
في نسخة خطية ٦٣١	وتفصيل القول في ذلك ٦٣٨
ليس للإمامية مسئلة انفردوا	ليس في الطوائف المتسبين
بها عن أهل السنة أصابوا	إلى السنة أبعد عن آثار
فيها ٦٣٣	رسول الله صلى الله عليه
كل من سوى أهل السنة	وسلم من الرافضة ٦٣٨
من الفرق فلا ينفرد بقول	الرافضة أشد بدعة من
صحيح بل يكون معه من	الخوارج ٦٣٩
دين الاسلام ما هو حق	الرافضة إذا ابتلى المسلمون
وبسبب ذلك وقعت الشبهة ٦٣٤	بعدوا كافر كانوا معه ٦٣٩
حال أهل البدع كلهم أن	مكر ابن العلقمي بالخليفة ٦٤٠
معهم حقاً وباطلاً ٦٣٥	قتل في وقعة التتار بضعة
كشف خصال الخوارج	عشر ألف ألف انسان ٦٤٠
والشبهة ٦٣٥	ما وقع من يد التتار على
بسط الكلام في أن المسلمين	المسلمين ٦٤٠
وسط في التوحيد بين	لم يقتل الحجاج هاشمياً
اليهود والنصارى وكذلك	قط مع ظلمه وغشمه ٦٤٠
في النبوات والشرائع	تزوج الحجاج هاشمية لها

صفحة	صفحة
مكنه بنو أمية من ذلك	اشتغال بالحديث لا يقدر
وفرقوا بينه وبينها ٦٤٠	أن يدفع ما تواتر من
المعتزلة أعقل من الرافضة	فخصائل الشيخين ٦٤٨
وأعلم وأدين ٦٤١	بحث توثيق المبتدع ٦٥٠
ليس في أهل الأهواء	البدعة على ضربين ٦٥٠
أصدق ولا أعبد من	الفرق بين الشيعة الغالي
الخوارج ٦٤١	في زمان السلف وبين
بيان شر الرافضة ٦٤١	الغالي في زماننا ٦٥٠
الرافضة لا تعنى بحفظ	قال جعفر الصادق :
القرآن ٦٤٣	"أبو حنيفة أفقه أهل بلده" ٦٧١
بيان الأصول الثلاثة التي	حكاه أبو حنيفة مع جعفر
بنى عليها الإمامية دينهم ٦٤٣	الصادق ٦٧١
الحاكم منسوب إلى التشيع ٦٤٧	ثناء موسى الكاظم على
حديث قتال الناكثين	أبي حنيفة ٦٧١
والقاسطين موضوع عند	ذكر الحافظان ابن عبد
ابن تيمية ٦٤٨	الحادي والجلال السيوطي
تشيع الحاكم والنسائي وابن	أها حنيفة في "طبقات
عبد البر لا يبلغ الـ	الحفاظ" ٦٧٣
تفضيل على علي الشيخين ٦٤٨	ترجمة الإمام أبي حنيفة
من ترفض بمن له نوع	نقلاً عن "طبقات الحفاظ"

صفحة	صفحة
السيوطي ٦٧٤	هو مهديهم ، وقد علم
أقوال ابن معين في توثيق	بالاضطرار انه ليس هو
الإمام أبي حنيفة ٦٧٨	الذي ذكره النبي صلى الله
الكلام على حديث	عليه وسلم ٧٠٤
"أبو حنيفة سراج أمي" ٦٨٣	الإسماعيلية ومذهبهم ٧٠٤
كلام ابن تيمية في إثبات	تصانيف العلماء في كشف
القياس ٦٨٩	أسرارهم ٧٠٤
ذكر بعض المشاهير من	ابن التومرت مهدي
أئمة أهل السنة وكونهم	الموحدين ٧٠٤
أعلم وأفقه من العسكريين ٦٨٩	بيان الضرر الذي وقع
الأحاديث التي يحتاج بها	بمعتنظر الرافضة ٧٠٥
على خروج المهدي	النسائي منسوب إلى التشيع ٧١٨
أحاديث صحيحة ٧٠٢	طرد أحمد بن صالح
بيان خطأ من أنكر هذه	النسائي عن مجلسه ٧١٩
الأحاديث ٧٠٣	كلام النسائي في الإمام
بيان خطأ الإثنى عشرية	الأعظم تحمل مفرط ٧٢٠
الذين ادعوا أن هذا هو	ترك أبي زرعة وأبي حاتم
مهديهم ٧٠٣	التحديث عن البخاري ٧٢٠
إن طوائف ادعى كل	انتقاد المناوي على الذهبي
منهم أن المهدي المبشر به	بذكره البخاري في "كتاب

صفحة	صفحة
٧٢١	الضعفاء
٧٢٣	الذهبي عنده على أهل
٧٢١	السنة تحامل مفرط
٧٢١	لا يجوز الاعتماد على
٧٢١	الذهبي في ذم أشعري ولا
٧٢١	شكر حنبلي
٧٢١	تحقيق إن الذهبي لم يقدح
٧٢١	في البخاري
٧٢١	لو ترك حديث البخاري
٧٢٣	وأمناله لما انت الآثار
٧٢٢	واستولت الزنادقة ونخرج
٧٢٢	الدجال
٧٢٢	مالك عقل يا عقيل
٧٢٤	من هو الثقة الثبت الذي
٧٢٥	ما غلط ولا انفرد بما لا
٧٢٢	يتابع عليه ؟
٧٢٦	ما في الصحابة أحد إلا
٧٢٦	وقد انفرد بسنة ، وكذلك
٧٢٦	التابعون كل واحد عنده
٧٢٣	ما ليس عند الآخر
٧٢٣	الفرق بين الصحيح الغريب
٧٢٣	والمنكر
٧٢٣	من هو متروك الحديث
٧٢٣	ليس من شرط الثقة أن
٧٢٣	يكون معصوماً من الخطايا
٧٢٣	والخطأ
٧٢٣	فائدة ذكر الثقات الذين
٧٢٣	فيهم أدنى بدعة أولهم
٧٢٣	أوهام بسيرة في كتب
٧٢٣	الجرح والتعديل
٧٢٣	كلام مسلمة بن قاسم في
٧٢٣	البخاري
٧٢٢	انتقاد الحافظ ابن حجر
٧٢٤	على مسلمة
٧٢٥	من تكلم في الشافعي
٧٢٥	قول العجلي في الشافعي
٧٢٦	الحلفاء الراشدون خمسة
٧٢٦	صنف الخطيب مسألة
٧٢٦	الاحتجاج بالشافعي
٧٢٧	ترجمة على الرضا

صفحة	صفحة
٧٣٢	الكلام على حديث :
٧٣٢	"الإيمان معرفة بالقلب
٧٣٢	وقول باللسان وعمل
٧٢٨	بالأركان
٧٢٨	ترجمة موسى الكاظم
٧٢٨	رجوع النسائي عما قاله
٧٣٢	في حق الإمام أبي حنيفة
٧٢٩	واخراجه حديثه في
٧٢٩	"سننه"
٧٣٢	ذكر الرواية التي رواها
٧٢٩	النسائي عن أبي حنيفة
٧٢٩	وهذا الحديث مما فات
٧٢٩	عن الزيندي
٧٣٣	لم يطلع المصنف على مراد
٧٣٣	البخاري من قوله : "مكتوا
٧٣٠	عن رأيه وعن حديثه "
٧٣٣	النفسد على البخاري فيما
٧٣١	أورده في ترجمة أبي حنيفة
٧٣١	مع تصانيفه
٧٣١	تحامله على أبي حنيفة الإمام
٧٣٢	الزبلي كثير الانصاف
٧٣٢	تفرد البخاري مع بين
٧٣٢	الأئمة الستة في هذا الباب
٧٢٨	احتجاج الترمذي بقول
٧٢٨	أبي حنيفة في باب الجرح
٧٣٢	والتعديل
٧٣٢	تصحيح الغلط الذي وقع
٧٣٢	في "الجواهر المضيئة"
٧٣٢	و "شرح المسند" لعلي
٧٣٢	القاري
٧٣٣	تشديد النسائي في الرجال
٧٣٣	"سنن النسائي" أصح
٧٣٣	السنن بعد "الصحيحين"
٧٣٣	احتجاج النسائي بالإمام
٧٣٣	أبي حنيفة
٧٣٠	"المتنبي" اختصار ابن
٧٣٣	السنن دون النسائي
٧٣٣	المعدود في الصحاح كتاب
٧٣١	النسائي دون اختصار ابن
٧٣١	السنن

صفحة

الإمام أبو داود من أحسنهم
ثناء على أبو حنيفة ٧٣٣
مشايخ البخاري الثلاثة
أحمد بن حنبل ويحيى بن
معين وعلى بن المديني يوثقون
أبا حنيفة ويثنون عليه
خير آية ٧٣٤
لا يقبل قول البخاري
في الإمام أبي حنيفة - على
ما أسسه البخاري نفسه
في باب الجرح والتعديل ٧٣٤
سرد ما قاله الإمام ابن
عبد البر في حكم قول
العلماء بعضهم في بعض ٧٣٥
قاعدة نافعة في باب الجرح
والتعديل ٧٣٥
لا يقبل فيمن اتخذه
جمهور من جماهير المسلمين
إماماً قول أحمد من
الطاعين ٧٣٥

ما انتقد على ابن معين
من كلامه على بعض
الأعلام ٧٣٦
ومما نقم على ابن معين
وعيب به كلامه في
الشافعي أنه ليس بثقة ٧٣٧
إن ابن معين كان لا يعرفه
ما يقول الشافعي ٧٣٧
مثل ابن معين عن مسألة
من التيمم فلم يعرفها ٧٣٧
وسئل عن رجل خبر
أمرأته فاختارت نفسها
فقال : سل أهل العلم ٧٣٧
أسماء من تكلم في الإمام
مالك ابن ٧٣٨
تحامل الشافعي على مالك ٧٣٨
مثل من تكلم في مالك
والشافعي ونظرانها ٧٣٩
بعض مناقب سعد بن
أبي وقاص رضي الله عنه ٧٣٩

صفحة

ذكر ما انشد ابن المبارك
وأبو عاصم النبيل لما قيل
لهما أن فلاناً يتكلم في
أبي حنيفة ٧٤٠
لا يقبل فيمن سمع
عدالته وعلمه بالعلم عنائته
وسلم من الكباثر وكان
خبره غالباً قول قائل
لا برهان له به ٧٤١
من قرأ فضائل مالك
والشافعي وأبي حنيفة كان
ذلك له عملاً زاكياً ٧٤١
قال الثوري : "عند
ذكر الصالحين تنزل الرحمة" ٧٤١
ثناء أبي داود على الأئمة
الثلاثة : ٧٤٢
صنيع البخاري مع الإمام
أبي حنيفة يشبه ضنيعه مع
جعفر الصادق وأويس القرني ٧٤٢
ما ذنب قوم تكلموا بعدل

وسماهم أهل البدع بالمرجئة ٧٤٣
نافع بن الأزرق هو الذي
سمى أهل الجماعة المرجئة ٧٤٥
قد عد المقل من غلطات
الخواص جعل المرجعي
أسماء لمن قال : "إن
صاحب الكبيرة تحت
المشيمة" ٧٤٥
ارجاء أبي حنيفة هو محض
السنة وخلافه انحياز إلى
الخواارج ٧٤٦
لو كان أبو حنيفة مرجئاً
لكان أصحابه على رأيه ٧٤٧
إن الصلاة عند أبي حنيفة
خلف المرجئة لا يجوز ٧٤٧
ثناء أيوب السختياني على
أبي حنيفة ٧٤٧
الناس مطبقون على أن
أصحاب السنة والجماعة هم
أهل المذاهب الأربعة ٧٤٧

صفحة	صفحة
مع تكلم في مذهب	٧٥٠
أبي حنيفة من مذهب	ذكر ما حكى الشمرى
حتى لا يعرف ومذهب	المعتزلى عن أبي حنيفة
أبي حنيفة باق ملء الأرض	٧٥٠
شرقها وغربها	٧٤٧
بيان تهافقه مع يعتقد أن	من العزيز جداً الظفر
أن الإيمان قول وعمل يزيد	بأصل صحيح من مؤلفات
وينقص	٧٥١
مع الغريب أن لا يروى	٧٤٧
عن لا يرى أن الإيمان	البخارى يحكى عن
قول وعمل يزيد وينقص	أبي حنيفة ما يحكى عنه
وبروى عن الغلاة والخوارج	٧٥١
الإرجاء الذي بعد بدعة	فسان والشمرى
قول مع يقول : لا تضر	الإنقاذ على ما حكاه البخارى
مع الإيمان معصية	٧٥١
أولاً مذهب أبي حنيفة في	عن أبي حنيفة الإمام
هذه المسئلة للزم اكفار	الكلام على ربه بالإرجاء
جواهر المسلمين	٧٥٢
الفسانية ومعتقداتهم	النقد على حكايته عنه أن
افتراء فسان على أبي حنيفة	٧٤٩
	الخنزير لا بأس به
	٧٥٢
	ثناء الأئمة الكبار على معتقد
	أبي حنيفة
	٧٥٢
	مخافة أبي حنيفة مع جهنم
	٧٥٢
	والزمام أياه مشهور
	٧٥٢
	ما حكى الكعبى في "مقالاته"

صفحة	صفحة
عن أبي حنيفة في الإيمان	٧٥٠
هو عنه يرى	٧٥٢
اجتماع أبي حنيفة مع	الشمرى بمكة ومناظرته في
الإيمان مع أكاذيب المعتزلة	٧٥٣
ترجمة للشمرى	٧٥٣
بيان تعصب من يقبل كل	خبر في مثالب أبي حنيفة
قال أبو داود : "أبو حنيفة	٧٥٣
خير من ألف مثل عمرو	ابن عبيد"
الرد على قول البخارى	٧٥٣
في مسئلة الرضاع : "وهذا	٧٥٤
خلاف نص كلام الله	عز وجل"
أبو بكر الجصاص مجتهد	٧٥٤
الرد على قول البخارى :	٧٥٥
"ويرى السيف على الأمة"	٧٥٥
السيف الذى يراه أبو حنيفة	٧٥٦
هو سيف الحق المصلت	٧٥٦
على أبي حنيفة في هذا	
على الباطل	
مذهب أبي حنيفة مشهور	
في قتال الظلمة والأئمة	
الجور	
وكان مع قوله : "وجوب	
الأمر بالمعروف والنهي	
عن المنكر فرض بالقول	
فان لم يؤتمر له فبالسيف"	
افتاء أبي حنيفة ابراهيم	
الصائغ في هذا الباب	
قتل أبي مسلم ابراهيم	
المذكور	
قضية أبي حنيفة في أمر	
زيد بن على وقتياه الناس	
في وجوب نصرته مشهورة	
وكللك امره مع محمد	
وابراهيم ابني عبد الله	
بن حسن	
انكار أخبار أصحاب الحديث	
على أبي حنيفة في هذا	

صفحة	صفحة	الباب
آخر ما صح عن الإمام	٧٥٦	الرد على قوله : " وبزعم
أحمد احسان القول في		أن أمر الله من قبل ومن
الإمام أبي حنيفة والفناء		بعد مخلوق "
عليه	٧٥٧	براعة أبي حنيفة عن القول
٧٥٩		بخلق القرآن وعن رأى
المعتزلة والجهمية يجعلون		جهنم
كل من أثبت للصفات	٧٥٧	انكار أبي حنيفة وصاحبيه
٧٥٩		على أهل الكلام من
مجسماً مشبهاً		الجهمية
ذكر أبو حاتم صاحب		ذنب سليمان الطوفي الخليل
" كتاب الزينة " الشافعية	٧٥٨	عن الإمام أبي حنيفة
٧٥٩		
والمالكية في المشبهة		
قد دس في " الغيبة "		
٧٦١	٧٥٨	
أشياء ليس منها		

فهرس الآيات

ج - ٢

هو الأول والآخر والظاهر و
الباطن (الحديد) ١٠ (ت)
ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا
يعلمون (البقرة) ١٢
ومن الناس من يشتري لهو
الحديث (لقمان) ٢٥
وقوموا لله قانتين (البقرة) ٢٩
إن الله وملئكته يصلون على النبي
يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
تسلماً (الأحزاب) ٣٢ و٤٤
وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له
 وأنصتوا (الأعراف) ٤٣
إن الحكم إلا لله (الأنعام ويوسف)
٤٩
وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما
آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم
رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به
 ولتنصرنه (آل عمران) ٥٠
إن الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً
موقوتاً (النساء) ٦٦ و٨٦
حافظوا على الصلوات (البقرة)
٨٦
ما يأنبهم من ذكر من ربهم
عحدث إلا استمعوه وهم يلعبون
(الأنبياء) ١٢٥
ولانقل لهما أف (بنى اسرائيل) ١٥٩
ولانقلوا أولادكم خشية إملاق
(بنى اسرائيل) ١٦٠ (ت)
يا أيها الذين آمنوا لا تسئلوا عن
أشياء (المائدة) ٢١١
ثاني اثنين إذ هما في الغار (التوبة)
٢٢٠ (ت)

لا يستوى القاعدون من المؤمنين
(النساء) ٢٦١ و ٢٦٢
ألا لعنة الله على الكاذبين (هود)
٣٤١ (١)
إن بعض الظن إثم (الحجرات)
٣٤٢
جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل
كان زهوقاً (بنى اسرائيل) ٣٥٣
و ٥٠٦
وما جعل عليكم في الدين من
حرج (الحج) ٣٥٦
فاعتبروا يا أولى الأبصار
(الحشر) ٣٩٧
لقد كان لكم في رسول الله أسوة
حسنة (الأحزاب) ٤٣٧
فإن تولوا فخذوهم واقتلوهم
(١) كذا في الأصل وفي
القران العظيم " الظالمين " بدل
" الكاذبين " .

حيث وجدتموهم (النساء) ٥٠٧
فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم
(القوبة) ٥٠٨
ومن أهل المدينة مردوا على
النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم
سنعذبهم مرتين (التوبة) ٥١٨
(ت)
إن المنافقين في الدرك الأسفل
من النار (النساء) ٥١٨ (ت)
السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
جزأ بما كسبا (المائدة) ٥٢٢
(ت)
إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من
البينات والهدى من بعد ما بيناه
للناس في الكتاب أولئك يلعنهم
الله ويلعنهم اللعنون . (البقرة)
٥٤٢ (ت)
وجعلناهم أئمة يهلون بأمرنا
لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون
(الأنبياء) ٦١٦ (ت)

إني جاعلك للناس إماماً (البقرة)
٦١٦ (ت)
وابتلوا البتامة حتى إذا بلغوا
النكاح فإن آنس منهم رشداً
فادفعوا إليهم أموالهم ، ولا تأكلوها
إسرافاً وبداراً أن يكبروا (النساء)
٦٢٩ (ت)
ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكنموا
الحق وأنتم تعلمون (البقرة) ٦٣٤
(ت)
أفتؤمنون ببعض الكتاب و
تكفرون ببعض (البقرة) ٦٣٥ (ت)
ويقولون تؤمن ببعض ونكفر
ببعض ويريدون أن يتخذوا بين
ذلك سبيلاً (البقرة) ٦٣٥ (ت)
وإذا قبل لهم آمنوا بما أنزل
الله قالوا تؤمن بما أنزل علينا و
يكفرون بما وآءه وهو الحق
مصدقاً لما معهم (البقرة) ٦٣٥
(ت)

إن الله لا يفر أن يشرك به
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
(النساء) ٦٣٧ (ت)
إن الذين يستكبرون عن عبادتي
سيدخلون جهنم داخرين (المؤمن)
٦٣٧ (ت)
فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى
الله والرسول (النساء) ٦٤٣ (ت)
إن الذين فرقوا دينهم وكانوا
شيعاً لسك منهم في شئ (الأنعام)
٦٤٦
وإن يفرقا يغن الله كلاً من
سعته (النساء) ٦٥٥ و ٦٥٧
ومن يتعد حدود الله فأولئك
هم الظالمون (البقرة والطلاق)
٦٦٩
سيأهم في وجوههم من أثر
السجود (الفتح) ٦٧١ (ت)
ففسق عن أمر ربه (الكهف)
٦٩٢

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ
وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ
(النساء) ٦١٥ (ت) و ٦٩٢
مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا
(التوبة) ٧٠٠
إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ
(القصص) ٧٠٠
وَلَا يَدْخُلُ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ
(الحجرات) ٧٤٨ (ت)
حَوْلِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِ
الرِّضَاعَةَ (البقرة) ٧٥١ (ت)

وَالْوَالِدَاتِ - فَمِنْ أَوْلَادِهِنَّ
(البقرة) ٧٥٤ (ت)
وَحَمْلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا
(الأحقاف) ٧٥٤ (ت)
وَفَصَالُهُ فِي عَامَيْنِ (لقمان)
(ت) ٧٥٤
فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ
مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا
(البقرة) ٧٥٥ (ت)
وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْلَادَكُمْ
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ (البقرة) ٧٥٥
(ت)

فهرس الأحاديث والآثار

حديث : غل الإناء سبعاً
بولوغ الكلب ٣
قوله عليه السلام في حق معاوية :
«لأشبع الله بطنه» ١٤ (ت) و
٢٢ و ٧١٩ (ت)
أَللَّهُمَّ إِنِّي أَغْضِبُ كَمَا يَغْضِبُ
البشر ، فَمَنْ سَبَّهْتَهُ أَوْ لَعَنْتَهُ أَوْ
دَعَوْتَ عَلَيْهِ وَلَيْسَ هُوَ أَهْلًا لَذَلِكَ
فَاجْعَلْ أَللَّهُمَّ ذَلِكَ لَهُ زَكَاةً وَأَجْرًا
وَرَحْمَةً ١٥ (ت) و ٢٣
دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ،
لمعاوية بقوله : «اللهم اجعله هادياً
مهدياً واهديه» ١٥ (ت) و ١٦
(ت) و ١٧ (ت)
إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ
الْفَاجِرِ ١٧ (ت)

دعاء النبي صلى الله عليه وسلم
للمسيح بقوله : «اللهم إني أحبه فأحبه
وأحب من يحبه» ٢٠
حديث ذى الدين في السهو في
الصلاة ٢٠
قول علي في جوابه عليه السلام :
«إنما أنفسنا بيد الله إذا شاء أيقظنا»
٢١
قول النبي صلى الله عليه وسلم :
«يا فلان قم فاجدح لنا» ٢١
قوله عليه السلام لعبد الله بن
عمر : «فإنك لا تستطيع ذلك فصم
وأفطر وقم ونم وصم من الشهر
ثلاثة أيام» ٢١
قول أبي بكر له عليه السلام :
«ها ابتأى عائشة وأسامة» ٢٢

جواب على في قصة صلح
الحديبية حين قال له النبي صلى الله
عليه وسلم : «أمح رسول الله» ٢٢
قوله عليه السلام لبعض أصحابه :
«تربت يمينك» ٢٣
قوله عليه السلام لبعض أمهات
المؤمنين : «عقرى حلقى» ٢٣
قوله عليه السلام للحسن : «لكع»
٢٣
قوله عليه السلام لأبي ذر : «على
رغم أنف أبي ذر» ٢٣
حلف ابن عباس وابن مسعود :
أن «هو الحديث» في الآية هو
الغناء ٢٥
هو المؤمن باطل إلا في ثلاث ٢٥
كل شيء من هو الدنيا باطل ٢٥
قول النبي صلى الله عليه وسلم
لعمر بن قرة : «لا آذن لك ولا
كرامة» ٢٥

ما اجتمع الحلال والحرام إلا
وقد غلب الجرام الحلال ٢٦ و
٦٦ و ٧١
الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض
الوضوء ٢٩
حديث زيد بن أرقم في منع
التكلم في الصلاة وزول آية
«وقوموا لله قانتين» ٢٩
من ابتلى ببليتين فليختر أهونها
٣٠
حق المسلم على المسلم رد السلام
وتشميت العاطس ٤٠
حديث علي وابن عباس وابن
عمر : أنهم كانوا يكرهون
الصلاة والكلام بعد خروج الإمام
٤١
حديث ثعلبة بن مالك القرظي
أنهم كانوا في زمن عمر يصلون
يوم الجمعة حتى خرج عمر فإذا
خرج وجلس على المنبر وأذن

المؤذنون جلسوا يتحدثون حتى إذا
سكت المؤذن وقام عمر سكتوا
لم يتكلم واحد ٤١
قال الزهري : إذا خرج الإمام
فلا صلاة ولا كلام ٤١
قال علي : كلمة حق أريد بها
باطل ٤٩
قال الحسين لأخته : «إصبري و
اعلمي أن أبي خير مني ، وأخي خير
مني ، ولي ولهم ولكل مسلم برسول
الله أسوة حسنة» ٤٩ و ٩٧
لا تجتمع أمتي على الضلالة ٥٠
و ١٣٢ و ١٣٥ و ٦٥٤ (ت)
حديث فاطمة بنت قيس أنه
عليه السلام لم يجعل لها سكنى ولا
نفقة ٥١
يحمل هذا العلم من كل خلف
عدوله ٥٤
قوله عليه السلام : «أحسن
ولا حرج» لكل من المقة-دم و

المؤخر ٥٤
قال ابن مسعود : ما رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة
لغير وقتها إلا يجمع ٦٣ و ٧٠
من ذكرت عنده فلم يصل على
٦٦
أسفروا بالفجر فهو أعظم للأجر
٧٤
عن نافع : حتى إذا كاد آخر
الشفق نزل فصلي المغرب وغاب
الشفق فصلي العشاء وقال : وهكذا
كنا نفعل مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا جد بنا السير ٧٥
قال ابن عباس : صليت مع النبي
صلى الله عليه وسلم ثمانياً جميعاً و
سبعاً جميعاً الخ ٧٨
عن نافع : أن ابن عمر سار حتى
إذا كان في آخر الشفق نزل فصلي
المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى
الشفق ٧٨

حديث على : أنه كان إذا سافر
سار بعد ما تغرب الشمس حتى
تكاد أن تظلم ثم ينزل فيصلي
المغرب ٧٨

أنت منى بمنزلة هارون من
موسى ٨٧ و ٨٨ و ٢١٢
قال على : من فضلى على أبى بكر
وعمر فهو مفتر ، عليه ما على
المفتري ٨٨

قال عليه السلام : « كنت نهيتكم
عن زيادة القبور فزوروها » ١٢٢
و ١٢٧

لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة
أبداً ١٣٥

إن الله لا يجمع هذه الأمة على
ضلالة أبداً وأن يد الله مع الجماعة
فاتبعوا السواد الأعظم فإن من
شد شد في النار ١٣٧

عن أنس بن مالك : صليت

خلف النبي صلى الله عليه وسلم و
أبى بكر وعمر وعثمان فكالوا
يستفتحون بالحمد لله رب العالمين
الح ١٤٣ (ت)

لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي
لا يجري ثم يغتسل فيه ١٥٩ (ت)
ليكونن في أمتي أقوام يستحلون
الجروا الحرير والحمر والمعازف ١٦٤
كل صبيين ارتضعا على ثدى
واحد حرم أحدهما على الآخر
١٧٨ و ١٧٩ (ت)

قال عليه السلام لعائشة : « أما إن
حيضتك ليس في يدك » ١٨٢ (ت)
قالت عائشة : كنت أفرق
رأس النبي صلى الله عليه وسلم
بالماء وأنا حائض ١٨٢ (ت)

رحم الله امرأة تأدب وأدب
١٨٤

إن الله يحب التيامن في كل شيء
١٩١ (ت)

من كان له إمام فقراءة الإمام
له قراءة ٢٨٤ (ت) و ٢٨٩
(ت)

عن أنس قال : كنا أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم
نسافر منا الصائم ومنا المفطر ، و
منا من يتم ومنا من يقصر ٢٨٥
(ت)

ما زال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح
حتى مات ٣٠٠ (ت)

من حدث عنى حديثاً وهو يرى
أنه كذب فهو أحد الكاذبين
٣٠١ (ت)

كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصوم من غرة كل شهر
ثلاثة ، وقلم كان يفطر يوم الجمعة
٣٢٦

من صام يوم الجمعة كتب الله له
عشرة أيام عدهن من أيام الآخرة
أو صبعاً ٤١٧

لأننا كلهن أيام الدنيا ٣٢٦ (ت)
خمس من عملهن في يوم كتبه
الله من أهل الجنة : من عاد
مريضاً ، وشهد جنازة ، وصام
يوماً ، وراح إلى الجمعة ، و
اعتق رقبة ٣٢٧ (ت)

بعثت بالسمة البيضاء ٣٥٦

لأنسبوا أصحابي ٣٥٨ (ت)

من كذب على معتمداً فليتبوأ
مقعده من النار ٣٧١ و ٤٣٤

من رآني في المنام فقد رآني
٣٧٨ (ت)

قال عليه السلام : « من رآني
فقد رآني فإن الشيطان لا يتمثل
بى ولا بالكعبة » ٣٩٤

قول أبى هريرة : « فما نسبت شيئاً
بعد ذلك » ٤٠٣

قال عليه السلام : « يغسل الإناء
من ولوغ الكلب ثلاثاً أو خمساً
أو سبعة » ٤١٧

إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليهرقه ، وإيغسله ثلاث مرات
٤١٧

هلا شقت قلبه ٤٤٩

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم لا يقعد إلا مقدار ما يقول : «اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام» ٤٥٥

حديث البراء بن عازب قال : رمت الصلاة مع محمد صلى الله عليه وسلم فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه الخ ٤٥٥ (ت) و ٤٥٦ (ت) و ٤٥٩ (ت) و ٤٦٠ (ت) و ٤٦١ (ت)

عن أنس قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم وكان ساعة يسلم يقوم ، ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكانما يقوم عن رخصة ٤٦٢ (ت)

قال مجاهد : «أما المغرب فلا تدع أن تتحول» ٤٦٢ (ت)

عن طاؤس : أنه كان إذا سلم قام فذهب كما هو ولم يجلس ٤٦٢ (ت)

إنه عليه السلام كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة : «لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع» الخ ٤٦٣

كان عليه السلام إذا سلم من صلاته قال بصوته الأعلى : «لا إله إلا الله وحده» الخ ٤٦٤

كان ابن عمر يصلي (النفل) في مكانه الذي صلى فيه الفريضة ٤٦٦ (ت)

قال عليه السلام : «لا يتطوع الإمام في مكانه» ٤٦٦ (ت)

عن علي قال : «من السنة أن لا يتطوع الإمام حتى يتحول عن مكانه» ٤٦٦ (ت)

إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سلم يمكث في مكانه يسيراً ٤٦٦ (ت)

عن أبي بكر وعمر : أنها كانا إذ فرغا من الصلاة قاما كأنهما على الرضف ٤٦٧

إن أبا بكر كان إذا سلم في الصلاة كأنه على الرضف ٤٦٧ (ت)

كان عليه السلام توضأ فضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً يأخذ لكل واحدة ماءً جديداً الخ ٤٧٦

كان ابن عمر إذا توضأ مسح عنقه ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من توضأ ومسح عنقه لم يغفل بالأغلال يوم القيامة» ٤٧٦

قال عليه السلام : «من توضأ ومسح يديه على عنقه وقى الغفل يوم القيامة» ٤٧٧

مسح الرقبة أمان من الغل ٤٧٨
 مسح صلى الله عليه وسلم رأسه
 ثلاثاً ، وظاهر أذنيه ولحيته ورقبته
 ثلاثاً ٤٧٨
 من مسح قفاه مع رأسه وفي
 الغل يوم القيامة ٤٧٨
 عن ابن عمر أنه كان إذا مسح
 رأسه مسح قفاه مع رأسه ٤٧٨
 (ت)
 عن عمر أنه كان إذا فرغ من
 القراءة - أى في ثالثة الوتر - كبر
 ٤٨٠
 كان ابن مسعود يرفع يديه في
 قنوت الوتر ٤٨١
 إن عمر بن الخطاب لما فرغ من
 القراءة كبر ثم قنت ثم كبر وركع
 ٤٨٢ (ت)
 عن علي أنه كبر في القنوت
 حين فرغ من القراءة وحين ركع
 ٤٨٢ (ت)
 كان عبد الله بن مسعود يكبر
 في الوتر إذا فرغ من قراءته حين
 بقنت وإذا فرغ من القنوت ٤٨٢
 (ت)
 عن البراء أنه كان إذا فرغ من
 السورة كبر ثم قنت ٤٨٢ (ت)
 عن إبراهيم في القنوت في الوتر إذا
 فرغ من القراءة كبر ثم قنت ثم كبر
 وركع ٤٨٢ (ت)
 عن سفيان : كانوا يستحبون
 إذا فرغ من القراءة في الركعة
 الثالثة من الوتر أن يكبر ثم بقنت
 ٤٨٢ (ت)
 إقتدوا باللذين من بعدي ٤٨٤
 و ٥٥٣ و ٦٦٣
 عليكم بستي وسنة الخلفاء
 الراشدين من بعدي ٤٨٤ و ٥٥٣
 كان أبا هريرة يرفع يديه في
 قنوته في شهر رمضان ٤٨٦ (ت)
 و ٤٨٧ (ت)

عن عامر بن شبل الجرمي قال :
 رأيت أبا قلابة يرفع يديه في قنوته
 ٤٨٧ (ت)
 لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن
 ٤٨٧
 إن عبد الله بن مسعود كان يرفع
 يديه في القنوت إلى صدره ٤٨٧
 (ت)
 كان ابن مسعود إذا فرغ من
 القراءة كبر ثم قنت ٤٩٥
 أمر عليه السلام المحرم بقتل
 الذئب ، والفارة ، والحدادة ،
 والقراب ٥٠٥
 لا يحل لأحد قبلي ولا لأحد
 بعدي ٥٠٨
 ولا يحل لي إلا ساعة من نهار
 فهو حرام بحرمة الله إلى يوم
 القيامة ٥٠٨
 قال عليه السلام : « أحسنوا الظن
 بال مؤمن » ٥٠٩
 إنما الرضاعة من المجاعة ٥١٥
 (ت)
 كان آخر عمله عليه السلام :
 الإفطار في رمضان في السفر و
 النهي عن صيامه ٥٢٣ (ت)
 كان آخر عمله عليه السلام :
 الصلاة بالناس جالساً وهم أصحاب
 وراءه ٥٢٣ (ت)
 إنه عليه السلام كان إذا اغتسل
 من الجنابة أفاض الماء على جسده
 ٥٢٤ (ت)
 كان عليه السلام يرفع يديه في
 الصلاة إذا ركع وإذا رفع ٥٢٤
 (ت)
 إنه صلى الله عليه وسلم : صلى
 فقرأ بالطور في المغرب والمرسلات
 ٥٢٤ (ت)
 إنه صلى الله عليه وسلم كان إذا
 أم الناس فآثم أم القرآن قال : آمين
 ٥٢٤ (ت)

إنه عليه السلام سجد في " إذا
الساء انشقت " ٥٢٤ (ت)
إن أبا بكر الصديق ابتداء الصلاة
بالناس فأتى النبي صلى الله عليه
وسلم فدخل فجلس إلى جنب
أبي بكر فآتم عليه السلام الصلاة
بالناس ٥٢٤ (ت)
إنه عليه السلام : جمع بين
الظهر والعصر في غير خوف ولا
سفر ٥٢٤ (ت)
إنه عليه السلام : أتى بصبي فبال
على ثوبه فدعا بماء فأتبعه إياه و
نفضحه ولم يغسله ٥٢٤ (ت)
إنه عليه السلام : صلى بالناس
وهو يحمل أمانة بنت أبي العاص
على عنقه ٥٢٥
إنه عليه السلام : كان يقرأ في
صلاة العيد بسورة " ق " و " اقتربت
الساعة " ٥٢٥

إنه عليه السلام : كان يقبل في
رمضان نهاراً ٥٢٥ (ت)
إنه عليه السلام : صلى على
سهيل بن بيضاء في المسجد ٥٢٥
(ت)
إنه عليه السلام : صلى على
النجاشي وهو غائب وأصحابه
رضي الله عنهم خلفه صفوف ٥٢٥
(ت)
إنه عليه السلام : صلى على قبر
٥٢٥ (ت)
إنه عليه السلام : أعطى القاتل
السلب وقضى بذلك ٥٢٥ (ت)
إنه عليه السلام : أباح النكاح
بخاتم حديد ٥٢٥ (ت)
إنه عليه السلام : أنكح رجلاً
امرأة بسورة من القرآن ٥٢٥ (ت)
إنه عليه السلام قضى في الجنين
بغرة عبد أو أمة ٥٢٥ (ت)

إنه عليه السلام ودى عبد الله بن
سهل - وهو حضرمي مدني - مائة
من الإبل ٥٢٦ (ت)
إن رسول الله صلى الله عليه
وسلم : جعل القسامة في قتل
وجد " بنخير " ٥٢٦ (ت)
إنه عليه السلام : رجم يهوديين
زنيا ٥٢٦ (ت)
إنه عليه السلام : قضى بالتغريب
على الزاني غير المحصن ٥٢٦ (ت)
إنه عليه السلام : احتجم وهو
محرّم ٥٢٦ (ت)
إنه عليه السلام : تطيب لإحرامه
قبل أن يحرم ٥٢٦ (ت)
إنه عليه السلام : تطيب لحسله
قبل أن يطوف بالبيت ٥٢٦ (ت)
إنه عليه السلام : قضى بإبطال
كل شرط ليس في كتاب الله عز
وجل ٥٢٧ (ت)
إنه عليه السلام قسم خير ٥٢٧
(ت)
إنه عليه السلام : قضى بإيجاب
الولاء لمن اعتق ٥٢٧ (ت)
إن أبا بكر رضي الله عنه صلى
" بالبقرة " في ركعتين ووراءه
المهاجرون والأنصار من أهل المدينة
٥٢٧ (ت)
إن أبا بكر رضي الله عنه : قرأ
في الثالثة من المغرب بعد أم القرآن
" رهنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا "
الآية ٥٢٧ (ت)
إن أبا بكر رضي الله عنه أمر
أميراً له ووجهه إلى الشام أن لا
يقطع شجراً مثمراً ٥٢٧ (ت)
إن أبا بكر رضي الله عنه أمره
أن لا يعقر شاة ولا بعيراً إلا لما كله
٥٢٨ (ت)
إن أبا بكر رضي الله عنه :
نهاه عن تخريب العامر ٥٢٨ (ت)

إن أبا بكر رضى الله عنه :
ابتدأ الصلاة بالناس فكبر ثم أتى
النبي صلى الله عليه وسلم فتخلل
الصفوف فصفق الناس ، فتأخر
أبو بكر وتقدم النبي صلى الله عليه
وسلم فأتى الصلاة بالناس (ت) ٥٢٨
إن أبا بكر رضى الله عنه أمر
يهودية أن ترقى عائشة رضى الله
عنها (ت) ٥٢٨

إن عمر بن الخطاب رضى الله
عنه قرأ في صلاة الصبح بسورة
«الحج» وسورة «يوسف» ووراءه
أهل المدينة من الأنصار والمهاجرين
(ت) ٥٢٨

إن عمر رضى الله عنه سجد في
«الحج» سجدتين (ت) ٥٢٨
إن عمر رضى الله عنه سجد في
سورة «النجم» سجدة (ت) ٥٢٨

إن عمر رضى الله عنه : صلى
المغرب بالناس ومعه أهل المدينة
والمهاجرون والأنصار فلم يقرأ
فيها شيئاً ، فأخبر بذلك إذ سلم
فلم يعد الصلاة ولا أمر بإعادتها
(ت) ٥٢٩

إن عمر رضى الله عنه : كتب
إلى عماله أن يأخذوا من سائمة الغنم
الزكاة (ت) ٥٢٩

إن عمر رضى الله عنه شرب
لبناً فأعجبه ، فأخبر أنه من نعم
الصدقة فتقباه (ت) ٥٢٩

إن عمر رضى الله عنه كان يقرء
بغيره في طين بالسقيا وهو محرم
(ت) ٥٢٩

إن عمر رضى الله عنه قضى في
الأربع بعناق (ت) ٥٢٩

إن عمر رضى الله عنه حكم في
البربوع بجفرة (ت) ٥٢٩

إن عمر رضى الله عنه حلف
لئن أتى بمسلم آمن مشركاً ثم قتله
ليقتلن ذلك المسلم (ت) ٥٢٩

إن عمر رضى الله عنه جعل

القراض مضموناً على عبد الله ابنه
(ت) ٥٣٠

إن عمر رضى الله عنه قضى
فيمن تزوج امرأة فوجد بها
جنوناً أو جزاماً أو برصاً فسها ،
فلها صداقها كاملاً ، ويرجع به
الزوج على وليها (ت) ٥٣٠
عن عمر إذا أرخت الستور فقد
وجب الصداق (ت) ٥٣٠

إن عمر رضى الله عنه قضى
بأنه لو تقدم في نكاح السر لرجم
فيه (ت) ٥٣٠

إن عمر رضى الله عنه قضى في
المتعة لو تقدم فيها لرجم (ت) ٥٣٠

إن عمر رضى الله عنه أشخص
رجلاً قال لامرأته : حبلك على
غاربك من العراق إلى مكة ، و
استحلفه عن نيته في ذلك (ت) ٥٣٠

قال عمر رضى الله عنه : لا
حكمة في سوقنا (ت) ٥٣٠

إن عمر رضي الله عنه قضى بالمدينة - بحضرة المهاجرين والأنصار - على محمد بن مسلمة بأن يمر الضحاك بن خليفة في أرضه بخليج جلبه ، ومحمد كاره لذلك ٥٣٠ (ت)

إن عمر رضي الله عنه قضى على جد عمرو بن يحيى المازني بأن يحول عبد الرحمن بن عوف خليجاً له في أرض ذلك المازني من مكان إلى مكان والمازني كاره ٥٣١ (ت)

إن عمر رضي الله عنه أغرم حاطباً في ناقة لرجل من مزينة نحرها عبيد الحاطب ، فقطع أيديهم ، وسأل ثمن الناقة فكان أربعمائة فأضعف القيمة على حاطب وأغرمه بمائتي درهم ، وذلك بحضرة المهاجرين والأنصار من أهل المدينة ٥٣١ (ت)

روى عن عمر أو عثمان أنه قضى في أمة غرت من نفسها ، فادعت أنها حرة فتزوجها رجل فولدت فقضى عليه أن يفدى أولاده بمثلهم ٥٣١ (ت)

إن عمر رضي الله عنه حكم في منبوذ وجده رجل ، أن ولأه للذي وجده ٥٣١ (ت)

إن عمر رضي الله عنه قضى في هبة الثوب أنه على هبته يرجع فيها إن لم يرض منها ٥٣١ (ت) كانت الإبل الضوال مهملات ، لا يعرض لها أحد في أيامه ٥٣١ (ت)

حديث عمر في القسامة ٥٣٢ (ت)

إن عمر رضي الله عنه قضى في الترقوة بجمل ٥٣٢ (ت)

قضى عمر رضي الله عنه في الضرس بجمل ٥٣٢ (ت)

قضى عمر رضي الله عنه في الضلع بجمل ٥٣٢ (ت)
 إن عمر رضي الله عنه جلد عبداً زني وعربه ٥٣٢ (ت)
 إن عمر رضي الله عنه أمر ثابت ابن الضحاك - وكان قد التقط بعيراً - بأن يعرفه ثلاثاً ، ثم أمره بارساله حيث وجده ٥٣٢ (ت)
 كان عثمان بن عفان رضي الله عنه : يصلي الجمعة ثم ينصرف وما يجدران ظل ٥٣٢ (ت)
 إن عثمان رضي الله عنه أذن على المنبر لأهل العالية في يوم عيد وافق يوم الجمعة في أن يرجع منهم من أحب ٥٣٣ (ت)
 إن عثمان رضي الله عنه كان ينطى وجهه وهو محرم ٥٣٣ (ت)
 إن عثمان رضي الله عنه كان يخاطب أصحاب الديوان من الذهب والفضة فيقول على المنبر : قبل أن يدخل بها ٥٤٩ (ت)
 هذا شهر زكاتكم ٥٣٣ (ت)
 إن عثمان رضي الله عنه نهى عن القرآن والمتعة وكذا روى عن عمر أيضاً ٥٣٣ (ت)
 إن عثمان رضي الله عنه صلى بمئتي أربع ركعات ٥٣٣ (ت)
 إن عثمان رضي الله عنه كان يكثر من قراءة " يوسف " في صلاة الصبح ، وكذا روى قراءتها عن عمر أيضاً ٥٣٣ (ت)
 عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : رأيت عثمان - فذكر أنه رآه بالعرج وهو محرم - ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه : كلوا فقالوا : ولأنا كل أنت ؟ فقال : إني لست كهبتكم ، إنما صيد من أجلى ٥٣٣ (ت)
 سؤال ابن مسعود عن عمر في رجل نكح أم امرأته التي طلقها قبل أن يدخل بها ٥٤٩ (ت)

فتيا زيد بن ثابت في هذا الباب
٥٥٠ (ت)

قال عليه السلام : « أصحابي
كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ٥٥٣
نطيب عائشة رسول الله صلى الله
عليه وسلم لحاء وحرمة ٥٥٩ (ت)

قال ابن عباس : « لا يصلي أحد
عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد »
٥٦٨

فتيا عائشة رضي الله عنها لامرأة
في هذا الباب ٥٦٨

قال عليه السلام : « من مات و
عليه صيام شهر فليطعم عنه مكان
كل يوم مسكينا » ٥٦٩

عن عائشة رضي الله عنها في
امرأة ماتت وعليها الصوم قالت :
« يطعم عنها ٥٧٠ »

أمر النبي صلى الله عليه وسلم
بأكل الشاة التي ذبحت بالحجر من
خوف الموت ٥٨٩

قال عليه السلام : « الأيم أحن
بنفسها من وليها والبكر تستأمر
وصمتها إقرارها » ٥٨٩

قال ابن عمر : « إذا صليت القجر
والمغرب تم أذركتها فلا تعدها »
٥٨٩

قال عليه السلام : « الولاء لحمه
كلحمه النسب لا تباع ولا توهب »
٥٩٤ (ت)

إني تارك فيكم ثقلين (الحديث)
٦٠٣ (ت)

قال عليه السلام : « قد تركت
فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم
به كتاب الله » (الحديث) ٦٠٣
(ت)

ولن يفترقا حتى يردا على الحوض
٦٠٤ و ٦٠٧

قال عليه السلام : « تركت فيكم
أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما

كتاب الله وسنة نبيه ٦١٢ (ت)
و ٦١٣ (ت) و ٦١٤ (ت)
إنه صلى الله عليه وسلم لا يتزوج
إلا من أهل الجنة ٧٠٠

قال عليه السلام : « أذكركم الله
في أهل بيتي » ٦١٤ (ت)
أحاديث خروج المهدي ٧٠٢
(ت)

قال عليه السلام : « يحقر أحدكم
صلاته مع صلاتهم وصيامه مع
صيامهم » ٦٤١

من حصى مؤمناً من منافق حصى
الله لحمه من فارجهم يوم القيامة
٦٤٢ (ت)

لئن الله كل ذواق مطلق ٦٥٥
(ت) و ٦٥٧ و ٦٩٩

عن الحسن رضي الله عنه وكان
قيل له في كثرة تزوجه ، فقال :
« أحب الفناء » ٦٥٥

قصة سيدنا أبواب النبي عليه
السلام ٦٥٧

قول علي رضي الله عنه : « إن ابني
هذا مطلق فلا تزوجه » ٦٥٩
(ت)

إنه صلى الله عليه وسلم لا يتزوج
إلا من أهل الجنة ٧٠٠

أحاديث خروج المهدي ٧٠٢
(ت)

لامهدي إلا عيسى بن مريم ٧٠٣
حديث رؤيا أم الفضل وقول
النبي صلى الله عليه وسلم لها : « رأيت
خيراً تلد فاطمة - إن شاء الله -
غلاماً » ٧١٦

الإيمان معرفة بالقلب وقول
باللسان وعمل بالأركان ٧٢٨ (ت)

قال ابن عباس : « ليس على من
أتى بهيمة حدة » ٧٢٩ (ت)

من وجد تموه يعمل عمل قوم
لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به
٧٢٩ (ت)

قال موسى عليه السلام : يارب
اقطع عني أسنني بني إسرائيل ٧٣٩
(ت)

البيوع بالخيار « الحديث » ٧٤٨ (ت) ٧٥٤

(ت) أفضل الشهداء حمزة بن

الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته

وكتبه ورسله ٧٤٨ (ت)

من أدرك عرفة فقد تم حجه

المنكر فقتل ٧٥٦ (ت)

(١)

الإبانة ٧٥١ (ت)

أبجد العلوم ١٥٤ (ت)

إنحاف الأكابر ١٥٣ (ت)

إنحاف السادة المتقين بشرح

أسرار إحياء علوم الدين ٧٣١ (ت)

و ٧٥٢ (ت)

إنحاف المهرة ٢٦١

إنحاف النبلاء المتقين ١٥٤ (ت)

و ٢٩٥ (ت)

إحراق الروافض ٢٢٠ (ت)

الإحكام في أصول الأحكام لابن

حزم ٥١٨ (ت) و ٥٣٨ (ت)

و ٥٤٨ (ت) ٥٥٨ (ت) و

٥٦٧ (ت)

فهرس أسماء الكتب المذكورة في "ذبذبات
الدراسات" و"التعليقات ورمز التعليقات (ت)

ج - ٢

أحكام القرآن لابن العربي ٣١٤

(ت)

أحكام القرآن للجصاص ٧٥٤

(ت) و ٧٥٥ (ت)

الأحكام لعبد الحق ٥٦٩

الإحياء للغزالي ٧٦٦

إختصار ابن السني ٧٣٣ (ت)

الأدب المفرد ١٦ (ت)

الأذكار للنووي ٤٢٩

إرشاد الساري لشرح صحيح

البخاري ٢٤١ (ت)

الأزهار المتناثرة في الأخبار

المناورة ١٤٥ (ت)

أساس التقديس للرازي ١٦٩

(ت)

الإستدراك علي الصحيحين

٢٩٤ (ت)

أسد الغابة ٤٢٤ (ت)

- الأسماء والصفات للبيهقي ٧٥٧ إغاثة اللفهان لابن القيم ١٧٤
(ت) (ت)
إشارات المرام من عبارات أفعال العباد للإمام البخاري
الإمام للبياضى ٧٥١ (ت) ١٩٧ (ت)
الأمشاه والنظائر ٣١٠ و ٤٧٠ إقامة الحججة على أن الإكثار في
أصول البرزخوى ٢٠٦ (ت) و التعبد ليس ببدعة ٣٢٤ (ت)
٢٠٧ (ت) أقوم المسالك في تحقيق رواية
الأصول الست ١٥١ (ت) مالك عن أبي حنيفة ورواية أبي حنيفة
أصول الفقه للسرخسى ٣٠١ عن مالك ٥٩١ (ت)
(ت) ٣٢٣ (ت) الأم للشافعى ١٥٥ (ت)
أطراف البخارى لعبد العزيز الإمام ٤١٨
البنجاني ٢٩٠ (ت) إمعان النظر في توضيح شرح نخبه
أطراف البخارى لمحمد هاشم الفكر ٢٢١ و ٣٥٨ (ت)
٥٨ (ت) الانتصار لإمام أئمة الأمصار
الأطراف للمزى ٣٥٨ (ت) ٣٠٠ (ت) و ٦٨٣
إعلام الموقعين لابن القيم ١٥٥ الانتصار و الترجيع للمذهب
(ت) الصحيح ٢٤٨ (ت) و ٣٢٥ (ت)
الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة
للسخاوى ٢٩٨ (ت) و ٧٣٢ (ت) الفقهاء ١٨٤ (ت) و ٢٩١ (ت)

- ٥٥٤ (ت) و ٥٨٦ (ت) و بذل الجهود في حل أبي داود
٥٩٠ (ت) و ٧٣٣ (ت) ٤٥٦ (ت)
الإنصاف في بيان سبب الاختلاف البرهان شرح مواهب الرحان
١٥٤ (ت) ٧٠
إيقاظ الوسنان في بطلان الكفاءة بسط اليدين لنبيل الفرقدين للإمام
لأهل بيت الرضوان ٤٤١ (ت) الكشميري ٧٣١ (ت)
٤٥٠ (ت) بغية الأملعي في تخرج الزيلعي
لعبد العزيز البنجاني ٢٩٠ (ت) بلوغ الأماني في سيرة الإمام
محمد بن الحسن الشيباني ٥٩١ (ت) البناية شرح الهداية للعيني ٢٨٥
(ت) و ٢٩٠ (ت) و ٢٩٣ (ت)
(ت)
تاريخ أصبهان لأبي نعيم ٤٧٦ و البحر الرائق لزين العابدين بن
٤٧٧ (ت) و ٧٨ (ت) و ٦١٣ (ت) إبراهيم ١٧٨ (ت) و ١٨١ (ت)
تاريخ بخارا ١٨٥ (ت) و ٤٥٢ و ٤٨٣ و ٥٧٠
تاريخ بغداد للخطيب البغدادي البحر للزركشى ٤٥٣
١٨٢ (ت) و ١٨٥ (ت) و البدائع ٤٦٧
١٩٦ (ت) و ١٩٨ (ت) و البداية والنهاية لابن كثير ١٩٧
(ت) و ٣٢٢ (ت) و ٥٥٦ (ت)

- ٢٩٨ (ت) و ٣٠٠ (ت) و التحرير لابن الهمام ١ و ٦ و ٣٦ و
٥٩٢ (ت) و ٦٨٣ (ت) و ٤٥ و ٥١ و ٥٢ و ٥٥ و ٥٦ و ٨٦ و
تاريخ جرجان لحزمة السهمي ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٣ و ١١٣ و
٤٣٢ و ١٢٢ و ١٣٥ و ١٣٧ و ١٣٩ و
التاريخ الكبير للبخاري ٧٤٦ و ١٥٨ و ١٦٠ و ١٦٥ و ١٦٦ و
(ت) و ٢١٤ و ٢١٨ و ٢٤٢ و ٢٧٠ و
التاريخ الكبير المعروف بالتاريخ ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٣٢٩ و ٣٤٩ و
البدري للعيني ٦٨٤ (ت) ٦٨٥ و ٣٥٣ و ٣٩٧ و ٤٠٠ و ٤٠٣ و
(ت) و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤١٦ و ٤٧٠ و
٦٣٣ و ٦٥٢ و
تأنيب الخطيب على ما ساقه في
ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب
للكوثري ٣٠٠ (ت) ٣٢٤ (ت) و
٦٨٤ (ت) و ٧٤٦ (ت) و
٧٥٩ (ت) و
تبيين الصحيفة في مناقب الإمام
أبي حنيفة للسيوطي ٣١٩ (ت) و
٣٢٥ (ت) و
تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق
٢٨

- تخریج أحاديث الهداية للزيلعي
٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٩٩ و
٥٠٠ و
تدريب الراوي شرح تقريب
النواوي للسيوطي ٨٢ (ت) و
١٢٣ و ١٣١ و ١٤٢ (ت) و
٢١٨ و ٢٣٠ و ٢٥٤ و ٢٥٨ و
٣٠٩ و ٣٢٥ و ٣٣٢ و ٣٥٠ و ٣٥٩ و
(ت) و ٣٦٧ و ٦٤٨ و ٦٥١ و
٧٣١ (ت) و
تذكرة الحفاظ للسبكي ١٨٣ و
(ت) و ٧٤٢ (ت) و
تذكرة القاري بحسن رجال
البخاري لعبد الرحمن النضروري
٢٣٩ و ٢٥ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٤ و
٢٧٩ و ٢٦٦ و
الترخيص في الإكرام بالقيام ٤٢٩ و
الترغيب والترهيب للمنذري
٣٢٧ (ت) و ٦١٤ (ت) و
٥٠٣ و
تزيين المالك ٥٨٩ (ت) و
تطهير الجنان واللسان عن الخطور
والتفوه بثلب سيدنا معاوية بن
أبي سفيان ١٤ (ت) و ١٧ (ت) و
١٨ (ت) و ١٩ (ت) و ٢٦٢ (ت) و
التعقبات على الموضوعات للسيوطي
٦٤ (ت) و
التعقيبات على الدراسات ٢٤٠ و
(ت) و ٢٤٧ (ت) و ٣٥٧ (ت) و
٤٢٩ (ت) و ٦٧١ (ت) و
التعليق المغني على سنن الدارقطني
٢٩٣ (ت) و
التعليق الموجد على مؤطاء الإمام
محمد لعبد الحفي الكوثري ٢٩٠ و
(ت) و ٢٩٤ (ت) و
التعليق على "أحاديث المؤطا و
اتفاق الرواة واختلافهم فيها"
للكوثري ٥٨٩ (ت) و
التعليق للغزالي ٥٠٣ و

- التعليقات على الإنتقاء في فضائل
الثلاثة الأئمة الفقهاء للعلامة الكورنى
٥٨٧ (ت)
التفسير للبيضاوى ٣٧٤
تفسير الجلالين ٤٣ و ٥٠٨
تقدمة الجرح والتعديل لابن
أبي حاتم ٥٨٨ (ت)
تقريب التهذيب لابن حجر ١٥٢
(ت) ٢٣٩ و ٣١٧ و ٣١٩
(ت) ٣٢٠ (ت)
التقريب للنووى ٨١ و ١٢٣ و
١٤٨ و ٢١٨ و ٢٥٨ و ٣٠٨ و ٣٥٠
و ٣٦٨ و ٤٣٠ و ٦٤٨
التقيد والإيضاح لما أطلق وأغلق
من مقدمة ابن الصلاح ٣٢١ (ت)
تلخيص الحبير في غرر أحاديث
الرافعى الكبير ٤٧٧ (ت) و
٥٩٤ (ت)
تلخيص المستدرک للذهبي ٥٩٤
(ت) ٦١٤ (ت)
التلويح للفتازانى ٥ و ٣٥ و ٨٨
و ١٦٩
تميز الطيب من الخبيث ١٣٥
تنقيح الأنظار للوزير الباقى ٧٥٤
(ت)
تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق
لابن عبد الهادى المقدسى ٢٩٥
(ت) و ٢٩٧ (ت)
التنقيح ٣٥ و ١٥٦ و ١٦١
تنوير الحوالك للسيوطى ٥٩٠ (ت)
٦١٣ (ت)
تنوير الصحيفة في مناقب أبي حنيفة
٢٨٥ (ت) ٢٩٨ (ت)
تنوير العنبين لإسماعيل العمري
٧٥٤ (ت)

- التواريخ الثلاثة للبخارى ٧٣١
(ت)
توجيه النظر إلى أصول الأثر لظاهر
الجزائرى ١٥٦ (ت)
التوسل والوسيلة ٨٣
توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار
٣٥ و ٢٤٠ (ت)
التوضيح ٣٥ و ١٥٩
تهذيب التهذيب لابن حجر ٦٢
و ٦٣ و ١٨٧ (ت) ٢٣٩ و
٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٧٨ و
٢٨٩ (ت) و ٣١٣ و ٣١٩ (ت)
و ٣٢٠ (ت) و ٥٩٢ (ت) و
٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٩ (ت) و
٦٨٧ و ٦٨٨ و ٧٢٣ (ت) و
٧٢٩ (ت) و ٧٣٠ (ت) و
٧٥٤ (ت)
تهذيب الكمال للمزى ٢٨٩ (ت)
و ٦٧٨ (ت)
جامع الأصول لابن الأثير ١٥٢
(ت) و ٧١٧
جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي
في روايته وحمله لابن عبد البر
٥٦ و ١٨٢ (ت) ٢٩١ (ت)
و ٢٩٢ (ت) و ٥٨٧ (ت) و
٧٣٥ (ت)
جامع الثورى ١٨٥ (ت)
الجامع الصحيح للبخارى (أنظر
"صحيح البخارى")
الجامع الصغير للإمام محمد ٣١٠
(ت) و ٣١١
جامع عبد الرزاق ٥٦٨
الجامع الكبير للترمذى (أنظر
سنن الترمذى)

- الجامع الكبير للإمام محمد ٣١٠ جزء رفع الدين للبخارى ٧٣١
(ت) ٣١١ و (ت) ٧٣٤ و (ت)
جامع مسانيد الإمام الأعظم
لأبي المؤيد الخوارزمي ٢٤٨ (ت)
و ٣٠٠ (ت) و ٣٢٥ (ت) و
٥٩٠ (ت) و ٥٩١ (ت) ٦٨٧
الجرجانيات للإمام محمد ٣١٠
(ت) ٣١٢ و
جزء أبي بكر السرخسي ٣٢٤
(ت)
جزء أبي حامد الحضرمي ٣٢٤ (ت)
جزء أبي الحسين النهدي ٣٢٤ (ت)
جزء الحافظ أبي سعد السمان
٣٢٤ (ت)
جزء أبي عبد الله الذهبي ٥٩٢
(ت) ٥٩٦ و (ت)
جزء أبي معشر الطبري المقرئ
٣٢٤ (ت)
حاشية ابن عابدين على الدر
المختار ١٠٨ (ت)
حاشية الأشباه والنظائر للعلامة
إبراهيم البيري ٦٥٦
حاشية الأشباه للسيد الحموي ٦٩
حاشية السيد وجيه الدين العلوي
على البيضاوي ٥٠٨
حاشية شرح الوقاية لأخي زاده ٥١

(ح)

- حاشية ابن عابدين على الدر
المختار ١٠٨ (ت)
حاشية الأشباه والنظائر للعلامة
إبراهيم البيري ٦٥٦
حاشية الأشباه للسيد الحموي ٦٩
حاشية السيد وجيه الدين العلوي
على البيضاوي ٥٠٨
حاشية شرح الوقاية لأخي زاده ٥١

- الحجة الجليلة في الرد على من
قطع بالأفضلية ٨٧ و ٤٧٤ و ٧٦٧
الحجة للشافعي ٥٩٣ (ت)
حسن التقاضي في سيرة الإمام
أبي يوسف القاضي ١٨٤ (ت)
الحطة بذكر الصحاح السنة ١٥٤
(ت)
الحلك (١) للسيوطي ٣٩٣
الحلية لأبي نعيم ١٠٩ و ١٣٥ و
٢٨٥ (ت)
حواشي الفوائد الغيبائية ٢٤٠

(د)

- دراسات الليب ٥ و ٩ و ١٠ و
١١ و ٢٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ (ت)
٥٣ و ٥٥ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٤
(ت) ٨٣ و ٩٦ (ت) و ١٠٠
١٠٢ و ١٠٩ و ١١١ (ت) و
١٢١ و ١٢٣ و ١٢٦ و ١٣٧ و ١٣٨
و ١٤٢ (ت) و ١٧٠ و ١٧٧ (ت)
و ٢١٧ و ٢٢٢ و ٢٤٧ (ت) و
٢٤٨ (ت) و ٢٥٠ (ت) و
٢٦٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٢٦ (ت)
و ٣٢٨ و ٣٥٥ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و
٣٧٨ و ٣٨٨ و ٤٠١ (ت) و

(خ)

- خزانة الروايات ٣٣
الخزانة للهمداني ٦٧٧
(١) كذا في الأصل والصحيح
في اسمه "تنوير الحلك في امكان
رؤية النبي والملك" كما في كشف
الظنون - النعماني -

- ٤١٠ و ٤٢٧ و ٤٢٩ و ٤٣٥ (ت)
 ٤٣٨ و ٤٤١ (ت) و (ت) و
 ٤٤٤ (ت) و ٤٤٦ و ٤٤٨ و
 ٤٤٩ و ٤٥٤ و ٤٥٩ (ت) و
 ٤٦٢ (ت) و ٤٦٥ (ت) و
 ٤٦٦ (ت) و ٤٨٠ (ت) و
 ٤٨٩ و ٤٩٩ و ٥٠٤ و ٥١١ و ٥٥١ (ت)
 ٥٥٣ (ت) و ٥٥٤ (ت)
 ٥٧٣ و ٥٧٤ (ت) و ٥٧٨ (ت)
 ٥٧٩ (ت) و ٦٠٨ (ت) و
 ٦١١ (ت) و ٦٣٢ (ت) و
 ٦٣٤ و ٦٥٤ و ٦٥٩ و ٦٨٨ (ت)
 ٦٩٦ و ٧٠٦ و ٧٠٨ (ت) و
 ٧١٧ و ٧٣٢ (ت) و ٧٦٤
 الدرر المختار ١٣٥
 الدر المختار ٤٤ و ١٠٨ و ٤٥٢
 ٥٩٦ و ٦٥٧ و ٦٨٢ و ٦٨٧
 الدر المنضيد ٣٣ و ٣٨ و ٣٩
 دلائل النبوة لأبي نعيم ٤٣٣
- الديباج المذهب لابن فرحون ٣٢٨
 (ت)
 (ذ)
 ذب ذبابات الدراسات عن
 المذاهب الأربعة المتناسبات ٧٦١
 (ت) و ٧٦٨
 ذخائر العقبي للمحب الطبري ٧١٦
 (ر)
 رحة الأمة في اختلاف الأئمة
 ٢٠٥ (ت)
 الرد على الاخنائي لابن تيمية
 ١٥٩ (ت)
 الرد على البكري لابن تيمية
 ١٥٩ (ت)
 رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البني
 ٧٤٣ (ت)

- رسالة للأجهوري في معراج
 صلى الله عليه وسلم ٣٧٤ و ٣٧٥
 و ٣٧٦ و ٣٩٣
 رسالة للسخاوي في الخط على
 ابن العربي ٤٤٨
 رسالة للتبوطي في الأحاديث
 المتواترة ٤١٢
 رسالة في مناقب معاوية لابن
 حجر المكي (انظر تطهير الجنان)
 ٤٣٠
 الرسالة القشيرية ٢٦ و ١٠٨ و
 ١٠٩ و ٦٨٦
 رسالة مالك إلى الليث بن سعد
 ١١٣
 رسالة محمد حيا التدي في
 رد "الحجة الجلية" للشيخ معين
 ٧٦٨
 رسالة للمعترض (الشيخ معين)
 ٣٩١
- في عدم جواز نكاح البالغة بلا ولي
 ٢١٢ و ٢٣٩
 رسالة ملازاده بدرينان مزارات
 "بخارا" للشيخ أحمد بن محمود
 ١٩١ (ت)
 الرفع والتكميل في الجرح
 والتعديل ٢٢١ (ت)
 الرقيات للإمام محمد ٣٧٠ (ت)
 و ٣١٢
 الرواة النقا المتكلم فيهم بما
 لا يوجب ردهم للسذهي ٧٢٥
 (ت)
 رواة مالك للخطيب ٥٩٠ (ت)
 روض الربايع ٢٧
 الروض الفائق في المواعظ والدقائق
 للحريش ٦٨٠ و ٧١٥
 روضة الأجيال لجمال الدين
 ٣٩١

روضة العلماء ١٨٧ (ت)

الروضة في مذهب الشافعي ١٠٩

(ز)

الزيادات ٣١٠ (ت) و ٣١١

الزينة لأبي حاتم ٧٥٩ (ت)

(س)

سحق الإغبياء من الطاعنين في

كل الأولياء وأتقياء العلماء ١٥٢

(ت) و ١٥٣ (ت)

السراجية ٤٥٢

سفينة الأولياء ٦٨٧

سنن ابن ماجه ٤٣٣ و ٤٥٤ و

٥٦٩

سنن أبي داود ٥٢ و ٧٠ و ٧٨

و ٤٠٢ و ٤٥٥ و ٤٥٨ (ت) و

٤٦٥ و ٥٠٠ و ٦٥١ و ٧٣٣ (ت)

السنن الأربعة ١٥١ و ٢٤٧ (ت)

و ٢٨١ و ٣٦١ و ٣٩٦ و ٤٠١ و

٤٣٣ و ٧٣٠ (ت)

سنن البيهقي ٨٤ و ١٤٥ (ت)

و ٤٣٣ و ٤٥٨ (ت) و ٤٦٣ (ت)

و ٤٧٨ (ت) و ٤٨٦ (ت) و

٥٥٤ (ت) و ٥٦٩ و ٥٧٤ (ت)

و ٥٧٥ (ت)

سنن الترمذي ١٦ (ت) و

١٧ (ت) و ٢٩ و ٣٨ و ٥٦ و

٧٥ و ٩٠ و ٩١ و ٩٣ و ٩٨ و ١٤٥

(ت) و ١٥٢ (ت) و ٢٥٣

و ٣٢٦ و ٣٣٣ و ٣٦٣ و ٤٥٤ و

٤٦٧ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٦٩ و ٧٣٢

(ت)

سنن حرمة ١٤٣ (ت)

سنن الدارقطني (ويقال له

المستند أيضاً) ٢٩ و ١٤٣ (ت)

السيرة الكبرى الشامية لعماد بن

يوسف الصالحى الشامى ٢٩٩ (ت)

و ٦٧٠

(ش)

الشاطبية ٣٩٥

شرح أسماء رجال المشكاة ١٥٣

(ت)

شرح الإمام بأحاديث الأحكام

لابن دقيق العيد ١٥٩ (ت)

شرح التحرير لابن أمير الحاج

٥٢ (راجع شرحي "التحرير")

شرح الترمذي لابن سيد الناس

٥٠٤ و ٥٠٥

شرح التقريب للسيوطي ٨٤

شرح الحصن الحصين لعلى القارى

٣٩١

شرح سفر السعادة ٢٤٢ و ٥٤٧

و ٥٤٨ (ت)

و ١٤٥ (ت) و ٢٨٤ (ت) و

٢٨٦ (ت) و ٢٨٧ (ت) و

٢٩٠ (ت) و ٢٩١ (ت) و

٢٩٣ (ت) و ٢٩٤ (ت) و

٢٩٧ (ت) و ٤١٧ و ٤١٨ و

٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٥٠٥

السنن الكبرى للنسائي ٥٦٨

سنن النسائي ٦٣ (ت) و ٧٠

و ١٤٥ (ت) و ٧٢٩ (ت) و

٧٣٠ (ت) و ٧٣٣ (ت)

السنن لابن أبي عاصم ١٣٥

السهم المصيب في كبد الخطيب

٢٩٨ (ت) و ٣٠٠ (ت) و

٦٨٨

السير الصغير ٣١٠ (ت) و

٣١١

السير الكبير ١٨٥ (ت) و ٣١٠

(ت) و ٣١١

- شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي ٢٣ و ٦٣ و ١٢٣ و ١٤٨ و ٢١٦ و ٤١٤ و ٤١٥
 ٢١٩ و ٢٢٤ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٨
 شرح شرح النخبة لعل القاري ٣٦٢ و ٣٦٨ و ٣٧٧ (ت) و
 ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٧ و ٢٣٥ و ٢٤٢
 ٢٦٩ و ٢٧٢ و ٢٧٤ و ٢٧٥
 شرح شرح النخبة لمحمد أكرم
 السندي ٢٧٤ و ٢٤٢
 شرح صحيح البخاري لعبد الله
 بن سالم البصري ٤٠٢
 شرح صحيح البخاري للقسطاني
 ١٨٩ و ٢٦١ و ٤٠٣ و ٤٦٦ (ت)
 ٦٦٦
 شرح صحيح البخاري بلعيني
 المسمى عمدة القاري ٧٢ و ٧٥ و
 ٧٦ و ٧٨ و ٨٠ و ٨٦ و ٢٦١ و
 ٢٨٦ (ت) ٣٠٢ و ٣١٣ و
 ٤٠٣ و ٤١٨ و ٤٧٨ و ٥٠٣ و
 ٥٧٠ و ٦٦٦ و ٦٨٧
 شرح صحيح مسلم للإمام النووي
 شرح مختصر الروضة لسليمان بن
 عبد القوى الطوفي ٧٥٨ (ت)

- شرح مسند أبي حنيفة لعل القاري
 ٧٣٢ (ت)
 شرح المشارق ٣٩٤
 شرح مشكاة المصابيح لعبد الحق
 الدهلوي ٣٩٢
 شرح مشكاة المصابيح لعل القاري
 ١٣٥ و ٢٤١ و ٤٠٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠
 و ٥٠٩ و ٥١٦ و ٥٦٩
 شرح معاني الآثار ٧٨
 شرح المنار للنسفي ١٦٨ و ١٧٩
 شرح المنهاج ٥٠٤
 شرح المنية لابن أمير الحاج
 ٤٦٧ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٨٠
 و ٤٨٤ و ٤٨٦ و ٤٩٤
 شرح المنية للجلي (أنظر الشرح
 الكبير)
 شرح المهدب ٥٠٤
 شرح المواقيت للسيد السند ٧٤٩
 شرح مواهب الرحمن ٤٤٢
 شرح المواهب اللدنية للزرقاني
 ٥٨٨ (ت)
 شرح المؤطا للزرقاني ٥٢ و ٣٩٣
 و ٤٠٢
 شرح المؤطا للقرطبي ٥٦٩
 شرح النخبة لابن حجر العسقلاني
 ٨٤ و ٢١٤ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٩
 و ٢٢٠ (ت) ٢٢١ و ٢٣٠ و
 ٢٣٢ و ٢٣٥ و ٢٤٢ و ٢٥٤ و ٢٥٧
 و ٢٦٠ و ٢٦٦ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧٢
 و ٢٧٤ و ٢٧٨ و ٣٢٩ و ٣٥٠ و
 ٣٥٨ و ٤٣٣
 شرح النقاية لعل القاري ٧٠ و
 ٧٦ و ٤١٨ و ٤٨٣
 شرح النقاية للقهستاني ٦٩
 شرح الهداية للسروجي ٢٨٥
 (ت)

العلل المتناهية ٤١٨

عمدة الأصول في حديث الرسول

لمحمد شاه الصديقي ٣٢٤ (ت)

عمدة المريد على جوهره التوحيد

٣٩٤

العناية ١٨١ (ت)

العواصم والقواصم في الذب

عن سنة أبي القاسم محمد بن عبدالله

بن عبد المطلب بن هاشم لابن

الوزير ٣٢٠ (ت) و ٧١٨ (ت)

و ٧٢٥ (ت)

العواصم من القواصم لابن العربي

١٦٠ (ت)

المهود المحمدية للشعراوي ٦٦٣

(غ)

غاية السؤل في مناقب الرسول

لابن طلحة ٧٠٣ (ت)

غرائب مالك ٥٨٩ (ت)

غنية الطالبين للشيخ الجبلي ٧٦١

(ف)

الفائيد في حلاوة الأسانيد ٥٩٠

(ت) و ٥٩٥ (ت)

فتاوى ابن حجر الحافظ ٣٢٠

(ت)

الفتاوى الحديثية لابن حجر المكي

٤٣٠ و ٧٦١ (ت)

فتاوى قاضي خان ٣٣ و ٤٨٦

(ت)

فتح الباري بشرح صحيح البخاري

١٥٥ (ت) و ٢٦٤ و ٣٢٨ (ت)

و ٤٥٩ (ت) و ٥٥٦ (ت) و

٦٦٦

فتح القدير لابن الهمام ٣٦ و ٦٣

و ٩٦ و ٩٧ و ١٧٨ و ١٧٩ (ت)

و ٢٨٤ (ت) و ٣١٠ و ٣٤١ و

٣٤٩ و ٤٠٨ و ٤١٨ و ٤٦٤ و ٤٩٩ فضل علم السلف على الخلف

و ٥٠٠ و ٥٠٥ و ٥١٦ و ٥٦٨ و ٥٦١ (ت)

٥٦٩ و ٦٩٩ الفقه الأكبر ٢٠٨ و ٥٠٢

فتح المعين في حاشية شرح

المسكين على الكنز ٤٦٨

١٨١ (ت)

الفوائد الضيائية ٢٤٠

فوائح الرحموت شرح مسلم

الثبوت لبحر العلوم ٢٨٧ (ت)

فيض الباري ١٥٣ (ت)

فيض القدير شرح جامع الصغير

لعبد الرؤف المناوي ٧٢١ (ت)

فيوض الحرمين لشاه ولي الله ٢٤٧

(ت)

الفردوس للبليلى ٤٧٧

الفصوص لابن العربي ٤٤٨

فصول البدائع ٦ و ٦٩ و ١٠٤

و ١١٤ و ٦٥٢ و ٦٩٣

الفصول السنة ١٠٥

(ق)

قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة

لابن تيمية ٥١٤ (ت)

القران العظيم ٣٣٧ و ٤١٧

قرة العين في البكاء على الإمام
حسين لمعين السندی ٤٢٢ (ت)
و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣١ و ٤٣٢ و
٤٢٤ و ٤٣٣ و ٥٦٩ (ت)

القسطناس المستقيم في الجواب
عما وقع للفاضل المردوم محمد معين
التسليم من السقطات الواهية و

القول السقيم لابن المؤلف ٥٨
(ت) و ٦٠ (ت) و ٢٢٠ (ت)
و ٤٢٢ (ت) و ٤٢٥ (ت) و
٧٢٦ (ت)

قفوا الأثر في صفو علوم الأثر
لابن الحنبل الحنفی ٣٥٩ (ت)
القول البديع للسرخس ٤٢٩

(ك)

المكاشف للذهبي ٧٢١ (ت)

الكافي للحاكم الشهيد ٣١١ (ت)

الكافي للعلامة النسفي ٣١١

كتاب اختلاف أهل المدينة و
أهل الكوفة المسمى "بالحجج"
للإمام محمد ٥٦٠ (ت) و ٥٨٠

كتاب أدب القاضي للإمام محمد
٢٠٦ (ت)

كتاب الأصل (انظر المبسوط
للإمام محمد)

كتاب أصول الدين لأبي الورد
٧٥٩ (ت)
كتاب ذم الكلام للهروي ٢٩٩
(ت)

كتاب الأمالي لأبي طالب ٣٢١
(ت)
كتاب الرسالة لأبي حنيفة ٤٤٤
(ت)

كتاب الأنساب للسمعاني ١٥٧
(ت) و ٧٥٣ (ت)
كتاب السنة لأبي الشيخ ٢٩٨
(ت)

كتاب الإيمان لابن تيمية ٧٥٨
(ت)
كتاب الضعفاء للأزدي ٧٣٦
(ت)

كتاب التعليم لمسعود بن شيبة
السندی ٥٧٥ (ت) و ٥٨٢ (ت)
كتاب الضعفاء للعقيلي ٧٢٢
(ت)

كتاب الجرح والتعديل لابن
أبي حاتم ٧٢٠ (ت)
كتاب الضعفاء للنسائي ٧٣٠
(ت) و ٧٣٣ (ت)

كتاب الخطيب في الجهر بالبسملة
٣٠١ (ت)
كتاب الضعفاء للمتروكين
للبخاري ٧٣١ (ت)

كتاب الخطيب في القنوت ٣٠٠
(ت) و ٣٠١ (ت)
كتاب الضعفاء والمتروكين
للذهبي ٧٢١ (ت)

كتاب الطبقات لمسعود بن شيبة
السندی ٥٧٦ (ت)
يوم القيم ٣٠١ (ت)

- كتاب الطحاوى الذى جمع فيه
أخبار أبي حنيفة وأصحابه ٥٨٢
(ت)
كتاب الطهور لأبي عبيد ٤٧٨
كتاب العالم والمتعلم لأبي حنيفة
٤٤٤ (ت)
كتاب العلل لابن المدينى ٧٢٤
(ت)
كتاب العلل للساجى ٧٣٨ (ت)
كتاب العلم لابن عبد البر (أنظر
"جامع بيان العلم")
كتاب الغزالي في الرد على الباطنية
٧٠٤ (ت)
كتاب التفاضل أبي بكر الباقلافي
في الرد على الباطنية ٧٠٤ (ت)
كتاب القاضي عبد الجبار الهمداني
في الرد على الباطنية ٧٠٤ (ت)
الكتاب الكبير في تأويل الرؤيا
للكرمانى ٣٩٤
كتاب الكنى لابن عبد البر ٣٢٣
(ت)
كتاب المعرفة للبيهقى ٥٦٩ و
٥٩٤ (ت)
كتاب الوتر للمروزي ٤٨٢
(ت) و ٤٨٧ (ت)
كتاب الولاء للإمام محمد ٥٩٤
(ت)
الكتب الستة للإمام محمد ٣١١
الكتب الستة (أنظر الصحاح
الستة)
الكشاف ٥٠٨
كشف الأسرار للإمام عبد العزيز
البخارى ١٧٨ (ت) و ٢٠٧ و
٤٠٤
كشف الغطاء عما يحل ويحرم من
النوح والبكاء ٤٢٢ (ت)
كشف المحجوب ٧١٥

- كنز الدقائق ٢٨ و ٣١١
الكيسانيات للإمام محمد ٣١٠ (ت)
٣١٢ و
المحصل للرازي ١٠٠ و ٤٠٠ و
٤٠١ و ٦٤٦
(ل)
لسان الميزان لابن حجر ١٦٢
(ت) و ١٦٣ (ت) و ١٦٤ (ت)
٥٩٥ و
المحلى بحل أسرار المؤطا لسلام الله
المحدث ٣٢٦ (ت) و ٥١٥ (ت)
المحلى لابن حزم ١٦٤ (ت) و
٥٦٢ (ت)
مختصر ابن الحاجب ٢١٤ و ٣٢٩
و ٦٥٢
مختصر جامع مسانيد الإمام
الأعظم لابن الضياء المكي ٥٩١
(ت)
مدارالحق لمحمد شاه الصديقي
٣٢٤
مدارك التنزيل ٤٣
مسانيد أبي حنيفة ٤٤٣ (ت) و
٤٤٤ (ت)
ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع
سنن ابن ماجه للمحشى ٢٤٦ (ت)
و ٧٢٨ (ت)
ما رواه الأكابر عن مالك لمحمد
بن مخلد ٥٩٠ (ت)
المبسوط للمرخصى ١٧٨ (ت)
و ١٨١ (ت) و ٣١٠ (ت) و ٣١١
المجنى ٧٣٣ (ت)

- المستدرک علی الصحیحین للحاکم
٢٥ و ٨٢ (ت) و ٨٤ و ٣٤٩ و
٣٦١ و ٥٠٠ و ٥٩٣ (ت) و ٦١٣
(ت)
مسند ابن خسرو ٦٧٨ (ت)
مسند ابن السکونی ٤٧٧
مسند أبي حنيفة للحصکفی ٢٨٩
(ت) و ٤٣٢ و ٧٣٢ (ت)
مسند أبي داود الطيالسی ٤٦١
(ت)
مسند أحمد بن حنبل ١٣٥ و
٤٣٣ و ٤٥٧ (ت)
مسند أحمد بن منيع ٢٨٤ (ت)
مسند البزار ٤٣٣
مسند الخوارزمی (راجع " جامع
مسانيد الإمام الأعظم ")
مسند الدارمی ٨٤
مسند الشافعی ١٥٥ (ت) و ٤٣٢
و ٥٩١ و ٧٠٣ (ت)
- مسند عبد بن حميد ٢٨٤ (ت)
مسند العدنی ٧٤
مسند نصر بن أحمد البغدادي
١٩٩ (ت)
مسئلة الإحتجاج بالشافعی للخطيب
٧٢٦ (ت)
مشكاة المصابيح ٧١٦
مصنف ابن أبي شيبة ٤١ و ٢٨٨
(ت) و ٢٩٨ (ت) و ٤٦٢ (ت)
و ٤٨١ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٩٤ و
٤٩٥
المضمرات شرح القلوري ٦٩١
المطول ٢٨
معالم السنن شرح سنن أبي داود
٢٠٤
المعاني البديعة ١١٥
المعتمد للقاضي أبي يعلى ٥٩٩
(ت)

- المعجم الأوسط ٨٥
المعجم الصغير ٨٥
معجم الطبرانی ٤٣٣
معجم عبد الخالق تاج الدين بن
أسد ٦٧٨ (ت)
المعجم الكبير للطبرانی ٨٥ و ١٣٥
و ٤٣١
معجم المصنفين ٥٣
معنى قول الإمام المطلبی إذا صبح
الحديث فهو مذهبي ٥٥٤ (ت)
و ٥٥٥ (ت)
معيار الحق ٣٢٥ (ت)
مغاني الأخبار ٦٨٥ (ت)
المغرب ٢٠٨ (ت)
المغني عن سهل الأسفار في الأسفار
في تخريج ما في الإحياء من
الأخبار للعراقي ٤٧٨ (ت)
المغني لابن قدامة ٤٨٠ و ٤٩٧
- مقالات الإسلاميين للأشعري
٧٥٠ (ت) و ٧٥١ (ت)
مقالات الكعبي ٧٥٢ (ت)
مقدمة التاريخ لابن خلدون ١٥٨
(ت) و ٢٨٥ و ٢٠٠
مقدمة شرح البخاري للنووي
٢٩٤ (ت)
مقدمة فتح الباري لابن حجر
١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٢ و ٢٥٩
مكاتب العارف السرهندي المجدد
للألف الثاني ١٠٥ و ١٣٣ و ٣٠٤
و ٣٩١
ملقط الناصري ٣٣ و ٧٥٥ (ت)
المتع للذهبي ٦٧٣
مناقب أبي القاسم النصري ٧١٤
مناقب أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي
٥٩٧ (ت) و ٢٥٠ (ت) و ٢٥١ (ت)
مناقب أبي حنيفة لأبي عمير ٢٩٢

- مناقب أبي حنيفة الصيمري ٥٨٤
(ت) و ٥٩٢ (ت)
٦٧٩
- مناقب الإمام الأعظم للموفق بن
أحمد المكي ٣٢٤ (ت) و ٥٨١ (ت)
و ٥٨٢ (ت) ٥٨٤ (ت) و ٦٧٠
(ت) و ٦٧١ (ت)
- المناقب الكردية ٢٦٥ (ت) و
٥٩٢ (ت) و ٥٩٧ (ت)
- المنح الإلهية ٣٧٥
- المنحول ٧٦٥ و ٧٦٦
- منهاج السنة النبوية في نقض
كلام الشيعة والقلزبية ٢١٥ و ٤٤٥
(ت) و ٥٥٧ (ت) و ٥٩٩ (ت) و
٦٠٣ (ت) و ٦٠٩ (ت) و ٦١١
و ٦١٤ (ت) و ٦٢٧ (ت) و ٦٣٤
(ت) و ٦٣٩ (ت) و ٦٤٧ (ت) و
٦٨٩ (ت) و ٧٠٢ (ت) و ٧١٨
(ت) و ٧٤٢ (ت) و ٧٥٢ (ت) و
٧٥٩ (ت)
- المنهج المبين للشعراوي ٥٥٣ و
٦٧٩
- ملية المصل ٤٦٣ و ٤٧٦ و ٤٧٧
و ٤٨١ و ٤٩٥
المواقف ٧٦٠
- مواهب سبيل البشر في حديث
الخلفاء الإثني عشر للشيخ معين
٢٦٣ و ٤٤٤ (ت)
- المواهب اللطيفة في الحرم المكي
بشرح مسند الإمام أبي حنيفة للحصكفي
محمد عابد السندي ٢٨٩ (ت)
- مؤطا مالك ٤١ و ٥٢ و ١٤٣
(ت) و ١٦٢ (ت) و ٣٢٨ (ت)
و ٥٠١ و ٥٠٤ و ٥١٩ (ت) و ٥٢٠
(ت) و ٥٢٣ (ت) و ٥٢٧ (ت)
و ٥٢٨ (ت) و ٥٣٢ (ت) و ٥٣٤
(ت) و ٥٣٦ (ت) و ٥٦٨ و ٥٨٨
(ت) و ٥٩٠ (ت) و ٦١٢ (ت)
- مؤطا محمد ٥٩٠ (ت) و ٥٩١
(ت)

- ميزان الاعتدال للذهبي ١٥٢
(ت) و ٢٣٩ و ٢٦١ و ٢٧٨ و ٤٧٧
(ت)
- (ت) و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٦٤٩ (ت)
و ٧١٩ (ت) و ٧٢١ (ت) و ٧٢٧
و ٧٢٨ و ٧٣٠ (ت) و ٧٤٢ (ت)
و ٧٤٣ (ت)
- الميزان الخضرية للشعراني ٢٠٥
(ت)
- الميزان الكبرى للشعراوي ٨ و ١٠
و ١٠٦ و ١٣١ (ت) و ٣٠٨ (ت)
و ٣٦٥ و ٤٤٣ (ت)
- نكت الإسلام لابن حزم ١٦١
(ت)
- النكت على ابن الصلاح لابن
حجر ٧٣٣ (ت)
- النهر الفائق لعمر بن نجم ١٧٨
و ١٨٦ و ١٨٧ و ٤٨٤
- نيل الأوطار للشوكاني ٣٢٠
(ت)

(ن)

النبلاء للذهبي ٧٣٣ (ت)

نزهة الخواطر وبهجة السامع
والنواظر ٢٢٠ (ت)

نشر حلاوى المعارف والعلوم في
الرد على من نصر الكفار وأهل

(و)

الوفاء للعلامة التتفي ٣١١

وصول الفتا في تحريم الدفوف
مع الجلال والفتاء لابراهيم ابن
المؤلف ٦٧٩ (ت)

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٤٤٢ و ٤٤٣ (ت) و ٤٩٩

١٦١ (ت) و ١٦٢ (ت) و ٧١٩ هدى السارى مقدمة فتح البارى (ت)

لابن حجر ١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٠ و

١٩٢ و ٢٥٩ و ٧٢٠ (ت)

(٥)

(ى)

المارونيات للامام محمد ٣١٠

(ت) و ٣١٢

المداية ٤٤ و ١٨١ (ت) و ٤١٧ اليونينية ٥٠٢

فهرس الأعلام

ج - ٢

إبراهيم بن آدم ٦٨٦ و ٧١٦ و

٧٥٢ (ت)

إبراهيم بن حماد الزهرى المسندى

٥٨٦ (ت)

إبراهيم بن حماد ٥٤٨ (ت) و

٥٥٠ (ت)

إبراهيم بن سعد ٧٢٢ (ت) و

٧٣٨ (ت)

إبراهيم بن عبد اللطيف السندى

(ابن المؤلف) ١٥ (ت) و ٥٨

(ت) و ٦٠ (ت) و ١٥٢ (ت) و

٢٢٠ (ت) و ٤٢٢ (ت) و ٤٢٥

و ٦٧٩ (ت) و ٧٢٦ (ت)

إبراهيم بن عبد الله بن حسن

٧٥٦ (ت)

(١)

الآجرى ٧٥٣ (ت)

آدم (عليه السلام) ٦٨٣

الآمدى ٣٦ و ٢١٤ و ٧٥٩

الأئمة الإثنى عشر ١١٨ و ١١٩

و ١٢٠

أبان بن تغلب الكوفى ٦٤٩ (ت)

و ٦٥٠ (ت)

أبان بن عثمان ٥٣٧ (ت)

أبان العطار ٧٢٢ (ت)

أبان ٣٧٧ (ت)

إبراهيم بن أحمد بن سهل الترمذى

٧٤٤ (ت)

- إبراهيم بن علي الترمذي ٦٧٠ (ت)
 إبراهيم النخعي ٤٣٢ و ٤٦٣ (ت)
 ٤٨٢ (ت) و ٤٨٧ (ت) و ٥٦٢
 (ت) و ٧٣٤ (ت) و ٨٤٠
 ابن أبي خيثمة ٦٧٥
 إبراهيم بن محمد الحلبي ٢٨٥ (ت)
 ٤٣٤ و ٤٥٥ و ٤٨٠ و ١٨١ و ٤٨٦
 و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٦٥٦
 إبراهيم بن محمد الدينوري ٥٤٥
 (ت)
 إبراهيم بن محمد الشافعي ٧٣٨
 (ت)
 إبراهيم بن المغيرة ٥٨٤ (ت)
 إبراهيم بن موسى بن جعفر ٧٢٨
 (ت)
 إبراهيم البيهقي ٦٥٦
 إبراهيم الحارثي ٥٥٥ (ت) و
 ٦٧٥ و ٦٩٠ (ت) و ٧٢٢ (ت)
 إبراهيم الخليل عليه السلام ٦١٦
 (ت) و ٦٣٧ (ت) و ٧٠٥ (ت)
 إبراهيم الصائغ ٧٥٦ (ت)
 ابن أبي عاصم ١٣٥
 ابن أبي العوام ٥٩٢ (ت) و ٧٤٤
 (ت)
 ابن أبي ليلى (محمد بن عبد الرحمن)
 ٥٤ (ت) و ٧٩ و ٢٩٢ و ٥٦٩ و ٥٧٠
 و ٥٨٤ (ت) و ٦٤٩ و ٦٨٩ (ت)

- ابن أبي الهذيل ٤٦٢ (ت)
 ابن أبي يحيى ٧٣٨ (ت)
 ابن أبي يعلى ١٥٥ (ت)
 ابن الأثير الجزري ٢٩٤ (ت)
 و ٣٢٤
 ابن الأحرار ٧٢٩ (ت)
 ابن الأشعث ٤٦١ (ت)
 ابن أمير الحاج ٥٢ و ٤٦٧ و
 ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٨٠ و ٤٨٦
 و ٤٩٤ و ٦٣٣
 ابن برهان ١٤٩ و ٢١٨ و ٤٠٠
 ابن البراز الكردري حافظ الدين
 ٣١٥ (ت) و ٥٩٣ (ت)
 ابن تيمية الحافظ ٨٣ (ت) و
 ١٥٤ (ت) و ١٥٩ (ت) و ٢١٤
 و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٩٢ (ت) و ٣٦٠
 (ت) و ٤٤٥ (ت) و ٥١٤ (ت) و
 ٥٥٧ (ت) و ٥٩٩ (ت) و ٦٠٣
 (ت) و ٦٠٩ (ت) و ٦١١ (ت)
 و ٦١٤ (ت) و ٦٢٧ (ت) و ٦٣٩ (ت) و
 ٦٤٧ (ت) و ٦٨٩ (ت) و ٧٠٢
 و ٧٥٢ (ت) و ٧٥٨ (ت) و ٧٥٩
 (ت)
 ابن الجوزي (أبو الفرج) ١١٠
 (ت) و ١٤٦ (ت) و ١٥٦ (ت)
 و ١٨٣ (ت) و ٢٨٣ و ٢٨٥ (ت)
 و ٢٩٣ (ت) و ٣٠٠ (ت) و
 ٣٠٢ و ٣٢٤ (ت) و ٤١٨ و ٤٣١
 و ٦٨٣
 ابن الحاجب ٣٦ و ٥٢ و ١١٣
 و ٢١٤ و ٦٥٢
 ابن حبان (أبو حاتم) البستي ٦٢
 و ٦٣ و ٦٨ و ٨٢ (ت) و ٨٣
 (ت) و ٣٠١ (ت) و ٣٠٨ و ٣٢٧
 (ت) و ٤٧٧ (ت) و ٥٠٦ و ٥٩٤
 (ت) و ٦٤٩ و ٧٢٧

ابن حجر العسقلاني ١٥٢ (ت) و ٣٤ و ٣٨ و ٤٠ و ٨٢ و ٨٤ و
 ١٥٥ و ١٥٦ (ت) و ١٦٢ (ت) و ١٦٣ و ١٥٦ (ت) و ١٨٠ (ت) و ٢٦٢ و
 (ت) و ١٦٤ (ت) و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و
 ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٩ و ٢٣٠ و ٢٣٢ و ٢٣٩ و ٢٤٦ (ت) و
 ٢٥٤ و ٢٥٧ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٦٦ و ٢٦٩ و
 ٢٧٠ و ٢٧٥ و ٢٩٥ (ت) و ٢٩٩ و ٣٠٨ و ٣١٣ و ٣١٧ و
 ٣١٩ (ت) و ٣٢٠ (ت) و ٣٢٩ و ٣٥٠ و ٣٥٩ (ت) و ٣٩٠ و ٤٤٨ و
 ٤٥٩ (ت) و ٤٧٧ و ٥٥٦ (ت) و ٥٩٤ (ت) و ٥٩٥ و ٦٦٦ و
 ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٨٨ و ٧٢٠ (ت) و ٧٢٣ (ت) و ٧٢٩ (ت) و ٧٣٠ و
 (ت) و ٧٣٣ (ت) و ٧٥٤ (ت) و ابن دأود ٢٧٠ و
 ابن حجر المكي الهيثمي ١٤ (ت) و ابن دحيمون ٧٤٢ (ت) و
 ابن دقيق العيد (تق الدين محمد) ١٧ و ١٨ و ٢٢ و ٢٣ و ٣٣ و

١٥٩ (ت) و ٤١٣ و ٤١٨ و ٤٦٠ (ت) و ٥٧٠ و ٧١٥ و
 (ت) ابن رجب الحافظ ٥٦١ (ت) و ابن شبرمة ٥٤ (ت) و ٥٨٤ و
 ابن رشيد الحافظ ٧٣١ (ت) و (ت) ٥٨٦ (ت) و ابن شهاب الزهري ٤١ و ٤٣ و
 ابن الرقيات ٧٤٠ (ت) و ١٢٣ و ٢٤١ (ت) و ٣١٧ (ت) و
 ابن رواحة رضى الله عنه ٤٧ و ٤٣٢ و ٤٦٦ (ت) و ٥١٩ (ت) و
 ابن زهير ٧٣٧ (ت) و ٥٣٤ (ت) و ٥٣٧ (ت) و ٥٤٣ و
 ابن سريج ٦٩ و ٢٠٨ (ت) و ٥٥٩ (ت) و ٦١٧ (ت) و
 ابن سعد ٣١٩ (ت) و ٣٢٠ و ٦٢٣ و ٦٢٤ (ت) و ٦٢٣ و
 (ت) ابن صاعد ١٦٢ (ت) و ٧٣٦ و ٦٧٤ (ت) و ٧٣٦ و
 ابن السكن ٤٧٨ و ابن الصلاح ١٤٨ و ١٤٩ و
 ٢١٣ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢٢١ و ٢٢٤ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و
 ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٤٠ (ت) و ٢٦٨ و ٢٧٥ و
 ٢٧٩ و ٣٠٩ و ٣٢١ (ت) و ٣٤٦ و ابن سيرة ٥٠٤ و
 ابن سيرين ٣١٧ (ت) و ٥٤٣ و ابن الصلت ٥٩٠ (ت) و

ابن الضياء المكي ٥٩١ (ت)
 ابن طاهر (الأمير) ١٩٧ (ت)
 ابن طاهر (المحدث) ٢٥٤ و ٧٢٧ (ت)
 ابن طلحة ٧٠٣ (ت)
 ابن عباس (عبد الله) رضى الله
 عنها ١٤ (ت) و ١٥ و ١٦ و ١٩
 و ٢٥ و ٤١ و ٤٣ و ٦٣ و ٧٨ و ٨٥
 و ٨٩ و ٩١ و ٩٢ و ١١٧ و ١٢٠
 و ١٢١ و ١٢٦ و ١٤٥ (ت) و
 ٢٤١ (ت) و ٤٣٣ و ٤٨١ و ٤٨٢
 و ٤٨٦ و ٥٣٦ (ت) و ٥٤٣ (ت)
 و ٥٥٦ (ت) و ٥٦٨ و ٥٨٩ (ت)
 و ٦١٣ (ت) و ٦١٤ (ت) و ٦٢٥
 (ت) و ٦٦٠ و ٧٢٩ (ت) و ٧٣٥
 (ت) و ٧٥٦ (ت)
 ابن عبد الباقي ٥٩٥ (ت)
 ابن عبد البر (انظر يوسف)

٣٨٦ و ٣٨٨ و ٣٩٣ و ٣٩٦ و
 ٣٩٧ و ٣٩٩ و ٤٠٨ و ٤١١ و
 ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٦ و ٤٢١
 و ٤٣٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٨٥ و
 ٥٠٧ و ٥١٢ و ٦٥٣ و ٦٥٩ و ٦٩٣
 و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧٢٥ و ٧٢٦ (ت)
 و ٧٦٢ و ٧٦٤
 ابن عساكر ٤٦٦ (ت)
 ابن عطية ٦٧١ (ت)
 ابن عقدة ٦٤٨ (ت)
 ابن العلقمي ٦٤٠ (ت)
 ابن علان البكري ٦٥٦
 ابن علي ٣١٨ (ت)
 ابن عمر (عبد الله) رضى الله عنها
 ٢١ و ٤١ و ٤٣ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠
 و ١١ و ١٣٥ و ١٤٥ (ت) و
 ٢٥٠ (ت) و ٢٥١ (ت) و
 ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠
 و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥
 و ٣٣٨ و ٣٤٢ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠
 و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٦ و ٣٧٧
 و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٥ و
 ٤٣١ و ٤٣٢ (ت) و ٤٦٦ (ت)
 و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٨٠ و
 ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٦ و ٥٠٥ و ٥١٩
 (ت) و ٥٣٠ (ت) و ٥٣٤
 (ت) و ٥٤١ (ت) و ٥٤٣
 (ت) و ٥٦١ (ت) و ٥٦٨
 (ت) و ٥٦٩ و ٥٨٩ (ت) و
 ٥٩٣ (ت) و ٧٤٨ (ت)
 ابن عون ٥٣٥ (ت)
 ابن فارس ٤٧٧ (ت)
 ابن فرحون ٣٢٨ (ت)
 ابن القاسم المصري ٥٢٠ (ت)
 و ٥٤١ (ت)
 ابن قدامة ٤٨٠
 ابن القطان ٢٩٠ (ت) و ٢٩٤
 (ت)
 ابن القيم ١٥٥ (ت) و ١٦٤ (ت)
 ابن كثير الحافظ ١٩٧ (ت) و

٢٤١ (ت) و ٢٤٤ (ت) و ٦٢١ (ت) و ٦٢٣ (ت) و ٦٧٤
 ٣٢٢ (ت) و ٥٥٦ (ت) و (ت) و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٨٦ و ٦٨٨
 ٧٣٠ (ت) و ٦٩٢ و ٧٠٧ و ٧٤٠ (ت)
 ابن كلاب ١٥٥ (ت)
 ابن لهيعة ٤٨٦ (ت)
 ابن الماجشون ٦٨٩ (ت)
 ابن ماجه ٢٥ و ١٥٤ (ت) و
 ١٥٥ (ت) و ١٥٦ (ت) و
 ١٨٣ (ت) و ٢٩٧ (ت) و
 ٣٥٨ (ت) و ٣٥٩ (ت) و
 ٤٣٣ و ٤٥٤ و ٤٦٦ (ت) و ٥٦٩
 و ٦٢٣ (ت) و ٧٠٣ (ت) و
 ٧٢٨ (ت) و ٧٣٢ (ت)
 ابن المبارك ١١٠ (ت) و ١١٣
 (ت) و ١٥٧ (ت) و ١٨٥ (ت)
 و ٢٠٩ (ت) و ٢٨٦ (ت) و ٢٩٠
 (ت) و ٢٩١ (ت) و ٢٩٣ (ت)
 و ٣١٤ و ٤٠٩ و ٥٨٤ (ت)

ابن المسيب (أنظر سعيد بن المسيب)
 ابن المظفر ٥٩٤ (ت) و ٥٩٥
 (ت)
 ابن معين ١٨٢ (ت) و ١٨٣ و ٢٧٩
 و ٢٨٠ و ٢٨٥ (ت) و ٢٨٦ (ت)
 و ٢٨٩ (ت) و ٢٩١ (ت) و
 ٢٩٣ (ت) و ٣١٣ و ٤٥٣ و ٤٧٧
 (ت) و ٥٧٠ و ٦٥٠ (ت) و
 ٦٧٤ (ت) و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧
 و ٦٧٨ (ت) و ٧١٢ و ٧٢٥ (ت)
 و ٧٣٤ (ت) و ٧٣٦ و ٧٣٧
 (ت) و ٧٣٨
 ابن ملجم ٦٦٣
 ابن الملقن ٣٧٥ و ٧٣٣ (ت)
 ابن مندة ٨٣ (ت) و ٤٣٢
 ابن نمير ١٨٣ (ت)
 ابن وضاح ٥٨٧ (ت) و ٧٣٧
 (ت) و ٧٣٨ (ت)

أبوحنص الكبير البخاري ١٧٨
 (ت) ١٧٩ (ت) ١٨٠ و
 ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ (ت)
 ١٨٦ و ١٨٧ (ت) ١٨٨ (ت)
 ١٨٩ (ت) ١٩٠ و ١٩١ و
 ١٩٢ (ت) ١٩٣ (ت) و
 ٢٠٠ و ٧٤٦ (ت)
 أبو حمزة الثمالي ٦٧٠
 أبو حمزة السكري ٦٧٧
 أبو حنيفة الإمام الأعظم ١ و ٢٦
 ٢٨ و ٣١ و ٣٢ و ٣٤ و ٤١ و
 ٥٩ و ٦٩ و ٧١ و ٧٢ و ١٠٥ و
 ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠
 و ١١٦ و ١٥٣ (ت) ١٧٩ (ت)
 ١٨٦ و ١٩٢ (ت) ٢٠٤ (ت)
 ٢٠٥ (ت) ٢٠٦ (ت) و
 ٢٠٧ (ت) ٢٠٨ (ت) و
 ٢٠٩ (ت) ٢١٠ (ت) و
 ٢٣٦ و ٢٤٢ و ٢٤٩ و ٢٥١ و ٢٥١
 و ٢٥٢ و ٢٥٦ و ٢٨٤ (ت) و
 ٢٨٥ (ت) ٢٨٦ (ت) و
 ٢٨٧ (ت) ٢٨٨ (ت) و
 ٢٨٩ (ت) ٢٩٠ (ت) و
 ٢٩١ (ت) ٢٩٣ (ت) و
 ٢٩٦ (ت) ٢٩٨ (ت) و
 ٢٩٩ (ت) ٣٠٠ (ت) و
 ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦
 و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و
 ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٨
 و ٣١٩ (ت) ٣٢٠ و ٣٢١ و
 ٣٢٢ و ٣٢٣ (ت) ٣٢٤ (ت)
 و ٣٢٥ (ت) ٣٢٦ و ٣٣٦ و
 ٣٣٧ و ٣٥٩ (ت) ٣٦٤ (ت)
 ٣ و ٣٧٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٤٠٠
 و ٤٠٤ و ٤٠٧ و ٤٠٩ و ٤١٠ و
 ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٩ و ٤٢٩ و ٤٣٠
 و ٤٣١ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و

٤٣٧ و ٤٣٩ و ٤٤٢ (ت) و
 ٤٤٣ (ت) ٤٤٤ (ت) و
 ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥٢ و ٤٥٣
 و ٤٦٧ (ت) ٤٦٨ و ٤٦٩ و
 ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤
 و ٤٧٥ و ٤٨٠ و ٤٨٣ و ٤٨٥ و
 ٤٨٦ (ت) ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠
 و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و
 ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠١ و ٥٠٣
 و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٩ و
 ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٦
 و ٥١٧ و ٥٦٨ و ٥٧٦ (ت) و
 ٥٧٨ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢
 (ت) ٥٨٣ (ت) و
 ٥٨٤ (ت) ٥٨٥ (ت) و
 ٥٨٦ (ت) ٥٨٧ (ت) و
 ٥٨٨ (ت) ٥٨٩ (ت) و
 ٥٩٠ (ت) ٥٩٤ (ت) و
 ٥٩٦ (ت) ٥٩٧ (ت) و
 ٦١٧ (ت) ٦٦٠ و ٦٦٣ و
 ٦٧٠ و ٦٧١ (ت) ٦٧٢ و
 ٦٧٣ و ٦٧٤ (ت) ٦٧٥ و
 ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ (ت) و
 ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و
 ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ (ت) و
 ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ (ت)
 و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٥ و ٧٠٦ و
 ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و
 ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥
 و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧٢٩ و
 ٧٣١ (ت) ٧٣٢ (ت) و
 ٧٣٤ (ت) ٧٣٨ (ت) و
 ٧٤٠ (ت) ٧٤١ (ت) و
 ٧٤٢ (ت) ٧٤٣ (ت) و
 ٧٤٤ (ت) ٧٤٥ (ت) و
 ٧٤٦ (ت) ٧٤٧ (ت) و
 ٧٤٨ (ت) ٧٤٩ (ت) و
 ٧٥٠ (ت) ٧٥١ (ت) و

- ٧٥٢ (ت) و ٧٥٣ (ت) و
 ٧٥٤ (ت) و ٧٥٥ (ت) و
 ٧٥٦ (ت) و ٧٥٧ (ت) و
 ٧٥٨ (ت) و ٧٥٩ و ٧٦٠ و
 ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٥ و ٧٦٦
 أبوداؤد السجستاني الحافظ (سليمان
 بن الأشعث) صاحب السنن ٥٢ و
 ٥٦ و ٧٨ و ١٥٤ (ت) و ١٥٥ (ت)
 و ١٥٦ (ت) و ١٥٧ (ت) و
 ١٨٣ (ت) و ٢٧٩ و ٢٨٠ و
 ٢٩٧ (ت) و ٣٣٩ و ٤١٢ و
 ٤٥٥ و ٤٥٦ (ت) و ٤٥٧ (ت)
 و ٤٥٨ (ت) و ٤٥٩ (ت) و
 ٤٦٣ و ٤٦٦ (ت) و ٤٨٧ (ت)
 و ٥٠٠ و ٥٧٠ و ٦٥١ و ٦٨٩
 (ت) و ٧٠٢ (ت) و ٧٣٣
 (ت) و ٧٤٢ (ت) و ٧٥٣
 (ت)
 أبوداؤد السجسي ١٩٨ (ت)
 أبوداؤد الطيالسي ١٥٧ و ٣١٨
 (ت) و ٤٦١ (ت)
 أبو الدرداء رضي الله عنه ٦١٦
 (ت)
 أبوذر الغفاري رضي الله عنه ٢٣
 أبوذر ٤٦٦ (ت)
 أبو رجاء السندي ١٩٩ (ت)
 أبو وزين ٤٦٢ (ت) و ٧٢٩ (ت)
 أبو رمة رضي الله عنه ٤٥٥ و
 ٤٦٣ و ٤٦٥
 أبو الزبير ٢٨٤ (ت)
 أبو زرعة ٢٥٣ و ٧٢٤ (ت) و
 ٧٢١ (ت) و ٧٢٢ (ت)
 أبو الزناد ١١٣ (ت) و ٤٦٣
 (ت) و ٥٣٧ (ت) و ٦١٧ (ت)
 و ٧٣٩ (ت)
 أبو سعد السمان الحافظ ٣٢٤ (ت)

- أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى
 عنه ٣٢٧ (ت) و ٣٥٩ (ت) و
 ٣٩٤ و ٧٠٢ (ت)
 أبو سفيان رضي الله عنه ٥٠٢
 أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
 ١١٣ (ت) و ١٤٥ (ت) و
 ٦٨٣ (ت)
 أبو سليمان الجوزجاني ١٨٥ (ت)
 و ١٩٢ (ت) و ١٩٣ (ت)
 أبو سليمان الداراني ٦٢٤ (ت)
 أبو شامة ١٤٥ (ت)
 أبو الشيخ بن حيان الحافظ ٢٩٨
 (ت)
 أبو صالح ٣٥٩ (ت) و ٦١٤ (ت)
 أبو الضحى ٤٦٧ (ت)
 أبو طالب صاحب "كتاب الأمالي"
 ٣٢١ (ت)
 أبو طالب ٥٩٩ (ت) و ٧٠٠ و
 ٧٠١
 أبو الطفيل رضي الله عنه ٣٢٣
 (ت)
 أبو الطيب الطبري القاضي ٢٩٤
 (ت) و ٥٠٣
 أبو عاصم النبيل ٧٤٠ (ت)
 أبو العالية ٤٣٧
 أبو عامر الأشعري رضي الله عنه
 ١٦٤ (ت)
 أبو العباس بن العريف ١٦٢ (ت)
 أبو العباس بن عقدة ١٩٩ (ت)
 أبو العباس المرسى ٣٧٤
 أبو العباس المقدسي الحنبلي ٧١٤
 أبو العباس ١١٣
 أبو عبد الرحمن السلمي ٥٣٥ (ت)
 أبو عبد الله بن علي الحسيني
 ٦٨٠
 أبو عبد الله بن مندة الحافظ ٥٨٢
 (ت)

- أبو عبيدة بن الجراح رضى الله عنه
٤٦٢ (ت)
أبو عبيدة بن عبد الله ٤٦٢ (ت)
و ٤٦٢ (ت) و ٥٣٥ (ت)
أبو العتاهية ٧٣٩ (ت) و ٧٤٦ (ت)
أبو عثمان الآدمي ٧٥٠ (ت) و ٧٥٣ (ت)
أبو عثمان النهدي ٧٣٦ (ت)
أبو علي الأسدي ٧٢٩ (ت)
أبو علي الدقاق ٦٨٦
أبو عمرو الداني ٢٥٨
أبو عمرو الشيباني ٥٤٨ (ت)
أبو عوانة ١٤٣ (ت) و ٤٥٥ (ت)
(ت) و ٤٥٦ (ت) و ٤٥٧ (ت)
(ت) و ٤٥٨ (ت)
أبو غسان ٦٧٧
أبو الفرج القاسم ١١٢
أبو الفرج الصيرفي ٥٨٢ (ت)
- أبو القاسم بن عمرو ٤٧٨ (ت)
أبو القاسم بن فسان المروزي ٧٤٤
(ت) و ٧٤٥ (ت)
أبو القاسم التنوخي ٦٧٨ (ت)
أبو القاسم القشيري ٢٦ و ٦٨٦
أبو القاسم النصر آبادي ٦٨٦
أبو القاسم النصراني ٧١٤
أبو قلابة ٤٨٧ (ت) و ٥٣٥ (ت)
أبو كامل ٤٥٩ (ت) و ٤٥٧ (ت)
٤٥٨ (ت) و ٤٥٩ (ت)
أبو كرب ٣٥٨ (ت) و ٣٥٩ (ت)
أبو مالك الأشعري ١٦٤ (ت)
أبو محمد بن الوليد البغدادي ٧٠٣ (ت)
أبو مسلم صاحب الدولة ٧٥٦
(ت) و ٧٥٧ (ت)
أبو المظفر السمعاني ٢٥٨

- أبو معاوية ٢٤١ (ت) و ٣٥٨ (ت)
(ت) و ٣٥٩ (ت)
أبو المبيع ٤٣٢
أبو منصور الديلمي ٥٨٤ (ت)
أبو منصور الشيعي ٦٧٨ (ت)
أبو موسى الأشعري رضى الله عنه
٤٣١ و ٥٣٦ (ت)
أبو نصر الأقطع ٤٨٠
أبو النصر الفقيه ٤٥٨ (ت)
أبو نصر الفساري ١٣٥
أبو نعيم الإصبهاني ١٣٥ و ٢٨٤
(ت) و ٢٨٥ (ت) و ٣٢٤ (ت)
(ت) و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٧٦ و ٤٧٧ (ت)
و ٤٧٨ (ت) و ٦١٣ (ت)
أبو الورد ٧٥٩ (ت)
أبو الوفاء الأفعاني ٥٩٦ (ت)
أبو الوليد ٤٥٩ (ت)
- أبو هزيمة رضى الله عنه ١٩ و ٢٠
٤٠ و ٧٤ و ٨٩ و ١٤٥ (ت)
٢٤١ (ت) و ٢٩٧ (ت)
٣٢٦ و ٣٥٩ و ٤١٢ و ٤٠٣ و ٤١٤
و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧
و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٣١ و ٤٦٦ (ت)
و ٤٨٦ (ت) و ٤٨٧ (ت) و ٥٠٥ و ٦١٣ (ت)
و ٦١٤ (ت) و ٦٨٣ (ت)
أبو يحيى الحماني ٧٣٢ (ت)
أبو يزيد البسطامي ٢٨١ و ٦٨٦
أبو اليسر صدر الإسلام ٢٠٧
أبو يعقوب الرازي ١١٢
أبو يعلى الحافظ ١٥٦ (ت)
أبو يعلى القاضي (صاحب المتمد)
٥٩٩ (ت) و ٦٠٤ (ت) و ٦١٢ (ت)
أبو يوسف القاضي ١٠٦ و ٤٥٢
و ٤٥٣ و ٤٦٧ (ت) و ٩٠٣ و ٥٩٣
(ت) و ٥٩٤ (ت) و ٥٩٦ (ت)

(ت) ٦٤٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و
 ٦٧١ (ت) ٦٧٤ و (ت) و
 ٦٧٨ (ت) ٦٨٢ و ٦٨٩ (ت)
 و ٧٥٧ (ت) و ٧٥٨
 أبي بن كعب ١٤٥ (ت) و ٥٢٩
 (ت) ٦١٦ و (ت)
 الأبيض بن الأغبر ٦٩٢
 الأثرم ١٥٥ (ت) و ٤٨١ و ٤٨٦
 و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٦٩٠ (ت)
 الأجهوري المالكي ٣٧٤ و ٣٧٥
 و ٣٩٣
 أحمد الأمدي ٣٧٥
 أحمد بن أبي بكر أبو مصعب الزهري
 ٥٦٧ (ت) و ٥٦٨ (ت)
 أحمد بن أبي داود المكي ٥٩٥ (ت)
 أحمد بن أبي دؤاد ٧٢٢ (ت)
 أحمد بن أبي سريح الرازي ٥٩٦
 أحمد بن أحمد القصري ٦٨٣
 (ت)

أحمد بن الأزهر ٥٨٦ (ت)
 أحمد بن إسحاق النهاوندي ١٨٢
 (ت)
 أحمد بن أشرف أبو نصر ١٩٠ (ت)
 أحمد بن الحسين بن خيرون الحافظ
 أبو الفضل ٥٨١ (ت)
 أحمد بن حفص (أنظر أبو حفص
 الكبير)
 أحمد بن حم أبو القاسم ٦٧٨ (ت)
 أحمد بن حاد بن سفيان ٥٩١ (ت)
 و ٥٩٦ (ت)
 أحمد بن حمدان ٥٥٤ (ت)
 أحمد بن حنبل الإمام ٢٨ و ٦٢ و ٦٤
 و ٦٨ و ٦٩ و ٧٤ و ٩١ و ٩٢ و ١١٠
 (ت) و ١٣٥ و ١٤٤ (ت) و
 ١٥٣ (ت) و ١٥٤ (ت) و
 ١٥٥ (ت) و ١٥٦ (ت) و
 ١٥٧ (ت) و ١٨٣ (ت) و
 ٢١٤ و ٢٥٠ و ٢٥٥ و ٢٧٩ و ٢٨٠

أحمد بن خالد الخليل ٥٨٦ (ت)
 أحمد بن خالد ٥٢٢ (ت) و ٥٤٩
 (ت)
 أحمد بن الخطاب ٦١٣ (ت)
 أحمد بن دحيم ٥٤٨ (ت) و ٥٥٠
 (ت)
 أحمد بن زهير بن حرب ٥٤٤
 (ت)
 أحمد بن سعيد بن بشر ٥٨٧ (ت)
 أحمد بن سلمة النيسابوري ١٨٣
 (ت) و ١٩٦
 أحمد بن صالح أبو جعفر المصري
 الحافظ ٧١٩ (ت) و ٧٢٠ (ت)
 أحمد بن عبيد الخليم أبو العباس
 تقي الدين (أنظر ابن تيمية)
 أحمد بن عبد الله ٧٢٥ (ت)
 أحمد بن عبيد الصفار ٤٥٨ (ت)
 أحمد بن علي القاضي ٦٧٥
 ٢٨٦ (ت) و ٢٨٧ (ت)
 ٢٩٨ (ت) و ٣٠٨ و ٣١٣ و ٣١٨
 (ت) و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٩ و
 ٣٨٨ و ٤١٧ و ٤٢١ و ٤٢٩ و ٤٣٣
 و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٧ و ٤٤٥ (ت)
 و ٤٥٣ و ٤٥٧ (ت) و ٤٦٩ و
 ٤٨٢ (ت) و ٤٨٧ (ت) و
 ٥٠٢ و ٥٠٤ و ٥٠٦ و ٥٤٤ (ت)
 و ٥٥٤ (ت) و ٥٥٥ (ت) و
 ٥٥٦ (ت) و ٥٦٩ (ت) و
 ٥٧٨ و ٥٧٩ (ت) و ٦٠٤ (ت)
 و ٦١٧ (ت) و ٦١٨ (ت) و
 ٦١٩ (ت) و ٦٢١ (ت) و
 ٦٢٤ (ت) و ٦٥٠ (ت) و
 ٦٧٥ و ٦٧٩ و ٦٨٩ (ت)
 ٧٠٢ (ت) و ٧٠٧ و ٧١٥
 و ٧٣٤ (ت) و ٧٣٧ (ت)
 و ٧٣٨ (ت) و ٧٤٧ (ت) و
 ٧٥٢ (ت) و ٧٥٨ (ت) و ٧٥٩
 (ت) و ٧٦٠ (ت)

أحمد بن الحر بن أسلم العذري

٥٤٥ (ت) ٧٢٥

أحمد بن عون الله ٥٤٤ (ت)

أحمد بن الفضل ٥٨٦ (ت)

أحمد بن محمد بن الحاج ٥٩٥

(ت)

أحمد بن محمد بن سهيل ١٨٢ (ت)

أحمد بن محمد بن عمر المنكدر

١٩٨ (ت)

أحمد بن محمد بن نصر أبو نصر

القباي ١٨٧ (ت)

أحمد بن محمد أبو الحسين ٥٨٢

(ت)

أحمد بن محمد الشوكاني ٣٢٠

(ت)

أحمد بن محمد ٥٨٣ (ت)

٥٨٦ (ت)

أحمد بن محمود المدعو بعين الفقراء

١٩١ (ت) ٢٨٤ (ت)

أحمد بن مكي ٢٨٤ (ت)

أحمد بن نصر أبو طالب الحافظ

٩١٩ (ت)

أحمد بن نصر الداذعي الأسلمي

أبو جعفر المالكي ٣٢٨ (ت)

أحمد بن يعقوب الثقفي أبو سعيد

٧٥٧ (ت) ٢٥٥ (ت)

أحمد بن يونس ٢٠٩ (ت)

٥٤٥ (ت)

أحمد الزوداي ٣٧٤

أحمد السرمندي المجدد للألف الثاني

١١ و ١٠٤ و ١٣٣

أحمد زادم ٥١

أحمد بن يوسف القرايطي

٥٩٢ (ت)

أحمد السمان ٧٢٢ (ت)

الأزهري ٢٩٤ (ت)

أسامة بن زيد بن حارثة رضي الله

تعالى عنه ٦٠٠ و ٦٠٥ و ٦١٧ (ت)

إسحاق بن منصور الكوسج ١٩٨

إسماعيل بن إبراهيم العجل ٧٥٣

الاستاذ الأعظم (أنظر محمد

هاشم السندي) ٢٦١

إسحاق الأزرق ٢٨٤ (ت) و

٤١٧

إسحاق بن أبي إسرائيل ٥٨٢ (ت)

إسحاق بن راهويه الحنظلي ١٥٤

(ت) و ١٥٥ (ت) و ١٥٦

(ت) و ١٥٧ (ت) و ١٦٢

(ت) و ١٦٣ (ت) و ١٨٣

(ت) و ١٩٨ (ت) و ٤٨١ و

٤٨٢ و ٤٨٦ و ٦١٧ (ت) و

٦٢١ (ت) و ٦٢٤ (ت) و

٦٨٩ (ت) و ٧٥٨ (ت)

إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة

١٤٣ (ت)

إسحاق بن محمد ٥٨٣ (ت)

إسماعيل بن عباس ٤١٧

- إسماعيل بن محمد الفقيه ٣٧٥ و
 ٣٧٦
 إسماعيل بن مسعود ٦٣ (ت)
 إسماعيل بن موسى بن جعفر ٧٢٨
 (ت)
 إسماعيل بن يحيى ٥٨٥ (ت)
 إسماعيل العمري ٧٥٤ (ت)
 أساء رضى الله عنها ٢٢
 الأسود بن يزيد ٥٤ (ت) و
 ١١٠ (ت) و ٤٨١ و ٤٨٧ (ت)
 و ٥٣٥ (ت) و ٥٤١ (ت) و
 ٥٦٢ (ت) و ٦١٧ (ت)
 أشعث ٥٤٥ (ت) و ٥٦٩ و
 ٥٧٠
 الأشعري ٦٩ و ٧٥٠ (ت) و
 ٧٥١ (ت) (راجع أبا الحسن
 الأشعري)
 أشهب بن عبد العزيز ٥٢٠ و
 ٥٨٨ (ت) و ٦٢٤ (ت)
- الأعشى الشاعر ٧٣٩ (ت)
 الأعشى ٢٤١ (ت) و ٢٨٦ (ت)
 و ٢٨٧ (ت) و ٣١٨ (ت) و
 ٣٥٩ (ت) و ٦٤٧
 أفلح بن حميد ٥٥٩ (ت)
 أكرم بن صبيح ٧٣٧ (ت)
 إمام الحرمين ٦٩ و ٢١٤ و ٤٩٠
 أمانة بنت أبي العاص ٥٢٥ (ت)
 أم حبيبة أم المؤمنين رضى الله
 عنها ٧٠٠
 أم سلمة أم المؤمنين رضى الله
 عنها ١٤٥ و ٤٦٦ (ت) و ٥٠٠
 و ٥٠١ و ٧٠٢ (ت)
 أم الفضل رضى الله عنها ٧١٦
 الأمير الباني ٢٤٦ (ت)
 أمين محمد السيد ٥٢
 أنس بن سيرين ٤٧٦ (ت)
 أنس بن مالك رضى الله عنه ٧٤

- و ١٣٥ و ١٤٣ (ت) و ١٤٤ (ت)
 و ١٤٥ (ت) و ٢٨٥ (ت) و
 ٢٩٦ (ت) و ٣٠٠ (ت) و
 ٣٠١ (ت) و ٣١٩ (ت) و
 ٣٢١ (ت) و ٣٢٣ (ت) و
 ٣٢٤ (ت) و ٤٣١ و ٤٦٢ (ت)
 و ٥٤٠ (ت) و ٥٤٣ (ت) و
 ٦٠٠ و ٦٠٥ و ٦١٣ (ت) و
 ٦٧٤ (ت)
 الأوزاعي ١٤٣ (ت) و ١٤٤
 (ت) و ٢٤١ (ت) و ٣٢٠
 (ت) و ٤٨٩ و ٥٨٧ (ت) و
 ٦١٧ (ت) و ٦١٩ (ت) و
 ٦٢١ (ت) و ٦٨٩ (ت) و
 ٧٣٦ (ت) و ٧٥٢ (ت) و
 ٧٥٦ (ت) و ٧٥٨ (ت)
 أويس القرني ٧٤٢ (ت) و ٧٤٣
 (ت)
 أيوب بن محمد الوزان ٥٥٩ (ت)
- أيوب السختياني ١٤٣ (ت) و
 ٤٦٦ (ت) و ٥٣٥ (ت) و
 ٥٤٣ (ت) و ٧٤٧ (ت)
 أيوب الصابر: عنه السلام ٦٥٧
 أيوب العراقي ٥٨١ (ت)
- (ب)
- الباقر (أنظر محمد بن علي)
 البحري ٦٧٠
 بحر العلوم (أنظر عبد الله)
 البخاري الإمام (محمد بن إسماعيل
 ٨ و ١٥٢ (ت) و ١٥٣ (ت)
 و ١٥٤ (ت) و ١٥٥ (ت) و
 ١٥٦ (ت) و ١٥٧ (ت) و
 ١٦٤ (ت) و ١٧٠ (ت) و
 ١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ (ت)
 و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ (ت) و
 ١٨٥ و ١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١

١٩٣ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ (ت) و ٦٩٠ (ت) و ٧٠٧ و ٧٠٩ و
 ١٩٩ (ت) و ٢٠٠ و ٢١٣ و ٧١٨ (ت) و ٧٢٠ (ت) و
 ٢١٤ و ٢٢٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ (ت) و ٧٢١ (ت) و ٧٢٢ (ت) و
 ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٧٢٣ (ت) و ٧٢٤ (ت) و
 ٢٤٤ (ت) و ٢٤٥ و ٢٤٧ و ٧٢٥ (ت) و ٧٢٦ (ت) و
 (ت) ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥٤ و ٧٢٧ و ٧٣٠ و ٧٣١ (ت) و
 ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٧٣٢ (ت) و ٧٣٣ (ت) و
 ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٧٣٤ (ت) و ٧٤٢ (ت) و
 ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٧٤٣ و ٧٤٦ (ت) و ٧٥١ (ت)
 ٢٦٨ و ٢٧٩ و ٢٨١ و ٧٦٠ و ٧٦١
 ٢٩٣ (ت) و ٢٩٦ (ت) و ٢٩٧ (ت) و ٢٩٨ (ت) و
 ٣٠١ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٨ و ٤٥٥ و ٤٥٦ (ت) و ٤٥٩ (ت)
 ٣١٤ و ٣١٨ (ت) و ٣٣٥ و ٤٦٠ (ت) و ٤٦١ (ت) و
 ٣٤٤ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٨٠
 ٣٥٤ و ٣٥٦ و ٣٥٨ (ت) و البرقاني ٤٧٧ (ت)
 ٣٥٩ (ت) و ٣٦٠ (ت) و ٣٧٧ و برودة رضى الله عنه ١٤٥ (ت)
 ٣٩٥ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤١٠ و البزار ٧٤ و ١٥٦ (ت) و ٤٣٣
 ٤٥٩ (ت) و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٤٧٦
 ٥٦١ و ٦١٢ (ت) و ٦١٣ (ت) و بشار بن قيراط ٧٤٤ (ت)

بشر بن الحارث التيسابوري ١٩٨ (ت) و ١٤٦ (ت) و ١٥٥ (ت) و
 (ت) ١٥٦ (ت) و ٢٩٢ (ت) و بشر بن الوليد ٥٩٤ (ت)
 ٣٠٨ و ٣٢٦ (ت) و ٤٣٣ و بشر بن يحيى ٥٨٤ (ت) و ٦٨٣
 ٤٥٨ (ت) و ٤٦٣ (ت) و ٤٧٨ (ت) و ٤٨٦ (ت) و
 ٥٥٣ (ت) و ٥٥٤ (ت) و بشر الحافي ٦٨٧
 ٥٦٧ و ٥٦٩ و ٥٧٤ و ٥٧٥ (ت) و بشر (أو بشير) بن معاوية ١٤٥
 ٥٩٤ (ت) و ٧٥٧ (ت)
 البغوي الإمام ١٥٥ (ت)
 بكار القاضي ٥٩٣ (ت)
 بكر بن عبدالله المزني ٥٣٥ (ت)
 بلال رضى الله عنه ٧٤
 البلقيني الإمام ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦
 البويطي ٥٩١ (ت) و ٦٨٩ (ت)
 بهز بن أسد ٧٢٢ (ت)
 البياضي ٧٥١ (ت)
 البيضاوي ٣٦ و ٥١٧ و ٥٠٨
 البيهقي الإمام ١٤٣ (ت) و القاج السبكي ١٥٣ (ت) و ١٥٥
 (ت) و ٧٢١ (ت)
 الترمذي الإمام أبو عيسى ٥٣ و ٥٦ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٧٥ و ٨٣
 (ت) و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٨ و ١١٧ و ١٢١
 ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٣٥ (ت)
 ١٥٢ (ت) و ١٥٣ (ت) و

(ت)

١٥٤ (ت) و ١٥٥ (ت) و ثابت أبو الإمام أبي حنيفة ٦٧٥
 ١٥٦ (ت) و ١٥٧ (ت) و ثابت البناني ١٤٣ (ت) و ١٤٤
 ٢٤٤ (ت) و ٢٩٧ (ت) و (ت) و ٣١٨ (ت) و ٣٢٦ و ٣٧٤ و
 ٤٣٣ و ٤٣٦ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٦٧ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٦٩ و
 ٦٠٤ (ت) و ٦١٢ (ت) و ٦٢٣ (ت) و ٦٧٥ و ٧٠٢ (ت) و
 ٧٣٢ (ت) و ٧٣٣ (ت) و الثقات ٥ و ٨٨ و ١٦٩ و ٧٠٠ و
 ٧٦٦
 تقي الدين (علي بن عبد الكافي) السبكي
 شيخ الإسلام ٥٥٤ (ت) و ٥٥٥ (ت)
 تميم الداري ٥٢٩ (ت)

(ج)

جابر بن زيد أبو الشعثاء ٧٨ و ٥٣٥ (ت)
 جابر بن عبد الله رضي الله عنه
 ١٤٥ (ت) و ٢٨٤ (ت) و ٤٣٢ و ٦٠٣ (ت)

(ث)

ثابت بن الضحاك ٥٣٢ (ت)
 ثابت بن عجلان ٣٢٢ (ت)

جابر الجعفي ٥٥٨ (ت) و ٥٥٩ (ت) و ٦٤٤ (ت) و ٦٧٠ و ٦٧١ (ت)
 (ت) و ٧٣٢ (ت) و ٦٧٢ و ٦٩٠ (ت) و ٦٩٣ و ٦٩٤
 جبرئيل عليه السلام ٦٦ (ت) و ٧٤٣ (ت)
 جبير بن نفير ٥٣٥ (ت)
 جرير بن عبد الحميد ٢٨٤ (ت) و ٧٢٢ (ت) و ٧٣٢ (ت)
 جرير الشاعر ٣٢١
 جعفر بن الحسن ٦٨٠
 جعفر بن سهل ٥٨٣ (ت)
 جعفر بن عون ٢٩١ (ت) و ٧١٢
 جعفر بن محمد أبو عبد الله المعروف
 بالصادق ٩٤ و ٩٥ و ٩٧ و ٩٨ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٩ و ٢٠٢ و
 ٣٢١ و ٤٧٤ و ٦٠٩ (ت) و ٦١٥ (ت) و ٦١٧ (ت) و
 ٦١٩ (ت) و ٦٢٣ (ت) و ٦٢٤ (ت) و ٦٤٢ (ت) و
 جمال الدين بن عبد الهادي (أنظر
 يوسف بن حسن)
 جمال الدين الزيلعي (أنظر الزيلعي
 الحافظ)
 جمال الدين المحدث ٣٩١ و ٣٩٤
 جنكز خان ٦٣٩ (ت)
 الجنيد البغدادي ٢٧ و ٣٨١ و ٦٨٦
 الجوزجاني (أنظر أبو سليمان
 الجوزجاني)
 جويرية (أم المؤمنين) رضي الله
 عنها ٧٠٠

- جهم بن صفوان ٧٥٢ (ت) و (ت) ٣١١ و ٣٤٣ و ٤٨٥
 ٧٥٧ (ت)
 (ت) ٥٠٠ و ٥٥٧ (ت) و ٥٩٤
 (ت) ٦١٣ و (ت) ٦٤٧
 ٦٤٩ و ٧٠٩ و ٧١٩ (ت) و
 ٧٥٧ (ت) و ٧٥٨ (ت)
 حامد بن عمر البكر اوى ١٩٨
 (ت) ٤٥٥ (ت) و ٤٥٧
 (ت)
 حبان بن مندل ٦٨٧
 حبيب كاتب مالك ٢٤١ (ت)
 ٥٨٦ (ت)
 الحجاج بن ارمطة ٥٠٥ و ٥٠٦
 الحجاج بن المنهال ٥٢٢ (ت)
 ٥٤٨ (ت) و ٥٥٠ (ت)
 الحجاج بن يوسف الثقفى ١٦٢
 (ت) و ٥٣٧ (ت)
 حرمة بن يحيى ٢٠٨ (ت) و
 ٥٩٥ (ت) و ٦٧٥
 الحارث بن ادريس ٧٥٧ (ت)
 الحارث بن عبد المطلب ٥٩٩
 (ت)
 الحارث الأصغر ٧٣٠ (ت)
 حارثة بن مضرب ٥٤٥ (ت)
 الحارثى (أنظر عبد الله بن محمد
 الحارثى)
 الحازمى الحافظ ١٢٣ و ٣٩٧ و
 ٣٩٨
 حاطب رضى الله عنه ٥٣١ (ت)
 الحاكم أبو عبد الله صاحب المستدرك
 ٨٣ (ت) و ١١٣ (ت) و ١٤٥
 (ت) و ٢٩٤ (ت) و ٢٩٧

(ح)

- حرير بن عثمان ٧٤٦ (ت)
 الحريش ٦٨٠ و ٦٨٢ و ٧١٥
 حسان بن عطية ٢٤٢ (ت) و
 ٣٢٢ (ت)
 الحسن بن بدور الفرغانى ٥٨٣
 (ت)
 الحسن بن زياد اللؤلؤى ٤٥٢ و
 ٦٧٦ و ٦٨٩ (ت)
 الحسن بن صالح ٢٨٤ (ت)
 الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد
 ١٨٢ (ت)
 الحسن بن على بن أبى طالب رضى
 الله عنها ٢٠ و ٢٣ و ٩٥ و ٩٦ و
 ١٠٢ و ١٠٤ و ٢٦٢ (ت) و
 ٣٣٦ و ٤٢٤ و ٤٧١ و ٥٠٤ و
 ٥٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦١٩ (ت)
 و ٦٢٠ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨
 و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٩ و ٦٩٩ و
 ٦٩٨
 الحسن بن عمارة ٢٨٤ (ت) و
 ٢٨٩ (ت) و ٦٧٥
 حسن بن محمد الخلال ٥٩١ (ت)
 الحسن البصرى ١٤٥ (ت) و
 ٣١٧ (ت) و ٤٣٢ و ٥٢٢ (ت)
 و ٥٣٥ (ت) و ٦١٧ (ت)
 الحسنان رضى الله عنها ٧ و ١٠٥
 و ٢٠٢ و ٤٠٩ و ٥١١ و ٥٥٣ و
 ٦٥٩ و ٦٦٧ و ٦٦٩ و ٦٩٤ و
 ٦٩٨

- الحسين بن الحسن أبوزيد الكندي
٦٨٣ (ت)
الحسين بن حميد ٧٣٩ (ت)
حسين بن عرفطة ١٤٥ (ت)
الحسين بن علي بن أبي طالب رضي
الله عنها ٤٩ و ٩٥ و ٩٧ و ١٠٢ و
٢٦٢ (ت) و ٣٣٦ و ٤٢٣ (ت)
٤٧١ و ٤٧٤ و ٦٠٥ و ٦٠٧ و
٦١٩ (ت) و ٦٢٠ (ت) و
٦٦٠ و ٦٦٢ و ٦٦٦ و ٧٠٢ و
٧٠٣ (ت) و ٧٠٤ (ت) و
٧٠٥ (ت) و ٧١٦ (ت)
الحسين بن علي الصيمري أبو
عبدالله القاضي ٣١٥ (ت) و ٥٨١
(ت) و ٥٨٣ (ت) و ٥٨٤ (ت)
٥٩٢ (ت) و ٦٧١ و ٦٨٤ (ت)
حسين بن محمد الديار بكرى
المالكي القاضي ١٨٠ (ت)
حسين بن موسى بن جعفر ٧٢٨
(ت)
حسين بن يحيى البخاري
الزوندورسقي الحنفي ١٨٧ (ت)
١٨٨ (ت)
الحصكفي ٧٣٢ (ت)
حفص بن غياث ٦٨٧
حفصة أم المؤمنين رضي الله
عنها ٧٠٠
الحكم بن عمير ١٤٥ (ت)
الحكم ٤٥٩ (ت) و ٤٦٠ (ت)
٤٦١ (ت)
الحلواني ٤٦٨
حماد بن أبي حنيفة ٥٩٠ (ت)
٦٧٤ (ت)
حماد بن أبي سليمان ٥٧٦ (ت)
٦١٧ (ت) و ٦٧٤ (ت)
حماد بن زيد ١١٠ (ت) و ٢٨٦

- (ت) و ٢٨٧ (ت) و ٢٨٨
(ت) و ٢٩١ (ت) و ٢٩٣
(ت) و ٤٦٧ (ت) و ٥٨٨
(ت) و ٦٢١ (ت) و ٧٤٧
(ت)
حماد بن سلمة ٥٤٨ (ت) و
٥٥٠ (ت) و ٦٢١ (ت)
الحامدي ٣٢٠ (ت)
حمزة بن عبد المطلب سيد الشهداء
رضي الله عنه ٦٠٦ و ٧٥٦ (ت)
حمزة بن يوسف السهمي أبو القاسم
٣٢٤ (ت) و ٤٣٢
حمزة الزيات ٣٧٧ (ت)
حمزة (راوي سنن النسائي) ٧٢٩
(ت)
الحموي (راوي الصحيح) ٤٦٦
(ت)
الحموي (شارح الأشباه) ٦٩
حميد بن عبد الرحمن ٥٣٥ (ت)
حميد المكي ١٤٣ (ت) و ١٤٤
(ت) و ٥٤٣
الحميدي ١٥٣ (ت)
حنش ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٨
حواء رضي الله عنها ٧٤
(خ)
خارجة بن زيد (أحد الفقهاء
السبعة) ١١٣ و ٤٦٣ (ت) و
٥٥٩ (ت) و ٦١٦ (ت)
خالد بن أحمد الذهلي أمير "بخارا"
نائب الطاهرية ١٩٧ (ت) و
١٩٨ (ت) و ١٩٩ (ت)
خالد بن عبد الله القسري ٥٣٧
(ت)
خالد ٦٣ (ت)

الخطيب الأول ٥٥٣

الخطيب الثاني ٥٥٣

الخطيبان ٥٥٢

الخطيب ٢٨٩ (ت) و ٦٧٩
(ت) و ٦٨٨

الخطيب الإمام ٢٠٤

الخطيب البغدادي أبو بكر ١٨٢

(ت) و ١٩٦ (ت) و ١٩٨

(ت) و ١٩٩ (ت) و ٢٠٠

(ت) و ٢٤٨ (ت) و ٢٨٤

و ٢٩٤ (ت) و ٢٩٨ (ت) و

٢٩٩ (ت) و ٣٠٠ (ت) و

٣٠١ (ت) و ٣٠٢ (ت) و ٣٢٤ (ت)

و ٥٨٨ (ت) و ٥٩٠ (ت) و

٥٩١ (ت) و ٥٩٦ (ت) و ٦٨٣ (ت)

و ٦٨٨ و ٧١٢ و ٧٢٦ (ت) و

٧٣٢ (ت)

الخطيب التبريزي ٧١٥

خلف بن أيوب ٦٨٦

خلف بن سالم أبو محمد السندي

١٨٢ (ت) و ١٨٣

الخطباء الأربعة ٥١١ و ٦٠٢ و

٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦٥

خليفة بن موسى ٣٧٥

خليل أحمد السهارنبوري ٤٥٦

(ت)

الخليلي ٧٢٠ (ت)

الخوارزمي (أبو المؤيد محمد بن

محمود) ٢٤٨ (ت) و ٣٠٠

(ت) و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٣ و

٤٣٦ و ٤٩٠ (ت) و ٦٧٠

خيرون بن عيسى ٥٨١ (ت)

(٥)

الدارقطني أبو الحسن الحافظ ٨٣

داؤد بن علي الإصبهاني المعروف

بالبظاهري ٦ و ٨ و ١٤٦ و ١٥٨

(ت) و ٢٣١ و ٢٧٨ و ٢٨١ و

٢٨٤ و ٢٨٥ (ت) و ٢٨٦ (ت)

و ٢٨٧ (ت) و ٢٨٩ (ت) و

٢٩٠ (ت) و ٢٩١ (ت) و

٢٩٣ (ت) و ٢٩٤ (ت) و

٢٩٥ (ت) و ٢٩٧ (ت) و

٣٠١ (ت) و ٣٠٢ (ت) و

٣٠٨ و ٣٢٤ (ت) و ٣٣٩ و

٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣

و ٥٦٢ (ت) و ٥٦٩ و ٥٨٥ (ت)

و ٥٩٥ (ت) و ٧٢٧ و ٧٣٢

(ت) و

الدارمي الإمام ١٥٥ (ت) و

٤٥٦ (ت)

داؤد بن الحصين ٧٣٨ (ت)

داؤد بن سليمان القزويني ٧٢٧

(ت)

ذواليدن رضي الله عنه ٢٠ و

٢١ و ٢٨ و ٣٠

(ذ)

الذهبي الحافظ (أبو عبد الله محمد
بن أحمد) ٨٢ (ت) و ٨٨ و
١٥٢ (ت) و ١٥٦ (ت) و
١٦٠ (ت) و ١٨٣ (ت) و
٢١٨ (ت) و ٢٣٩ و ٢٦١ و
٢٦٤ و ٢٦٦ و ٢٩٤ (ت) و
٣٢٤ (ت) و ٤٥٣ و ٤٧٧ (ت)
و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٨٨ (ت) و
٥٩٢ (ت) و ٥٩٤ (ت) و
٥٩٦ (ت) و ٦١٤ (ت) و
٦٤٩ (ت) و ٦٧٣ و ٧١٩ (ت)
و ٧٢١ (ت) و ٧٢٥ (ت) و
٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٣٠ (ت) و
٧٣٣ (ت) و ٧٤٢ (ت) و
٧٤٣ (ت)

الربيع بن سليمان ٥٥٦ (ت) و
٥٩٢ (ت) و ٥٩٣ (ت) و
٥٩٥ (ت) و ٥٩٦ (ت) و
٦٧٥
الربيع بن صبيح ٥٢٢ (ت)
ربيعة ٥٣٤ (ت) و ٥٣٧ (ت)
و ٥٧٦ (ت) و ٧٣٩ (ت)
رجاء بن حبة ٥٣٥ (ت)
الرشيد الأمير ١٨٨ (ت)
روح بن عبادة ٦٧٥
الروثاني ٤٧٧ (ت)

(ز)

الزبير رضي الله عنه ٢٦٢ و
٦٥٠ (ت)
زرارة بن أوفى ٥٣٥ (ت)
الزرقاني ٥٢ و ٣٩٣ و ٤٠٢
الزركشي ٤٥٣
زريق ٥٢٢ (ت)

(ر)

رافع بن خديج ٧٤

زفر الإمام ٤٥٢ و ٦٧٤ (ت)
و ٦٨٩ (ت)
زكريا ٤٣٣
الزهرى الإمام ٤١ و ٤٣ و ١٢٣
و ٢٤١ (ت) و ٣١٧ (ت) و
٤٣٢ و ٥١٩ (ت) و ٥٣٤
(ت) و ٥٣٧ (ت) و ٥٤٣
(ت) و ٦١٧ (ت) و ٦٦٣
(ت) و ٦٧٤ (ت) و ٧٣٦
(ت)
زهير بن حرب النسائي أبو خيثمة
الحافظ ١٨٢ (ت) و ١٨٣
(ت)
زهير بن معاوية ٦٩٢
زيد بن أرقم رضي الله عنه ٢٩
و ٦٠٣ (ت)
زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب
٥٣٧ (ت) و ٦٢٢ (ت)
زيد بن ثابت ٢٦١ و ٥٥٠ (ت)
زيد بن حارثة رضي الله عنه ٦٠٠
و ٦٠٥
زيد بن علي ٧٥٦ (ت)
زيد بن يحيى البلخي ٥٨٢ (ت)
زيد العمى ٢٨٥ (ت)
الزبلي الحافظ ٢٩١ (ت) و
٢٩٣ (ت) و ٢٩٥ (ت) و
٣٠٠ (ت) و ٤١٧ و ٤١٨ و
٤٣١ و ٤٣٢ و ٥٠٠ و ٧٣٢ (ت)
زينب أم المؤمنين رضي الله عنها
٤٩
زين الدين العراقي (أنظر العراقي
الحافظ)
زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم
صاحب " البحر الرائق " ١٧٨
(ت) و ١٨٦ و ٥٥٢

(س)

الساجي ٧٣٨ (ت)

سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب

١١٣ (ت) و ٥٤١ (ت) و

٥٥٩ (ت) و ٦١٧ (ت) و

٦٤٣ (ت)

سبط ابن الجوزي (أنظر يوسف

بن فرغل)

سمنون التنوخي ٥٤١ (ت)

السخاوي الحافظ (شمس الدين

محمد بن عبد الرحمن) ١٨٠ (ت)

و ٢٣٥ و ٢٦٩ و ٢٧٥ و ٢٩٨

(ت) و ٣٢٢ (ت) و ٣٥٩

(ت) و ٤٢٩ و ٤٤٨٠ و ٧٣٢

(ت)

المراج ٣٢٤ (ت)

المرخسي شمس الأئمة ١٧٨

و ١٧٩ (ت) و ١٨١ (ت)

و ٣٠١ (ت) و ٣١١ و ٣٢٣

(ت)

السروجي الحافظ ٢٨٥ (ت) و

٢٩٣ (ت)

السري السقطي ٦٨٦

سعد بن إبراهيم ٥٣٧ (ت) و

٥٣٨ (ت)

سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

٧٢ و ٥٣٦ (ت) و ٧٣٩ (ت)

سعد بن علي الحافظ ٧٣٣ (ت)

سعد بن ليث ٥٣٢ (ت)

سعد الدين التفتازاني (أنظر

التفتازاني)

السعدي ٦٥٠ (ت)

سعيد بن أبي عروبة ١٤٣ (ت)

سعيد بن أبي مريم ٥٨٨ (ت)

سعيد بن جبير ٢٤١ (ت) و

٢٥٩ و ٥٣٥ (ت) و ٥٦١ (ت)

سعيد بن عبد العزيز التنوخي ١٦

(ت)

و ٢٩٠ (ت) و ٢٩١ (ت) و

سعيد بن مروان أبو عثمان ١٩٦

(ت)

و ٣٢٠ (ت) و ٤٨٢ (ت) و

سعيد بن المسيب ١١٣ و ٢٤١

(ت) و ٣١٧ (ت) و ٥١٩

(ت) و ٥٣٤ (ت) و ٥٤١

(ت) و ٥٤٣ (ت) و ٥٤٤

(ت) و ٥٥٠ (ت) و ٥٦٠

(ت) و ٦١٦ (ت) و ٧٤٠

(ت) و ٧٤١ (ت)

سعيد بن منصور ٦٢٣ (ت)

سعيد رضي الله عنه ٢٣ و ٣٠

سفيان بن عيينة ١٤٣ (ت) و

٢٨٦ (ت) و ٣١٣ و ٣١٨ (ت)

و ٥٩١ (ت) و ٦١٨ (ت) و

٦١٩ (ت)

سفيان الثوري ٥٤ (ت) و ١١٠

و ١٥٣ (ت) و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٨٤

(ت) و ٢٨٦ (ت) و ٢٨٧ (ت)

و ٢٩٠ (ت) و ٢٩١ (ت) و

٢٩٣ (ت) و ٣١٨ (ت) و

٣٢٠ (ت) و ٤٨٢ (ت) و

٤٨٧ (ت) و ٥٦٢ (ت) و

٥٨٤ (ت) و ٥٨٧ (ت) و

٦١٩ (ت) و ٦٤٩ و ٦٧٤ (ت)

و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٨١ و

٦٨٩ (ت) و ٧١٢ و ٧٢٩ (ت)

و ٧٤١ (ت) و ٧٥٢ (ت) و

٧٥٨ (ت)

السفيانان ٣١٣

سلام الله الحنفي ٣٢٦ (ت) و

٥١٥ (ت)

سليمان بن إبراهيم نفيس الدين

العلوي ١٥٣ (ت)

سليمان بن أبي شيخ ٦٧٥

سليمان بن الأشعث السجستاني (ت) ٥٩١ و (ت) ٥٩٧ و
(أنظر أبوداؤد السجستاني) (ت) ٧٥٣ و
سليمان بن جابر ٦٨٣ (ت)
سليمان بن الربيع الفهري الكوفي ٧٥٧ (ت)
سليمان بن عبد القوى الطوفي الحنبلي ٧٥٨ (ت)
سليمان بن عبد الملك ٥٥٩ (ت)
٦١١ (ت)
سليمان بن يسار ١١٣ و ٥١٩ (ت)
٥٣٤ و (ت) ٦١٦ و (ت) ٦١٧
سليمان التيمي ٥٣٥ (ت) و ٥٤٦ (ت)
سماك بن حرب ٢٥٩
سمرة بن جندب رضي الله عنه ١٤٥ (ت)
السمعاني الحافظ (عبد الكريم أبو سعد) ١٥٧ (ت) و ١٧٩
(ت) و ١٨٥ (ت) و ٢٩٤ و ٣٢٥ و ٣٣٢ و ٣٤٦ و ٣٥٠ و

٣٦٥ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٧٤ و ٣٩٠ و ٣٩٣ و ٤١٢ و ٤٤٨ و ٥٠٨ و ٥٨٨ و (ت) ٥٩٠ و (ت) ٥٩٥ و (ت) ٦١٣ و (ت) ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥١ و ٦٧٣ و (ت) ٦٧٤ و (ت) ٦٧٥ و ٦٩٣ و ٧٣١ (ت)

(ش)

الشاطبي ٣٩٥

الشافعي الإمام (محمد بن إدريس) ٢٨ و ٣٦ و ٦٩ و ٧١ و ٧٥ و ١١٠ و (ت) ١٣٣ و ١٣٤ و (ت) ١٤٣ و (ت) ١٤٥ و (ت) ١٤٦ و (ت) ١٥١ و ١٥٢ و (ت) ١٥٣ و (ت) ١٥٥ و (ت) ١٥٦ و (ت) ١٦٠ و (ت) ١٦١ و (ت) ١٦٢ و (ت) ١٦٣ و (ت) ١٧٩ و (ت) ١٨٤ و (ت) ١٩٢ و (ت) ٢٠٨ و ٢٠٤ و (ت) ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و (ت) ٢٣٣ و ٢٤٧ و (ت) ٢٥٤ و ٢٥٨ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٣ و ٣١٩ و (ت) ٣٢٥ و ٣٣٢ و ٣٤٦ و ٣٥٠ و

(ت) و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و
 ٦١٧ (ت) و ٦١٨ (ت) و
 ٦٢١ (ت) و ٦٢٤ (ت) و
 ٦٢٥ (ت) و ٦٢٦ (ت) و
 ٦٤٩ و ٦٦١ و ٦٦٣ و ٦٦٨ و
 ٦٧٤ (ت) و ٦٧٥ و ٦٨٢ و
 ٦٨٧ و ٦٨٩ (ت) و ٦٩٤ و
 ٧٠٣ (ت) و ٧١٥ و ٧٢٥ و
 ٧٢٦ (ت) و ٧٤٤ (ت) و
 ٧٣٧ (ت) و ٧٣٨ (ت) و
 ٧٣٩ (ت) و ٧٤٠ (ت) و
 ٧٤١ (ت) و ٧٤٧ (ت) و
 ٧٥٢ (ت) و ٧٥٨ (ت) و
 ٧٥٩ (ت) و ٧٦٠ (ت) و
 ٧٦٥
 شاه آغا المجددى السندى ٤٢٣
 (ت)
 شاهين بن عبد الله ٧٦٦
 النبلى ٢٧

٢٠٥ (ت) و ٣٠٣ و ٣٠٤ و
 ٣٠٥ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و
 ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٧ و
 ٣٢٥ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٦٥ و
 ٣٦٨ و ٣٧٤ و ٤١١ و ٤١٣ و
 ٤١٤ و ٤١٦ و ٤٣٧ و ٤٤٣ (ت)
 و ٥٥٣ (ت) و ٥٥٤ (ت) و
 ٥٦٥ (ت) و ٥٧٠ و ٥٧١ و
 ٦٥٣ و ٦٦٣ (ت) و ٦٧١ (ت)
 و ٦٧٩ و ٦٩٠ و ٦٩٣ و ٧٠٩ و
 ٧٦٢
 شبيب الحريفيش (أنظر الحريفيش)
 شقيق البلخى ٦٨٦
 شمس الأئمة (أنظر السرخسى)
 شمس الدين بن خلكان المؤرخ
 (أنظر ابن خلكان)
 شمس الدين السخاوى الحافظ
 (أنظر السخاوى)
 شمس الدين الفناى ٦٥٢

٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٢ و ٣٥٧ و صديق حسن خان أبو الطيب
٣٥٨ (ت) و ٣٦٩ و ٣٩٦ و القنوجي ١٥٤ (ت) و ٢٩٥
٤٢٦ و ٤٤٤ (ت) و ٥٠٠ و (ت)
٥٧١ و ٥٨٠ الصغاني ٦٧٦

الشيرازي صاحب طبقات الفقهاء صفوان بن أمية رضي الله عنه
١٥٦ (ت) و ١٥٧ (ت) و ٢٥
٧٠٠ الصلت بن محمد أبوهمام ٧٢٠
(ت)

الصيرفي ١٤٧

(ص)

صالح بن الخليل ٧١٤

صالح بن محمد الأسدي ٦٧٥

صالح بن محمد جزرة ١٩٨ (ت)

صالح بن موسى الطلحي ٦١٣ (ت)

صدر الأنمة (راجع الموفق بن أحمد المكي)

صدر الشريعة ١١ و ١٢

صدقة المقابري ٦٨١

(ض)

الضحاك بن خليفة ٥٣٠ (ت)

الضمري ٦٨٠

ضياء الدين المقدسي الحافظ ٧١٤

(ط)

طارق بن شهاب ٤٨٢ (ت) و

٥٣٧ (ت)

(ع)

طالب الله جد معين ٤٥٠ (ت) طالوت بن عباد ٦١٣ (ت)

طاؤس ١٢٠ و ٤٦٢ (ت) و ٥٣٥ (ت) و ٧٣٦ (ت) عاصم بن أبي النجود ٤٦٢ (ت)

٦٧٤ (ت) و ٧٢٩ (ت) عامر بن سليمان أبو أحمد الطائي ٧٢٧ (ت)

٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و الطبراني ٧٤ و ٨٠ و ٨٥ و ١٣٥ و ١٤٥ (ت)

٣٩٤ و ٤٣١ و ٤٣٣ و ٤٧٦ و ٥٥٥ (ت) و ٧٠٠ عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها

٢٢ و ١٤٥ (ت) و ١٨٢ (ت) الطحاوي الإمام (أبو جعفر أحمد بن محمد) ٣٤ و ٣٩ و ٦٨ و ٧٥

٧٦ و ٧٨ و ٨٥ و ١٥٦ (ت) و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٤٣٣ و ٥٠٥ و ٥١٩ و ٥٠١ و ٥١٩ (ت) و

٥٣٤ (ت) و ٥٤١ (ت) و ٥٤٣ (ت) و ٥٥٩ (ت) و ٥٦٢ (ت) و ٥٦٨ (ت) و ٥٧٠ و ٦٥٩ و ٧٠٠

٥٦٨ (ت) و ٥٦٢ (ت) و ٥٦٨ (ت) و ٥٧٠ و ٦٥٩ و ٧٠٠ عباد بن العوام ٢٩١ (ت)

العباس بن الوليد ٥٨٦ (ت) طلحة رضي الله عنه ٦٥٠ (ت) الطيالسي ١١٢

عباس البورى ٧٣٧ (ت) و
 ٧٤٢ (ت)
 العباس رضى الله عنه ١٠٤ و
 ٦٠٦
 غير ٥٦٩
 عبد الأعلى بن مسهر أبو مسهر
 الغساني ١٦ (ت)
 عبد الباقي بن قانع ٦٢٨ (ت)
 عبد بن حميد ٢٨٤ (ت)
 عبد الجبار الحمداني القاضي ٧٠٤
 (ت)
 عبد الحق الدهلوي المحدث ٢٤٢
 و ٣٥٨ و ٣٦٠ و ٣٩٢ و ٥٤٧ و
 ٥٤٨ (ت) و ٥٦٩
 عبد الحكيم بن عبد الله ٥٥٠
 (ت)
 عبد الحميد بن عبد الرحمن ٦٨١
 عبد الحفي بن عبد الجليل الأنصاري
 اللكنوي ١٨١ (ت) و ٢٢١
 (ت) و ٢٩٠ (ت) و ٣٢٤
 (ت) و ٤٧٩ (ت)
 عبد الحمي بن فخر الدين الحسني
 اللكنوي ٢٢٠ (ت)
 عبد الخالق تاج الدين بن أسد
 ٦٧٨ (ت)
 عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي
 ١٦٣ (ت) و ١٩٨ (ت) و
 ٥٨٨ (ت) و ٥٩٥ (ت) و
 ٧٢٠ (ت) و ٧٢٨ (ت)
 عبد الرحمن بن أبي عميرة ١٦ (ت)
 عبد الرحمن بن أبي ليلى ٤٥٥
 (ت) و ٤٥٦ (ت) و ٤٥٩
 (ت) و ٤٦٠ (ت) و ٤٦١
 (ت) و ٤٦٢ (ت) و ٥٣٥
 (ت)
 عبد الرحمن بن أبي الموال ٥٥٠
 (ت)

عبد الرحمن بن الأسود ٤٨١
 عبد الرحمن بن خلدون المغربي
 ١٥٨ (ت)
 عبد الرحمن بن داود الفارسي ٤٧٦
 (ت)
 عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ٥٣٤
 (ت) و ٥٣٥ (ت) و ٧٣٨
 (ت)
 عبد الرحمن بن الضحاك ٥٣٧ (ت)
 عبد الرحمن بن عبد الله بن مندة
 ٦٧٨ (ت)
 عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه
 ٥٣١ (ت)
 عبد الرحمن بن القاسم ٦١٧ (ت)
 عبد الرحمن بن محمد بن أحمد
 السرخسي ٣٢٤ (ت)
 عبد الرحمن بن محمد بن عبد الجبار
 الرضوي ٧١٤
 عبد الرحمن بن مندة ٦٧٨ (ت)
 عبد الرحمن بن مهدي ١٥٧ (ت)
 و ١٨٣ (ت) و ٥٤٤ (ت) و
 ٥٥٧ (ت) و ٦١٩ (ت)
 عبد الرحمن بن يزيد الليثي ٦٣
 (ت) و ٥٣٥ (ت)
 عبد الرحمن النصرى ٢٦٢
 عبد الرحيم بن حبيب ٥٨٥ (ت)
 عبد الرحيم بن عبد الصمد أبو
 محمد المروزي ١٨٩ (ت)
 عبد الرزاق ٢٨٦ (ت) و ٢٨٧
 (ت) و ٣١٨ (ت) و ٤٦٢
 (ت) و ٥٦٨ و ٦٢٣ (ت) و
 ٦٧٤ (ت) و ٧٢٢ (ت)
 عبد الرؤف المناوي ٧٢١ (ت)
 عبد السلام بن صالح أبو الصات
 الهروي ٦٢٤ (ت) و ٧٢٧ و
 ٧٢٨ (ت)
 عبد الصمد القاضي ٦٧٨ (ت)

- عبد العزيز بن أبي رواد ٦٧٧ عبد الكريم أبو معشر الطبري
عبد العزيز بن أبي سلمة ٧٣٨ المقرئ الشافعي (ت)
(ت) عبد الله بن أبي أوفى رضى الله
عنه ٢١٠ و ٣١٩ (ت) و ٣٢٣ (ت)
عبد العزيز البنجاني صاحب
أطراف البخاري ٢٩٠ (ت)
عبد العزيز بن رفيع ٦١٤ (ت)
عبد العلي بن محمد المعلوم اللكنوي
٢٨٧ (ت)
عبد الغني بن سعيد المصري
الحافظ ٢٩٤ (ت) و ٣٢١ (ت)
و ٣٢٢ (ت) و ٥٨٥ (ت)
عبد القادر الجيلاني عمي الدين القطب
٣٧٤ و ٣٨٨ و ٧٦١ (ت) و
٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥
عبد القادر الشاذلي ١٣١ (ت)
عبد القادر الفرشي ١٧٨ (ت)
و ١٧٩ (ت) و ١٨١ (ت) و
٢١٩ (ت) و ٣١٣ و ٦٦٣
عبد الله بن أحمد بن داود أبو بكر
السجستاني ٥٦٢ (ت)
عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي
٢٩١ (ت)
عبد الله بن أحمد بن حنبل ٤٥٤
(ت)
عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن
الدشتكي ٧٥٧ (ت)
عبد الله بن جعفر ٦٤٠ (ت)
عبد الله بن الحارث بن جزء

- الزبيدي رضى الله عنه ٣٢٣ (ت)
و ٣٢٤ (ت)
عبد الله بن الحسين ٥٤٥ (ت)
عبد الله بن دينار ٥٩٣ (ت)
و ٥٩٤ (ت)
عبد الله بن ربيع ٥٢٢ (ت) و
٥٤٩ (ت) و ٥٥٩ (ت)
عبد الله بن الزبير رضى الله عنها
٤٦٤ و ٥٤٧
عبد الله بن زيد ٦٨٧
عبد الله بن سالم البصري ٥٢ و
٤٠٢
عبد الله بن سهل الحضرمي ٥٢٦
(ت)
عبد الله بن شداد ٢٨٤ (ت)
عبد الله بن شقيق ٨٩
عبد الله بن طائوس ٥٣٥ (ت)
عبد الله بن عامر ٣٣ (ت)
عبد الله الأمير بن عبد الرحمن بن
محمد الناصر ٧٣٧ (ت)
عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى
الطائي ٣٢٢ (ت)
عبد الله بن عبد الله بن عمر ٥٥٩
(ت)
عبد الله بن عبيد بن عمير ٥٣٥
(ت)
عبد الله بن عتبة بن مسعود
٥٣٥ (ت)
عبد الله بن عمر رضى الله عنها
(أنظر ابن عمر)
عبد الله بن الفضل أبو عماد
الخيخازي ١٨٧ (ت)
عبد الله بن الفضل ٥٨٩ (ت)
عبد الله بن المبارك (أنظر ابن
المبارك)
عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن
٥٥٤ (ت) و ٧٣٣ (ت)

- عبد الله بن محمد بن عثمان ٥٢٢ عبد الله بن وهب ٥٨٧ (ت)
(ت) ٥٤٩ (ت) عبد الله ٧٩
عبد الله بن محمد بن يوسف عبد الحميد بن عبد العزيز بن
٧٤٢ (ت) أبي رواد ٦٧٠ (ت)
عبد الله بن محمد الحارثي السبعموني عبد الملك بن أبي عثمان الزاهد
١٩٣ (ت) ٣١٥ (ت) و أبو سعد ٧٥٧ (ت)
٥٨٢ (ت) ٥٨٣ (ت) و عبد الملك بن عبد العزيز بن
٥٨٤ (ت) ٥٨٦ (ت) و جريج ٣١٨ (ت) ٣١٩ (ت)
٦٧٠ (ت) ٦٧٧ (ت) و ٣٢٢ (ت) ٥٤٦ (ت) و
٦٩٢ ٥٧٦ (ت) ٥٩٠ (ت) و
عبد الله بن محمد الحلواني ٥٨١ ٦١٩ (ت) ٦٧٥
(ت) عبد الله بن محمد المصري ٦٧٨
(ت) عبد الله بن محمد ٦١٣ (ت)
٦٧١ (ت) عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
(أنظر ابن مسعود)
عبد الواحد بن أحمد الرازي ٧٤٤ (ت)
عبد الواحد ٤٧٨ (ت)

- عبد الوارث بن احسرون ٥٤٣ ٦٢٦ (ت)
(ت) عتبة بن غزوان رضي الله عنه
عبد الوارث بن صفيان ٧٣٧ (ت) ٥٣٦ (ت)
عبد الوهاب بن الضحاك ٤١٧ عثمان بن أبي شيبة ٧٢٢ (ت)
عبد الوهاب الشعراي (راجع) عثمان بن تهارو ١٦ (ت) ١٧
الشعراوي ١٠٦ (ت) (ت)
عبدان المروزي ٦٢٠ (ت) عثمان بن حنيف رضي الله عنه
عبيد بن أبي قررة ٦٧٦ ٥٣٦ (ت)
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة (أحد) عثمان بن حيان المري ٥٣٧ (ت)
الفقهاء السبعة ١١٣ و ٥٤٣ عثمان بن خرزاد ٤٧٦ (ت)
(ت) ٦١٦ (ت) عثمان بن سعيد الدارمي ٦٩٠
عبيد الله بن عمر القواريري ١٩٨ (ت)
عبيد الله بن عمر ٥٤٣ (ت) و عثمان بن عفان أمير المؤمنين رضي
٥٩٤ (ت) الله تعالى عنه ٥٢ و ١٠٣ و ١٠٤
١٤٤ (ت) ١٤٥ (ت) و عبيد بن عمير ٥٣٥ (ت)
٢٦١ و ٥١٩ (ت) ٥٢٣ (ت) عبيد بن مسلم ٦٧٠ (ت)
٥٣١ (ت) ٥٣٢ (ت) عبيدة السلماني ٥٣٥ (ت) و
٥٣٣ (ت) ٥٣٤ (ت) و

عروة بن الزبير - (أحد الفقهاء
السبعة) ١١٣ و ٢٦١ و ٢٦٢ و
٢٦٥ و ٢٦٦ و ٦١٦ (ت) و
٦١٧
العز بن عبد السلام ١٤٩ و ٢١٨
و ٣٤٦ و ٣٩٤
عزة العطار الحسيني ٦٨٥ (ت)
المسقلاني (راجع ابن حجر
المسقلاني)
المسكريين ٦٨٤ (ت) و ٦٨٩
(ت) و ٦٩٠ (ت) و ٦٩١
عضد الدين الأيحي ١٧ و ٦٤٦
و ٦٥٢
عطاء بن أبي رباح ١١٠ (ت)
و ١٢٠ و ٣١٣ و ٥٣٥ (ت) و
٥٤٣ (ت) و ٥٧٦ (ت) و
٦٧٤ (ت) و ٧٣٢ (ت) و
٧٤٤ (ت)
عطاء الخراساني ٥٦٠ (ت)

عفان ٤٥٧ (ت) و ٧٢٣ (ت)
العقبلي أبو جعفر ٧٢٢ و ٧٢٣
(ت) و ٧٢٧ و ٧٢٨ (ت)
عكرمة ٢٥٩ و ٢٧٩ و ٦١٣ (ت)
و ٧٢٩ (ت) و ٧٣٤ (ت) و
٧٤٠ (ت) و ٧٥٦ (ت)
انعماء بن الحارث الشامي ٣٢٢
(ت)
علاء الدين البخاري ٧٦٦ و ٧٦٧
علقمة بن قيس ٥٤ (ت) و ١١٠
(ت) و ٥٣٥ (ت) و ٥٤١
(ت) و ٥٤٣ (ت) و ٥٦٢ (ت)
و ٦١٧ (ت)
علقمة بن مرثد ٧٤٤ (ت)
علي بن أبي طالب أمير المؤمنين
رضي الله عنه ١٩ و ٢١ و ٢٢ و
٢٤ و ٤١ و ٤٣ و ٤٩ و ٥٢ و ٥٤
(ت) و ٧٩ و ٨٧ و ٨٨ و ٩٤ و
٩٥ و ٩٦ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٣
و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٢٦ و ١٣٣ و
١٣٤ و ١٣٥ و ١٤٥ (ت) و
١٦٠ (ت) و ٢٠٢ و ٢١٢ و
٢٥٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ (ت) و
٢٩٧ (ت) و ٤٥١ (ت) و
٤٦٦ (ت) و ٤٨٠ و ٤٨٢ و
٤٨٤ و ٤٨٥ و ٥٠٢ و ٥٢٧ (ت)
و ٥٣٦ (ت) و ٥٤٠ (ت) و
٥٦١ (ت) و ٦١٥ (ت) و
٦١٩ (ت) و ٦٢١ (ت) و
٦٢٦ (ت) و ٦٣٥ (ت) و
٦٤٣ (ت) و ٦٤٦ و ٦٤٨
(ت) و ٦٥٠ (ت) و ٦٥٩ و
٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و
٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٨ و
٦٦٩ و ٦٧٥ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و
٧٠١ و ٧٠٢ (ت) و ٧٢٦ (ت)
و ٧٢٨ (ت) و ٧٣٨ (ت)

- علي بن أبي يزيد الصدائي ٦٨٠ (ت) ٤٥٨
 علي بن أحمد بن سعيد أبو محمد
 المعروف بابن حزم الظاهري ٨٠
 ٨٨ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٥٦ (ت)
 ١٥٧ (ت) و ١٥٨ (ت) و
 ١٥٩ (ت) و ١٦٠ (ت) و
 ١٦١ (ت) و ١٦٢ (ت) و
 ١٦٣ و ١٦٤ و ١٧١ و ١٧٢ و
 ١٧٣ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢١٨ و
 ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٣٠٨ و ٣٣٥ و
 ٣٤٢ و ٣٥٣ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و
 ٤٣٥ و ٤٥٠ و ٥١٢ و ٥١٨ (ت)
 و ٥٢١ (ت) و ٥٣٩ (ت) و
 ٥٤١ (ت) و ٥٤٥ (ت) و
 ٥٤٨ (ت) و ٥٤٩ (ت) و
 ٥٥٠ (ت) و ٥٥١ (ت) و
 ٥٥٨ (ت) و ٥٦٢ (ت) و
 ٥٦٧ (ت) و ٧٠٨
 علي بن أحمد بن عبدان أبو الحسن
 (راجع ابن المديني)

- علي بن عبد الله بن مبشر ٢٨٤
 (ت)
 علي بن عمرو الجريدي ٥٩١
 (ت)
 علي بن محمد البزودي أبو الحسن
 فخر الإسلام ٢٠٦ (ت)
 علي بن محمد أبو القاسم الشهير
 بابن كأس النخعي القاضي ٥٩١
 (ت) و ٥٩٦ (ت) و ٦٧٧ و
 ٧١٢ و ٧٦٠
 علي بن مندل ٦٨٧
 علي بن موسى الرضا ٦١٨ (ت)
 و ٦٢١ (ت) و ٦٢٤ (ت) و
 ٧٢٧ و ٧٢٨ (ت)
 علي بن مهدي القاضي ٧٢٧ (ت)
 علي بن وفا ٣٧٥
 علي الحمصاني ٣٧٥
 علي شير قانع ٦٠ (ت)
 علي القاري ٤٣ و ٧٠ و ٧٥ و
 ١٣٥ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٧ و
 ٢٣٥ و ٢٤٢ و ٢٦٩ و ٢٧٢ و
 ٢٧٥ و ٣٢٤ (ت) و ٣٤١ و
 ٣٩١ و ٤٠٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و
 ٤٨٣ و ٥٠٢ و ٥٠٩ و ٥١٦ و
 ٥٦٩ و ٧٣٢ (ت)
 علي الموصفي ١٠ (ت)
 عمار بن يامر رضى الله عنه ١٤٥
 (ت) و ٥٣٦ (ت) و ٥٤٥
 (ت)
 عمار بن عمير ٦٣ (ت) و
 ٥٧٠
 عمر بن إبراهيم ٥٨٣ (ت)
 عمر بن أبي عثمان الشمزي ٧٥٠
 (ت) و ٧٥١ (ت) و ٧٥٣
 (ت)
 عمر بن الخطاب أمير المؤمنين رضى
 الله عنه ١٩ و ٢٠ و ٢٣ و ٤١ و

٤٢ و ٥١ و ٥٢ و ٥٤ (ت) و ٧٣٩ (ت) و ٧٦٧
 ٨٧ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٣١ و ١٣٤
 ١٤٤ (ت) و ٢٦١ و ٤٦٣
 (ت) و ٤٦٧ و ٤٨٢ و ٤٨٤
 ٥١٩ (ت) و ٥٢٣ (ت) و
 ٥٢٦ (ت) و ٥٢٧ (ت) و
 ٥٢٨ (ت) و ٥٢٩ (ت) و
 ٥٣٠ (ت) و ٥٣١ (ت) و
 ٥٣٢ (ت) و ٥٣٣ (ت) و
 ٥٣٤ (ت) و ٥٣٦ (ت) و
 ٥٤١ (ت) و ٥٤٣ (ت) و
 ٥٤٤ (ت) و ٥٤٥ (ت) و
 ٥٤٨ (ت) و ٥٤٩ و ٥٥٠ (ت)
 ٥٦٢ (ت) و ٥٦٨ و ٦١٥
 (ت) و ٦١٦ (ت) و ٦٢١ (ت)
 و ٦٢٢ (ت) و ٦٢٦ (ت) و ٦٣٥
 (ت) و ٦٣٩ (ت) و ٦٤٨ (ت)
 و ٦٥٠ (ت) و ٦٦٠ و ٦٦١ و
 و ٦٦٣ و ٦٧٣ و ٧٢٦ (ت) و ٥٠٠ و ٥٠١

عمرو بن العاص رضي الله عنه ٥٨٩ (ت)
 ٥٣٦ (ت) عيسى بن أبان ٥٩٣ (ت)
 عمرو بن عاصم الأسدي ٥٨٤
 (ت) عيسى بن يونس ٧٢٩ (ت)
 عمرو بن عبد الله الأودي ١٩٨
 (ت) عيسى عليه السلام ٥٠ و ١٠٥ و
 ١٠٦ و ٢٤٩ و ٢٥٦ و ٣٠٣ و
 ٣٨٦ و ٦٧٢ و ٦٨٤
 العمري (بلالدين محمود الحافظ)
 ٦٨ و ٦٩ و ٧٢ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨
 و ٨٠ و ٨١ و ٨٣ و ٨٥ و ٨٦ و
 ٢٦١ و ٢٨٥ (ت) و ٢٨٦ (ت)
 و ٢٩٠ (ت) و ٢٩١ (ت) و
 ٢٩٣ (ت) و ٢٩٤ (ت) و
 ٣٠٢ و ٣١٣ و ٣٢٤ (ت) و
 ٤٠٣ و ٤١٨ و ٤٨١ و ٤٨٧ و
 ٤٩٤ و ٥٠٣ و ٥٧٠ و ٦٦٦ و
 ٦٨٤ (ت) و ٦٨٧
 عمرة بنت عبد الرحمن ٥٦٨
 عويجة بن الرماح ٤٦٢ (ت)
 عياض القاضي ٣٧٧ (ت) و
 الغزالي الإمام ٢٧ و ٦٩ و ٢١٤

(غ)

٥٠٣ و ٧٠٤ (ت) و ٧٦٥ و القراء ١٥٥ (ت)

٧٦٦ الفرزدق الشاعر ٣٢١ (ت)

غسان الكوفي ٧٤٩ و ٧٥٠ (ت) القريباني ١٨٣ (ت) و ٧٢٠

٧٥١ (ت) و ٧٥٩ (ت)

الغلابي ٧٣٧ (ت) الفضل بن بسم ٥٨٣

الفضل بن خالد أبو معاذ ٧١٤

فضل الله التوربشقي ٣٢٤ (ت)

فضيل بن الحسين الجحدري أبو

كامل ٤٥٥ (ت)

فضيل بن عمرو ٤٧٨ (ت)

الفضيل بن عياض ٢٠٩ (ت)

٦٧٦ و ٦٨٦ و ٧١٢ و ٧١٦

فليح بن سليمان ٤٧٧

الفناري العلامة ٦ و ١٠٤ و ١١٤

(ق)

القاسم بن أبي صالح الحمداني ٧٥٧

(ت)

فاطمة بنت قيس رضي الله تعالى

عنها ٥١

فاطمة الزهراء رضي الله تعالى

عنها ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٩٦

٩٧ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤

١١٨ و ٢٠٢ و ٣٣٦ و ٤٢٢ و

٥١١ و ٥٥٣ و ٦٠٧ و ٦٥٩ و

٦٦٩ و ٦٩٤ و ٧١٢ (ت) و

٧١٦

فخر الدين الرازي ٣٦ و ١٦٩ (ت)

٢١٤ و ٦٤٦

قاسم بن اصبح ٥٤٤ (ت) و (ت) و ٥٥٩ (ت) و ٥٧٦

٧٣٧ (ت)

القاسم بن الحكم العرفي ٥٨٨

(ت) و ٥٩٠ (ت)

القاسم بن معن ٦٨٧

قاضي خان ٣٣ و ٤٨٦ (ت)

قايقباي السلطان ١٣١ (ت)

قبيصة بن ذؤيب ٥٣٥ (ت)

قنادة ٧٤ و ١٤٣ (ت) و ١٤٤

(ت) و ١٤٥ (ت) و ٣١٣

٣١٧ (ت) و ٤٣٢ و ٥٤٣

(ت) و ٥٥٠ (ت) و ٦٧٤

(ت)

قتيبة ٢٤٠ (ت)

القرطبي الإمام ٣٩٥ و ٥٦٩ و

٥٧٠

القسطاني ٦٨ و ٧٠ و ١٧٧ و

٢٤٠ (ت) و ٢٤١ (ت) و

٢٦١ و ٣٢٤ (ت) و ٤٠٣ و

القاسم بن محمد بن أبي بكر

(أحد الفقهاء السبعة) ١١٣ و ١٨٢

(ت) و ٤٦٦ (ت) و ٥٤١

٤٤٨ و ٤٦٥ و ٤٦٦ (ت) و ٤١٤

٦٦٦

الكردي ٥٩٣ (ت)

الكرمانى ٧٣ و ٣٩٤

قطب الدين الحلبي الحافظ ١٦٤

(ت)

كعب بن عمرو الياشى رضى الله

عنه ٤٧٦

القفال ٧ و ٤٨٩

القهستاني ٦٩

كعب بن مالك رضى الله عنه

٥٨٩ (ت)

قيس بن سعد رضى الله عنه ٥٣٦

(ت)

الكبي ٧٥٢ (ت)

قيس ٤٦٢ (ت) و ٥٤٥ (ت)

الكلبي ٦٦٠ و ٦٦١

الكليني ٦٩٨

(ك)

الكورى (أنظر عمدا زاهد

الكورى)

كادخ بن الرحمة ٥٨٣ (ت) .

كثير بن عبد الله بن عمرو بن

الكباء ٤٥٣

عوف ٦١٣

الكرائيسى ١٥٥ (ت) و ٤١٧ و

٤١٨

(ل)

اللاقاني ٣٩٤

الكرخى الإمام ١٦٦ و ٤١١ و

٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٨٨ و

٤٠٢ و ٤٣٣ و ٤٣٧ و ٤٤٥ (ت)

٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و

٤٩٧ و ٥٠١ و ٥٠٤ و ٥٠٧ و

٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ (ت)

٥٢٤ (ت) و ٥٣٣ (ت) و

٥٣٤ (ت) و ٥٣٧ (ت) و

٥٤١ (ت) و ٥٤٣ (ت) و

٥٤٤ (ت) و ٥٤٩ و ٥٥١ و

٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٧ (ت) و

٥٥٨ (ت) و ٥٦٠ (ت) و

٥٦٣ (ت) و ٥٦٥ و ٥٦٦ و

٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٧٣ و ٥٧٦ (ت)

٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و

٥٨١ و ٥٨٢ (ت) و ٥٨٣ (ت)

٥٨٤ (ت) و ٥٨٥ (ت) و

٥٨٦ (ت) و ٥٨٧ (ت) و

٥٨٨ (ت) و ٥٨٩ (ت) و

٥٩٠ (ت) و ٦١٢ (ت) و

لبث بن أبي سليم ٤٦٦ (ت)

اللبث بن سعد ٥٢ و ٢٤٠ (ت)

٣١٣ و ٣٢٠ (ت) و ٤٨٩ و

٦١٧ (ت) و ٦١٩ (ت) و

٦٢١ (ت) و ٦٨٧ و ٦٨٩ (ت)

٧٥٨ (ت)

(م)

مالك الإمام ١ و ٢ و ٣ و ٢٨ و

٣٤ و ٤١ و ٥٢ و ٥٤ و ٥٥ و

٥٦ و ٦٩ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و

١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٠ و

١٤٣ (ت) و ١٥٣ (ت) و

٢٠٨ (ت) و ٢٤٠ (ت) و

٢٤١ (ت) و ٢٦١ و ٢٧٩ و

٢٨٠ و ٢٨٦ (ت) و ٢٨٧ (ت)

٣٠٦ و ٣٠٨ و ٣١٣ و ٣١٨ و

٣٢٠ (ت) و ٣٢١ و

- ٦١٧ (ت) و ٦١٨ (ت) و محارب بن دثار ٥٣٥ (ت)
 ٦١٩ (ت) و ٦٢١ (ت) و الحب الطبري ٦٤٧ و ٧١٦
 ٦٣١ و ٦٣٢ (ت) و ٦٥١ و محل ٤٨٧ (ت)
 ٦٥٢ و ٦٧٥ و ٦٨٩ (ت) و محمد اكرم النصر بوري السدي
 ٦٩١ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٥ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٤٢ و ٣٢٤ (ت)
 ٧٣٤ (ت) و ٧٣٨ (ت) و ٣٥٨ (ت)
 ٧٣٩ (ت) و ٧٤٠ (ت) و محمد أمين بن طالب الله التتوي
 ٧٤١ (ت) و ٧٤٢ (ت) و السدي ٦٠
 ٧٤٧ (ت) و ٧٥٢ (ت) و محمد أمين شارح التحرير ٣٥٧
 ٧٥٨ (ت) و ٧٥٩ (ت) و محمد أنور شاه الكشميري علامة
 ٧٦٠ (ت) و ٧٦٥
 مالك بن دينار ٧٣٥ (ت)
 المتوكل (الملك) ٥٦٧ (ت)
 مجالد بن ثور ١٤٥ (ت)
 مجاهد ٤٦٢ (ت) و ٤٧٨ (ت)
 ٥٣٥ (ت)
 محمد الدين ابن الظهير الشهير بابن
 الأريل ٢١٨ (ت)
 ٧١٨ (ت) و ٧٢٥ (ت)
 ٧٥٤ (ت)

- محمد بن أبي أيوب الرازي ٧٥٢ عبد الخالق ٥٩٥ (ت)
 (ت)
 محمد بن أحمد بن محمد بن الجهم
 ٥٤٥ (ت)
 محمد بن أحمد بن محمد بن عمر
 ٥٣٧ (ت)
 محمد بن أبي الرجاء المؤدب ٦٧٨
 (ت)
 محمد بن أحمد بن محمد ٤٧٦
 (ت)
 محمد بن أبي زيد بن محمد يعرف
 بحكمت ٦٧٨ (ت)
 محمد بن أبي ليسلى (أنظر ابن
 أبي ليلى)
 محمد بن أحمد بن حفص أبو عبد الله
 (ت)
 البخاري ١٢٩٣ (ت)
 محمد بن أحمد بن عبد الهادي
 شمس الدين ٢٩٦ (ت) و ٢٩٧
 (ت)
 محمد بن أحمد بن علي الدقاق ١٨٢
 (ت)
 محمد بن إسحاق الإصبهاني ٧١٩
 (ت)
 محمد بن أحمد بن عمرو بن

- محمد بن إسماعيل الإصفهاني ١٨٤ (ت)
(ت)
محمد بن جعفر (غندر) ٥٤٥
(ت)
محمد بن إسماعيل البخاري (أنظر
البخاري الإمام)
محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ١٨٥ (ت)
٥٨٣ (ت)
محمد بن إسماعيل بن جعفر ٦٠٩
(ت)
محمد بن إسماعيل ٧٠٤ (ت)
محمد بن أيوب ٤٥٨ (ت)
محمد بن بشار ٥٤٤ (ت)
محمد بن بكر بن داسية ٧٣٣
(ت) و ٧٤٢ (ت)
محمد بن جمادة ٣٢٢ (ت)
محمد بن جرير الطبري ١٣٧ و
٥٨٦ (ت) و ٦٢٨ (ت) و
٦٩٠ (ت)
محمد بن جعفر الصادق ٧٢٨
(ت) و ٥٠٣ و ٥٦٠ (ت) و

- ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٩٠ (ت) و
٥٩١ و ٥٩٢ (ت) و ٥٩٣ (ت)
٥٩٤ (ت) و ٥٩٥ و ٥٩٦ و
٥٩٧ (ت) و ٦٧٤ (ت) و ٦٧٠
٦٧٥ و ٦٨٢ و ٦٨٩ (ت) و
٧٥٧ (ت) و ٧٥٨ (ت)
محمد بن الحسن العسكري ٦٢٨ و
٦٦٧ و ٧٠٣ (ت)
محمد بن الحسين الموصلي الأزدي
٧٣٦ (ت)
محمد بن حميد ٥٥٩ (ت)
محمد بن الحنفية (أنظر محمد بن
علي بن أبي طالب)
محمد بن خالد الصدقي ٣٧٣
محمد بن خلف المعروف بوكيع
القاضي ١٩٩ (ت)
محمد بن داؤد الظاهري ١٦٢
(ت)
محمد بن رشيد ٥٨١ (ت)
محمد بن زفر بن عمر ١٨٧ (ت)
محمد بن زيد بن علي بن الحسين
٦٧٠
محمد بن سابق ٧٥٧ (ت)
محمد بن سعيد بن نبات ٥٤٤
(ت)
محمد بن سعيد أبو عبد الله البورقي
المروزي ٦٨٣ (ت) و ٦٨٤
(ت)
محمد بن سلام البيهقي ١٨٦
(ت) و ١٨٧ (ت)
محمد بن سيرين ٥٣٥ (ت) و
٦١٧ (ت)
محمد بن شبيب ٧٥٣ (ت)
محمد بن صابر ١٩٩ (ت)
محمد بن طلوت ١٨٦ (ت)
محمد بن طاهر ٢٠٠ (ت)

- محمد بن عبد الباقي الزرقاني ٥٨٨ (ت) ٦٢٤ (ت) و ٦٤٢ (ت) و
(ت) ٦٤٤ (ت) و ٦٥٩ (ت) و
محمد بن عبد السلام الخثني ٥٤٤ ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٤ و ٦٦٥
(ت) ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٧٠ و
محمد بن عبد الله بن حسن ٧٥٦ ٦٧٢ و ٦٩٠ (ت) و ٦٩٢ و
(ت) ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٧١٧ و ٦٢٧ و
٧٢٨
محمد بن عبد الله مهدي آخر
الزمان ٦٢٨ و ٧٠٣ (ت) و
٧٠٤ (ت)
محمد بن عجلان ٣٢٢ (ت)
محمد بن علي بن أبي طالب الشهير
بابن الخنفية ٤٧٤ و ٦٦٣ و ٦٦٤
و ٦٦٥ و ٦٦٦
محمد بن علي الباقر الإمام ٩٣ و
٩٦ و ٩٧ و ٢٠٢ و ٢٨٧ (ت)
و ٣٢١ و ٦٠١ و ٦١٥ و ٧١٧ و
٦١٨ (ت) و ٦١٩ (ت) و
٦٢١ (ت) و ٦٢٣ (ت) و

- محمد بن القاسم البلخي ٥٨٦ محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري
(ت) ١٦ (ت) و ١٩٦ (ت) و
محمد بن قيس ٤٦٢ (ت) ١٩٧ (ت) و ٣١٨ (ت) و
محمد بن محمد العطار ٥٩٠ (ت) ٧٢٠ (ت)
محمد بن مزاحم أبو وهب ٦٧٥ محمد بن يحيى المصري ٥٨٧ (ت)
محمد بن مسلمة ٥٣٠ (ت) و محمد بن يعقوب أبو العباس
٥٣١ (ت) الأصم ١٥٥ (ت) و ٥٩٣
محمد بن معاوية الأحمر ٥٥٩ (ت)
(ت) و ٧٣٣ (ت)
محمد بن ناصر بن محمد السلامي
أبو الفضل ٥٨١ (ت)
محمد بن نصر المروزي ١٩٨
(ت) و ٤٨٢ (ت) و ٤٨٧
(ت) و ٦٩٠ (ت)
محمد بن هارون البرقي ٧١٩
(ت)
محمد بن هارون أبو حامد الحضرمي
٣٢٤ (ت) ٢٩٩ (ت) و ٦٧٠ و ٦٧٦ و
٦٨٨ و ٦٩٢ و ٧١٢ و ٧١٤

- ٧١٧ و ٧٣٠ و ٧٤٣ و ٧٦٠ و محمد مرتضى الحسينى الزبيدى
٧٦٥ و ٧٦٦ و ٥٩٤ (ت) و ٧٢٩ (ت) و
محمد البنوفرى ٣٧٥ و ٧٣١ (ت) و ٧٤٦ (ت) و
محمد پارسا الخواجه ١٠٤ و ١٠٥ و ٧٥٢ (ت)
٢٤٩ و محمد معين التسليم التتوى "صاحب
محمد حبات السندى ٤٢٢ (ت) الدراسات" ٥٨ (ت) و ٤٥٠
و ٤٢٣ (ت) و ٧٦٨ (ت)
محمد زاهد الكوثرى ١٨٤ (ت) محمد هاشم بن عبد الغفور السندى
و ٣٠٠ (ت) و ٣٢٤ (ت) و ٥٨ (ت) و ٢٦١ (ت) و ٤٢٢
و ٥٨٧ (ت) و ٥٨٩ (ت) و (ت)
٥٩١ (ت) و ٥٩٦ (ت) و محمد هاشم المجددى السندى ٤٢٢
٦٨٤ (ت) و ٧٤٤ (ت) و (ت)
٧٤٥ (ت) و ٧٥١ (ت) و ٧٥٩ (ت)
محمد زكريا السهارنبورى ٣٢٣ محمود بن غيلان ٧٣٢ (ت)
(ت) محمود بن ليلى رضى الله عنه ٧٤
محمد شاه الصديقى ٣٢٤ (ت) محمود حسن خان التونكى ٥٣
محمد عابد السندى ٢٨٩ (ت) (ت)
و ٢٩٣ (ت) (العربى)

- عفى الدين (راجع عبد القادر الجيلانى شيخ المشايخ)
٣١٣ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٧ و ٧١٢
مسعود بن شيبه السندى ٥٧٥
(ت) و ٥٨٢ (ت)
مسلم بن الحجاج الإمام ٢٣ و ٢٤
و ١٤٣ (ت) و ١٥٢ (ت) و
١٥٤ (ت) و ١٥٥ (ت) و
١٥٦ (ت) و ١٧٠ (ت) و
١٨٣ (ت) و ١٩٦ و ٢٢٨ و
٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ (ت) و
٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و
٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و
٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و
٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و
٢٨١ و ٢٨٤ (ت) و ٢٩٦ (ت)
٢٩٧ (ت) و ٣٠١ و ٣٠٤ و
٣٠٥ و ٣٠٨ و ٣١٤ و ٣٤٤ و
٣٤٥ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٥٠ و
٣٥١ و ٣٥٤ و ٣٥٦ و ٣٥٨ (ت)
مروان بن الحكم ١٠٩ و ٢٦٠ و
٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٦
و ٢٦٧ و ٢٧٦ و ٣٤٤ و ٣٤٨
الزنى ٤٥٣ و ٤٨٠ و ٥٩١ (ت)
و ٥٩٥ (ت) و ٦٨٩ (ت)
الزنى أبو الحجاج ٢٨٩ (ت) و
٣٥٨ (ت) و ٦٧٨ (ت) و
٧٣٣ (ت)
مسدد بن عبد الرحمن ٧١٤
مسدد ١٨٣ (ت) و ٤٥٦ (ت)
و ٤٥٧ (ت) و ٤٥٨ (ت) و
٤٥٩ (ت) و ٤٦٢ (ت)
مسروق ٤٦٧ (ت) و ٥٣٥ (ت)
و ٥٤١ (ت) و ٥٤٣ (ت) و
٥٦٢ (ت)
مسعر بن كدام الكوفى ١١٠ و

- ٣٥٩ (ت) و ٤٠٠ و ٤٠١ و (ت) ١٥ و ١٦ و ١٧ (ت)
 ٤٥٤ و ٤٥٥ (ت) و ٤٥٦ (ت) و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣
 ٤٥٧ (ت) و ٤٥٨ (ت) و ٢٤ و ٢٦٢ (ت) و ٢٩٧ (ت)
 ٤٦٠ و ٤٦٤ و ٤٦٩ و ٥٠٠ و ٥٠٢ و ٥٣٦ (ت) و ٦٤٧
 ٥٦١ و ٥٧٠ و ٦١٢ (ت) و (ت) ٦٥٠ و ٧١٩
 ٦١٣ (ت) و ٧٠٧ و ٧٠٩ و (ت)
 ٧٢٢ (ت) و ٧٣٢ (ت) و
 ٧٣٣ (ت) و ٧٤٨ (ت)
 مسلم بن خالد الزنجي ٣٢٠ (ت)
 مسلم بن يسار ٥٣٥ (ت)
 مسلمة صاحب " الصلاة " ٧٢٣
 (ت) و ٧٢٤ (ت)
 مسلمة أبو العباس ٦٨٠
 مصرف بن عمرو ٤٧٨
 مطر بن ناجية ٤٦١ (ت)
 معاذ الرازي ٧١٥
 معاذ رضي الله عنه ٦١٦ (ت)
 معاوية رضي الله عنه ١٣ و ١٤
 معبد بن أبي معبد الخزاعي رضي
 الله عنه ٤٣٢
 معبد الجهني ٤٣٢
 معتمر بن سليمان ١٤٥ (ت)
 معروف الكرخي ٦٢٤ (ت) و
 ٦٨٦
 معمر ٧١٢
 مغلطاي الحافظ ٤١٤ و ٤١٥
 مغيرة بن شعبة رضي الله عنه
 ٤٦٣ و ٤٦٦ (ت) و ٥٣٦ (ت)
 المقبل ٧٤٥ (ت)
 مكحول ٤٨٧ (ت)

- مكرم بن أحمد (أوبكر) ٥٨١ (ت) و ٧٢٧ و ٧٢٨ (ت)
 (ت) و ٥٨٣ (ت) و ٦٧١
 موسى بن عبد الرحمن بن مهدي
 ١٨٤ (ت)
 موسى بن عقبة ٤٧٨
 موسى بن وردان ٤٨٦ (ت)
 المناوي ١٠٨ و ٦٧٩
 المنذري الحافظ ٣٢٧ (ت) و
 ٥٠٠ و ٦١٤ (ت)
 منصور بن المعتمر ٥٦٢ (ت)
 و ٦١٧ (ت)
 منصور أبو جعفر الخليفة ١١٠ و
 ٥٨٨ (ت) و ٧٦٠
 موسى بن أبي عائشة ٢٨٤ (ت)
 موسى بن جعفر الكاظم ٦٠٩
 (ت) و ٦١٨ (ت) و ٦١٩
 (ت) و ٦٢٠ (ت) و ٦٢٣
 (ت) و ٦٢٤ (ت) و ٦٧١
 مبرك ٥٦٨

ميمون القداح ٧٠٤ (ت)

(ن)

نافع بن الأزرق ٧٤٥ (ت)

نافع بن جبير بن مطعم ٥٨٩ (ت)

نافع (مولى ابن عمر رضى الله

عنه) ٧٨ و ٨٠ و ٨١ و ٢٤٠

(ت) ٢٤١ و (ت) ٤٦٦

(ت) ٤٧٧ و ٥٢٢ (ت) و

٥٣٧ (ت) و ٥٨٩ (ت)

النجم الفيضى ١٠٧

النسفي ٤٣ و ١٦٨ و ٣١١ :

النسائي الإمام (أحمد بن شعيب)

١٥٤ (ت) و ١٥٥ (ت) و

١٥٦ (ت) و ٢٧٨ و ٢٨٠ و

٢٩٧ (ت) و ٢٩٨ (ت) و

٣١٨ (ت) و ٣٣٩ و ٤٣٣ و

٤٥٦ (ت) و ٥٠٠ و ٥٥٩ (ت)

٥٦٨ و ٦٤٨ (ت) و ٧٠٧ و

٧١٨ و ٧١٩ (ت) و ٧٢٠ (ت)

٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٩ و ٧٣٠

(ت) و ٧٣٣

نصر بن أحمد البغدادي ١٩٨

(ت) و ١٩٩ (ت)

نصر بن أحمد الكندي ١٩٨ (ت)

نصر بن أحمد المطوعي أبوه منصور

٦٧٨ (ت)

نصر بن علي ٢٨٩ (ت) و ٦٧٩

(ت)

نصيب الشاعر ٧٤٠ (ت)

النضر بن شمبل ١٥٥ (ت)

النضر بن محمد ٢٠٩ (ت) و

٥٨٤ (ت)

النظام (من المعزلة) ٥ و ٧

النعمان بن بشير رضى الله عنه ١٤٥

(ت)

النعمان بن ثابت (أنظر أبوحنيفة

الإمام)

٣٠٨ و ٣٢٤ (ت) و ٣٤٦ و

٣٥٠ و ٣٦٢ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و

نعم بن عمرو ٢٠٩ (ت) و ٦٧٦

نوح بن نصر بن أحمد بن إسماعيل

الساماني ١٨٥ (ت)

٥٦٨ و ٥٧٠ و ٥٩٢ (ت) و

٥٩٦ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٩٣

نوح عليه السلام ٧٠١

نور الدين القلاوصي ٣٧٥

نور محمد النصر بوري ١٦ (ت)

النزوى ١٥ (ت) و ٢٢ و ٢٣

٦٣ و ٧٥ و ٧٦ و ٨١ و ٨٨ و

٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ١٢٣ و

١٣٠ و ١٣٧ و ١٤٨ و ١٧١ و

١٨٠ (ت) و ٢١٣ و ٢١٤ و

٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٨ و ٢١٩ و

٢٢٤ و ٢٢٧ و ٢٣١ و ٢٣٢ و

٢٣٣ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٥١ و

٢٥٤ و ٢٥٨ و ٢٦٦ و ٢٦٨ و

٢٧١ و ٢١٣ و ٢٩٤ (ت) و

(و)

واصل بن عطاء ٧٥٣ (ت)

الواتدى (راجع محمد بن عمر)

وائل بن حجر رضى الله عنه

٤٧٦

وكيع بن الجراح ١٥٧ (ت) و

١٨٥ (ت) و ٢٨٦ (ت) و

٢٨٧ (ت) و ٢٩١ (ت) و

٣١٣ و ٦١٩ (ت) و ٦٢١ (ت)

٦٧٤ (ت) و ٦٨٦ و ٦٨٧

- الوليد بن عبد الملك ٥٤٦ و ٦١١ هشام بن عروة ٦١٧ (ت)
 (ت)
 هشام الخليفة ٥٤٦ (ت)
 الوليد بن مسلم ١٤٣ (ت) و
 ١٤٤ (ت) و ١٤٥ (ت) و
 ٤٨٦ (ت)
 ولي الدين العراقي ٣٢٤ (ت)
 ولي الله الدهلوي ٥٧ و ٥٩ و
 ١٣٧ و ١٥٤ (ت) و ٢٤٧ (ت)
 و ٢٤٨ (ت)
 هولاكو خان ٦٣٩ (ت)

(ي)

- هارون بن اسحاق الحمداي ١٩٨
 (ت)
 هارون السندي ٣٧٤
 هاشم ٥٥٣ (ت)
 الهروي ٢٩٩ (ت)
 هشام بن سليمان ٦١٣ (ت)
 اليافعي ٢٧ و ٣٢٤ (ت)
 يحيى بن آدم ٢٠٩ (ت)
 يحيى بن أبي بكير ٦١٧ (ت)
 و ٧٣٦ (ت)
 يحيى بن زكريا بن أبي زائدة
 ٦٨٧

- يحيى بن سعيد الأنصاري - ٥٣٧
 (ت) و ٦١٧ (ت)
 يحيى بن سعيد القطان ١٥٧ (ت)
 و ٣١٣ و ٤٧٧ و ٥٠٦ (ت) و
 ٦١٩ (ت) و ٦٢١ (ت) و ٦٧٥
 و ٦٨٧ و ٧٤٣ (ت)
 يحيى بن الضريس ٦٧٦
 يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود
 ٥٤٨ (ت) و ٥٥٠ (ت)
 يحيى بن معين (أنظر ابن معين)
 يحيى بن نصر ٢٠٩ (ت)
 يحيى بن يحيى ٣٥٨ (ت)
 يحيى الحماني ٧٣٢ (ت)
 يحيى ٤٧٨ (ت)
 يزيد بن ابراهيم التستري ٥٢٢
 (ت)
 يزيد بن هارون الواسطي ١٥٧
 (ت) و ٣١٨ (ت) و ٦٧٤
 (ت)
 يزيد الرقاشي ٦١٣ (ت)
 يزيد ٥٤٦ (ت)
 يعقوب بن شبة ١٨٣ (ت)
 يعقوب بن الليث ١٩٩ (ت)
 يوسف بن حسن الشهير بابن
 عبد الهادي الحنبلي الحافظ جمال الدين
 ٢٨٥ (ت) و ٢٩٣ (ت) و
 ٢٩٨ (ت) و ٦٧٣ (ت)
 يوسف بن الصباغ ٧١٥
 يوسف بن عبد الله المعروف بابن
 عبد البر النمري المالكي ٥٦ (ت)
 و ١٤٣ (ت) و ١٤٤ (ت) و
 ١٤٦ (ت) و ١٥٦ (ت) و
 ١٨٢ (ت) و ١٨٤ (ت) و
 ٢٩١ (ت) و ٢٩٢ (ت) و
 ٣٢٣ (ت) و ٥٤٣ (ت) و
 ٥٥٤ (ت) و ٥٨٦ (ت) و
 ٥٨٧ (ت) و ٥٨٩ (ت) و
 ٥٩٠ (ت) و ٦١٣ (ت) و

- ٦٤٨ (ت) و ٧٣٣ (ت) و ٣٠٠ (ت) و ٦٨٨
 ٧٣٥ (ت) و ٧٣٧ (ت) و يوسف عليه السلام ٧٤٩ (ت)
 ٧٤٠ (ت) و ٧٦٥
 يوسف بن عمرو ٥٨١ (ت)
 يوسف بن فرغل أبو المظفر
 جمال الدين البغدادي المعروف
 بسبط بن الجوزي ٢٤٨ (ت)
 يونس بن عبد الأعلى ٥٥٣ (ت)
 و ٧٠٣ (ت)
 يونس بن عبيد ٥٣٥ (ت)
 اليونيني الحافظ ٥٠٢ و ٥٠٣

فهرس الأمكنة

- أحد ٥٠٨
 اسفيد ماشه ١٨٨ (ت)
 أشيلية ١٦١ (ت)
 إصبهان ٥٨٢ (ت)
 افرقية ٥٤١ (ت)
 الأندلس ١٥٨ (ت) و ١٦٢
 (ت)
 الأيلة ٥٢٢ (ت)
 باريز ١٨٧٠ (ت)
 بت باران ٦٠ (ت)
 بخارا ١٧٨ و ١٧٩ (ت) و ١٨٠
 (ت) و ١٨١ (ت) و ١٨٢ و
 ١٨٣ و ١٨٦ (ت) و ١٨٩ (ت)
 و ١٩١ (ت) و ١٩٦ (ت) و
 ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ (ت) و
 ٢٠٠ و ٢٠٧ (ت) و ٥٨٥ (ت)
 و ٧٤٦ (ت)
 بشاور ٦٣١ (ت)
 البصرة ١٨٢ (ت) و ١٨٤ (ت)
 و ٣١٩ (ت) و ٣٢٠ (ت) و
 ٥٢٠ (ت) و ٥٣٦ (ت) و
 ٥٤٤ (ت) و ٥٤٩ و ٥٥٤ (ت)
 و ٥٥٥ و ٥٥٦ (ت)
 بغداد ١١٠ و ١٦٢ (ت) و ١٨٣
 (ت) و ١٨٦ (ت) و ١٩٦
 (ت) و ١٩٩ (ت) و ٢٠٠
 (ت) و ٥٣٧ (ت) و ٥٥٤
 (ت) و ٦٣٩ (ت) و ٦٦٣ و
 ٧٢٨ (ت)

بئر جهندو ٢٢١ (ت) و ٢٨٩
 (ت) و ٣٥٨ (ت) و ٦٧٤
 (ت)
 بيروت ٥٥ (ت)
 تنه ٦٠ (ت)
 تل أبي حفص ١٨٦ (ت)
 تنلو سائين داد ٤٢٢ (ت) و
 ٤٢٣ (ت)
 تنلو محمد خان ٤٢٢ (ت)
 الحجاز ٥٤ (ت) و ٥٥ (ت)
 و ١٥٧ (ت) و ١٨٣ (ت) و
 ١٨٥ (ت) و ١٨٧ (ت) و
 ١٨٩ (ت) و ١٩٠ (ت) و
 و ٥٢٢ (ت) و ٥٥٣ (ت) و
 و ٥٥٦ (ت) و ٥٥٧ (ت) و
 ٥٦٢ (ت) و ٥٦٣ (ت) و ٥٧١ (ت)
 و ٥٧٥ (ت) و ٥٩٣ (ت) و
 ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧٤٠ (ت)
 حيدرآباد الذكن ١٨٧ (ت) و
 ٢٩٩ (ت) و ٥٨٢ (ت) و
 ٥٩٦ (ت)
 حيدرآباد السند ١٨٧ (ت) و
 ٢٢١ (ت) و ٢٨٩ (ت) و
 ٤٤١ (ت)
 خراسان ١٨٨ (ت) و ١٩٨
 (ت) و ٥٦٠ (ت) و ٦٣٩
 (ت) و ٧٢٣ (ت) و ٧٢٤
 (ت) و ٧٥٦ (ت)
 خرتنگ ١٩٨ و ١٩٩ (ت)
 خير ٥١٠
 خيزاخز ١٧٩ (ت) و ١٨٥
 (ت)
 درحقره ١٨٥ (ت)
 دمشق ٥٩٠ (ت) و ٧١٩ (ت)
 دهلي ٢٩٥ (ت) و ٤٧٧ (ت)
 الرملة ٧١٩ (ت)

روياه ٦٠ (ت)
 الري ١٩٨ (ت) و ٦٧٤ (ت)
 و ٧٢٠ (ت)
 العراق ٥٤ (ت) و ٥٥ (ت)
 و ١٥٧ (ت) و ١٨٣ (ت) و
 ١٨٥ (ت) و ١٨٧ (ت) و
 ١٨٩ (ت) و ١٩٠ (ت) و
 ٣٢٢ (ت) و ٥٣٠ (ت) و
 ٥٣٧ (ت) و ٥٥٣ (ت) و
 ٥٥٧ (ت) و ٥٥٨ (ت) و
 ٥٦٢ و ٥٨٤ (ت) و ٥٨٧ (ت)
 و ٥٩٣ (ت) و ٥٩٧ (ت) و
 ٦٣٩ (ت) و ٦٦٠ و ٦٧٤ (ت)
 العرج ٥٣٣ (ت)
 عرقة ٦٣ و ٧١ و ٧٢ و ٧٤ و ٨٦
 فلك ١٠٣ و ١٠٤ و ٤٢٢
 القاهرة ٥١٤ (ت) و ٥٥٤ (ت)
 قرطبة ١٦٢ (ت)
 قسطنطينية ٢٠٧ (ت) و ٥٩٥
 (ت) و ٧٤٠ (ت)
 سامرا (سرمن رأى) ٦٢٨ (ت)
 و ٦٣٠ (ت) و ٦٦٧
 سجستان ٢٠٠ (ت)
 سمرقند ١٩٠ (ت) و ١٩٨ و
 ١٩٩
 السند ٣٨٨ و ٤٢٢ (ت) و ٤٢٣
 (ت) و ٤٤١ (ت) و ٤٩٨ و
 ٧١٦ و ٧٦٥
 سوق بني قينقاع ٢٠
 الشام ٣٢٠ (ت) و ٥٢٠ (ت)
 و ٥٣٥ (ت) و ٥٣٦ (ت) و
 ٥٣٧ (ت) و ٥٤٤ (ت) و
 ٥٤٦ (ت) و ٥٥٤ (ت) و
 و ٥٥٥ (ت) و ٥٥٦ (ت) و
 ٥٨٧ (ت) و ٦٣٩ (ت) و
 ٧٤٠ (ت)

كراتشي ١٦ (ت) و ٥٨ (ت) لاهور ٤٥ و ٤٨٢ (ت) و ٧٣٤ و ١٥٣ (ت) و ١٩١ (ت) و (ت) ٨٨٢
 ٦٧٩ (ت) و ٧٦٢ (ت) لكتاؤ ٦٤ و ٣٢٢ (ت) و ١٧
 ليبله ١٦١ (ت)
 لندن ٤٧٦
 ماوراء النهر ٣٨٨ و ٧١٦ و ٧٦٥
 المدينة المنورة ٣ و ٢٢ و ٥٢ و ٥٣
 و ٥٤ و ٥٥ و ٦٤ و ١١٢ و ١١٣ و
 و ١١٥ و ١٢ و ١٢٨ و
 ١٦٨ و ٢٢١ (ت) و ٢٦٢ (ت)
 و ٣٢٠ (ت) و ٣٢٧ و ٣٢٨
 ٣٧٥ و ٤٧١ و ٤٩٠ و ٥٠٧ و ٥١٠
 و ٥١١ و ٥١٧ و ٥١٨ (ت) و
 ٥١٩ و ٥٢٠ (ت) و ٥٢١ و ٥٢٢ (ت)
 و ٥٢٢ (ت) و ٥٢٣ (ت) و
 ٥٢٩ (ت) و ٥٣٠ (ت) و ٥٣١
 ٥٣١ (ت) و ٥٣٢ (ت) و ٥٣٣
 ٥٣٤ (ت) و ٥٣٥ (ت) و ٥٣٦
 ٥٣٦ (ت) و ٥٣٧ (ت) و ٥٣٨
 ٥٣٩ (ت) و

٥٤٠ (ت) و ٥٤١ (ت) و مصر ١٨ (ت) و ٥٧ (ت)
 ٥٤٢ (ت) و ٥٤٣ (ت) و ٨٢ (ت) و ١٥٤ (ت) و
 ٥٤٤ (ت) و ٥٤٥ (ت) و ١٥٥ (ت) و ١٥٧ (ت) و
 ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ (ت) و ١٦٠ (ت) و ١٨٠ (ت) و
 ٥٤٩ (ت) و ٥٥٠ (ت) و ١٨٧ و ٢٠٥ (ت) و ٢٤٨ (ت)
 ٥٥١ (ت) و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٢٩٥ (ت) و ٣٠٠ (ت) و
 ٥٥٤ (ت) و ٥٥٧ (ت) و ٣٠١ (ت) و ٣٢١ (ت) و ٣٢٤
 ٥٥٨ (ت) و ٥٥٩ (ت) و (ت) ٣٦٠ و ٣٥٩ (ت) و ٣٦٠ (ت)
 ٥٦٠ (ت) و ٥٦١ (ت) و ٤٤٥ (ت) و ٥٢٠ (ت) و ٥٢١
 ٥٦٢ و ٥٦٣ (ت) و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٧٢
 ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ (ت) و ٥٥٥ (ت) و ٥٥٨ (ت) و
 ٥٧٧ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨٥ (ت) و ٥٦١ (ت) و ٥٦٢ (ت) و
 ٥٨٦ (ت) و ٥٨٧ (ت) و ٥٨٥ (ت) و ٥٨٦ (ت) و
 ٦٠٢ و ٦٠٣ (ت) و ٦٣١ و ٥٨٧ (ت) و ٥٩١ (ت) و
 ٦٣٢ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٩٢ و ٥٩٢ (ت) و ٥٩٣ (ت) و
 ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧٥٠ (ت) و ٥٩٦ (ت) و ٦٨٥ (ت) و
 ٧١٩ (ت) و ٧٢٠ (ت) و ٧٢١ (ت) و ٧٢٦ (ت) و
 ٧٢٩ (ت) و ٧٣٢ (ت) و ٧٢٩ (ت) و ٧٣٢ (ت) و
 مزدلفة ٦٣ و ٧٢ و ٧٤ و ٨٦

فهرس الدراسات

- (الدراسة الأولى) فيما إذا خالفت
أقوال الفقهاء الأحاديث الصحيحة
(ذب ، ج - ١ ص ٢٠)
- (الدراسة الثانية) فيما يدل على
كلام الصحابة والسلف الصالحين
على الاعتصام بالسنة ، وحسن
أدبهم فيما سمعوا من الحديث ،
وذم الراى ، وما يدل على
نحرهم صنع من يعمل بالرواية
على خلاف الحديث
(ذب ، ج - ١ ص ١٧٦)
- (الدراسة الثالثة) فيما يدل من
كلام المتأخرين على وجوب
ترك الرواية إذا خالفت الحديث
(ذب ، ج - ١ ص ٢٧٥)
- (الدراسة الرابعة) في كلام بعض
الأجلاء من الحنفية وغير الحنفية مما
يصرح بمطالوب الباب ، وبأنى
الكلام فيه على عين المسئلة ، و
التنصيص بترك المذهب إذا خالف
الحديث الصحيح والنطق لها ، و
لنقدم من كلام الحنفية ما يحتاج إلى
الذيل لكونه ألزم في الحجة

- ٧٤٤ (ت) و ٧٥٥ (ت) و
٧٥٨ (ت) و ٧٦١ (ت)
مقا الخيزران ٦٨١
مكة المكرمة ٢٢ و ١٩٢ و ٢٤٤
(ت) و ٣٢٠ (ت) و ٥٠٨ و
٥٠٩ و ٥١٠ و ٥٢٠ (ت) و
٥٣٠ (ت) و ٥٣٥ (ت) و
٥٣٧ (ت) و ٥٣٩ (ت) و
٥٤٩ و ٥٥١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ (ت)
و ٥٧٥ و ٥٩٣ (ت) و ٦٠٣ (ت)
و ٧٠٩ و ٧١٤ و ٧٣١ (ت) و
٧٤٠ (ت) و ٧٤٤ (ت) و
٧٥٠ (ت) و ٧٥٣ (ت) و
٧٦٨
ملتان ٤٦٢ (ت)
- منت ليشم ٢٦١ (ت)
مفى ٥٣٣ (ت)
نصريور ٢٢٠ (ت)
نيسابور ١٨٨ (ت) و ٧٤٦
(ت)
والى ٦٠ (ت)
هراة ١٩٨ (ت) و ٢٠٠ (ت)
همدان ٥٨٢ (ت)
الهند ١٨٠ (ت) و ٢٩٩ (ت)
و ٣٠٠ (ت) و ٣٢٢ (ت) و
٣٦٠ (ت) و ٣٨٨ و ٤٢٣ (ت)
و ٤٦١ (ت) و ٤٩٨ و ٧١٦ و
٧٦٥ و ٧٦٧
اليمن ٥٢٠ (ت) و ٧٠٣ (ت)

وابكت في الالتزام على إخواننا
المعاصرين من بلاد الهند والهند
إن شاء الله تعالى

(ذب ، ج - ١ ص ٣٩٦)

(الدراسة الخامسة) وهي
متمحض من كلام الشيخ الأكبر
الأجل الوارث الأكل قطب
أقطاب الأمة محي الدين محمد بن
العربي الطائي الحائمي المغربي
الأندلسي - قدسنا الله تعالى بجدوال
علومه القدسية الفائضة من بحره
الحيط الذي لا ساحل له - في
الحديث على العمل بالحديث ،
وذم رأى الفقهاء المضيقيين على
الناس كثيراً مما لم تضيق عليهم
الشريعة الرجاء السمحة على
صاحبها الصلاة والتسليمات أتمها
وأكلها وعلى آله

(ذب ، ج - ١ ص ٤٨٨)

(الدراسة السادسة) في الاستدلال
على حرمة ترك المقلد الحديث
الصحيح برواية إمامه ورأيه
بمقدمات مسلمة معروفة

(ذب ، ج - ٢ ص ١)

(الدراسة السابعة) فيما إذا
خالفت أقوال الأئمة الأربعة
الحديث

(ذب ، ج - ٢ ص ٤٨)

(الدراسة الثامنة) فيما إذا عارض
الاجماع الحديث الصحيح

(ذب ، ج - ٢ ص ١٢٤)

(الدراسة التاسعة) في الفرق
بين الظاهرية وبين أصحاب
الظواهر

(ذب ، ج - ٢ ص ١٧١)

(الدراسة العاشرة) في بيان أن
المتفق عليه من الأحاديث هل
يفيد الظن أو القطع ؟

(ذب ، ج - ٢ ص ٢١٣)

(الدراسة الحادية عشرة) في
ابطال قول من يدعى مساواة
حديث غير الصحيحين بحديثها
في الصحة

(الدراسة الثانية عشرة) في
ابداء حسن الطوية إلى الإمام
الأجل أبي حنيفة رحمه الله تعالى ،
ولزوم التأديب به وبمذهبه ، و
الذب عنه ، وردما قيل فيه

(ذب ، ج - ٢ ص ٢٣٩) (ذب ، ج - ٢ ص ٤٤٠)

نبذة مما ذكره المورخون في ترجمة المصنف

ترجمه العلامة الشريف عبدالحق بن فخرالدين الحسيني في كتابه
"زهوة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر" فقال :

"الشيخ الفاضل عبد اللطيف (١) بن محمد هاشم التتوي
السندی أحد العلماء المبرزين في الفقه والأصول والحديث ،
كان يدرس ويفيد في مدرسة والده ، ويذكر يوم الجمعة من
كل أسبوع ، وكان يدرس في الحديث كل يوم بعد العصر
في مسجده . كما في تحفة الكرام "

وقال الشيخ أمين بن الشيخ هارون في الباب الثاني من كتابه
" مناقب مخدومين " (٢)

في ترجمة ابراهيم ابن المصنف ما نصه :

(١) ووقع في النسخة المطبوعة من " زهوة الخواطر " في سياق
نسبه هكذا : « عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن محمد هاشم » وهو
خطأ فإن عبد الرحمن هو أخو الشيخ عبد اللطيف دون أبيه كما في
" تحفة الكرام "

(٢) وهو كتاب جمعة في مناقب شيخ شيخه الشيخ آدم صفى الله
القدسبندی وشيخه المخدوم ابراهيم بن عبد اللطيف السندی مصنف
" الذب " ورتبه على بابين الأول في مناقب الشيخ آدم ، والثاني
في مناقب الشيخ ابراهيم - النعماني -

"وخود ايشان هاشمی النسب از اولاد حارث بن
عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف اكبر اعمام النبي صلى الله
تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم بودند ، ووالد ماجد ايشان
حضرت مخدوم جامع العلوم ، هادم الرسوم ، العالم العامل
العلامة ، الفاضل الكامل الفهامة ، باني بنيان الدين المتين ،
قانع قوائم الكفرة والمبتدعين ، الولي المبجل المتيف شبخنا و
ثقتنا ومولانا المخدوم المرحوم عبد اللطيف رضي الله تعالى عنه
وأرضاه ، وطيب تربته واه ، وجعل رضوانه مثواه ،
والجنة ما واه ، آمين "

وقال أيضاً :

" تا آنکه جناب حضرت والد ماجد ايشان بحكم كريمه :
« كل نفس ذائقة الموت » وبحكم خبر : « إن الموت جسد »
يوصل الحبيب إلى الحبيب ، در سنه يك هزار ويك صد
وهشتاد ونه رخت حيات خود را از بين دار بی ثبات
كشيده ره گرای دیار جاودانی گردیدند ، و مرکب عمر ١٠
از کوفتگی هر روزه راه این گزرگاه بیارامیدند انا لله وإنا
إليه راجعون

این جان عاریف که بمحافظ سرده دوست
روزی رخس به بیم و تسلیم وی کنم

وعهده قضا که وابسته آن مقیم مقام رضا ، ولقب قاضی
القضاة این دیار که بنام آن نامدار مقرر بود ، بعد از
وفات آن خجسته صفات منسوب ذات ذات الحسنات
حضرة مخدوم ماکه خلف الرشید شان بودند گردید
وقال محمد ابراهیم خلیل التوی فی کتابه " تکملة مقالات
الشعراء " :

" مخدوم عبد اللطیف قدس سره علامه زمان تحریر
دوران بودند ، در زمان ایشان شخصی طالب علم در بلده
آمده گفت ما را " مطول معانی " خواندنی است ، اما
پیش کسی می خوانم که تنها خطبه " مطول " را که تخمیناً
دو ورق باشند مرا در تمام سال درس آن بدهد ، بجمع
اهل علم آن وقت مستدعی شد ، کسی قبول نکرد ، چون
پیش ایشان آمد فرمودند که تا شش ماه درس وی می دهم
آن شخص قبول کرد و شروع نمود ، هنوز خطبه را
می خواند و بسائر کتابهای اینجانب آخرین مطول را درس
می گفت

ایشان تصانیف کثیره دارند مگر تعداد آن بفقیر معلوم
نیست "

صورة ما قرظه عصری المصنف الشيخ العالم أحد
الأعلام بالسند محمد شفيع على كتاب " ذب ذبابات
الدراسات "

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ،
وعلى آله وأصحابه المظهرين فضله ومجده ،

(أما بعد) فقد طالعت الكتاب الأثيق ، الخلى بالتحقيق
الحقيق ، المسمى " بذب ذبابات الدراسات عن المذاهب
الأربعة المتناسبات " لاشك أنه حق مبين ، محيط لفرائد
منتظمة في سلك الشرع المتين ، مذبابة لذبابات الدراسات ،
مرواحة للمذاهب الأربعة المتناسقات للعالم الفاضل ، الباذل
الكامل ، المحقق المدقق ، الممتع المتطلع المضطلع ، فريد
عصره ، أوامه ، ووجيد دهره وزمانه ، مولانا وقبلتنا الشيخ
العفيف المسمى بالشيخ عبد اللطيف عامه الله تعالى باطفه
الخفى بين المرحوم المغفور المور والمخدوم المشتهر شرقاً وغرباً
الشيخ محمد هاشم تغمده الله تعالى بغفرانه ، وأسكنه بحبوة
جنانه . فوجدته كتاباً مستطاباً مشتملة على نكت عجيبة ،

وفوائد غریبه ، جزى الله تعالى الحبيب والمعرض حق جزائهما .

وَأَنَا الْفَقِيرُ تَرَابِ الْأَقْدَامِ أَوْضِعِ الْوَضِيعَ

عَمَدِ الْمَلَقَبِ بِالْإِشْفِيعِ عَفَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ

جَمِيعَ جَرَائِمِهِ وَعَنْ وَالِدَيْهِ وَجَمِيعِ

الْمُؤْمِنِينَ آمِينَ . وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى

عَلَى سَيِّدِ الْخَلْقِ

أَجْمَعِينَ



